المقرب

ومعه

مثل المقرب

تأليف

أبي الحسن علي بن مؤمن بن محمد بن علي
ابن عصفور الحضرمي الإشبيلي
المتوفى سنة ٦٦٩ هـ

تحقيق وتعليق ودراسة

عادل أحمد عبد الموجود — علي محمد معوض

منشورات
محمد علي بيضون
دار الكتب العلمية
بيروت - لبنان

المقرب

ومعه

مثل المقرب

تأليف

أبي الحسن علي بن مؤمن بن محمد بن علي
ابن عصفور الحضرمي الإشبيلي
المتوفى سنة ٦٦٩ هـ

تحقيق وتعليق ودراسة

عادل أحمد عبد الموجود
علي محمد معوض

منشورات
محمد علي بيضون
دار الكتب العلمية
بيروت - لبنان

الطبعة الأولى

١٤١٨هـ - ١٩٩٨م

دار الكتب العلمية
بيروت - لبنان

العنوان : رمل الظريف، شارع البحتري، بناية ملكارت
تلفون وفاكس : ٣٦٤٣٩٨ - ٣٦٦١٣٥ - ٦٠٢١٣٣ (١ ٩٦١) ٠٠
صندوق بريد: ٩٤٢٤ - ١١ بيروت - لبنان

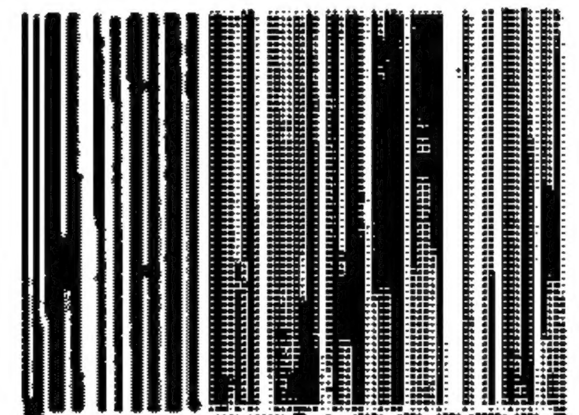
DAR al-KOTOB al-ILMIYAH
Beirut - Lebanon
Address : Ramel al-Zarif, Bohtory st., Melkart bldg., 1st Floore.
Tel. & Fax : 00 (961 1) 60.21.33 - 36.61.35 - 36.43.98
P.O.Box : 11 - 9424 Beirut - Lebanon

Dar al-Kotob al-Ilmiyah - Publishing House
P.o.box : 11-9424 Beirut - Lebanon

ISBN 2-7451-0067-X

EAN 9782745100672

No 00068



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

مقدمة التحقيق

إن الحمد لله ، نحمده ونستعينه ونستغفره ، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ، من يهد الله فلا مضل له ، ومن يضلل فلا هادي له وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، وأن محمدًا عبده ورسوله .

﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُم مُّسْلِمُونَ ﴾ [آل عمران : ١٠٢] .

﴿ يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً ۚ وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ ۚ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا ﴾ [النساء : ١] .

﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَقُولُوا قَوْلًا سَدِيدًا يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَالَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ ۗ وَمَن يُطِعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ فَازَ فَوْزًا عَظِيمًا ﴾ [الأحزاب : ٧٠-٧١] .

أما بعد :

فإن علم العربية من أجل العلوم قدرًا وأرفعها شأنًا ؛ إذ به يتوصل إلى معرفة كلام الله تعالى وكلام رسوله ﷺ فاللغة العربية وما تشتمل عليه من بيان لمعنى المفردات وإعراب الكلمات وغير ذلك - تعد من أهم الأركان التي يعتمد عليها المفسر لكتاب الله تعالى ؛ إذ القرآن عربي قال تعالى : ﴿ كِتَابٌ فُصِّلَتْ آيَاتُهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا لِّقَوْمٍ يَعْلَمُونَ ﴾ [فصلت : ٣] وقال تعالى : ﴿ إِنَّا أَنزَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا لَّعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ ﴾ [يوسف : ٢].

ولقد تحدث القلقشندي في كتابه صبح الأعشى[(١)] عن فضل اللغة العربية فقال : « أما فضلها : فقد أخرج ابن أبي شيبة بسنده إلى أمير المؤمنين عمر بن الخطاب رضي الله عنه أنه قال : « تَعَلَّمُوا اللَّحْنَ والفَرَائِضَ فإنَّهُ مِنْ دِينِكُمْ » قال يزيد بن هارون : « اللَّحن هو اللُّغة» . ولا خفاء أنها أمكن اللغات وأوضحها بيانا ، وأذلقها لسانًا ، وأمدها رواقًا ، وأعذبها مذاقًا ، ومن ثَمّ اختارها الله تعالى لأشرف رسله ، وخاتم أنبيائه ، وخيرته من خلقه ، وصفوته من بريّته ، وجعلها لغة أهل سمائه وسكان جنته ، وأنزل بها كتابه المبين الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه .

(١) ينظر صبح الأعشى ١٤٨/١ .

قال في صناعة الكتّاب : وقد انقادت اللُّغات كلُّها للغة العرب ، فأقبلت الأمم إليها يتعلمونها » .

ويعد كتاب « المقرب » لابن عصفور من أجل الكتب التى تكلمت عن اللغة العربية نحوًا وصرفًا ، وإليك بين يدى الكتاب مقدمة مشتملة على ما يلى :

أولا : مقدمة فى علم النحو والتصريف .

ثانيا : عصر ابن عصفور ، تكلمنا فيه عما يلى :

- الحياة السياسية .
- الحياة الاجتماعية .
- الحياة العلمية .

ثالثا : ترجمة ابن عصفور ، وتشتمل على :

- اسمه وكنيته ولقبه .
- مولده ونشأته .
- مكانته العلمية .
- أساتذته وشيوخه .
- تلاميذه .
- مؤلفاته .
- وفاته .

رابعًا : كتاب « المقرب » تكلمنا فيه عما يلى :

- حول كتاب المقرب .
- منهج ابن عصفور فى المقرب .
- تأثير المقرب فى النحاة بعده .
- عناية العلماء بكتاب « المقرب » لابن عصفور .
- تأثير ابن عصفور فى النحاة بعده .
- ابن عصفور ومذهبه البصرى .

خامسا : وصف النسخ الخطية للكتاب ومنهج التحقيق .

سادسا : كتاب « مثل المقرب » .

سابعـا : وضع فهارس عامة للكتاب .

مقدمة فى علم النحو والتصريف

حد علم النحو (١) :

النحو كما فى شرح الأشمونى : العلم المستخرج بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب ، الموصلة إلى معرفة أحكام أجزائه التى ائتلف منها .

و « العلم » : بمعنى : القواعد ، إن جعلت الباء للتصوير متعلقة به ، أو الإدراك ، إن جُعِلَتْ للتعدية كذلك ، أو الملكة إن جعلت الباء متعلقة بـ « المستخرج » .

وقوله : « أحكام أجزائه » : الضمير راجعٌ إلى الكلام ، من حيث هو ، بقطع النظر عن تقييده بالمضاف إليه .

وموضوعه : الكلمات العربية ، من حيث مايعرض لها من الإعراب ، والبناء ، والإدغام ، والإعلال ، ونحو ذلك .

وهذا التعريف ، بناء على شموله لعلم الصرف .

تعريف آخر : وأما على كون علم الصرف مستقلا ، فحد النحو : علم يعرف به أحوال أواخر الكلمة إعرابا ، وبناء ، ومايتبع ذلك من التصورات ؛ كفتح « إن » وكسرها ، وتخفيفها ، وشروط عملها ، وشروط عمل بقية النواسخ ، وكالعائد من حيث حذفه ، وعدمه ، إلى غير ذلك .

ويصح أن يراد من « العلم » الواقع جنسا فى هذا التعريف أحد معانيه الثلاثة .

وموضوعه : الكلمات العربية ، من حيث مايعرض لها من البناء الأصلى حالة الإفراد ، والبناء العارض والإعراب حالة التركيب ، ومايتبع ذلك .

فخرج بهذه الحيثية : علم المعانى ، والبيان ، والبديع ، والصرف ، فإنها لا تبحث عن الإعراب والبناء ومايتبعه ، وعلم اللغة ؛ فإنه يبحث عن جواهر المفردات وأحوالها ، من حيث معانيها الأصلية ، وعلم الاشتقاق ، فإنه يبحث عن أحوال المفردات ، من حيث انتساب بعضها إلى بعض بالأصالة والفرعية لا عما ذكر .

وإنما كان موضوعه ما ذكر ؛ لأنه يبحث فيه عن عوارضه الذاتية ، وقد عرفت أن

(١) ينظر المبادئ التصبيرية لمشهور العلوم الأزهرية للشيخ الحويحى ص ٢٣ .

« البحث » عن عوارض الموضوع صادق بالحمل على نوعه ؛ كقولك : الفاعل مرفوع ، والمفعول منصوب ، أو على عرضه ؛ كقولك : الإعراب لفظى أو تقديرى .

وعلى هذا القياس ، فهذه مسائل تجعل كبرى لصغرى ، وموضوعها جزئى من جزئيات موضوعها .

وفائدته : الاحتراز عن الخطأ اللسانى فى الكلام العربى .

وغايته : الاستعانة على فهم كلام الله تعالى ، ورسوله ، وكلام العرب .

وفضله : أنه من أشرف العلوم ، لأنه يتوصل به إليها .

ونسبته إلى غيره : أنه من العلوم الأدبية .

وواضعه : الإمام على - رضى الله عنه - بأمره أبا الأسود الدؤلى .

واسمه : علم النحو .

واستمداده : من استقراء كلام العرب ، والقياس .

وحكمه : الوجوب العينى على قارئ القرآن والحديث ، والكفائى على غيره .

ومسائله : قضاياه التى تطلب نسب محمولاتها إلى موضوعاتها ، وهى لاتخرج عن البحث عن أحوال المعرب والمبنى من الإعراب والبناء ، ومايتبع ذلك من بيان التصورات ؛ كبيان فتح همزة « إن » وكسرها ، وبيان شروط عمل الناسخ ؛ لأن الكلمة إما اسم ، أو فعل ، أو حرف .

وكل من الأولين إما معرب ، أو مبنى ، فالمعرب من الاسم : ما سلم من مشابهة الحرف ، والمبنى : ما أشبهه ؛ ثم المعرب من الاسم : إن أشبه الفعل منع من الصرف وإلا صرف ، وكل منهما : إما مرفوع أو منصوب أو مخفوض ، فالمرفوع : الفاعل أو نائبه ، أو المبتدأ ، وخبره ، واسم « كان وأخواتها ، وخبر « إن وأخواتها ، والتابع للمرفوع .

والمنصوب : المفعول المطلق ، وبه ، ومعه ، وفيه ، وله ، والحال ، والتمييز ، والمستثنى ، واسم لا والمنادى ، إذا كانا مضافين أو شبيهين ، وخبر « كان وأخواتها ، واسم « إن وأخواتها ، وتابع المنصوب .

والمخفوض : إما مخفوض بالحرف ، أو بالإضافة ، أو بالتبعية .

والمبنى من الاسم : إما أن يلحقه البناء مطلقًا ، أو في حالة التركيب فقط .

فالأول : كأسماء الإشارات ، والمضمرات ، والموصولات ، وأسماء الاستفهام ، وأسماء الشروط ، وأسماء الأفعال ، وأسماء الأصوات ، والظروف اللازمة للإضافة إلى الجمل .

والثاني : كاسم « لا » المفرد ، والمنادى المفرد المعين ، ولو بالقصد .

والمعرب من الأفعال : المضارع إذا لم يتصل به إحدى النونين ، فيرفع إذا خلا عن عوامل النصب والجزم ، وينصب ويجزم عند دخولها .

والمبنى من الأفعال : الماضى ، والأمر ، والمضارع إذا اتصل به إحدى النونين .

والحروف كلها مبنية ، وهى إما مشتركة بين الأسماء والأفعال ، أو مختصة بأحدهما .

وحينئذٍ ، فذكر : التثنية ، والجمع ، واسمى الفاعل والمفعول ، والتصغير ، والنسب مثلا في النحو ، وإن كانت من الصرف ؛ لأنه يحكم عليها النحوى بالإعراب أو البناء ، فلو لم يعرف صيغها وقواعدها ، فلربما وقع الحكم منه على صيغ مخالفة للقواعد الصرفية - فهى من النحو ، باعتبار البحث عن حالها من الإعراب والبناء ، ومن الصرف ، باعتبار البحث عن غير هذه الحال ؛ كما سيأتى .

حد علم التصريف [١]

التصريف : علم يبحث فيه عن المفردات ، من حيث صورها وهيآتها العارضة لها : من صحة ، وإعلال ، وتحويل .

أقسامه : وهو قسمان :

الأول : تحويل الكلمة إلى أبنية مختلفة ؛ لاختلاف المعانى ؛ كتحويل المفرد إلى التثنية والجمع ، والمصدر إلى بناء الفعل واسمى الفاعل والمفعول ، والمكبر إلى المصغر ؛ وقد جرت عادتهم بذكر هذا القسم مع علم الإعراب ؛ كما فعل ابن مالك ، وهو فى الحقيقة من التصريف ، وقد تقدم وجهه فى مبادئ النحو .

---

(١) ينظر المبادئ التصريفية لمشهور العلوم الأزهرية للشيخ الحويحى ص ٢٤ .

والثانى : تحويل الكلمة وتغييرها عن أصل وضعها ؛ لغرض آخر غير اختلاف المعانى ؛ كالتخلص من : التقاء الساكنين ، ومن الثقل ، ومن اجتماع الواو والياء ، وسبق إحداهما بالسكون .

وهذا التحويل الثانى ينحصر فى ستة أشياء : الزيادة ، والإبدال ، والحذف ، والقلب ، والنقل ، والإدغام .

كزيادة تاء « احتذى فيقال : احتذى به ، وحذى حذوه ، أى : اقتدى به ، وتبعه .

وكإبدال ثانى الهمزين من كلمة إن يسكن ، كـ « آثر » و « ائتمن » .

وكحذف واو « وعد » فى المضارع استثقالا ؛ لوقوعها بين ياء مفتوحة وكسرة ، فيقال : « يعد » بدون واو .

وكقلب الواو أو الياء ألفًا ؛ لتحركها وانفتاح ماقبلها كـ « قال ، و باع » وكنقل حركة واو « يقول » إلى الساكن الصحيح قبله ، وياء يبين كذلك .

وكإدغام حرفين ساكن فمتحرك من مخرج واحد بلا فصل ؛ كـ « السيد والأجل » .

و « العلم » المأخوذ جنسا فى التعريف يصح أن يراد منه أحد معانيه الثلاثة ، وهى : القواعد ، والإدراك ، والملكة .

موضوع علم التصريف

وموضوعه : الكلمات العربية ، من الجهة المتقدمة ، والحيثية المذكورة .

فخرج بهذه الحيثية العلوم الثلاثة : المعانى ، والبيان ، والبديع ، فإنها لاتبحث عن المفردات من هذه الحيثية والجهة المذكورة ، وعلم اللغة ؛ فإنه يبحث عن جواهر المفردات وأحوالها ، من حيث معانيها الأصلية ، وعلم الاشتقاق ، فإنه يبحث عن أحوال المفردات من حيث انتساب بعضها إلى بعض ، بالأصالة والفرعية ، وخرج علم النحو بقوله : « من صحة وإعلال ... » إلخ .

وإنما كان موضوعه ماذكر ؛ لأنه يبحث فيه عن عوارضه الذاتية ، وقد علمت أن

« البحث » صادق بالحمل على نوع الموضوع ؛ كقولك : الاسم ، إما ثلاثى ، أو رباعى ، أو خماسى ، أو سداسى ، أو سباعى . وكقولك : كل واو وياء اجتمعتا وسكنت أولاهما ، قلبت الواو ياء ، وأدغمت الياء فى الياء . وكقولك كل واو أو ياء تحركت وانفتح ماقبلها ، قلبت ألفا .

فإن الأولى فى قوة أن يقال : كل كلمة اجتمعت فيها الواو والياء ، وسكنت أولاهما ، قلبت الواو ياء ، وأدغمت الياء فى الياء .

والثانية : فى قوة أن يقال : كل كلمة وجدت فيها الياء أو الواو متحركة مفتوحا ماقبلها ، قلبت ياؤها أو واوها ألفا .

فاندرج تحت موضوع القاعدة الأولى : واو نحو : « سيد » المدغمة فى الياء بعد قلبها ياء ، وتحت موضوع الثانية : واو وياء نحو : « قال ، وباع » المنقلبان ألفا .

أو بالحمل على الموضوع مع عرضه الذاتى ؛ كقولك : كل كلمة ثلاثية مكسورة العين ، يجوز تسكين عينها ، نحو : علم وكتف . في علم و كتف

أو بالحمل على نوع الموضوع مع عرض ذاتى ؛ كقولك : الفعل المجرد أربعة : فَعَلَ وفَعِلَ وفَعُلَ وفَعْلَلَ ؛ كـ « ضَرَبَ ، وعَلِمَ ، وشَرُفَ ، ودَحْرَجَ » .

أو بالحمل على عرضٍ ذاتى للموضوع ؛ كقولك : الزائد يوزن بلفظه ، فيقال فى وزن « اعلم » : افعل ، إذ الزيادة من عوارض الكلمة الذاتية .

وفائدته : التمكن فى الفصاحة.

وغايته : العمل بالصناعة .

وفضله : أنه من أشرف العلوم ؛ لأنه يؤدى إلى التمكن فى الفصاحة .

ونسبته إلى غيره : أنه من العلوم الأدبية .

وواضعه : معاذ بن مسلم .

واسمه : علم التصريف ؛ لكثرة التصرف فيه ؛ فإن التصريف لغة : التغيير ، ومنه تصريف الرياح ، أى : تغييرها .

واستمداده : من العقول الكاملة ، واستقراء كلام العرب .

وحكمه : الوجوب الكفائى ، أو الندب .

ومسائله : قضاياه التى تطلب نسب محمولاتها إلى موضوعاتها .

تنبيه : التصريف يجرى في الحروف قياسا ؛ كقلب همزة الوصل ألفًا أو تسهيلها ، نحو : آلرجل و ألرجل عندك ، ولاينافيه قول ابن مالك :

حَرْفٌ وشِبْهُهُ مِنَ الصَّرْفِ بَرِى   ومَا سِوَاهُمَا بتَصْرِيفٍ حرِى

لأن المراد : أن الحرف لايقبله مفردا ، أى : غير مركب مع غيره بخلاف الاسم والفعل .

* * *

عصر ابن عصفور

لا شك أن الإنسان نتاج عصره وملابساته وظروفه ، وللتعرف على علم من الأعلام لابد من التعرف على العصر الذى عاش فيه بحثاً عن الجوانب المؤثرة في حياته وفي إنتاجه العلمي ، فلا ريب أن الإنسان ابن بيئته وعصره ، ومن هنا سيتعرض البحث للجوانب المؤثرة فى شخصية ابن عصفور كمدخل لدراسة كتابه «المقرب» ، وأبرز هذه الجوانب :

الحياة السياسية .

الحياة الاجتماعية.

الحياة العلمية.

* * *

الحياة السياسية

عاش ابن عصفور في أواخر أيام الموحدين فى الأندلس ، وعاصر وقعة العقاب المشئومة على حد تعبير المقرى ، وجرت عام ٦٠٩ هـ - ١٢١٢م و كانت هزيمة الموحدين فيها ساحقة ، وأدت إلى طردهم من الأندلس بعد أن ضعفت قوتهم وعجزوا عن حمايته ، وتراجعوا أمام النصارى شمالا ، وتركت صدىً أليماً على امتداد العالم الإسلامي كله ، وكانت فى حقيقتها لقاء بين المسيحية والإسلام.

كان الجيش المسيحي فيها بقيادة ألفونسو الثامن ملك قشتالة ، ويضم جنوداً من أرجون بقيادة ملكها ، وجاءت نبرة بملكها ، والبرتغال بفرق من فرسان المعبد إلى جانب جماعات من الصليبيين الفرنسيين والإيطاليين ، ومن وراء هؤلاء جميعاً إنوسنيسيو الثالث يشجع ويخطط ، يهب الجنة ويمنح البركات ، وكان يقود المسلمين الملك الناصر بنفسه ، محمد بن المنصور ، أمير الموحدين ، وبلغ عددهم ستمائة ألف ، فداخله الإعجاب بكثرة من معه ، وأخطأ التدبير ، فدارت الدائرة عليه ، وخلا بسببها أكثر المغرب من السكان ، واستولى النصارى على أكثر الأندلس (١) .

وبعد معركة العقاب تقاسم ملوك الكاثوليك جبهات الأندلس ، فكانت بمثابة الخطوة الأولى في طريق طويل انتهى بسقوط الأندلس وما تخلل ذلك السقوط من معاناة المسلمين من إيذاء النصارى وقسوة معاملتهم.

وإذا ما أردنا أن نحيط بالمخازى ، وأعمال العسف ، والإرهاق ، التى وقعت على المسلمين من غير المسلمين - لم يمكنا ذلك . ولكن نورد صورة من تلك الصور الشديدة ؛ لتبين لنا منها ، إلى أى حد كانت معاملة غير المسلمين للمسلمين ، تلك الصورة التي وقعت بمسلمي الأندلس من المسيحيين ، الذين انتزعوا سلطان العرب - تمثل لنا أصدق تمثيل ، وتعبر لنا أقوى تعبير ، عن هذه المعاملة .

لقد حظر المسيحيون على المسلمين الإقامة فى مملكة غرناطة ، ومنعوهم من الاتصال

---

(١) ينظر دراسات أندلسية للدكتور الطاهر مكى ص ٢٧٦ (طبعة دار المعارف) الطبعة الثالثة ١٩٨٧م .

بهم ، وهددوا كل من يخالف أوامرهم بالموت ، ومصادرة الأموال ، والرق الدائم مدى الحياة ، وليت الأمر وقف عند هذا الحد ؛ بل لقد شردوا المسلمين ، وأخرجوهم من بلادهم قهراً ، وأرغموا من بقي على الدخول في النصرانية ! .

ومن هذه المعاملات السيئة ، التي عومل بها المسلمون في الأندلس : أمر المسيحيين لهم بأن يضعوا على قبعاتهم شارة زرقاء ، وأن يسلموا كل أسلحتهم ، ولا يحرزوا منها شيئاً ، ومن أحرز السلاح عوقب بالجلد ! .

ومنها : أمرهم المسلمين أن يسجدوا في الشوارع ، متى مر كبير الأحبار ، وألا يقيموا شعائرهم ، وحكمهم عليهم بإغلاق مساجدهم ! .

وبهذه الوسائل لم يبق في الأندلس مسلم ، أو من يستطيع الجهر بإسلامه ، وتنصر العرب الباقون . وحكمت عليهم القوة القاهرة بأن يقوموا بالطقوس ، والأوضاع المفروضة عليهم في المعابد والكنائس! .

ثم بعد ذلك ، أمعنوا في الإيذاء بالمسلمين ، فمحوا كل الآثار التي تمت إلى الإسلام بصلة ، أو من شأنها أن تثير العقيدة الأولى عندهم؛ فعلوا كل هذا طمعاً في القضاء على المسلمين من تلك البلاد التي ازدهر في ربوعها الإسلام ، حيناً من الدهر ! .

وفي بعض الأحيان ، لم يطمئنوا إلى هؤلاء العرب ، فأخذوا يراقبونهم مراقبة شديدة ، ويضيقون عليهم السبل ، ويمنعونهم من كل مظهر ديني ، وأنشئ في غرناطة ديوانٌ للتحقيق و محاكمة من يتهم بالزيغ في عقيدته ، أو التذمر ومخالفة الأوامر ، أو يثبت عليه أنه أتى من الأعمال ما يبعث الشك في أحواله! .

وقد كانت أساليب المحاكمة ، أمام هذا الديوان ، مزعجة قاسية ؛ حتى لقد ابتدع لإعدام المخالف المحارق التي كانت تقام في ساحات المدينة ، وتدعى إلى مشاهدتها جموع الشعب ، ورجالات الدولة ، ورؤساء الدين ، حتى إذا اكتمل عقدهم جاءوا بالمخالف وألقوه في النيران المستعرة ، على مرأى ومسمع من الجميع! .

فإذا ما ثار المسلمون لتلك الإهانات ، وهاجت خواطرهم لتلك الأعمال الوحشية الفظيعة ، ساموهم الخسف وأذاقوهم النكال وأوقعوا بهم العذاب من غير رحمة ، ولا شفقة ! وطاردوهم في كل مكان ، ووثبت عليهم جماعات النصرانية المتحمسة ،

وأمعنت فيهم تقتيلاً وتشريداً ، وتعذيبا ونهبا ، وانتزعوا منهم أولادهم وأطفالهم ، وألقوا بهم فى الكنائس والمدارس ، لتلقينهم أصول النصرانية ، وتنشئتهم على تعاليمها وواجباتها !!

كل هذا كان سببًا فى هجرة الآلاف من المسلمين إلى أفريقية ، وهناك من اضطر إلى افتداء نفسه وأولاده ، فاعتنق النصرانية ورضى بالدخول فيها !! .

وكانت المراسيم والأوامر الملكية ، تصدر بكل ذلك ، ومن غير انقطاع ، بتبرير هذه الأعمال ، وتنظيم سياسة القضاء على المسلمين ، التى جعلتها الكنيسة كل همها .

يقول يوسف كوندي - أحد مؤرخى الإفرنج :-

«ففروا إزاء الإرهاب الذى يخضعهم لصولة مطارديهم ، ومامنهم إلا مسكين منكود ، وكانت مناظر المحارق في غرناطة ، وقرطبة ، وإشبيلية ، وأنين الفرائس تلتهمها النيران تباعا ، ومناظر المطاردة ، والنفى ، والتعذيب المستمر- تملأ نفوسهم رعبا ، يحول دون إبدائها بالتذمر بالقول ولا بالإشارة ؛ إذ اعتبر ذلك دعوة إلى الثورة !.

ويقول المقَّرى في « نفح الطيب » :

وبالجملة ، فإنهم « أهل غرناطة » تنصروا عن آخرهم بادية وامتنع قوم من التنصر ، واعتزلوا النصارى ، فلم ينفعهم ذلك .

وامتنعت قرى وأماكن كذلك ، فجمع لهم العدو الجموع واستأصلهم عن آخرهم ، قتلا وسبياً !.

ثم بعد هذا كله ، كان من أظهرَ التنصر من المسلمين يعبد الله في خفية ويصلى ، فشدد عليهم النصارى في البحث حتى أنهم أحرقوا منهم كثيراً .

وجاء فى كتاب « وأخبار العصر فى انقضاء دولة بني نصر » : « ثم دعاهم ملك قشتالة إلى التنصر ، وأكرههم عليه ، وذلك سنة ٩٠٤م فدخلوا في دينهم كرها ، وصارت الأندلس كلها نصرانية ، ولم يبق فيها من يقول :« لا إله إلا الله محمد رسول الله » إلا من يقولها خفية في قلبه. وجعلت النواقيس في صوامعها بعد الأذان ، وفي مساجدها الصور والصلبان ، بعد ذكر الله ، وتلاوة القرآن فكم فيها من عين باكية ، وقلب حزين! وكم فيها من الضعفاء والمقدورين ! لم يقدروا على الهجرة ، واللحوق

بإخوانهم المسلمين ، قلوبهم تشتعل نارًا ودموعهم تسيل سيلاً غزيرًا ، وينظرون أولادهم وبناتهم يعبدون الصلبان ، ويسجدون للأوثان ، ويأكلون الخنزير والميتات ، ويشربون الخمر التي هي أم الخبائث والمنكرات ، فلا يقدرون على منعهم ، ولا على نهيهم ، ولا على زجرهم ، ومن فعل ذلك عوقب بأشد العقاب ، وعذب أشد العذاب ، فيالها فجيعة ما أمرها ، ومصيبة ما أعظمها ! .

وفي سنة ١٦٠٩م صدر الأمر الأخير والنهائي بنفي العرب المتنصرين جميعاً ، وإخراجهم من أرض إسبانيا ، بعد أن دخلوا جميعا - بحكم العنف والقوة - في النصرانية ، وأصبحوا يرتادون الكنائس والمعابد ، ويشهدون القداس ، والطقوس الدينية المختلفة .

فنزح من كان منهم في الشمال إلى فرنسا ، فأكرمهم ملكها هنرى الرابع ، وجاد عليهم بالمساكن والمزارع ، وعلى البعض الآخر بوسائل السفر ، وحشدت السفن فى البحر الأبيض تنقل من كان بالثغور إلى أفريقية .

وبهذا أسدل الستار على تلك المأساة المروعة ، وانتهت حياة أمة من أعظم أمم التاريخ ، وأنبههم ذكراً ، وأعرقهم حضارة !! .

هذه هي إحدى الصفحات السوداء ، التي سجلها التاريخ على المسيحيين في معاملتهم للمسلمين ، وهي صفحة قد لطخت بعار الدهر ، وخزى الأبد ، لا نرى فيها إلا فواجع تدمى القلوب ، وأهوالاً تفتت الأكباد ، ولا تصور إلا أقواما خرجوا عن إنسانيتهم ، وتجردوا عن صفاتها ، وانقلبوا إلى مخلوقات بشعة وضيعة ، قد أضرموا غيظاً على الإسلام والمسلمين ، وحملتهم شهوة الانتقام على ارتكاب أبشع صور التنكيل والتعذيب .

فهل يمكن للباحث المنصف ، أن يقارن بين ما ارتكبه هؤلاء من الفظائع والمخازى ، وبين ما ضربه المسلمون من المثل العليا ، ووضعوه من الأسس الرفيعة فى العدالة والوفاء والنبل ؟!! .

لا شك أنه من العبث محاولةُ تلك المقارنة ! .

قد نجد من يحاول أن يعتذر ، عن هذه الأعمال التى حدثت بالأندلس ، بأن

النصارى بها لم يكونوا قد بلغوا - إذ ذاك - من الحضارة والمدنية ما يجعلهم يترفعون عن مثل هذه المخازى .

ولكن ماذا يقول هذا المعتذر فيما ترتكبه الدول المسيحية ، في البلاد الإسلامية التى وقعت تحت سلطانها ونفوذها في عصرنا الحاضر ، عصر الحضارة والمدنية ، عصر النور والعلم بماذا يدافع المدافعون عن أعمال فرنسا في الجزائر ، وهولندا في جاوة ، وأندونيسيا ، و إيطاليا في طرابلس ، و النمسا فى البوسنة والهرسك ، وغير هذا. وذاك مما يطول بنا القول ، إذا نحن حاولنا تفصيل وبيان ما ينطوى عليه ، مما يندّى له وجه المدنية خجلاً ! .

إذن ، ليس الأمرُ أمرَ المدنية والحضارة ؛ وإنما هو أمر التعصب الممقوت ، الذى تضطرم به نفوس رجال الدين المسيحيين ، الذين لا يألون جهدًا في التشنيع على المسلمين ، وتصويرهم لأممهم بصور بينها وبين الحقيقة بون شاسع .

وهل كانت الحروب الصليبية ، التى قامت في المشرق زهاء قرنين من الزمان ، إلا ثورة دينية ، أزكى لهيبها التعصب الممقوت ، وأثار كوامنها رجال الكنيسة ، وزعماء الدين من المسيحيين ؟!! .

أليس بطرس الزاهد ، هو الذى طاف أوربا باكيًا منتحبًا ، وهو حافى القدمين ، يرتدى ثيابًا خشنة ، ويحمل صليبا كبيراً ، يخطب العامة والدهماء ، ويلهب حماستهم ، ويثير روح الانتقام فيهم ويبعث فيهم عوامل الدفاع عن الأماكن المقدسة ؟! .

أليس زوار الأماكن المقدسة ، من الأحبار والرهبان ، هم الذين كانوا يعودون إلى بلادهم ، فيروون أشنع القصص ، وأفظع الروايات عن أعمال المسلمين فيها ، وانتهاكهم لحرماتها المقدسة ، ويصورون الخطر الداهم الذى يهددهم من المشرق ، ويوشك أن يأتى على المسيحيين ويجتاحهم ، ويقضى على النصرانية ، وقد استطاعوا بذلك أن يجعلوا من أوربا المسيحية أتونا ملتهبا ، يتلظى غيظًا وحنقًا على الإسلام والمسلمين ؟! .

وها هم اليوم جماعة الصهيونية ، يعيدون المأساة ، ويشعلون نار الحرب على المسلمين ، طامعين فى إقامة دولة يهودية ، على أنقاض المسلمين في فلسطين .

وها هم يدبرون المكايد للمسلمين ، وماذاك إلا صورة واضحة لما يضمره اليهود للمسلمين فأين تلك الصور وهذه المعاملة ، من معاملة المسلمين لغير المسلمين ، وقت أن

فتحوا بلادهم ، ودخلوها ظافرين منتصرين ، وسيطروا عليهم بحكمهم ، وأخضعوهم لسيادة الإسلام وسلطانه ؟!

تلك المعاملةُ التي كانت تفيض عدلا وإنصافا ، وتسامحا ووفاءً ، قد أكرم المسلمون مجاوريهم من أهل الذمة ، والعهد ، واعتبروهم إخوانا في السراء والضراء ، ونادوا بالمساواة العامة بين أبناء البشر كافة ، ودعوا الناس جميعا إلى نبذ الفوارق والخلاف ، وتواصوا بالرفق بالمخالفين ، والإحسان إليهم ؛ وقالوا لهم : « نحن وإن فرقت بيننا العقيدة ، ولم تجمعنا رابطة الدين فقد ربطتنا آصرة النسب ، وجمعتنا جامعة الإنسانية » .

لم ينس المسلمون تعاليم دينهم ؛ وآداب شريعتهم ، حينما كانوا يكتسحون البلاد التي فتحوها ؛ فلم يبطش قوادهم بمن ظفروا بهم ، ولم يستبد أمراؤهم بمن خضعوا تحت سلطانهم ، ولم يصدر الخليفة الأعظم أوامره بالتنكيل والتعذيب والتخريب ؛ وإنما كانوا يمثلون ملائكة الرحمة ، ورسل السلام ؛ يمشون في أمورهم بالحزم واللين ، والرفق والصفاء ، ومن خرج عن ذلك عوقب عقابا شديداً .

فها هو عمر بن الخطاب ، الخليفة الثاني للمسلمين ، يكتب إلى أميره في مصر ، عمرو بن العاص ، كتابا يوصيه فيه بأهل الذمة خيراً ، فيقول فيه :

« واعلم ، يا عمرو ، أن الله يراك ويرى عملك ، وأن معك من أهل ذمة وعهد ، وقد أوصى رسول الله ﷺ بهم وأوصى بالقبط ، فقال : « اسْتَوْصُوا بالقِبطِ خيراً ، فإنَّ لَهُمْ ذمة ورحما » (١) ، وقد قال ﷺ : « مَنْ ظَلَمَ مُعَاهِداً أَوْ كَلَّفَهُ فَوْقَ طاقته فَأَنا خَصْمُهُ يَوْمَ القِيَامَة » (٢).

---

(١) قوله ﷺ « استوصوا بالقبط » أخرجه الطبراني في الكبير ٦١/١٩ رقم ١١١ ، ١١٢ ، ١١٣ والحاكم ٥٥٣/٢ من طرق عن الزهري عن ابن كعب بن مالك عن أبيه مرفوعا .

وقال الحاكم : صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه ووافقه الذهبي وذكره الهيثمي في المجمع ٦٦/١٠ وقال رواه الطبراني باسنادين ورجال أحدهما رجال الصحيح وذكره الهندي في كنز العمال ٣٤٠١٩ ، ٣٤٠٢٠ وزاد نسبته إلى البغوي وابن سعد وعزاه السخاوي أيضا في المقاصد ص ٣٨٨ إلى ابن يونس في تاريخ مصر وذكره الهندي برقم ٣٤٠٢١ عن الزهري مرسلا وعزاه لابن سعد وذكره برقم ٣٤٠٢٣ وعزاه للطبراني عن أم سلمة » .

(٢) أخرجه أبو داود ١٧٠/٣ ، ١٧١ كتاب الخراج والإمارة والفيء باب في تعشير أهل الذمة إذا اختلفوا في التجارات حديث ٣٠٥٢ وفيه مجاهيل وينظر الترغيب ٤٤٢٣ .

وقد تتابع الخلفاء المسلمون فى التوصية بهم ، والعناية بأمرهم ، والحرص على إنصافهم ، ومنع الظلم والأذى عنهم ، وهى صفحات خالدة تُسجِّل بيد العزة والكرامة ، في معاملة المسلمين لمخالفيهم ، وتتضمن أقوى الأمثلة على غاية ما تسموا إليه الإنسانية من عدل ورحمة.

وقد عبر الشعراء الأندلسيون عن مرارة السقوط الرهيب لدولة المسلمين والعرب فى الأندلس ، في أشعارهم ، نختار من ذلك تلك القصيدة ، لأبى البقاء الرندى :

* * *

نكبة الأندلس

لأبي البقاء الرندي

لكلِّ شيءٍ إذا ما تمّ نُقصانُ فلا يُغَرُّ بطيب العيشِ إنْسانُ
هي الأمورُ كما شاهدْتها دِوَلٌ مَن سرَّه زمنٌ ساءتْهُ أزمانُ
وهذه الدّارُ لا تُبقي على أحدٍ ولا يدومُ على حالٍ لها شانُ
يمزق الدّهرُ حتماً كُلَّ سابغةٍ إذا نبَتْ مشرفياتٌ وخُرصانُ
وينتضي كُلَّ سيفٍ للفناء ولو كان ابن ذي يزنٍ والغمدُ غمدانُ
أين الملوكُ ذوو التيجان من يمنٍ وأين منهم أكاليل وتيجان
وأين ما شاده شدّادُ في إرمٍ وأين ما ساسه فى الفرس ساسانُ
وأين ما حازه قارون مِنْ ذهبٍ وأين عادٌ وشدّادٌ وقحطانُ
أتى على الكلِّ أمرٌ لا مردَّ له حتّى قضوا فكأنَّ القومَ ما كانوا
وصارَ ما كان من مُلكٍ ومن مَلِكٍ كما حكى عن خيال الطَّيف وسْنانُ
كأنّما الصَّعبُ لم يسهُل له سببٌ يوماً ولا ملكَ الدُّنيا سُليمانُ
فجائعُ الدهر أنواعٌ منوَّعةٌ وللزمانِ مسرّاتٌ وأحزانُ
وللحوادث سلوانٌ يُسهّلها وما لِما حلَّ بالإسلامِ سُلوانُ
دَهى الجزيرة أمرٌ لا عزاء له هَوَى له أحدٌ وانهدَّ ثَهْلانُ
أصابها العين في الإسلام فارتزأت حتى خلت منه أقطارٌ وبُلدانُ
فاسألْ بلنسيةً ما شأنُ مرسية وأين شاطبةٌ ؟ أم أين جيّان؟
وأين قرطبةٌ ؟ دارُ العُلوم فكم من عالم قد سما فيها له شانُ
وأين حمصٌ وما تحويه من نُزهٍ ؟! ونهرها العذبُ فياضٌ وملآنُ
قواعدٌ كُنَّ أركان البلاد فما عسى البقاءُ إذا لم تبقَ أركانُ
تبكي الحنيفية البيضاء من أسفٍ كما بكى لفراق الإلف هيمانُ
على ديار من الإسلام خاليةٍ قد أقفرت ولها بالكفر عُمرانُ

حيث المساجدُ قد أضحت كنائس ما فيهنّ إلّا نواقيس وصُلبانُ
حتى المحاريبُ تبكي وهي جامدةٌ حتّى المنابرُ ترثي وهي عيدانُ
يا غافلًا وله في الدّهر موعظة إن كنت في سِنَةٍ فالدهر يقظانُ
وماشياً مرحاً يلهيه مَوْطنُه أبَعْد حمص تغرُّ المرءَ أوطان
تلك المصيبة أنست ما تقدّمها وما لها مع طول الدّهر نسيان
يا راكبين عتاقَ الخيْل ضامرةً كأنها في مجال السّبق عقبانُ
وحاملين سيوف الهند مرهفةً كأنّها في ظلام النقع نيرانُ
وراتعين وراء البحر في دَعَة لهم بأوطانهم عزٌّ وسُلطانُ
أعندكم نبأٌ من أهل أندلُس فقد سرى بحديث القوم رُكبانُ
كم يستغيثُ بنا المُستضعفون وهُمْ قتلى وأسرى فما يهتزُّ إنسانُ
ماذا التقاطع في الإسلام بينكمُ وأنتم يا عبادَ الله إخوانُ
ألا نُفوسٌ أبيّاتٌ لها نعمٌ أما على الخير أنصار وأعوانُ
يا من لذلّةِ قومٍ بعد عزّهم أحال حالهم جورٌ وطُغيانُ
بالأمس كانوا مُلوكاً في منازلهم واليوم هم في بلاد الضدّ عبدانُ
فلو تراهم حيارى لا دليل لهم عليهم من ثياب الذُّلّ ألوانُ
ولو رأيت بُكاهُم عند بيعهم لهالك الأمرُ واستهوتك أحزانُ
يا رُبّ أمٍّ وطِفلٍ حيل بينهما كما تفرق أرواح وأبدانُ
وطفلةٍ مثل حسن الشمس إذ طلعت كأنما هي ياقوت ومرجان
يقودها العِلْجُ للمكروه مُكْرهةً والعين باكيةٌ والقلب حيرانُ
لمثل هذا يذوب القلب من كمدٍ إن كان في القلب إسلام وإيمانُ

* * *

الحياة الاجتماعية

المجتمع الأندلسى مجتمع معقد ؛ إذ يتألف من عناصر متعددة فى أصولها البشرية ، فقد توالى على البلاد منذ فجر التاريخ أجناس مختلفة ، فحكمها الإغريق ثم الرومان ثم القوط ، وجاء العرب فصادفوا بلاداً قد انطبعت فيها سمات هذه الأمم المختلفة ، فطبعوا البلاد بسمات أخرى ، وخصوصاً أن العرب قد امتزجوا بالسكان السابقين عليهم بالزواج والمصاهرة والجوار والمعاشرة ؛ لأنهم أتوا إلى هذه البلاد جنوداً ؛ مما اضطرهم إلى الاتصال الأسرى بسكان شبه الجزيرة الأندلسية .

وبذلك أصبح سكان الأندلس بعد الفتح الإسلامى خليطاً من :

البربر والمغاربة والعرب والمسيحيين الذين كانوا ينتمون إلى العناصر الأيبيدية التى جاءت من المغرب ، والعناصر الكلسية التي وفدت من أوربا والجماعات اليهودية القديمة والرومان والقوط وبعض العناصر الأوربية الشمالية والصقالبة [١] .

ولهذا الاختلاط آثاره الخُلُقيةُ والخِلْقية والعقلية ؛ مما دفع ذلك ابن المقرى إلى وصف أهل الأندلس نتيجة هذا الاختلاط بقوله :

« أهل الأندلس :« عرب » في الأنساب والعزة وعلو الهمة وفصاحة الألسن وطيب النفوس وإباء الضيم وقلة احتمال الذل والسماحة بما فى أيديهم والنزاهة عن الخضوع وإتيان الدنية .

« هنديون » فى إفراط عنايتهم بالعلوم وحبهم إياها .

« بغداديون » فى نظافتهم وظرفهم وجودة قرائحهم ولطافة أذهانهم وحدة أفكارهم ونفوذ خواطرهم .

و « يونانيون » فى استبطانهم للمياه ، ومعاناتهم لضروب الفراسات واختيارهم لأجناس الفواكه ، وتحسينهم للبساتين بأنواع الخضر وصنوف الزهر »[٢] .

وقد كان سكان هذه البلاد فى حالة استقرار يعيشون فى القرى والحصون ، إضافة

---

(١) ينظر البيان المغرب فى أخبار الأندلس والمغرب ١١/٢ (دار الثقافة بيروت) .
(٢) ينظر نفح الطيب ٧٥/١ ، ومجلة عالم الفكر ص ٣٤٣ - ٣٤٤ المجلد العاشر .

إلى الأمصار المعروفة كـ « غرناطة ومالقة وإشبيلية » وتمتاز هذه البلاد بكثرة العمران ، مارس أهلها - كأى مجتمع مستقر - الصناعة والتجارة والزراعة ، وغيرها من الحرف .

وهذا يعنى أن كثرة الأصول التى كان ينتمى إليها المجتمع الأندلسى ، وكذلك اختلاف النزعات وتعددها لم تجعل منه مجتمعاً مهلهلا ، وكما يقول الدكتور أحمد هيكل :« وليس معنى ما تقدم أن المجتمع الأندلسى كان مجتمعاً مهلهلاً بسبب اختلاف عناصره البشرية ، فالحق أنه برغم تعدد العناصر بين سكان الأندلس - كانت الروابط القوية تشد بعضهم إلى بعض فى أغلب الأحيان ، وتطبعهم بالطابع الأندلسى المتميز ، فقد كانت هناك دائما البيئة المشتركة والثقافة المشتركة ، وكانت هناك غالباً الحكومة الموحدة والسياسة الموحدة ، ثم كانت هناك بعد ذلك الحضارة الأندلسية الرائعة التى تصبغ جميع العناصر بصبغتها الواضحة ، تلك الصبغة التى لا يكاد يفترق فيها بربرى الأصل عن عربى الدم ، بل لا يكاد يتميز معها أسبانى الجدود من عربى الآباء » (١) .

ويعلل الدكتور أحمد هيكل لهذا الترابط فيرجعه إلى غلبة العنصر العربى وارتباطه بسكان البلاد الأصلية عن طريق الزواج والمصاهرة لما كان الوافدون العرب في شكل جنود لا فى شكل أسر ، دفعهم ذلك إلى الارتباط مع سكان الجزيرة برباط المصاهرة .

وكان لهذا الاستقرار الاجتماعي فضلاً فى ازدهار الحركة العلمية ، وبروز المبدعين من أهل الأندلس فى شتى العلوم ، وسنتعرض للحركة العلمية في النقطة التالية .

* * *

---

(١) ينظر الأدب الأندلسى للدكتور أحمد هيكل ص ٣٥ .

الحركة العلمية

بدأت النهضة العلمية منذ وطئت أقدام المسلمين أرضها ، فكان للفتح الإسلامي الفضل في تغيير وجه الحياة فيها ، بل وفي أوربا كلها التي كانت ترزح تحت وطأة الظلم والظلام .

ومعلوم أن الإسلام يقدر العلم ، ويرفع درجة العلماء ؛ لذلك جاء إلى الأندلس متضمنًا دعوته إلى العلم ، مرغبًا فيه ، وقد تهيأت له أرض خصبة في هذه البلاد ؛ حيث وجد حكامًا يعشقون العلم ويقدرون العلماء ويشجعون على الإبداع .

واستمرت هذه النهضة إلى آخر وجود المسلمين في الأندلس ، بل إن الأوربيين استفادوا استفادات عظيمةً مما خلفه المسلمون من تراث علمي ، وإلى الآن .

وقد ازدهرت في الأندلس علوم شتى وفنون مختلفة ، ومن العلوم التي استحوذت على اهتمام العامة والخاصة وانتشرت انتشاراً واسعاً :

(١) علم النحو .

(٢) علم القراءات .

(٣) علم التفسير .

علم النحو :

النحو : هو مجموعة من القواعد التي تلتزم بها أساليب اللغة في طرق أدائها للمعاني ، أو كما عرفه ابن جني «انتحاء سمت كلام العرب في تصرفه من إعراب وغيره كالتثنية والجمع والتحقير والتكسير والإضافة والنسب والتركيب ، وغير ذلك ؛ ليلحق من ليس من أهل العربية بأهلها في الفصاحة فينطق بها ، وإن لم يكن منهم ، وإن شذ بعضهم عنها رد به إليها»(١) .

وقد ارتبط علم النحو في نشأته وتطوره بالقرآن الكريم ، فقد مرَّ بمراحل متعاقبة كانت في البداية سريعة ، وذلك بسبب ارتباطه بضبط القرآن والحديث ، حتى يظلا بمنجاة من اللحن والتحريف مما جعله في حقيقة الأمر من ثمرات الدراسة القرآنية (٢) .

---

(١) الخصائص ١/٣٤ .

(٢) مجلة الدارة السعودية «العدد الأول» ، السنة الثانية ، شوال ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م ص ١٧ ، من مقال للدكتور عبد الكريم محمد الأسعد .

وهناك ظروف موضوعية أدت إلى نشأة علم النحو ، وذلك بعد بروز المشكلة اللغوية وإلحاحها بفعل عاملين :

الأول : عامل اجتماعي ، يتمثل في الاختلاط العميق الذى نشأ بين القبائل العربية وبين غير العرب ممن فتح الله بلادهم للمسلمين ، هذا الاختلاط دعا إلى ضرورة اتخاذ لغة تعبر عنه وتقضي حاجاته ، فبدأت لذلك تنشأ مشكلة لغوية ذات شقين : الشق الأول :تعدد اللغات وتعدد الألسنة لكثرة البلاد المفتوحة ، والشق الثاني : اللحن الذى بدأ يتسرب إلى اللسان العربى (١) .

والعامل الثاني : ديني ، ويتلخص فى أن العرب أرادوا أن ينشروا الإسلام بين الشعوب المفتوحة ، ومحور الإسلام القرآن ، وهو نص عربى ، ولابد لكل مسلم ومسلمة أن يقرأ ولو شيئاً يسيراً من القرآن وبصورة صحيحة ، وهذا يدعو إلى أن يتعلم العجم ولو المبادئ الأساسية للّغة العربية التي بها يستطيعون قراءة القرآن قراءة صحيحة .

والحق أن كلا العاملين أحدثا أثراً مناقضاً للآخر ، فالعامل الاجتماعى يدعو إلى خلق لغة مشتركة للتفاهم بين العرب وبين أهل البلاد المفتوحة ، على حين أن العامل الديني يؤثر المحافظة على اللغة العربية كما هي- دونما شائبة – حتى يتثنى قراءة القرآن الكريم قراءة سليمة ، ومن هنا برزت المشكلة (٢) .

وقد أدرك المسلمون المشكلة اللغوية ، ولذلك فكروا فى حل سريع لها ، يضمن ترابط المجتمع ووحدته من ناحية ، ومن ناحية أخرى يفرض على هذا المجتمع لغة القرآن (اللغة العربية) لغةً رسمية .

ومن هنا ، بدأ علم النحو في الظهور للقيام بالمهمة السابقة ، وبدأ ذلك الظهور فى شبه خطوات تمهيدية ، كضبط النص القرآني الذى قام به أبو الأسود الدؤلى كحل سريع للمشكلة اللغوية ، وكانت هذه الخطوة خطوة تمهيدية لنشأة القواعد اللغوية.

ثم جاءت الخطوة الثانية وهى التصدى المباشر للمشكلة اللغويةفصنّف أبو الأسود الدؤلي – أيضا – الحركات إلى مضمومات ومفتوحات ومكسورات ، منونة وغير

(١) ينظر قضايا ونصوص نحوية (دار الثقافة العربية) للدكتور على أبو المكارم ص ٣٥ .
(٢) راجع السابق ص ٣٦ ، ٣٧ .

منونة . وبذلك أدرك ظواهر التصرف الإعرابي في آخر الكلمات ، وكانت هذه الخطوة هي البداية الحقيقية إلى وضع قواعد علم النحو التي أتيح لها أن تتطور وتتضح وتستقر كل ذلك جاء في أطوار متعددة [١].

علم النحو في الأندلس

نشأ المذهب الأندلسي في بداية القرن الخامس الهجري ، حيث خالط نحاتها جميع النحاة السابقين من بصريين وكوفيين وبغداديين مع انتهاجهم نهج الآخرين في الاختيار من آراء نحاة الكوفة والبصرة وإضافة اختيارات من آراء البغداديين وبخاصة أبو على الفارسي ، وابن جني ، وشاءت الأقدار أن تكون هذه البلاد رائدة لفن النحو بعد أن كانت محرومة منه زمناً طويلا [٢] .

يلخص صاحب كتاب « تاريخ الفكر في الأندلس » رحلة النحو في هذه البلاد ، فيقول : « كان الناس أولاً ، يدرسون اللغة في الأندلس عن طريق قراءة النصوص الأدبية والكتب دون استعمال كتب خاصة في النحو ، ثم عرضوا بعد ذلك كتبه ، وأول ما ذاع بينهم منها كتب الكسائي وسيبويه ، ثم جودى بن عثمان المتوفى سنة ١٩٨ هـ الذي ألّف كتاب « منبه الحجارة » وجاء بعده أبو على القالي المتوفى سنة ٣٥٥هـ الذى ألّف رسالة عن المقصور والممدود ، وأخرى عن الأفعال عنوانها : « فعلت وأفعلت » وكان أرفع كتب النحو على أيام ابن حزم « تفسير الحوفي لكتاب الكسائي » وكتابين لابن سيده الضرير . وقد قام أبو الحجاج يوسف بن عيسى المتوفى سنة ٤٧٥ هـ بشرح ما في كتاب سيبويه من الشعر و نقد نحوه ، وكان الأعلم البطليوسي يسمى بالنحوى ، وقد وضع شرحاً لجمل الزجاجي ولكتاب الحماسة ، وألف عدداً من الكتب الجيدة في النحو ، ويقولون إن أحمد بن على بن أحمد بن خلف الأنصارى المعروف بابن الباذش الغرناطي المتوفى سنة ٥٤٠ هـ كان يعد نفسه واحداً من أعلام النحو الثلاثة في عصره » [٣] .

(١) انظر هذه الأطوار عند الدكتور على أبو المكارم : المرجع السابق ص ٤٢ ومابعدها .
(٢) المدارس النحوية ٢٩٢ .
(٣) تاريخ الفكر الإسلامي في الأندلس (مؤسسة النهضة المصرية ١٩٥٥م) ترجمة : حسين مؤنس ص ١٨٥ وانظر : فضل الحضارة الإسلامية والعربية على العالم ص ٥٦٠ .

واستمرت حركة النحو فى تقدم وازدهار ، فوجدنا علماء مبرزين ألفوا مجموعة من الكتب مازال أثرها البالغ إلى يومنا هذا ، ومن هؤلاء : ابن مالك مؤلف « الألفية » وكتاب « التسهيل » وشرحه ، وكتاب « شرح الشافية الكافية » وغيرها ، والشلوبين مؤلف كتاب « التوطئة » وغيره ، وابن عصفور مؤلف كتاب « المقرب » وغيره ، وغيرهم كثير .

ومما يدل على اعتناء الأندلسيين بالنحو وحفظهم له ، وارتحالهم فى طلبه - حفظهم مذاهب النحاة ، كما كانت تحفظ مذاهب الفقه ، كما أن العالم الذى لا يكون متمكناً من هذا العلم ، ولا يعرف غرائبه وشوارده ، لا يكون جديراً باحترامهم ولا مستحقاً للتمييز ولا سالماً من الازدراء [1] .

بذلك تتضح لنا عناية أهل الأندلس بعلم النحو واستقلالهم فى آراء كثيرة ، فكوّنوا بذلك مدرسة فى النحو خاصة بهم .

ثانياً : علم القراءات

ومما يتصل بالنحو اتصالاً وثيقاً علم القراءات ؛ إذ للقراءات أثرها فى التوجيه النحوى واللغوى .

وعلم القراءات علم يعرف به كيفية أداء كلمات القرآن واختلافها معزواً لناقله[2].

والقراءات حجة الفقهاء فى الاستنباط والاهتداء إلى الحق فى كثير من المسائل الفقهية .

وقد انتشر علم القراءات فى الأندلس على يد مجاهد من موالى العامريين ، وخاصة عندما ملك بشرق الأندلس ؛ لأن مولاه المنصور بن عامر أخذه به ؛ إذ كان معتنياً بهذا الفن من فنون القرآن ، واجتهد فى تعليمه وعرضه على من كان من أئمة القراء بحضرته ، فكان سهمه وسهم مولاه فيه وافراً [3].

---

(١) فضل الحضارة الإسلامية والعربية على العلم ص ٥٦٠ .

(٢) لطائف الإشارات ، تحقيق : الشيخ عامر عثمان والدكتور عبد الصبور شاهين ١٧٠/١ .

(٣) راجع : أهم القضايا النحوية والصرفية فى المحرر الوجيز لابن عطية (رسالة ماجستير ، كلية اللغة العربية بالقاهرة) ص ١٥ .

وقد وضع العلماء شروطاً للقراءة الصحيحة ، وهي : أن توافق العربية ولو بوجه ، بمعنى أن تتفق مع رأى من آرائها ولو كان ضعيفاً ، وأن توافق أحد المصاحف العثمانية ولو احتمالاً ، وأن يصح سندها .

يقول ابن الجزري : كل قراءة وافقت العربية ولو بوجه ، ووافقت أحد المصاحف العثمانية ولو احتمالاً ، وصح سندها ، فهى القراءة الصحيحة التى لا يجوز ردها ولا إنكارها ، بل هى من الأحرف السبعة التى نزل بها القرآن ووجب على الناس قبولها (١) .

فإذا اختل شرط من الشروط الثلاثة صارت القراءة ضعيفة أو شاذة أو باطلة ، مهما كانت منزلة القائل بها ، أو كانت سبعية أو عشرية .

ومما يدل على أهمية الشروط السابقة ما قاله السيوطي عن ابن الجزرى فى كلامه السابق : « وأحسن من تكلم فى هذا النوع إمام القراء فى زمانه شيخ شيوخنا : أبو الخير ابن الجزرى » (٢).

والقراءات حكم على القاعدة اللغوية ، ولا يكون العكس ، فنحن نصحح القاعدة بالقراءة ، ولا نصحح القراءة بالقاعدة ، وهذا يدل على أهمية القراءات فى الدرس النحوى ، وفى ضبط قواعده .

ثالثاً : علم التفسير

ومن العلوم التى تتصل بعلم النحو علم التفسير ؛ إذ للنحو أثر بارز فى تفسير كتاب الله عز وجل .

وفضل علم التفسير كبير ؛ إذ يتصل بكتاب الله ، فموضوعه كتاب الله الذى هو ينبوع الحكمة ، ومعون كل فضيلة . والغرض منه شريف ؛ فالغرض منه الاعتصام بالعروة الوثقى والوصول إلى السعادة الحقيقية التى لا تفنى ، كما أن الحاجة إليه شديدة لفهم كتاب الله ؛ لتستقيم الحياة ، ويصل الإنسان إلى الكمال الدنيوى والأخروى ؛ لأن كتاب الله هو المنهاج القويم والصراط المستقيم ، عصمة لمن تمسك به (٣).

---

(١) انظر : طبقات القراء ٢/٢٤٧ ، ولطائف الإشارات ١/٤٢
(٢) الإتقان ١/٢٥٨ .
(٣) انظر الإتقان ٤/١٩٩ .

وقد عنى الأندلسيون بتفسير الكتاب العزيز ، وكان حظهم من العناية به والإتقان كبير .

« وعلماؤهم فى مقدمة من خلّصوا التفسير من الإسرائيليات والأخبار الواهية والمصنوعة.... التى أدخلها اليهود والنصارى الذين اعتنقوا الإسلام »[١] .

ومن أبرز المفسرين الأندلسيين :

أبو عبدالله بقى بن مخلد (٢٠١ - ٢٧٦ هـ) من أهل قرطبة .

أبو سعيد عثمان بن محمد بن محاسن (توفى ٣٥٦ هـ) .

مكى بن أبى طالب القيسي القرطبي (٣٥٥ - ٤٣٧ هـ) .

وابن عطية صاحب كتاب تفسير « المحرر الوجيز » .

والقاضى أبو بكر محمد بن عبدالله العربى (توفى ٥٤٣ هـ) صاحب كتاب « أحكام القرآن » .

وأبو عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرج الأنصارى الخزرجى الأندلسى ثم القرطبى صاحب كتاب « الجامع فى أحكام القرآن » .

يتبين لنا من كل ذلك مدى إسهام الأندلسيين فى مجال علم التفسير وهو إسهام عظيم ولا شك .

* * *

(١) انظر : مقدمة ابن خلدون ص ٣٠٨ (ط مصطفى الحلبى) ، وكشف الظنون ٢٢٨/١ .

ترجمة ابن عصفور

اسمه وكنيته ولقبه

اسمه : على بن أبى الحسن بن مؤمن بن محمد بن على بن عصفور الحضرمى الإشبيلي ، وكنيته : أبو الحسن ، ويلقب بابن عصفور[(١)] .

وقد وصفه أبو العباس فى « عنوان الدراية » فيمن عُرِفَ من العلماء فى المائة السابعة ببجاية بقوله « هو الشيخ الفقيه الأستاذ النحوى المؤرخ المحصل الجليل الفاضل ، الأستاذ أبو الحسن على بن مؤمن بن محمد بن على الحضرمي ، عرف بـ « ابن عصفور » ، من أهل إشبيلية .

مولده ونشأته

ولد ابن عصفور بإشبيلية عام سبعة وتسعين وخمسمائة وهو عام السيل الكبير ، ونشأ في ربوع الأندلس يأخذ علوم العربية والأدب من أشهر علمائها . وقد لازم الشلوبين عشر سنين إلى أن ختم عليه كتاب سيبويه .

وقد استوطن بأخرة تونس وتجول وسكن ثغرى آنفاً مرةً وآزمور أخرى ، ودخل مراكش[(٢)] .

وقد ذكر من ترجم له أنه كان صابراً على البحث ومدارسته لا يمل من ذلك ، وقد تصدر للإقراء والتعليم فأقبل عليه الطلبة وأخذوا عنه علم العربية ، والمتتبع لمؤلفاته يجد أنه لم يكن له باع إلا فيما يتعلق بعلوم العربية وآدابها .

مكانته العلمية

برع ابن عصفور فى النحو ، وحمل لواء العربية في زمانه بعد أستاذه الشلوبين ، فبعد أن أتم دراسته على شيوخه ، تصدر للتدريس ، وكان ذلك فى إشبيلية ، وكانت له حلقة كبيرة يدرس فيها لطلابه .

---

(١) انظر الوافى بالوفيات ٢٦٥/٢٢ ، كشف الظنون ١٨٢٢/٢ ، وشذرات الذهب ٣٣٠/٥ ، وبغية الوعاة ٢١٠/٢ ، ومفتاح السعادة ١١٨/١ ، ونفح الطيب ٢٠٩/٢ ، ٢٧١ - ٢٧٢ ، وكشف الظنون ص ٥٢٧ ، ٦٠٣ ، وإيضاح المكنون ٥٢٧/١ ، الأعلام للزركلى ٢٧/٥ .

(٢) انظر الذيل والتكملة ٤١٣/٥ ، ٤١٤ .

قال عنه السيوطي : حامل لواء العربية فى زمانه بالأندلس .

وقال ابن الزبير : أخذ عن الدباج ، والشلوبين ، ولازمه مدة ، وكانت بينهما منافرة ومقاطعة ، وتصدر للاشتغال مدة بعدة بلاد ، وجال بالأندلس ، وأقبل عليه الطلبة ، وكان أصبر الناس على المطالعة ، لا يمل من ذلك (١) .

وقيل : إنه لم يكن يؤخذ عنده غير النحو ولا تأهل لغير ذلك (٢) .

ولكن هذا لايصح ، لأنه كان علماً فى العربية ، ريّان فى الأدب (٣) يشهد له ما قدمه من مصنفات ، ففى النحو نرى كتباً كثيرة كالمقرب والبديع وشروح الجمل ، وفى الصرف : الممتع ، وفى الأدب : الضرائر وسرقات الشعراء ، وشرح الأشعار الستة ، وشرح الحماسة ، وشرح ديوان المتنبي (٤).

وقد كان أبرع تلاميذ الشلوبين وأحسنهم تصنيفاً ؛ ولذلك ذاع صيته فى بلاد الأندلس ؛ فتصدر للتدريس فى إشبيلية وشريش ومالقة ومرسية ، حتى جعل اسمه فى الطبقة الأولى من أعلام إشبيلية ، وقرن بأمثال أبى على الشلوبين وأبى الحسن الدباج(٥)، وقيل : إنه حامل لواء العربية فى زمانه بالأندلس

وكان لسرعة تفوق ابن عصفور وشهرته وتصدره للتدريس أن نافس أستاذه الشلوبين ؛ مما جعله ينقم عليه فصار إلى الغض من شأنه ويصمه بالجهل ، فكان يقول لتلاميذه : « إذا خرجتم فاسألوا ذلك الجاهل » (٦) يعنى ابن عصفور .

بل إن شهرته العلمية طبقت العالم الإسلامى شرقاً وغرباً ، فأصبح مذكوراً - لعلمه - لدى الجميع ، ولمصنفاته تقدير وحفاوة ، قال صاحب القدح المعلى : « وأبو الحسن الآن إمام بهذا الشأن فى المشارق والمغارب ، وهو حيث حلّ فعلمه نازل بالمحل الرفيع ، ومقابل بالبر الفائق » (٧) .

(١) انظر : بغية الوعاة ٢/٢١٠ ، والوافى بالوفيات ٢٢/٢٦٥ ، ونفح الطيب ٢/٢٠٩ .
(٢) بغية الوعاة ٢/٢١٠ .
(٣) الذيل والتكملة ٥/٤١٤ .
(٤) السابق نفس الصفحة .
(٥) انظر نفح الطيب ، وبغية الوعاة ٢/٢١٠ .
(٦) نفح الطيب ٢/٢٠٩ ، ٢١٠ .
(٧) اختصار القدح المعلى ص ٩٦ .

وبلغ من علمه في النحو أن جعله القاضي ناصر الدين ابن المنير خاتم علماء النحو حين رثاه قائلاً :

أسند النحو إلينا الدؤلي عن أمير المؤمنين البطل
بدأ النحو علىٌّ ، وكذا قل بحقٍّ :ختم النحو علي[١]

ويذكر ابن سعيد المدلجي أن شيخه ابن عصفور انتهت إليه علوم ، وعليه الإحالة الآن في المشرق والمغرب [٢] .

غير أنه وبالرغم من ذلك حاول بعض الأندلسيين الغض من ابن عصفور والتقليل من شأنه ؛ فابن الزبير ينفي عنه أن يكون ذا معرفة بغير علوم العربية [٣] وابن مالك « صاحب الألفية » يصمه بالجهل وعدم الضبط والإتقان وكثرة الخطأ وابن الحاج وأبو العباس « أحمد بن محمد الإشبيلي » وهو معاصر لابن عصفور ، يتهمه بأنه يسيء فهم كتاب سيبويه وتفسيره [٤] وأبو حيان الذى عنى بالممتع والمقرب والشرح الكبير لا يألو جهداً في تعقب ابن عصفور ونقده والغض منه وقد أورد عليه تعليقات كثيرة [٥]. وقد عرض المقريّ لبعض تلك الأقوال فوصفها بأن فيها كثيرًا من التخليط والتعسف ، ثم أنشد قائلاً :

ولي تعبٍ من يحسد الشمس نورها ويأمل أن يأتي لها بضريب[٦]

وللحق نقول : إن هذه الأقوال – على ما فيها من حق أو باطل- لا تنال من منزلة ابن عصفور ، أو تنقص من قدره في تاريخ النحو العربى ، بل إن له قدمًا راسخة تشهد لها كثرة مصنفاته في فن النحو والصرف ، وشهرته التي طبقت الآفاق قديماً وحديثاً .

أساتذته وشيوخه

تذكر كتب التراجم أن ابن عصفور أخذ عن اثنين هما :

---

(١) بغية الوعاة ٢/ ٢١٠ .
(٢) نفح الطيب ٣/ ١٨٤ .
(٣) انظر بغية الوعاة ٢/ ٢١٠ .
(٤) اختصار القدح المعلى ص ٩٦ ، وبغية الوعاة ١/ ٣٦٠ .
(٥) ينظر : البحر المحيط ٢/ ٣٦٢ ، ٣٦٣ .
(٦) نفح الطيب ٤/ ١٤٨ .

١- الشلوبين :

وهو الأستاذ أبو علي عمر بن محمد بن عمر بن عبد الله الإشبيلي الأزدي ، المعروف بالشلوبيني [(١)] .

والشلوبيني نسبة إلى حصن شلوبينية بجنوب الأندلس ، ويسميه الإسبان الآن Salobrena ، يقع جنوبي غرناطة على البحر المتوسط ، وهي قرية من قرى إشبيلية ، وهي تقع غربي مدينة « موتريل شرقي المنكب [(٢)] .

وقد أورد بعض المؤرخين اسمه بدون ياء نسب ، فقال : الشلوبين ، وهي تعني بلغة الأندلس : الأشقر والأبيض[(٣)] .

وقد ولد أبو علي في سنة اثنتين وستين وخمسمائة بإشبيلية ، وكانت وفاته في سنة خمس وأربعين وستمائة عن ثلاث وثمانين سنة [(٤)] .

وكان إمام عصره في العربية بلا منازع ، وهو آخر الأئمة بالمشرق والمغرب في هذا الشأن ، وكان بالإضافة إلى هذا بارعاً في قرض الشعر ونقده والتعليم وغير ذلك .

يقول ابن سعيد : « وعكف من صباه على النحو حتى برع فيه ، ولم يترك أحداً في عصره يوازيه ... وكان مع إمامته في النحو مقرئاً لمصنفات الأدب الجليلة قائماً بمعرفتها وضبطها وروايتها ، عاملاً بذلك غدوه وأصيله » [(٥)] .

وقال عنه السيوطي : « وقلما تأدب بالأندلس أحدٌ من أهل زماننا إلا وقرأ عليه أو استند - ولو بواسطة - إليه » [(٦)] .

٢ - أبو الحسن الدبّاج :

هو شيخ الأندلس ، علي بن جابر بن علي بن أحمد اللخمي الإشبيلي ، عالم باللغة والأدب ، لطيف المعشر ، خالص اليقين ، متين الدين ، تعلم القراءات والعربية ،

---

(١) بغية الوعاة ٢٢٤/٢ ، والديباج المذهب ص ١٥٢ - ١٥٤ ، والنجوم الزاهرة ٣٥٨/٦ .
(٢) التوطئة لأبي علي الشلوبيني ، مقدمة المحقق ص ٣٧ ، تحقيق الدكتور يوسف أحمد المطوع .
(٣) انظر : سير أعلام النبلاء ٢٧٣/١٣ .
(٤) انظر : السابق ٢٧٤/١٣ .
(٥) اختصار القدح المعلى في التاريخ المحلى ص ٥٢ ، ٥٣ .
(٦) بغية الوعاة ٢٢٥/٢ .

وتصدر للإقراء نحو خمسين سنة ، وجعله أهل إشبيلية إماماً لجامع العديس ، له تصانيف وأشعار كثيرة .

وقد ولد سنة ست وستين وخمسمائة ، وتوفى سنة ست وأربعين وستمائة فى إشبيلية (١) .

تلاميذه :

كان ابن عصفور كثير التطواف في بلاد الأندلس والمغرب ؛ ولذلك أقبل عليه طلبة العلم ينهلون من علمه ، ومن أبرز تلاميذه الذين ذكرتهم كتب التراجم :

١ - أبو الفضل الصَّفَّار :

وهو قاسم بن علي بن محمد بن سليمان الأنصاري البطليوسي ، صحب الشلوبين وابن عصفور ، وشرح كتا ب سيبويه شرحًا طيبًا ، قيل عنه : إنه من أحسن الشروح ، وقد توفي أبو الفضل الصفار بعد الثلاثين وستمائة للهجرة (٢).

٢ - ابن حكم الطُّبيري :

هو أبو عثمان ، سعيد بن حكم بن عمر بن أحمد القرشي ، كان نحويًا أديبًا ، حسن التصرف في النظم والنثر ، مشاركًا في الفقه والحديث ، ذا حظٍ صالح في الطب ، أخذ عن الدبّاج والشلوبين وابن عصفور ، وروى عنهم ، وأجاز له من المشرق القسطلاني وخلق ، وروى عنه يوسف بن مفوّز .

استولى على « مُنُرْقة » - بضم النون وسكون الراء - فضبطها أحسن ضبط ، وسار فيها سيرة حسنة ، فهابه النصارى ، واستقام أمر المسلمين ، وهو مع ذلك لا يفتر عن النظر في العلم وإفادته .

ولد ليلة السبت سادس جمادى الآخرة سنة إحدى وستمائة ، وتوفى يوم السبت لثلاث بقين من رمضان سنة ثمانين وستمائة (٣).

---

(١) راجع : اختصار القدح المعلى ص ١٥٥ - ١٥٦ ، وروايات المبرزين ص ١٦ ، وتكملة الصلة ص ٦٨٣ ، وشذرات الذهب ٥/٢٢٥ ، والنجوم الزاهرة ٦/٣٦١ ، ونفح الطيب ٣/٤٧٨ - ٤٧٩ .

(٢) بغية الوعاة ٢/٢٥٦ ، وكشف الظنون ص ١٤٢٨ .

(٣) بغية الوعاة ١/٥٨٣ ، ٥٨٤ .

٣ – ابن سعيد المدلجي :

أبو الحسن ، عليّ بن موسى بن عبد الملك بن سعيد الأندلسي الأديب النحوي المؤرخ ، من ذرية عمار بن ياسر الصحابيّ رضي الله عنه ، قال في البَدْر السافر جال المغرب ، وجاب المشرق ، وقرأ النحو والأدب على الشلوبين والدبّاج والأعلم البطليوسي وابن عصفور .

وألف : المُشْرق في أخبار المشرق ، والمغرب في أخبار المغرب ، والمرقصات والمطربات ، والأدب الغض ، وريحانة الأدب .

وقد ولد بغرناطة سنة عشر وستمائة ، ومات سنة ثلاث وسبعين ، وقيل سنة خمس وثمانين وستمائة [١] .

٤ – ابن عذرة الأنصاري :

هو أبو الحكم ، الحسن بن عبد الرحمن بن عبد الرحيم بن عمر بن عبد الرحمن الأوسيّ الخضراويّ ، كان إمامًا في النحو نبيلاً حاذقًا ، ثابت الذهن ، وقّاد الفكر . أخذ عن أبي العلاء إدريس القرطبي وابن عصفور وله تصانيف منها : المفيد في أوزان الرجز والقصيد ، والإغراب في أسرار الحركات في الإعراب .

ولد سنة اثنتين وعشرين وستمائة ، وكان حيًا سنة أربع وأربعين وستمائة [٢] .

٥ – الشلوبين الصغير :

وهو أبو عبد الله ، محمد بن علي بن محمد بن إبراهيم الأنصاريّ المالقيّ ، مذكور في جمع الجوامع ، وهو من النبهاء الفضلاء ، تعلم العربية والقراءات عن عبد الله بن أبي صالح ، ولازم ابن عصفور مدة إقامته بمالقة ، وأقرأ ببلده القرآن والعربية ، وشرح أبيات سيبويه شرحًا طيبًا ، وكمّل شرح شيخه ابن عصفور على الجُزوليّة ، وقد توفي سنة ستين وستمائة عن نحو أربعين سنة [٣] .

---

(١) بغية الوعاة ٢/٢٠٩ ، ونفح الطيب ٢/٢٧٠ – ٢٧٤ .
(٢) بغية الوعاة ١/٥١٠ .
(٣) بغية الوعاة ١/١٨٧ ، وكشف الظنون ص ١٨٠١ .

٦ - أبو زكريا النحوي :

هو : يحيى بن أبي بكر بن عبد الله بن محمد بن عبد الله الغماري التونسي ولد سنة ثلاث وأربعين وستمائة ، قرأ العربية بتونس على ابن عصفور ، توفي ثالث عشر ذي الحجة سنة أربع وعشرين وسبعمائة [١] .

ولابن عصفور تلاميذ آخرون ، منهم : أبو محمد مولى سعيد بن حكم ، وأبو عبد الله بن أبيّ ، وغيرهما [٢] .

مؤلفاته

ألف علي بن مؤمن مصنفات كثيرة في النحو والصرف والأدب ، وصفت بأنها أحسن التصانيف في بابها ، قال أبو العباس في « العنوان » وتآليف أبي الحسن رحمه الله في العربية هي من أحسن التآليف ، ومن أجلّ الموضوعات والتصانيف ثم ذكر بعددها ، حتى قال : « وكلامه في جميع تآليفه سهل منسبكٌ محصل ، والذي قيده عنه أصحابه أكثر من تآليفه التي ألفها » .

١ - الأزهار ، ذكره ابن شاكر الكتبي [٣] .

٢ - إنارة الدياجي ، ذكره - أيضًا - ابن شاكر الكتبي [٤] .

٣ - إيضاح المشكل : نسبه إليه بروكلمان [٥] .

٤ - البديع : وهو شرح للمقدمة الجزولية في النحو [٦] ، التي صنفها أبو موسى عيسى بن عبد العزيز الجُزوليّ البربري النحوي المتوفى سنة سبع وستمائة ، وكانت في الأصل حواشي على جمل الزجاجي [٧] ، ثم أفردها في كتاب ، وقد أغرب فيها وأتى بالعجائب ، وهو في غاية الإيجاز ، وقال بعض الأئمة عنه : « أنا ما أعرف هذه

---

(١) الذيل والتكملة ٥/٤١٤ .
(٢) بغية الوعاة ٢/٣٣١ .
(٣) فوات الوفيات ٢/٩٣ .
(٤) السابق .
(٥) راجع بروكلمان ١/٥٤٦ .
(٦) كشف الظنون ص ١٨٠٠ ، ١٨٠١ .
(٧) بغية الوعاة ٢/٢٣٦ .

المقدمة ، وما يلزم من كوني ما أعرفها ألا أعرف النحو » [١] .

وقال بعض العلماء : ليس في الجزولية نحو ، إنما هي منطق ؛ لدقة معانيها وغرابة تعاريفها [٢] .

٥ - السلك والعنوان ومرام اللؤلؤ والعقيان : نسبه إليه بروكلمان [٣] .

٦ - سرقات الشعراء .

٧ - شرح الأشعار الستة : ولم يكمله ابن عصفور ، وهو شرح لدواوين الشعراء الستة : امرئ القيس والنابغة وزهير وعلقمه وطرفة وعنترة [٤] .

٨ - شرح الإيضاح : والإيضاح كتاب في النحو لأبي علي الفارسي ، قام بشرحه ابن عصفور ، ونقل البغدادي في خزانته من هذا الشرح [٥] .

٩ - شروح الجمل : « والجمل كتاب للزجاجي ، وهو كتاب في النحو مشهور ، شرحه ابن عصفور ثلاث مرات [٦] .

أ - الشرح الكبير : ويسمى - أيضًا - « أحكام ابن عصفور [٧] .

وهو شرح مسهب مفصل حضره أبو حيان النحوي .

ب - الشرح الأوسط وهو أقل من سابقه .

جـ - الشرح الأصغر .

وفي مكتبات العالم نسخ عدة من بعض هذه الشروح ، واحدة كتبت في القرن الثامن ، قوبلت بنسخة المصنف ، وهي في مكتبة بني جامع باستنبول تحت رقم ١٠٧٣، وفي « ليدن نسخة أخرى تحت رقم ٤٣ ، وفي « انيروزيانا نسخة ثالثة تحت رقم ١٥٤ [٨] .

---

(١) وفيات الأعيان ١٥٧/٣ .
(٢) راجع فوات الوفيات ٩٣/٢ .
(٣) بروكلمان : ٥٤٧/١ .
(٤) انظر : كشف الظنون ص ١٠٤١ .
(٥) انظر إقليد الخزانة ص ٢٣ .
(٦) الذيل والتكملة وفوات الوفيات وبغية الوعاة وشذرات الذهب ومفتاح السعادة المواضع السابقة .
(٧) كشف الظنون ص ١٩١٠ ، وانظر نفح الطيب ١٨٤/٣ .
(٨) انظر من كتاب الجمل ص ٢٣ ، وبروكلمان ١٧٤/٢ .

١٠ - شرح ديوان المتنبي [١] .

١١ - شرح المقرب : وهو كتاب شرح فيه المسائل المشكلة فيه ولم نعثر عليه ، والكتاب الموجود في المعهد تحت هذا الاسم هو كتاب مثل المقرب .

١٢ - شرح كتاب سيبويه : حيث إن ابن عصفور ختم كتاب سيبويه على أستاذه الشلوبين ، ثم تصدَّر لتدريسه ، وعلق عليه بعض التعليقات [٢] .

١٣ - الضرائر : وهو كتاب في ضرائر الشعر ، نقل عنه البغدادي في الخزانة [٣] ، وشرح شواهد الشافية [٤] .

١٤ - مختصر المحتسب : و « المحتسب كتاب في النحو لابن بابشاذ ، طاهر بن أحمد النحوي ، بناه على : الاسم والفعل والحرف ، والرفع والنصب والجر والجزم ، والعامل ، والتابع ، والخط [٥] .

١٥ - مثل المقرب : وهو الكتاب الذي وضعناه ضمن هوامش كتابنا .

١٦ - المقرب في النحو : وهو من أشهر كتب ابن عصفور ، انتشر ذكره في المشرق والمغرب ، وهو الذي سنقوم بتحقيقه بمشيئة الله تعالى .

١٧ - الانتصار : نبه عليه الشيخ عبد الفتاح أبو غدة .

١٨ - الممتع في التصريف .

وله مؤلفات أخرى ، منها : المقنع ، ومنظومة في النحو ، والهلال والسالف والعذار ، وغيرها .

وفاته :

اختلف المؤرخون في ميتته وتاريخها ، فقيل : إنه توفي سنة تسع وستين وستمائة[٦] ، وقيل : سنة تسع وخمسين وستمائة [٧] وقيل : سنة ثلاثة وستين وستمائة [٨] . وقيل

(١) إيضاح المكنون ١/٥٢٧ .
(٢) راجع الذيل والتكملة ، وفوات الوفيات المواضع السابقة .
(٣) انظر : اقليد الخزانة ص ٨٣ .
(٤) انظر شرح شواهد الشافية ص ٦٨ .
(٥) كشف الظنون ص ١٦١٢ .
(٦) فوات الوفيات ص ٦٠٣ ، وبغية الوعاة ٢/٢١٠ ، وإيضاح المكنون ١/٥٢٧ .
(٧) الذيل والتكملة ٥/٤١٤ .
(٨) كشف الظنون ١٨٠٥ .

سبع وستين وستمائة [١] .

والراجح أنه توفي سنة تسع وستين وستمائة ؛ لإجماع أكثر أهل التراجم على ذلك [٢] .

أما سبب وفاته ففيه قولان :

القول الأول ينسب إلى ابن تيمية الذي زعم أن أبا الحسن جلس في مجلس شراب ، فلم يزل بالنارنج إلى أن مات [٣] ، وأورد السيوطي في البغية ؛ قول الصفدي بأن ابن عصفور لم يكن عنده ورع ، وأنه جلس في مجلس الشراب ، فلم يزل يرجم بالنارنج حتى مات [٤] .

والقول الثاني رواه الزركشيّ ، قال : « وكان سبب موته ، فيما نُقِل عن الشيخ أحمد القلجاني وغيره ، أنه دخل على السلطان يومًا ، وهو جالس برياض أبي فهر ، في القبة على الجابية الكبيرة ، فقال السلطان على جهة الفخر بدولته : قد أصبح ملكنا الغداة عظيمًا ، فأجابه ابن عصفور بأن قال : بنا وبأمثالنا ، فوجد السلطان في نفسه ، فلما قام الأستاذ ليخرج أمر السلطان بعض رجاله أن يلقيه بثيابه بالجابية المذكورة ، وكان ذلك اليوم شديد البرد ، ثم قال لمن حضره : لا تتركوه يصعد ، مظهرًا اللعب معه ، وبعد صعوده أصابه برد وحمى ، فبقي ثلاثة أيام ، وقضى نحبه ، فدفن بمقبرة ابن مهنا ، قرب جبانة الشيخ ابن نفيس ، شرقيّ باب من أحد أبواب القصبة [٥] .

ومن اليسير التوفيق بين القولين ، ليزول الخلاف ؛ بأنه قد أصابته الحمى لما داعبه السلطان فضعفت قواه نتيجة لذلك ونحل جسمه ، ثم كان مجلس الشراب بعد ثلاثة أيام ، فلم يحتمل النارنج الذي رجم به فمات ، فقضى نحبه بين الشراب والنارنج .

وقد عرف ابن عصفور - كما سبق أن ذكرنا - بأنه لم يكن عنده ورع يحول بينه

---

(١) وفيات ابن قنفذ .

(٢) انظر فوات الوفيات ٩٣/٢ ، وبغية الوعاة ٢١٠/٢ ، وشذرات الذهب ٣٣٠/٥ ، ومفتاح السعادة ١١٨/١ ، وكشف الظنون ص ٦٠٢ .

(٣) فوات الوفيات ٩٣/٢ ، ومفتاح السعادة ١١٨/١ .

(٤) بغية الوعاة ٢١٠/٢ .

(٥) تاريخ الدولتين الموحدية والحفصية ص ٢٩ - ٣٠ .

وبين الشراب ، فهو القائل في عهد شيبه :

لما تدنست بالتفريط في كبرى وصرت مغرى بشرب الراح للعس
أيقنت أن خضاب الشيب أستر لي إنّ البياض قليل الحمل للدنس[١]

لكن هذا التوفيق قد كان يسيرًا لولا ما ذكره عبد الله المراكشي أن ابن عصفور « توفي بدار سكناه من قصبة تونس ، بعد ظهر يوم السبت ، ... ودفن عقب العصر من يوم وفاته »[٢].

ومجالس الشراب أكثر ما تكون ليلاً ، وبخاصة في أيام الشتاء الباردة ، فهذه الرواية تتمم ما رواه الزركشي ، فيكون ابن عصفور قد لزم بيته بعد الحمى ثلاثة أيام حتى توفي فيه .

أضف إلى ذلك أن المصاب بالحمى لا يستطيع أن يستسلم للشراب والمداعبات العنيفة ولعل السلطان يكون قد اختلق قصة مجلس الشراب لينفي عن نفسه تهمة مداعبته الوحشية التي أودت بحياة ابن عصفور ، فأشاعوا قصة الشراب هذه ، وساعدهم في ذلك ولع ابن عصفور بالشراب ، حتى وصلت إلى ابن تيمية ؛ ومما يقوى ذلك ما قاله ابن منقذ : توفي أبو الحسن ابن عصفور النحوي غريقًا بتونس[٣] .

* * *

(١) بغية الوعاة ٢/٢١١ .
(٢) الذيل والتكملة ٥/٤١٤ .
(٣) وفيات ابن قنفذ .

« كتاب المقرب »

أولاً : حول كتاب « المقرب »

يعتبر كتاب المقرب من أبرز آثار ابن عصفور ، ألفه بعدما طاف المشرق والمغرب في طلب علم النحو وبعد أن سبر أغواره ، وخبر مسائله ، وتمرس على علمائه . ونهل عن موارده ، ألفه فجاء كتابًا شاملاً زائدًا كاملاً فريدًا في بابه ، فهو - كما يقول ابن عصفور نفسه - : « تأليف منزه عن الإطناب الممل والاختصار المخل ، محتوٍ على كلياته ، مشتمل على فصوله وغاياته ، عار عن إيراد الخلاف والدليل ، مجرد أكثره من التوجيه والتعليل ، ليشرف الناظر فيه على جملة العلم في أقرب زمان ويحيط بمسائله في أقرب مكان » .

وقسم ابن عصفور كتابه إلى قسمين :

الأول : أحكام الكلم بعد التركيب وأحكامه قبل التركيب .

فأما أحكامه بعد التركيب فقد جاء في قسمين :

قسم الإعراب ، ويشمل المرفوعات والمنصوبات والمجرورات ، والتوابع والفعل المضارع .

والقسم الثاني قسم البناء ، ويشمل البناء على الحكاية والعدد وكناياته والإدغام ومخارج الحروف والوقف .

وأما الأحكام التي تكون قبل تركيب الكلام فهي قسمان أيضًا :

أحدهما يشمل باب التصغير وجمع التكسير والمصادر وأسماء الفاعلين والمفعولين وحروف الزيادة ، والثاني يشمل القلب والحذف والنقل ، وختم الكتاب بباب الضرائر .

ومعنى هذا أن المقرب ليس كتابًا في النحو فقط ، بل كتاب نحو وصرف وأصوات وأدب كذلك .

ولما خرج كتاب المقرب إلى الوجود جذب انتباه النحاة لترتيبه الجميل وما فيه من علم واسع ، وقد كان أن تكلم فيه العُلماء ، وكان كلامهم فيه إما تأييدًا وإعجابًا ، أو نقدًا وحقدًا.

ومن هؤلاء الحاقدين الذي كتبوا نقودًا وردودًا وتعليقات على كتاب « المقرب » : ابن الحاج (٦٤٧هـ) وله كتاب يسمى « الإيرادات على المقرب » وهو القائل : « إذا مت يفعل ابن عصفور في كتاب سيبويه ما شاء » .

وأبو إسحاق الجزري له كتاب يسمى « المنهج المعرب في الرد على المقرب » .

ومنهم أيضًا : أبو الحسن بن الضائع (٦٨٠هـ) له ردود على ابن عصفور في معظم اختياراته.

ومنهم كذلك أبو الحسن حازم القرطاجني (٦٨٤هـ) وله كتاب مسمى « مهتد الزيار[1] على جحفلة الحمار » .

ومنهم - أيضًا - بهاء الدين بن النحاس (٦٩٨هـ) له إملاءات على المقرب تسمى «التعليقات» ، وكذلك المالقي وأبو حيان وابن هشام .

ثانيًا : منهج ابن عصفور في كتاب « المقرب » [2] .

اختط ابن عصفور لنفسه منهجًا خاصًا في المقرب ، لم يسبق إليه ؛ ولذلك افتتن بعض النحاة بهذا المنهج ، وسار عليه في مؤلفاته ، منهم أبو حيان في بعض كتبه .

وتتضح معالم هذا المنهج في النقاط التالية :

أولاً : الدقة في التعريفات والحدود ، فقد كان ابن عصفور يهتم اهتمامًا كبيرًا بالتعريفات والحدود ، فكان الحد عنده جامعًا مانعًا ، مما دفع النحاة إلى اعتماد تعريفاته لأبواب النحو واصطلاحاته ، فالأشموني - مثلاً - ينقل عنه تعريفه لعلم النحو في أول كتابه[3] . والشيخ خالد الأزهري ينقل عنه وغيرهما .

ثانيًا : الجدة في بعض الموضوعات ، حيث وردت في الكتاب بعض المباحث والموضوعات التي لم يتطرق إليها من سبق ابن عصفور ، بل لا نجدها في كتب الكثيرين من علماء العربية ، من ذلك : ذكره المبتدآت والأخبار التي لا تدخل عليها كان وأخواتها ، وذكره أحوال المعطوف على الخبر في باب الحروف العاملة عمل ليس ،

(١) مهتد الزيار : لجام الدابة .
(٢) ينظر شرح المقرب للدكتور علي محمد فاخر ص : ١١ .
(٣) حاشية الصبان ١/٥٩ .

وبيانه حكم كل حالة ، وهو ما لا يوجد كثيرًا في كتب النحاة .

ثالثًا : تقديم ملخصٍ لما يذكره في الباب في بدايته ، من ذلك مثلاً قوله في أول باب ما لم يسم فاعله « يحتاج في هذا الباب إلى معرفة خمسة أشياء : الأفعال التي يجوز بناؤها للمفعول ، وكيفية بنائها ، والسبب الذي لأجله يحذف الفاعل ، والمفعولات التي تقام مقام الفاعل ، والأولى منها بالإقامة إذا اجتمعت » ومضى يبين ذلك كله .

رابعًا : أنه لم يكن يتعرض لذكر المذاهب والآراء ، فقد كان يسرد المسائل سردًا ، وجلُّها على مذهب البصريين ، وما ارتضاه إمامهم سيبويه ، ولم يكن يذكر مذهبًا مخالفًا أو رأيًا خرج عن الأشهر .

خامسًا : حسن التقسيم والتنظيم ، والتقسيم والتنظيم سمة عامة من سمات ابن عصفور في كل مؤلفاته ؛ يفعل ذلك للتسهيل وتقريب المسائل إلى الأذهان ، وبغية الضبط وحصر الموضوعات ؛ ولذلك جاءت كتبه وافية بالمطلوب ، وكتاب « المقرب » في تقسيم أبوابه وتنظيمها ، وفي تقسيم الأبواب في ذاتها خير دليل على حسن التقسيم والتنظيم .

سادسًا : حسن التعليل ؛ حيث كان يعلل لكل مسألة يذكرها ، من ذلك تعليله لعمل « ما » عمل ليس عند أهل الحجاز وإهمالها عند بني تميم ، ومنه - أيضًا - تعليله جواز الإعمال والإلغاء في (إنْ) المخففة من الثقيلة .

وهذه سمة عامة في كتبه ، وتكثر التعليلات في كتبه الواسعة المطولة كـ « شرح الجمل » .

سابعًا : توضيح المعاني اللغوية وإبرازها ، فقد كان ابن عصفور يتتبع الكلمة ويعرف بمعناها ، ويستطرد في بيان استعمالاتها ، ومن ذلك - مثلاً - معاني الأسماء الموصولة ، ومعاني حروف الجر ، ومعاني كان وأخواتها ، وهكذا .

ثامنًا : كثرة الآراء المستقلة ، حيث كان ابن عصفور في كثير من آرائه ذا شخصية مستقلة ، فهو لم يتبع سيبويه في إعراب المثنى وجمع المذكر السالم بالحركات المقدرة ، ولا الكوفيين في الإعراب بالحروف ، وإنما ذهب إلى أن الرفع ببقاء اللفظ على ما هو عليه ، وأن النصب والجر بالتغير والانقلاب . ومسائل أخرى كثيرة من هذا القبيل .

تاسعًا : كثرة الاستشهاد بالشعر ، فقد أكثر من الاستشهاد بالشعر وكلام العرب ، حتى أربت شواهده في المقرب على أربعمائة بيت من الشعر والرجز ، أما شواهده الأخرى من كلام العرب فهي قليلة ، وكذلك في الحديث الشريف ، وتوسط في الاستشهاد بالقرآن الكريم .

ثالثًا : تأثير المقرب في النحاة بعده [١] .

كان للمقرب تأثيرٌ كبير في النحاة بعده ، حيث تسربت آراء ابن عصفور فيه إلى مؤلفاتهم ، تأييدًا ومعارضة؛ فأبو حيان يعني بمؤلفات ابن عصفور ، وخاصة المقرب ، فلا تجد صفحة تخلو في كتاب « ارتشاف الضرب » من ذكر ابن عصفور ، وما فعله أبو حيان فعله غيره من النحاة من أمثال : ابن مالك وابن هشام والسيوطي .

ونسوق نماذج قليلة من نقول النحاة من كتاب « المقرب » وحده ، فضلاً عن « شروح الجمل » وكتبه الأخرى .

– في شرح الكافية الشافية لابن مالك يقول : « من النحويين من يرى بقاء عمل ما إذا تقدم خبرها ، وكان ظرفًا أو جارًا ومجرورًا ، وهو اختيار أبي الحسن بن عصفور[٢]» .

وفي شرح التسهيل لابن مالك أيضًا يقول : « وأطلق ابن عصفور القول في تثنية ذو وذوات وجمعهما ، وأظن حامله على ذلك قولهم : ذات وذوات ، بمعنى التي واللاتي »[٣] .

وفي ارتشاف الضرب لأبي حيان يقول في حديث عن اسم الفاعل عند إضافته : «وإن كان مقرونًا بـ « أل » وهو مثنى أو مجموع بـ « واو ونون » ، فقال ابن عصفور يجوز في البدل من المضاف إليه والمعطوف الخفض على اللفظ والنصب على الموضع ، تقول : هذان الضاربا زيد أخيك وعمرو بالوجهين »[٤] .

وفي « تمهيد القواعد شرح تسهيل الفوائد »[٥] قال ناظر الجيش : « قال ابن عصفور

(١) ينظر شرح المقرب ص ١٥ .
(٢) الشافية ١/٤٣٢ .
(٣) شرح التسهيل ١/٢٢٣ .
(٤) ارتشاف الضرب ٣/١٨٨ .
(٥) تمهيد القواعد ١١/٤٥٢ .

في « المقرب » : وإذا كان معمول اسم الفاعل ضميرًا متصلاً لم يثبت فيه نون ولا تنوين ، وقد أثبتنا ذلك في الضرورة نحو قوله :

ولم يرتفق والناس محتضرونه   جميعًا وأيدي المعتفين رواهقه

ومن الأشباه والنظائر للسيوطي يقول : « قال ابن عصفور في « المقرب » : الأفعال ثلاثة أقسام قسم لا يجوز بناؤه للمفعول ، وهي الأفعال التي لا تتصرف نحو نعم وبئس ، وقسم فيه خلاف وهو كان وأخواتها ، وقسم لا خلاف في جواز بنائه للمفعول ، وهو ما بقي من الأفعال المتصرفة »[١] .

ويقول أبو الحسن الأشموني في كتابه « منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك » : «النحو في الاصطلاح هو العلم المستخرج بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب الموصلة إلى معرفة أحكام أجزائه التي ائتلف منها ، ذكره صاحب المقرب » [٢] .

ويقول ابن هشام في كتابه « مغني اللبيب » : تقع « أن » الزائدة بين لو وفعل القسم كقول الشاعر :

فأقسم أن لو التقينا وأنتم   لكان لكم يوم من الشر مظلم

هذا قول سيبويه وغيره ، وفي مقرب ابن عصفور : أنها في ذلك حرف جيء به لربط الجواب بالقسم » [٣] .

وهكذا نجد بجلّ النحاة تأثروا بما جاء في « المقرب » ، ونقلوا عنه ، وارتضوا آراء ابن عصفور فيه وأوردوها .

---

(١) الأشباه والنظائر ٦٤/٢ .
(٢) منهج السالك ١٥/١ .
(٣) مغنى اللبيب ٣٣/١ .

تأثير ابن عصفور في النحاة بعده

لاشك أن ابن عصفور إمام من أجل أئمة النحو فكان يرحل إليه من مشارق الأرض ومغاربها حتى انتفع بنبوغه في علم العربية الخلق الكثير وتأثروا به وظهر ذلك واضحًا في كتب المصنفين في علم العربية بعده فكانوا بين ناقل لرأيه ومرجح لما ذهب إليه أو مضعف له فكان من بين هؤلاء الإمام أبو حيان الأندلسي في كتابه « تذكرة النحاة » [١].

قال : « أنشد الأستاذ أبو الحسن بن عصفور في أمثلة المقرب :

يا نُعَمَها لَيلةً حتى تَخونها ... دَاع دعا في فُروعِ الصُّبح شَحاجِ

أي « شَحّاجي » ، فَخَفّف نحو :

وإنَّ مُعَيديًا فعدنايني

فوَافى به ما كان يرجو ببابه ... وصَادفَ مِنهُ بَعضَ ما كان يَحذرُ

يريد السبع وأَجْرِيةَ واللبوة ، وأوقع من عليها لمّا وصفها بالرجاء ، وهو من صفات العاقل .

كما نقل عنه أيضًا أبو حيان في ارتشاف الضرب وشرح التسهيل وغير ذلك من مصنفاته وإليك بعضا من المواضع التي نقل فيها آراء ابن عصفور

الجزء الأول نقل منه في صفحة ٨ ، ٩ ، ٣٣ ، ٤١ ، ٧٨ ، ٧٩ ، ٩٥ ، ٩٧ ، ٩٨، ٩٩ ، ١١١ ، ١١٣ ، ١١٤ ، ١٢٥ ، ١٢٩، ١٣٨ ، ١٤٧ ، ١٥٥ ، ٢١٨ ، ٢٢٢ ، ٢٢٣ ، ٢٣٦ ، ٢٤٦ ، ٢٧٧ ، ٢٨٨ ، ٢٩٩، ٣٠٠ ، ٣٥٨ ، ٣٥٩ ، ٣٦٣، ٣٦٦ ، ٣٦٩ ، ٣٧٧ ، ٣٧٩ ، ٣٨٥ ، ٣٨٧ ، ٣٩٠ ، ٤٢٠ ، ٤٢٣ ، ٤٣٥ ، ٤٣٨ ، ٤٤٤ ، ٤٨٩ ، ٤٩٦ ، ٤٩٩ ، ٥١٣ ، ٥٢٩ ، ٥٣٥ ، ٥٤٥ .

الجزء الثاني نقل منه في صفحة ٤، ٥ ، ٩ ، ١٠ ، ١٢ ، ١٣ ، ١٤ ، ٣٢ ، ٣٤ ، ٣٧ ، ٣٨ ، ٤٠ ، ٥٠ ، ٥١ ، ٥٣ ، ٧٠ ، ٧٣ ، ٨٤ ، ٨٥ ، ٨٦ ، ٨٧ ، ٨٩، ٩٨، ١٠٣ ، ١٠٤ ، ١٠٥ ، ١٢٢ ، ١٢٩ ، ١٣١ ، ١٣٤ ، ١٤٣ ، ١٤٧ ، ١٤٨ ،

(١) تذكرة النحاة ص ٦٨٢ .

١٤٩ ، ١٨٥ ، ١٨٧ ، ١٨٨ ، ١٨٩ ، ١٩٣ ، ١٩٤ ، ٢٠٨ ، ٢١١ ، ٢١٢ ، ٢١٧، ٢٢٢ ، ٢٤٢ ، ٢٤٦ ، ٢٤٩ ، ٢٧٢ ، ٢٧٣ ، ٢٧٤ ، ٢٧٦ ، ٢٧٧ ، ٢٨٦ ، ٢٨٨ ، ٢٩٥ ، ٣٠٢ ، ٣٠٥ ، ٣١٩ ، ٣٢١ ، ٣٢٦ ، ٣٣٠ ، ٣٦٧ ، ٣٧٠ ، ٣٧٧ ، ٣٧٨، ٣٨١ ، ٣٩١ ، ٣٩٧ ، ٤٠٤ ، ٤٠٨ ، ٤١٩ ، ٤٢١، ٤٢٣، ٤٣٥ ، ٤٥٧ ، ٤٦٢ ، ٤٧٧، ٤٧٩ ، ٤٨٣ ، ٤٨٥ ، ٥٠٧ ، ٥١٩، ٥٣١ ، ٥٣٨، ٥٤٤ ، ٥٤٥ ، ٥٤٨ ، ٥٦١ ، ٥٦٥ ، ٥٧٢ ، ٥٧٧ ، ٥٩٨ ، ٦٠٥ ، ٦٠٦ ، ٦٠٩ ، ٦١١ ، ٦٢٩ ، ٦٣٠ ، ٦٣١ ، ٦٣٢ ، ٦٤٤ ، ٦٤٨ ، ٦٥٥ ، ٦٥٦ ، ٦٦١ ، ٦٦٣ ، ٦٦٤ .

الجزء الثالث نقل منه صفحة ٣ ، ٨ ، ٢٢ ، ٢٥ ، ٤٢ ، ٤٤ ، ٤٦ ، ٤٨ ، ٤٩ ، ٦٥ ، ٦٨ ، ٧٠ ، ٧١ ، ٧٤ ، ٨٠ ، ٨٥ ، ٨٧ ، ١٠٨ ، ١٠٩ ، ١١٧ ، ١٢٨ ، ١٣٨ ، ١٤١ ، ١٤٩ ، ١٥٠ ، ١٥٣ ، ١٥٥ ، ١٥٨ ، ١٦٢ ، ١٧٣ ، ١٧٧ ، ١٨١ ، ١٨٤ ، ١٨٨ ، ١٨٩ ، ١٩٦ ، ٢٠٩ ، ٢٤٢ ، ٢٥١ ، ٢٦٨ ، ٢٧٣ ، ٢٨٢ ، ٢٨٤، ٢٨٥ ، ٣١٧ .

وممن نقل عنه أيضًا العلامة البغدادي في خزانة الأدب[1] فقال « قال ابن هشام في شرح الشواهد وزعم ابن عصفور أن ذو خاصة بالمذكر وأن المؤنث يختص بذات » ونقل عنه أيضًا في مواضع من الخزانة منها الجزء الثاني صفحة : ٤٠ .

الجزء الرابع صفحة : ٢٦ ، ١٩٧ ، ٢٤٢ .

الجزء الخامس صفحة : ٢١٥ .

الجزء السادس صفحة : ١٤٤ ، ٢٣٠ ، ٢٣٢ .

الجزء السابع صفحة : ١٧١ .

الجزء التاسع صفحة : ٢٧٠ .

الجزء العاشر صفحة : ٤٤ ، ٧٤ ، ٧٨ ، ١٤٥ ، ١٤٧ ، ١٤٩ ، ٤٢٩ .

الجزء الحادي عشر صفحة : ١٩١ ، ٢٠٥ ، ٢٠٧ ، ٣٣٢ ، ٣٣٥ ، ٣٣٩ ، ٣٤١.

---

(١) الخزانة ٦/٣٤ .

ونقل عنه أيضًا المرادي في الجنى الداني[1] قال « قال ابن عصفور : والإضراب ذكره سيبويه في النفي ، والنهي ، إذا أعدتَ العامل . كقولك لست بشرًا أو لست عمرًا ، ولا تضربْ زيدًا أو لا تضربْ عمرًا . قال : وزعم بعض النحويين أنها تكون للإضراب ، على الإطلاق واستدلوا بقوله تعالى : ﴿ وَأَرْسَلْنَٰهُ إِلَىٰ مِاْئَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ ﴾ [الصافات : ١٤٧] ، وبقوله ﴿ فَهِيَ كَٱلْحِجَارَةِ أَوْ أَشَدُّ قَسْوَةً ﴾ [البقرة : ٧٤] . قال وما ذهبوا إليه فاسد .

ومن المواضع التي نقل عنه فيها ٣٤ ، ٧٦ ، ٨٦ ، ١٠٣ ، ١٠٤ ، ١٣٥ ، ٢٢٢ ، ٢٣٢ ، ٢٣٧ ، ٢٤٤ ، ٢٧٠ ، ٢٧٨ ، ٢٨٥ ، ٣١٢ ، ٣٢٤ ، ٣٥١ ، ٣٦٢ ، ٣٨٦ ، ٣٨٨ ، ٣٩٤ ، ٤٢٨ ، ٤٢٩ ، ٤٣٨ ، ٤٤٩ ، ٤٥٠ ، ٤٥١ ، ٤٥٦ ، ٤٦٤ ، ٤٧٤ ، ٤٨٩ ، ٤٩٨ ، ٥١٦ ، ٥٢٩ ، ٥٥١ ، ٥٥٧ ، ٥٦٩ ، ٥٧٤ ، ٥٨٧ ، ٥٩٥ ، ٥٩٨ .

كما نقل عنه أيضًا الكثير من العلماء منهم ابن هشام والسيوطي في همع الهوامع والأشباه والنظائر والرضي في شرحه على الكافية وغيرهم .

كما نقل عنه الأصوليون كالزركشي في كتابه البحر المحيط .

* * *

(١) ينظر الجنى الداني ص ٢٢٩ .

عناية العلماء بكتاب « المقرب »

يعد كتاب « المقرب » لابن عصفور صغير الحجم غزير العلم جامعًا لأبواب النحو والتصريف في أسلوب موجز وعبارة واضحة ؛ لذا أقبل عليه العلماء بين شارح له ومختصر ومنها :

١ - شرح المقرب لمصنف المقرب نفسه ، ذكر أنه شرح المسائل المشكلة في المقرب ، وذكر هذا الشرح في كشف الظنون ونسبه له[(١)] .

٢ - مثل المقرب للمصنف نفسه وهو كتاب كما هو ظاهر من عنوانه أمثلة لما ذكره ابن عصفور في كتاب المقرب من قواعد .

٣ - شرح المقرب لأحمد بن عثمان[(٢)] بن إبراهيم بن مصطفى بن سليمان المارديني الأصل المعروف بابن التركماني الحنفي القاضي تاج الدين قال في الدرر: ولد بالقاهرة ليلة السبت ، الخامس والعشرين من ذي الحجة سنة إحدى وثمانين وستمائة ، واشتغل بأنواع العلوم ودرس وأفتى ، وناب في الحكم ، وصنف في الفقه والأصلين والحديث والعربية والعروض والمنطق والهيئة ، وغالبها لم يكمل ، وسمع من الدمياطي وابن الصواف والحجار ، وحدّث ، ومن تصانيفه شرح المقرب ، ومات في أوائل لجمادى الأولى سنة أربع وأربعين وسبعمائة .

٤ - شرح المقرب لمحمد بن إبراهيم[(٣)] بن محمد بن أبي نصر الإمام أبو عبد الله بهاء الدين بن النحاس الحلبي النحوي شيخ الديار المصرية في علم اللسان ولد في سلخ جمادى الآخرة سنة سبع وعشرين وستمائة ، وأخذ العربية عن الجمال بن عمرون ، والقراءات عن الكمال الضرير ، وسمع الحديث من ابن اللتبي وابن يعيش وأبي القاسم ابن رواحة وابن خليل وطائفة ، ودخل مصر ، وأخذ عن بقايا شيوخها ، ثم جلس

---

(١) ينظر كشف الظنون ١٨٠٥/٢ .

(٢) ينظر ترجمته في بغية الوعاة ٣٣٤/١ ، الدرر الكامنة ١٩٨/١ ، الأعلام ١٦٧/١ ، كشف الظنون ١٨٠٥/٢ .

(٣) تنظر ترجمة في بغية الوعاة ١٤/١ ، فوات الوفيات ١٧٢/٢ ، الأعلام ٢٩٧/٥ ، كشف الظنون ١٨٠٥/٢ .

للإفادة ، وتخرج به جماعة من الأئمة وفضلاء الأدب .وكان من الأذكياء وهو مشهور بالدّين والصدق والعدالة ، حسن الأخلاق ، فيه ظرف النحاة وانبساطهم ، وكان معروفًا بحل المشكلات والمعضلات ، وله أوراد من العبادة والتلاوة والذكر والصلاة ، ثقة حجة ، يسعى فى مصالح الناس ، واقتنى كتبًا نفيسة ، ولم يتزوج ، له شرح للمقرب مات يوم الثلاثاء سابع جمادى الآخرة سنة ثمان وتسعين وستمائة .

٥ - التدريب في تمثيل التقريب لمحمد بن يوسف[(١)] بن على بن يوسف بن حيان الغرناطى الأندلسى الجيانى النفزى أثير الدين أبو حيان :من كبار العلماء بالعربية والتفسير والحديث والتراجم واللغات ولد في إحدى جهات غرناطة سنة أربع وخمسين وستمائة واشتهرت تصانيفه في حياته ، واختصر كتاب المقرب فى كتاب سماه « التقريب » وشرح هذا الاختصار فى كتاب سماه « التدريب » توفى سنة خمس وأربعين وسبعمائة .

كما تعرض كتاب المقرب لابن عصفور لانتقادات بعض العلماء قال المقرى فى نفح الطيب[(٢)] « ولما ألف ابن عصفور كتابه « المقرب » فى النحو انتقده جماعة من أهل قطره الأندلسيين وغيرهم ، منهم ابن الضائع وابن هشام والجزرى وله عليه « المنهج المعرب فى الرد على المقرب » وفيه تخليط كثير وتعسف :

وفي تعب من يحسد الشمس نورها ويأمل أن يأتى لها بضريب

ومنهم ابن الحاج « الإيرادات على المقرب » ، وأبو الحسن القرطاجنى الخزرجي وسماه « شد الزنار على جحفلة الحمار » وابن مؤنس القابسى ، و بهاء الدين بن النحاس .

* * *

(١) تنظر ترجمته فى الأعلام ١٥٢/٧ .
(٢) نفح الطيب ١٤٨/٤ بغية الوعاة ٣٥٩/١ ، ٢٠٤/٢ .

ابن عصفور ومذهبه البصري

عاش ابن عصفور في أوائل القرن السابع الهجري ، أي بعد أن توطدت دعائم المذاهب النحوية الشهيرة : البصري ، والكوفي ، والبغدادي ، فما كان عليه إلا أن يختار إحداها ويسير على نهجه ، أو يسن لنفسه منهجًا جديدًا .

والذي حدث أن ابن عصفور ومعه علماء الأندلس اتخذوا مذهبًا يحمل اسمهم هو المذهب الأندلسي ، له قواعده وأصوله ، لكنها في غالبها أصول المذهب البصري وقواعده .

وقد اختار ابن عصفور المذهب البصري في أكثر آرائه إن لم تكن كلها ، لصحته وشهرته وتفوقه ؛ ولذلك يقول ابن ناظر الجيش واصفًا ابن عصفور : « هذا هو مذهب البصريين ، والمعروف عن ابن عصفور أنه جارٍ في تصانيفه لا سيما « المقرب » على مذهب البصريين لا يحيد عن شيء منها » .

وكثيرًا ما يختار ابن عصفور مذهب سيبويه إمام البصريين وينقل عنه في كتبه ، وخاصة المطولة منها ، فاختار رأيه في أن « ما » التعجبية اسم تام بمعنى شيء ، واختار رأيه في منع تعدد الخبر ، وفي عدم جواز اقترانه بالفاء إذا كان المبتدأ لا يشبه الشرط ، إلى غير ذلك من المسائل التي تبع فيها ابن عصفور سيبويه .

واختار كذلك مذهب البصريين على المذهب الكوفي ، كما أوّل ما ورد ظاهره موافقًا لمذهب الكوفيين حتى يوافق مذهب البصريين وأصولهم ومن ذلك :

ما ذكره من أن أسماء الإشارة لا تستعمل موصولة ، ورد ما استدل به الكوفيون في ذلك ومنه أيضًا ما رجحه من فعلية نعم وبئس على اسميتهما ، ورد ما استدل به الكوفيون ، ومنه أيضًا أنه لا يجوز التعجب من الأفعال الدالة على الألوان والعاهات ، ومنه كذلك أنه لا يجوز العطف بالرفع على اسم « إن » ، و « لكن » قبل أن يستكمل خبرها .

ولا يعني ذلك أن ابن عصفور كان متبعًا لسيبويه والبصريين أبدًا ، وأنه لم يعارضهم قط ، لا ، إن ابن عصفور ردّ – أحيانًا – مذهب سيبويه وخالف البصريين أحيانًا أخرى.

ومن المسائل التي خالف فيها سيبويه مسألة « رافع المبتدأ » ، حيث يرى أن الرافع في المبتدأ هو التعري ، أي : تعريه عن العوامل اللفظية ، على حين يرى سيبويه أن رافع المبتدأ هو الابتداء ، والخبر مرفوع بالمبتدأ .

بل إنه اختار - أحيانًا - مذهب الكوفيين ، كما في مسألة « الفصل بين المضاف والمضاف إليه » ، حيث أجاز الكوفيون الفصل ، أما البصريون فلم يجيزوا ذلك إلا للضرورة.

يتضح لنا أن ابن عصفور بصري النزعة ، لكنه ليس تابعًا للبصريين في كل الأحيان ، بل إنه أحيانًا يخالفهم ، وأحيانًا أخرى يلجأ إلى مذهب الكوفيين يجريه على المسألة محل النقاش ، وأحيانًا ثالثة يجتهد رأيه في المسألة .

* * *

وصف نسخ « المقرب »

لابن عصفور

لقد تعددت النسخ الخطية لكتاب « المقرب » وهى على النحو التالى :

الأولى : المحفوظة بدار الكتب المصرية تحت رقم (١٩٩٠) نحو ، عدد أوراقها (١٢٠) ورقة ، مسطراتها (٢١) سطرًا ، وهى مكتوبة بخط واضح ، وكانت هذه النسخة هى الأصل الذى اعتمدنا عليه ، ورمزنا لها بالرمز (أ)

الثانية : المحفوظة بمعهد المخطوطات العربية تحت رقم (١٦٨) نحو عدد أوراقها (٢٤٠) ورقة ، هذه النسخة مصورة عن نسخة فيض الله بتركيا .

الثالثة : المحفوظة بدار الكتب المصرية تحت رقم (٤٥٩) نحو ، عدد أوراقها (٢٣٣) ورقة .

الرابعة : المحفوظة بدار الكتب المصرية تحت رقم (٢٧٩) نحو .

وقد طبع هذ الكتاب طبعتين :

إحداهما : طبعة الكويت بتحقيق الأستاذ يوسف الغنيم

الثانية : طبعة العراق بتحقيق الأستاذين الأستاذ : أحمد عبد الستار الجوارى والأستاذ : عبد الله الجبورى ، وكانت هذه النسخة التى استعنا بها فى تحقيق الكتاب ورمزنا لها بالرمز « ط » .

منهجنا فى تحقيق كتاب « المقرب »

اتبعنا فى تحقيق الكتاب الآتى :

أولاً : عزو الآيات القرآنية إلى مواضعها .

ثانياً : تخريج الأحاديث النبوية .

ثالثاً : توثيق الأشعار الواردة فى الكتاب ، وعزوها إلى قائليها إن وجد .

رابعاً : تراجم الأعلام الواردة فى الكتاب .

خامساً : التعليق على بعض المسائل النحوية .

سادساً : التعليق على الألفاظ الغريبة .

سابعًا : وضع كتاب « مثل المقرب » في هامشه وسيأتي الحديث عنه مفصلاً .

ثامنًا : وضع مقدمة لتحقيق الكتاب .

تاسعًا : وضع فهارس عامة للكتاب .

* * *

كتاب « مُثُل المقرب »

لابن عصفور

كتاب « مثل المقرب » ألفه مؤلفه لتوضيح ما استعجم من قواعد المقرب بالأمثلة ، فكان يذكر قول المقرب مبتدئًا بقوله « وقولى ...» ثم بعد ذلك يذكر مثلاً أو أكثر، إيضاحًا لما يتكلم فيه ، أو يوضح مشكلا أو يفصل مجملا ، وقد أبان المصنف نفسه عن منهجه فى مقدمة كتابه فقال « وبعد فإننى لما سلكت فى كتابى « المقرب » مسلك الاختصار فتركت كثيرًا من تمثيل مسائله خوف الإكثار ، فلحق بعض ألفاظه بسبب ذلك إيهام ، واستعجم المعنى المراد به بعض استعجام ، فأشار من منافعه أعلى من أن يسمو إليها المدح والصفة ، ومفاخره أعظم من أن يحيط بها الإدراك والمعرفة ، الأمير الحميدُ الشّيم أبو يحيى بن مولانا الهمام المعلى لواء الإسلام ، المرتدى برد الإعظام ، الأمير الأجل الأوحد المظفر المؤيد الأسعد ، أبو زكريا بن الشيخ المقدس المجاهد أبى محمد بن الشيخ المجاهد المقدس أبى حفص ، عضد الله بهم الدين ، وأمتع بطول بقائهم المسلمين – إلى وضع تأليف تستوفى فيه مُثُلُهُ ليتبين بذلك مشكله ، فوضعت فى ذلك جزءًا خفيفا ، شرحت فيه تلك المسائل المشكلة واستوعبت مثلها المهملة فاتضح بذلك استعجامها ، وانفرج انغلاقها واستبهامها ، ورفعتها إلى حضرتهم » .

* * *

وصف النسخ الخطية لكتاب

« مثل المقرب »

اعتمدنا في تحقيق الكتاب على النسخ الآتية :

الأولى : المحفوظة بدار الكتب المصرية تحت رقم (١٩٩١) نحو ، وبها نسخة بمعهد المخطوطات العربية تحت رقم (١٤٠) نحو ، عدد أوراقها (٥٠) ورقة .

الثانية : المحفوظة بمعهد المخطوطات العربية تحت رقم (١٠٦) نحو ، باسم « شرح المقرب في النحو » ، وبمقابلة هذه النسخة بالنسخة السابقة تبين أنها « مثل المقرب » لا « شرح المقرب ».

وهي نسخة مصورة عن جامعة استانبول تحت رقم (٦٣٣٥) عدد أوراقها (٦١) ورقة .

منهجنا في تحقيق كتاب « مثل المقرب »

اتبعنا في تحقيق كتاب « مثل المقرب » الآتي :

أولاً : قمنا بنسخ الكتاب ومقابلته بالنسخ الخطية ، وإثبات ما كان صوابًا في النص.

ثانياً : وضعنا الكتاب في هامش « المقرب » بين « م : ..... » و « أ هـ » .

ثالثاً : قمنا بضبط النص ووضع علامات الترقيم الحديثة له .

رابعاً : قمنا بعزو الآيات القرآنية إلى مواضعها .

خامساً : تخريج الأحاديث النبوية الشريفة ، ووضعنا التخريج بين معكوفتين هكذا : [...]

سادساً : توثيق الأشعار الواردة في النص ، ووضعنا أيضا هذا التوثيق بين معكوفين هكذا : [...]

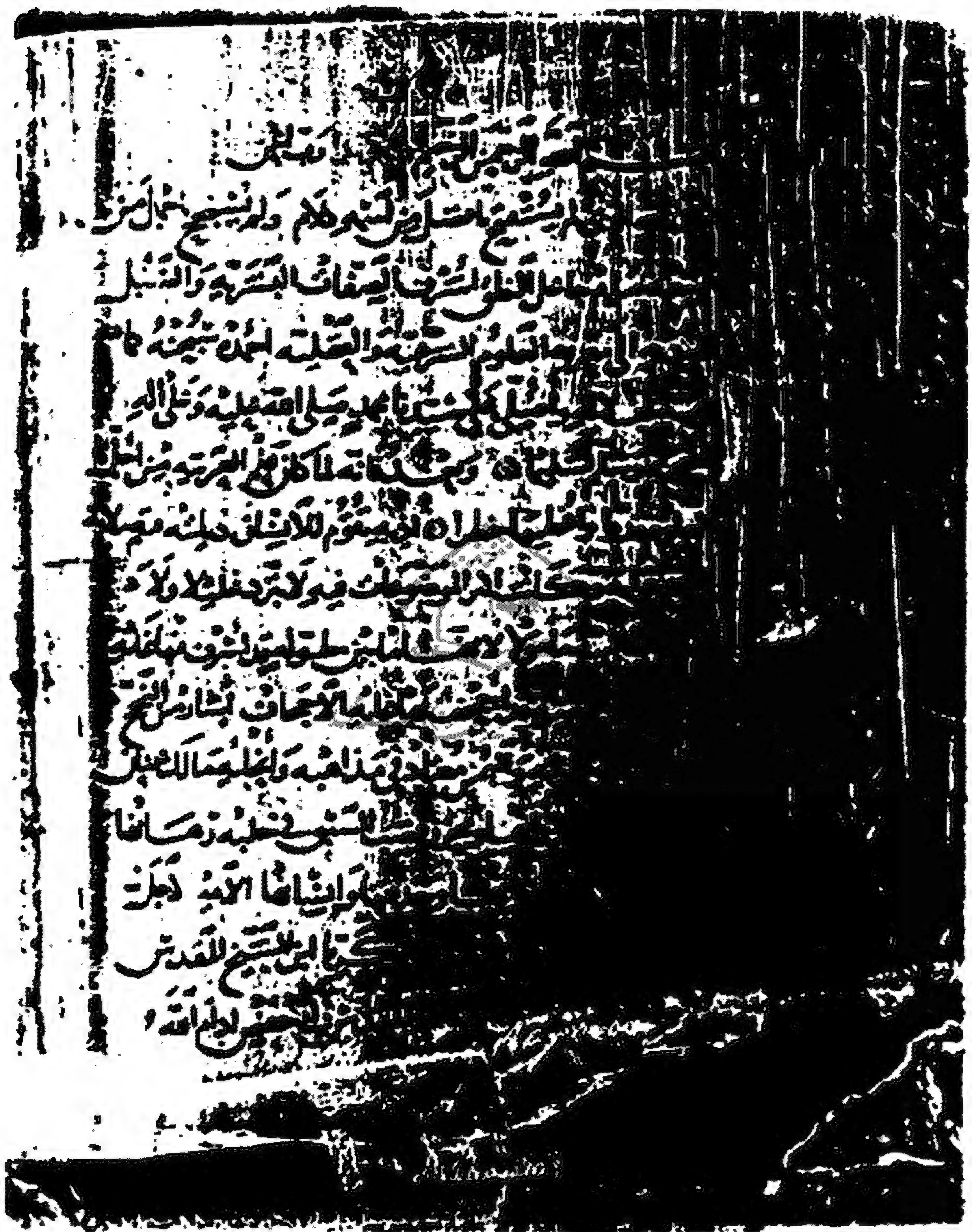
سابعاً : توثيق الأمثال العربية الواردة في النص ، ووضعنا توثيقها بين معكوفتين هكذا : [...]

ثامناً : وضع فهارس عامة لكتاب « مثل المقرب » .

كتاب المقرب

صورة من صفحة عنوان كتاب « المقرب » (النسخه أ)

صورة من آخر صفحة كتاب « المقرب » (النسخه أ)



صورة من الصفحة الأولى لكتاب « المقرب » (النسخة ب)

كتاب مثل المقرب

نحو
١٩٩١

صورة من عنوان كتاب « مثل المقرب » النسخه الأولى

صورة من الصفحة الأخيرة من كتاب « مثل المقرب » النسخه الأولى

صورة من الصفحة الأولى لكتاب « مثل المقرب » النسخه الثانية

المُقَرِّب

وَمَعَهُ

مُثُل المُقرِّب

تأليف

أبي الحسن علي بن مؤمن بن محمد بن عليّ
ابن عصفور الحضرمي الإشبيلي
المتوفى سنة ٦٦٩ هـ

بسم الله الرحمن الرحيم *

الحمد لله الذى لم يستفتح بأَفْضَلَ من اسمه كَلام ، ولم يستنتج بأجمَلَ مِنْ صُنْعه مـرام ، جاعل النُّطق أفضل الصفات البشرية ، والسُّبل المؤدِّية إلى معرفة العلوم الشرعيَّة والعقليَّة .

أحمده سبحانه كما يجبُ لجلاله ، وأصلِّى على سيدنا محمَّد - صلى الله عليه وعلى آلِهِ - ورَضِيَ اللّه عن الإمام المعصوم ، المهدىُّ المعلوم ، الذى أطلع كوكب العَدْل وقد كان خافيًا ، وأوضَحَ مَذْهَبَهُ وقد كان عافيًا . وعن أصحابه الهادين ، وعن الخلفاء الراشدين مِنْ بعده والتابعين لهم بإحسـان إلَى يوم الدين ، وبَعْدُ .

فلما كان عِلْمُ العربيَّة من أجلِّ العلوم قَدْرًا ، وأعظمها خطرًا ؛ إذ به تَقُومُ للإنسان ديانته فتتم صلاتُهُ وتصحُّ قراءته ، وكانت أكثر الموضوعاتِ فيه لاتُبْرِدُ غليلاً ، ولاتُحَصِّل لطالبه مأمولًا ، وأنها بين مطوَّلة قد أُشرِفَ فيها غاية الإسراف ، ومختَصَرةٍ قد أُجْحِفَ

---

* [قال ابن عصفور في مثل المقرب] : بسم الله الرحمن الرحيم - رب يسر يا كريم

الحمد لله باريءِ النسم ، ومانح القِسم ، المتطول على الإنسان باللسان ، المميز له عن سائر الحيوان بالبيان ، والصلاة على نبيه محمد هادى الأمم ، ورسوله إلى العرب والعجم ، محمد المجتبى من ولد معد بن عدنان ، المبعوث بالحنيفية السمحة الناسخة لغيرها من الأديان ، وعلى آله وصحبه الكرام أيمان الإيمان وأعلام الإسلام ، ورضى الله عن الإمام المعصوم ، المهدى المعلوم ، مظهر معالم الدين بعد خفائها، وموضحها بعد عفائها، وعن أصحابه الهادين المهتدين، وعن التابعين لهم بإحسان إلى يوم الدين وبعد : فإننى لما سلكت فى كتابى « المقرب » مسلك الاختصار فتركت كثيرًا من تمثيل مسائله خوف الإكثار ، فلحق بعض ألفاظه بسبب ذلك إبهام ، واستعجم المعنى المراد به بعض استعجام ، فأشار من مناقبه أعلى من أن يسمو إليها المدح والصفة ، ومفاخره أعظم من أن يحيط بها الإدراك والمعرفة ، الأمير الحميدُ الشِّيم أبو يحيى ابن مولانا الهمام المعلى لواء الإسلام ، المرتدى برد الإعظام ، الأمير الأجل الأوحد المظفر المؤيد الأسعد ، أبو زكريا ابن الشيخ المقدس المجاهد أبى محمد ابن الشيخ المجاهد المقدس أبى حفص ، عضد الله بهم الدين ، وأمتع بطول بقائهم المسلمين، - إلى وضع تأليف نستوفى فيه مُثُلَهُ ليتبين بذلك مشكله ، فوضعت فى ذلك جزءًا خفيفًا ، شرحت فيه تلك المسائل المشكلة ، واستوعبت مثلها المهملة ، فاتضح بذلك استعجامها ، وانفرج انغلاقها واستبهامها، ورفعتها إلى حضرتهم ، وصل الله دوام عزتهم ، إذ كان العلم نتيجة جلالهم ، وأهله بمكان مكين من بالهم ، وهو سبحانه يبقى حضرتهم منتهى الآمال والأمانى ، وأيامهم المشرقة الزاهرة موسم البشائر والتهانى بمنه وكرمه . أ هـ .

بها غاية الإجحاف - أشار مَن النُّجحُ معقودٌ بنواصي آرائه ، واليُمْنُ معتادٌ في مذاهبه وأنحائه ، مَالِكُ عِنَان العلوم وفَارِسُ ميدانِها ، ومُحرِزُ قَصَبِ السَّبْق في حَلْبة رِهَانِها . وتاريخ الفضائل وعُنْوَانها ، وحَدَقَتُها وإنْسَانها ، الأَمِيرُ الأجلُّ الأوحد ، المظفَّر المؤيَّد الأسعد ، أبو زكريا ابْنُ الشيخ المقدَّسِ المجاهِدِ أبي محمد ابن الشيخ المجَاهد المقدَّس أبي حفص ، أدام اللّه علاءهم ، وأنار بنُجُومِ السعد سماءهم - إلى وَضْعِ تأليف منزَّه عن الإطناب المُمِلّ ، والاختصارِ المخلّ ، مُحتوٍ على كليَّاته ، مشتمل على فصوله وغاياته ، عارٍ عن إيراد الخلاف والدليل ، مجرَّدٍ أكثره عن ذكر التوجيه والتعليل ؛ لِيُشْرِفَ الناظر فيه على جملة العِلْمِ في أقرب زمان ويُحيطَ بمسائله في أقْصَرِ أوان . فوضعْتُ في ذلك كتاباً صغير الحَجْم ، مقرِّبًا للفهم ، ورفعتُ فيه من علْمِ النحو وشرائعه ، وَملَّكْتُه عَصِيَّهُ وطائعه ، وذلَّلْتُهُ لِلفَهْمِ بحُسْنِ الترتيب ، وكثرة التهذيب لألفاظه والتقريب ؛ حتى صار
[٣ أ] معناه إلى القلب ، أسرع من لفظه إلى السَّمْع . فلمَّا أتيْتُ به على القِدْح ، تمتُّعًا[١] / على القدح ، مشبهًا للعِقْد في التئام وُصُوله ، وانتظام فصوله - سميته بـ « المُقَرِّب » ليكون اسمه وَفْقَ معناه ، ومترجمًا عن فحواه . وطَرَّزته باسمهم ، إذ كان نتيجة إشارتهم السديدة ورشيهم ، ورفَعْته إلى حضرتهم ، وَصَلَ اللّه عزتهم ؛ إذ كانتْ سُوقُ العِلْم نافقة عندها لاتكسد ، وجنائِبه هَابَّة في جنابها لاتركد . وأنا أرجو أن يَرِدَ منهم على حسن قبول وإقبال ، وأن يَحْظَى منهم بتهمُّم واهتبال ، واللّه تعالى يبقي حضرتهم منتهى الآمال ، ومَحطَّ الرحال أرِجَة الأرجاء بِطِيبِ شمائلهم ، رَاضِيَة الرياض عن صَوْب أناملهم . يعبدها أحرار الكلام ، كما يخدمها أحرار الأنام . وتطيعها المعالي ، كما أطاعتها صُرُوفُ الأيام والليالي ، بِمَنِّهِ وَيُمْنِه .

* * *

(١) في أ : تمتنعاً .

ذِكْرُ حَقِيقَةِ النَّحْوِ

النحو : علم مستخرج بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب[١] ، الموصلة إلى معرفة أحكام[٢] أجزائه التي تأتلف منها [وهذه الأحكام ليست وزنية] ؛ فيحتاج من أجل ذلك إلى تبيين حقيقة الكلام ، وتبيين أجزائه التي يأتلف منها ، وتبيين أحكامها .

بَابُ تَبْيِينِ الْكَلَامِ وَأَجْزَائِهِ

الكلام - اصطلاحًا[٣] - : هو اللفظ المركَّب[٤] وجودًا[٥] أو تقديرًا[٦] ، المفيد[٧] بالوضع[٨] ، وأجزاؤه ثلاثة : اسم ، وفعل ، وحرف .

---

(١) م : ذكر حقيقة النحو

قولى : « النحو علم مستخرج بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب » أردت بذلك أن النحو علمُ أحكام كلام العرب الكلية المستخرجة بالمقاييس الموصوفة ؛ كرفع الفاعل ونصب المفعول ، وغير ذلك من أحكام كلامهم ؛ ألا ترى أن العلم بهذه الأحكام الكلية هو المسمى نحوًا ؟

وأما العلم بالمقاييس الموصوفة أنفسها من غير نظر إلى معرفة الأحكام المستخرجة منها فمن صناعة أخرى غير هذه الصناعة . أ هـ .

(٢) م : وقولى : « الموصلة إلى معرفة أحكامه وهذه الأحكام ليست وزنية » تحرزت بذلك من علم العروض ؛ فإنه مستخرج -أيضًا- بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب ، ولايعترض على ذلك بأن يقال: إن المقاييس النحوية قد توصِّل إلى معرفة أحكام وزنية من جهة أنها قد توصل إلى معرفة أوزان الأفعال وبعض الأسماء ؛ لأنى لم أرد إلا وزن الكلام ، وهو الوزن العروضى ، لا وزن بعض الكلم، وهو الوزن النحوى ؛ ألا ترى أن الضمير فى قولى : « من أحكامه » عائد على الكلام ؟! . أ هـ .

(٣) م : باب تبيين الكلام وأجزائه

قولى : « الكلام اصطلاحًا » أى : فى اصطلاح النحويين ، وتحرزت بذلك من الكلام بالنظر إلى اللغة ؛ فإنه قد يقع على الكلام الاصطلاحى وعلى غيره . أ هـ .

(٤) م : وقولى : «هو اللفظ المركب » تحرزت به من المفرد نحو زيد وعمرو . أ هـ .

(٥) م : وقولى : « وجودًا » مثاله : قام زيد . أ هـ .

(٦) م : وقولى : « أو تقديرًا » مثاله : زيدًا ، تريد : اضرب زيدًا ؛ ألا ترى أنه مركب فى التقدير ، ولاوجود للتركيب بالنظر إلى اللفظ . أ هـ .

(٧) م : وقولى : « المفيد » تحرزت من اللفظ المركب غير المفيد ؛ نحو قولك : إن قام زيد ، إذا لم تأت له بجواب ؛ فإنه يسمى فى اللغة كلامًا . أ هـ .

(٨) م : وقولى : « بالوضع » تحرزتُ من اللفظ المركب المفيد بغير وضع ، أى بغير قصد ؛ =

فالاسم : لفظ يدلُّ على معنى فى نفسه ، ولايتعرض بينيته لزمان [١]، ولايدل جزء من أجزائه على جزء من أجزاء معناه[٢] ، نحو : زيد ؛ ألا ترى أن « الزاى » جزء منـه ، ولاتدل على بعضه لذلك ، فإن وجد من الأسماء مايدل على زمـان ؛ كأَمْسِ ، وغدٍ - فبذاته لابنيته ؛ ألا ترى أن بِنْيَتَيْهِمَا لاتتغيران للزمان .

والفعل : لفظ يدل على معنًى فى نفسه ، ويتعرض بنيته للزمان .

والحرف : لفظ يدل على معنًى فى غيره لافى نفسه .

والدليل على أن أجزاء الكلام هذه[٣] الثلاثة خاصّة : أن اللفظ الذى هو جزء كلام إمّا [أن يدل][٤] على معنى أو لايدل :

وباطل ألا يدلَّ ؛ فإن ذلك عيب .

وإذا دل : فإما أن يدل على معنى فى نفسـه أو فى غيره لا فى نفسه [فإن دلَّ على معنىً فى غيره] فهو حرف .

٣ ب وإن دل على معنى فى نفسه : فإما أنْ يتعرّض بنيته للزمان أو لا / يتعرض : فإن تعرّض ، فهو فعل ، وإن لم يتعرض ، فهو اسم .

فالأجزاء إذن منحصرة فى هذه الثلاثة .

ذِكْرُ تَبْيِينِ أحكَامِ الْكَلِمِ :

اعلم : أن الكلم لها أحكام فى أنفسها قبل تركيبها ، وينبغى أنْ يؤخّر الكلام على ذلك لعلّة تُذكر عند الأخذ فيه . وأحكام فى حين تركيبهـا ، وهى نوعـــان : إعرابيّة ، وغير إعرابيّة .

* * *

= ككلام الساهى والنائم وما أشبهه ؛ فإنه يسمى فى اللغة كلامًا ، وليس كذلك فى اصطلاح النحاة . أ هـ .

(١) زاد في حاشية أ : يتحرز من الفعل .

(٢) زاد في حاشية أ : يحترز من الجملة .

(٣) في ط : بهذه .

(٤) سقط في أ .

ذِكْرُ النَّوْعِ الأَوَّلِ مِنْهُمَا

بَابُ الإِعْرَابِ

الإعراب – اصطلاحًا[١] – : تغير آخر الكلمة لعامل يدخل عليها[٢] فى الكلام الذى بنى فيه لفظًا أو تقديرًا عن الهيئة التى كان عليها قبل دخول العامل إلى هيئة أخرى[٣] .

وألقابه أربعة : الرفع والنصب والخفض والجزم :

فأما الرفع والنصب : فيشترك فيهما الأسماء والأفعال .

---

(١) م : باب الإعراب

قولى : « الإعراب اصطلاحًا » أى : فى اصطلاح النحويين ، وتحرزت بذلك من الإعراب بالنظر إلى اللغة ؛ فإنه يقع على الإعراب الاصطلاحى المذكور ، وعلى غير ذلك مما ذكره أهلُ اللغة . أ هـ .

(٢) م : وقولى : « لعامل يدخل عليها » تحرزت بذلك من تغيير آخر الكلمة لعامل غير داخل عليها ، نحو تغيير المحكى بـ « مَنْ » ، ومثال ذلك قولك : من زيدٌ ؟ لمن قال : قام زيد، ومن زيدًا ؟ لمن قال : رأيت زيدًا ، ومن زيدٍ ؟ لمن قال: مررت بزيد، فآخره زيد « قد تغير بسبب الحكاية فالعامل الداخل فى كلام المستثبت إذن حر التغيير ، وإلا فالعامل الداخل على« زيد » الواقع بعد «من » لم يتغير . أ هـ .

(٣) م : وقولى : « عن الهيئة التى كان عليها قبل دخول العامل إلى هيئة أخرى » ، أردت بذلك أن أبين أن التغيير المسمى إعرابًا ليس كون آخر الكلمة مرفوعًا تارة، ومنصوبًا تارة ، ومخفوضًا تارة ؛ فإن المعرب قد لايتغير آخره هذا النوع من التغير؛ ألا ترى أن بعض المعربات قد يُلتزمُ فيه طريقة واحدة، فلا يستعمل إلا مرفوعًا ، نحو: ايمن الله ، ولعمر الله ، أو منصوبًا ، نحو : سبحان الله، ومعاذ الله ؟ .

وإنما التغير المسمَّى إعرابًا كل تغير حدثَ فى الكلمة بسبب دخول العامِل ولم يكن فيها قبلَ ذلك ، فالألفاظ المفردَة كانت قبل دخول العامل عليها موقوفة ساكنة ؛ نحو زيدْ وعمرْو ويقومْ ويقعد ، بدليل أن أسماء العدد إذا لم يدخل عليها عامل فى اللفظ ولا فى التقدير ؛ بأن قُصد بها مجرد العدد ، نحو : واحد ثلاثة أربعة – كانت موقوفة ، فإذا أدخل عليها عامل من العوامل ، نقلها عن ذلك الوقف إلى حركة ، فإن كان العامل داخلاً على جملة ، نقل المعرب عن ذلك النوع الذى كان فيه من الإعراب إلى نوع آخر ، وذلك نحو قولك : يقومُ زيد ، إذا دخل الجازمُ ، نقل الفعلَ من الرفع إلى الجزم فهذا النوعُ من التغيير الذى لاينفك عنه معربٌ هو المسمَّى إعرابًا لا النوع الأول . أ هـ .

وأما الخفض : فانفردت به الأسماء[١] ، وقد كان حقه أن يدخل فى[٢] المضارع من الأفعال إذا أضيفت إليه أسماء الزمان أو « ذو » ، أو « آية » ؛ نحو قولهم : « اذْهَبْ بِذِى تَسْلَمُ » أو « ائتنى بِآيَةِ يَقُومُ زَيْدٌ » ، «وَخَرَجْتُ يَوْمَ يَقُومُ عَمْرٌو » ؛ ألا ترى أنه معرب ، وقد دخل عليه عامل خفض لكن منع من خفضه : أن الإضافة فى الحقيقة إنما هي للمصدر لا للفعل ؛ فلذلك لم تؤثر فيه .

وأما الجزم : فانفردت به الأفعال وقد كان حقه أنْ يدخل فى الاسم غير المنصرف ؛ لأنه لما حمل على الفعل فى امتناع الخفض والتنوين لشبهه به – كان ينبغى أن يبقى ساكنًا فى حال الجر ؛ لذهاب الخفض منه ، وألا يتكلف حمله على النصب ؛ لكن مَنَع من ذلك مافى إذهاب العلامتين من الإخلال بالاسم .

• • •

(١) م : وقولي: « وأما الخفض فانفردت به الأسماء ... » إلى آخره ، إنما اعتذرت عن امتناع دخول الخفض فى الفعل المضارع المضاف إليه اسم زمان أو مكان ؛ لأنه قد كان خفضه واجبًا لما ذكرناه لولا مامنع من ذلك : أن الإضافة فى الحقيقة إنما هى للمصدر ؛ كأنك إذا قلت : أقوم يوم يقوم زيد ، قد قلت: يوم قيام زيد ، ولذلك تعرفُ يومٌ بالإضافة .

ولو كانت الإضافة فى اللفظ والمعنى إلى الفعل لم تعرف ؛ لأن الفعل نكرة ؛ بدليل وصفهم النكرة به ؛ نحو قولك: مررتُ برجل يضحك ، ولم أعتذر عن امتناع الخفض فيما عدا ذلك من الأفعال غير المضارعة ؛ لأنه لم يجب فيعتذر عنه . أ هـ .

(٢) في ط : على .

بَابُ مَعْرِفَةِ عَلامَاتِ الإِعْرَابِ

قد تقدم أن ألقاب الإعراب : الرَّفْع والنَّصب والخفضُ والجزم .

فأما الرفع : فعلاماته ثلاث : الضمة والنون ، وبقاءُ اللفظ عند دخول عامل الرفع عليه[1] غير مغيَّر عَمَّا كان عليه قبل ذلك ،ليس بعلامة للرفع[2] في الحقيقة ، وإنما سمي علامة رفع ؛ لقيامه مقامها وإغنائه عنها :

فالنون : تكون علامة للرَّفع في كلّ فعل مضارع اتصل به ضميرُ الاثنين ، أو علامتهما ، أو ضمير الواحدة المخاطبة ، أو ضمير جماعة المذكَّرين العاقلين ، أو ما أجرى مجراهم / ، أو علامتهم ؛ نحو قولك : « الزيدان يقومان ، ويقومان[3] ٤ أ
الزيدان ، وأنت تقومين ، والزيدون يقومون ، ويقومون الزيدون ، والبَرَاغِيثُ يَأْكُلُونَنِي ، ويأكلونني البراغيث » .

وعدم التغير يكون علامة للرفع في الأسماء المثناة ، وجمع المذكر السالم وماجرى مجراه ؛ لأنَّ المثنى وماجرى مجراه قبل دخول العامل عليه [يكون][4] بالألف[5]

---

(١) م : باب معرفة علامات الإعراب

قولي : «وبقاء اللفظ عند دخول عامل الرفع عليه ... » إلى آخره إن قال قائل : كيف جعلت ذلك علامةً للرفع ، وأنت قد حددت الإعراب بأنه تغير آخر الكلمة لعامل ، ولاتغير في هذين النوعين من المعربات في حال الرفع على مذهبك ؟.

فالجواب : أني لم أجعل عدمَ التغيّر فيهما إعرابًا في حال الرفع ؛ بل هما مجردان من الإعراب في حال الرفع ، وإنما جعلتُ عدمَ التغير علامة إعراب من حيث قام مقام العلامة في إفهامه الرفع كما تفهمه العلامة فيما فيه علامة الرفع . أ هـ .

(٢) في أ : الرفع .

(٣) م : وقولي : « نحو قولك الزيدان يقومان ... » إلى آخره ماكان من هذه المثل قد قدم فيه الفعل على الاسم، فالألف والواو فيه علامتان لاضميران ، وماكان منها قد قدم فيه الاسم على الفعل فهما فيه ضميران لاعلامتان ، وأردت بقولي : يأكلونني البراغيثُ ، والبراغيث يأكلونني ، أن أبين أن الواو قد تكون لغير العاقل إذا عومل معاملة العاقل ؛ ألا ترى أن المستعمل إنما هو وصف البراغيث بالإيلام والإيذاء ، فيقال : آذتني البراغيث وآلمتني ، فلما وصفت بالأكل ، وهو مما يوصف به العاقل، عوملت معاملته فجعل ضميرها وعلامتها كضميره وعلامته ، وهو الواو. أهـ .

(٤) سقط في أ . (٥) في أ : في .

[والنون] ، وجمع المذكر السالم [يكون] (١) بالواو والنون ؛ فلذلك إذا عَدُّوا ولم يُدخلوا عامـلاً لفظًا ولاتقديرًا ، قالوا : اثنان وثلاثون ، فلما دخل عامل الرفع عليهما ، لم يتغيرا ، وصار ترك العلامة [فيهما] (٢) علامة .

والضمة (٣) : تكون علامة للرفع فيما بقى من الأسماء والأفعال المعربة .

وأما **النَّصب** : فعلاماته خمس : الفتحة ، والكسرة ، وانقلاب الألف ياء ، وانقلاب الواو ياء ، وحذف النون :

فالكسرة : تكون علامة للنصب فى جمع المؤنث السالم (٤) .

وانقلاب الألف ياء تكون علامة للنصب في تثنية الأسماء خاصَّة .

وانقلاب الواو ياء يكون علامة للنصب فى جمع المذكر السالم .

وحذف النون يكون علامة للنصب فيما رفع من الأفعال بالنون .

والفتحة تكون علامة للنصب فيما بقِي من الأسماء والأفعال المعربة .

وأما **الخفض** : فعلاماته أربع : الكسرة ، والفتحة ، وانقلاب الألف ياء ، وانقلاب الواو ياء :

فالفتحة تكون علامة للخفض فى الأسماء التى لاتنصرف (٥) ، وسَتُبيَّنُ فى موضعها ، إن شاء الله تعالى .

---

(١) سقط في أ .
(٢) سقط في أ .
(٣) فى ط : والضمير .
(٤) م : وقولى : « فالكسرة تكون علامة النصب في جمع المؤنث السالم ... » إلى آخره ، مثال النصب بالكسرة قولك : رأيت الهندات ، ومثال النصب بانقلاب الألف ياء : رأيت الزيدين ، ومثال النصب بانقلاب الواو ياء : رأيت الزيدين ؛ لأنه قد تقدم أنهما قبل دخول العامل عليهما ، يقال فيهما : الزيدان بالألف ، والزيدون بالواو ، ومثال النصب بحذف النون : الزيدون لن يقوموا ، والزيدان لن يقوما وهند لن تقومى ومثالُ النصب بالفتحة : إن زيدًا لن يركب . أهـ .
(٥) م : وقولى : « الفتحة تكون علامة للخفض فى الأسماء التى لاتنصرف ... » إلى آخره مثالُ الخفض بالفتحة : مررت بأحمد ، ومثال الخفض بانقلاب الألف ياء : مررت بالزيدين ، ومثال الخفض بانقلاب الواو ياء : مررت بالزيدين . أ هـ .

وانقلاب الألف ياء يكون علامة للخفض فى المثنى (١) .

والكسرة تكون علامة للخفض فيما بقي من الأسماء المعربة .

وأما الجزم : فله علامتان ، وهما : السكون ، والحذف :

فالحذف فى صِنفين من الأفعال :

أحدهما : مارفع منهما بالنون (٢) ، جزمه بحذفها .

والآخر : كل فعل فى آخره حرف علة غير مُبدَل من همزة جزمه أيضًا بحذفه ؛ نحو : « لَمْ يغزُ ، ولم يَرْمِ ، ولم يَخْشَ » ، ولايثبت حرف العلة ويكون الجزم بحذف الحركة ، إلا فى ضرورة ؛ نحو قوله [من الوافر] :

١- أَلَمْ يَأْتِيكَ وَالأَنْبَاءُ تَنْمِي بِمَا لاقَتْ لَبُونُ بَنِي زِيَادِ (٣)

فإن كان مُبْدلًا من همزة نحو : يقرأ ، ويُقْرِئُ ، ويُوضِئ - جازَ فيه وجهان :

أحدهما : حذف حرف العلة إلحاقًا بالمعتل المحض .

---

(١) فى ط : جمع المذكر السالم .

(٢) م : وقولى : « أحدهما مارُفِع منهما بالنون ... » إلى آخره مثال الجزم بحذف النون : الزيدان لم يقوما ، والزيدون لم يقوموا ، وأنت لم تقومى . أ هـ .

(٣) البيت لقيس بن زهير بن جذيمة بن رواحة العبسي و(الأنباء) : جمع نبأ وهو خبر له شأن .
و(اللبون) قال أبو زيد : هي من الشاء والإبل : ذات اللبن ، غزيرة كانت أم بكيئة . فإذا قصدوا قصد الغزيرة قالوا : لبنة . وقال ابن السيد ، وتبعه ابن خلف : اللبون : الإبل ذوات اللبن ، وهو اسم مفرد أراد به الجنس .
وبنو زياد هم الكملة : الربيع ، وعمارة ، وقيس ، وأنس ، بنو زياد بن سفيان بن عبد الله العبسي . وأمهم فاطمة بنت الخرشب الأنمارية ، والمراد لبون الربيع بن زياد ، فإن القصة معه فقط .
كما يقال : بنو فلان فعلوا كذا ، إذا كان الفاعل بعضهم ، وأسند الفعل إلى الجميع لرضاهم بفعل البعض .
والبيت أورده سيبويه في موضعين من كتابه على أنه أثبت الياء في حال الجزم ضرورة ؛ لأنه إذا اضطر ضمها في حال الرفع تشبيهاً بالصحيح قال الأعلم : وهي لغة ضعيفة ، فاستعملها عند الضرورة .
وقال ابن خلف : هذا البيت أنشده سيبويه في باب الضرورات ، وليس يجب أن يكون من باب الضرورات ، لأنه لو أنشد بحذف الياء لم ينكسر ، وإنما موضع الضرورة ما لا يجد الشاعر منه بدأ في إثباته ، ولا يقدر على حذفه، لئلا ينكسر الشعر ، وهذا يسمى في عروض الوافر المنقوص ، أعنى : إذا حذف الياء من قوله : « ألم يأتيك » . =

والثاني : إثباته إجراءً له مجرى الصحيح[١] .

٤ ب وعلى / الحذف جاء قوله [من الطويل] :

٢- جَرِيءٌ مَتَى يُظْلَمْ يُعَاقِبْ بِظُلْمِهِ سَرِيعًا وَإِلَّا يُبْدَ بِالظُّلْمِ يَظْلِمِ[٢]

والسكون يكون علامة للجزم فيما بقي من الأفعال المعربة .

• • •

= قال البغدادي : هذا كلامه ، ولا يخفى أن ما فسر به الضرورة مذهب مرجوح .

والتحقيق عند المحققين أنها ما وقع في الشعر سواء كان للشاعر عنه مندوحة أم لا.

وقال ابن جني في « سر الصناعة » : رواه بعض أصحابنا : « ألم يأتك » على ظاهر الجزم ، وأنشده أبو العباس عن أبي عثمان عن الأصمعي :

ألا هل أتاك والأنباء تنمي ....

فالأول فيه الكف ، والثاني فيه نقل حركة الهمزة من أتاك إلى لام هل وحذفها . ورواه بعضهم .

ألم يبلغك والأنباء تنمي ....

فلا شاهد فيه على الروايات الثلاث .

ينظر : الأغاني ١٣١/١٧ ، وخزانة الأدب ٣٦٠/٨ ، ٣٦١ ، ٣٦٢ والدرر ١٦٢/١ ، وشرح أبيات سيبويه ٣٤٠/١ ، وشرح شواهد الشافية ص ٤٠٨، وشرح شواهد المغني ص ٣٢٨ ، ٨٠٨ ، والمقاصد النحوية ٢٣٠/١ ، ولسان العرب (أتي) ، وبلا نسبة في أسرار العربية ص ١٠٣ ، والأشباه والنظائر ٢٨٠/٥ ، والإنصاف ٣٠/١، وأوضح المسالك ٧٦/١ ، والجنى الداني ص ٥٠ ، وجواهر الأدب ص ٥٠ ، وخزانة الأدب ٥٢٤/٩ ، والخصائص ١/ ٣٣٣ ، ٣٣٧ ، ورصف المباني ص ١٤٩ ، وسر صناعة الإعراب ٧٨/١ ، ٦٣١/٢ ، وشرح الأشموني ١٦٨/١ ، وشرح شافية ابن الحاجب ١٨٤/٣ ، وشرح المفصل ٢٤/٨ ، ١٠/ ١٠٤ والكتاب ٣/ ٣١٦ ، لسان العرب (قدر) . (رضي) ، والمحتسب ٦٧/١ ، ٢١٥ ، ومغني اللبيب ١٠٨/١ ، ٣٨٧/٢ ، والممتع في التصريف ٥٣٧/٢ ، والمنصف ٨١/٢، ١١٤ ، ١١٥ وهمع الهوامع ٥٢/١ .

(١) م : وقولي : « وإثباته إجراء له مجرى الصحيح » مثال ذلك قوله [من الرجز]

عَجِبْتُ مِنْ لَيْلَاكَ وَانْتِيَابِهَا مِنْ حَيْثُ زَارَتْنِي وَلَمْ أَوْرَا بِهَا

[البيت بلا نسبة في الدرر ١٦٣/١ ، والكتاب ٥٤٤/٣ واللسان (ورأ) ، وهمع الهوامع ٥٢/١] .

فأثبتَ الألفَ من « أورا » في الجزم لما كانت منقلبة من همزة ، والأصل أورأ بها ؛ لأنها من لفظ الوَرْءِ أي : ولم أوت بها من ورائي . أ هـ .

(٢) البيت من معلقه زهير بن أبي سلمي . والجرىء : ذو الجراءة والشجاعة . يقول : هو شجاع =

ذِكْرُ الأَمَاكِنِ الَّتِي يَدْخُلُ فِيهَا المُعْرَبُ مِنَ الأَسْمَاءِ وَالأَفْعَالِ لَقَبٌ مِنْ أَلْقَابِ الإِعْرَابِ الأَرْبَعَةِ .

أما الاسم : فيرفع إذا لم يدخل عليه عامل لفظًا ولاتقديرًا ، وكان مع ذلك معطوفًا على غيره أو معطوفًا غيرُهُ عليه ؛ نحو قولك : واحدٌ واثنان ، إذا أردت مجرد العدد لا الإخبار . وإذا كان فاعلا ، أو مفعولا لم يُسمَّ فاعله ، أو مبتدأ ، أو خبره ، أو اسم كان وأخواتها ، أو اسم ما وأختيها : لا ولات ، أو خبر إن وأخواتها أو تابعًا لمرفوع ، أو جاريًا مجرى المرفوع .

وينصب إذا كان مفعولا مطلقًا ، أو مفعولا به ، أو مشبهًا به ، أو مفعولا فيه ، أو معه ، أو من أجله ، أو حالا ، أو تمييزاً ، أو مستثنى ، أو خبر كان وأخواتها ، أو خبر ما وأختيها : لا ولات ، أو اسم لا التي للتبرئة أو اسم إنَّ وأخواتها ، أو منادى ، أو تابعًا لمنصوب ، أو جاريًا مجرى المنصوب .

ويخفض إذا دخل عليه حرف الخفض ، أو أضيف إليه اسم ، أو كان تابعًا لمخفوض ، أو جاريًا [مجراه][1] .

= متى ظلم عاقب الظالم بظلمه سريعاً ، وإن لم يظلمه أحد ظلم الناس إظهاراً لعزة نفسه وشدة جراءته .

والشاهد قوله : وإلا يبد بالظلم يظلم : الأصل فيه الهمز ، من بدأ يبدأ إلا أنه لما اضطر أبدل من الهمزة ألفاً ، ثم حذف الألف للجزم وهذا من أقبح الضرورات ، وحكي عن سيبويه أن أبا زيد قال له : من العرب من يقول : قريت في قرأت فقال سيبويه لأبي زيد : فكيف يقول هؤلاء في المستقبل ؟ قال : يقولون : اقرأ يا هذا فقال سيبويه : كان يجب أن تقول : أقري حتى يكون مثل رميت أرمي وإنما أنكر سيبويه هذا لأنه إنما يجيء « فعلت أفعل » ، إذا كانت لام الفعل أو عينه من حروف الحلق ، ولا يكاد يكون هذا في الألف ، إلا أنهم قد حكوا أبي يأبي فجاء على « فعل يفعل » ، قال أبو إسحاق : إنما جاء هذا في الألف لمضارعته حروف الحلق فشبهت بالهمزة يعني شبهت بقولهم : قرأ يقرأ وما أشبهه .

ينظر : ديوانه ص ٢٤ ، وخزانة الأدب ١٧/٣ ، ١٣/٧ ، والدرر ١٦٥/١ ، وسر صناعة الإعراب ٧٣٩/٢ ، وشرح شواهد الشافية ص ١٠ ، وشرح شواهد المغني ٣٨٥/١ ، والممتع في التصريف ٣٨١/١ ، ٤٢٨/٢ ، وبلا نسبة في شرح شافية ابن الحاجب ٢٦/١ ، وهمع الهوامع ٥٢/١ .

(١) سقط في ط.

وأما الفعل : فيرفع إذا عرى من النواصب والجوازم .

وينصب إذا دخل عليه ناصب ، أو عطف على منصوب ، أو كان بدلا منه .

ويجزم إذا دخل عليه جازم ، أو عطف على مجزوم أو جارٍ مجراه ، أو كان بدلا منهما .

فهذه جملة الأماكن التي تكون فيها الأسماء والأفعال معربة بلقب من ألقاب الإعراب .

* * *

بَابُ الْفَاعِلِ

الفاعل : هو اسم(١) [- أو مافى تقديره(٢) - متقدّم](٣) عليه(٤) ماأسند إليه لفظًا

---

(١) في أ : الاسم المرفوع .
(٢) م : باب الفاعل
قولى : « أو ما هو فى تقديره » الذى هو فى تقدير الاسم أنّ وأن وما وكى المصدريات ، إلا أنّ كى لاتستعمل فاعلة ، تقول : يعجبنى أن تقوم ، ويسرنى أنك قائم ، ويسرنى ما صنعته أى : صنعك ، ومن ذلك قوله : [من الوافر]

يَسُرُّ المَرْءَ مَاذَهَبَ اللَّيَالِي   وَكَانَ ذَهَابُهُنَّ لَهُ ذَهَابَا

[وهو بلا نسبة فى الأشباه والنظائر ٣٧/٣ ، والجنى الدانى ص ٣٣١ ، والدرر ٣٥٢/١ ، وشرح التصريح ٨٦٢/١ ، وشرح قطر الندى ص ٤١ ، وشرح المفصل ١٤٢/٨ ، وهمع الهوامع ٨١/١]
أى : يسر المرء ذهاب الليالى . أ هـ .
(٣) سقط في أ .
(٤) م : وقولى : « مقدّمًا عليه » تحرز من تأخره عنه ؛ لأن الفاعل لايجوز تقديمه على العامل فيه ، فأمّا قول النابغة : [من الطويل]

فَلَابُدَّ مِنْ عَوْجَاءَ تَهْوِى بِرَاكِبٍ   إِلَى ابْنِ الجُلَاحِ سَيْرُهَا اللَّيْلَ قَاصِدِ

فسيرها مبتدأ لا فاعل بقاصد ، والليل فى موضع خبره ؛ وقاصد صفة لعوجاء ، ولم يلحقه علامة تأنيث على حد قوله سبحانه وتعالى : ﴿ ٱلسَّمَآءُ مُنفَطِرٌۢ بِهِۦ ﴾ [المزمل : ١٨] وكذلك قول امرئ القيس [من الطويل] :

فَظَلَّ لَنَا يَوْمٌ لَذِيذٌ بِنَعْمَةٍ   فَقِلْ فِى مَقِيلٍ نَحْسُهُ مُتَغَيِّبِ

[البيت فى ديوانه ص ٩٨٣، ولسان العرب (غهب) ، (زهق) ، وتاج العروس (غيب)]
فنحسه مبتدأ ، وليس فاعلاً بمتغيب ، وخبرة متغيب ، والأصل : متغيبٌ ، على حد قولهم فى دوار : دوارى ؛ للمبالغة ، ثم خفف علي حد قوله [من البسيط] :

يَوْمًا يَمَانٍ إِذَا لَاقَيْتُ ذَا يَمَنٍ   وَإِنْ لَقِيتُ مَعَدِّيًا فَعَدْنَانِى

[البيت لعمران بن حطان فى خزانة الأدب ٣٥٧/٥ ، وشرح شافية ابن الحاجب ١٤/٢]
أى : فعدنانى ، ثم حذفت الضمة استثقالاً لها فى الياء ، ومثل ذلك قوله : [من البسيط]

يَا نِعْمَهَا لَيْلَةً حَتَّى تَخَوَّنَهَا   دَاعٍ دعا فى فروع الصُّبْحِ شَحَّاجِ

[وهو للراعى النميرى فى ديوانه ص ٢٩ ؛ ولسان العرب (شحج) ؛ وتاج العروس (شحج) وروى : « يا طيبها » بدل « يا نعمها » و « فروع » بدل « بروغ » .]
أى : شَحَّاجى إلا أنه خفف . أ هـ .

أو نيةً ، على طريقة فَعَلَ أو فاعل[١] ، وهو أبداً مرفوع أو جارٍ مجرى[٢] المرفوع ، وارتفاعه بما أسند إليه.

ومرتبته : أن يكون مقدَّما على المفعول به ، ويجوز تأخيره عنه بشرط أن يكون في أ الكلام لفظ مبين ؛ نحو قولك : « ضرب زيدًا عمرٌو » ، « وضَرَبتْ مُوسَى سَلْمَى » / ، و « ضَرَبَ مُوسَى العَاقِلَ عِيسَى » ، أو معنى مُبينٌ ؛ نحو قولك : « أَكَلَتِ الحُوَّارى سَلْمَى » .

فإن لم يكن في الكلام من ذلك شيء ، لم يجز التقديم ؛ نحو قولك : « ضَرَبَ موسى عيسى » .

وينقسم الفاعل بالنظر إلى تقديم المفعول عليه وحده ، وتأخيره عنه : ثلاثة أقسام :

قسم لايجوز فيه تقديم المفعول على الفاعل وحده ، وهو أن يكون الفاعل ضميرًا متّصلًا [٣] ، أو لايكون في الكلام شيء مبين ، أو يكون الفاعل مضافًا إليه المصدر المقدر بأنْ والفعل ، أو بأنَّ التى خبرها فعل ، أو اسم مشتق منه .

فأما قوله [من مجزوء الكامل] :

٣- فَزَجَجْتُهَا بِمَزَجَّةٍ زَجَّ القَلُوصَ أَبِى مَزَادَةْ[٤]

---

(١) م : وقولي : « على طريقة فعل أو فاعل » تحرز من طريقة فعل نحو : ضرب زيد ، ومفعول نحو : مررت برجل مضروب أبوه . أ هـ .

(٢) م : وقولي : « أو ماجرى مجراه » أعني بذلك ماجرى من الأسماء والظروف والمجرورات مجرى الفاعل ، ومثال ذلك : مررت برجل قائم أبوه ، ومررت برجل في الدار أبوه ، ومررت برجلٍ عليه عمامتهُ . أ هـ .

(٣) م : وقولي : « وهو أن يكون الفاعل ضميراً متصلاً ....» إلى آخره مثال كونه ضميرًا متصلاً : ضربتك ، وضربت زيدًا ، ومثال ألّا يكون في الكلام شيء مبين : ضرب هذا هذا ، ومثال كون الفاعل مضافًا إليه المصدر المقدر بأن والفعل : يعجبنى ضربُ زيدٍ عمرًا ، لايجوز تقديم المفعول في شيء من ذلك .

فأما البيت الذى أنشدته فضرورة ، وأما قراءة ابن عامر : ﴿ قَتْلُ أَوْلَادَهُمْ شُرَكَائِهِمْ ﴾ [الأنعام : ١٣٧] فنادرة ، وقد يمكن أن يكون الذى غلطه في ذلك رسم « شركائهم » في مصحف أهل الشام بالياء ، فتوهم أن الخفض بإضافة المصدر وأن أولادهم مفعولٌ ، والشركاء فاعل ؛ كما هو في القراءة الأخرى ، وليس كذلك ، بل الخفض في شركائهم على أنه بدل من الأولاد ، وخفض الأولاد بإضافة المصدر إليه ، وهو من قبيل بدل الشيء من الشيء ؛ لأن الأولاد شركاء الآباء في أموالهم . أ هـ .

(٤) قال ابن خلف : « هذا البيت يروى لبعض المدنيين المولدين ، وقيل هو لبعض المؤنثين ممن لا=

فضرورة .

وقسم يلزم فيه تقديمه عليه ، وهو أن يكون المفعول ضميرًا متصلا والفاعل ظاهرًا (١) أو متصل بالفاعل ضمير يعود على المفعول أو على ما اتّصل بالمفعول ، أو يكون الفاعل ضميرًا عائدًا على ما اتصل بالمفعول ، أو يكون المفعول مضافًا إليه اسم الفاعل بمعنى الحال ، أو الاستقبال (٢) ، أو المصدر المقدَّر بأن والفعل ، أو بأن التى خبرها فعل ، أو يكون الفاعل مقرونًا بإلا ، أو فى معناها المقرون بها ؛ نحو قولك : « إنما ضَربَ زيدًا عمرو » تريد : ماضرب زيدًا إلا عمرو . أو فى ضرورة ؛ نحو قوله [من الطويل] :

٤- وَكَانَتْ لَهُمْ رِبْعِيَّةٌ يَحْذَرُونَهَا إِذَا خَضْخَضَتْ مَاءَ السَّمَاءِ القَبَائِلُ (٣)

= يحتج بشعره .

زججته زجا : إذا طعنته بالزج ، بضم الزاى ، وهي الحديدة التي في أسفل الرمح ، والقلوص بفتح القاف : الناقة الشابة . وأبو مزادة : كنية رجل ، قال صاحب الصحاح : المزج ، بكسر الميم : رمح قصير كالمزراق ومزجة ، يروي بفتح الميم وهو موضع الزج ، يعني أنه زج راحلته لتسرع كما يفعل أبو مزادة بالقلوص . ويجوز أن تكون الميم مكسورة ، فيكون المعنى فزججتها يعني الناقة أو غيرها ، أي رميتها بشيء في طرفه زج كالحربة ، والمزجة ما يزج به . وأراد كزج أبي مزادة بالقلوص أي كما يزجها .

والشاهد فيه : أنه فصل بين المضاف وهو زج ، وبين المضاف إليه وهو : أبي مزادة بالمفعول ، وهو القلوص .

والبيت بلا نسبة في الإنصاف ٤٢٧/٢ ، وتخليص الشواهد ص ٨٢ ، وخزانة الأدب ٤/ ٤١٥ ، ٤١٦ ، ٤١٨ ، ٤٢١ ، ٤٢٢ ، ٤٣٣ ، والخصائص ٤٠٦/٢ ، وشرح الأشموني ٢/ ٣٢٧ ، وشرح المفصل ١٨٩/٣ ، والكتاب ١٧٦/١ ، مجالس ثعلب ص ١٥٢ ، والمقاصد النحوية ٤٦٨/٣ .

(١) م : وقولي : « وهو أن يكون المفعول ضميرًا متصلاً ، والفاعل ظاهرًا » إلى آخره ، مثال كون المفعول ضميرًا متصلًا والفاعل ظاهرًا : ضربني زيدٌ ، ومثال أن يتصل بالفاعل ضمير يعود على المفعول : ضرب زيدًا غلامه ، ومثال كون المفعول مضافًا إليه اسم الفاعل بمعنى الحال أو الاستقبال : هذا ضاربُ زيدٍ غلامه الآن أو غدًا ، ومثال إضافة المصدر المقدر بأن والفعل إلى المفعول : سرّني قتلُ الكافرِ المسلمُ ، ومثالُ كون الفاعل مقرونًا بإلاَّ : ماضرب زيدًا إلا عمرو. أ هـ .

(٢) فى ط : الاستثناء .

(٣) البيت للنابغة الذبياني يرثى النعمان بن الحارث « وكانت لهم ربعية » ، يعنى كتيبة أو غزوة في الربيع ، وإنما كان غزوهم في بقية الشتاء ، إذا وجدت الخيل ماء ناقعاً في الأرض ، تقطع به الأرض ، وتصل به إلى العدو . ومعنى « خضخضت » حركت ، أي إذا استقوا من ماء =

فأما قوله [من الطويل] :

٥- فَلَمْ يَـدْرِ إلا اللهُ مَاهَيَّجَتْ لَنَا عَشِيَّةَ أَنْآءِ الدِّيَارِ وَشَامُهَـا[١]

فعلى إضمار فعل ، أى : درى ماهيَّجت لنا .

وقسم : يجوز فيه التقديم والتأخير ، وهو ماعدا ذلك .

وينقسم المفعول بالنظر إلى تقديمه على العامل وتأخره عنه : ثلاثة أقسام :

قسم يلزم فيه تقديمه على العامل ، وهو أن يكون المفعول اسم شرط[٢] ، أو كم الخبرية فى اللغة الفصيحة ، أو كم الاستفهامية ، أو اسمًا غيرها من سائر أسماء الاستفهام ، إذا لم يقصد به الاستثبات ، أو إذا كان المفعول ضميرًا منفصلا لو تأخر لزم اتصاله ؛ [نحو قوله تعالى/ : ﴿ إِيَّاكَ نَعْبُدُ ... ﴾][٣] [الفاتحة : ٤] . ٥ ب

وقسمٌ : يلزم فيه تأخيره عنه ، وهو أن يكون المفعول ضميرًا متصلًا[٤] ، أو العامل

= الغدير فحركوه بالدلاء وغيرها .

والشاهد فيه : تقدم المفعول « ماء » على الفاعل القنابل على جهة اللزوم بسبب ضرورة الشعر .

ينظر : ديوانه (١١٩) ، ولسان العرب (خضض) ، (ربع) ، وجمهرة اللغة (١١٢٨) ، وتاج العروس (ربع) .

(١) البيت لذى الرُّمة ، وهو : أبو الحارث غيلان بن عقبة والأنآء كالأبعاد لفظا ومعنى ، والوشام بكسر الواو : جمع وشم ، وهو هنا بمعنى : الأثر ، وهو : فاعل « هيجت » ، والشاهد في قوله : « فلم يدر إلا الله ما » ، حيث قدَّم الفاعل المحصور بـ « إلا » وهو : لفظ الجلالة على المفعول « ما » ، وهذا غير جائز عند جمهور النحاة ، وكان الكسائي يسوِّغه في الشعر .

ينظر : ديوانه (٩٩٩/٢) الدرر (٢٨٩/٢) ، وبلا نسبة في أوضح المسالك (١٣١/٢)، تخليص الشواهد (٤٨٧) ، شرح الأشموني (١٧٧/١) ، شرح ابن عقيل (٢٤٨) ، المقاصد النحوية (٤٩٣/٢) ، همع الهوامع (١٦١/١) .

(٢) م : وقولى : « وهو أن يكون المفعول اسم شرط... » إلى آخره ، مثال كونه اسم شرط : من تُكرم أكرمه ، ومثال كونه اسم استفهام : أيَّ رجل تريدُ ؟ ومثال كونه كم الخبرية : كم درهم ملكتُ . أ هـ .

(٣) بدل مابين المعكوفين في ط : نحو قولك : « إياك ضربت » .

(٤) م : وقولى : « وهو أن يكون المفعول ضميرًا متصلاً... » إلى آخره ، مثال كونه ضميرًا متصلاً : ضربنى زيدٌ ، ومثال كون العامل غير متصرف : ما أحسن زيدًا ، ومثال دخول ما النافية عليه : ماضربتُ زيدًا ، ومثال دخول لا في جواب القسم عليه : والله لاأضربُ زيدًا ، ومثال دخول أداة الاستفهام عليه : هل ضربت زيدًا ؟ ، ومثال دخول أداة الشرط عليه : إن =

غير متصرِّف .

وإذا دخل على العامل ما النافية ، أو لا في جواب قسم ، أو أداة من أدوات الاستفهام أو الشرط أو التحضيض ، أو لام التأكيد غير المصاحبة لإنَّ ، أو وقع صلة لموصول ، أو صفة لموصوف - لم يجز تقديم المفعول على الموصول ، أو الموصوف ، ولاعلى شيء مما تقدّم ذكره .

وأما تقديمه على العامل وحده : فجائز ، إلا أن يكون الموصول حرفًا ناصبًا للفعل ، لايجوز : « يعجبنى أن زيدًا يضربَ عمرٌو » ، أو يكون الموصول الألف واللام : فإنه لايجوز - أيضاً - الفصل بالمفعول بينها وبين الاسم الواقع في صلتها ؛ وكذلك إن دخل على العامل خافض غير زائد - لم يجز تقديم المفعول على العامل ، ولاعلى الخافض ، فإن كان زائدًا - جاز تقديم المفعول عليه ، ولم يجز تقديمه على العامل وحده .

وقسم : أنت فيه بالخيار ، وهو ماعدا ذلك(١) .

نَوْعٌ مِنْهُ آخَرُ :

وهو حكم الفاعل والمفعول به في الأسماء الموصولة.

اعلم : أنه لابدَّ من حصر الموصولات ، وتبيين معانيها ؛ فإن مدار الباب على ذلك :

فالموصول : حرف ، وهو : أَنَّ وَأَنْ وما وكَي المصدريـاتُ . واسم ، وهو : مَنْ ، وما ، والذى ، والتى ، وتثنيتهما ، وجمعهما ، وأىّ ، والألف واللامُ بمعناهما(٢) ، وذو

= تضرب زيدًا نضربك ، ومثال دخول أداة التحضيض عليه : هلا ضربت زيدًا : ومثال دخول لام التأكيد عليه غير مصاحبة لإن : لتضربن زيدًا ، فإن كانت مصاحبة لها نحو : إنَّ زيدًا ليضرب عمرًا - جاز تقديم المفعول فتقول إن شئت : إن زيدًا عمرًا ليضربُ ، ومثال وقوعه صلة لموصول : جاءنى الذى أكرمتَ أباه ، ومثال وقوعه صفة لموصوف : مررتُ برجل تحبُّ جاريَتُهُ . أ هـ .

(١) م : وقولى : « وقسم : أنت فيه بالخيار ، وهو ماعدا ذلك » مثاله : ضرب زيد عمرًا ، وإن شئت قلت : عمرًا ضرب زيد . أ هـ .

(٢) م : نوع منه آخر

قولى : « والألف واللام بمعناهما » الألف واللام بمعنى الذى والتى ، هُما الداخلتان على اسم الفاعل والمفعول نحو : الضارب ، تريد الذى ضرب ، والضاربة تريد التى ضربت ، والمضروب تريد الذى ضُربَ ، والمضروبة تريد التى ضربت .

وقد يدخلان على الجملة الاسمية والفعل المضارع في ضرورة الشعر ، فمن دخولهما =

وذاتُ في لغة طيىء[1]، وتثنيتهما، وجمعهما عند بعضهم، والأُلى[2] بمعنى الذين[3]، وذا إذا كانت معها ما، أو مَنْ الاستفهامية وأريد بها معنى الذى والتى[4].

= على الجملة الاسمية قوله: [من الوافر].

مِنَ القَوْمِ الرَّسُولُ اللَّهِ مِنْهُمْ ... لَهُمْ دَانَتْ رِقَابُ بَنِى مَعَدِّ

[البيت بلا نسبة فى الجنى الدانى ص ١٠٢، وجواهر الأدب ص ٣١٩، والدرر ١/٢٧٦، ورصف المبانى ص ٧٥، وشرح الأشمونى ١/٧٦، وشرح شواهد المغنى ١/١٦١، وشرح ابن عقيل ص ٨٦، واللامات ص ٥٤، ومغنى اللبيب ١/٤٩، والمقاصد النحوية ١/ ١٥، ٤٧٧، وهمع الهوامع ١/٨٥]

أى: الذين رسول الله منهم، ومن دخولها على الفعل المضارع قوله: [من السريع]

لاَتَبْعَثَنْ الحَرْبَ إِنِّى لَكَ الْ ... يُنْذِرُ مِنْ نِيرَانِهَا فَاصْطَلِى

[ينظر خزانة الأدب ٥/ ٤٨٣، ضرائر الشعر ٢٨٨، شرح أبيات المغنى ١/ ٢٩٣، تعليق الفرائد ٢/ ٢١٩، حاشية يس على التصريح ١/ ١٤٢].

وقول الآخر: [من الطويل]

فَذُو المَالِ يُؤْتِى مَالَهُ دُونَ عِرْضِهِ ... لِمَا نَابَهُ وَالطَّارِقِ الْيَتَعَهَّدُ

[البيت لابن الكلحبة فى كتاب الجيم ٣/٢٢٥]

وأنشد الفراء: [من الطويل]

أَحِينَ اصْطَبَانِى أَنْ سَكَتُّ وَإِنَّنِى ... لَفِى شُغُلٍ عَنْ ذَحْلِىَ الْيُتَتَبَّعُ

أى: الذى يُنذر، والذى يتعهّد، والذى يتتبع. أ هـ.

(١) م: وقولى: « وذو وذات فى لغة طيىء » تحرزت بذلك منهما بمعنى صاحب وصاحبة نحو قولك: جاءنى ذو مال، وجاءتنى ذاتُ جمال؛ فإنهما إذ ذاك ليسا من قبيل الموصولات. أ هـ.

(٢) في ط: والأولى.

(٣) م: وقولى: « والألى بمعنى الذين » تحرزت بذلك من الأولى بمعنى أصحاب؛ نحو قوله: [من الطويل]

لَقَدْ عَلِمَتْ أُولَى المُغِيرَةِ أَنَّنِى ... لَحِقْتُ فَلَمْ أَنْكُلْ عَنِ الضَّرْبِ مِسْمَعَا

[البيت للمرار الأسدى فى ديوانه ص ٤٦٤، وشرح أبيات سيبويه ١/ ٦٠، والكتاب ١/ ١٩٣، وللمرار الأسدى أو لزغبة بن مالك فى شرح شواهد الإيضاح ص ١٣٦، وشرح المفصل ٦/ ٦٤، والمقاصد النحوية ٣/ ٤٠، ٥٠١، ولمالك بن زغبة فى خزانة الأدب ٨/ ١٢٨، ١٢٩، والدرر ٥/ ٢٥٥، وبلا نسبة فى شرح الأشمونى ١/ ٢٠٢، وشرح ابن عقيل ص ٤١٢، واللمع ص ٢٧١، والمقتضب ١/ ١٤، وهمع الهوامع ٢/ ٩٣].

أى: أصحابُ المغيرة؛ ألا ترى أنها إذا كانت بهذا المعنى، لم تحتج إلى صلة. أ هـ.

(٤) م: وقولى: « وذا إذا كانت مع ما أو من الاستفهامية، وأريد بهما معنى الذى والتى » إنما =

وفي « الذى » أربع لغات(١) : الَّذِى بتخفيف الياء ، والَّذِىُّ بتشديدها ، والَّذِ بحذف الياء ، والَّذْ بتسكين الذال بعد الحذف ، ومثلها في الَّتِى . وتقول في تثنية الذى : اللذان رفعًا(٢) ، وإن شئت شدَّدت النون ، واللَّذين نصبًا

= اشترطت اقترانها بمن وما ؛ لأنها إن لم تقترن بهما لم تستعمل موصولةً ، واشترطت أيضًا أن يُرادَ بها معنى الذى والتى ، لأنها قد تقترن بهما ولا يراد بها ذلك ؛ بل تبقى على أصلها من الإشارة ، فلا تحتاج إلى صلة تقول : من ذا ؟ وماذا ؟ تريد : من المشار إليه ؟ وما المشار إليه ؟ . أ هـ .

(١) م : وقولى : « وفي الذى أربع لغات... » إلى آخره مثال تشديد الياء قوله : [من الوافر]

وَلَيْسَ المَالُ فَاعْلَمْهُ بِمَالٍ ... وَإِنْ أَنْفَقْتَهُ إِلاَّ الَّذِىُّ
تَحُوزُ بِهِ العَلاَءَ وَتَصْطَفِيهِ ... لأَقْرَبِ أَقْرَبِيكَ وَلِلصَّفِىِّ

[البيتان بلا نسبة في الأزهية ص ٢٩٣ ، والإنصاف ٢/ ٦٧٥، وخزانة الأدب ٥/ ٥٠٤ ، ٥٠٥، والدرر ٢٥٥/١ ، ورصف المبانى ص ٧٦ ، ولسان العرب (ضمن) ، (لذا) ، وما ينصرف ومالا ينصرف ص ٨٣ ، وهمع الهوامع ٨٢/١ ، وتاج العروس (ضمن) ، (لذى) ، ويروى البيت الثانى :

يُرِيدُ بِهِ العَلاَءَ وَيَمْتَهِنُهُ ... لِأَقْرَبِ أَقْرَبِيهِ وَلِلْقَصِىِّ

ويروى « بِنَ الأقوامِ » بدلًا من « وَإِن أنفقته » في البيت الأوَّل]

ومثال الذى بحذف الياء قول الآخر : [من الرجز]

وَالَّذِ لَوْ شَاءَ لَكُنْتُ صَخْرَا ... أَوْ جَبَلاً أَشَمَّ مُشْمَخِرَّا

[ينظر بلا نسبة في الأزهية ص ٢٩٢، والإنصاف ٢/ ٦٧٦، وخزانة الأدب ٥/ ٥٠٥، والدرر ١/ ٢٥٨، ورصف المبانى ص ٧٦، وهمع الهوامع ٨٢/١ ويروى « لكَانَت بَرا » بدلا من « لكنت صخرا »]

ومثال الذ بتسكين الذال ، والذى بإثبات الياء خفيفة قوله : [من الرجز]

فَكُنْتُ وَالأَمْرَ الَّذِى قَدْ كِيدَا ... كَالَّذْ تَزَبَّى زُبْيَةً فَاصْطِيدَا

[ينظر الخزانة ٦/ ٣، أمالى ابن الشجرى ٢/ ٣٠٥، الإنصاف ٦٧٢، ابن يعيش ٣/ ١٤٠، ولسان العرب (زبى)]

ومثل هذه اللغات في التى ، فيقال : التى والتِّىّ والتِ واللَّتْ ، ومن تسكين التاء قوله : [من الوافر]

فَقُلْ لِلَّتْ تَلُومُكَ إِنَّ نَفْسِى ... أَرَاهَا لاَتُعَوَّذُ بِالتَّمِيمِ

[ينظر البيت بلا نسبة في الأزهية ص ٣٠٣، وخزانة الأدب ٦/ ٦، والدرر ١/ ٢٥٨، وهمع الهوامع ٨٢/١] . أ هـ .

(٢) م : وقولى : « وتقول في تثنية الذى اللذان رفعًا ... » إلى آخره ، مثال تخفيف النون مع الألف وتشديد النون قوله تعالى : ﴿ وَالَّذَانِ يَأْتِيَـٰنِهَا مِنكُمْ ﴾ « [النساء : ١٦] فإنه قرئ =

وخفضًا[1] بتخفيفها ، وإن شئت حذفت ، فقلت : اللذا واللَّذَىْ ؛ ومثل ذلك فى تثنية الَّتى .

وتقول فى جمع الذى : الذين فى جميع الأحوال[2] ، ومنهم من

= بتشديد النون وتخفيفها ، ولايجوز مع الياء إلا التخفيف نحو قوله تعالى : ﴿ أَرِنَا ٱلَّذَيْنِ ﴾ [فصلت : ٢٩] ومثال حذف النون تخفيفًا قوله : [من الطويل]

وَعِكْرِمَةُ الفَيَّاضُ مِنَّا وَحَوْشَبٌ   هُمَا فَتَيَا النَّاسِ اللَّذَا لَمْ يُعَمَّرَا

[ينظر البيت للعديل بن الفرخ العجلى فى الأغانى ٢٢/ ٦٧٣، وبلا نسبة فى سر صناعة الإعراب ٢/٥٣٧]

وقول الآخر : [من الهزج]

وَحَوْصَاءَ وَزَأَلانَ الـ   لَذَىْ دَلَّا عَلَى الحَجِّ

[ينظر البيت في الإبدال لأبي الطيب ٢٥٩/١ ، شرح الجزولية ص ٤٧١]

ومثل ذلك فى تثنية التى تقول : هما اللتان ، واللتانّ بتخفيف النون وتشديدها ، وفى النصب والخفض اللتين ، ولايجوز تشديد النون ، وإن شئت حذفت النون فى جميع ذلك ، ومن ذلك قوله : [من الرجز]

هُمَا اللَّتَا لَوْ وَلَدَتْ تَمِيمُ   لَقِيلَ مَجْدٌ لَهُمُ صَمِيمُ

[ينظر البيت للأخطل فى خزانة الأدب ٦/ ١٤، والدرر ١/ ١٤٥، وشرح التصريح ١/ ١٣٢، والمقاصد النحوية ١/ ٤٢٥، وليس فى ديوانه ، وبلا نسبة فى الأزهية ص ٣٠٣، وأوضح المسالك ١/ ١٤١، وهمع الهوامع ٤٩/١ وروى « فخر » بدلا من « مجد »] . أ هـ .

(١) في أ : وجرا .

(٢) م : وقولى : « وتقول فى جمع الذى : الذين فى جميع الأحوال» إلى آخره ، الذين فى جميع الأحوال أفصح اللغات ، وبها نزل القرآن ، ومن استعمال الذين بالواو فى الرفع : [من الرجز]

هُمُ اللَّذُونَ صَبَّحُوا صَبَاحَا   يَوْمَ النُّخَيْلِ غَارَةً مِلْحَاحَا

[ينظر البيت لرؤبة في ملحق ديوانه ص ١٧٢، ولليلى الأخيلية فى ديوانها ص ٦١، ولرؤبة أو لليلى أو لأبى حرب الأعلم فى الدرر ١/ ٢٥٩، وشرح شواهد المغنى ٢/ ٨٣٢، والمقاصد النحوية ١/ ٤٢٦، ولأبى حرب الأعلم أو لليلى فى خزانة الأدب ٦/ ٢٣، والدرر ١/ ١٨٧، ولأبى حرب بن الأعلم فى نوادر أبى زيد ص ٤٧، وللعقيلى فى مغنى اللبيب ٢/٤١٠ ، وبلا نسبة فى الأزهية ص ٢٩٨، وأوضح المسالك ١/ ١٤٣، وتخليص الشواهد ص ١٣٥، وشرح الأشمونى ١/ ٦٨، وشرح التصريح ١/ ١٣٣، وشرح ابن عقيل ص ٧٩، وهمع الهوامع ١/ ٦٠، ٨٣] . =

يقول(١) : اللذونَ رفعًا والذين نصبًا وجرًّا ، وبنو هُذَيْل يقولون : اللائين في جميع الأحوال ، ومنهم / من يقول : اللاءون رفعًا ، واللائين (٢) نصبًا وخفضًا . ٦ أ

وإن شئت حذفت النون في جميع ذلك .

وتقول في جمع التي : اللّائي (٣) ، واللاتي ، واللواتي ، وإنْ شئت حذفت الياء في

= ومن استعمال اللائين بالواو في الرفع ، والياء في النصب والخفض قوله : [من الوافر]

هُمُ اللّاءُونَ فَكُّوا الغُلَّ عَنِّى بِمَرْوِ الشَّاهِجَانِ وَهُمْ جَنَاحِى

[ينظر البيت للهذيلى فى الأزهية ص ٣٠٠، وبلا نسبة فى الدرر ١/ ٢٦٤، ولسان العرب (تصغير ذا وتا) ، والهمع ١/٨٣]

وقول الآخر [من الوافر] :

أَلَمَّا تَعْجَبِى وَتَرَىْ بِطِطًا مِنَ اللَّائِينَ فِى الحِقَبِ الخَوَالِى

[ينظر البيت للكميت فى ديوانه ٢/ ٦٧، ومقاييس اللغة ١/ ١٨٤، وبلا نسبة فى لسان العرب (بطط) ، وتاج العروس (بطط)]

وإن شئت حذفت النون تخفيفًا فى جميع ذلك ؛ حكى الكسائى - رحمه الله- : «هم اللاءوا فعلوا كذا» .

ومن استعمال اللائين بالياء فى جميع الأحوال : ماحكى بعض البغداديين من أن العرب قالت : هم اللائين فعلوا كذا ؛ ذكر ذلك الفارسى فى «شيرازياته» وقرأ ابنُ مسعود - رضى الله عنه - : ﴿ لِلَّذِينَ آلَوا مِنْ نِسَائِهِمْ ﴾ .

وقال الشاعر [من الرجز] :

إِلا الَّذِى قَامُوا بِأَطْرَافِ المَسَدْ

[البيت بلا نسبة فى الأزهية ص ٢٩٩، ورصف المبانى ص ٢٧٠، وسمط اللآلى ص ٣٥ ، ولسان العرب (ذا) ، وروى « شدّوا » بدلا « من قاموا »] أ هـ .

(١) فى ط : يقوم .

(٢) فى ط : وللائين .

(٣) م : وقولى : « وتقول فى جمع التى اللائى ... » إلى آخره ، مثال اللائى قوله تعالى : ﴿ وَالَّٰئِي يَئِسْنَ مِنَ الْمَحِيضِ ﴾ [الطلاق : ٤] ومثال اللاى أيضا بالياء قوله تعالى : ﴿ واللاى يَئِسْنَ ﴾ فإنه قرئ بهما ، ومثال اللاتى قوله تعالى : ﴿ ٱلَّٰتِي هَاجَرْنَ مَعَكَ ﴾ [الأحزاب : ٥٠] .

ومثال اللواتى قوله [من الرجز] :

مِنَ اللَّوَاتِى وَالَّتِى وَاللاتِى يَزْعُمْنَ أَنِّى كَبِرَتْ لِدَاتِى

[البيت بلا نسبة فى خزانة الأدب ٦/ ٨٠، ١٥٤، ١٥٦ ، وأمالى ابن الشجرى ١/٤٤ ولسان العرب (لتا) وقال فيه : أنشد أبو عمرو] =

جميع ذلك ، واللواء بالمد والقصر واللاى (١) بالياء (٢) من غير همز ، والْلاء بغير ياء ، والْلات .

وتقول فى تثنية ذو الطائية : ذوا فى الرفع (٣) ، وذَوَى فى النصب والخفض ، وفى

= ومن اللاء بحذف الياء قوله [من الطويل] :

مِنَ اللاءِ لَمْ يَحْجُجْنَ يَبْغِينَ حِسْبَةً وَلَكِنْ لِيَقْتُلْنَ البَرِى المُغَفَّلاَ

[البيت لعائشة بنت طلحة فى العقد الفريد ٦/ ١٠٩، وبلا نسبة ينظر فى الأزهية ص ٣٠٦، ولسان العرب (تا) ، (ذا)]

ومن اللات بحذف الياء قوله [من البسيط] :

اللاتِ كَالْبِيضِ لَمَّا تَعْدُ أَنْ دَرَسَتْ صُفْرَ الأَنَامِلِ مِنْ قَرْعِ القَوَاقِيزِ

[البيت للأسود بن يعفر فى ديوانه ص ٣٨ ، ولسان العرب (درس) ، (لتا) ، وتهذيب اللغة ٣٥٩/١٢ ، ويروى « نقف القوارير » بدلا من « قرع القواقيز »]

ومن اللوا بالقصر قوله [من الرجز] :

جَمَّعْتَ مِنْ أُمْنِيَّ غِرَارِ مِن اللَّوَا شُرِّفْنَ بِالصِّرَارِ

[البيت بلا نسبة فى الدرر ٢٦٥/١ ، ولسان العرب (شرف) ، (لوى) ، وهمع الهوامع ٨٣/١]

ومن اللا بغير ياء وهمز قوله أنشده ثعلب [من الطويل] :

فَدُومِى عَلَى الوَصْلِ الَّذِى كَانَ بَيْنَنَا أَمِ انْتِ مِنَ الَّلا مَا لَهُنَّ عُهُود

[البيت بلا نسبة ينظر فى الأزهية ص ٣٠٥ ، ولسان العرب (لوى) ويروى « العهد » بدلا من « الوصل »] .

ومن اللاءات قوله [من الطويل] :

أُولَئِكَ أَخْدَانِى وَأَخْلاَلُ شِيمَتِى وَأَخْدَانُكَ اللاءاتِ زُيِّنَّ بِالكَتْمِ

[البيت بلا نسبة ينظر فى الدرر ٢٦٦/١ ، ولسان العرب (خلل) ، (لتا) ، وهمع الهوامع ٨٣/١] . أ هـ .

(١) في أ : اللائي .

(٢) في أ : بالتاء .

(٣) م : وقولى : « وتقول فى تثنية ذو الطائية ذوا فى الرفع ....» إلى آخره ، الأفصح فى « ذو » « وذات » الطائيتين ألا يثنيا ولايجمعا ، وحكى الهروى فى الأزهية : أن بعض العرب يقول : هذان ذوا تعرف ، وهاتان ذواتا تعرف ، وهؤلاء ذوو تَعْرِفُ ، وهؤلاء ذواتُ تعرف .

وقال أبو بكر بن السراج : إن تثنية « ذو » « وذوات » وجمع ذو لايجوز فيها إلا الإعراب وأما جمع ذات ، فحكى الهروى فى الأزهية : أنه لايجوز فيها إلا ضم التاء على كل حال =

جمعها : ذوو في الرفع ، وذوى في النصب والخفض .

وتقول في تثنية ذات الطائية : ذواتا في الرفع ، وذواتَىْ في النصب والخفض ، وفي جمعها : ذواتُ بضم التاء في الأحوال كلها ؛ أنشد الفرّاء [1] [من الرجز] :

٦- جَمَعْتُهَا مِنْ أَيْنُقٍ مَوَارِقِ ذَوَاتُ يَنْهَضْنَ بِغَيْرِ سَائِقِ[2]

فأما ما : فإنَّها تقع على ما لا يعقل[3] ، وعلى أنواع من يعقل من المذكَّرين والمؤنَّثات .

= وذكرالبيت الذى أنشد الفراء شاهدًا على ذلك . أ هـ .

(١) يحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور الديلمي ، مولى بني أسد أو (بني منقر) أبو زكريا المعروف بالفراء : إمام الكوفيين وأعلمهم بالنحو واللغة وفنون الأدب . كان يقال : الفراء أمير المؤمنين في النحو . ومن كلام ثعلب : لولا الفراء ما كانت اللغة . ولد بالكوفة سنة ١٤٤ هـ ، وانتقل إلى بغداد ، وعهد إليه المأمون بتربية ابنيه ، فكان أكثر مقامه بها ، فإذا جاء آخر السنة انصرف إلى الكوفة فأقام أربعين يوماً في أهله يوزع عليهم ما جمعه ويبرهم . وتوفي سنة ٢٠٧ هـ في طريق مكة . وكان مع تقدمه في اللغة - فقيهاً متكلماً ، عالماً بأيام العرب وأخبارها ، عارفاً بالنجوم والطب .

من تصانيفه « المقصور والممدود » و « المعاني » ويسمى « معاني القرآن » أملاه في مجالس عامة كان في جملة من يحضرها نحو ثمانين قاضيًا ، و « المذكر والمؤنث » .

ينظر : الأعلام ١٤٥/٨ ، وفيات الأعيان ٢٢٨/٢ ، تهذيب التهذيب ٢١٢/١١ ، تاريخ بغداد ١٤٩/١٤ - ١٥٥ .

(٢) البيت لرؤبة بن العجاج .

وأينق : جمع ناقة . والشاهد فيه قوله : « ذوات » حيث جاء بمعنى : « اللواتي » ، وبناه على الضم ، وصلته جملة : « ينهضن » ، وقيل : « ذوات » هنا بمعنى : صاحبات .

ينظر : ملحق ديوانه (١٨٠) ، الدرر (٢٦٧/١) ، بلا نسبة في الأزهية (٢٩٥) ، أوضح المسالك (١٥٦/١) ، تخليص الشواهد (١٤٤) ، همع الهوامع (٨٣/١) .

(٣) م : وقولي : « فأمّا « ما » فإنها تقع على ما لايعقل ... » إلى آخره ، ووقوعها على ما لا يعقل هو الكثير ، قال الله تعالى : ﴿ مَا عِندَكُمْ يَنفَدُ وَمَا عِندَ اللَّهِ بَاقٍ ﴾ [النحل : ٩٦] ومن وقوعها على أنواع من يعقل قوله تعالى : ﴿ فَانكِحُوا مَا طَابَ لَكُم مِّنَ النِّسَاءِ ﴾ [النساء : ٣] أي : من أنواع النساء ، وأما وقوعها على آحاد أولي العلم فلا يجوزُ ، وحكى أبو زيد : سبحان ما سبح الرعد بحمده ، ولاحجة فيه ؛ لإمكان أن تكون ما ظرفية مصدرية أي : سبحان الله مُدّةَ تسبيح الرعد بحمده ، فتكون مثلها في قول الشاعر : [من الوافر]

أُطَوِّفُ مَا أُطَوِّفُ ثُمَّ آوِي إِلَى بَيْتٍ قَعِيدَتُهُ لَكَاعِ

[البيت من الوافر ، وهو للحطيئة في ملحق ديوانه ص ١٥٦ ، وجمهرة اللغة ص ٦٦٢ وخزانة الأدب ٤٠٤/٢ ، ٤٠٥ ، والدرر ٢٥٤/١ ، وشرح التصريح ١٨٠/٢ ، وشرح =

ومَنْ : تقع على [من يعقل][1] ، [وقد تقع][2] على ما لايعقل إذا عومل معاملته أو اختلط به فيما وقَعَتْ عليه ؛ من نحو قوله تعالى : ﴿ وَمِنْهُم مَّن يَمْشِي عَلَىٰ رِجْلَيْنِ ﴾ [النور : ٤٥] أو فيم فُصل بها نحو قوله تعالى : ﴿ وَمِنْهُم مَّن يَمْشِي عَلَىٰٓ أَرْبَعٍ ﴾ [النور : ٤٥] ؛ فوقعت « مَنْ » على الماشى على الأربع ؛ لاختلاطه بالعاقل فى المفصل بمَنْ ، وهو قوله تعالى : ﴿ كُلَّ دَآبَّةٍ ﴾ [النور : ٤٥] .

= المفصل ٥٧/٤ والمقاصد النحوية ٤٧٣/١ ، ٢٢٩/٤ ، ولأبى الغريب النصرى فى لسان العرب (لكع) ، وبلا نسبة فى أوضح المسالك ٤/ ٤٥، والدرر ٣/ ٣٩، وشرح شذور الذهب ص ١٢٠، وشرح ابن عقيل ص ٧٦، والمقتضب ٤/ ٢٣٨، وهمع الهوامع ٨٢/١] .

ويروي صدر البيت هكذا :

أُجَـوِّلُ مـا أُجَـوِّلُ ثـم آوى ... ...]

واستعملت سبحان غير مضافة مثلها فى قول الآخر [من السريع] :

أَقُـولُ لَمَّا جَـاءَنِـى فَـخْـرُهُ ... سُبْحَانَ مِنْ عَلْقَمَةَ الفَاخِرِ

[جاء فى نص المقرب برقم ٩٢]

ووقوع « من » على العاقل هو الأكثر ، ومنه قوله تعالى : ﴿ وَمِنْهُم مَّن يَنظُرُ إِلَيْكَۚ أَفَأَنتَ تَهْدِى ٱلْعُمْىَ ... ﴾ [يونس : ٤٣] ومن وقوعها على ما لايعقل لمعاملته معاملة من يعقل قول امرئ القيس [من الطويل] :

أَلاَ عِمْ صَبَاحًا أَيُّهَا الطَّلَلُ البَالِى ... وَهَلْ يَعِمَنْ مَنْ كَانَ فِى العُصُرِ الخَالِى

[ينظر ديوانه ص ٢٧، وجمهرة اللغة ص ١٣١٩، وخزانة الأدب ١/ ٦٠، ٣٢٨، ٣٣٢، ٢/ ٣٧١، ١٠/ ٤٤، والدرر ٥/ ١٩٢، وشرح شواهد المغنى ١/ ٣٤٠، والكتاب ٣/ ٣٩، وبلا نسبة فى أوضح المسالك ١/ ١٤٨، وخزانة الأدب ٧/ ١٠٥، وشرح الأشمونى ١/ ٦٩، ٢/ ٢٩٢، وشرح شواهد المغنى ١/ ٤٨٥، ومغنى اللبيب ١/ ١٦٩، وهمع الهوامع ٨٣/٢]

فأوقع « من » على الطلل لما أجراه مجرى العاقل فى أن ناداه وحياه ، ومن ذلك أيضا قول أبى زبيد الطائى [من الطويل] :

فَوَافَى بِهِ مَنْ كَانَ يَرْجُو إِيَابَهُ ... وَصَادَفَ مِنْهُ بَعْضَ مَاكَان يَحْذَرُ

[ينظر البيت فى تذكرة النحاة ص ٦٨٣، وفيه « بيابه » بدل « إيابه »] .

يريد به السَّبُعَ ، ومن كان يرجو يريد به اللبؤة وأوقع من عليها لما وصفها بالرجاء ، وهو من صفة العاقل . أ هـ .

(١) سقط في أ .

(٢) سقط في ط .

والذى : يقع على آحاد أولى العِلْم وغيرهم [(١)] ، وقد يقع على الجميع إذا عومل معاملة المفرد المذكر ؛ وكذلك تثنيتها ، فأما جمعها : فعلى مَنْ يعقل خاصَّة .

والتى : تقع على من يعقل وما لايعقل من آحاد المؤنَّثات ، وقد تقع على الجمع إذا عومل معاملة الواحدة المؤنَّثة ؛ وكذلك : تثنيتها وجمعها .

وأما الألف واللام بمعنى الذى والتى : فإنها تقع على من يعقل وما لايعقل من المذكَّرين والمؤنَّثات ، وتكون للمفرد والمثنى والجمع ، والمذكر والمؤنث بلفظ واحد .

وكذلك : أى ، إلا أنَّ بعضهم إذا أراد التأنيث ، قال : أيَّة ، وإذا أراد التثنية قال : أيَّان فى المذكرين والمؤنَّثين[(٢)] ، وإذا أراد الجمع قال : أيُّون فى المذكَّرين ، وأيَّات فيما عدا ذلك .

وذو[(٣)] : تقع على من يعقل وما لا يعقل من المذكَّرين .

---

(١) م : وقولى : « والذى : يقع على من يعقل وعلى ما لايعقل من المذكرين من العاقلين » إلى آخره ، من وقوع الذى على من يعقل قوله تعالى : ﴿ وَٱلَّذِى جَآءَ بِٱلصِّدْقِ وَصَدَّقَ بِهِۦٓ ﴾ [الزمر : ٣٣] ، وقوله سبحانه : ﴿ أَوْ كَٱلَّذِى مَرَّ عَلَىٰ قَرْيَةٍ ﴾ [البقرة : ٢٥٩] ومن وقوعها على مالا يعقل قوله سبحانه وتعالى : ﴿ ٱلَّذِىٓ أَنقَضَ ظَهْرَكَ ﴾ [الشرح : ٣] ومن وقوع التى على من يعقل قوله سبحانه وتعالى : ﴿ قَوْلَ ٱلَّتِى تُجَٰدِلُكَ فِى زَوْجِهَا ﴾ [المجادلة : ١] ، ومن وقوعها على مالايعقل قوله تعالى : ﴿ عَن قِبْلَتِهِمُ ٱلَّتِى كَانُوا۟ عَلَيْهَا ﴾ [البقرة : ١٤٢] ، وتثنيتهما بمنزلتهما فى ذلك .

وأما جمع الذى : فلما كان على صورة جمع المذكر السالم لم يوقع إلا على العاقل ، قال الله تعالى : ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ ﴾ [الكهف : ١٠٧] كما أن جمع المذكر السالم لايقع إلا على العاقل .

ومن وقوع الألف واللام على من يعقل من المذكرين والمؤنثات قوله تعالى :﴿ وَٱلْحَٰفِظِينَ فُرُوجَهُمْ وَٱلْحَٰفِظَٰتِ ﴾ [الأحزاب : ٣٥] أى : الذين حفظوا فروجهم واللائى حفظنها ، ومن وقوعها على ما لا يعقل من المذكرين قوله تعالى : ﴿ وَٱلْبَيْتِ ٱلْمَعْمُورِ ﴾ [الطور : ٤] أى : الذى عمر ، ومن وقوعها على المؤنث قوله سبحانه وتعالى : ﴿ إِنَّا لَمَّا طَغَا ٱلْمَآءُ حَمَلْنَٰكُمْ فِى ٱلْجَارِيَةِ ﴾ [الحاقة : ١١] أى : التى تجرى ، ومن وقوع أىّ : على العاقل من مذكر أو مؤنث قوله تعالى : ﴿ ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى ٱلرَّحْمَٰنِ عِتِيًّا ﴾ [مريم : ٦٩] ألا ترى أن المعنى على العُموم فى الصنفين ، ومن وقوعها على غير العاقل : أيها أنسأ لك ، وحكى إدخال التاء على أى إذا أريد بها المؤنث ابن كيسان وغيره . أ هـ .

(٢) فى أ : وأيان فى المؤنثين .

(٣) فى أ : وذوات .

وذات : تقع على من يعقل وما لايعقل من المؤنثات ؛ حكى الفراء : « بِالفَضْلِ ذُو
٦ ب فَضلَكُمْ اللهُ به ، وَالْكَرَامَة ذَاتُ أَكْرَمَكُمُ الله به / يريد: بها فحذف الألف ونقل الفتحة إلى الباء .

وقد تُعرب ذو ؛ قال منظور بن سحيم الفقعسي(١) : [من الطويل]

٧ - ... ... فَحَسْبِيَ مِنْ ذِى عِنْدَهُمْ مَاكَفَانِيَا (٢)

وأما الأُلَى ، بمعنى الذين(٣) : فتقع على من يعقل من المذكرين ، وبمعنى اللاتى ، فتقع على من يعقل من المؤنثات ، وقد تقع على ما لايعقل .

(١) منظور بن سحيم بن نوفل بن نضلة الأسدى الفقعسي : من شعراء « الحماسة » مخضرم ، أدرك الجاهلية والإسلام وسكن الكوفة .
المرزباني ٣٧٤ ، والتبريزى ٩١/٣ ، والمرزوقي ١١٥٨ ، والإصابة ترجمة (٨٤٧١) والأعلام (٣٠٨/٧) .

(٢) عجز بيت لـ « منظور بن سحيم » كما ذكر المصنف – وصدره :

فَإِمَّا كِرَامٌ مُوسِرُونَ لَقِيتُهُمْ ... ...

والشاهد فيه قوله : «من ذى » حيث جاءت « ذى » معربة . وقد روى البيت : « من ذو » ببناء « ذو » على السكون ؛ وذلك على لغة طيىء ، وهي بمعنى « صاحب » ، وهذا هو المشهور .
ينظر : الدرر ٢٦٨/١ ، وشرح التصريح ٦٣/١ ، ١٣٧ ، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص١١٥٨ ، وشرح شواهد المغنى ٨٣٠/٢ ، وشرح المفصل ١٤٨/٣ ، والمقاصد النحوية ١٢٧/١ ، ومغنى اللبيب ٤١٠/٢ ، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٤٢/١ ، وتخليص الشواهد ص ٥٤ ، ١٤٤ ، وشرح الأشموني ٧٢/١ ، وشرح ابن عقيل ص ٣٠ ، ٨٢ ، وشرح عمدة الحافظ ص ١٢٢ ، وهمع الهوامع ٨٤/١ .

(٣) م : وقولي : « والألى بمعنى الذين ... » إلى آخره : من وقوع الألى بمعنى الذين على من يعقل قول القطامى : [من الوافر]

أَلَيْسُوا بِالأُلَى قَسَطُوا قَدِيمًا عَلَى النُّعْمَانِ وَابْتَدَرُوا المِصَاعَا

[ينظر الديوان ٣٦، والمخصص ٧/٦ ، الأزهية ٣١٢، أمالي الشجرى ٥٧/٣ ، الشعر والشعراء ٧٠٢]

ومن وقوعها على ما لايعقل قول مُضرس: [من الطويل]

تُهَيِّجُنِي لِلْوَصْلِ أَيَّامُنَا الأُلَى مَرَرْنَ عَلَيْنَا وَالزَّمَانُ وَرِيقُ

[ينظر التصريح ١/ ١٣٢، تذكرة النحاة ص ٦٨٣] .

وأما ذا فإنها تابعة في المعنى لما ، ومن ، تقول : من ذا عندك من الناس ؟ تريد : من الذى عندك ، أو : من التى عندك ، وتقول : ماذا عندك من الدواب ؟ تريد : ما الذى عندك ، أو ما التى عندك . أ هـ .

وذا : إذا كانت مع ما وقعتْ على مالا [١] يعقل من المذكرين والمؤنثات .

فأما أنْ وكى المصدريتان : فلا توصلان إلا بالجمل الفعلية .

وأمّا أنَّ : فلا توصل إلا بالجمل الاسمية .

وأما ما : فإنها توصل بالجمل الاسمية والفعلية .

وأما الأسماء الموصولة : فلا توصل إلا بالظروف والمجرورات التامّة ، وبالجمل المحتملة للصدق والكذب ، الخليّة من معنى التعجب ، المشتملة على ضمير عائد على الموصول [٢] ، إلا الألِف واللام منها ؛ فإنّها لاتوصل إلا باسم الفاعل واسم المفعول ، ولاتوصل بالجمل إلا فى ضرورة ، نحو قوله [من البسيط] :

٨ - مَاأَنْتَ بِالحَكَمِ التُرْضَى حُكُومَتُهُ وَلا الأَصِيلِ وَلا ذِى الرَّأْيِ وَالجَدَلِ [٣]

---

(١) فى ط : من .

(٢) م : وقولى : « فأما أن وما وكى المصدريات ... » إلى آخره ، مثال ذلك : يعجبنى أنك قائم ، أو أن تقوم ، أو ماتصنع ، تريد : يعجبنى قيامك ، أو صنعك ، وجئت كي تكرمنى ، أى : لإكرامك لى ، ومثل وصل الأسماء الموصولة بالظروف والمجرورات التامة والجمل المحتملة للصدق والكذب الخلية من معنى التعجب المشتملة على ضمير يعود على الموصول : قولك : جاءنى الذى فى الدار ، وجاءنى الذى عندك ، وجاءنى الذى قام أبوه ، ولو قلت : جاءنى الذى بك ، والذى إليك ، لم يجز ، لأنهما ناقصان ، لافائدة فى الوصل بهما ، وكذلك إذا قلت : جاءنى الذى ما أحسنه ، لم يجز ؛ لأن فعل التعجب لايوصل به موصول ، وكذلك لو قلت : جاءنى الذى عمرو قائم ، لم يجز ؛ لخلو الجملة من عائد إلى الموصول ، وكذلك لو قلتَ : جاءنى الذى لعله قائم ، لم يجز ؛ لأن الجملة غير محتملة للصدق والكذب .
فأما قول الفرزدق : [من الطويل]

وَإِنِّى لَرَامٍ نَظْرَةً قِبَلَ الَّتِى لَعَلِّى وَإِنْ شَطَّتْ نَوَاهَا أَزُورُهَا

[ينظر ديوانه ٢/ ١٠٦، وخزانة الأدب ٥/ ٤٦٤، والدرر ١/ ٢٧٧، وبلا نسبة فى شرح شواهد المغنى ٢/ ٨١٠، ومغنى اللبيب ٢/ ٣٨٨، ٣٩١، ٥٨٥، وهمع الهوامع ١/ ٨٥] فوصل التى بلعل ومابعدها ، وهى من الجمل غير المحتملة للصدق والكذب ؛ فيخرج على إضمار القول ، التقدير : قبل التى أقول لعلى وإن شطت نواها أزورها ، فالصلة على هذا محذوفة ، وهى أقولُ ، والعرب كثيرًا ما تضمر القول ، قال تعالى : ﴿ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ يَدْخُلُونَ عَلَيْهِم مِّن كُلِّ بَابٍ سَلَٰمٌ عَلَيْكُم ... ﴾ [الرعد : ٢٣، ٢٤] أى : يقولون : سلام عليكم ، وقد تقدم تمثيل وصل الألف واللام باسم الفاعل والمفعول . أ هـ .

(٣) البيت للفرزدق همام بن غالب قاله لرجل أعرابي من بني « عذرة » دخل على عبد الملك بن مروان ليمدحه ، فرآه جالسا ، ورأى بصحبته جريراً والفرزدق والأخطل ، فمدحه ، ومدح =

والضمير العائد على الموصول : إنْ كان مرفوعًا ، وكان غير مبتدأ - لم يجز حذفه[١]، وإنْ كان مبتدأ ، وكان الخبر جملة فعلية أو اسمية ، أو ظَرفًا أو مجرورا - لم يجز حَذْفُه[٢] ، وإنْ كان الخبر غير ذلك ، وكان الضمير قد عُطِفَ على غيره - لم يجز حذفه وإن كان قد عُطِفَ غيره عليه - [ففي حذفه] [٣] خلاف ، والصَّحيح أنّه لايجوز حذفه ، وإن لم يكن معطوفًا على غيره ، ولم يكن غيره معطوفًا عليه ، وكان الموصول أيًا - جاز إثباته وحذفُه[٤] .

= جريرًا معه ، وهجا الفرزدق والأخطل .
والألف واللام لا توصل إلا بالصفة الصريحة كاسم الفاعل نحو الضارب واسم المفعول نحو المضروب ، وأما الصفة المشبهة نحو الحسن الوجه فجمهور النحاة على منع وصل « ال » بها ؛ و « ال » الداخلة عليها - عند هؤلاء - معرفة لا موصولة .
والشاهد فيه : وصل « ال » بالفعل المضارع :
ما أنت بالحكم الترضى حكومته ... ... (البيت)
ففي قوله « الترضى » أتى بصلة « ال » جملة فعلية فعلها مضارع و « ال » في ذلك اسم موصول بمعنى الذي وهذا قليل .
ينظر : الإنصاف ٥٢١/٢ ، وجواهر الأدب ص ٣١٩ ، وخزانة الأدب ٣٢/١ ، والدرر ١/ ٢٧٤ ، وشرح التصريح ١/ ٣٨ ، ١٤٢ ، شرح شذور الذهب ص ٢١ ، ولسان العرب « أمس » ، « لوم » ، والمقاصد النحوية ١١١/١ ، وليس في ديوانه ، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٢٠/١ ، وتخليص الشواهد ص ١٥٤ ، والجنى الداني ص ٢٠٢ ، ورصف المباني ص ٧٥ ، ١٤٨ ، وشرح الأشموني ٧١/١ ، وشرح ابن عقيل ص ٨٥ ، وشرح عمدة الحافظ ص٩٩ ؛ وهمع الهوامع ٨٥/١ .

(١) م : وقولي : « إن كان مرفوعًا وكان غير مبتدأ لم يجز حذفه » مثال ذلك قولك : جاءني الذين قاموا ، قالوا : وفي قاموا ضمير مرفوع ؛ لأنه ضمير الفاعل ، ولايجوز أن تقول : جاءني الذين قام ، فتحذفه . أ هـ .

(٢) م : وقولي : « وإن كان مبتدأ وكان الخبر فعلاً أو ظرفًا أو مجرورًا ، لم يجز حذفه » مثال ذلك قولك : جاءني الذي هو يضحك ، أو جاءني الذي هو عند زيد ، أو جاءني الذي هو في الدار ، لايجوز في شيء من ذلك حذف « هو » ؛ لأنك لو قلت : جاءني الذي يضحك وأنت تريد : الذي هو يضحك ، أو جاءني الذي عند زيد ، وأنت تريد : الذي هو عند زيد ،أو جاءني الذي في الدار ، وأنت تريد : الذي هو في الدار - لم يجز ؛ لأنه لادليل على ذلك ؛ إذ الكلام مستقل بالفعل أو الظرف أو المجرور وحده . أ هـ .

(٣) في ط : ففيه .

(٤) م : وقولي : « وكان الموصول أيًا ، جاز إثباته وحذفه » مثال ذلك قولك : يعجبني أيهم هو قائم ، وأيهم هو قائم في الدار ، وإن شئت قلت : يعجبني أيهم قائم ، وأيهم قائم في الدار . أ هـ .

وإن كان الموصول غير ذلك : فإن كان فى الصِّلة طُولٌ - جاز إثباته وحذفُه [١] ؛ نحو : « ما أنا بالذى قائل لك سوءًا » ، وإن لم يكن فيها طول - لم يجز الحذف ، بل ماجاء منه[٢] شاذٌّ لايقاس عليه نحو قراءة من قرأ : ﴿ مَثَلًا مَّا بَعُوضَةٌ ﴾ [البقرة : ٢٦] و ﴿ تَمَامًا عَلَى ٱلَّذِىٓ أَحْسَنُ ﴾ [الأنعام : ١٥٤] برفع : بعوضة ، وأحسن .

وإنْ كان منصوبًا : فإن كان منفصلًا - لم يجز حذفه[٣] وإن لم يكن : فإن كان فى صلة الألف واللام لم يجُزْ حذفه ، إلا فى ضعيف من الكلام[٤] ، بشرط ألا يؤدى حذفه إلى لبس ، وإنْ كان فى صلة

(١) م : وقولى : « وإن كان الموصول غير ذلك ، فإن كان فى الصلة طول ، جاز إثباته وحذفه » أعنى : أنه إن كان الموصول غير أى ، مثل الذى والتى تقول : يعجبنى الذى هو قائم فى الدار ، ويعجبنى الذى قائم فى الدار ، لما طالت الصلة بالمجرور ، جاز إثبات الضمير المبتدأ وحذفه ، ومن ذلك قوله تعالى : ﴿ وَهُوَ ٱلَّذِى فِى ٱلسَّمَآءِ إِلَٰهٌ وَفِى ٱلْأَرْضِ إِلَٰهٌ ﴾ [الزخرف : ٨٤] التقدير : وهو الذى هو فى السماء إله ، وهو فى الأرض إله ، ومن كلام العرب : « ما أنا بالذى قائل لك سوءًا » ، التقدير : بالذى هو قائل لك سوءًا ، فحذف « هو » لما طالت الصلة بالمجرور والمفعول .

وإن لم يكن فيها طول ، لم يجز الحذف ؛ نحو قولك : ما أنا بالذى هو قائم ، لايجوز أن تقول بالذى قائم .

فأما قوله تعالى : ﴿ مَثَلًا مَّا بَعُوضَةٌ ﴾ [البقرة : ٢٦] و ﴿ تَمَامًا عَلَى ٱلَّذِىٓ أَحْسَنُ ﴾ [الأنعام : ١٥٤] فى قراءة من رفع « بعوضة » ، و« أحسن » فشاذٌّ ، التقدير : مثلاً ما هو بعوضة ، وعلى الذى هو أحسن ، ومثل ذلك قول عدى : [من المنسرح]

لَم أَرَ مِثْلَ الْفِتْيَانِ فِى غَبَنِ الْـ ... أَيَّامِ يَنْسَوْنَ مَا عَوَاقِبُهَا

[ينظر ديوانه ص ٤٥، وخزانة الأدب ٦/ ١٥٧، والمعانى الكبير ٣/ ١٢٧٠، وينظر لعدى بن زيد أو لأحيحة بن الجلاح فى خزانة الأدب ٣/ ٣٥٣، وبلا نسبة فى تخليص الشواهد ص ١٥٥ ، وسر صناعة الإعراب ص ٣٨٢، وشرح المفصل ٣/ ١٥٢، والمحتسب ١/ ٦٤، ٢٣٥، ٢/ ٢٥٥، ويروى « كالفتيان » بدلا من « مثل الفتيان » ، ويروى « الأقوام » بدلًا من « الفتيان »] أ هـ .

(٢) في أ : من ذلك .

(٣) م : وقولى : « فإن كان منفصلًا ، لم يجز حذفه » مثال ذلك : جاءنى الذى لم أكرم إلا إياه ، لايجوز الحذف ؛ لأن إيَّاهُ منفصل . أ هـ .

(٤) م : وقولى : « وإن كان فى صلة الألف واللام لم يجز حذفه إلا فى ضعيف من الكلام » مثال ذلك قولك : « جاءنى الضاربه زيد » تقول إن شئت : جاءنى الضارب زيد ، تريد : =

غيرها[١] : فإنْ كان العامل فيه غير فعل - لم يجز حذفه ؛ نحو قولك :جاءنى الذى إنه قائم ، وإنْ كان معمولا لِكان الناقصةِ ، أو لشىء من أخواتها - لم يجز حذفه ، ٧ أ وإن كان معمولاً لغيرها من الأفعال : فإنْ كان فى الصلة / ضمير آخر عائد على الموصول - لم يجز حذفه [٢] ، وإن لم يكن جاز إثباته وحذفه[٣].

وإن كان مخفوضًا : فإن كان خفضه بالإضافة : فإن المضاف إليه إن كان اسم الفاعل ، بمعنى : الحال أو الاستقبال - جاز حذفه ، وإن كان غيره - لم يجز حذفه ؛ نحو قولك : « جاءنى الذى أبوه قائم » وإن كان خفضه[٤] بحرف جر : فإن لم يدخل على الموصول أو على ما أُضيف إليه حرفٌ ؛ مثل : الحرف الذى دخل على الضمير - لم يجز ؛ نحو قولك : « جاءنى الذى مررتُ به » ، و « جاءنى غلامُ الذى مررت به » وإن دخل عليهما حرف مثل الذى دخل عليه : فإن لم يكن العامل فى الموصول ، أو ما أضيف إليه والضمير بمعنى واحد - لم يجز حذفه ، نحو قولك : « سُررتُ بالذى مررتَ به » و « فرِحتُ بغلامِ الذى مررتَ به » وإنْ كان جاز إثباته وحذفه ؛ نحو قولك : « مررتُ بالذى مررت به » وإن شئت ، حذفت « به » ؛ قال [من الوافر] :

٩- نُصَلِّى لِلَّذِى صَلَّتْ قُرَيْشٌ وَنَعْبُدُهُ وَإِنْ جَحَدَ الْعُمُومُ[٥]

ولايجوز الفصل بين الصلة والموصولِ ، ولابين أبعاض الصلة بأجنبىٍّ ، وهو : ماليس

= الضاربه زيد إلا أن ذلك قليل . أ هـ .

(١) م : وقولى : « وإن كان فى صلة غيرها » أعنى : فى صلة غير الألف واللام « وإن كان فعلاً » أعنى : إن كان العاملُ فى الضمير فعلاً . أ هـ .

(٢) م : وقولى : « وإن كان فى الصلة ضمير آخر عائد على الموصول لم يجز حذفه » مثال ذلك : قولك : جاءنى الذى أكرمته فى داره ، لايجوز أن تقول : جاءنى الذى أكرمت فى داره ، تريد : الذى أكرمته فى داره . أ هـ .

(٣) م : وقولى : « وإن لم يكن - جاز إثباته وحذفه » أعنى : وإن لم يكن فى الصلة ضمير آخر يعود على الموصول ، ومثال ذلك : جاءنى الذى ضربته ، وإن شئت قلت : الذى ضربت ، قال الله تعالى : ﴿ أَهَٰذَا ٱلَّذِى بَعَثَ ٱللَّهُ رَسُولًا ﴾ [الفرقان : ٤١] أى : بعثه الله رسولاً . أ هـ .

(٤) فى أ : مخفوضاً .

(٥) الشاهد فيه قوله : « للذى صلت قريش » حيث حذف من جملة الصلة التى هى قوله : « صلت قريش » العائد إلى الاسم الموصول ، وهو قوله : « الذى » المجرور محلًا باللام . وهذا العائد ضمير مجرور بحرف جر . ينظر شرح قطر الندى ص ١١٠ .

من الصلة(١) ، إلا بجمل الاعتراض ، وهي : كل جملة فيها تشديد للصلة ، أي : تأكيد وتبيين ؛ نحو قوله [من الكامل] :

١٠- ذَاكَ الَّذِى - وَأَبِيكَ - يَعْرِفُ مَالِكًا وَالْحَقُّ يَدْفَعُ تُرَّهَاتِ البَاطِلِ(٢)

فَفصل بالقسم بين الذى وصلَتِه ؛ لما فيه من معنى التأكيد .

ولايجوز أنْ يتبع الموصول ولايستثنى منه ولايخبر عنه ، إلاّ بعد تمام صِلَته(٣) ، ولايجوز أيضاً تقديم الصلة على الموصول ، ولا تقديم شيء منها(٤) : فإن جاء ما ظاهره خلاف ذلك يُؤَوَّل(٥) .

(١) م : وقولى : « ولايجوز الفصل بين الصلة والموصول ، ولا بين أبعاض الصلة بأجنبى ، وهو ما ليس من الصلة » مثال ذلك : ضربت زيدًا الذى قام أبوه ، لايجوز أن تقول : ضربتُ الذى زيدًا قام أبوه ، ولا : ضربت الذى قام زيدًا أبوه ، فتفصل بين الموصول الذى هو « الذى » وبين صلته ، وهى « قام أبوه » بمفعول ضربتُ ، وهو : زيد ، ولا بين بعض الصلة وهو : قام ، والبعض الآخر وهو : أبوه - بزيد أيضًا الذى هو معمول ضربت ؛ لأنه أجنبى عن الصلة ، فإن فصلت بجملة اعتراض ، ساغ ذلك كالفصل بالقسم بين الصلة والموصول فى البيت . أ هـ .

(٢) البيت لجرير بن عطية .

والشاهد فيه قوله : « ذاك الذي وأبيك يعرف مالكاً » ، حيث فصل بجملة القسم ، وهذا جائز ، لأن جملة القسم ليست بأجنبي .

ينظر : ديوانه ص ٥٨٠ ، والدرر ٢٨٧/١ ، وشرح شواهد المغني ٨١٧/٢ ، وبلا نسبة في الخصائص ٣٣٦/١ ، ولسان العرب (تره) ، ومغني اللبيب ٣٩١/٢ وهمع الهوامع ٨٨/١ ، ٢٤٧ .

(٣) م : وقولى : « ولايجوز أن يتبع الموصول ، ولايستثنى منه ، ولايخبر عنه إلا بعد تمام صلته » مثال الإخبار عنه : إن الذى ضربت إياه زيد ، ومثال الاستثناء منه : إن الذين قام أبوهم إلا زيدًا إخوتك ، ومثال إتباعه : إن التى قام أبوها العاقلة هند ، لايجوز أن تقول : إن الذى ضربت زيدًا إياه ، ولا : إن الذين قام إلا زيدًا أبوهم إخوتك ، ولا : إن التى قام العاقلة أبوها هندٌ ؛ لأنك لو فعلت ذلك ، لكنت قد أتيت بالخبر وبالاستثناء وبالتابع قبل تمام الصلة ، وذلك لايجوز ؛ لأن الصلة والموصول كالشىء الواحد ؛ فلا يجوز الفصل لذلك . أ هـ .

(٤) م : وقولى : « ولايجوز - أيضًا - تقديم الصلة على الموصول ، ولاتقديم شيء منها » مثال تقديم الصلة على الموصول : جاءنى فى الدار الذى ، تريد : جاءنى الذى فى الدار ، ومثال تقديم بعض الصلة على الموصول قولك : جاءنى إياه الذى ضربت ، تريد : الذى ضربت إياه ؛ لايجوز شيء من ذلك . أ هـ .

(٥) م : وقولى : « فإن جاء ما ظاهره خلاف ذلك يُؤَوَّل » مثال ذلك : قول الشاعر [من الكامل] :

لَسْنَا كَمَنْ جَعَلَتْ إِيَادٍ دَارَهَا تَكْرِيتَ تَمْنَعُ حَبَّهَا أَنْ يُحْصَدَا =

ويجوز فيما كان من الموصولات للواحد والاثنين والجمع ، والمذكر والمؤنث بلفظ واحد ؛ نحو : مَنْ وما - الحَمْل على اللفظ فيعامَل معاملة الواحد المذكر ، والحمل على المعنى فيكون الحكم على حسب المعنى الذى تريد [1] ؛ وكذلك يجوز فى الذى والتى وتثنيتهما وجمعهما إذا وقع شىء من ذلك بعد ضمير متكلم أو مخاطب - الحَمْل على اللفظ[2] ، فيكون الضمير العائد عليهما غائبًا ؛ كالضمير العائد على الأسماء الظاهرة ،

= [ينظر ديوانه ص ٢٨١، ولسان العرب (منن) ، وبلا نسبة فى الخصائص ٢/ ٤٠٢، ٤٠٣، ٣/ ٢٥٦، ومغنى اللبيب ٢/٥٤١ ولسان العرب (كرت)]

فظاهره : أنه أبدل إيادًا من الموصول الذى هو « من » قبل كمال صلته ؛ لأن « جملت » صلة ، و« دارها وتكريت » مفعولان لجملت ، فكان ينبغى أن يقول : لسنا كمن جملت دارها تكريت، وحينئذٍ يأتى بالبدل ، فيقول : إيادٍ ؛ لأن ذلك يتخرج على أن لايكون « دارها وتكريت » مفعولين لجملت هذه الظاهرة بل لأخرى مضمرة ، فتكون الصلة قد كملت بجملت ، وأبدل إياد من « من » بعد كمال صلتها بجملت ، ثم بين بعد ذلك ماجملت ، فقال : دارها تكريت ، أى : جملت دارها تكريت ، ثم أضمر جملت ؛ لدلالة « جملت » الأولى عليها . أ هـ .

(١) م : وقولى : « ويجوزُ فيما كان من الموصولات للواحد والاثنين والجميع ، والمذكر والمؤنث بلفظ واحد - الحملُ على اللفظ ، فيعامل معاملة الواحد المذكَّر ، والحمل على المعنى ؛ فيكون الحكم على حسب المعنى الذى تريد » مثال ذلك قولك : جاءنى من قام ، تعنى : رجلاً أو رجلين أو رجالاً ، أو امرأة أو امرأتين أو نساء ؛ فيحمل على اللفظ فى جميع ذلك ؛ فتفرد الضمير وتذكره على كل حال ، وإن شئت حملت على المعنى ، فقلت - إن عنيت رجلًا -: جاءنى من قام ، وإن عنيت رجلين قلت : جاءنى من قاما ؛ قال الشاعر : [من الطويل]

تَعَالَ فَإِنْ عَاهَدْتَنِى لاتَخُونُنِى نَكُنْ مِثْلَ مَنْ يَا ذِئْبُ يَصْطَحِبَانِ

[ينظر البيت للفرزدق فى ديوانه ٢/ ٣٢٩، وتخليص الشواهد ص ١٤٢، والدرر ١/ ٢٨٤، وشرح أبيات سيبويه ٢/٨٤ ، وشرح شواهد المغنى ٢/ ٥٣٦، والكتاب ٢/ ٤١٦، ومغنى اللبيب ٢/ ٤٠٤، والمقاصد النحوية ١/ ٤٦١، وبلا نسبة فى الخصائص ٢/ ٤٢٢، وشرح الأشمونى ١/ ٦٩، وشرح شواهد المغنى ٢/ ٨٢٩، وشرح المفصل ٢/ ١٣٢، ٤/ ١٣، والصاحبى فى فقه اللغة ص ١٧٣، ولسان العرب (منن) ، والمحتسب ١/ ٢١٩، والمقتضب ٢/ ٢٩٥، ٣/٢٥٣]

وإن عنيت رجالاً قلت : جاءنى من قاموا ، قال تعالى : ﴿ وَمِنْهُم مَّن يَسْتَمِعُونَ إِلَيْكَ ﴾ [يونس :٤٢] وإن عنيت امرأة ، قلت : جاءنى من قامت ، وإن عنيت امرأتين ،قلت : جاءنى من قامتا ، وإن عنيت نساء ، قلت : جاءنى من قمن . أ هـ .

(٢) م : وقولى : « وكذلك يجوز فى الذى والتى إذا وقعا بعد ضمير متكلّم أو مخاطب الحملُ على اللفظ » مثال ذلك قولك : أنت الذى ضربه عمرو ، وأنا الذى ضربه عمرو ، وأنت =

والحمل على المعنى ؛ فيكون الضمير العائد عليه على حسب الضمير الواقع قبل الموصول ، وإنْ شئت ، حملت فى جميع ماذُكِرَ بعض الصلة على اللفظ ، وبعضها على المعنى (١) ، إلا أنّ الأولى أنْ يُبدأ بالحمل على اللفظ ، ويجوز الابتداء بالحمل على المعنى ؛ ومِنْ ذلك قوله [من الطويل] :

١١- أَأَنتَ الْهِلالِيُّ الَّذِى كُنْتَ مَرَّةً سَمِعْنَا بِهِ وَالأَرْحَبِيُّ الْمُغَلَّبُ ؟ (٢)

= التى ضربها عمرو ، وأنا التى ضربها عمرو ؛ فيكون الضمير العائد على الذى والتى عائدًا مذكرًا أو مؤنثًا كالضمير العائد على الأسماء المفردة الظاهرة ؛ ومن ذلك قوله [من الكامل] :

وَأَنَا الَّذِى عَرَفَتْ مَعَدٌّ فَضْلَهُ وَنَشَدتُّ عَنْ حُجْرِ بْنِ أُمِّ قَطَامِ

[البيت لامرىء القيس فى ديوانه ص ١١٨، وجمهرة اللغة ص ٩٢٤، جمل الزجاجى ١٨٩/١، الدرر ١/ ٦٤، أوضح المسالك ٣/ ٢٧٠، التصريح ٢/ ٩٤، الأشمونى ٢٦/٣]

وإن شئت حملت على المعنى ، فقلت : أنا الذى قمتُ ، وأنتَ الذى قمتَ ؛ لأن الذى هو أنت وأنا من جهة المعنى ، قال [من الرجز] :

أَنَا الَّذِى سَمَّتْنِ أُمِّى حَيْدَرَهْ

[البيت للإمام على بن أبى طالب فى ديوانه ص ٧٧، وأدب الكاتب ص ٧١، وخزانة الأدب ٦/ ٦٢، ٦٣، ٦٥، ٦٦، ٦٧، والدرر ١/ ٢٨٠، وبلا نسبة فى خزانة الأدب ٢/ ٢٩٤، ٦/ ٩٠، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقى ص ١٠٧٨، وهمع الهوامع ٨٦/١]

فقال : سمتنى ، كما لو قال : أنا سمتنى أمى . أ هـ .

(١) م : وقولى : « وإن شئت ، حملتَ فى جميع ماذُكر بعضَ الصلة على اللفظ وبعضها على المعنى » ، مثال ذلك أن تقول : جاءنى من قام ، وخرجت ، وأنت تعنى امرأة ، فتحمل قام على اللفظ وخرج على المعنى .

وكذلك أيضًا تقول : أنا الذى قام وخرجت فتحمل قام على اللفظ ، وخرج على المعنى.

والأولى فى ذلك كله الابتداء بالحمل على اللفظ قبل الحمل على المعنى ؛ نحو قوله تعالى : ﴿ وَمَن يَقْنُتْ مِنكُنَّ لِلَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَتَعْمَلْ صَٰلِحًا ﴾ [الأحزاب : ٣١] فحمل يقنت على لفظ « من » ، وتعمل على معناها ، ومن ذلك أيضًا البيت المتقدِّم حمل فيه الضمير أولاً على اللفظ فقيل « فضله » ثم حُمل بعد ذلك على المعنى فقيل : ونشدت .

ويجوز الابتداء بالحمل على المعنى ، ومن ذلك البيت الذى فى الكتاب ؛ ألا ترى أن « كنت » حمل على المعنى ثم حمل بعد ذلك على اللفظ فقيل « به » ، ومثل ذلك قوله تعالى : ﴿ وَمَن يُؤْمِنۢ بِٱللَّهِ وَيَعْمَلْ صَٰلِحًا يُدْخِلْهُ جَنَّٰتٍ تَجْرِى مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ خَٰلِدِينَ فِيهَآ أَبَدًا قَدْ أَحْسَنَ ٱللَّهُ لَهُۥ رِزْقًا ﴾ [الطلاق : ١١] فجاء خالدين على المعنى ، ثم جاء بعد ذلك « له » على اللفظ . أ هـ .

(٢) الشاهد فيه قوله : « الذى كنت مرة سمعنا به » حيث حمل بعض الصلة على اللفظ ، =

٧ ب إلا أن يؤدى حملُ بعض الصلة على اللفظ ، وبعضها على المعنى / إلى مخالفة الخبر للمخبر عنه ، والخبر فعل ، أو إلى إيقاع وصف خاصٍّ بالمذكر على المؤنث ، أو بالمؤنث على المذكر من الصفات التى لم يفصل بين مذكّرها ومؤنّثها بالتاء ، فإن أدى إلى شىء من ذلك - لم يجز ؛ وكذلك : إن أدى حمل الصلة كلها على اللفظ إلى إيقاع وصف خاص بالمذكّر على المؤنّث ، أو بالمؤنث على المذكر من الصفات التى لم يفصل بين مذكرها ومؤنثها من الصفات المذكورة - لم يَجُزْ .

واعتبار مسائل هذا الباب : بأن تُبدِل من الاسم التامِّ إن كان مرفوعًا ضميرَ المتكلّم المرفوع ، وإن كان منصوبًا ضميرَ المتكلم المنصوب ، وتُبْدِلَ من الاسم الموصول اسمًا فى معناه ، فإن صحّت المسألة بعد ذلك - كانت صحيحة قبله ، وإلا فهى فاسدة ؛ فلا يجوز : أعجب زيد ما كَرِهَ عَمْرٌو ، إنْ أوقعتَ ما على ما لا يعقل ؛ لأنك لو قلت : أعجبتُ الحمار لم يجز ، ويجوز أعجب زيدًا ما كرِه عمرو ، لأنك لو قلت : أعجبنى الحمارُ لجازَ ذلك .

* * *

= وبعضها على المعنى ، وبدأ بمراعاة المعنى .

وفى البيت شاهد آخر وهو قوله : « أأنت » حيث لم يفصل بين همزة الاستفهام ، وهمزة « أنت » بالألف ، ولغة الفصل أكثر .

ويروي « الأريحى » بدلا من « الأرحبي » .

ينظر : الدرر (٢٨٣/١) ، ورصف المباني (٢٦) ، همع الهوامع (٨٧/١) .

ذِكْرُ حُكْمِ الفَاعِلِ
فِي الأَفْعَالِ الَّتِي لاتَتَصَرَّفُ
وَهِيَ نِعْمَ وَبِئْسَ وَفِعْلُ التَّعَجُّبِ
بَابُ نِعْمَ وَبِئْسَ

وهما : فعلان غير متصرِّفين . فأما قول بعض العرب : « وَاللَّهِ ، مَاهِيَ بِنِعْمَتِ الوَلَد ، نَصْرُهَا بُكَاءٌ ، وَبِرُّهَا سَرِقَةٌ » (١) ، وقول بعضهم أيضًا : « نِعْمَ السَّيْر ، عَلَى بِئْس العير » ، فهو عند الفرّاء من قبيل ماجعل من الجمل اسمًا محكيًا على جهة

(١) م : باب نعم وبئس : وهما فعلان غيرُ متصرفين .
قولى : « فأما قول بعض العرب : والله ماهي بنعم الولد ، نصرها بكاء وبرُّها سرقة ... » إلى آخره إنما احتجت إلى التنبيه على ذلك ؛ لأن الظاهر من ذلك إبطال ما قدمناه من أنهما فعلان من حيث دخل عليهما حرف الجر ، وحروف الجر لاتدخل إلا على الأسماء ؛ فلذلك احتيج إلى تأويل ذلك على حذف الموصوف ؛ فيكون ذلك نحو قول الشاعر [من الرجز] :

وَاللَّهِ مَازَيْدٌ بِنَامَ صَاحِبُهْ ... وَلَامُخَالِطِ اللَّيَانِ جَانِبُهْ

[البيت للقنانى أبى خالد فى شرح أبيات سيبويه ٢/ ٤١٦، وبلا نسبة فى أسرار العربية ص ٩٩، ١٠٠، والإنصاف ١/ ١١٢، وخزانة الأدب ٩/ ٣٨٨، ٣٨٩، والخصائص ٢/ ٣٦٦، والدرر ١/ ٧٦، ٦/ ٢٤، وشرح الأشمونى ٢/ ٣٧١، وشرح عمدة الحافظ ص ٥٤٩، وشرح المفصل ٣/ ٦٢، وشرح قطر الندى ص ٢٩، ولسان العرب (نوم) ، والمقاصد النحوية ٤/ ٣، وهمع الهوامع ١/ ٦، ٢/ ١٢٠، ويروى « ليلى » بدلا من « زيد »]

الأصل : والله مازيد برجل نام صاحبه ، فحذف الموصوف والصفة غير مختصة ، أو على الحكاية ؛ نحو [من الطويل] :

كَذَبْتُمْ وَبَيْتِ اللَّهِ لاتَنْكِحُونَهَا ... بَنِى شَابَ قَرْنَاهَا تَصُرُّ وَتَحْلُبُ

[ينظر نص المقرب رقم ١٢]

والقول الأخر هو الأولى عندى ؛ لما يلزم فى ذلك من دخول حرف الجر على الفعل من حيث قام مقام الموصوف المحذوف ؛ وكذلك أيضًا قول الآخر [من الوافر] :

فَقَدْ بُدِّلْتُ ذَاكَ بِنِعْمِ بَالٍ ... وَأَيَّامٍ لَيَالِيهَا قِصَارُ

[ينظر نص المقرب رقم ١٣]

البيت ظاهره مخالف لما ذكرناه من أن « نعم » فعل ؛ من حيث دخل عليها حرف الجر ، وأضيف إلى مابعدها فخرجت ذلك على أن تكون قد صارت اسماً ، وانتقلت عن أصلها ، وحينئذٍ فُعِلَ بها ذلك ، وأتيت كذلك بالنظير ، وهو قولهم : « مارأيته مذ شَبَّ إلى دَبَّ » . اهـ .

التلقيب ، ولم يجعل اسمًا راتبًا على ما أوقع عليه ؛ وذلك في شذوذ من الكلام ؛ نحو قول بعضهم ، وقد قيل له : هاهو ذا ، فقال : « نِعْمَ الْهَا هُوَ ذَا » ، أو في ضرورة شعر ؛ نحو قول الشاعر [من الطويل] :

١٢- كَذَبْتُمْ وَبَيْتِ اللَّهِ لا تَنْكِحُونَهَا بَنِي شَابَ قَرْنَاهَا تَصُرُّ وَتَحْلُبُ(١)

وأما قول الشاعر [من الوافر] :

١٣-فَقَدْ بُدِّلْتُ ذَاكَ بِنِعْمِ بَالٍ وَأَيَّامٍ لَيَالِيهَا قِصَارُ(٢)

فـ « نِعْمِ » فيه : اسم ؛ بدليل إضافتها إلى ما بعدها ، وهي في الأصل : نعم التي ٨ أ هي فعل سُمِّي بها ، وحُكِيَتْ / على حدِّ قولهم : « ماراَيْتُهُ مُذ شَبَّ إلى دَبَّ » .

وفي نِعْمَ أربعُ لغات(٣) : كسر النون وتسكين العين ، هو الأكثر . وفتحها وتسكين العين ، وفتح النون وكسر العين ، وكَسْرهمَا (٤) معًا ، وفي بئس لغتان : كسر الباء وفتحها .

---

(١) البيت للأسدى .
والشاهد فيه قوله : « شاب قرناها » على الحكاية ، فقد سمى بالجملة المؤلفة من الفعل والفاعل ، فحكى .
ينظر : لسان العرب (قرن) ، وبلا نسبة في أمالي المرتضى ٢/٢٧٣ ، والخصائص ٢/ ٣٦٧ ، وشرح التصريح ١/١١٧ ، وشرح المفصل ١/٢٨ ، والكتاب ٣/٢٠٧ ، ٣٢٦ ، لسان العرب (نوم) ، وما ينصرف وما لا ينصرف ص ٢٠ ، ١٢٣ ، والمقتضب ٤/٩ ، ٢٢٦ .

(٢) الشاهد فيه : أن «نعم» اسم ، وذهب بعضهم إلى أن « حاش » المحذوفة الألف تشبهها .
ينظر : رصف المباني (١٨٠) .

(٣) م : وقولي : « وفي نعم أربع لغات » أما كسرُ النون وتسكين العين ، فهو من الكثرة بحيث لايحتاج إلى تمثيل ، وأمَّا فتحُ النون وكسر العين فنحو قوله : [من الرمل]
خالَتِي ، والنَّفس قِدمًا إنَّهُم نَعِمَ السَّاعُونَ في القَوْمِ الشُّطُر
[البيت لطرفة بن العبد في ديوانه ص ٧٣، الكتاب ٤/ ٢٤٠، الخزانة ٩/ ٣٧٧، المقتضب ٢/ ٣٠، المحتسب ١/ ٣٥٧، الإنصاف ص ١٢٢، ابن يعيش ٧/ ١٢٧، الهمع ٢/٨٤، الأصول لابن السراج ١/٧٥]
وأما فتح النون وتسكين العين ، فلأن كل فعل بكسر العين يجوزُ فيه ذلك ، وأما كسر النون والعين، فقوله تعالى : ﴿ إِن تُبْدُوا الصَّدَقَاتِ فَنِعِمَّا هِيَ ﴾ [البقرة : ٢٧١] وحكى الأخفش - رحمه الله - بِئِس الرجل زيدٌ ، وبِيس الرجل زيد . أ هـ .

(٤) في ط : وفتحهما .

ولايكون فاعلهما إلا ما عُرِّف بالألِف واللام ، أو ماأضيف إلى ذلك ؛ نحو قولهم : « نعمَ الرجلُ زيد ، ونعم غلامُ القوم عمرو » ، أو مُضمرًا على شريطة تفسيره باسم نكِرَة بعده ؛ نحو قولك : « نعم رجلا زيد » ؛ ومن هذا القبيل : قوله تعالى : ﴿ إِن تُبْدُوا۟ ٱلصَّدَقَٰتِ فَنِعِمَّا هِىَ ﴾ [البقرة : ٢٧١] ، وقوله سبحانه : ﴿ بِئْسَمَا ٱشْتَرَوْا۟ بِهِۦٓ أَنفُسَهُمْ ﴾ [البقرة : ٩٠] ، أو مضافًا إلى نكرة ؛ وذلك قليل جدًّا ؛ نحو قوله : [من البسيط]

١٤-فَنِعْمَ صَاحِبُ قَوْمٍ لاسِلاحَ لَهُمْ وَصَاحِبُ الرَّكْبِ عُثْمَانُ بْنُ عَفَّانَا(١)

ولابد من ذكر [اسم] (٢) الممدوح أو المذموم ، ومن ذكر التمييز إذا كان الفاعل مضمرًا .

وقد يجوز حذف ذلك كله لفهم المعنى ، ومن كلامهم : « إن فعلت كذا وكذا ، فبها ونعمت » أى : ونعمتْ فعلة فعلتك ؛ بحذف التمييز واسم الممدوح ، ويكون اسم الممدوح أو المذموم أخص من الفاعل ، ولايكون أعمَّ ولامساويًا ، لايقال : نعم الرجل إنسان ، ولانعم البعير جَمَل ، عند من يجعل البعير لايقع إلا على الجمل ؛ لأنه لا فائدة فى ذلك .

(١) اختلف في نسبة هذا البيت فقيل : هو لـ « كثير بن عبد الله النهشلي » المعروف بـ « ابن الغزيرة » ، وقيل : لـ « أوس ابن مغراء» ، وقيل : لـ « حسان بن ثابت » ، وقوله : « فنعم صاحب قوم » ، قال البغدادي : قال العيني : إشارة إلى فضل عثمان - رضي الله تعالى عنه - أنه يغني يوم القيامة بالشفاعة غنى من دافع في الدنيا بسلاحه عن عزل الجماعة ، وقد يكون السلاح - أيضاً - عبارة عن بذله لماله وتوسعته لصحبه . فيكون ذلك أجدى من السلاح لحامله .

هذا كلامه ، وليس معنى الشعر ، إنما معناه إشارة إلى قوله يوم الدار : « مَنْ رمي سِلاَحه كانَ حُرًا » .

وقوله : (صاحبُ الرَّكْب) . أي : رَكْبُ الحجّ .

والشاهد فيه قوله : « فنعم صاحب قوم » حيث جاء فاعل « نعم » نكرة مضافة إلى مثلها ، وهذا جائز عند الكوفيين ، وضرورة عند البصريين .

ينظر البيت لكثير بن عبد الله في : الدرر ٢١٣/٥ ، شرح شواهد الإيضاح ص ١٠٠ ، والمقاصد النحوية ١٧/٤ ، ولكثير أو لأوس بن مغراء أو لحسان بن ثابت في : خزانة الأدب ٩/ ٤١٥ ، ٤١٧ ، وشرح المفصل ١٣١/٧ . وليس في ديوان حسان ، وبلا نسبة في شرح الأشموني ٣٧١/٢ ، وهمع الهوامع ٨٦/٢ .

(٢) سقط في أ .

وأما من يجعل البعير واقعًا على الناقة والجمل فإن ذلك جائز عنده ؛ لأنه إذ ذاك أخص من الفاعل .

وإذا كان فاعلهما مذكرًا لم يكنَ به عن مؤنث - لم تلحقهما علامة التأنيث ، وإذا كان مؤنثًا لم يُكْنَ به عن مذكر - جاز إلحاق علامة التأنيث وإسقاطها ؛ فتقول : « نِعْمَتِ المرأة هند ، ونعم المرأة هِنْدٌ » ؛ لأن الفاعل إنما يراد به الجنس ، وكأنك جعلت الممدوح أو المذموم جميع الجنس ؛ على حد قولهم : « أكلت شاة كل شاة » لما أثنوا على الشاة بالسمن ، جعلوها جميع الجنس .

فإذا قلت : « زيدٌ نعم الرجل ، وزيد بئس الرجل » وجعلت زيدًا جمع جنس الرجال الممدوحين أو المذمومين ؛ فصار قولك : المرأة بمنزلة : النساء ؛ كما تقول : « قام النساء ، وقامت النساء » ؛ فكذلك تقول : « نعم المرأة ، ونعمت المرأةُ » .

فإن كان المذكر قد كني به عن مؤنث ، ألحقتهما علامة التأنيث إن شئت(١) ؛ نحو قولك : « هذه الدار نعمتِ البلَدُ » ؛ لأنَّ البَلَد هنا كناية عن الدار ؛ وعلى ذلك قول ذى الرمة /(٢) [من البسيط] : ٨ ب

١٥- أَوْ حُرَّةٌ عَيْطَلٍ ثَبْجَاء مُجْفِرَةٌ دَعَائِمُ ، الزَّوْرِ نِعْمَتْ زَوْرَقُ البَلَدِ(٣)

---

(١) م : وقولي : « فإن كان المذكر قد كُنى به عن مؤنث ، ألحقتهما علامة التأنيث إن شئت » مثال ترك إلحاق علامة التأنيث قوله تعالى : ﴿ جَهَنَّمَ يَصْلَوْنَهَا فَبِئْسَ الْمِهَادُ ﴾ [ص : ٥٦] فالمهادُ - وإن كان مذكرًا - قد كُنى به عن مؤنث ؛ لأن جهنم مؤنثة - أعاذنا الله منها - لكن لم تلحق علامة التأنيث رعيًا للفظ « المهاد » ، ومن راعى المعنى ، ألحق علامة التأنيث ؛ كما فعل في بيت ذى الرُّمة المذكور في الكتاب [وهو بيت رقم ١٥ المذكور في النص]. أ هـ .

(٢) غيلان بن عقبة بن نهيس بن مسعود العدوي ، من مضر ، أبو الحارث ، ذو الرمة : شاعر من فحول الطبقة الثانية في عصره . قال أبو عمرو بن العلاء : فتح الشعر بامرئ القيس ، وختم بذي الرمة . كان أكثر شعره تشبيب وبكاء أطلال ، يذهب في ذلك مذهب الجاهليين . وكان مقيماً بالبادية يحضر إلى اليمامة والبصرة كثيراً ، وامتاز بإجادة التشبيه ولد سنة (٧٧هـ) وتوفي بأصبهان وقيل : البادية سنة ١١٧ هـ .

ينظر : وفيات الأعيان ٤٠٤/١ ، الشعر والشعراء ٢٠٦ ، الأعلام ١٢٤/٥ .

(٣) البيت من قصيدة مدح بها بلال بن أبي بُردة .

و(الحرة) : الكريمة ، وأراد بها الناقة . و « العيطل » : الطويلة العنق و(ثبجاء) بفتح المثلثة وسكون الموحدة بعدها جيم : الضخمة الثبج وهو الصدر والثبج ، بفتحتين ما بين الكاهل إلى الظهر ؛ أي : أن هذا منها عظيم . وقال ابن يعيش:ثبجاءُ : عظيمة السنام . و(المُجفِرة) =

فالزورق مذكر ، لكن ألحقتِ العلامةُ لما كُنِيَ به عن الحرّة ، وإن كان المؤنث قد كنى به عن مذكر - كان ترك العلامة إذ ذاك أحسن منه قبل أن يكون كناية عنه؛ نحو قولك : « هذا البَلَد نعم الدارُ » وإذا كان فاعلها مضمرًا ، لم يبرز في حال تثنية ولاجمع ؛ نحو قولك : « نعم رجلين الزيدان ، ونعم رجالا الزَّيدون » ؛ لأنهم استغنوا بتثنية التمييز وجمعه عن ذلك ، وقد حكى الأخفش ظهور الضمير عن قوم من العرب[1] إلا أنه لم يتحقق بقاؤهم على الفصاحة لمخامرتهم أهل الحاضرة .

ولايجوز الجمع بين التمييز والفاعل الظاهر إلا إذا أفاد التمييز معنىً زائداً على الفاعل ، فأما قول جرير[2] [من البسيط] :

١٦- وَالتَّغْلِبِيُّونَ بِئْسَ الفَحْلُ فَحْلُهُمُ فَحْلًا ، وَأُمُّـهُـمُ زَلَّاءُ مِنْطِيقُ[3]

= بضم الميم وسكون الجيم وكسر الفاء : العظيمة الجنب الواسعة الجوف . والجفرة بالضم : الوسط ، يقال : فرس مجفر وناقة مجفرة ، إذا كانت عريضة الجرم . وصفها بأنها عظيمة القوائم ، وكني عن ذلك بدعائم الزور . و(الدعائم) القوائم . و (والزور) بفتح الزاى : أعلى الصدر . وقال ابن المستوفي : دعائم الزور : الضلوع ، وكل ضلع دِعامة .

والشاهد فيه : أنه قد يؤنث (نعم) لكون المخصوص بالمدح مؤنثاً وإن كان الفاعل مذكراً ، فإنّه أنّث نعم مع أنه مسند إلى مذكر ، وهو زورق البلد .

لأنه يريد الناقة ، فأنث على المعنى كما أنث مع البلد في قولهم : هذه الدار نعمت البلد ، حين أراد به الدّار . وكقول الراجز :

نِـعْـمَـتْ جَزَاءُ المُتَّـقِـينَ الجَنَّـةْ دَارُ الأَمَـانِـي وَالمُنَـى وَالمِنَّـةْ .

ينظر : ديوانه (١٧٤) ، وخزانة الأدب (٩/ ٤٢٠ ، ٤٢٢) ، و شرح المفصل (٧/ ١٣٦) ، ولسان العرب (زرق) ، (نعم) .

(١) م : وقولي : « وقد حكى الأخفش ظهور الضمير عن قوم من العرب » حكى ذلك في كتابه الكبير عن ناس من بني أسد فُصحاء ، قال : لقيتهم ببغداد ، قال : منهم أبو محمد وأبو صالح إلا أنه ارتاب فيهم ؛ لمخامرتهم أهل الحاضرة . أ هـ .

(٢) جرير بن عطية بن حذيفة الخطفي بن بدر الكلبي اليربوعي ، من تميم أشعر أهل عصره ، ولد ومات في اليمامة . وعاش عمره كله يناضل شعراء زمانه ويساجلهم ، وكان هجّاءً مُرًّا ، فلم يثبت أمامه إلا الفرزدق والأخطل . وكان عفيفاً وهو من أغزل الناس شعراً .

ينظر : الأعلام ٢/ ١١٩ ، وفيات الأعيان ١/ ١٠٢ وابن سلام /٩٦ ، خزانة الأدب ١/ ٣٦، الشعر والشعراء ص ١٧٩ .

(٣) البيت لـ « جرير بن عطية » كما ذكر المصنف

والشاهد فيه قوله : « فحلاً » حيث جمع بينه ، وهو تمييز ، وبين الفاعل الظاهر على =

فانتصاب « فحل » على أنه حال مؤكدة لا تمييز ، وأما قوله [من الوافر] :

١٧- تَزَوَّدْ مِثْلَ زَادِ أَبِيكَ فِينَا فَنِعْمَ الزَّادُ ، زَادُ أَبِيكَ زَادَا(١)

فيتخرج على أن يكون « زادًا » المنصوب معمولا لـ « تزوّد » ، ولايجوز دخول « مِنْ » عليه إلا في شذوذ من الكلام أو في ضرورة(٢) ؛ نحو قوله [من الوافر] :

١٨- تَخَيَّرَهُ وَلَمْ يَعْدِلْ سِوَاهُ فَنِعْمَ المَرْءُ مِنْ رَجُلٍ تِهَامِي(٣)

= سبيل التأكيد ، ورأي بعضهم أن « فحلاً » حال مؤكدة .

ينظر : ديوانه ص ١٩٢ ، والدرر ٢٠٨/٥ ، وشرح التصريح ٩٦/٢ ، وشرح عمدة الحافظ ص ٧٨٧ ، ولسان العرب (نطق) ، والمقاصد النحوية ٧/٤ ، وبلا نسبة في شرح الأشموني ٣٧٦/٢ ، وشرح ابن عقيل ص ٤٥٥ ، وهمع الهوامع ٨٦/٢ .

(١) البيت من قصيدة لـ « جرير » مدح بها عمر بن عبد العزيز .

والشاهد فيه قوله : « فنعم الزاد زاد أبيك زادا » حيث جمع بين الفاعل الظاهر ، وهو قوله : « الزاد » ، والتمييز ، وهو قوله : « زاداً » ، وهذا جائز عند بعض النحاة وقد خرجه المصنف على أن « زادًا » معمول لـ « تزود » .

ينظر : خزانة الأدب (٣٩٤/٩-٣٩٩) ، والخصائص ٨٣/١ ، ٣٩٦ ، والدرر ٢١٠/٥ ، وشرح شواهد الإيضاح ص ١٠٩ ، وشرح شواهد المغني ص٥٧ ، وشرح المفصل ١٣٢/٧ ، ولسان العرب (زود) ، والمقاصد النحوية ٣٠/٤ ، وبلا نسبة في شرح الأشموني ٢٦٧/١ ، وشرح شواهد المغني ص ٨٦٢ ، وشرح ابن عقيل ص ٤٥٦ ، ومغني اللبيب ص ٤٦٢ ، والمقتضب ١٥٠/٢ .

(٢) م : وقولي : « ولايجوز دخول « مِنْ » عليه إلا في ضرورة » أعني : أنه لايجوز أن تقول : نعم من رجل ، وسبب ذلك أنه أشبه التمييز المنقول ؛ لأن الأصل في نعم رجلًا : نعم الرجل ، فجعلت ضمير الرجل فاعلاً ، ونقلت الرجلَ عن أن يكون فاعلاً ، ونكّرته ونصبته على التمييز ، فأشبه التمييز المنقول من الفاعل أو المفعول ؛ نحو قولك : تصبّب زيد عرقاً ، الأصل : تصبب عرق زيد ، ﴿ وَفَجَّرْنَا الْأَرْضَ عُيُونًا ﴾ [القمر : ١٢] ، الأصل : وفجرنا عيون الأرض ؛ فكما لايقال : تصبب زيد من عرق ، وفجرنا الأرض من عيون ، كذلك لايقال : نعم من رجل زيدٌ ، فأما قوله : [من الوافر] .

... ... فَنِعْمَ المَرْءُ مِنْ رَجُلٍ تِهَامِي

ففيه شذوذان أحدهما : إدخال « من » على التمييز .

والآخر : الجمع بين التمييز والفاعل الظاهر ، وهو المرء ، وكأن الذى سهل دخول « من » على التمييز ظهور الفاعل ؛ لأن التمييز إذ ذاك لايشبه المنقول . أ هـ .

(٣) البيت لـ « أبي بكر بن الأسود » المعروف بـ « ابن شعوب الليثي » وقيل بجبير بن عبد الله بن سلمة .

والشاهد فيه قوله : « رجل » وهو فاعل في المعنى ، ولكنه لما كان غير محول عن الفاعل جاز فيه الجر بـ « من » .

ينظر : الدرر ٢١١/٥ وشرح التصريح ٣٩٩/١ ، ٩٦/٢ ، وشرح المفصل ١٣٣/٧ =

وإذا تقدم اسم الممدوح أو المذموم على الفعل - كان مبتدأ ، والجملة بعده فى موضع الخبر ، وأغنى العموم عن الرابط[١] ، وإن تأخر عنه ، جاز فيه أن يكون مبتدأ ، والجملة قبله خبره[٢] ، وأن يكون خبر ابتداء مضمر ، أو مبتدأ والخبر محذوف[٣] ، تقديره : الممدوح زيد ، والمذموم زيد .

= والمقاصد النحوية ٣/٢٢٧ ، ٤/١٤ ، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٢/٣٦٩ ، وخزانة الأدب ٩/٣٩٥ ، وشرح الأشموني ١/٢٦٥ وهمع الهوامع ٢/٨٦ .

(١) م : وقولي : « وأغنى العموم عن الرابط » أعني : عموم الفاعل ؛ ألا ترى أنك إذا قلت : زيد نعم الرجل ، إنما تريد بالرجل جميع جنس الرجال ، وجعلت زيدًا جميع جنس الرجال مبالغة فى المدح ، وأمن اللبس ؛ إذ لايتوهَّم بالرجل على هذا المعنى : أنك قصدت به غير زيد .
ونظير ذلك فى إغناء العموم عن الربط قول الشاعر : [من الطويل] .

أَلا لَيْتَ شِعْرِى، هَلْ إِلَى أُمِّ مَالِكٍ سَبِيلٌ ؟ فَأَمَّا الصَّبْرُ عَنْهَا فَلاَ صَبْرَا

[البيت لابن ميّادة فى ديوانه ص ١٣٤، والأغانى ٢/ ٢٣٧، ٢٥١، والحماسة البصرية ٢/١١١، وخزانة الأدب ١/ ٤٥٢، والدرر ٢/ ١٦، وشرح أبيات سيبويه ١/ ٢٦٩، ٢٧١، وشرح التصريح ١/ ١٦٥، وشرح شواهد المغنى ٢/ ٨٧٦، والمقاصد النحوية ١/ ٥٢٣، وأوضح المسالك ١/ ١٩٩، والكتاب ١/ ٣٨٦، ومغنى اللبيب ٢/ ٥٠١، وهمع الهوامع ١/ ٩٨، ويروى « أم معمر » بدلا من « أم مالك »]

فقوله : « فلا صبرًا » جملة فى موضع خبر المبتدأ الذى هو « الصبر » ولاضمير فيها عائد عليه ؛ لأن عموم الصبر المنفى عنه وعن غيره ، يدخُل فيه نفيُ صبره عنها ، ولايتصور أن يكون الرابط هنا تكرار لفظ الصبر ؛ لأن الصبر الثانى لو كان هو الأول لم يكن بد من إدخال لام التعريف عليه التى تعطى أنك أردت المعهود في اللفظ ، وأيضاً : فإن لا التى للتبرئة لايكون الاسم الذى بعدها إلا نكرة يراد بها العموم . أ هـ .

(٢) م : وقولى : « وإن تأخر عنه ، جاز فيه أن يكون مبتدأ والجملة قبله خبره » إنما ساغ ذلك ؛ لأن تقديم الخبر على المبتدأ ، وهو جملة - سائغ ، قال الفرزدق : [من الطويل]

إِلَى مَلِكٍ مَا أُمُّهُ مِنْ مُحَارِبٍ أَبُوهُ وَلاَ كَانَتْ كُلَيْبٌ تُصَاهِرُهْ

[ينظر ديوانه ١/ ٢٥٠، والخصائص ٢/ ٣٩٤، والدرر ٢/ ٧٠، وشرح شواهد المغنى ١/ ٣٥٧، ومعاهد التنصيص ١/ ٤٤، والمقاصد النحوية ١/ ٥٥٥، وبلا نسبة فى رصف المبانى ص ١٨، وشرح ابن عقيل ص ١١٨، ومغنى اللبيب ١/ ١١٦، وهمع الهوامع ١/١١٨]
والتقدير : أبوه ما أمُّه من محارب ؛ فقدم الخبر . أ هـ .

(٣) م : وقولى : « أو أن يكون خبر ابتداء أو مبتدأ والخبر محذوف » إنما ساغ تكلفُ إضمار الخبر أو المبتدأ مع إمكان ألا يكون فى الكلام حذفٌ ؛ لأن « نعم » للمدح ، و « بئس » للذم ، وتكثير الجمل وإطالة الكلام مما يناسب المدح والذم ؛ لأنهما مقاما إسهاب وإطالة . أ هـ .

وكل فعل ثلاثي يجوز فيه أن يبنى على وزن « فَعُلَ »(١) بضم العين ، ويراد به معنى المدح أو الذم ؛ وذلك في الأفعال التي يجوز التعجب منها بقياس ، ويكون حكمه إذ ذاك كحكم نِعْم وبِئْس في الفاعل والتمييز واسم الممدوح أو المذموم .

وما يجرى مجرى نعم وبئس في المعنى « حَبَّذا » فتقول إذا أردت المدح : « حبذا
٩ أ زيد » ، وإذا / أردت الذم : « لاحبَّذا زيد » ، وهي في الأصل مركبة من : « حَبَّ وذَا » الذي هو اسم إشارة ، فجعلا بمنزلة شيء(٢) واحد(٣) ، وحكم لهما بحكم الأسماء ، فإذا قلت : « حبَّذا زيد » فحبَّذا : مبتدأ أو خبر متقدم ، كأنك قلت : « المحبوب زيد» ؛ ولذلك لم يتغير « ذا » بحسب المشار إليه ؛ بل تقول : « حبذا الزيدان ، وحبذا الزيدون ، وحبذا الهندات » ، وكثرة(٤) إدخالهم حرف النداء على « حبذا » ؛ نحو قول جرير [من البسيط] :

١٩- يَاحَبَّذَا جَبَلُ الرَّيَّانِ مِنْ جَبَلٍ وَحَبَّذَا سَاكِنُ الرَّيَّانِ مَنْ كَانَا(٥)

---

(١) م : وقولي : « وكل فعل ثلاثي يجوز أن يبني على وزن فعل ... » إلى آخره ، من ذلك قوله تعالى : ﴿ كَبُرَتْ كَلِمَةً تَخْرُجُ مِنْ أَفْوَٰهِهِمْ ﴾ [الكهف : ٥] ؛ ألا ترى أن فاعل « كبرتْ » مضمر على شريطة التفسير بما بعده ولايعود الضمير على مابعده ، إلا في أبواب معلومة ، منها بابُ نعم وبئس ، فلولا أن « كبرت » كلمة بمنزلة « نعم رجلًا » لم يجز ذلك . أ هـ .

(٢) في ط : اسم .

(٣) م : باب حبذا

قولي : « فجعلا بمنزلة شيء واحد » مما يدل على أن حبَّ مع ذا بمنزلة كلمة واحدة : أنه لايجوز الفصل بينهما بشيء ؛ كما يجوز الفصل بين الفاعل والفعل ؛ لايجوز أن تقول : حب اليوم ذا زيد ، تريد : حبذا زيد اليوم ، فلما جعلا بمنزلة شيء واحد ، غُلِّب حكم الاسم على الفعل ؛ لأن التركيب أغلب على الأسماء ؛ نحو : بعلبك ، منه على الأفعال ؛ نحو : هل يفعلن ، ومما يدل - أيضًا - على أن « حبذا » بمنزلة الاسم - ماذكرناه من كثرة مباشرته لحرف النداء . أ هـ .

(٤) في ط : وكثر

(٥) الشاهد فيه دخول حرف النداء « يا » على حبذا ؛ وهو كثير في الشعر وفيه شاهد آخر أن « ذا » من « حبذا » لاتتبع المخصوص ، بل تلزم الإفراد والتذكير .

ينظر : ديوانه ص ١٦٥ ، والدرر ٢٢٠/٥ ، وشرح شواهد المغني ٧١٣/٢ ، ولسان العرب (حبب) ، ومعجم ما استعجم ص ٦٩٠ ، ٨٦٧ وبلا نسبة في همع الهوامع ٨٨/٢ ، والأول منهما بلا نسبة في أسرار العربية ص ١١١ ، والجني الداني ص ٣٥٧ ، وخزانة الأدب =

مما يدل على أنها اسم ولذلك لم يستوحشوا من مباشرة حرف النداء لها ؛ كما استوحشوا من مباشرته الفعل ، في نحو قوله [من الطويل] :

٢٠ - ألا يَا اسْقِيَانِي قَبْلَ غَارَةِ سِنْجَالِ ... ...(١)

ولذلك قل ، والاسم المنتصب بعد « حبذا » جامدًا كان أو مشتقًّا ، تمييزه بجواز دخول « مِنْ » عليه ، تقول : « حبذا مِنْ رجلٍ زيد ، وحبذا من راكب زيدٌ » .

* * *

= ١٩٧/١١ ، ١٩٩ ، شرح المفصل ١٤٠/٧ .

(١) صدر بيت « للشماخ بن ضرار » وعجزه :

... ... وقَبْلَ مَنَايَا قَدْ حَضَرْنَ وآجَالِ

والشاهد فيه قوله : « يا اسقياني » حيث جاءت « يا » للنداء ، ويجوز أن تكون للتنبيه ، والمنادي محذوف ، أي : يا هذان .

ينظر : ملحق ديوانه ص ٤٥٦ ، وتذكرة النحاة ص ٦٨٧ ، وشرح أبيات سيبويه ٣٢٨/٢، وشرح شواهد المغني ٧٩٦/٢، وشرح المفصل ١١٥/٨ و والكتاب ٢٢٤/٤ ، ومعجم ما استعجم ص ٧٦٠ ، وبلا نسبة في الجنى الداني ص ٣٥٦ ، وشرح عمدة الحافظ ص ٢٥٦ ، ومغنى اللبيب ٣٧٣/٢ .

بَابُ التَّعَجُّبِ

التعجب استعظام زيادة فى وصف الفاعل خفيَ سببها ، وخرج بها المتعجب منه عن نظائره ، أو قل نظيره .

فقولنا : استعظام ؛ لأن التعجب لايتصور إلا ممن يجوز فى حقه الاستعظام ؛ ولذلك لايجوز أن يرد التعجب من الله تعالى ، فإن ورد ما ظاهره ذلك ، صرف إلى المخاطب ؛ نحو قوله تعالى : ﴿ فَمَآ أَصۡبَرَهُمۡ عَلَى ٱلنَّارِ ﴾ [البقرة : ١٧٥] أى : هؤلاء ممن يجب أن يتعجب منهم .

وقولنا : زيادة ؛ أكثر التعجب لايكون إلا ممن يزيد وينقص .

وأما الخِلَق الثابتة : فلا يجوز أن يتعجب منها إلا أن يشذ من ذلك شيء ، فيحفظ ولايقاس عليه ، والذى شذ من ذلك : « ما أحسنه ، وما أقبحه ، وما أطوله ، وما أقصره ، وما أهوجه ، وما أحمقه ، وما أنوكه ، وما أشنعه » .

وقولنا : فى وصف الفاعل : لأنه لايجوز التعجب من فعل المفعول ؛ لايجوز أن نقول : « ماأَضْرَبَ زيدًا » إذا تعجبت من الضرب الذى أُوقع به ، إلا إن شذ من ذلك أيضاً شيء ؛ فيحفظ ولايقاس عليه ؛ والذى شذ منه[1] : « ما أَشْغَلَهُ ، وما أولعه
٩ ب بالشيء ، وما أعجبه برأيه ، وما أحبه إلىّ ، وما أمقته عندى ، وما أبغضه إلى / ، وما أخوفه عندى » ؛ بدليل قول كعب بن زهير[2] [من البسيط] :

٢١- فَلَهْوَ أَخْوَفُ عِنْدِى إِذْ أُكَلِّمُهُ وَقِيلَ إِنَّكَ مَحْبُوسٌ وَمَقْتُولُ

---

(١) في أ : يشذ .

(٢) كعب بن زهير بن أبي سلمى المازني ، أبو المضرب : شاعر عالي الطبقة ، من أهل نجد ، له ديوان شعر ، كان ممن اشتهر في الجاهلية ولما ظهر الإسلام هجا النبي صلى الله عليه وسلم - وأقام يشبب بنساء المسلمين فأهدر النبي دمه فجاءه « كعب » مستأمناً وقد أسلم ، وأنشده لاميته المشهورة التي مطلعها : بانت سعاد فقلبي اليوم متبول . فعفا عنه النبي - صلى الله عليه وسلم - وخلع عليه بُردته ، وهو من أعرق الناس شعراً .

ينظر : خزانة الأدب ١١/٤ ، ١٢ ، والشعرو الشعراء٦١ ، وابن سلام ٢٠ ، وابن هشام ٣٢/٣ ، عيون الأثر ٢٠٨/٢ ، جمهرة أشعار العرب / ١٤٨ . وسمط اللآلي /٤٢١ .

مِنْ ضَيْغَمٍ بِثَرَاءِ الأَرْضِ مخْدَرُهُ   بِبَطْنِ عَثَّرَ غِيلٌ دُونَهُ غِيلُ(١)

إذ لايبنى أفعل التى للمفاضلة إلا مما يبنى منه فِعْل التعجب .

وقولنا في الحد : « خفي سببها وخرج بها المتعجب منه عن نظائره أو قل نظيره » ؛ لأنَّ ماتكثر نظائره في الوجود لايستعظم .

وللتعجب ثلاثة ألفاظ : ما أفْعَلَهُ ، وأفْعِلْ به ، وفَعُل :

فإذا أردت التعجب من فعل على طريقة « ما أفعله » فإما أن يكون مزيدا أو غير مزيد: فالمزيد : إن كان على غير وزن أفعل – لم يجز التعجب منه نفسه ، إلا أن يشذ من ذلك شيء ؛ فيحفظ ولايقاس عليه ، والذى يحكي من ذلك : ما أفقره ، من « افتقر» ، وما أغناه ، من « استغنى » ، وما أتقاه ، من « اتقى » ، وما أقومه ، من « استقام » ، وما أمكنه عند الأمير ، من « تمكن » وما أملأ القربة ، من « امتلأ » القربة وما أبل زيدًا أى : ما أكثر إبله ، وإنما يقال : تأبل إبلاً : إذا اتخذها ؛ ولذلك لم يجز التعجب من العاهات والألوان ؛ لأن أفعالهما فى الأصل على وزن : افعلّ وافعالّ ، وهما أزيد من ثلاثة أحرف ؛ ولذلك لم يُعِلّوا حَوِلَ وعَوِرَ وسَوِدَ ؛ لأنها فى معنى : احولّ ، واعورّ ، واسودّ ، وأما قوله [من البسيط] :

٢٢- إذَا الرِّجَالُ شَتَوْا وَاشْتَدَّ أَكْلُهُمُ   فَأَنْتَ أَبْيَضُهُمْ سِرْبَالَ طَبَّاخِ(٢)

فلا يقاس عليه ؛ لأنه ضرورة .

(١) ويروي البيت الأول :

لِذَاكَ أَهْيَبُ عِنْدِي إذْ أُكَلِّمه   وقِيلَ إنَّكَ مَنْسُوبٌ ومَسْئُولُ

ويروي البيت الثاني :

من خادر من ليوث الأُسْد مسكنه   من بطن عَثَّر غيلٌ بعده غيلُ

وعثر اسم مكان قال أبو عبيد البكري في معجم ما استعجم : هو واد من أودية العقيق .
وقال أبو سعيد : عثر جبل بتبالة ، وهذا أصح والضيغم : الأسد .

والشاهد في الأول : « أخوفُ » حيث بني أفعل التفضيل من المبني للمجهول ، وهو الفعل « خيف » ، وهذا جائز إذا أمن اللبس

ينظر : ديوانه ص ٦٦ ، والدرر ٢٦٣/٦ ، وبلا نسبة في رصف المباني ٢٣١ ، وهمع الهوامع ١٦٦/٢ .

(٢) البيت لـ « طَرَفَة بن العبد » ابن العشرين ، ولصدره روايات مختلفة نذكر منها رواية الديوان :

أمّا الملوكُ فَأَنْتَ اليَوْمَ أَلأَمُهُمْ   لُؤْمًا وَأَبْيَضُهُمْ سِرْبَالَ طَبَّاخِ

والشاهد فيه قوله : « أبيضهم » حيث جاء أفعل التفضيل من البياض ، والكوفيون يجيزون =

وإن كان على وزن « أفعل » ، ولم تكن همزته للتعدية - جاز التعجب منه ؛ نحو قولهم : « ما أَخطَأه ، وما أصوبه ، وما أنتنه ، وما أظلمه ، وما أضوأه » ولم يقولوا : ما أجوبه ، استغناء عن ذلك بقولهم : « ما أحسن جوابه » ، وإن كانت للتعدية لم يجز التعجب منه إلا أن يشذ من ذلك فيحفظ ولا يقاس عليه ، والذى شذ من ذلك قولهم : « [ما آتاه للدراهم ، و] [1] ما أعطاه ، للدنانير ، وما أولاه للمعروف ، وما أضيعه للشيء » ، ومن ذلك قول ذى الرمة : [من الطويل]

٢٣- بِأَضْيَعَ مِنْ عَيْنَيْكَ لِلْمَاءِ كُلَّمَا تَوَهَّمْتَ رَبْعًا أَوْ تَذَكَّرْتَ مَنْزِلَا[2]

وغير المزيد : إن كان على أزيد من ثلاثة أحرف لم يجز التعجب منه[3] ، وإن كان
١٠ أ على ثلاثة أحرف / [فإن كان غير متصرِّف ، لم يجز التعجُّب منه] ؛ نحو : نعم وبئس ، وإن كان متصرفًا[4] : فإن كان من الخِلَقِ الثابتة ، لم يجز التعجب منه ، إلا إن شذ من ذلك شيء ؛ فيحفظ ولا يقاس عليه ؛ والذى شذ من ذلك قولهم : « ما أَحْسَنَهُ ، وما أقبحه ، وما أطوله ، وما أقصره ، وما أهوجه ، وما أحمقه ، وما أَنْوَكَهُ ، وما أشنعه » ، وإن لم يكن من الخِلَق الثابتة : فإن كان من باب « كان » لم يجز

= مجيء أفعل التفضيل من السواد والبياض ، وهذا شاذٌ عند البصريين .
ينظر : ديوانه ص١٨ ، ولسان العرب (بيض) ، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ١٣٩/٨ ، وأمالي المرتضى ٩٢/١ ، والإنصاف ١٤٩/١ ، وخزانة الأدب ٢٣٠/٨ ، وشرح المفصل ٦/ ٩٣ ، ولسان العرب (بيض) ، (عمى) .

(١) سقط في ط .

(٢) الشاهد فيه قوله : « بأضيع من » حيث صاغ « أفعل » التى للتفضيل من فعل على وزن « أفعل » وهو « أضاع » والهمزة فيه للتعدية ؛ ولذلك فإنه قد يتعجب من الفعل الذى على وزن « أفعل » وهمزته للتعدية ؛ لأن كل ماجاز بناء « أفعل » التفضيل منه جاز التعجب منه أيضًا .
ينظر : ملحق ديوانه ص ١٨٩٨ ، ولسان العرب (سقي) ، وبلا نسبة في رصف المباني ص ٣١٤ ، ومجالس ثعلب ٤١٣/٢ .

(٣) م : باب التعجب
وقولي : « وغير المزيد إن كان على أزيد من ثلاثة أحرف لم يجز التعجب منه » مثاله : دَحرَج . أ هـ .

(٤) م : وقولي : « وإن كان غير متصرف ، لم يجز التعجب منه » إنما لم يجز التعجب من الفعل غير المتصرف ؛ لأنه لايتعجب منه حتى يبنى منه أفعل ، وبناء « أفعل » منه تصرف فيه ؛ فلم يجز كذلك التعجب منه .
[لم نجد هذا القول بنصه ولعله تفريعا على المتصرف] أ هـ .

التعجب منه[1] ، وإن كان من باب « ظننت » لم يجز التعجب منه إلا بشرط أن يقتصر فيه على الفاعل[2] ؛ فتقول : ما أظن زيدًا ، ولو قلت : « ما أظنّ زيدًا عمرًا قائمًا » لم يجز ههنا [3] ، وإن كان من غير ذلك من الأبواب ، جاز التعجب منه .

وإن أدخلت اللام عليهما معًا ، لم يجز ، لأنه لايعمل فعل فى مجرورين بحرف واحد ، إلا على وجه التبعية ، ولايجوز حذف أحدهما اختصارًا ؛ لأنه كالمذكور ، ولايصح تقديره منصوبًا ولامجرورًا ، وإن كان من باب أعلم ، لم يجز فيما همزته للنقل ، ولافيما زاد على الثلاثة بغير همزة .

ويصح فى أَنْبأ ، وأَخبَرَ ، مع الاقتصار على الفاعل لا غير ، ومن أجاز الاقتصار على المفعول الأول ، قال : « ما أخبر زيدًا لعمرو » ، وإن كان من غير ذلك من الأبواب ؛ نحو : « ما أضربه لزيد ، وما أعطاه للدراهم » ، فلايجوز ذكر المفعولين ، والاقتصار –

---

(١) م : وقولى : « فإن كان من باب كان ، لم يجز التعجب منه » إنما لم يجز ذلك ؛ لأن كان وأخواتها بمنزلة ماكان من الأفعال متعديًا إلى مفعول واحد ، نحو : ضرب زيد عمرا ، والفعل الذى يتعدى إلى واحد ، إذا تعجبت منه ، نقلته بالهمزة فصار فاعله مفعولاً ، وأدخلت على مفعوله الذى كان له قبل النقل – اللام ، فتقولُ : ما أضرب زيدًا لعمرو ؛ فكان يلزم على هذا أن لو تعجبت من « كان » أن تقول : ما أكون زيدًا لقائم ، فتدخل اللام على الخبر ، ودخول اللام على الخبر غير سائغ . أ هـ .

(٢) م : وقولى : « وإن كان من باب ظننت ، لم يجز التعجب منه إلا بشرط أن تقتصر على الفاعل » فتقول : ما أظن زيدًا ، وإنما لم يجز التعجب منه إلا بشرط الاقتصار على الفاعل ؛ لأن الفعل المتعدى لايجوز أن يتعجب منه حتى يبنى على « فعل » بضم العين ، وسبب ذلك : أن فعل من أفعال الغرائز والنحائز ، فجعل الفعل الذى يُتعجب منه كأنه غريزة ونحيزة فى المتعجب منه ، فنقل إلى « فَعُلَ » من أجل ذلك ، وفَعُلَ لايتعدى ، فإذا نُقِل بالهمزة ، صار متعديًا إلى واحد ، وهو الاسم الذى كان فاعلاً قبل النقل ، ولزم إدخال حرف الجر على ماعدا ذلك ؛ فلذلك لم يجز التعجبُ من ظننتُ وأخواتِها ، إلا بعد الاقتصار على الفاعل ؛ لأنك لو أدخلت حرف الجر على المفعولين ولم تحذفهما فقلت : ماأظنَّ زيدًا لعمرو لقائم ؛كما تقول : ما أضرب زيدًا لعمرو ، لم يجز ؛ لأنه لايتعدى فعل إلى مجرورين بحرفى جر من جنس واحد إلا وأحدهما معطوف على الآخر ؛ نحو قولك : مررت بزيد وبعمرو ، ولايجوز : مررت بزيد بعمرو ، ولايجوز أن يحذف أحد الاسمين ويترك الآخر ، وتدخل عليه اللام ، فتقول : ما أظن زيدًا لعمرو أو ما أظن زيدًا لقائم ؛ لأن المفعولين فى هذا الباب لايجوز الاقتصار على أحدهما دون الآخر . أ هـ .

(٣) فى ط قوله : من ههنا .

هنا - جائز بخلاف الظن ؛ فلذلك لايجوز : ما أظنّ زيدًا لعمرو إلا ألفاظًا استغنت العرب عن التعجُّب منها بغيرها ، وهي : قام ، وقعد ، ونام ، وسكر ، وغضب ، وجلس ، و« قال » من القائلة .

وكل ماذكرنا أنه لايجوز التعجب منه نفسه ، فإنك تتوصل إلى التعجب منه بأن تأتي بدله بفعل يجوز أن يتعجب منه ، وتنصب مصدر الفعل الذى تعذر التعجب منه ، على أنه مفعول للفعل الذى تتعجب منه وتقتصر إن شئت على المفعولات أو تأتى بجميعها ، فتقول : « مَاأَشدَّ دَحرجته ، وما أشدَّ استخراج زيد للدراهم ، وما أكثر انطلاقه ، وما أكثر ظَنَّكَ زيدًا منطلقًا ، وما أحسن إخبار زيد بكرًا عمرًا قائمًا ، وما أسوأ عَمَى بكر ، فإن لم يكن له مصدر ، أدخلت « ما » المصدرية عليه ؛ نحو قولك :

١٠ ب « ما أكثر ما يَذر زيد / الواجب عليه ، فإن لم يجز دخول « ما » المصدرية عليه ، لم يتعجب منه أصلا ؛ نحو : نعم وبئس .

والفعل الذى تتعجب منه إن كان على وزن « فَعُلَ » بضم العين[(١)] ، بنيت منه أفعل من غير تغيير ، وإن كان على وزن « فَعَلَ » بفتح العين أو كسرها ، فلابد من تحويله إلى « فَعُلَ » بضم العين ؛ وحينئذ : يُتعجب منه[(٢)].

وقد حذفت الهمزة في موضعين قالوا : « ما خيرَ اللبنَ للصحيح ، وماشره

---

(١) م : وقولى : « والفعل الذى يتعجب منه إن كان على وزن فَعُلَ بضم العين » إلى آخره ، مثال ذلك ظرف ؛ تقول فيه : ما أظرفه . أ هـ .

(٢) م : وقولى : « وإن كان على فعل بفتح العين أو كسرها ، فلابد من تحويله إلى فعل بضم العين ، وحينئذٍ يتعجب منه » الدليل على تحويله إلى فعل بضم العين : شيئان :
أحدهما : كون الفعل يصير غير متعدٍ ، وقد كان قبل التعجب منه متعديًا ؛ ألا ترى أن « ضرب » لو بقى في حال التعجب منه على تعدِّيه ، للزم إذا تعجبت منه وأدخلت عليه الهمزة التي للنقل - أن يتعدى إلى مفعولين ؛ فكنت تقول : ما أضرب زيدًا عمرا ، وهم لايقولونهُ ؛ فدل ذلك على أنه لم يتعجب منه حتى حُول إلى فعل ؛ لأنها لاتتعدى .
والآخر : أنه يجوز لك فى فعل المفتوح العين أو المكسورها إذا أردت التعجب منه : أن تنقله إلى فعل بضم العين ، فتقول : ضَرُبَ الرجل ، وشَرُبَ ، أى : ما أضربه وأشربه ، ولايجوز إذا أردت معنى التعجب أن تبقيهما على وزنهمَا الأصليين ؛ فدل ذلك على أنه لايجوز التعجب من الفعل حتى يحول إلى فعل بضم العين ، والسبب فى ذلك ما ذكرناه ، أنهم أرادوا أن يجعلوا الفعل كأنه غريزة فى المتعجب منه مبالغة . أ هـ .

للمبطون » ، وهو شاذٌّ لا يقاس عليه .

و « ما » في هذا الباب اسم تام ، في موضع رفع على الابتداء(١) ، والفعل الذى بعده في موضع خبره وفاعله ضمير مستتر في الفعل ، عائد على « ما » ، وهو مفرد مذكر أبدًا على لفظها ، فيقال : ما أَحْسَنَ الزَّيْدَيْنِ ، وما أحسن الزَّيْدِينَ (٢) .

ويجوز زيادة « كَانَ » بين « ما » والفعل الذى في موضع خبرها ؛ فتقول :« ما كان أحسن زيدًا » إذا أردت التعجب مما وقع وانقطع . فإن أردت التعجب مما وقع ولم ينقطع إلى حين تعجبك - لم تدخل « كان » وقد حُكيت زيادة « أصبح وأمسى »(٣) بينهما ، إلا أن ذلك لا يقاس عليه ، قالوا : « ما أَصْبَحَ أَبْرَدَهَا ، وَمَا أَمْسَى أدفأها » .

ولايجوز تقديم معمول فعل التعجب عليه(٤) ؛ لأنه لايتصرف ، فلم يُتصرف لذلك في معموله ؛ وسواء كان المعمول ظرفًا أو مجرورًا أو غير ذلك ، ويجوز عندى تقديم معموله المجرور على المنصوب ، ومن كلامهم : « ما أَحْسَنَ بالرجل أَنْ يَصْدقَ » ، ومن

---

(١) م : وقولى : « و « ما » في هذا الباب اسم تام في موضع رفع على الابتداء » هذا الذى ذكرتُه هو مذهب سيبويه أعني أن « ما » اسم تام بمنزلة شيء ، وساغ الابتداء بالنكرة ؛ لأن التعجب سوغ ذلك ؛ ألا ترى أنك تقول : عجب لزيد ؛ لعجب نكرة ، وجاز الابتداء به ؛ لما دخل الكلام من معنى التعجب ، ومذهب الأخفش : أن ما موصولة ، والجملة التى بعدها في موضع الصلة والخبرُ محذوف ؛ كأنَّهُ قال : ما أحسن زيدًا عظيم ، أى : الذى حسنه في عينى عظيمٌ من الحسن ، وحُذِف ذلك ؛ لأن المعنى يدل عليه .

ومذهب سيبويه أولى لأمرين :

أحدهما : أنه لايكون في الكلام إذ ذاك ادعاء حذف .

والآخر : أن ما إذا قُدِّرت نكرة ، كان معنى التنكير مناسبًا لمعنى التعجب ؛ لأن التعجب لايكون - كما تقدم - إلا خفي السبب ، و « ما » هى الواقعة على ذلك السبب الذى لأجله كان التعجب فينبغي أن تكون نكرةً ؛ لأن التنكير مناسب لمعنى الخفاء ، وإذا جعلناها موصولة ، كانت معرفة ، فينبغي إذ ذاك ألاَّ تقع إلا على معلوم ، والمعنى الذى بسببه كان التعجب ليس معلومًا ؛ فتناقض معنى الموصولة معنى التعجب لذلك . أ هـ .

(٢) في ط : الزيدون .

(٣) م : وقولى : « في زيادة أصبح وأمسى » إن ذلك لا يُقاس وهو مذهب البصريين ، وأما الكوفيون ، فقاسوا ذلك في أصبح وأمسى ؛ حملاً على قولهم : ما أصبح أبردها ، وما أمسى أدفأها ، يعنون الدنيا ، أى : ما أبردها في الصباح ، وما أدفأها في المساء . أ هـ .

(٤) م : قولى : « ولايجوز تقديم معمول فعل التعجب عليه » مثال ذلك قولنا : ما أحسن زيدًا يوم الجمعة ، لايجوز أن تقول : زيدًا ما أحسن يوم الجمعة ، ولا : يوم الجمعة ما أحسن زيدًا . أ هـ .

كلام عمرو بن معدى كرب[١] :

« مَا أَشَدَّ فِي الهَيْجَاءِ لِقَاءَهَا ، وَأَكْرَمَ فِي اللَّزَبَاتِ عَطَاءَهَا ، وَأَثْبَتَ فِي المَكْرُمَاتِ بَقَاءَهَا » .

وأما التعجب على طريقة « أَفْعِلْ به » ، فلا يكون إلا من الأفعال التى يتعجب منها على طريقة « ما أفعله » ، إلا أنه لابد من بنائه أولًا على وزن « أَفْعَل » ، التى يُراد بها : صارَ ذا كذا[٢] ، نحو قولهم : أَثْقَلَ المكان ، أى : صار ذا ثِقَل ، وحينئذٍ يبنى الأمر عليه ، فيقال : أَسْمِعْ بزيدٍ ، وأبصر بعمرو ، وأصله : أسمعَ زيدٌ ، وأبصر عمرو ؛ لأنه مبنى من فعل لايتعدى[٣] وفاعله ظاهر ، وساغ وقوع الظاهر فاعلا للأمر بغير لام ، لما لم يَكُنْ / أمرًا فى الحقيقة ، بل المعنى الخبر[٤] ، والأمر قد يجىء بمعنى الخبر ؛ قال ١١ أ تعالى : ﴿ قُلْ مَن كَانَ فِي ٱلضَّلَٰلَةِ فَلْيَمْدُدْ لَهُ ٱلرَّحْمَٰنُ مَدًّا ﴾ [مريم : ٧٥] أى : فيمد له الرحمن مدًّا ، لكن زيدت « الباء » فى الفاعل ، ولزمت ، حتى صار لفظ الفاعل كلفظ المجرور ، فى نحو قولك : « امْرُرْ بزيد » إصلاحًا للفظ ؛ ويدل على أن المجرور فى موضع الفاعل ، وأن الفعل لم يتحملْ ضميرًا - إبقاءُ اللفظ على صورة واحدة فى

(١) عمرو بن معدي كرب بن ربيعة بن عبد الله الزبيدي : فارس اليمن ، وصاحب الغارات المشهورة ، وفد على النبي - صلى الله عليه وسلم - أسلم وارتد بعد وفاة النبي - صلى الله عليه وسلم - ثم عاد إلى الإسلام ، شهد عدة معارك منها القادسية واليرموك ، كان عصيّ النفس أبيها ، وله شعر مجموع في ديوان باسمه .

ينظر : الإصابه ترجمة (٥٩٧٢) ، وسمط اللآلي ٦٣ ، ٦٤ وابن سعد ٣٨٣/٥ ، وشرح الشواهد/١٤٣ ، خزانة الأدب ٤٢٥/١ ، والشعر والشعراء ١٣٨ الأعلام (٨٦/٥) .

(٢) م : وقولي : « ولابد من بنائه أولاً على أفعل الذى يراد به صار ذا كذا » الدليل على صحة ذلك قطع همزة ﴿ أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ ﴾ [مريم : ٣٨] ؛ فدل ذلك على أنه من « أسمع وأبصر » ، ولو كان من سمع ، ولم يُنقل إلى أسمع ، لكانت الهمزة همزة وصل ولكانت مكسورة فكنت تقول اسمع بفتح الميم وكسر الهمزة . أ هـ .

(٣) م : وقولى : « والأصل أسمع زيدٌ وأبصر عمرو ؛ لأنه مبنى من فعل لايتعدى » أردت بذلك أن أبين أن المجرور فاعلٌ والباء زائدة ؛ لأنه أمر من أسمع ، أى : صار ذا سمع ، وأسمع بهذا المعنى لايتعدى ؛ فكذلك لايتعدى الأمر الذى يكون منه .أ هـ .

(٤) م : وقولي : « وساغَ وقوعُ الظاهر فاعلاً للأمر بغير لام ، لما لم يكن أمرًا فى الحقيقة ؛ بل المعنى الخبرُ » أعنى : أنَّ الأمرَ الصحيح بغير لام إنما يكون فاعله ضمير خطاب ؛ نحو قولك : قم ، اقعد ، فلولا أن الأمر الذى يُراد به التعجب ليس بأمر صحيح ، وإنما هو خبرٌ فى المعنى ، لم يجز مجىء الفاعل منه ظاهراً ، وإنما سوَّغَ ذلك فيه كوله خبرًا فى المعنى ؛ فجاء الفاعل معه ظاهرًا ؛ كما يجىء ذلك مع الخبر.أ هـ .

خطاب الواحد المذكر والواحدة المؤنثة والمثنى والمجموع ؛ فتقول : « يا عمرو أحسن بزيد ، ويا عمران ، أحسن بزيد ، ويا عمرون ، أحسن بزيد ، ويا هند أحسن بزيد ، ويا هندات أحسن بزيد » ، وإنما حذف من قول أوس بن حجر[1] يصف درعًا : [من الطويل]

٢٤- تَرَدَّدَ فِيهَا ضَوْءُهَا وَشُعَاعُهَا فَأَحْسِنْ ، وَأَزْيِنْ بامرِئٍ أَنْ تَسَرْبَلا[2]

وفى قوله تعالى فى أحد القولين : ﴿ أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ ﴾ [مريم : ٣٨] ؛ بكونه فى اللفظ بمنزلة الفضلة .

وأما التعجب على طريقة « فَعُل » : فلا يجوز أيضًا إلا مما يتعجب منه على طريقة « ما أفعله » بقياس ، ولايلزم فى الفاعل الألف واللام ؛ فتقول : « ضَرُبَ زيد[3] ، وضَرُبَ الرجلُ » أى : ما أضربهما ، ويجوز دخول الباء الزائدة على الفاعل ؛ فيقال :

(١) أوس بن حجر بن مالك التميمي ، أبو شريح ، شاعر تميم في الجاهلية ، أو من كبار شعرائها . في نسبه اختلاف بعد أبيه حجر وهو زوج أم زهير بن أبي سلمى ، كان كثير الأسفار وأكثر إقامته عند عمرو بن هند في الحيرة ، عمّر طويلاً ولم يدرك الإسلام ، في شعره حكمة ورقة ، كانت تميم تقدمه على سائر شعراء العرب ، وكان غزلاً ، مغرمًا بالنساء . قال الأصمعي : أوس أشعر من زهير .
ينظر : الأغاني ٧٠/١١ ، خزانة الأدب ٢٣٥/٢ ، سمط اللآلي /٢٩٠ شعراء النصرانية / ٤٩٢ ، طبقات فحول الشعراء/٨١ الأعلام ٣١/٢ .

(٢) ويروى عجز البيت في ط : فأحصن وأزين بامرئ أن تسربلا .
والشاهد في البيت قوله : « وأحسن » ، حيث حذف الباء التي تجر المتعجب منه مع « أن » المخففة .
ينظر : ديوانه (٨٤) ، وشرح ديوان زهير (٢٠١) ولسان العرب (عزل) ، وتاج العروس (عزل) ، وبلانسبة في الدرر (٢٣٦/٥) ، وهمع الهوامع (٩٠/٢) .

(٣) م : وقولي : « ولايلزم فى الفاعل الألفُ واللام ؛ فتقول : ضرب زيد » هذا المذهب الذى ذكرته هو مذهب الأخفش والمبرد ، وهو الصحيح ، وإن كان جمهور النحويين لايجوز عندهم أن يكون الفاعل إذ ذاك إلا مايكون فاعلاً فى باب نعم وبئس ؛ لأنه إذا قدر فيه معنى التعجب ، لم يكن من باب نعم ، وإن قُدِّر فيه معنى المدح إن كان الفعل يقتضي مدحًا ، أو الذم إن كان الفعل يقتضي ذمًا ؛ حينئذ : ينبغى أن يجرى مجرى نعم وبئس ؛ ومما يبين أنه لاينبغى أن يعامَل معاملة نعم وبئس ، إذا ضمن معنى التعجب - زيادة الباء فى الفاعل فى قوله : [من المديد] .

حَبَّ بِالزَّوْرِ الَّذِى لاَيُرَى مِنْهُ إِلا صَفْحَةٌ أَوْ لِمَامْ

والباء لاتزاد فى فاعل « نعم » ، و « بئس » .أ هـ .

ضَرُبَ بزيد ؛ إجراءً له مجرى : « أضرب بزيد » ؛ لأنهما في معنى واحد ، ومِنْ ذلك قوله [من المديد] :

٢٥- حُبَّ بِالزَّوْرِ الَّذِي لاتُرَى مِـنْـهُ إلا صَـفْـحَـةٌ أَوْ لِمَام[1]

وإذا بنيت الفعل المعتل اللام بالياء على فعل ، قلبت الياء واوًا ؛ لانضمام ماقبلها ؛ فتقول : رَمُوَ الرَّجُلُ .

* * *

(١) البيت للطرماح بن حكيم .

والشاهد فيه قوله : « حب بالزور » حيث جاء بفاعل « حب » التي تفيد معنى « نعم » مقترنا بالباء الزائدة ، وذلك من قبل أن المعنى قريب من معنى صيغة التعجب .

ينظر : ديوانه ص ٣٩٣ ، والدرر ٢٣٢/٥ ، وشرح التصريح ٩٩/٢ ، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٢٨١/٣ ، وجواهر الأدب ص٥٤ ، وشرح الأشموني ٣٨٠/٢ ، ولسان العرب (زور) وهمع الهوامع ٨٩/٢ .

بَابُ مَالَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ

يحتاج في هذا الباب إلى معرفة خمسة أشياء : الأفعال التى يجوز بناؤها للمفعول ، وكيفية بنائها له ، والسبب الذى لأجله يحذف الفاعل ، والمفعولات التى تقام مقام الفاعل ، والأَولى منها بالإقامة إذا اجتمعت .

فأما الأفعال : فثلاثة أقسام :

قسم لايجوز بناؤه للمفعول باتفاق ، وهو : الأفعال التي لاتتصرف ؛ نحو : نعم وبئس .

وقسم فيه خِلاف ، وهو : كان وأخواتها المتصرفة ، والصحيح : أنها تُبنى للمفعول ؛ بشرط أن / تكون قد عملت في ظرف أو مجرور ؛ فيحذف اسمها ؛ كما ١١ ب
يحذف الفاعل ويحذف الخبر ؛ إذ لايتصور بقاء الخبر دون مخبر عنه ، ويُقام الظرف أو [الجار] [١] والمجرور مقام المحذوف ؛ فيقال : ليس في الدار ، وليس يوم الجمعة .

وقسم لاخلاف في جواز بنائه للمفعول ، وهو : مابقي من الأفعال المتصرفة .

وأما كيفية بنائه للمفعول : فإن الفعل لايخلو من أن يكون صحيحًا غير مضاعف أو معتلاً ، أو مضاعفًا غير معتل : فإن كان صحيحًا غير مضاعف : فإنه إن كان في أوله همزة وصل ، ضممت أوله وثالثه وكسرت ماقبل آخره [٢] ، وإن كان في أوله تاء زائدة ، ضممت أوله وثانيه [وكسرت ماقبل آخره] [٣] ، وإن لم يكن في أوله شيء من ذلك ، ضممت أوله[٤] وكسرت ماقبل آخره [٥] ، وإن كان ماقبل الآخر مكسورًا ، أبقيته على كسره .

---

(١) سقط في أ .

(٢) م : باب مالم يسم فاعله
قولي « إن كان في أوله همزة وصل ، ضممت أوله وثالثه ، وكسرت ماقبل آخره » مثال ذلك : انطلق تقول فيه : انطلِقَ ، وكذلك : اقتدر واستخرج وأشباه ذلك تقول فيهما : اُقْتُدِر واسْتُخْـرِج . أ هـ .

(٣) م : وقولي : « وإن كان في أوله تاء زائدة ، ضممت أوله وثانيه ، وكسرت ماقبل آخره » مثال ذلك : تضرّب وتكرّم وتدحرج تقول فيها : تُضُرِّب وتُكُرِّم وتُدُحْرِج .أ هـ .

(٤) في أ : أوله وثانيه .

(٥) م : وقولي: « وإن لم يكن فيه شئ من ذلك ضممت أوله وكسرت ماقبل آخره » مثال ذلك : ضُرِبَ وأُكرِم ودُحرِج .أ هـ .

ولا تُغيّر صنفًا من هذه الأصناف بأكثر من ذلك ، إلا أن يكون ثانيه ياء أو ألفاً زائدتين أو ثالثه ألفًا زائدة ؛ فإنك تقلبها واوًا لانضمام ماقبلها .

والمضارع من جميع ذلك يضم أوله إن كان مفتوحًا ويبقى على ضمه إن كان مضمومًا ، ويفتح ماقبل آخره إن كان مكسورًا أو مضمومًا [١] ، ويبقى على فتحه إن كان مفتوحًا ، وإن كان معتلا أو مضاعفًا غير معتل ، فُعِل به مايفعل بالصحيح ، أو لا يكون التغيير اللاحق له بعد ذلك على حسب مايقتضيه التصريف [٢] .

وأما السبب الذى لأجله يحذف الفاعل : فإنه يحذف إما لِعلْم المخاطب [٣] ، أو لجهل المخاطب [٤] ، أو للخوف منه [٥] ، أو للخوف عليه [٦] ، أو للتعظيم وذلك إذا كان المفعول حقيرًا [٧] ، أو للتحقير وذلك إذا كان المفعول عظيمًا [٨] ، أو إيثارًا لغرض السامع ، أو لإقامة الوزن ، أو لتوافق القوافي [٩] ، أو لتقارب

(١) م : وقولى : « والمضارعُ من جميع ذلك يضم أوله ويفتح ما قبل آخره » مثال ذلك : ينطلق ويُقتدرُ ويستخرج ويتدحرج ويكرم ويضرب ويدحرج .أ هـ .

(٢) م : وقولي : « والمعتل يتغير على حسب ما يحكم به في التصريف » مثال ذلك : قيل وبيع ، أصلهما قُولَ وبيِعَ ، لكن الإعلال صيرهما قيل وبيع ومن يشمّ الضم في الباء من بيع والقاف من قيل ، فإشعارًا بأن الأصل الضم .

ومنهم من يقول : قول وبوع ، وذلك كله شيء أوجبه حكم التصريف .أ هـ .

(٣) م : وقولى : « أنه يحذف لعلم المخاطب به » مثال ذلك قولك : أنزل المطر .أ هـ .

(٤) م : وقولي : « أو جهل المخاطب » مثال ذلك : قولك : ضُرِبَ زيد ، إذا كنت لاتعلم الضارب .أ هـ .

(٥) م : وقولى : « أو للخوف منه » مثال ذلك : قتل ابن جبير ، ولاتذكرُ قاتله ، وهو الحجاج خوفًا منه .أ هـ .

(٦) م : وقولى : « أو للخوف عليه » مثال ذلك : قُتِلَ زيد ، فلم يذكر القاتل ؛ خوفًا عليه من القود . أ هـ .

(٧) م : وقولى : « أو للتعظيم وذلك إذا كان المفعول حقيرًا » ؛ مثال ذلك : ضُرِبَ اللص ، ولايذكر الفاعل تهاونًا باللص وتحقيرًا له .أ هـ .

(٨) م : وقولى : « أو للتحقير إذا كان المفعول عظيمًا » مثال ذلك : طعن عمر ، ولاتذكر العلج ؛ اجلالاً لعمر - رضى الله عنه - عن أن يذكر اسم العلج معه .أ هـ .

(٩) م : وقولى : « أو لإقامة الوزن أو لتوافق القوافى » مثال ذلك : قوله : [من البسيط]

وَأُدْرِكَ المُتبقَى مِنْ ثَمِيلَتِهِ ... وَمِن ثَمائِلِهَا واسْتُنْشِئَ الغَرَبُ

[البيت لذى الرمة فى ديوانه ص ٥٥، لسان العرب (غرب) ، ثمل ، نشأ ، وتهذيب =

الأسجاع [(١)] .

وأما المفعولات التي تقام مقام الفاعل فالمصدر ؛ بشرط أن يكون مختصا [(٢)] لفظًا أو تقديرًا ، ومتصرفًا ، والظرف الزماني والمكاني ؛ بشرط أن يكونا متصرفين ، والمفعول به المسرح ، والمقيد وأعني به : المجرور.

وأما الأولى منها بالإقامة إذا اجتمعت [(٣)] : فالمفعول به المسرح إذا اجتمع مع غيره لم

= اللغة ٣/ ١١٣، ١٥/ ٩٣، وديوان الأدب ٤/ ١٢٩، ومقاييس اللغة ٤/ ٤٢٠، وجمهرة أشعار العرب ص ٩٤٩، وتاج العروس غرب ، ثمل ، نشأ]

ألا ترى أنه لو بُني أدرك للفاعل ، لكان ذكرُ الفاعل يفسد الوزن ، وكذلك : لو بنى « استنشىء » للفاعل ، لكان الغَرْبُ منصوبًا ؛ فتختلف القوافي ، فلما بنى « اسْتُنْشِيءَ » للمفعول ، اتفقت القوافي بذلك .أ هـ .

(١) م : وقولي : « أو لتقارب الأسجاع » مثال ذلك قول أعربي : « فالحمد لله الذى لايُكَتُّ نعمه ، ولايفسد قسمه » ألا ترى أنه لو قال : لا يكت أحد نعمه ، لتفاوت مابين السجعين . أ هـ .

(٢) م : وقولي : « فالمصدر بشرط أن يكون مختصًا ... » إلى آخره مثال المختص في اللفظ قولك : سير عليه سيرٌ شديد ، ومثال المختص تقديرًا : قيل فيه قولٌ ، أى : قول حسن ، فحذفت للدلالة ، ونعنى بالتصرف : أن يُستعمل فى موضع الرفع والنصب والخفض ، نحو : ضرب وقيام وسير ، فإن لزم النصب على المصدرية ؛ نحو : سبحان الله ، ومعاذ الله ، لم يجز أن يُقامَ مقام الفاعل ، لايقال : سبح سبحان الله ، ومثالُ ظرفي المكان والزمان المتصرفين قولك : سير عليه يومان ، ومُرَّ به فرسخان ، فإن كانا غير متصرفين ، لم يجز ذلك فيهما ، لايقال : سير عليه ، بعيدات بين ، ولا قُعد عندك ؛ لأن بعيدات بين وعندك لايتصرفان ؛ بل يلتزم العرب فى بعيدات بين النصب على الظرفية ، وفى عند النصب على الظرف أو الجر بمن ، فأما ماحكى من قول العرب : أو لك عند فقد أخرجت فيه عند عن معناها ، وجعلت بمعنى مكان كأنه قال : أو لك مكان يختص بك ؛ وإلاّ فمعلوم أنَّ كل أحد لابد له من أن يكون عند شيء ؛ أو يكون عنده شيء ومثال المفعول به المسرح : ضرب زيد ، ومثال المقيَّد : سير بزيد . أ هـ .

(٣) م : وقولي : « وأما الأولى منها بالإقامة إذا اجتمعت » إلى آخره مثال اجتماع المفعول به المسرح مع غيره ممّا يقام مقام الفاعل : « سميت أخاك بزيد يوم الجمعة أمام عمرو تسمية » تقول إذا بنيته للمفعول : « سمى أخوك بزيد يوم الجمعة أمام عمرو تسميةً » ولا يجوز غير ذلك .

ومثال ما لا يكون له مفعول مسرح من الفعل المبنى للمفعول : المسألة المذكورة إذا حذفت منها الأخ ، فتقيم إذ ذاك أى البواقى شئت ، فإن أقمت المجرور نصبت يوم الجمعة وأمام عمرو وتسمية ، فتقول : سمى بزيد يوم الجمعة أمامَ عمرو تسميةً وإن أقمت يوم الجمعة ، رفعته ، وتركت ماعداه على حاله فتقول : سُمِّي بزيد يومُ الجمعة أمام عمرو تسميةً ؛ وكذلك إن أقمت الأمام أو تسمية رفعت المقام منهما ، وتركت ماعداه على حاله إلا أن يكون المصدر =

....

= مختصًا في اللفظ ؛ فإن إقامته إذ ذاك أولى من إقامة ماعدا المفعول به المسرّح ؛ نحو قولك : سير بزيد يوم الجمعة أمام عمرو سير شديد ، فرفع « سير » وترك ماعداه على حاله أولى من إقامة المجرور أو أحد الظرفين .

ومثال إقامة الأول في باب « أعطيتُ » أعطي زيد درهمًا ، وقد يجوز أن يقال : أعطي درهم زيدًا ، فيقام الثاني ، والمعنى واحد ، ومن النحويين من يزعم أنك ، إذا أقمت الثاني ، انعكس المعنى ، وكأنك جعلت زيدًا هو المعطي للدرهم مجازًا ؛ وذلك باطل ؛ لأنه لم يُحوِج إلى ذلك شيء ، وإنما حملهم على ذلك : أنهم رأوا قدماء النحويين قد حملوا : أدخل القبر زيدًا على القلب ، فتوهموا أن الموجب لذلك كون المقام - مقام الفاعل - هو الثاني ، وليس الأمر كذلك ؛ بل الذي أوجب ادعاء القلب في قولك : أدخل القبر زيدًا : أن قولك : أدخلت زيدًا القبر ، من قبيل ما اجتمع فيه مفعولان ، أحدهما مسرح ، والآخر مقيّد ؛ لأن دخل لايتعدى إلى القبر وأمثاله إلا بنية حرف الجر ، والأصل : أدخلت زيدًا في القبر .

وإذا اجتمع المقيد في التقدير مع المسرح لفظًا وتقديرًا فإنّما يقام المسرح ، فلولا القلب ، لما جاز إقامة القبر ؛ لأنه إذا قلت : أُدخل القبر زيدًا ، صار القبرُ هو المسرح وزيد المقيد ؛ فكأنك قلت ؛ أدخلت القبرَ في زيد ، وماذكرته من جواز إقامة أي المفعولين شئت في باب « أعطيت » إنما ذلك مع أمن اللبس ، فإن لم يؤمن اللبس ، لم يقم إلا الأول ؛ نحو قولك : أعطي عمرو بكرًا زيدًا ، لا يجوز إلا إقامة بكر فتقول أعطي بكر زيدًا ، لايجوز أن تقول : أعطي زيد بكرًا ، على معنى : أعطي بكر زيدًا ؛ بل إن قلت ذلك ، كان المعنى على إعطاء بكر لزيد .

ومثال إقامة الأول في باب « ظننت » : ظن زيد قائمًا ، ومثال إقامة الثاني فيه : ظن قائم زيدًا ، والمعنى واحد في الحالين .

ومثال إقامة الأول في باب « أعلم » : أعلم زيد بكرًا منطلقًا ، وإنما لم يجز في باب أعلم إلا إقامة الأول ؛ لأنه مفعول صحيح ، وأما الثاني والثالث فهما مبتدأ وخبر في الأصل ، وإنما نصبا بالتشبيه بمفعولي أعطيت ، وإلا فحق الجمل ألاَّ يغيرها العامل ، فلما اجتمع المفعول الصحيح مع ما ليس كذلك ، لم يجز إقامة سواه ، هذا هو القياس عندي ؛ وبه ورد السماع قال : [من الخفيف]

أَو مَنَعتُم مَاتُسْأَلُونَ فَمَنْ حُدْ ... ثِـثُـمُـوهُ لَـهُ عَـلَـيْـنَا الـعَـلَاءُ

[ينظر البيت للحارث بن حلزة في ديوانه ص ٢٧، وتخليص الشواهد ص ٤٦٨، والدرر ٢/ ٢٨٠، شرح التصريح ١/ ٢٦٥، وشرح القصائد السبع ص ٤٦٩، وشرح القصائد العشر ص ٣٨٧، وشرح المعلقات السبع ص ٢٢٥، وشرح المعلقات العشر ص ١٢٢، وشرح المفصل ٧/ ٦٦، والمعاني الكبير ٢/ ١٠١١، والمقاصد النحوية ٢/ ٤٤٥، وبلا نسبة في تذكرة النحاة ص ٦٨٦، وشرح ابن عقيل ص ٢٣٣، وشرح عمدة الحافظ ص ٢٥٣، وهمع الهوامع ١/ ١٥٩] .

=

يقم سواه ، فإن لم يكن للفعل مفعول به مُسَرَّح ، أقمت أىَّ / البواقى شئت إلا أن إقامة ١٢ أ
المصدر المختص فى اللفظ أولى من إقامة غيره .

فإن كان للفعل مفعولات مسرحة ، أقمت المسرح لفظًا وتقديرًا ، وتركت المُسرَّح لفظًا لا تقديرًا ؛ تقول : « اختيرَ زَيْدٌ الرِّجال » ، ولايجوز : « اختير الرجالُ زيدًا » .

فإن كانت كلها مُسَرَّحة لفظًا وتقديرًا .

فإن كان الفعل من باب « أعطيت » أو من باب « ظننت » ، أقمت أيهما شئت إلا أن الاختيار إقامة الأول ، وهو المبتدأ فى الأصل فى باب « ظننت » ، والفاعل فى المعنى فى باب أعطيت . وإن كان من باب « أعلمت » لم يجز عندى إلا إقامة الأوَّل خاصة ، وهو الفاعل فى المعنى ، واسم المفعول ، وما كان من الصفات بمعناه حكمه بالنظر إلى ما يطلبه من المعمولات حكم الفعل المبنى للمفعول .

* * *

= وقال آخر : [من المتقارب]

وَنُبِّئْتُ قَيْسًا وَلَمْ أَبْلُهُ كَمَا زَعَمُوا خَيْرَ أَهْلِ اليَمن

[ينظر البيت للأعشى فى ديوانه ص ٧٥ ، وتخليص الشواهد ص ٤٦٧، والدرر ٢/ ٢٧٨، وشرح التصريح ١/ ٢٦٥، ومجالس ثعلب ٢/ ٤١٤، والمقاصد النحوية ٢/ ٤٤٠، وبلا نسبة فى شرح الأشمونى ١/ ١٦٧، وشرح ابن عقيل ص ٢٣٤، وشرح عمدة الحافظ ص ٢٥١، وهمع الهوامع ١٥٩/١] أ هـ .

بَابُ المُبْتَدَإِ وَخَبَرِهِ

يحتاج في هذا الباب إلى معرفة الابتداء ومعرفة المبتدأ والخبر وأحكامهما :

فالابتداء : هو جعلك الاسم (١) أو ما هو في تقديره أول الكلام لفظًا أو تقديرًا ، معرًى من العوامل اللفظية غير الزائدة لتخبر عنه .

والمبتدأ هو الاسم ، أو ماهو في تقديره المجعول أول الكلام لفظًا أو نيةً على الوصف المتقدِّم .

والخبر : هو الجزء المستفاد من الجملة الابتدائية . والمبتدأ : لايكون إلا معرفة (٢)

(١) م : باب المبتدأ والخبر

قولي : « فالابتداء هو جعلك الاسم ... » إلى آخره مثال الابتداء بالاسم المجعول أول الكلام لفظًا قولك : زيد قائم ، ومثال الابتداء بما هو في تقديره قوله تعالى : ﴿ وَأَن تَصُومُوا خَيْرٌ لَّكُمْ ﴾ [البقرة : ١٨٤] أي : صومكم خير لكم ، ومثال جعله في أول الكلام تقديرًا قولك في الدار زيد ، وفي علمي أن تقوم ، وفي الكتاب أنك قائم ، فالمبتدأ في جميع ذلك وإن تأخر في اللفظ - مقدم في التقدير ، وإنما اشترطت تعريته من العوامل اللفظية غير الزائدة ؛ لأنه قد يدخل عليه عامل لفظي زائد ، ولايخرجه عن الابتداء ؛ نحو قولك : هل من رجل قائم ؟ ، فرجل - وإن جر بمن الزائدة - مبتدأ ؛ ولذلك أخبر عنه ؛ كما يخبر عن المبتدأ ، وإنما جعلت الخبر هو الجزء المستفاد من الجملة ، لأنك إذا قلت : زيد قائم ، لم ترد أن تعرف المخاطب زيداً ، وإنما أردت أن تعرفه قيامه ، فلما كان المعتمد عليه في الفائدة الخبر ؛ لذلك حُدَّ بأنه الجزء المستفاد من الجملة الابتدائية . أ هـ .

(٢) م : وقولي : « والمبتدأ لايكون إلا معرفة ... » إلي آخره مثال الابتداء بالنكرة الموصوفة قوله تعالى : ﴿ وَلَعَبْدٌ مُّؤْمِنٌ خَيْرٌ مِّن مُّشْرِكٍ ﴾ [البقرة :٢٢١] ، ومثال الابتداء بالنكرة المقاربة للمعرفة نحو قولك : خير من زيد وشر من عمرو ، فخير نكرة إلا أنها تقارب المعرفة في أنها لاتقبل الألف واللام ؛ لايقال : الخير من زيد ، فجاز الابتداء بها .

ومثال الابتداء باسم الاستفهام : أي رجل قائم ؟ ، ومثال الابتداء باسم الشرط : أي رجل يقم أقم معه ، ومثال الابتداء بكم الخبرية : كم درهم ملكت ، ومثال الابتداء بالنكرة في التعجب : عجب لزيد ، وما أحسن زيداً ، ومثال الابتداء بها لتقدُّم أداة نفي ما أحد قائم ، ومثال الابتداء بها لتقدُّم أداة الاستفهام قولك : أرجل قائم أم امرأة ؟ ، ومثال الابتداء بها لتقدم خبرها وهو ظرف أو مجرور : في الدار رجل ، وعندك امرأة ، ومثال الابتداء بها لكونها في معنى الدعاء : ﴿ سَلَٰمٌ عَلَىٰٓ إِلْ يَاسِينَ ﴾ [الصافات : ١٣٠] ، و ﴿ وَيْلٌ لِّلْمُطَفِّفِينَ ﴾ [المطففين : ١] ومثال الابتداء بها لكونها عامّة : ﴿ كُلُّ حِزْبٍ بِمَا لَدَيْهِمْ فَرِحُونَ ﴾ [المؤمنون : ٥٣] ، ومثال الابتداء بها لكونها في جواب من سأل بالهمزة وأم - قولك : رجل قائم ، في جواب من قال : أرجل قائم أم امرأة ؟ ، ومثال الابتداء بها لكون الموضع =

ولايكون نكرة إلا بشروط [١] ، وهي أن تكون موصوفة ، أو خَلَفًا من موصوف ؛ نحو قولك : « مُؤمنٌ خيرٌ من مُشرك » ، أو مقارنة للمعرفة في أنها لاتقبل الألِفَ واللام ، وهي : « أفعل مِنْ » ، أو تكون اسم استفهام ، أو اسم شرط ، أو كم الخبرية ، أو يكون الكلام بها في معنى التعجب ، أو تتقدمها أداة نفي ، أو أداة استفهام ، أو خبرُها بشرط أن يكون ظرفًا أو مجرورًا ، أو يكون فيها معنى الدُّعاء ، أو يكون الكلام [بها][٢] في معنى كلام آخر ، وهو قليلٌ ؛ ومنه قولهم : « شَيْءٌ مَا جَاءَ بِكَ ، وشَرٌّ أَهرَّ ذَا نابٍ » ، أي : ماجاء بكَ إلا شيء ، وما أهرَّ ذَا نابٍ إلا شر ، أو تكون النكرة عامة ، أو في جواب من سأل بالهمزة ، وأمْ ، أو يكون الموضعُ موضع تفصيلٍ ؛ نحوُ قولكَ : « الناسُ رجلان : رَجُلٌ أَهَنْتُهُ ورجلٌ أَكْرَمْتُهُ » / ، فـ « رجل » يجوز فيه أن يكونَ مبتدأً . ١٢ ب

واخبر ينقسم قسمين : مفردٌ وجملةٌ :

فالمفرد : ثلاثة أقسام :

قسم هو الأول [٣] .

وقسمٌ ينزل منزلته من جهة المعنى ؛ نحو قولك : زيدٌ حاتمٌ جُودًا .

وقسم واقعٌ موقع ما هـو الأول ، وهو الظَّرف والمجرور ، بشرط [٤] أن يكونا

= موضع تفصيل قوله : [من المتقارب]

فَلَمَّا دَنَوْتُ تَسَدَّيْتُهَا فَثَوْبٌ نَسِيتُ وَثَوْبٌ أَجُرُّ

[ينظر البيت لامرىء القيس في ديوانه ص ١٥٩، والأشباه والنظائر ٣/ ١١٠، وخزانة الأدب ١/ ٣٧٣، ٣٧٤، وشرح أبيات سيبويه ١/ ٣٧، وشرح شواهد المغني ٢/ ٨٦٦، والكتاب ١/ ٨٦، والمقاصد النحوية ١/٥٤٥ وبلا نسبة في شرح ابن عقيل ص ١١٣، والمحتسب ٢/ ١٢٤، ومغني اللبيب ٢/ ٤٧٢، وللبيت رواية أخرى هي :

فأقبلتُ زحفًا عَلَى الركبتين فثوب علـى وثوب أجر]

أ هـ .

(١) في ط : بشرط .

(٢) سقط في ط .

(٣) م : وقولي : « قسم هو الأول » مثال ذلك : زيد قائم . أ هـ .

(٤) في أ : يشترط .

تامين ، **والجملة** تنقسم قسمين :اسمية وفعلية ، ويشترط فيهما أن يشتملا على رابط يربطهما بالمبتدأ (١) : إما ضميرٌ يعود على المبتدأ ، أو تكرير المبتدأ بلفظه ، أو إشارة إليه ؛ ومنه : ﴿ وَلِبَاسُ التَّقْوَىٰ ذَٰلِكَ خَيْرٌ ﴾ [الأعراف ٢٦] في قراءة من قرأ برفع « اللباس » ، أو عموم يدخل تحته المبتدأ ، أو يقترن بالجملة جملة أخرى متضمنة لضمير عائد على المبتدأ معطوفةٌ عليها بالفاء ؛ نحو قوله : [من الطويل]

٢٦ - وَإِنْسَانُ عَيْنِي يَحْسُرُ المَاءُ تَارَةً فَيَبْدُو ، وَتَارَاتٍ يَجُمُّ فَيَغْرَقُ(٢)

---

(١) م : وقولي : « ويشترط فيهما أن يشتملا على رابط يربطهما بالمبتدأ » إلى آخره ، مثال الربط بالضمير قولك : زيد قام أبوه ، ومثاله بتكرار الأول بلفظه قوله : [من الطويل]

لَعَمْرُكَ مَا مَعْنٌ بِتَارِكِ حَقِّهِ وَلَا مُنْسِئٌ مَعْنٌ وَلَا مُتَيَسِّرُ

[البيت للفرزدق في ديوانه ١/ ٣١٠، وخزانة الأدب ١/ ٣٧٥، ٣٧٩، ٤/ ١٤٢ والدرر ٢/ ١٢٩، وشرح أبيات سيبويه ١/ ١٩٠، والكتاب ١/ ٦٣، وبلا نسبة في همع الهوامع ١/ ١٢٨]

فقوله ولامُنسئ معن في موضع خبر معن الأول ؛ لأنه معطوف على خبره ، ولارابط فيه إلا التكرار ، ومثال الرابط بعموم يدخل تحته المبتدأ :

قوله : [من الطويل]

أَلَا لَيْتَ شِعْرِي هَلْ إِلَى أُمِّ مَالِكٍ سَبِيلٌ فَأَمَّا الصَّبْرُ عَنْهَا فَلَا صَبْرَا

وقد تقدم تبيينه [في هامش الكتاب ص١٠٥] . أ هـ .

(٢) البيت لـ « ذي الرمة » ونسب لكثير عزة وحسر الماء من باب ضرب : نضب عن موضعه وغار . ويجم ، بضم الجيم ، وكسرها : مضارع جم الماء جموما ، أي : كثر وارتفع . ويغرق ، بفتح الراء ، : مضارع غرق بكسرها . وفي إفراد تارةً أولاً وجمعها ثانياً إشارةٌ إلى أن غلبة البكاء عليه هي غالب أحواله .

والشاهد فيه : هو مجيء الرابط في جملة الخبر عن طريق اقتران جملة المبتدأ الأساسية بجملة أخرى « فيبدو » تتضمن ضميرًا عائدًا على المبتدأ « إنسان » وأن تكون معطوفة عليها بالفاء . وذهب البعض إلى أن أصل جملة الخبر جملة شرطية ؛ لأنه لا يشترط في الشرط إذا وقع خبرًا أن يكون الرابط في جملة الشرط ، بل قد يكون في جملة الجزاء نحو : « زيد إن تقم هند يغضب » . وعلى هذا يكون التقدير « وإنسان عيني إن يحسر الماء تارة فيبدو » . وقال أبو حيان : ولا ضرورة إلى تكلف إضمار أداة الشرط لأن في الروابط ما تقع الجملة خالية عن الرابط ، فيعطف عليها بالفاء وحدها من بين سائر حروف العطف جملة فيها رابط ، فيكتفى به لانتظام الجملتين .

ينظر : ديوانه ٤٦٠ ، وخزانة الأدب ٢/ ١٩٢ ، والدرر ٢/ ١٧ ، والمقاصد النحوية ١/ ٥٧٨ ، ٤/ ٤٤٩ ، ولكثير في المحتسب ١/ ١٥٠ وبلا نسبه في الأشباه والنظائر ٣/ ١٠٣ ، =

هذا ما لم تكن الجملة هي المبتدأ في المعنى ، فإن كانت إيّاه لم تحتج إلى رابطٍ ، ومنه : « هجيرى أبي بكر [(١)] ، لا إلَهَ إلا اللّه .

فأما [(٢)] المفرد : فإن كان ظرفًا أو مجرورًا [(٣)] أو مشتقًّا : فإنه يشتمل على ضمير عائد على المبتدإ ، وإن كان جامدًا لم يحتج إلى ذلك ، والضمير إن كان مرفوعًا ، لم يجز حذفه [(٤)] ، وإن كان منصوبًا ، لم يجز حذفُهُ إلا في الشعر ؛ نحو قول ابن يعفر [(٥)] [من السريع] :

= ٢٥٧/٧ ، وأوضح المسالك ٣٦٢/٣ ، وتذكرة النحاة ص٦٦٨ ، وشرح الأشموني ٩٢/١، ومجالس ثعلب ص ٦١٢ ، مغني اللبيب ٥٠١/٢ ، وهمع الهوامع ٩٨/١ .

(١) عبد الله بن عثمان بن عامر بن عمرو بن كعب بن سعد بن تيم التميمي أبو بكر بن أبي قحافة الصديق ، أول الرجال إسلاما ، ورفيق سيد المرسلين في هجرته . شهد المشاهد وكان من أفضل الصحابة ، وروى مائة واثنين وأربعين حديثاً ، اتفقا على ستة ، وانفرد البخاري بأحد عشرة ، ومسلم بحديث . و روى عنه ولداه عبد الرحمن وعائشة وعمر وعلي وخلق ، وكان أبيض أشقر لطيفا مسترق الوركين . قال النبي صلى الله عليه سلم : سدوا كل خوخة لا خوخة أبي بكر . وقال عمر : أبو بكر خيرنا وسيدنا وأحبنا إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم . توفي سنة ثلاث عشرة ، عن ثلاث وستين سنة ، ودفن بالحجرة النبوية . وترجمته في تاريخ الشام في مجلد ونصف . ينظر تهذيب الكمال : ٧٠٩/٢ ، وتهذيب التهذيب : ٣١٥/٥ (٥٣٧) ، تقريب التهذيب : ٤٣٢/١ (٤٦٦) . خلاصة تهذيب الكمال : ٧٨/٢ ، الكاشف : ١٠٨/٢ الجرح والتعديل ١١١/٥ ، أسد الغابة : ٣٩٠/٣ ، التجريد ٣٢٣/١ ، الإصابة : ١٦٩/٤ ، الاستيعاب : ٣-٩٦٣/٤ .

(٢) في أ : وأما .

(٣) م : وقولي : « وأما المفرد فإن كان ظرفًا أو مجرورًا ... » إلى آخره إنما تحمل جميع ذلك الضمير ؛ لأنه في معنى مايتحمل الضمير ، فقولنا : زيد في الدار ، وزيد عندك ، وزيد قائم ، بمعنى : زيد استقر في الدار ، وزيد استقر عندك ، وزيد قام ، فكما يتحمل الفعل الضمير كذلك يتحمله ما في معناه ، وأما الجامد ، نحو : زيد أخوك ، فلما كان هو الأولَ ، لم يحتج إلى رابطٍ ، وليس - أيضًا - في معنى مايتحمل ضميرًا ؛ فيحمل عليه . أ هـ .

(٤) م : وقولي : « الضمير إن كان مرفوعاً ، لم يجز حذفه » إلى آخره مثال المرفوع : الزيدان قاما ، لايقال : الزيدان قام ، بحذف ضمير الرفع ، ومثال المخفوض بالإضافة : زيدٌ قام أبوه ، لايجوز حذف الضمير المضاف إليه الأبُ . أ هـ .

(٥) الأسود بن يعفر النهشلي الدارمي التميمي ، أبو نهشل ، وأبو الجراح : شاعر جاهلي ، من سادات تميم من أهل العراق . كان فصيحا جوادًا ، نادم النعمان بن المنذر ، ولما أسن كف بصره . ويقال له : « أعشى بني نهشل » . =

٢٧- وَخَالِدٌ يَحْمَدُ سَادَاتُنَا بِالحَقِّ لا يُحْمَدُ بِالبَاطِلِ[1]

التقدير : يحمده سادتُنا ، وإن كان مخفوضًا بالإضافة لم يجز حذفه ، وإن كان مخفوضًا بحرف جر ، جاز إثباته ، وحذفه ؛ نحو قولك : « السَّمْنُ مَنَوان بِدِرْهَم » أى: مَنَوان منه ، ما لم يؤد إلى تهيئة العامل للعمل وقطعه[2] عنه ، لايُقال : « زيدٌ مررت ».

والخبر بالنظر إلى الإثبات والحذف : ثلاثة أقسام : قسمٌ يلزم فيه حذف الخبر ، وهو المبتدأ الواقع بعد لولا[3] ؛ ولذلك لَحَنَ المعرى[4] في قوله [من الوافر] :

٢٨- يُذِيبُ الرُّعْبُ مِنْهُ كُلَّ عَضْبٍ فَلَوْلا الغِمْدُ يُمْسِكُهُ لَسَالا[5]

= له ديوان شعر مجموع ، أشهر شعره داليته المشهورة ومطلعها [من الكامل] :

نَامَ الخَلِيُّ وَمَا أُحِسُّ رُقَادِي وَالهَمُّ مُحْتَضِرٌ لَدَي وِسَادِي

ينظر : الشعر والشعراء٧٨ ، طبقات ابن سلام ٣٢ ، خزانة الأدب ١٩٥/١ ، سمط اللآلي ٢٤٨ ، الأعلام ٣٣٠/١ .

(١) الشاهد فيه قوله : « يحمد ساداتنا » يريد : يحمده ساداتنا ، فحذف المفعول به مخالفاً شرطين لحذفه ، وهما : ألا يؤدى حذفه إلى تهيئة العامل للعمل وقطعه عنه ، ولا إلى إعمال العامل الضعيف مع إمكان إعمال العامل القوي . وتفصيل ذلك أن حذف الهاء من « يحمده » يسلط « يحمد » على « خالد » فينصبه على أنه مفعول به مقدم ، ولكن الشاعر رفع « خالداً » بالابتداء وقطع تسلط الفعل « يحمد » عليه ، كما أعمل الابتداء في « خالد » مع إمكان إعمال « يحمد » فيه .

ينظر : مغنى اللبيب ٦١١/٢ ، وهو فيه بلا نسبة .

(٢) في أ : والقطع .

(٣) في ط : لولاه .

(٤) أحمد بن عبد الله بن سليمان التنوخي ، المعروف بالمعرى : شاعر فيلسوف ، ولد ومات في معرة النعمان ، أصيب بالجدري صغيراً فعمي في السنة الرابعة من عمره وهو ابن إحدى عشرة سنة ، وهو من بيت علم كبير في بلده ، ولما مات وقع على قبره أربعة وثمانون شاعراً يرثونه .

أما شعره وهو ديوان حكمته وفلسفته فثلاثة أقسام : « لزوم مالا يلزم : ويعرف « باللزوميات » و « سقط الزند » ، و « ضوء السقط » ومن تصانيفه : « عبث الوليد » ، « رسالة الملائكة » ، « رسالة الغفران » من أشهر كتبه .

انظر : ابن خلكان ٣٣/١ الأعلام ١٥٧/١ ، إنباه الرواة ٤٦/١ .

(٥) البيت لـ « أبي العلاء المعري » كما ذكر المصنف والتمثيل به في قوله : « لولا الغمد يمسكه » حيث أظهر الخبر بعد « لولا » والقياس حذفه وجوباً ، وقد لحن بعضهم أبا العلاء في قوله هذا . وخرجه بعضهم على أن « يمسكه » حال من الضمير المستكن في الخبر ، أي : فلولا الغمد موجود في حال كونه يمسكه . =

والمبتدأ إذا كان مصدرًا قد سدَّت الحال مسدَّ خبره ؛ نحو قولك : « ضَرْبِي زيدًا قائمًا [(١)] » ، وكلُّ مبتدأ استُعمل محذوفَ الخبر في « مَثَل » ، أو في كلام جارٍ مجراه في كثرة الاستعمال / . ١٣ أ

وقسمٌ يلزم فيه إثبات الخبر ، وهو : كل خبر لايكون له إن حذفَ مايدل عليه [(٢)] ، وخبر « ما » التعجبية ، وكل خبر يكون في « مَثَل » ، أو كلام جارٍ مجراه ، وقسم أنت فيه بالخيار ، وهو ما عَدا ذلك .

[والمبتدأ بالنظر إلى الإثبات والحذف قسمان :

قسم يلزم فيه إثباته ، وهو « ما » التعجبية ، وكل مبتدأ يكون في مَثَلٍ ، أو كلام جارٍ مجراه ، أو لايكون عليه دليل لو حذف .

وقسم أنت فيه بالخيار ، وهو ماعدا ذلك] [(٣)] .

والخبر ينقسم بالنظر إلى تقديمه على المبتدأ وتأخيره عنه – ثلاثة أقسام [(٤)] :

= ينظر : أوضح المسالك ٢٢١/١ ، والجنى الداني ص ٦٠٠ ، والدرر ٢٧/٢ ، ورصف المباني ص ٢٩٥ ، وبلا نسبة في شرح الأشموني ١٠٢/١ ، وشرح ابن عقيل ص ١٢٨ ، ومغني اللبيب ٢٧٣/١ .

(١) م : وقولي : « نحو : ضربي زيداً قائمًا » الأصل : ضربي زيدًا إذا كان قائمًا ، أو : إذ كان قائمًا ، فحذف الظرف مع ما أضيف إليه ، وأقيم الحال مقامه ؛ لاشتباههما في أن كل واحد منهما منصوب على معنى في ، وأيضًا فإن الحال بمعنى الوقت ؛ ألا ترى أنك إذا قلت : جاء زيد راكبًا ، كان في معنى جاء زيد وقت ركوبه ، والدليل على أن قائمًا حال ، وكان تامة – التزام التنكير . أ هـ .

(٢) م : وقولي : « وهو كل خبر لايكون له – إن حذف – مايدل عليه » إلى آخره مثال ذلك قولك : زيد قائم ؛ ألا ترى أنك لو قلت : زيد لم يُدْرَ هل المحذوف قائم أو غيره ، ومثال خبر ما التعجبية : ما أحسن زيدًا ، لايجوز أيضًا حذف أحسن ، وإن دل عليه دليل ، لأنه جرى مجرى المثل ، والأمثال لاتغير ومثال الخبر المستعمل في « مثل » قولهم : « الكلاب على البقر » لايجوز حذف على البقر ، لأن الأمثال لاتُغَيَّر عما استعملت عليه ، وكذلك أيضًا لايجوز حذف الكلاب ، ولاحذف ما التعجبية ، ومثال ما أنت في حذفه بالخيار ؛ من مبتدأ أو خبر قولك : صبر جميل أي : أمري صبر جميل إن قدرت المحذوف المبتدأ ، أو صبر جميل أمثل إن قدرت المحذوف الخبر . أ هـ .

(٣) سقط في أ .

(٤) م : وقولي : « والخبر ينقسم بالنظر إلى تقديمه على المبتدأ وتأخيره عنه ثلاثة أقسام ... » إلى آخره مثال كون المبتدأ اسم شرط : أي رجل يقم أقم معه ، ومثال كونه اسم استفهام : أي =

قسم يلزم فيه تأخير الخبر ، وهو أن يكون المبتدأ اسم شرط ، أو اسم استفهام ، أو كم الخبرية ، أو ما التعجبية ، أو يكون المبتدأ والخبر متساويي الرتبة في التعريف أو التنكير ، أو يكون المبتدأ مشبهًا بالخبر ، أو ضمير شأن ، أو مخبرًا عنه بفعل مرفوعه مضمرٌ مستتر فيه عائد على المبتدإ ، أو يكون المبتدأ قد استعمل خبره مُؤخَّرًا عنه في مَثَلٍ ، أو كلامٍ جار مجراه .

وقسمٌ يلزم فيه تقديم الخبر [١] ، وهو أن يكون الخبر اسم استفهام ، أو كم الخبرية ، أو يكون المبتدأ نكرة لامُسوِّغ للابتداء بها ، إلا كون خبرها ظرفًا أو مجرورًا متقدِّمًا عليها ، أو يكون المبتدأ إنَّ ومعموليها ، أو قد اتصل به ضمير يعود على شيء في الخبر ، أو يكون الخبر قد استُعمل مُقدمًا على المبتدأ في مَثَل ، أو كلام جار مجراه .

وقسم أنت فيه بالخيار ، وهو ماعدا ذلك .

ولا يُقْضَى المبتدأ أزيد من خبر واحد من غير عطف ، إلا بشرط أن يكون الخبران فصاعدًا في معنى خبر واحد ؛ نحو قولهم : « هذا حُلوٌ حَامِضٌ » ، أي : مُزٌّ ، ويجوز دخول الفاء في الخبر [٢] إذا كان المبتدأ اسمًا موصولا أو نكرة موصوفة عامَّة ؛ بشرط أن

= رجل قائم ؟ ، ومثال كونه كم الخبرية : كم درهم مالك ، ومثال كونه ما التعجبية : ما أحسنَ زيدًا ، ومثال تساويهما في التعريف : زيد أخو عمرو ، ومثال تساويهما في التنكير : خير من زيد شر من عمرو ، ومثال كونه مشبهًا بالخبر : زيد زهير ، ومثال كونه ضمير شأن : ﴿ قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ﴾ [الإخلاص : ١] ، ومثال الإخبار عنه بفعل مرفوعُهُ مضمر : زيد قام ، وعمرو ضرب ، جميع ذلك يلزم فيه تقديم المبتدأ . أ هـ .

(١) م : وقولي : « وقسم يلزم فيه تقديم الخبر » إلى آخره ، مثال كون الخبر اسم استفهام : أي رجل زيد ؟ ومثال كونه كم الخبرية : كم درهم مالك ومثال كون المسوغ للابتداء بالنكرة كون خبرها ظرفًا أو مجرورًا مقدمًا عليها : في الدار رجل ، وعندك امرأة ، ومثال كون المبتدأ أن ومعموليها : في الكتاب أنك منطلق ، ومثال اتصال الضمير العائد على شئ في الخبر قولك : في الدار صاحبُها ، جميع ذلك يلزم فيه تقديم الخبر ، وماعدا ذلك أنت فيه بالخيار نحو قولك : زيد قائم ، وإن شئت قلت : قائم زيد . أ هـ .

(٢) م : وقولي : « ويجوز دخول الفاء في الخبر » إلى آخره مثال دخول الفاء في خبر الموصول والنكرة الموصوفة عند استيفاء الشروط قولك : الذى في الدار فله درهم ، والذى عندك فله دينار ، والذى أتانى فله جُبَّة ، وكل رجل في الدار فله درهم ، وكل رجل عندك فله دينار ، وكل رجل أتاني فله جبة ، فإن لم يُقدر الكون في الدار أو عندك والإتيان سببًا في استحقاق الدينار أو الدرهم أو الجبة ، بل استُحق ذلك بسبب آخر - لم تدخل الفاء في الخبر ، ولو =

تكون الصلة أو الصفة ظرفاً أو مجرورًا أو جملة فعلية غير شرطية يكون الفعل منها على هيئة لا تُنافى أداة الشرط ، ويشرط أن يكون الخبر مستحقًّا بالصلة أو بالصفة[١] .

* * *

= قلت : الذى أبوه قائم فله درهم ، وكل رجل أبوه قائم فله درهم - لم يسغ ذلك ؛ لأن الصلة والصفة ليستا بظرف ولامجرور ولافعل وكذلك لو قلت : كل رجل إن يأتنى آته فله درهم ، والذى إن يأتنى آته فله درهم ، لم يَسُغ ذلك لأن الصلة والصفة جملة شرط وجزاء وكذلك لو قلت : الذى ما أتانى فله درهم ، وكل رجل ما أتانى فله درهم ، لم يسغ ذلك ؛ لأن أداة الشرط لاتدخُل على الفعل المنفى بما ، لاتقول : إن ما أتانى أحد فله درهم ، فالصواب فى جميع ذلك إسقاط الفاء من الخبر . أ هـ .

(١) في ط : الصفة .

بَابُ الاشْتِغَالِ

وإنما عُقِّبَ به بعد المبتدأ والخبر ؛ لأنَّ كثيرًا من مسائله يرجع إلى ذلك ، فالاشتغال : هو
١٣ب أن / يتقدم اسم ويتأخر عنه فِعلٌ متصرف أو ما جرى مجراه ، قد عمِل في ضمير ذلك الاسم أو في سَبَبِيِّه ، ولو لم يعمل فيه ، لعمل في الاسم المشتَغَل عنه ، أو في موضعه :

فمثال عمله في الاسم : قولك : « زيدٌ ضربتُه » ؛ ألا ترى أنه لو لم يعمل الفعل في الضمير ، لنَصَبَ زيدًا .

ومثال عمله في موضعه : قولك : « أزيدٌ قام أبوه » ؛ ألا ترى أنّ «قام» لو لم يعمل في الأب ، لم يعمل في زيد ؛ لأنَّ الفاعل لايتقدَّم على الفعل ، لكن يعمل في ظرف أو مجرور إن وقع موقِعَه .

وأعني بالسببي [1] : ما اتصل به ضميرٌ عائد على المشتغل عنه ، وما اشتملت صفته على ضمير عَائد عليه ، وما عُطِفَ عليه اسم قد اتصل به ضمير عائد عليه بالواو خاصَّة ، وما أُضيف إلى شيء من ذلك .

والاسم المُشتغَل عنه إن لم يتقدمه شيء ، وكان العامل الذى بعده ليس في معنى أمر ولا نهى ولا دعاء : فإما أن يعمل في الضمير أو في السببي رفعًا أو غيره : فإن عمل فيه رفعًا ، لم يَجُزْ في المُشتَغَل عنه إلا الرفع على الابتداء [2] ، وإن عمل فيه غير ذلك ، [3]

---

(١) م : باب الاشتغال

قولي : « وأعني بالسببي » إلى آخره مثال ما أضيف إلى ضمير المشتغل عنه : زيد ضربت أخاه ، فالأخ مضاف إلى ضمير المشتغل عنه ، وهو زيدٌ ؛ ومثال ما أضيف إلى ما اتصل بضميره : زيد ضربت غلام أبيه ، ومثال ما اشتملت صفته على ضمير عائد عليه : زيد ضربت رجلاً يبغضُه ، ومثال ماعطف عليه اسم قد اتصل به ضمير عائد عليه بالواو خاصة : زيد ضربت رجلاً وأخاه . أ هـ .

(٢) م : وقولي : « فإن عمل في الضمير أو السببي ، رفعًا – لم يجز في المشتغل عنه إلا الرفع على الابتداء » ، ومثال ذلك : زيد قام ، وزيد قام أبوه ، لايجوز في « زيد » في المسألتين إلا الرفع على الابتداء . أ هـ .

(٣) م : وقولي : « وإن عمل فيه غير ذلك » إلى آخره مثال ذلك : زيد ضربته ، وزيد مررتُ به ، وزيد ضربت أخاه ، وزيد مررت بأخيه ، الأحسن ، في جميع ذلك الرفع على الابتداء ؛ لأنه ليس فيه تكلف إضمار فعل ، ويجوز فيه النصب بإضمار فعل يفسره الظاهر من لفظه =

جاز فيه الرفع على الابتداء ؛ وهو المختار ، والنصب على إضمار فعل يفسره الظاهر من لفظه إن أمكن ؛ وإلا فمن معناه .

والمخفوض إذا (١) كان في موضع رفع بعامل في هذا الباب معاملة المرفوع (٢) إلا أنَّ النصب أبدًا في هذا الباب (٣) مع الضمير المنصوب أحسن منه مع السببي المنصوب ، ومع السببي المنصوب أحسن منه مع الضمير المجرور ، ومع الضمير المجرور أحسن منه مع السببي المجرور .

فإن كان العامل في معنى أمر أو نهي أو دُعاء (٤) ، جاز - أيضاً - في المُشتغَلِ عنه الرفع على الابتداء ، والحمل على إضمار فعل ؛ فيكون على حَسب الضمير أو السببي ، فإن كان مرفوعًا رُفِع ، وإن كان منصوبًا أو مخفوضًا ، نُصِبَ ، والاختيار إضمار الفعل .

= إن أمكن ، وذلك نحو قولك : زيدًا ضربته أي : ضربت زيدًا ضربته ، وإلا فمن معناه نحو قولك : زيدًا ضربت أخاه وزيدًا مررت به وزيدًا مررت بأخيه أي : أهنت زيدًا ضربت أخاه ، ولقيت زيدًا مررت به ولابست زيدًا مررت بأخيه . أ هـ .

(١) في أ : إن .

(٢) م : وقولي : « والمخفوض إذا كان في موضع رفع يُعامَل في هذا الباب معاملة المرفوع » مثال ذلك : زيد سير به ، لايجوز في زيد إلا الرفع على الابتداء ، كما لايجوز في : زيد قام ، إلا الرفع على الابتداء . أ هـ .

(٣) م : وقولي : « إلا أن النصب أبدًا في هذا الباب » إلى آخره إنما كان النصبُ في : زيدًا ضربته ، أحسنَ منه في : زيدًا مررت به ؛ لأن ضرب يفسر العامل المضمر من لفظه ومعناه ، وفي : زيدًا مررت به يفسره من معناه ، وكان النصب في قولك : زيدًا مررت به أحسن منه في قولك زيدًا ضربت أخاه ؛ لأن دلالة مررتُ على لقيت أبين من دلالة ضربتُ على أهنت ، والنصب في قولك : زيدًا ضربت أخاه أحسن - منه في قولك : زيدًا مررت بأخيه ؛ لأن ضربت يصل بنفسه كأهنته ، وليس مررت بواصلٍ إلى معموله كوصول لابستُ . أ هـ .

(٤) م : وقولي : « فإن كان العامل في معنى أمر أو نهي أو دعاء » إلى آخره إنما يختار النصب بإضمار فعل إن كان الضمير أو السببي منصوبًا ؛ لأن الأمر والنهي لايكونان إلا بالفعل ؛ فاختير إضمار الفعل لذلك ، والدعاء بمنزلة الأمر ؛ لأنه طلب مثله ؛ وكذلك كان حق باب صيغة فعله أن يكون كصيغة فعل الأمر ؛ نحو قولك : اغفر اللهم لزيد ، ومثال ذلك : زيدًا اضربه ، وزيدًا لاتضربه ، وزيدًا امرر به ، وزيدًا لاتمرر به ، وزيدًا اغفر له ، وزيدًا اضرب أخاه ، وزيدًا لاتضرب أخاه ، وزيدًا امرر بأخيه ، وزيدًا لاتمرر بأخيه ، وزيدًا غفر الله لأبيه ، ولمثل تلك العلة أيضًا نختار الرفع بإضمار فعل إذا كان الضمير أو السببي مرفوعًا ، نحو قولك : زيد =

هذا إذا (١) لم يقع العامل صلة أو صفة (٢) أو يفصل بينه وبين المُشتغَل عنه أداة من أدوات الصُدور ، وهي : ما النافية ، ولا في جواب القسم ، وأدوات الاستفهام أو الشرط أو التحضيض ، وهي : هلاَّ ولولا ولَوْمَا وألا بمعناها ، ولام الابتداء أو الداخلة
١٤ أ على جواب القَسَم ، فإنه لايجوز فيه إذ ذاكَ إلا / الرفع على الابتداء .

وإن تقدمه شيء : فإما أن يكون حرف عطف ، أو أداة لايليها إلا الفعل ظاهرًا أو مُضمرًا ، أو أداة هي بالفعل أولى ، أو سؤالٌ تكون جملة الاشتغال جوابًا له ، أو غير ذلك .

فإن تقدمه غير ذلك : فالأمر فيه على ماكان عليه لو لم يتقدمه شيء (٣)

وإن تقدمه سؤال (٤) ، فإن كان العامل في الضمير أو السببي غير خَبَر ، فالأمر على ماكان عليه لو لم يتقدمه شيء .

وإن كان خبرًا ، جاز في المُشتغَل عنه الرفع على الابتداء ، والحمل على إضمار فعل ، إلا أنَّ الاختيار : أن يوافق المُشتغَل عنه في إعراب الاسم الذى استُفهِم به ، فإن كان

= ليقم ، وزيد ليقم أبوه ، وزيد لايقم ، وزيد لايقم أبوه . أ هـ .

(١) في أ : ما .

(٢) م : وقولي : « مالم يقع العامل صلة أو صفة ... » إلى آخره مثال وقوع العامل صلة : زيد الذى ضربته ، ومثال وقوعه صفةً : زيد رجل يكرمه عمرو ، ومثالُ الفصلِ بينهما بما : زيد ماضربتُه وبأداة الاستفهام : زيد أضربته ؟ وبأداة شرط : زيد إن تضربه يضربك ، وبأداة تحضيض : زيد هلا ضربته ، وبلام الابتداء : زيد لتضربه ، وبلام القسم : زيدٌ لتضربنه لايجوز في زيد في جميع ذلك إلا الرفع على الابتداء . أ هـ .

(٣) م : وقولي : « فإن تقدمه غير ذلك ، فالأمر على ماكان عليه لو لم يتقدمه شيءٌ » مثال ذلك أن تتقدمه ألا الاستفتاحية نحو قولك : ألا زيد ضربته ، الاختيار في زيد الرفع على الابتداء كما كان قبل أن تدخل عليه ألا ، ويجوز نصبه بإضمار فعل . أ هـ .

(٤) م : وقولي : « وإن تقدمه سؤال ... » إلى آخره مثال تقدم السؤال مع كون العامل غير خبر قولك في جواب من قال : أى رجل أضربه ؟ : زيدًا اضربه ، وفي جواب من قال : أى رجل لا أضربه ؟ : زيدًا لاتضربه ، الاختيار في زيد في المسألتين النصب ، كما كان قبل تقدم السؤال ، ومثال تقدمه مع كون العامل خبرًا قولك في جواب من قال أى رجل ضربت ؟ : زيدًا ضربته ، وفي جواب من قال : أىُّ رجل ضربته ؟ : زيد ضربته ، فتنصب زيدًا وترفعه إلا أن الاختيار إذا كان اسم السؤال الذى هو أىّ منصوبًا - أن تنصبه ، وإذا كان مرفوعًا أن ترفعه . أ هـ .

مبتدأ أو معمولا لفعل ، كان هو كذلك .

وإن تقدَّمه حرف عطف [١] ، فلا يخلو - أيضًا - أن يكون العامل - أيضاً - خبرًا أو غير خبر :

فإن كان غير خبر ، فالأمر في المُشتَغَل عنه على ماكان عليه لو لم يتقدَّمه شيء .

وإن كان خبرًا : فإما أن يكون العَطفُ على جملة اسمية ؛ فيكون الأمر على ماكان عليه لو لم يتقدَّمهُ شيء ، وإما [أَن يكون] [٢] على جملة فعلية ؛ فيجوز الابتداء ، والحمل على إضمار فعل ، والمختار : الحمل على إضمار الفعل . وإما [٣] أن يكون العطف على جملة ذات وجهين ؛ فيستوى الرفع على الابتداء ، والحمل على إضمار فعل .

هذا مالم يُفصل بين حرف العطف وبين المُشتغَل عنه بـ « إذا » [٤] التي للمفاجأة ؛ فلا يجوز [فيه] [٥] إلا الابتداء ؛ إلا أن يكون الفعل العامل في الضمير أو في السببي

---

(١) م : وقولي : « وإن تقدمه حرف عطف ... » إلى آخره مثال تقدم حرف العطف عليه ، والعاملُ غيرُ خبر قولك : اضرب زيدًا وعمرو لاتضربه ، ولاتضرب زيدًا وعمرًا اضربه ، الاختيارُ في عمرو النصبُ على إضمار فعل ، ويجوز رفعه على الابتداء ، كما كان لو لم يتقدمه شئ ، ومثال تقدم حرف العطف والعامل خبر ، وقد تقدم حرف العطف جملة اسمية قولك : عمرو أخوك وزيد ضربته ، الاختيار في زيد الرفع على الابتداء ،كما كان قبل أن يتقدمه شئ ، ويجوز النصب بإضمار فعل ، ومثال تقدمه والعامل خبر ، وقد تقدم حرف العطف جملة فعلية قولك : ضربت زيدًا وعمرًا أكرمته ، الاختيار في عمرو النصب بإضمار فعل ، حتى تكون قد عطفت جملة فعلية ، على جملة فعلية ويجوز رفعه على الابتداء ، ومثال تقدم حرف العطف على الاسم المشتغل عنه وقد تقدمه جملة ذات وجهين قولك : زيد ضربته وعمرو أكرمته ، يستوى في عمرو الرفع على الابتداء رعيًا للجملة بأسرها ، لأنها اسمية أي : صدرها اسم ، والنصب بإضمار فعل رعيًا للجملة الصغرى التي هي : ضربته ، من قولك : زيد ضربته . آ هـ .

(٢) سقط في أ .

(٣) في ط : ولها .

(٤) م : وقولي : « هذا مالم يُفصل بين حرف العطف والمشتغل عنه بـ « إذا»... » إلى آخره مثال الفصل بإذا التي للمفاجأة : أتيتُ زيدًا فإذا عمرو يضربه ، لايجوز في عمرو إلا الرفع على الابتداء ومثال الفصل بأمَّا قولك : ضربت زيدًا وأما عمرو فأكرمته ، الاختيار في عمرو الرفع على الابتداء كما كان لو لم يتقدمه شيء ، ويجوز نصبه بإضمار فعل . آ هـ .

(٥) سقط في ط .

مقرونًا بعده ؛ فإنَّ حكم الاسم إذ ذاك كحكمه لو لم يتقدمه شئٌ ، أو بـ « أما » ؛ فيبقى على حكمه لو لم يتقدمه شيء .

وإن تقدَّمته أداة لايليها إلا الفِعلُ ظاهرًا أو مضمرًا ، لم يجز في المشتغل عنه إلا الحمل على إضمار فعل ، وتلك الأدوات هي أدوات الشرط (١) ، وأعني بذلك : إنْ وأخواتها ، « ولَوِ » التي هي حرف لما كان سيقع لوقوع غيره ، أو بمعنى « إن » ، والفرق

١٤ ب بينهما : أنَّ التي هي لما كان سيقع لوقوع غيره يكون الفعل الذي بعدها بمعنى / المضى ، وإن لم تكن صيغته صيغة الماضي ؛ نحو قولك : « لو يقوم زيد أمس ، لقام عمرو » وإن شئت أسقطت اللام ، والتي هي بمعنى « إنْ » تخلص الفعل للاستقبال ، وإن كانت صيغته صيغة الماضي ، صارت معناه إلى الاستقبال ؛ نحو قوله [من البسيط] :

٢٩ - قَوْمٌ إِذَا حَارَبُوا شَدُّوا مَآزِرَهُمْ دُونَ النِّسَاءِ وَلَوْ بَاتَتْ بِأَطْهارِ (٢)

أي : وإن باتت بأطهار .

« ولو » من : « نِعمَ العَبْدُ صُهَيْبٌ لَوْ لَمْ يَخَفِ اللَّهَ لَمْ يَعْصِهِ » (٣) محتملة الوجهين .

---

(١) م : وقولى : « وتلك الأدوات هي أدوات الشرط ... » إلى آخره مثال تقدم أداة الشرط : إن زيدًا ضربته ضربك ، ولو زيدًا ضربته ضربك ، لايجوز في زيد في المسألتين إلا الحملُ على إضمار فعل ، وبنصبه سواء كانت لو بمعنى إن ، أو حرف امتناع لامتناع .

والفرق بينهما أنَّ التي هي بمعنى إن ، تدخل على الماضى ، فتخلصه للاستقبال نحو قوله تعالى : ﴿ فَلَن يُقْبَلَ مِنْ أَحَدِهِم مِّلْءُ ٱلْأَرْضِ ذَهَبًا وَلَوِ ٱفْتَدَىٰ بِهِۦٓ ﴾ [آل عمران : ٩١] والتي هي حرف امتناع لامتناع تدخل على المضارع فتخلصه إلى الماضى ، نحو قولك : لو يقوم زيد قام عمرو ، تريد : لو قام زيد قام عمرو . أ هـ .

(٢) البيت للأخطل والشاهد فيه قوله : « ولو باتت بأطهار » حيث جاءت « لو » شرطية بمعنى « إن » ، صارفة الماضي إلى الاستقبال .

ينظر : ديوانه ٨٤ ، وحماسة البحتري ٣٤ ، وشرح شواهد المغني ٢/٦٤٦ ، ونوادر أبي زيد ١٥٠ ، وبلانسبة في الجنى الداني ٢٨٥ ، ورصف المباني ٢٩١ ، وشرح الأشموني ٣/ ٦٠١ ، وشرح عمدة الحافظ ٥٨٣ ، ٥٨٤ ، ومغنى اللبيب ١/٢٦٤

(٣) م : وقولى : وعلى ذلك ينبغي أن نحمل « نعم العبد صهيب لو لم يخف الله لم يعصه » أى : على أنها بمعنى إن ، كأنه قال : « إن لم يخف الله لم يعصه »

[أراد أن صهيبًا إنما يطيع الله حبا لا لمخافة عقابه سبحانه وقد اشتهر في كلام الأصوليين وأصحاب المعاني وأهل العربية من حديث عمر ، وبعضهم يرفعه إلى النبي ﷺ ، وذكر البهاء السبكي أنه لم يظفر به بعد البحث . وكذا كثير من أهل اللغة لكن نقل في المقاصد عن =

وأدوات التحضيض (١) ، وهي : هلاَّ ولولا ولوما وألا بمعناها ، فإن كانت « لولا » حرف امتناع لوجود ، لم يلها إلا الابتداء ، وتدخل « اللام » فى جوابها ، وجواب

= الحافظ ابن حجر أنه ظفر به في مشكل الحديث لابن قتيبة من غير إسناد . وقال في اللآلىء : منهم من يجعله من كلام عمر ، وقد كثر السؤال عنه ، ولم أقف له على أصل ، وسئل بعض شيوخنا الحفاظ عنه ، فلم يعرفه ، لكن روى أبو نعيم فى الحلية بسند ضعيف عن عبد الله بن الأرقم أنه قال : حضرت عمر عند وفاته مع ابن عباس والمسور ابن مخرمة ، فقال عمر سمعت رسول الله ﷺ يقول : « إن سالما شديد الحب لله عز وجل ، لو كان لايخاف الله ماعصاه » وفي لفظ : « لو لم يخف الله ماعصاه » ، وفى رواية قال : « لو استخلفت سالما مولى أبى حذيفة ، فسألنى ربى ماحملك على ذلك ؟ لقلت سمعت نبيك ﷺ يقول إنه يحب الله حقا من قلبه » ، وقال الجلال السيوطى فى شرح نظم التلخيص : « كثر سؤال الناس عن حديث « نعم العبد صهيب ، لو لم يخف الله لم يعصه » ، ونسبه بعضهم إلى النبى ﷺ ، ونسبه ابن مالك في شرح الكافية وغيره إلى عمر ، قال الشيخ بهاء الدين السبكى لم أر هذا الكلام فى شىء من كتب الحديث ، لامرفوعا ولاموقوفا ، لاعن عمر ولاعن غيره ، مع شدة التفحص عنه » انتهى .

نعم قد روى الديلمي في سالم لاصهيب عن عمر مرفوعا أن معاذ بن جبل إمام العلماء يوم القيامة لايحجبه من الله إلا المرسلون ، وإن سالما مولى أبى حذيفة شديد الحب فى الله ، لو لم يخف الله ماعصاه . والله أعلم .

ينظر كشف الخفا ٤٤٦- ٤٤٧، المصنوع فى معرفة الحديث الموضوع ٢٠٢ ، الأسرار المرفوعة ٢٥٣- ٢٥٥، الفوائد المجموعة ٤٠٩، التذكرة للفتنى ١٠١، الدرر المنتثرة فى الأحاديث المشتهرة للسيوطى ١٦٥] .

وإنما حملتها على ذلك لأنها لو كانت حرف امتناع لامتناع ، لكان المعنى فاسدًا؛لأنه إذا امتنع النفى لزم الإيجاب ؛ فيلزم من ذلك أن يكون خاف الله وعصاه ، وهو خلاف المعنى المراد ، ولايلزم ذلك إذا جعلتها بمعنى إن . أ هـ .

(١) م : وقولى : « وأدوات التحضيض ... » إلى آخره مثال تقدم أداة التحضيض : هلا زيداً ضربته ، لايجوز فى زيد إلا النصب بإضمار فعل ؛ لأن أداة التحضيض لايليها المبتدأ ، فأما قول الشاعر : [من الطويل]

وَنُبِّئْتُ لَيْلَى أَرْسَلَتْ بِشَفَاعَةٍ ... إِلَيَّ فَهَلاَّ نَفْسُ لَيْلَى شَفِيعُهَا

[ينظر البيت للمجنون في ديوانه ص ١٥٤، ولإبراهيم الصولى فى ديوانه ص ١٨٥ ولابن الدمينة فى ملحق ديوانه ص ٢٠٦، وللمجنون أو لابن الدمينة أو للصمة بن عبد الله القشيرى فى شرح شواهد المغنى ١/ ٢٢١، والمقاصد النحوية ٣/ ٤١٦،ولأحد هؤلاء أو لإبراهيم الصولى فى خزانة الأدب ٣/ ٦٠، وللمجنون أو للصمة القشيرى فى الدرر ١٠٦/٥ وللمجنون أو لغيره فى المقاصد النحويـة ٤/ ٤٥٧، وبلا نسبة فى الأغانى ٣١٤/١١ وأوضـح المسالك ٣/ ١٢٩، وتخليص الشواهـد ص ٣٢٠، وجواهر الأدب ص ٣٩٤ =

« لو » إذا كان موجبًا أو منفيًا بـ « ما » [أو بمعناها] [(١)] ، ويجوز حذفها ، ومن ذلك قوله [من البسيط] :

٣٠- لَوْلا الحَيَاءُ وَبَاقِي الدِّينِ عِبْتُكُمَا ببَعْضِ مَا فِيكُمَا إذْ عِبْتُما عَوَرِى[(٢)]

وحذفها مع « ما » أحسنُ من حذفها في الموجب ، فإن كان الجواب منفيًا بـ « لم » لم يجز دخول اللام عليه ، وكل ظرف زمان لما يستقبل ، وإن تقدَّمه أداة هي بالفعل أولى ، كان الاختيارُ الحملَ على إضمار فعل ، ويجوز الرفع على الابتداء .

= والجنى الداني ص ٥٠٩ ، ٦١٣ ، وخزانة الأدب ٥١٣/٨ ، ١٠/ ٢٢٩، ١١/ ٢٤٥، ٣١٣، ورصف المباني ص ٤٠٨، والزهرة ص ١٩٣، وشرح الأشموني ٣١٦/٢ ، وشرح التصريح ٢/ ٤١ ، وشرح ابن عقيل ص ٣٢٢ ، ومغني اللبيب ٧٤/١ ، وهمع الهوامع ٦٧/٢] .
وقول الآخر [من البسيط] :

قالت : أَرَاكَ بِمَا أَنْفَقْتَ ذَا سَرَفٍ عِنْدَاللقَاءِ فَهَلاَّ فِيكَ تَصْرِيدُ

[ينظر شرح المقرب للدكتور علي فاخر ٨٣٤/٢]
فـ « نفس » ليلى و« تصريد » محمولان على إضمار فعل ، وليسا بمبتدأين ، والتقدير : فهلا رُئِي فيك تصريد ، وهلا شفعت نفس ليلى لها ، وشفيعها بدل من نفس أو خبر ابتداء مضمر أي : هو شفيعها المقبول : وحذف الصفة لفهم المعنى : وكل ظرف لما يُستقبل فإنه إذا تقدم الاسم المشتغَل عنه يجرى مجرى أداة الشرط ؛ فإن الاسم لايكون إذ ذاك إلا محمولًا على فعل مضمر ، فإذا قلت : إذا زيدًا ضربته غَضِبَ ، لم يَجُزْ في زيد إلا النصب بإضمار فعل ، ولو قلت : إذا زيد قام قام عمرو ، لم يكن زيد إلا مرفوعًا بإضمار فعل أي : إذا قام زيد قام عمرو ، فأضمرتَ قام الأولى ؛ لدلالة الثانية عليها ، والدليلُ على أنه محمول على إضمار فعل : أنه لم يؤت بعد إذا بصريح المبتدأ والخبر ، لايقال : إذا زيد قائم قام عمرو : فأما قول الشاعر : [من الطويل]

فَهَلا أَعَدُّونِي لِمِثْلِي تَفَاقَدُوا إِذَا الخَصْمُ أَبْزَى مَائِلُ الرَّأْسِ أَنْكَبُ

[ينظر البيت لبعض بني فقعس في الخزانة ٣/ ٢٩، ٣٠، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ٢١٤، وبلا نسبة في لسان العرب (نكب) ، (بزا)]
فـ « أبزى » فعل ماض بمعنى غلب ، وليس اسمًا على وزن أفعل ، ويكون قوله « مائل الرأس أنكب » خبر ابتداء مضمر أي : هو مائل الرأس أنكبُ ، والجملة في موضع الحال من الضمير في أبزى . أ هـ .

(١) سقط في أ .
(٢) البيت لـ « ابن مقبل » ، والشاهد فيه : أن حذف اللام من جواب « لولا » ضرورة أو قليل .
وينظر : ديوانه ص ٧٦ ، والدرر ١٠٤/٥ ، والشعر والشعراء ٤٦٣/١ ، ولسان العرب (بعض) ، وبلا نسبة في الجنى الداني ٥٩٨ ، ورصف المباني ٢٤٢ ، وهمع الهوامع ٦٧/٢ .

والأدوات التى هى بالفعل أولى : أدوات الاستفهام [١] ، وما ولا النافيتان ، إلا أن أدوات الشرط وأدوات الاستفهام [٢] إذا وقع بعدها الفعل والاسم - قُدِّمَ الفعل على الاسم ؛ فلا تكون المسألة من [باب] [٣] الاشتغال .

ولايجوز تقديم الاسم على الفعل إلا فى ضرورة شعر ، ما عدا الهمزة ، وإذا كان الفعل الذى دخلت عليه ماضيًا ، فإنه يجوز تقديم الاسم بعدها على الفعل فى الكلام ، وإن كان الاختيار تقديم الفعل ، والاسم المُشتغَل عنه فى هذا الباب إن كان له ضمير

(١) م : وقولى : « والأدوات التى هى بالفعل أولى أدوات الاستفهام ... » إلى آخره مثال تقدم أداة الاستفهام على الاسم المشتغل عنه : أزيدا ضربته ؟ ، ومثال تقدم ما ولا النافيتين عليه : مازيدًا ضربته ، ولاعمرًا أكرمته ، الاختيارُ فى زيد وعمرو فى جميع ذلك النصبُ بإضمار فعل يفسره مابعده ، ويجوز رفعهما على الابتداء ، وكذلك لو قلت : أزيد قام ، ومازيد قام ولاعمرو خرج ، لكان الاختيار فى زيد وعمرو الرفع بإضمار فعل يفسره مابعده ، ويجوز رفعُهما على الابتداء ، وإنما اختير فى الاسم الواقع بعدها الحمل على إضمار فعلٍ لشبهها بأدوات الشرط ، وذلك أن الفعل بعدها غير واقع ، كما أنه بعد أداة الشرط كذلك ، ألا ترى أن القيام إذا دخلت عليه أداة الشرط - غير واقع ، كما أنه كذلك إذا دخلت عليه أداة نفى أو استفهام ، وأيضًا فإن الاستفهام قد يضمن معنى الشرط ، فيحتاج إذ ذاك إلى جواب فتقول : أتأتينى أكرمك ؟ ، كما تقول : إن تأتنى أكرمك ، ولقصور المشبه عن المشبه به يجوز فى الاسم الواقع بعد أداة الاستفهام وما ولا النافيين - أن يرتفع على الابتداء ، ولايجوز ذلك فى الاسم الواقع بعد أداة الشرط . أ هـ .

(٢) م : وقولى : « إلا أن أدوات الشرط وأدوات الاستفهام ... » إلى آخره مثال وقوع الفعل والاسم بعدهما : هل قام زيدٌ ؟ ومتى يقم زيد قام عمرو ، فتُقدِّمُ الفعل ، ولايجوز أن تقول : هل زيد قام ؟ ، ومتى زيد يقم قام عمرو ، إلا فى ضرورة ، إلا الهمزة من أدوات الاستفهام ؛ فإنه قد يجوز ذلك فيها فى الكلام فتقول : أقام زيدٌ ؟ ، وإن شئت قلت : أزيد قام ؟ ، وكذلك إن من أدوات الشرط إذا كان الفعل الذى بعدها ماضيًا ، فإنه قد يجوز ذلك فيها فى الكلام ، فتقول : إن قام زيد قام عمرو ، وإن شئت قلت : إن زيد قام قام عمرو ، وقال تعالى : ﴿ وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ ... ﴾ [التوبة : ٦] ، وإنما جاز ذلك فيهما ؛ لأن الهمزة أم أدوات الاستفهام ، و « إن » أمُّ أدوات الشرط ، وإنما لم يجز فى إن إلا إذا كان الفعل ماضيًا ؛ لأن الفعل الماضى لايظهر لهما فيه عمل ، فسهل لذلك الفصل بينها وبينه فى اللفظ ، وإذا كان الفعل مضارعًا ظهر عملها ، فلم يسغ الفصل بينهما ، ولو قلت : إن زيد يقم قام عمرو ، لم يجز إلا فى ضرورة . أ هـ .

(٣) سقط فى ط .

١٥ أ واحد (١) / أو سببى واحد ، حملتَهُ عليه ، وإن كان له سَبَبِيَّان أو ضميران منفصلان ، أو ضمير منفصل وسببى ، حملته على أيهما شئت ، وإن كان له ضمير متصل مرفوع مع سببى ، أو ضمير منفصل ، حملته على الضمير المتصل لا غير ، وإن كان له ضمير متصل منصوب مع ضمير منفصل أو سببى ، حملته على أيهما شئت فى باب « ظننت » ، وفى : « فقدتُ وَ عَدِمْتُ » ، وفى غير ذلك من الأبواب ، لا يجوز حمله إلا على الضمير المتصل .

وإن كان له ضميران متصلان ، حملته على المرفوع منهما ، إلا أنَّ ذلك لا يكون إلا فى باب « ظننت » وفى « فَقَدتُ وعَدِمْتُ » .

(١) م : وقولي : « والاسم المشتغل عنه في هذا الباب إن كان له ضمير واحد » إلى آخره مثال ما له ضمير واحد أو سببي واحد : زيد ضربته وعمرو أكرمت أخاه ، وقد تقدم حكمه ، ومثال ما له سببيان : أزيدا ضرب أخاه أبوه ، ومثال ما له ضميران منفصلان : أزيدًا إياه لم يضرب إلا هو ، ومثال ما له ضمير منفصل وسببى : أزيد لم يضرب أخاه إلا هو ، جميع ذلك يختار فيه نصبُ زيد بإضمار فعل إن حملته علي المنصوب ، ورفعه بإضمار فعل إن حملته على المرفوع ، وقد يجوز رفع زيد فى جميع ذلك بالابتداء .

ومثال ما له ضمير متصل مرفوع مع سببى أو ضمير منفصل منصوب قولك : أزيدٌ لم يضرب أخاه ، وأزيد لم يضرب إلا إياه ، والمختار فى زيد الرفعُ بإضمار فعل حملاً على الضمير المرفوع المستتر فى : يضرب ، ويجوز رفعه على الابتداء ، ولايجوز فيه النصب بإضمار فعل أصلًا ، لاتقول : أزيداً لم يضرب أخاه ؟ ولا أزيدا لم يضرب إلا إياه ومثال ما له ضمير متصل منصوب مع ضمير منفصل أو سببي فى باب ظننت وفى فقدت وعدمت : أزيد لم يظنّه إلا هو قائمًا ؟ ، وأزيد ظنه أخوك قائمًا ؟ ، وأزيد عدمه أخوه ؟ ، وأزيد لم يعدمه إلا هو ؟ ، المختار في زيد النصب بإضمار فعل حملاً على الضمير المنصوب أو الرفع بإضمار فعل حملاً على الضمير المنفصل أو السببى ويجوز الرفع على الابتداء ، ومثال ما له ضمير متصل منصوب مع ضمير منفصل أو سببي فى غير فقدت وعدمت وباب ظننت قولك : أزيدًا لم يضربه إلا هو ؟ ، وأزيدا ضربه أخوه ؟ ، المختار فى زيد النصب بإضمار فعل حملاً على الضمير المنصوب ، ويجوز فيه الرفع على الابتداء ، ولايجوز فيه الرفع على إضمار فعل حملاً على السببى أو الضمير المنفصل ، كما جاز ذلك فى باب ظننت ، ومثال ما له ضميران متصلان قولك : أزيد ظنه قائما ؟ المختار فى زيد الرفع بإضمار فعل ، حملاً على الضمير المرفوع المتصل المستتر فى ظنَّ ، ويجوزُ رفعه على الابتداء ، ولايجوز نصبه حملاً على الضمير المنصوب ، ولايتصور أن يكون للاسم المشتغَل عنه ضميران متصلان أحدهما مرفوع ، والآخر منصوب فى غير باب ظننتُ وفقدت ، وعدمت لو قلتَ : أزيد ضربه ؟ ، تُريد : ضرب هو نفسه لم يجز ؛ لأن الضمير المتصل لايتعدّى فعله إلى المضمر المتصل إلا فيما ذُكر من فقدت وعدمت وباب الظن . أ هـ .

بابُ كَانَ وَأَخَوَاتِهَا

وهي : كان وأمسى وأصبح وأضحى وظل وبات وصار وليس وغدا وراح وآض وما زال وما انفك وما فتئ وما برح وما دام وقعد من قولهم : « شَحَذَ شَفْرَتَهُ حتى قَعَدَتْ كأنها حَرْبَةٌ » ، وجاء في[1] قولهم : « ماجاءت حاجتك » .

وهي أفعال ، وكلها يجوز فيها أن تدخل على المبتدأ والخبر ، فما كان مبتدأ كان اسمًا لها إلا اسم الشرط [2] ، واسم الاستفهام ، وكم الخبرية ، والأسماء التي الْتُزِمَ فيها الرفع على الابتداء ؛ نحو ما التعجبية ، وأيمن الله .

وما كان خبرًا للمبتدأ ، كان خبرًا لها [3] إلا الجملة غير المحتملة للصدق والكذب .

وكلها يجوز أن تستعمل تامة ، فلا تحتاج إلى خبر ، إلا ليس وما زال وما فتئ وجاء

(١) في أ : من

(٢) م : باب كان وأخواتها

قولي : « فما كان مبتدأ كان اسمًا لها إلا اسم الشرط » إلى آخره مثال ذلك : زيد قائم إذا أدخلتَ عليهما فعلاً من أفعال هذا الباب ، صار المبتدأ اسمًا له وخبره خبرًا له فتقول : كان زيد قائمًا إلا ما استثنيناه فإن ذلك لايجوز فيه ، أما اسم الشرط واسم الاستفهام وكم الخبرية فلا يجوز ذلك فيها ؛ لأنها لها صدرُ الكلام ، وجعلُها اسمًا لفعل من أفعال هذا الباب يُخرجُها عن ذلك ؛ فلذلك لم نقل كان أيهم قائمًا ، ولاكان أيهم يضربه اضربه ، ولاكان كم درهم عندك ، وأما ما التعجبية وايمن الله ولعمر الله فإن العربَ التزمت فيها الرفع على الابتداء ، وجعلُها اسمًا لفعل من أفعال هذا الباب يُخرِجُها عن ذلك ؛ فلذلك لم نقل : كان ما أحسن زيدًا ، ولاكان ايمن الله لقد قام زيد ، ولاكان لعمر الله لقد قام زيد ، على أن يجعلوا ما وايمن الله ولعمر الله مرفوعةً بكان . أ هـ .

(٣) م : وقولي : « وماكان خبر مبتدأ كان خبرًا لها » إلى آخره مثال ذلك : زيد قام ، وزيد قائم ، وزيد يقوم ، وزيد أبوه قائم ، وإن شئت قلت في جميع ذلك : كان زيد قام وكان زيد قائما وكان زيد يقوم وكان زيد أبوه قائم ، فتجعل ماكان خبرًا للمبتدأ خبرًا لكان إلا الجملة غير المحتملة للصدق والكذب ، فلا يجوز أن تقول : كان زيد هل قام ، ولاكان زيد اضربه فأما قول الشاعر [من الوافر] :

وكُونِي بِالْمَكَارِمِ ذَكِّرِينِي ... وَدُلِّي دَلَّ مَاجِدَةٍ صَنَاعِ

[البيت لبعض بني نهشل ينظر في خزانة الأدب ٩/ ٢٦٦، ٢٦٧، ونوادر أبي زيد ص ٣٠، ٥٨، وبلا نسبة في خزانة الأدب ١٠/ ٢٤٦، والدرر ٢/ ٥٤، وسر صناعة الإعراب ١/ ٣٨٩، وشرح شواهد المغني ٢/ ٩١٤، ومغني اللبيب ٢/ ٥٨٤، وهمع الهوامع ١/ ١١٣] .

=

وقعد في المَثَلِ (١) ؛ لأن الأمثال لا تغيَّر عما استعملت عليه .

وليس فيها مايزاد بقياس ، وذلك بين الشيئين المتلازمين إلا « كان » ، فأما زيادتهم أمسى وأصبح في قولهم : « مَا أَصْبَحَ أَبْرَدَهَا ، وما أمسى أدْفأها » فشاذَّة .

وكان : إذا كانت زائدة ، فللدَّلالة على اقتران مضمون الجملة بالزمان ، وإن كانَتْ ناقصة فكذلك ، أو بمعنى صار (٢) .

وإن كانت تامَّة ، فبمعنى : حضر ؛ يقال : « كان لَبَنٌ » أى : حضر ، وبمعنى حَدَث ، يقال : « كان أمرٌ » أى : حَدَثَ ، وبمعنى : كفل ؛ يقال : « كنتُ الصبيَّ » أى : كفلته ، وبمعنى : غزل ؛ يقال : « كنتُ الصوفَ » أى : غزلته .

١٥ ب وأما أصبح وأمسى وأضحى فإن كانت ناقصة ، فهى / للدلالة على اقتران مضمون الجملة بالزمان الذى يشاركها في الحروف ، وقد تكون بمعنى : صار (٣) ، وإن كانت

= فضرورة ، ويتخرج على أن يكون من قبيل ما وضع فيه لفظ الأمر موضع الخبر أى : تذكرينني مثل قوله تعالى : ﴿ قُلْ مَن كَانَ فِي ٱلضَّلَٰلَةِ فَلْيَمْدُدْ لَهُ ٱلرَّحْمَٰنُ مَدًّا ﴾ [مريم : ٧٥] أى فيمد له الرحمن مدا . أ هـ .

(١) م : وقولى : « إلا ليس ومازال ومافتئ وجاء وقعد في المثل » أعنى أنه قد يقال : كان زيد ، وأمسى زيد ، فيكتفى بالمرفوع عن المنصوب ، وكذلك سائر أفعال هذا الباب إلا مااستثنى فإنه لايكتفى فيه بالمرفوع عن المنصوب ، لايقال : ليس زيد ، ولامازال زيد ، أعنى بذلك : زال التى مضارعها يزال فأما زال التى مضارعها يزولُ فإنها مكتفيةٌ بالمرفوع تقول : مازال زيد عن فعله ، ومايزولُ عن اجتهاده ، وكذلك أيضًا لايقال : مافتيء زيد ، وقولهم : شحذَ شفرَته حتى قعدت كأنها حربَةٌ [ينظر : اللسان (قعد) ، همع الهوامع ١١٢/١] وماجاءت حاجتك [ينظر : همع الهوامع :١١٢/١] ، ولايحذف خبرهما لأنهما مثلان ، والأمثال لاتغير عما استُعملت عليه . أ هـ .

(٢) م : وقولى : « فإن كانت ناقصة فكذلك أو بمعنى صار » ، فمما جاءت فيه كان بمعنى صار قوله : [من الطويل]

بِتَيْهَاءَ قَفْرٍ والمطِيُّ كأنَّها قَطَا الحَزْنِ قَدْ كَانَتْ فِرَاخًا بُيُوضُهَا

[ينظر البيت لعمرو بن أحمر في ديوانه ص ١١٩، والحيوان ٥/ ٥٧٥، وخزانة الأدب ٩/ ٢٠١، ولسان العرب (عرض) ، (كون) وله أو لابن كنزة في شرح شواهد الإيضاح ص ٥٢٥، وبلا نسبة في أسرار العربية ص ١٣٧، وشرح الأشمونى ١١١/١ وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ٦٨ وشرح المفصل ٧/ ١٠٢، والمعانى الكبير ٣١٣/١] .
أى : صارت . أ هـ .

(٣) م : وقولى : « وقد يكون بمعنى صار » مثال ذلك في أصبح قوله :[من المنسرح]

أَصْبَحْتُ لاَ أَحْمِلُ السِّلاحَ وَلاَ أَمْلِكُ رَأْسَ البَعِيرِ إِنْ نَفَرَا =

....

= [ينظر البيت للربيع بن ضبع فى أمالى المرتضى ١/ ٢٥٥، وحماسة البحترى ص ٢٠١، وخزانة الأدب ٧/ ٣٨٤، وشرح التصريح ٢/ ٣٦، والكتاب ١/ ٨٩،ولسان العرب (ضمن) ، والمقاصد النحوية ٣/ ٣٩٨، وبلا نسبة فى الرد على النحاة ص ١١٤، وشرح المفصل ١٠٥/٧ والمحتسب ٩٩/٢] .

ألا ترى أن المعنى : صرت لا أحمل السلاح ، ولايريد بذلك صباحًا من غيره ، ومن ذلك قول الآخر : [من الطويل]

فَأَصْبَحْتُ كَالْهِنْدِىِّ إِذْ مَاتَ حَسْرَةً عَلَى إِثْرِ هِنْدٍ أَو كَمَنْ سُقِىَ السُّمَّا

[ينظر شرح المقرب ٨٩٢/٢]

أى صرت كالهندى .

ومثال ذلك فى أمسى قوله [من البسيط] :

أَمْسَتْ خَلاَءً وَأَمْسَى أَهْلُهَا احْتَمَلُوا أَخْنَى عَلَيْهَا الَّذِى أَخْنَى عَلَى لُبَدِ

[ينظر البيت للنابغة الذبيانى فى ديوانه ص ١٦، وجمهرة اللغة ص ١٠٥٧، وخزانة الأدب ٤/ ٥، والدرر ٢/ ٥٧، ولسان العرب (لبد) ، (خنا) ، وبلا نسبة فى شرح الأشمونى ١/ ١١١، وشرح عمدة الحافظ ص ٢١٠ ، وشرح قطر الندى ص ١٣٤ ، وهمع الهوامع ١١٤/١] .

أى صارت خلاء وصار أهلها محتملين عنها ، ولم ترد حقيقة المساء إذ لم ترد أن أهلها احتملوا منها فى المساء الذى وقف به فى هذه الدار بدليل قوله : [من البسيط]

... ... أَخْنَى عَلَيْهَا الَّذِى أَخْنَى عَلَى لُبَدِ

وبدليل قوله بعد [من البسيط] :

إِلَّا الأَوَارِىَّ لأْيًا مَا أُبَيِّنُهَا .... البيت

[ينظر البيت للنابغة الذبيانى فى ديوانه ص ١٤- ١٥، ولسان العرب (عيا) ، (إلا)] .

فوصفها بالدثور والفساد ، ومن ذلك قول الآخر : [من البسيط]

أَمْسَى الْفُؤَادُ بِكُم يَاهِنْدُ مُرْتَهِنًا وَأَنْتِ كُنْتِ الْهَوَى وَالْهَمَّ وَالْوَسَنَا

[ينظر شرح المقرب ٨٩٦/٢]

أى : صار بكم مرتهنًا ، ومثال ذلك فى أضحى قول جميل : [من الطويل]

تَذَكَّرْتُ مَنْ أَضْحَتْ قُرَى اللُّدِّ دُونَهُ وَهَضْبٌ لِتِيهَا وَالْهِضَابُ وُعُورُ

[ينظر البيت فى ديوانه ص ٩١، ولسان العرب (لدد) ، وتاج العروس (لدد) ، وأمالى القالى ١٨٣/١] .

أى صارت قُرى اللدّ دونَه ومن ذلك قول ابن الدمينة [من الطويل] :

فَقَدْ مَاتَ قَبْلِى أَوَّلُ الْحُبِّ وَانْقَضَى فَإِنْ مِتُّ أَضْحَى الْحُبُّ قَدْ مَاتَ آخِرُه =

تامّة ، فهى للدخول فى الأزمنة المذكورة (١) . وقد تكون أصبح منها الإقامة فى الوقت الذى يشاركها فى الحروف ؛ ومن ذلك قولهم : « إذا سمعتَ بسرى القَيْنِ ، فاعلم بأنه مُصْبِح » أى : مقيم فى الصباح .

وأما غدا وراح : فإن كانتا ناقصتين ، فهما للدلالة على اقتران مضمون الجملة بالزمان (٢) الذى يشاركهما في الحروف وقد تكونان بمعنى : صار (٣) ، وإذا كانتا تامّتين (٤) ، فهما للدلالة على السير فى الوقت الذى يشاركهما فى الحروف .

وأما ظل وبات : فإن كانتا ناقصتين ، فتكونان بمعنى : صار (٥) ، وقد تكون ظل

= أ هـ . [ينظر : شرح المقرب ٨٩٨/٢]

(١) م : وقولى : « فإن كانت تامة فهى للدلالة على الدخول فى الأزمنة المذكورة » مثال ذلك قولك : أضحى عبد الله أو أمسى أو أصبح أى : دخل عليه وقت الضحى أوالمساء أوالصباح . أ هـ .

(٢) م : وقولى : « وأما غدا وراح فإن كانتا ناقصتين فهما للدلالة على اقتران مضمون الجملة بالزمان » مثال ذلك : غدا زيد قائمًا وراح عبد الله مقيمًا أى : كان قيام زيد فى الغدو وإقامة عبد الله فى الرواح . أ هـ .

(٣) م : وقولى : « وقد تكونان بمعنى صار » مثالُ ذلك فى غدا قولك : غدا زيد فارسًا أى : صار فارسًا ، ومن ذلك قوله : [من مجزوء الكامل]

إِنْ يَبْخَلُوا أَوْ يَجْبُنُوا ... أَوْ يَغْدِرُوا لايَحْفِلُوا

يَغْدُوا عَلَيْكَ مُرَجَّلِيـ ... ـنَ كَأَنَّهُمْ لَمْ يَفْعَلُوا

[البيتان لبعض بنى أسد خزانة الأدب ٩/ ٩١، والكتاب ٣/ ٨٧، ولسان العرب (برقش) ، وبلا نسبة في الإنصاف ٢/ ٥٨٤، والبيان والتبيين ٣/ ٣٣٣، وديوان المعانى ١/ ١٨٢، وذيل الأمالى ص ٨٣، وشرح أبيات سيبويه ٢/ ٢٠٦، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقى ص ٥١٥ ، وشرح المفصل ٣٦/١ ، وكتاب الصناعتين ص ١٠٦] .

أى يصيرون مرجلين ، ألا ترى أن المعنى على عدم مبالاتهم على الإطلاق من غير اختصاص وقت دون وقت بذلك ، ومثال ذلك فى راح : راح زيد عالمًا أى : صار عالمًا . أ هـ .

(٤) في ط : ناقصتين .

(٥) م : وقولى : « وأما ظلّ وباتَ فإن كانتا ناقصتين فتكونان بمعنى صار » مثال كون ظل بمعنى صار قوله تعالى : ﴿ وَإِذَا بُشِّرَ أَحَدُهُم بِالأُنثَى ظَلَّ وَجْهُهُ مُسْوَدًّا وَهُوَ كَظِيمٌ ﴾ [النحل : ٨٥] أى صار وجهه مسودًا ، ومثال كون بات بمعنى صار قوله ﷺ : « فإن أحدكم لايدرى أين باتت يده » .

[أخرجه مالك ٢١/١ كتاب الطهارة : باب وضوء النائم إذا قام من نومه حديث (٩) ، والبخارى ٢٦٣/١ كتاب الوضوء : باب الاستجمار وترًا حديث ١٦٢، ومسلم ٢٣٣/١ =

لمصاحبة الصفة للموصوف نهارَهُ [1] ، وبات لمصاحبته إياها ليله ، وإن كانتا تامتين ، كانت بات بمعنى : عَرَّسَ ، وظَلَّ بمعنى : الإقامة بالنهار [2] .

= كتاب الطهارة باب كراهية غمس المتوضىء وغيره يده حديث ٨٨/ ٢٧٨، والشافعى ١/٣٩ (الأم) كتاب الطهارة : باب غسل اليدين قبل الوضوء ، ، وفى المسند ١/٢٩-٣٠ كتاب الطهارة : باب فى صفة الوضوء حديث ٦٨، ٦٩، ٧٠، وأحمد ٢/ ٤٦٥، والحميدى ٢/ ٤٢٣ رقم ٩٥٢، وابن حبان(١٠٦٠ (الإحسان) ، وابن المنذر فى الأوسط ١/١٤٣ حديث ٣٥، وأبو عوانة ١/٢٦٣ كتاب الطهارة : باب إيجاب غسل اليدين ، والبيهقى ١/٤٥ كتاب الطهارة : باب غسل اليدين قبل إدخالهما فى الإناء ، والبغوى فى شرح السنة ١/٣٠٢- بتحقيقنا - كلهم من طريق أبى الزناد عن الأعرج عن أبى هريرة أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - قال : إذا استيقظ أحدكم من نومه فليغسل يديه قبل أن يدخلهما فى وضوئه فإن أحدكم لايدرى أين باتت يده] .

أى : صارت ، إذ لم يختصَّ بذلك يوم ليل من نهار . أ هـ .

(١) م : وقولى : «وقد تكون ظل لمصاحبة الصفة للموصوف نهارَهُ » إلى آخره مثال ذلك فى ظل قوله : [من الطويل]

ظَلِلْتُ رِدَائِى فَوْقَ رَأْسِى قَاعِدًا ... أَعُدُّ الحَصَى مَاتَنْقَضِى عَبَرَاتِى

[ينظر البيت لامرىء القيس فى ديوانه ص ٧٨، والمخصص ١٣/٢٠٧] .

أى : أقمتُ النهار كلَّه على هذه الصفة ، ومثال ذلك فى بات قوله : [من المتقارب]

وَبَاتَ وَبَاتَتْ لَهُ لَيْلَةٌ ... كَلَيْلَةِ ذِى العَائِرِ الأَرْمَدِ

[ينظر البيت لامرىء القيس فى ديوانه ١٨٥، تخليص الشواهد ٢٤٣، شرح قطر الندى ١٣٦، وله أو لامرىء القيس بن عانس فى شرح التصريح ١/١٩١ ولعمرو بن معد يكرب فى ديوانه ٢٠٠ ، ولعمرو أو لامرىء القيس فى سمط اللآلى ٥٣١ ، ولامرىء القيس بن عانس فى المقاصد النحوية ٢/ ٣٠، وله أو لامرىء القيس الكندى أو لعمرو بن معد يكرب فى شرح شواهد المغنى ٢/ ٧٣٢، وبلا نسبة فى أوضح المسالك ١/ ٢٥٤، وجمهرة اللغة ٧٧٥ ، وشرح الأشمونى ١/١١٥] .

أى : صاحبته ليلة بكمالها [على] هذه الصفة .أ هـ .

(٢) م : وقولى : « وإن كانتا تامتين ، كانت بات بمعنى عرَّس ، وظل بمعنى الإقامة بالنهار » مثال ذلك فى ظل وبات قوله : [من الكامل]

وَلَقَدْ أَبِيتُ عَلَى الطَّوَى وَأَظَلُّهُ ... حَتَّى أَنَالَ بِهِ كَرِيمَ المَأْكَلِ

[ينظر البيت لعنترة فى ديوانه ص ٢٤٩ ، ولسان العرب (ظلل) ، والمخصص ٥/ ٣٤، ١٤/ ٧٣، ١٤٢، وكتاب العين ٧/ ٤٦٦، وتاج العروس (ظلل) ، وبلا نسبة فى مقاييس اللغة ٣/٤٣٠] .

أى : أقيم عليه الليلَ والنهار . أ هـ .

وأما صار : فإن كانت ناقصة تكُنْ للدلالة على تحوُّل الموصوف عن صفته التي كان عليها إلى صفة أخرى (١) ، وإن كانت تامة ، تكن بمعنى انتقل (٢) .

وآض ، في تمامها ونقصانها بمنزلتها (٣) .

وجاء وقَعَدَ في المَثَلِ بمنزلة صَارَ الناقصة .

وليس : لانتفاء الصفة عن الموصوف في الحال (٤) إن كان الخبر مُبْهَم الزَّمان ، وإن كانَ مُقيدًا بزمان نَفَتْهُ على حسب تقييده .

وأما ما زال وما فتئَ : فللدلالة على ملازمة الصفة للموصوف مُذْ كانَ قابلا لها (٥) على حَسَبِ ماقبلَها .

وأما ما انفكَّ وما برح : فإنْ كانتا ناقصتين ، فللدلالة - أيضاً - على ملازمة الصفة

---

(١) م : وقولي : « وأما صار فإن كانت ناقصة تكن للدلالة على تحول الموصوف عن صفته التي كان عليها إلى صفة أخرى » مثال ذلك : صار زيد عالمًا ، أي : انتقل عن الجهل إلى العلم . أ هـ .

(٢) م : وقولي : « وإن كانت تامة تكن بمعنى انتقل » مثال ذلك قوله : [من الطويل]

وَصِرْنَا إِلَى الحُسْنَىٰ وَرَقَّ كَلاَمُنَا ... ... البيت

[ينظر البيت لامرىء القيس في ديوانه ص ٣٢، وخزانة الأدب ٩/ ١٨٧، وشرح شواهد المغنى ١/ ٣٤١، ولسان العرب (روض) ، والمقتضب ٧٤/١ وبلا نسبة في المحتسب ٢/ ٢٦٠، ويروى « فصرنا » بدلاً من « وصرنا »] .

أي : انتقلنا من المعاينة إلى مايحس . أ هـ .

(٣) م : وقولي : « وآض في تمامها ونقصانها بمنزلتها » أي بمنزلة صار ، مثالها ناقصة قوله [من الرجز] :

آض لنا ماء وكان نارا

ومثالها تامة : آض زيدٌ إلى الحق ، أي : رجع إليه . أ هـ .

(٤) م : وقولي : « وليس لانتفاء الصفة عن الموصوف في الحال » إلى آخره مثال ذلك : ليس زيد قائمًا ، ينبغي أن تحمل ذلك على نفي القيام عن زيد في الحال ، ولايجوز غير ذلك وليس ذلك بمنزلة قولك : زيد قائم ، فإنه وإن كان الأظهر في القيام المخبر به عن زيد أن يكون حالاً ، فإنه قد يجوز أن يراد به المضي والاستقبال ، ولايجوز ذلك مع ليس ؛ بل يحمل على الحال لاغير فإن دخلت على مختص بزمان ، نَفَتْهُ على حسب اختصاصه ، فيقول : ليس زيد عالمًا غدًا ، ومن كلامهم : ليس خلقَ الله مثله . أ هـ .

(٥) م : وقولي : « وأما مازال ومافتئ فللدلالة على ملازمة الصفة للموصوف مذ كان قابلاً لها » مثال ذلك : مازال زيد قائمًا ، ومافتئ قاعداً أي : إنه منذ قام أو قعد لم ينتقل عن ذلك . أ هـ .

للموصوف مُذْ كانَ قابِلا لها [١] على حَسَبِ ماقبلها ، وإنْ كانتا تامتين ، فللدلالة على بقاء الفاعل في مكان أو على صفة [٢] .

وأما ما دام فلمقارنة الصفة للموصوف في الحال [٣] إنْ كَانت ناقصة ، وَإنْ كانت تامّة فللدلالة على بقاء الفاعل [٤] .

ولاتفارقُ ما زال وأخواتها أداة النفي في حال نقصانها : إما ملفوظًا بها ، وإما مقدَّرة ، وأنها لاتُحْذَف منها الأداة في فصيح الكلامِ إلا في الفعل المضارع في جواب القَسمِ ؛ قالَ اللّه تعالى : ﴿ تا اللّه تَفْتؤُا ﴾ [يوسف : ٨٥] ، ولاتحذِفُها مما / عَدَا ١٦ أ

ذلك إلا في الشعر ؛ نحو قوله [من الطويل] :

٣١ - فَلا وَأَبِي دَهمَاءَ زَالَتْ عَزِيزَةً عَلَى قَوْمِهَا مَاقَتَلَ الزَّنْدَ قَادِحُ[٥]

وقد استُعمِلَت بَرِحَ ناقصةً بغير أداة نفي : لا في اللفظ ولا في التقدير ؛ وذلك قليل

---

(١) م : وقولي « وأما ما انفك ومابرح فللدلالة على ملازمة الصفة للموصوف مذ كان قابلًا لها » مثال ذلك : ما انفك زيد قائما ، ومابرح قاعدًا ، أي : إنه قد قام وقعد لم ينتقل عن ذلك . أ هـ .

(٢) م : وقولي : « فإن كانتا تامتين فللدلالة على بقاء الفاعل في مكان أو على صفة » مثال استعمال برح تامة قوله سبحانه : ﴿ لَآ أَبْرَحُ حَتَّىٰٓ أَبْلُغَ مَجْمَعَ ٱلْبَحْرَيْنِ ﴾ [الكهف : ٦٠] أي : لاأزال على السير حتى أبلغ مجمع البحرين ، ومثال استعمال انفك : تامة قولك ماانفك زيدٌ عن القيام . أ هـ .

(٣) م : وقولي : « وأما مادام فلمقارنة الصفة للموصوف في الحال » مثال ذلك قولك : أقوم مادام زيد قائمًا أي : مابقي مقارنًا لهذه الصفة التي هو عليها من القيام . أ هـ .

(٤) م : وقولي : « وإن كانت تامةً فللدلالة على بقاء الفاعل » مثال ذلك : أفعلُ هذا مادام زيد ، أي مدَّةَ بقاء زيد . أ هـ .

(٥) قال البغدادي في الخزانة : هذا البيت لم أقف له على تتمة ، ولا قائل ، وقيل : هو لـ « تميم بن مقبل » ، كما في ملحق ديوانه ، لأن ذكر « دهماء » يخيل لنا بأنه لـ « ابن مقبل » ، و« دهماء » : اسم امرأة ابن مقبل .

والزند : نوع من النبات .

والشاهد فيه حذف « ما » قبل « زالت » ؛ ضرورة ، وقيل إنه فصل بالجملة القسمية وهي «وأبي دهماء » بين « لا » و « زالت » .

ينظر : ملحق ديوانه ٣٥٨ ، وبلا نسبة في تذكرة النحاة ص ٢٨٧ ، وخزانة الأدب ٩/ ٢٣٧ ، ٢٣٨ ، ٢٣٩ ، ٢٤٣ ، ١٠ / ١٠٠ ، ١٠١ ، والدرر ٦/٢١٧ ، وشرح شواهد المغني ص ٨٢٠ ، ومغني اللبيب ص ٣٩٣ وهمع الهوامع ٢/١٥٦ .

جدًّا ؛ قال الشاعر [من الوافر] :

٣٢ - وَأَبْرَحُ مَا أَدَامَ اللَّهُ قَوْمِي بِحَمْدِ اللَّهِ مُنْتَطِقًا مُجِيدًا(١)

ولايجوز دخول « إلا » في خبر ما زالَ وأخواتها (٢) ، وسائر أفعال هذا الباب ، إذا كانت منفيةً جاز دخول « إلا » في خبرها ما لم تكن الأخبار مشتقة من أفعالٍ لا تدخل إلا في خبرها ؛ تقولُ :« مَاكَانَ زَيْدٌ إلا قَائِمًا » ، ولاتقول : ماكانَ زيدٌ إلا مُنفكًّا قائمًا » .

وأفعال هذا الباب كلها متصرفةٌ إلا ليسَ وما دامَ ، وقَعَدَ وجاء في المَثَلِ (٣) .

---

(١) البيت لـ « خداش بن زهير » ، والشاهد فيه قوله : « وأبرح » حيث حذف « لا » شذوذاً ، وهي لا تحذف مع الفعل « برح » إلا في القسم .
ينظر لسان العرب (نطق) ، والمقاصد النحوية ٦٤/٢ ، وبلا نسبة في تذكرة النحاة ٦١٩، وجمهرة اللغه ص٢٧٥ ، وخزانة الأدب ٢٤٣/٩ ، والدرر ٤٦/٢ ، وشرح الأشموني ١١٠/١ ، وشرح ابن عقيل ص ١٣٥ وهمع الهوامع ١١١/١ .

(٢) م : وقولي : « ولايجوز دخول إلا في خبر مازال وأخواتها » أعني أنه لايجوز أن تقولَ : مازال زيدٌ إلا قائماً ، ولا : ما انفك زيد إلا عالماً ؛ وسَبَبُ ذلك أنَّ قولك : مازال زيد عالمًا وما انفك زيد قائمًا – إيجاب في المعنى ، فكما لايجوز أن تدخُلَ إلا على الخبَر إذا كان مُوْجبًا ، فكذلك لاتدخل إلا في أخبار هذه الأفعال ، فأما قول الشاعر [من الطويل] :

حَرَاجِيجُ لاتَنْفَكُّ إِلا مُنَاخَةً عَلَى الخَسْفِ أو نَرْمِي بِهَا بَلَدًا قَفْرَا

[ينظر البيت لذى الرمة في ديوانه ص ١٤١٩، وتخليص الشواهد ص ٢٧٠، وخزانة الأدب ٩/ ٢٤٧، ٢٤٨، ٢٥٠، ٢٥١، ٢٥٥، وشرح شواهد المغنى ١/ ٢١٩، والكتاب ٣/ ٤٨، ولسان العرب (فكك) ، والمحتسب ١/ ٣٢٩، وهمع الهوامع ١/ ١٢٠، وبلا نسبة في أسرار العربية ص ١٤٢، والأشباه والنظائر ٥/ ١٧٣، والإنصاف ١/ ١٥٦، والجنى الداني ص ٥٢١، وشرح الأشموني ١/ ١٢١، ومغنى اللبيب ١/ ٧٣، وهمع الهوامع ٢٣٠/١] .

فمناخة حال ، وليس بخبر ، وتنفك تامة لاخبر لها ، كأنه قال : حراجيج ماتنفك عن التقطير إلا في حال الإناخة على الخسف . أ هـ .

(٣) م : وقولي : « وأفعال هذا الباب كلها متصرفة إلا ليس ومادام وقعد وجاء في المثل » أما قعد وجاء في المثل فلم يتصرفا ؛ لأن الأمثال لاتغير عما استعملت عليه ، وأما مادام فلم يستعمل منه المضارع ؛ لأنه في المعنى بمنزلة فعلِ شرط قد تقدم جوابُه ، وفِعْلُ الشرط إذا تقدم جوابه كان ماضيًا ألا ترى أنك إذا قلتَ : أفعلُ هذا مادام زيد قائمًا ، كان في المعنى قريبًا من قولك : أفعلُ هذا إن دام زيدٌ قائمًا ، فكما لايجوز أن تقول : أفعل هذا إن يدم زيد قائمًا ، فكذلك لايجوزُ مع مادام ، وأما ليس فأُجْرِيَتْ مجرى ما لم يتصرف لذلك . أ هـ .

وهي بالنظر إلى تقديم أخبارها عليها ، قسمان :

قسمٌ لايجوز تقديم خبَرِهِ عليه ، وهو : ما دام [١] وقَعَدَ في المَثَلِ ، وما زال وأخواتها ما دامت منفية بـ « ما » ، أو بـ « لا » في جواب قَسم .

وقِسمٌ يجوز تقديم خبره عليه ، وهو : مابَقِي من الأفعال[٢] ، مالم يعرِض له عارضٌ يوجب تقديمَ الخبَر أو تأخيره عنه [٣] ، وهي : العوارض التي أوجبَتْ تقديم المفعول على العامل أو تأخيره عنه ، ما عدا انفصال الضمير ؛ فإنه لايوجب تقديم الخبر[٤] بل يجوز : « كانَ إيّاهُ زَيْد ، وكَانَهُ زَيْدٌ » ، وإلا حَسُنَ الانفصالُ ؛ قال عمر بن أبي ربيعة[٥]

---

(١) م : وقولي : « قسم لايجوز تقديم خبره عليه وهو مادام ... » إلى آخره إنما لم يجز تقديم خبر مادام عليها ، فيقال : أفعلُ هذا قائمًا مادام زيد ؛ لأن ما ظرفيّة مصدرية فهي من قبيل الموصولات ، ولايجوز تقديم شيء من صلة الموصول عليه ، ولم يجز تقديم خبر قعد عليها في نحو قولهم : « شحذ شفرته حتى قعدت كأنها حربة » لأنها كالمثل والأمثال لاتُغير عما استعملت عليه ، ولم يجز تقديم خبر مازال وأخواتها عليها لايقال قائمًا مازال زيد ، ولا عالمًا ما انفك زيد ، لأن ما النافية من حروف الصدر فلم يتقدم كذلك ما بعدها عليها ، وكذلك لا الداخلة في جواب القسم هي من حروف الصدر ، فكذلك لم يجز أن تقول والله قائمًا لايزال زيد . أ هـ .

(٢) م : وقولي : « وقسم يجوز تقديمُ خبرها عليها وهو مابقي من الأفعال » مثال ذلك قائما كان زيد ، وعالمًا لم يزل زيد ، ومنطلِقًا أضحى عبد الله . أ هـ .

(٣) م : وقولي : « مالم يَعْرِض عارضٌ يوجب تقديم الخبر أو تأخيره ... » إلى آخره مثال ذلك : ماكان زيد قائمًا ، وهل أصبح بكر منطلقًا ؟ ، ألا ترى أنَّ خبرَ كان وَخبَر أصبح قد كان تقديمُهما جائزًا قبل دخول ما النافية وأداة الاستفهام ، فلما دخلتا لم يجز التقديم ، كما أنه لايجوز تقديم المفعول على عامله إذا دخلتا عليه ، أعني : ما وهل ، وكذلك أيضًا قولك : زيد كأنه عمرو ، أي : مثلُه ، لايتقدّمُ الخبرُ هنا على كأن ؛ لأنه ضمير متصل كما أن المفعول إذا كان ضميرًا متصلاً لايجوز تقديمه على العامل وكذلك سائر الموجبات لتأخير المفعول تكون أيضًا موجبةً لتأخير الخبر ، وتقول أيضًا : أيَّ رجل كانَ زيد ، فيلزم تقديم الخبر ؛ لأنه اسم استفهام ، كما يلزم تقديم المفعول على العامل إذا كان اسم استفهام ؛ نحو قولك : أي رجل ضربت ؟ ، وكذلك سائر موجبات تقديم المفعول على العامل يوجب تقديم الخبر ، وقد تقدم تبيينُ الموجبات للتقديم والتأخير في باب الفاعل ؛ فأغنى ذلك عن إعادتها ههنا . أ هـ .

(٤) م : وقولي : « ماعدا انفصالَ الضميرفإنه لايوجب تقديم الخبر » أعني : أن انفصال الضمير في مثل : إيَّاكَ ضربت – قد كان موجبًا لتقديم المفعول على العامل ، وليس موجبًا لتقديم الخبر بل يجوز : عمرو كان إياه زيد ، فلذلك استثنيته . أ هـ .

(٥) عمر بن أبي ربيعة المخزومي القرشي ، أبو الخطاب : أرق شعراء عصره ، من طبقة جرير والفرزدق . ولم يكن في قريش أشهر منه ، ولد في الليلة التي توفي فيها عمر بن الخطاب فسمي باسمه ، له ديوان شعر ، وكتب ابن بسام في سيرته كتابا سماه « أخبار عمر بن =

[من الطويل] :

٣٣ - لَئِنْ كَانَ إِيَّاهُ لَقَدْ حَالَ بَعْدَنَا عَنِ العَهْدِ ، وَالإِنْسانُ قَدْ يَتَغَيَّرُ(١)

ومما جاء متصلا : قول أبي الأسود (٢) [من الطويل] :

٣٤ - فَإِنْ لا يَكُنْهَا أَوْ تَكُنْهُ فَإِنَّهُ أَخُوهَا غَذَتْهُ أُمُّهُ بِلِبَانِهَا(٣)

وينقسم الخبر بالنظر إلى تقديمه على الاسم وتأخيره عنه ، ثلاثة أقسام :

قسم يلزم تقديمه عليه ، وهو : أن يكون الخبر ضميرًا متصلًا والاسم ظاهرًا (٤) ،

= أبي ربيعة » وهناك كتب أخرى كتبت عنه منها : « عمر بن أبي ربيعة شاعر الغزل » للعقاد ، « حب ابن أبي ربيعة » لزكي مبارك ينظر : الأعلام ٥٢/٥ ، وفيات الأعيان ٣٥٣/١ ، ٣٧٨ ، سرح العيون ١٩٨ ، خزانة الأدب ٢٤٠/١ .

(١) قوله : عن العهد ، أي : عما عهدنا من شبابه وجماله ، والشاهد فيه قوله : « لئن كان إياه » حيث جاء خبر كان ضميراً منفصلاً ، والأكثر أن يكون متصلاً .

ينظر : ديوانه ص٩٤ ، وتخليص الشواهد ص ٩٣ ، وخزانة الأدب ٣١٢/٥ ، ٣١٣ ، وشرح التصريح ١٠٨/١ ، وشرح المفصل ١٠٧/٣ ، والمقاصد النحوية ٣١٤/١ ، وبلا نسبة في أوضح المسالك ١٠٢/١ ، وشرح الأشموني ٥٣/١ .

(٢) أبو الأسود الدؤلي : ظالم بن عمرو بن سفيان بن جندل الدؤلي الكناني ينسب إليه وضع علم النحو ، كان معدوداً من الفقهاء والأعيان والأمراء والشعراء والفرسان والحاضري الجواب من التابعين .

كان والياً للبصرة في خلافة علي ، ولم يزل في الإمارة إلى أن قتل علي . وفد على معاوية فبالغ في إكرامه ، أول من نقط المصحف في أكثر الأقوال . له شعر جيد جمع في ديوان صغير ، مات بالبصرة ٦٩هـ .

ينظر : الأعلام ٢٣٦/٣ ، صبح الأعشى ١٦١/٣ ، وفيات الأعيان ٢٤٠/١ الإصابة ترجمة ٤٣٢٢ ، خزانة الأدب ١٣٦/١ .

(٣) البيت - كما ذكر المصنف - لـ « أبي الأسود الدؤلي » ، والشاهد فيه : وصل الضمير المنصوب بـ « كان » ، فإن القياس : « فإن لا يكن إياها أو تكن إياه » .

ينظر : ديوانه ١٦٢ ، ٣٠٦ ، وأدب الكاتب ٤٠٧ ، إصلاح المنطق ٢٩٧ ، وتخليص الشواهد ٩٢ ، وخزانة الأدب ٣٢٧/٥ ، ٣٣١ ، والرد على النحاة ١٠٠ ، وشرح المفصل ٣/ ١٠٧ ، والكتاب ٤٦/١ ، ولسان العرب (كنن) (لبن) ، والمقاصد النحوية ٣١٠/١ ، وبلا نسبة في الإنصاف ٨٢٣/٢ ، وشرح الأشموني ٥٣/١ ، والمقتضب ٩٨/٣ .

(٤) م : وقولي : « وهو أن يكون الخبر ضميرًا متصلاً والاسم ظاهرًا ... » إلى آخره مثال تقديم الخبر على المخبر عنه لكونه ضميرًا متصلاً والاسم ظاهرًا قولك : عمرو كانه زيد أي : كأنه مثله ، ومثال تقديمه عليه لكونه نكرة لامسوغ للإخبار عنها إلا كون خبرها ظرفًا أو مجرورًا مقدمًا عليها قولك : كان في الدار رجل ، وكان عندك امرأة ، ومثال تقديمه على الاسم لكون =

أو يكونَ الاسم نكرةً لامسوِّغ للابتداء بها ، إلا كَوْنَ خبرها ظرفًا أو مجرورًا متقدمًا عليها ، أو يكونَ الاسم مقرونا بإلا أو في معنى المقرون بها ، أو يتصل بالاسم ضميرٌ يعودُ على شيء في الخبر .

وقسم يلزم تأخيره عنه ، وهو : أن يكون الخبر ضميرًا متصلاً والاسم / كذلك [١] ، ١٦ ب
أو يُعْدَمَ الفارق بين الاسم والخبر ، أو يكونَ الخبر فعلا مرفوعه ضمير مستتر فيه ، أو يكونَ الخبر مقروناً بإلا أو في معنى المقرون بها .

وقسم أنت فيه بالخيار ، وهو : ما عدا ذلك .

وإذا كان للخبر معمول : فإن قدمته وحده على الخبر جاز ، ما لم يكن في الخبر مانع من الموانع التي تمنع من تقديم المفعول على العامل [٢] ، وإن قدمتَهُ على الاسم جاز إن كان ظرفًا أو مجرورًا ، ولم يجز فيما عدا ذلك [٣] ، وإن قدمته [٤] على الفعل جاز ؛ وعلى ذلك قوله [من الطويل] :

٣٥ - وَرَجِّ الفَتَى لِلْخَيْرِ مَا إِنْ رَأَيْتَهُ عَلَى السِّنِّ خَيْرًا لا يَزَالُ يَزِيدُ [٥]

= الاسم مقرونا بإلا أو في معنى المقرون بها قولُك : لم يكن القائم إلا زيد ، وإنما كان القائم زيد أي : لم يكن القائم إلا زيد ، ومثال أن يتصل بالاسم ضمير يعود على شيء في الخبر كان في الدار صاحبها . أ هـ .

(١) م : وقولي : « وقسم يلزم تأخيرهُ عنه وهو أن يكونَ الخبر ضميرا متَّصِلا والاسم كذلك » إلى آخره مثال ذلك : زيد كنته ، أي : كنتُ مثلَه ، ومثال كون الخبر مقرونًا بإلا : ماكان زيد إلا قائمًا : ومثال كونه في معنى المقرون بها : إنما كان زيد قائمًا ، تريد : ماكان زيد إلا قائمًا ، ومثال عدم الفارق بين الاسم والخبر : كان موسى عيسى أي : مثله .
وقولي : « وإذا كان للخبر معمول فإن قدمته وحده على الخبر جاز » مثال ذلك : كان زيد طعامَك آكلاً . أ هـ .

(٢) م : وقولي : « مالم يكن في الخبر مانع من الموانع التي تمنع من تقديم المفعول على العامل » مثال ذلك : كان زيد مايريد عمرًا ، لايجوز أن تقول : كان زيد عمرًا ما يُريد . أ هـ .

(٣) م : وقولي : « وإن قدمته على الاسم جاز إن كان ظرفًا أو مجرورًا ، ولم يجز فيما عدا ذلك » مثال جوازه في الظرف والمجرور قولك : كان في الدار زيدٌ قائمًا ، وكان عندك زيد جالسًا ، ومثالُ امتناعه فيما عدا ذلك : كان زيد آكلا طعامك ، لايجوز فيه : كان طعامك زيد آكلًا . أ هـ .

(٤) في ط : في الديوان : وإن قدمته .

(٥) البيت للمعلوط بن بدل القريطي .
وفي البيت شاهدان : أولهما قوله : « ما إن رأيته » حيث زاد « إن » بعد « ما » المصدرية الظرفية . وثانيهما قوله : « خيراً لا يزال يزيد » حيث قدم معمول خبر « لا يزال » على « لا =

وإن قدمته مع الخبر على الاسم - فلا يخلو مِنْ أن يكون ظرفًا أو مجرورًا أو غير ذلك :

فإن كان ظرفًا أو مجرورًا جاز (١) ، وإن كان غير ذلك ، فلا يخلو أَنْ يكون قبل الخبر أو بعده :

فإن كان قبله ، لم يجز (٢) ؛ نحوُ قولك : « كَانَ طَعَامَكَ آكِلًا زَيْدٌ » وإن كان بعده ، جاز (٣) ؛ نحو قولك : « كَانَ آكِلًا طَعَامَكَ زَيْدٌ » .

وإن قدمتها على الفعل ، لم يَجُزْ ذلك إلا حيث يجوز تقديم الخبر وحده (٤) .

وإذا اجتمع في هذا الباب اسمان : فإمّا أن يكونا معرفتين ، أو نكرتين ، أو معرفةً ونكرةً :

فإن كانا معرفتين ، جعلت الذى تقدر المخاطب يجهله الخبر (٥) ، فإن كان يعلمهما إلا أنّه يجهل النسبة ، فالمختار جعل الأعرف منهما الاسم ، والأقل تعريفًا الخبر (٦) ، وقد

= بزال » نفسها .

ينظر : شرح التصريح ١/١٨٩ ، وشرح شواهد المغني ص ٨٥ ، ٧١٦ ، ولسان العرب (أنن) ، والمقاصد النحوية ٢/٢٢ ، وبلا نسبة في الأزهية ص ٥٢ ، ٩٦ ، والأشباه والنظائر ٢/١٨٧ ، وأوضح المسالك ١/٢٤٦ ، والجنى الداني ص ٢١١ ، وجواهر الأدب ص ٢٠٨ ، وخزانة الأدب ٨/٤٤٣ ، والخصائص ١/١١٠ والدرر ٢/١١٠ ، وسر صناعة الإعراب ١/ ٣٧٨ ، وشرح المفصل ٨/١٣٠ ، والكتاب ٤/٢٢٢ ، ومغنى اللبيب ١/ ٢٥. وهمع الهوامع ١/ ١٢٥.

(١) م : وقولي : « وإن قدمته مع الخبر على الاسم ، فلا يخلو من أن يكون ظرفًا أو مجرورًا أو غير ذلك ، فإن كان ظرفًا أو مجرورًا جاز » مثال ذلك :كان في الدار قائمًا زيد . أ هـ .

(٢) م : وقولي : « وإن كان غير ذلك فلا يخلو من أن يكون قبل الخبر أو بعده ، فإن كان قبله لم يجز » مثال ذلك :كان طعامك آكلاً زيد ، لايجوزُ ذلك ؛ لأنك أوليت كان ما ليس اسمًا لها ولاخبرًا . أ هـ .

(٣) م : وقولي : « وإن كان بعده جاز » مثال ذلك :كان آكلاً طعامك زيدٌ . أ هـ .

(٤) م : وقولي : « فإن قدمتهما على الفعل لم يجز ذلك إلا حيث يجوز تقديم الخبر وحده » مثال ذلك : طعامك آكلاً كان زيد ، لايمتنع ذلك كما لايمتنع قائما كان زيد ، ولاتقولُ : طعامك آكلاً ماكان زيد ، كما لا يجوز أن تقول قائمًا ماكان زيد . أ هـ .

(٥) م : وقولي : « فإن كانا معرفتين جعلت الذى تقدر المخاطب يجهله - الخبرَ » مثال ذلك : كان زيد أخا عمرو ، إن قدرت المخاطب يعلم زيدًا ، ويجهل أنه أخو عمرو ، فإن قدرت المخاطب يعلم أخا عمرو ويجهل أنه زيد قلتَ : كان أخو عمرو زيدًا . أ هـ .

(٦) م : وقولي : « فإن كان يعلمهما إلا أنه يجهل النسبة ، فالمختار جعل الأعرف منهما الاسم والأقل تعريفًا الخبر » مثال ذلك قولك : كان زيد غلام الملك ، وكان غلامُ الملك زيدًا إذا قدرت المخاطب يعلم زيدًا بالسماع ، ويعلم غلام الملك بالسماع - أيضًا - أو بالسماع =

يجوز عكس ذلك ، فإن كانا فى رتبة واحدة من التعريف ، جعلت أيَّهما شئت الاسم ، والآخر الخبر(١) .

وإن كانا نكرتين ، جعلت الاسم التى لها مُسوغٌ للإخبار عنها ، والأخرى الخبر(٢)، ولايجوز عكس ذلك .

فإن كان لكل واحدةٍ منهما مُسوِّغٌ : جعلتَ أيَّهما شئت الاسم ، والأخرى الخبر(٣)، وإن كان أحدهما معرفةً والآخر نكرةً ، جعلت الاسم المعرفة والنكرة الخبر(٤)، ولايجوز عكس ذلك إلا فى الشِّعْر (٥) .

* * *

= والعيان إلا أنه يجهل أن زيدًا المعلوم عنده بالسماع هو غلام الملك المعلوم عنده أيضًا بالسماع ، أو بالسماع والعيان ، فالاسمان على هذا غير مجهولين ، وإنما المجهول نسبة أحدهما إلى الآخر ؛ فلذلك جاز فى كل واحد منهما أن يجعل اسمًا وخبرًا إلا أنَّ جعْلَ زيد اسمًا وغلام الملك الخبر أولى ؛ لأن العلم أعْرفُ من المضاف إلى ماعُرِّف بالألف واللام . أ هـ .

(١) م : وقولى : « وإن كانا فى رتبةٍ واحدةٍ من التعريف ، جعلت أيهما شئت الاسم والآخر الخبر » مثال ذلك : كان زيد صاحب عمرو ، وإن شئت قلت : كان صاحب عمرو زيدًا وإنما تساويا فى الحسن ؛ لأن المضاف إلى العلم فى رتبة العلم في التعريف أ هـ .

(٢) م : وقولى : « وإن كانا نكرتين جعلت الاسم التى لها مسوغٌ للإخبار عنها والأخرى الخبر » مثال ذلك : كان خير من زيد امرأة ، جعلت خيرًا اسم كان ؛ لأن فيها مسوغًا للإخبار عنها وهو مقاربتها للمعرفة ، ولايجوز أن تقول :كانت امرأة خيراً من زيدٍ . أ هـ .

(٣) م : وقولى : « فإن كان لكل واحدة منهما مسوغٌ ، جعلت أيهما شئت الاسم والآخر الخبر » مثال ذلك : كان خير من زيد شرًا من عمرو ، وكان شرٌ من عمرو خيرًا من زيد . أ هـ .

(٤) م : وقولى : « وإن كان أحدهما معرفة والآخر نكرة ، جعلت الاسم المعرفة والنكرة الخبر » مثال ذلك : كان زيد قائمًا . أ هـ .

(٥) م : وقولى : « ولايجوز عكس ذلك إلا فى الشعر » ، مثالُ ذلك قوله : [من الوافر]

قِفِى قَبلَ التَّفرُّقِ يَاضُبَاعَا ... وَلَايَكُ مَوْقِفٌ مِنكِ الوَدَاعَا

[البيت للقطامى فى ديوانه ص ٣١، وخزانة الأدب ٢/ ٣٦٧، والدرر ٣/ ٥٧، وشرح أبيات سيبويه ١/ ٤٤٤، وشرح شواهد المغنى ٢/ ٨٤٩، والكتاب ٢/ ٢٤٣، ولسان العرب (ضبع) ، (ورع) ، واللمع ص ١٢٠، والمقاصد النحوية ٤/ ٢٩٥، والمقتضب ٤/ ٩٤، وبلا نسبة فى خزانة الأدب ٩/ ٢٨٥، ٢٨٦، ٢٨٨، ٢٩٣، والدرر ٢/ ٧٣، وشرح الأشمونى ٢/ ٤٦٨، وشرح المفصل ٧/ ٩١، ومغنى اللبيب ٢/٤٥٢] . أ هـ .

بَابُ الأَفْعَالِ الجَارِيَةِ مَجْرَى كَانَ وَأَخَوَاتِهَا

وأعنى بذلك أفعال المقاربة ، وهى : عَسَى ويُوشِكُ واخْلَوْلَقَ وَكَادَ وكَرِبَ وأَخَذَ
١٧ أ وجَعَلَ وطَفِقَ ، بفتح الفاء وكسرها ، وهذه الأفعال كلُّها / داخلةٌ على المبتدأ والخبر ؛ ككان وأخواتها ، فما كان اسمًا لكان ، كان اسمًا لها .

وأما أخبارها : فلا تكون إلا أفعالا ، فأما عسى ويُوشِكُ واخلولقَ : فلا تقعُ الأفعال موقع أخبارها إلا مع « أَنْ »(١) ، وقد تحذف مع عسى ويوشِك ، وهو قليل ، وبابُهُ الشعر ؛ ومنه قوله [من الوافر] :

٣٦- عَسَى الكَرْبُ الَّذِى أَمْسَيْتَ فِيهِ ... يَكُونُ وَرَاءَهُ فَرَجٌ قَرِيبُ(٢)

وقول الآخر [من المنسرح] :

٣٧- يُوشِكُ مَنْ فَرَّ مِنْ مَنِيَّتِهِ ... فِى بَعْضِ غِرَّاتِهِ يُوَافِقُهَا(٣)

---

(١) م : باب الأفعال الجارية مجرى كان وأخواتها
قولى : « فأما عسى ويوشك واخلولق ، فلا تقع الأفعال موقع أخبارها إلا مع أن » مثال ذلك : عسى زيد أن يقوم ، ويوشك عمرو أن يخرج ، واخلولق زيد أن يتوب . أ هـ .

(٢) البيت من قصيدة لـ « هُدبة بن خشرم » ، قالها في الحبس ، الكرب : الهم . قال ابن المستوفي : روى بفتح التاء وضمها من (أمسيت) . والنحويون إنما يروونه بالضم ، والفتح عندى أولى ، لأنه يخاطب ابن عمه أبا نمير ، وكان معه في السجن .
والشاهد فيه قوله : « يكون وراءه » حيث وقع خبر « عسى » فعلاً مضارعاً مجرداً من « أن » المصدرية ، وهذا قليل .
ينظر : خزانة الأدب ٣٢٨/٩ ، ٣٣٠ ، وشرح أبيات سيبويه ١٤٢/١ ، والدرر ١٤٥/٢ ، وشرح التصريح ٢٠٦/١ ، وشرح شواهد الإيضاح ص ٩٧ ، وشرح شواهد المغني ص ٤٤٣ والكتاب ١٥٩/٣ ، واللمع ص ٢٢٥ ، والمقاصد النحوية ١٨٤/٢ ، وبلا نسبة في أسرار العربية ص ١٢٨ ، وأوضح المسالك ٣١٢/١ ، وتخليص الشواهد ص ٣٢٦ ، وخزانة الأدب ٣١٦/٩ ، والجنى الداني ص ٤٦٢ ، وشرح ابن عقيل ص ١٦٥ ، وشرح عمدة الحافظ ص ٨١٦ ، وشرح المفصل ١١٧/٧ ، ١٢١ ، ومغنى اللبيب ص ١٥٢ ، والمقتضب ٧٠/٣ ، وهمع الهوامع ١/ ١٣٠.

(٣) البيت لأمية بن أبي الصلت ، ونسب لرجل من الخوارج ولعمران بن حطان والشاهد في : مجيء خبر « يوشك » غير مقترن بـ « أن » وهذا قليل .
ينظر : ديوانه ص٤٢ ، وشرح أبيات سيبويه ١٦٧/٢ ، وشرح التصريح ٢٠٧/١ ، وشرح المفصل ١٢٦/٧ ، والعقد الفريد ١٨٧/٣ ، والكتاب ١٦١/٣ ، ولسان العرب (يبس) ، =

وأما كادَ وكربَ : فتقع الأفعال موقع خبريهما بغير « أنْ »(١) ، وقد تدخل عليهما « أنْ » ، وذلك قليل ، وبابه الشِّعْرُ ؛ ومنه قوله [من الرجز] :

٣٨-... ... ... قَدْ كَادَ مِنْ طُولِ الْبِلَى أَنْ يَمْصَحَا(٢)

وقول الآخر [من الطويل] :

٣٩- ... ... وَقَدْ كَرَبَتْ أَعْنَاقُهَا أَنْ تَقَطَّعَا(٣)

وأما أخذ وجَعَلَ وطَفِقَ : فلا تقع الأفعال موقع أخبارها إلَّا بغير « أن »(٤).

والسبب في ذلك : أن عسى ويوشِك واخلوْلَقَ فيها تَرَاخٍ ، فلما كانت الأفعال التى فى موضع أخبارها مستقبلةً ، أدخلوا عليها أنْ المخلِّصة للاستقبال .

= (كأس) ، والمقاصد النحوية ١٨٧/٢ ، ولعمران بن حطان في ديوانه ص ١٢٣ ، ولأمية أو لرجل من الخوارج في تخليص الشواهد ص ٣٢٣ ، والدرر ١٣٦/٢ ، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٣١٣/١ ، وشرح الأشموني ١٢٩/١ ؛ وشرح شذور الذهب ص ٣٥٢ ، وشرح ابن عقيل ص ١٦٨، وشرح عمدة الحافظ ص ٨١٨ ، وهمع الهوامع ١٢٩/١ ، ١٣٠.

(١) م : وقولي : « وأما كاد وكرب فتقع الأفعالُ موقِعَ خبريهما بغير أن » مثال ذلك : كاد زيد يقوم ، وكرب زيد يخرج . أ هـ .

(٢) البيت لرؤبة بن العجاج .
والشاهد فيه : دخول « أن » بعد « كاد » ضرورة والمشهور إسقاطها .
ينظر : ملحق ديوانه ١٧٢ ، الدرر ١٤٢ ، شرح شواهد الإيضاح ٩٩ شرح المفصل ٧/ ١٢١ ، الكتاب١٦٠/٣ ، والمقاصد النحوية ٢١٥/٢ ، وبلا نسبة في أدب الكاتب ص ٤١٩ وأسرار العربية ص ٥ وتخليص الشواهد ص ٣٢٩ ، ولسان العرب (مصح) ، والمقتضب ٣/ ٧٥ ، وهمع الهوامع ١/ ١٣٠.

(٣) عجز بيت لأبي زيد الأسلمي وصدره :
سقاها ذوو الأحلام سجلا على الظما ....
والشاهد فيه : قوله « أن تقطعا » حيث جاء خبر « كرب » فعلاً مضارعاً مقترناً بـ « أن » والأكثر عدم الاقتران وهذا نادر فى خبر هذا الفعل .
ينظر : تخليص الشواهد ص ٣٣٠ ، والدرر ١٤٣/٢ ، وشرح التصريح ٢٠٧/١ ، شرح عمدة الحافظ ص ٨١٥ ، والمقاصد النحوية ١٩٣/٢ ، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٣١٦/١، وشرح الأشموني ١٢٣/١ ، وشرح شذور الذهب ص ٣٥٥ ، وشرح ابن عقيل ص ١٩٦ ، وهمع الهوامع ١/ ١٣٠.

(٤) م : وقولي : « وأما أخذ وجعل وطفق فلا تقع الأفعال موقع أخبارها إلا بغير أنْ » مثال ذلك : جعل زيد يضحك ، وأخذ يقوم ، وطفق يمشى ، قال تعالى : ﴿ وَطَفِقَا يَخْصِفَانِ عَلَيْهِمَا مِن وَرَقِ الْجَنَّةِ ﴾ [طه : ١٢١] . أ هـ .

وأما أخذ وجَعَل وطفِق : فالأفعال الواقعة موقع أخبارها أحوال ؛ فلم يسغ لذلك دخول أن عليها .

وأما كَادَ وكرب : فلمقاربة ذات الفعل ، فمن أدخل أَنْ على أخبارهما ، فتشبيهًا لهما بعسى ؛ لأنها مستقبلةٌ ، ومن لم يُدخلها ، فتشبيهًا لهما بجَعَل ؛ لكثرة المقاربة ؛ ألا ترى أن معنى قولك : « كَاد زيدٌ يقوم » : قارب القيام حتى لم يبق بينه وبين الدخول فيه زمن ؛ كما أن الذين حذفوا أَنْ من خَبَرِ عسى ويوشِك شبَّهوهما بِكَادَ .

ولاتقعُ الأسماء موقع أخبار هذه الأفعال - وإن كان ذلك هو الأصل في الكلام - نحو قولهم : « عَسَى الغُوَيْرُ أَبْؤُسَا »(١) ، أو في ضرورة ؛ نحو قوله [من الرجز] :

٤٠- أَكْثَرْتَ فِي العَذْلِ مِلِحًا دَائِمَا لا تُكْثِرَنْ إِنِّي عَسَيْتُ صَائِمَا(٢)

وإنما رُفِضَ هنا الاسم ، وإن كان الأصْلَ ؛ لأَنَّ المناسبةَ التي قصدوها بين هذه الأفعال وأخبارها لاتتصوَّرُ في الأسماء .

وقد تسدُّ « أَنْ » مع صِلَتها مسدَّ الاسم والخبر في « عسى » و « يوشك » ، فتقول : عسى أن تقوم ، ويوشك أن تقوم ؛ كما سدَّت مسد المفعولين في : « ظَننتُ وأخواتِها » .

١٧ ب وقد تقدم أخبار هذه الأفعال على أسمائها / ؛ فتقول : « عسى أن يقوم زيدٌ ، ويُوشِكُ أن يقوم عمرو » على أن يكون زيدٌ اسم عسى ، وعمرو اسم يوشِك ، وأَنْ والفعل في موضع الخبر .

وإذا اتصل بعسى ضمير متكلم أو مخاطب ، جاز فيها أن تبقى على وزنها ، وأن

---

(١) ينظر معجم الأمثال ٢/ ٣٤١.

(٢) البيت لرؤبة . والشاهد فيه مجيء خبر « عسى » ؛ وهو قوله « صائماً » مفردًا .

ينظر ديوانه ص ١٨٥ ، وخزانة الأدب ٣١٦/٩ ، ٣١٧ ، ٣٢٢ ، والخصائص ٨٣/١ ، والدرر ١٤٩/٢ ، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ٨٣ ، والمقاصد النحوية ١٦١/٢ ، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ١٧٥/٢ ، وتخليص الشواهد ص ٣٠٩ ، والخزانة ٣٧٤/٨ ، ٣٧٦ ، والجنى الداني ص ٤٦٣ ، وشرح الأشموني ١٢٨/١ ، وشرح شواهد المغني ص ٤٤٤ ، وشرح ابن عقيل ص ١٦٤ ، وشرح عمدة الحافظ ص ٨٢٢ ، وشرح المفصل ١٤/٧ ، مغني اللبيب ١٥٢/١ ، وهمع الهوامع ١/ ١٣٠.

تكون على وزن « فَعِلَ » بكسر العين فتقول : « عَسِيتُ أن أقوم ، وَعَسَيت أَنْ تَقُومَ » بفتح العين وكسرها .

وإذا كان فاعلها ظاهرًا أو ضمير غيبة ، لم تستعمل إلا على « فَعَلَ » بفتح العين ، ماعدا ضمير جماعة المؤنثات ، فإنها تستعمل معه باللغتين .

وتقول في التثنية والجمع : « الزيدان عسى أن يقوما ، والزيدون عسى أن يقوموا ، والهندات عسى أن يقمْنَ » إن لم تُقدِّر في عسى ضميرًا ؛ بل تكون أن و صلتُها في موضع الاسم والخبر ، فإن جملتَها متحملةٌ للضمير ، قلت : « عَسَيَا وعَسَتَا وعَسَوْا وعَسَيْنَ » .

ولايكون فاعل الفعل الواقع في موضع أخبار أخوات عسى إلا ضميرًا عائدًا على أسمائها ، فأما قوله [من البسيط] :

٤١- وَقَدْ جَعَلْتُ إِذَا مَاقُمْتُ يُثْقِلُنِي ثَوْبِى فَأَنْهَضُ نَهْضَ الشَّارِبِ الثَّمِلِ[(١)]

فعلى إقامة السبب ، وهو الإثقال مقام المسبَّب ، وهو النهوض نهض الشارب الثمل ، والمعنى : وقد جعلت أنهض نهض الشارب الثمل لإثقال ثوبى إياى ، فقدَّم ذِكْرَ السبب ؛ كما قال تعالى : ﴿ أَن تَضِلَّ إِحْدَىٰهُمَا فَتُذَكِّرَ إِحْدَىٰهُمَا ٱلْأُخْرَىٰ ﴾ [البقرة : ٢٨٢] ؛ فاستشهاد الرجل والمرأتين ليس سببه ضلال إحداهما ؛ بل التذكير

(١) اختلف في نسبة البيت بين عمرو بن أحمر الباهلي ، وأبي حية النمري ، والحكم بن عبدل . ويروى عجز البيت هكذا :

... ... ثوبي فأنهض نهض الشارب السكر

قال البغدادي . القافية رائية لا لامية كما وقع في إنشاد النحويين .

والشاهد فيه تقديم ذكر السبب ؛ وهو الإثقال على المسبب ؛ وهو النهوض نهض الشارب الثمل ، وفيه شاهد آخر هو مجيء « جعل » للشروع ، وخبره جملة شرطية مصدرة بإذا .

ينظر ملحق ديوان عمرو بن أحمر ص ١٨٢ ، وخزانة الأدب ٣٥٩/٩ ، ٣٦٢ ، ولأبي حية النمري في الحيوان ٤٨٣/٦ ، وشرح التصريح ٢٠٤/١ ، وشرح شواهد الإيضاح ص ٧٤، والمقاصد النحوية ١٧٣/٢ ، ولابن أحمر أو لأبي حية النمري في الدرر ١٣٣/٢ ، ولأبي حية أو للحكم بن عبدل في شرح شواهد المغني ٩١١/٢ ، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٣٠٥/١ ، وشرح الأشموني ١٣٠/١ ، وشرح التصريح ٢٠٦/١ ، ومغني اللبيب ٢/ ٥٧٩ .

إن ضلت ، فَعُومِلَ الضلالُ معاملة التذكير ؛ لما كان سببه .

وقد تعمل عسى عمل : لَعَلَّ إذا كان الاسم الواقع بعدها ضميراً ؛ فيقال : عساك أن تقوم وعسانى أن أخرج ؛ قال [من الوافر] :

٤٢- وَلِى نَفْسٌ أَقُولُ لَهَا إِذَا مَا تُنَازِعُنِى : لَعَلِّى أَوْ عَسَانِى[1]

* * *

(١) البيت لعمران بن حطان .

والشاهد فيه قوله : « عساني » حيث اتصل ضمير النصب بـ « عسى » مما يدل على أن « عسى » حرف بمعنى « لعل » .

ينظر : تذكرة النحاة ص ٤٤٠ ، وخزانة الأدب ٣٣٧/٥ ، ٣٤٩ ، وشرح أبيات سيبويه ٥٢٤/١ ، وشرح التصريح ٢١٣/١ ، وشرح المفصل ١٢٠/٣ ، ١٢٣/٧ ، والكتاب ٢/ ٣٧٥، والمقاصد النحوية ٢٢٩/٢ ، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٣٣٠/١ ، وتذكرة النحاة ص ٤٩٥ ، الجنى الداني ص ٤٦٦ ، والخزانة ٣٦٣/٥ ، والخصائص ٥/٣ ، ورصف المباني ص ٢٤٩ ، وشرح المفصل ١٠/٣ ، ١١٨ ، والمقتضب ٣/ ٧٢.

بَابُ مَا وَلَا وَلَاتَ

اعلم : أن « ما » لها شبهان : عامٌ وخاصٌ :

فالعامُّ : شبهها بالحروف التي لاتخصُّ الاسم بالدخول عليه ؛ إذ هي غير خاصَّة بالاسم .

والخاصُّ : شبهها بـ « ليس » في أنها للنفي ، وأنها إنْ دخلت على المحتمل ، خلصته للحال ؛ كم أنَّ « ليس » كذلك[١] .

١٨ أ فبنو تميم / راعوا الشبه العام ؛ فلم يُعملوها ، وأهل الحجاز ونجد راعوا الشبه الخاصّ ، فأعملوها عمل ليس ، إلا أنهم لم يُعملوها عملها إلا بشروط ثلاثة[٢] :

أحدها : أن يكون الخبر غير مُوجب .

والآخر : ألا يتقدّم الخبر على اسمها ، وليس بظرف ولامجرور .

والثالث : ألا يُفصَل بينها وبين الاسم بـ « إن » الزائدة .

فإن فُقِدَ شيءٌ من ذلك ، رجعوا إلى اللغة التميمية[٣] ، فأما قول الفرزدق[٤]

---

(١) م : باب ما ولا ولات
وقولى : « وأنّها إن دخلت على المحتمل خلّصته للحال كما أن ليس كذلك » مثال ذلك قولك : مازيد قائمًا ، ألا ترى أن قائمًا من قولك : زيد قائم يحتمل الحال وغيره ، وإن كان أظهر في الحال ، فلما دخلت ما النافية خلّصته للحال ؛ كما أن ليس كذلك ، وقد تقدم تبيين ذلك في موضعه . أ هـ .

(٢) م : وقولى : « إلا أنهم لم يُعملوها عملها إلا بثلاثة شروط » إلى آخره ، مثال ذلك قولك : مازيد قائمًا . أ هـ .

(٣) م : وقولى : « فإن فُقِدَ شئ من ذلك رجعوا إلى اللغة التميمية » مثال ذلك قولك : مازيد إلا قائم ، رفعت الخبر لما كان مُوجبًا ، وكذلك أيضًا ترفع الخبر فى مثل قولك : ماقائم زيد ؛ لتقدمه ، وليس بظرف ولامجرور ، وكذلك أيضا ترفع الخبر فى مثل قولك : ما إن زيد قائم ، لفصلك بينها وبين الاسم بإن الزائدة . أ هـ .

(٤) همام بن غالب بن صعصعة التميمي الدارمي ، أبو فراس ، الشهير بالفرزدق : شاعر ، من النبلاء ، من أهل البصرة ، عظيم الأثر في اللغة ، كان يقال : لولا شعر الفرزدق لذهب ثلث اللغة ، ولولا شعره لذهب نصف أخبار الناس يشبه بزهير بن أبي سلمى . وكلاهما من شعراء الطبقة الأولى : زهير في الجاهليين ، والفرزدق في الإسلاميين ، وهو صاحب الأخبار مع جرير والأخطل ، ومهاجاته لهما أشهر من أن تذكر . كان شريفاً في قومه وفي شرح نهج البلاغة : كان الفرزدق لا ينشد بين يدى الخلفاء إلا قاعدًا وقد جمع بعض شعره في ديوان ، =

[من البسيط] :

٤٣- فَأَصْبَحُوا قَدْ أَعَادَ اللَّهُ نِعْمَتَهُمْ إِذْ هُمْ قُرَيْشٌ وَإِذْ مَا مِثْلَهُمْ بَشَرُ[1]

فَـ « مِثْلَهُمْ » : مرفوعٌ إلا أنه مبنيٌ على الفتح ؛ لإضافته إلى مبنيٍّ[2] ؛ نحو قول الآخر [من الرمل] :

٤٤- تَتَدَاعَى مَنْخِرَاهَا بِدَمٍ مِثْلَ مَا أَثْمرَ حُمَاضُ الجَبَلْ[3]

= و« نقائض جرير والفرزدق » ثلاثة مجلدات ينظر الأعلام ٩٣/٨ ، ابن خلكان ١٩٦/٢ ، جمهرة أشعار العرب ١٦٣.

(١) هذا البيت من قصيدة للفرزدق يمدح بها عمر بن عبد العزيز الأموي .

والشاهد فيه : مجيء « مثل » مبنيًا على الفتح ، لإضافته إلى مبنى ، وهو الضمير « هم » وهو في الأصل مرفوع وفيه شاهد آخر أن « ما » الحجازية عملت مع تقدم خبرها على اسمها .

ينظر : ديوانه ١٨٥/١ ، والأشباه والنظائر ٢٠٩/٢ ، ١٢٢/٣ ، وتخليص الشواهد ص ٢٨١ ، والجنى الداني ص ١٨٩، ٣٢٤ ، ٤٤٦ ، وخزانة الأدب ١٣٣/٤ ، ١٣٨ ، والدرر ١٠٣/٢ ، ١٥٠/٣ ، وشرح أبيات سيبويه ١٦٢/١ ، وشرح التصريح ١٩٨/١ ، وشرح شواهد المغني ٢٣٧/١ ، ٧٨٢/٢ ، والكتاب ٦٠/١ ، ومغني اللبيب ص ٣٦٣ ، ٥١٧ ، ٦٠٠ ، والمقاصد النحوية ٩٦/٢ ، والمقتضب ١٩١/٤ والهمع ١٢٤/١ ، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٢٨٠/١ ، ورصف المباني ص ٣١٢ ، وشرح الأشموني ١٢٢/١ ، ومغني اللبيب ص ٨٢ .

(٢) م : وقولي : « فمثلهم مرفوع إلا أنه بُنِي على الفتح لإضافته إلى مبنى » إن اعترض ذلك معترض فقال : لايسوغ ذلك ؛ لأن مثلاً في بيت الفرزدق مضاف إلى مضمر ، والمضمر – وإن كان مبنيًا – فإنه يرد الأشياء إلى أصولها ، ألا ترى أنك تقول : بك لأفعلن ، ولايجوز أن تقولَ : تَك لأفعلن ، ولا : وك لأخرجنّ ، بل لايجر المضمر من حروف القسم إلا الباء ؛ لأنها الأصل في باب القسم ، وكذلك أيضًا تقول : أعطيتموا زيدًا درهمًا وأعطيتم زيدًا درهمًا ، فإذا قلت : الدرهــم أعطيتموه زيدًا ، لم يجز أن تقول : أعطيتُمهُ زيدًا ، بل يلزم الأصلُ بسبب الضمير وأمثال ذلك كثيرة ؛ فكذلك ينبغي أن لايبنى « مثل » لإضافته إلى الضمير ؛ لأن الضمير كثيرًا مايرد الأشياء إلى أصولها ، فالجواب أنه قد استقر من كلام العرب بناء المضاف إلى المضمر ؛ أنشد الكوفيون : [من الرجز]

لَم يُبقِ إلا المَجدَ والقَصَائِدَا غَيرَكَ يَابنَ الأَكرَمِينَ والِدَا

[ينظر : همع الهوامع ١/ ٢٢٣، الدرر ١٩١/١] .

فغير فاعل « يبقى » ، وقد بنى لإضافته إلى المضمر ؛ ألا ترى أنك إن لم تجعله فاعلاً ، لزمك حذف الفاعل وحذفه لايسوغ . أ هـ .

(٣) والشاهد فيه أن « مثل » مبنى لإضافته إلى غير متمكن ، و« ما » مصدرية ، وهي مع ما بعدها في تأويل مصدر مضاف إليه . =

وكذلك قول الآخر [من الطويل] :

٤٥- وَمَا الدَّهْرُ إلا مَنْجَنونًا بِأَهْلِهِ   وَمَا صَاحِبُ الحَاجَاتِ إلا مُعَذَّبًا[1]

يتخرّج على أن يكون « معذَّبٌ » مصدرًا كممزّقٍ ؛ وكذلك :منجنون ، التقدير : وما الدهر إلا دوران منجنون ، وما صاحب الحاجات إلا تعذيبًا ؛ فيكون من باب « ماأنْتَ إلا سَيْرًا » .

ويجوز دخول الباء في خبرها ، تأخر عن الاسم أو تقدم عليه ؛ نحو قوله : [من الوافر] :

= ينظر : الأشباه والنظائر ٢٩٦/٥ ، ورصف المباني ص ٣١٢ ، وشرح المفصل ١٣٥/٨ ، ولسان العرب (حمض) .

(١) هذا البيت نسبه ابن جني في كتاب « ذا القد » لبعض العرب ، قيل : هو من بني سعد .
والمنجنون : الدولاب الذي يستقي عليه ، وهو مؤنث . قال ابن جني (في شرح تصريف المازني المسمى بالمنصف) : ليس منجنون من ذوات الخمسة ، هذا محال ، لأجل تكرير النون ، وإنما هو مثل حندقوق ملحق بعضرفوط ولا يجوز أن تكون الميم زائدة ؛ لأنا لا نعلم في الكلام مفعلولا . ولا يجوز أن تكون الميم والنون جميعاً زائدتين ، على أن تكون الكلمة ثلاثية من لفظ الجن ، من جهتين : إحداهما أنك كنت تجمع في أول الكلمة زيادتين وليست الكلمة جارية على فعل مثل منطلق ومستخرج . والأخرى : أنا لا نعلم في الكلام منفعولا فيحمل هذا عليه . ولا يجوز أيضا أن تكون النون وحدها زائدة لأنها قد ثبتت في الجمع في قولهم : مناجين ، ولو كانت زائدة لقيل : مجاجين ، فإذا لم يجز أن تكون الميم وحدها زائدة ، ولا النون وحدها زائدة ، ولا أن يكونا كلتاهما زائدتين ، لم يجز إلا أن يكونا أصلين وتجعل النون لامًا مكررة ، وتكون الكلمة مثل : حندقوق ملحقة بعضرفوط .
والشاهد فيه إعمال « ما » مع انتقاض خبرها بـ « إلا » وهذا شاذ ، وخُرِّج أيضًا غير تخريج المصنف على أنه بتقدير : وما الدهر إلا يشبه منجنونًا وما صاحب الحاجات إلا يشبه معذبًا ، فهما منصوبان بالفعل الواقع خبرًا ، وقيل : يجوز أن يكون « منجنونًا » منصوب على الحال ، والخبر محذوف ، أي : وما الدهر إلا مثل المنجنون لا يستقر في حاله ، وعلى هذا تكون عاملة قبل انتقاض نفيها ، وكذا يكون التقدير في الثاني ؛ أي : وما صاحب الحاجات موجودا إلا معذبًا ، ولا تقدر ، هنا ، « مثل » لأن الثاني هو الأول .
ينظر : شرح شواهد المغني ص ٢١٩ ، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٢٧٦/١ ، وتخليص الشواهد ص ٢٧١ ، والجنى الداني ص ٣٢٥ ، وخزانة الأدب ١٣٠/٤ ، ٢٤٩/٩ ، ٢٥٠ ، والدرر ٩٨/٢ ، ١٧١/٣ ، ورصف المباني ص ٣١١ ، وشرح الأشموني ١٢١/١ ، وشرح التصريح ١٩٧/١ ، وشرح المفصل ٧٥/٨ ، ومغني اللبيب ص ٧٣ ، والمقاصد النحوية ٢/ ٩٢، وهمع الهوامع ١٢٣/١ ، ٢٣٠.

٤٦- أَمَا وَاللّهِ أَنْ لَوْ كُنْتَ حرًّا وَمَا بِالحُرِّ أَنْتَ وَلاَ القَمِينِ[١]

وإذا أتيت بعد حرف العطف باسم واحد ، فإن كان حرف العطف يقتضى الإيجاب ، رفعت ليس إلا ؛ نحو قولك : « مَازَيْدٌ قائمًا لكن قاعدٌ ، وبَلْ قاعدٌ » ، وإن كان لايقتضيه وعطفته على الخبر - كان المعطوف على حسبه إنْ كان مرفوعا أو منصوبًا[٢] ، وإن كان مخفوضًا ، جاز فيه الحمل على الموضع ، فترفع إن قدرتها تميمية ، وتنصب إنْ قدرتها حجازية ، والحمل على اللفظ ؛ فتخفض[٣] .

فإن أتيت بعد حرف العطف بصفة وموصوف ، وأوليت الوصف الحرف ، وكان الموصوف سببيًّا[٤] من اسمها ، كان الوصف على حسب الخبر إنْ كان مرفوعًا[٥] ، ويجوز فيه الرفع والنصب إن كان منصوبًا[٦] ، ويجوز فيه الرفع والنصب والخفض إن

(١) البيت بلا نسبة في : الإنصاف ١٢١/١ ؛ خزانة الأدب ١٤١/٤ ، ١٤٢ ، ١٤٣ ، ٨٢/١٠ ، الجنى الداني ٢٢٢ ، جواهر الأدب ١٩٧ ، والدرر ٩٦/٤ ، ٢١٩ ، رصف المباني ١١٦ ،شرح التصريح ٢٣٣/٢ ،شرح شواهد المغني ١١١/١ ، مغني اللبيب ٣٣/١ ، المقاصد النحوية ٤٠٩/٤ ، همع الهوامع ١٨/٢ ، ٤١ .

والشاهد فيه : دخول حرف الجر في خبر « ما » ؛ حيث دخل حرف الجر « الباء » على الخبر « الحر » وفيه شاهد آخر وهو زيادة « أن » بعد القسم .

(٢) م : وقولى : « وإن كان لايقتضيه وعطفته على الخبر ، كان المعطوف على حسب الخبر إن كان مرفوعًا أو منصوبًا » مثال ذلك : مازيد قائمًا ولا قاعدًا ، ومازيدٌ قائم ولاقاعد . أ هـ .

(٣) م : وقولى : « وإن كان مخفوضًا جاز فيه الحملُ على الموضع فترفع إن قدَّرتها تميمية ، وتنصب إن قدرتها حجازية ، والحمل على اللفظ فتخفض » مثال ذلك : مازيد بقائم ولاقاعدٍ ، وإن شئت قلت : ولاقاعدًا ، وإن شئت قلت : ولاقاعد ، وليس مايزعمه الفارسي من أن الباء لاتدخل في خبر التميمية كما لاتدخل في خبر المبتدأ - بشيء ويلزمه على قياس مذهبه ألايدخل الباء في الخبر إذا تقدم ، فلا يقال : ما بقائم زيد ، ووجود ذلك من كلامهم يدل على أن الباء تدخل في الخبر ، وإن لم تعمل فيه « ما » . أ هـ .

(٤) في أ : سببيًا .

(٥) م : وقولى : « فإن أتيت بعد حرف العطف بصفة وموصوف ، وأوليت الوصف الحرف ، وكان الموصوف سببيا من اسمها ، كان الوصف على حسب الخبر إن كان مرفوعًا » مثال ذلك قولك : مازيد قائم ولا ذاهب أخوه ، فلا يجوز في ذاهب إلا الرفعُ على وجهين :

أحدهما : أن يكون معطوفًا على قائم ، وأخوه مرفوع به .

والآخر : أن يكون مرفوعًا على أنه خبر مقدم للمبتدأ الذى بعده ، وهو أخوه ، والجملة معطوفة على الجملة التي قبلها . أ هـ .

(٦) م : وقولى : « ويجوز فيه الرفع والنصب إن كان منصوبًا » مثال ذلك قولك : مازيد =

كان مجرورا بالباء الزائدة[١] . وإن كان الموصوف أجنبيًا منه ، لم يجز في الوصف في جميع ذلك إلا الرفع[٢] / ، وأما الموصوف فمرفوع على كل حال ، وإذا تأخر ١٨ ب
الوصف ، جاز فيه الرفع والنصب ، كان الموصوف سَبَبِيًا[٣] أو لم يكن[٤] .

هذا إن كان الحرف لايقتضى الإيجاب .

فإن اقتضاه : لم يجز إلا الرفع فيهما ، تأخر الوصف أو تقدم [٥] .

ولا ولات : يكونان بمنزلة ما الحجازية في رفع الاسم بهما ونَصْب الخبر .

أما « لا » : فإنها لاتعمل إلا في النكرات ؛ بشرط أنْ يكون الخبر أيضًا مؤخرًا منفيًا ؛ نحو قولك :« لا رَجُلٌ أَفْضَلَ منكَ » ، فإن كان موجَبًا أو مقدمًا ، لم تعمل ؛

= قائمًا ولاذاهبًا أخوه ، بنصب ذاهبًا وبرفعه ، فالنصب أن تعطف ذاهبًا على قائم ، ويكون أخوه مرفوعًا به ، والرفع على أن يكون خبرًا مقدمًا للمبتدأ الذى بعده ، وهو أخوه ، والجملة من المبتدأ والخبر معطوفة على الجملة التى قبلها . أ هـ .

(١) م : وقولى : « ويجوز فيه الرفع والنصب والخفض إن كان مخفوضًا بالباء الزائدة » مثال ذلك قولك : مازيد بقائم ولاذاهب أخوه ، بخفض ذاهب ورفعه ونصبه ، فالخفض على عطف ذاهب على قائم ، وأخوه مرتفع به ، والرفع على موضع بقائم إن قدرت « ما » تميمية وأخوه أيضًا مرتفع به ، ويجوز أيضًا رفعه على أن يكون خبرًا مقدمًا للمبتدأ الذى هو أخوه ، والجملة من المبتدأ والخبر معطوفة على الجملة التى قبلها ، والنصب على موضع بقائم إن قدرتها حجازية ، ويكون أخوه مرتفعًا به . أ هـ .

(٢) م : وقولى : « وإن كان الموصوف أجنبيًا منه لم يجز في الوصف في جميع ذلك إلا الرفع ....» إلى آخره مثال ذلك : مازيد قائمًا ولاذاهب عمرو ، ومازيد منطلق ولاخارج بكر ، ومازيد بقائم ولاذاهب عبدُ الله ، فيرتفع خارج وذاهب على أنهما خبران لما بعدهما ، والجملة من المبتدأ والخبر معطوفة على ماقبلها . أ هـ .

(٣) في أ : سببًا .

(٤) م : وقولى : « وإن تأخر الوصف ، جاز فيه الرفع والنصب ، كان الموصوف سببيًا أو لم يكن » مثال ذلك : مازيد قائمًا ولا أخوه ذاهبًا ، ومازيد بقائم ولا أخوه ذاهبًا ، ومازيد قائمًا ولاعمرو ذاهبًا ، فترفعُ الاسم عطفًا على اسم ما وتنصب ذاهبًا بعده عطفًا على خبرها ، ويجوز رفع ذاهب في جميع ذلك على أن تجعله خبرًا للمبتدأ الذى قبله ، وتجعل الجملة من المبتدأ والخبر معطوفة على الجملة التى قبلها . أ هـ .

(٥) م : وقولى : « فإن اقتضاه لم يجز إلا الرفع فيهما تأخر الوصف أوتقدم » مثال ذلك قولك : مازيد قائمًا بل عمرو ذاهب ، وماعمرو منطلقًا بل مقيم بكر ، وماعبد الله خارجًا بل أبوه ذاهب ، وماجعفر مقيمًا بل قاعد أبوه ، ومازيد بقائم بل عمرو ذاهب ، ومامحمد بمقيم بل قاعد بكر ، برفع الاسمين في جميع ذلك على المبتدأ والخبر . أ هـ .

نحو قولك : « لا أَفْضَلُ منكَ رجلٌ ولا امرأة ، ولا رجلٌ ولا امرأةٌ إلا أفضلُ منكَ » ، وسبب ذلك : أنها إنما تعمل إذا كانت خاصة بالاسم ، ولا تكون خاصة حتى تكون للنفي العامِّ ؛ فتكونَ في جواب السؤال العام ؛ نحوُ قولك : « هل من رجلٍ قائم ؟ » ؛ فيلزمُ دخولها من أجل ذلك على الاسم النكرة .

وأمَّا لاتَ : فلم ترفع بها العرب إلا « الحِين » مُظهرًا أو مضمرًا ؛ فتقول : « لاتَ حِينُ قيامٍ لك ، ولاتَ حِينَ قيامٍ لك » ، فتنصب حِينَ ، تريد : لاتَ الحِينُ حينَ قيامٍ لك .

وتعمل في « الحين » معرفةً ونكرةً ؛ لاختصاصِهَا به :

ومن إعمالها أيضًا في المعرفة : قول الأعشى(١) [من الخفيف] :

٤٧- لَاتَ هَنَّا ذِكْرَى جُبَيْرَةَ أَوْ مَنْ ... جَاءَ مِنْهَا بِطَائِفِ الْأَهْوَالِ(٢)

فأعملَهَا في « هَنَّا » وهو معرفةٌ .

والعطف على خَبرها : كالعطف على خبر ما ، إذا كان منصوبًا(٣) .

---

(١) ميمون بن قيس بن جندل من بني قيس بن ثعلبة الوائلي ، أبو بصير المعروف بأعشى قيس ، ويقال له أعشى بكر ابن وائل ، والأعشى الكبير : من شعراء الطبقة الأولى في الجاهلية ، وأحد أصحاب المعلقات كان كثير الوفود على الملوك من العرب والفرس ، غزير الشعر ، يسلك فيه كل مسلك وكان يغني بشعره ، فسمي « صَنَّاجة العرب » قال البغدادي : كان يفد على الملوك ولاسيما ملوك فارس ، ولذلك كثرت الألفاظ الفارسية في شعره . عاش عمرًا طويلًا ، وأدرك الإسلامَ ولم يسلم ، ومطلع معلقته : [من الخفيف]

مَا بُكَاءُ الكَبِيرِ بِالأَطْلَالِ ... وَسُؤَالِي وَمَا تَرُدُّ سُؤَالِي

وسمي بالأعشى لضعف بصره مات سنة ٧ هـ .

ينظر : الأعلام ٣٤١/٧ ، معاهد التنصيص ١٩٦/١ ، الآمدي ١٢.

(٢) الشاهد فيه قوله : « لات هنا » حيث عملت « لات » في « هنا » الإشارية ، وقال ابن مالك وأبو علي الفارسي إن « لات » لا يصح إعمالها في معرفة أو مكان ، فـ « هنا » عندهما منصوبة على الظرف ، و « لات » غير عاملة .

ينظر : ديوانه ص ٥٣ ، وخزانة الأدب ١٩٦/٤ ، ١٩٨ ، والخصائص ٤٧٤/٢ ، والدرر ١١٨/٢ ، وشرح التصريح ٢٠٠/١ ، وشرح المفصل ١٧/٣ ، ولسان العرب (هنا) ، والمحتسب ٣٩/٢ ، والمقاصد النحوية ١٠٦/٢ ، ١٩٨/٤ ، وبلا نسبة في الإنصاف ٢٨٩/١ ، ورصف المباني ص ١٧٠ .

(٣) م : وقولي : « والعطف على خبرها كالعطف على خبر ما إذا كان منصوبًا » تمثيل ذلك =

وقد أجرو « إن » النافية في الشعر مجرى « ما » في نصب الخبر ؛ لشبهها بها ؛ قال [من المنسرح] :

٤٨- إنْ هُوَ مُسْتَوْلِيًا عَلَى أحَدٍ إلا عَلَى أضْعَفِ المَجَانِينِ[1]

ولايجوز ذلك في الكلام ؛ لأنها غير مختصّة[2] .

* * *

= كتمثيل العطف على خبر ما ، إلا أنك لاتعطف على خبر لا إلا اسماً نكرة ، ولاتعطفُ على خبر لات إلا اسم زمان . أ هـ .

(١) قال البغدادي : هذا الشاهد مع كثرة دورانه في كتب النحو لم يعلم له قائل .

والشاهد فيه قوله : « إن هو مستوليا » حيث أجرى « إن » مجرى « ما » « ليس » فرفع بها المبتدأ ونصب الخبر .

ينظر : الأزهية ٤٦ ، أوضح المسالك ٢٩١/١ ، تخليص الشواهد ٣٠٦ ، الجنى الداني ٢٠٩ ، جواهر الأدب ٢٠٦ ، خزانة الأدب ١٦٦/٤ ، الدرر ١٠٨/٢ ، رصف المباني ١٠٨ ، شرح الأشموني ١٢٦/١ شرح التصريح ٢٠١/١ ، شرح شذور الذهب ٣٦٠ ، المقاصد النحوية ١١٣/٢ ، همع الهوامع ١/ ١٢٥.

(٢) م : وقولي : « ولايجوز ذلك في الكلام لأنها غير مختصة » أعني : أنها لاتختص بالدخول على الاسم بل تنفى بها الجملة الاسمية والفعلية فيقال : إن زيدٌ إلاَّ قائم ، قال تعالى : ﴿ إِنِ الْكَافِرُونَ إِلَّا فِي غُرُورٍ ﴾ [الملك : ٢٠] أي ما الكافرون إلا في غرور ، ويقال : إن قام زيد ، قال الله تعالى : ﴿ وَلَقَدْ مَكَّنَّاهُمْ فِيمَا إِن مَّكَّنَّاكُمْ فِيهِ ... ﴾ [الأحقاف : ٢٦] أي فيما لم نمكنكم فيه ، والحرف إذا كان غير مختص فقياسه ألايعمل . أ هـ .

بَابُ الحُرُوفِ الَّتِى تَنْصِبُ الاسْمَ وَتَرْفَعُ الخَبَرَ

وهى : « إنَّ وأنَّ ولكنَّ » ومعناها التأكيد ، و « كَأَنَّ » ومعناها التشبيه ، وَ « لَيْتَ » ومعناها التمنى ، و « لَعَلَّ » ومعناها الترجّى فى المحبوبات ، والتوقع فى المحذورات .

اعلم : أنَّ هذه الحروف لما كانت مختصة بالأسماء ، ولم تكن كالجزء منها ، أشبهت الأفعال ، فعملت ورفعت أحد الاسمين ، ونصبت الآخر ؛ لأنها أشبهت منها

١٩ أ ما يطلب اسمين ، وما يطلب / من الأفعال اسمين يرفع أحدهما وينصب الآخر ، ولما كانت معانى هذه الحروف فى أخبارها ، أشبهتِ الأخبار العمد[1] فرُفعت ، وأشبهت الأسماءُ الفضلات فنصبت .

وجميعها إنما يدخل على المبتدأ والخبر : فما كان مبتدأ ، كان اسمًا لها ، إلا اسم الشرط واسم الاستفهام وكم الخبرية ، وكل اسم التزم فيه الرفع على الابتداء ؛ كـ « ما » التعجبية ، وايمن الله ، وماكان خبرًا للمبتدأ - فإنه يكون خبرًا لها إلا الجمل غير المحتملة للصدق[2] والكذب ، وأسماء الاستفهام وكم الخبرية[3] .

---

(١) م : باب الحروف التى تنصب الاسم وترفع الخبر
قولى : « لما كانت معانى هذه الحروف فى أخبارها أشبهت الأخبار العمد » أعنى : أنك إذا قلت : إن زيدًا قائم ، ولكن عمرًا منطلق ، وبلغنى أن عمرًا خارج ، وكّدت القيام بـ « إنَّ » ، والانطلاق بـ « لكن » والخروج بـ « أنَّ » ، فمعنى هذه الحروف - وهو التأكيدُ - إنما هو فى الخبر ، وكذلك إذا قلت : كان زيد الأسد ، فإن معنى كان هو السببية فى الخبر ؛ ألا ترى أنك إنما شبهت زيدًا بالأسد ، وإذا قلت : ليت زيدًا قائم ، ولعل زيدًا قائم ، فإنما تمنيت ورجوت القيام ، فمعنى ليت ولعل أيضًا إنما هو فى الخبر . أ هـ .

(٢) في ط : الصدق .

(٣) م : وقولى : « إلا الجمل غير المحتملة للصدق والكذب واسم الاستفهام وكم الخبرية » إنما لم تقع أسماء الاستفهام وكم الخبرية أخبارًا لهذه الحروف ؛ لأنها تلزم صدر الكلام ؛ فيلزم لذلك تقديمها ، وأخبار هذه الحروف لايجوزُ تقديمها عليها ، وأما الجمل غير المحتملة للصدق والكذب فلم تقع أخباراً لهذه الحروف ؛ لمناقضة معناها معانى هذه الحروف ، فإن جاء ماظاهره وقوع الجملة غير المحتملة للصدق والكذب فى موضع الخبر تئول ذلك ؛ نحو قوله : [من البسيط]

إنَّ الذِينَ قَتَلْتُم أَمسِ سَيّدَهُم لاتَحْسَبُوا لَيلَهُم عَن لَيلِكُم نَامَا

[وهو لأبى مكعت أخى بنى سعد بن مالك فى خزانة الأدب ١٠/ ٢٤٧، ٢٤٩، =

وانفردت إنَّ من بين سائر أخواتها : بدخول اللام في الخبر(١) إذا كان اسمًا أو فعلا مضارعًا أو ماضيًا غير متصرف ؛ نحو : « نِعْمَ وَبِئْسَ » ، أو ظرفًا أو مجرورًا ، أو جملة اسمية ، فإن كان ماضيًا متصرفًا ، لم يجز دخولها عليه(٢) .

وقد تدخل اللام على الاسم إذا وقع موقع الخبر ؛ نحو قولك : « إنَّ في الدار لزيدًا » .

وقد تدخل - أيضًا - على معمول الخبر إذا تقدم عليه ؛ نحو قولك : « إنَّ زيدًا لفي الدار قائم » .

فأما قراءة من قرأ : ﴿ إِلَّا أَنَّهُمْ لَيَأْكُلُونَ الطَّعَامَ ﴾ [الفرقان : ٢٠] بفتح الهمزة فشاذة واللام فيها زائدة ، ولاتدخل اللام على إنَّ نفسها وإن أبدلت همزتها هاءً ، فأما قوله [من الطويل] :

٤٩- أَلا يَا سَنَا بَرْقٍ عَلَى قُلَلِ الْحِمَى ... لَهِنَّكَ مِنْ بَرْقٍ عَلَيَّ كَرِيمُ(٣)

= ٢٥٠، والدرر ٢/ ١٧٠، وبلا نسبة في شرح التصريح ١/ ٢٩٨، وشرح شواهد المغني ٢/ ٩١٤، ومغني اللبيب ٢/ ٥٨٥، وهمع الهوامع ١/١٣٥] .

وقول الحميح : [من البسيط]

وَلَو أَصَابَت لَقَالَت وَهْيَ صَادِقَةٌ ... إِنَّ الرِّيَاضَةَ لاتُنْصِبنكَ لِلشَّيبِ

[ينظر البيت في رصف المباني ص ١٢٠، والأشباه والنظائر ٦/ ٢٣٤، وتذكرة النحاة ص ٤٤٥، والخزانة ١٠/٢٤٦ - ٢٤٧، وسر صناعة الإعراب ص ٣٨٨، وشرح اختيارات المفضل ١/ ١٥٣، وجواهر الأدب ص ٢٣٩، وروى « للكذب » بدل « للشيب » .

فإنهما مخرجان على إضمار القول ، أي : أقول لكم لاتحسبوا ليلهم عن ليلكم ناما ، وإن الرياضة أقول لك : لاتُنصبنك للشيب ، فالخبر هو القول المحذوف ، وكثيرًا ما يحذف القول إذا دل المعنى عليه ، قال تعالى : ﴿ فَأَمَّا الَّذِينَ اسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ أَكَفَرْتُم بَعْدَ إِيمَانِكُمْ ﴾ [آل عمران : ١٠٦] أي : فيقال لهم : أكفرتم بعد إيمانكم ، وقوله تعالى : ﴿ وَالْمَلَائِكَةُ يَدْخُلُونَ عَلَيْهِم مِّن كُلِّ بَابٍ سَلَامٌ عَلَيْكُم ﴾ [الرعد : ٢٣] أي : يقولون : سلام عليكم . أ هـ .

(١) م : وقولي : « وانفردت إنَّ من بين سائر أخواتها بدخول اللام في خبرها » إلى آخره مثال دخول اللام في الخبر إذا كان اسما ، قولك : إن زيدًا لقائم ، ومثال دخولها فيه إذا كان فعلاً مضارعًا إنَّ زيدًا ليقوم ، ومثال دخولها فيه إذا كان ماضيًا غير متصرف قولك : إن زيدًا لنعم الرجل ، ومثال دخولها فيه إذا كان ظرفًا أو مجرورًا قولك : إن زيدًا لخلفك ، وإن عمراً لفي الدار ، ومثال دخولها فيه إذا كان جملة اسمية قولك : إن زيدًا لوجهه حسنٌ . أ هـ .

(٢) م : وقولي : « فإن كان ماضيًا متصرفًا لم يجز دخولها عليه » أعني : أنه لايجوز أن تقول : إن زيدًا لقام . أ هـ .

(٣) البيت : قيل : لمحمد بن سلمة وقيل لرجل من بني نمير . =

فأصله : « له إنك » ، ثم نُقلت حركة الهمزة ، والعرب تقول : « له أنت » .

ولايجوز تقديم شيء من معمولات هذه الحروف عليها ، ولاتقديم أخبارها على أسمائها لضعفها فى العمل ، إلا أن يكون الخبر ظرفًا أو مجرورًا ؛ فإنَّ العرب اتسعت فيهما(١) ، ويجوز تقديم معمول الخبر عليه إذا لم يكن بالخبر مانع من موانع تقديم المفعول على العامل(٢) ، ولايجوز تقديمه عليها أصلًا(٣) ، ولا على الاسم إلا أن يكون ظرفًا أو مجرورًا(٤) فى أحد القولين ، وهو مع ذلك قليل ؛ نحو قوله [من الطويل] :

٥٠- وَلا تَلْحَنِى فِيهَا فَإِنَّ بِحُبِّهَا أَخَاكَ مُصَابُ القَلْبِ جَمٌّ بَلابِلُهْ(٥)

= و(السنا) بالقصر : ضوء البرق . و(القلل) : جمع قلة وهي من كل شيء : أعلاه . ورواه ابن بري : « قنن الحمى » جمع قنة بمعنى القلة . و(الحمى) هو المكان الذي يحمى من الناس فلا يقربه أحد ، وأراد به حمى حبيبته .

والشاهد فيه قوله : « لهنك » يريد : لإنك ، فأبدل الهمزة هاء ، وقدمت لام التوكيد على « إن » ، مع الجمع بين حرفي التوكيد . وفي البيت أقوال أخر.

ينظر : لسان العرب (لهن) ، (قذي) ، ولرجل من بني نمير في خزانة الأدب ١٠/٣٣٨ ، ٣٣٩ ، ٣٥١ ، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٢/١٤٤ ، وأمالي الزجاجي ص ٢٥٠ ، والجنى الداني ص ١٢٩ ، وجواهر الأدب ص ٨٣ ، ٣٣٣ ، والخصائص ١/٣١٥ ، ٢/١٩٥ ، والدرر ٢/١٩١ ، وديوان المعاني ٢/١٩٢ ، ورصف المباني ص ٤٤ ، ١٢١ ، ٢٣٣ ، وسر صناعة الإعراب ١/٣٧١ ، ٢/٥٥٢ ، وشرح شواهد المغني ٢/٦٠٢ ، وشرح المفصل ٨/٦٣ ، ٩/٢٥ ، ١٠/٤٢ ، ولسان العرب (أنن) ، ومجالس ثعلب ١/١١٣ ، ٢/٤١٣ ، ومغني اللبيب ١/٢٣١ ، والممتع في التصريف ١/٣٩٨ ، وهمع الهوامع ١/ ١٤١.

(١) م : وقولى : « إلا أن يكون الخبر ظرفًا أو مجرورًا ، فإن العرب اتسعت فيهما » مثال ذلك قولك : إن فى الدار زيدًا ، وإن عندك عمرًا . أ هـ .

(٢) م : وقولى : « ويجوز تقديم معمول الخبر عليه ، إذا لم يكن للخبر مانع من موانع تقديم المفعول على العامل » مثال ذلك : إن زيدًا عمرًا ضارب ، أى : ضارب عمرًا ، فقدمت معمول « ضارب » عليه إذ لا مانع يمنع من ذلك ، ولو قلت إن زيدًا عمرًا ماضرب ، تريد : ماضرب عمرًا ، لم يجز ذلك ، لأن « ما » لها صدر الكلام ، فلا يجوز تقديم مابعدها عليها . أ هـ .

(٣) م : وقولي : « ولايجوز تقديمه عليها أصلاً » لايجوز أن يقال : فى الدار إن زيدًا قائم ، ولاعمرًا إن زيدًا ضارب ، تريد : إن زيدًا قائم في الدار ، وإن زيدًا ضارب عمرًا . أ هـ .

(٤) م : وقولى : « ولاعلى الاسم إلا أن يكون ظرفًا أو مجرورًا » مثال ذلك : قولك : إن فى الدار زيدًا قائم ، وإن عندك زيدًا جالس ، تريد : إن زيدًا قائم فى الدار ، وإن زيدًا جالس عندك .

وقولى : « فى أحد القولين » لأنه قد قيل : إن الظرف والمجرور متعلقان بمحذوف على طريق التبيين ، وليسا متعلقين بالخبر ، واعترض بهما بين هذه الحروف وأسمائها . أ هـ .

(٥) البيت بلا نسبة في : الأشباه والنظائر ٢/٢٣١ ، خزانة الأدب ٨/٤٥٣ ، ٤٥٥ ، =

وإذا اتصل بحرف من هذه الحروف ياء المتكلم ، لحقته نون الوقاية ، ولا تلزم فتقول : إنّي وإنّني ، وكذلك سائر أخواتها إلا « لَيتَ » فإنها تلزمها فتقول : « لَيتَني » ، ولايجوز « ليتي » إلا في ضرورة ؛ نحو قوله [من الوافر] :

٥١- كَمُنْيَةِ جَابِرٍ إِذْ قَالَ : لَيتِي أُصَادِفُهُ وأُتْلِفُ بَعْضَ مَالِي /(١) ١٩ ب

ويجوز حذف أسماء هذه الحروف في فصيح الكلام ، إذا دلّ على ذلك دليل ، ومن ذلك قول الفرزدق [من الطويل] :

٥٢- فَلَوْ كُنْتَ ضَبِّيًّا عَرَفْتَ قَرَابَتِي وَلَكِنَّ زَنْجِيٌّ عَظِيمُ المَشَافِرِ(٢)

= الدرر ١٧٢/٢ ، شرح الأشموني ١٣٧/١ ، شرح شواهد المغني ٩٦٩/٢ ، مغني اللبيب ٢/ ٦٩٣ ، المقاصد النحوية ٣٠٩/٢ ، همع الهوامع ١/ ١٣٥.

والشاهد فيه : تقديم معمول خبر « إن » على اسمها ؛ حيث قدّم « بحبها » على « أخاك » وهو ضرورة .

(١) البيت لزيد الخيل .

الشاهد فيه : قوله : « ليتي » ، والقياس : ليتني ، حذف نون الوقاية ضرورة .

ينظر : ديوانه ٨٧ ، وتخليص الشواهد ص١٠٠ ، وخزانة الأدب ٣٧٥/٥ ، ٣٧٧ ، والدرر ٢٠٥/١ ، وشرح أبيات سيبويه ٩٧/٢ ، وشرح المفصل ١٢٣/٣ ، والكتاب ٣٧٠/٢ ، ولسان العرب (ليت) ، والمقاصد النحوية ٣٤٦/١ ، ونوادر أبي زيد ص ٦٨ ، وبلا نسبة في جواهر الأدب ص ١٥٣ ، ورصف المباني ص ٣٠٠ ، ٣٦١ ، وسر صناعة الإعراب ٥٥٠/٢، وشرح الأشموني ٥٦/١ ، وشرح ابن عقيل ص ٦١ ، ومجالس ثعلب ١٢٩ ، والمقتضب ١/ ٢٥٠ وهمع الهوامع ١/ ٦٤.

(٢) البيت قاله الفرزدق في هجاء رجل من « ضبة » .

والمشافر : جمع مشفر وهو من البعير كالشفة للإنسان .

والشاهد في البيت : « ولكن زنجيّ عظيم المشافر » حيث حذف اسم « لكن » والتقدير « ولكنك زنجي » ويجوز نصب « زنجي » بـ « لكن » على إضمار الخبر وهو أقيس .

ينظر : ديوانه ٤٨١ ، وجمهرة اللغة ص ١٣١٢ ، وخزانة الأدب ٤٤٤،١٠ ، والدرر ٢/ ١٧٦ ، وشرح شواهد المغني ٧٠١/٢ ، وشرح المفصل ٨١/٨ ، ٨٢ ، والكتاب ١٣٦/٢ ، ولسان العرب (شفر) ، والمحتسب ١٨٢/٢ ، وبلا نسبة في الإنصاف ١٨٢/١ ، والجنى الداني ص ٥٩٠ ، وخزانة الأدب ٢٣٠/١١ ، والدرر ١٦٠/٣ ، ورصف المباني ص٢٧٩ ، ٢٨٩ ، ومجالس ثعلب ١٢٧/١ ، ومغني اللبيب ص ٢٩١ ، والمنصف ١٢٩/٣ ، وهمع الهوامع ٣٦/١ ، ٢٢٣ ، والإفصاح ٢١٣ ، وتمهيد القواعد ١١٧/٢ ، البحر المحيط ٢٣٦/٧ ، معاني الفراء ٣٤٤/٢ .

التقدير : ولكنك زنجيٌّ إلا أن يكون الاسم ضمير أمرٍ أو شأن : فإنه لايحسن حذفه إلا في ضرورة ؛ بشرط ألا يؤدى حذفه إلى أن يلى إنَّ وأخواتها فِعْلٌ ؛ نحو قوله [من الخفيف] :

٥٣- إِنَّ مَنْ يَدْخُلِ الكَنِيسَةَ يَوْمًا   يَلْقَ فِيهَا جَآذِرًا وَظِبَاءً(١)

التقدير : إنه .

وكذلك - أيضًا - يجوز حذف الخبر إذا كان عليه دليل ؛ ومن ذلك قوله :

---

(١) البيت للأخطل . والشاهد فيه قوله « إن من يدخل الكنيسة » حيث حذف اسم « إن » وهو ضمير الشأن ولا يجوز اعتبار « من » اسمها لأنها شرطية بدليل جزمها الفعلين والشرط له الصدر في جملته فلا يعمل فيه ما قبله . وضمير الشأن يحذف في الشعر كثيرًا بخلاف اسم هذه الحروف فإنه وإن اختص حذفه بالشعر فإنما ورد بضعف وقوة .

عند ذكر جملة من الجمل الاسمية أو الفعلية فقد يقدمون قبلها ضميرًا يكون كناية عن تلك الجملة وتكون الجملة خبرًا عن ذلك الضمير وتفسيرًا له ، ويوحدون الضمير لأنهم يريدون الأمر والحديث لأن كل جملة شأن وحديث . ولا يفعلون ذلك إلا في مواضع التفخيم والتعظيم وذلك قولك : هو زيد قائم فهو ضمير لم يتقدمه ظاهر وإنما هو ضمير الشأن والحديث وفسره ما بعده من الخبر ، وهو زيد قائم ، ولم تأت في هذه الجملة بعائد إلى المبتدأ لأنها هو في المعنى ، ولذلك كانت مفسرة له ويسميه الكوفيون الضمير المجهول لأنه لم يتقدمه ما يعود عليه ، ويجيء هذا الضمير مع العوامل الداخلة على المبتدأ والخبر نحو : إن وأخواتها ، ظننت وأخواتها ، وكان وأخواتها وتعمل فيه هذه العوامل كإن المكسورة المشددة وتكون حرف توكيد تنصب الاسم وترفع الخبر ، وقد تنصبهما في لغة ، وقد يرتفع بعدها المبتدأ فيكون اسمها ضمير شأن فإنه لا يحسن حذفه إلا في ضرورة كما قاله الأعلم في « شرح أبيات الجمل » وابن عصفور في كتاب « الضرائر » بشرط ألا يؤدي حذفه إلى أن يلي إن وأخواتها فعل كما في البيت الشاهد فتقديره : إنه من يدخل الكنيسة ، وإنما لم تجعل « من » اسمها لأنها شرطية بدليل جزمها الفعلين والشرط له الصدر فلا يعمل فيه ما قبله فوجب أن تكون « من » مبتدأ .

ينظر : خزانة الأدب ٤٥٧/١ ، الكافية ١٠٣/١ ، ابن يعيش ١١٥/٣ ، الهمع ١٣٦/١ ، ابن الشجري ٢٩٥/١ ، إيضاح شواهد الإيضاح ٢٢ ، الجمل للزجاجي ٢٢١ ، المغني ٣٧/١، ٥٨٩ ، ٤٥ ، ٣١٠ ، الدرر اللوامع ١١٥/١ ، شرح الجمل لابن عصفور ٤٤٢/١ ، شرح أبياته لابن سيده ١٣٤ ، الحلل ٢٨٧ الفصول والجمل ١٩٣ ، ضرائر الشعر ١٧٨ ، شرح شواهد المغني ١٢٢/١ ، ٩١٨/٢ ، شرح ابياته ١٨٥/١ ، إيضاح شواهد الإيضاح ٢٢ ، ما يجوز للشاعر في الضرورة ١٨١ البسيط في شرح جمل الزجاجي ٤٣٥/١ ، ٩١٣/٢ الأشباه والنظائر ٤٦/٨ ، وأمالي ابن الحاجب ١٥٨/١ ، رصف المباني ص ١١٩.

[من الطويل] :

٥٤- خَلا أَنَّ حَيًّا مِنْ قُرَيْش تَفَضَّلُوا عَلَى النَّاسِ أَوْ أَنَّ الأَكَارِمَ نَهْشَلَا(١)

فحذف تفضلوا ؛ لدلالة ماقبله عليه ، وأكثر مايكون ذلك إذا كان الاسم نكرة ؛ نحو قول الأعشى [من المنسرح] :

٥٥- إِنَّ مَحَلًّا وَإِنَّ مُرْتَحَلَا وَإِنَّ فِي السَّفْرِ مَا مَضَى مَهَلَا(٢)

أى : إنَّ لنا مَحَلا .

وإذا ألحقت هذه الحروف ما ، لم يجز إعمالها ؛ نحو قولك : « إنَّمَا زيد قائم » ؛ لزوال اختصاصها بالأسماء .

ألا ترى أنك تقول : إنَّما يقوم زيد ، إلا « لَيْتَ » فإنه يجوز إلغاؤها إذا جعلت ما كافة ، وإعمالها إذا لم يُعْتَدّ بها ؛ لأنها باقيةٌ على اختصاصها ، لايُقال : « لَيْتَمَا يقوم زيدٌ » ، وقد روى بيت النابغة(٣) [من البسيط] :

---

(١) البيت للأخطل .
الشاهد فيه : قوله « أو أن الأكارم نهشلا ... » .
حيث حذف خبر أن وتقديره تفضلوا واسمها معرفة وفي هذا رد على الكوفيين في اشتراطهم لحذف الخبر تنكير الاسم ، وعلى الفراء في اشتراطه تكرير « أن » .
ينظر : خزانة الأدب ٤٥٣/١٠ ، ٤٥٤ ، ٤٦١ ، ٤٦٢ ، وشرح المفصل ١٠٤/١ ولسان العرب (نهشل) والمقتضب ١٣١/٤ وبلا نسبة في الخصائص ٢/ ٣٧٤.

(٢) الشاهد : قوله « إن محلًا ، وإن مرتحلًا » حيث حذف خبر إنَّ وهو ظرف لقرينة ، والتقدير إن لنا في الدنيا محلًا وإنَّ لنا عنها مرتحلا .
ينظر : ديوانه ص ٢٨٣ ، وخزانة الأدب ٤٥٢/١٠ ، ٤٥٩ ، والخصائص ٣٧٣/٢ ، والدرر ١٧٣/٢ ، وسر صناعة الإعراب ٥١٧/٢ ، والشعر والشعراء ص ٧٥ والكتاب ٢/ ١٤١ ، ولسان العرب (رحل) ، والمحتسب ٣٤٩/١ ، ومغني اللبيب ٨٢/١ والمقتضب ٤/ ١٣٠ ، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٣٢٩/٢ ، وأمالي ابن الحاجب ٣٤٥/١ ، وخزانة الأدب ٢٢٧/٩ ، ورصف المباني ص ٢٩٨ ، وشرح شواهد المغني ٢٣٨/١ ، ٦١٢/٢ ، وشرح المفصل ٨٤/٨ ، والصاحبي في فقه اللغة ص ١٣٠ ولسان العرب (حلل) .

(٣) زياد بن معاوية بن ضباب الذبياني الغطفاني المضري ، أبو أمامة شاعر جاهلي وكان الأعشى وحسان والخنساء ممن يعرض شعره على النابغة ، كان أحسن شعراء العرب ديباجة ، عاش عمرًا طويلًا توفي في ١٨ ق هـ .
ينظر : شرح شواهد المغني ٢٩ ، معاهد التنصيص ١ / ٣٣٣ ، الأغاني ٣/١١ وجمهرة ٢٦ ، ٥٢ ، ونهاية الأرب ٥٩/٣ ، والشعر والشعراء ٣٨ ، الأعلام ٣/ ٥٤.

٥٦- قَالَتْ : أَلَا لَيْتَمَا هَذَا الحَمَامُ لَنَا إِلَى حَمَامَتِنَا وَنِصْفُهُ فَقَدِ[١]

برفع الحمام ونصبه على الوجهين .

ويجوز في : إنَّ وأنَّ ولكنَّ وكَأَنَّ التخفيف بحذف أحد المثلين :

فأما لكنَّ إذا خُففَتْ ، فيبطلُ عملها ؛ لزوال الاختصاص نحو قولك : « ماقام زيدٌ ، لكنْ عمرو قائمٌ » .

وأما أنْ وكَأَنْ : فلا يجوز فيهما إلا الإعمال ؛ لبقائهما على اختصاصهما بالأسماء إلا أن اسمهما لايكون إلا ضمير شأن محذوفًا ؛ نحو قولك : « علمتُ أن زيدٌ قائمٌ ، وكأنْ زيدٌ قائمٌ ، وعلمتُ أنْ سيقوم زيدٌ » ، التقدير : أنه زيد قائم ، وكأنه زيد قائم ، وأنه سيقوم زيد .

ولايكون ظاهرًا أو ضميرًا لايراد به الشأن إلا في ضرورة ؛ نحو قوله [من الرجز] :

٥٧- ... ... كَأَنْ وَرِيدَيْهِ رِشَاءُ خُلُبْ[٢]

وفي قول الآخر[٣] [من الطويل] :

---

(١) الشاهد : جواز إعمال « ليت » التي اتصلت بها « ما » وعدم إعمالها .
ينظر : ديوانه ص ٢٤ ، والأزهية ص ٨٩ ، ١١٤ ، والأغاني ١١/٣١ ، والإنصاف ٢/٤٧٩ ، وتخليص الشواهد ص ٣٦٢ ، وتذكرة النحاة ص ٣٥٣ ، وخزانة الأدب ١٠/٢٥١ ، ٢٥٣ ، والخصائص ٢/٤٦٠ ، والدرر ١/٢١٦ ، ٢/٢٠٤ ، ورصف المباني ص ٢٩٩ ، ٣١٦، ٣١٨ ، وشرح التصريح ١/٢٢٥ ، وشرح شذور الذهب ص ٣٦٢ ، وشرح شواهد المغني ١/٧٥ ، ٢٠٠ ، ٢/٦٩٠ ، وشرح عمدة الحافظ ص ٢٣٣ ، وشرح المفصل ٨/٥٨ ، والكتاب ٢/١٣٧ ، واللمع ص ٣٢٠ ، ومغني اللبيب ١/٦٣ ، ٢٨٦ ، ٣٠٨ ، والمقاصد النحوية ٢/٢٥٤ ، وبلا نسبة في أوضح المسالك ١/٣٤٩ ، وخزانة الأدب ٦/١٥٧ ، وشرح الأشموني ١/١٤٣ ، وشرح قطر الندى ص ١٥١ ، ولسان العرب (قدد) ، وهمع الهوامع ١/ ٦٥.

(٢) البيت لرؤبة .
والرشاء : الحبل ، الخلب بالضم : الليف .
والشاهد فيه مجيء اسم « كأن » المخففة ؛ وهو « وريديه » ظاهرًا ؛ للضرورة .
ينظر : ملحقات ديوانه ٣/١٦٤ ، ١٦٥ وابن يعيش ٨/٧٢ والمقتضب ١/٥٠ والإنصاف ١٩٨ واللسان (خلب) والبحر ٨/١١٩ والتصريح ١/٢٣٤ والكشاف ٤/ ٦.

(٣) م : وقولي : « وقول الآخر » : [من الطويل]

... ... كَأَن ظَبيَةٌ تَعطُو إِلَى وَارِقِ السَّلَم

يعني : أن اسم « كأن » ضمير محذوف عائد على ممدوحته ، أي : كأنها ظبية =

٥٨- ... ... كَأَنْ ظَبْيَةٌ تَعْطُو إِلَى وَارِقِ السَّلَمْ /(١) ٢٠ أ

وقد يثبت المضمر فى الضرورة ؛ نحو قوله : [من الطويل]

٥٩- فَلَوْ أَنْكِ فِي يَوْمِ الرَّخَاءِ سَأَلْتِنِي ... طَلَاقَكِ لَمْ أَبْخَلْ وَأَنْتِ صَدِيقُ(٢)

= وليس بضمير شأن ولاقصة . أ هـ .

(١) هذا عجز بيت ينسب إلى كثيرين : فتارة لعلباء بن أرقم وتارة لأرقم بن علباء وتارة لزيد بن أرقم ونسب أيضا لكعب بن أرقم ولباعث بن صريم اليشكري .

وصدره :

ويوما توافينا بوجه مقسم ... ...

وتوافينا : تأتينا ، يقال وافيته موافاة : أتيته .

والمقسم : المحسن وأصله من القسمات وهي مجاري الدموع وأعالي الوجه .

والشاهد فيه قوله : « كأن ظبية » حيث رفع « ظبية » على أنها خبر لـ « كأنْ » المخففة واسمها ضمير محذوف لا يراد به الشأن ، ويحتمل أن تكون « ظبية » مبتدأ ، وجملة « تعطو » خبره ، وهذه الجملة الاسمية خبر « كأن » واسمها ضمير شأن محذوف . وقد رويت « ظبية » - أيضًا - بالنصب والجر . أما النصب فعلى أنها اسم « كأن » المخففة ، وذلك خاص بالشعر ، وأما الجر فعلى أنَّ « أنْ » زائدة بين الجار والمجرور ، والتقدير : كـ « ظبية » .

ينظر : الأصمعيات ص ١٥٧ ، والدرر ٢/ ٢٠٠ وشرح التصريح ١/ ٢٣٤ ، والمقاصد النحوية ٤/ ٣٨٤ ، ولأرقم بن علباء في شرح أبيات سيبويه ١/ ٥٢٥ ، ولزيد بن أرقم في الإنصاف ١/ ٢٠٢ ، ولكعب بن أرقم في لسان العرب (قسم) ، ولباعث بن صريم اليشكري في تخليص الشواهد ص ٣٩٠ ، وشرح المفصل ٨/ ٨٣ ، والكتاب ٢/ ١٣٤ ، وله أو لعلباء بن أرقم في المقاصد النحوية ٢/ ٣٠١ ، ولأحدهما أو لأرقم بن علباء في شرح شواهد المغني ١/ ١١١ ولأحدهما أو لراشد بن شهاب اليشكري أو لابن أصرم اليشكري في خزانة الأدب ١٠/ ٤١١ ، وبلا نسبة في أوضح المسالك ١/ ٣٧٧ ، وجواهر الأدب ص١٩٧ ، والجنى الداني ص٢٢٢ ، ٥٢٢ ، ورصف المباني ص١١٧ ، ٢١١ ، وسر صناعة الإعراب ٢/ ٦٨٣ ، وسمط اللآلي ص٨٢٩ ، وشرح الأشموني ١/ ١٤٧ ، وشرح عمدة الحافظ ص ٣٤١ ، ٣٣١، وشرح قطر الندي ص ١٥٧ ، والكتاب ٣/ ١٦٥ ، والمحتسب ١/ ٣٠٨ ، ومغني اللبيب ١/ ٣٣ ، ٢/ ٢٠٤ ، والمنصف ٣/ ١٢٨ ، وهمع الهوامع ١/ ١٤٣.

(٢) البيت بلا نسبة في : الأزهية ص ٦٢ ، والأشباه والنظائر ٥/ ٢٣٨ ، و٢٦٢ ، والإنصاف ١/ ٢٠٥ ، والجنى الداني ص ٢١٨ ، وخزانة الأدب ٥/ ٤٢٦ ، ٤٢٧ ، ١٠/ ٣٨١ ، ٣٨٢ ، والدرر ٢/ ١٩٨ ، ورصف المباني ص ١١٥ ، وشرح الأشموني ١/ ١٤٦، وشرح شواهد المغني ١/ ١٠٥، وشرح ابن عقيل ص ١٩٣ ، وشرح المفصل ٨/ ٧١ ، ولسان العرب (حرر) ، (صدق) ، (أنن) ، ومغني اللبيب ١/ ٣١ ، والمقاصد النحوية ٢/ ٣١١ ، والمنصف ٣/ ١٢٨ ، وهمع الهوامع ١/ ١٤٣.

والشاهد فيه إثبات ضمير الشأن الذي هو اسم « أن » المخففه للضرورة والأصل حذفه .

والجملة الواقعة خبرًا لـ « أن » إذا كانت فعلية[١] - فُصِلَ بينهما بالسين أو سوف أو قد في الإيجاب ، وبـ « لا » في النفي ، إلا أن يكون الفعل غير متصرف ؛ نحو قوله تعالى : ﴿ وَأَن لَّيْسَ لِلْإِنسَٰنِ إِلَّا مَا سَعَىٰ ﴾ [النجم : ٣٩] فلايحتاج إلى الفصل لشبهه بالاسم ، وفصلهم بينها وبين الفعل بما ذُكِر - دليل على اختصاصها بالاسم .

وأما إنْ : فيجوز إلغاؤها وإعمالها ، ولايكون اسمها إلا ظاهرًا ، فإنْ أعملت ، لم تلزم اللام في الخبر ، بل يجوز : « إنْ زيدًا قائمٌ ولقائمٌ » وإنْ ألغيت ، لَزِمت اللام ؛ فرقًا بينها وبين النافية ؛ نحو قولك : « إنْ زيدٌ لقائمٌ » .

فمن ألغاها فلزوال الاختصاص ؛ إذ قد تدخل على الأفعال الداخلة على المبتدأ والخبر ؛ نحو قولك : « إنْ ظننت زيدًا لقائمًا » ، وتلزم اللام أيضاً فارقةً ، ويكون دخولها على المنصوب الذي هو خبر في الأصل ، أو على الفصل ؛ نحو قولك : « إنْ ظننت زيدًا لهو القائم » .

ومن أعملها فلأنها لم تفارق الاختصاص بالجملة ؛ إذْ لا تدخل من الأفعال إلا على النواسخ للابتداء ، ولا تدخل على غيرها ، إلا إنْ شذَّ من ذلك شيء فلا يقاس عليه ؛ نحو قوله [من الكامل] :

٦٠- شَلَّتْ يَمِينُكَ إِنْ قَتَلْتَ لَمُسْلِمًا حَلَّتْ عَلَيْكَ عُقُوبَةُ المُتَعَمِّدِ[٢]

---

(١) م : وقولي : « والجملة الواقعة خبرًا لـ « أن » إذا كانت فعلية » إلى آخره مثال الفصل بينهما بالسين أو سوف أو قد : علمت أن سيقوم زيد ، وأن سوف يقوم زيد ، وأن قد يقوم زيد ، ومثالُ الفصل بينهما بلا : علمتُ أن لايقومُ زيد . أ هـ .

(٢) البيت : لعاتكة بنت زيد ونسب لأسماء بنت أبي بكر ، شلت : يبست ، وقيل : استرخت .
الشاهد : قوله « إن قتلت لمسلمًا » حيث ولي « إن » المخففة من الثقيلة فعل ماض غير ناسخ وهو « قتلت » .
وهذا شاذ لا يقاس عليه إلا عند الأخفش .
ينظر : الأغاني ١١/١٨ ، وخزانة الأدب ٣٧٣/١٠ ، ٣٧٤ ، ٣٧٦ ، ٣٧٨ ، والدرر ٢/ ١٩٤ ، وشرح التصريح ٢٣١/١ ، وشرح شواهد المغني ٧١/١ ، والمقاصد النحوية ٢٧٨/٢ ، ولأسماء بنت أبي بكر في العقد الفريد ٢٧٧/٣ ، وبلا نسبة في الأزهية ص ٤٩ ، والإنصاف ٦٤١/٢ ، وأوضح المسالك ٣٦٨/١ ، وتخليص الشواهد ص ٣٧٩ ، والجنى الداني ص ٢٠٨ ، ورصف المباني ص ١٠٩ ، وسر صناعة الإعراب ٥٤٨/٢ ، ٥٥٠ ، وشرح الأشموني ١٤٥/١ ، وشرح ابن عقيل ص ١٩٣ ، وشرح عمدة الحافظ ص ٢٣٦ ، =

وحكى عن بعض الفصحاء : إنْ قَنعت كاتبكَ لَسَوْطًا .

وانفردت إنَّ ولكنَّ بجواز العطف على موضعهما مع الاسم في أحد القولين[١] إلا أنه لايخلو أن تعطف على اسمهما بعد الخبر أو قبله فإن عطفت بعده جاز لك وجهان : النصب [على اللفظ][٢] ، والرفع على الموضع ، وإن عطفت قبله : فالنصب على اللفظ ليس إلا ؛ نحو قولك « إنَّ زيدًا وعمرًا قائمان » ، ولايجوز الرفع على الموضع ؛ لأنّه لم يتمّ الكلام ، فإنْ جاء شيء من ذلك ، فشاذٌّ لا يقاس عليه ؛ نحو قولهم : « إنك وزيدٌ ذاهبان » .

* * *

= وشرح المفصل ٧١/٨ ، ٢٧/٩ ، واللامات ص ١١٦ ، ومجالس ثعلب ص ٣٦٨ ، والمحتسب ٢٥٥/٢ ، ومغني اللبيب ٢٤/١ ، والمنصف ١٢٧/٣ ، وهمع الهوامع ١/ ١٤٢.

(١) م : وقولي : « في أحد القولين » أعني أنك إذا قلت : « إنَّ زيدًا قائم وعمرو » و « لكن بكرًا منطلق وعمرو » فمن النحويين من جعل عمرًا معطوفًا على موضع إن ولكن مع اسمهمَا لأن معنى « إن زيدًا قائم » و « لكن بكرًا منطلقٌ » « زيد قائم » و « بكر منطلق » ومنهم من يجعل عمرًا مبتدأ ، والخبر محذوف ؛ لدلالة ماقبله عليه ، كأنّه قال : وعمرو قائم ، وبكر منطلق ، ولم يجز العطف على الموضع ؛ لأنه لامحرز له ؛ ألا ترى أن الرفع على الابتداء لايكون إلا مع التعرى ، والتعرى قد زال بدخول إن ولكن ، وإنما يجوز العطف على الموضع عنده في مثل قولك : ليس زيد بقائم ولاذاهبًا ؛ لأن قولك : « بقائم » في موضع نصب ، والطالبُ للنصب « ليس » وهي موجودة في اللفظ ؛ فهي تحرز الموضع . أ هـ .

(٢) سقط في ط .

بَابُ المَفْعُولِ بِهِ

١ المفعول به : هو كل فَضلة انتصَبتْ عن تمام الكلام ، يصلح وقوعها فى جواب من
٢٠ ب قال : بِأَيّ / شيء وقع الفعل [1] ؟ أو يكون على طريقة ما يصلح ذلك فيه .

والعامل فيه أبدًا : الفعل ، أو اسم الفاعل ، أو الأمثلة التى تعمل عمله ، أو اسم المفعول ، أو المصدر المقدر بأنْ والفعل ، أو الاسم الموضوع موضع الفعل ، وأعنى بذلك : الإغراء ، والمصادر الموضوعة موضع الفعل ، وأسماء الأفعال .

* * *

(١) م : باب المفعول به
قولى : « يصلح وقوعها في جواب من قال : بأى شيء وقع الفعل ؟ » تحرزت من سائر المفعولات ؛ فإنه لايصلح فى شيء منها أن يُقال : بأى شيء وقع الفعل ؟ . أ هـ .

بَابُ الأَفْعَالِ المُتَعَدِّيةِ

اعلم : أن الأفعال قسمان : مُتعدٌّ ، وهو : مايصلح أنْ يبنى منه اسم المفعول ، ويصلح السؤال عنه بأىّ شيْء وقع ؟ [١] - وغير متعد ، وهو : ما لايصلح ذلك فيه[٢].

فالمتعدى منها ، وهو المقصود فى هذا الباب : إما يتعدى إلى واحد أو إلى اثنين أو إلى ثلاثة :

فالمتعدى إلى واحد : إما أنْ يتعدَّى إليه بنفسه ، وهو : كل فعل يطلب مفعولًا به واحدًا ، لا على معنى حرف من حروف الخفض ؛ كضرب [٣] . وإما بحرف خفض ، وهو : كل فعل يطلبه على معنى حرف من حروف الخفض ؛ كَسِرتُ [٤] ، وإما بنفسه تارةً ، وبحرف جرّ أخرى ، وهو : كل فعل يطلبه ويكون وصوله إليه بنفسه ، وبحرف الجرّ على حدّ سواء ؛ نحو : « نَصَح » [٥] وهذا الضرب الآخر يُحفَظ ولا يقاس عليه .

ويجوز فى الأنواع الثلاثة حذف المفعول اختصارًا ، وهو : أن تريد المحذوف ، واقتصارًا ، وهو : ألاتريده ؛ فمن الاختصار قوله [من الوافر] :

٦١ - مُنَعَّمَة تَصُونُ إِلَيْكَ مِنْهَا كَصَوْنِكَ مِنْ وَرَاءٍ شَرْعَبِيِّ[٦]

---

(١) م : باب الأفعال المتعدية
قولى : « متعد ، وهو مايصلح أن يبنى منه اسم المفعول ، ويصلح السؤال عنه بأى شيء وقع ؟ » مثال ذلك : ضرب ، تقول : مضروب ، وتقول : بأى شيء وقع ؟ . أ هـ .

(٢) م : وقولى : « وغيرُ متعدٍّ ، وهو ما لايصلح ذلك فيه » مثال ذلك : قام ، لا تقول : مقوم ، ولابأى شيء وقع القيام ؟ بل : من أى شيء وقع القيام ؟ . أ هـ .

(٣) م : وقولى : « كضرب » أعنى أنك تقول : ضربت زيدًا ، فينصب ضربت مفعوله ، ولايحتاج فى وصوله إليه إلى حرف خفض . أ هـ .

(٤) م : وقولى : « كَسِرتُ » أعنى أنك تقول : سرت إلى زيد فيطلبُ « سرتُ » مفعولَه على معنى حرف . أ هـ .

(٥) م : وقولى : « نحو : نصح » أعنى أنك تقول : نصحت زيدًا ، وإن شئت : لزيد ، فيصل نصحت إلى زيد تارة بنفسه وتارة باللام ، قال تعالى ﴿ وَأَنصَحُ لَكُمْ ... ﴾ [الأعراف : ٦٢] . أ هـ .

(٦) البيت للحطيئة . والشاهد قوله : « تصون إليك منها » يريد : تصون الكلام منها فحذف المفعول به ، وهذا الحذف كثير .
ينظر : ديوانه ص١٣٨ ، والخصائص ٣٧٢/٢ ، والمحتسب ١٢٥/١ ، ٢٤٥ ، ٣٣٣.

أي : تصون إليك منها الحديث ؛ لأن المرأة تُوصف بكتمان الحديث ، ومن الاقتصار : قوله تعالى : ﴿ كُلُوا وَاشْرَبُوا ﴾ [البقرة : ٦٠] ، أي : أوقعوا هذين الفعلين .

ويجوز إدخال اللام على المفعول به إذا تقدّم على العامل ؛ قال الله تعالى : ﴿ إِن كُنتُمْ لِلرُّءْيَا تَعْبُرُونَ ﴾ [يوسف : ٤٣] ، وقد يجيء ذلك مع التأخير إلا أنه لايقاس عليه ؛ إلا في ضرورة نحو قوله [من الوافر] :

٦٢ - فَلَمَّا أَنْ تَوَاقَفْنَا قَلِيلًا أَنَخْنَا لِلْكَلاكِلِ فَارْتَمَيْنَا[1]

أي : أنخنا الكلاكلَ .

٢١ أ وكذلك - أيضاً - يجوز حذف حرف الخفض إنْ كان المفعول / أنَّ أو أنْ مع صلتها ، تقول : « عجبت من أنّكَ قائمٌ ، ومن أنْ يقوم زيدٌ » ، وإن شئت حذفْتَ مِنْ .

وإن كان المفعول خلاف ذلك ، لم يجز حذفه ، إلا حيث سمع ؛ قالوا : «فَرَقْتُهُ وفَزَعْتُه» أو في ضرورة ؛ نحو قوله [من الوافر] :

٦٣ - تَمُرُّونَ الدِّيَارَ وَلَمْ تَعُوجُوا كَلامُكُمُ عَلَيَّ إِذن حَرَامُ[2]

أي : على الديار ، وإذا تعدّى الفعل إلى المفعول ظاهرًا ، لم يتعد إليه مع ذلك مضمرًا ، لاتقول : « لزيد ضَرَبْتُهُ » ، فأما قوله [من البسيط] :

---

(١) البيت بلا نسبة في : رصف المباني ص ١١٦ ، ٢٢٢.
الشاهد قوله : « أنخنا للكلاكل » ؛ حيث أدخل اللام على المفعول به « الكلاكل » رغم تأخره عن عامله « أنخنا » ؛ وهو ضرورة .

(٢) البيت لجرير ، وقوله : « ولم تعوجوا » يقال : عاج رأس البعير إذا عطفه بالزمام.
الشاهد قوله : « تمرون الديار » والأصل تمرون بالديار فأسقط الشاعر حرف الجر وعدى الفعل بنفسه وهذا مقصور على السماع .
ينظر : ديوانه ص ٢٧٨ ، والأغاني ١٧٩/٢ ، وتخليص الشواهد ص ٥٠٣ ، وخزانة الأدب ١١٨/٩ ، ١١٩ ، ١٢١ ، والدرر ١٨٩/٥ ، وشرح شواهد المغني ٣١١/١ ، ولسان العرب (مرر) ، والمقاصد النحوية ٥٦٠/٢ ، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ١٤٥/٦ ، ٨/ ٢٥٢ ، وخزانة الأدب ١٥٨/٧ ، ورصف المباني ص ٢٤٧، وشرح ابن عقيل ص ٢٧٢، وشرح المفصل ٨/٨ ، ١٠٣/٩ ، ومغني اللبيب ١٠٠/١ ، ٤٧٣/٢ ، وهمع الهوامع ٨٣/٢ .

٦٤ - هَذَا سُرَاقَةُ لِلْقُرْآنِ يَدْرُسُهُ وَالْمَرْءُ عِنْدَ الرُّشَا إِنْ يَلْقَهَا ذِيبُ[١]

فالضمير عائد على المصدر المفهوم من الفعل ، أى : يدرس الدرس .

والمتعدى إلى اثنين نوعان :

داخل على المبتدأ والخبر ، وما ليس كذلك :

فالداخل عليهما : « ظننت » ، إذا لم تكن بمعنى اتَّهَمْتُ ، بل يقينًا أو شكًّا[٢] مع ترجيح أحد الطرفين ، « وعلمت » إذا لم تكن بمعنى عَرفْتُ[٣] ، و« وجدت » بمعناها[٤] ، و« حسِبْتُ » و« خلْتُ » إذا كانتا بمعنى ظننت الشكِّيَّة[٥] ، و« زعمتُ » الاعتقادية[٦] ،

---

(١) البيت بلا نسبة في : خزانة الأدب ٣/٢ ، ٢٢٦/٥ ، ٤٨/٩ ، ٦١ ، ٥٤٧ ، والدرر ١٧١/٤ ، ورصف المباني ص ٢٤٧ ، ٣١٥ ، وشرح التصريح ٣٢٦/١ ، وشرح شواهد المغني ص ٥٨٧ ، والكتاب ٦٧/٣ ، ولسان العرب (سرق) ، وهمع الهوامع ٢/ ٣٣.
والشاهد فيه قوله : « يدرسه » حيث جاءت الهاء مفعولا مطلقا . قال البغدادي : إن الضمير في « يدرسه » يرجع إلى مضمون « يدرس » أي : الدرس ، فيكون راجعاً للمصدر المدلول عليه بالفعل وإنما لم يجز عوده للقرآن لئلا يلزم تعدي العامل إلى الضمير وظاهره معًا .

(٢) م : وقولى : « ظننت إذا لم تكن بمعنى اتهمت ، بل يقينًا أو شكًا » مثال ذلك : ظننت زيدًا قائمًا ، تريد : أيقنت ذلك أو شككت فيه ، مع تغليب وقوع القيام منه فإن كانت بمعنى اتهمت ، لم تكن من هذا الباب ، بل تتعدى إلى مفعولٍ واحدٍ ، فتقول : ظننت زيدًا كما تقول : اتهمت زيدًا . أ هـ .

(٣) م : وقولى : « وعلمت إذا لم تكن بمعنى : عرفت » مثال ذلك : علمت زيدًا قائمًا ، فإن كانت بمعنى : عرفت ، لم تكن من هذا الباب ؛ بل تتعدى إلى مفعول واحد . أ هـ .

(٤) م : وقولى : « ووجدت بمعناها » أى : بمعنى علمت ، مثال ذلك : وجدت زيدًا ذا حفاظ ، فإذا لم تكن بمعنى علمت ، لم تكن من هذا الباب ، بل تكون متعدية إلى واحد بنفسها ؛ نحو قولك : وجدت الضالة ، أى : أصبتها ، أو بحرف جر ؛ نحو قولك : وجدت على الرجل ، من الموجدة ، أو : وجدت المال ، من الوجد . أ هـ .

(٥) م : وقولى : « وحسبت وخلت إذا كانتا بمعنى ظننت الشكية » مثال ذلك : حسبت زيدًا قائمًا ، وخلته ضاحكًا ، فإن لم يكونا بذلك المعنى ، لم يكونا من هذا الباب ، بل تقول : حسِبَ الشعر ، بمعنى : احمرّ ، فلا يتعدى ، وخلت من الخيلاء فلا يتعدى أيضًا . أ هـ .

(٦) م : وقولى : « وزعمت الاعتقادية » مثال ذلك : زعمت زيدًا عالمًا ، أى : اعتقدت ذلك ، فإن لم تكن بذلك المعنى ، لم تكن من هذا الباب ؛ بل تقول : زعم زيد بكرًا ، أى : ظلمه . أ هـ .

و« رأيتُ » بمعنى علمتُ ، أو بمعنى ظننت الشكّيّة [(١)]، و« جعل » بمعنى صَيَّرَ ، و « وَهَبَ » بمعنى جَعَلَ .

وما كان من الأفعال متعديًا إلى ثلاثة إذا بُنى للمفعول - صار من هذا الباب ، وهذه الأفعال يكون[(٢)] مفعولها الأوّل كل ما صَلُحَ أن يكون مبتدأ ولم يلزم ذلك فيه ، ومفعولها الثانى كل ماصلح أن يكون خبرًا لكان [(٣)] .

ويجوز فى هذه الأفعال حذف المفعولين اختصارًا واقتصارًا :

---

(١) م : وقولى : « ورأيت بمعنى علمت ، أو ظننت الشكية » مثال ذلك : رأيت زيدًا قائمًا ، أى : علمت ذلك ، أو ظننت ؛ قال تعالى : ﴿ إِنَّهُمْ يَرَوْنَهُ بَعِيدًا وَنَرَاهُ قَرِيبًا ﴾ [المعارج : ٦] أى : يظنونه بعيدًا ونعلمه قريبًا ، فإن لم يكن معناها ماذُكِرَ لم تكن من هذا الباب ، بل تقول : رأيت زيدًا ، أى : أبصرته أو قطعتُ رئته ؛ فيتعدى إلى مفعول واحد .

وقولى : « وماكان من الأفعال متعديًا إلى ثلاثة إذا بُنى للمفعول ، صار من هذا » مثالُ ذلك قولك : أُعلِمتُ زيدًا قائمًا ؛ ألا ترى أن أعلم كانت قبل بنائها للمفعول تتعدى إلى ثلاثة ، فلما بُنيت له نقصت من المنصوبات المنصوبَ الأول ؛ لقيامه مقام الفاعل ، فبقى الثانى والثالثُ ، وهما فى الأصل مبتدأ وخبر ، وكذلك سائر أخواتها . أ هـ .

(٢) في ط : يكون مكررة .

(٣) م : وقولى : « وهذه الأفعال يكون مفعولها الأول كل ما صلح أن يكون اسمًا لكان ومفعولُها الثانى كل ماصلح أن يكون خبرًا لها » مثال ذلك قولك : ظننتُ زيدًا يقوم أبوه ؛ ألا ترى أن ذلك جائز ؛ كما يجوز : كان زيد يقوم أبوه ، ولو قلت : ظننت زيدًا هل قام أبوه ، لم يجز ذلك كما لا يجوز : كان زيد هل قام أبوه ، فأما قول بعض الفصحاء : « وجدت الناس اخْبُرْ تَقْلُهْ » [ينظر هذا المثل فى مجمع الأمثال ٤٢٥/٣ قال فيه : ويجوز : « وجدت الناس » بالرفع على وجه الحكاية للجملة ، كقول ذى الرمة : [من الوافر]

سمعت الناس ينتجعون غيثًا فقلت لصيدح : انتجعى بلالا

أى سمعت هذا القول ، ومن نصب الناس نصبه بالأمر ، أى اخبر الناس تقله ، وجعل وجدت بمعنى عرفت هذا المثل ، والهاء فى « تقله » للسكت بعد حذف العائد ، أعنى أن أصله اخبر الناس تقلهم ، ثم حذف الهاء والميم ، ثم أدخل هاء الوقف ، وتكون الجملة فى موضع النصب بوجدت ، أى : وجدت الأمر كذلك .

قال أبو عبيد : جاءنا الحديث عن أبى الدرداء الأنصارى - رضى الله عنه - قال : أخرج الكلام على لفظ الأمر ومعناه الخبر ؛ يريد أنك إذا خبرتهم قليتهم .

يضرب فى ذم الناس وسوء معاشرتهم]

فعلى إضمار القول أى : يقال فيمن خبرت منهم : اخبر تقله ، وقد بينا أن القول كثيرًا مايضمر إذا دل معنى الكلام على ذلك . أ هـ .

فمن الاختصار : قول الكميت [1] : [من الطويل]

٦٥ - بأَىِّ كِتَابٍ أَمْ بِأَيَّةِ سُنَّةٍ ... تَرَى حُبَّهُمْ عَارًا عَلَىَّ وَتَحْسِبُ [2]

أى : وتحسب حبهم عارًا علىَّ .

ومن الاقتصار قولهم : « مَنْ يَسْمَعْ يَخَلْ » أى : تقع منه خيلة .

فأما حذف أحدهما : فلا يجوز اقتصارًا ، ويجوز اختصارًا فى ضَعْف من الكلام ؛ ومنه قول عنترة [3] : [من الكامل]

٦٦ - وَلَقَدْ نَزَلْتِ فَلا تَظُنِّى غَيْرَهُ ... مِنِّى بِمَنْزِلَةِ المُحَبِّ المُكْرَمِ [4]

---

(١) الكميت بن زيد بن خنيس الأسدي ، أبو المستهل : شاعر الهاشميين من أهل الكوفة . اشتهر في العصر الأموي . وكان عالمًا بآداب العرب ولغاتها وأخبارها وأنسابها ، ثقة في علمه ، منحازًا إلى بني هاشم . وهو من أصحاب الملحمات . أشهر شعره « الهاشميات » ، وهي عدة قصائد في مدح الهاشميين ، ترجمت إلى الألمانية . ويقال إن شعره أكثر من خمسة آلاف بيت ، توفي سنة ١٢٦ هـ .

ينظر : الأعلام ٢٣٣/٥ ، والأغاني ١٠٨/١٥ ، والشعر والشعراء ٥٦٢ ، ٥٦٦.

(٢) البيت قاله الكميت في مدح آل البيت .

الشاهد : قوله « وتحسب » حيث حذف المفعولين لدلالة سابق الكلام عليهما .

وكذلك قوله : « أم بأية سنة » حيث أنث « أيًا » في الاستفهام وهو قليل كما قال أبو حيان وهي مضافة أيضاً ، وقد ورد عن الأخفش جواز التأنيث لا على وجه القلة .

ينظر : خزانة الأدب ١٣٧/٩ ، والدرر ٢٧٢/١ ، ٢٥٣/٢ ، وشرح التصريح ٢٥٩/١ ، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ٦٩٢ ، والمحتسب ١٨٣/١ ، والمقاصد النحوية ٤١٣/٢ ، ١١٢/٣ ، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٦٩/٢ ، وشرح الأشموني ص ١٦٤ ، وشرح ابن عقيل ص٢٢٥ ، وهمع الهوامع ١٥٢/١ ، البحر المحيط ٤٧٨/٧ وحاشية يس ٢٦١/١، شرح الكافية للرضي ٢٧٩/٢ ، تمهيد القواعد ٢٨٩/٢ ، ٢٩٨.

(٣) عنترة بن شداد بن عمرو بن معاوية بن قرا العبسي : أشهر فرسان العرب في الجاهلية ، ومن شعراء الطبقة الأولى من أهل نجد ، أمه حبشية اسمها زبيبة كان من أحسن العرب شيمة ومن أعزهم نفسا ، يوصف بالحلم على شدة بطشه وكان مغرماً بابنة عمه عبلة وله قصة مشهورة وقل أن تخلو قصيدة من ذكرها اجتمع في شبابه بامرئ القيس الشاعر ، وشهد حرب داحس والغبراء ، وعاش طويلًا وقتله الأسد الرهيص أو جبار ابن عمرو الطائي . ينسب إليه ديوان شعر أكثره مصنوع .

ينظر : الأعلام ٩١/٥ ، وخزانة الأدب ٦٢/١ ، الشعر والشعراء / ٧٥ ، جمهرة أشعار العرب /٩٣ ، آداب اللغة ١١٧/١.

(٤) الشاهد فيه : « فلا تظنى غيره » حيث حذف المفعول الثاني لـ « تظنى » لقيام الدليل =

أي : فلا تظنّي غيره واقعًا مني .

وهذه الأفعال إن دخلت عليها أداة نفي ، لم تلغَ أصلًا ، وإن لم تدخل عليها ، فلا
٢١ ب تخلو أن تتقدم على المفعولين أو تتوسط أو تتأخر ، فإن / تقدمت عليهما ، فلا تخلو أنْ تقع أول الكلام أو يتقدمها شيء ، فإن لم تقع أولا ، فالإعمال حسن ، والإلغاء ضعيف ، ومن الإلغاء قوله [من البسيط] :

٦٧-كَذَاكَ أُدِّبْتُ حتَّى صَارَ مِنْ خُلُقِي إنِّي وَجدتُ مِلاكُ الشِّيمةِ الأَدَبُ(١)

وإن وقعت أولًا فالإعمال ليس إلا ؛ نحو قولك : « ظننتُ زيدًا قائمًا » ، وإن توسطت أو تأخرت ، جاز الوجهان (٢) ، إلا أنَّ الإلغاء مع التأخير أحسن منه مع التوسط .

= على المحذوف .
وتقدير الكلام « ولقد نزلت فلا تظني غيره واقعا » .
ينظر : ديوانه ص١٩١ و أدب الكاتب ص ٦١٣ والأشباه والنظائر ٤٠٥/٢ والاشتقاق ٣٨ ، الأغاني ٢١٢/٩ ، جمهرة اللغة ٥٩١ ، وخزانة الأدب ٢٢٧/٣ ، ١٣٦/٩ ، والخصائص ٢١٤/٢ ، الدرر ٢٥٦/٢ وشرح شذور الذهب ص ٤٨٦، وشرح شواهد المغني ٤٨٠/١ ، لسان العرب (حبب) ، والمقاصد النحوية ٤١٤/٢ ، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٧/٢ ، وشرح الأشموني ١٦٤/١ ، وشرح ابن عقيل ص ٢٢٥ ، وهمع الهوامع ١/ ١٥٢.

(١) البيت لبعض الفزاريين .
والشاهد فيه قوله : « إنّي وجدت ملاكُ الشيمة الأدب » حيث ألغى عمل الفعل « وجدتُ » مع تقدمه ، ولو أعمله لقال : « وجدت ملاكَ الشيمة الأدبا » ، بنصب « ملاك » و« الأدب » على أنهما مفعولان . وخرجه البصريون على ثلاثة أوجه : الأول أنه من باب التعليق ، ولام الابتداء مقدرة الدخول على « ملاك » . والثاني أنه من باب الإعمال ، والمفعول الأول ضمير شأن محذوف ، وجملة المبتدأ وخبره في محل نصب مفعول ثان . والثالث أنه من باب الإلغاء ، لكن سبب الإلغاء أن الفعل لم يقع في أول الكلام ، بل قد سبقه قول الشاعر « إنّي » .
ينظر : خزانة الأدب ١٣٩/٩ ، ١٤٣ ، ٣٣٥/١٠ ، والدرر ٢٥٧/٢ ، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ١٣٣/٣ ، وأوضح المسالك ٦٥/٢ ، وتخليص الشواهد ص٤٤٩ ، وشرح الأشموني ١٦٠/١ ، وشرح التصريح ٢٥٨/١ ، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ١١٤٦، وشرح عمدة الحافظ ص ٢٤٩ ، وشرح ابن عقيل ص ٢٢١ ، والمقاصد النحوية ٤١١/٢ ، ٣/ ٨٩ ، وهمع الهوامع ١/ ١٥٣.

(٢) م : وقولي : « وإن توسطت أو تأخرت جاز الوجهان » مثال إلغائها مع التوسط قولك : زيد =

هذا ما لم تؤكد الفعل بالمصدر أو بضميره أو بالإشارة إليه ، فإن أكدته بشيء من ذلك فالإعمال ، تقدمت أو تأخرت أو توسطت [١] ، وقد يجوز الإلغاء فى حال التوسط والتأخر مع التأكيد بالضمير أو بالإشارة أو بالمصدر ، وهو قليل جدًا ، وهو مع الضمير أقلُّ منه مع اسم الإشارة ؛ ومن ذلك قوله [من الكامل] :

٦٨- يَاعَمْرُو إِنَّكَ قَدْ مَلِلْتَ صَحَابَتِى
وَصَحَابَتِيكَ إِخَالُ ذَاكَ قَلِيلُ [٢]

والإلغاء مع التأكيد بصريح المصدر أقلّ من ذلك بكثير .

وقد تسدّ أنّ وأنْ مع صلتيهما مسدَّ المفعولين [٣] ، فتقول : « ظننتُ أنَّ زيدًا قائمٌ ،

= ظننت قائم ؛ ومنه قوله [من البسيط] :

أَبِالأَرَاجِيزِ يَابْنَ اللؤمِ تُوعِدُنِى ... وَفِى الأَرَاجِيزِ خِلْتُ اللؤمُ وَالخَوَرُ

[البيت لجرير فى ملحق ديوانه ص ١٠٢٨، وشرح أبيات سيبويه ١/٤٠٧ ، ولسان العرب (خيل) ، وللعين المنقرى فى تخليص الشواهد ص ٤٤٥ وخزانة الأدب ١/ ٢٥٧، الدرر ٢/ ٢٥٦، وشرح التصريح ١/ ٢٥٣، وشرح شواهد الإيضاح ص ١٢٠ ، وشرح المفصل ٧/ ٨٤، ٨٥، الكتاب ١/ ١٢٠، والمقاصد النحوية ٢/ ٤٠٤، وبلا نسبة فى أمالى المرتضى ٢/ ١٨٤، وأوضح المسالك ٢/ ٥٨، وشرح قطر الندى ص ١٧٤، واللمع ص ١٣٧] .

ومن إلغائها مع التأخير قوله [من الكامل] :

القَوْمُ فِى أَثَرِى ظَنَنْتُ فَإِنْ يَكُن ... مَا قَد ظَنَنْتُ فَقَد ظَفِرتُ وَخَابُوا

[البيت بلا نسبة فى تذكرة النحاة ص ٦٨٣، وشرح قطر الندى ص ١٧٥]

ويروى « القوم » بالنصب على الإعمال . أ هـ .

(١) م : وقولى : « فإن أكدته بشيء من ذلك فالإعمال ليس إلا ، تقدمت أو توسطت أو تأخرت » مثال تأكيده بالمصدر : ظننت ظنًّا زيدًا قائمًا ، ومثال تأكيده بضمير المصدر : ظننته زيدًا قائمًا ؛ لعود الضمير على الظن المفهوم من ظننت ، ومثال تأكيده بالإشارة إلى المصدر قولك : ظننت ذلك زيدًا قائمًا . أ هـ .

(٢) الشاهد في البيت : جواز إلغاء عمل « إخال » في حال التوسط بين معموليها مع تأكيدها باسم الإشارة . ينظر شرح شواهد المغني ٢/٩٣٢ ، ومغني اللبيب ٢/٦٤٢ .

(٣) المفعولان هنا : هما الأول والثاني ، وقد تسد « أنّ » ، و« أن » مع صلتيهما – أيضًا – مسد المفعولين : الثاني والثالث في باب « أعلم » التي تتعدى إلى ثلاثة مفاعيل . وسيأتي قريبًا .

وأنْ يقوم زيدٌ » .

ويجوز في هذه الأفعال الفصل ، وهو : وضع ضمير منفصل لا موضع له من الإعرب بين المفعولين إذا كانا معرفتين ، أو نكرتين مقاربتين للمعرفة ، أو معرفة ونكرةٌ مقاربةٌ لها ، وأعنى بالنكرة المقاربة للمعرفة في هذا الباب (أفعَل مِنْ) ؛ لأنَّها لاتقبل الألف واللام ؛ كما أن المعرفة لاتقبلهما ، ويكون الضمير على وفق المفعول الأول في الغيبة والتكلم والخطاب ؛ لأن العرب جعلت فيه ضَرْبًا من التأكيد لما قبله ، فتقول : « ظننتُ زيدًا هو القائم ، وظننتك أنْتَ القائم ، وظَنَنْتَنِي أَنَا القَائِم » ، ولما فيه من التأكيد ، لم يستجيزوا الجمع بينه وبين التأكيد ؛ فلا يقولون : « ظننتك أنت أنت القائم » يجعلون أحدهما تأكيدًا والآخر فصلًا ، بل اسْتَغْنَتْ بأحدهما عن الآخر .

ويجوز الفصل أيضًا بين المبتدأ والخبر ، أو ما أصلهما ذلك ، إذا كانا معرفتين [1]

٢٢ أ أو نكرتين مقاربتين للمعرفة [2] أو معرفة ونكرة مقاربة / لها [3] ، إلا أنّه لاتظهر الفصلية نصًّا إلا في باب « ظننت وأعلمت » بشرط أن يكون المفعول الذى قبل الفصل اسمًا ظاهرًا ؛ نحو قولك : « أعلمتُ زيدًا عمرًا هو القائم » ألا ترى أنه لا يتصور أن يكون تأكيدًا لعمرو ؛ لأنه ظاهر ؛ والمضمر لا يؤكد به المظهر ، ولا بدلًا منه ؛ لأن المضمر إذا كان بَدَلًا مما قبله فإنما تكون صيغته على وفق موضع الأول من الإعراب ، فلو كان بدلًا ، لقلْت : إيَّاهُ ، فتبيَّنَ أنه فصل لا موضع له من الإعراب ، أو في باب « كان » بشرط دخول اللاّم على الفصل ؛ نحو قولك : « إنْ كان زيدٌ لهو القائم » ، فأما قول الشاعر : [من الوافر]

٦٩-وَكَائِنْ بِالأَبَاطِحِ مِنْ صَدِيقٍ   يَرَانِى لَوْ أُصِبْتُ هُوَ الْمُصَابَا [4]

---

(١) م : وقولى : « أو ما أصلهما كذلك ، إذا كانا معرفتين » مثال ذلك : زيد هو القائم ، وإن زيدًا هو القائم . أ هـ .

(٢) م : وقولى : « أو نكرتين مُقَارِبتين للمعرفة » مثال ذلك : خير من زيد هو شر من عمرو ، وإن خيرًا من زيد هو شر من عمرو . أ هـ .

(٣) م : وقولى : « أو معرفة ونكرة مقاربة للمعرفة » مثال ذلك : زيد هو خير من عمرو ، وإن زيدًا هو خير من عمرو . أ هـ .

(٤) البيت لجرير .

فأتى بضمير الغيبة فاصلًا بين مفعولى يَرَى مع أن الذى قبله ضمير متكلم ، فيتخرج على أن يكون التقدير : يرى مُصَابى هو المصابا ، فحذف المضاف وأقام المضاف إليه مقامه ، ثم أتى بالفصل على الأصل .

وحكى الأخفش : أنَّ بعض العرب يأتى بالفصل بين الحال وذى الحال ، فيقول : « ضربت زيدًا هو ضاحكًا » إلا أنّ ذلك قليل .

ويجوز في هذه الأفعال وسائر أفعال القلوب التعليق ، وهو ترك العمل لمانع ، والموانع : أن يكون المفعول اسم استفهام (١) أو مضافًا إليه ، أو تدخل عليه همزة الاستفهام ، أو لام الابتداء ، أو ما النافية ، أو إنَّ وفى خبرها اللام ؛ فهذه الأشياء توجب التعليق ، أو يكون الاسم مُسْتَفْهَمًا عنه في المعنى ؛ فتكون فى التعليق بالخيار ؛ نحوُ قولك : « عَلِمْتُ زيدٌ أبو مَنْ هو » ، وإن شِئْتَ نَصبتَ زيدًا ؛ ألا ترى أنَّ المعنى : « علمت أزيد (٢) أبو عمرٍو أم أبو غيره ؟ » إلا أنْ يَدْخل الفعل معنى فعل لا

= والشاهد فيه قوله : « أصيبت هو المصابا » حيث فصل بضمير الغيبة بين المضاف المقدر ، وهو مصابي ، وبين الاسم الظاهر ، وهو قوله : « مصابا » ، والتقدير : « يرى مصابي هو المصاب » . وقيل : الضمير هنا تأكيد للضمير المستتر الذي هو فاعل « يراني » ، والمعنى : يراني هو المصابا ، وقيل : الضمير فصل للياء مع ما في ظاهر ذلك من الاختلاف بين معناهما ، إذ أصل الياء للمتكلم ، و« هو » للغائب ، ولكنه لما كان عند صديقه بمنزلة نفسه ، حتى كان إذا أصيب كان صديقه قد أصيب ، عبر عن صديقه بضمير نفسه ؛ لأنه نفسه في المعنى .

ينظر : شرح شواهد الإيضاح ص ٢٠٠ ، وشرح شواهد المغني ص ٨٧٥ ، مغني اللبيب ص ٤٩٥ ، وهو بلا نسبة في أمالي ابن الحاجب ص ٦٦٢ ، وخزانة الأدب ٥٣/٤ ، ٥/ ١٣٩، ورصف المباني ص ١٣٠ ، وشرح الأشموني ٦٣٩/٣ ، وشرح المفصل ١١٠/٣ ، ٤/ ١٣٥ ، وهمع الهوامع ٦٨/١ ، ٢٥٦ ، ٧٦/٢ ، خزانة الأدب ٣٩٧/٥ الدرر /٢٢٤/١ .

(١) م : وقولي : « أن يكون المفعول اسم استفهام » مثال كونه اسم استفهام قولك : علمت أيهم في الدار ، ومثال كونه مضافًا إليه قولك : قد علمتُ أبو أيهم زيد ، ومثال دخول همزة الاستفهام عليه : قد علمت أزيد قائم أم عمرو ، ومثالُ دخول لام الابتداء قولك : قد علمت لزيد قائم ، ومثال دخول « ما » النافية عليها قولك : مازيد قائم ومثال دخول إنَّ وفي خبرها اللام قولك : قد علمت إن زيدًا لقائم . أ هـ .

(٢) في أ : أزيدًا .

يعلق ؛ فإنَّ العرب تلتزم فيه الإعمال ؛ وذلك نحوُ قولك :« أرأيتك زيدًا أبو مَنْ هو » ، ولايجوز رفع زيد ؛ لأن الكلام دخله معنى « أَخبِرْني » و « أَخْبِر » لاتعلّق ، ولم يعلّق من غير أفعال القلوب إلا السؤال والرؤية من كلامهم :« سَلْ أبو مَنْ زيد » ، و « أمَا ترى أيّ برق ههنا » ، والفعل المُعَلّق إنْ كان من قبيل ما يتعدّى إلى واحد بحرف / ٢٢ب
خافض – كانت الجملة في موضع مفعول بعد إسقاط حرف الجر ؛ نحوُ قولك : « فكّرتُ أبو مَنْ زيدٌ » .

وإنْ كانَ من قبيل ما يتعدّى إليه بنفسه ، كانت الجملة في موضعه ؛ نحو قولك : « عرفت أبو مَنْ زيد » ، وإن كان من قبيل ما يتعدّى إلى اثنين ، سدَّت الجملة مسدَّهما ؛ نحو قولك : « علمت أبو أيّهم زيد » ، وإذا كان الاسم مُسْتَفْهَمًا عنه في المعنى ، وأعملت فيه الفعل : فإن كان متعدّيًا إلى اثنين ، كانت الجملة في موضع المفعول الثاني ؛ نحوُ قولك : « عَلِمتُ زيدًا أبو مَنْ هو » ، وإنْ كان متعديًا إلى واحد ، كانت الجملة بَدَلًا من الاسم الذى قبلها ؛ نحو قولك : عَرَفْتُ زيدًا أبو مَنْ هو » ، ويكون من قبيل بَدل الشيء من الشيء ، والتقدير : عرفت شأن أبو من هو ، فحذف المضاف ، وقد قيل : إنَّ الفعل في جميع ماذُكِرَ من قبيل ما يتعدى إلى مفعولين[(١)] :

إمّا بحق الأصل ، وإمّا بالتّضمين ، وهو الصحيح عندى .

وغير الداخل على المبتدأ أو الخبر :

إمّا أن يصل إليهما بنفسه ، وهو كلُّ فعل يطلب مفعولين ، يكون الأول[(٢)] منهما

(١) م : وقولى : « وقد قيل : إن الفعلَ في جميع ماذُكر من قبيل مايتعدى إلى مفعولين ... » إلى آخره ، مثال كونه مما يتعدى إلي مفعولين نحو الأصل قولك : قد علمت أيهم قائم ، ومثال كونه مما يتعدى إليهما بالتضمين ، قولك : عرفت أيهم قائم ، ضُمِّنَتْ « عَرَفْتُ » معنى علمت المتعدية إلى مفعولين وحينئذٍ علقت ، وإنما اخترت ذلك على القول الآخر ؛ لأنك إذا علقتها ، كان مفعولها مضمن الجملة ؛ كما أنها إذا تعدت إلى مفعولين أصلُهما المبتدأ والخبر كذلك ، وأما المتعدية إلى واحد ، فليس لها تسلُّطٌ من جهة المعنى على معنى جملة ؛ بل تطلبُ معنى مفردًا . أ هـ .

(٢) في ط : الأصل .

فاعلا في المعنى؛ نحوُ قولك : « أعطيتُ زيدًا درهمًا » ؛ ألا ترى : أنَّ زيدًا أخذ الدراهم .

وإمّا أن يصل لأحدهما بنفسه ، وإلى الآخر بحرف الجرّ ، وهو كل فعل يطلبُ مفعولين إلا أنّ طلبه لأحدهما على معنى حرف مِنْ حروف الخفض ؛ نحو قولك : «اخترْتُ من الرجال زيدًا » ، ويجوز في هذين النوعين حذف المفعولين أو أحدهما اختصارًا أو اقتصارًا .

ومن الاقتصار : قوله تعالى : ﴿ فَأَمَّا مَنْ أَعْطَىٰ وَاتَّقَىٰ ﴾ [الليل : ٥] ، ولايجوز حذف حرف الجر ووصول الفعل إليهما بنفسه إلا فيما سمع ، وممّا سُمِع ذلك فيه : اختار ، واستغفر ، وأَمَرَ ، وسَمى ، وكَنَى ، ودَعَا ، بمعنى : سمَّى ، قال : [من الطويل]

٧٠-دَعَتْنِي أَخَاهَا أُمُّ عَمْرٍو ، وَلَمْ أَكُنْ أَخَاهَا ، وَلَمْ أَرْضَعْ لَهَا بِلِبَانِ(١)

أي : سَمَّتني أخاها .

والمتعدّى إلى ثلاثة هو : أعلم إذا لم تكن بمعنى : عَرَّفَ (٢) ، وأَرَى بمعناها ، وأنبأ ، ونبّأ ، وأَخْبَرَ ، وحَدَّثَ إذا ضُمِّنَتْ معنى أعلم ، ويجوز في هذه / الأفعال ٢٣ أ

حذف المفعولات الثلاثة اقتصارًا واختصارًا .

أمّا حذف اثنين منها أوْ واحد ، فجائز اختصارًا ، وغير جائز اقتصارًا (٣) ، ويكون

(١) البيت : لعبد الرحمن بن الحكم .
اللبان : الرضاع
الشاهد : قوله : « دعتني أخاها » حيث تعدى الفعل « دعا » الذي بمعنى سمّى إلى مفعولين ، وهما الياء في « دعتني » وقوله : « أخاها » .
ينظر : البحر المحيط ٢١٩/٦ ، تخليص الشواهد ٣٣٧ ، شرح جمل الزجاجي ٣٠٦/١ شرح المفصل ٢٧/٦ ، معجم شواهد العربية ٣٩٧ ، وبلا نسبة في تخليص الشواهد ٤٤٠.

(٢) م : وقولي : « هو أعلم إذا لم تكن بمعنى عرّف » إنما اشترطت ذلك ؛ لأنها إذا كانت بمعنى عرف تعدت إلى مفعولين ، ومثال ذلك : أعلم الله زيدًا عمرًا خير الناس ، وكذلك تفعل بسائر أخواتها . أ هـ .

(٣) م : وقولي : « وغير جائز اقتصارًا » إنما لم يجز ذلك ؛ لأنك إذا قلت : أعلمت زيدًا ، لم تدر هل هي المتعدية إلى ثلاثة ، فيكون المحذوف منها اثنين ، أو التي بمعنى عرف ؛ فيكون المحذوف واحدًا إذ هو حذف من غير دليل ؛ فلا يعلم قدر ماحذف ، وسائر أفعال هذا الباب محمولة =

المفعول الثاني لهذه الأفعال ما كان أوّلاً فى باب ظننت ، والثالث ما كان ثانيًا فيه ، ويجوز أَنْ تسدَّ أَنَّ وأَنْ مع صلتيهما مسدَّ المفعولين : الثاني والثالث [1] .

* * *

= على أعلم فى امتناع الحذف ، لأنها مضمنة معناها ، فجرت مجراها . أ هـ .

(١) م : وقولى : « ويجوز أن تسد أن وأن مع صلتيهما مسد المفعول الثاني والثالث » مثال ذلك : أعلمت زيدًا أن عمرًا خارج ، وأعلمت زيدًا أن يخرج عمرو . أ هـ .

بَابُ اسْمِ الفَاعِلِ

اعلم : أن اسم الفاعل : إمّا أنْ يكون فيه الألف واللام أو لا يكون ، فإنْ كانت : فإمّا أنْ يكون مفردًا أو مجموعًا جمع تكسير أو جمع سلامة بالألف والتّاء ، أَوْ مثنى ، أَوْ مجموعًا جمع سلامة بالواو والنون :

فإنْ كان مفردًا أَوْ جمع تكسير أَوْ جمع سلامة بالألف والتاء جاز في معموله الذى يليه النّصب والخفض إنْ كانَ المعمول معرّفًا بالألف واللام أو بالإضافة إلى ما فيه الألف واللام أَوْ إلى ضميره ؛ نحوُ قولك : « هَذَا الضَّارِبُ الرَّجُلِ ، والضَّارِبُ غُلام الرجل » ، « وهذا الرَّجُلُ أَنَا الضَّارِبُ غُلامَه » ، وإن كانَ المعمولُ غير ذلك ، لم يَجُزْ فيه إلا النَّصب ، نحو قولك : « هذا الضَّاربُ زيدًا والضَّارِبُكَ » .

وإن كان مثنىً أَوْ جمع سَلامة بالواو والنون :

فإنْ أثبتَّ النون ، لم يَجُزْ فيه إلا النّصب[1] ، وإنْ حذَفْتها ، جاز النصب ، إنْ قدَّرتَ حذْفها للطُّول ، والخفض ، إنْ قدّرتَ حذْفَها للإضافة ؛ فتقول : « الضّارباك ، والضاربا زيدًا ، والضّاربو زيدًا » بنصب زيد وخفضه ، وسواء في ذلك كون اسم الفاعل بمعنى المُضيّ أو الحال أو الاستقبال .

وإنْ لم يكن فيه الألف واللام : فإمّا أنْ يكون بمعنى المضى أو الحال أو الاستقبال :

فإن كان بمعنى الحال ، أَوْ الاستقبال – جازَ فيه وجهان :حذف النون أَو التنوين وخفض المعمول الذى يليه ، وإثباتُهما ونصبه باسم الفاعل ؛ نحوُ قولك : « هذا ضاربٌ زيدًا ، وهذان ضاربان زيدًا ، وهؤلاء ضاربون زيدًا ، وهذا ضاربُ زيد ، وهذان ضاربا زيد ، وهؤلاء ضاربو زيد » .

وإنْ كانَ بمعنى المُضيّ : فإمّا أنْ يكونَ من فِعْل/ متعد إلى واحد ، أو من فعل متعد إلى أزيد. ٢٣ ب

فإن كان من فعل متعد إلى واحد : فحذفت[2] النون أَو التنوين والخفض ؛ نحو

---

(١) م : باب اسم الفاعل
قولي : « إن أثبت النون ، لم يجز فيه إلا النصب » مثال ذلك : هذان الضاربان زيدًا ، والضاربون زيدًا . أ هـ .

(٢) في أ : فحذف .

قولك : « هذا ضارب زيد أمس ، وهذان ضاربا عمرو أمس وهؤلاء ضاربو زيد أمس » وإن كان من فعل متعد إلى أزيد[1] ، لم يَجُزْ فيه إلا حذف النون أو التنوين وإضافته إلى الذى يليه ونصبه مابعده .

ولايعمل اسم الفاعل إلا بشروط ، وهى : ألايوصف[2] ، ولايُصَغَّر ، وأن يعتمد على أداة [نفى] أو استفهام ، أو يقع صِلَة لموصول ، أو صفة لموصوف لفظًا أو نيةً ، أو خبرًا لذى خبر ، أو حالًا لذى حال ، أو فى موضع المفعول الثّانى ، من باب

(١) م : وقولى : « وإن كان من فعل يتعدى إلى أزيد » إلى آخره مثال ذلك : هذا معطى زيد درهمًا أمس ، وظانُّ زيد قائمًا أمس ، فتخفض الأول ، وهو : زيد ، وتنصب ما بعده ، وفى الناصب له خلاف ؛ فمنهم من يجعله بفعل مضمر ، تقديره أعطاه درهمًا ، وظنه قائمًا ، ومنهم من يجعل الناصب له اسم الفاعل نفسه ، وهو الصحيح ؛ لأنك إذا جعلت « قائمًا » منصوبًا بفعل مضمر ، كنت لم تذكر لاسم الفاعل من اسم المخبر عنه وحذفت الخبر ، ولا يخلو أن تحذفه اقتصارًا أو اختصارًا ، والاقتصار لايجوز في هذا الباب ، والاختصار بمنزلة الثابت ؛ فكما يجوز لاسم الفاعل بمعنى المضى أن يعمل فى ذلك المحذوف المراد ، فكذلك يجوز له أن يعمل فى هذا الملفوظ به ، ولايُتكلف الإضمار ، ولايمكن أن يقال : إن اسم الفاعل هنا بمنزلة صاحب لايطلب معمولاً ؛ لأنا قد فرضناه عاملاً فى الظرف ، والذى يجرى من أسماء الفاعلين مجرى الجوامد لايتعرض للزمان ، وإذا عمل فى الظرف كان متعرضًا للزمان. أ هـ .

(٢) م : وقولى : « بشروط وهى ألا يوصف » أعنى : قبل العمل ، فأما وصفُه بعد العمل ، فذلك سائغٌ ؛ قال : [من الطويل]

وولّى كشُؤبُوب العَشِيّ بوابل ويخرجن من جعدٍ ثَراه مُنَصَّبُ

[البيت بلا نسبة في : تذكرة النحاة (٦٨٣) ، همع الهوامع ٢/ ٩٦ ، الدرر ٢/ ١٢٩ ، ويروى في الهمع عجزه فقط فيه « متنصب » بدلًا من « منصب »] .

فثَراه معمول لجَعْد ، وقد وُصف بعد ذلك بـ « منصب » وإنما جاز ذلك ؛ لأنه يحصل له شبهه بالفعل قبل توهين شبهه بالوصف وكذلك التصغير ، أعنى : ماكان منه واردًا على مكبَّر ملفوظ به ؛ لاتقولُ : هذا ضويرب زيدًا غدا ؛ لأن التصغير يبعده من شبه الفعل ؛ لأن اسم الفاعل محمول فى العمل على الفعل المضارع ، والمضارع من الأفعال لايصَغَّر ، فإن كان اسم الفاعل لم يستعمل إلا مصغرًا ، ولم يلفظ له بمكبر ، جاز إعماله ؛ نحو قوله : [من الطويل]

فَمَا طَعْمُ رَاحٍ بالزجَاجِ مُدَامَةٍ تَرَقرَقُ فى الأَيدى كُمَيتٍ عَصِيرُهَا

[هو لمضرس بن ربعى فى الدرر ٥/ ٢٦٦، والمقاصد النحوية ٣/ ٥٦٧، وبلا نسبة فى شرح الأشمونى ٢/ ٣٤٠، وهمع الهوامع ٢/ ٩٥]

في رواية من جرّ « كميتا » . أ هـ .

ظننت ، أو الثالث من باب أعلمت ، فأمّا قولُه [من الطويل] :

٧١- إِذَا فَاقِدٌ خَطْبَاءُ فَرْخَيْنِ رَجَّعَتْ ذَكَرْتُ سُلَيْمَى فِي الْخَلِيطِ الْمُبَايِنِ(١)

فعلى إضمار فعل ، التّقدير : فقدتْ فرخين .

ويجوزُ تقديم معمول اسم الفاعل عليه(٢) ما لم يمنع من ذلك مانع من الموانع التى ذُكرتْ فى باب الفاعل(٣) .

وإذا كان معمول اسم الفاعل ضميرًا مُتَّصِلًا ، لم تثبت فيه نون ولا تنوين(٤) ؛ بل تقول : « ضارِبُكَ ، وضارباك ، وضاربُوك » ، وقد يثبتان فى الضرورة ؛ نحو قوله [من الوافر] :

٧٢- وَمَا أَدْرِى وَظَنِّى كُلَّ ظَنٍّ أَمُسْلِمُنِى إِلَى قَوْمِى شَرَاحِ ؟ (٥)

---

(١) البيت : لبشر بن أبي خازم ، وليس في ديوانه .
ينظر : المقاصد النحوية ٣/٥٦٠ ، وبلا نسبة في شرح الأشموني ٢/٣٤١ ، ولسان العرب (فقد) وفيه « المزايل » بدلا من « المباين » .

(٢) م : وقولي : « ويجوز تقديم معمول اسم الفاعل عليه » مثال ذلك : هذا زيدًا ضارب . أ هـ .

(٣) م : وقولي : « مالم يمنع من ذلك مانع من الموانع التي ذكرت فى باب الفاعل » مثالُ ذلك قولك : هذا الضاربُ زيدًا ، لايجوز أن تقول ، هذا زيدًا الضارب ؛ لأن اسم الفاعل هو صلة الموصول ، وقد تقدم أن الفعل إذا كان فى صلة موصول لايتقدم معموله على الموصول فكذلك اسم الفاعل ، ولست أريد : أن كل مانع منع من تقديم المفعول على الفعل يوجد في اسم الفاعل ؛ بل ما وجد من تلك الموانع فى اسم الفاعل - أيضًا - منع من التقديم . أ هـ .

(٤) م : وقولي : « وإذا كان معمول اسم الفاعل ضميرًا متصلاً ، لم تثبت فيه نون ولاتنوين » إنما لم يجز ذلك ؛ لأن النون والتنوين علامتان على تمام الاسم وكماله وانفصاله عما بعده ، والضميرُ المتصل يطلبُ الاتصال بما قبله فتدافعا ، وما جاء من ذلك فى الشعر ، فضرورة ، ووجهه : تشبيه المضمر بالظاهر . أ هـ .

(٥) البيت : ليزيد بن محرم أو محمد الحارثي :
ويروي الصدر هكذا :

فما أدري وكل الظن ظني ... ...

الشاهد : قوله « أمسلمني » فإن النون فيه للوقاية .
وهذه قد تلحق اسم الفاعل كما في هذا الشاهد ، وأفعل التفضيل وقيل : إن النون هنا لحقته شذوذًا .
ينظر : شرح شواهد المغني ٢/٧٧٠ ، والدرر ١/٢١٢ ، والمقاصد النحوية ١/٣٨٥ ، الأشباه والنظائر ٣/٢٤٣ ، وتذكرة النحاة ص ٤٢٢ ، ورصف المباني ص ٣٦٣ ، ولسان =

ونحوُ قول الآخر [من الطويل] :

٧٣- وَلَمْ يَرْتَفِقْ وَالنَّاسُ مُحْتَضِرُونَهُ جَمِيعًا ، وَأَيْدِى الْمُعْتَفِينَ رَوَاهِقُهْ[1]

وإذا اتبعتَ معمول اسم الفاعل المرفوع أو المنصوب ، كان التّابع على حسبه فى الإعراب .

وأمّا المخفوض : فإمّا أنْ تُتبعه بنعت أو تأكيد أو عطف نَسَق أو بَدَل ؛ فإنْ أتبعته بنعت ، أو تأكيد ، أو عطف بيان - فالخفض على اللفظ ، والنَّصب على الموضع[2] ، إلا أنْ يكون خفضه بإضافة اسم الفاعل ، بمعنى المُضىّ إليه ، وليس فيه ألف ولام ، فإنّه لا يجوز إذْ ذاك إلا الخفض على اللفظ[3] ؛ نحوُ قولك : « [هذا][4] ضاربُ زَيْدٍ العاقلِ نفسِهِ أمس » .

= العرب (شرحل) ، والمحتسب ٢٢٠/٢ ، ومغني اللبيب ٣٤٥/٢ ، وهمع الهوامع ٦٥/١ ، البحر المحيط ٣٦١/٧ ، معاني الفراء ٢٣٦/٢ ، إعراب النحاس ٤٢٢/٤ ، معاني الزجاج ٤/ ٣٠٥.

(١) احتضر بمعنى : حضر وشهد ، والارتفاق : الاتكاء ، الرواهق : الذين جاءوه ، والمعتف : طالب المعروف ، يقول : إنه لم يشغل عن قضاء حاجة الملهوف مهما ألمَّ به من مصائب أو جوائح .

الشاهد فيه قول « محتضرونه » حيث جمع بين نون جمع المذكر السالم من اسم الفاعل وبين معموله « الهاء » وهذا ضرورة ، وقد يحمل على أن الهاء للسكت ، أتى بها لبيان حركة النون .

وفيه شاهد آخر : أن هذا تأييد لوجهة نظر ابن هشام الذي يقول : إن النون هي التنوين بدليل ثبوتها جمعا وتثنية .

ينظر البيت في : خزانة الأدب ٢٦٦/٤ ، ٢٧١ ، شرح المفصل ١٢٥/٢ ، الكتاب ١/ ١٨٨ ، الدر المصون ٥٥٤/٤ ، ابن يعيش ١٢٥/٢ ، شرح الكافية ٢٨٣/١ ، كامل المبرد ٢/ ٣٦٤.

(٢) م : وقولى : « فإن أتبعته بنعت أو تأكيد أو عطف بيان فالخفض على اللفظ ، والنصب على الموضع » مثال ذلك : هذا ضارب زيد العاقل نفسه الآن أو غدًا ، بخفض العاقل ونفسه ونصبهما . أ هـ .

(٣) م : وقولى : « إلا أن يكون خفضه بإضافة اسم الفاعل بمعنى المضى إليه ، وليس فيه الألف واللامُ ؛ فإنه لايجوز إذ ذاك إلا الخفض على اللفظ » وإنما لم يجز النصب ؛ لأن المخفوض باسم الفاعل إذ ذاك ليس موضعُه نصبًا ؛ لأنه لايعمل بمعنى المضى ، وليس فيه الألف واللام ، فإن كانت فيه الألف واللام ، جاز فى النعت والتأكيد النصب على الموضع ؛ لأن المخفوض فى موضع نصب ؛ لأن اسم الفاعل عاملٌ إذ ذاك بسبب الألف واللام . أ هـ .

(٤) سقط في ط .

وإنْ أتبعه بعطف نَسَق أو بَدلٍ : فإمّا أنْ يكون في اسم / الفاعل ألف ولام ، أو لا يكون : ٢٤ أ
فإنْ لم يكن : فالخفض على اللّفظ ، والنّصب بإضمار فعل ؛ نحو قولك : « هذا ضاربُ زيدٍ وعمرًا » أي : وضربَ عمرًا ، أو : يضرب عمرًا ، و « هذا ضاربُ زيدٍ أخاكَ » أيْ : وضربَ أخاك ، أو : يضرب أخاك .

وإنْ كان فيه ألف ولام : فإنّه إنْ كان مثنى أوْ جمعَ سَلامة بالواو والنّون - جاز الخفضُ على اللّفظ ، والنّصب على الموضع ؛ نحوُ قولك : « هذان الضاربا زيدٍ أخيك وعمرو » بخفض الأخ وعمرو ونصبهما .

وإن لم يكن مثنى ولاجمع سَلامة بالواو والنّون : فإمّا أنْ يكون التّابع معرّفًا بالألف واللام ، أو بالإضافة إلى مافيه الألف واللام ، أو إلى ضميره ، أو غير ذلك :

فإن كانَ معرّفًا بشيء مما ذُكِر : جازَ الخفض على اللفظ ، والنّصب على الموضع ؛ نحوُ قولك : « هذا الضّاربُ الرّجُلِ والغلامَ ،وهذا الضّاربُ الغُلامَ وَصَاحِبَ الدّابّةِ ، وهذا الضّاربُ الرّجُل وغُلامَهُ[1] » ، ومن ذلك قوله [من الكامل] :

٧٤- الوَاهِبُ المِائَةَ الْهِجَانَ وَعَبْدَهَا عُوذًا تُزَجّى بَينهَا أَطْفَالَهَا[2]

رُوِيَ بخفض عَبْدٍ ، ونَصبه .

وإنْ لم يكن معرّفًا بشيءٍ ممّا ذُكِر : فالنصب على الموضع ليس إلا ؛ نحوُ قولك : « هذا الضّارِبُ الرّجُلِ وعمرًا » لا غير .

واسمُ المفعول فيما ذُكِر يَجرى مجرى اسم الفاعل .

---

(١) م : وقولي : « هذا الضارب الرجل وغلامه » إنما جاز الخفض والنصب في المضاف لضمير ما فيه الألف واللام إجراء له مجرى ما أضيف إلى ما فيه الألف واللام ، وفي كتاب سيبويه لفظ يقتضي ظاهره : أن المعطوفَ على المخفوض بإضافة اسم الفاعل إليه ، وإن لم يكن معرفًا بالألف واللام ، ولامضافًا إلى ضمير ما عرف بهما - يجوز فيه الخفض والنصب ؛ نحو قولك : هذا ضارب الرجل وزيدٍ وزيدًا ، بنصب زيد وخفضه ، والصحيح : أن ذلك عندى لايجوز ، وأن كلام سيبويه له وجه غير ذلك الظاهر . أ هـ .

(٢) البيت : للأعشى .
والشاهد فيه قوله « وعبدها » فقد روى بالجر والنصب تبعًا للفظ الذي أضيف إليه اسم الفاعل وهو قوله « المائة » أو محله .
ينظر : ديوانه ص ٧٩ ، أمالي المرتضى ٣٠٣/٢ وخزانة الأدب ١٦٣/٤ وجمهرة اللغة ص٩٢٠ والدرر ١٥٣/٦ وشرح ابن عقيل ص ٤٢٧ وهمع الهوامع ٤٨/٢ ، ٣٩ .

بَابُ الأَمْثِلَةِ الَّتِى تَعْمَلُ عَمَلَ اسْمِ الفَاعِلِ

وهى : فَعُولٌ ، وفَعَّالٌ ، ومِفْعَالٌ(١) ، وَفَعِلٌ [وفعيل](٢) ، وإنّما عملت عمله ؛ لوقوعها موقعه ؛ بدليل أنّها للمبالغة ، وفِعْلُ المبالغة : فَعَّلَ بتضعيف العين ، واسم الفاعل منه : مُفَعِّلٌ ؛ فهذه الأمثلة إذنْ واقعة موقع : مُفَعِّل ؛ ولذلك كان حكمها كحكم اسم الفاعل فى جميع ماتقدّم ذكره ، إلا أنّ إعمال فَعِلٍ وفَعِيلٍ قليلٌ فمن إعمال فَعِيل(٣) : قوله : [من البسيط]

---

(١) م : باب الأمثلة التى تعمل عمل اسم الفاعل

قولى : « وهى فعّال وفَعُول ومِفعَال » مثال إعمال فعول قوله : [من الطويل]

هَجُومٌ عَلَيْهَا نَفْسَهُ غَيرَ أَنَّهُ ... مَتَى يُرْمَ فى عَيْنَيْهِ بِالشَّبْحِ يَنْهَضِ

[وهو لذى الرمة فى ديوانه ص ٣٢٤ ؛ وخزانة الأدب ١٥٧/٨ ؛ والكتاب ١١٠/١ ؛ وبلا نسبة فى الحيوان ٣٤٧/٤]

فنصب نفسه بهجوم ، ومثال إعمال فعال قوله : [من الطويل]

أَخَا الحَرْبِ لَبَّاسًا إليها جِلالَها ... وَلَيْسَ بِوَلَّاجِ الخَوَالِفِ أَعْقَلا

[ينظر البيت للقلاخ بن حزن في خزانة الأدب ١٥٧/٨ ، والدرر ٢٧٠/٥ ، وشرح أبيات سيبويه ٣٦٣/١ ، وشرح التصريح ٦٨/٢ ، وشرح المفصل ٦/ ٧٩، ٨٠، والكتاب ١١١/١ ، ولسان العرب (ثعل) ، والمقاصد النحوية ٥٣٥/٣ ، وبلا نسبة فى أمالى ابن الحاجب ١/ ٣١٩ ، وأوضح المسالك ٢٢٠/٣ ، وشرح الأشمونى ٣٤٢/١ ، وشرح شذور الذهب ص ٥٠٤، وشرح ابن عقيل ص ٤٢٣، والمقتضب ٢/ ١١٣، وهمع الهوامع ٩٦/٢]

ومثال إعمال مفعال قولهم :

« إنه لمنحار بوائكها » .

فأعمل « منحار » فى البوائك وهى السمان أ هـ .

(٢) سقط في ط .

(٣) م : وقولى : « فمن إعمال فعيل » مثال ذلك ؛ قوله : [من البسيط]

حَتَّى شَآهَا كَلِيلٌ مَوْهِنًا عَمِلٌ ... بَاتَتْ طِرَابًا وَبَاتَ اللَّيْلَ لَم يَنَمِ

فنصب « موهنًا » بكليلٍ على أنه مفعول به ، فإن قيل : فلعل « موهنًا » منصوب على الظرفية كأنه قال : كليل في موهنٍ عمل فى آخر .

فالجواب : أنه إنما يريد أنه أكلّ الموهِنَ بكثرة عمله فيه ؛ كما تقول : أتعبت نهارك إذا أردت أنه عمل فيه عملاً كثيرًا ، ولم يرد أنه ضعيف فى موهن ، بدليل قوله في آخر البيت : « وبات الليل لم ينم » ؛ فجعله عاملاً طول ليله كثير العمل ؛ ولذلك قال : عَمِلٌ ؛ و « فعل » من أبنية المبالغة . أ هـ .

٧٥- حَتَّى شَآهَا كَلِيلٌ مَوْهِنًا عَمِلٌ   بَاتَتْ طِرَابًا وَبَاتَ اللَّيْلَ لَمْ يَنَمِ[(١)]

ومن إعمال فَعِلٍ : قولُ زيد الخيل[(٢)] [من الوافر] :

٧٦- أَتَانِي أَنَّهُم مَزِقُونَ عِرْضِي   جِحَاشُ الْكِرْمِلَيْنِ لَهَا فَدِيدُ/[(٣)] ٢٤ ب

* * *

(١) البيت : لساعدة بن جؤية الهذلي
شآها : أي ساقها .
طراباً أي : منتقلة نحوه .
والشاهد فيه نصب « موهنًا » بـ « كليل » لأنه بمعنى « مُكِل » وهو البرق الضعيف ، و « فعيل » بمعنى « مفعل » كثير .
ينظر : خزانة الأدب ١٥٥/٨ ، شرح أشعار الهذليين ١١٢٩/٣ وشرح المفصل ٧٢/٦، ٧٣ ، والكتاب ١١٤/١ ، ولسان العرب (عمل) ، والمقتضب ٢/ ١١٥.

(٢) زيد الخيل ، هو زيد بن مهلهل بن منهب بن عبد رضا ، من طيئ ، كنيته أبو مُكْنف : من أبطال الجاهلية : لقب « زيد الخيل » لكثرة خيله ، أو لكثرة طراده بها ، كان شاعرًا محسنًا وخطيبًا لسنًا ، موصوفًا بالكرم ،وله مهاجاة مع كعب بن زهير ، وفد على النبي صلى الله عليه وسلم في وفد طيئ فأسلم وسر به الرسول وسماه « زيد الخير » وأقطعه أرضًا بـ « نجد » وللمفجع البصري كتاب « غريب شعر زيد الخيل » مات عند ماء يقال له : « فردة » .
ينظر : الأعلام ٦١/٣ ، خزانة الأدب ٤٤٨/٢ ، الشعر والشعراء ٩٥ سمط اللآلي ٢/ ٤٤٨.

(٣) الكرملين : اسم ماء في جبل طيئ ، والفديد : الصوت .
والشاهد في قوله : « مزقون عرضى » حيث أعمل جمع صيغة المبالغة فنصب به المفعول به، وهو قوله « عرضي » .
ينظر : ديوانه ١٧٦ ، خزانة الأدب ١٦٩/٨ ، والدرر ٢٧٢/٥ وشرح التصريح ٦٨/٢ ، شرح شذور الذهب ٥٠٧ ، وشرح عمدة الحافظ ص ٦٨٠ ، وشرح المفصل ٧٣/٦ ، والمقاصد النحوية ٥٤٥/٣ ، وشرح الأشموني ٣٤٢/٢ وشرح ابن عقيل ص ٤٢٥ ، وشرح قطر الندى ص ٢٧٥.

بَابُ المَصْدَرِ العَامِلِ عَمَلَ فِعْلِهِ

وهو نوعان : موضوع موضع الفعل ، نحو قوله [من الكامل] :

٧٧- أَعَلاقَةً أُمَّ الوُلَيِّدِ بَعدَ مَا أَفْنَانُ رَأْسِكَ كَالثَّغَامِ المُخْلِسِ(١)

التقدير : أتعلق أم الوليد .

ومقدّر بأنْ والفعل ، أو بأَنّ التي خبرُها فِعْلٌ أو اسم مُشْتَقّ منه ، أو بـ « ما » والفعل(٢) ، نحوُ قولك : « يعجبني ضَرْبُ زيدٍ عمرًا » التقدير : أن ضربَ زيدٌ عمرًا ، أو : أنّ زيدًا يضرب عمرًا ، وكلاهما يعمل عمل الفعل الذى أخذ منه ، وسواء كان بمعنى المضى ، أو بمعنى الحال ، أو الاستقبال .

ولايخلو المصدر من أن يكون مُنونًا ، أو مضافًا ، أو معرّفًا بالألف واللام .

---

(١) البيت للمرار الأسدي .
والعلاقة : الحُبُّ ، وتكون العلاقة أيضًا : الارتباط في الأمور المعنوية ، و (العلاقة) بالكسر : علاقة السوط ونحوه من الأمور الحسية .
وفي القاموس : (العَلاقة) وتكسر : الحب اللازم للقلب وبالكسر في السوط ونحوه .
الوليد : مصغر ولد بضم الواو .
الأفنان : جمع فنن بفتحتين وهو : الغصن ، وأراد بها ذوائب الشعر على سبيل الاستعارة .
الثغام : بفتح المثلثة و الغين المعجمة : مرعى تعلفه الخيل ويشبه به الشيب في البياض .
المخلس : النبات الخليس : الذي ينبت الأخضر فيه في خلال يبيسه ويختلط به .
وفي البيت شاهدان : أولهما نصب « أم » بـ « علاقة » لأنها بدل من التلفظ بالفعل فعملت عمله .
وثانيهما : إضافة « بعد » إلى الجملة لأن « ما » وصلت بها فكفتها عن الإضافة إلى المفرد وهيأتها للإضافة إلى الجملة .
ينظر : ديوانه ص ٤٦١ ، والأزهية ص ٨٩ ، وإصلاح المنطق ص ٤٥ وخزانة الأدب ١١/ ٢٣٢ ، ٢٣٤ ، والدرر ١١١/٣ ، وشرح شواهد المغني ٧٢٢/٢ والكتاب ١١٦/١ ، ٢/ ١٣٩، ولسان العرب (علق) ، (ثغم) وشرح شافية ابن الحاجب ٢٧٣/١ ، ومغني اللبيب ٣١١/١ ، وهمع الهوامع ١/ ٢١٠.

(٢) م : باب المصدر العامل عمل فعله
قولي : « أو بما والفعل » يكون مقدرًا بما والفعل إذا أردت الحال ؛ نحو قولك : يعجبني ذهابك الآن ، أي : ما تذهب الآن ، وإنما لم يقدر بأن والفعل ؛ لأن « أن » تخلص الفعل المضارع للاستقبال ؛ فيبطل بها معنى الحال ، و « ما » المصدرية ليست كذلك . أ هـ .

فإنْ كان مُنَوَّنًا : فإنَّك ترفع به الفاعل أو المفعول الذى لم يُسمَّ فاعله[(١)] ، وتنصبُ المفعول ، فتقولُ : « يعجبني ضربٌ زيدٌ عمرًا » ، وإنْ شئت حذفت المفعول وأبقيت الفاعل[(٢)] ، أو بالعكس ، وهو الأكثر في الاستعمال ؛ نحو قوله تعالى : ﴿ أَوْ إِطْعَٰمٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ * يَتِيمًا ذَا مَقْرَبَةٍ ﴾ [البلد : ١٤، ١٥] التقدير : أو إطْعام أحدكم ، إلا أنَّ إثبات التنوين مع ذكر الفاعل قليل جدًّا .

ومما جاء من ذلك : قوله فى أحد الوجهين [من الكامل] :

٧٨- حَرْبٌ تَرَدَّد بَيْنَهُم بِتَشَاجُرٍ   قَدْ كَفَّرَتْ آبَاؤُهَا أَبْنَاؤُهَا[(٣)]

والتقدير : بتشاجر أبناؤها ، وقد كفرت آباؤها ، أى : لبست الدروع .

وإن كان مُضافًا : فلا يخلو من أنْ تضيفه إلى الفاعل ، أو إلى المفعول : فإنْ أضفته إلى الفاعل خفضته وبقي المفعول منصوبًا ؛ ومن ذلك قوله : [من الطويل]

٧٩- وَهُنَّ وُقُوفٌ يَنْتَظِرْنَ قَضَاءَهُ   بِضَاحِي عَذَاةٍ أَمْرَهُ وَهْوَ ضَامِزُ[(٤)]

أى : قضاءَهُ أمره .

وإنْ أضفته إلى المفعول ، خفضته وبقي الفاعل على رفعه ، وهو قليل ؛ ومنه قوله [من البسيط] :

---

(١) م : وقولي : « أو المفعول الذى لم يسم فاعله » مثال ذلك : قوله : سررت بقتل الكافر ، أى : بأن قُتِلَ الكافرُ . أ هـ .

(٢) م : وقولي : « وإن شئت حذفت المفعول ، وأبقيت الفاعل » مثال ذلك : قولك : يعجبني ضرب زيد ، تريد : أن ضرب زيد . أ هـ .

(٣) البيت للفرزدق ولم أقف عليه في ديوانه .
والشاهد فيه : ذكر الفاعل « أبناؤها » والمصدر « تشاجر » منون . وهو قليل .
ينظر تهذيب اللغة ١٠/٢٠١ ، ولسان العرب (كفر)

(٤) البيت : للشماخ .
والشاهد فيه قوله : « قضاءه بضاحي غداة أمره » حيث أضاف المصدر إلى فاعله وبقي مفعوله « أمره » منصوبًا ، وقد فصل بين المفعول وعامله « بضاحي » ، لأن الجار والمجرور متعلق بالمصدر وليس بأجنبي .
ينظر : ديوانه ١٧٧ ، جمهرة اللغة ص ١٣٢١ ، شرح شواهد المغني ٢/٨٩٥ ، لسان العرب (ضمز) والمقتضب ١/١٥ وجمهرة أشعار العرب ١٥٥ ، وأمالي ابن الشجري ١/ ١٩١ ، ومغني اللبيب ٥٤٠ ، ورواية صدر البيت في الديوان :
لهن صليل ينتظرن قضاءه   ... ...

٨٠- أَفْنَى تِلَادِى وَمَا جَمَّعْتُ مِنْ نَشَبٍ قَرْعُ الْقَوَاقِيزِ أَفْوَاهُ الْأَبَارِيقِ(١)

فى رواية : مَنْ رَفع الأفواهَ ، بل الأولى إذا وُجِدَ الفاعل والمفعول أنْ يُضاف إلى الفاعل / . ٢٥ أ

وإنْ كان مُعَرَّفًا بالألف واللام : فالأحسن فيه ألا يعمل ، وقد يجوز أنْ يعمل عملَ فعله ؛ فيرفع به الفاعل ، وينصب المفعول ؛ فيقال : « عجبتُ من الضَّرْب زيدٌ عمرًا » ، وإنْ شئت ، حذفْتَ الفاعل وأبقيتَ المفعول أو العكس(٢) ؛ ومن حذف الفاعل قوله : [من المتقارب]

٨١- ضَعِيفُ النِّكَايَةِ أَعْدَاءَهُ يَخَالُ الْفِرَارَ يُرَاخِى الْأَجَلْ(٣)

---

(١) البيت : للأقيشر الأسدي .

وقوله تلادي : التلاد : جمع تليد وهو المال الموروث ، والنشب : المالي والقواقيز مفردها : قاقوزة وهي الكأس الصغيرة ، ويروى القوارير : مفردها قارورة . والأباريق كل ماله عروة أو خرطوم من الآنية .

والشاهد فيه قوله : « قرع القواقيز أفواه » فقد أضاف المصدر وهو قوله : « قرع » إلى مفعوله وهو قوله « القواقيز » ثم أتى بعد ذلك بفاعله وهو قوله : « أفواه »

ويروى بنصب أفواه .

وعلى هذه الرواية تكون الإضافة إلى الفاعل والمذكور بعد ذلك هو المفعول على عكس الأول .

ينظر : ديوانه ص٦٠ ، والأغاني ٣٥٩/١١ ، وخزانة الأدب ٤٩١/٤ والدرر ٢٥٦/٥ ، وشرح شواهد المغني ٨٩١/٢ والشعر والشعراء ص ٥٦٥ ، ولسان العرب (قفز) والمؤتلف والمختلف ص ٥٦ ، والمقاصد النحوية ٥٠٨/٣ ، والإنصاف ٢٣٣/١ وأوضح المسالك ٣/ ٢١٢ ، وشرح الأشموني ٢/ ٣٣٧. وشرح شذور الذهب ص٤٩٣ ، واللمع ص ٢٧١ ، ومغني اللبيب ٥٣٦/٢ ، والمقتضب ٢١/١ ، وهمع الهوامع ٢/ ٩٤.

(٢) م : وقولي : « وأبقيت المفعول أو العكس » أعني : أن تحذف المفعول ، وتبقى الفاعل ، فتقول : عجبت من الضرب زيدٌ ، تريد : من أن يضرب زيد . أ هـ .

(٣) البيت : بلا نسبة في : أوضح المسالك ٢٠٨/٣ ، وخزانة الأدب ١٢٧/٨ ، والدرر ٢٥٢/٥ ، وشرح أبيات سيبويه ٣٩٤/١ ، وشرح الأشموني ٣٣٣/١ ، وشرح التصريح ٦٣/٢ ، وشرح شذور الذهب ص ٤٩٦ ، وشرح شواهد الإيضاح ص ١٣٦، وشرح ابن عقيل ٤١١ ، وشرح المفصل ٥٩/٦ ، ٦٤ ، والكتاب ١٩٢/١ والمنصف ٧١/٣ ،وهمع الهوامع ٢/ ٩٣.

الشاهد : فيه قوله : « النكاية أعداءه » حيث نصب بالمصدر المقترن بـ « أل » وهو قوله « النكاية » مفعولاًبه وهو قوله : « أعداءه » مع حذف الفاعل .

وجمع المصدر يجرى مَجْراه فى الإعمال ؛ نحوُ قوله [من الطويل] :

٨٢- وَقَدْ وَعَدْتَكَ مَوْعِدًا لَوْ وَفَتْ بِهِ   مَوَاعِيدَ عُرْقُوبٍ أَخَاهُ بِيَثْرِبِ[1]

فالأخ منصوب بـ « مواعيد » ويجوز فى هذا الباب تقديم المفعول على الفاعل ؛ نحوُ قولك : « يُعْجِبُنِى ضربٌ زيدًا عمرو » ، وأما تقديمه على المصدر فجائز إنْ كان المصدر موضوعًا موضع الفِعْل ، فتقول : زيدًا ضربًا ، تريد :« زيدًا اضْرِب ضَرْبًا » .

وإن كَانَ مقدرًا بأنْ والفعل ، أو بأَنَّ التى خبرها فِعْلٌ ، أو بما والفِعْل ، لم تَجز ذلك ؛ لأنَّه لما تقدَّر بالموصول ، عُومِلَ مُعاملته ؛ فكما لا تتقدم الصِّلة ولاشىء منهما على الموصول ، فكذلك لا يَتقدَّمُ معمول المصدر عليه .

* * *

(١) البيت نسب لأكثر من شاعر فنسب لابن عبيد الأشجعي وللأشجعي ولعلقمة وللشماخ .
والشاهد فيه قوله : « مواعيد عرقوب أخاه بيثرب » حيث أعمل المصدر « مواعيد » المجموع مكسرًا في قوله : « أخاه » .
وروى صدر البيت برواية أخرى :
وعدت وكان الخلف منك سجية   ...   .
ينظر : البيت لابن عبيد الأشجعي في خزانة الأدب ٥٨/١ ، وللأشجعي في لسان العرب (ترب) ، (عرقب) ، ولعلقمة في جمهرة اللغة ص ١١٢٣ ، وللشماخ في ملحق ديوانه ص ٤٣٠ ، وشرح أبيات سيبويه ٣٤٣/١ ، وللشماخ أو للأشجعي في الدرر ٢٤٥/٥ ، وشرح المفصل ١١٣/١ (بروايتين مختلفتين في الصدر) ، وبلا نسبة في جمهرة اللغة ص ١٧٣ ، ٢٥٣ ، ١١٩٨ ، وشرح قطر الندى ص ٢٦١ ، والكتاب ١/ ٢٧٢.

بَابُ أَسْمَاءِ الأَفْعَالِ

اعلم : أَنَّ العربَ وضعتْ للفعلِ أسماء ، وأكثر ذلك في الأمر ؛ نحو قولهم : بَلْهَ زيدًا ، بمعنى : دَعْ زيدًا ، وَرُوَيْدَ عمرًا ، بمعنى : أَمهله ، وَتيدَ مثلها ، ونَزَالِ بمعنى : انزِلْ ، وتَرَاك عمرًا ، بمعنى : اتركه ، وحذار الشرَّ ، بمعنى : احذر الشر ، وقَرْقَار ، وعَرْعَار ، بمعنى : قَرْقِرْ ، وعَرْعِرْ ، وَمَه بمعنى : اكفف ، وصَهْ ، بمعنى : اسكتْ ، وأيهًا ، أىْ : كُف ، وهَيْتَ بكسر الهاء وفتحها ، أى : أسرعْ ، وهَيْكَ مثلها ، وَقطْكَ أى : اكتف ، وقَدْكَ مثلُها ، ودَعْ ؛ أى : انتعش .

ودَعا لك ، ودَعْدَعًا مثلُها ، وآمين ، بقصر الألف ومَدِّها ، أى : استجب ، وهَلُمَّ ؛ أى : أقبل أو احضر ، وَحيَّ ؛ أى : أقبل ، وهَلا ، أى : قِرَّ ، وحيهل بفتح اللام وتسكينها ؛ أى أقبل ، أو ائت ، وقد تنون فيقال : وحَيَّهَلًا ، ولاتكون إذ ذاك إلا بمعنى : ائت ، وهَاءَ وَهَا وَهاك ، أى : خُذ .

٢٥ ب وذلك كلُّهُ موقوفٌ على السمَّاع ، يُحْفَظُ ، ولا يُقاسُ عليه / إلا ما كان منه على فَعَالِ ، نحو : نَزَالِ ؛ فإنّه يُقاسُ عليه في الأفعال الثلاثية ؛ لِكَثْرة ماجاءَ منه .

وحكمها أَنْ تُعامل مُعاملة الفعل الذي هي بمعناه في التعدّي وتركه ؛ فتقول : تَرَاك ، كما تقول : اترك ، وتَرَاك عمرًا ، كما تقول : اترك عمرًا .

ولاتُضَاف إلى معمولها ؛ كما لا يُضاف الفعل ، لا تقول : تَرَاكِ زَيْدٍ ، فإن اتصلت به كافُ مُخاطبةٍ[1] ، نحو قولهم : رُوَيْدَكَ زيدًا ، كانت حرف خطاب بمنزلتها في ذلك .

ولايَتَقَدّم معمولها ، لعدم تصرفها ، لا تقول : زَيْدًا دَرَاكِ ، ولا الشَّرَّ حذار .

ولايَنْصب الفِعْل بعد الفاء في جوابها ، إلا أنْ تكون من لفظ الفعل ، نحو قولك :

---

(١) م : باب أسماء الأفعال

قولى : « فإن اتصلت به كاف مخاطبة ، نحو قولهم : رويدك زيدًا ، كانت حرف خطاب بمنزلتها في ذلك » إنّما لم يجز أن تجعل فى موضع خفض بالإضافة ؛ لأن أسماء الأفعال تنزلت منزلة الأفعال فى أول وضعها ، والأفعال لايجوز إضافتها ؛ فلم تُضَف هى لقيامها فى أول وضعها مقام ما لايضاف . أ هـ .

« تَراكِ فنترُكَكَ »(١) ، وإن لم تكن من لفظه ، لم يَجُزْ ذلك ؛ لا يقال : بَلْهَ زيدًا ، فيُكرِمَكَ .

ومن قال : بَلْهَ زَيْدٍ ، فخفضَ لم يجعله اسم فعل ، بل هو مصدرٌ مضافٌ موضوعٌ موضِعَ الفعل ؛ كأنّه قال : تَرْكَ زَيْدٍ ، أى : اترك زيدًا ؛ فيكون بمنزلة قوله تعالى : ﴿ فَإِذَا لَقِيتُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا فَضَرْبَ الرِّقَابِ ﴾(٢) [محمد : ٤] .

وقد يجعلون للأفعال أسماء فى الخبر ، إلا أنَّ ذلك قليل ، ومنه أُفٍّ مُنَوَّنَةً وغير مُنَوَّنة ، أى : أتضجَّرُ ، وأَوَّه ، أى : أتوجَّع ، وشَتَّانِ ، بكسر النون وفتحها ، بمعنى : تباعد ؛ ومن ذلك قوله [من السريع] :

٨٣- شَتَّانَ مَا يَوْمِى عَلَى كُورِهَا ... وَيَوْمُ حَيَّانَ أَخِى جَابِرِ(٣)

كأنّه قالَ : تَبَاعَدَ يومى ويومُ حَيّان ، أى : تباعد ما بينهما .

وهَيْهَاتُ ، بفتح التاء وكسرها وضمها ، مُنونة وغير مُنونة ، بمعنى : بَعُدَ ، ومنها

---

(١) م : وقولى : « إلا أن تكون من لفظ الفعل ؛ نحو قولك : تراكِ فنتركك » إنما جاز ذلك إذا كان من لفظ الفعل ، لأن فيه دلالة على المصدر ، فتكون « أن » المضمرة بعد الفاء مع الفعل الذى نصبته – معطوفة على المصدر الذى دل عليه اسم الفعل بلفظه ، وإذا لم يكن اسم الفعل من لفظ الفعل ، لم يكن فيه دلالة على المصدر ، فلم يجز النصب لذلك ، فتقول : صه نكرمك ولايجوز فنكرمك . أ هـ .

(٢) م : وقولى : « فيكون بمنزلة قوله تعالى : ﴿ فَضَرْبَ الرِّقَابِ ... ﴾ [محمد : ٤] » إن قال قائل : هلا لم يجز إضافة ضرب إلى ما بعده ؛ لأنه قائم مقام الفعل ، فالجواب ، أن ذلك إنما ساغ ولم تسغ فى نزال ؛ لأن « ضربًا » مصدر فى الأصل ، وليس باسم فعل ؛ فصحت إضافته لذلك ؛ لأنه لم يجعل اسم فعل إلا بعد استقرار الإضافة فيه ، وليس كذلك نزال ؛ لأنه وُضِعَ فى أول أحواله على أن يكون اسم فعل . أ هـ .

(٣) البيت للأعشى .

والشاهد فيه قوله : « وشتان ما يومي ويوم حيان » فـ « شتان » اسم فعل ماض بمعنى افترق وقد رفع فاعلًا كما كان يرفعه فعل « افترق » ، وزاد « ما » بين اسم الفعل وفاعله .

ينظر : ديوانه ص ١٩٧ ، وأدب الكاتب ص ٤٠٣ ، وإصلاح المنطق ص ٢٨٢ ، وخزانة الأدب ٦/ ٢٧٦ ، ٣٠٣ ، وشرح شواهد المغني ٢/٩٠٦ وشرح المفصل ٤/٣٧ ، ولسان العرب (شتت) وبلا نسبة في شرح شذور الذهب ص ٥١٨ ، وشرح المفصل ٤/٦٨ ، والصاحبي في فقه اللغة ص ١٥٥.

قوله [من الطويل] :

٨٤- فَهَيْهَاتَ هَيْهَاتَ العَقِيقُ وَأَهْلُهُ وَهَيْهَاتَ خِلٌّ بِالعَقِيقِ تُوَاصِلُهْ[(١)]

وَسَرْعَانَ ، أي : سَرُعَ ، وَوَشْكَانَ ، أيْ : وَشُكَ ، ومن كلامهم : « سَرْعَانَ ذِي إهَالَة »[(٢)] .

وليس شيء منها ينصب المفعول ؛ لأنها لم توضع مَوْضِع أفعال متعدية .

* * *

(١) البيت : لجرير .

العقيق أصله كل ما شقه ماء السيل في الأرض فأنهره ووسعه فهو عقيق والجمع أعقه ، وعقائق .

وفي البيت شاهدان : أولهما قوله : « هيهات » ، وهو اسم فعل ماض بمعنى « بعد » ، وهو يعمل كما يعمل الفعل الماضي الذي بمعناه ، وثانيهما قوله : « هيهات هيهات العقيق » حيث تنازع عاملان ، وهما اسما الفعل : « هيهات » و« هيهات » معمولاً واحدًا ، وهو قوله : « العقيق » ، فأعمل الأول فيه ، وأعمل الثاني في ضميره .

ينظر : ديوانه ص ٩٦٥ ، والأشباه والنظائر ١٣٣/٨ ، والخصائص ٤٢/٣ ، والدرر ٥/ ٣٢٤ ، وشرح التصريح ٣١٨/١ ، ١٩٩/٢ ، وشرح شواهد الإيضاح ص ١٤٣ ، وشرح المفصل ٣٥/٤ ، ولسان العرب (هيه) ، والمقاصد النحوية ٧/٣ ، ٣١١/٤ ، وبلا نسبة في أوضح المسالك ١٩٣/٢ ، ٨٧/٤ ، وسمط اللآلي ص ٣٦٩ ، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ١٠٠١ ، وشرح شذور الذهب ٥١٦ ، شرح قطر الندى ٢٥٦ ، همع الهوامع ٢/ ١١١.

(٢) قال في جمهرة الأمثال ٤٢٣/١ : يراد به : ما أسرع ما كان هذا الأمر ! وأصله أن رجلاً التقط شاة عجفاء ، فألقى بين يديها كلأً ، فرآها يسيل رُغامها ، فظن أنه وَدَك ، فقال : « سرعانَ ذي إهالةً » ، والإهالة : الوَدَك ، وذي بمعنى هذه . وقد يقال : « وَشْكَانَ » وهو مبنيّ على الفتح ، وموضع « ذي » رَفْعٌ ، و« إهالة » تمييز ، والمعنى من إهالة .

بَابُ الإِغْرَاءِ

وأعنى بذلك : وَضْعَ الظروف والمجرورات موضعَ أسماء الأفعال ، وهو موقوفٌ على السّماع ، والذى سُمِعَ من ذلك : عَلَيْكَ ، وَعِنْدَكَ / وَدُونَكَ ، وَأَمَامَكَ ، وَمَكَانَكَ ، ٢٦ أ
وَوَرَاءَكَ ، وَإِلَيْكَ ، فأمّا عَلَيْكَ وَعِنْدَكَ ودُونَكَ ، فوضعتْ موضِعَ أفعال متعدية ، فتعدّتْ لذلك ، فتقولُ : « عليكَ زَيْدًا ، وبزيد ، ودونكَ زيدًا ، وعندكَ زيدًا » ، إذا أمرته به ، وقد توضع أيضًا « عندك » موضع تخوّف وتقدّم ؛ فلا تتعدى ؛ فتقول : « عندك » إذا خوّفته من شيء بين يديه ، أو أمرته أنْ يتقدّم .

وقد توضع - أيضًا - « على » مع مخفوضها موضع فعلٍ متعدّ إلى مفعولين ؛ فتقول : « عليّ زيدًا » والمعنى : أَوْلِنِي زيدًا ، ولايجوز ذلك في غيرها .

وأمّا أمامك ومكانك ووراءك وإليك : فوضعت موضع أفعال لا تتعدى ؛ فلم تتعدّ لذلك :

فأمّا أمامك : فاستعملت تارة بمعنى تخوّف ، وتارة بمعنى تبصّر ، فتقول : « أمامك » إذا خوفته من شيء بين يديه ، أو بصّرته شيئًا.

وأمّا وراءك فوضعت موضع افطن ، فتقول : وَرَاءَكَ ، أى : افطن لما خلفك .

وأمّا مكانك : فوضعت موضع قولك تأخر ، وأنت تحذّره شيئًا خلفه .

وأمّا إليك : فوضعت موضع تنحّ وتأخّر ، فتقول : إليْكَ ، أىْ : تأخّر وتنحّ عن مكانك الذى أنت فيه ، ومن ذلك قوله : [من الوافر]

٨٥- إِذَا التَّيَّارُ ذُو العَضَلاتِ قُلْنَا إِلَيْكَ إِلَيْكَ ضَاقَ بِهَا ذِرَاعَا[١]

أى : تأخّر .

---

(١) البيت للقطامي .
والشاهد فيه مجيء إليك بمعنى تنح أو تأخر .
ينظر : ديوانه ص ٤٠ ، ولسان العرب (تيز) ، (إلى) ، والتنبيه والإيضاح ٢٣٦/٢ ، وتهذيب اللغة ٢٣٧/١٣ ، ١٧٣/١٤ ، ٤٢٧/١٥ ، وجمهرة اللغة ص ١٠٣١ ، وكتاب العين ٣٧٩/٧ ، ٧٠/٨ ، ومقاييس اللغة ٣٦٠/١ ، وديوان الأدب ٣٥٨/٣ ، وتاج العروس ٤٨/١٥ (تيز) ، (إلى) ، وبلا نسبة في لسان العرب (لدى) ، والمخصص ٧٥/٢ .

والكاف في جميع ذلك مخفوضة بحرف الجر أو بإضافة الظرف إليها[١] ، والظروف والمجرورات في هذا الباب متحملة ضمير الفاعل ، وهو المخاطب ، فإن أتبعت الضمير المجرور ، قلت : « عليكَ نَفْسِكَ زيدًا » ، وإنْ أتبعت الضمير المرفوع ، قلت : عليكَ أنت نَفْسُكَ زيدًا .

ولا يُغرى إلا المخاطب[٢] ، فلا تقول : عَلَى زَيْدٍ[٣] عَمْرًا ، فإنْ جاء من إغراء الغائب شيء حُفِظ ، ولم يُقَسْ عليه ؛ نحوُ ما حُكي من قول بعضهم : « عَلَيْهِ رَجُلاً لَيْسَنِي » ، وأمّا قوله - عليه السلام - : « مَن اسْتَطَاعَ مِنْكُم البَاءَةَ فَلْيَتَزَوَّجْ ، وَإِلا فَعَلَيْهِ بِالصَّوْمِ ؛ فَإِنَّهُ لَهُ وِجَاءٌ »[٤] - فيتخرّج على أن تكون الباء زائدة في المبتدأ ؛ كأنه قال : وإلا فعليه الصَّوْمُ ؛ فلا يكون من الإغراء .

وأمّا المُغْرَى به : فيكون غائبًا ومتكلّمًا ، ومخاطبًا ، فإنْ كان غائبًا أو متكلمًا ،اتصل ضميره بالظرف / أو المجرور ، وقد ينفصل ، فتقول : عَلَيْكَه ، وَعَلَيْكَنِي ، وَعَلَيْكَ إياه ، ٢٦ ب
وعليكَ إيايَ، وإن كان مخاطبًا لم يتصل ضميره بها ، بل ينفصل ، أو تأتي بَدَلَهُ بالنَّفْسِ ، فتقول : عَلَيْكَ إِيَّاكَ ، وَعَلَيْكَ نَفْسكَ ، ولاتقل : عَلَيْكَكَ ؛ لأنه لا يتعدّى فعل المضمر المتصل إلى مضمر المتصل إلا في باب ظننتُ ، وفي فَقَدتُّ ، وعَدِمْتُ ،

---

(١) م : باب الإغراء .
قولي : « والكاف في جميع ذلك مخفوضة بحرف الجر أو بإضافة الظرف إليها » إن قال قائل : هلا جعلتم الكاف في « مكانك » وأمثاله حرفًا لاموضع لها من الإعراب مثلها في : رويدك ؛ لأن الظرف قد جُعِلَ اسمًا للفعل ، والأفعال - كما تقدم - لاتُضَافُ ؛ فكذلك ماجعل اسمًا لها ، وأقيم مقامها ، فالجواب : أن الظروف في أصل وضعها ، لم تجعل اسمًا للأفعال ، إنما طرأ ذلك فيها بعد استعمالها ظروفًا ؛ فلم يكن فيها إضافة إلا قبل تسمية الفعل بها ، ثم سمي الفعل بها بعد ما أضيفت . أ هـ .
(٢) م : وقولي : « ولا يُغرى إلا المخاطب » إنما لم يجز إغراء الغائب ؛ لأنه يلزم فيه إقامة الظرف أو المجرور مقام فعلين ؛ ألا ترى أنك لو قلت : على عمرو زيدًا ، لكان المعنى : لتقل أنت أيها المخاطب لعمرو : خذ زيدًا ؛ فيكون قد أناب شيئًا واحدًا مناب جملتين ؛ فلما لزم في ذلك ماذكرناه من كثرة الحذف ، لم يجيزوا ذلك بقياس . أ هـ .
(٣) في ط : يد .
(٤) أخرجه البخاري (٨/٩) : كتاب النكاح : باب « من استطاع منكم الباءة ... » رقم (٥٠٦٥ ، ٥٠٦٦) ، ومسلم (١٠١٨/٢) : كتاب النكاح : باب استحباب النكاح لمن تاقت نفسه إليه ... ، رقم (١٤٠٠) عن ابن مسعود .

لاتقول : ظلمتنى ولاضَرَبْتكَ ، ولا يجوز تقديم المفعول على الظرف ولا على المجرور ؛ لا تقول : « زيدًا عليك ، ولا عمرًا دونك » ؛ لأنها لم تَقْوَ قوة الأفعال ؛ إذ لا تتصرّف تصرفها ، ولا يبرز فيها ضمير الفاعل فى تثنية ولا جمع ، بل تقول : « عليكما زيدًا ، وعليكم زيدًا » ، فأمّا قوله تعالى : ﴿ كِتَٰبَ ٱللَّهِ عَلَيۡكُمۡۚ ﴾ [النساء : ٢٤] فكتابَ : مصدر موضوع موضع فعله ، وعليكم : مجرور متعلّق به ، كأنه قال : « كَتَبَ الله عليكم ذلك » ، وكذلك قول الشاعر [من الرجز] :

٨٦- يأيُّها المَائِحُ دَلْوِى دُونَكَا إنِّى وَجدتُ النَّاسَ يَحْمَدُونَكَا(١)

فيتخرّج على أن يكون « دلوى » منصوبًا بإضمار فعل ، كأنه قال : خذ دلوى ، ودونك : إغراء مستأنف ، ولايجوز - أيضًا - أن يُجَاب بشيء من ذلك بالفاء ، لا تقول : « عليك زيدًا فتهينه »(٢) ، ولا : « دونك عمرًا فتحسن إليه » .

* * *

(١) البيت : لجارية من بني مازن
والشاهد فيه قولها : « دلوى دونكا » ؛ حيث إن « دلوى » مفعول به لفعل محذوف يفسره اسم الفاعل الذي بعده ، وكأنه قال : خذ دلوي دونكا ، أو يخرج على أن « دلوى » مفعول به مقدمٌ لاسم الفعل « دونك » ؛ وهو مبتدأ خبره جملة « دونك » .
ينظر : الدرر ٣٠١/٥ ، شرح التصريح ٢٠٠/٢ والمقاصد النحوية ٣١١/٤ ، وبلا نسبة في لسان العرب (ميح) ، وأسرار العربية ص ١٦٥ ، والأشباه والنظائر ٣٤٤/١ ، والإنصاف ص ٢٢٨ ، وأوضح المسالك ٨٨/٤ ، وجمهرة اللغة ص ٥٧٤ ، وخزانة الأدب ٢٠٠/٦ ، ٢٠١ ، ٢٠٧ ، وذيل السمط ص ١١ ، وشرح الأشموني ٤٩١/٢ ، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ٥٣٢ ، وشرح شذور الذهب ص ٥٢٢ ، وشرح عمدة الحافظ ص ٧٣٩ ، وشرح المفصل ١١٧/١ ، ومعجم ما استعجم ص ٤١٦ ، ومغني اللبيب ٦٠٩/٢ ، وهمع الهوامع ١٠٥/٢ ، وتهذيب اللغة ٢٧٩/٥ ، ومقاييس اللغة ٥/ ٢٨٧.
وتروى « رأيت » بدلا من « وجدت » .

(٢) م : وقولي : « ولايجوز أن يجاب شيء من ذلك بالفاء ، لا تقول : عليك زيدًا فتهينه » إنما لم يجز ذلك ؛ لأن الفعل قد اختزل وأنيب الظرف أو المجرور منابه ، وليس فى لفظ الظرف أو المجرور دلالة على المصدر الذى يُعطف عليه مابعد الفاء . أ هـ .

بَابُ مَايَجُوزُ أَنْ يُتَّسَعَ فِيهِ فَيَنْتَصِبَ عَلَى التَّشْبِيهِ بِالْمَفْعُولِ بِهِ

وهى ثلاثة أنواع : الظرف ، والمصدر المتسع فيهما ، وسيستوفى الكلام عليهما فى موضعه ، ومعمول الصفة المشبهة باسم الفاعل ، وهى : كل صفة مأخوذة من فعل غير متعدٍّ فى اللفظ إلى مفعول به منصوب ، إلا أنها شبهت باسم الفاعل المأخوذ من الفعل المتعدى ، فَنَصبت نحو قولك : « هذا حَسَنٌ الوَجْهَ » ، ووجه الشبه بينهما : أنها صفة محتملة ضميرًا طالبة لاسم بعدها ، تُفرد وتثنى وتجمع ، وتُذكّر وتؤنث ، كما أن اسم الفاعل ، كذلك ، فإن نقص من ذلك شيء ، لم تُشَبَّه ؛ فلا يجوز : « زَيْدٌ أَفْضَلُ
٢٧ أ منك الأبَ » ؛ لأنه لا يثنى ولايجمع ولايؤنث / .

وصفات هذا الباب تنقسم قسمين :

قسم : يشبّه عمومًا ، وأعنى بذلك : أنّه يجرى منه المذكّر على مثله ، والمؤنث على مثله ، والمذكر على المؤنث ، والمؤنث على المذكر ، وهو كل صفة معناها صالحٌ للمذكر والمؤنث ، ولفظها قد فصل فيه بينهما بالتّاء ؛ وذلك نحو : حَسَن وَحَسَنَة ؛ تقول : مررتُ بامرأةٍ حَسَنَةَ الأُمِّ ، وبرجل حَسَنِ الأَبِ ، وبِرَجلٍ حسنِ الأُمِّ ، وبامرأة حسنة الأب .

وقِسمٌ : يشبَّه خصوصًا ، وأعني بذلك : أنّه يجرى منه المذكر على مثله ، والمؤنث على مثله أيضًا ، وهو : كل صفة لفظها صالح للمذكر والمؤنث ، والمعنى خاصّ بأحدهما ، أو بالعكس ، أو لفظها ومعناها خاصّان بأحدهما .

فمثال الأول : حائض وطامث ، ومثال عكسه : عجزاء ، ومثال الثالث : عَذْرَاء ومُلْتَحٍ ؛ تقول : مررت بامرأة حائضِ البنت ، وعجزاءِ البِنْتِ ، وعذراءِ البنت ، ولا يجوز أن تقول : مررتُ برجلٍ أَعْذَرِ البنتِ ، ولا أعجز البنت ولا حائض البنت ، وتقول : « مررتُ بِرَجلٍ مُلْتَحِ الابن » ، ولا يجوز أن تقول : « مررتُ بامرأةٍ ملتحية الابن » ؛ فعلى هذا : لا تكون الصفة مشبهة إلا إذا نَصبت المعمول أو خفضَتْهُ ؛ لأن

الإضافة إنّما تكون من نصب[1] ؛ وإلا فهى غير مُشبَّهة ، والمُشَبَّهة تتبع ما قبلها فى واحد من الرفع والنّصب والخفض ، وفى واحد من التعريف والتنكير ، وفى واحد من الإفراد والتثنية والجمع ، وفى واحد من التذكير والتأنيث ، وأمّا قوله [من الطويل] :

٨٧- يَالَيْلَةَ خُرْسِ الدَّجَاجِ بَهَرْتُهَا بِبَغْدَادَ مَا كَادَتْ إِلَى الصُّبْحِ تَنْجَلِى[2]

فَخُرْسٌ : مفرد مخفَّف من خرس ، يقال : « لَيْلَةٌ خُرُسٌ » ، إذا لم يُسمع فيها صوت ، وليس بجمع .

فإن لم تكن مُشبهة ، فإنها تتبع ما قبلها فى واحد من النّصب والرفع والخفض ، وفى واحد من التعريف والتنكير خاصّةً .

ولا تعمل الصِّفة فى هذا الباب إلا فى السببىّ بشرط أنْ يكون فيه الأَلِفُ واللام ؛ نحوُ قولك : زَيْدٌ حَسَنُ الوَجْهِ ، أو يكون مضافًا إلى مَا فيه الأَلف واللام ، أو إلى ضميره ، أو ضمير ما أُضيف إليه ؛ نحو قولك : « هذا حَسَنٌ / وَجْهُ الأُمِّ ، جميل وجهها ، وهذه امرأةٌ حسنةٌ وَجْهُ الجارية ، جَميلة أنفه » ، أو أنْ يكون ضمير معمول لصفة أخرى ؛ نحو قولك : « مررتُ برجل حَسَنِ الوَجْهِ جميله » ، أو أن يكون مضافًا إلى ضمير الموصوف ، نحو قولكَ :« مررتُ برجلٍ حَسَنٍ وجهُهُ » ، أو أنْ يكون نكرةً ؛ نحوُ قولكَ : « مررتُ برجلٍ حَسَنٍ وَجْهًا » . ٢٧ ب

والصِّفة فى هذا الباب ، مُشَبَّهةً كانت أو غير مُشبَّهة لا تخلو من أنْ تكون معرَّفة

(١) م : باب المنصوب على التشبيه بالمفعول به
قولى : « لأن الإضافة إنما تكونُ من نصب » إنّما لم تجز الإضافة من رفع ؛ لما يلزم فى ذلك من إضافة الشىء إلى نفسه ؛ ألا ترى أنك إذا قلت مررت برجل حسن وجههُ ، فالحسن هو الوجه ؛ لأنه مسند إلى الوجه فى اللفظ ، وهو صفة له فى المعنى ، فلم يجز إضافة الحسن إذ ذاك إلى الوجه وإذا قلت : مررت برجل حسن الوجه ، فالوجهُ - وإن كان الحسنُ له من جهة المعنى - فقد نُقِلَ عنه ، وشُهِر للرجل مجازًا ؛ ألا ترى أنه مسند إلى ضمير الرجل ؛ فلما صار الحسن واقعًا على الرجل فى اللفظ ، ساغت إضافته إلى الوجه ؛ لأنه إذ ذاك لايراد به الوجه ؛ فلم يلزم من إضافته إليه إضافة الشىء إلى نفسه . أ هـ .

(٢) البيت : بلا نسبة في : لسان العرب (بغدد) ، و(بغدن) والمخصص ١٦/١٦٣ وتاج العروس (بغدن) .

والشاهد فيه : قوله : « يالهلة خرس الدجاج » حيث طابق بين الوصف بالصفة المشبهة « خرس الدجاج » وموصوفها « ليلة » فى العدد ، وهو هنا الإفراد ، فـ « خرس » مفرد لا جمع .

بالألف واللام ، أو نكرة : فإن كانت نكرةً ، جازَ فى معمولها إنْ كان مُعَرَّفًا بالألف واللام[١] ، أو مضافًا إلى ما عرف بهما[٢] ، أو إلى ضميره[٣] ، أو إلى ضمير ما أضيف إليه[٤] ، أو إلى ضمير الموصوف - ثَلاَثَةُ أَوْجه : الرفع والنَّصب والخفض ؛ إلا أنه لا يجوز فى المضاف إلى ضمير الموصوف ، النَّصْب والخفض ، إلا فى ضرورة[٥] ؛ نحوَ

---

(١) م : وقولى : « إن كان معرفًا بالألف واللام » مثاله : مررت برجل حسن الوجه . أ هـ .
(٢) م : وقولى : « أو مضافًا إلى ما عرف بهما » مثاله : مررت برجل حسن وجه الغلام . أ هـ .
(٣) م : وقولى : « أو إلى ضميره » مثاله : مررت برجل حسن الغلام جميل وجهه . أ هـ .
(٤) م : وقولى : « أو إلى ضمير ما أضيف إليه » مثاله : مررت برجل حسن وجهه .
جميعُ ذلك يجوز فيه رفع الوجه ونصبه وخفضه . أ هـ .
(٥) م : وقولى : « إلا أنه لايجوز فى المضاف إلى ضمير الموصوف النصب والخفض ، إلا فى ضرورة » نحو قولك : هذا حسن وجهه ، بنصب « وجه » وخفضه ؛ إنما لم يجز النصب أو الخفض فى ذلك إلا فى ضرورة ؛ لأن النصب فى هذا الباب لايكون إلا بأنْ يُنْقَل الضمير المضاف إليه المعمُول إلى الصفة ، وتنصب المعمول على التشبيه بالمفعول به ، فتقول قبل التشبيه : مررت برجل حسن وجهُه ، برفع الوجه ، فإذا أردت التشبيه ، نقلت الضمير المضاف إليه الوجه إلى الصفة ، ونصبت الوجه ، فقلت : مررت برجل حسن وجهًا ، أى : حسن هو وجهًا ، فالضمير الذى فى حسن هو الضمير الذى كان الوجه مضافًا له ، وإن عرفت الوجه بالألف واللام ، ليكون ذلك بدلاً من التعريف الذى كان فيه بإضافته إلى الضمير قبل نقله إلى الصفة - قلت : مررت برجل حسن الوجه ، وتعريف الوجه بعد هذا النقل بالإضافة إلى الضمير لايتصوَّرُ إلا فى ضرورة ؛ لأنك إذا فعلت ذلك ، فقلت : مررتُ برجل حسن وجهه ، كنت قد أعدت إلى الوجه ضمير الموصوفِ بعد ماكنت قد نقلته عنه إلى الصفة ؛ فيجيء ذلك نوعًا من التراجع ، فإذا أردت إضافة الوجه إلى ضمير الموصوف ، فينبغى أن تترك المسألة على أصلها ، فيقال : مررت برجل حسن وجهه بالرفع ، ولاينقل الضمير ثم يعاد بعد نقله ؛ فإن ذلك تكلف لافائدة له ، ومثل مالزم فى النصب يلزمُ فى الخفض ؛ لأن الإضافة لاتكون إلا من نصب ، وقد تبينُ السبب فى ذلك ؛ فمن النصب قول الشاعر : [من الرجز]

... ... واردِقَةٌ شراتِها

فكسرُ التاء علامةُ نصب ، ولايجوز أن يكون علامة خفضٍ ؛ لأن واردقةً منوَّنٌ ، ومن الخفض قول الآخر : [من الطويل]

... ... جونتا مصطلاهما .

فجونتا صفة لقوله « جارتا صفا » والمصطلى فى موضع خفض ؛ بدليل حذف النون من « جونتا » .

فإن قال قائل : فلعل « المصطلى » ليس مضافًا لضمير الموصوف ؛ بل يكون قوله « هما » عائدًا على « الأعالى » ؛ لأنها فى معنى الأعلين .

قولك : هذا حَسَن وَجْهِهِ ، بنصب وجهه وخفضه ، فمن النصب قوله [من الرجز] :

٨٨- أَنْعَتُهَا إِنِّيَ مِنْ نُعَاتِهَا كُومُ الذرى وَادِقَةٌ سُرَاتِهَا(١)

ومن الخفض قوله [من الطويل] :

٨٩- أَقَامَتْ عَلَى رَبْعَيْهِمَا جَارَتَا صَفًا كُمَيْتَا الأَعَالِي جَوْنَتَا مُصْطَلَاهُمَا(٢)

وإن كان المعمول نكرة أو مضافًا إلى ضميرها ، ولم يتصل به ضمير يعود على الموصوف - جاز فيه الخفض والنَّصْب ، نحو قولك : « هذا حَسَنٌ وَجْهًا ، وحَسَنُ وَجْهٍ ، ومررتُ برَجُلٍ حَسَنٍ وَجْهٍ جميل أنفه » بنصب أنفه وخفضه .

وإن اتصل به ضميرعائد عليه رفعته ، ولا يجوز نصْبُه ولا خفضُه إلا في ضرورة .

فالجواب أن ذلك لايسوغ ، أعني : إضافة المصطلى إلى الأعالي ؛ لأن المصطلى إنما هو لجارتين لا للأعالي ، ولو ساغ ذلك ، لساغ أن تقول : مررت برجل حسن الوجه ، كبير رأسه ، عظيم بطنه ؛ فتنسب بطن الرجل أو رأسه إلى وجهه . أ هـ .

(١) البيت : لعمر بن لجأ التيمي .

والشاهد فيه : أن « وادقة » صفة مشبهة وفاعلها ضمير مستتر فيها ، و« سراتها » منصوب بالكسرة على التشبيه بالمفعول للصفة المشبهة .

ينظر : الأصمعيات ص ٣٤ ، خزانة الأدب ٢٢١/٨ ، الدرر ٢٨٩/٥ ، المقاصد النحوية ٥٨٣/٣ ، وبلا نسبة في شرح المفصل ٨٣/٦ ، ٨٨.

وفي ط ، أ : «ضراتها » بدلًا من « سراتها » .

(٢) البيت : للشماخ بن ضرار .

والربع : الدار والمنزل ، والصفا - بالفتح - الصخر الأملس ، وجارتا صفا : صخرتان تحملان تحت القدر .

« وكميتا الأعالي » تركيب إضافي وهو مثنى كميت بالتصغير من الكمتة وهي : الحمرة الشديدة المائلة إلى السواد .

والجونة : السوداء ، والجون : الأسود وهو من الأضداد فيأتي بمعنى الأبيض أيضًا ولكن ليس المراد هنا .

والمصطلي : اسم مكان الصلاء أي : الاحتراق بالنار .

الشاهد : إضافة الصفة المشبهة ، وهو قوله « جونتا » إلى معمول يشتمل على ضمير الموصوف ، وهذا رديء .

ينظر : ديوانه ص ٣٠٧ - ٣٠٨ ، وخزانة الأدب ٢٩٣/٤ ، والدرر ٢٨١/٥ ، وشرح أبيات سيبويه ٧/١ ، وشرح المفصل ٨٣/٦ ، ٨٦ ، والصاحبي في فقه اللغة ص ٢١٠ ، والكتاب ١٩٩/١ ، المقاصد النحوية ٥٨٧/٣ ، وهمع الهوامع ٩٩/٢ ، وبلا نسبة في خزانة الأدب ٢٢٠/٨، ٢٢٢ ، وشرح الأشموني ٢/ ٣٥٩.

وإن كان ضمير معمول لصفة أخرى : فإنْ كانت الصفة منصرفة ، لم يجز فيه إلا الخفض ؛ نحوُ قولك : « حَسَنُ الوَجْه جَميله » ، وإنْ كانت غير منصرفة ، جاز في الضمير أن يكون في موضع خفض ، وأن يكون في موضع نصب ؛ فتقول : « مررتُ برجلٍ حَسَنِ الوَجْه أحمره » ، بكسر الرّاء إنْ قدَّرت الضمير مخفوضًا ، وفتحِها إنْ قدرتَه
٢٨ أ منصوبًا ، وسمع الكسائي : « لاَ عَهْدَ / لي بِأَلأَم منه قَفًا ، وَلاَ أَوضَعَه » ، بفتح العين .

وإنْ كانت الصفة معرّفة بالألف واللام : فإن كانت مثنّاة أو مجموعة بالواو والنون ، وإنْ أثبتَّ النون - لم يجز في المعمول إلا النَّصب ، نحوُ قولك : « قام الرَّجُلان الحَسَنَان وُجُوهًا ، والرجالُ الحَسَنُونَ وُجوهًا ، وقام الرجال الحِسَانُ الوجوه والرجال الحسنون الوجوه ، وقام الرجلان الحسنان وجوهًا منهما ، والرجال الحسنون وجوهًا منهم ، وقام الرجلان الحسنان وجوههما ، والرجال الحسَنُون وجوهَهُم » ، إلا أنَّ نصبه إذا اتصل به ضميرٌ يعود على الموصوف - لا يجوز إلا في ضرورة ، وإنْ حذفْتَ النون ، جاز فيه النصب والخفض ، إلا أن ذلك لايجوز فيه ، إلا إذا اتّصل به ضميرٌ عائد على الموصوف إلا في ضرورة ، وإن كانت غير ذلك[1] ، جاز في المعمول ، إنْ كان معرَّفًا بالألف واللام ، أو مضافًا إلى ماعُرِّف بهما ، أو إلى ضميره ، أو إلى ما أُضيف إلى ضميره[2] - ثلاثة أوْجه : الرفع ، والنصب ، والخفض .

(١) م : وقولي : « وإن كانت غير ذلك » أعني بذلك : أن تكون مفردة ؛ نحو : الحسن ، أو مجموعة جمع تكسير ؛ نحو : الحِسان ، أو مجموعة جمع سلامة بالألف والتاء ؛ نحو : الحسنات . أ هـ .

(٢) م : وقولي : « إن كان معرفًا بالألف واللام ، أو مضافًا إلى ماعُرِّفَ بهما أو إلى ضميره ، أو إلى ماأضيف إلى ضميره » مثال المعرف بالألف واللام قولك : الحسن الوجه ، والحسان الوجوه ، والحسنات الوجوه ، ومثال المضاف إلى ماعُرِّفَ بهما قولك : مررت برجل حسن وجه الغلام ، ومررت برجال حسانٍ وجوهَ الغلمان ، ومررت بنساء حسنات وجوه الغلمان ، ومثال المضاف إلى ضميره أعني ضمير المعرف بالألف واللام - قولُك : مررت برجل حسنِ الوجه ، جميل أنفه ، ومررت برجال حسان الوجوه جميلٍ أنوفهم ، ومررت بنساء حسنات الوجوه ، جميلات أنوفها ، ومثال ما أضيف إلى ماأضيف إلى ضميره ، وأعني بذلك : ما أضيف إلى ما أضيف إلى ضمير المعرف بالألف واللام - قولك : مررتُ برجل حسن الغلام جميل أنف وجهه ، ومررت برجال حسان الغلمان جميلي أنوف وجوههم ، ومررت بنساء حسنات الغلمان ، جميلات أنوف وجوههن ، جميع ذلك يجوز في معموله النصب والخفض والرفع . أ هـ .

وإنْ كان مضافًا إلى ضمير الموصوف ، لم يجز فيه إلا الرفع ، وقد يجوز فيه النصب في الضرورة ؛ نحو قولك : « مررتُ بزيدٍ الحَسَنِ وَجْهَهُ ، ومررتُ بالرجلِ الحَسَنِ وَجْهَهُ » ، بنصب وجهه ورفعه .

وإنْ كان نكرة أو مضافًا إلى ضمير نكرةٍ ، لم يجز فيه إلا النصب ، نحوُ قولك : « هذا الحَسَنُ وَجْهًا ، الجميلُ أَنْفه » .

وإنْ كان ضميرًا : فإنْ كان عائدًا على ظاهر يجوز فيه النصب ، والخفض- جاز فيه أن يكون في موضع نصب ، وأن يكون في موضع خَفْض .

فإن كان عائدًا على ظاهرٍ لا يجوز فيه إلا النصب - لم يجز فيه ، إلا أن يكون في موضع نَصْبٍ ؛ نحو قولك : « هذا الحَسَن وَجْهًا الجميلُهُ » .

ويجوز أنْ يُتْبَعَ معمول الصفة المشبَّهة باسم الفاعل ، بجميع التوابع ماعدا الصفة .

وإذا كان مخفوضًا خُفِضَ المعطوف عليه ، ولم يجز نَصْبه بإضمار فعل ، وإنْ كانَ ذلك جائزًا في المعطوف على المخفوض بإضافة اسم الفاعل إليه .

* * *

بَابُ المَنْصُوبَاتِ

الَّتِى يَطْلُبُهَا الفِعْلُ عَلَى اللُّزُومِ / ٢٨ ب

بهذا الباب تتبينُ أحكام المنصوبات التى لا يَنْفَكُّ الفعل عن طلبها من جهة المعنى ، وهى : « الحال » و« المفعولُ المُطْلَقُ » وأعنى به : المصدرَ ، و« المفعولُ فيه » وأعنى به : ظرفَى الزمانِ والمكانِ .

فأمّا المصدر : فهو : اسم الفعل ؛ نحو : قيام ، أو عددُهُ ؛ نحو : عشرين ضَرْبَةً ، أو ما قام مقامه ؛ نحوُ قولك : سرتُ قليلاً ، فحذفته وأقمْتَ صفته مقامه ، أو ما أضيف إليه بشرط أن يكون ذلك المضاف هو المضاف إليه فى المعنى أو بعضه ؛ نحوُ قولك :سِرتُ كلَّ السَّيْرِ ، أو أشَدَّ السَّيْرِ ، ويُشْتَرَطُ فى جميع ذلك أَنْ يكون منصوبًا بعد فعلٍ مِنْ لفظه[1] أو من معناه .[2]

وأمّا ظرف الزمان : فهو : اسم الزمان[3] ، أو عدده[4] ، أو ما قام مقامه ؛ نحوُ : سرتُ قُدُومَ الحاجِّ ، أى : وقت قدومه ، فَحذفْتَ اسم الزمان وأقَمْتَ المصدر مقامه ، أو ماشُبِّه به ، أو ما أُضِيفَ إليه ؛ بشرط أنْ يكون المضاف هو المضافَ إليه فى المعنى أو بعْضَهُ ؛ نحوُ قولك : سرتُ جميعَ اليَوْمِ ، أو بعضَهُ ، ويشترطُ أَنْ يكون جميع ذلك منصوبًا على معنى « فى » .

وأمّا ظرف المكان : فهو : اسم المكان[5] ، أو عددُهُ ؛ نحوُ : عشرين مِيلًا ، أو ما

---

(١) م : باب المنصوبات التى يطلبها الفعل على اللزوم
قولى : « ويشترط في جميع ذلك : أن يكون منصوبًا بعد فعل من لفظه » مثال ذلك قولك : قمت قيامًا . أ هـ .

(٢) م : وقولى : « أو من معناه » مثال ذلك : قمت وقوفًا ؛ ومن ذلك قوله : [من الطويل]
ويومًا على ظَهْرِ الكَثِيبِ تعذَّرتْ ... علىّ وَآلَتْ حَلْفَةً لم تَحَلَّلِ
[البيت لامرئ القيس في ديوانه ص ١٢، والدرر ٦١/٣ ، وبلا نسبة في همع الهوامع ١٨٧/١] . أ هـ .

(٣) م : وقولى : « هو اسم الزمان » مثال ذلك : قمت يوم الجمعة . أ هـ .

(٤) م : وقولى : « أو عدده » مثال ذلك : سرت خمسة أيام . أ هـ .

(٥) م : وقولى : « اسم المكان » مثال ذلك : قعدت أمامك . أ هـ .

قام مقامَهُ ؛ نحوُ قولك : قعدتُ قريبًا منك ، أى : مكانًا قريبًا منك ، فَحُذِفَ الظرفُ ، وأقيمت صفتُهُ مُقَامَهُ ، أو ما شُبِّهَ به ، أو ما أُضِيفَ إليه ؛ بشرط أنْ يكون المضاف هو المضاف إليه ، أو بعضه ؛ نحوُ قولك : سرتُ جميعَ الميل ، أو بعضَهُ ، ويشترط أنْ يكون جميع ذلك منصوبًا على معنى « فى » .

والحال : هو كلُّ اسم أو ما هو فى تقديره منصوب لفظًا ، أو نيةً ، مفسر لما انبهم من الهيئات ، أو مؤكِّد لما انطوى عليه الكلام .

فالمفسِّرُ : قولك : جاء زيدٌ ضاحكًا .

والمؤكِّد : تبسَّم زيد ضاحكًا .

فأمَّا المصدر : فينقسمُ ثلاثةَ أقسامٍ

مُبْهَمٌ ، وهو : مايقع على القليل والكثير مِنْ جنسه ؛ نحو : قيام .

ومختصٌّ ، وهو ماكان اسمًا لنوع ؛ نحو : القهقَرى أو تخصَّص بالألف واللاَّم ، أو بالإضافة ، أو النَّعْت .

ومعدود ، وهو : مادخلَتْ عليه تاء التأنيث الدَّالة على الإفراد ، كَضَرْبَةٍ ، أو كان اسم عَدَدٍ ؛ كعشرين ضَرْبَة ، أو مُثنى .

وأمَّا ظرف الزمان : فينقسم - أيضًا - ثلاثة أقسام :

مُبْهَمٌ ، وهو : ما / لايصحُّ وقوعُهُ فى جواب « كم » ، ولا فى جواب « متى » ؛ ٢٩ أ
نحو : زمان .

ومختصٌّ ، وهو : ما يصح وقوعه فى جواب « متى » ؛ نحو : يوم الجمعة .

ومعدودٌ ، وهو : ما يصحُّ وقوعُه فى جواب « كم » ؛ نحو : يومَيْنِ .

وقد يكون الظرف مختصًّا ، ومعدودًا ؛ فيقع فى جواب « كم » و« متى » ؛ نحو : المحرَّم ، وسائر أسماء الشهور ، إذا لم تُضفْ إلى شيء منها « شهرًا » فإنْ أضفْته إلى ما تصح إضافته إليه منها[1] ، كان فى جواب « متى » ، وصار مختصًّا ؛ نحو : شهر رمضان .

---

(١) م : وقولي : « فإن أضفته إلى ما تصح إضافته إليه منها » لم يقع إلا فى جواب متى ، أعنى : أنك إذا قلت : سرت شهر رمضان ، جاز أن يكون السيرُ واقعًا فى جميع رمضان ، أو فى بعضه ، وإذا قلت : سرت رمضان ، كان السيرُ فى جميع الشهر ، ومما يبين لك ذلك =

فما كان منها معدودًا ، مختصًّا كان أو غير مختص - فالعمل في جميعه إلا أن تُريد التكثير ؛ نحوُ قولك : سِرْتُ سَنَةً ؛ فيكون العمل - إذ ذاك - في بعضه ، وماكان منها مختصًّا غير معدود ، فالعمل قد يقع في جميعه وقد يقع في بعضِهِ .

وأمَّا ظرف المكان : فينقسم - أيضًا - ثلاثة أقسام :

مُبْهَم ، وهو : ما ليس له نهاية معروفة ، ولا حدود مصوَّرة ؛ نحوُ : خَلْفَكَ .

ومختصٌّ ، وهو : عكسه ؛ نحوُ : الدَّار ، والمسجد ، ولايقتضي شيء من ذلك أنْ يكون العمل في جميعه (١).

ومعدود ، وهو : مايصح وقوعه في جواب « كم » ، والعمل في جميعه (٢) .

وأمَّا الحال : فقسمان ، مؤكِّدة ، ومبيِّنة ؛ كما ذكرت .

ويصل الفعل إلى جميع ضروب الظروف ، والمصادر ، وضربَي الحالِ بنفسه (٣) إلا

= قوله تعالى : ﴿ شَهْرُ رَمَضَانَ ٱلَّذِىٓ أُنزِلَ فِيهِ ٱلْقُرْءَانُ ... ﴾ [البقرة : ١٨٥] ؛ ألا ترى أن إنزال القرآن إنما كان في بعضه ، وهو ليلة القدر ، قال تعالى : ﴿ إِنَّآ أَنزَلْنَٰهُ فِى لَيْلَةٍ مُّبَٰرَكَةٍ ﴾ [الدخان : ٣] ، ثم قال بعد ذلك : ﴿ فَمَن شَهِدَ مِنكُمُ ٱلشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ ﴾ [البقرة : ١٨٥] والصيام لازم في جميعه ، وكذلك رمضانُ ، بل لايُستعمل إلا والمراد استيعابه بالعمل ، قال - صلى الله عليه وسلم - « من صام رمضان إيمانًا واحتسابًا غفر له ماتقدم من ذنبه » [أخرجه البخاري ٧٨٤/٤ - الفتح كتاب فضل ليلة القدر : باب فضل ليلة القدر ، رقم ٢٠١٤ ، ومسلم ٢/ ٨٠٨: كتاب الصيام : باب فضل الصيام ، رقم ١٦٦ - ١١٥٢ ، وأبو داود ٢/ ٤٩ : كتاب الصلاة : باب في قيام رمضان ، رقم ١٣٧٢ ، والنسائي ٤/ ١٥٦ ، وأحمد ٢/ ٢٤١ ، وابن خزيمة في صحيحه رقم ١٨٩٤ ، من حديث أبي هريرة] .

والصيام واقع في جميعه ، فرمضان بمنزلة قولك : ثلاثة أيام ، وشبهها من المعدود في أن العمل لايكون إلا في الجميع ، وقولك : شهر رمضان ، بمنزلة يوم الجمعة ، ويوم الخميس ، وشبههما من المختص في أن العملَ قد يكون في بعضه ، وقد يكون في جميعه . أ هـ .

(١) م : وقولي : « وهو مايصلح وقوعه جوابًا لـ « أينَ » نحو : الدار ، والعمل قد يكون في جميعه وقد يكون في بعضه » أعني : أنك إذا قلت : جُلت في الدار ، فالجولانُ قد يكون في جميعها ، وقد يكون في بعضها . أ هـ .

(٢) م : وقولي : « ومعدود ، وهو مايصح وقوعه جوابًا لـ « كم » ، والعمل في جميعه » مثال ذلك قولك : سرت ميلاً ؛ ألا ترى أنه يصح أن يقع جوابًا لمن قال : كم سرت ؟ وأن السير لايكون واقعًا في جميع الميل . أ هـ .

(٣) م : وقولي : « ويصل الفعل إلى جميع ضروب الظروف والمصادر وضربي الحال بنفسه » =

ظرف المكان المختص ؛ فإنّه إنْ كان مشتقًّا من لفظ الفعل ، وَصَلَ إليه الفعل الذى من لفظه بنفسه ، وما عَدَا ذلك : فإنّه لا يصل إليه ، إلا بواسطة « فى » [(١)] ، إلا ماشذَّ ، من ذلك ، وهو : « الشام » من قولهم : « ذهبتُ ، نزلْتُ الشام » وكلُّ اسم مكان مختصّ مع دخلت .

و« أدراجه » من قولهم : « رجع أَدْراجَهُ » و« استمرَّ أدْراجَهُ » أو ما جاء من ذلك فى ضرورة ؛ نحوُ قوله [من الطويل] :

٩٠- جَزَى اللَّهُ بِالإِحْسَانِ مَا فَعَلا بِكُمْ رَفِيقَيْنِ قَالا خَيْمَتَيْ أُمِّ مَعْبَدِ[(٢)]

ويتعدَّى الفعل - أيضًا - إلى ضمير المصدر نفسه [(٣)] ، ولا يتعدَّى إلى ضمير ظرفى الزمان والمكان مطلقًا ، إلا بواسطة « فى » [(٤)] ، إلا أن يتسع فى الظرف ، فتنصبه على التشبيه بالمفعول به ، فإنَّ الفعل - إذ ذاك - يصل إلى / ضميره بنفسه ؛ نحوُ قوله ٢٩ ب
[من الطويل] :

٩١ - وَيَوْمٍ شَهِدْنَاهُ سُلَيْمًا وَعَامِرًا قَلِيلٍ سِوَى الطَّعْنِ النِّهَالِ نَوَافِلُهْ[(٥)]

= مثال ذلك قولك : قعد فلان قعودًا أو قعد قعدتين ، وقعد القرفصاء ، وقمت أمامك ، وسرت ميلاً ، وقمت زمانًا وسرت يوم الجمعة ، وسرت شهرًا ، وجاء زيد ضاحكًا ، وتبسم ضاحكًا . أ هـ .

(١) م : وقولى : « إلا ظرف المكان المختص ، فإنه لايصل إليه إلا بواسطة « فى » » مثال ذلك : قعدت فى الدار ، ولايجوز : قعدت الدار . أ هـ .

(٢) البيت : لرجل من الجن ويروي صدر البيت هكذا :

جزى الله رب الناس خير جزائه ... ...

والشاهد فيه : « قالا خيمتي ...» والتقدير « في خيمتى » وهو ضرورة .

ينظر : الدرر ٨٧/٣ وشرح شذور الذهب ٣٠٥ ، وبلا نسبة في لسان العرب ، « قيل » همع الهوامع ١/ ٢٠٠.

(٣) م : وقولى : « ويتعدى الفعل أيضًا إلى ضمير المصدر بنفسه » مثال ذلك : ضربتُه زيدًا ، تريد : ضربت الضرب زيدًا ؛ فأعدت الضّمير على المصدر المفهوم من الفعل . أ هـ .

(٤) م : وقولى : « ولايتعدى إلى ضمير ظرفى الزمان والمكان مطلقًا إلا بواسطة في » أعنى بقولى « مطلقًا » جميع أحواله من إبهام أو عددٍ أو اختصاص ، ومثال ذلك قولك : يوم الجمعة صمت فيه ، ومكانك قعدت فيه ، وثلاثة أيام صمت فيها ، والميلُ سرت فيه ، وهذا زمانٌ قام فيه زيد ، وهذا مكان قعد فيه عمرو . أ هـ .

(٥) البيت : لرجل من بني عامر .

النهال : جمع نهل بالتحريك ، وأصل النهل : أول الشرب . =

فجعل اليوم [مشهودًا اتِّساعًا] (١)، وإنْ كان مشهودًا فيه .

ولايتسع فى الظرف ، إلا إذا كان العامل فيه فعلاً غير متعد (٢) ، أو متعديًا إلى

= النوافل : الغنائم .

الشاهد : قوله : « شهدناه » حيث نصب ضمير « اليوم » تشبيهًا بالمفعول به اتساعًا ومجازًا ، والمعنى : شهدنا فيه .

ينظر : الدرر ٩٦/٣ ، وشرح المفصل ٤٦/٢ ، ولسان العرب (جزي) ، وبلا نسبه في الأشباه والنظائر ٣٨/١ ، وخزانة الأدب ١٨١/٧ ، ٢٠٢/٨ ، ١٧٤/١٠ ، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ٨٨ ، ومغني اللبيب ٥٠٣/٢ ، والمقتضب ١٠٥/٣ ، وهمع الهوامع ١/ ٢٠٣.

(١) ما بين المعكوفين سقط في أ . وفي ط : فجعل اليوم مشهورًا اتساعًا ، وإن كان مشهورًا فيه .

(٢) م : وقولى : « ولايتَّسعُ فى الظرف إلا إذا كان العامل فيه فعلاً غير متعدٍّ » إلى آخره هذا الذى ذكرته من الاتساع فى الظرف لايجوز إلا مع الفعل أو ما جرى مجراه من أسماء الفاعلين والمفعولين ، والأمثلة التى تعمل عملها ، وهو مذهب جمهور النحويين ، وأجاز أبو الحسن الأخفش الاتساع فى « ما » تشبيهًا لها بليس ؛ نحو قولك : يوم الجمعة مازيد إياه قائمًا ، والصحيح : أن ذلك لايجوز ؛ لأن الحرف لايعمل فى مفعول به أصلاً ؛ فلا يعمل فى مشبَّهٍ به .

وماذكرته من أن الفعل المتعدى إلى ثلاثة لايجوز الاتساع فيه هو مذهب أبى بكر بن السراج وكثير من النحويين ، ومن النحويين من ذهب إلى إجازته ، والصحيح : أن ذلك لايجوز ؛ لأنه يكون إذ ذاك بمنزلة فعلٍ يتعدى إلى أربعة مفعولين ، والمفعول به نهاية مايأخذُ الفعلُ منه ثلاثة ، فلما لم يكن له فى حال التشبيه أصلٌ يلحق به ، لم يجز .

وأما المتعدى إلى مفعولين ، فجمهور النحاة تُجيزُ الاتساعَ فى الظرف إذا كان معمولًا له ؛ لأنه يجيء إذ ذاك ملحقًا بباب مايتعدى إلى ثلاثة ؛ كأعْلَمَ ، والصحيح عندى أن ذلك لايجوز ؛ لأنه لم يرد السماع بالاتساع فى الظرف ، إلا فيما لايتعدى ؛ نحو قولك : يوم الجمعة صمته ، ومن ذلك قوله [من الرجز] :

يَاسَارِقَ اللَّيْلَةِ أَهْلَ الدَّارِ

[ينظر الكتاب ١٧٥/١ ، ١٩٣، همع الهوامع ١/ ٢٠٣، والدرر ١٧٢/١ ، أمالى ابن الشجرى ٢٥٠/٢]

أو فيما يتعدى إلى واحدٍ ؛ نحو قوله : [من الطويل]

وَيَوْمٍ شَهِدْنَاهُ سُلَيْمًا وَعَامِرًا ... ...

[تقدم البيت في نَصِّ الكتاب برقم (٩١)] .

وقول الآخر [من الرجز] :

فِى سَاعَةٍ يُحَبُّهَا الطَّعَامُ

[وهو بلا نسبة فى لسان العرب (حبب) ، وتاج العروس (حبب) ، وجمهرة اللغة ص ١٣١٨ ، والمخصص ١٢/ ٢٤٣، ١٤/ ٧٥، معانى القرآن ٣٢/١] . =

واحد ، أو ماعمل عمله ، إنْ كان من جنس ماينصب المفعول به .

وأمّا الحال : فلا يضمر .

والمصدر ينقسم بالنّظر إلى التصرّف والانصراف ، أربعة أقسام :

أحدها : أن يكون متصرفًا ، لا منصرفًا ، وهو : كلُّ ما أقيم من الصفات التى لا تنصرفُ ، مقام مصدَر محذوفٍ ، وكلُّ ما جُمِعَ من المصادر جَمْعًا متناهيًا ، أو كانَتْ فيه ألف تأنيث مقصورة ، أو ممدودة ؛ نحوُ : رجعى وكِبْرِيَاء [1] .

والثاني : عكسه ؛ نحوُ : سبحانَ اللّه [2] ، ومعاذَ اللّه ، وريحانه ، أىْ : اسْتِرْزَاقَهُ ، وعَمْرَكَ اللّه ، وقَعْدَكَ اللّه ، وغُفْرَانَكَ لا كُفْرَانَكَ ، أى : استغفارًا ، وحجْرًا ، أى : تحريمًا لذلك وبراءَةً منه ؛ قال تعالى : ﴿ حِجْرًا مَّحْجُورًا ﴾ [الفرقان : ٢٢] .

وَحَنَانَيْكَ ، وَهَذَاذَيْكَ ، وَحَذَارَيْكَ ، وَدَوَالَيْكَ ، وَلَبَّيْكَ ، وَسَعْدَيْكَ .

والثالث : أنْ يكون لا متصرّفًا ، ولا منصرفًا ، وهو : [سُبْحَان ، إذا جعل علمًا ولم يُضَفْ][3] ؛ نحوُ قوله [من السريع] :

٩٢ - أَقُولُ لما جَاءَنِي فَخْرُهُ سُبْحَانَ مِنْ عَلْقَمَةَ الفَاخِرِ[4]

أىْ : براءةٌ منه .

= أى : يُحبُّ فيها الطعام ، ولايحفظ من كلامهم السائغ فى المتعدى إلى اثنين ؛ كما لم يسمع ذلك فى المتعدى إلى ثلاثة ، ويعضد امتناع السماع فيما يتعدى إلى مفعولين من طريق القياس من جهة أنه ليس له ما يلحق به فى حالة الاتساع ، إلا الفعل المتعدى إلى ثلاثة ، وليس فى كلام العرب مايتعدى إلى ثلاثة بطريق الأصالة ؛ ألا ترى أنه لايوجد متعدٍ إلى ثلاثة إلا منقولاً ؛ كـ « أعلم وأرى » أو مضمنًا كـ « أنبأ وأخبر وخبر ونبأ وحدَّث » فلما لم يكن له أصل يلحق به كذلك امتنعوا من الاتساع فى الظرف إذا كان معمولاً له . أ هـ .

(١) م : وقولى : « نحو رُجعى وكبرياء » إنما امتنع من مثل رجعى وكبرياء الصرف ؛ للتأنيث اللازم ، وأما تصرفهما فلإنهما مستعملان فى موضع الرفع والنصب والخفض ؛ تقولُ رجع رجعى وتكبر كبرياء ، وهذه رجعى وهذه كبرياء ، وعجبت من رُجعاك ومن كبريائك . أ هـ .

(٢) م : وقولى : « وعكسه سبحان الله ... » إلى آخره ، أما عدم تصرفها ، فلأنها لاتستعمل إلا منصوبة على المصدرية ، وأما انصرافها ، فلأنها إما مضافة وإما منونة . أ هـ .

(٣) سقط فى أ .

(٤) البيت للأعشى . =

والرابع : أن يكون متصرفًا منصرفًا ، وهو ما عدا ذلك ؛ نحوُ : ضَرْب [١].

وأعنى بالتصرُّف : استعمال الاسم فى موضع النَّصْبِ ، والرفع ، والخفض ، وبالانْصراف : دخولَ التنوين أو ما عاقبه .

وكذلك أيضًا ينقسم ظرف الزمان بالنَّظر إلى التصرُّف والانْصراف ، أربعة أقسام :

أحدها : أن يكون لا متصرِّفًا ولا منصرفًا ، وهو : سَحَر إذا أردتَهُ من يوم بعينه [٢] .

والثانى : أن يكون متصرفًا لا منصرفًا ، وهو : غدوة ، وبكرة [٣] ، وعَشيَّة ، إذا كانت أعلامًا ، إلا أَنَّ استعمال عشيَّة علمًا يقلُّ .

والثالث : أن يكون منصرفًا لامتصرفًا ، وهو : سُحَيْر إذا أردتَ به سَحَرَ ليلتك ،

= والشاهد فيه نصب « سبحان » على المصدر ، ولزومها للنصب لأنها مصدر جامد ، وقد منعت من الصرف لأنها علم للتسبيح ، فجرت مجرى « عثمان » الممنوع من الصرف لزيادة الألف والنون فيه . وقيل : الشاهد فيه أن « سبحان » قد بقيت بدون تنوين ، لأنها مضافة إلى مضاف إليه محذوف ، والمضاف قد يبقى بعد حذف المضاف إليه بلا تنوين .

ينظر : ديوانه ص ٩٣ ، وأساس البلاغة ص ٢٠٠ (سبح) ، والأشباه والنظائر ١٠٩/٢ ، وجمهرة اللغة ص ٢٧٨ ، وخزانة الأدب ١٨٥/١ ، ٢٣٤/٧ ، ٢٣٥ ، ٢٣٨ ، والخصائص ٤٣٥/٢ ، والدرر ٧٠/٣ ، وشرح أبيات سيبويه ١٥٧/١ ، وشرح شواهد المغنى ٩٠٥/٢ ، وشرح المفصل ٣٧/١ ، ١٢٠ ، والكتاب ٣٢٤/١ ، ولسان العرب (سبح) ، وبلا نسبة في خزانة الأدب ٣٨٨/٣ ، ٢٨٦/٦ ، والخصائص ١٩٧/٢ ، ٢٣/٣ ، والدرر ٤٢/٥ ، ومجالس ثعلب ٢٦١/١ ، والمقتضب ٢١٨/٣ ، وهمع الهوامع ١٩٠/١ ، ٢/ ٥٢.

(١) م : وقولى : « متصرِفٌ مُنصَرِف ، وهو ماعدا ذلك ، نحو : ضرب » أما انصرافه : فلأنه يدخله التنوين والخفض ، وأما تصرُّفه ، فلأنه يستعمل مرفوعًا ومنصوبًا ومخفوضًا ؛ نحو قولك : ضربت ضربًا ، وهذا ضرب ، وعجبت من ضرب عمرًا . أ هـ .

(٢) م : وقولى : « وهو سحر معينًا » مثالُ ذلك : خرجت يوم الجمعة سحر ، فلا يَنْصَرِفُ ؛ لتعريفه وعدله عن الألف واللام ؛ وذلك أن سحر قد استعمل نكرة ؛ فكان ينبغى إذا عُرِّفَ أن يعرف بالألف واللام ؛ فعدل عن ذلك ، ولايتصرَّفُ ؛ لأنه لايُستعمل إلا منصوبًا على الظرفية . أ هـ .

(٣) م : وقولى : « متصرفًا لامُنْصَرِفًا ، وهو « غدوة وبكرة » معينتين » مثال ذلك قولك : خرجتُ يومَ الجمعة غدوة ، وقعدت يوم الخميس بكرة ، فيمنعان الصرف للتأنيث والتعريف ، وهما مع ذلك متصرفان ؛ لأنهما يُستعملان فى موضع الرفع والنصب والخفض ، تقول : هذه غدوة وبكرة ، وخرجت غدوة وبكرة ، وذهبت من غدوة وبكرة . أ هـ .

وبكرة ، وعشيّة ، وعَتَمَةً ، وضَحْوَة ، وضُحى ، [وعشاء ، ومساء ، وصباح ، وليل ، ونهار ، إذا أردت بها أزمانًا معينة][1] / ، وصَبَاح مَسَاء ، وبَيْنَ ، وذات مَرَّة ، ٣٠ أ
وذو صَبَاح ، وذو مَسَاء [2] .

ومن العرب من يجعل ذات مرَّة ، وذات يومٍ ، وذا صَبَاحٍ ، وذا مساءٍ ، مُتصرِّفةً ، وهى لغة خَثْعَم ؛ قال [من الوافر] :

٩٣ - عَزَمْتُ عَلَى إِقَامَةِ ذِي صَبَاحٍ   لأَمْرٍ ما يُسَوَّدُ مَنْ يَسُودُ[3]

والرابع : أن يكون متصرِّفًا منصرفًا ، وهو ما بقى منها [4] ، إلا أنَّ التصرُّف يَقْبُحُ فيما كان منها صفة فى الأَصْل ؛ نحو قولك : « سِير عَلَيْه طويلًا ، وسِير عليه حَدِيثًا ،

---

(١) سقط في ط .

(٢) م : وقولى : « ومنصرف لامتصرف ، وهو : بكرًا وسحيرًا ... » إلى آخره .
أما انصرافها ؛ فلأنها منونة ؛ نحو : بكر وسحير وأخواتها معينات أو مضافة ؛ نحو : بعيدات بين ، وذات مرة ، وأما عدم تصرفها ؛ فلأنها لاتستعمل إلا منصوبة على الظرفية ؛ نحو قولك : خرجت يوم الجمعة بكرا ، أو خرجت سحيرا ، وقعدت عشية ، وأقمت عتمة ، وسرت ضحوة ، وأتيت ضحى ، وسرت عشاء ، وقعدت مساء ، وزرتك صباحا ، وأقمت ليلا ، وخرجت نهارا ، تريد بجميع ذلك وقتا معينا ، وأتيتك بعيدات بين ، أى : أوقاتا متفرقة ، وقعدت ذات مرة ، وذا صباح ، وذا مساء ، أى : مرة ، وصباحا ، ومساء . أ هـ .

(٣) نسب هذا البيت لأكثر من شاعر ، ونسبه البغدادي في الخزانة لأنس بن مدركة .
وللبيت قصة ذكرها البغدادي حيث قال :
قال أبو محمد الأعرابي في فرحة الأديب : هذا البيت لأنس بن مدركة الخثعمي . وذلك أنه غزا هو ورئيس آخر من قومه بعض قبائل العرب متساندين فلما قربا من القوم أمسيا فباتا حيث جنَّ عليهم الليل ، فقام فانصرف ولم يغنم ، وأقام أنس حتى أصبح فشنَّ عليهم الخيل فأصاب وغنم ، وغنم أصحابه ، فهذا معنى قوله على إقامة ذي صباح .
وفي البيت شاهدان أولهما : جر « ذي صباح » بالإضافة اتساعًا ومجازًا والوجه فيه الظرفية .
وثانيهما : قوله « لأمر ما » حيث جاءت « ما » مفيدة التهويل والتعظيم .
ينظر : خزانة الأدب ٨٧/٣ ، ٨٩ ، الحيوان ٨١/٣ ، الدرر ٣١٢/١ ، ٨٥/٣ ، شرح المفصل ١٢/٣ ، ونسب البيت لأنس بن نهيك في لسان العرب (صبح) ، ولرجل من خثعم في شرح أبيات سيبويه ٣٨٨/١ ، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٢٥٨/٣ ، والجنى الداني /٣٣٤ ، ٣٤٠ ، الخصائص ٣٢/٣ ، الكتاب ٢٢٧/١ ، المقتضب ٣٤٥/٤ ، همع الهوامع ١/ ١٩٧.

(٤) م : وقولى : « ومتصرفا منصرفا ، وهو مابقى من ظروف المكان » مثال ذلك قولك : =

إلا أنْ تُوصف ؛ نحوُ : سِيرَ عليه طويلٌ من الدهر ، أو يكون صفة خاصَّة بالموصوف ؛ نحو : سِيرَ عليه مَلِيٌّ ، أو مستعملة استعمال الأسماء ؛ نحوُ : سِيرَ عليه قَرِيبٌ ، فإنَّ تصرّفه يحسن إذْ ذاك .

وظرف المكان ينقسم بالنَّظَر إلى التَّصرف والانْصِرَاف ثلاثة أقسام :

أحدها : أن يكون متصرِّفًا لا منصرفًا ، وهو : كلُّ ما أُقِيمَ من الصفات التي لا تنصرفُ مقام ظرفِ مكانٍ محذوف (١) ، أو كان جمعًا متناهيًا .

والثاني : عكسه ، وهو : « مَكَانَكَ » إذا دخلها معنى « عِوَضك » ، وَ« دُونَكَ » إذا أُرِيد بها نقصان المرتبة في صفة من الصفات ، و« فَوْقَكَ » إذا أُرِيد بها علوُّ المرتبة في صفة من الصفات ، و« سِوَاكَ » وَ« سُوَاكَ » و« سواءك » و« عِنْد » وَ« مَعَ » وَ« وَسْط » ساكنة السين (٢) ، إلا أن « عِنْد » وَ« مَع » قد يدخل عليهما مِنْ ، ولا تتصرّف بأكثر من ذلك .

وأمَّا الحال : فإنْ كانت مُبيِّنة اشتُرِط فيها : أن تكون نكرة (٣) ، أو في حكمها ؛ نحوُ قولهم : أرسلها العِرَاك ، وطلبته جهدى ، وطاقتى ، كلمته فاه إلى فىَّ ، ورجع

= قعدت أمامك ، وهذا أمامك ، وجئت من أمامك . أ هـ .

(١) م : وقولى : « نحو أسفل وأعلى » مثال ذلك : جلست أسفل وقعدت أعلى ، وهما متصرفان لأنهما يستعملان مرفوعين ومخفوضين ؛ فتقول : هذا أسفل ، وهذا أعلى ، وجئت من أسفل ، وأتيتُ من أعلى . أ هـ [لم نجد هذا القول بنصه] .

(٢) م : وقولى : « وعكسه ، وهو سواك وسِواءك وسَواك ، وعند ووسط ساكنة السين » أعنى : أنها منصرفة لإضافتها ، وغير متصرفة لأنها لاتستعمل إلا ظروفًا نحو قولك : قعدت عندك ، وجلست وسط القوم ، وقام القوم سواك ، ولايجوزُ استعمال « سوى » اسمًا إلا فى ضرورة ؛ نحو قول الأعشى : [من الطويل]

تَجَانَفُ عَن جوِّ اليمامة ناقتى   وما قصدت من أهلها لِسَوائِكَا

[ينظر ديوانه ص ١٣٩، والأشباه والنظائر ٥/ ١٦٤، ١٧٢، والأضداد ص ٤٤، ١٩٨ ، وخزانة الأدب ٣/ ٤٣٥، ٤٣٨، ٤٤١، والدرر ٣/ ٩٤، وشرح أبيات سيبويه ١/١٣٧ ، والكتاب ١/ ٣٢، ٤٠٨، ولسان العرب (جنف) ، (سواء) ، وبلا نسبة فى الإنصاف ١/ ٢٩٥، وشرح المفصل ٢/ ٨٤، والصاحبى فى فقه اللغة ص ١٥٤، والمحتسب ٢/ ١٥٠، والمقتضب ٤/ ٣٤٩، وهمع الهوامع ١/٢٠٢] .

فجرَّ « سوائك » باللام . أ هـ .

(٣) م : وقولى : « اشترط فيها أن تكون نكرة » مثال ذلك قولك : جاء زيد ضاحكًا . أ هـ .

عَوْدَه على بَدْئِهِ ، وجاء القوم قَضُّهُم بقضيضهم ، وجاء زيدٌ وحده ، ومررتُ بالقوم ثلاثتهم وأربعتهم إلى العشرة ، أي : معتركة العِرَاك ، ومجتهدًا جهدى ، ومُطيقًا طاقتى ، وجاعلًا فاه إلى فِيَّ ، وعائداً عوده على بدئه ، ومُنْقضين قضُّهم بقضيضهم ، ومنفردًا وحده ، ومنفردًا ثلاثتهم بالمرور ، فَحُذِفَتِ النكرات ، وأقيم معمولها مقامها .

وأما : « ادخلوا الأولَ فالأول » / و « جاء القوم الجَمَّاء الغفير » - فالألف واللام فيهما زائدتان . ٣٠ ب

والغفير : وصف لازم ؛ كلزوم وصف « مَنْ » في قولك مَرَرْتُ بِمَنْ مُعْجِبٍ لَكَ .

ويشترط فيها - أيضًا - : أن تكون مشتقة [١] ، أو في حكمها ، وأعنى بذلك : أن تكون في معنى ما أُخِذَ من المصدر ، وإن لم تكن مأخوذة منها نحوُ قولك : علمته الحساب بابًا بابًا ، أيْ : مفصلًا ، ويشترط فيها - أيضًا - أن تكون منتقلةً ، أى : غير لازمة ، أو في حكمها ، نحو : خَلَقَ اللّه الزَّرَافَةَ يديها أَطْول مِنْ رِجْلَيْها .

فهذه الصفة - وإنْ كانتْ لازمة للزرافة - فإنها تشبه بعد « خَلَقَ » غير اللازم ؛ إذْ كان من الجائز أن يخلقها الله تعالى على خلاف ذلك .

ويشترط فيها - أيضًا - أن يكون قد تم الكلام دونها ، أو في حكم ما تَمَّ الكلام دونه ؛ نحوُ قولك : ضَرْبِى زيدًا قائمًا ، وبابه ، ألا ترى أنَّ قائما ههنا لا يتم الكلام إلا به ؛ لنيابته مناب الخبر، ولو ظهر الخبر على الأصل ، فقيلَ : ضَرْبِى زيدًا إذا وُجِدَ قائمًا - لم تكن لازمة [٢] .

ويشترط فيها - أيضاً - أنْ تكون منصوبة على معنى « في » .

والباب فيها : إنْ تأخرت عن ذى الحال ، أن تكون من معرفة أو مِن نكرة مقاربة للمعرفة [٣] ، أو غير مقاربة لها إنْ كانت الحال يقبح أَنْ تكون وصفًا لذى الحال ؛ نحوُ قولهم : مررتُ بِبُرٍّ قَفِيزًا بدرهم ، ومررتُ بماء قِعْدَةَ رَجُلٍ ، ووقَعَ أَمْرٌ فَجْأَةً .

---

(١) م : وقولي : « وأن تكون مشتقة » المشتقة هي المأخوذة من المصدر ؛ نحو قولك : جاء زيد مسرعًا ؛ ألا ترى أن مسرعًا مشتق من السُّرعة . أ هـ .

(٢) ثبت في ط زيادة : « كانت الحال آتية بعد الجملة من الفعل ومرفوعه ، وهي تامة في الأصل ، قبل إضافة الظرف « إذا » إليها ، وإنما عرض لها اللزوم في حال الإضافة .

(٣) م : وقولي : « أن تكون من معرفة ، أو من نكرة مقاربة للمعرفة » مثال مجيئها من معرفة : =

وقد يجيء من نكرة غير مقاربة للمعرفة ، وإن كانت ممّا يحسن وَصْف ذى الحال به ، إلا أنَّ ذلك قليل ، فإنْ تقدّمت على ذى الحال ، جاءتْ من المعرفة والنكرة (١) على كل حال .

وإن كانت الحال مؤكّدة ، اشترط فيها جميع ما يُشترط فى المبينة إلا الانتقال (٢) ، ويجوز أنْ يقع موقع الاسم المنتصب على الحال الظرف ، والمجرور التامّان (٣) ، والجملة المحتملة للصدق والكذب ، فإنْ كانت الجملة اسميّة ، فإنّها تدخل عليها واو الحال .

ويلزم إن كانت الجملة غير مشتملة على ضمير عائد على ذى الحال (٤) ، ملفوظ به ، أو مُقَدَّر .

٣١ أ ولايلزم إنْ كانت مشتملة عليه (٥) ، بل المختار لحاقها ، وإنْ كانت فعليّة / وكان

= المثال المتقدم ، ومثال مجيئها من نكرة مقاربة للمعرفة قولك : جاء خيرٌ من زيد ضاحكًا ، وجاء رجل من إخوتك ضاحكًا ، ومن ذلك قوله [من البسيط] :

يَاعَيْنُ جُودِى بِدَمعٍ مِنكِ مَحمُودًا وَابكِ ابنَ أُمِّى إِذَا مَا مَاتَ مَسعُودَا

أ هـ .

(١) م : وقولى : « فإن تقدمت على ذى الحال ، جاءت من المعرفة والنكرة » مثال ذلك قولك جاء ضاحكا زيد ، وجاء مُسرِعًا رجل ، قال الشاعر : [من الطويل]

فَهَلا أَعدونى لِمِثلِى تَفَاقَدُوا وَفِى الأَرضِ مَبثُوثا شُجَاعٌ وعقربُ

[ينظر فى خزانة الأدب ٣/ ٢٠٩، الحماسة بشرح المرزوقى ص ١٢٤، كتاب الجيم ٢/ ١٩٣] أ هـ .

(٢) م : وقولى : « وإن كانت الحال مؤكدة اشترط فيها جميع ما اشترط فى المبينة إلا الانتقال » ومثال ذلك قولك : تبسم زيد ضاحكًا ، ألا ترى أن الضحك لازم للتبسم غير مفارق ؛ فلا يتصور منه الانتقال أصلاً . أ هـ .

(٣) م : وقولى : « ويجوز أن يقع موقع الاسم المنصوب على الحال الظرفُ والمجرور التامان » مثال ذلك قولك : جاء زيد فى زينته ، وجاء عمرو أمام بكر ، وأعنى بالتمام أن يكون فى جعلهما حالين فائدةٌ ، فإن لم يفيدا ، كانا ناقصين ؛ لايجوز أن تقول : جاء زيد فيك ، ولا أن تقول : هذا زيد اليوم . أ هـ .

(٤) م : وقولى : « ويلزم إن عَرِيَتِ الجملة من ضمير عائد على ذى الحال » مثال ذلك قوله تعالى : ﴿ يَغْشَىٰ طَآئِفَةً مِّنكُمْ وَطَآئِفَةٌ قَدْ أَهَمَّتْهُمْ أَنفُسُهُمْ ... ﴾ [آل عمران : ١٥٤] .

(٥) م : وقولى : « ولايلزم إن لم تَعْرَ منه » مثال دخول الواو مع وجود الضمير قول الشاعر : [من الكامل] . =

الفعل ماضيًا[1] لفظًا ومعنًى ، أو معنًى دون لفظ ، واشتملت على ضميرٍ عائد عليه - فالاختيار الواو .

وقد يجوز ألا تأتي بها ، وإنْ لم تشتمل على ضمير عائد عليه ، فلا بُدَّ من الواوِ .

ولا يجوز أنْ يَكُونَ الفعلُ الماضى لفظاً ومعنًى حالاً ؛ حتى تكون معه « قَدْ » مُظْهَرة أو مضمَرة ، أو يكون وَصْفًا لمحذوف ، فإن كان الفعل الماضى لفظًا فِعْلَ شرطٍ ، قدْ حذف جوابه فى الأصل - وقَع حالًا ، ولا يكون معه - إذْ ذاك - قَدْ ، لا ظاهرةً ولا مُضْمرةً ، ولا يكون وَصْفًا لموصوف محذوف ومن ذلك قولُ العرب : « لأضْرِبَنَّهُ ذهب أو مكث » ، فذهب في موضع نصب على الحال ، والتقدير : لأضربنه ذاهبًا أو ماكِثًا ، أىْ : لأضربَنَّهُ على كلِّ حالٍ ، والأصل فيه : لأضربنه إن ذهب أو مكث ،

= نَصَفَ النَّهَارُ المَاءُ غَامِرُهُ وَرَفِيقُهُ بِالغَيْبِ مَا يَدْرِى

[ينظر البيت للمسيب بن علس في أدب الكاتب ص ٣٥٩، وإصلاح المنطق ص ٢٤١، ٢٥٠، وشرح شواهد المغنى ٢/ ٨٧٨، ولسان العرب (نصف) ، وللأعشى فى جمهرة اللغة ص ١٢٦٢، وخزانة الأدب ٣/ ٢٣٣، ٢٣٥، ٢٣٦، والدرر ٤/ ١٧، وبلا نسبة فى تذكرة النحاة ص ٦٨٣، وجمهرة اللغة ص ٨٩٣، ورصف المبانى ص ٤١٩، وسر صناعة الإعراب ٢/ ٦٤٢، وشرح الأشمونى ١/ ٢٦٠، وشرح المفصل ٢/ ٦٥، ومغنى اللبيب ٢/ ٥٠٥، ٦٣٦، وهمع الهوامع ١/ ٢٤٦، وروى « ورفيقه » بدلا من « ورقيبه » وروى « لا » بدلا من « ما »] . أ هـ .

(٢) م : وقولى : « وإن كانت فعلية ، وكان الفعل ماضيًا » إلى آخره مثال دخول الواو على الفعل الماضى ، إذا لم يتصل به ضميرٌ يعود على ذى الحال قولك : أتاني زيدٌ وقد طلع الفجر ، ومثال دخول الواو عليه وقد اتصل به ضمير يعود على ذى الحال قوله تعالى : ﴿ أَنُؤْمِنُ لَكَ وَٱتَّبَعَكَ ٱلْأَرْذَلُونَ ﴾ [الشعراء : ١١١] ومثال الاستغناء بالضمير عن الواو قوله . [من الطويل]

إِذَا قَامَتَا تَضَوَّعَ المِسْكُ مِنْهُمَا نَسِيمَ الصَّبَا جَاءَتْ بِرَيَّا القَرَنْفُلِ

[ينظر البيت لامرئ القيس فى ديوانه ص ١٥، وخزانة الأدب ٣/ ١٦٠، رصف المبانى ص ٣١٢، لسان العرب (قرنفل) ، (روى) ، المنصف ٣/ ٢٠، ٧٥، وبلا نسبة فى الأشباه والنظائر ١/ ٣٤٣، ولسان العرب (ضوع) ، مغنى اللبيب ٢/ ٦١٧، الممتع فى التصريف ٢/ ٥٧٢، شرح أبيات المغنى ١/ ٧٢، ٧/ ٢٩١، ويروى صدر البيت هكذا :

إذا التفتت نحوى تضوع ريحها ... ...]

أ هـ .

ولذلك لايجوز أن تقول : لأضربَنَّهُ يذْهَبُ أو يَمْكُثُ .

وإن كان الفعل مضارعًا : فإن دَخَلَ عليه حَرْفٌ مِن الحروف المُخَلِّصة للاستقبال ؛ كالسين ، وسوف - لم يجز أنْ يكون حالا ، وإنْ لم يدخل عليه حرفٌ من الحروف التى لاتكون مابعدها إلا مُستقبلا ، فإنْ كان منفيا ، وكانت الجملة مشتملة على ضميرٍ عائد على ذى الحال - جاز أنْ تأتى بالواو ، وألاتأتى بها .

وإن لم تكنْ مُشْتملةً عليه ، فلا بدَّ من الواو ، وإن كان مثبتًا ، لم يكن بُدٌّ من الضمير ، ولايجوز دخولُ الواو إلا أنْ يَشِذَّ ، فَيُحْفَظ ، ولا يُقاسُ عليه نَحْوُ قولهم : « قمتُ وَأَصُكُّ عَيْنَهُ » ، أو فى ضرورة ؛ نحوُ قوله [من المتقارب] :

٩٤ - فَلَمَّا خَشِيتُ أَظَافِيرَهُمْ نَجَوْتُ وَأَرْهَنُهُمْ مَالِكَا[١]

ولايقضى العامل من المصادر ، ولا من ظروف الزمان ، ولا من ظروف المكان ، ولا من الأحوال الراجعة إلى ذى حال واحدة ، أزيد من شيءٍ واحدٍ ، إلا بحرف عطف ، إلا أنْ يكون أَفْعَل التى للمفاضَلَةِ ، فإنَّها تعمل فى ظرفَيْنِ من الزمان أو المكان ، وفى حالَيْنِ مِنْ ذِى حالٍ واحدةٍ ؛ نحوُ قولك : أَنْتَ يَوْمَ الجُمُعَةِ أَحْسَنُ قَائماً منك يوم الخميسِ قاعدًا ، فإنْ كان الحالان من ذوى حال ، جازَ ذلك فى كل عامل ؛ نحوُ قولك: لَقِيَ عَمْرٌو زيدًا مُصْعِدًا مُنْحَدِرًا ، إذا كان اللاقى مُصْعِدًا ، والملقى مُنْحَدِرًا ، وإنْ كان أحد الطرفين مُشْتمِلًا علي الآخر ، جاز ذلك - أيضاً - فى كل عامل ؛ نحوُ

٣١ ب قولك / : لَقِيتُ زَيْدًا يَوْمَ الجمعة غُدْوَةً ، فَتَنْصِب يومَ الجمعة ، وغدوةً بلقيتُ على أنهما ظَرفان .

---

(١) البيت لعبد الله بن همام السلولي .

والشاهد فيه قوله : « وأرهنهم مالكاً » حيث دخلت الواو على الجملة الواقعة حالًا ، وهي مصدرة بمضارع ، وهذا قليل ، وقيل : إنه مؤوّل بأن الواو في التقدير داخلة على مبتدإٍ وتقديره : وأنا أرهنهم مالكًا .

ينظر : إصلاح المنطق ص ٢٣١ ، ٢٤٩ ، وخزانة الأدب ٣٦/٩ ، والدرر ١٥/٤ ، والشعر والشعراء ٦٥٥/٢ ، ومعاهد التنصيص ٢٨٥/١ ، والمقاصد النحوية ١٩٠/٣ ، وبلا نسبة في الجنى الداني ص ١٦٤ ، ورصف المباني ص ٤٢٠ ، وشرح الأشموني ٢٥٦/١ وشرح ابن عقيل ص ٣٤٠ ، وهمع الهوامع ١/ ٢٤٦.

والمصادرُ وظروف الزمان [والمكان][١] يجوز تقديمها على العامل كائنًا ما كان[٢] إلا أنْ يكون العامل اسمًا موصولًا ، وفعلًا غير مُتصرِّف ، أو يكون المصدر ضميرًا مُتصلًا .

وإن جعل العامل صِلة لموصول ، أو صفة لموصوف ، أو دخلتْ عليه أداة من أدوات الصدور التى تقدَّم ذكرها في باب الفاعل[٣] - لم يجز تقديمها على الموصول ، ولا على الموصوف ، ولا على شيء من تلك الأدوات .

وأمَّا تقديمها على العامل وحده : فجائزٌ ، إلا أنْ يكون الموصول الألف واللام ، أو حرفًا ناصبًا ، فإنَّهُ [أيضًا][٤] لا يجوز تقديمها إذ ذاك على العامل وَحْدَهُ .

وأمَّا الحالُ : فإنْ كان العامل فيها فعلا ، أو ماجرى مجراه - جاز تقديمها عليه[٥] ما لم يَمْتَنِعْ من ذلك كونُ العاملِ فيها من قبيل الأسماء الموصولةِ ، أو فعلا غير متصرِّف .

وإنْ جعل الفعل العامل فيها ، أو ما جرى مجراه صلة لموصول ، أو صفة لموصوف ، أو دخل عليه أداةٌ من أدوات الصُّدور[٦] - لم يَجُزْ تقديمها على الموصول ، ولا على الموصوف ، ولا على شَيْءٍ من تلك الأدوات .

وأمَّا تقديمُهَا على العامل وحده : فجائز ، إلا أن يكون الموصول الألف واللام ، أو حرفًا ناصبًا ، فإنَّه - أيضًا - لايجوز إذ ذاك تقديمُهَا على العامل وحده .

---

(١) سقط في ط

(٢) م : وقولي : « يجوز تقديمها على العامل كائنا ماكان » مثال ذلك : ضربا ضربت ، وقعدةً قعدت والقرفصاء قعدتُ ، ويومَ الجمعة سرتُ ، وثلاثة أيامٍ صمت ، وحينًا أقمت ، وخلفك قعدت ، وميلاً سرت . أ هـ .

(٣) م : وقولي : « مالم يمنع من ذلك مانع من الموانع التى ذُكِرت فى باب الفاعل » مثال ذلك : ماضربتك ضربًا ، و أ قعد زيد خلفك ؟ وأجاء زيد يوم الجمعة ؟ لاتقول : ضربا ماضربتك ، ولا : خلفك أقعد زيد ؟ ولا : يوم الجمعة أجاء زيد ؟ . أ هـ .

(٤) سقط في ط .

(٥) م : وقولي : « وأما الحال ، فإن كان العاملُ فيها فعلاً أو ماجرى مجراه تقدمت عليه » مثال ذلك قولك : ضاحكًا جاء زيد ، ومسرعًا أنت آتٍ . أ هـ .

(٦) م : وقولي : « مالم يمنع من ذلك مانع من تلك الموانع » مثال ذلك : ماجاء زيد ضاحكًا ، وأجاء زيد مسرعًا ؟ لايجوز أن تقول : ضاحكًا ماجاء زيد ، ولامسرعًا أجاء زيد ؟ أ هـ .

وإنْ كان العامل فيها ليس بفعل ولاجار مجراه - لم يَجُزْ تقديمها عليه ؛تقول : زيد في الدار ضاحكًا ، ولايجوز أنْ تقول : زيدٌ ضاحكًا في الدار .

ولو كان المعمول ظرفًا ، لجاز تقديمُهُ ، فكنت تقول : زيد يومَ الجمعة في الدار ؛ بدليل قوله [من الطويل] :

٩٥ - تَرَكْت بِنَا لَوْحًا ولَوْ شِئْت جَادَنَا   بُعَيْدَ الكَرَى ثَلْجٌ بِكرْمَانَ نَاصِحُ[1]/ ٣٢ / أ

فأعمل في بُعَيْد الكرى ثَلْجًا ، بما فيه من معنى الفعل ، وقدَّمه عليه .

وكأنه قال : بُعَيْد الكَرَى بَارِدًا ، أى : ثَغْر بَارِد .

وأمّا توسُّط الحال بين ذى الحال والعامل فيه : فجائزٌ نحوُ قولك : « جَاءَ رَاكِبًا زَيْدٌ ، ولَقِيتُ مُسْرعًا زَيْدًا » ، مالم يمنع من ذلك كون ذى الحال مخفوضًا ، أو ضميرًا مُتَّصِلًا .

* * *

(١) البيت : لجرير ويروى صدره :

تركت بنا لوحا ولوشئت جادنا ....

والشاهد : فيه تعلق الظرف « بُعيد » بالاسم الجامد « الثلج » لما فيه من معنى « بارد » .
ينظر : ديوانه ، وشرح شواهد المغني ص ٨٩٠ مغني اللبيب ٥٣١ .

بَابُ المَنْصُوبَاتِ

الَّتِي يَطْلُبُهَا جَمِيعُ الأَفْعَالِ عَلَى غَيْرِ اللُّزُومِ

وهي : المفعول معه ، والمفعول من أجله .

فأما المفعول معه : فهو الاسم المنتصب بعد الواو التي بمعنى « مع » ، المضمَّن معنى المفعول به ؛ وذلك نحو قولك : ماصنعت وأباك ، ألا ترى أن الواو بمعنى « مع » ، والأب في المعنى مفعول به ؛ كأنك قلت : ما صَنَعْتَ بِأَبِيكَ ، ولو لم ترد هذا المعنى ، لكان الاسم الذي بعد الواو معطوفًا على الاسم الذي قبله .

وانتصابه بالفعل الظاهر المتقدّم عليه بوساطة الواو ، وصَحَّ له العمل فيه مع توسُّطها بينهما ؛ لأنها حرف عطف في الأصل ، فعمل الفعل فيما بعدها ؛ كما عَمِلَ فيما بعد حَرْفِ العطف .

والدَّلِيلُ عَلَى أَنَّهَا عاطفة في الأصل : أنها لا تقعُ إلا في الأَمَاكِنِ التي يُمْكِنُ أَنْ تكون فيها عاطفة على جهة الحقيقة ، أو المجاز .

واخْتُلِفَ في قوله تعالى : ﴿ فَأَجْمِعُوٓا۟ أَمْرَكُمْ وَشُرَكَآءَكُمْ ... ﴾ [يونس : ٧١] فَحَمَلَ قومٌ ، « وشركاءكم » على أنْ يكون مفعولًا معه ، وحَمَلَهُ قومٌ على أنْ يكون معطوفًا على مفعول : « أجْمِعوا » ، وحمله آخرون على أن يكون منصوبًا بفعل مضمر ، والتقدير : وَأَجْمِعُوا شُرَكَاءَكُم .

والأول من هذه الوجوه هو الأَظْهَر .

ولكون الواو التي هي بمعنى : « مع » عاطفة في الأصل ، لم يَجُزْ تقديم المفعول معه ، على العامل ، وإنْ كان مُتَصرِّفًا ؛ كما لا يجوز تقديم المعطوف عليه ؛ ولذلك - أيضًا - لم يَجُزْ توسيطه بين الفعل والفاعل (١)، وإنْ كان ذلك جائزًا في المعطوف بالواو ؛ لأنَّ الفروع لا يتصرّفُ فيها كما يُتَصَرَّفُ في الأصول .

ومسائلُ هذا الباب تنقسم أربعة أقسام :

قسم يتساوى فيه أن يكون الاسم مفعولًا معه ، وأنْ يكون معطوفًا على / ما تقدَّم ؛ ٣٢ ب

---

(١) م : باب المفعول معه

قولي : « ولايجوز توسط المفعول معه » أعني : أنه لايقال : استوى والخشبةَ الماءُ . أ هـ .

وذلك إذا كانت الجملة فعلية ، وتقدّم الواوَ اسمٌ يسوغ العطف عليه ؛ نحو قولك : جَاءَ البَرْدُ وَالطَّيالِسَة .

وقسمٌ يكونُ الاسم فيه مفعولا معه ، ولا يجوز فيه أنْ يكون معطوفًا ، إلا فى ضرورة ؛ وذلك : إذا كَانَتِ الجملةُ فعليةً ، أو اسميةً مضمَّنَة معنى الفعل ، وقبل الواو ضميرٌ مُتَّصِلٌ مرفوع غير مؤكّدٌ بضمير رفع منفصل ، وليس فى الكلام طولٌ يقومُ مقام التأكيد ، أو ضميرُ خفضٍ مُتَّصِل باسْمٍ لايُمْكِنُ عطف ما بعد الواو عليه ؛ نحوُ قولك : مَا صَنَعْتَ وَأَبَاكَ ، وما شَأنكَ وَزَيْدًا .

ولا يجوزُ رفعُ الأب ، وخفضُ زيدٍ ، إلا فى الضرورة ، ولا يجوز رفعُ زيد وعطفه على الشأن .

وقسمٌ يُخْتَار فيه أَنْ يكون معطوفًا ، ويجوز فيه أَنْ يكون مفعولا معه ، وذلك : إذا كانت الجملة اسْمِيّة مُتضمّنة معنى الفعل ، وتقدّم الواوَ اسمٌ لا يتعذّر العطف عليه ؛ نحو قولك : مَا أَنْت وزيدًا ، وما شأن عبد الله وزيدًا ، والأَحْسَنُ رفعُ زيد فى المسألة الأولى ، وجرُّهُ فى الثانية .

وقسمٌ يكون الاسم فيه معطوفًا ، ولايجوزُ أَنْ يكون مفعولا معه ، وذلك : إذا كانت الجملة اسميّة غير متضمّنة معنى فعل ؛ نحوُ قولك : أنت أعلَمُ ومالك ، وكذلك - أيضًا - لايجوز إلا العطف ، إذا لم يتقدّم الواوَ إلا المفرد ؛ نحوُ قولهم : كُلُّ رجلٍ وضَيْعتُهُ .

وأمّا قول الشاعر [من الكامل] :

٩٦ -أَزمَانَ قَوْمِي وَالجَمَاعَةَ كَالَّذِي   مَنَعَ الدِّعَامَةَ أَنْ تَمِيلَ مَمِيلا(١)

---

(١) يروي عجز البيت هكذا :

... ...   منع الرحالة أن تميل مميلا

وهي الرواية التي ذكرها البغدادي ثم قال : وهذا البيت من قصيدة طويلة للراعي النميري يمدح بها عبد الملك بن مروان وشكا فيها من السعاة ، وهم الذين يأخذون الزكاة من قبل السلطان وهي قصيدة جيدة ، كان يقول : من لم يرو لي من أولادي هذه القصيدة ، وقصيدتي التي أولها : [من البسيط]

بان الأحبة بالعهد الذي عهدوا   ... ... =

فإنَّما نصبَ الجماعة ؛ لأنَّ قَوْمِى محمولٌ على إضمار فعل ؛ كأنه قال : أزمان كَانَ قَوْمِى والجماعَة ؛ ألا تَرى أنَّ المعنى على ذلك .

وأمَّا **المفعول من أجلِهِ** : فهو : كُلُّ فَضْلَةٍ انتصبت بالفعل ، أو ما جرى مجراه ؛ على تقدير لام العلَّةِ ، ويكون معرفةً ونكرةً .

ويُشْتَرطُ فيه أنْ يكون مَصْدرًا ، وأَنْ يكون مقارنًا للفعل الذى ينصبُهُ فى الزمان ، وأَنْ يكونَ فعلًا لفاعل الفعل المعلّل (١) ، إلا أَنْ يكون المراد به التَّشبيه ، فإن نقص من هذه الشروط شىء فى المصدر غير التشبيهى ، لم يصل الفعل إليه إلا بلام العلَّة / ؛ نحوُ ٣٣ أ قوله [من الطويل] :

٩٧ - فَلَوْ أَنَّ مَا أَسْعَى لأَدْنَى مَعِيشَةٍ ... كَفَانِى وَلَمْ أَطْلُبْ قَلِيلٌ مِنَ المَالِ(٢)

= وفي البيت شاهدان : الأول : نصب « الجماعة » على المفعول معه ؛ لأن « قومي » محمول على إضمار فعل ؛ والمعنى كأنه قال : أزمان كان قومي والجماعة .

الثاني : إضمار « كان » الناقصة بعد شبه « لدن » ، والتقدير : أزمان كان قومي والجماعة .

ينظر : خزانة الأدب ١٤٥/٣ ، والدرر ٨٩/٢ وشرح التصريح ١٩٥/١ والكتاب ٣٠٥/١ والمقاصد النحوية ٢/ ٩٩.

(١) م : **باب المفعول من أجله**

قولي : [أن يكون فعلا لفاعل الفعل المعلل] وذلك نحو قمتُ إجلالاً لك ، أعني : أن إجلالاً قد استوفى الشروط الثلاثة ؛ ألا ترى أنه مصدر ، وأنه فعل للمتكلم ؛ كما أن « قام » فعل للمتكلم أيضًا ، وأن الإجلال اقترن بالقيام في واحد . أ هـ .

(٢) البيت : لامرئ القيس وقال بعده :

ولكنما أسعى لمجد مؤثل ... وقد يدرك المجد المؤثل أمثالي

والشاهد فيه : أن « أدنى » ليس بمصدر ، ولذلك وصل الفعل « أسعى » إليه بلام العلة .

وفي البيت شاهد آخر في قوله : « كفاني ولم أطلب قليل » ، حيث جاء قوله : « قليل » فاعلًا لـ « كفاني » ، وليس البيت من باب التنازع ، لأن من شرط التنازع صحة توجه كل واحد من العاملين إلى المعمول المتأخر مع بقاء المعنى صحيحًا ، والأمر ههنا ليس كذلك ، لأن القليل ليس مطلوباً .

وتحقيق المسألة : ذهب الكوفيون إلى إعمال الأول واستدلوا بمثل البيت وقالوا الشاعر فصيح وقد أعمل الأول بلا ضرورة إذ لو أعمل الثاني لم ينكسر عليه الوزن ولا غيره وأيضاً لو أعمل الثاني لم يلزمه محذر إذ كان يكون الفاعل مضمرًا في كفاني فاختار إعمال الأول ، مع أنه لزمه شيء غير مختار بالاتفاق وهو حذف المفعول من الثاني وفيه دليل على أن إعمال الأول مختار عند الفصحاء ؛ إذ العاقل لا يختار أحد الأمرين مع لزوم مشقة ومكروه له في ذلك الأمر دون الأمر الآخر إلا لزيادة ذلك الذي اختاره في الحسن على الوجه الآخر . =

فأدنى ليس بمصدرٍ ؛ ولذلك وصل الفعل إليه بلام العلّة ؛ نحوُ قوله [من الطويل]:

٩٨ - فَجِئتُ وَقَدْ نَضَتْ لِنَوْمٍ ثِيَابَهَا لَدَى السِّتْرِ إلا لِبْسَةَ المُتَفَضِّلِ[1]

= وأجاب البصريون بأن هذا الاستدلال إنما يصح إذا كان هذا البيت من باب التنازع وليس منه لفساد المعنى ، وبيانه مبني على مقدمة وهي : أن « لو » تنفي شرطها وجزاءها ، سواء كانا مثبتين أو منفيين فإن كانا مثبتين وجب انتفاؤهما نحو : لو كان لي مال لحججت به . فالحج ووجود المال منفيان . وإن كانا منفيين وجب ثبوتهما لأن نفي النفي إثبات نحو : لو لم تزرني لم أكرمك . فالزيارة والإكرام مثبتان .

وإن كان أحدهما مثبتًا دون الآخر وجب ثبوت المنفي ، وانتفاء المثبت نحو : لو لم تشتمني أكرمتك ولو شتمتني لم أكرمك .

فرجعنا إلى بيان فساد معنى البيت لوكان من التنازع فنقول : أوله : فلو أن ما أسعى لأدنى معيشة . وقوله : « أن ما أسعى لأدنى معيشة » شرط « لو » أي : لو ثبت أن سعيي لأدنى معيشة ، فيكون المعنى : لم يثبت أن سعيي لأدنى معيشة ، أي أن طلبي لقليل من المال وقوله : كفاني جزاء « لو » وقوله « لم أطلب قليل من المال » عطف عليه ، فيكون حكمه حكم الجواب ، فيكون عدم طلب قليل من المال منتفيًا أي ثبت أن طلبي لقليل من المال ، وهو إثبات لما نفاه بعينه في المصراع الأول فيكون تناقضا ، فيفسد المعنى من وجهين : أحدهما : أنه لو أعمل الثاني لكان التقدير فيه كفاني قليل ولم أطلب قليلاً من المال وهذا متناقض لأنه يخبر تارة بأن سعيه ليس لأدنى معيشة ، وتارة يخبر بأنه يطلب القليل وذلك متناقض . والثاني أنه قال في البيت الذي بعده : « ولكنما أسعى » .. فلهذا أعمل الأول ولم يعمل الثاني .

ينظر : ديوانه ص ٣٩ ، والإنصاف ٨٤/١ ، وتذكرة النحاة ص ٣٣٩ ، وخزانة الأدب ٣٢٧/١ ، ٤٦٢ ، والدرر ٣٢٢/٥ ، وشرح شذور الذهب ص ٢٩٦ ، وشرح شواهد المغني ٣٤٢/١ ، ٦٤٢/٢ ، وشرح قطر الندى ص ١٩٩ ، والكتاب ٧٩/١ ، والمقاصد النحوية ٣/ ٣٥ ، وهمع الهوامع ١١٠/٢ ، وبلا نسبة في شرح الأشموني ٢٠١/١ ، ٦٠٢/٣، وشرح شواهد المغني ٨٨٠/٢ ، ومغني اللبيب ٢٥٦/١ ، والمقتضب ٧٦/٤ .

(١) البيت لامرئ القيس

وفي البيت شاهدان ، أولهما قوله : « لنوم » حيث جره بلام التعليل ولم ينصبه على المفعول لأجله ؛ لأن « النوم » وإن كان علة لخلع الثياب ، فإن وقت الخلع قبل وقته ، فلما اختلفا في الوقت جر باللام .

وثانيهما قوله : « وقد نضت » حيث جاء الماضي المثبت المتصرف غير التالي « إلا » العاري من الضمير الواقع حالًا ، جاء مقترنًا بـ « الواو » و« قد » .

ينظر : الدرر ٧٨/٣ ، شرح شذور الذهب ص ٢٩٧ ، شرح عمدة الحافظ ص ٤٥٣ ، ولسان العرب (نضا) ، وشرح الأشموني ٢٠٦/١ ، وشرح قطر الندى ص ٢٢٧ ، وهمع الهوامع ١٩٤/١٠ ، ٢٤٧ .

فوصل نَضَتْ لنوم بلام العلَّة ، وإنْ كان مصدرًا لما لم يكن مقارنًا له في الزمان ؛ لأنّ النَّضْو وَقَعَ ، والنوم فيما يستقبل .

نحوُ قوله [من الطويل] :

٩٩ - وَإِنّي لَتَعْرُونِي لِذِكْرَاكِ هِزَّةٌ(١) كَمَا انْتَفَضَ العُصْفُورُ بَلَّلَهُ القَطْرُ(٢)

فالذكرُ مصدر ووصل إليه الفعل بلام العِلَّة ، لما كان فاعله المتكلِّم ، وفاعلُ تعرو الهِزَّة .

فأمّا قول الأعشى [من السريع] :

١٠٠ - مَدَّتْ عَلَيْهِ المُلْكَ أَطْنَابَهَا كَأْسٌ رَنَوْنَاةٌ وَطِرْفٌ طِمِرّ(٣)

فليس الملك مفعولا من أجله ؛ بل مفعولٌ به منصوبٌ بمَدَّتْ ، وأطنابها بَدَلٌ منه ، وأنَّث حملًا على معنى الخِلافَةِ .

---

(١) في أ : فترة .

(٢) البيت لأبي صخر الهذلي .

و « لتعروني » : لتأتيني وتأخذني ، أو : لترعدني

ذكر ذلك البغدادي في الخزانة وقال أيضًا : الهزة (بالفتح) : الحركة ، يقال : هززت الشيء : إذا حركته أي : تأتيني وتأخذني حركة نتيجة للسرور الحاصل من الذكرى

و« انتفض » : تحرك ، يقال : نفضت الثوب والشجر : إذا حركته ليسقط ما فيه .

و بله يبله بلًّا إذا نداه بالماء ونحوه .

و « القطر » : المطر .

والشاهد فيه : « لذكراك » وهو مصدر ، وصل إليه الفعل بلام العلة ؛ لما كان فاعله المتكلم ، وفاعل تعرو « الهزة » .

ينظر : الأغاني ١٦٩/٥ ، ١٧٠ ، الإنصاف ٢٥٣/١ ، وخزانة الأدب ٢٥٤/٣ ، ٢٥٥ ، ٢٥٧ ، ٢٦٠ ، والدرر ٧٩/٣ ، وشرح أشعار الهذليين ٩٥٧/٢ ، وشرح التصريح ٣٣٦/١ ، ولسان العرب (رمث) ، والمقاصد النحوية ٦٧/٣ ، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٢٩/٧ ، وأمالي ابن الحاجب ٦٤٦/٢ ، ٦٤٨ ، وأوضح المسالك ٢٢٧/٢ ، وشرح الأشموني ١/ ٢١٦، وشرح شذور الذهب ص ٢٩٨ ، وشرح ابن عقيل ص ٣٦١ ، وشرح قطر الندي ص ٢٢٨ ، وشرح المفصل ٦٧/٢ ، وهمع الهوامع ١/ ١٩٤.

(٣) البيت لابن أحمر وليس للأعشى .

ينظر : ديوانه ص ٦٢ ، لسان العرب (ملك) ، (رنا) ، وتهذيب اللغة ٢٢٦/١٥ ، وجمهرة اللغة ص ١٢١٦ ، ومقاييس اللغة ٤٤٣/٢ ، ومجمل اللغة ٤٢٣/٢ ، وأساس البلاغة (رنو) ، وتاج العروس (ملك) ، (رنا) ، وبلا نسبة في جمهرة اللغة ص ٨٠٦ .

بَابُ المَنْصُوبَاتِ عَنْ تَمَامِ مَايَطْلُبُهَا

وهى : التَّمييز ، والمُستثنى .

فأمَّا التمييز ، فهو : كلُّ اسمٍ نَكِرة منصوب مُفَسِّر لما انْبَهَمَ من الذوات (١) ، فأمّا قولُ بعض العرب : « العشرون الدِّرْهَم ، والخمسة عشر الدِّرْهَم » ، فالألف واللام الداخلة على الدرهم زائدة فيه ؛ وكذلك قولُ الشاعر [من الوافر] :

١٠١ - إلَى رُدُحٍ مِنَ الشِّيزَى مِلاَءٍ لُبَابَ البُرِّ يُلْبَكُ بِالشِّهَادِ(٢)

لبابُ البُرّ منصوب بملاءٍ بعد إسقاط حرف الجر ، أى : ملاء بلباب البُر .

ويكون انتصابه : إمّا عن تمام الاسم ، وإما عن تمام الكلام :

فالمنتصب عن تمام الكلام : هو كلُّ تمييز مفسّر لمُبْهَم ، يَنْطوى عليه الكلام ؛ نحوُ قَوْلِكَ : امْتلأ الإِنَاءُ مَاءً ، وتَصَبَّب زيدٌ عَرَقًا ؛ ألا ترى أنَّ ماءً مفسّر للمالئ الإناء ، الذى انْطَوَى عليه قولك : امتلأ الإناء.

وهو نوعان : منْقولٌ ، وغيرُ منقول :

٣٣ ب والمنقولُ : ماكان منه / قبل النَّقْل مفردًا ، بقِيَ عَلَى إفراده ، وماكان منه مجموعًا ، بقِيَ على جمعيته ، وإنْ شِئْت أفْردته ، ولا يجوزُ دخولُ « مِنْ » عليه .

وغيرُ المنقول : إن لم يكن اسم جِنْس ، كان على حسب المُبْهم الذى هو تفسيرٌ له من إفْراد ، أو تَثْنِيَة ، أو جمْعٍ ، ولا يجوز دخول « من » عليه .

---

(١) م : باب المنصوبات التي يطلبها الفعل على عدم اللزوم

قولى : « مفسر لما انبهم من الذوات » تحرزت بذلك من الحال ؛ فإنها مفسرة لما انبهم من الهيئات ؛ ألا ترى أنك إذا قلت : عندى عشرون درهمًا بينت بقولك : « درهمًا » حقيقة العشرين وذاتها ما هى ، وإذا قلت : جاء زيد ضاحكًا بينت بقولك : « ضاحكًا » الهيئة التى كان عليها زيدٌ وقتَ المجيء . أ هـ .

(٢) البيت : لأمية بن أبي الصلت ونسب لأبي الصلت ولابن الزبعرى .

الشاهد : قوله : « لباب البر » حيث جاء التمييز مضافاً إلى مميزه وحقه التنكير .

ينظر : ديوان أمية بن أبي الصلت ص٢٧ ، وأساس البلاغة ص ١٥٩ (ردح) ، وجمهرة اللغة ص ٥٠٢ ، وسمط اللآلي ص ٣٦٣ ، ولسان العرب (ردح) ، (رجح) ، (شهد) ، (لبك) ، (رذم) ، والمعاني الكبير ٣٨٠/١ ، ولأبي الصلت في المستقصى ٢٨١/١ ، ولأمية أو لأبي الصلت في الدرر ٢٤٩/١ ، ولابن الزبعري في لسان العرب (شيز) ، وبلا نسبة في جمهرة اللغة ص ٨١٢ .

وإنْ كان اسم جِنْس ، جازَ دخُول « مِنْ » عليه ، ولم يجز تثنيته ولا جمْعُه ، إلا فى باب : نِعْم ، وبئس ؛ فإنّه يكون على حسب الممدوح ، أو المذموم من إفْراد أو تثنية ، أو جمع ، فتقول : « نِعْم رجلا زيدٌ ، ونِعْمَ رجُلَيْنِ الزَّيْدان ، ونِعْم رجالا الزيدون » ، ولا يجوزُ دخولُ « مِنْ » عليه ، إلّا فى ضرورة شعر ، أو شذوذ من الكلام .

والمُنتصب عن تمام الاسم : لايجيء إلا بعد عدد ، نحوُ : عشرين درهمًا ، أو مقدار ، أو شبيه به ، والمقاديرُ ثلاثة أنواع :

مَكِيلاَت ، ومَوْزُونَات ، ومَمْسُوحات ؛ نحوُ : كُرّ بُرا ، أو رِطْل سمْنًا ، وذِرَاع ثوبًا ، وما فى السماء مَوْضِع رَاحَةٍ سَحابًا ، وعليه شَعْرُ كلبين ذَنَبًا .

وقد يجيء فى غير المقادير ؛ ومن ذلك قولهم : لِى مِثْله رجلًا ، فنصبوا رجلًا ؛ لحجز الإضافة بينه وبين « مِثْل » .

وإن لم يكن ممّا تقدَّم من المقادير ؛ ومن ذلك قولُ الأعشى [مجزوء الكامل] :

١٠٢- بَانَتْ لِتَحْزُنَنَا عَفَارَهْ   يَا جَارَتَا مَا أَنْتِ جَارَهْ[1]

نصب على التمييز ؛ بدليلِ دخول « من » على مثله ؛ فى قول الآخر [من السريع] :

١٠٣- يَاسيِّدًا ما أَنْتَ مِنْ سَيِّدٍ   مُوطَّأ الأَكْنَافِ رَحْبَ الذِّرَاعْ[2]

---

(١) الشاهد : فيه قوله : « جارة » ؛ حيث وقع تمييزًا لا حالًا بدليل دخول « من » عليه في بعض الشواهد ؛ كما سيتضح ذلك في الشاهد الذي يليه . ويروى البيت بجعل الصدر عجزاً والعجز صدرًا .

ينظر : ديوانه ص ٢٠٣ ، وخزانة الأدب ٣٠٨/٣ - ٣١٠ ، ٤٨٦/٥ ، ٤٨٨ ، ٧/ ٢٥٠، ٢٤٠/٩ ، وشرح شواهد الإيضاح ص ١٩٣ ، ولسان العرب (بشر) ، (جور) ، (عفر) ، والمقاصد النحوية ٦٣٨/٣ ، وبلا نسبة في رصف المباني ص ٤٥٢ ، وشرح الأشموني ٢٥٢/١ ، وشرح شذور الذهب ص ٣٣٥ ، وشرح ابن عقيل ص ٣٤٧ ، وشرح عمدة الحافظ ٤٣٥ ، والصاحبي في فقه اللغة ص ١٧١.

(٢) البيت للسفاح بن بكير بن معدان اليربوعي من قصيدة يرثي بها يحيى بن شداد بن ثعلبة بن بشر أحد بني ثعلبة ونسب لرجل من بني مريع يرثي بها يحيى بن ميسرة .

موطأ البيت : بيته مذلل للأضياف .

الرحيب : الواسع ، والمعنى أنه واسع البسيطة كثير العطاء سهل لا حاجز دونه .

وفي البيت شاهدان : الأول : قوله : « من سيد » ؛ حيث إن دخول « من » في هذه العبارة يدل على أن النكرة الواقعة بعدها تمييز لا حال ؛ إذ التمييز على معنى « من » ، أما الحال فهو على معنى « في » .

=

و « من » إنما تدخل على التمييز ، لا على الحال .

وتمام الاسم : إما بنون ؛ نحوُ : عشرين ، أو بتنوين ؛ نحو : رِطْلٍ ، أو بمضاف ؛ نحوُ : شَعْر كَلْبَيْنِ ، ونحوُ :مثله وأو بتقدير تنوين ؛ وذلك في المبنيّات ؛ نحوُ : أحد عشر ، ونحو : دخول « مِنْ » على جميع ماتفسّر به المقادير والأعداد ، إلا أنَّ ما يأتي منه تفسيرًا لعدد ، فإنه لايجوز دخول « من » عليه حتى تُرَدَّ إلى أصله ؛ فيجمع ويعرّف بالألف واللام [١] .

ولا يجوز تقديم التمييز [٢] ، وأما توسيطه فجائز ؛ ومن ذلك قول زُفَر بن الحارث / [٣] [من الوافر] : ٣٤ أ

١٠٤- نُطَاعِنُ عَنْهُمُ الأَقْرَانَ حَتَّى جَرَى مِنْهُمْ دَمًا مَرَجُ الْجُحَيْلِ

ولا يكون التمييز بالأسماء المختصّة بالنفي [٤] ؛ نحو : أحد ، وعريب ، ولا بالأسماء المتُوغّلة في البناء ، ولا بالأسماء المتوغلة في الإبهام .

= والشاهد الثاني : قوله : « يا سيدًا » ؛ حيث نصب المنادى النكرة المقصودة للضرورة .
ينظر : خزانة الأدب ٩٥/٦ ، ٩٦ ، ٩٨ ، والدرر ٢٣/٣ ، وشرح اختيارات المفضل ص ١٣٦٣ ، وشرح التصريح ٣٩٩/١ ، وشرح شواهد الإيضاح ص ١٩٥ ، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ١٨٥/٣ ، وخزانة الأدب ٣٠٨/٣ ، والدرر ٣٥/٤ ، ٢٣٤/٥ ، وشرح شذور الذهب ص ٣٣٦ ، وشرح قطر الندى ص ٣٢٠ ، وهمع الهوامع ١٧٣/١ ، ٩٠/٢.

(١) م : وقولي : « حتى يرد إلى أصله من الجمعيّة » مثال ذلك قولك : عندى عشرون درهمًا ، فإن أدخلت « مِن » قلتَ : عشرونَ من الدراهم . أ هـ .

(٢) م : وقولي : « ولايجوز تقديم التمييز » أعني : أنه لايجوز أن يقال : أعرقًا تصبب زيد ؟ أ هـ .

(٣) زفر بن الحارث بن عبد عمرو بن معاذ الكلابي ، أبو الهذيل : أمير ، من التابعين ، من أهل الجزيرة ، كان كبير قيس في زمانه ، شهد صفين مع معاوية أميرًا على أهل قنسرين ، وشهد وقعة مرج راهط مع الضحاك بن قيس الفهري وقتل الضحاك فهرب زفر إلى قرقيسيا . وظل متحصنًا فيها حتى مات ، وكانت وفاته في خلافة عبد الملك بن مروان سنة ٧٥هـ .
والشاهد في البيت توسط التمييز « دمًا » بين الفعل « جرى » ، والفاعل « مرج الجحيل » ؛ وهو جائز .
ينظر : خزانة الأدب ٣٩٣/١ ، اليافعي ٢٢١/٢ ، الشذارات ٢١٥/٢ ، الأعلام ٤٥/٣

(٤) م : وقولي : « ولايكون التمييز بالأسماء المختصة بالنفى ...» إلى آخره أعني : أنه لايقال : ماعندى عشرون أحدًا ، وسبَبُ ذلك : أن الأسماء المختصة بالنفي شديدة الإبهام ؛ فلا يكون فيها تبيين لذلك ، وكذلك الأسماء المتوغّلة في البناء ماكان منها نكرة ، فهو شديد الإبهام : فلا يحصل به تبيين ، لاتقول : عندى عشرون مَنْ ، ولاعشرون مَا ، وماكان منها معرفةً ، فلا يتميّزُ به ، لأن التمييز لايكون إلا نكرة . أ هـ .

وأمَّا الاستثناء ، فهو : إخراج الثانى مما دخل فيه الأول بأداة من الأدوات التى جعَلَها العرب لذلك .

وَهِىَ : إحدى عَشْرَةَ أداة ، إلا وهى حرف [(١)] ، وحاشا ، وحشا ، وخلا ، وعدا ، وهى حروف إذا جَرَّتْ مابعدها [(٢)] ، وأفعال إذا نصبته [(٣)] ، إلا أنَّ النصب بحاشا[(٤)] قليل ؛ ومنه قولهم : « حَاشَا الشَّيْطَانَ وَابن الإصبَع » ، والخفض بِخَلا ، وَعَدَا قليلٌ» .

وليس ولا يكون ، وهما فِعْلان .

فإن دخلَتْ « ما » على خَلا وعَدَا ، لم يكونا إلا فِعْلَيْنِ إنْ كانت « ما » مصدريَّة ، فإن كانت زائدة ، جاز الخفض بهما ؛ فيكونان إذْ ذاك حرفين ، وهو قليل جدًّا . وغير ، وسِوى بضم السين وكسرها ، وسَوَاء بفتحها والمد ، وهى أسماء [(٥)] .

---

(١) م : باب الاستثناء
قولي : « إلا وهي حرف » الدليل على أنها حرف : أنها لاموضع لها من الاعراب . أ هـ.

(٢) م : وقولي : « وحاشا وخلا وعدا ، وهى حروف إذا جرَّت مابعدها » الدليل على أنها حروف : أنه لايمكن أن تكون أفعالاً ؛ لأنَّ الأفعال لاتحمل خفضًا ، ولايمكن أن تكون اسمًا ؛ بدليل أنها لاتباشر العوامل ، لاتقول : قام حشا زيد ؛ كما تقول : قام غيرُ زيد ، وكذلك سائر أخواتها ، ولاينبغى أن تحمل على أنها ظروف ؛ لأنها ليست أسماء زمان ولامكان ، والظروف لاتنقاس إلا فى هذين الصنفين ، وماعدا ذلك لايجعل ظرفًا إلا بدليل ، وقد عُدِمَ هَهُنَا . أ هـ .

(٣) م : وقولى : « وأفعال إذا نصبت » الدليل على أنها إذا نصبت أفعال : أنه لاتخلو من أن تكون أفعالاً أو أسماء أو حروف استثناء ؛ فلا يمكن أن تكون أسماء ؛ لانتصاب مابعدها مع أنها ليست من قبيل الأسماء العاملة ، ولايمكن أن تكون حروف استثناء ؛ لأنها لو كانت حروفًا ، لجاز أن تقول : ماقام حاشى زيدٌ ، فترفع مابعدها ؛ كما تقول : ماقام إلا زيد ؛ فلما لم يجز ذلك فى « حاشى » وأخواتها ، دل ذلك على أنها ليست حروفًا ، وبمثل ذلك يستدل على أن : ليس ، ولايكون فعلان . أ هـ .

(٤) في أ : حاشي .

(٥) م : وقولى : « وغير وسوى بضم السين وكسرها وسواء بفتحها والمد وهى أسماء » ، أما « غير » فالدليل على أنها اسم تأثير عوامل الأسماء فيها ، وأما سوى بضم السين وكسرها وفتحها مع المد ، فلا يمكن أن تكون فعلاً ؛ لخفضها مابعدها ، والأفعال لاتحمل خفضًا ؛ فلم يبق إلا أن تكون اسمًا أو حرفًا ، فجعلناها اسمًا لدخول الخافض عليها فى الضرورة ؛ نحو قوله : [من الطويل]

تَجَانَفُ عَنْ جُوِّ اليَمَامَةِ نَاقَتِى ... وَمَا قَصَدَتْ مِنْ أَهْلِهَا لِسَوَائِكَا

[تقدم في هامش الكتاب في ص ٢١٨] أ هـ .

والمُخْرجُ ، لايكون إلا النّصف فما دونه (١) ، فأمّا قوله تعالى : ﴿ إِنَّ عِبَادِى لَيْسَ لَكَ عَلَيْهِمْ سُلْطَـٰنٌ إِلَّا مَنِ ٱتَّبَعَكَ مِنَ ٱلْغَاوِينَ ﴾ [الحجر : ٤٢] ومعلومٌ أنَّ الغاوين أكثر من غيرهم ، فإنَّه يتخرّج على أنه (٢) يريد بالعباد غير الغاوين ، وتكون الإضافة تشريفًا لهم ، ويكون الاستثناء منقطعًا .

ولا يكون المخرج إلا مختصا لو قلت : قام القوم إلا رجالًا ، لم يجز ، ولا يكون - أيضاً - المخرج منه إلا مختصا لو قلت : قام رجالٌ إلا زيدًا ، لم يجز .

والاسم الواقع بعد « إلا » لا يخلو من أنْ يكون قبله عامل مُفَرَّغ للعمل فيه ، أو لايكون ، فإنْ كان : فإمَّا أنْ يكون العامل المُفرّغ رافعًا ، أو ناصبًا ، أو خافضًا ، فإن كان رافعًا عمل فيه ؛ وذلك نحوُ قولك : ماقام إلا زيدٌ وإن كان ناصبًا أو خافضًا : فإما أن يكون معموله محذوفًا أو لا يكون : فإنْ لم يكن له معمول محذوف ، كان الاسم الذى بعد إلا على حسب ذلك العامل ؛ وذلك نحوُ قولك : ماضربتُ إلا زيدًا ، وما مررتُ إلا بزيد ، وإنْ كان معموله محذوفًا ، كان الاسم الذى بعد « إلا » منصوبًا على الاستثناء ؛ ومن ذلك قوله / [من الطويل] : ٣٤ ب

١٠٥ - نَجَا سَالِمٌ وَالنَّفْسُ مِنْهُ بِشِدْقِهِ وَلَمْ يَنْجُ إِلا جَفْنَ سَيْفٍ وَمِئْزَرَا(٣)

أى : ولم ينج شىء إلا جفن سيف .

وإن لم يكن قبل إلا عامل مفرّغ لما بعدها ، فإمّا أن يكون الكلام الذى قبلها موجبًا

(١) م : وقولى : « والمخرج لايكون إلا النصف فما دونه » مثال ما استثنى منه النصف قولك : عندى عشرة إلا خمسة ، ويمكن أن يكون من ذلك قوله تعالى : ﴿ قُمِ ٱلَّيْلَ إِلَّا قَلِيلًا ﴾ [المزمل : ٢، ٣] والأحسن فى كلامهم : أن يكون المخرج مادون النصف ؛ نحو قولك : عندى عشرة إلا اثنين . أ هـ .

(٢) في أ : أن .

(٣) البيت : لحذيفة بن أنس الهذلي .

الشاهد فيه قوله : « ولم ينج إلا جفن سيف » حيث نصب الاسم بعد إلا ، والتقدير : ولم ينج شيء إلا جفن سيف .

ينظر : شرح أشعار الهذليين ٥٥٨/٢ ، والعقد الفريد ٢٤٤/٥ ، ولسان العرب (جفن) ، ولأبي خراش الهذلي في لسان العرب ٢٣٤/٦ ، وبلا نسبة في تذكرة النحاة ص ٥٢٦ ، وجمهرة اللغة ص١٣١٩ ، ورصف المباني ص ٨٦ ، الصاحبي في فقه اللغة ص ١٣٦ ، ولسان العرب (نجا) ، والمعاني الكبير ص ٩٧٢ .

أو منفيا : فإن كان موجبًا ، جاز فى الاسم الواقع بعد « إلا » وجهان :

أفصحهما : نصبُهُ على الاستثناء .

والآخر : أن تجعله مع « إلا » تابعًا للاسم الذى قبله ؛ فتقول : « قام القومُ إلا زيدًا[(١)] ، برفع زيد وبنصبه .

وإنْ كان منفيا لفظاً أو معنىً ، فإنْ كان الاسم الذى قبلها منصوبًا بلا النافية ، جاز فى الاسم الواقع بعدها أربعة أوجه ؛ أفصحها : النصب على الاستثناء ، أو رفعه بدلا على الموضع ، ودونهما النصب على أن يكون إلا مع ما بعدها نعتًا للاسم الذى قبلها على اللفظ ، والرفع على أن تكون مع ما بعدها نعتًا له على الموضع ؛ نحوُ قولك : « لارَجُلَ فى الدار إلا زيدًا » برفع زيدٍ ، ونَصْبه .

وإنْ كان مجرورًا بالباء الزائدة ، أو مِن الزائدة ، جاز فى الاسم الواقع بعدها أربعة أوجه ، أفصحها : النَّصْب على الاستثناء ، أو الإبدال على الموضع ، فإن كان منصوبًا نصبته ، وإنْ كان مرفوعاً رفعته ، ودونهما النَّعْت على اللفظ ؛ فيخفض.

أو على الموضع ؛ فيرفع أو يُنْصب على حسب الموضع ؛ وذلك [نحو] [(٢)] قولك : « لَيْسَ زَيْدٌ بِشَيْءٍ إلا شَيء لايُعبأ به » ، بنصب شيء وخفضه .

« وما أنت بشيءٍ إلا شَيْء لا يُعْبَأُ به » ، برفع شيء ونصبه وخفضه ، إن قدرت « ما » تميميّة .

وكذلك - أيضًا - إنْ قدرتها حجازيّة لاستواء اللغتَيْنِ مع إلا ؛ فنحوُ [قولك][(٣)]: « ما جَاءَنِي مِنْ أَحَدٍ إلا زَيْدًا » ، برفع زيد ، ونصبه ، وخَفْضه ، و« ماضربْتُ من أحدٍ إلا زيدًا » ، بنصب زيدٍ وخفضه .

وإنْ لم يكن الاسم الذى قبلها معمولًا لشيء مِمَّا ذكر ، جاز فى الاسم الواقع بعدها ، ثلاثة أوجه :

أفصحها : أنْ يكون بدلًا ، فيكون إعرابه على حسب إعراب الاسم الذى قبله ، ثم

---

(١) في ط : زيدًا زيدًا .

(٢) سقط في ط .

(٣) سقط في ط .

يليه أن يكون منصوبًا على الاستثناء ، ودونهما : أنْ تجعله مع « إلا » نعتًا لما قبله ؛ فيكون إعرابه - أيضًا - على حسب إعرابه ؛ نحو قولك : ما [قام] [١] القَوْمُ إلا زيدًا ، بنصب زيدٍ ، ورَفعه ، وماضربت أحدًا إلا زيدًا ، بنصب زيدٍ لا غير ، وما مررتُ بأحد إلا زيدًا ، بنصب زيد ، وخفضه .

٣٥ أ ولايجوز تقديم المستثنى أول الكلام / [٢] ، ويجوز تقديمه على المستثنى منه ، أو على صفَتِهِ ، فإنْ قدَّمْته على المستثنى منه ، لم يجز فيه إلا النَّصْب ؛ على كل حال ؛ نحو قولك : ما قام إلا زيدًا القومُ ، وقد يجعل [٣] على حسب العامل الذى قبله ، ويجعل [٤] مابعده بدلًا منه ، وذلك قليلٌ ؛ نحوُ قوله [من الطويل] :

١٠٦ - رَأَتْ إِخْوَتِي بَعْدَ الوَلاءِ تَتَابَعُوا فَلَمْ يَبْقَ إِلا وَاحِدٌ مِنْهُمْ شَفْرُ [٥]

رُوِىَ برفع واحدٍ .

وإنْ قدَّمته على صِفَةِ المستثنى منه ، جاز فيه ما كان يَجُوزُ مع التأخير ، إلا أنَّ الوصف يقوى ويحسن [٦] .

---

(١) سقط في ط .

(٢) م : وقولي : « ولايجوز تقديم المستثنى أول الكلام » أعنى : أنه لايجوز أن تقول : إلا زيدًا قام القوم . أ هـ .

(٣) في أ : تجعل .

(٤) في أ : تجعل .

(٥) البيت بلا نسبة ويروى صدره هكذا :

رأت إخوتي بعد الجميع تتابعوا ... ...

والشاهد فيه : قوله « فلم يبق إلا واحد منهم شفر » حيث قدم المستثنى « واحد » على المستثنى منه « شفر » ورفع المستثنى على تفريغ العامل وهو ضعيف والأقوى نصبه .

ينظر : الدرر ١٦٣/٣ ، رصف المباني /١٨٨ ، اللسان (شفر) وهمع الهوامع ٢٢٥/١ .

(٦) م : وقولي : « إلا أن الوصف يقوى ويحسُن » أعنى بذلك : أنك إذا قلت : قام القوم إلا زيدًا العقلاء ، جاز في زيد النصب على الاستثناء ، والرفع على الوصف ؛ كما يجوزُ فيه لو لم تأتِ بالوصف ، فقلتَ : قام القوم إلا زيدًا ، إلا أن الوصفَ يقوى في حال التقدم على صفة المستثنى منه ؛ وسَبَبُ ذلك : أنك إذا قلت : قام القوم إلا زيدًا العقلاء ، كنت فاصلاً بين الموصوف وصفتِهِ بالاستثناء ، والفصل بينهما قبيح ، فضعف النصب كذلك ، فلما ضعف النصب ، قوى الرفع على الصفة ؛ لأنه لايلزم فيه من الفصلِ مايلزم في النصب على الاستثناء . أ هـ .

وإذا تكررت المستثنيات ، فإنْ كان بعضُها معطوفًا على بعض ، كانت على حسب المستثنى الأول ، وتكون كلها مستثنيات مِنْ شيء واحد ؛ نحوُ قولك [(١)]: « قَامَ القَوْمُ إلا زَيْدًا وإلا عمرًا وإلا خالدا » .

وإن لم يعطف بعضها على بعض ، فإن كانت هي المستثنى الأول في المعنى ، كانت - أيضًا - على حسبه في الإعراب؛ لأنها بَدلٌ منه ؛ ومن ذلك قوله [من الرجز] :

١٠٧- مَالَكَ مِنْ شَيْخِكَ إِلَّا عَمَلُهْ   إلا رَسِيمُهُ وإلا رَمَلُهْ [(٢)]

فالرسم والرَّمَلُ ، هما العمل .

وإنْ لم تكن الأولَ في المعنى - فإما أن يمكن [(٣)] استثناء بعضها من بعض أو لا يمكن :

فإن لم يمكن : فإنْ كان العامل مفرّغًا ، جعلت واحدًا منها على حسبه ، ونصبت ما عداه ؛ نحوُ قولك : ماقامَ إلا زيدٌ [(٤)] ، إلا عمرًا [(٥)].

وإن لم يكن مفرغاً ، كانت مستثناة ممَّا استثنى منه الأول ، ولا يخلو من أن يتأخر عن المستثنى منه ؛ فيكون الواحدُ منها في الإعراب على حسبه لو انفرد ، وتنصب ما عَداه ؛ فتقول : مَاقَامَ القَومُ إلا زيدٌ إلا عَمْرًا .

أو يتقدَّم عليه ؛ فلا يجوز إلا النصب ؛ نحو قولك : مَاقَامَ إلا زيدًا إلا عمرًا أَحَدٌ .

وإنْ أمكن استثناء بعضها من بعض ، جعلت الآخر مستثنى من الذى قبله ، والذى

---

(١) في ط : قولهم .

(٢) البيت ، بلا نسبة في : أوضح المسالك ٢٧٢/٢ ، الدرر ١٦٧/٣ ، رصف المباني ص ٨٩ ، الكتاب ٣٤١/٢ وشرح الأشموني ٢٣٢/١ وشرح التصريح ٣٥٦/١ ، وشرح ابن عقيل ٣١١، وهمع الهوامع ٢٢٧/١ .

الشاهد : فيه قوله : « إلا عمله إلا رسيمه وإلا رمله » فـ « رسيمه » بدل و« رمله » معطوف و« إلا » المقترنة بكل منهما مؤكدة .

(٣) في ط : يكن .

(٤) في أ : زيدًا .

(٥) في أ : عمرو .

قبله مستثنى من الذى قبله ، إلى أنْ تنتهى إلى الأول ، ويكون إعراب الأول منها على حكمه لو انفرد ، وما عداه منصوبٌ لا غَيْر ؛ نحو قولك : عندى عشرةٌ إلا خمسةً إلا اثنين إلا واحدًا .

فالواحد مستثنى من الاثنين ، والاثنان من الخمسة والخمسة من العشرة .

٣٥ ب وطريقُ معرفة قَدْر المستثنى فى هذه المسائل / أن تُخرِجَ الآخر من الذى قبله ، وما بقى منه أخرجته ممَّا قبله ، ولا تزال تفعل ، إلى [(١)] أنْ تنتهى إلى الأول .

فالمستثنى - إذَنْ - فى المسألة المتقدمة أربعة ؛ وذلك : أنَّكَ أخرجت الواحد من الاثنين ، فبقى واحد ، فأخرجتَ حكم الاسم الواقع بعد إلا ، إنْ كان من جنْس ماقبله .

فإنْ كان منقطعًا : فإمَّا أن يتوجه عليه العامل المتقدِّم من جهة المعنى ، أو لا يتوجه :

فإن لم يتوجَّه عليه ، لم يجز فيه إلا النَّصْب ؛ نحوُ قولك : « ما زاد شَىْءٌ إلا مانَقَص » ، فزادَ لا يتوجَّه على ما نقص ؛ لأنَّ ما نقص لا يوصف بأنَّه زادَ ، بل المعنى : لكن نقص .

وإنْ توجه عليه من جهة المعنى ، فلغةُ أهل الحجاز النَّصْبُ ، وبنو تميم يُجْرونه مُجْرَى المتصل فى جميع ماتقدَّم ذكره ؛ وذلك نحوُ قولك : ماجاءَنِى أحدٌ إلا حِمارٌ [(٢)] ؛ ألا تَرى أنَّ الحمار - وإنْ لم يكن من جِنْس ماقبله - فإنَّ معنى العامل متوجه عليه ؛ لأنَّ المعنى : بل جاءَنِى حِمارٌ .

وأمَّا الاسم الواقع بعد « غَيْر » ، فلا يكون أبدًا إلا مخفوضًا بإضافة « غير » إليـــه .

ويكون حكمُ غير فى الإعراب كحكم الاسم الواقع بعد إلا فى جميع ما تقدَّم ذكره ؛ فتقول : « ماقَامَ القومُ غَيْرُ زيدٍ » ، برفع « غير » ونصبه [(٣)] .

إلا أنك إذا أتبعت الاسم الواقع بعد « غَيْر » كان لك فى التابع وجْهان : الخَفْض

(١) في ط : ذلك وإلى .

(٢) في أ : حمارًا .

(٣) م : وقولى : « فتقولُ : ماقام القومُ غير زيد برفع « غير » ونصبه » وإنما جاز في « غير » الرفع والنصب ؛ لأنك لو قلت : ماقام القوم إلا زيد ، لجاز فى زيد الرفع والنصبُ إلا أنَّ الرفعَ أحسن ؛ كما أن الاسم الواقع بعد إلا رفعه أحسن من نصبه ، وتقول : قام القوم غير زيد بالنصب على الاستثناء والرفع على الصفة ، والنصبُ أحسن ؛ لأنك لو قلت : قام القوم إلا زيدًا ، لكان نصب زيد على الاستثناء أحسن من رفعه على الوصف . أ هـ .

على لفظه ، وأن يكون على حسب إعراب غير ؛ ومن ذلك قوله [من البسيط] :

١٠٨ - لَمْ يَنْوِ غَيْرِ طَرِيدٍ غَيْرُ مُنْفَلِتٍ وَمُوثَقٌ فِي حِبَالِ القَدِّ مَسْلُوبُ

برفع مُوثَق وخفضه .

ولايجوز ذلك في إتباع الاسم الواقع بعد إلا غير الحمل على اللفظ خاصّة [١] .

وأمّا الاسم الواقع بعد سِوَى ، وَسُوَى ، وسَوَاء ، فلا يكون إلا مخفوضًا بها ، و[تكون][٢] هي أبدًا منصوبة على الظرفية [٣] .

وأما الاسمُ الواقع بعد خَلا ، وعَدا ، وحاشَا ، وحَشَى ؛ نحو قوله : [من الوافر]

١٠٩ - حَشَى رَهْطِ النَّبِيِّ فَإِنَّ مِنْهُمْ بُحُورًا لاتُكَدِّرُهَا الدِّلاءُ[٤]

فَإِنْ كان مخفوضًا ، كان خَفْضُهُ بها ، وتكون [هى] [٥] حروفًا متعلّقةً بما قبلها .

وإنْ كان منصوبًا [٦] ، فيكون منصوبًا بها ، وتكون أفعالًا ، وفاعلوها مُضْمرون فيها / ، والضمير عائد على البعض المفهوم من معنى الكلام . ٣٦ أ

وإن لم يذكر ؛ كأنّك قلت : خَلا هو زيدًا ، أي : خَلا بعضهم زيدًا ؛ ألا ترى أنك إذا أخبرتَ عن قوم مَعهودين [٧] من جملتهم زيدٌ ، فقلت : قامَ القومُ – حَصَلَ في

---

(١) م : وقولي : « ولايجوز لك في إتباع الاسم الواقع بعد إلا غيرُ الحمل على اللفظ خاصّة » مثال ذلك : قام القوم إلا زيدًا وعمرًا ، فتنصب عمرًا لنصبك زيدًا ، ولايجوز غير ذلك ، فإن قلت : ماقام القوم إلا زيد وعمرو ، لم يجز في عمرو إلا الرفع ؛ لرفعك زيدًا . أ هـ .

(٢) سقط في ط .

(٣) م : وقولي : « وتكونُ هي منصوبة أبدًا على الظرفية » والدليلُ على أنها منصوبة على الظرفية : أنه قد تقدم الدليل على أنها اسم ، وإذا ثبت أنها اسم ، تبيّنَ أنها من قبيل الظروف ؛ بدليل وصل الموصول بها في فصيح الكلام ؛ نحو قولك : جاءني الذي سِوَاك ؛ كما تقول : جاءني الذي عندك ، ولو كان غير ظرف ، لم يكن بدٌّ من أن تقول جاءني الذي هو سواك ؛ كما تقول جاءني الذي هو عندك . أ هـ .

(٤) البيت بلا نسبة في : الجنى الداني ص ٥٦٧ ، ورصف المباني ص ١٧٩ ، ولسان العرب (حشى) .

والشاهد فيه قوله : « حش رَهْطَ » ؛ حيث إنه يجوز خفض « رهط » على اعتبار حشى حرف جر ، ويجوز نصب « رهط » مفعولًا على اعتبار حشى فعلا ماضيًا .

(٥) سقط في ط .

(٦) في ط : نصبه .

(٧) في أ : معدودين .

نَفْس المخاطب أنَّ بعض القائمين زيدٌ ؛ فيكون الضميرُ عائدًا على ذلك البعض المفهوم ؛ [ومن عودة الضمير على المفهوم] [(١)] ، قوله تعالى : ﴿ فَأَثَرْنَ بِهِۦ نَقْعًا ﴾ [العاديات : ٤] ، ولم يذكر المكان .

وتكون الجملة في موضع نَصْب عَلَى الحال وَإنْ دخلَتْ « مَا » عَلَى شَيْءٍ مِنْهَا ، كَانَتْ مصدريّة ، والمصدر في موضع الحال ؛ على حدِّ قولهم : « أَتَيْتُهُ رَكْضًا » .

وإنْ جعلتها زائدةً ، كان حكمها على حَسَبِهِ ، قبل لَحَاقِ مَا .

وأمّا الاسمُ الواقع بعد ليس ، ولا يكون ، فينتصبُ على أنه خبَرٌ لهما . ويكون اسمهما ضميرًا عائدًا على البعض المفهوم من معنى الكلام ؛ كما تقدَّم ، والجملة في موضع الحال ؛ كأنّك قلت : « قامَ القومُ ليس بعضُهم زيدًا ، ولا يكون بعضهم زيدًا » .

وكذلك كان الضمير مفردًا مذكرًا في جميع الأحوال .

ومن العرب من يجعل الضمير الذى فيهما على حَسَب الاسم المتقدِّم ؛ فتقول : « ما أتتنى امرأةٌ ليست فلانةٌ » ، « ولاتكون فلانةٌ » ؛ فتكون الجملة على هذه اللغة صفةً للاسم المتقدم .

* * *

(١) في ط : ومن عوده على الضمير المفهوم .

بَابُ النِّـــدَاءِ

حروف النداء : « يا » ، و « أيا » ، و « هَيَا » ، و « وا » ، و « أىْ ، والهمزة » ممدودتين ، ومقصورتين(١) .

فـ « وا » منها للمندوب ، وماجرى مجراه خاصةً .

(١) م : باب النداء

قولى : « حروف النداء يا و أيا » إلى آخره ، النداء بـ « يا » هو الأفصح ؛ قال تعالى : ﴿ يَٰجِبَالُ أَوِّبِي مَعَهُ ﴾ [سبأ : ١٠] ومن النداء بـ « أيا » قوله : [من الطويل]

أَيَا ظَبْيَةَ الوَعْسَاءِ بَيْنَ جلَاجِل ... وبَيْنَ النَّقَا آ أَنْتِ أَمْ أُمُّ سَالِمِ ؟

[البيت لذى الرمة فى ديوانه ص ٧٥٠، وأدب الكاتب ص ٢٢٤، والأزهية ص ٣٦، والأغاني ١٧/ ٣٠٩، والخصائص ٢/ ٤٥٨، والدرر ٣/ ١٧، وسر صناعة الإعراب ٢/٧٢٣، وشرح أبيات سيبويه ٢/ ٢٥٧، وشرح شواهد الشافية ص ٣٤٧، وشرح المفصل ١/٩٤، ٩/ ١١٩، والكتاب ٣/ ٥٥١، ولسان العرب (جلل) ، (آ) ، (يا) ، واللمع ص ١٩٣، ٢٧٧، ومعجم ما استعجم ص ٣٨٨، والمقتضب ١/ ١٦٣، وبلا نسبة فى أمالى ابن الحاجب ١/ ٤٥٧، ٢/ ٦٧٧، والإنصاف ٢/ ٤٨٢، وجمهرة اللغة ص ١٢١٠، والجنى الدانى ص ١٧٨، ٤١٩، وخزانة الأدب ٥/ ٢٤٧، ١١/ ٦٧، ورصف المبانى ص ٢٦، ١٣٦، وشرح شافية ابن الحاجب ٣/ ٦٤، وهمع الهوامع ١٧٢/١ ويروى « فيا » بدلًا من « أيا »] .

ومن النداء بـ « هيا » قوله : [من الطويل]

هَيَا أُمَّ عَمْرٍو هَلْ لِيَ اليَوْمَ عِنْدَكُم ... بِغَيْبَةِ أَبْصَارِ الوُشَاةِ سَبِيلُ ؟

[البيت بلا نسبة فى تذكرة النحاة ص ٦٨٤، والجنى الدانى ص ٥٠٧، والدرر ١٧/٣، وهمع الهوامع ١/ ١٧٢] .

ومن النداء بـ « أى » قوله : [من الطويل]

أَلَم تَسْمَعِي أَىْ عَبْدُ فِى رَوْنَقِ الضُّحَى ... بُكَاءَ حَمَامَاتٍ لَهُنَّ هَدِيرُ

[البيت لكثير عزة فى ديوانه ص ٤٧٤، وشرح شواهد المغنى ١/ ٢٣٤، وبلا نسبة فى الدرر ٣/ ١٦، ورصف المبانى ص ١٣٥، ولسان العرب (رنق) ، (يا) ، ومغنى اللبيب ٧٦/١، وهمع الهوامع ١/ ١٧٢] .

ومن النداء بأى ممدودةً ماحكاه الكسائى من قول بعضهم : أى أنه ، ومن النداء بالهمز قوله : [من الطويل]

أَفَاطِمَ مَهْلًا بَعْضَ هَذَا التَّدَلُّلِ ... ...

[صدر بيت لامرئ القيس وعجزه :

... ... وإن كنت قد أزمعت صرمى فأجملي

ينظر ديوانه ص ١٢، والجنى الدانى ص ٣٥، وخزانة ١١/ ٢٢٢، والدرر ٣/ ١٦، =

و « يا » : تستعمل في جميع ضروب المناديات من : مندوب ، ومتعجَّب منه ، ومُستغاث به ، وغير ذلك ؛ قريبًا كان ، أو بعيدًا ، وسائرها لا يستعمل إلا في النِّداء الخالص .

فأمَّا الهمزة منها ، فللقريب خاصةً ، وسائرها للبعيد مسافةً أو حكمًا ؛ كالنائم ، وقد تكون للقريب .

والاسم المُنَادَى غيرُ المندوب ، والمستغاث به ، والمتعجَّب منه : إمَّا أن يكون مفردًا ، أو مضافًا ؛ فإنْ كان مضافًا ، كان منصوبًا بإضمار فعل لا يجوزُ إظْهاره[1] .

وإنْ كان مفردًا : فإما أن يكون مطوّلًا ، أو غير مطوّل ، فإنْ كان مطوّلًا - وأعنى به : ماكان عاملًا في غيره[2] - لم يجز فيه أيضًا إلا النَّصب ؛ نحوُ قولك : « ياضاربًا زيدًا » .

٣٦ ب وإنْ كان غيرَ مطوَّل : فإمّا أنْ / يكون معرفة ، أو نكرة ؛ فإنْ كان معرفة[3] ، بُنِيَ على الضَّمّ ، ويكون في موضع نَصْب بإضْمار فِعْل أيضًا .

وإنْ كان نكرةً : فإمّا أن تكون مُقْبلا عليها ، أو غير مُقْبلٍ عليها ، فإنْ كانت[4] مقبلًا عليها ، فهي أيضًا مبنيةٌ على الضَّمّ ؛ كالقَلَم .

وإنْ كانت غير مُقْبل عليها ، كانت منصوبةً بإضْمار فِعْلٍ .

والأسماءُ كلُّها يَجوزُ نداؤها إلا المضْمرات ، والأسماء المعرَّفة بالألف واللام ،

= والمقاصد النحوية ٤/ ٢٨٩، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٤/ ٦٧، ورصف المباني ص ٥٢، وشرح الأشموني ٢/ ٤٦٧، ومغني اللبيب ١/ ١٣، وهمع الهوامع ١/ ٧٢] .

وحكى ابن كيسان النداء بالهمزة الممدودة ؛ نحو : آزيد ، ومن النداء بـ « وا » قوله [من الرجز] :

وَافَقْعَسا وَأَيْنَ مِنِّى فَقْعَسُ ؟

[سيأتي في المقرب برقم (١٢٤)] أ هـ .

(١) م : وقولى : « وإن كان مضافًا ، كان منصوبًا بإضمار فعل لايجوز إظهاره » مثال ذلك : يا عبد الله . أ هـ .

(٢) م : وقولى : « فإن كان مطولاً وأعنى به : ماكان عاملاً في غيره » مثال ذلك : ياضاربًا زيدًا ، ويا خيرًا من عمرو ، ومن قبيل المطول : ماسمى بتابع ومتبوع ؛ نحو تسميتك رجلاً بثلاثةٍ وثلاثين ، فإنك تقول في ندائه : يا ثلاثة وثلاثين ، بالنصب لطوله ؛ وذلك أن الثانى كأنَّه يحصل فيه تبعَةً للأول ؛ فكأنك سميت بعامل ومعمول . أ هـ .

(٣) م : وقولى : « وإن كان معرفة » إلى آخره ، مثال المعرفة : يا زيد ، ومثال النكرة المقبل عليها : يارجل ، ومثال النكرة غير المقبل عليها : يا رجلًا . أ هـ .

(٤) في ط : كان .

والأسماء غير المتصرِّفة ، والأسماء اللازمة للصدر(١) .

وقد يُنادَى المُضْمر المخاطب في نادر كلام ، أو ضرورةِ شِعْرٍ ، وتكون صيغته صيغة المنصوب ؛ نَحْوُ ماحكي من قول بعضهم :

« يَا إِيَّاكَ قَدْ كَفَيْتُكَ »

وقد تكون [صيغته صيغة](٢) المرفوع ؛ نحوُ قوله [من الرجز] :

١١٠- يَا أَبْجَرُ ابْنَ أَبْجَرٍ يَا أَنْتَا أَنْتَ الَّذِى طَلَّقْتَ عَامَ جُعْتَا(٣)

فإنْ أردت نداء مافيه الألف واللام ، توصَّلت إلى ذلك بـ « أى » ، أو اسم إشارة ، نحوُ قولك : « يأيُّها الرجل » ، و « يا هذا الرجل » ، أو بهما معًا ؛ وذلك قليل ، نحوُ قوله [من الطويل] :

١١١- أَلا أَيُّهَذَا النَّابِحُ السِّيد إنَّنِى عَلَى نَأْيِهَا مُسْتَبْسِلٌ مِنْ وَرَائِهَا(٤)

ولايُنادى منها بغير وُصْلةٍ ، إلّا اسم الله تعالى ؛ لكثرة الاستعمال مع معاقبتهما الهمزة من « الإله » ، أو في ضرورة ، نحوُ قوله [من الرجز] :

١١٢- فَيَا الغُلامَانِ اللَّذَانِ فَرَّا إيَّاكُمَا أَنْ تُكْسِبَانِي شَرَّا(٥)

(١) م : وقولي : « والأسماء المتصرفة وغير اللازمة للصدر » تحرزت بذلك من الأسماء اللازمة للصدر ؛ نحو أسماء الاستفهام وأسماء الشرط ، فإنه لايجوز نداء شيء منها ، ومن الأسماء اللازمة ضربًا واحدًا من الإعراب ؛ نحو : ايمن الله ، ولعمر الله وبُعيدات بين ، وأمثال ذلك ؛ فإنه لايجوز نداء شيء منها . أ هـ .

(٢) في ط : كصيغة .

(٣) البيت للأحوص ونسب إلى سالم بن دارة .

والشاهد فيه قوله :« يا أنتا » حيث نادى الضمير الذي يستعمل في مواطن الرفع ، وهذا شاذ .

ينظر : ملحق ديوان الأحوص ص ٢١٦ ، وشرح التصريح ١٦٤/٢ ، والمقاصد النحوية ٤/ ٢٣٢ ، ولسالم بن دارة في خزانة الأدب ١٣٩/٢ ، ١٤٣ ، ١٤٦ ، والدرر ٢٧/٣ ، وبلا نسبة في الإنصاف ٣٢٥/١ ، وأوضح المسالك ١١/٤ ، وسر صناعة الإعراب ٣٥٩/١ ، وشرح الأشموني ٤٤٣/٢ ، وشرح المفصل ١٢٧/١ ، ١٣٠ ، وهمع الهوامع ١٧٤/١ .

(٤) البيت : للفضل بن الأخضر .

والشاهد فيه نداء ما فيه الألف واللام « النابح » باستخدام « أي » واسم الإشارة « هذا » ؛ وهو قليل .

ينظر : الحماسة ٥٨٨ ، وشرح التبريزي ١٥٠/٢ .

(٥) البيت بلا نسبة في : أسرار العربية ص ٢٣٠ ، والإنصاف ٣٣٦/١ ، والدرر ٣٠/٣ ، =

ويجوز حذفُ حرف النّداء ، وإبقاءُ المنادَى ؛ نحو قوله - تعالى - : ﴿ يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَـٰذَا ... ﴾ [يوسف : ٢٩] .

إلا أن يكون المنادى اسم إشارة ، أو نكرة ، مقبلًا عليها أو غير مقبل ، وقد يحذف من النكرة المقبل عليها في ضرورة ؛ نحوُ قوله [من الرجز] :

١١٣- جَارِيَ لا تَسْتَنْكِرِي عَذِيرِي ... ...[1]

أو في شاذٍّ من الكلام ؛ نحو قولهم : « افْتَدِ مخنوقُ » ، و« أطرق كِرَا » ، و« ثوبِيَ حَجر » .
ولا يحذف مع اسم الإشارة أصلًا ؛ ولذلك لُحِّن المتنبي[2] في قوله [من الكامل] :

١١٤- هَذِي بَرَزْتِ لَنَا فَهِجْتِ رَسِيسَا ثُمَّ انْصَرَفْتِ وَمَا شَفَيْتِ نَسِيسَا[3]

وإذا أتبعتَ المنادَى ، فلا يخلو من أنْ يكون مُعْربًا ، أو مبنيًّا :
فإنْ كان معربًا[4] ، فإنْ أتبعته ببدل ، كان حكم التابع كحكمه ؛ لو باشره حرف

= وخزانة الأدب ٢٩٤/٢ ، وشرح ابن عقيل ص ٥١٨ ، وشرح عمدة الحافظ ص ٢٩٩ ، وشرح المفصل ٩/٢، واللامات ص ٥٣ ، واللمع في العربية ص ١٩٦ ، والمقاصد النحوية ٢١٥/٤ ، والمقتضب ٢٤٣/٤ ، وهمع الهوامع ١٧٤/١ ، وتاج العروس (الهاء) ، ويروى « تكسبانا » بدلًا من « تكسباني » .

والشاهد فيه نداء ما فيه الألف واللام « الغلامان » بأداة النداء « ياء» دون استخدام وصله بـ « أيها » ، مكان الأصل أن يقول : « يأيها الغلامان » ؛ غير أن هنا ضرورة.

(١) البيت للعجاج .

والشاهد فيه حذف النداء ضرورة من « جاري » ، وهو اسم نكرة قبل النداء لا يتعرف إلا بحرف النداء ، وإنما يطرد حذفه في المعارف ، والأصل : يا جارية ، فرخم المنادي .

ينظر : ديوانه ٣٣٢/١ ، وخزانة الأدب ١٢٥/٢ ، وشرح أبيات سيبويه ٤٦١/١ ، وشرح التصريح ١٨٥/٢ ، وشرح شواهد الإيضاح ص ٣٥٥ ، وشرح المفصل ١٦/٢ ، ٢٠ ، والكتاب ٢٣١/٢ ، ٢٤١ ، ولسان العرب (عذر) ، والمقاصد النحوية ٢٧٧/٤ ،والمقتضب ٢٦٠/٤ ، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٥٨/٤ ، وشرح الأشموني ٤٦٨/٢ .

(٢) أحمد بن الحسين بن الحسن بن عبد الصمد الكوفي الكندي ، أبو الطيب المتنبي : الشاعر ، ولد في الكوفة سنة ٣٠٣هـ له ديوان شعر مشهور ، وتوفي سنة ٣٥٤هـ ينظر الأعلام ١١٥/١ .

(٣) الشاهد فيه : قوله : « هذي » حيث حذف حرف النداء ، وقد لحن المتنبي في قوله هذا .
وأجيب بأن « هذي » مفعول مطلق ، أي : برزت هذه البرزة ، ورده ابن مالك بأنه لا يشار إلى المصدر إلا منعوتًا بالمصدر المشار إليه ، مثل « ضربته ذلك الضرب » .

ينظر : ديوانه ٣٠١/٢ ، ومغني اللبيب ٦٤١/٢ ، وهو بلا نسبة في شرح الأشموني ٤٤٤/٢ ، ويروي « انثنيت » بدلًا من « انصرفت » .

(٤) في أ : معرفًا .

النّداء[1] ؛ ولذلك لا يجوز أن يبدل اسم فيه / لام تعريف ؛ لأنّك إنْ أثبتّها ، فقلت : ٣٧ أ
يا عبدَ اللّه الرجل ، لم يجز ؛ كما لا يجوز ذلك مع حرف النداء .

وإن حذفتها ، لم يجز ؛ لأنّ النكرة لا تستعمل إلاّ مع حرف النداء ملفوظًا به .

وإنْ أتبعتهُ بعطف نَسَقٍ ، فإنْ كان مفردًا ، لم يكن إلا معرفة[2] ، لأنّ النكرة لا تستعمل إلا مقرونةً بحرف النداء .

ويكون مبنيا على الضّمّ ، إلا أنْ يكون فيه ألف ولام ، فيكون منصوبًا[3] ، وإنْ كان مضافًا ، فهو منصوب أبدًا[4] .

وإنْ أتبعته بغير ذلك من التّوابع ، فهو منصوب لا غير ، نحوُ : « ياعَبْدَ اللّه العاقلَ نَفْسَهُ » .

وإنْ كان مبنيًا ، فإنْ أتبعته ببدل ، أو عطف نَسَق - فحكمه حكم المعرب فى ذلك[5] ، إلا أنْ يكون فى المعطوف الأَلِف واللام ؛ فإنّه يجوز فيه الرفع على اللفظ ؛ لأنّ حركة البناءِ فى هذا الباب تشبه حركة الإعْراب .

والنصب على الموضع ؛ نحوُ قولك : « يا زَيْدُ والرجلُ » برفع الرجل ونَصْبه .

وإن أتبعته بغير ذلك من التّوابع ؛ فإن كان التابع مفردًا ، فالرفع على اللفظ ، والنَّصْب على الموضع[6] ما عَدا « أيًا » ؛ فإنّه لا يجوز فى نعتها إلا الرفع[7] على اللفظ

(١) م : وقولى : « فإن كان معربًا فإن أتبعته ببدل ، كان لحكم التّابع كحكمه لو باشره حرف النداء » مثال ذلك : ياعبد الله زيد . أ هـ .

(٢) م : وقولى : « فإن كان مفردًا ، لم يكن إلا معرفة » مثال ذلك قولك : ياعبد الله و زيد . أ هـ .

(٣) م : وقولى : « إلا أن يكونَ فيه ألف ولام ؛ فيكون منصوبًا » مثالُ ذلك قولك : ياعبد الله والرجل . أ هـ .

(٤) م : وقولى : « وإن كان مضافًا ، فهو منصوب أبدًا » مثال ذلك قولك : ياعبد الله وغلام زيد . أ هـ .

(٥) م : وقولي : « وإن كان مبنيا ، فإن أتبعته ببدل أو عطف نسق فحكمه حكم المعرب فى ذلك » مثال ذلك قولك : ياسعيد كرز ويازيد عمرو ، ويازيد صاحب بكر . أ هـ .

(٦) م : وقولى : « وإن أتبعته بغير ذلك من التوابع ، فإن كان التابع مفردًا ، فالرفعُ على اللفظ ، والنصبُ على الموضع » أعنى بقولى بغير ذلك من التوابع : النعت ، وعطف البيان ، والتأكيد ، ومثال ذلك قولك : يازيد العاقلُ ، وياسعيدُ كرز ، ويا تميم أجمعون برفع العاقل ، وكرز ، وأجمعين ، ونصبها إن شئت . أ هـ .

(٧) م : وقولى : « ماعدا أيًا ، فإنه لايجوز فى نعتها إلا الرفع » مثال ذلك قولك : يأيها الرجل ، برفع الرجل لاغير . أ هـ .

خاصةً ، ولا ينعَت إلا بما فيه الألف واللام ، أو باسم الإشارة .

وإن كان مضافًا : فإنْ كانت الإضافة مَحْضَةً ، فالنَّصب لا غير ؛ نحوُ قولك : « يا زيدُ أخا عَمْرٍو نفسه » .

إلا أنَّ « ابْنًا » انفردت في هذا الباب ؛ إذا وقعت بين اسمين علمين ، أو ما جرى مجراهما ، أو بين اسمين متفقين في اللفظ وإن لم يكونا علمين ، ولا جاريين مجراهما ، وكان الأول منهما غير مضاف - بجواز إتباع حركة آخر المنادَى بآخر النون من « ابن » - فتقول : « يازيدُ بْنَ عمر » ، وبضم الدال من زيد وفتحها .

ياشريفُ بْنَ الشريف ؛ بفتح الفاء من « شريف » وضَمها ؛ أنشد الفرَّاء [من الرجز] :

١١٥- يَا غَنَمُ بْنَ غَنَمٍ مَحْبُوسَةٍ فِيهَا ثُغَاءٌ وَنَبِيقٌ وَحَبِقٌ

وإنْ كانت الإضافة غير محضة ، فإنَّه يجوز فيه الرفع على اللفظ ، والنصب على الموضع ، ومن ذلك قوله [من الرجز] :

١١٦- يَاصَاحِ يَا ذَا الضَّامِرُ الْعَنْسِ وَالرَّحْلِ وَالأَقْتَابِ وَالحِلْسِ[1]

رُوِيَ بنصب « الضَّامر » ورفعه .

فإنْ أتبعتَ تابع المنادى ، فعلَى اللفظ خاصة ؛ فتقول : « يازيد العاقل ذو الجُمَّة » ؛ بالرفع إنْ جعلته نعتًا للعاقل ، والنصب إن جعلته نعتًا للمنادى / . ٣٧ ب

وإذا كررت المنادَى ، جازَ في الأول الضم والفتح ، فإن ضممته[2] كان ما بعده

---

(١) البيت لخالد بن مهاجر ونسب لخزر بن لوذان ويروى عجز البيت هكذا :

... ... والرحل ذي الأنساع والحلس

والشاهد فيه قوله : « يا ذا الضامر العنس » ، فإن « ذا » منادى مبني ، و« الضامر العنس » نعت مقترن بـ « ال » ومضاف ، وقد روي البيت برفع هذا النعت ونصبه ، فدل مجموع الروايتين على أن نعت المنادى إذا كان كذلك جاز فيه وجهان : الرفع والنصب .

ينظر : البيت لخالد بن مهاجر في الأغاني ١٠٨/١٠ ، ١٠٩ ، ١٣٦ ، ١٤٠/١٦ ، ١٤١، ١٤٢ ، ولخزر بن لوذان في خزانة الأدب ٢٣٠/٢ ، ٢٣٣ ، والكتاب ١٩٠/٢ ، وبلا نسبة في الخصائص ٣٠٢/٣ ، وشرح عمدة الحافظ ص ٦٤٠ ، وشرح قطر الندى ص ٢١١ ، وشرح المفصل ٨/٢ ، ومجالس ثعلب ٣٣٣/١ ، ٥١٣/٢ ، والمقتضب ٥٤/٢ ، ٢٢٣/٤ .

(٢) م : وقولي : « فإن ضممته » إلى آخره مثال ذلك قولك : يازيد زيد عمرو . أ هـ .

منصوبًا ؛ إمّا على البدل ، أو على عطف البيان ، أو على نداء مستأنف .

وإن نصبته ، نحوُ قولك : « يازَيْد زَيْدَ عمرو » .

وكان « زيد » الأول مضافًا إلى « عمرو » ، وأقحمت « زيدًا » الثاني بين المضاف والمضاف إليه ؛ فيكون نحو قوله [من الكامل] :

١١٧- إلّا عُـلالَـةَ أوْ بُـدَا هَـةَ قَـارِحٍ نَـهْـدِ الجُزارَةِ[١]

فـ « عُلالة » مضاف إلى : « قارح » ، وأُقحم بينهما المعطوف .

وإذا نونت المنادى المبنى على الضم[٢] في ضرورة ، جاز فيه وَجْهان :

---

(١) البيت للأعشى .

استشهد بهذا البيت على أن « علالة » مضاف و « بداهة » مضاف إلا أنه حذف المضاف إليه من أحدهما استغناء عنه بالآخر وبقيت أحكام الإضافة (الإيضاح في شرح المفصل ١/ ٢٧٦) وهذا هو رأي المبرد إلا أنه يرى حذف المضاف إليه من الأول لبيان ذلك في الثاني ، أما سيبويه فيقول : أضاف العلالة إلى قارح مع الفصل بالبداهة للضرورة .

قال الأعلم : وتقدير هذا قبل الفصل : إلا علالة قارح أو بداهته فلما اضطر إلى الاختصار والتقديم حذف الضمير وقدم بداهة وضمها إلى علالة ينظر هامش المقتضب ٢٢٨/٤ .

ومذهب سيبويه في : زيد وعمرو قائم أن خبر المبتدأ الأول محذوف وهو مغاير لمذهبه ههنا .

ومذهب المبرد أقرب لما يلزم سيبويه من الفصل بين المضاف والمضاف إليه في السعة - الخصائص ٤٠٧/٢ ، الكتاب جـ١/١٧٩ .

ينظر ديوانه ص ٢٠٩ ، وخزانة الأدب ١٧٢/١ ، ١٧٣ ، ٤٠٤/٤ ، ٥٠٠/٦ ، وسر صناعة الإعراب ٢٩٨/١ ، وشرح أبيات سيبويه ١١٤/١ ، والشعر والشعراء ١٦٣/١ ، والكتاب ١٧٩/١ ، ١٦٦/٢ ، ولسان العرب (جزر) ، (بده) ، والمقاصد النحوية ٤٥٣/٣ ، وبلا نسبة في أمالي ابن الحاجب ٦٢٦/٢ ، ورصف المباني ص ٣٥٨ ، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ١١٨ ، والمقتضب ٢٢٨/٤ ، معجم مقاييس اللغة ٢١٢/١ ، العيني ٤٥٣/٣ ، ٤٥٧ ، شروح سقط الزند ٨١٠ ، والمذكر والمؤنث ٣١٩ ، ابن يعيش ٢٢/٣

(٢) م : وقولي : « وإذا نونت المنادى المبنى على الضم » إلى آخره مثال مَابَقى على ضمه قوله : [من الطويل]

فَطِرْ خَالِدٌ إنْ كُنْتَ تَسْطِيعُ طَيرةً وَلَا تَقَعَا إلّا وَقَلْبُكَ خَافِقُ

يريد : فطر ياخالد ، وقول الآخر : [من الرجز]

يَا حَرمٌ وَأَنْتَ أَهْلُ عَذْلِي إنْ وُلِدَ الأَحْوَصُ يَوْمَ قَتْلِي

[البيت للبيد في ديوانه ص ١٤٠، وضرائر الشعر ص ٢٦] . =

أجودهما : أنْ يبقى على ضمّه .

والآخر : أنْ يُردَّ إلى أصله من النصب .

وإذا أضفت المنادى إلى ياء المتكلّم ، كان فيه خمس لغات :

أفصحها : حَذْف الياء والاجتزاء بالكسرة عنها ؛ نحو قولك : « ياغلامِ » .

والثانية : أنْ تقلب الياء ألفًا والكسرة فتحة ؛ نحوُ : « يا غلامًا »

والثالثة : أن تضم الآخر بعد الحذف ، وتجعل الاسم كأنّه لم يحذف منه شيء ؛ ومن ذلك ، قراءة من قرأ [١] : ﴿ قَالَ رَبُّ احْكُم بِالْحَقِّ ﴾ [الأنبياء : ١١٢] .

المعنى : ياربِّ ، ولذلك جاز حذف حرف النداء[٢] .

والرابعة : إثبات الياء ساكنة ؛ نحو قولك : « ياغلامى » .

والخامسة : إثباتُها متحرّكةً بالفتح .

فأمّا قوله [من الوافر] :

١١٨- فَلَسْتُ بِرَاجِعٍ مَافَاتَ مِنِّي بِلَهْفَ وَلا بِلَيْتَ وَلا لَوَ انِّي[٣]

= ومثال ماردَّ إلى أصله من النصب قوله : [من الخفيف]

ضَـرَبَـتْ صَـدْرَهَـا إِلَيَّ وَقَـالَـتْ يَـاعَـدِيًّـا لَـقَـدْ وَقَـتْـكَ الأَوَاقِـي

[البيت للمهلهل بن ربيعة في خزانة الأدب ٢/ ١٦٥، الدرر ٣/ ٢٢، وسمط اللآلي ص ١١١، ولسان العرب (وقى) ، المقاصد النحوية ٤/٢١١ والمقتضب ٤/ ٢١٤، وبلا نسبة في رصف المباني ص ١٧٧، وسر صناعة الإعراب ٢/ ٨٠٠، وشرح الأشموني ٢/ ٤٤٨، وشرح التصريح ٢/ ٣٧٠، وشرح شذور الذهب ص ١١٢، ص ١٤٦، وشرح ابن عقيل ص ٥١٧، وشرح المفصل ١٠/ ١٠، والمنصف ١/ ٢١٨، وهمع الهوامع ١/ ١٧٣، وجمل الزجاجي ٢/ ٨٤، وأمالي ابن الشجري ٢/ ٩] . أ هـ .

(١) وهي قراءة أبي جعفر وابن محيصن ينظر معجم القراءات ٤/١٥٦ .

(٢) م : وقولي : « المعنى : ياربي ولذلك جاز حذف حرف النداء » أعنى : أنه لو كان « رب » في قراءة من قرأ : « قالِ ربُّ » نكرة مُقبَل عليها ، لم يجز حذف حرف النداء منها ؛ كما لايجوز أن تقول : رجلُ ، تريد : يارجلُ ، فلما حذف حرف النداء ، دل ذلك على أن المراد : ياربى ؛ كما كان فى القراءة الأخرى . أ هـ .

(٣) الشاهد فيه قوله : « بلهف » و « بليت » فإن كلًّا من « لهف » و « ليت » منادى بحرف نداء محذوف ، وأصل كل منهما مضاف لياء المتكلم ، ثم قلبت ياء المتكلم في كل منهما ألفاً بعد أن قلبت الكسرة التي قبلها فتحة ، ثم حذفت من كل منهما الألف المنقلبة عن ياء المتكلم ، =

فالمعنى : « يالَهْفَا » ، فحُذفَ الألِف ؛ وهو من القلّة ؛ بحيث لايُقاس عليه .

وأمّا المضاف إلى المضاف إلى ياء المتكلم ؛ نحوُ قولك : « ياغلام غلامى » ، فإنّه لما كان الثانى ليس بمنادى في الحقيقة ، لم يجز فيه إلا مايجوز في غير النداء ، إلا « ابن أم » ، و « ابن عم » ، و « ابنة أم » ، و « ابنة عم » ؛ فإنّه يجوز فيها خمس اللغات الجائزة فى المنادى المضاف إلى ياء المتكلم[1] ؛ لأنهم : جعلوا المضاف والمضاف إليه كالشيء الواحد ، إلا أن الوجه الذى يجعل فيه الاسم بعد حذف الياء بمنزلة اسم ؛ لم يحذف منه شيء يبنى الآخر فيه على الفتح ؛ فتقول : « يا ابن أمَّ » ، « ويا ابن عمَّ » ؛ تشبيهًا بـ « بعلبك » .

وقد اختصت العربُ بعض الأسماء بالنداء ؛ وهو « أبت » ، و « أمّت » ، و « اللهمّ » ، « وفُل » – وهو كنايةٌ عن العلم – و « هَنَاهُ » ، وهَنْتَاهُ – بضم الهاء وكسرها / وهما كنايتان عن نكرة ، فـ « هَنَاهُ » للمذكّر ، وتقول : فى تثنيته « يا ٣٨ أ هَنَانِيَه » ، وفى جمعه « يا هَنُوناه » ، و « هَنْتَاهُ » للمؤنث ، وتقول : فى تثنيته « يا هَنْتَانَيهِ » ، وفى جمعه : « يا هَنَاتَاهُ » ، وكلُّ صفة معدولة على وزن « مَفْعلان » ؛ نحو : « مكرمان » ، و « ملأمان » ، عُدلا عن : « كريم » و « لئيم » .

= واكتفي بالفتحة التي قبلها . وهذا مما أجازه الأخفش مستدلًّا بهذا البيت على ما ذهب إليه من الجواز .

يُنظر : الأشباه والنظائر ٦٣/٢ ، ١٧٩ ، والإنصاف ٣٩٠/١ ، وأوضح المسالك ٣٧/٤ ، وخزانة الأدب ١٣١/١ ، والخصائص ١٣٥/٣ ، ورصف المباني ص ٢٨٨ ، وسر صناعة الإعراب ٥٢١/١ ، ٧٢٨/٢ ، وشرح الأشموني ٣٣٢/٢، وشرح عمدة الحافظ ص ٥١٢ ، وشرح قطر الندى ص ٢٠٥ ، ولسان العرب (لهف) ، والمحتسب ٢٧٧/١ ، والمقاصد النحوية ٢٤٨/٤ ، والممتع في التصريف ٦٢٢/٢ .

(١) م : وقولى : « فإنه يجوز فيها خمس اللغات الجائزة فى المنادى المضاف إلى ياء المتكلم » مثال ذلك قولك : يا ابنَ أم ، ويا ابنَ عمّ ، ويا ابنة أمّ ، ويا ابنة عمّ ، ويا ابن أمى ، ويا ابن عمى ، ويا ابنة أمى ، ويا ابنة عمى ، ويا ابن أمّا ، ويا ابن عمّا ، ويا ابنة أمّا ، ويا ابنة عمّا ، ويا ابن أمّ ، ويا ابن عمّ ، وياابنة أمّ ، ويا ابنة عمّ .

فهذا الوجه الأخير هو الوجه الذى تجعل فيه الاسمين بعد الحذف بمنزلة اسم واحد ، إلا أنك تثبت الاسم الأخير منهما على الفتح للتركيب . أ هـ .

أو على وزن « فُعَل » ؛ نحوُ : « فُسَق » و « خُبَث » ، و « لُكَع » ، و « غُدَر » .

عُدلت عن : « فاسق » ، و « خبيث » ، و « ألكع » ، و « غادر » .

أو على وزن « فَعَالِ » ، نحوُ : « خَبَاثِ » ، و « لَكَاعِ » ، و « غَدَارِ » ، و « فَسَاقِ » .

عدلت عن : « فاسقة » ، و « لكعاء » ، و « غادرة » ، و « خبيثة » ، ولايستعمل شيء من ذلك في غير النداء ، إلا في ضرورة ؛ نحوُ قوله [من الرجز] :

١١٩- فِي لَجَّةٍ أَمْسِكْ فُلاناً عَنْ فُلِ[1]

أو ماكان منها على وزن : « مَفْعلان » في نادر الكلام ، حكى السجستاني[2] : « هذا زيد مكرمان » ، تابعًا للمعرفة ممنوع الصرف ، ولايجوز إظهار حرف النداء مع « اللهم » ؛ لأنَّ الميم المشدَّدة صارت عوضًا منه .

فأمَّا قوله [من الرجز] :

١٢٠- وَمَا عَلَيْكِ أَنْ تَقُولِي كُلَّمَا سَبَّحْتِ أَوْ هَلَّلْتِ : يَا اللَّهُمَّ مَا[3]

---

(١) البيت لأبي النجم .
لجة : بالفتح لتردد الصوت ، ولجة البحر : لتردد أمواجه .
والشاهد فيه قوله : « عن فل » حيث استعمل فيه كلمة « فل » في غير النداء ، فجرها بحرف الجر ، للضرورة . وقيل : الأصل « فلان » وحذفت الألف والنون للضرورة .
ينظر : جمهرة اللغة ص ٤٠٧ ، وخزانة الأدب ٣٨٩/٢ ، والدرر ٣٧/٣ ، وسمط اللآلي ص ٢٥٧ ، وشرح أبيات سيبويه ٤٣٩/١ ، وشرح التصريح ١٨٠/٢ ، وشرح المفصل ٥/ ١١٩ ، وشرح شواهد المغني ٤٥٠/١ ، والصاحبي في فقه اللغة ٢٢٩ ، والطرائف الأدبية ص ٦٦ ، والكتاب ٢٤٨/٢ ، ٤٥٢/٣ ، ولسان العرب (لجج) ، (فلن) ، والمقاصد النحوية ٢٢٨/٤ ، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٤٣/٤ ، وشرح الأشموني ٤٦٠/٢ ، وشرح ابن عقيل ص ٥٢٧ ، وشرح المفصل ٤٨/١ ، والمقتضب ٢٣٨/٤ ، وهمع الهوامع ١٧٧/١ .

(٢) سهل بن محمد بن عثمان الجشمي السجستاني : من كبار العلماء باللغة والشعر من أهل البصرة كان المبرد يلازم القراءة عليه توفي سنة ٢٤٨ هـ ، له نيف وثلاثون كتابًا منها كتاب « المعمرين » و « النخلة » و « ما تلحن فيه العامة » و « الشجر والنبات » و « المختصر » و « الشوق إلى الوطن » .
ينظر : الأعلام ١٤٣/٣ ، والوفيات ٢١٨/١ ، إنباه الرواة ٥٨/٢ ، آداب اللغة ١٨٥/٢ .

(٣) البيت بلا نسبة في : أسرار العربية ص ٢٣٣ ، والإنصاف ٣٤٢/١ ، وخزانة الأدب ٢٩٦/٢ ، =

فضرورة لا يُلتفت إليها .

فإنْ ناديت الاسم على جهة الاستغاثة به ، أو التعجب ، لم تناده إلا بـ « يا » كما تقدّم ، وتدخل لام الجرّ عليه مفتوحة ؛ ومن ذلك قوله [من الطويل] :

١٢١- لَخُطَّابُ لَيْلَى يَالَبُرْثُنَ مِنْكُمُ أَدَلُّ وَأَمْضَى مِنْ سُلَيْكِ الْمَقَانِبِ(١)

فنادى « برثن » على جهة التعجّب من دلالتها .

وإن ذكرت المستغاث من أجله ، أدخلت عليه اللام وكسرتها ؛ فرقًا بينهما ؛ ومن ذلك قوله [من الوافر] :

١٢٢- تَكَنَّفَنِي الْوُشَاةُ فَأَزْعَجُونِي فَيَا لَلنَّاسِ لِلْوَاشِي الْمُطَاعِ(٢)

ويجوز حذف المستغاث من أجله ، وإبقاء المستغاث به ، وعكس ذلك(٣) .

وإذا عطفت على المستغاث به مستغاثًا به آخر ، كسرت اللام في الثاني منهما ؛ لزوال اللبس ؛ ومن ذلك قوله [من البسيط] :

١٢٣- يَبْكِيكَ نَاءٍ بَعِيدُ الدَّارِ مُغْتَرِبٌ يَا لَلْكُهُولِ وَلِلشُّبَّانِ لِلْعَجَبِ(٤)

= والدرر ٢٥٢/٦ ، ورصف المباني ص ٣٠٦ ، وكتاب اللامات ص ٩٠ ، ولسان العرب (أله) ، وهمع الهوامع ١٥٧/٢ .

والشاهد فيه قوله : « يا اللهم ما » حيث أظهر « يا » مع « اللهم » وهذا ضرورة .

(١) البيت لقران أو لفرار الأسدي .

والشاهد فيه قوله : « يا لبرثن » حيث ناداه بـ « يا » ، وأدخل عليه لام الجر مفتوحةً .

ينظر : الأغاني ٣٥٤/٢٠ ، وشرح أبيات سيبويه ٦٠٤/١ ، ولسان العرب (سلك) ، ومعجم الشعراء ص ٣٢٦ ، وللمجنون في ديوانه ص ٦١ ، ولسان العرب (برثن) ، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٢٣/٦ ، وجمهرة اللغة ص ٣٧٤ ، وشرح المفصل ١٣١/١ .

(٢) البيت لقيس بن ذريح .

والشاهد فيه قوله : « فيا للناس للواشي » حيث جاءت اللام مفتوحة مع المستغاث به ، ومكسورة مع المستغاث له .

ينظر : ديوانه ص ١١٨ ، والأغاني ١٨٥/٩ ، وشرح أبيات سيبويه ٥٣١/١ ، والشعر والشعراء ٦٣٣/٢ ، والكتاب ٢١٦/٢ ، ٢١٩ ، واللامات ص٨٨ ، والمقاصد النحوية ٤/ ٢٥٩ ، وبلا نسبة في الجنى الداني ص ١٠٣ ، ورصف المباني ص ٢١٩ ، وشرح المفصل ١/ ١٣١ ، ولسان العرب (لوم) .

(٣) م : وقولي : « ويجوز حذف المستغاث من أجله وإبقاء المستغاث به ، وعكسه » مثال ذلك قولك : يالزيد ، بفتح اللام ، ومثال عكسه : ياللعمرو ، بكسر اللام . أ هـ .

(٤) البيت بلا نسبة في : أوضح المسالك ٤٧/٤ ، وخزانة الأدب ١٥٤/٢ ، والدرر ٤٢/٣ ، =

وقد يُعامل المستغاث به ، والمتعَجَّب منه معاملة المندوب ، وسيبيَّن .
ولا يجوز حذف حرف النداء منهما[١] .
٣٨ ب وإن ناديت الاسم على جهة النَّدبة - وأعنى بذلك : نداء / الهالك - لم يناده من حروف[٢] النداء إلا بـ « يا » ، و « وَا » ؛ كما تقدّم ، ولايكون إلا علمًا ، أو[٣] ما جرى مجراه من نَبْزٍ أو كُنْية[٤] ، أو موصولًا ليس فيه الألف واللام ؛ نحوُ قولهم : « وا مَنْ حفَر بئر زَمزماه » ، أو مضافًا إلى المعرفة[٥] .
وتلحق علامة النّدبة آخر الاسم المندوب ؛ نحوُ قولك : « يا زيداه » .
أو آخر الاسم المضاف إليه المندوب ؛ نحوُ « يا غلام زيداه » .
أو آخر صلته ؛ نحوُ قولك : « وا من حَفَرَ بئر زَمْزماه » .
وقد حكى لَحَاقُها في آخر صفته ، في قولهم : « يا جُمْجُمتيَّ الشَّامِيَّتَيْناه » ؛ وهو قليل .
ولاتثبت الهاء إلا في الوقْف ، فإن وصلت حذفتها ؛ فتقول : « يازيدا لا تبْعد » ، وقد يُعوّض من الألف بتنوين في الشعر نحوُ قوله [من الرجز] :

١٢٤- وَا فَقْعَسًا وأَيْنَ مِنِّى فَقْعَسُ ؟[٦]

= ورصف المباني ص ٢٢٠ ، وشرح الأشموني ٤٦٢/٢ وشرح التصريح ١٨١/٢ ، وشرح شواهد الإيضاح ص ٢٠٣ ، وشرح قطر الندى ص ٢١٩ ، ولسان العرب (لوم) ، والمقاصد النحوية ٢٥٧/٤ ، والمقتضب ٢٥٦/٤ ، وهمع الهوامع ١٨٠/١ .
والشاهد فيه : قوله : « وللشبان » ؛ حيث كسرت لام المستغاث به عند عطفه على مستغاث به آخر « للكهول » .

(١) م : وقولي : « ولايجوز حذف حرف النداء منهما » أعني : أنه لايقال : للعجب ولزيد ، تريد ، باللعجب وبالزيد . أ هـ .
(٢) في ط : حرف .
(٣) في ط : و .
(٤) م : وقولي : « من نبز أو كنية » مثال النبز : قفه ، وكرز ، ومثال الكنية : أبو بكر ؛ فتقول ياكرزاه ، أو يا أبا بكراه . أ هـ .
(٥) م : وقولي : « أو مُضَافًا إلى معرفة » مثال ذلك قولك في ندبة غلام الرجل : وا غلام الرجلاه . أ هـ .
(٦) البيت لرجل من بني أسد .
والشاهد فيه : تنوين « فقعس » للضرورة عوضًا عن الألف . =

ولاتثبت وصلًا إلا في ضرورة ؛ نحو قوله [من الهزج] :

١٢٥- ألا يَـاعَـمْـرُو عَـمْـرَاهْ وَعَـمْـرُو ابْـنَ الـزُّبَـيْـرَاهْ(١)

وعلامة الندبة في الأصل إنّما هي : الألف ، فإذا ألحقتها الآخر ، فلا يخلو من أنْ يكون ساكنًا ، أو متحركًا ، فإنْ كان متحركًا بالفتح ، ألحقت الألف ، ولم يغيّر ، نحوُ قولك : « ياغلام أحمداه » ، و « ياغلاماه » .

وإنْ كان متحركًا بالضم أو بالكسر ، ألحقت الألف ، وفتحت ما قبلها نحوُ قولك : « يازيداه » ، و« ياعبد اللّهاه » ، إلا أن يخاف لبس ، فتقلب الألف حرفًا من جنس الحركة التي قبلها .

فتقول : « ياغُلامكاه » في ندبةِ « غلامكَ » ، و« ياغلامكِيه » في ندبة « غلامكِ » ، لئلا يلتبسا .

وإنْ كان ساكنًا ، فإنْ كان الساكن تنوينًا حذفته وألحقت الألف وأتبعتها حركة ما قبلها ، فتقول : « يا غلام زيداه » ، وإنْ كان ألفًا ألحقت ألف الندبة ، وحذفت التي قبلها ؛ لالتقاء الساكنيْن ، فتقول : « وا موساه » .

وإنْ كان واوًا ، فإن كانت متحركة في الأصل ، فتحتها ، وألحقت الألف ؛ فتقول : « وَامَنْ يغزوَاه » .

وإن لم تكن كذلك ، حذفتها ، ثم ألحقت الألف ، وجعلتها تابعة للحركة التي

= ينظر : الدرر ١٧/٣ ، والمقاصد النحوية ٢٧٢/٤ ، وهو بلا نسبة في الدرر ٤١/٣ ، ورصف المباني ص ٢٧ ، وشرح الأشموني ٤٦٤/٢ ،وشرح التصريح ١٨٢/٢ ، ومجالس ثعلب ٥٤٢/٢ ، وهمع الهوامع ١٧٢/١ ، ١٧٩ .

(١) البيت بلا نسبة في :

الدرر ٤٢/٣ ، ورصف المباني ص ٢٧ ، وشرح الأشموني ٤٦٦/٢ ، وشرح ابن عقيل ص ٥٣٢ ، والمقاصد النحوية ٢٧٣/٤ .

والشاهد فيه قوله « عمراه » و « الزبيراه » بضم الهاء ، والمندوب إذا وقف عليه لحقه بعد القلب هاء السكت ، نحو : « وازيداه » ولا تثبت الهاء في الوصل إلا ضرورة . قال ابن مالك : لحق الهاء في « عمراه » ، وهو توكيد مندوب ، ولحقت في « زبيراه » ، وهو مضاف إليه معطوف على مندوب ، فلحاقها نعت المندوب أولى بالجواز ، وكذلك لحاقها المضاف إليه نعت المندوب .

قبلها ، إنْ خِفْت لَبْسًا ؛ فتقول : « وا غلامهوه » ، ولاتقول : « واغلامهاه » ، لئلا يلتبس بندبةِ « غلامها » .

وإنْ كان ياء ، فإنْ كانت متحركةً في الأصل ، فتحتها ، وألحقت الألف ؛ فتقول : في ندبة غلام القاضي ، : ياغلام القاضياه .

وإنْ لم يكن لها أصل في الحركة ، حذفتها ، وألحقت الألف ، وجعلتها تابعةً

٣٩ أ للحركة التي قبلها إنْ خِفْت التباسًا ؛ فتقول :في ندبة « بناته » : « وا بناتهيه » / ؛ لئلا يلتبس بندبة « بناتها » .

ولايجوز حذف حرف النداء من المندوب أصلًا[1] .

ولا يتكلّم بالنُّدْبة من العرب ، إلا النساء ، وأما الرجال فإنهم يعاملون[2] معاملة غير المندوب[3] .

ولايُرَخّم مندوبٌ ، ولامُسْتغاثٌ به ، ولامتعجب منه[4] ، ويجوز ترخيم ما عدا ذلك من المناديات .

والترخيم :

حذف أواخر الأسماء في النداء ، فعلى هذا الاسم المنادَى : لايخلو من أنْ يكون قد بنى بسبب النداء ، أو لايكون كذلك .

فإنْ لم يُبْنَ لم يجز ترخيمه[5] ، وإنْ بنى : فإمّا أنْ يكون نكرةً مقبلًا عليها ، أو غير ذلك ، فإن كان نكرة مقبلًا عليها ، جاز ترخيمه ؛ إنْ كانت فيه تاءُ التأنيث ، بحذفها ، نحوُ : « ثُبة » ، تقول : « يا ثُبَ أَقْبلي » .

وماليس فيه تاء التأنيث لايجوز ترخيمه إلا « صاحبًا » ، فإنّهم رخّموه ؛ لكثرة

---

(١) م : وقولي : « ولايجوز حذف حرف النداء من المندوب أصلاً » أعنى : أنه لايقال : زيداه ، يرادُ : يازيداه . أ هـ .

(٢) في أ : يعاملونه .

(٣) م : وقولي : « فإنما يعاملونه معاملة غير المندوب » أعنى أنهم يقولون : يازيدُ ، ولايُلحِقون علامة . أ هـ .

(٤) م : وقولي : « ولايرخم مندوب ، ولامستغاث به ، ولامتعجب منه » أعنى : أنه لايقال : ياحار ، ولا : ياحاراه تريد : ياحارث وياحارثاه . أ هـ .

(٥) م : وقولي : « فإن لم يبن ، لم يجز ترخيمه » أعنى : أنه لايقال : يا امرا ، تُريد : يا امرأة . أ هـ .

الاستعمال ؛ فقالوا : ياصاحِ ، وأمّا قولهم : « أطرق كرَا » ، في ترخيم « كرَوان » ، وليس فيه تاء فشاذ .

وإنْ كان غير ذلك : فإنّه إنْ كان مركّبًا [رخمته بحذف](١) الاسم الثانى منه(٢).

وإنْ كان غير مركّب ، لم يرخّم ما كان منه على حرفين ، أو ثلاثة ، وليس أحدها(٣) تاء التأنيث .(٤)

وإنْ كان أحدها(٥) تاءُ التأنيث ، رخّمته بحذفها ؛ نحوُ : « هِبَة » اسم رجل .

وما كان منه على أزيد من ثلاثة أحرف ، جاز ترخيمه ، فإنْ كان في آخره تاء التأنيث حذفتها لا غير ، نحوُ : فاطمة .

وإنْ كان فيه زيادتان زيدتا معًا(٦) ، كألفي التأنيث ، والألف والنون ، وعلامتى

---

(١) في ط : من خمسة بحذف .

(٢) م : وقولى : « فإن كان مركبًا ، رخمته بحذف الاسم الثانى منه » مثال ذلك : ياحضر ، تريد : ياحضرموت . أ هـ .

(٣) في أ : أحدهما .

(٤) م : وقولى : « لم يرخم منه ماكان علي حرفين أو ثلاثة ، ليس أحدُها تاء التأنيث » أعنى أنه لايقال : ياحك ، تريد : ياحكم . أ هـ .

(٥) في أ : أحدهما

(٦) م : وقولى : « وإن كان فيه زيادتان زيدتا معًا ... » إلى آخره مثال ما فى آخره ألفا التأنيث قوله [من الطويل] :

قِفِى فَانْظُرِى يَا أَسْمَ هَلْ تَعْرِفِينَهُ ؟ أَهَذَا المُغِيرِىُّ الَّذِى كَانَ يُذْكَرُ ؟

[البيت لعمر بن أبي ربيعة في ديوانه ص ٩٣، وخزانة الأدب ١١/٣٦٩ وبلا نسبة في شرح قطر الندى ص ٢١٦] .

يريد : يا أسماء .

ومثال ترخيم ما في آخره الألف والنون الزائدتان قوله [من الكامل] :

يَامَرْوَ إِنَّ مَطِيَّتِى مَحْبُوسَةٌ تَرْجُو الحِبَاءَ وَرَبُّهَا لَمْ يَيْأَسِ

[البيت للفرزدق في ديوانه ١/ ٣٨٤، وخزانة الأدب ٦/ ٣٤٧، وشرح أبيات سيبويه ١/ ٥٠٥، وشرح التصريح ٢/ ١٨٦، والكتاب ٢/ ٢٥٧، واللمع ص ١٩٩،والمقاصد النحوية ٤/ ٢٩٢، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٤/ ٦٢، وشرح الأشموني ٢/ ٤٧٢، وشرح قطر الندى ص ٢١٥ وشرح المفصل ٢/ ٢٢] .

ومثال ترخيم ما فى آخره علامتا تثنية أو جمع أو ياء نسب قولك : يا أبان في ترخيم أبانَيْن ، وياعرف في ترخيم عرفات ، ويا بخت فى ترخيم رجل اسمه : بختىّ . أ هـ .

التثنية[١] والجمع ، وياءَيِ النَّسب – حذفتهما لا غير .

وإنْ كان قبل الآخر ، حرف مد ولين ؛ نحو : « منصور » – حذفته مع الآخر [٢] ما لم يؤدِ ذلك إلى بقاء الاسم على أقل من ثلاثة أحرف[٣] ، فلا يحذف إلا الآخر خاصةً ؛ نحو : « ثمود » ، وإنْ لم يكن قبله حرف مدّ ولين ، حذفْت الآخر خاصةً .

والتَّرخيم في جميع ما ذُكر يكون على لغة مَنْ نَوى ردّ المحذوف ، فيبقى الحرف الذى صار آخرًا بعد الترخيم ، على ما كان عليه قبل الترخيم من حركة أو سكون [٤] ، وعلى لغة من لم ينو ردّه ، فيحكم لما بقى بحكم الاسم الذى لم يحذف منه شيء ؛ فيبنى على الضم [٥] ، إلا مافى آخره تاء التأنيث من الصفات ؛ فإنّه لا يرخَّم على لغة من

٣٩ ب لم ينو الردّ ؛ لئلا يلتبس المؤنّث بالمذكر ؛ فتقول فى ترخيم قائمة : ياقائمَ / ، بالفتح ، وإذا رخَّمت مافى آخره تاء التأنيث على لغة من نوى الردّ – جاز لك أنْ تقحم فيه تاء التأنيث ، وتحركها بالفتح ؛ فتقول : يافاطمة .

والترخيم فيما آخره تاء التأنيث أحسنُ من تركه ، وترك الترخيم فيما عدا ذلك أحسنُ من الترخيم ، إلا : حارثًا ، ومالكًا ، وعامرًا ، فإنَّ ترخيمها أحسن ؛ لكثرة استعمالها .

---

(١) في ط : النسبة .

(٢) م : وقولى : « فإن كان قبل الآخر حرفُ مد ولين نحو : منصور ، حذفته مع الآخر » مثال ذلك قولك : يامنصُ . أ هـ .

(٣) م : وقولى : « مالم يؤدّ ذلك إلى بقاء الاسم على أقل من ثلاثة أحرف ... » إلى آخرة مثال ذلك : يا لمِى في لميس ، قال الشاعر : [من الطويل]

تَنكَّرتِ مِنّا بَعْدَ مَعْرفَةٍ لَمِى ... وَبَعْدَ التَّصَابِى والشَّبابِ المُكَرَّمِ

[لأوس بن حجر في ديوانه ص ١١٧، وشرح أبيات سيبويه ١/ ٤٥٦، والصاحبي في فقه اللغة ص ٢٢٩، والكتاب ٢/ ٢٥٤، وله أو لعبيد بن الأبرص في ذيل سمط اللآلي ص ٦٥ ، وبلا نسبة في شرح قطر الندى ص ٢١٧] . أ هـ .

(٤) م : وقولى : « على ماكان عليه قبل الترخيم من حركة أو سكون » مثال ذلك قولك : ياحارِ ، تريد : ياحارث فتحذف الثاء وتبقى الراء على كسرها ، وقولك : ياهِرَقْ تريد : ياهرقل ، فتحذف اللام ، وتبقى القاف على سكونها . أ هـ .

(٥) م : وقولى : « فتحكم لما بقي بحكم الاسم الذى لم يُحذف منه شيء فيبنى على الضم » مثال ذلك قولى فى ترخيم حارث : ياحار ، بضم الراء . أ هـ .

والاسم إذا كان له حكم قبل الترخيم ، ثم زال بالترخيم سببه ، زال ذلك الحكم ؛ فتقول في ترخيم قاضون - اسم رجل - : يا قاضي ؛ فترد الياء ؛ لمّا زال موجب حذفها ، وهو الواو .

والمرخّم على لغة من لم يَنْوِ الردّ يحكم له بحكم اسم ؛ كامل [1] لم تحذف منه شيئًا في البناء على الضم ؛ كما تقدّم .

وفي إعلاله على ما يقتضيه التّصريف ؛ فتقول في « طُفاوة » ، ياطُفاء ؛ لأنّه بمنزلة « كِسَاء » ، وفي « عَرْقُوة » ، « ياعَرقي » ؛ كما فعلت بـ « أدل » ، جمع « دلو » ، وفي « قَطوات » ، ياقَطا ، كـ « عصى » ، ولا يرخَّم اسم في غير نداء إلا في ضرورة ؛ فإنّه يرخَّم على اللغتين .

فمن الترخيم على لغة مَنْ نوى ، قولُه [من البسيط] :

١٢٦-إِنَّ ابْنَ حَارِثَ إِنْ أَشْتَقْ لِرُؤْيَتِهِ أَوْ أَمْتَدِحْهُ فَإِنَّ النَّاسَ قَدْ عَلِمُوا[2]

ومن الترخيم على لغة من لم ينوِ ، قوله [من الطويل] :

١٢٧- وَهٰذَا رِدَائِي عِنْدَهُ يَسْتَعِيرُهُ لِيَسْلُبَنِي نَفْسِي أَمَالُ بْنُ حَنْظَلِ[3]

* * *

(١) في ط : كأنك .

(٢) البيت لابن حنباء .

والشاهد فيه : قوله : « حارث » ، حيث رخم « حارثة » في غير نداء على لغة من نوى ؛ وهو ضرورة .

ينظر : الدرر ٤٨/٣ ، شرح أبيات سيبويه ٥٢٧/١ ، وشرح التصريح ١٩٠/٢ ، والكتاب ٢٧٢/٢ ، والمقاصد النحوية ٢٨٣/٤ ، وبلا نسبة في أسرار العربية ص ٢٤١ ، والإنصاف ١/ ٣٥٤ ، وشرح الأشموني ٤٧٧/٢ ، وهمع الهوامع ١٨١/١ .

(٣) البيت للأسود بن يعفر .

الشاهد فيه قوله : « أمال بن حنظل » يريد : أمالك بن حنظلة ، فرخم حنظلة » في غير النداء ضرورة ، وأجراه بعد الترخيم مجرى اسم لم يرخم ، فجره بالإضافة وكذلك رخم الشاعر « مالك » في النداء .

ينظر : ديوانه ص ٥٦ ، وسمط اللآلي ص ٩٣٥ ، وشرح أبيات سيبويه ٤٦٤/١ ، وشرح التصريح ١٩٠/٢ ، والكتاب ٢٤٦/٢ ، ٦٩/٣ ، ونوادر أبي زيد ص ١٥٩ ، ١٦٠ .

بَـابُ لا

اعلم : أن « لا » : إمّا أن تدخل على نكرة ، أو معرفة ؛ فإن دخلت على معرفة ، لم تعمل شيئًا ، ولزم تكرارها (١) .

فأمّا قولهم : « لانَوْلُكَ أَنْ تفعلَ » - فشاذ ، ومحمول على معناه ؛ لأن المعنى : لاينبغى لك أن تفعل ، وقول الشاعر [من الطويل] :

١٢٨- بَكَتْ جزَعًا وَاسْتَرْجَعَتْ ثُمَّ آذَنَتْ رَكَائِبُهَا أَنْ لا إِلَيْنَا رُجُوعُهَا(٢)

ضرورة .

وأمّا قولهم : « قضيّةٌ ولا أبا الحسن » ، و « أمّا البصرة فلا بَصرة لك » ، وقول الشاعر [من الوافر] :

١٢٩- أَرَى الحَاجَاتِ عِنْدَ أَبِي خُبَيْبٍ نَكِـدْنَ وَلا أُمَـيَّـةَ بِـالْـبِـلادِ(٣)

---

(١) م : باب لا
قولى : « فإن دخلت على معرفة ، لم تعمل شيئاً ، ولزم تكرارها » مثال ذلك قولك : لازيد في الدار ولا عمرو . أ هـ .

(٢) البيت بلا نسبة في : خزانة الأدب ٣٤/٤ ، والدرر ٢٣٣/٢ ، ورصف المباني ص ٢٦١ ، وشرح الأشموني ١٥٥/١ ، وشرح المفصل ١١٢/٢ ، والكتاب ٢٩٨/٢ ، والمقتضب ٤/ ٣٦١ ، وهمع الهوامع ١٤٨/١ .

(٣) البيت من أبيات لعبد الله بن الزبير الأسدي قالها في عبد الله بن الزبير بن العوام وكان شديد البخل ولذلك قصة ذكرها البغدادي بكاملها في الخزانة .
و (نكدن) من نكد نكداً إذا تعسر ، ونكد العيش نكداً إذا أشتد .
أمية : أبو قبيلة من قريش ، وهما أميتان : الأصغر والأكبر ابنا عبد شمس بن عبد مناف أولاد علة .
والشاهد فيه : قوله : « ولا أمية » حيث وقع اسم « لا » النافية للجنس معرفة ، وأوّل على تقدير : ولا مثل أمية .
ينظر : ملحق ديوانه ص ١٤٧ ، وخزانة الأدب ٦١/٤ ، ٦٢ ، والدرر ٢١١/٢ ، وشرح المفصل ١٠٢/٢ ، ١٠٤ ، والكتاب ٢٩٧/٢، ولفضالة بن شريك في الأغاني ٦٦/١٢ ،وشرح أبيات سيبويه ٥٦٩/١ ، وبلا نسبة في رصف المباني ص ٢٦١ ، وشرح الأشموني ١٤٩/١ ، وشرح شذور الذهب ص ٢٧٣ ، والمقتضب ٣٦٢/٤ .

فعلى حذف مثل ، وكذلك قول الآخر [من الطويل] :

٤٠ أ ١٣٠- تُبَكِّي عَلَى زَيْدٍ ، وَلا زَيْدَ مِثْلُهُ بَرِيءٌ مِنَ الحُمَّى سَلِيمُ الجَوَانِحِ[1] /

يتخرج على تنكير زيد .

وإنْ دخلت على نكرة ، فإن كان الاسم مضافا ، أو مطولا - عملت عمل « ليس » ، وقد تقدّم ، وعمل « إنَّ » فتنصبه ؛ لأنها نقيضتها[2] .

وإنْ كان غير ذلك ، فإنْ كان مفردًا[3] ، [أو جمع تكسير ، أو جمع سلامة بالألف والتاء - بنى معها على الفتح ، وحذف التنوين ، فتقول : « لارجلَ في الدار » ، « ولاغلمان لزيد » ، « ولا هندات لك »][4] .

وإنْ كان مثنى أو جمعًا علي حد التثنية ، بنى معها ، وكانت صيغته كصيغة المنصوب ؛ فتقول : « لازيْدين لك » « ولازيدينَ لك » .

ولايجوز الفصل بين « لا » ، وبين ما تعمل فيه ، فإنْ فصلت بينهما ، بطل عملُها ، ولزم تكرارُها ؛ فتقول : « لا في الدار رجلٌ ولا امرأة » .

والخبر إنْ كان ظرفًا أو مجرورًا ، جاز إثباته وحذفه[5] ، وإن كان غير ذلك ، فبنو تميم يلزمون الحذف ، وأهل الحجاز يجيزون الوجهين ؛ فيقولون : « لا رجلَ أفضلُ منك » ، وقد يحذفون « أفضل » إذا كان عليه دليل .

وليست « لا » عاملة في الخبر ، بل هي مع اسمها بمنزلة اسم واحد مرفوع بالابتداء ،

---

(١) البيت بلا نسبة في :
تخليص الشواهد ص ١٦٦ ، ٤٠٢ ، وتذكرة النحاة ص ٥٢٩ ، ٥٣٨ ، وخزانة الأدب ٥٧/٤ ، والدرر ٢١٥/٢، وهمع الهوامع ١٤٥/١ .
والشاهد فيه قوله « ولا زيد » حيث أعمل « لا » النافية للجنس في المعرفة ، والذي سوغ ذلك أنه أراد : لا مثل زيد في براءته من الحمى وسلامة الجوانح .

(٢) م : وقولي : « وعمل إن فتنصبها ؛ لأنها نقيضتها » مثال ذلك قولك : لاغلام رجل قائم ، ولاخيرًا من زيد ذاهبٌ . أ هـ .

(٣) م : وقولي : « فإن كان مفردًا » بنى معها على الفتح ، وحذف التنوين ، مثال ذلك قولك : لارجلَ في الدار . أ هـ .

(٤) ما بين المعكوفين سقط في أ .

(٥) م : وقولي : « إن كان ظرفًا أو مجرورًا ، جاز إثباته وحذفه » مثال ذلك قولك : لارجلَ في الدار ، ولارجلَ عندك ، وإن شئت حذفتهما ، إذا دل دليل عليهما . أ هـ .

والخبر للمجموع .

هذا حكم الاسم الواقع بعدها إنْ لم يكن له عامل ، فإنْ كان له عامل مضمر ، لم تؤثر فيه ؛ نحوُ قولك : « لا أهلًا ولا مرحبًا » .

وإذا أتبعت الاسم في هذا الباب ، فإن كان معربًا ، فإن أتبعته بغير بَدل ، أو عطف نَسَق – جاز لك[١] وَجْهان : النَّصب على اللفظ ، والرفع على الموضع ؛ نحوُ قولك : « لا مِثْلَك عالمًا » ، بنصب « عالم» ورفعه .

وإنْ أتبعته ببدَل ، فإنْ كان المبدل مقرونًا بـ « إلا » فقد تقدَّم حكمه في باب الاستثناء ، وإنْ لم يكن مقرونًا بها ، فإنْ أبدلته على اللفظ ، فالنَّصب ؛ نحوُ قولك : « لا مثلَك صاحب دابة » ، « ولا مثْلَك رجلًا عندنا » .

وإنْ أبدلته على الموضع ، رفعت ، إلا أن يكون المبدل [٢] معرفة ، فلا يجوز فيه إلا الرفع على الموضع ؛ نحو : لا مثلك في الدار زيدٌ ولا عمرو .

وإنْ أتبعته بعطف نَسَق ، فإن لم تدخل على المعطوف « لا » ، جاز النصب على اللفظ والرفع على الموضع [٣] ، إنْ كان المعطوف نكرةً ؛ فتقول : لا غلامَ رجل وامرأةً في الدار ،بنصب امرأة ورفعها .

وقد حكى الأخفش ، البناء على الفتح على نية « لا » [٤] .

وإنْ / كان معرفة ، لم يجز فيه إلا الرفع على الموضع ، نحوُ قولك : « لا غلامَ رجل في الدار وعمرو » ، وإن [دخلت عليه « لا » فإن] [٥] قدرتها تكرارًا للأولى ، فالأمر على ما كان عليه ، لو لم تكرر [٦] . ٤٠/ب

(١) زاد في أ : فإن لم يدخل على المعطوف جاز لك .
(٢) في أ : البدل .
(٣) في ط : اللفظ .
(٤) م : وقولي : « وقد حكى الأخفش البناء على الفتح على نية لا » مثال ذلك : لاغلامَ رجل وامرأة في الدار . أ هـ .
(٥) سقط في ط .
(٦) م : وقولي : « فالأمر على ماكان عليه لو لم تكرّر » مثال ذلك : لاغلام رجل في الدار ولا امرأة ، وإن شئت قلت : ولا امرأةَ . أ هـ .

وإنْ قدرتها مُستأنَفَةً ، جاز في الاسم بعدها ما كان يجوز فيه ، لو انفردت من إجرائها مُجرى « إنَّ » تارةً ، و « ليس » أخرى (١) ، وإنْ كان الاسم الواقع بعدها مبنيًا ، كان حكمه في الإتباع كحكم المعرب في جميع ما ذكر (٢) ، إلا أنه يجوز في [نعته] (٣) ؛ إن كان مفردًا ، ولم يفصل بينهما أنْ يُجعل معه كالشيء الواحد ؛ فيبنيان ؛ فتقول :لارجلَ ظريفَ في الدار ، وقد تدخل « لا » على المضاف إلى معرفة ؛ إذا قدّرت إضافته غير محضة ، ولا بدَّ إذْ ذاك من الفصل بين المضاف والمضاف إليه ، باللام إصلاحًا للّفظ ؛ نحوُ قولهم : « لا أبا لكَ » ، وقد [لا] (٤) يؤتى بها في الضرورة ؛ نحوُ قوله [من الوافر] :

١٣١ - أَبِالْمَوْتِ الَّذِى لَا بُدَّ أَنِّى مُلاقٍ - لا أَبَاكِ - تُخَوِّفِينِى ؟ (٥)

وإذا دخلت ألف الاستفهام على « لا » فإن بقيت على معناها من النّفى ، كانت بمنزلتها قبل دخول الهمزة عليها في جميع ما ذكر ؛ ومن ذلك قولهم : « ألا قِماص بالعَيْرِ » .

---

(١) م : وقولى : « وإن قدَّرتها مستأنفة ، جاز فى الاسم الذى بعدها ماكان فيه ، لو انفردت ، من إجرائها مجرى إن تارة ، وليس أخرى » مثال ذلك قولك : لاغلام رجل فى الدار ، ولاامرأة ، بغير تنوين . أ هـ .

(٢) م : وقولى : « وإن كان الاسم الواقع بعدها مبنيًا ، كان حكمه في الإتباع كحكم المعرب فى جميع ماذكر » تمثيل ذلك كتمثيل المعرب فى جميع ماذُكر ؛ إلا أنك تبدل من الاسم المعرب مبنيًا . أ هـ .

(٣) في ط : لغة .

(٤) سقط في ط .

(٥) البيت لأبى حية النميري .

والشاهد فيه قوله : « لا أباك » حيث استعمل كلمة « أبا » اسماً لـ « لا » النافية للجنس ، منصوبة بالألف ، وأضافها إلى ضمير المخاطبة ، وهذا دليل على أن قولهم : « لا أبا لك » من باب الإضافة ، واللام مقحمة بين المضاف والمضاف إليه ، ولولا ذلك لم تثبت الألف في « أبا » .

ينظر : خزانة الأدب ٤/١٠٠ ، ١٠٥ ، ١٠٧ ، والدرر ٢/٢١٩ ، وشرح شواهد الإيضاح ص ٢١١ ، ولسان العرب (خعل) (أبى)(فلا) ، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٣/١٣٢ ، والخصائص ١/٣٤٥ ، وشرح التصريح ٢/٢٦ ، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ٥٠١ ، وشرح شذور الذهب ص ٤٢٤ ، وشرح المفصل ٢/١٠٥ ، واللامات ص ١٠٣ ، والمقتضب ٤/٣٧٥ ، والمنصف ٢/٣٣٧ ، وهمع الهوامع ١/٣٣٧ .

وإن دخلها معنى التحضيض ، كان الاسم الذى بعدها على فعل مضمر ، ولم تعمل شيئًا (١) .

وإنْ دخلها معنى التمنّى ، كان حكم الاسم الذى بعدها كحكمه قبل دخول الهمزة عليها (٢) ، إلا أنّها لا يكون لها خبر ، ولا تتبع الاسم الذى بعدها ، إلا على لفظة خاصة (٣) .

* * *

(١) م : وقولى : « وإن دخلها معنى التحضيض ، كان الاسم الذى بعدها على فعل مضمر ، ولم تعمل شيئا » مثال ذلك قولك : ألا رجلاً كريمًا ، أى : ألا تقصد رجلاً كريمًا . أ هـ .

(٢) م : وقولى : « وإن دخلها معنى التمنى ، كان حكم الاسم الذى بعدها كحكمه قبل دخول الهمزة عليها » مثال ذلك قولك : ألا مالَ وإن شئت ألا مالٌ ومن ذلك قوله [من الطويل] :

ألا رجل يرثي لشجو أبي الفضل ... ...

[صدر بيت لعباس بن الأحنف وعجزه :

... ... بعبرة عين دمعها واكف السجل

ينظر : ديوانه /٢٣٥ ، تذكرة النحاة / ٣٠٣] . أ هـ .

(٣) م : وقولى : « ولاتتبع الاسم الذى بعدها إلا على اللفظ خاصة » أعنى أنك تقول : لا مالَ كثيراً ولايجوز رفع كثير . أ هـ .

بَابُ حُرُوفِ الخَفْضِ

وهي : الباء ، والكاف ، ولام الجرّ ، وواو القسم وباؤه ، وواو ربَّ وفاؤُها ، والميم المكسورة والمضمومة في القسم ؛ نحو : مُ اللّه ، و م اللّه ، وهمزة الاستفهام ، وهاء التنبيه ، وقطع ألف الوصل ، و « من » في القَسَم ، و « مِنْ » ، و « إلى » ، و « عن » ، و « على » [و« في »][1] ، و « حاشا » و « حشى » ، و « حتى » و « خلا » ، و « عدا » ، و « رُبَّ » ، و « مُذْ » ، و « منْذُ » ، و « لولا »[2] ، و « لَعل » مكسورة اللام ، ومفتوحتها ، ومن ذلك قوله [من الوافر] :

١٣٢ - لَعَلَّ اللّهِ فَضَّلَكُمْ عَلَيْنَا بِشَىْءٍ أَنَّ أُمَّكُمُ شَرِيمُ[3]/ ٤١ أ

يروى بكسر اللاّم وفتحها .

وتَنْقسِمُ بالنظر إلى ماتجرّه ثلاثة أقسام :

قسم لا يجرّ إلا المضمر ، وهو : « لولا » ؛ ومن ذلك قوله [من الطويل] :

١٣٣- وَكَمْ مَوْطِنٍ لَوْلاَىَ طِحْتَ كَمَا هَوَى
بِأَجْرَامِهِ مِنْ قِلَّةِ النَّيقِ مُنْهَوِى[4]

---

(١) سقط في ط .

(٢) في أ : ولولى .

(٣) البيت بلا نسبة في : أوضح المسالك ٧/٣ ، والجنى الداني ص ٥٨٤ ، وجواهر الأدب ص ٤٠٣ ، وخزانة الأدب ٤٢٢/١٠ ، ٤٣٣ ، ٤٣٠ ، ورصف المباني ص ٣٧٥ ، وشرح الأشموني ٢٨٤/٢ ، وشرح التصريح ٢/٢ ، وشرح ابن عقيل ص ٣٥١ ، وشرح قطر الندى ص ٢٤٩ ، والمقاصد النحوية ٢٤٧/٣ .
والشاهد فيه : قوله « لعل الله » حيث جاءت لعل حرف جر على لغة عقيل .

(٤) البيت ليزيد بن الحكم يعاتب ابن عمه وقيل أخاه .
والموطن : المشهد من مشاهد الحرب .
طحت : هلكت ، والأجرام : الأجساد .
النيق : أعلى الجبل ، منهوى : ساقط .
وفي البيت شاهدان أولهما قوله : « لولاي » حيث جاء بضمير الخفض بعد « لولا » وهي من حروف الابتداء . قال سيبويه في باب ما يكون مضمراً فيه الاسم متحولاً عن حاله إذا أظهر بعده : وذلك « لولاك » و « لولاي » إذا أضمرت الاسم فيه جر ، وإذا أظهرت رفع ، ولو جاءت علامة الإضمار على القياس لقلت : « لولا أنت » الكتاب ٣٧٣/٢ .
والشاهد الثاني قوله : « لولاى » ؛ حيث جرّت مضمرًا ، وهو ياء المتكلم . =

وقسم ، لا يجرّ إلا الظّاهر (١) ، وهو : هاء التّنبيه ، وهمزة الاستفهام ، وقطع ألف الوصل ، و « من » [في القسم] (٢)، والميم المكسورة ، والمضمومة في القسم

= ينظر : الأزهية ص ١٧١ ، وخزانة الأدب ٣٣٦/٥ ، ٣٣٧ ، ٣٤٢ ، والدرر ١٧٥/٤ ، وسر صناعة الإعراب ص ٣٩٥ ، وشرح أبيات سيبويه ٢٠٢/٢ ، وشرح المفصل ١١٨/٣ ، ٢٣/٩، والكتاب ٣٧٤/٢ ، ولسان العرب (جرم) (هوى) ، وبلا نسبة في الإنصاف ٦٩١/٢ ، والجنى الداني ص ٦٠٣ ، وجواهر الأدب ص ٣٩٧ ، وخزانة الأدب ٣٣٣/١٠ ، ورصف المباني ص ٢٩٥ ، وشرح الأشموني ٢٨٥/٢ ، وشرح ابن عقيل ٣٥٣ ، ولسان العرب (إما لا) ، والممتع في التصريف ١٩١/١ ، والمنصف ٧٢/١ ويروي الشطر الأول في اللسان :

وَكَمْ مَنْزِلٍ لَوْلَايَ طِحْتَ كَمَا هَوَى ... ...

(١) م : باب حروف الخفض

قولي : « وقسم لايجر إلا الظاهر » إلى آخره ، مثال الجر بهاء التنبيه وهمزة الاستفهام وقطع ألف الوصل في القسم : هاالله ليقومن زيد ، وآلله ليقومن زيد ، وألله ليقومنَّ بكر ، ومثال الجر بالميم المكسورة والمضمومة في القسم - أيضًا - قولك : مِ الله لأفعلن ، ومُ الله لأخرجن ، ومثال الجر بواو رب قوله : [من الطويل]

وِمِثْلِكِ بَيْضَاءِ العَوَارِضِ طَفْلَةٍ ... ...

[صدر بيت لامرىء القيس ، وعجزه :

... ... لَعُوبٍ تُنَسِّينِي إذا قُمْتُ سِرْبَالِي

ينظر ديوانه ص ٣٠ ، والأزهية ص ٢٣٢ ، وخزانة الأدب ٦٦/١ ، ولسان العرب (نسا) ، والمنصف ٩٣/١ ، وتاج العروس (نسي) ، وبلا نسبة في مغنى اللبيب ٢/ ٤٧٢]

ومثال الجر بفائها قوله : [من الطويل]

فِمِثْلِكِ حُبْلَى قَدْ طَرَقْتُ وَمُرْضِعٍ ... ...

[صدر بيت لامرئ القيس وعجزه :

... ... فَأَلْهَيْتُهَا عَنْ ذِي تَمَائِمَ مُغْيِلِ

ينظر في ديوانه ص ١٢ ، الأزهية ص ٢٤٤ ، والجنى الداني ص ٧٥ ، وجواهر الأدب ص ٦٣ ، وخزانة الأدب ٣٣٤/١ ، والدرر ١٩٣/٤ ، وشرح أبيات سيبويه ٤٥٠/١ ، وشرح شذور الذهب ص ٤١٦ ، وشرح شواهد المغنى ١/ ٤٠٢، ٤٦٣ ، والكتاب ١٦٣/٢ ، ولسان العرب (رضع) (غيل) ، والمقاصد النحوية ٣٣٦/٣ ، وتاج العروس (غيل) ، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٧٣/٣ ، ورصف المباني ص ٣٨٧؛ وشرح الأشموني ٢٩٩/٢ ، وشرح ابن عقيل ص ٣٧٢ ، ومغنى اللبيب ١/ ١٣٦، ١٦١ ، وهمع الهوامع ٣٦/٢ ، وتاج العروس (باب الألف اللينة « الفاء » (وفيه « محول » مكان « مغيل »)]

ومثال الجرّ بـ « مذ » ، و « منذ » قولك : « مارأيته منذ ثلاثة أيام ، أو مذ ثلاثة أيام » ومثاله بكاف التشبيه قولك : جاء الذى كزيد ، ومثاله بـ « حتى » قولك : قام القوم حتى زيد . أهـ .

(٢) سقط في ط .

[أيضًا] (١)، وواو « رُبَّ » ، وفاؤها ، و « مُذْ » ، و « مُنْذُ » و كاف التّشبيه [وحتى] (٢).

فأمّا قولُه [من الرجز] :

١٣٤ - فَلاَ أَرَى بَعْلًا وَلا حَلاَئِلا كَهُ (٣) وَلا كَهُنَّ إِلا حَاظِلاً(٤)

وقول الآخر [من الوافر] :

١٣٥ - فَلا وَاللّهِ يُلْفَىٰ أُنَاسٌ فَتًى حَتَّاكَ يَابْنَ أَبِى يَزِيدِ(٥)

فضرورة .

وقسم ، يجرّ الظّاهر والمُضْمر ؛ وهو : ما عدا ذلك من حروف الخفض (٦) .

والحروف التى تجرّ الظاهر وحده ، أو مع المُضْمر ، منها ما يجرّ بعض الظّواهر دون بعض (٧) ؛ وهو : لام القَسَم ، والميم المكسورة والمضمومة ، وهاء التنبيه ، وهمزة

---

(١) سقط في ط .

(٢) سقط في ط .

(٣) في أ : كهو .

(٤) البيت لرؤبة

والشاهد فيه قوله : « كَهُ » و« كهن » حيث جر الضمير في الموضعين ، بالكاف ، للضرورة الشعرية إذ الأصلُ أن تجر الظاهر

ينظر : ديوانه ص ١٢٨ ، وخزانة الأدب ١٠/١٩٥ ، ١٩٦ ، والدرر ٥/٢٦٨ ، ٤/١٥٢ وشرح أبيات سيبويه ٢/١٦٣، وشرح التصريح ٢/٤ ، والمقاصد النحوية ٣/٢٥٦ ، وللعجاج في الكتاب ٢/٣٨٤ ، وليس في ديوانه ، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٣/١٨ ، وجواهر الأدب ص ١٢٤ ، ورصف المباني ص ٢٠٤ ، وشرح الأشموني ٢/٢٨٦ ، وشرح ابن عقيل ص٣٥٧ ، وشرح عمدة الحافظ ص ٢٦٩ ، وهمع الهوامع ٢/٣٠ .

(٥) البيت بلا نسبة في : الجنى الداني ٥٤٤ ، وجواهر الأدب ٤٠٨ ، وخزانة الأدب ٩/٤٧٤ ، ٤٧٥ ، والدرر ٤/١١١ ، ورصف المباني ١٨٥ ، وشرح الأشموني ٢/٢٨٦ ، وشرح ابن عقيل ص ٣٥٥ ، والمقاصد النحوية ٣/٢٦٥ ، وهمع الهوامع ٢/٢٣ .

والشاهد فيه : قوله « حتاك » حيث جرت « حتى » الضمير ، وهذا لا يكون إلا في الضرورة الشعرية إذ الأصل أن « حتى » تجر الظاهر .

(٦) م : وقولي : « وقسم يجر الظاهر والمضمر : وهو ماعدا ذلك .....» الذى يجر الظاهر والمضمر هو الباء ولام الجر ومن وإلى وعن وعلى وفى وحاشى وخلا وعدا ورب ولعل . أ هـ .

(٧) م : وقولي : « ومنها مايجر بعض الظواهر دون بعض ... » إلى آخره ، مثال جر اسم =

الاستفهام ، وقطع ألف الوصل ؛ لا تجرّ إلا اسمَ اللّه تعالى ؛ فى القَسَم .

وتاء القَسَم : لا تجرّ إلا اسم اللّه تعالى ، أو : الرّبّ ، قالوا : « تَرَبِّ الكعبة » .

و « من » فى القَسَم ، لا تجرّ إلا : الربِّ [١] ، و « رُبّ » ، وفاؤها ، وواوها [٢] لا تجرّ من الظّواهر إلا النّكرات .

و « مُذْ » ، و « منذُ » [٣] لا تجران إلا أسماء الزمان.

ومنها ما يجرّ كلّ ظاهر ؛ وهو : ما عَدا ذلك [٤] .

وتنقسم أيضًا بالنظر إلى استعمالها حرفًا وغيره ، أربعة أقسام :

قسم ، يستعمل حرفًا واسمًا ، وهو : « مُذْ » ، و « منذُ » ، و « عن » ، فـ « مذ » ، و « منذ » ، يكونان اسمَين إذا ارتفع ما بعدهما [٥] ، ويكونان حرفين إذا انجرّ ما بعدهما .

و « عن » تكون اسمًا إذا دخل عليها حرف خفض ؛ نحوُ قوله [من البسيط] :

١٣٦- فَقُلْتُ لِلرَّكْبِ لَمَّا أَنْ عَلا بِهِمْ مِنْ عَنْ يَمِينِ الحُبَيَّا نَظْرَةٌ قَبَلُ [٦]

وإذا أدى جعلها حرفًا إلى تَعدى فعل المُضْمر المتّصل إلى ضميره المتصل ، نحوُ قوله

= اللّه تعالى بالقسم قولك : لله لايبقى أحد ، وقد تقدم تمثيل جر الميم المكسورة والمضمومة وهاء التنبيه وهمزة الاستفهام وقطع ألف الوصل . أ هـ .

(١) م : وقولي : « ومن فى القسم لايجرّ إلا الربَّ » مثالُ ذلك قولك : من ربى لأقومن . أ هـ .

(٢) م : وقولي : « ورب وفاؤها وواوها » مثال جر الظاهر قولك : رُبَّ رجل عالم لقيتُه ، وقد تقدم تمثيلُ جر واو رُبَّ وفائها للنكرة . أ هـ .

(٣) م : وقولي : « ومذ ومنذ » مثال ذلك قولك : مارأيته منذ ثلاثة أيام ، ومذ أربعة أيام . أ هـ .

(٤) م : وقولي : « ومنها مايجر كل ظاهر ، وهو ماعدا ذلك » الذى يجر كل ظاهر هو كل مايجر الظاهر والمضمر ، ماعدا رب ؛ فإنها لاتجر إلا النكرة ، وقد تقدم تبيينُهُ ، وحتى وكاف التشبيه وواو القسم مما يجر الظاهر دون المضمر . أ هـ .

(٥) م : وقولي : « مذ ومنذ يكونان اسمين إذا ارتفع مابعدهما » مثال ذلك قولك : مارأيته مذ يومان ، ومنذ عامان . أ هـ .

(٦) البيت للقطامي .

والشاهد فيه : قوله : « من عن يمين الحبيا » حيث جاءت « عن » اسمًا بمعنى : جانب .

ينظر : ديوانه ص ٢٨ ، وأدب الكاتب ص ٥٠٤ ، وشرح المفصل ٤١/٨ ، واللسان (عنن) ، (حبا) والمقاصد النحوية ٢٩٧/٣ ، وهو بلا نسبة في أسرار العربية ص ٥٥ ، والجنى الداني ص ٢٤٣ ، وجواهر الأدب ص ٣٢٢ ، ورصف المباني ص ٣٦٧ .

[من البسيط] :

١٣٧-دَعْ(١) عنكَ نهبًا صِيحَ في حَجَراته   ولكن حديثًا ماحديث الرَّواحلِ(٢)

وتكون حرف خفض ، فيما عدا ذلك .

وقسم ، يستعمل حرفًا وفعلًا (٣) ، وهو : حاشا ، وحشى ، وخلا ، وعَدا ،

---

(١) في أ : وَدَعْ .

(٢) هذا بيت من أبيات لامرئ القيس وسببها أن امرأ القيس بعد أن قتل أبوه ، ذهب يستجير بالعرب ، فبعض يقبله وبعض يرده ، فطمعت فيه العرب . وفي أثناء ذلك نزل على خالد بن سدوس بن أصمع النبهاني الطائي ، فأغار عليه باعث بن حويص الطائي وذهب بإبله ، فقال له جاره خالد : أعطني صنائعك ورواحلك حتى أطلب عليها مالك . ففعل امرؤ القيس ، فانطوى عليها ، ويقال بل لحق بالقوم فقال لهم : أغرتم على جاري يا بني جديلة ؟ قالوا : والله ما هو لك بجار . قال : بلى والله ، ما هذه الإبل التي معكم إلا كالرواحل التي تحتي . فقالوا : هو كذلك . فأنزلوه ، وذهبوا بها . فقال امرؤ القيس فيما هجاه به : « دع عنك نهبًا » البيت . يقول لخالد : دع النهب الذي نهبه باعث ، ولكن حدثني عن الرواحل التي ذهبت بها أنت . وهذا البيت صار مثلاً يضرب لمن ذهب من ماله شيء ، ثم ذهب بعده ما هو أجل منه .

والنهب : الغنيمة وكل ما انتهب . وهو على حذف مضاف ، أي ذكر نهب . و « صيح » : مجهول صاح ، وفي حجراته نائب الفاعل . والحجرات ، بفتح الحاء المهملة والجيم : جمع حجرة بسكون الجيم ، كتمرات جمع تمرة . والحجرة : الناحية ، والجملة صفة نهب ، أي : صيح عليه في حجراته . و « حديثا » عامله محذوف ، أي ولكن حدثني حديثا . وما استفهامية مبتدأ وحديث خبره . يقول : اترك ذكر الذي انتهبه باعث وحدثني عن الرواحل التي أنت ذهبت بها .

ويروي :

فدع عنك نهبًا صيح في حجراته   ....

وهو الأصح - كما في اللسان - لاستقامة وزن البيت شعريًا وهو مثل للعرب يضرب لمن ذهب من ماله شيء ثم ذهب بعده ما هو أجل منه .

والشاهد فيه قوله : « دع عنك » حيث جاءت « عن » اسماً ؛ لأن جعلها حرفاً ، هنا ، يؤدي إلى تعدي فعل المضمر المتصل إلى ضميره المتصل ، وذلك لا يجوز إلا في أفعال القلوب و ما حمل عليها .

ينظر : ديوانه ص ٩٤ ، وخزانة الأدب ١٥٩/١٠ ، ١٧٧/١١، والدرر ١٤٠/٤ ، وشرح شواهد المغني ٤٤٠/١ ، ولسان العرب (صيح) ، (حجر) ، (رسس) ، (سقط) ومغني اللبيب ١٥٠/١ ، والمقاصد النحوية ٣٠٧/٣ ، وهمع الهوامع ٢٩/٢ ، وبلا نسبة في الجنى الداني ص ٢٤٤ .

(٣) م : وقولي : « وقسم يستعمل حرفًا وفعلاً ... » إلى آخره ، وقد تقدّم تبيين النصب والخفض=

فتكون[١] أفعالًا إذا نصبت ما بعدها ، وتكون حروفًا إذا خفضته .

وقسم ، يستعمل حرفًا واسمًا وفعلًا ، وهو : عَلَى ، تكون اسمًا إذا دخل عليها حرف خفض / . ٤١ ب

نحوُ قوله [من الطويل] :

١٣٨- غَدَتْ مِنْ عَلَيْهِ[٢] بَعْدَمَا تَمَّ ظِمْؤُهَا
تَصِلُّ ، وَعَنْ قَيْضٍ بِزَيْزَاء مَجْهَلِ[٣]

= بحاشى وحشى وخلا وعدا فى باب الاستثناء . أ هـ .

(١) في أ : تكون .

(٢) في ط : عليها .

(٣) البيت لمزاحم العقيلي ويروى هكذا :

غدت من عليه بعدما تم خمسها ... تصل وعن قيض ببيداء مجهل

« غدت من عليه » إلخ قال القالي (في شرح اللباب) : غدا بمعنى صار ، يقال : غدا زيدٌ أميرًا ، أي صار ، وأنشد البيت . وقال : أي انصرفت القطاة من فوقه . فهو غير مخصص بوقت دون وقت ، بخلاف ما إذا استعمل في غير معنى صار ، فإنه يختص بوقت الغداة ، تقول : غدا زيد قائمًا ، أي ذهب بالغداة . فمعنى غدت صارت ، إذ لا يريد انصرفت وانفلتت في وقت الغداة فقط .

و(الظمء) ، بالكسر وسكون الميم مهموز الآخر : مدة صبرها عن الماء وهو ما بين الشرب إلى الشرب . قال ابن السكيت (في كتاب المعاني) : قوله « بعد ما تم ظمؤها » أي أنها كانت تشرب في كل ثلاثة أيام أو أربعة مرة ، فلما جاء ذلك الوقت طارت .

وروى المبرد (في الكامل) : « بعد ما تم خمسها » بكسر الخاء ، وقال : الخمس : ظمء من أظمائها ، وهي أن ترد ثم تذهب ثلاثًا ثم ترد ، فيعتد بيومي وردها مع ظمئها فيقال خمس .

هذا كلامه . وظاهره أن الخمس من أظماء القطا ، وليس كذلك إنما هو للإبل .

قال ابن السيد : الخمس : ورود الماء في كل خمسة أيام . ولم يرد أنها تصبر عن الماء خمسة أيام ، إنما هذا للإبل لا للطير ولكنه ضربه مثلًا . هذا قول أبي حاتم ، ولأجل ذلك كانت رواية من روى « ظمؤها » أحسن وأصح معنى . وظاهر هذا أيضًا أن الظمء لا يختص بالإبل . ويؤيده قول صاحب القاموس : والظمء بالكسر : ما بين الشربين والوردين ، وهو من الظمأ كالعطش ، وزناً ومعنى ، أو أشد العطش وأهونه وأخفه . قاله أبو زيد . لكن صاحب الصحاح خصه بالإبل ، قال : الظمء ما بين الوردين ، وهو حبس الإبل عن الماء إلى غاية الورد .

و« تصل » ، أي تصوت ، جملة حالية ، وإنما يصوت حشاها من يبس العطش ، فنقل الفعل إليها ، لأنه إذا صوت حشاها فقد صوتت . وإنما يقال لصوت جناحها : الحفيف . =

وإذا أدّى - أيضًا - جعلها حرفًا إلى تَعَدِّى فعل المُضْمر المتصل إلى مُضْمره(١) المتصل ؛ نحو قوله [من المتقارب] :

١٣٩ - هَوِّنْ عَلَيْكَ ، فَإِنَّ الأُمُورَ بِـكَـفِّ الإِلَـهِ مَـقَـادِيـرُهَـا(٢)

وتكون فعلا إذا رَفَعتِ الفاعل (٣) .

= قال أبو حاتم : ومعنى تصل تصوت أحشاؤها من اليبس والعطش . والصليل : صوت الشيء اليابس ، يقال جاءت الإبل تصل عطشا . وقال غيره : أراد أنها تصوت في طيرانها .

(وعن قيض) إن كان معطوفًا على عليه ففيه شاهد آخر وهو اسمية عن ، وإن كان معطوفًا على من عليه فعن حرف . واقتصر اللخمي على الأول . والقيض بفتح القاف : قشر البيضة الأعلى ، وإنما أراد قشر البيضة التي خرج منها فرخها أو قشر البيضة التي فسدت فلم يخرج منها فرخ .

والشاهد فيه : قوله « من عليه » حيث جاءت « على » اسمًا مجرورًا بـ « من » .

ينظر : أدب الكاتب ص ٥٠٤، والأزهية ص ١٩٤، وخزانة الأدب ١٠/ ١٤٧، ١٥٠، والدرر ١٨٧/٤ ، وشرح التصريح ١٩/٢ ، وشرح شواهد الإيضاح ص ٢٣٠ ، وشرح شواهد المغني ٤٢٥/١ ، وشرح المفصل ٣٨/٨ ، ولسان العرب (صلل) ، (علا) ، والمقاصد النحوية ٣٠١/٣ ، ونوادر أبي زيد ص ١٦٣ ، وبلا نسبة في أسرار العربية ص ١٠٣ والأشباه والنظائر ٣/ ١٢ ، وأوضح المسالك ٥٨/٣ ، وجمهرة اللغة ص ١٣١٤ ، والجنى الداني ص ٤٧٠ ، وجواهر الأدب ص ٣٧٥، وخزانة الأدب ٦/ ٥٣٥، ورصف المباني ص ٣٧١ ، وشرح الأشموني ٢/ ٢٩٦ ، وشرح ابن عقيل ص ٣٦٧، والكتاب ٤/ ٢٣١، ومجالس ثعلب ص ٣٠٤، ومغني اللبيب ١/ ١٤٦، ٢/ ٥٣٢، والمقتضب ٣/ ٥٣، وهمع الهوامع ٢/ ٣٦.

(١) في أ : ضميره .

(٢) البيت للأعور الشني وهو بشر بن منقذ .

والشاهد فيه : قوله « عليك » فإن « على » هنا اسم ؛ لأن مجرورها وفاعل ما تعلقت به ضميران لمسمى واحد ، وذلك لأنه لا يتعدى فعل المضمر المتصل في غير باب « ظن ، وفقد وعدم » .

ينظر : الكتاب ١/ ٦٤، والمغني ١٤٦، ٤٨٧، ٥٣٢، وشرح شواهد المغني للسيوطي ٤٢٧، ٨٧٤، والبحر المحيط ١/ ٢٣٥، والمقتضب ٤/ ١٩٦، والإيضاح ٢١٥، وشرح الألفية للمرادي ٢/ ٢٢١، وتمهيد القواعد ٢/ ٤٥.

(٣) م : وقولي : « وتكون فعلًا إذا رفعت الفاعل » مثال ذلك قوله [من الرمل] :

... ... وَعَلَا الخَيْلَ دِمَاءٌ كَالشَّقِرْ

[عجز بيت لطرفة بن العبد وصدره :

وَتَسَاقَى القَوْمُ كَأْسًا مُرَّةً ... ...

ينظر في ديوانه ص ٥٥، ولسان العرب (شقر) ، (سقي) ، (علا) ، =

وتكون حرفًا فيما عدا ذلك .

وقسم لا يستعمل إلا حرفًا ، وهو : ما عَدَا ذلك .

فأمّا قوله [من الوافر] :

١٤٠- وَزَعْتُ بِكَالْهِرَاوةِ[1] أَعْوَجِيٍّ إِذَا وَنَتِ الرِّيَاحُ جَرَى وِثَابَا[2]

فضرورة .

ولا بدَّ لحروف الجرّ مما تتعلّق به ، إلا : لولا ، ولَعَلَّ ، وحروف الجرّ الزوائد ؛ نحوُ قولهم : « بِحَسْبِكَ زَيْدٌ » .

ولا يجوز إضمار حرف الخفض [3] وإبقاء عمله إلا في ضرورة ؛ نحوُ قوله [من البسيط] :

١٤١- لاهِ ابْنُ عَمِّكَ لا أَفْضَلْتَ فِي حَسَبٍ عَنِّي ، وَلا أَنْتَ دَيَّانِي فَتَخْزُونِي[4]

= وتهذيب اللغة ٨/ ٣١٤، وتاج العروس (شقر) ، (سقي) ، (علا) ، وبلا نسبة في جمهرة اللغة ص ٧٣٠، وأساس البلاغة (شقر)] . أ هـ .

(١) في ط : بالكالهراوة .

(٢) البيت لابن غادية السلمي ويروى عجزه هكذا :

.... إذا جرت الرياح جرى وثابا

والشاهد في قوله : « بكالهراوة » حيث جاءت الكاف اسمًا مجرورًا بالباء وهو ضرورة .

ينظر : جمهرة اللغة ص١٣١٨ ، ورصف المباني ص ١٩٦، وسر صناعة الإعراب ص ٢٨٦ ، ولسان العرب (وثب) ، (ثوب) .

(٣) في أ : الجر .

(٤) البيت لذي الإصبع العدواني من قصيدة طويلة قالها في ابن عم له كان ينافسه ويعاديه ، ونسب إلى « كعب الغنوي » .

و « أفضل » : إذا زاد على الواجب في العطاء .

« الحسب » : ما يعده الإنسان من مآثر نفسه .

« الديان » : القيم بالأمر المجازي به ، وهو فعال من الدين وهو الجزاء ، وفي القاموس : الديان : القهار ، والقاضي ، والحاكم ، والمجازي الذي لا يضيع عملًا ، بل يجزي بالخير والشر .

والشاهد فيه قوله : « لاه ابن عمك » أراد : لله ابن عمك فحذف اللام من لفظ الجلالة وبقى عملها ، وهو ضرورة .

ينظر : أدب الكاتب ص ٥١٣، والأزهية ص ٢٧٩ ، وإصلاح المنطق ص ٣٧٣، والأغاني ٣/ ١٠٨، وأمالي المرتضى ٢٥٢/١ ، وجمهرة اللغة ص ٥٩ ، =

أو فى نادر كلام ؛ نحوُ ماحُكِيَ من قول بعضهم : « خَيْرٍ ، عَافَاكَ اللَّهُ » ، أى : عَلَى خَيْرٍ .

ولا تفصل بين حرف الجر والمجرور ، إلا فى نادر كلام ، نحوُ ماحكاه الكسائىّ[1] من قول بعضهم : « أَخَذْتُهُ بأَرَى ألف درهم » .

أو فى ضرورة شعر ؛ نحوُ قوله [من الطويل] :

١٤٢- مُخَلَّفَةٌ لا يُسْتَطَاعُ ارْتِقَاؤُهَا وَلَيْسَ إِلَى مِنْهَا النُّزُولِ سَبِيلُ[2]

وأما « مِنْ » فإنها تكون زائدة لاستغراق الجنس ؛ نحوُ قولك : « مَا جَاءَنِى مِنْ رَجُلٍ » ، أو لتأكيد استغراقه ؛ نحوُ قولك : « مَا جَاءَنِى مِنْ أَحَدٍ » .

ولا تُزَاد إلا بشرطين .

أحدهما : أَنْ يكون الاسم الذى تدخل عليه نكرة .

والآخر : أَنْ يكون الكلام غير مُوجَبٍ ، وأعنى بذلك : النَّفى والنَّهى والاستفهام .

وتكون لابتداء الغاية فى غير الزمان ؛ فتقول : « سِرْتُ مِنَ البَصْرَةِ إِلَى الكُوفَةِ » ، « وَضَرَبْتُ مِنَ الصَّغِيرِ إِلَى الكَبِيرِ » .

= وخزانة الأدب ٧/ ١٧٣، ١٧٧، ١٨٤، ١٨٦، والدرر ٤/ ١٤٣، وسمط اللآلي ص ٢٨٩، وشرح التصريح ٢/ ١٥، وشرح شواهد المغني ١/ ٤٣٠، ولسان العرب (فصل) ، (دين) ، (عنن) ، (لوه) ، (خزا) ، والمؤتلف والمختلف ص ١١٨، ومغني اللبيب ١/ ١٤٧، والمقاصد النحوية ٣/ ٢٨٦، ولكعب الغنوي في الأزهية ص ٩٧، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ١/ ٢٦٣، ٢/ ١٢١، ٣٠٣، والإنصاف ١/ ٣٩٤، وأوضح المسالك ٣/ ٤٣، والجنى الداني ص ٢٤٦، وجواهر الأدب ص ٣٢٣، وخزانة الأدب ١٠/ ١٢٤، ٣٤٤، والخصائص ٢/ ٢٨٨، ورصف المباني ص ٢٥٤، ٣٦٨، وشرح الأشموني ٢/٢١٥ وشرح ابن عقيل ص ٣٦٤، وشرح المفصل ٨/ ٥٣، وهمع الهوامع ٢/٢٩ .

(١) علي بن حمزة بن عبد الله الأسدي بالولاء ، الكوفي ، أبو الحسن الكسائي : إمام في اللغة والنحو والقراءة . من تصانيفه « معاني القرآن » و« المصادر » و« الحروف » و« القراءات » و« النوادر » و« المتشابه في القرآن » و« ما يلحن فيه العوام » . توفي بالري في العراق سنة ١٨٩هـ .
انظر : ابن خلكان ١/ ٣٣٠، تاريخ بغداد ١١/ ٤٠٣، الأعلام ٤/٢٨٣ .

(٢) البيت بلا نسبة في : الخصائص ٢/ ٣٩٥، ٣/ ١٠٧، ورصف المباني ص ٢٥٥ .
والشاهد فيه : قوله « وليس إلى منها النزول » حيث فصل بين الجار « إلى » والمجرور « النزول » ، وهو ضرورة .

فأمّا قوله [من الطويل] :

١٤٣- مِنَ الصُّبْحِ حَتَّى تَغْرُبَ الشَّمْسُ لاتَرَى[١]
مِنَ القَوْمِ إلا خَارِجِيًا مُسَوَّمًا[٢]

فيتخرّج هو وأمثاله علي حذف مضاف ؛ كأنّه قال : من طلوع الصبح[٣] .

وللغاية ، وهي الداخلة على محل ابتداء الفعل وانتهائه ؛ نحوُ قولك : « أَخَذْتُ ٤٢ أ الدَّرَاهِمَ مِنَ الكِيسِ » / .

وللتبعيض ؛ نحوُ قولك : « قَبَضْتُ مِنَ الدَّرَاهِمِ » .

وأمّا « حتَّى » : فتكون لانتهاء الغاية : فإن لم يَكُنْ ما بعدها جزءًا مما قبلها ، فالفعل غير متوجه عليه ؛ نحوُ قولك : « سِرْتُ حَتَّى اللَّيْلِ » ، فالسير غير واقع فى الليل.

وإن كان جزءًا منه ، واقترنت بالكلام قرينة دالَّةٌ على أنه داخل فى المعنى مع ما قبله ، أو خارجٌ عنه ، كان بحسب تلك القرينة ؛ نحوُ قولك : « صُمْتُ الأَيَّامَ حَتَّى يَوْمِ الفِطْرِ » .

وإنْ لم يقترن به قرينة ، كان ما بعدها داخلًا فى المعني مع ما قبلها[٤] ؛ نحوُ قولك : « صُمْتُ الأَيَّامَ حَتَّى يَوْمِ الخَمِيسِ » .

وأمّا « إلى » فإنّها - أيضًا - لانتهاء الغاية ، ومابعدها غيرُ داخلٍ فيما قبلها[٥] ، إلا أن تقترن بالكلام قرينة تَدُلُّ على خلاف ذلك ؛ نحو قولك[٦] : « اشْتَرَيْتُ الشُّقَّةَ إِلَى طَرَفِهَا » .

---

(١) في أ : ترا .

(٢) البيت : للحصين بن الحمام .
والشاهد : فيه قوله : « من الصبح » حيث دخلت « من » على زمان ، فوجب تقدير مجرور غير زمان محذوف أقيم الزمان المضاف إليه مقامه ، والتقدير : من طلوع الصبح .
ينظر : شرح اختيارات المفصل/ ٣٢٩، وهو بلا نسبة في رصف المباني / ٣٢١.

(٣) في أ : الشمس .

(٤) في أ : قبله .

(٥) قال ابن هشام وهو الصحيح لأن الأكثر في الاستعمال عدم الدخول فيجب الحمل عليه عند التردد . قلت وهو قول أكثر المحققين ، لأن الأكثر مع القرينة ألا يدخل ، فيحمل عند عدمها على الأكثر ، وأيضًا فإن الشيء لا ينتهي ما بقي منه شيء ، إلا أن يتجوز فيجعل القريب الانتهاء انتهاء . ولا يحمل على المجاز ما أمكنت الحقيقة . فهو إذن غير داخل
ينظر الجنى الداني ص ٣٨٥ .

(٦) في أ : قولهم .

وأمّا « رُبَّ » فلتقليل الشيء في نفسه ؛ نحو قوله [من الطويل] :

١٤٤- أَلَا رُبَّ مَوْلُودٍ وَلَيْسَ لَهُ أَبٌ وَذِى وَلَـدٍ لَمْ يَـلْـدَهُ أَبَـوَانِ[1]

يعني بالمولود : عِيسَى ، وبذى الوَلَدِ : آدَمَ ، صلوات الله عليهما .

أو تقليل نظيره ؛ وذلك في المباهاة [2] ، والافتخار ؛ نحو قوله [من الطويل] :

١٤٥- فَيَا رُبَّ يَوْمٍ قَدْ لَهَوْتُ وَلَيْلَةٍ بِآنِسَةٍ كَأَنَّـهَـا خَـطُّ تِمْـثَـالِ[3]

كأنّهُ قال : الأيام التي لهوت فيها والليالي يقلّ وجود مثلها لغيري ، وهي جواب كلام [4] ملفوظ به ، أو مقدَّر ؛ وكذلك تقع واوُ رُبَّ وفاؤها أول الكلام ؛ [5] لأنّهما

---

(١) وفي البيت شاهدان : أولهما مجيء « رب » للتقليل ، فإن الشاعر أراد عيسى وآدم ، كما أراد القمر في البيت الذي يليه ، وهو :

وذي شامة سوداء في حر وجهه مجللة لا تنقضي بأوان

وثانيهما قوله : « لم يلْدَه » والأصل : لم يلِدْه ، فسكن اللام للضرورة الشعرية ، فالتقى ساكنان ، فحرك الثاني بالفتح ؛ لأنه أخف .

ينظر البيت لرجل من أزد السراة في : شرح التصريح ٢/ ١٨، وشرح شواهد الإيضاح ص ٢٥٧ ، وشرح شواهد الشافية ص ٢٢ ، والكتاب ٢/ ٢٦٦، ٤/ ١١٥، وله أو لعمرو الجنبي في خزانة الأدب ٢/ ٣٨١، والدرر ١/ ١٧٣، ١٧٤، وشرح شواهد المغني ١/ ٣٩٨، والمقاصد النحوية ٣/ ٣٥٤، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ١/ ١٩، وأوضح المسالك ٣/ ٥١، والجنى الداني ص ٤٤١، والخصائص ٢/ ٣٣٣، والدرر ٤/ ١١٩، ورصف المباني ص ١٨٩ وشرح الأشموني ٢/ ٢٩٨، وشرح المفصل ٤/ ٤٨، ٩/ ١٢٦، ومغني اللبيب ١/ ١٣٥، وهمع الهوامع ١/ ٥٤، ٢/ ٢٦ .

(٢) في أ : المباهات .

(٣) البيت : لامرئ القيس .

آنسة : أي امرأة ذات أنس من غير ريبة وتأنس بحديثك .

خط تمثال : نقش صورة ، والتمثال : كل ما مثلته بشيء .

الشاهد فيه قوله : « فيارب يوم » حيث أفادت « رب » تقليل النظير للافتخار .

ينظر : ديوانه ص ٢٩ خزانة الأدب ٦٤/١ والدرر ١١٨/٤ ، وشرح شواهد الإيضاح ص٢١٦ ، وشرح شواهد المغني ٣٤١/١ ومغني اللبيب ١٣٥/١ .

(٤) في أ : الكلام .

(٥) م : وقولي : « وكذلك تقعُ واو رب وفاؤها أول الكلام » مثال ماجاءت فيه الواو أول الكلام قول رؤبة : [من الرجز]

وَقَاتِمِ الأَعْمَاقِ خَاوِى المُخْتَرَقْ

[البيت في ديوانه ص ١٠٤ ، والأشباه والنظائر ٣٥/٢ ، والأغاني ١٥٨/١٠ =

عطفتا الجواب على السؤال ، وأنيبتا مناب رُبَّ .

ولا بدَّ للمخفوض بها ، أو بما ناب منابها من الصِّفَةِ .

وقد تحذف للدَّلالة ؛ نحوُ قوله [من الطويل] :

١٤٦- فَيَارُبَّ يَوْمٍ قَدْ لَهَوْتُ وَلَيْلَةٍ ... ... البيت[1]

يريد : وليلة قد لَهَوْتُ ، فحذف.

وقد تدخل رُبَّ على المضاف إلى ضمير النكرة ؛ نحوُ قولك : « رُبَّ رَجُلٍ وَأَخِيهِ » .

وعلى ضمير النكرة ؛ فلا تُثنّى ولا تُجمَعُ ؛ استغناءً بتثنية التَّمييز وجمْعِهِ عن ذلك ؛ نحوُ قولهم : « رُبَّهُ رَجُلَيْنِ ، وَرُبَّهُ رِجَالًا » .

ولايكون العامل فيها إلا بمعنى المُضِيِّ ، وتلزم الصَّدْرَ[2] ؛ وفيها لغات :

رُبَّ ؛ بضم الراء وتشديد الباء ، وقد تخفَّف ، وتكون مفتوحة أو مضمومة ، أو ساكنة[3] .

وَرَبَّ ، بفتح الراء وتشديد الباء ، وقد تخفَّف ، فيقال : رَبَ .

ومن التخفيف وتسكين الباء : قولُه [من الكامل] :

٤٢ ب ١٤٧- أَزُهَيْرُ إِنْ يَشِبِ القَذَالُ فَإِنَّهُ رُبْ هَيْضَلٍ مَرِسٍ لَفَفْتُ بِهَيْضَلِ[4]/

= وجمهرة اللغة ص ٤٠٨ ، ٦١٤ ، ٩٤١ ، وخزانة الأدب ٢٥/١٠ ، والخصائص ٢٢٨/٢ ، والدرر ١٩٥/٤ ، وشرح أبيات سيبويه ٢/ ٣٥٣، وشرح شواهد الإيضاح ص ٢٢٣، وشرح شواهد المغني ٢/ ٧٦٤، ٧٨٢، ولسان العرب (خفق) ، (عمق) ، (غلا) ، (هرجب) ، ومغني اللبيب ١/ ٣٤٢، والمقاصد النحوية ١/ ٣٨، والمنصف ٢/ ٣، ٣٠٨، وهمع الهوامع ٢/ ٣٦، وبلا نسبة في الخصائص ٢/ ٢٦٠، ٣٢٠، ورصف المباني ص ٣٥٥، وسر صناعة الإعراب ٤٩٣/٢ ، ٥٠٢، ٦٣٩، وشرح الأشموني ١/ ١٢، وشرح ابن عقيل ص ٣٧٢، وشرح المفصل ٢/ ١١٨، والعقد الفريد ٥/ ٥٠٦، والكتاب ٤/ ١١٠، ولسان العرب (قيد) ، (قتم) ، (وجه) ، وهمع الهوامع ٢/ ٨٠] . أ هـ .

(١) تقدم برقم (١٤٥)
والشاهد فيه هنا : قوله « وليلةٍ » أراد : وليلة قد لهوت ؛ فحذف صفة المخفوض بـ « واو » ربَّ لدلالة المتقدّم عليه .

(٢) في أ : وتلزم أبدًا الصدر .

(٣) م : وقولي : « فتكون مفتوحة أو مضمومة أو ساكنة » أعني أنه يقال : رُبَّ وربُّ ورُبْ . أهـ

(٤) البيت : لأبي كبير الهذلي .
وقوله : (أزهير إن يشب) منادى مرخم قيل : هو رجل وقيل : امرأة وقيل : ابنته على =

وقد تلحق تاء التأنيث المشدَّدة والمخفَّفة ، فيقال : رُبَّتْ ، ورُبَتْ ، وقد تلحقها - أيضًا - « ما » ؛ فيقال : رُبَّمَا ، وَرُبَمَا ، وَرَبَّمَا (١) ، فتكون على حكمها من خفض النكرة بها .

وتدخل على الفعل الماضي لفظًا ومعنًى ، [أو] (٢) معنًى دون لفظ .

فأمّا قوله تعالى : ﴿ رُّبَمَا يَوَدُّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ ﴾ [الحجر : ٢] فلصدق الوَعْد (٣) وقرب الدار الدنيا من الآخرة ، جعل المستقبل كأنَّهُ [قد] (٤) وقع .

وأمّا « عَلَى » فبمعنى فوق حقيقةً أو مجازًا ؛ نحوُ قولك (٥) :« عَلَيْهِ دَيْنٌ » ؛ لأنَّ الدَّيْنَ قد قَهَرَهُ ، والقَهْر عُلُو.

وكذلك يقال : « هو تحت قَهْره »

وأمّا « في » فللوعاءِ حقيقة (٦) أو مجازًا ؛ نحوُ قولك : « هُوَ فِي حَالٍ حَسَنَةٍ » .

وأما « عن » فللمزاولة ؛ يُقال : أطعمه عن جُوعٍ ، أي : أزال الجوع عنه .

= خلاف ذكره البغدادي ثم قال : (والقذال) ما بين النقرة وأعلى الاذن ، وهو أبطأ الرأس شيبًا .
و(الهيضل) بفتح الهاء والضاد المعجمة : الجماعة
وقوله : (لففت بهيضل) يريد : جمعت بينهم في القتال .
و(مرس) أي : شديد .
والشاهد فيه قوله : « رب هيضل » حيث جاءت « رب » للتكثير ، وقد خففت هنا على لغة .
ينظر : الأزهية ص ٢٦٥، وجمهرة اللغة ص ٦٨، وخزانة الأدب ٩/٥٣٦، ٥٣٧، وشرح أشعار الهذليين ٣/ ١٠٧٠، ولسان العرب (هضل) ، والمقاصد النحوية ٣/ ٥٤، وللهذلي في المحتسب ٢/ ٣٤٣، وبلا نسبة في الإنصاف ١/ ٢٨٥، ورصف المباني ص ٥٢ ، ١٩٢ ، وشرح المفصل ٥/ ١١٩، ولسان العرب (مصع) ، ومجالس ثعلب ص ٣٢٥، والممتع في التصريف ٢/ ٦٢٧.

(١) في أ : وربتما .
(٢) في ط : و .
(٣) في ط : فلصدق خشية الوعد .
(٤) سقط في ط .
(٥) في ط : قوله .
(٦) م : وقولي : « وللوعاء حقيقة » مثال ذلك قولك : المال في الكيس . أ هـ .

وأمّا « الكاف » : فللتّشبيه (١) .

وأمّا « اللام » : فللتملك ، وللاستحقاق ؛ نحوُ قولك : « البَابُ للدّارِ » ، وللسبب ؛ نحوُ قولك : « جِئتُ لابْتِغَاءِ الخَيْرِ » ، وبمعنى القَسم إذا كان فى الكلام معنى تعجب ؛ نحوُ قولك : « للّهِ لا يَبْقَى أَحَدٌ » .

وأمّا حاشا ، وخَلا ، وعَدَا : فللاستثناء (٢) ؛ كإلا .

وأمّا « لَوْلا » ، فحرف امتناع لوجود .

وأمّا « لَعَلَّ » : فللترجّى ، والتوقُّع ؛ كالمفتوحة اللام .

وأمّا « مُذ » ، « ومُنْذُ » : فإن كان مابعدها حالا ، انْجَرَّ (٣) ، ويكون معناهما معنى « فى » ، وأعنى بالحال : اليَوْم ، والليلة ، والآن ، وما أشرت إليه .

وإن كان ما بعدهما ماضيًا ، جازَ فيه الرفع والخفض ، إلا أنَّ الخفض بعد مُذْ قليل.

فإنْ كان الماضي معدودًا كانا للغاية ؛ نحوُ قولك : « مَا رَأَيْتُهُ مُذْ يَوْمَانِ » أى : أمد انقطاع الرؤية يومان .

وإنْ كان غير معدود ، كانا لابتداء الغاية ؛ نحوُ قولك : « مَا رَأَيْتُهُ مُذْ يَوْمُ الخَمِيسِ أى : أول إنقطاع الرؤية يوم الخميس .

وإذا ارتفع ما بعدهما ، كانا مبتدأين ، ولايتقدَّمهما من الأفعال إلا المنفىّ أو الموجب الذى يقتضى الدَّوام (٤) .

ولا يدخلان إلا على الزمان لفظًا ، أو تقديرًا : فإن دَخَلا على جملة ، كان الكلام على تقدير اسم زمان محذوف ؛ نحو قولك : « مَا رَأَيْتُهُ مُذْ قَامَ زَيْدٌ » أى : مذ زمان قيامِ زيدٍ (٥) .

وإنْ دخلا على أَنَّ مع صلتها ، كانت بتقدير مصدر موضوع موضع الزمان ؛ نحوُ

---

(١) م : وقولى : « وأما الكاف فللتشبيه » مثال ذلك قولك : زيد كعمرو . أ هـ .
(٢) وقولى : « وأما حاشا وخلا وعدا فللاستثناء » وقد تقدم تبيين ذلك فى باب الاستثناء . أ هـ .
(٣) م : وقولى : « وأما مذ ومنذ ، فإن كان ما بعدهما حالا انجر » مثال ذلك قولك : مارأيته مذ يومنا ، ومنذ اليوم . أ هـ .
(٤) م : وقولى : « أو الموجب الذى يقتضى الدوام » مثال ذلك قولك : فقهت مذ يوم الجمعة . أ هـ .
(٥) فى أ : مذ زمن قام زيد .

قولك : « مَارَأَيْتُهُ مُذْ أَنَّ اللَّهَ خَلَقَهُ » ، أى : مُذْ خَلْقِ الله إياه ، ويكون خَلْقُ اللّه بمنزلة خفوق النجم .

وللاسم الواقع بعدهما ، فيه ، إن كان / عددًا ، مذاهب للعرب : فمنهم مَنْ لا يعتدُّ ٤٣ أ
إلا بالكامل ؛ فلا يقول : « مَا رَأَيْتُهُ مُذْ خَمْسَةِ أَيَّامٍ » ، إلا وقد انقطعت الرؤية فى جميعها مِنْ أولها إلى آخرها .

ومنهم : من يعتد بالأول والآخر ، وإن لم يكونا كاملين .

ومنهم : مَنْ يعتد بالناقص للأول ، ولا يعتد بالآخر .

ولا يجوز الاعتداد بالأوّل والآخر إنْ أدّى ذلك إلى التجوُّز فى جميع الواقع بعدهما ؛ لا تقول : « سِرْتُ مُنْذُ يَوْمَيْنِ » ، وأنت إنّمَا سرت بعضهما .

وأمّا « الباء » : فتكون زائدة فى خبر ما ، وليس ، وفاعل كَفَى [1] ، وفى مفعولها ؛ نحوُ قوله [من الكامل] :

١٤٨- فَكَفَى بِنَا فَضْلًا عَلَى مَنْ غَيْرُنَا حُبُّ النَّبِيِّ مُحَمَّدٍ إِيَّانَا [2]

أى : كفانا .

---

(١) م : وقولى : « وتكون زائدة فى خبر ما وليس وفاعل كفى » مثال ذلك ما زيد بقائم ، وليس زيد بقائم ، وكفى بالله شهيدًا . أ هـ .

(٢) اختلف في نسبة البيت إلى كعب بن مالك ، وبشير عبد الرحمن ، وحسان بن ثابت ، وعبد الله بن رواحة .

وفي البيت شاهدان : أولهما قوله : « فكفى بنا فضلًا » حيث جاءت الباء زائدة في مفعول « كفى » المتعدية إلى واحد . وثانيهما قوله : « من غيرنا » حيث جاءت « من » نكرة موصوفة بمفرد ، وهو قوله : « غيرنا » قال الأعلم : الشاهد فيه حمل « غير » على « من » نعتًا ، لأنها نكرة مبهمة ، فوصفت بما بعدها وصفًا لازمًا يكون لها كالصلة ، والتقدير : على قوم غيرنا . ورفع « غير » جائز على أن تكون « من » موصولة ، ويحذف الراجع عليها من الصلة ، والتقدير : من هو غيرنا .

ينظر : البيت لكعب بن مالك في ديوانه ص ٢٨٩ ، وخزانة الأدب ٦/ ١٢٠ ، ١٢٣ ، ١٢٨ ، والدرر ٣/ ٧ ، وشرح أبيات سيبويه ١/ ٥٣٥ ، ولبشير بن عبد الرحمن في لسان العرب (منن) ، ولحسان بن ثابت في الأزهية ص ١٠١ ، ولكعب أو لحسان أو لعبد الله بن رواحة في الدرر ١/ ٣٠٢ ، ولكعب ، أو لحسان ، أو لبشير بن عبد الرحمن في شرح شواهد المغني ١/ ٣٣٧ ، والمقاصد النحوية ١/ ٤٨٦ ، وللأنصاري في الكتاب ٢/ ١٠٥ ؛ ولسان العرب (كفى) ، وبلا نسبة في الجنى الداني ص ٥٢ ، ورصف المباني ص ١٤٩ ، =

وزائدةٌ مُصْلِحَة ، في نحو : « أَحْسِنْ بِزَيْدٍ » ، ولا تزادُ فيما عدا ذلك ، إلا في ضرورة ؛ نحوُ قوله [من الوافر] :

١٤٩- أَلَمْ يَأْتِيكَ وَالأَنْبَاءُ تَنْمِي بِمَا لاقَتْ لَبُونُ بَنِي زِيَادِ[1]

أي : ما لا قَتْ .

أو نادِرِ كلام ، لا يُقاس عليه ؛ نحوُ قوله تعالى : ﴿ أَوَلَيْسَ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ بِقَٰدِرٍ عَلَىٰٓ أَن يَخْلُقَ مِثْلَهُم ﴾ [يس :٨١] أي : قادر .

وتكون للإلصاقِ حقيقةً[2] أو مجازًا ؛ نحو قولك : « مَرَرْتُ بِزَيْدٍ » ، بجعل المرور متصلًا بزيد ، لما كان متصلًا بمكان يعرف من مكانه .

وللاستعانة ؛ نحوُ قولك : « كَتَبْتُ بِالقَلَمِ » .

وللسبب ؛ نحوُ قولك : « عَتَقْتُهُ بِذَنْبِهِ » .

وللحال ؛ نحو قولك : « جَاءَ زَيْدٌ بِثِيَابِهِ » أي : متلبسًا[3] بها ، وبمعنى « في » ؛ نحو قولك : « زَيْدٌ بِالبَصْرَةِ » أي : فيها .

وللنَّقْلِ ؛ نحوُ قولك : « قُمْتُ بِزَيْدٍ » أي : أقمته .

فمعناها ومعنى الهمزة واحد ، إلا أنّها لا تنقل الفعل عن الفاعل ؛ فتصيِّره مفعولًا ، إلا في الأفعال غير المتعدية .

وللقسم ، وكذلك تاء القَسَم وواوه[4] ، وهاء التنبيه ، وهمزة الاستفهام ، وقطع ألف الوصل ، ولام القسم ، بمعنى باء القَسَم ، إلا أنَّ التاء قد يدخلها معنى التعجب[5] ،

= وسر صناعة الإعراب ١٣٥/١ ، وشرح شواهد المغني ٧٤١/٢ ، وشرح المفصل ١٢/٤ ، ومجالس ثعلب ٣٣٠/١ ، وشرح شواهد المغني ١٠٩/١ ، ٣٢٨ ، ٣٢٩ ، وهمع الهوامع ٩٢/١ ، ١٦٧ .

(١) تقدم برقم (١) .
والشاهد فيه هنا : قوله : « بما » حيث جاءت الباء زائدة وهو ضرورة .

(٢) م : وقولي : « تكون للإلصاق حقيقة » مثال ذلك قولك : مسحت برأسي . أ هـ .

(٣) في ط : ملبسًا .

(٤) م : وقولي : « وكذلك تاء القسم » إلى آخره ، قد تقدم تمثيله . أ هـ .

(٥) م : وقولي : « إلا أن التاء قد يدخلها معنى التعجب » أعني أنك قد تقول : تالله لايبقى أحد ، تقسم على عموم الفناء لجميع البشر ، وتتعجب من ذلك ، ولايلزمها التعجب ؛ بل قد تقول : تالله لايقوم زيد ، تقسم على نفي القيام عن زيد من غير تعجب من ذلك ، وليس كذلك اللام ؛ بل يلزمها معنى التعجب ؛ نحو قولك : لله لايبقى أحد . أ هـ .

وتلزم ذلك في اللام .

والقَسَمُ ، هو : [كُلُّ] (١) جملة يُؤَكَّد بها جملة أخرى ، كلتاهما خبريَّة .

فأمَّا قولك : « تاللَّهِ هَلْ قَامَ زَيْدٌ ؟ » ، فليس بقَسَمٍ ؛ لأنه ليس بخبر ؛ ألا ترى أن المعنى : أسألُكَ باللّه هَلْ قام زيد ؟ .

ولايسوِّغ أن يكون التقدير : أقسم بالله .

ولا بُدَّ للقَسَمِ من مقسمٍ به ، ومقسمٍ عليه ، وحروفِ قَسَمٍ ، وحروف تربط المُقسَمَ به بالمقسَمِ عليه .

فالمقسم به عند العرب : كُلُّ اسمٍ معظَّمٍ .

والمقسم عليه : كلُّ جملة حلف عليها ، فعلت أو لم تفعل .

٤٣ ب وأما حروف القسم / : فالباءُ وأخواتها ، وقد تقدَّم ذكرها .

وأمَّا الحروف التي تربط المُقْسَمَ به بالمُقْسَمِ عليه [فـ « أن »] ، إنْ كانت الجملة الواقعة جوابًا لـ « لو » ، ومادخلت عليه ؛ نحوُ قوله [من الوافر] :

١٥٠- أَمَا وَاللهِ أَنْ لَوْ كُنْتَ حُرًّا وَمَا بِالحُرِّ أَنْتَ وَلَا العَتِيقِ(٢)

وإنْ كانت غير ذلك : فـ « إن » و « اللام » في الإيجاب ، و « ما » و « لا » في النفي ، فعلى هذا : الجملة المقسم عليها إن كانت اسمية ، وكانت موجبة ، أدخلت على المبتدأ « إنَّ » وفي خبرها « اللام » ، فقُلْتَ : « وَاللّه إنَّ زَيْدًا لَقَائِمٌ » ، وإن شِئْتَ أتيت بـ « إنَّ » وحدها (٣) .

وإنْ شِئْتَ بـ « اللام » وحدها ، فقلْتَ : « وَاللّهِ لَزَيْدٌ قائمٌ » .

وإنْ كانت منفيَّة ، أدخلت عليها « مَا » (٤) .

---

(١) سقط في أ .

(٢) البيت : بلا نسبة في : خزانة الأدب ١٤١/٤ ، ١٤٣ ، ١٤٥ ، ٨٢/١٠ والجنى الداني ص ٢٢٢ ، وجواهر الأدب ص ١٩٧ ، والدرر ٩٦/٤ ، ٢١٩ ، ورصف المباني ص ١١٦ ، وشرح التصريح ٢٣٣/٢ شرح شواهد المغني ١١١/١ ومغني اللبيب ٣٣/١ والمقاصد النحوية ٤٠٩/٤ ، وهمع الهوامع ١٨/٢ ، ٤١ .

الشاهد فيه : زيادة « أن » بعد القسم .

(٣) م : وقولي : « وإن شئت أتيت بإن وحدها » مثال ذلك : والله إن زيدًا قائم . أ هـ .

(٤) م : وقولي : « أدخلت عليها ما » مثال ذلك : والله مايقوم . أ هـ .

وإنْ كانت الجملة فعلية : فإن كان الفعل ماضيًا ، دخلت عليه في الإيجاب اللام وحدها ، نحوُ قوله [من الطويل] :

١٥١- حَلَفْتُ لَهَا بِاللّهِ حَلْفَةَ فَاجِرٍ لَنَامُوا فَمَا إِنْ مِنْ حَدِيثٍ وَلَا صَالِ[1]

أو مع « قَدْ » إنْ أردت تقريب الفعل من الحال[2] ، وقد تحذف اللام إذا طال الكلام ؛ نحوُ قوله تعالى : ﴿ وَٱلشَّمْسِ وَضُحَىٰهَا ﴾ [الشمس : ١] .

ثم قال بعد ذلك : ﴿ قَدْ أَفْلَحَ مَن زَكَّىٰهَا ﴾ [الشمس : ٩] .

وأمّا في النفي ، فتدخل عليه « ما » ، فتقول : « وَاللّهِ مَا قَامَ زَيْدٌ » .

وإن كان الفعل مستقبلا ، أدخلت عليه في الإيجاب اللام وحدها ، إن فصل بينها وبين الفعل ؛ نحوُ قوله تعالى : ﴿ لَإِلَى ٱللَّهِ تُحْشَرُونَ ﴾ [آل عمران : ١٥٨] .

وإنْ لم يُفْصَلْ بينهما ، أدخلت عليه اللام ، وإحدى النونين[3] ، ولا يجوز الإتيان بإحداهما دون الأخرى إلا في ضرورة ؛ نحو قوله [من الطويل] :

١٥٢- تَأَلَّى ابْنُ أَوْسٍ حَلْفَةً لَيَرُدُّنِي إِلَى نِسْوَةٍ كَأَنَّهُنَّ مَفَائِدُ[4]

---

(١) البيت لامرئ القيس .
وفي البيت شاهدان : أولهما قوله : « لناموا » حيث دخلت عليه اللام وحدها وحذفت « قد » قبل الفعل الماضي ، وذلك بعد القسم شذوذًا . وثانيهما حذف خبر « ما » المكفوفة عن العمل تشبيهًا بـ « لا » ، والتقدير : فما حديث ولا صال منتبه إلى ذي حديث .
ينظر : ديوانه ص٣٢ ، الأزهية ص ٥٢ ، والجنى الداني ص ١٣٥ ، وخزانة الأدب ١٠/ ٧١ ، ٧٣ ، ٧٤ ، ٧٧ ، ٧٩ ، والدرر ١٠٦/٢ ، ٢٣١/٤ ، وسر صناعة الإعراب ٣٧٤/١ ، وشرح المفصل ٢٠/٩ ، ولسان العرب (حلف) ، وهمع الهوامع ١٢٤/١ ، ٤٢/٢ .

(٢) م : وقولي : « ومع قد إن أردت تقريب الفعل من الحال » مثال ذلك قولك : والله لقد قام زيد . أ هـ .

(٣) م : وقولي : « أدخلت عليه في الإيجاب اللام وإحدى النونين » مثال ذلك قولك : والله ليقومن زيد . أ هـ .

(٤) البيت لزيد الفوارس بن حصين ، وهو شاعر جاهلي ، وآلى الرجل ، وتألى بمعنى واحد . وهذه الأبنية من الألية وهي اليمين .
(المفائد) : جمع المفأد ، بكسر الميم وفتح الهمزة ، وهي المسعر والسفود . والفأد في اللغة : التحريك ، وقيل : إن الفؤاد اشتق منه لأنه ينبض .
والمعنى : حلف هذا الرجل حلفة ليأسرني ثم يمن على فيردني على نسوة كأنهن مساعير لاحتراقهن وجدًا بي وهمًا علي ، ففعلت أنا به مثل ما هم به في .
والشاهد هنا قوله : « لَيَرُدُّنِي » حيث أدخل اللام وحدها على جواب القسم ، وهو =

وإن كان منفيًا أدخلت عليه « لا » ، ويجوز حذفها ؛ قال الله تعالى : ﴿ تَفْتَؤُا تَذْكُرُ يُوسُفَ ﴾ [يوسف : ٨٥] .

وإنْ كان الفعل حالًا فإنك تدخل عليه في النفي « ما » ، ولا يجوز حذفها .

وإن كان موجبًا ، فلابد من وقوعه خبرًا لمبتدأ[1] ، فتكون الجملة - إذ ذاك - اسمية ؛ نحو قولك: « والله إنَّ زَيْدًا لَيَقُومُ الآنَ » .

وحروف القَسَم متعلّقة بأفعال مضمرة ، وقد يجوز إظهار الفعل مع الباء خاصّة[2] ، وإذا حذفت حرف القسم ، ولم تُعوِّض منه / هاء التنبيه ، ولا همزة الاستفهام ، ولا قطع ألف الوصل - لم يجز الخفض إلا في اسم الله تعالى . ٤٤ أ

حكى من كلامهم : « أَللّهِ لأَفْعَلُ »[3] .

بل لا بدَّ إذ ذاك من النصب بإضمار فعل ، أو الرفع على أنه خبر ابتداء مضمر ؛ فتقول : « يَمِينَ اللّهِ لأَفْعَلَنَّ[4] » ، بنصب يمين ، على تقدير : ألزم نفسي يمين الله ؛ وهو المختار ، ورفعه على تقدير : قَسَمِي يمينُ اللّهِ ، وقد شَذَّتِ العربُ في اسمين ، فالتزموا فيهما الرفع ، وهما :

« ايْمُنُ اللّهِ » ، وألفه ألف وصل ، تَثْبُتُ ابتداءً وتَسْقُطُ دَرْجًا .

و « لَعَمْرُ اللّهِ » .

وأمّا : « جَيْرِ » ، و « عَوْضُ » ، فمبنيان ؛ فيجوز الحكم عليهما بالرفع والنصب .

ويجوز حذف القَسَمِ ، وإبقاء الجواب ، إذا كان في الكلام ما يَدُلُّ عليه ؛ نحوُ قولك : « لَتَقُومنَّ » .

وحذف الجواب وإبقاء القَسَم ، إذا جاء أثناء كلام يدلُّ على الجواب أو عَقِيبه[5] .

= جملة فعلية فعلها مضارع ، والقياس هنا أن يدخل عليه اللام وإحدى نوني التوكيد .
ينظر : البحر المحيط ٦/ ٤٤٠ شرح قطر الندى ٣١٢ ، الهمع ٢/ ٤٢ الخزانة ١٠/ ٦٥، والدرر ٢/ ٤٦

(١) في أ : للمبتدا .

(٢) م : وقولي : « ويجوز إظهار الفعل مع الباء خاصة » مثال ذلك : أقسم بالله ليقومن زيد . أ هـ .

(٣) في أ : لأفعلن .

(٤) في ط : لأفعل .

(٥) م : وقولي : « إذا جاء أثناء كلام يدل على الجواب أو عقيبه » مثال ماجاء القسم فيه أثناء الكلام قولك : زيد والله قائم ، ومثال ماجاء فيه عقب الكلام قولك : زيد قائم والله . أ هـ .

وإذا اجتمع القَسَمُ والشَّرط ، بنى الجواب على المتقدم منهما[(١)] ، وحذف جواب الآخر[(٢)] ؛ لدلالة المتقدِّم عليه .

ولا يكون فعل الشرط إذا تقدَّم القسم ، إلا ماضيًا ؛ لأن جواب الشرط لا يحذف ، إلا إذا كان فعله ماضيًا ؛ نحوُ قولك : « وَاللّهِ إِنْ قَامَ زَيْدٌ لَيَقُومَنَّ عَمْرٌو » .

فأما قوله [من الطويل] :

١٥٣- حَلَفْتُ لَهَا إِنْ تُدْلِجِ اللَّيْلَ لا يَزَلْ
أَمَامِيَ بَيْتٌ مِنْ بُيُوتِكِ سَائِرُ[(٣)]

فبنى الجواب فيه على الشرط ؛ لأن حلفت لم تُضَمَّن مَعنَى القَسَم ؛ بل هي : خبر مَحْضٌ .

ويجوز أن تُضَمَّنَ أفعال القلوب كلّها معنى القَسَم ، فتتلقَّى - إذْ ذاك - بما يُتلقَّى به القَسم ؛ فتقول : « عَلِمْتُ لَيَقُومَنَّ زَيْدٌ » .

كما تقولُ : « وَاللّهِ لَيَقُومَنَّ زَيْدٌ » .

* * *

---

(١) م : وقولي : « ينى الجواب على المتقدم منهما » مثالُ ذلك قولك : والله إن قام زيد ليقومن عمرو فتبنى الجواب على القسم ، وإن قام زيد ، والله يقم عمرو فتبنى الجواب على الشرط . أ هـ .

(٢) في أ : الأخير .

(٣) قال البغدادي : وهذا البيت لم أقف على قائله ، ولا تتمته ، والله أعلم به .

و(تدلج) : مضارع أدلج إدلاجًا ، معناه : سار الليل كله يريد أن يقول : إن سافرت في الليل أرسلت جماعة من أهلي يسيرون أمامك يخفرونك ويحرسونك إلى أن تصل مأمنك .

وهذا على رواية البغدادي :

حلفتُ له إن تدلج الليل لايزل ... أمامك بيت من بيوتي سائر .

والشاهد فيه : أن الجواب بني على الشرط ، لأن « حلفت » لم تُضَمَّنْ معنى القسم ، بل هي خبر محض ، وقيل : إن الشاهد فيه قوله : « لا يزل » حيث جزم الفعل المضارع لضرورة الشعر بجعله جوابًا للشرط ، وكان القياس أن يرفع ويجعل جوابًا للقسم ، لكنه جزمه للضرورة ، فيكون جواب القسم محذوفًا مدلولًا عليه بجواب الشرط وخَرَّجَهُ ابن عصفور على أن « حلفت » ليست للقسم .

ينظر : خزانة الأدب ٣٢٨/١١ ، ٣٣١ ، ٣٤١ .

بَـابُ الإضَـافَـةِ

وهى تنقسم قسمين[١] :

مَحْضَة ، وهى : التى يتعرف بها المضاف إن كان المضاف إليه معرفة[٢] ، ويتخصص إن كان نكرة[٣] .

وغير محضة ، وهى : التى لا تفيد تخصيصًا ولا تعريفًا .

وكل إضافة إلا إضافة اسم الفاعل ، والمفعول بمعنى الحال ، أو الاستقبال[٤] ، والصفة المشبهة باسم الفاعل[٥] ، والأمثلة التى تعمل عمله ،[٦] أو أفعل التى للمفاضلة[٧] .

وَغَيْرُكَ ، ومِثْلُكَ ، وشبهُك ، وخدْنُكَ ، وتِرْبُك ، وهدُّك ، وحسْبُكَ ، وشرْعُكَ ، وكَفْيُكَ بكسر الكاف وفتحها ، وضمها / وكَفَاؤُكَ ، ونَاهِيك مِنْ رَجُلٍ ، وعبر الهواجر ، وقيدُ الأَوَابِدِ ، وواحد أُمّه ، وعَبْدُ بَطْنِهِ . ٤٤ ب

وقد تُجعَلُ إضافة جميع ما ذُكِر مَحْضةً إلا الصِّفَة المُشَبَّهَة ، فإنَّها لا تتعرَّف بالإضافة أبدًا .

والمحضة إمَّا بمعنى : مِنْ ، وهى إضافة الشىء إلى جِنْسِهِ ، نحوُ : « ثَوْب خَزٍّ » .

وإمّا بمعنى اللام ، وهى ما عدا ذلك ؛ نحوُ قولك : « مَالُ زَيْدٍ » .

ولا يجوز الجمعُ بين الألف واللام والإضافة ، إلا فى اسم الفاعل ، والمفعول ، بمعنى

---

(١) في ط : قسم .

(٢) م : باب الإضافة

قولى : « وهى التى يتعرف بها المضاف إن كان المضاف إليه معرفة » مثال ذلك قولك : غلام زيد . أ هـ .

(٣) م : وقولى : « ويتخصص إن كان نكرة » مثال ذلك قولك : غلام امرأة . أ هـ .

(٤) م : وقولى : « إلا إضافة اسم الفاعل والمفعول بمعنى الحال والاستقبال » مثال ذلك قولك : هذا ضارب زيد غدًا أو الآن ، وهذا معطى درهم اليوم أو الآن . أ هـ .

(٥) م : وقولى : « والصفة المشبهة باسم الفاعل » مثال ذلك قولك : مررت برجل حسن الوجه . أ هـ .

(٦) م : وقولى : « والأمثلة التى تعمل عمله » مثال ذلك قولك : مررت برجل ضراب زيد ، وضروب زيد ، ومضراب زيد . أ هـ .

(٧) م : وقولى : « وأفعل التى للمفاضلة » مثال ذلك قولك : مررت برجل أفضل القوم . أ هـ .

الحال أو الاستقبال ، والصفة المُشبَّهة[١] .

فأمَّا ما حكاه أبو زيد[٢] من قول بعضهم : « الثَّلاثَة الأَثْوَاب » ، فضعيف جدًّا ، أو الألف واللام فيه زائدة .

والأسماء : منها ما يلزم الإضافة ، وهو : مِثْل وأخواتُهَا ، وفَوْق ، وتَحْت ، وأَمَام ، وقَبْل ، وبَعْد ، وقُدَّام ، وخَلْف ، وَوَرَاء ، وَتِلْقَاء ، وتُجَاه ، وحِذَاء ، وحِذَة ، وعِنْد ، وَلَدنْ ، ولَدَى ، وَسُوَى ، بضم السين وكسرها ، وسَوَاء ، ووَسْط ، ومع ، ودون ، وبَيْد ، وقيدُ ، وقَدى ، وَقَاب ، وقيس ، وأيّ ، وبَعْض ، وكُل ، وكلا ، وكِلْتَا ، وذُو ومؤنَّثه ومثنَّاهُما ومجموعهما ، وأُولى ، وأُولاتِ ، وقَدْ ، وقَطْ ، وحَسْب ؛ جميع ذلك لا يكونُ إلا مضافًا لفظًا[٣] ، أو محكومًا له ، بحكم المضاف[٤] .

---

(١) م : وقولي : « ولايجوز الجمع بين الألف واللام والإضافة إلا في اسم الفاعل والمفعول بمعنى الحال والاستقبال والصفة المشبهة » مثال ذلك : هو الضارب الرجل ، والمعطى الدرهم ، والحسن الوجه . أ هـ .

(٢) أبو زيد الأنصاري : سعيد بن أوس بن ثابت الأنصاري : أحد أئمة الأدب واللغة من أهل البصرة ، ووفاته بها . كان يرى رأي القدرية ، وهو من ثقات اللغويين . قال ابن الأنباري : كان سيبويه إذا قال : « سمعت الثقة » عنى أبا زيد . من تصانيفه كتاب « النوادر » في اللغة و« الهمز » و « المطر » و« اللبأ واللبن » و « المياه » ، و« خلق الإنسان » و « لغات القرآن » ، و « الشجر » ، و« الغرائز » ، و« الوحوش » ، و« بيوتات العرب » و« الفرق » و« غريب الأسماء » و « الهشاشة والبشاشة » .

ينظر : الأعلام ٩٢/٣ ، نزهة الألباء ١٧٣ ، وفيات الأعيان ٢٠٧/١ ، إنباه الرواة ٣٠/٢-٣٥ ، جمهرة الأنساب/٣٥٢.

(٣) م : وقولي : « جميع ذلك لايكون إلا مضافًا لفظًا » : أعني أنك تقول : فوق زيد وتحته وأمامه وقدامه وخلفه ووراءه وقبله وبعده وتلقاءه وتجاهه وحذاءه وحدته ودونه وعنده ولدنه ولديه وسواه وسواءه ووسط القوم ومعهم ودونهم وبيد زيد أى : غيره ، وقيد ميل ، وقاب ميل وقيس ميل ، أى : قدره ، وأى القوم وبعضهم وكلهم وكلا الرجلين وكلتا المرأتين وذو جمال وذوات جمال ، ومثناهما : ذوا مال وذواتا مال ، ومجموعهما : ذوو مالٍ ، وذواتُ مالٍ ، وأولو مالٍ وأولاتُ جَمَال وقدك وقطك وحسبك . أ هـ .

(٤) م : وقولي : « أو محكومًا لها بحكم الإضافة مثال ذلك قوله [من الرجز] :

أَقَبُّ مِنْ تَحْتُ عَرِيضٌ مِنْ عَلُ

[ينظر البيت لأبي النجم العجلي في الطرائف الأدبية ص ٦٨، والأزهية ص ٢ ولسان العرب (علا) ، خزانة الأدب ٢/ ٣٩٧، والخصائص ٢/ ٣٦٣، وشرح شواهد المغنى ١/ ٤٤٩، =

ومنها ما لا يلزم الإضافة ، وهو : ما عدا ذلك ، فإن كانت بمعنى اللام ، جازَ أنْ تأتِي باللام وتُنَوِّن الأول ، فتقول « غُلامٌ لِزيدٍ » .

وإنْ كانت بمعنى مِنْ ، جاز أَنْ تدْخِل مِنْ على المخفوض ، وتنوِّن الأول ، فتقول : « ثَوبٌ مِن خزٍّ » .

وإنْ شئت نوَّنت الأول ، ونصبت ما بعده على التمييز ، أو أتبعته إيَّاه ، فتقول : « ثَوبٌ خزٌّ ، وَخزا » .

والأسماء المضافة ، تجوز إضافتها إلى الظاهر والمضمر ، إلا ذو ، وذات ، وتثنيتهما ، وجمعهما ، فإنَّه لا يُضاف شيء من ذلك إلا إلى الظاهر ، ولا يضاف إلى المُضْمَر إلا فى ضرورة ؛ نحو قوله : [من الوافر]

١٥٤- صَبَحْنَا الخَزْرَجِيَّةَ مُرْهِفَاتٍ أَبَانَ ذَوِى أَرُومَتِهَا ذَوُوهَا(١)

وكلُّها تُضاف إلى المفرد ، والمثنى ، والمجموع إلا كلا ، وكِلْتَا ، وَأَيَّا المضافة إلى المعرفة ، وأَفْعَل التفضيليَّة ، وأحدًا وإحدى .

أمّا « كِلا » : فلا تضاف إلا إلى مثنى معرفة ؛ نحو قولك : « كِلا الرَّجُلَيْنِ قَامَ » .

٤٥ أ وقد تضاف فى الشعر إلى اثنين ، أحدهما : معطوف على الآخر ؛ نحوُ قوله / [من الطويل] :

١٥٥- كِلا السَّيْفِ وَالسَّاقِ الَّذِى ضُرِبَت بِهِ عَلَى مَهَلٍ يَا بِئْسَ أَلْقَاهُ صَاحِبُهْ(٢)

= والكتاب ٣/ ٢٩٠، والمقاصد النحوية ٣/ ٤٤٨، وكتاب العين ٢/ ٢٤٧، ومقاييس اللغة ٤/ ١١٦، وبلا نسبة فى شرح ابن عقيل ص ٣٩٧، وشرح المفصل ٤/ ٨٩، ومايتصرف ومالا يتصرف ص ٩٢، ومغنى اللبيب ١/١٥٤] .

يريد : أقبِ من تحته فحذف المضاف وهو يريده ؛ ولذلك بنى . أ هـ .

(١) البيت : لكعب بن زهير .

والشاهد فيه : قوله : « ذووها » حيث « ذوو » جمع « ذو » إلى مضمر ، وهذا جائز ، وكذلك القول في ذو وأولو .

ينظر : ديوانه ص ١٠٤ ، وأمالي ابن الحاجب ص ٣٤٤ ، وشرح المفصل ١/٥٣ ، ٣٠/٣، ٣٦، ٣٨ ، ولسان العرب (ذو) ، وبلا نسبة في الدرر ٢٨/٥ ، وهمع الهوامع ٥٠/٢ .

(٢) البيت : بلانسبة في شرح المفصل ٣/٣ . =

وقد تضاف إلى ما لفظه مفردٌ ، إذا كان واقعًا على اثنين نحو قوله [من الرمل] :

١٥٦- إِنَّ لِلْخَيْرِ وَلِلشَّرِّ مَدًى وَكِلا ذَلِكَ وَجهٌ وَقَبَلْ(١)

ومثلُهَا في جميع ما ذُكِرَ : كِلْتَا .

وأمَّا أَيّ ، وأفعل التفضيلية : فإنْ أُضِيفَتَا إلى معرفة ، لم تُضافا إلا إلى اثنين فصاعدًا ؛ نحو قولك : أَيُّ الرَّجُلَيْنِ قَامَ ، وأفضلُ الرجال قَامَ .

ولا تضيفهما إلى المفرد ، إلا أنْ توقعهما علي بعضه(٢) .

فأمَّا قوله :

١٥٧- فَأَيِّي مَا وَأَيُّكَ كَانَ شَرا فَقِيدَ إِلَى المَقَامَةِ لا يَرَاهَا(٣)

وقولُ الآخر [من الرجز] :

١٥٨- يَارَبِّ مُوسَى أَظْلَمِي(٤) وَأَظْلَمُهْ أَرْسِلْ عَلَيْهِ مَلَكًا لا يَرْحَمُهْ(٥)

= والشاهد فيه : قوله : « كلا السيف والساق » حيث أضاف « كلا » إلى اثنين أحدهما معطوف على الآخر ، والقياس أن « كلا » لاتضاف إلا إلى مثنى معرفة .

(١) البيت : لعبد الله بن الزبعري .

الشاهد : فيه قوله : « كلا ذلك » حيث أضاف « كلا » إلى « ذلك » وهو مفرد لفظًا مثنى معنى ؛ وذلك لأنه يعود على « الخير والشر » .

ينظر : ديوانه ص ٤١ ، والأغاني ١٣٦/١٥ ، والدرر ٢٥/٥ ، وشرح التصريح ٤٣/٢ ، وشرح شواهد المغني ٥٤٩/٢ ، وشرح المفصل ٢/٣ ، ٣ ، والمقاصد النحوية ٤١٨/٣ ، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٣/ ١٣٩، وشرح الأشموني ٢/ ٣١٧، وشرح ابن عقيل ص ٣٨٩ ، ومغني اللبيب ١/ ٢٠٣، وهمع الهوامع ٥٠/٢ .

(٢) م : وقولي : « إلا أن توقعهما على بعضه » مثال ذلك قولك : أي زيد أحسن من زيد ؟ : وجهه وقولك : أحسن زيد وجهه . أ هـ .

(٣) البيت : لعباس بن مرداس .

المقامة : المجلس وجماعة الناس ، ويروى فسيق بدل من فقيد وكلا الفعلين مبني للمجهول .

الشاهد فيه قوله : « فأيي ما وأيك » حيث أفرد « أي » لكل واحد من الاسمين توكيدًا ، والمستعمل إضافتها إليهما معًا فيقال فأينا .

ينظر : ديوانه ص ١٤٨ ، وخزانة الأدب ٣٦٧/٤ ، ٣٦٨ ، وذيل الأمالي ص ٦٠ ، وشرح أبيات سيبويه ٩٣/٢ ، وشرح ديوان زهير ص ١١٣ ، وشرح المفصل ١٣١/٢ ، والكتاب ٤٠٢/٢ ، ولسان العرب (قوم) ، وبلا نسبة في لسان العرب (أيا) .

(٤) في أ : أظلمني .

(٥) البيت بلا نسبة في : خزانة الأدب ٣٦٩/٤ ، ٣٧٠ والدرر ٣٨٦/٢ وشرح التصريح ٢٩٩/١، =

فجاء على إقحام أيّ ، وأظلم توكيدًا .

وإن أضيفتا إلى نكرة ، أضيفتا إلى الواحد والاثنين والجماعة(١) .

ولا يكونان أبدًا إلا بعض ما يُضافان إليه .

فأمّا قولُهم : « النَّاقِصُ وَالأَشَجُّ أَعْدَلا بَنِي مَرْوَانَ » ، فليست أفعل فيه للتفضيل ؛ بل هي بمنزلة أحمر ؛ كأنّك قلت : عَادِلا .

وأمّا أحدٌ ، وإحدى ، فلا تضافان إلا إلى اثنين أو جماعة(٢) .

ولايجوز إضافة الشيء إلى نفسه ، فأمّا قولهم : « صَلاةُ الأُولَى » و « مَسْجِدُ الجَامِعِ » و « جَانِبُ الغَرْبِيّ » و « دَارُ الآخِرَة » و « بَقْلَةُ الحَمْقَاء » فتجعل الصفة في جميع ذلك نائبةً مناب موصوف محذوف ، والتقدير : السّاعة الأولى ، والوقت الجامع ، والمكان الغربي ، وبقلة الحبّة الحمقاء ، وكذلك قولهم : « حي رباح » ، وقول الشاعر [من الكامل] :

١٥٩- يَا قُرُّ إِنَّ أَبَاكَ حَيُّ خُوَيْلِدٍ ... قَدْ كُنْتُ خَائِفَهُ عَلَى الإِحْمَاقِ(٣)

= وشرح عمدة الحافظ ص ٦٥٣ وهمع الهوامع ١١٠/١ .

والشاهد فيه قوله : « أظلمي » ، وهو ضرورة ، والقياس : أظلمنا ، كقولك : أخزى الله الكاذب مني ومنه ، أي : منا . والمعنى : أظلمنا فاصبب عليه . وهذا يدل ، عند بعضهم ، على جواز ارتفاع « زيد » بالابتداء في نحو : « زيد فاضربه » ، إن جعلت الفاء زائدة .

(١) م : وقولي : « وإن أضيفتا إلى نكرة أضيفتا إلى الواحد والاثنين والجماعة » مثال ذلك قولك : أي رجل عندك ، وأي رجلين عندك ؟ ، وأي رجال عندك ؟ ، وهو أفضل رجل ، وهما أفضل رجلين ، وهم أفضل رجال . أ هـ .

(٢) م : وقولي : « وأما أحد وإحدى ، فلا تُضافان إلا إلى اثنين أو جماعة » مثال ذلك قولك : جاءني أحدُ الرجلين ، وأحدُ الرجال ، وجاءتني إحدي المرأتين ، وإحدى النساء . أ هـ .

(٣) البيت لجبار بن سلمى

و« قر » بضم القاف مرخم قرة .

الإحماق : أحمق الرجل إذا ولد له ولد أحمق .

وكذا أحمقت المرأة ، وأما (حمق) بدون ألف فهو من الحمق وهو فساد في العقل ، وهو من باب تعب .

والشاهد فيه زيادة لفظ « حي » ويتخرج على أن يكون مما أضيف فيه المسمى إلى الاسم ؛ كأنه قال : « حي هذاالاسم » ، أي : صاحبه .

ينظر : خزانة الأدب ٣٣٤/٤ ، وذيل سمط اللآلي ص ٥٤ ونوادر أبي زيد ص ١٦١ =

فيتخرّج على أن يكون مما أضيف فيه المسمّى إلى الاسم[١] ، كأنه قال[٢] : « حَيّ هَذَا الاسم » ، أي : صاحبه ؛ وكذلك قول لبيد [من الطويل] :

١٦٠- إِلَى الحَوْلِ ثُمَّ اسْمُ السَّلامِ عَلَيْكُمَا وَمَنْ يَبْكِ حَوْلًا كَامِلًا فَقَدِ اعْتَذَرْ[٣]

يتخرج على أن يكون أراد بالسلام : الله تعالى ؛ كأنه قال : اسمُ اللهِ حفيظٌ عليكما.

وكذلك تفعل بكلِّ ما يجيء [من][٤] نحو هذا .

٤٥ ب والإضافة تكون في كلامهم بأدنى / ملابسة ؛ نحو قوله [من الطويل] :

١٦١- إِذَا كَوْكَبُ الخَرْقَاءِ لاحَ بِسُحْرَةٍ سُهَيْلٌ أَذَاعَتْ غَزْلَهَا فِي القَرَائِبِ[٥]

= وبلا نسبة في أمالي ابن الحاجب وشرح المفصل ١٣/٣ .

(١) في ط : آل للاكم .

(٢) في ط : كأنك قلت

(٣) البيت : للبيد بن ربيعة .

اعتذر : أعذر أي صار ذا عذر .

والشاهد فيه قوله : « ثم اسم السلام » فإن اسم مضاف إلى « السلام » وهو إضافة الملغى إلى المعتبر ، بمعنى لفظ الاسم ههنا ملغى لأن دخوله وخروجه سواء ويتخرج على أن يكون أراد بالسلام : الله-تعالى - كأنه قال : اسم الله حفيظ عليكما .

ينظر : ديوانه ص ٢١٤ ، والأشباه والنظائر ٩٦/٧ ، والأغاني ٤٠/١٣ ، وبغية الوعاة ١/ ٤٢٩ ، وخزانة الأدب ٣٣٧/٤، ٣٤٠ ، ٣٤٢ ، والخصائص ٢٩/٣ ، والدرر ١٥/٥ ، وشرح المفصل ١٤/٣ ، والعقد الفريد ٧٨/٢ ، ٥٧/٣ ، ولسان العرب (غدر) ، والمقاصد النحوية ٣٧٥/٣ ، والمنصف ١٣٥/٣ ، وبلا نسبة في أمالي الزجاجي ص ٦٣ ، وشرح الأشموني ٢/ ٣٠٧ ، وشرح عمدة الحافظ ص ٥٠٧ ، وهمع الهوامع ٤٩/٢ ، ١٥٨ .

(٤) سقط في ط .

(٥) البيت بلا نسبة في : الأشباه والنظائر ١٩٣/٣ ، وخزانة الأدب ١١٢/٣ ، ١٢٥/٩ وشرح المفصل ٨/٣، ولسان العرب (غرب) ، المحتسب ٢٢٨/٢ ، والمقاصد النحوية ٣٥٩/٣ .

الخرقاء هي المرأة التي لا تحسن عملًا ، والأخرق : الرجل الذي لا يحسن صنعة وعملا - يقال : خرق بالشيء من باب قرب : إذا لم يعرف عمله . وذلك إما من تنعم وترفه ، أو من عدم استعداد قابلية . ومنه الخرقاء صاحبة ذي الرمة ، فإنه أول ما رآها أراد أن يستطعم كلامها ، فقدم إليها دلوًا فقال : اخرزيها لي ، فقالت : إني خرقاء ؛ أي لا أحسن العمل ! وليس الخرقاء هنا المرأة الحمقاء ، كما توهم - فأضاف الكوكب إلى الخرقاء ، بملابسة أنها لما فرطت في غزلها في الصيف ولم تستعد للشتاء استغزلت قرائبها عند طلوع سهيل سحرًا - وهو زمان مجيء البرد - فبسبب هذه الملابسة سمي سهيل كوكب الخرقاء .

والشاهد فيه قوله : « كوكب الخرقاء » حيث أضيف « الكوكب » إلى الخرقاء لأدنى ملابسة بسبب اجتهادها في العمل عند طلوعه .

فأضاف الكوكب إليها لجِدِّهَا في العمل وَقْتَ طلوعه .

ويجوز حذف المضاف ، وإقامة المضاف إليه مقامه في الإعراب وغيره ،إذا كان الكلام مشعرًا بحذفه .

فإن لم يكن الكلام مشعرًا بذلك لم يجز الحذف إلا في ضرورة ؛ نحوُ قوله [من الطويل] :

١٦٢- عَشِيَّةَ فَرَّ الحَارِثِيُّونَ بَعْدَ مَا قَضَى نحبَهُ فِي مُلْتَقَى القَوْمِ هَوْبَرُ(١)

يريد : ابن هوبر .

وقد لا يُعْرب المضاف إليه بعد الحذف بإعراب المضاف ، وذلك إذا تقدَّم في اللفظ ذكر المحذوف ؛ نحوُ قولهم : « مَا كُلُّ سَوْدَاءَ تَمْرَةً ، وَلَا بَيْضَاءَ شَحْمَةً » ، التقدير : ولا كُلُّ بَيْضَاءَ شحمة .

ويجوز حذف المضاف إليه بقياس ، إذا كان مفردًا ، وكان المضاف اسم زمان .

فإن كان المحذوف معرفةً ، بَنَيْتَ اسم الزمان على الضم ؛ قال الله تعالى : ﴿ لِلَّهِ ٱلْأَمْرُ مِن قَبْلُ وَمِنۢ بَعْدُ ﴾ [الروم : ٤] ، أي : من قبل الغَلَب ومِنْ بعده .

وإنْ كان نكرةً ، لم يَبْنِهِ ؛ نحوُ قوله [من الطويل] :

١٦٣- ... ... كجُلْمُودِ صَخْرٍ حَطَّهُ السَّيْلُ مِنْ عَلِ(٢)

---

(١) البيت : لذي الرمة .
والشاهد فيه قوله : « هوبر » والأصل ابن هوبر فحذف المضاف لغير دليل ؛ وذلك للضرورة الشعرية .
ينظر : ديوان ذي الرمة ٦٤٧/٢ ، وخزانة الأدب ٣٧١/٤ ، والدرر ٣٧/٥ ، وشرح المفصل ٢٣/٣ ، ولسان العرب (هبر) ، وهمع الهوامع ٥١/٢ .

(٢) عجز بيت لامرئ القيس وصدره :
مكر مفر مقبل مدبر معا ... ...
الشاهد فيه قوله : « من عل » حيث وردت كلمة عل معربة مجرورة بـ« من » وسبب إعرابها أنه لم يقصد بالعلو معينًا وإنما قصد علوًا ما .
ينظر : ديوانه ص ١٩ ، إصلاح المنطق ص ٢٥ وجمهرة اللغة ص١٢٦ وخزانة الأدب ٢/ ٣٩٧ ، والدرر ١١٥/٣ ، وشرح أبيات سيبويه ٣٣٩/٢ وشرح التصريح ٥٤/٢ ، والشعر والشعراء ١١٦/١ ، والكتاب ٢٢٨/٤ ، والمقاصد النحوية ٤٤٩/٣ ومغني اللبيب ١٥٤/١ ، وهمع الهوامع ٢١٠/١ .

وإن كان المضاف إليه جملة ، لم يجز حذفه ، إلا فيما سمع من ذلك ؛ نحوُ قولهم : « يَوْمَئِذٍ » ، و « حِينَئِذٍ » ، وقال تعالى : ﴿ وَأَنتُمْ حِينَئِذٍ تَنظُرُونَ ﴾ [الواقعة : ٨٤] أى : حين إذْ بلغَتِ الحلقومَ ، فحذفَتِ الجملةُ وعوض منها التنوين .

فإنْ كان المضاف غير ظرف ، لم يَجُزْ حذف المضاف إليه ، إلا فيما سمع من ذلك ؛ نحوُ : كُلّ ، وبَعْض ، وأَيّ ، وغَيْر ، ولا بدَّ من التنوين ، إلا أن يكون المضاف بعد الحذف على هيئته قبل الحذف ؛ نحوُ قولهم : « قَطَعَ اللّهُ يَدَ وَرِجْلَ مَنْ قَالَهَا »(١) ، التقدير : قطع اللّهُ يَدَ مَنْ قالها ورِجْلَهُ ، فحذف الضمير وأقحم المعطوف بين المضاف والمضاف إليه ، وحذف التنوين من يد لإضافته إلى مَنْ ، وحذفه(٢) من رِجْل ؛ لأنَّه مضاف إلى « من » فى المعنى ، وبمنزلة المضاف إليه فى اللفظ .

وحقُّ الإضافة أنْ تكون إلى مفرد ، ولا تضاف إلى جملة ، إلا أسماء الزمان غير المثناة(٣) ، وآيةً ، وحَيْث(٤) ، وذُو إلا أنّها لا تضاف إلا إلى مضارعِ « سَلِمَتْ » ؛ نحوُ قولهم : « اذْهَبْ بِذِى تَسْلَمُ » .

ولا يجوز أن يكون فى الجملة – إذ ذاك – ضمير عائد على الاسم المضاف إليها ، فإنْ كان فيها ضميرٌ عائد عليه (٥) ، فصلته عن الإضافة ، وكانت الجملة صلة ، فأمّا قوله [من الوافر] :

٤٦ أ ١٦٤– مَضَتْ مِائَةٌ لِعَامَ وُلِدتُ فِيهِ وَعَشْرٌ بَعْدَ ذَاكَ وَحِجَّتَانِ /(٦)

---

(١) في أ : قاله .
(٢) في ط : وحذف .
(٣) م : وقولى : « غير المثناة » أعنى : أنه لايقال : عجبت من يومى قام زيد ، ويقال : عجبت من يوم قام زيد ، ومن أيام قام زيد . أ هـ .
(٤) م : وقولى : « وآية وحيث » مثال ذلك فى « آية » قول أمية : [من الوافر]
بِآيَةِ قَامَ يَنْطِقُ كُلُّ شَيْءٍ وَخَانَ خِيَانَةَ الدِّيكِ الغُرَابُ
[ينظر البيت لأمية بن أبي الصلت فى ديوانه ص ١٩، وتذكرة النحاة ص ٦٨٤، والحيوان ٢/ ٣٢١، وخزانة الأدب ٢٤٩/١ ، ويروي « أمانة » بدل « خيانة »]
ومثال ذلك فى « حيث » قوله تعالى : ﴿ مِنْ حَيْثُ سَكَنتُم مِّن وُجْدِكُمْ ﴾ [الطلاق : ٦] . أ هـ .
(٥) في ط : على الاسم .
(٦) البيت للنابغة الجعدي ويروى « سنة » بدل « مائة » وكذا وقع في « أ » والصواب مائة . =

فيتخرّج على أنْ يكون فيه متعلقًا بعامل مضمر ، التقدير :أَغْنِى فيه ، وتكون « أغنى » مع معمولها جملةَ اعْتِرَاضٍ .

وإذا أُضيف الاسم إلى غير ياء المتكلم ، كان على حَسَبِه في حال الإفراد[١] ، إلا الأخ وأخواته .فأمّا الفم منها ، فلا تُثْبَتُ فيه الميم إلا في ضرورة ، نحوُ قوله [من الرجز] :

١٦٥- يُصْبِحُ عَطْشَانَ وَفِى البحرِ فَمُهْ[٢]

بل تَرِدُ الواوُ التى هى الأصل فى حال الرفع ، وتقلبها ألفًا فى حال النَّصْب ، وياء فى حال الخفض ، فتقول : فُوكَ ، وَفَاكَ ، وَفِيكَ .

وأما سائرها فتردُّ إليه اللام المحذوفة ، وهي الواو وتقلبها ألفًا في النَّصْب ، وياءً فى الخفض ؛ فتقول : أَخُوكَ ، وأَخَاكَ وأَخِيكَ .

فإنْ أضفته إلى ياء المتكلّم ، فإن كان صحيح الآخر ، أو جاريًا مجراه ؛ نحوُ : ظَبْيٍ وَغَزْوٍ ، فقد تقدَّم حكمه فى النداء ، وأمّا فى غيره ، فإنك تكسر آخره ، ويجوز فى الياء أنْ تكون ساكنة ، وأن تكون مفتوحة ؛ فتقول : غلامى ، ونَجِيِى ، ويجوز أنْ تُقْلَبَ أَلِفًا ، والكسرة فتحة فى الضرورة ؛ نحوُ قوله [من الوافر] :

= والشاهد فيه : عود الضمير في « فيه » على عام المضاف إلى جملة وتلك ضرورة شعرية لا نثرية .

ينظر : ديوانه ص ١٦١ ، والأغاني ٦/٥ ، وخزانة الأدب ١٦٨/٣ ، وشرح شواهد المغني ٦١٤/٢ ، ٩٢٠ والشعر والشعراء ٣٠٠/١ ، وللنمر بن تولب في الدرر ١٥١/٣ ، وليس في ديوانه ، وبلا نسبة في مغني اللبيب ٥٩٢/٢ ، وهمع الهوامع ٢١٩/١ .

(١) م : وقولى : « كان على حسبه فى حال الإفراد » مثال ذلك قولك : قام غلام زيد ، فتعربه بما كنت تعربه قبل الإضافة ، ويكون حرف الإعراب فيه ماكان حرف الإعراب قبل أن تضيفه . أ هـ .

(٢) البيت لرؤبة .

والشاهد فيه إبقاء ميم « فم » حال الإضافة ،وهذا من الضرورات عند الفارسى ، وجائز في الاختيار عند ابن مالك وأبي حيان .

ينظر ديوانه ص ١٥٩ ، والحيوان ٢٦٥/٣ ، وخزانة الأدب ٤٥١/٤ ، ٤٥٤ ، ٤٦٠ ، والمقاصد النحوية ١٣٩/١ ، والدرر ١١٤/١ ، وشرح شواهد المغني ٤٦٧/١ ، وبلا نسبة في شرح التصريح ٦٤/١ ، وهمع الهوامع ٤٠/١ ، وشرح الأشموني ٣١/١ .

١٦٦- أُطَوِّفُ مَا أُطَوِّفُ ثُمَّ آوِى إِلَى أُمَّا وَيَرْوِينِي النَّقِيعُ(١)

إلا الفم ، فإنك تحذف الميم ، وترد الواو التى هى أصل وتقلبها ياءً على كلِّ حالٍ ، وتدغمها في ياء المتكلم مفتوحةً ؛ فتقول : « فِيَّ » ، ولا يجوز إثبات الميم(٢) .

وإنْ كان في آخره ألف ، فإن كانت للتثنية لم تتغيّر ، ولم يجز فى الياء إلا الفتح ، نحوُ قولك : « جَاءَ غُلامَاىَ » ، وكذلك إن لم تكن للتثنية ، نَحْوُ : رَجَاىَ ، وبنو هُذَيْلٍ يقلبونها ياءً ، إذا لم تكن للتثنية ويدغمونها في ياء المُتَكَلِّم ، ومن ذلك قوله [من الكامل] :

١٦٧- سَبَقُوا هَوَىَّ وَأَعْنَقُوا لِهَوَاهُمُ فَتُخُرِّمُوا وَلِكُلِّ جَنْبٍ مَصْرَعُ(٣)

إلا لَدَى فإنّه لا يجوز فيها (٤) لك إلا قَلْب الألف ياءً ، نحو : « لَدَيَّ »(٥) .

---

(١) البيت : لنقيع بن جرموز .

الشاهد قوله : « إلى أما » يريد إلى أمي فقلب ياء المتكلم ألفًا وهذا قليل .

ينظر : المؤتلف والمختلف ص ١٩٥ ، ونوادر أبي زيد ص ١٩ ، وبلا نسبة في الدرر ٥٤/٥ وشرح الأشموني ٣٣٢/٢ ، وشرح عمدة الحافظ ص ٥١٢ ، ولسان العرب (نقع) ، والمقاصد النحوية ٢٤٧/٤ ، ٢٠٦/٢ ، وهمع الهوامع ٥٣/٢، ويروى « يكفيني » بدلا من « يرويني » .

(٢) م : وقولي : « ولايجوز إثبات الميم » أعني : أنه لايجوز إثبات الميم فى فمي وإن جاء شيء من ذلك ضرورة ، لم يقس عليه . أ هـ .

(٣) البيت لأبي ذؤيب الهذلي .

وفي البيت شاهدان : أولهما قوله : « هوي » ، والأصل : هواي ، فقلب الألف ياء على لغة هذيل ، وأدغمها في ياء المتكلم . وثانيهما قوله : « تخرموا » ، فإنه فعل ماض مبدوء بالتاء الزائدة ، فلما بناه للمجهول وضم أوله أتبع ثانيه لأوله ، فضم التاء والخاء جميعًا ، وهذا حكم كل فعل مبدوء بهذه التاء الزائدة عند بنائه للمجهول .

ينظر في : إنباه الرواة ٥٢/١ ، والدرر ٥١/٥ ، وسر صناعة الإعراب ٧٠٠/٢ ، وشرح أشعار الهذليين ٧/١ ، شرح شواهد المغني ٢٦٢/١ ، وشرح قطر الندي ص ١٩١ ، وشرح المفصل ٣٣/٣ ، وكتاب اللامات ص ٩٨ ولسان العرب (هوا) ، والمحتسب ٧٦/١ ، والمقاصد النحوية ٤٩٣/٣ ، وهمع الهوامع ٥٣/٢ ، وبلا نسبة في أوضح المسالك ١٩٩/٣ ، وجواهر الأدب ص ١٧٧ ، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ٥٢ ، وشرح الأشموني ٢/ ٣٣١ ، وشرح ابن عقيل ص ٤٠٨ .

(٤) في أ : فيه .

(٥) م : وقولي : « إلا لدى ، فإنه لايجوز فيها إلا قلب الألف ياء ؛ نحو : لدى » أعني : أنه لايجوز قبل التسمية بها إلا لدى ، والذى يقول : لداك ولداه ، لايقول ذلك مع ياء المتكلم ، =

وأمّا الياءُ المفتوح ما قبلها ، أو المكسور ؛ نحوُ : غُلامَى[1] ومصْطَفَى ، وَزَيْدى ، والواو المفتوح ما قبلها ، أو المضموم ، فإنك تدغمها فى ياء المتكلم ، إلا أنك لا تدغم الواو فيها حتى تقلبها ياءً ، فتقول : « هؤلاء زَيْدِىَّ »، و « مُصْطَفَىَّ » .

وتكون الياء فى جميع ذلك مفتوحةً .

* * *

= وإن سمعت بها ، قلت : لداى كـ « عصاى » ، وفى كتاب سيبويه لفظ محتمل ؛ وإنما المراد ماذكرته . أ هـ .

(١) في أ : يا غلامي .

بَابُ النَّعْتِ

النعت :

اصطلاحًا(١) ، عبارة عن : اسم(٢) - أو ما هو فى تقديره من ظرف ، أو مجرور ، أو جملة(٣) - يتبع ما قبله لتخصيص نكرة /(٤) أو إزالة اشتراك عارض فى معرفة(٥) ، ٤٦ ب
أو مدح(٦)، أو ذم ،(٧) أو ترحم(٨) ، أو تأكيد(٩) ، بما يدل على حليته(١٠) ؛ كطويل ،

---

(١) م : باب النعت
قولى : « النعتُ اصطلاحًا » أعنى فى اصطلاح النحويين لا بالنظر إلى اللغة ؛ فإنه لغة من قبيل المعانى ، وفى اصطلاح النحويين من قبيل الألفاظ . أ هـ .

(٢) م : وقولى : « عبارة عن اسم » مثال ذلك قولك : مررت بزيد العاقِل . أ هـ .

(٣) م : وقولى : « أو ما هو فى تقديره من ظرف أو مجرور أو جملةٍ » مثال ذلك قولك : مررتُ برجلٍ عندك ذاهب ، ومررت برجل من أصحابك عالم ، ومررت برجل أبوه قائم . أ هـ .

(٤) م : وقولى : « لتخصيص نكرة » مثال ذلك قولك : مررت برجل مُهَندسٍ ، فقولك رجل مهندس أخصُّ من قولك رجل . أ هـ .

(٥) م : وقولى : « أو إزالة اشتراك عارض فى معرفة » مثال ذلك قولك : مررت بزيد الفارس ، إذا كان العهد بينك وبين مخاطبك فى شخصين يسمى كل واحد منهما بـ « زيد » ، وأحدهما فارس ، والآخر ليس كذلك . أ هـ .

(٦) م : وقولى : « أو مدح » مثال ذلك قوله تعالى : ﴿ بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ ﴾ [الفاتحة : ١] فوصفه سبحانه بالرحمن الرحيم على جهة المدح ؛ إذ لايتصور اشتراك ، فيصير الوصف بالرحمن الرحيم إزالة له . أ هـ .

(٧) م : وقولى : « أو ذم » مثال ذلك قوله سبحانه : ﴿ فَٱسْتَعِذْ بِٱللَّهِ مِنَ ٱلشَّيْطَٰنِ ٱلرَّجِيمِ ﴾ [النحل : ٩٨] ؛ فالمقصود بوصف الشيطان بـ « الرجيم » الذم لا إزالة اشتراك ؛ فإن كل شيطان رجيم . أ هـ .

(٨) م : وقولى : « أو ترحُّم » مثال ذلك : مررت بزيد المسكين ، إذا قدرت أن مخاطبك يعلم من قصدت بـ « زيد » إلا أنك وصفته بالمسكين على جهة التوجع له والترحم . أ هـ .

(٩) م : وقولى : « أو تأكيد » مثال ذلك قوله تعالى : ﴿ نفخة واحدة ﴾ [الحاقة : ١٣] . أ هـ.

(١٠) م : وقولى : « بما يدل على حليته » أعنى بذلك : كل صفة للموصوف ثابتة فيه غير منجزة له من غيره ، وسواء كانت ظاهرة للحس ، كالطول والقصر ، أو غير ظاهرة له ؛ كالعلم والفهم ، ولايضر اصطلاح من جعل الحلية الصفة الظاهرة للحس خاصة ؛ كالطول والقصر ؛ فإن اللغة قابلة لما ذكرته ، تقول : تَحلّى زيد بالعلم ، ومن ذلك قوله [من الخفيف] :

مَنْ تَحَلَّى بِغَيْرِ مَا هُوَ فِيهِ ... فَضَحَتْهُ شَوَاهِدُ الإِمْتِحَانِ

أ هـ .

أو نَسَبِهِ[١]؛ كقرشيٍّ ، أو فعله[٢] ؛ كقائم ، أو خاصَّة من خواصه ؛ وذلك أن تَصِفَهُ بصفة سببيه ؛ نحوُ قولك: « مَرَرْتُ بِرَجُلٍ قَائِمٍ أَبُوهُ » .

ويشترط في الظرف والمجرور أنْ يكونا تامَّيْنِ[٣] ، وأعنى بذلك : أنْ يكون في الوصف بهما فائدة ، ويشترط في الجملة أنْ تكون مُحتملة للصدق والكذب[٤] ، وأنْ يكون فيها ضميرٌ عائدٌ على الموصوف .

ويكون حُكْمُ ذلك الضمير في الإثبات والحَذْفِ ، كحكمه لو وقعَتِ الجملة صِلَةً[٥]، وقد تقدَّم ذكر ذلك ، إلا أنْ يكون الضمير مرفوعًا بالابتداء ، فإنَّهُ يجوز حَذْفُهُ ، كان في الجملة الواقعة صِفَةً طُولٌ أو لم يكن ؛ نحوُ قوله [من الكامل] :

١٦٨- إِنْ يَقْتُلُوكَ فَإِنَّ قَتْلَكَ لَمْ يَكُنْ عَارًا عَلَيْكَ ، وَرُبَّ قَتْلٍ عَارُ[٦]

---

(١) م : وقولى : « أو نسبه » لم أرد بذلك النسب بـ « ياء » النسب خاصة ؛ نحو : قرشي ، بل أردت بذلك مايسميه النحويون نسبًا ؛ نحو : تميمى ودارع ونبالٍ ورجل ، وجعلت الوصف بذى وذاتٍ من قبيل النسب لما كان معنى الوصف بهما كمعنى الوصف بدارع ونبال ومأأشبه ذلك مما يراد به النسب ؛ ألا ترى أن معنى قولك : دارع : ذو درع ، ونابل ذو نبل . أ هـ .

(٢) م : وقولى : « أو فعله » أعنى بذلك مثل قولك : مررت برجل قائم ، ومثل قولك : مررت برجل مضروب ؛ لأن الفعل قد يضاف إلى المفعول والفاعل ؛ كما تضاف سائر المصادر ، ومن إضافة المصدر إلى المفعول قوله : [من الطويل]

وَأَنْتُمْ لِهَذَا النَّاسِ كَالْقِبْلَةِ الَّتِي بِهَا إِنْ يَضِلَّ النَّاسُ يُهْدَى ضَلالُهَا

[ينظر البيت للفرزدق في ديوانه ٢/ ٧٦، وشرح أبيات سيبويه ١/ ٨١، والكتاب ٣/ ٨٥]
والقبلة لاضلال لها ، وإنما المعنى : ضلالهم إياها . أ هـ .

(٣) م : وقولى : « ويشترط في الظرف والمجرور أن يكونا تامين » وأعنى بذلك أن يكون للوصف بهما فائدة ؛ مثال ذلك : هذا رجل دون عمرو ، وهذا ثوب لك ، ولو قلت : هذا رجل اليوم ، وهذا رجل بك – لم يجز . أ هـ .

(٤) م : وقولى : « ويشترط في الجملة أن تكون محتملة للصدق والكذب » مثال ذلك قولك : مررت برجل أبوه قائم ، ولو قلت : مررت برجل هل قام أبوه – لم يجز . أ هـ .

(٥) م : وقولى : « ويكون حكم ذلك الضمير في الإثبات والحذف كحكمه لو وقعت الجملة صلة » إلى آخره أعنى أنه يجوز أن يقال : مررت برجلٍ يضرِبُ أبوه ، ويضربه أبوه ؛ كما تقول : جاءنى الذى يضربُ أبوه ، ويضربه أبوه وتقولُ : هذا رجل مَرَّ به زيدٌ ؛ كما تقول : هذا الذى مرَّ به زيدٌ ، ولايجوز أن تقول : هذا الذى مر زيد ، ويجوز أن تقول : مررت برجل مرَّ به زيدٌ ، ومررت برجل مر زيد ، تريد : مرَّ به زيد ؛ كما تقول : مررت بالذى مرّ به زيد ، ومررت بالذى مرّ زيد ، تريد : مر به زيد . أ هـ .

(٦) البيت : لثابت بن قطنة يرثى بها يزيد بن المهلب بن أبي صفرة .

=

أى : هو عار .

فأمّا قوله [من الرجز] :

١٦٩- ... ... جَاءُوا بِمَذْقٍ هَلْ رَأَيْتَ الذِّئْبَ قَطْ ؟[1]

فصفة مَذْق ، إنّما هو القول المُضْمَر ، أىْ : تقول فيه هل رأيتَ الذئبَ قطُّ ، فهذا لونُهُ .

والنّعت لا يكون إلا بالمشتقّ ، وهو المأخوذ من المصدر[2] ، أو ما هو فى حكمه ، وهو ما لم يؤخَذْ من مصدر ، إلا أنّه فى معنى ما أُخِذَ منه ؛ نحوُ قولك : « مَرَرْتُ بِرَجُلٍ أَسَدٍ » ، فـ « أسدٌ » في معنى شجاع .

ولا يجوز الوصف بما هو فى حكم المشتقّ قياسًا ، إلا أنْ يكون الاسم منسوبًا[3] ، أو اسم عدد[4] ، أو اسم كَيْل ،[5] كـ « ذِرَاعٍ » ، أو اسم إشارةٍ ؛ نحو قولك : « مَرَرْتُ بِزَيْدٍ هَذَا » ، أو اسمًا مشارًا إليه ؛ نحوُ قولك : « مَرَرْتُ بِهَذَا الرَّجُلِ » .

والنّعتُ : إن لم يرفع ضميرًا عائدًا على المنعوت[6] ، فإنّه يتبعه لفظًا ، أو موضعًا فى

= الشاهد : فيه قوله : « ورب قتل عار » حيث جاز حذف العائد لأنه مبتدأ ، والتقدير هو عار ، وقيل : « رب » اسم مبتدأ و« عار » خبرها .

ينظر : ديوانه ص ٤٩ ، والحماسة الشجرية ٣٣٠/١ ، وخزانة الأدب ٥٦٥/٩ ، ٥٧٦ ، ٥٧٧ ، والدرر ١٢/٢ ، وشرح شواهد المغني ٨٩/١ ، ٣٩٣ ، والشعر والشعراء ٦٣٥/٢ ، وبلا نسبة في الأزهية ص ٢٦٠ ، وتخليص الشواهد ص١٦٠، والجنى الداني ص ٤٣٩ ، وجواهر الأدب ص ٢٠٥ ، ٣٦٥ ، وخزانة الأدب ٧٩/٩ ، وشرح التصريح ١١٢/٢ ، ولسان العرب والمقتضب ٦٦/٣ ، وهمع الهوامع ٩٧/١ ، ٢٥/٢ .

(١) البيت لم ينسبه أحد من الرواة إلى قائله وقيل قائله العجاج .

المذق : اللبن الممزوج بالماء وأصله مصدر مذقت اللبن إذا مزجته بالماء .

الشاهد فيه قوله : « هل رأيت الذئب قط ؟ » فظاهرها أنها نعت لمذق وهي جملة استفهامية لا ينعت بها فيؤول على إضمار قول تكون هذه الجملة مقولًا له ، وهذا القول نعت لمذق .

ينظر : الإنصاف ١١٥/١ ، أمالي ابن الشجري ١٤٩/٢ وابن يعيش ٥٣/٣ ، واللسان (مذق) ، والمقاصد النحوية ٦١/٤ .

(٢) م : وقولى : « والنعت لايكون إلا بالمشتق ، وهو المأخوذ من المصدر » مثال ذلك : قائم ؛ فإنه مأخوذ من القيام ، وضاحك ؛ فإنه مأخوذ من الضحك . أ هـ .

(٣) م : وقولى : « إلا أن يكون الاسم منسوبًا » مثال ذلك : مررت برجل قرشي . أ هـ .

(٤) م : وقولى : « أو اسم عدد » مثال ذلك : مررت بثوب عشرين شبرًا . أ هـ .

(٥) م : وقولى : « أو اسم كيل » مثال ذلك : مررت بثوب ذراع . أ هـ .

(٦) م : وقولى : « إن لم يرفع ضميراً عائدًا على المنعوت » إلى آخره ، أعنى : أنه إذا كان =

واحدٍ من ألقاب الإعراب ، وفى واحدٍ من التَّعريف والتَّنكير .

وإنْ رفع ضميرًا عائدًا عليه(١) ، فإنّه إنْ كان مشتقًّا بقياسٍ ، نحوُ : أَفْعَل فى الألوان ، وفاعل من فَعَلَ ؛ كقائم ، فإنّه يتبع المنعوت فى الشيئين المتقدِّمين ، وفى واحدٍ من الإفراد والتثنية والجمع ، وفى واحد من التذكير والتأنيث ، إلا أفعل (٢) من ، فإنّها لا تتبع فى تأنيث ولا تثنية ولا جمْع ؛ بل تكون مفردةً مذكرةً على كلِّ حال .

وإنْ لم يكن مُشْتقًّا ، أو كان مشتقا بغير قياس ، فإنَّهُ يتبع المنعوت- ولابدَّ - فى الشيئين المتقدِّمَيْنِ .

وأمّا الأثنان الباقيان ، فبعض الصفات يتبع فيهما ؛ كحسن (٣) ، وبعضها يتبع فى أحدهما ؛ كَ « صَبُور » (٤) ، وكالوصف بالجامد الذى فى معنى المشتق ؛ نحوُ قولكَ : « مَرَرْتُ بِامْرَأَةٍ حَجَر الرَّأس » . وبعضها لا يتبع فى واحدٍ منهما ؛ كالمصدر(٥)

= كذلك ، فلا يلزمُ إتباعه إلا فى واحد من ألقاب الإعراب ، وفى واحد من التعريف والتنكير ؛ ألا ترى أنك إذا قلت : مررت بامرأتين قائم أبوهما ، لم يتبع قائم امرأتين إلا فى التنكير والخفض . ألا ترى أن الأول مثنى مؤنث ، والثانى مفرد مذكر ، وقد يتبعُ فى أكثر من ذلك ؛ نحو قولك : مررت برجل قائم أبوه ؛ ألا ترى أن قائمًا موافق لرجل فى الخفض والتنكير والإفراد والتذكير ؟ . أ هـ .

(١) م : وقولى : « وإن رفع ضميرًا عائدًا عليه » إلى آخره مثال ذلك : مررت برجل أحمر ، ومررت برجل ضاحك . أ هـ .

(٢) م : وقولى : « إلا أفعل من » إلى آخره ؛ مثال ذلك : مررت بامرأةٍ أكرم من هند ، وبامرأتين أكرم من الهندين ، وبنساء أكرم من الهندات ، وبرجل أكرم من الزيدين ، وبرجال أكرم من الزيدين . أ هـ .

(٣) م : وقولى : « وأما الأثنان الباقيان ، فبعضُ الصفات يتبع فيهما ، كحسن » أعنى بالاثنين الباقيين واحدًا من التذكير والتأنيث ، وواحدًا من الإفراد والتثنية والجمع ؛ ألا ترى أنك تقول : مررتُ بامرأة حسنة ، وبرجلين حسنين ، وبرجال حسنين. أ هـ .

(٤) م : وقولى : « وبعضها يتبع فى أحدهما كصبور » أعنى أن صبورًا يتبع ما قبله فى واحد من الإفراد والتثنية والجمع ؛ نحو قولك : مررتُ برجل صبور ، وبرجلين صبورين ، وبرجال صُبُر ، ويكون للمذكر والمؤنث بلفظ واحد ؛ نحو قولك : مررت برجل صبور ، وبامرأة صبور ، وكذلك الوصف بالجامد الذى فى معنى المشتق ؛ نحو قولك : مررت برجلين حَجَرَىْ الرأس ، وبرجال حجار الرأس ، ويكون للمذكر والمؤنث بلفظ واحد . أ هـ .

(٥) م : وقولى : « وبعضُها لايَتْبَع فى واحد منها كالمصدر » مثال ذلك : مررت برجل عدلٍ ، وبامرأةٍ عدل ، وبرجلين عدل ، وبامرأتين عدل ، وبرجال عدل ، ونساء عدلٍ ، فتفرد وتُذَكِّر على كل حال . أ هـ .

الموصوف به في الأصحّ .

ولا يكون النَّعت إلا مساويًا للمنعوت فى التعريف ، أو أقل منه تعريفًا ؛ فلا بدَّ من ذكر المعارف ومراتبها فى التعريف :

فالمعارف خمسة أصناف :

المضمر :

٤٧ أ وهو ما عُلق / فى أول أحواله على شىء بعينه فى حالِ غَيْبَة خاصَّةً ؛ كـ « هو » ، أو خطابٍ خاصَّةً ؛ كَـ « أنتَ » ، أو تكلّم خاصَّةً ؛ كَـ « أنا » .

والمُشَار :

وهو ما علق فى أول أحواله على مسمى بعينه فى حال الإشارة إليه ؛ نحوُ : هذا .

والعلم :

وهو : ماعُلِّقَ فى أول أحواله على مسمى بعينه فى جميع الأحوال من غَيْبَة ، وتكلُّم ، وخطاب ، وإشارة ؛ نحوُ : « زيد » .

والمعرف بالألف واللام :

وهو : كلُّ ما يكون بهما معرفة ، فإذا زَالَتَا منه ، كان نكرةً ، نحوُ : الرَّجُل ، والغُلام ، فإنْ كان معرفةً بعد إسقاطهما ، نحوُ : الحَسَن ، كان من قبيل الأَعْلام .

والمعرف بالإضافة :

وهو : كلُّ ما أُضيف إلى معرفةٍ من هذه المعارف ، إضافة مَحْضة ، وقد تقدم تبيينُ ذلك .

وأمّا الموصولات : فمن قبيل ماعُرِّف بالألف واللام ، وقد تقدَّم ذكرُها .

وأعرفُ هذه الأصناف : المُضْمَرَاتُ ، ثُمَّ الأعلام ، ثم المُشَارَاتُ ، ثم ما عُرِّف بالألف واللام ، والمضافُ إلى معرفة من هذه المعارف : إضافة مَحْضَة ، بمنزلة ما أُضيف إليه فى التعريف ، إلا المضاف إلى المُضمر ؛ فإنّه فى رتبة العلم(١) .

---

(١) م : وقولى : « بمنزلة ما أضيف إليه فى التعريف إلا المضاف إلى المضمر ؛ فإنه فى رتبة العلم » أعنى أن قولك : غلام هذا ، وغلام زيد ،وغلام الرجل ، وغلام الذى عندك ، بمنزلة قولك : هذا ، وزيدٌ ، والرجل ، والذى عندك ، فى التعريف ، وليس غلامك بمنزلة أنت فى التعريف ؛ بل هو فى رتبة زيد وعمرو. أ هـ .

والأسماء تنقسم بالنّظر إلى نعتها ، والنّعت بها أربعة أقسام :

قسمٌ يُنْعَتُ به ، ولا يُنْعَتُ ، وهو : الاسم الذى لم يستعمل إلا تابعًا ؛ نحوُ : بَسَن ، من قولهم : حَسَنٌ بَسَنٌ .

وقسمٌ ، لا يُنْعَت ولا يُنْعَت به ؛ وهو المضمر ، واسم الشرط ، واسم الاستفهام ، وكم الخبريّة ، وكلُّ اسم غير متمكنٍ ، وأعنى بذلك : ما لزم موضعًا واحدًا من الإعراب ، كـ « ما » التّعجبية ، أو موضعَيْنِ ، كَـ « قَبلُ » و « بَعْدُ » .

وقسمٌ ، يُنْعَتُ ويُنْعَتُ به ، وهو أسماء الإشارة ، وكلُّ اسمٍ مُشتقٍّ ، أو فى حكمه[1].

وقسمٌ ، يُنْعَتُ ولا يُنْعَتُ به ، وهو العَلَمُ وسائر الأسماء التى لَيْسَتْ مُشْتَقَّةً ولا فى حُكْمِهَا .

والاسمُ المَنْعُوتُ إنْ كان نكرةً ، لم يُنْعَت إلا بنكرة[2] ، وإنْ كان معرفةً ، فإنّهُ إنْ كان مُضْمرًا ، لم يُنْعَتْ ولم يُنْعت به ؛ كما تقدّم .

وأمّا المضافُ إلى المُضْمر ، والعلم ، والمضاف إليه[3] ، فَتُنْعَتُ بما فيه ، الألف واللام،

(١) م : وقولى : « وقسم يُنعت وينعت به ، وهو أسماء الإشارة ، وكل اسم مشتق أو فى حكمه » مثال الوصف باسم الإشارة ووصفه قولك : مررت بهذا الرجل ، وبزيد هذا ، ومثال وصف المشتق والوصف به قولك : مررت بالكريم العاقل ، ومررت بزيد الكريم ، ومثال وصف ما فى حكمه والوصف به قولك : مررت برجل أسد ، ومررت بأسد مفترس أقرانه . أ هـ .

(٢) م : وقولى : « والاسم المنعوت إن كان نكرة ، لم ينعت إلا بنكرة » مثال ذلك قولك : مررت برجل كريم ، ولايجوز أن تقول : مررت برجل الكريم . أ هـ .

(٣) م : وقولى : « وأما المضاف إلى المضمر والعلم والمضاف إليه » إلى آخره ، مثالُ وصف المضاف إلى المضمر بما فيه الألف واللام قولك : مررت بغلامك العاقل ، ومثال وصفه بالمشار إليه قولك : مررت بغلامك هذا ، ومثالُ وصفه بما أضيف إلى معرفة ، قولك : مررت بغلامك ملازم هذا أخى بكرٍ ، وصاحبى صديق ذلك الرجل ، والعلم مثل : زيد ، والمضاف إلى العلم مثل صاحب زيد ، تصفها بكل ماوصفتَ به المضاف إلى المضمرِ ؛ نحو : غلامك ، وقد تقدم تبيين ذلك ، ومثال وصف المشار بما فيه الألف واللام قولك : مررت بهذا الرجل ، ومثالُ وصف المضاف إلى المشار بالمشار نحو قولك : مررت بصاحب هذا ذاك ، ومثال وصفه بما فيه الألف واللام قولك : مررت بجارية هذا الجميلة ، ومثالُ وصفه بما أضيف إليهما قولك مررت بغلام هذا صاحب ذاك ، ومررت بجارية هذا محبوبة عمرو ، ومثال وصف المعرف بالألف واللام بما فيه الألف واللام قولك : مررتُ بالرجل العاقل ، ومثالُ وصفه بما أضيف =

وبالمشار ، وبما أُضيف إلى معرفة وأمّا المُشار ، فلا يُنعت إلا بما فيه الألف واللام خاصةً .

وأمّا المضافُ إلى المشار ، فيُنعَتُ بالمُشَار وبما فيه الألف واللام ، وبما أُضيف إليهما .

وأمّا المُعَرّف بالألف واللام ، أو بإضافته إلى ما عُرِفَ بهما ، فَيُنْعَتُ بما فيه الألف واللام وبما أُضيف إليه .

٤٧ ب والنُّعُوتُ إنْ لم تتكرر ، كانت تابعةً للمنعوت لا غَيْر ، إلا أنْ / يكون المنعوت مَعْلومًا ، أو منزّلا منْزلته[1] .

والصفة ، يُرادُ بها المدح أو الذّم ، أو التَّرَحُّم ، فإنّه يجوز فيها الإتْباع ؛ فتكون على حَسَب المنعوت .

والقطع : إمّا إلى الرفع على خبر ابتداء مُضمر ، وإمّا إلى النَّصْب بإضمار : أَمْدَحُ ، في صِفات المدح ، وأَذُمّ في صِفات الذم ، وأَرْحَـمُ ، في صفات التَّرحُّـم .

ومن كلامهم : « الحَمْدُ لِلَّه الحَمِيدِ » ، بنَصْب « الحميد » وخفْضه .

وإن تكررَتْ[2] فإنْ كانت صفات مدح أو ذم ، أو ترحم ،وكان المنعوت معلومًا عند المخاطب ، أو منزلا منزلته جاز فيها ثلاثة أوجه : إتباعها الموصوف ، وقَطْعها عنه ، وإتباع بعضها ، وقطعُ بَعْض ؛ إلا أنّك تبدأُ بالإتْباع قبل القَطْع ، ولا يجوز عكسُه .

وكذلك إن كان المنعوت مجهولا ، والصِّفاتُ في معنى واحد ، لم يجز في الصِّفة الأولى إلا الإتْباعُ ، وماعَدا ذلك من الصِّفات يجوز فيه ثلاثة الأوجه المتقدمة ؛ ومن

= إليه قولك : مررت بالرجل صاحب الدابّة ، ومثال وصف المضاف إلى ذي الألف واللام بما فيه بالألف واللام قولك : مررت بجارية الغلام الجميلة ، ومثالُ وصفه بما أُضيف إليه قولك : مررت بجارية الغُلام ذاتِ الجمال . أ هـ .

(١) م : وقولي : « إن لم تتكرر ، كانت تابعةً للمنعوت لاغير ، إلا أن يكون المنعوتُ معلومًا أو منزلاً منزلته » مثال ذلك قولك : مررت بزيد العاقل ، ومررت برجل كريم . أ هـ .

(٢) م : وقولي : « وإن تكررت » إلى آخره مثال إتباعها قولك : مررت بهذا الكريم الشجاع الفاضل ، ومثال قطعها قولك : مررت بزيد العاقل الكريم الشجاع ، برفعها أو نصبها أو رفع بعض ونصب بعض ، ومثال إتباع بعض وقطع بعض قولك : مررت بزيد العاقل الكريم الشجاعِ برفع الكريم والشجاع أو نصبهما أو رفع أحدهما ونصب الآخر ، ولايجوز أن تقول : مررت بزيد العاقل الكريم ، فتخفض الكريم إتباعا بعد ما قطعت « العاقل » فرفعته أو نصبته . أ هـ .

ذلك قوله [من المتقارب] :

١٧٠- وَيَأْوِى إلَى نِسْوَةٍ عُطَّلٍ وَشُعْثًا مَرَاضِيعَ مِثْلَ السَّعَالِى(١)

فأتبع عُطَّلا ، وقطع شُعْثًا ؛ لأنَّ الشَّعَث يكون عن العطل ؛ فهو فى معناه .

وما عَدَا ما ذُكِرَ مِمَّا تكرَّرتْ فيه النُّعوت ، لا يجوزُ فيه إلا الإتْباعُ(٢) .

---

(١) البيت لأمية بن أبي عائذ الهذلي ، ونسب لأبي أمية تارة وللهذلي أخرى .

(ويأوى ... الخ) فاعل يأوى ، ضمير الصياد ؛ أي : يأتي مأواه ومنزله إلى نسوة . وعطل : جمع عاطل قال في الصحاح : « والعطل بالتحريك : مصدر عطلت المرأة : إذا خلا جيدها من القلائد ، فهي عطل بالضم وعاطل ومعطال . وقد يستعمل العطل في الخلو من الشيء ، وإن كان أصله في الحلى ، يقال عطل الرجل من المال والأدب فهو عطل ، بضمة وبضمتين » . وهذا هو المراد هنا ، لأن المعنى : أن هذا الصياد يغيب عن نسائه للصيد ، ثم يأتي إليهن فيجدهن في أسوأ الحال .

و(الشعث) جمع شعثاء ، من شعث الشعر شعثًا فهو شعث ، من باب تعب : تغير وتلبد لقلة تعهده بالدهن ؛ ورجل أشعث وامرأة شعثاء ، و(المراضيع) : جمع مرضاع ، بالكسر وهي التي ترضع كثيرًا .

و(السعالى) بفتح السين ، قال أبو علي القالي ، في كتاب المقصور والممدود : السعلى ، بالكسر وبالقصر : ذكر الغيلان ، والأنثى سعلاة : وقال الأصمعي : يقال : السعلاة : ساحرة الجن . حدثنا أبو بكر بن دريد قال : ذكر أبو عبيدة ، وأحسب الأصمعي قد ذكره أيضا ، قال لقيت السعلاة حسان بن ثابت في بعض طرقات المدينة - وهو غلام ، قبل أن يقول الشعر - فبركت على صدره ، وقالت : أنت الذي يرجو قومك أن تكون شاعرهم ؟ ! قال : نعم ؟ قالت : فأنشدني ثلاثة أبيات على روى واحد ، وإلا قتلتك ؟ فقال : [من الوافر]

إذا ما ترعرع فينا الغلام فما إن يقال له : من هوه

إذا لم يسد قبل شد الإزار فذلك فينا الذي لا هوه

ولي صاحب من بني الشيصبان فحينا أقول وحينا هوه

فخلت سبيله .

والشاهد فيه : قوله: « شعثًا » بالنصب مقطوعًا عما قبله ، ويروى « شُعْثٍ » على الإتباع .

ينظر : خزانة الأدب ٤٢/٢ ، ٤٣٢ ، ٤٠/٥ ، وشرح أبيات سيبويه ١٤٦/١ ، وشرح أشعار الهذليين ٥٠٧/٢ ، وشرح التصريح ١١٧/٢ ، والكتاب ٣٩٩/١ ، ٦٦/٢ ، ولأبي أمية في المقاصد النحوية ٦٣/٤ ، وللهذلي في شرح المفصل ١٨/٢ ، وبلا نسبة في أمالي ابن الحاجب ٣٢٢/١ ، وأوضح المسالك ٣١٧/٣ ، ورصف المباني ص ٤١٦ ، وشرح الأشموني ٤٠٠/٢ .

(٢) م : قولي : « وما عدا ماذكرت مما تكررت فيه النعوت لايجوز فيه إلا الإتباع » مثال ذلك : مررت بزيد النجار صاحب بكر الطويل ، لايجوز قطع شيء من ذلك ؛ لأن الصفة ليست =

ولايجوز عطفُ بعض النُّعوت على بعض[١] ؛ حتى تختلف معانيها .

وإذا اجتمع فى هذا الباب نُعوتٌ ومَنْعوتون ، فلا يخلو أن تجمعهما ؛ نحوُ قولك : « قَامَ الزَّيْدُونَ العُقَلاءُ » .

أو تفرِّقَهُما ؛ نحوُ قولك : « قَامَ زَيْدٌ العَاقِلُ وَعَمْرو الكَرِيمُ وَبَكْرٌ الظَّرِيفُ » .

أو تجمع النُّعوت ، وتفرِّق المنعوتِين ؛ نحوُ قولك : « قَامَ زَيْدٌ وَعَمْرٌو وَبَكْرٌ العُقَلاءُ » ، أو تجمع المنعوتِين وتُفَرِّق النُّعوت ؛ نحوُ قولك : « قَامَ الزَّيْدُونَ العَاقِلُ والكَرِيمُ والشُّجَاعُ » ، ومنه قولُه [من الوافر] :

١٧١- بَكَيْتُ وَمَا بكَا رَجُلٍ حَزِينٍ عَلَى رَبْعَيْنِ ، مَسْلُوبٍ وَبَالِ[٢]

وجمعُ المنعوتِين وتفريق النُّعوت جائزٌ في جميع الأسماء ، إلا فى أسماء الإشارة ، فإنْ جمعتهما ، أو فرّقتهما ، أو جمعت المنعوتِين وفرّقتَ النُّعوت ، كان حُكْم ذلك كحكم المنعوت المفرد فى الإتْبَاع والقَطْع فى الأماكن المذكورة[٣] ، وإنْ فرّقت المنعوتِين ، وجمعت النُّعوت ، فإن اختلفوا فى الإعراب[٤] ، أو فى التعريف ، والتنكير ،

= فى معنى مدح كالفارس والكريم ، ولافى معنى ذم كالخانق واللئيم ، ولافى معنى ترحم كالبائس والمسكين وكذلك أيضا يجوز القطع فى مثل مررت برجل كريم فارس لأن المنعوتَ نكرةٌ وليست الصفاتُ فى معنى واحد . أ هـ .

(١) م : وقولى : « ولايجوزُ عطف بعض النعوت على بعض » إلى آخره ، مثال المختلفة المعانى : مررت بزيد العاقل والكريم والفارس ، ومثال المتفقة المعانى : مررت بزيد الشجاع الفارس البطل . أ هـ .

(٢) البيت : لابن ميادة .

الشاهد فيه قوله : « على ربعين مسلوب وبال » حيث نعت المثنى ، وهو قوله : « ربعين » بنعتين مفردين مع العطف بالواو .

ينظر : ديوانه ص ٢١٤ ، وشرح أبيات سيبويه ٦٠٣/١ ، وشرح شواهد المغني ٧٧٤/٢ ، ولرجل من باهلة في الكتاب ٤٣١/١ ، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٢١١/٣ ، وأوضح المسالك ٣١٣/٣ ، وشرح التصريح ١١٤/٢ ، ومغني اللبيب ٢٥٦/٢ ، والمقتضب ٢٩١/٢ .

(٣) م : وقولى : « كانَ حكم ذلك كحكم المنعوتِ المفرد فى الإتباع والقطع فى الأماكن المذكورة » أعنى بالأماكن المذكورة : أن يكون المنعوت معلومًا ، والصفات صفات مدح أو ذم أو ترحم أو يكونَ المنعوتُ غير معلوم ، إلا أن صفاتِ المدح أو الذم أو التَّرحُّمِ متكررة ، وبعضها فى معنى بعض . أ هـ .

(٤) م : وقولى : « فإن اختلفوا فى الإعراب » إلى آخره ، مثال اختلافهم فى الإعراب قولك : قام =

أو الاستفهام أو عَدَمه ، لم يجز في / النعوت إلا الرفع على خبر ابتداء مُضْمر ، ٤٨ أ
والنَّصْب على إضمار : أَعْني .

وإن اتفق المنعوتون في جميع ما ذُكِرَ ، فإنْ كان العامل فيهم واحدًا ، جاز الإِتْباعُ والقَطْعُ في الأماكن المتقدِّمة[١] ، وإنْ كان العامل أزيد من واحد ، فإن اتفق جِنْس العامل[٢] فالإتْباعُ والقطعُ في الأماكن المتقدِّمة ، أيضًا .

وإن اختلف جِنْسه ، فالقطع ليس إلا : إمّا إلى الرفع على خبر ابتداء مضْمر ، أو إلى النَّصْب بإضْمار : أعني .

واختلاف جنْس العامل هو أنْ يكون أَحدُ العوامل من جِنس الأفعال ، والآخر من جِنْس الأسماء أو الحروف[٣] .

والحرفان المختلفان في المعنى بمنزلة العاملَيْن المُخْتلفَيْن في الجنْسِ ؛ نحوُ قولك : « مَرَرْتُ بِزَيْدٍ ، وَرَحَلْتُ إِلَى أَخِيكَ العَاقِلانِ » .

وإذا اجتمع في هذا الباب صفتان ، إحداهما : اسمٌ ، والأخرى : في تقديره – قدّمت الاسم ، ثم الظرف ، أو المجرور ، ثم الجملة ؛ نحوُ قوله تعالى : ﴿ وَقَالَ رَجُلٌ مُّؤْمِنٌ مِّنْ ءَالِ فِرْعَوْنَ يَكْتُمُ إِيمَـٰنَهُۥٓ ﴾ [غافر : ٢٨] ، ولا يجوزُ خلافُ ذلك ،

= زيد وضربت عمرًا ، ومررت ببكر العقلاء ، ومثال اختلافهم في التعريف والتنكير : قام زيد ، ورأيت رجلاً ، ومررت ببكر الطوال ، ومثال اختلافهم في الاستفهام وعدمه قولك : من زيدٌ وهذا محمد وبكر الطوال ؛ جميع ذلك لايجوز فيه الإتباع ؛ بل ترفع على خبر ابتداء مضمر أو تنصب على إضمار فعل . أ هـ .

(١) م : وقولى : « وإن اتفق المنعوتون في جميع ما ذكر ، فإن كان العامل فيهم واحدًا ، جاز الإتباع والقطع في الأماكن المذكورة » مثال ذلك قولك : جاء زيد وعمرو وجعفر الكرام العقلاء الفضلاء . أ هـ .

(٢) م : وقولى : « فإن اتفق جنس العامل » الاتفاق في جنس العامل هو أن يكون كل واحد من العوامل من جنس الأسماء ، أو جنس الأفعال ؛ نحو قولك : هذا زيد ، وهذا جعفر ، وهذا محمد العقلاء ، ونحو قولك : قام زيد ، وخرج محمد ، وقعد بكر العقلاء . أ هـ .

(٣) م : وقولى : « واختلاف جنس العامل هو أن يكون أحد العوامل من جنس الأفعال ، والآخر من جنس الأسماء أو الحروف » مثال ذلك : قام زيد ، وهذا محمد ، وقعد بكر العقلاء ، وضربت زيدًا وأكرمت عمرًا وإن محمدًا يخرج العقلاء ، لايجوزُ في الصفة إذ ذاك إلا القطع . أ هـ .

إلا في نادر الكلام ، أو في ضرورة ؛ نحوُ قوله [من الطويل] :

١٧٢- وَفَرْعٍ يَغْشَى المَتْنَ أَسْوَدَ فَاحِمٍ أَثِيثٍ ، كَقِنْوِ النَّخلَةِ المُتَعَثْكِلِ(١)

ولا يجوزُ تقديمِ الصِّفَةِ على الموصوفِ ، إلا حيث سُمِعَ ، وتكون الصفة إذ ذاك مبنيّةً على العاملِ المتقدِّم ، وما بعدها بَدَلٌ منها ؛ نحوُ قوله [من الرجز] :

١٧٣- وَبِالطَّوِيلِ العُمْرِ عُمْرًا حَيْدَرَا

ولا يجوز حذف الموصوف وإقامة الصفة مُقامَه إذا كانت صفَته في تقدير الاسم ، إلا مع مِنْ ؛ نحوُ قولهم : « مِنَّا ظَعَنَ وَمِنَّا أَقَامَ » ، أيْ : فريقٌ ظَعَن ، وفريقٌ أقامَ ؛ بشرط أن يكون الموصوف ممّا يجوز حذفُه .

وما عدا ذلك لا يجوز فيه حذْف الموصوف إلا في ضرورة ؛ نحوُ قوله : [من الرجز]

١٧٤- تَرْمِي بِكَفَّيْ كَانَ مِنْ أَرْمَى البَشَرْ(٢)

أيْ : بكفَّي رجلٍ كان من أرمى البشر .

فإن كانت الصفة اسمًا ، لم يَجُزْ حذفُ الموصوف ، وإقامة الصِّفَة مُقَامَهُ ، إلا إذا كانت خاصَّةً بِجِنْسِ الموصوف ؛ نحوُ قَوْلِكَ : « مَرَرْتُ بِكَاتِبٍ » أو إذا كانت الصفة قد استُعْمِلَتِ استعمالَ الأسماء ، فلم يظهر موصوفُهَا أصْلًا ؛ نَحْوُ : الأَبْطَح ، والأَبْرَق ، والأَجْرَع .

---

(١) البيت : لامرئ القيس .
والشاهد قوله : « وفرع يغشى المتن أسود » ؛ حيث قدم النعت بالجملة على النعت بالمفرد ؛ وهو ضرورة .
ينظر : ديوانه ص ١٦ ، لسان العرب (أثث) ، (عثكل) ، وتهذيب اللغة ٤١٥/٣ ، وكتاب العين ٣٠٨/٢ وتاج العروس (أثث) ، (فرع) .

(٢) البيت بلا نسبة في : الإنصاف ١١٣/١ ، ١١٥ ، وخزانة الأدب ٦٥/٥ ، والخصائص ٣٦٧/٢ ، والدرر ٢٢/٦ ، وشرح الأشموني ٤٠١/٢ ، وشرح التصريح ١١٩/٢ ، وشرح شواهد المغني ٤٦١/١ ، وشرح عمدة الحافظ ص ٥٥٠ ، وشرح المفصل ٦٢/٣ ، ولسان العرب (كون) ، (متن) ، ومجالس ثعلب ٥١٣/٢ ، والمحتسب ٢٣٧/٢ ، ومغني اللبيب ١٦٠/١ ، والمقاصد النحوية ٦٦/٤ ، والمقتضب ١٣٩/٢ ، وهمع الهوامع ١٢٠/٢ .
والشاهد فيه حذف الموصوف ، وإبقاء صفته ، وأصل الكلام : بكفي رجل كان من أرمى البشر ، أما الموصوف فهو « رجل » الذي يضاف قوله : « بكفي » إليه ، وأما الصفة فهي جملة « كان من أرمى البشر » ، ويجوز اعتبار « كان » زائدة ، فيكون قوله : « من أرمي » جارًا ومجرورًا متعلقًا بمحذوف نعت للمنعوت المحذوف .

وما عَدَا ذلك لايجوز إقامته مقامَ المَوْصُوف إلا في ضرورة ؛ نحوُ قوله [من الهزج] :

١٧٥- وَقُصْرَى شَنِجِ الأَنْسَا ءِ نَبَّاحٍ مِنَ الشُّعْبِ[1]

أيْ : ثور شنج[2] الأَنْسَاءِ ، وشنج الأنساء ليس مختصًّا ببقر الوحش .

ولايجوز الفَصْل بين الصِّفة / والموصُوف إلا بجمل الاعْتِرَاض ، وهي كلُّ جملة ٤٨ ب
فيها تسديدٌ للكلام ؛ نحوُ قوله تعالى : ﴿ وَإِنَّهُ لَقَسَمٌ لَّوْ تَعْلَمُونَ عَظِيمٌ ﴾ [الواقعة : ٧٦] .

ولايجوزُ فيما عَدَا ذلك ، إلا في ضرورة ؛ نَحْوُ قوله [من الطويل] :

١٧٦- أَمَرَّتْ مِنَ الْكَتَّانِ خَيْطًا وَأَرْسَلَتْ رَسُولًا إِلَى أُخْرَى جَرِيًّا يُعِينُهَا[3]

* * *

---

(١) البيت : لأبي داود الإيادي .
والشاهد فيه قوله : « شنج » حيث حذف المنعوت وهو صفة لثور وليس هذا المنعوت بعض اسم تقدم مجرورًا بـ « من » والذي سوغ ذلك الضرورة الشعرية .
ينظر : ديوانه ص ٢٨٨ ، وأدب الكاتب ص ١١٧ ، والدرر ٢٠/٦ ولسان العرب (شعب) ، (شنج) ، (نبح) ، (قصر) ، والمعاني الكبير ص ١٤٢ ، وبلا نسبة في الهمع ١٢٠/٢ .

(٢) في ط : شنبح .

(٣) البيت : بلانسبة في : الخصائص ٣٩٦/٢ ، والمحتسب ٢٥٠/٢ .
والشاهد : فيه قوله : « وأرسلت رسولًا إلى أخرى جريًّا » ففصل بين قوله : « رسولًا » وبين صفته التي هي « جريًّا » بقوله « إلى أخرى » وهو معمول « أرسلت » .

بَابُ عَطْفِ النَّسَقِ

وهو حَمْلُ الاسم على الاسْمِ(١) ، أو الفعْل على الفِعْل ، أو الجُمْلة على الجملة ؛ بشرط توسُّط حَرْفٍ بينهما من الحروف الموضوعة لذلك .

ولا يُحْمَلُ الفِعْلُ على الاسمِ ، ولا الاسْم عَلَى الفعل ، ولا المفرد عَلَى الجُمْلة ، ولا الجملة على المُفْرد ، حتى يكون أحدهما فى تأويل الآخر ؛ نحوُ قوله تعالى : ﴿ إِنَّ ٱلْمُصَّدِّقِينَ وَٱلْمُصَّدِّقَٰتِ وَأَقْرَضُواْ ﴾ [الحديد : ١٨] .

المعنَى : إن الذين صَدَّقوا وأقرضوا ؛ نحوُ قوله تعالى : ﴿ أَوَلَمْ يَرَوْاْ إِلَى ٱلطَّيْرِ فَوْقَهُمْ صَٰٓفَّٰتٍ وَيَقْبِضْنَ ﴾ [الملك : ١٩] .

أىْ : وقابضَات .

والحروفُ الموضوعةُ للعطف ، هى : الواو ، والفاء ، وثُمَّ ، وَحتَّى ، وأَوْ ، وأم ، وإِمَّا ، وَبلْ ، ولا بَلْ ، ولكنْ ، ولا ، إلا أنَّ « إمَّا » ليست بعاطفة فى الحقيقة ، وإنَّما ذُكِرَت في الجملة ؛ لمصاحبتها لها .

فأمَّا الواو : فللجمع بين الشيئَيْنِ من غير تعرُّضٍ لترتيب ولا مُهْلَة .

وأمَّا الفَاءُ : فللجمع والتَّرتيب من غير مُهْلة .

وترتيبها قد يكون فى معنَى العَامِلِ(٢) ، وقد يكون فى الذِّكر(٣) ؛ نحوُ قوله [من الطويل] :

١٧٧- عَفَا ذُو حسى مِنْ فَرْتَنَىٰ فَالفَوَارِعُ فَجَنْبَا أَرِيكٍ فَالتِّلاعُ الدَّوَافِعُ(٤)

---

(١) م : باب عطف النسق

قولى : « حمل الاسم على الاسم » إلى آخره ، مثال حمل الاسم على الاسم قولك : قام زيد وعمرو ، ومثال حمل الفعل على الفعل قولك : يعجبنى أن يأتى زيد ويحسن إليك ، ومثال عطف الجملة على الجملة قولك : قام زيد وخرج عمرٌو . أ هـ .

(٢) م : وقولى : « وترتيبها قد يكون فى معنى العامل » مثال ذلك قولك : قام زيد فعمرٌو ، إذا أردت أن قيام عمرو وقع بعد قيام زيد بلا مهلة . أ هـ .

(٣) في أ : المذكر .

(٤) البيت للنابغة الذبياني .

عفا : درس ومحي

ذو حسى : بلد في بلاد بني مرة وهو بضم الحاء والسين المهملتين والقصر وفرتنى : أي =

لأن المُخْبِر قد لا تحضره أسماء هذه الأماكن ، في حين واحد فَمَا سَبَقَ إلى ذكره أتى به أولًا ، وما تأخَّر في ذكره ، عطفه بالفاء .

وأمَّا ثم ، فللجمع والمُهْلة[1] ، وحَتَّى بمنزلة الواو ، إلا أنها تُفَارِقها في أنَّ ما بعدها لا يكون إلا جزءًا ممَّا قبلها[2] ، أو ملتبسًا به ؛ نحو قولك : « خَرَجَ النَّاسُ حَتَّى دَوَابهم » . ولا يكون إلا عظيمًا أو حقيرًا[3] .

وأمَّا أَوْ ، فلها خمسةُ معان[4] : « الشَّكُّ » ، و « الإِبْهَامُ » ، و « التَّخْيير » ، و « الإباحة » ، و « التَّفْصِيل » ؛ نحوُ قوله تعالى : ﴿ وَقَالُواْ كُونُواْ هُودًا أَوْ نَصَـٰرَىٰ ﴾ [البقرة : ١٣٥] .

= من منازل فرتنى ، وهو بفتح الفاء وسكون الراء وبعدها تاء مفتوحة يليها نون ، قال في الصحاح . « هو مقصور وهو اسم امرأة . والعرب تسمي الأمة فرتنى » . والفوارع : جمع فارعة ، قال في الصحاح : « وفارعة الجبل : أعلاه . وتلاع فوارع : مشرفات المسايل » . وأريك بفتح الهمزة وكسر الراء ، قال البكري في معجم ما استعجم :« وهو موضع في ديار غنى بن يعصر » . وأنشد هذا البيت ، ثم قال : « وقال أبو عبيدة : أريك في بلاد ذبيان قال : وهما أريكان : أريك الأسود ، وأريك الأبيض . والأريك : الجبل الصغير . وقال الأخفش : إنما سمى أريكا ؛ لأنه جبل كثير الأراك » . والتلاع بالكسر : مجاري الماء إلى الأودية ، وهي مسايل عظام . والدوافع : تدفع الماء إلى المهث ، والميث يدفع إلى الوادي الأعظم . كذا في الشرح .

والشاهد فيه مجيء الفاء لمطلق الجمع أي للترتيب اللفظي الذِّكْري .

ينظر : ديوانه ص ٣٠ ، وجمهرة اللغة ص ٤٨٠ ، والجنى الداني ص ٦٣ ، وخزانة الأدب ٢/٤٥١ ، ولسان العرب (تلع) ، (أرك) ، (حسم) ، (فرتن) وبلا نسبة في خزانة الأدب ٨/٤٥١ ، ورصف المباني ص ٣٧٧ ، ٤٣٥ .

(١) م : وقولي : « وأما ثم فللجمع والمهلة » مثال ذلك : قام زيد ثم عمرو : إذا أردت أن قيام عمرو وقع بعد قيام زيد بزمان . أ هـ .

(٢) م : وقولي : « إلا أنها تفارقها في أنَّ مابعدها لا يكون إلا جزءا مما قبلها » مثال ذلك : قام القوم حتى زيد . أ هـ .

(٣) م : وقولي : « ولايكون إلا عظيمًا أو حقيرًا » مثال ذلك قولك : خرج الناس حتى الأميرُ ، واستنت الفصال حتى القرعى ، وهى التى أصابها القرَع ، وهو جُدَرِى الفصال . أ هـ .

(٤) م : وقولي : « وأما أو فلها خمسة معان » إلى آخره ، مثال الشك قولك : قام زيد أو عمرو ، إذا كنت لاتعلم القائم منهما ومثال الإبهام قوله تعالى : ﴿ أَتَىٰهَآ أَمْرُنَا لَيْلًا أَوْ نَهَارًا ﴾ [يونس : ٢٤] فأبهم متى يأتيها أمره على المخاطب ، واستأثر بعلم ذلك سبحانه ، ومثال التخيير قولك : خذ من مالي دينارًا أو ثوبًا ، ومثال الإباحة قولك : جالس الحسن أو ابن سيرين ؛ ألا ترى أنه أباح له أن يجالسهما أو يجالس أحدهما ، وليس له مثل ذلك في التخيير . أ هـ .

فأوْ ، فصلَتْ ما قالت اليهود ممَّا قالَت النَّصارى .

وأمّا أَمْ ، فتكون مُتَّصلةً ومُنفَصلةً .

٤٩ أ فالمُنفصلة : يتقدَّمُها الاستفهامُ والخبَرُ ، ولا يقع بعدها إلا الجملة / . وتتقدَّر وَحْدَها بِبَلْ ، والهمزة وجوابُها نَعَمْ أَو لا ، التقديرُ : بَلْ أعمرو قائمٌ .

والمتَّصلة : هى العاطفة ، وهى التى لا يتقدَّمُهَا إلا همزةُ الاستفهام لفظًا أو نيةً ، ولا يكون ما بَعْدَها إلا مفردًا أو فى تقديره ، وتتقدَّر مع الهمزة بأيِّهما ، أو أيُّهم ، وجوابُهَا أَحَدُ الشيئَيْن ، أو الأَشْياء ، وذلك نَحْوُ قولك : « أَقَامَ زَيْدٌ أَمْ عَمْرٌو » ، التقدير : أيُّهما قامَ .

والأحسن فيهما توسُّطُ الذى لا يسأل عنه ؛ نَحْوُ قولك : « أَزَيْدٌ قامَ أَمْ عَمْرٌو » .

وقد يجوز تقديمُهُ ؛ نحوُ قولك : « أَقَامَ زَيْدٌ أَمْ عَمْرٌو » ، وتأخيرُهُ نَحْوُ قولك : « أَزَيْدٌ أَمْ عَمْرٌو قام » .

وأمَّا إمَّا : فلها ثلاثة معانٍ : الشَّكّ ؛ نحوُ قولك: « قَامَ إمَّا زيدٌ وإمَّا عَمْرٌو » .

والإبهامُ كذلك ، إلا أنَّكَ تَعْلَمُ القائم منهما .

والتخييرُ ؛ نحوُ قولك : « خُذْ مِنْ مَالِى إمَّا دِينَارًا ، وإمَّا ثوبًا » ، والأفصح فيها : كسر الهمزة .

ويجوزُ فتحها ؛ ومن ذلك قولُهُ : [من الطويل]

١٧٨- تُنَفِّحُهَا أَمَّا شَمَالٌ عَرِيَّةٌ وَأَمَّا صَبًا جُنْحَ الظَّلامِ هَبُوبُ[١]

وكذلك – أيضًا– الأفصَحُ فيها ، أَنْ تكرّر وقد لا تكرّر بشرط أن يكون فى الكلام ما يغنى عن تكرارها ، وهو : إمَّا « أو » وإمَّا « إلا »[٢] نَحْوُ قوله [من الوافر] :

١٧٩- فَإِمَّا أَنْ تَكُونَ أَخِى بِحَقٍّ فَأَعْرِفَ مِنْكَ غَثِّىَ مِنْ سَمِينِى

---

(١) البيت : لأبي القمقام الأسدي ويروى :

تلفحها أما شمال عرية وأما صبا جنح العشى هبوب

والشاهد فيه قوله : « أما » مرتين حيث فتحت همزتها ، والأصل إما وذلك لازم عند تميم وقيس وأسد . ويروى « أيما » بدل « أما » وهى لغة فيها .

ينظر : خزانة الأدب ٨٧/١١ ، والدرر ١٢٠/٦ ، وبلا نسبة في رصف المباني ص ١٠١ وهمع الهوامع ١٣٥/٢ .

(٢) م : وقولى : « بشترط أن يكون فى الكلام ما يغنى عن تكرارها وهو إما .... » ومثال =

وَإلا فَاطَّرِحْنِي وَاتَّخِذْنِي عَدُوًّا أَتَّقِيكَ وَتَتَّقِينِي(١)

وقد لا يكون في الكلام ما يُغني عن تكرارها ؛ وذلك قليلٌ جدًّا ؛ نحوُ قوله [من الطويل] :

١٨٠- تُهَاضُ بِدَارٍ قَدْ تَقَادَمَ عَهْدُهَا وَإِمَّا بِأَمْوَاتٍ أَلَمَّ خَيَالُهَا(٢)

= ذلك قوله : [من البسيط]

إمّا مُقِيمٌ عَلَى مَجْدٍ وَمَكْرُمَةٍ وأُسْوَةٌ لَكَ فِيمَنْ يَهْلِكُ الوَرَقُ

[البيت بلا نسبة في لسان العرب (شوف)] . أ هـ .

(١) البيتان : للمثقب العبدي ونسبا لسحيم بن وثيل ، ويروى البيت الأول هكذا :

فإما أن تكون أخي بصدق فأعرف منك غثي أوسميني .

غثي بفتح العين المعجمة وتشديد الثاء المثلثة ، من غث اللحم يغث ويغث بكسر الغين وفتحها ، غثاثة وغثوثة ، فهو غث وغثيث ، إذا كان مهزولاً . وكذلك غث حديث القوم وأغث أي :ردؤ وفسد ، والمعنى ههنا : أعرف منك ما يفسد مما يصلح . وقال الدماميني : الغث : الرديء ، والسمين : الجيد أي : فأعرف منك مساوئ من محاسني ، فإن المؤمن مرآة أخيه أو فأعرف ما يضرني منك مما ينفعني وأميز بينهما.

فاطرحني : اتركني وهو بتشديد الطاء افتعال من الطرح .

والشاهد فيهما : حذف « إما » الثانية استغناء عنها بـ « إلا »

ينظر : البيتان للمثقب العبدي في ديوانه ص ٢١١-٢١٢ ، والأزهية ص ١٤٠- ١٤١، وخزانة الأدب ٤٨٩/٧ ، ٨٠/١١ ، والدرر ١٢٩/٦ ، وشرح اختيارات المفضل ص ١٢٦٦- ١٢٦٧ ، وشرح شواهد المغني ١٩٠/١ ، ١٩١ ، ومغني اللبيب ٦١/١ ، وله أو لسحيم بن وثيل في المقاصد النحوية ١٩٢/١ ، ١٤٩/٤ ، وبلا نسبة في الجنى الداني ص ٥٣٢ ، وجواهر الأدب ص ٤١٥ ، وشرح الأشموني ٤٢٦/٢ ، وهمع الهوامع ١٣٥/٢ .

(٢) البيت لذى الرمة ولسب للفرزدق .

و(تهاض) : يتجدد جرحها ، والباء في قوله (بدار) و(بأموات) سببية ، وجعلها العيني ظرفية وقدر لمجرورها صفة ، وقال : أي في دار تخرب .

وقدم الشيء قدمًا بكسر ففتح ،فهو قديم ، وتقادم مثله . العهد : قال صاحب المصباح : يقال : هو قريب العهد بكذا : أي قريب العلم والحال . والأمر كما عهدت ، أي : كما عرفت ألم ، ألم الشيء إلماماً ، أي : قرب ، والإلمام : النزول .

والشاهد فيه قوله : « وإما بأموات » يريد : « تلم إما بدار وإما بأموات » ، فحذف « إما » الأولى مستغنيًا عنها بالثانية ، والبصريون لا يجيزون إلا التكرير .

ينظر : البيت لذى الرمة في ديوانه ص ١٩٠٢ ، وشرح شواهد المغني ١٩٣/١ ، وشرح عمدة الحافظ ص ٦٤٢ ، والمقاصد النحوية ١٥٠/٤ ، وللفرزدق في ديوانه ٧١/٢ ، وشرح المفصل ١٠٢/٨ ، والمنصف ١١٥/٣ ، ولذي الرمة أو للفرزدق في خزانة الأدب ٧٦/١١ =

وأمَّا بَلْ ، ولا بَلْ ، فإنْ وقع بعدهما جملةٌ ، كانا حرفَي ابتداء ، ويكون معناهُمَا الإضْراب عمَّا قبلهما واستئناف الكلام الذى بعدهُمَا ، والإضْرابُ إمَّا على جهة الإبْطَال[1] له ، وإمَّا على جهة التَّرْك من غير إبْطَال[2] ، ولا المُصَاحبة لها لتأكيدِ مَعْنَى الإضْرَاب[3] .

وإنْ وقع بعدهما مفردٌ ، كانا حَرفَيْ عطف ، ويَكُونُ معناهُمَا الإضْرَابُ عن جعل الحكم للأول / وإثْباته للثانى ، ولا يُعطَفُ بهما فى الاستفهام[4] . ٤٩ ب

ولا المصاحبةُ لها فى الإيجاب والأَمْر - نَفْىٌ ؛ نحوُ قولك : « قَامَ زَيْدٌ ، لا بَلْ عَمْرٌو » و « اضْرِبْ زيدًا ، لا بَلْ عَمْرًا » .

وفى النَّهْى والنَّفْى - تأكيدٌ ؛ نحوُ قولك : « لا تَضْرِبْ زَيْدًا لابَلْ عَمْرًا » ، و « مَا قَامَ زَيْدٌ ، لا بَلْ عمرٌو » .

وأمَّا لكن : فإنْ وقع بعدها جملةٌ ، كانَتْ حرفَ ابتداء ، ويكون معناها الاستدراك ، ويتقدَّمُهَا الإيجاب والنَّفْى ، وتكون الجملة التى بعدها مُضَادَّةً لما قبلها ؛ وذلك نحوُ قولك : « قَامَ زَيْدٌ لكنْ عَمْرٌو لم يَقُمْ » ، و « مَا قَامَ زَيْدٌ لكنْ عَمْرو قَامَ »

وإنْ وقع بعدها مُفْرَدٌ ، كانَتْ عاطفةً ، ويكون معناها الاستدراك ، ولايعطف بها إلا بَعْدَ نَفْيٍ[5] .

= ٧٨ ، والدرر ١٢٤/٦ ، وبلا نسبة في الأزهية ص١٤٢ ، والجنى الداني ص ٥٣٣ ، ورصف المباني ص ١٠٢ ، وشرح الأشموني ٤٢٦/٢، ومغني اللبيب ٦١/١ ، وهمع الهوامع ١٣٥/٢ .

(١) م : وقولي : « والإضراب : إما على جهة الإبطال » مثال ذلك قوله تعالى : ﴿ وَقَالُوا اتَّخَذَ الرَّحْمَٰنُ وَلَدًا سُبْحَانَهُ بَلْ عِبَادٌ مُكْرَمُونَ ﴾ [الأنبياء : ٢٦] فـ « بل » أضرب بها عما تقدم ؛ على جهة إكذابهم ، وإبطال ماقالوا . أ هـ .

(٢) م : وقولي : « وإما على جهة الترك من غير إبطال » مثال ذلك : قوله تعالى : ﴿ قَدْ أَفْلَحَ مَن تَزَكَّىٰ وَذَكَرَ اسْمَ رَبِّهِ فَصَلَّىٰ بَلْ تُؤْثِرُونَ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا ﴾ [الأعلى : ١٤ ، ١٦] ألا ترى أن الخبر عمن تزكى لم يرد إبطاله ؛ بل ترك وانصرف عنه إلى خبر آخر . أ هـ .

(٣) م : وقولي : « ولا المصاحبة لها ؛ لتأكيد معنى الإضراب » مثال ذلك : قولك : قام زيد ، لا بل عمرو قائم . أ هـ .

(٤) م : وقولي : « ولايُعطف بها في الاستفهام » أعني : أنه لايقال : أقام زيد بل عمرو ، ولا : هل قام زيد ؟ بل عمرو ؟ . أ هـ .

(٥) م : وقولي : « ولايعطف بها إلا بعد النفي » أعني أنه يقال : ماقام زيد لكن عمرو ، ولايجوز أن يقال : قام زيد لكن عمرو . أ هـ .

وأمّا « لا » فلإخراج الثانى ممّا دخل فيه الأوّل ، ولايعطف بها إلا بعد أمْرٍ أو إيجاب[١] .

ويجوزُ فى الأسماء كلِّها عَطْفُ بعضها عَلَى بَعْضٍ من غير شرط ، إلا ضمير الخفض ، فإنَّه لا يعطفُ عليه إلا بإعادة الخافض ؛ نحوُ قولك : « مَرَرْتُ بِكَ وَبِزَيْدٍ » .

وضمير الرَّفع المتَّصل ، فإنَّه لايعطف عليه إلا بعد تأكيده بضمير رَفْعٍ مُنْفَصل[٢] ، أو طول يقومُ مقام التأكيد ؛ نحوُ قولك : « قُمْتُ اليَوْمَ وَزَيْدٌ » ، « وماقُمْتُ ولا عَمْرٌو » .

ولولا « الظرف » ، و « لا » الفاصلان بين المعطوف والمَعْطُوف عليه لم يكن بُدٌّ مِنَ التأكيد .

فأمّا قولُه [من الكامل] :

١٨١- وَرَجَا الأُخَيطِلُ مِنْ سَفَاهَةِ رَأْيِهِ مَا لَمْ يَكُنْ وَأَبٌ لَهُ لِيَنَالا[٣]

وقول الآخر [من البسيط]:

١٨٢- ألآنَ قَرَّبْتَ تَهْجُونَا وَتَشْتِمُنَا فَاذْهَبْ فَمَا بِكَ وَالأَيَّامِ مِنْ عَجَبِ[٤]

---

(١) م : وقولى : « وأما لا ، فلإخراج الثانى مما دخل فيه الأول ، ولايعطف بها إلا بعد أمر أو إيجاب » مثال ذلك قولك : اضرب زيدا لا عمرًا ، وقام زيد لا عمرو . أ هـ .

(٢) م : وقولى : « بعد تأكيده بضمير رفع منفصل » مثال ذلك قولك : قمت أنت وزيد . أ هـ .

(٣) البيت لجرير .

والشاهد فيه قوله : « لم يكن وأب » حيث عطف الاسم الظاهر المرفوع ، وهو قوله : « أب » على الضمير المرفوع المستتر في « يكن » ، الذي هو اسم « يكن » ، من غير أن يؤكد ذلك الضمير بالضمير المنفصل ، أو يفصل بين المعطوف والمعطوف عليه ، وهذا فاش في الشعر .

ينظر : ديوانه ص ٥٧ ، والدرر ١٤٩/٦ ، وشرح التصريح ١٥١/٢ ، والمقاصد النحوية ١٦٠/٤ ، وبلا نسبة في الإنصاف ٤٧٦/٢ ، وأوضح المسالك ٣٩٠/٣ ، وشرح الأشموني ٤٢٩/٢ ،وهمع الهوامع ١٣٨/٢ .

(٤) المعنى : قربت تفعل كذا أي : جعلت تفعله ، والمعنى : هجوك لنا من عجائب الدهر ، فقد كثرت فلا يتعجب منها .

والشاهد فيه قوله : « فما بك والأيام » حيث عطف « الأيام » على الضمير المجرور في « بك » بغير إعادة حرف الجر ، وهذا ، عند البصريين ضرورة ، أما الكوفيون فيجيزون ذلك .

ينظر : الإنصاف ص ٤٦٤ ، وخزانة الأدب ١٢٣/٥ ، ١٢٦ ، ١٢٨ ، ١٢٩ ، ١٣١ ، وشرح الأشموني ٤٣٠/٢ ، والدرر ٨١/٢ ، ١٥١/٦ ، وشرح أبيات سيبويه ٢٠٧/٢ ، وشرح ابن عقيل ص ٥٠٣ ، وشرح عمدة الحافظ ص ٦٦٢ ، وشرح المفصل ٧٨/٣ ، ٧٩ ، =

فضرورتان .

ولا يجوزُ تقديمُ المعطوفِ عَلَى المعطوف عليه ، إلا فى الواو خاصَّة بشرط ألاَّ يكون المعطوف مخفوضًا[١] ، وألا يؤدى التقديم إلى وقوع حرفِ العطف صدرًا ، أو إلى أَنْ يلى عاملا غير متصرِّف ، وبابه مع ذلك الشعر ؛ نَحْوُ قوله [من الكامل] :

١٨٣- لَعَنَ الإِلَهُ وَزَوْجَهَا مَعَهَا هِنْدَ الهُنُودِ طَوِيلَةَ البَظْرِ[٢]

ولا يجوزُ - أيضًا - الفَصْل بين حرف العطف والمَعْطُوف إلا بالقَسَمِ أو بالظرف ، أو المجرور بشَرْطِ أَنْ يكون حرف العطف عَلَى أزيد من حَرْفٍ واحدٍ ؛ نحوُ قولك : « قَامَ زَيْدٌ ٥٠ أ لا وَاللهِ / عَمْرٌو » ، ولا يجوزُ : « وَوَاللهِ عَمْرٌو » ، إلا فى ضرورة ؛ نحوُ قوله [من المنسرح] :

١٨٤- يَوْمًا تَرَاهَا كَشِبْهِ أَرْدِيَةِ الـ ـعَصْبِ وَيَوْمًا أَدِيمَهَا نَغِلا[٣]

وإذا تقدَّم معطوفٌ ومعطوفٌ عليه ، وتأخَّرَ عنهما ضميرٌ يعود عليهما ، فإنْ كان العطف بالواو ، كان الضمير عَلَى حسبهما ؛ نَحْوُ قولك : « زَيْدٌ وَعَمْرٌو قاما » ، ولا يجوزُ الإفرادُ إلا فى الشعر ؛ نحوُ قوله [من الخفيف] :

١٨٥- إِنَّ شَرْخَ الشَّبَابِ وَالشَّعَرَ الأَسْـ ـوَدَ مَا لَمْ يُعَاصَ كَانَا جُنُونَا[٤]

= والكتاب ٣٩٢/٢ ، واللمع في العربية ص١٨٥ ، والمقاصد النحوية ١٦٣/٤ ، وهمع الهوامع ١٣٩/٢ ويروى « فاليوم » بدلا من « الآن » .

(١) م : وقولى : « يشترط ألا يكون المعطوف مخفوضًا » إلى آخره أعنى : أنه لايقال : مررت وعمرو بزيد ؛ لأن المعطوف مخفوض ، ولايقال : وعمرو زيدٌ قائمان ؛ لأن ذلك يؤدى إلى وقوع حرف العطف صدرا ، ولايقال : إن وعمرا زيدا قائمان ؛ لأن ذلك تؤدى إلى أن يباشر المعطوف إنَّ ، وهى عامل غيرُ متصرف . أ هـ .

(٢) البيت : لحسان بن ثابت .

والشاهد فيه تقديم المعطوف ، وهو قوله « وزوجها » على المعطوف عليه ، وهو قوله : « هند الهنود » .

ينظر : ديوانه ص ٣٥٠ ، والدرر ١٦٠/٦ وهمع الهوامع ١٤١/٢ .

(٣) البيت : للأعشى .

والشاهد فيه قوله : « ويوما أديمها » حيث فصل بين الواو ومعطوفها بالظرف ، وهو قوله « يومًا » والمعطوف عليه هو الضمير في « تراها » .

ينظر : ديوانه ص٢٨٣ ، وشرح شواهد الإيضاح ص ١٢٤ ولسان العرب (خمس) ، (نغل) ، (أدم) وشرح عمدة الحافظ ص ٦٣٦ .

(٤) البيت : لحسان بن ثابت . =

أو فى نادر من الكلام ؛ ومنه قوله تعالى : ﴿ وَٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥٓ أَحَقُّ أَن يُرْضُوهُ ﴾ [التوبة : ٦٢] .وحتَّى فى ذلك بمنزلة الواو[١] .

وإن كان العطف بالفاء ، جَازَ أن يكون الضميرُ علَى حَسَبهمَا .

وأنْ يكون مفردًا ؛ فتقول : زيْدٌ فعمرٌو قاما وإنْ شئت : قَامَ » .

وإنْ كان العطف بـ « ثُمَّ »[٢] ، جاز - أيضًا - الوجهان ، إلا أنَّ الإفْرَاد أحسن ، وإنْ كان العطف بغير ذلك مِنْ حروف العطف ، لم يجز إلا الإفراد .

فأمَّا قوله تعالى : ﴿ إِن يَكُنْ غَنِيًّا أَوْ فَقِيرًا فَٱللَّهُ أَوْلَىٰ بِهِمَا ﴾ [النساء : ١٣٥] فَشَاذٌّ لا يُقَاسُ عليه ، ولا يجوزُ عَطْف فعل عَلَى فعل إلا بشرط اتفاقهما فى الزمان ، والأحسن أَنْ يتَّفقا مَعَ ذلك فى الصِّيغة[٣] .

وقد لا يتَّفقان فيهما ؛ نَحوُ قولك : إِنْ قَامَ زَيْدٌ ويخْرج يَقُمْ بَكْرٌ .

ويجوز حَذْفُ حَرف العطف والمعطوف إذا فُهِمَ المَعْنَى ، ومِنْ كلامهم : « راكب النَّاقة طليحان » . التَّقدير : وَالنَّاقة .

وحذف حَرف العطف والمعطوف عليه ؛ نحوُ قوله تعالى :﴿ أَنِ ٱضْرِب بِّعَصَاكَ ٱلْبَحْرَ فَٱنفَلَقَ ﴾ [الشعراء : ٦٣] .

التقدير : فضَربَ فانْفَلَقَ ، فحَذَفَ ضَرَبَ ، والفاء الداخلة على انفلق ، ويكون إعراب المعطوف على حَسَبٍ إعراب المعطوف عليه فى اللفظ[٤] ، أو فى الموضع إنْ

= والشاهد : قوله : « يحاصّ » حيث أعاد الضمير على المعطوف والمعطوف عليه مفردًا ؛ وهذا جائز فى الشعر ، والقياس : أن يقول « يحاصا » .

ينظر : ديوانه ص ٢٨٢ ، ولسان العرب (شرخ) ، وتهذيب اللغة ١٨/٧ ، وجمهرة اللغة ص ٩٢ ، ٥٨٥ ، وتاج العروس (شرخ) ، وديوان الأدب ١٠١/١ ، وبلا نسبة في مقاييس اللغة ٢٦٩/٣ ، والمخصص ٣٨/١ .

(١) م : وقولى : « وحتى فى ذلك بمنزلة الواو » أعنى أنه لايقال : القوم حتى زيد قام ، إلا فى ضرورة . أ هـ .

(٢) م : وقولى : « وإن كان العطف بـ ثم ... » إلى آخره ، مثال ذلك : قولك : إن يقم زيد ثم عمرو قام ، وإن شئت قاما . أ هـ .

(٣) م : وقولى : « والأحسن أن يتفقا مع ذلك فى الصيغة » مثال ذلك قولك : إن يقم زيد ويخرج ، يقم بكر . أ هـ .

(٤) م : وقولى : « على حسب إعراب المعطوف عليه فى اللفظ » مثال ذلك قولك : قام زيد وعمرو . أ هـ .

كان له مَوْضِعٌ[١] .

ويجوزُ أنْ تعطف بحرف عَطْف وَاحِد اسمين فصاعدًا ، على اسمين فصاعدًا ما لم يُؤَدِّ ذلك إلى نيابة حرف العطف مَنَابَ عاملين ؛ فتقول : « أَعْلَمَ زَيْدٌ عَمْرًا بَكْرًا منطلقًا وجَعْفَرٌ خالدًا عبدَ الله مقيمًا » .

ولو قلت : « إنَّ في الدَّار زيدًا ، والقَصْر عمرًا » ، لم يَجُزْ ؛ لأنَّ ذلك يُؤَدِّي إلى نيابة الواو مَنَاب إنَّ .

٥٠ ب فإن جاء ما ظاهره خلافُ ذلك / : يُؤَوَّلُ على حذف الخافض ؛ لدلالة ما قبله عليه مِنْ غير أنْ يجعل حرف العطف نائبًا منابه ؛ نحوُ قوله [من المتقارب] :

١٨٦- أَكُلَّ امرئٍ تَحْسَبِينَ امْرَءًا وَنَارٍ تَوَقَّدُ بِاللَّيْلِ نَارًا[٢]

فعطف نَارًا على « امرئٍ » المخفوض ، وحذف « كُلا » لدلالة ما قبله عليه ؛ كأنَّه قال : وَكُلَّ نَارٍ .

وكذلك يتخرَّج كلُّ ما جاء مِنْ مثل هذا .

وإذا نَفَيْتَ في هذا الباب ، بقِيَ الكلام بعد دُخُولِ حرف النفي عليه ، عَلَى حسب ما كان قَبْل ، فتقولُ في نَفْي « قَامَ زَيْدٌ فَعَمْرٌو » : « مَا قَامَ زَيْدٌ فَعَمْرٌو » ، إلا في نحو

---

(١) م : وقولي : « أو في الموضع إن كان له موضع » مثال ذلك ماجاءني من رجل ولا امرأة ، برفع « امرأة » عطفًا على موضع « رجل » ، وهو الرفع ؛ لأنه فاعل . أ هـ .

(٢) البيت لأبي دؤاد

والشاهد فيه قوله : « ونار » حيث حذف المضاف « كل » وأبقى المضاف إليه مجرورًا كما كان قبل الحذف ، وذلك لأن المضاف المحذوف معطوف على مماثل له ، وهو قوله : « كل امرئ » .

ينظر : ديوانه ص ٣٥٣، والأصمعيات ص ١٩١ ، وأمالي ابن الحاجب ١٣٤/١ ، ٢٩٧، وخزانة الأدب ٥٩٢/٩ ، ٤٨١/١٠ ، والدرر ٣٩/٥ ،وشرح التصريح ٥٦/٢ ، وشرح شواهد الإيضاح ص ٢٩٩ ، وشرح شواهد المغني ٧٠٠/٢ ، وشرح عمدة الحافظ ص ٥٠٠ ، وشرح المفصل ٢٦/٣ ، والكتاب ٦٦/١ ، والمقاصد النحوية ٤٤٥/٣ ، ولعدي بن زيد في ملحق ديوانه ص١٩٩ ، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٤٩/٨ ، والإنصاف ٤٧٣/٢ ، وأوضح المسالك ١٦٩/٣ ، وخزانة الأدب ٤١٧/٤ ، ١٨٠/٧ ، ورصف المباني ص ٣٤٨ ، وشرح الأشموني ٣٢٥/٢ ، وشرح ابن عقيل ص ٣٩٩، وشرح المفصل ٧٩/٣ ، ١٤٢ ، ٥٢/٨ ، ١٠٥/٩ ، والمحتسب ٢٨١/١ ، ومغني اللبيب ٢٩٠/١ ، وهمع الهوامع ٥٢/٢ .

قولك : « مَرَرْتُ بزَيْدٍ وعمرو » ، فإنَّك إنْ قدّرتَ الكلام على فعلَيْنِ ، وأعنى بذلك : أنْ يكون مرورُكَ بزيد منفصلا عن مرورك بعمرو ، قلت فى النّفْى « ما مَرَرْتُ بزَيْدٍ » ، و « ما مَرَرْتُ بعمرو » ، وإنْ كان مرورك بهما واحدًا ، قلتَ « ما مَرَرْتُ بزَيْدٍ وَعَمْرٍو ».

* * *

بَابُ التَّوْكِيدِ

التوكيد لَفظٌ يُرَادُ به تمكينُ المَعْنَى فى النَّفس ، أو إزالة الشَّكّ عن الحديث ، أو المحدَّث عنه .

فالذى يُرَادُ به تمكين المَعْنَى فى النفس ، التوكيدُ اللَّفظى ويكون فى المفرد ؛ نحوُ قوله تعالى : ﴿ دَكًّا دَكًّا ﴾ [الفجر : ٢١] .

والجملة ؛ نحوُ قولك : « اللَّهُ أَكْبَرُ اللَّهُ أَكْبَرُ » ، إلا أنَّكَ إذا أَكَّدْتَ الحرف ، فلا بدَّ أنْ تذكر معه ما يدخل عليه ؛ نحوُ قوله تعالى : ﴿ فَفِي ٱلْجَنَّةِ خَٰلِدِينَ فِيهَا ﴾ [هود : ١٠٨] .

ولايجوز أنْ تأتى بالحرف وحدَهُ ، إلا فى ضرورة ؛ نحوُ قوله [من الوافر]

١٨٧- فَلاَ وَاللَّهِ لاَ يُلْفَى لِمَا بِى ولا لِلِمَا بِهِمْ أَبدًا دَوَاءُ[1]

والذى يُرَادُ به إزالة الشك عن الحديث ، التأكيدُ بالمَصْدَر ، فإذا قلتَ : « مَاتَ زَيْدٌ موتًا » ارتفع المجاز .

والذى يُراد به إزالة الشكّ عن المُحدَّث عنه ، التأكيدُ بالألفاظ التى يُبَوَّب لها فى النحو ، وهى للواحد المذّكر : نفسه ،وعينه ، وكُلّه ، وأَجْمَع ، وأَكْتَع ، وقد يُقَال : أَبْصَع ، وَأَبْتَع ، وَللاثنين : أنفسهما ، [وأعينهما] [2] ، وكِلاهُمَا ، وللجميع : أنفسهم ، وأعينهم ، وكُلُّهم ، وأجمعون ، وأكتعون ، وقد « يُقَالُ » أيضًا :

---

(١) البيت لمسلم بن معبد الوالبي .
والشاهد فيه قوله : « للما بهم » حيث أكد الشاعر اللام الجارة - وهي حرف غير جوابي - توكيدًا لفظيًا ، فأعادها بنفس لفظها الأول من غير أن يفصل بين المؤكد والتوكيد .
وتوكيد الحروف غير الجوابية من غير فصل بين المؤكد والتوكيد شاذ . ويروى عجز البيت : « وما بهم من البلوى دواء » ، وعلى هذه الرواية لا شاهد فيه .
ينظر : خزانة الأدب ٣٠٨/٢ ، ٣١٢، ١٥٧/٥، ٥٢٨/٩، ٥٣٤ ، ١٩١/١٠ ، ١١/ ٢٦٧ ، ٢٨٧ ، ٣٣٠ ، والدرر ١٤٧/٥ ، ٥٣/٦ ، ٢٥٦ ، وشرح شواهد المغني ص ٧٧٣ ، وبلا نسبة في الإنصاف ص ٥٧١ ، وأوضح المسالك ٣٤٣/٣ ، والجنى الداني ص ٨٠، ٣٤٥، والخصائص ٢٨٢/٢ ، ورصف المباني ص ٢٠٢ ، ٢٤٨ ، ٢٥٥ ، ٢٥٩ ، وسر صناعة الإعراب ص ٢٨٢ ، ٣٣٢ ، وشرح الأشموني ٤١٠/٢ ، وشرح التصريح ١٣٠/٢ ، ٢٣٠ ، والصاحبي في فقه اللغة ص ٥٦ ، والمحتسب ٢٥٦/٢ ،ومغني اللبيب ص ١٨١ ، والمقاصد النحوية ١٠٢/٤ ، وهمع الهوامع ١٢٥/٢ ، ١٥٨ .
(٢) سقط في ط .

أَبْصَعُون ، وأَبْتَعُون ، وللواحدة : نفسها ، عينها ، كلُّها ، جمعاء ، كُتْعَاء ، وقد يُقَال : بَصْعَاء ، بَتْعَاء ، وللاثنتين ، أنفسهما ، أعينهما / ، كلتاهُمَا ، والجماعة ٥١ أ
المؤنَّث : أنفسهُنَّ ، أعينهن ، كلهُنَّ ، جُمَع ، كُتَع ، وقد يُقَال : بُصَع ، وبُتَع .

وكلُّ جَمْعٍ لما لا يعقل ، فالعربُ قد تعاملُهُ معاملة جماعة المؤنَّثات ، وقد تُعَامله معاملة الواحدة (١) ، فأمّا قولُ الشاعر [من الطويل] :

١٨٨- يَمُتُّ بِقُرْبَى الزَّيْنَبَيْنِ كِلَيْهِمَا   إِلَيْكَ ، وَقُرْبَى خَالِدٍ وَحَبِيبِ (٢)

فمن تذكير المؤنَّث ؛ حملًا على المعنى للضرورة ؛ كأنَّه قال : بِقُرْبَى الشخصَيْنِ كِلَيْهِما .

فأمّا النفسُ والعينُ ، وتثنيتهُمَا ، وجمعُهُما (٣) ، فيؤكَّدُ بها ما ثَبَتَ حقيقتُهُ تبعُّضَ أَوْ لم يتبعَّضْ .

وسائرُ ألفاظ التأكيد ، لايؤكَّد به إلا ما يتبعَّض بذاته (٤) ، أو بعامله ؛ نحوُ قولك : رَأَيْتُ زَيْدًا كُلَّه .

وإذا اجتمعتْ ألفاظُ التأكيد ، بدأْتَ منها بالنَّفْس (٥) ثم بالعَيْنِ ، ثم بكُلٍّ ، ثم بأَجْمَع ، ثم بأَكْتَع .

---

(١) م : باب التوكيد
وقولي : « وكل جمع لما لايعقِلُ ، فالعرب تعامله معاملة جماعة المؤنث ، وقد تعامله معاملة الواحدة » مثال ذلك : قولك : قبضت الدراهم كلهن وكلَّها ؛ كما تقول : رأيت الهندات كلهن ، ورأيت هندًا كلها . أ هـ .

(٢) البيت : لهشام بن معاوية .
الشاهد فيه قوله : « كليهما » فإنه وقع موقع « كلتيهما » حملًا على المعنى للضرورة ؛ كأنه قال : « بقربى الشخصين كليهما » .
ينظر : المقاصد النحوية ١٠٦/٤ ، وبلا نسبة في شرح الأشموني ٤٠٧/٢ ، وشرح عمدة الحافظ ص ٥٥٩ .

(٣) م : وقولي : « وأما النفس والعين وتثنيتهما و جمعهما ... » إلى آخره ، مثال تأكيد غير المتبعض : قولك : قام زيد نفسه وعينه ، ومثال تأكيد المتبعض قبضْتُ المال نفسه عينه ، ورأيت الزيدين أنفسهما أعينهما ، ومررت بالزيدين أنفسهم أعينهم . أ هـ .

(٤) م وقولي : « وسائر ألفاظ التوكيد لايؤكد بها إلا ما تبعَّض بذاته » مثال ذلك : قبضت المال كله . أ هـ .

(٥) م : وقولي : « وإذا اجتمعت ألفاظ التأكيد ، بدأت منها بالنفس ... » إلى آخره ، مثال ذلك قبضت المال نفسه عينه كله أجمع أكتع أبصع أبتع . أ هـ .

وأمّا أَبْصَعُ ، وأَبتع ، فلكَ تقديمُ أيّهما شِئْتَ ، وعلَى هذا التّرتيب يَكُونُ المؤنّث والتثنيةُ والجَمْعُ ، فإنْ لم تأْتِ بالنَّفْس ، أَتيتَ بما بقي على التّرْتيب [١] ، فإن لم تأتِ بالعين ، أَتَيتَ أيضًا بما بقي عَلَى التّرْتِيب .

وكذلكَ إنْ لم تأْتِ بكُلٍّ ، أتيتَ بما بقيَ على التّرْتيب [٢] ، فَإنْ لم تَأْتِ بأجمع ، لم تَأْتِ بما بعدَهُ .

ويجوزُ تأكيدُ الأسماء كلّها ، إذا احتيج إلى ذلك إلا النكرات ؛ فإنّها لا تؤكّد ، فأمّا قولُهُ [من الرجز] :

١٨٩- قَدْ صَرَّتِ البكْرةُ يَوْمًا أجمَعَا [٣]

فضرورةٌ ، وكذلك قول الآخر [من الرجز] :

١٩٠- تَحْمِلُنِي الذَّلْفَاءُ حَوْلا أَكْتَعَا [٤]

---

(١) م : وقولي : « وإن لم تأت بالنفس ، أتيت بما بقي على الترتيب » أعني أنك تقول قبضت المال عينَه كله أجمعَ أكتع أبصعَ أبتع ، أو قبضتُ المال كله أجمع أكتع أبضع أبتع . أ هـ .

(٢) م : وقولي : « وكذلك إن لم تأت بـ « كل » تأتي بما بقي على الترتيب » مثال ذلك : قولك قبضتُ المال نفسه عينه أجمع أكتع أبصع أبتع ، أو قبضت المال أجمع أكتع أبصع أبتع . أ هـ .

(٣) قال البغدادي : وهذا البيت مجهول لا يعرف قائله ، حتى قال جماعة من البصريين : إنه مصنوع .

والبكرة : بفتح الموحدة وسكون الكاف ، إن كانت البكرة التي يستقى عليها الماء من البئر . فصرت بمعنى :صوتت . من صر الباب يصر صريرًا ، أي صوت ، فيكون المعنى : ما انقطع استقاء الماء من البئر يومًا كاملًا ؛ وإن كانت الفتية من الإبل مؤنث البكر وهو الفتي منها – قال أبو عبيدة : البكر من الإبل بمنزلة الفتى من الإنسان . والبكرة بمنزلة الفتاة ، والقلوص بمنزلة الجارية والبعير بمنزلة الإنسان ، والجمل بمنزلة الرجل ، والناقة بمنزلة المرأة – فصرت بالبناء للمفعول ، يقال صررت الناقة : شددت عليها الصرار ، وهو خيط يشد فوق الخلف والتودية لئلا يرضعها ولدها .

والشاهد فيه قوله : « يوماً أجمعا » حيث أكد النكرة بـ« أجمعا » على مذهب الكوفيين ، والبصريون يمنعون ذلك .

ينظر : أسرار العربية ص ٢٩١ ، والإنصاف ٤٥٥/٢ وخزانة الأدب ١٨١/١ ، والدرر ٣٩/٦ ، وشرح الأشموني ٤٠٧/٢ ، وشرح ابن عقيل ص ٤٨٥ ، وشرح عمدة الحافظ ص ٥٦٥ ، وشرح المفصل ٤٤/٣ ، والمقاصد النحوية ٩٥/٤ .

(٤) البيت لأعرابي .

ففيه ضرورتان : تأكيدُ النكرة ، واستعمالُ أَكْتَع غير تابع لأَجْمَع .

وإنْ كان معنى الكلام يُغْني عن التأكيد ، لم يَجُز التأكيد ، لا تقول : « اختَصَمَ الزيدان كلاهُمَا » ، إذْ لا فائدةَ فيه ؛ لأنّه معلومٌ أنَّ الاختصام إنّما يكون من اثنين .

ولا يجوزُ تأكيدُ ضمير الرفع المتّصل بالنَّفْس والعَيْن ، إلا بعد تأكيده بضمير رَفْع مُنْفصِلٍ ؛ نحوُ قولك : « قُمْتَ أَنْتَ نَفْسُكَ » .

= قال ابن عبد ربه (في العقد الفريد) : نظر أعرابي إلى امرأة حسناء ومعها صبي يبكي ، فكلما بكى قبلته ، فأنشأ يقول هذا الرجز .

(الذلفاء) بفتح الذال المعجمة وبعد اللام الساكنة فاء : وصف مؤنث أذلف ، ومن الذلف ، وهو صغر الأنف واستواء الأرنبة . ويحتمل أنه اسم امرأة منقول من هذا .

وحال حولا من باب قال ، إذا مضى . ومنه قيل للعام حول وإن لم يمض ، لأنه سيكون حولا ، تسمية بالمصدر .

و(أكتع) قال صاحب الصحاح : يقال : إنه مأخوذ من قولهم : أتى عليه حول كتيع ، أي تـام .

والشاهد فيه قوله : « حولًا أكتعا » حيث أكد النكرة المحدودة ، وهو مذهب الكوفيين .

والنكرة لا تؤكد مطلقًا عند أكثر البصريين بشيء من ألفاظ التوكيد لأنها معارف فلا تتبع النكرة وأجازه بعضهم مطلقًا سواء كانت محدودة أم لا نقله ابن مالك في شرح التسهيل .

ورأى الأخفش والكوفيين بجوّز توكيدها إن كانت محدودة أي مؤقتة وإلا فلا قال ابن مالك : وهذا القول أولى بالصواب لصحة السماع بذلك ولأن فيه فائدة لأن من قال صمت شهراً ، قد يريد جميع الشهر ، وقد يريد أكثره ففي قوله احتمال يرفعه التوكيد ، ومن الوارد فيه قوله :قد صرت البكرة يومًا أجمعا الشاهد فإن قال البصريون إنه مصنوع فهناك غيره من الشواهد مثل : قول الشاعر : تحملني الذلفاء حولًا أكتعا وقوله : أوفت به حولًا وحولًا أجمعا ، وقول عائشة رضي الله عنها : ما رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم صام شهرًا كله إلا رمضان ؛ أما غير المحدود فلا فائدة فيه ، فلا يقال اعتكف وقتًا كله ، ولا رأيت شيئًا نفسه والمانعون مطلقاً أجابوا بأن ما ورد من ذلك محمول على البدل أو النعت أو الضرورة .

والزمخشري يرى أن النكرات لا تؤكد بالتوكيد المعنوي ، وإنما تؤكد بالتوكيد اللفظي لا غير لو قلت أكلت رغيفًا كله أو قرأت كتابًا أجمع لم يجز وإنما تقول أكلت رغيفًا رغيفا ، أو قرأت كتابًا كتابًا وإنما لم تؤكد النكرات بالتوكيد المعنوي لأن النكرة لم تثبت لها حقيقة والتأكيد المعنوي إنما هو لتمكين معنى الاسم وتقرير حقيقته وتمكين ما لم يثبت في النفس محال فأما التوكيد اللفظي فهو أمر راجع إلى اللفظ وتمكينه في ذهن المخاطب وسمعه خوفًا من توهم المجاز أو توهم غفلة عن استماعه .

ينظر : الدرر ٣٥/٦ ، ٤١ ، وخزانة الأدب ١٦٩/٥ ، وشرح الأشموني ٤٠٦/٢ ، وشرح ابن عقيل ص ٣٨٥ ، وشرح عمدة الحافظ ص ٥٦٢ ، ٥٦٥ ، ولسان العرب (كتع) ، والمقاصد النحوية ٩٣/٤ ، وهمع الهوامع ١٢٣/٢ ، ١٢٤ ، شرح المفصل لابن يعيش ٤٤/٣ .

فإنْ أكّدْته بكُلّ وما فى معناها ، لم يحتج إلى شىء من ذلك ؛ نحوُ قولك : « قُمْتُمْ أجمعون » .

ولايجوزُ عطفُ بعض ألفاظ التأكيد على بعض ، وما كان منها عَلَى فعلاء ؛ كجمعاء لم يَنْصَرِفْ للتأنيث اللازم وما كان منها على فُعَل ، لم يَنْصَرف للتَّعْريف والعَدْل عن فَعَالَى إلى فُعَل ؛ لأنَّ جمعاء كصحراء ، فكان / قياسُها : ٥١
جماعى كـ « صحارَى » ، فعُدِلَتْ عن ذلك .

وتجرى العربُ مُجرى كُلّ فى التأكيد ، اليد والرِّجل ، والزَّرع والضَّرْع ، والظَّهر والبَطْن ، والسَّهْلِ والجبَلِ ، وقَضَّهم بِقَضيضهم ، فتقول : « ضَرَبْتُ زَيْدًا الظَّهْرَ والبَطْنَ ، واليَد ، والرِّجْلَ » ، « ومُطِرْنَا الزَّرْعُ والضَّرْعُ ، والسَّهْل ، والجبَل » أى : مُطِرَ مالُنا كُلُّه ، « وجاءَ القَوْمُ قَضُّهُمْ بقضيضهم » أى : كلهم .

وكذلك - أيضًا - تجرى العرب مجرى التأكيد بكُلّ أسماء العدد من ثلاثة إلى عشرين ، فتقول : « مَرَرْتُ بالقَوْمِ ثلاثتهم » ، وكذلك إلى العشرة ، « ومَرَرْتُ بالقَوْمِ أَحَدَ عَشَرَ رَجُلًا ، وأَحَدَ عَشرَ » ، ولا تذكر التمييز ، وأَحَدَ عَشَرَهُمْ ، وهو أضعفُهَا ، وكذلك إلى العشرين ، والمعنى فى ذلك كلّه : مَرَرْتُ بالقوم كُلِّهم .

* * *

بَابُ الْبَدَلِ

البَدَلُ إِعْلامُ السَّامِعِ بمجموع اسمَيْنِ ، أو فِعْلَيْنِ على جِهَةِ تبيين الأول ، أو تأكيده ، وَعَلى أنْ يُنْوَى بالأول منهما الطَّرْح معنًى لا لفظًا ، فمثالُ مجيئه للتَّبْيين ، قَوْلُكَ : « قَامَ أَخُوكَ زَيْدٌ » .

ومثالُ مجيئه للتأكيد : « جَدَعْتُ زَيْدًا أَنْفه » ، فمعلومٌ من قولك : « جَدَعْتُ زَيْدًا » أن المجدوع أَنْفُهُ ، والدليل على أنَّ الأول يُنوى به الطَّرح ، أَنَّ البَدَل على نِيَّةِ استئناف عامل ، فإذا قلتَ : « قَامَ زَيْدٌ أَخُوك » ، فالتقديرُ « قَامَ أَخُوكَ » .

فترككَ الأول ، وأَخذكَ في استئناف كلام آخر طَرْحٌ منك له ، واعتمادٌ على الثاني .

والدليلُ على أنّه في نيّة تكرار العامل - إظْهَارُهُ في بعض المواضع ، نحوُ قوله تعالى : ﴿ قَالَ ٱلْمَلَأُ ٱلَّذِينَ ٱسْتَكْبَرُوا۟ مِن قَوْمِهِۦ لِلَّذِينَ ٱسْتُضْعِفُوا۟ لِمَنْ ءَامَنَ مِنْهُمْ ﴾ [الأعراف : ٧٥] .

فأعادَ اللام ، والدَّليلُ على أنّه لا يُنوى به الطَّرح من جهة اللفظ - إعادةُ الضمير عليه في مِثْل قولك : « ضَرَبْتُ زَيْدًا يَدَهُ » .

والبدل ستة أنواع :

بَدَلُ شَيْءٍ [من شيء] (١) ، وهو أنْ تُبْدَل لفظًا من لَفْظٍ بشرط أن يكونا واقعَيْنِ على مَعْنًى واحد (٢) .

وبدلُ بعضٍ من كلٍّ (٣) ، وهو أن تبدل لفظًا من لفظٍ ، بشرط أنْ يكون الثاني واقعًا على بعض ما يقع عليه الأوّل .

وَبَدَلُ اشتمال ، وهو أنْ تُبدل لفظًا من لفظ كلُّ واحدٍ منهما واقع على غير ما وقع عليه الآخر ، بشرط أنْ يكون الأول قد يجوز به / الاكتفاء عن الثاني ، نحوُ قولك : ٥٢ أ
« سَرَقْتُ زَيْدًا ثَوْبَهُ » ، أَلاَ تَرَى أنك قد تقول : « سَرَقْتُ زَيْدًا » ، إذا سرقتَ ثوبه.

(١) سقط في ط .
(٢) م : باب البدل
قولي : « بدل شيء من شيء ... » إلى آخره مثال ذلك : قام زيد أخوك . أ هـ .
(٣) م : وقولي : « وبدل بعض من كل ... » إلى آخره ، مثال ذلك : قبضت المال بعضه . أ هـ .

وبَدَل بداء ، وهو أنْ تبدل لفظًا تُريده مِنْ لفظ أردته أوّلًا ، ثم أضربت عنه ؛ ومنه قوله – عليه السلام – : « إِنَّ الرَّجُلَ لَيُصَلِّي الصَّلاةَ وَمَا كُتِبَ لَهُ نِصْفُهَا ثُلُثُهَا إِلى العُشْرِ » (١) .

كأنّه قال : بل ما كُتِبَ له ثُلثها .

وبَدَلُ الغَلَط ، وهو أَنْ تبدل لفظًا تُرِيدُهُ من لَفْظ سبق إليه لسانُكَ ، وأنت لا تُرِيدُهُ .

وبَدَلُ نِسْيَانٍ ، وهو أن تُبدل لفظًا تُريده من لفظ توهَّمْتَ أنّه المُرَاد وليس كذلك ؛ وذلك نحوُ قولك : « ضَرَبْتُ زَيْدًا عَمْرًا » .

فذكرتَ زيدًا غالطًا وناسيًا ، ثم أتيتَ بالمراد ، وهو عَمْرو ، إلاّ أنّ هذين الضَرْبَيْنِ ، لم يَرِد بهما سَمَاعٌ ، فأمّا قولُهُ [من البسيط] :

١٩١- لَمْيَاءُ فِي شَفَتَيْهَا حُوَّةٌ لَعَسٌ وَفِي اللِّثَاتِ وَفِي أَنْيَابِهَا شَنَبُ(٢)

فيتخرّج على أنْ يكونَ لَعَسٌ مصدرًا وُصِفَ به حُوَّةٌ على حَدِّ قولهم : « رَجُلٌ عَدْلٌ » أيْ : حُوَّة لَعْسَاء .

والحُوَّة ، السَّوَادُ الخالص ، واللَّعَسُ سَوَادٌ تشوبه حمرة .

ويُشْتَرط في بَدَلِ الاشتمالِ وبَدَل البعض من الكُلّ ، أنْ يكون في البَدَلِ ضميرٌ يعودُ على المُبْدَلِ منه ، وقد يجيء محذوفًا لِفَهْم المعنى ؛ وذلك قليلٌ جدًا ؛ نحوُ قوله تعالى : ﴿ وَلِلَّهِ عَلَى ٱلنَّاسِ حِجُّ ٱلْبَيْتِ مَنِ ٱسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا ﴾ [آل عمران : ٩٧] ، التقدير : منهم .

---

(١) حسن أخرجه أحمد ٣١٩/٤ ، وأبو داود ١/ ٢١١: كتاب الصلاة : باب ماجاء في نقصان الصلاة ، رقم ٧٩٦ ، والنسائي في السنن الكبرى ٢١١/١ ، كتاب السهو : باب في نقصان الصلاة ، رقم ٦١١ ، ٦١٢ ، وابن حبان في صحيحه ٢١٠/٥ ، ٢١١ (الإحسان) ، رقم ١٨٨٩ ، والبيهقي في « السنن الكبرى » ٢٨١/٢ ، كتاب الصلاة باب جماع أبواب الخشوع في الصلاة والإقبال عليها ، من حديث عمار بن ياسر ، رضي الله عنه .
وفي البيهقي أيضًا عن أبي هريرة رضي الله عنه ، نحوه .

(٢) البيت لذي الرمة .
والشاهد فيه قوله : « حوة لعس » حيث جاء « لعس » بدل غلط من « حوة » ، وتأوّله بعضهم بأنه من باب التقديم والتأخير ، والتقدير : في شفتيها حوة ، وفي اللثات لعس ، وفي أنيابها شنب .
ينظر : ديوانه ص ٣٢ ، والخصائص ٢٩١/٣ ، والدرر ٥٦/٦ ، ولسان العرب (شنب) ، (لعس) ، (حوا) ، والمقاصد النحوية ٢٠٣/٤ ، وهمع الهوامع ١٢٦/٢ ، وبلا نسبة في شرح الأشموني ٤٣٨/٢ .

والبَدَلُ ينقسمُ بالنَّظَرِ إلى التعريف والتنكير أربعة أقسام :
معرفةٌ من معرفة (١) .
ونكرةٌ مِنْ نكرة (٢) .
ومعرفةٌ مِنْ نكرة (٣) .
ونكرةٌ مِنْ معرفة (٤) .
ولايُشترط في بَدَل النكرة مِنْ غيرها أكثر مِنْ أنْ يكون في ذلك فائدة .
فأمَّا كَوْنُهَا من لفظ المُبْدَل منه ، أو موصوفه ، فَغَيْرُ مشروط ؛ بدليل قوله : [من الوافر]
١٩٢- فَلاَ وَأَبِيكِ خَيْرٍ مِنْكِ إِنِّي لَيُؤْذِينِي التَّحَمْحُمُ وَالصَّهِيلُ (٥)

---

(١) م : وقولي : « معرفة من معرفة » مثال ذلك : قولك : ضربتُ زيدًا أخاك ، قال الله تعالى : ﴿ ٱهْدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلْمُسْتَقِيمَ صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ ﴾ [الفاتحة : ٦، ٧] أ هـ .
(٢) م : وقولي : « نكرة من نكرة » مثال ذلك : قوله تعالى : ﴿ إِنَّ لِلْمُتَّقِينَ مَفَازًا حَدَآئِقَ وَأَعْنَٰبًا ﴾ [النبأ : ٣١، ٣٢] . أ هـ .
(٣) م : وقولي : « معرفة من نكرة » مثال ذلك : قوله سبحانه : ﴿ وَإِنَّكَ لَتَهْدِىٓ إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ صِرَٰطِ ٱللَّهِ ﴾ [الشورى : ٥٢، ٥٣] . أ هـ .
(٤) م : وقولي : « ونكرة من معرفة » مثال ذلك : قوله تعالى : ﴿ لَنَسْفَعًۢا بِٱلنَّاصِيَةِ نَاصِيَةٍ كَٰذِبَةٍ ﴾ [العلق : ١٥ ، ١٦] . أ هـ .
(٥) البيت لشمير بن الحارس .
(فلا وأبيك خير منك) الكاف في أبيك ومنك مكسورة ؛ خطاب للمرأة التي لامته على حب الخيل ، على طريق الالتفات من الغيبة إلى الخطاب ، و« لا » نفي لما زعمته ، والواو للقسم وجملة (إني ليؤذيني) إلخ جواب القسم . واختلفوا في معناه ، فقال أبو الفضل : قوله ويؤذيني أي يغمني وليس هو لي في ملك . وقال أبو حاتم والفارسي : أي ليؤذيني فقد التحمحم . وفي هذا حذف مضاف ، ورواه ابن الأعرابي : (في نوادره) وتبعه ابن دريد : « ليوذنني » بنونين ، قال : يؤذنني أي يعجبني ، من أذنت له . قال أبو محمد الأسود الأعرابي فيما كتبه على نوادر ابن الأعرابي وسماه (ضالة الأديب) : وصوابه « ليؤذيني التحمحم » من الإيذاء ، أي فقدان التحمحم ، فحذف .
والتحمحم : صوت الفرس إذا طلب العلف . يقال حمحم الفرس وتحمحم . وصهيل الفرس : صوته مطلقًا ، فهو من عطف العام على الخاص .
والشاهد فيه قوله : « خير » بالجر حيث أبدله من المعرفة ، وهو قوله : « أبيك » وبتقدير الموصوف : أي : رجل خير منك ، وهذا البدل بدل كل من كل ، ومع اعتبار الموصوف يكون الإبدال جاريًا على القاعدة ، وهي أنه إذا كان البدل نكرة من معرفة يجب وصفها ويروى برفع « خير » ، كأنه قال : هو خير منك .
=

فَخَيْرٌ منك بَدَلٌ من أبيك ؛ وهو نكرةٌ وأبوك معرفة .

والبَدَل - أيضًا - ينقسم بالنَّظر إلى الإظْهار والإضْمار أربعة أقسام :

ظاهرٌ من ظاهر (١) .

ومُضْمَرٌ من مُضْمر (٢) .

وظاهرٌ من مُضْمر (٣) .

ومُضْمَرٌ من ظاهر (٤) .

إلا أنَّ بَدَلَ المُضْمَر من المُضْمَر ، أو من الظاهر في بَدَل / البعض من الكلّ ، وبَدَل ٥٢ ب
الاشتمال ، لا يَجُوزُ ؛ لما يلزم فيه من خلوّ الجملة الواقعة خبرًا من رابطٍ يَرْبطُهَا بالمبتدأ ؛ ألا ترى أنك لو أبدلتَ المُضْمر من المُضْمر ، فقلتَ : « ثُلُث الرَّغيفِ أَكَلْته إياه » ، وأبدلت المُضمر من الظاهر ، فقلت : « ثُلُثَ الرَّغيف أَكَلْت الرَّغِيف إيَّاه » ، لم يكن في الجملة الواقعة خَبَرًا لثُلث الرَّغيف رابط يَرْبطُهَا بالمُخْبَر عنه ، إلاّ إيَّاه ، وهو على نيّة استئناف عاملٍ مُنْفَصِل من الجملة التي قبله .

وكذلك - أيضًا - لا يجوزُ إبدال الظاهر من ضمير المتكلم ، أو المخاطب في بَدَل الشَّيْء من الشيء ، لا يَجُوزُ « ضربتُكَ زَيْدًا ، ولا ضَرَبَني زَيْدًا عَمْرو » ؛ لأنَّه يؤدى إلى وقوع الظَّاهر موقعَ ضمير المتكلِّم ، أو المخاطب ؛ وذلك لا يجوزُ إلا في النداء والاختصاص .

فأمَّا قولُه [من الوافر] :

١٩٣- أَنَا سَيْفُ العَشِيرَةِ فَاعْرِفُونِي حُمَيْدًا قَدْ تَذَرَّيْتُ السَّنَامَا(٥)

= ينظر : خزانة الأدب ١٧٩/٥ ، ١٨٠ ، ١٨٤ ، ١٨٦ ، ١٨٧ ، ولسان العرب (أذن) ويروى فيه « يؤذنني » بدلًا من « يؤذيني » ؛ ونوادر أبي زيد ص ١٢٤ ، وبلا نسبة في شرح عمدة الحافظ ص ٥٨١ .

(١) م : وقولي : « ظاهر من ظاهر » مثال ذلك قولك : قام أخوك محمد . أ هـ .

(٢) م : وقولي : « ومضمر من مضمر » مثال ذلك : زيد ضربته إياه .
فإياه بدل من الهاء في ضربته ، ولايتصور أن يكون تأكيدًا إذ لو كان تأكيدًا لكان على صيغة ضمير الرفع على كل حال فكنت تقول زيد ضربته هو . أ هـ .

(٣) م : وقولي : « وظاهر من مضمر » مثال ذلك قولك : زيد ضربته أخاك . أ هـ .

(٤) م : وقولي : « ومضمر من ظاهر » مثال ذلك قولك : ضربت زيدا إياه . أ هـ .

(٥) البيت لحميد بن ثور ، ونسب إلى حميد بن بجدل في حاشية الصحاح .
تذريت السنام بمعنى علوته ، من الذروة والذروة بالكسر والضم ، وهو أعلى السنام =

فمنصوبٌ على الاختصاص ؛ كأنه قال : أعني : حَمِيْدًا .

وإذا أبدلتَ من اسم الاستفهام اسْمًا لا يُعطى الاستفهام ، لم يَكُنْ بُدٌّ من ذكر أداة الاستفهام معه ، حتَّى يُوافق البدلُ المُبدل منه في المعنى ؛ نحوُ قولِكَ : « كَمْ مَالُكَ ، أثلاثُونَ أمْ عِشْرُون ؟ » .

وإذا أتَيْتَ بعد جمعٍ أو عدد بأسماءٍ تُرِيدُ إبْدَالَهَا منها ، فإنْ كان ما بعد العدد يفي به ، وما بعدَ الجَمْعِ يَصْدُقُ عليه الجمع جاز فيه الوجهان : الإبدال مما تقدم ، والرفع على القطع ؛ نحوُ قولك : « لَقِيتُ مِنَ القَوْمِ ثَلاثَةً زَيْدًا وَعَمْرًا وَجَعْفَرًا » .

بالنصبِ على البَدَل ، والرَّفْع على القَطْع ؛ كأنَّك قلتَ : أحدُهُم زيدٌ ، والآخر عمْرٌو ، والآخر جعفرٌ .

ومثلُ ذلك : « لَقِيتُ الرِّجَالَ زَيْدًا وعمرًا وجعفرًا » ، وإنْ لم يَكُنْ ما بعدَ العَدَد والجَمْع كذلك ؛ فالقَطْعُ ليس إلا ؛ نحوُ قولك : « لَقِيتُ رِجَالا زَيْدٌ وعمرٌو » أي : منهم زيد وعمرٌو .

ولا يجوزُ البَدَلُ ؛ لأنَّ زيدًا وعمرًا لَيْسَا برجال .

ولا يتصوَّرُ أنْ يكون من قبيل بَدَل البَعْض من الكلّ ؛ لأنَّه لا ضميرَ فيهما يربطُهُمَا بالمُبْدَلِ منه .

فإنْ جَاءَ شيء من ذلك ، جُعِلَ مِنْ باب ماوقع فيه الجمع على المُثَنَّى ، فيحفظُ ولا يُقَاسُ عليه ؛ نحوُ قوله / [من الطويل] : ٥٣ أ

١٩٤- تَوَهَّمْتُ آيَاتٍ لَهَا فَعَرَفْتُهَا لِسِتَّةِ أعْوَامٍ وَذَا العَامُ سَابِعُ

= وحقيقة تذريت السنام : علوت ذروته .

والشاهد فيه قوله : « فاعرفوني حميدًا » حيث إنه أبدل الظَّاهر « حميدًا » من المضمر « ياء المتكلم » وهذا غير جائز ، ويتخرج البيت على أن « حميدًا » منصوبٌ على الاختصاص ؛ أي : « أعني حميدًا » .

وفي البيت شاهد آخر هو : ثبوت ألف « أنا » في الوصل ، وهذا ، عند غير بني تميم ضرورة .

ينظر : ديوانه ص ١٣٣ ، وأساس البلاغة ص ١٤٣ ، وشرح شواهد الشافية ص ٢٢٣ ، ولسان العرب (أنن) ، ولحميد بن بحدل في خزانة الأدب ٢٤٢/٥ ، وبلا نسبة في رصف المباني ص ١٤ ، ٤٠٣ ، وشرح شافية ابن الحاجب ٢٩٥/٢ ، وشرح المفصل ٩٣/٣ ، ٨٤/٩ والمنصف ١٠/١ .

رَمَادٌ كَكُحْلِ العَيْنِ لأيًا أُبِينُهُ وَنُؤْيٌ كَجِذْمِ الحَوْضِ أَثْلَمُ خَاشِعُ(١)

فإنّه يروى برفع رَمَادٍ ونُؤْيٍ ونصبهما .

وإذا اجتمعت التوابع الأربع (٢) ، بدأْتَ منها بالنّعت ، ثم بالتوكيد ، ثم بالبَدَلِ ، ثم بالعطف .

* * *

(١) البيتان للنابغة الذبياني .

توهمت : تفرست ، آيات لها : أراد آيات للدار اللأي : بفتح اللام وسكون الهمزة : البطء ونصب على نزع الخافض أي : أستبينه بعد بطء .

النؤى : بضم النون وسكون الهمزة : حفيرة تحفر حول الخباء ويجعل ترابها حاجزًا لئلا يدخله المطر .

الجذم : بكسر الجيم وسكون الذال المعجمة : الأصل والباقي .

خاشع : لاطئ بالأرض ، قد اطمأن وذهب شخوصه .

الشاهد فيه قوله : « رمادٌ » و « نؤيٌ » فإنهما يرويان بالرفع ؛ على أنهما خبران لمبتدإ محذوف ، ويرويان بالنصب ؛ على أنهما بدل من آيات ، وعلى هذا تكون « آيات » جمع واقع على المثنى .

وفي البيتين شاهد آخر في قوله : « وذا العام سابع » حيث رفع « سابع » خبرًا لـ « ذا » لأن « العام » صفة ويصح أن يكون بدلًا أو عطف بيان ، وقال العيني : إنه استعمل قوله « سابع » مفردًا ليفيد الاتصاف بمعناه مجردًا وهذا بخلاف ما يستعمله الشخص مع أصله ليفيد أن الموصوف به بعض العدد المعين نحو سابع سبعة ، وثامن ثمانية ونحوهما .

ينظر : ديوانه ص ٣١ وخزانة الأدب ٤٥٣/٢ ، وشرح أبيات سيبويه ٤٤٧/١ ، والصاحبي في فقه اللغة ص ١١٣ ، والكتاب ٨٦/٢ ، ولسان العرب (عشر) والمقاصد النحوية ٤٠٦/٣ ، ٤٨٢/٤ ، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٢٦١/٤، وشرح التصريح ٢/ ٢٧٦ ، وشرح شواهد الشافية ص ١٠٨ ، والمقتضب ٣٢٢/٤ .

(٢) م : وقولي : « وإذا اجتمعت التوابع الأربع لاسم واحد » إلى آخره مثال ذلك : مررت بزيد العاقل نفسه أخيك وبكر . أ هـ .

بَابُ عَطْفِ البَيَانِ

عَطْفُ البيان ، جَرَيَان اسم جامد معرفة عَلَى اسم دُونَهُ في الشُّهْرَة ، أو مِثْله يُبَيِّنه كما يُبَيِّنه النَّعْت ، ولا يُشْتَرط فيه أنْ يكون مشتقا ، ولا في حُكْمه .

والفَرْق بينه وبين التأكيد بَيِّنٌ ؛ إذ التأكيد لا يكون إلا بألفاظ مختصَّة ، والفرق بينه وبين البَدَل ، أنَّك لا تَنْوِى بالأول الطَّرْح في عطف البيان ؛ كما تفعل في البَدَل .

ولذلك إذا كان اسمُ الفاعل المُعَرَّف بالألف واللام مضافًا إلى ما فيه الألف واللام ، وأُتْبِع ما أُضِيف إليه اسمُ الفاعل اسْمًا ليس فيه ألفٌ ولامٌ ، جازَ على عَطْفِ البيان ، ولم يجز على البَدَلِ نحوُ قوله [من الوافر] :

١٩٥- أَنَا ابنُ التَّارِكِ البَكْرِيِّ بِشْرٍ عَلَيْهِ الطَّيْرُ تَرْقُبُهُ وُقُوعَا(١)

لأنَّ البَدَل في نيَّة تكرار العامل ؛ فيلزم أنْ يكون التقدير :أَنَا ابن التَّارِكِ بِشْرٍ ؛ وذلك لا يجوزُ ، وكذلك - أيضًا - تقول : « يَازَيْدُ زَيْدٌ » ، بتنوين زيدِ الثاني ، إنْ جعلتَهُ عطف بيان ، لأنه ليس في نيَّة تكرار العامل ، وإن جعلته بَدَلا لم تُنوِّنه (٢) .

---

(١) البيت للمرار الأسدي .

وفي البيت شاهدان : أولهما قوله : « التارك البكري » حيث أضاف معرفًا بـ « أل » إلى معرف بـ« أل » تشبيهًا بـ« الحسن الوجه » ، لأنه مثله في الاقتران بـ« أل » . وثانيهما قوله : « التارك البكري بشر » ، فإن قوله : « بشر » عطف بيان على قوله : « البكري » ، ولا يجوز أن يكون بدلًا ، لأن البدل على نية تكرار العامل ، فكان ينبغي لكي يصح أن يكون بدلًا أن يحذف المبدل منه ويوضع البدل مكانه ، فتقول : « التارك بشر » ، ويلزم على هذا إضافة اسم مقترن بـ« أل » إلى اسم خال منها ، وذلك غير جائز .

ينظر : ديوانه ص ٤٦٥ ، وخزانة الأدب ٢٨٤/٤ ، ١٨٣/٥ ، ٢٢٥ ، والدرر ٢٧/٦ ، وشرح أبيات سيبويه ٦/١ ، وشرح التصريح ١٣٣/٢ ، وشرح المفصل ٧٢/٣ ، ٧٣ ، والكتاب ١٨٢/١ ، والمقاصد النحوية ١٢١/٤ ، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٤٤١/٢ ، وأوضح المسالك ٣٥١/٣ ،وشرح الأشموني ٤١٤/٢ ، وشرح شذور الذهب ص ٣٢٠ ، وشرح ابن عقيل ص ٤٩١ ، وشرح عمدة الحافظ ص ٥٥٤ ، ٥٩٧ ، وشرح قطر الندى ص ٢٩٩ ، وهمع الهوامع ١٢٢/٢ .

(٢) م : باب عطف البيان

قولى : « وإن جعلته بدلاً لم تنونه » أعنى أنك تقول : يازيد زيد ، وسبب ذلك أنه فى تقدير تكرار العامل ، فكأنك قلت : يازيد يازيد ، فكما لاينون زيدًا فى فصيح الكلام إذا دخل عليه حرف النداء فكذلك لاتنونه إذا كان فى نية ذلك . أ هـ .

وأكثر استعماله في الأسماء الأعلام ، إذا جرت على الكُنَى ، وفي الألقاب إذا جَرَتْ على الكُنَى ، أو عَلَى الأسماء الأعلام المضافة ؛ نحوُ قولك : « قَامَ أَبُو عَبْد اللهِ قُفَّة » .

فإن اجتمع اللَّقَب مَعَ اسْمٍ مفرد ، أَضَفْتَ الاسم إلى اللَّقَب .

ولم يجز غيرُ ذلك ؛ نَحوُ قولك : « قَامَ زَيْدٌ قُفَّة » ؛ فهذه جملة عوامل الأسماء .

* * *

بَابُ التَّنَازُعِ(١)

وقد يَعْرِض في بَعْض هذه العوامل أنْ يجتمع منها عاملان فصاعدًا ، ويتأخّر عنهما معمولٌ فصاعدًا ، وكلّ واحدٍ منهما يطلبُهُ من جهة المعنى .

فمثالُ تقدّم العاملين على مَعْمُولٍ واحد : « ضَرَبَنِى وضربتُ زَيدًا » ، فـ « زيدٌ » يَطْلُبُهُ ضَرَبَنِى ، وضَرَبْتُ / من جهة المَعْنَى . ٥٣ ب

ومثالُ تقدُّم أزيد من عامل على معمول واحد (٢) ؛ نحو قوله [من الطويل] :

١٩٦- سُئِلْتَ فَلَمْ تَبْخَلْ وَلَمْ تُعْطِ طَائِلًا فَسِيَّانِ لاذَمٌّ عَلَيْكَ وَلا حَمْدُ(٣)

فقد تقدّم على الطائل ثلاثة عوامل ، وهى : سُئِلْت ، وتَبْخَل ، وتُعْطِ .

ومثالُ [تقدُّم أزيد من عاملٍ على] (٤) أزيد من معمولٍ واحدٍ ؛ نحوُ قولك : « مَتَى ظَنَنْتَ أَوْ عَلِمْتَ زَيْدًا منطلقًا » .

والاختيارُ فى جَمِيعِ ذلك إعمال الثانى ، وَيجوزُ إعمال الأَوَّل :

فإن أعملت الأول ، أضمرت فى الثانى كُلَّ ما يحتاج إليه من مرفوعٍ (٥) ، أو منصوبٍ (٦) ، أو مخفوضٍ (٧) .

وقد يحذف الضمير المنصوب فى الشِّعْر ؛ نحو قوله [من الكامل] :

١٩٧- بِعُكَاظَ يُعْشِى النَّاظِرِيـ ـنَ إِذَا هُـمُ لَمَحُـوا شُـعَـاعَـهُ(٨)

---

(١) في ط : باب الإعمال .

(٢) فى ط : معنى واحد .

(٣) البيت بلا نسبة فى : البحر ٥٣٩/٣ ، والدر المصون ٥٧٠/٢ .

والشاهد فيه : قوله : « سئلت فلم تبخل ولم تعط طائلًا » حيث تقدم ثلاثة عوامل : « سئلت » ، و « تبخل » ، و « تعط » على معمول واحد « طائلًا » .

وفي ط : لا فقر لديك ولا ذم .

ورواية الدر : لا حمد عليك ولا ذم .

(٤) فى ط : تقدم العامل على ...

(٥) م : وقولى : « أضمرت في الثانى كل مايحتاج إليه من مرفوع مثال ذلك قولك ضربت وضربنى زيدًا ففى ضربنى ضمير مرفوع يعود على زيد . أ هـ .

(٦) م : وقولى : « أو منصوب » مثال ذلك قولك : ضربنى وضربته زيد . أ هـ .

(٧) م : وقولى : « أو مخفوض » مثال ذلك مرّ بى ومررت به زيد . أ هـ .

(٨) البيت لعاتكة بنت عبد المطلب .

التقديرُ : إذا هُم لهوه .

وإن أعملت الثانى ، فإن احتاج الأول إلى غير مرفوع ، وكان مما يجوزُ حذفُهُ اقتصارًا ، حذفته ؛ نحوُ قولك : « ضَرَبْتُ وضربنى زَيْدٌ » .

ولا يجوزُ إضمارُه قبل الذكر ، إلا فى ضرورة ؛ نحوُ قوله [من الرمل] :

١٩٨- عَلَّمُونِى كَيْفَ أَبْكِيهِمْ إِذَا خَفَّ القَطِينِ(١)

وإنْ كَانَ مِمَّا لا يجوزُ حذفه اقتصارًا ، جازَ فيه إضْمَاره وتأخيره ؛ نحو قولك : « ظَنَّنِى وَظَنَنْتُ زَيْدًا قائمًا إيَّاه » .

والآخر أن تحذفه (٢) إذ الحذف فى هذا الباب اختصارٌ .

وحذف أحد المفعولَيْنِ فى باب ظَنَنْتُ اختصارًا جائزٌ ، إلا أنَّ ذلك قليلٌ جدا .

وإن احتاج إلى مرفوع ، أَضْمَرْتَهُ قبل الذِّكرِ فتقول : « ضَرَبُونِى ، وَضَرَبْتُ الزَّيْدِين » ، فأمَّا قوله [من الطويل] :

١٩٩- تَعَفَّقَ بالأَرْطَى لَهَا وَأَرَادَهَا رِجالٌ فَبَذَّتْ نَبْلَهُمْ وَكَلِيبُ(٣)

فجاء على إعمال الثانى ، وَفَاعلُ « تعفَّقَ » مُضْمَرٌ فيه ، إلا أنَّه أفرده ، وإنْ كان عائدًا على جمع ضرورة ؛ نحوُ قوله [من الطويل] :

= والشاهد فيه : قوله : « لهوا » يريد « لهوه » فحذف الضمير المنصوب .

ينظر : الدرر ٣١٥/٥ ، وشرح التصريح ٣٢٠/١ ، شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ٤٧٣ ، المقاصد النحوية ١١/٣ ، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٢٨٤/٥ ، وأوضح المسالك ١٩٩/٢ ، شرح الأشموني ٢٠٦/١ ، شرح شذور الذهب ٥٤٤ ، شرح ابن عقيل ٢٨٠ ، مغني اللبيب ٦١١/٢ ، وهمع الهوامع ١٠٩/٢ .

(١) ينظر تذكرة النحاه ص ٣٥١ .

(٢) م : وقولي : « والآخر أن تحذفه مثال ذلك قولك : ظنني وظننت زيدًا قائمًا . أ هـ .

(٣) البيت : لعلقمة الفحل .

والشاهد فيه قوله : « تعفق ... وأرادها رجال » حيث قدم عاملين ، وهما « تعفق » و« أرادها » على معمول واحد ، هو قوله : « رجال » ، فأعمل الثاني في المعمول ، وحذف ضمير « الرجال » من « تعفق » ، ولو أظهره لقال : « تعفقوا وأرادها رجال » .

ينظر : ديوانه ص ٣٨، والرد على النحاة ص ٩٥ ، وشرح التصريح ٣٢١/١ ، ولسان العرب (زلي) والمقاصد النحوية ١٥/٣ ، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٢٠١/٢ ، وتذكرة النحاة ٣٥٧ وجمهرة اللغة ص ٩٣٦ ، وشرح الأشموني ص ٢٠٤ .

٢٠٠- لِزُغْبٍ كَأَفْرَاخِ القَطَا رَاثَ خَلْفُهَا
عَلَى عَاجِزَاتِ النَّهْضِ حُمْرٍ حَوَاصِلُهْ(١)

وكذلك قولُ الآخر [من الكامل] :

٢٠١- لَوْ كَانَ حيا قَبْلَهُنَّ ظَعَائِنًا حَيَّا الحَطِيمُ وُجُوهَهُنَّ وَزَمْزَمُ(٢)

جاءَ على إعمال « حَيَّا » الثانى ، وفاعل « حَيَّا » الأول مُضْمَرٌ فيه ، إلا أنّه أفرده ، وإن كان عائدًا على اثنين ضرورة ؛ عَلَى حَدِّ قوله : [من الوافر]

٢٠٢- فَلَوْ ظَفِرَتْ يَدَاىَ بِهَا وَظَنَّتْ لَكَانَ عَلَىَّ لِلْقَدَرِ الخِيَارُ(٣)

وقد يَعْرِضُ - أيضًا - فيما كان من عَوَامِلِ الأسماء فِعْلا أَنْ يُضْمَر ، وذلك أنَّ الأفعال تَنْقَسِمُ / ثلاثةَ أقسام : ٥٤ أ

قِسْمٌ ، لا يجوزُ إضْمَارُهُ ، وهو : كلُّ فعلٍ لو أُضْمِر لم يكن عليه دليلٌ ؛ نَحْوُ قولك : « ضَرَبْتُ زيدًا » ، لا يجوزُ أَنْ تُضْمِر « ضَرَبْتُ » ، إذا لم يَكُنْ عليه دليلٌ .

وقسمٌ ، التزمت فيه العربُ الإضْمار ، وهو كلُّ فعل حُذِفَ وأُبْدِل منه شَىْءٌ ، وهو مَحْصورٌ يُحفظ ولا يُقَاس عليه .

والذى جاء من ذلك : المُنَادى ، وهو منصوبٌ بإضْمار أُنَادِى ، إلا أنّه لا يجوز

(١) البيت : للحطيئة .
والشاهد فيه قوله : « حواصله » ؛ حيث أعاد الضمير على الجمع مفردًا ، واختلف فيه هل يعود على « عاجزات » أم على « زغب » ، فيرى الكسائى أن الضمير عائد على « عاجزات » ، ويرى الفراء أنه عائد على « زغب » لأنه بُنى على صورة الواحد ، وفى رأيه أن الجمع إذا جمع على صورة الواحد جاز أن يعود عليه الضمير مفردًا .
ينظر : ديوانه ص ١٣٦ ، لسان العرب (خلف) وتهذيب اللغة ٣٩٥/٨ ، وتاج العروس (خلف) وديوان الأدب ١٢٠/١ ، وبلا نسبة في مقاييس اللغة ٢١٢/٢ والمخصص ٩/ ١٦١.

(٢) البيت لعروة بن أذينة ينظر الأغانى ٢٩١/١ .
والشاهد فيه إعمال « حيًا » الثاني ، وفاعل « حيًا » الأول مضمر فيه ، إلا أنه أفرده ، وإن كان عائدًا على اثنين ضرورة

(٣) البيت للفرزدق ، ويروي صدره هكذا
ولو رضيت يداى بها وضنت ... ...
الشاهد : فيه قوله : « وظنت » والقياس : وظنتا ، وقد جاز ذلك لكون اليدين كالعضو الواحد .
ينظر : ديوانه ٢٩٤/١ ، والخصائص ٢٥٨/١ ، والمحتسب ١٨١/٢ .

إظهارُهُ ؛ لأنَّ حرف النِّداء صار عوضًا منه .

وكذلك المنصوبُ عَلَى الاختصاص ، وهو عَلَى طريقة النِّداء ، فلا يجيء أبدًا إلا بعد ضمير متكلِّم ، أو مخاطب ؛ نحوُ قولهم : « إنَّا مَعْشَرَ العَرَبِ نَفْعَلُ كَذَا » ، و « وبِكَ اللَّهَ نَرْجُو الفَضْلَ » ، و « نَحْنُ العَرَبَ أَقْرَى النَّاسِ لِلضَّيْفِ » .

التقديرُ : أعني معشر العرب ، وأعني العربَ ، وأعني اللهَ ؛ وذلك أنَّ الأول قد يتطرَّق إليه لَبْسٌ ما ؛ فيزالُ بذكْر اسْمٍ معرفة ؛ ولذلك لايُؤْتى في هذا الباب بذكْر اسم بالاسم النكرة ؛ لأنَّه لا يُزيلُ لَبْسًا .

وهذا البابُ شبيهٌ بباب النِّداء ؛ ألاَ تَرى أنَّ الظاهر وَقَعَ فيه موقع ضمير المتكلِّم أو المخاطب ؛ كما وقع في النداء .

ولا يقع في غيرِ ذلك من الأبواب لو قُلْتَ : « ضَرَبَ عَمْرٌو زَيْدًا » ، وأَنْتَ تُخاطِبُ زيدًا ، أو تُخْبِر عن نَفْسِك ، واسْمُكَ زَيْدٌ لم يَجُزْ ، ولما أَشْبَهَهُ فيما ذُكِرَ ، وقعت فيه أيّ المختصَّةُ بالنداء ؛ كقولهم : « اللَّهُمَّ اغْفِرْ لَنَا أَيَّتُهَا العِصَابَةُ » .

وكذلك ما انتصَبَ من الصِّفَات المقطوعة عَلَى المدح والشَّتْم ، والتَّرحُّم ؛ لأنَّها صارت بَدَلا من: أَمْدَحُ ، وأَرْحَمُ ، وأَذُمُّ .

وكذلك الاسم المُشْتَغَلُ عنه الفعل ؛ نحوُ قولك : « زَيْدًا ضَرَبْتُهُ » ؛ لأنَّ الفعل الظاهر الذى يُفَسِّرُ المُضْمَر صار عوضًا منه ، ومن ذلك قولُهُم في التحذير : « إِيَّاكَ وَالأَسَدَ » التقدير : إيَّاكَ اتَّقِ أَنْ تَتَعَرَّضَ لِلأَسَدِ ، واتَّقِ الأَسَدَ أَنْ يُهلِكَكَ ؛ نحو قولهم : « رأْسَكَ وَالحَائِطَ » ، و « رأْسَكَ وَالسَّيْفَ » ، و « إِيَّاكَ وَالشَّرَّ » ، و « إيَّايَ وأَنْ يحذفَ أحدُكم الأرنب » ، ومنه : « شَأْنَكَ وَالحَجَّ » أي : الزَمْ شَأْنَكَ مع الحَجِّ ، و « امْرأً وَنَفْسَهُ » أي : دَعِ امْرأً ونَفْسَهُ ، و « أَهْلَكَ وَاللَّيْلَ » أي: بَادِرْ أهلَكَ واسبق الليْل ، أيْ : بادِرْهُمْ قبل الليل ، و « عَذِيرَكَ » أيْ : أَحْضِرْ عُذركَ ، أو عاذرك ، و « هذا ولا زَعَمَاتك » أيْ : ولا

٥٤ ب أتوهَّم زَعَمَاتِكَ ، و « كليهما وتَمْرًا » أيْ : أَعْطني ، و « كُلَّ شَيْء وَلاَ / شَتِيمةَ حُر » أيْ : ائتِ كلَّ شيء ولاترتكبْ شتيمةَ حُر ، و « انتهَوا خيْرًا لكم » أي : ائتوا خيرًا لكم ، و « حَسْبُكَ خيْرًا لك » ، و « وَرَاءَكَ أَوْسَعَ لك » أيْ : اقْصِدْ خيرًا لك ، واقْصِدْ أوْسَعَ لك ، و « مَنْ أَنْتَ زَيْدًا » ، أيْ : تذكر زيدًا ، و « أخذته بدرهم فصاعدًا » ، أو « بدرهم

فزائدًا » ، أىْ : فزادَ صاعدًا ، وذهبَ زائدًا ، و « مَرْحبًا وأهْلا وَسَهْلا » ، أىْ : أصبتَ مرحبًا ، أىْ : رُحْبًا ، وأتيتَ أهلًا لا أجانب ، ووطئتَ سَهْلًا من البلاد .

و « إنْ تأْتِ فَأَهْلَ الليلِ والنَّهار » أىْ : تأْتِي أهلا لك بالليل والنهار .

ومنه ما ثنى ؛ نَحْوُ قولك : « الأَسَدَ الأَسَدَ » ، و « الجِدَارَ الجِدَارَ » ، و « الصَّبِيَّ الصَّبِيَّ » إذا حذروه الأَسَدَ ، والجدارَ المتداعى ، وَوَطْءَ الصبى .

و « أَخاكَ أَخاكَ » ، أَى : الْزَمْهُ ، و « الطَّرِيقَ الطريقَ » ، أَىْ : خَلِّهِ.

جميعُ ذلك جُعِلَ فيه المنصوبُ بَدَلًا من الفعل المُضْمَرِ ومنه فى الدُّعاء له : « سَقْيًا ورَعْيًا » ، وفى الدعاء عليه : « أُفَّةً وتُفَّةً » ، و « دَفْرًا وخَيْبَةً » ، و « جَدْعًا » ، و « عَقْرًا » ، و « تَعْسًا » ، و « تَبًّا » ، و « جُوعًا » ، و « بَهْرًا » ، و « بُؤْسًا » ، و « بُعْدًا » ، و « سُحْقًا » .

ومنه إلا أنه متبعٌ : « جُوعًا » ، و « نُوعًا » ، و « جُودًا » ، و « جُوسًا » .

ومنه إلا أنه لايُستعمل إلا مضافًا : « وَيْحَكَ » ، وَ « وَيْلَكَ » ، وَ « وَيْبَكَ » ، وَ « وَيْسَكَ » .

ومنه إلا أنّه فى غير الدعاء : « حَمْدًا » ، و « شُكْرًا ، لا كُفْرًا » ، و « عَجَبًا » ، و « كَرَامةً » ، و « مَسَرَّةً » ، و « نُعْمةَ عَيْنٍ » ، و « حبا ونُعْمَى » ، و « نُعَامَ عَيْنٍ » .

ومنه : « ولا كَيْدًا ، ولا هَمًا » ؛ ومنه : « وَرَغْمًا وهَوَانًا » ، ومنه إذا أردتَ دوامَ الفِعْلِ واتِّصالَهُ : « إنَّما أَنْتَ سَيْرًا سَيْرًا » ، و « ما أَنْتَ إلا قَتْلا وإلا سَيْرًا لبريد ، وإلا ضَرْبَ الناس » .

ومنه : ﴿ فَإِمَّا مَنًّا بَعْدُ وَإِمَّا فِدَاءً ﴾ [محمد : ٤] وأشباهُ ذلك .

ومنه المصدرُ المُشَبَّهُ به ، إذا تقدَّم عليه ما يَدُلُّ على الفعل الناصب له ؛ نحوُ قولهم : « لَهُ صَوْتٌ صَوْتَ حِمَارٍ » ، « له صُرَاخٌ صُرَاخَ الثَّكْلَى » ، « وله دَقٌّ دَقَّكَ بالمِنْحَارِ حَبَّ الفُلْفُلِ » ، وأشباهُ ذلك .

ومنه ما يكونُ من المصادر توكيدًا لما ينطوى عليه الكلام ؛ نحوُ قولك : « هُوَ عَبْدُ اللَّهِ حقا » ، « وهَذَا زَيْدٌ الحَقَّ لاَ الباطِلَ » ، و « هذا زَيْدٌ غَيْرَ ما تَقُولُ » ، و « هذا القَوْلُ لا قَوْلَكَ » .

ومنه ما يكونُ مِنَ المصادر توكيدًا للكلام المتقدّم الذى فى معناه ؛ نحوُ قولهم : « لَهُ

عَلَيّ أَلْفُ دِرْهَمٍ عُرْفًا وَاعْتِرَافًا » ، وَ « اللَّهُ أَكْبَرُ دَعْوَةَ الحَقِّ » .

ومن ذلك قَوْلُ الأَحْوَصِ (١) [من الكامل] :

٢٠٣- إِنِّي لأَمْنَحُكِ الصُّدُودَ وَإِنَّنِي قَسَمًا إِلَيْكِ مَعَ الصُّدُودِ لأَمْيَلُ(٢)/ [٥٥]

ومنه : « صُنْعَ اللَّهِ » ، وَ « وَعْدَ اللَّهِ » ، و « كتابَ اللَّه » ، و « صِبْغَةَ اللَّهِ » .

ومنه : « سُبْحَانَ اللَّهِ » ، و « رَيْحَانَهُ » ، و « مَعَاذَ اللَّه » ، وَ « عَمْرَكَ اللَّه » ، و « قَعْدَكَ اللَّه » .

ومنه : ما جاء من المصادر مثنى ولا يُرَادُ به ما يشفع الواحد ، وهو : « حَنَانَيْكَ » ، « وَلَبَّيْكَ » ، « وسَعْدَيْكَ » ، « وهَذَاذَيْكَ » ، « ودَوَالَيْكَ » .

ومنه : ما كُرِّر من المصادر في مَعْنَى الأمر ؛ في نحو قولهم : « النَّجَاءَ النَّجَاءَ » ، وَ « ضَرْبًا ضَرْبًا » .

جميع المصادر المذكورة في هذا الباب ، لا يظهر الفِعْل الناصب لها ؛ لأنَّها صارَتْ عِوَضًا منه ، وتُقدر الفعل الناصب لها من لفظها ، فإن كانت العَرَبُ قد استعملَتْ منه فعلا ، فَحَسَنٌ ، وإلا بنيتَ منه فعلا على القياس ؛ لأنّ جَمِيعَ هذه المصادر مُؤَكِّدَةٌ لأفعالها المُضْمَرة ، والمصدَرُ المؤكد لا يَنْصِبُهُ إلا فعلٌ من لفظه ؛ إذ التأكيد : إمّا لفظيٌّ ، وإمَّا معنويٌّ فالمعنويُّ : بألفاظ محفوظةٍ ، لا تتعدَّى .

---

(١) الأحوص : عبد الله بن محمد بن عبد الله بن عاصم الأنصاري : من بني ضبيعة شاعر هجاء ، من طبقة جميل بن معمر ونصيب ، من سكان المدينة وفد على الوليد بن عبد الملك فأكرمه ولما بلغه عنه ما يسوء من سيرته نفاه إلى « دهلك » وهي جزيرة بين اليمن والحبشة وبقي بها حتى أطلقه يزيد بن عبد الملك ، فقدم دمشق وبقي بها حتى وفاته ، كان حماد الراوية يقدمه في النسيب على شعراء زمانه ولقب بالأحوص لضيق في مؤخر عينيه . له ديوان شعر وأخباره كثيرة ولابن بسام كتاب « أخبار الأحوص » .

ينظر : الأعلام ١١٦/٤ ، الأغاني ٤/ ٤٠، ٥٨ ، الشعر والشعراء ٢٠٤ ، خزانة الأدب ٢٣٢/١ ، الموشح/٢٣١ .

(٢) الشاهد فيه : نصب « قسما » على المصدر المؤكد لما قبله من الكلام الدال على القسم .

ينظر : ديوانه ص ١٦٦ ، والأغاني ٢١/ ١١٠ ، وخزانة الأدب ٤٨/٢ ، ٢٤٣/٨ ، ٢٤٤ والزهرة ص ١٨١ ، وسمط اللآلي ص ٢٥٩ ، وشرح أبيات سيبويه ٢٧٧/١ ، وشرح المفصل ١١٦/١ ، والكتاب ٣٨٠/١ ، وبلا نسبة في أمالي المرتضى ١٣٥/١ ، وخزانة الأدب ١٧٧/٨ ، ١٦٢/٩ ، والمقتضب ٢٣٣/٣ ، ٢٦٧ .

واللفظيّ : تكرارُ اللفظ ؛ نحوُ قولك : « قَامَ زَيْدٌ » أو إعادَةُ ما يقرب منه ؛ نحوُ قوله تعالى : ﴿ وَالْآخِرَةُ خَيْرٌ وَأَبْقَىٰ ﴾ [الأعلى : ١٧] .

ومثلُ ذلك : « قَامَ زَيْدٌ قِيَامًا » ، ومِمَّا أُجرِيَ مُجرىً « سبحان » في المعنى ، إلا أنّه غير مصدر : « سُبُّوحًا ، قُدُّوسًا ، رَبُّ الملائكة والرّوح » ، أيْ : ذكرتُ سُبُّوحًا قُدُّوسًا ، أو : اذكروا .

ومِمَّا أُجرِيَ من الجامدة مجرى المصادر في الدعاء : « تُرْبًا وَجَنْدَلًا » ، أيْ : أطعمه الله تُرْبًا وجَنْدَلًا ، و « فَاهَا لِفِيكَ » ، أيْ : أَلْقَى اللَّهُ الداهيةَ لِفِيكَ .

ومِمَّا أجرى من الصِّفات مجراها : « هنيئًا مَرِيئًا » ، وفي غَيْرِ الدعاء : « عائذًا بك » ، و « أقائمًا وَقَدْ قَعَدَ النَّاسُ » ، و « أقاعدًا وَقَدْ سَارَ الرَّكْبُ » ، وإنْ شئتَ حذفْتَ الهمزة . جميع ذلك جَرَى في غير الدعاء مجرى قولك : « مَا أَنْتَ إلا سَيْرًا » ؛ لأنك تريد إثباتَ العِيَاذِ ، والقيامِ ، والقعودِ في الحال واتصالها ، وانتصابها بأفعالٍ مِنْ لفظها عَلَى أنّها أحوالٌ مؤكّدة ، التقدير : أَعُوذُ عائذًا بك ، وأَتَقُومُ قائمًا ، وأَتقعد قاعدًا ، ومثل ذلك قوله / [من الوافر] : ٥٥ ب

٢٠٤- أَرَاكَ جَمَعْتَ مَسْأَلَةً وَحِرْصًا ... وَعِنْدَ الحَقِّ زَحَّارًا أُنَانَا[1]

فكأنّه قال : زَحِيرًا وأنينًا .

ومن ذلك ما أُجرِيَ من الأحوال التي هِيَ أسماء لَمْ تُؤخَذْ من الفعل مُجرَى ما أُخِذَ منه ؛ نحوُ قولهم : « أَتَمِيمِيًّا مَرَّةً وَقَيْسِيًّا أُخرَى » .

ومنه قوله [من الطويل] :

٢٠٥-أَفِي السِّلْمِ أَعْيَارًا جَفَاءً وَغِلْظَةً ... وَفِي الحَرْبِ أَشْبَاهَ النِّسَاءِ العَوَارِكِ[2]

---

(١) البيت : للمغيرة بن حبناء . ويروى كلمة « أعانا » بدل « أُنانا » .
ينظر : شرح أبيات سيبويه ٢٠٤/١ ، ولسان العرب (زحر) ، (أنن) ، وبلا نسبة في إصلاح المنطق ص ١٠٩ ، والكتاب ٣٤٢/١ .

(٢) البيت : لهند بنت عتبة .
الشاهد فيه : نصب « أعيارًا » بإضمار فعل وضعت هي موضعه بدلًا من اللفظ به .
ينظر : خزانة الأدب ٢٦٣/٣ ، والمقاصد النحوية ١٤٢/٣ ، وبلا نسبة في شرح أبيات سيبويه ٣٨٢/١ ، والكتاب ٣٤٤/١ ، ولسان العرب (عور) ، (عير) ، والمقتضب ٢٦٥/٣ .

وقولُهُ [من الطويل] :

٢٠٦- أَفِى الوَلاَئِمِ أَوْلاَدًا لِوَاحِدَةٍ وَفِى العِيَادَةِ أَوْلاَدًا لِعلاتِ(١)

أَى : تتلوَّنون ؛ مرَّةً كذا ومرَّةً كذا .

ومنه قولُهم : « أَعْوَرَ وَذَا نَابٍ » أَىْ : أتستقْبِلُونَ أَعْوَرَ وذَا نابٍ ، فالاستقبال ثابتٌ فى الحال ؛ وكذلك التَّحوُّلُ والتلوُّن يجرى مَجْرى « أقائمًا وقد قَعَدَ النَّاسُ » .

ومن هذا الباب إضْمارُ « كان » وإنابةُ « ما » منابَها ؛ نحوُ قولك : أَمَّا أَنْتَ مُنْطَلِقًا انْطَلَقْتُ مَعَكَ ، الأصل : إنْ كُنْتَ منطلقًا انطلقْتُ معك ، فأُضْمِرَتْ « كَانَ » وعُوِّض منها « ما » ، وانْفصل الضمير ؛ ومن مثل ذلك قولُهُ [من البسيط] :

٢٠٧- أَبَا خُرَاشَةَ أَمَّا أَنْتَ ذَا نَفَرٍ فَإِنَّ قَوْمِىَ لَمْ تَأْكُلْهُمُ الضَّبُعُ(٢)

وقسمٌ أَنْتَ فيه بالخيار ، وهو ما عدا ما ذُكِرَ ممَّا على إضْمَار الفعل فيه دَليلٌ ؛ نحوُ قولك لِمَنْ شَهَرَ سَيْفًا : « زَيْدًا » ، تُرِيدُ : « اضْرِبْ زيدًا » ، وإنْ شئت أظهرتَهُ .

• • •

---

(١) البيت : بلا نسبة فى : شرح أبيات سيبويه ٣٨٢/١ ، والكتاب ٣٤٤/١ ، ولسان العرب (علل) والمقتضب ٢٦٥/٣ .

الشاهد فيه : نصب « أولادًا » بإضمار فعل وضعت هي موضعه بدل التلفظ به .

(٢) البيت : لعباس بن مرداس ونسب لجرير .

والشاهد فيه قوله : « أما أنت ذا نفر » ، والأصل : « لإن كنت ذا نفر » ، فحذف « كان » ، وعوض عنها « ما » الزائدة ، وأبقى اسمها ، وهو قوله : « أنت » ، وخبرها ، وهو قوله : « ذا نفر » .

ينظر : البيت لعباس بن مرداس في ديوانه ص ١٢٨ ، والأشباه والنظائر ١١٣/٢ ، والاشتقاق ص ٣١٣ ، وخزانة الأدب ١٣/٤ ، ١٤ ، ١٧ ، ٢٠ ، ٤٤٥/٥ ، ٥٣٢/٦ ، ٦٢/١١ ، والدرر ٩١/٢ ، وشرح شذور الذهب ص ٢٤٢ ،وشرح شواهد الإيضاح ص ٤٧٩ وشرح شواهد المغني ١١٦/١ ، ١٧٩ ، وشرح قطر الندى ص ١٤٠ ، ولجرير في ديوانه ٣٤٩/١ ،والخصائص ٣٨١/٢ ، وشرح المفصل ٩٩/٢ ، ١٣٢/٨ ، والشعر والشعراء ٣٤١/١ ، والكتاب ٢٩٣/١ ، ولسان العرب (خرش) ، (ضبع) ، والمقاصد النحوية ٥٥/٢ ، وبلا نسبة في الأزهية ص١٤٧ ، وأمالي ابن الحاجب ٤١١/١ ، ٤٤٢ ، والإنصاف ٧١/١ ، وأوضح المسالك ٢٦٥/١ ، وتخليص الشواهد ص ٢٦٠ ، والجنى الداني ص ٥٢٨، وجواهر الأدب ١٩٨ ،٤١٦ ، ٤٢١ ، ورصف المباني ص ٩٩ ، ١٠١ ، وشرح الأشموني ١١٩/١ ، وشرح ابن عقيل ص ١٤٩ ،ولسان العرب (أما) ، ومغني اللبيب ٣٥/١ ، والمنصف ١١٦/٣ ، وهمع الهوامع ١٢٣/١ .

بابُ ذِكْرِ الرَّافِعِ لِلفِعْلِ المُضَارِعِ

اعلم : أنَّ الرافِعَ للفعْلِ المُضَارِعِ وُقوعُهُ مَوْقع الاسْم ، وأعنى بذلك : أنَّ الفعل المضارع ، إذا وَقَعَ فى موضع يجوزُ لك إزالتُهُ منه ، وجَعْلُ اسْمٍ بَدَلَهُ كَانَ مرفوعًا ؛ نَحْوُ قولك : « يَقُومُ زَيْدٌ » ؛ ألا ترى أنك لو قلتَ : « أَخُوكَ زَيْدٌ » ، لجَازَ ؛ ولذلك لم يرتفعْ بعد النَّوَاصِبِ والجوازِمِ ، فأمَّا قولهم : « سَيَقُومُ زَيْدٌ » ، وَ « قَدْ يَقُومُ زَيْدٌ » ، فرفع الفعل ؛ لأنَّه صار مع قَدْ والسِّين ؛ كالشَّىْءِ الواحِدِ ؛ فَوَقَعَ الفِعْلُ مع الحَرْفِ موقع الاسْم .

والدليلُ على أنَّهما كالجزء من الفِعْلِ قولُكَ : « لَقَدْ يَقُومُ زَيْدٌ » ، « وَلَسَوْفَ يَقُومُ زَيْدٌ » ، ولامُ التأكيد لا يفصل بينها وبين الفعل المؤكَّد بشَىْء ؛ وكذلك قولهم : « هَلا يَقُومُ زَيْدٌ » ، وأمثال ذلك من أدوات التحضيض ، إنَّما رُفِع الفعل بعدها ؛ لأنَّ الاسم يليها فى اللَّفْظِ فى فَصِيحِ الكلام ، فيقَالُ : هَلا زَيْدٌ قَامَ » ، فَرُوعِىَ فيها ذلك القَدْرُ .

* * *

[بَابُ ذِكْرِ نَوَاصِبِ الْفِعْلِ الْمُضَارِعِ] (١)

اعلم : أن نواصبَ الأفعالِ منها ما يَنْصِبُ الفِعْلَ بنفسِهِ ، وهو أَنْ وَهِيَ أبدًا مَعَ ما
٥٦ أ بعدها / ، فى تقدير المصدر ، وإذا دَخَلَتْ على الفعلِ المضارع خَلَّصَتْهُ للاستقبال ، ولا تعمل فيها أفعال التحقيق لو قلْت : عَلِمْتُ أَنْ يَقُومَ زَيْدٌ ، لم يَجزْ ، ولا يتقدّم شىء مما بعدها عليها ؛ لأنَّها من قبيل الموصولات (٢)، وقد تقدّم ذلك .

وَلَنْ : وهى لِنَفْيِ سَيَفْعَلُ .

وكَيْ : فى لغة مَنْ يُدْخِلُ عليها حَرْف الجرّ ؛ فيقول : « لِكَيْ » .

وَإِذَنْ : ومعناها الجوابُ والجزاء ؛ يقول القائل : « أَزُورُك » ، فتقول مُجيبًا له ومجازيًا على زيارته : « إِذَنْ أُكْرِمَكَ » .

والفعلُ الذى بعدها إنْ كان ماضيًا أو حالا ، لم تعمل فيه (٣) ، وإنْ كان مستقبلا : فإنْ وقعت صَدْرًا نَصَبته (٤) ، وبعضُ العرب يُلْغيها ، وإنْ لم تقع صدرًا ، فإنْ تقدَّمها حَرْفُ العطف ، جاز إلغاؤُها وإعمالُها ؛ قال تعالى : ﴿ وَإِذًا لَّا يَلْبَثُونَ ﴾ [الاسراء : ٧٦] وقد قُرِئَ : « لايَلْبَثُوا » .

وإنْ وقَعَتْ بين شيئين مُتلازِمَيْنِ ، كانت مُلْغَاةً لا غير ؛ نحوُ قولك : « أَنَا إِذَنْ أُكْرِمُكَ » .

فأمّا قولُهُ [من الرجز] :

٢٠٨- لاَ تَتْرُكَنِّي فِيهِمُ شَطِيرَا إِنِّي إِذَنْ أَهْلِكَ أَوْ أَطِيرَا(٥)

---

(١) سقط فى ط . وفى أ : نواصب الأفعال .

(٢) م : باب ذكر نواصب الأفعال
قولى : « ولايتقدم شىء مما بعدها عليها ؛ لأنها من قبيل الموصولات » أعنى : أنه لايجوز لك أن تقول : يعجبنى زيدًا أن أضرب تريد : أن أضرب زيدًا . أ هـ .

(٣) م : وقولى : « الفعل الذى بعدها إن كان ماضيًا أو حالاً لم تعمل » مثال ذلك قولك لمن قال زرتك إذن أكرمك ، ولمن قال أزورك : إذن أكرمك الآن . أ هـ .

(٤) م : وقولى : « وإن كان مستقبلاً فإن وقعت صدرًا نصبته » إلى آخره ، مثال ذلك : قولك لمن قال : أزورك : إذن أكرمك غدًا ، وبعض العرب يرفع اكرم . أ هـ .

(٥) البيت بلا نسبة فى : الإنصاف ١/ ١٧٧، وأوضح المسالك ٤/ ١٦٦، والجنى الدانى ص ٣٦٢ ، وخزانة الأدب ٤٥٦/٨ ، ٤٦٠ ، والدرر ٧٢/٤ ،ورصف المبانى ص ٦٦ =

فيتخرَّج على أنْ يكون خبرُ « أنَّ » محذوفًا ، أىْ : أمُوت ، فتجيء إذَنْ على هذا التقدير أول الكلام .

ويجوز الفصل بينها وبين معمولها بالقَسَم ، والظرف ، والجار والمَجْرُور ؛ نحوُ قولك : « إذَنْ وَاللّهِ أُكْرِمَكَ » ، « إِذَنْ فِى الدَّارِ آتِيكَ » ، ولا يجوزُ ذلك فى غيرها من النَّوَاصِبِ ، إلا فى ضرورة ؛ نحو قولك : [من الكامل]

٢٠٩- لَمَّا رَأَيْتُ أَبَا يَزِيدَ مُقَاتِلًا أَدَعَ القِتَالَ وَأَشْهَدَ الْهَيْجَاءَ[١]

ومنها ما ينتصب الفِعْل بإضمارِ أنْ بعده ، وإنْ شئت أظهرتَهَا ، وهو لام كَىْ ، إذا لم تَكُنْ بعدها لا [٢] ؛ نحوُ قولك « جِئْتُ لِيَقُومَ زَيْدٌ » .

وحرف العطف المعطوف به الفعل على الاسم الملفوظ ؛ نحوُ قولك : « يُعْجِبُنِى قِيَامُ زَيْدٍ وَيَخْرُجَ عَمْرٌو » ، وإن شئْتَ : « وَأَنْ يَخْرُجَ عَمْرٌو » .

والباقى منها ما ينتصب الفِعْل بإضمار أنْ بعده ، ولا يجوزُ إظهارُها ، وهى : كَىْ فى لغة من يقولُ : كَيْمَهْ [٣]، فيحذفُ معها ألِفَ « ما » الاستفهاميّة ، ولام الجَحْد وهِىَ التى يتقدَّمُها نَفْىٌ ، وكَوْنٌ ماضٍ ؛ نحوُ قولك: « مَا كَانَ زَيْدٌ لِيَقُومَ » .

وأوْ ، بمعنى إلاّ أنْ ، أوْ بمعنى كَىْ ؛ نَحْوُ قولك : « لأَلْزَمَنَّكَ أَوْ تَقْضِيَنِى حَقِّى »

= وشرح الأشموني ٣/٥٥٤ وشرح التصريح ٢/٢٣٤ ،وشرح شواهد المغني ١/٧٠ ، وشرح المفصل ٧/١٧ ، ولسان العرب (شطر) ، ومغني اللبيب ١/٢٢ ، والمقاصد النحوية ٤/ ٣٨٣، وهمع الهوامع ٢/٧ .

الشاهد فيه قوله : « إني إذن أهلك » حيث نصب الفعل المضارع « أهلك » بعد « إذن » ، مع أن « إذن » ليست مصدرة . بل هي مسبوقة بقوله : « إني » . وقيل : إنه ضرورة ، وقيل : خبر « إن » محذوف ، و« إذن » واقعة في صدر جملة مستأنفة .

(١) البيت بلا نسبة في : الأشباه والنظائر ٢/٢٣٣ ، والخصائص ٢/٤١١ ، وشرح الأشموني ٣/ ٥٥٢ ، وشرح شواهد المغني ٢/٦٨٣ ، ومغنى اللبيب ١/٢٨٣ ، ٢/٥٢٩ ، ٦٩٤ .

والشاهد فيه قوله : « أدع » حيث نصب الفعل المضارع بحرف النصب « لن » المدغمة نونه في « لما » مركبة من « لن » و« ما » ، بإدغمت النون في الميم للتقارب ، ووصلا خطا للإلغاز وقد فصل بين أداة النصب « لن » والفعل « أدع » بالجملة الفعلية « رأيت أبا يزيد مقاتلا ».

(٢) م : وقولي : « إذا لم يكن بعدها لا » لأنه إن كان بعدها لا لزم إظهارها ؛ نحو قولك : جئتُ لئلا يقوم زيد ، الأصل لأن لايقوم زيد فادغمت النون في اللام . أ هـ .

(٣) م : وقولي : « في لغة من يقولُ كيمه » مثال ذلك : قولك : جئت كي يقوم زيد ، لمن قال : كيم جئتَ ؟ أ هـ .

٥٦ ب أيْ : كي تقضيني حقِّي ؛ نحو قوله / [من الوافر] :

٢١٠- وَكُنتُ إِذَا غَمَزْتُ قَنَاةَ قَوْمٍ كَسَرْتُ كُعُوبَهَا أَوْ تَسْتَقِيمَا(١)

أي : إلا أنْ تستقيم .

فإنْ لم تكن بمعنى ما ذُكِرَ ، لم ينتصبِ الفعلُ بعدَهَا إلاّ في ضرورةٍ ؛ نحوُ قوله [من الطويل] :

٢١١-فَسِرْ فِي بِلاَدِ اللَّهِ وَالْتَمِسِ الغِنَى تَعِشْ ذَا يَسَارٍ أَوْ تَمُوتَ فَتُعْذَرَا (٢)

المعنى : يَكُنْ أَحَدُ الأمرين .

والفاء ، والواو في جواب أَمْرٍ (٣) ، أو نَهْيٍ ، أو نَفْيٍ ، أو استفهام ، أو تَمَنٍّ ، أو تحضيضٍ ، أو عَرْضٍ ، أو دعاءٍ ، ولا ينتصبُ الفعل بعدهما فيما عَدَا ذلك ، إلاّ في ضرورة ؛ نَحْوُ قوله [من الوافر] :

---

(١) البيت : لزياد الأعجم .
الشاهد فيه قوله : « أو تستقيما » حيث نصب الفعل المضارع بـ« أن » مضمرة وجوباً بعد « أو » التي بمعنى « إِلَّا أَنْ » .
ينظر : ديوانه ص ١٠١ ، والأزهية ص ١٢٢ ، وشرح أبيات سيبويه ١٦٩/٢ ، وشرح التصريح ٢٣٧/٢ ، وشرح شواهد الإيضاح ص ٢٥٤ ، وشرح شواهد المغني ٢٠٥/١ ، والكتاب ٤٨/٣ ، ولسان العرب (غمز) ، والمقاصد النحوية ٣٨٥/٤ ، والمقتضب ٩٢/٢ ، وبلا نسبة في أوضح المسالك ١٧٢/٤ ، وشرح الأشموني ٥٥٨/٣ ، وشرح شذور الذهب ص ٣٨٦ ،وشرح ابن عقيل ص ٥٦٩ ، وشرح قطر الندى ص ٧٠ ، وشرح المفصل ١٥/٥ ، ومغني اللبيب ٦٦/١ .

(٢) البيت : لعروة بن الورد وقد نسب لأكثر من شاعر ففي الأغاني لأبي عطاء السندي ٢٤٤/١٧ ولربيعة بن الورد في العقد الفريد ٣١/٣ ، وبلا نسبة في رصف المباني ص ١٣٣ .
الشاهد : فيه قوله : « أوتموت » حيث ذهب المصنف إلى أن النصب هنا ضرورة ، وذهب البعض إلى أن النصب هنا بإضمار « أن » و« أو » بمعنى « إلّا أن » .

(٣) م : وقولي : « والواو والفاء في جواب أمر » إلى آخره ، مثال ذلك في الأمر : قولك : ائتني فأكرمك ، وجئني وأحسن إليك ، ومثاله في النهي : لاتضربني وتكرم زيدا ولاتؤذيني فتكرم عبد الله ، ومثاله في النفي : قولك ماتأتينا فتحدثنا ، وماتأتينا وتحسنَ إلينا ، ومثاله في الاستفهام قولك : هل تأتينا وتحدثنا ، وهل تأتينا فتكرمنا ، ومثاله في التمني : قولك : ليت لي مالا وأنفق منه ، وليت لي مالا فأنفق منه ، ومثاله في التحضيض : قولك : هلا تأتينا وتحدثنا ، وهلا تأتينا فتكرمنا ، ومثاله في العرض : ألا تنزل عندنا فتحدثنا ، وألا تقعد معنا وتحدثنا ، ومثاله في الدعاء : قولك : غفر الله لزيد فيدخِلَهُ الجنة ، وغفر الله له ويدخلَهُ الجنة . أ هـ .

٢١٢- سَأَتْرُكُ مَنْزِلِي لِبَنِي تَمِيمٍ ... وَأَلْحَقُ بِالْحِجَازِ فَأَسْتَرِيحَا[(١)]

فنصب « أَسْتَرِيحَ » ، ولم يتقدَّم الفاء شيء مِنْ ذلك .

وليس النصب بعد الفاء حَتْمًا في جميعِ ماذُكر ، بل يجوز معه غَيْرُهُ ، والضابط لذلك : أنْ تقول : إنْ تقدَّمَ الفاءَ جُملةٌ منفيّةٌ ، فإنْ كانت فعليّة ، وكان الفعل مرفوعًا ، جازَ في الفعل الذي بعدها الرفْعُ والنَّصْبُ .

فالرفع له معنيان :

أحدُهُمَا : أن يكون ما بعد الفاء معطوفًا على الفعل الذي قبلها فيكونَ شريكًا له في النفي ؛ نحوُ قولك : « مَا تَأْتِينَا فَتحَدِّثُنَا » ، تُرِيد : « ما تَأْتِينا فَمَا تُحَدِّثُنَا » .

والآخر : أَنْ يكون مقطوعًا مِمَّا قبله ؛ كأنّك قلت : « فَأَنْتَ تُحَدِّثُنَا » .

والنصب بإضمار أَنْ ، له معنيان :

أحدُهُمَا : أنْ يكون نفي الإتيان ، فانتفى من أجله الحديث ؛ كأنّه قال : « مَا تَأْتِينا فَكَيْفَ تُحَدِّثُنَا » ، والتَّحديثُ لا يكون إلا مع الإتيان .

والثاني : أنْ يكون أَوْجَبَ الإتْيان ، ونفي الحديث ؛ كَأَنَّهُ قال : ما تَأْتِينَا مُحَدِّثًا ، بل غير مُحَدِّث .

وإنْ كان الفعل منصوبًا ، جازَ فيه وجهان : الرفعُ والنصبُ .

فالرفعُ له وَجْهٌ ، وهو القَطْعُ ؛ فتقول : « لَنْ تَأْتِيَنا فَتحَدِّثُنا » أَيْ : فأنت تحدّثنا.

والنصبُ على ثلاثة أوْجه :

العطفُ على الفعل ؛ فيكونُ ما بعد الفاء شريكًا لما قبلها في النفي ؛ كأنَّهُ قال : « لَنْ تَأْتِينا ، فَلَنْ تُحَدِّثَنا » .

---

(١) البيت : للمغيرة بن حبناء .

والشاهد فيه قوله : « فأستريحا » حيث نصبه بـ« أن » مضمرة بعد فاء السببية دون أن تسبق بنفي أو طلب ؛ وهذا ضرورة .

ينظر : خزانة الأدب ٥٢٢/٨ ، والدرر ٢٤٠/١ ، ٧٩/٤ ، وشرح شواهد الإيضاح ص ٢٥١ ، وشرح شواهد المغني ص ٤٩٧ ، والمقاصد النحوية ٣٩٠/٤ ، وبلا نسبة في الدرر ٥/ ١٣٠ ، والرد على النحاة ص ١٢٥ ، ورصف المباني ص ٣٧٩ ،وشرح الأشموني ٥٦٥/٣ ،وشرح شذور الذهب ص ٣٨٩ ، وشرح المفصل ٥٥/٧ ، والكتاب ٣٩/٣ ، ٩٢ ، والمحتسب ١٩٧/١ ، ومغني اللبيب ١٧٥/١ ، والمقتضب ٢٤/٢ .

والنصبُ بإضمارِ أَنْ ، فيكون له المعنيان المتقدِّما الذكر (١) .

وإنْ كان الفعل مجزومًا ، جازَ فيه ثلاثةُ أَوْجهٍ : الرفع ، والنصب ، والجزمُ .

فالرفعُ : على القَطْع ؛ فيكون ما بعد الفاء مُوجَبًا ؛ نحوُ قولك : « لَمْ تَأْتنا فتُحَدِّثُنا » ، أى : فَأَنْتَ تُحَدِّثُنا ، ومن ذلك قوله : [من الخفيف]

٥٧ أ ٢١٣- غَيْرَ أَنَّا لَم تَأْتِنا بِيَقِينٍ فَنُرَجِّى ، وَنُكْثِرُ التَّأْمِيلَا(٢)/

أى : فنحن نُرَجِّى .

والجزمُ : على العطف ؛ فيكون التقدير : : فَلَمْ تُحَدِّثْنا .

والنصبُ بإضْمار أَنْ على المعنيين المتقدِّمي الذكر(٣) .

وإنْ كانت اسميَّة ، لم يَجُز فيما بَعدَ الفاءِ ، إلا النصبُ على المعنَيينِ المتقدِّمي الذكر(٤) ، أو الرفع على القَطْع (٥) .

ولا يجوز العطفُ على ما بعد أداة النَّفْي ؛ لأنه لم يتقدَّم فعلٌ فَيُعْطَفَ عليه .

وإن تقدم الفاءَ جملةٌ استفهاميَّةٌ ، فإن كانت فعليَّة ، جاز فيما بعد الفاء ، وجْهان :

---

(١) م : وقولي : « والنصب بإضمار أن فيكون له المعنيان المتقدما الذكر » أعني بذلك نفي الإتيان ؛ فينتفي من أجله الحديث ؛ فتقول لن تأتينا فتحدثنا ؛ كأنه قال : لن تأتينا فكيف تحدثنا أو إيجاب الإتيان ونفي الحديث ، كأنه قال لن تأتينا محدثًا بل غير محدث . أ هـ .

(٢) البيت : لبعض الحارثيين ، ونسب للعنبري .

والشاهد فيه قوله : « فنرجي ونكثر » حيث رفعه على القطع والاستئناف ، ولو أمكنه النصب على الجواب لكان أحسن .

ينظر : البيت لبعض الحارثيين في : خزانة الأدب ٥٣٨/٨ ، والرد على النحاة ١٢٧ ، والكتاب ٣١/٣ ، ٣٣ ، وللعنبري في شرح المفصل ٣٦/٧ ، وبلا نسبة في شرح شواهد المغني ٨٧٢/٢ ، ومغني اللبيب ٤٨٠/٢ .

(٣) م : وقولي : « فما كان فيه الفعل المتقدمُ مجزومًا فالنصب بإضمار أن على المعنيين المتقدمي الذكر » أعني بذلك - أيضًا - نفي الإتيان ؛ فينتفي من أجله الحديثُ ، فإذا قلتَ : لم تأتينا فتحدثنا ، فكأنك قلت : لم تأتنا ، فكيف تحدثنا ، أو إيجاب الإتيان ونفي الحديث كأنك قلت : لم تأتنا محدثًا ، بل غير محدث . أ هـ .

(٤) م : وقولي : « وإن كانت اسمية ، لم يجز فيها بعد الفاء إلا النصب على المعنيين المتقدمي الذكر » مثال ذلك قولك : ماأنت ذو إتيان لنا فتحدثنا ، أى : فكيف تحدثنا ، وماأنت ذو إتيان لنا محدثًا بل غير محدث . أ هـ .

(٥) م : وقولي : « أوالرفع على القطع لاغير » أى ما أنت ذو إتيان ؛ فكيف تحدثنا الآن . أ هـ .

الرفع والنصب .

فالرفعُ : على وجهين : العطفُ ؛ فيكون الثانى شريك الأول فى الاستفهام ؛ نحوُ قولك : هَلْ تَأْتِينَا فَتُحَدِّثُنَا ، أىْ : فهل تحدِّثنا .

والقطعُ ؛ كأنك قلتَ : « فَأَنْتَ تُحَدِّثُنَا » .

والنصب على أنْ تُقدِّر الأول سببًا للثانى ؛ كأنك قلتَ : « هَلْ يَكُونُ مِنْكَ إِتْيَانٌ ؛ فيكون بسببه حديثٌ » .

وإنْ كانت اسميّةً ، لم يجزْ فيما بعد الفاء – أيضًا – إلا الرفع على القَطْع ؛ نحوُ قولك : « هَلْ زَيْدٌ أَخُوكَ فَنُكْرِمُهُ » ، أىْ :فنحن نُكرمُهُ .

أو النصبُ على السببيّة ؛ نحوُ قولك : « أَيْنَ بَيْتُكَ فَأَزُورَكَ » .

وإنْ تقدّمها جملةُ تمنٍّ فإمّا أنْ يكون فيها فعلٌ ، أو لا يكون .

فإنْ كان ، جازَ فيما بعد الفاء الرفعُ والنصبُ .

فالرفع عَلَى معنيَيْنِ :

العطْفُ ؛ نحوُ قولك : « لَيْتَنِى أَجِدُ مَالًا فَأُنْفِقُ مِنْهُ » ، أى : فليتنى أُنْفِقُ منه .

والاستئنافُ ، أىْ : فأنا أنفقُ .

والنصبُ على السببيّة ؛ كأنّه تمنَّى وِجْدَانَ مالٍ يكون سببًا للإنْفاق منه .

وإنْ لم يكن فيها فعلٌ لم يجزْ إلاّ النَّصْبُ على السببيّة ، والرفع على القطع ، ولايجوز العطف ؛ نحو قولك : « لَيْتَ لِى مَالًا فأُنْفِقُ مِنْهُ » ، برفع « أنفقُ » ونصبه.

وإنْ تقدّمها جملةُ نَهْىٍ ، أو أمر باللاّم ، جازَ فيه ثلاثةُ أوْجُهٍ :

الرفعُ على الاستئناف ، والنصبُ على السببيّة ، والجزْمُ على العطف ؛ نحوُ قولك : « لِتُكْرِمْ زَيْدًا فَيُكْرِمُكَ » ، « ولا تَضْرِبْ عَمْرًا فَيَضْرِبُكَ » .

وإنْ كان الأمرُ بغير لام ، لم تجزْ فيه إلا الرَّفْعُ على القَطْع ، والنَّصْبُ على السببيّة ؛ نحوُ قولك : « أَكْرِمْ زَيْدًا فَيُكْرِمُكَ » ، برفع « يُكرم » ونصبه .

وإنْ تقدّمها جملةُ دعاء ، وكان فعله على صيغة الأمر ، كان حُكْمه حكمَ فعل

الأمر (١) .

وإنْ تقدَّمها جملةُ عَرْضٍ أو تحضيضٍ ، أو دعاءٍ على غير صيغة الأمْرِ ، جازَ فيما بعد
٥٧ ب الفاء الرفعُ على العَطْف ؛ فيكون شريكَ ما قبله في المعنَى ، أو على القَطْع / .
والنَّصْبُ على السببيَّة ؛ نحوُ قولك : « ألا تَنْزِلُ عِنْدَنَا فَتُحَدِّثَكَ » ، « وغَفَرَ اللَّهُ لِزَيدٍ فَيُدْخِلَهُ الجنَّةَ » .

والعربُ قد تجرى مجرى الأجوبة الثمانية فِعْل الشرط والجزاء في جواز نَصْبِ ما بعد الفاء .

فإذا تقدَّم الفاءَ فِعْلُ شرطٍ ، جاز فيما بعدها وَجْهَانِ :

الجزمُ على العطف ، والنَّصْبُ بإضمار أنْ على السببيَّة ؛ نحوُ قولك : « إنْ تأْتِنِي فتُحدِّثْني أُكْرِمْكَ » ، بنَصْب تُحَدِّث وجزمه ، ولا يقطع ؛ لأنَّ القطع إنَّما يكون بعد تمام الكلام .

وإنْ تقدمها فعلُ الجواب ، جازَ فيه ثلاثةُ أوْجه :

الرفعُ على القطع ، والجزمُ على العطف ، والنصب بإضمار أَنْ على السببيَّة ؛ نحوُ قولك : إنْ تأتِنى أُكْرِمْكَ فأُحْسِنَ إليك .

والواو مثل الفاء في جميع ما ذُكِرَ ، إلا أنَّ النصب بعدها بإضْمَار أَنْ ، فإنَّه إنَّما يكون على معنَى الجَمْعِ ، فإذا قلت : « لا تَأْكُلْ سَمَكًا وَتَشْرَبَ لَبَنًا » ، جاز في : تَشْرَب الرفعُ على القَطْع ، كأنك قلت : وَأَنْتَ تَشرَبُ لبنًا ، إنْ شئْتَ ، والجزمُ على العطف ؛ كأنك قلت : ولا تشربْ لبنًا ، والنصبُ على النَّهْيِ عن الجمع ؛ كأنَّه قال : لا تَجْمَعْ بين أكلِ السمك وشُرْب اللبن .

ولا يجوزُ تقديمُ الفاء والواو مَعَ ما بعدهما عَلَى معمولِ الفعلِ الذى قبلهما ، لو قلتَ : « مَاضَرَبْتُ فَيَغْضَبَ زَيْدًا » ، « ولا تَأْكُلْ وتَشْرَبْ لَبَنًا سَمَكًا » ، لم يجز .

وتقول : مايَأْتِى زَيْدٌ إلا عَمْرًا فَيُحَدِّثُهُ .

إنْ أعدتَ الضمير على عَمْرو ، لم يجز إلاّ الرفع ؛ لأنَّ الفعل في حقِّهِ مُوجَبٌ .

وإنْ أعدتَهُ على زَيْدٍ ، جازَ فيه الرفعُ ، والنَّصْبُ ؛ لأنَّ الفعل في حقّه منفى .

(١) م : وقولى : « وإن تقدمها دعاء ، وكان فعله على صيغة الأمر ، كان حكمه حكم فعل الأمر » مثال ذلك : ليغفر الله لزيد فيدخله الجنة ، برفع « يدخله » على الاستئناف ، ونصبه على السببية وجزمه على العطف ، واغفر اللهم لزيد فتدخله الجنة برفع « تدخله » على القطع ، ونصبه على السببية . أ هـ .

وحتى إذ كانت بمعنى إلى ، أو بمعنى كَىْ ، فإنْ لم تَكُنْ بمعنييهما ، لم تنصب ؛ فعلى هذا لا يخلو أنْ تقع حتَّى مَعَ ما بعدها خبرًا لذى خبر ، أو لا تَقَع .

فإنْ وقعت خبرًا ، لم يجز فيما بعدها إلا النصب ؛ نحوُ قولك : « كَانَ سَيْرِى حَتَّى أَدْخُلَهَا » ، « وَسَيْرُ زَيْدٍ حَتَّى يَدْخُلَ المَدِينَةَ » بنصب أَدْخُل ، ويَدْخُل .

وإنْ لم يقع خبرًا : فإما أنْ يكون ما قبلها سببًا لما بعدها أو لا يكون .

فإن كان ، فإن أردتَّ بالفعل الذى بعدها الماضى ، أو الحال ، رَفَعْتَ ؛ نحوُ قولك : « سِرْتُ حتَّى أَدْخُلُ المَدِينَةَ» ، تريدُ : سِرْتُ فدخلْتُ ، أو فأنا دَاخِلٌ .

٥٨ أ وإنْ أردتَّ به الاستقبال / ، نصبْتَ ، وتكون بمعنى كَىْ ، أو إلى أنْ ؛ كأنَّك قلت : « سِرْتُ كَىْ أَدْخُلَ المدينةَ ، أو إلى أنْ أدخُلَ المدينَةَ » .

وإن لم يكنْ ما قبلها سببًا لما بعدها ، لم يجز فى الفعلِ الذى بعدها ، إلاَّ أنْ يكون مستقبلا منصوبًا ، وتكون بمعنى إلى أنْ ؛ نحوُ قولك : « سِرْتُ حتَّى يُؤَذِّن » أى : إلى أَنْ يؤذن المؤذن .

فإنْ كَثَّرت السببَ ؛ نحوُ قولك : « كَثُرَ مَا سِرْتُ حتَّى أَدْخُلُ المَدِينَةَ » ، كان الرفع أقوَى من النصب .

وإنْ قلَّلْتَهُ ؛ نحوُ قولك : « قَلَّمَا سِرْتُ حتَّى أَدْخُلَ المَدِينَةَ » ، كان النصب أقوى من الرفع .

وإنْ نفيتَهُ ، فإنْ قدَّرْتَ النفى دَخَلَ بَعْدَ دخول حتَّى ، فالأمرُ على ما كان عليه قبل النَّفْى من جواز النصب على معنى إلى أن ، أوْ كَىْ ، والرَّفْع على المعنيين المتقدِّمى الذكْرِ .

وإنْ قدَّرْتَ أنها دخلَتْ بعد دخول النفْى ، لم يجز فيما بعدها إلاَّ النصْبُ على معنى إلى أَنْ ؛ وذلكَ : نَحوُ قولك :« مَا سِرْتُ حتَّى أَدْخُلَ المَدِينَةَ » ، بالنَّصب لا غير ، على التقدير الثانى [١] ، وبالنصب والرفْعِ على التقدير الأول [٢] .

---

(١) م : وقولى : « بالنصب على التقدير الثانى » أعنى : دخول « حتى » بعد النفى ؛ فتنصب على معنى « إلى أن » أى : تركت السير إلى أن أدخل المدينة . أ هـ .

(٢) م : وقولى : « والنصب والرفع على التقدير الأول » أعنى : أن يكون النفى دخل بعد دخول « حتى » فينتصب على المعنيين المتقدمى الذكر ، ويرفع على المعنيين المتقدمى الذكر =

فهذه جملةُ النواصب بنفسها ، وبإضمار أَنْ ، ولا تُضْمَر أَنْ في عَدَا ما ذُكر ، إلا في ضرورة ؛ نحوُ قوله [من الطويل] :

٢١٤- فَلَمْ أَرَ مِثْلَهَا خُبَاسَةَ وَاجِدٍ وَنَهْنَهْتُ نَفْسِي بَعْدَ مَا كِدتُ أَفْعَلَهْ(١)

يريد : أَنْ أفعله .

أو في نادر كلام ؛ نحوُ قولهم : « مُرْهُ يَحْفِرَهَا » ، « وَلَا بُدَّ مِنْ يَتَّبِعَهَا » . التقديرُ : أَنْ يَحْفِرَهَا ، وأَنْ يَتَّبِعَهَا .

* * *

= فمثال النصب على معنى : « إلى أن » قولك : ماسرت حتى أدخل المدينة ، تريد بذلك نفى قول من قال : سرت حتى تدخل المدينة ، أى : ماوقع منى سير إلى أن أدخل المدينة ، أو كي أدخل المدينة ومثال الرفع على المعنيين المتقدمي الذكر : قولك : ماسرت حتى أدخلُ المدينة ، تريد بذلك : نفي قول من قال : سرت حتى أدخل المدينة ، أى : ماوقع منى سير فدخول ، أو ماوقع منى سير ، فأنا في حال دخول المدينة بسببه . أ هـ .

(١) البيت : لامرئ القيس ونسب إلى عمرو بن جوين وإلى عامر بن جوين وإلى بعض الطائيين وإلى عامر بن الطفيل .

الشاهد فيه : نصب « أفعله » بتقدير « أن » قبله .

ينظر : البيت لامرئ القيس في ملحق ديوانه ص ٤٧١ ، وله أو لعمرو بن جوين في لسان العرب (خبس) ، ولعامر بن جوين في الأغاني ٩٣/٩ ، وشرح أبيات سيبويه ٣٣٧/١ ، والكتاب ٣٠٧/١ ، والمقاصد النحوية ٤٠١/٤ ، ولعامر بن جوين أو لبعض الطائيين في شرح شواهد المغني ٩٣١/٢ ، ولعامر بن الطفيل في الإنصاف ٥٦١/٢ ، وبلا نسبة في تخليص الشواهد ص ١٤٨ ، وجمهرة اللغة ص ٢٨٩ ، والدرر ١٧٧/١ ، ورصف المباني ص ١١٣ ، وشرح الأشموني ١٢٩/١ ، ومغني اللبيب ٦٤٠/٢ . وهمع الهوامع ٥٨/١ .

بَابُ ذِكْرِ جَوَازِمِ الفِعْلِ المُضَارِعِ

وهى قسمان : جَازِمٌ فعْلا واحدًا ، وهو : لَمْ ، وهى لنفْيِ الفعل الماضى المنقطع ، ولَمَّا ، وهى لنفى الماضى المتّصِلِ بزمان الحال ؛ تقول : عَصَى آدَمُ رَبَّهُ ، ولم يَنْدَمْ ، ثم نَدِمَ بَعْدُ ، وَعصَى إبْليسُ رَبَّهُ وَلَمَّا يَنْدَمْ .

وإذا دخلَتْ عليهما همزةُ الاستفهام ، كان الكلام تقريرًا [(١)] ، وقد يُحْذَفُ الفعلُ بعد لمَّا [(٢)] إذا فُهِمَ المعنى ؛ نحوُ قولك : « قَارَبْتُ المَدِينَةَ وَلَمَّا » .

ولا النَّاهية ؛ نَحوُ قولكَ : « لا تَضْرِبْ زَيْدًا » .

ولا فى الدعاء ، نحوُ قولك : « لا تُعَذِّبْنى يَا رَبِّ » .

ولامُ الأمر ؛ نَحْوُ قولك : « لِيَضْرِب زَيْدٌ » .

ولامُ الدعاء ؛ نَحوُ قولك : « لِتَغْفِرِ اللَّهُمَّ لِزَيْدٍ » .

إلاّ أنَّ اللام تلزم / فى الأمر للغائب والمتكلّم ؛ نحوُ قولك : « لِيَقُمْ زَيْدٌ ، وَلأَقُمْ » ٥٨ ب

وفى فعلِ المفعول المُخَاطَبِ ؛ نحوُ قولك : « لِتُعْنَ بِحَاجَتِى » .

ولاتلزمُ فى فعل الفاعل المخاطَب ، بل تقول : لِتَضْرِبْ زَيْدًا ، وَاضْرِبْ زَيْدًا إِنْ شِئْتَ .

---

(١) م : باب جوازم الفعل المضارع
قولى : « وإذا أدخلت عليهما همزة الاستفهام ، كان الكلام تقريرًا » مثال ذلك : قولك : ألم يقم زيد ، وألما يقم زيد تقرره بذلك على العلم بقيام زيد . أ هـ .

(٢) م : وقولى : « وقد يحذف الفعل بعد لما » أعنى أنها انفردت بذلك فى فصيح ، الكلام ولايجوز ذلك فى غيرها إلا فى ضرورة ؛ نحو قوله [من الرجز] :

يَارُبَّ شَيْخٍ مِنْ لُكَيْزٍ ذِى غَنَمْ ... فِى كَفِّهِ زَيْغٌ وفِي فِيهِ فَقَمْ
أَجْلَحَ لَمْ يَشْمَطْ وَقَدْ كَادَ وَلَمْ ... ...

[ينظر الرجز بلا نسبة فى خزانة الأدب ٩/٩ ، وشرح المفصل ١١١/٨]
أى : وقد كاد ولم يصلح .
وأنشد الفارسى [من الكامل] :

وَعَلَيْكَ عَهْدُ اللّٰه إن أَنْبَأْتَهُ ... أَهْلَ السَّيَالَةِ إِنْ فَعَلْتَ وَإِنْ لَم

أى : وإن لم تفعل . أ هـ .

ولا يجوز إضْمار اللام وإبقاء عملها إلا فى ضرورة ؛ نحوُ قوله [من الوافر] :

٢١٥-مُحَمَّدُ تَفْدِ نَفْسَكَ كُلُّ نَفْسٍ   إِذَا مَا خِفْتَ مِنْ أَمْرٍ تَبَالَا(١)

يُرِيدُ : لِتَفْدِ .

وكلُّ جملة غير محتملة للصدق والكذب ، إذا ضُمِّنَتْ معنى الشرط ، فإنّها تحتاج إذْ ذاك جوابًا فتجزمهُ ، وهى جملة الأمْرِ ؛ نحوُ قولك : « ائتنى أُكْرِمْكَ » .

والاستفهامُ ؛ نحوُ قولك : « أَيْنَ بَيْتُكَ أَزُرْكَ » .

والتمنّى ؛ نحوُ قولك : « لَيْتَ لِى مَالا أُنْفِقْ مِنْهُ » .

والتحضيضُ ؛ نحوُ قولك : « هَلَّا تَأْتِينَا تُحَدِّثْنَا » .

والعَرْضُ ؛ نحوُ قولك : « أَلا تَنْزِلُ عِنْدَنَا نَتَكَلَّمْ مَعَكَ » .

والدعاءُ ؛ نحوُ قولك : « غَفَرَ اللَّهُ لِزَيْدٍ يُدْخِلْهُ الجَنَّةَ » .

والنَّهْيُ ؛ نحوُ قولك : « لا تَضْرِبْ زَيْدًا يُكْرِمْكَ » .

إلا أنَّ جملة النهى إذا ضُمِّنَتْ معنى الشرط ، فإنَّما تتقدَّرُ بفعل منفيّ ، بعد أداة الشرط ؛ كأنك قلتَ فى المسألة المتقدِّمة الذكر: إلا تَضْرِبْ زيدًا يُكْرِمْكَ ، ولو قلتَ : لا تَدْنُ مِنَ الأَسَدِ يَأْكُلْكَ ، لم تجزم ؛ لأنَّ الجزم إنّما يكون على تقدير « إلا تَدْنُ مِنَ الأَسَدِ يَأْكُلْكَ » ؛ وذلك فاسدُ المعنى .

والأسماءُ الموضوعةُ مَوْضِعَ فعل الأمر ، تجرى مجراه فى جزم الجواب ، إذا ضمنت معنى الشرط ؛ نحوُ قولك : نَزَالِ أُكْرِمْكَ ، وَحَسْبُكَ يَنَمِ النَّاسُ .

---

(١) البيت : لأبي طالب وتنسب إلى الأعشى وإلى حسان وإلى مجهول .
والشاهد فيه قوله : « تفد » يريد لتفد فأضمر لام الأمر ؛ وهذا من أقبح الضرورات .
ينظر : البيت لأبي طالب في شرح شذور الذهب ص ٢٧٥ ، وله أو للأعشى في خزانة الأدب ٩/١١ ، وللأعشى أو لحسان أو لمجهول في الدرر ٥/٦١ ، وبلا نسبة في أسرار العربية ص ٣١٩ ، ٣٢١ ، والإنصاف ٢/٥٣٠ ، والجنى الداني ص١١٣ ، ورصف المباني ص ٢٥٦، وسر صناعة الإعراب ١/٣٩١ ، وشرح الأشموني ٣/٥٧٥ ، وشرح شواهد المغني ١/ ٥٩٧ ، وشرح المفصل ٧/٣٥ ، ٦٠ ، ٦٢ ، ٩/٢٤ ، والكتاب ٣/٨ ، واللامات ص ٩٦ ، ومغني اللبيب ١/٢٢٤ ، والمقاصد النحوية ٤/٤١٨ ، والمقتضب ٢/١٣٢ ، وهمع الهوامع ٢/ ٥٥ .

ومن ذلك قولُه [من الوافر] :

٢١٦- وَقَوْلِي كُلَّمَا جَشَأَتْ وَجَاشَتْ ... مَكَانَكِ تُحْمَدِي أَوْ تَسْتَرِيحِي(١)

وكذلك الفعلُ الذى لفظُهُ لَفْظُ الخبر ، ومعناهُ الأَمْر ، يجزم الجواب إذا ضُمِّنَ معنى الشَّرط .

ومن كلامِهِمْ : اتَّقَى اللَّهَ امْرُؤٌ فَعَلَ خَيْرًا يُثَبْ عَلَيْهِ .

فإنْ لم يُضَمَّن شَيء من ذلك معنى الشرط ، ارتفعَ الفعل ؛ نحوُ قوله : [من البسيط]

٢١٧- كُرُّوا إِلَى حَرَّتَيْكُمْ تَعْمُرُونَهُمَا ... كَمَا تَكُرُّ إِلَى أَوْطَانِهَا البَقَرُ(٢)

وجازمٌ فعلَيْنِ ، وهو قِسْمَان : حرفٌ واسْمٌ :

فالحرف إذْ ما ، وإنْ (٣) .

والاسْمُ : ما بَقِيَ ، وهو قسمان : ظَرْفٌ ، وغَيْرُ ظَرْفٍ .

فغيرُ الظَّرْف : مَنْ ، وما ، ومَهْما (٤) ، وأَيّ .

والظرف قسمان : زَمَانى ، ومكانى :

---

(١) البيت : لعمرو بن الإطنابة .

الشاهد فيه قوله : « تحمدي » حيث جزمه بحذف النون لكونه واقعا في جواب الأمر ، والأمر هنا باسم الفعل « مكانك » .

ينظر : إنباه الرواة ٢٨١/٣ ، وحماسة البحتري ص ٩ ، والحيوان ٤٢٥/٦ ، وجمهرة اللغة ص ١٠٩٥ ، وخزانة الأدب ٤٢٨/٢ ، والدرر ٨٤/٤ ، وديوان المعاني ١/ ١١٤ ، وسمط اللآلي ص ٥٧٤ ، وشرح التصريح ٢٤٣/٢ ، وشرح شواهد المغني ص ٥٤٦ ، ومجالس ثعلب ٨٣ ، والمقاصد النحوية ٤١٥/٤ ، وبلا نسبة في أوضح المسالك ١٨٩/٤ ، والخصائص ٣٥/٣ ، وشرح الأشموني ٥٦٩/٣ ، وشرح شذور الذهب ص ٤٤٧ ، ٥٢٤ ، وشرح قطر الندى ص ١١٧، وشرح المفصل ٧٤/٤ ، ولسان العرب (جشأ) ، ومغنى اللبيب ٢٠٣/١ ، وهمع الهوامع ١٣/٢ .

(٢) البيت : للأخطل .

والشاهد فيه رفع « تعمرونهما » لوقوعها موقع الحال ، أو على القطع ، ولو جزم على جواب الأمر لجاز .

ينظر : ديوانه ص ١٧٦ ، وشرح أبيات سيبويه ٨٧/٢ ،والكتاب ٩٩/٣ ، ولسان العرب (وطن) ، ومعجم ما استعجم ص ٤٨١ ، وبلا نسبة في شرح الأشموني ٥٧١/٣ .

(٣) م : وقولى : « فالحرف إذما وإن » مثال ذلك : قولك : إن يقم زيد أقم ، وإذ ما تأتنى آتك . أ هـ .

(٤) م : وقولى : « فغير الظرف من وما ومهما » مثال ذلك : قولك : من يكرمني أكرمه ، وماتفعل أفعل ، ومهما تفعل أفعل . أ هـ .

فالزمانيُّ : مَتَى ، وأيَّان ، وأَىّ حِين ، وإذا ؛ فى الشِّعْر (١) .
والمكانُى : أَيْنَ ، وأَنَّى ، وأَىُّ مكان ، وحَيْثُ (٢) .
وهذه الأدواتُ : منها ما تلزمه ما ، وهو : إذْ ، وحَيْثُ (٣) .
٥٩ أ ومنها ما لا / تلزمه ما ، وهو : إنْ ، وأَيْنَ ، وأَىّ ، ومَتَى ، وأَيَّانَ ، وإذَا (٤) .
ومنها ما لا تلحقُهُ ما ، وهو ما بَقِىَ (٥) .
وهذه الأدوات : إمَّا أنْ تدخل على جملتين فعليتَيْنِ ، أو جملتين : إحداهما فعليه ،

(١) م : وقولى : « فالزمانى متى وأيان وأى حين وإذا فى الشعر » مثال ذلك : قولك : متى تكرمنى أكرمك ، وأيان تأت آت ، وأى حين تخرج أخرج ، وإذا تقم أقم ، إلا أن ذلك لايجوز إلا فى الشعر ؛ نحو قوله [من الطويل] :

إذا قَصُرَتْ أَسْيافُنَا كَانَ وصْلُهَا ... خُطَانَا إلَى أعدَائنا فَنُضَارِبِ

[ينظر البيت لقيس بن الخطيم فى ديوانه ص ٨٨ ، وخزانة الأدب ٢٥/٧ ، ٢٧ ، وشرح المفصل ٤٧/٧ ، والكتاب ٦١/٣ ، وهو برواية « نضارِبُ » مكان « فنضارب » ، للأخنس بن شهاب فى خزانة الأدب ٢٨/٧ ، وشرح اختيارات المفصل ص ٩٣٧ ، وهو لكعب بن مالك فى فصل المقال ص ٤٤٢ ، وليس فى ديوانه ، ولشهم بن مرة فى الحماسة الشجرية ١٨٦/١ .
فـ « كان » فى موضع جزم ، ولذلك عطف عليه « فنضارب » وهو مجزوم . أ هـ .

(٢) م : وقولى : « والمكانى أين وأنى وأى مكان وحيث » مثال ذلك قولك : أين تكن أكن ، قال الشاعر [من الخفيف] :

أَيْنَ تَضْرِبْ بِنا العُدَاة تَجِدْنَا ... نَصْرِفُ العيس نحْوَهَا لِلتَّلاقِى

[ينظر البيت لابن همام السلولى فى الكتاب ٥٨/٣ ، وبلا نسبة فى شرح الأشمونى ٥٨٠/٣ ، وشرح المفصل ١٠٥/٤ ، ٤٥/٧ ، والمقتضب ٤٨/٢] .
وأنى تكن أكن ؛ قال الشاعر [من الطويل] :

فَأَصْبَحْتَ أنّى تَأْتِها تَلْتَبِس بِهَا ... كِلَا مَرْكَبَيْهَا تَحْتَ رِجْلِكَ شَاجِرُ

[البيت للبيد بن ربيعه في ديوانه ص ٢٢٠ ، الكتاب ٥٨/٣ ، شرح المفصل ١١٠/٤]
وأى مكان تجلس أجلس ، وحيثما تقعد أقعد . أ هـ .

(٣) م : وقولى : « وهذه الأدوات منها ماتلزمُه « ما » وهو إذ وحيثُ » أعنى أنه لايجازى بهما إلا مقرونين بـ « ما » فلا يقال : إذ يقم زيد يقم عمرو ، ولا حيث يكن زيد يكن عمرو . أ هـ .

(٤) م : قولى : « ومنها مالاتلزمه ما ، وهو إن وأين وأى ومتى وإذا » أعنى أنك تقول : إما تقم أقم ، وأينما تكن أكن ، وأى ماتضرب ، أضرب ومتى ماتخرج أخرج ، وإذا ماتكرمنى أكرمك ، وإن شئت لم تلحق « ما » فى جميع ذلك . أ هـ .

(٥) م : وقولى : « ومنها مالا تلحقه ما ، وهو مابقى » الذى لاتلحقه ما : من وما ومهما وأنى وأيان لاتقول : أيان ماتقم أقم ، ولا أنى ماتخرج أخرج ، ولامهما ماتصنع أصنع ، ولاما ماتفعل أفعل ، ولامن ماتضرب أضرب ، بل لا يُستعمل منها شىء فى الجزاء إلا غير مقرون بما . أ هـ .

والأخرى اسميَّة :

فإنْ كانتا فعليتين : فإمَّا أَنْ تكون الثانية أمرًا ، أو نَهيًا ، أو دعاءً ، أو استفهامًا ، أو فعلا قد دخلَتْ عليه قَدْ أو السين ، أو سَوْفَ ، أو ما ، أو أَنْ ، أو غير ذلك :

فإن كانت الجملة الثانية شيئًا ممَّا ذُكِرَ ، أدخلْتَ عليها الفاء (١) ، وجزمتَ الفعل الأول ، إنْ كان مضارعًا ، وإنْ كان ماضيًا ، كان في موضع جزم (٢) .

وإنْ لم تكنْ شيئًا من ذلك : فإمَّا أنْ يكون الفعلان ماضيين أو مضارعَيْن ، أو أحدهُمَا ماضٍ والآخر مضارعٌ .

فإنْ كانا ماضِيَيْنِ ، كانا في موضع جزم (٣) ، وإنْ كانا مُضارعَيْنِ جزمتَهُمَا (٤) ، إلا أَنْ تدخل الفاء على الثاني ، فإنَّك ترفعه (٥) ، ولا يجوزُ رَفْعُهُ إنْ لم تدخل عليه الفاء ، إلاّ في ضرورة ، ويكون على تقدير الفاء ؛ نحوُ قوله [من الرجز] :

٢١٨- يَا أَقْرَعُ بْنَ حَابِسٍ يَا أَقْرَعُ   إِنَّكَ إِنْ يُصْرَعْ أَخُوكَ تُصْرَعُ (٦)

---

(١) م : وقولي : « فإن كانت الجملةُ الثانية شيئا مما ذُكر ، أدخلت عليها الفاء » إلى آخره ، مثال ذلك : قولك : إن قام زيد فاضربه ، وإن قعد بكر فلا تضربه ، وإن غفر لي زيد فغفر الله له ، وإن جاء زيد فهل تكرمه ، وإن أكرمني زيد فقد أكرمته وإن يكرمني زيد فسأكرمه ، أو فسوف أكرمه ، وإن فسق زيد فلم أكرمه ، وإن لم يأتني زيد فما آته ، وإن لم يكرمني عمرو فلم أكرمه ، جميعُ ذلك لابدَّ فيه من دخول الفاء على الجواب . أ هـ .

(٢) م : وقولي : « وجزمتَ الفعل الأول إن كان مضارعًا ، وإن كان ماضيًا كان في موضع جزم » أما الماضي فقد تقدم تمثيله ، وأما المضارع : فنحو قولك : إن يقم زيد فأضربهُ ؛ فظهر أثر الجازم في الفعل المضارع ؛ لأنه معرب ، ولم يظهر أثره في الماضي ؛ لأنه مبني . أ هـ .

(٣) م : وقولي : « وإن كانا ماضيين ، كانا في موضع جزم » مثال ذلك : قولك : إن قام زيد قام عمرو . أ هـ .

(٤) م : وقولي : « وإن كانا مضارعين جزمتهما » مثال ذلك : قولك : إن يقم زيد يقم عمرو . أ هـ.

(٥) م : وقولي : « إلا أن تدخل الفاء على الثاني ؛ فإنك ترفعه » مثال ذلك : قولك : إن يقم زيد فيقوم عمرو . أ هـ .

(٦) البيت لجرير بن عبد الله البجلي ونسب إلى عمرو بن خثارم العجلي .

وفي البيت شاهدان : أولهما قوله : « يا أقرع » مرتين ، حيث حذفت « أل » من العلم المنادى ، وهذا الحذف واجب ، وثانيهما قوله : « إنك إن يصرع أخوك تصرع » حيث ألغى الشرط المتوسط بين المبتدأ والخبر ضرورة ، فإن جملة « تصرع » خبر « إن » والجملة دليل جزاء الشرط ، وجملة الشرط معترضة بين المبتدأ والخبر وخرجه المصنف هنا على أنه على تقدير دخول الفاء على الجواب ؛ أي : فتصرع . =

أي : فَتَضْرِعْ .

وإنْ كان أحدُهُمَا ماضيًا ، والآخر مضارعًا ، قدّمْت الماضى ويكونُ فى موضع جزم ، وأخّرت المضارع :

ويجوز فيه الجزمُ والرَّفْعُ ، والجَزْمُ أحْسَنُ .

وإنْ أدخلْتَ عليه الفاء ، لم يجز إلا الرفع ؛ وذلك نحوُ قولك : « إنْ قَامَ زَيْدٌ يَقُمْ عَمْرٌو » . وإنْ شِئْت : « يَقُومُ » ، وإن شئت : « فَيَقُوم » .

ولا يجوزُ تقديمُ المضارع وتأخير الماضى إلا فى ضرورة ، ويجزم إذْ ذاك المضارع ، ويكون الماضى فى موضع جزم ؛ ومن ذلك قوله [من الخفيف] :

٢١٩- مَنْ يَكِدْنِى بِسَيِّءٍ كُنْتُ مِنْهُ كَالشَّجَا بَيْنَ حَلْقِهِ وَ الوَرِيدِ[1]

وَإنْ دخلتْ على جملتين ، إحداهما : اسميّة ، والأخرى : فعليّة - جعلتَ الاسميّة جوابًا ، ولم يكن بُدٌّ من دخول الفاء أو إذَنْ عليها ، نحوُ قولك : « إنْ يَقُمْ زَيْدٌ فَعَمْرٌو قَائِمٌ » ، أو : « إذَنْ عَمْرٌو قَائِمٌ » .

ولا يجوز حذفُ الفاء إلا فى ضرورة ؛ نحوُ قوله [من البسيط] :

٢٢٠- مَنْ يَفْعَلِ الحَسَنَاتِ اللَّهُ يَشْكُرُهَا
وَالشَّرُّ بِالشَّرِّ عِنْدَ اللَّهِ مِثْلانِ[2]

= ينظر : البيت لجرير بن عبد الله البجلي في شرح أبيات سيبويه ١٢١/٢، والكتاب ٦٧/٣ ، ولسان العرب (بجل) ، وله أو لعمرو بن خثارم العجلي في خزانة الأدب ٢٠/٨ ، ٢٣ ، ٢٨، وشرح شواهد المغني ٨٩٧/٢ ، والمقاصد النحوية ٤٣٠/٤ ، ولعمرو بن خثارم البجلي في الدرر ٢٢٧/١ ، وبلا نسبة في جواهر الأدب ص ٢٠٢ ، والإنصاف ٦٢٣/٢ ،ورصف المباني ص ١٠٤ ، وشرح الأشموني ٥٨٦/٣ ، وشرح التصريح ٢٤٩/٢ ، وشرح ابن عقيل ص ٥٨٧ ، وشرح عمدة الحافظ ص ٣٥٤ ، وشرح المفصل ١٥٨/٨ ، ومغني اللبيب ٥٥٣/٢، والمقتضب ٧٢/٢ ، وهمع الهوامع ٧٢/٢ .

(١) البيت : لأبي زبيد الطائي .
والشاهد فيه قوله : « من يكدني كنت » حيث جزم بـ « من » الشرطية فعلًا مضارعًا ، وجاء جواب الشرط فعلًا ماضياً في موضع جزم ، وهذا قليل .
ينظر : ديوانه ص ٥٢ وخزانة الأدب ٧٦/٩ ، والمقاصد النحوية ٤٢٧/٤ ، وبلا نسبة في رصف المباني ص ١٠٥، وشرح الأشموني ٥٨٥/٣ ، وشرح ابن عقيل ص ٥٨٥ ، والمقتضب ٥٩/٢ ، ونوادر أبي زيد ص ٦٨ .

(٢) البيت : لكعب بن مالك ونسب إلى عبد الرحمن بن حسان وإلى حسان بن ثابت . =

وقد تقدَّمَ حُكْمُ الشرط والقَسَمِ فى باب القسم ، فإن اجتمع الاستفهامُ والشرطُ / ، ٥٩ ب
بَنَيْتَ الجواب على الشرط ، ويكون الاستفهامُ داخلا على جملة الشرط والجواب بأسْرِها ؛ نحوُ قولك : « هَلْ إِنْ قَامَ زَيْدٌ يَقُمْ عَمْرٌو » .

ويجوز حذف فعل الشرط ، وإبقاء الجواب إذا كان فى الكلام دليلٌ على ذلك ؛ نحوُ قوله [من الوافر] :

٢٢١- فَطَلِّقْهَا فَلَسْتَ لَهَا بِكُفْءٍ وَإِلا يَعْلُ مَفْرِقَكَ الحُسَامُ(١)

أى : إِلَّا تُطَلِّقْهَا .

وكذلك يجوزُ حذفُ الجواب وإبقاء فعل الشرط ، إذا جاء الشرطُ عَقِيبَ كَلام يدلُّ على الجواب ، أو أثناءه ، نحوُ قولك زَيْدٌ قَائِمٌ إِنْ قَامَ عَمْرٌو ، وَزَيْدٌ إِنْ قَامَ عَمْرٌو قَائِمٌ .

ويجوز حذفهما - أيضًا - فى الشعر إذا كان فى الكلام ما يَدُلُّ على ذلك نحوُ قوله

= والشاهد فيه قوله : « من يفعل الحسنات الله يشكرها » حيث حذف الفاء الرابطة من جواب الشرط ، والتقدير : فالله يشكرها ، وهذا الحذف للضرورة الشعرية وأجازه بعضهم إذا علم .

ينظر : البيت لكعب بن مالك في ديوانه ص ٢٨٨ ، وشرح أبيات سيبويه ١٠٩/٢ ، وله أو لعبد الرحمن بن حسان في خزانة الأدب ٤٩/٩ ، ٥٢ ، وشرح شواهد المغني ١٧٨/١ ، ولعبد الرحمن بن حسان في خزانة الأدب ٣٦٥/٢ ، ولسان العرب (بجل) ، والمقتضب ٢/ ٧٢ ، ومغني اللبيب ٥٦/١ ، والمقاصد النحوية ٤٣٣/٤ ، ونوادر أبي زيد ص ٣١ ، ولحسان بن ثابت في الدرر ٨١/٥ ، والكتاب ٦٥/٣ ، وليس في ديوانه ، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ١١٤/٧ ، وأوضح المسالك ٢١٠/٤ ، وخزانة الأدب ٤٠/٩ ، ٧٧ ، ٣٥٧/١١ ، والخصائص ٢٨١/٢ ، وسر صناعة الإعراب ٢٦٤/١ ، ٢٦٥ ، وشرح شواهد المغني ٢٨٦/١ ، وشرح المفصل ٢/٩ ، ٣ ، والكتاب ١١٤/٣ ، والمحتسب ١٩٣/١ ، والمنصف ١١٨/٣ ، وهمع الهوامع ٦٠/٢ .

(١) البيت للأحوص .

والشاهد فيه قوله : « وإلا يعل » حيث حذف فعل الشرط لدلالة ما قبله عليه والتقدير : وإلا تطلقها يعل مفرقك الحسام .

ينظر : ديوانه ص ١٩٠ ، والأغاني ٢٣٤/١٥ ، والدرر ٨٧/٥ ، وخزانة الأدب ١٥١/٢ ، وشرح التصريح ٢٥٢/٢ ، وشرح شواهد المغني ٧٦٧/٢ ، ٩٣٦ ، والمقاصد النحوية ٤/ ٤٣٥ ، وبلا نسبة في الإنصاف ٧٢/١ وأوضح المسالك ٢١٥/٤ ، ورصف المباني ص ١٠٦ ، وشرح الأشموني ٥٩١/٣ ، وشرح شذور الذهب ص ٤٤٥ ، وشرح ابن عقيل ص ٥٩٠ ، وشرح عمدة الحافظ ص٣٦٩ ، ولسان العرب (إمالا) ، ومغني اللبيب ٦٤٧/٢ ، وهمع الهوامع ٦٢/٢ .

[من الرجز] :

٢٢٢- قَالَتْ بَنَاتُ العَمِّ يَاسَلْمَى: وَإِنْ كَانَ فَقِيرًا مُعْدِمًا قَالَتْ : وَإِنْ[1]

أي : وإنْ كان فقيرًا معدمًا ، تُمنِّيْهُ .

أو في نادر كلام ؛ نحوُ قولهم : « افْعَلْ هَذَا إِمَّا لا » أيْ : إنْ كُنْتَ لا تفعلُ غيره ، فافعله

وأسماء الشرط إذا تقدَّمها عامِلٌ ، بَطَلَ عملُها[2] ، ما عَدَا حرفَ الجرِّ ، والاسم المضاف نَحوُ قولك: « بِمَنْ تَمْرُرْ أَمْرُرْ » ، « وغُلامَ مَنْ تَضْرِبْ أَضْرِبْ» .

فأمّا قولُه [من الخفيف] :

٢٢٣- إِنَّ مَنْ يَدْخُلِ الكَنِيسَةَ يَوْمًا يَلْقَ فِيهَا جَآذِرًا وَظِبَاءَ[3]

فاسمُ إنَّ ضميرُ شأنٍ محذوفٌ ، أيْ : إنَّهُ .

وما كان من الجوازم لفعلَيْنِ حرفًا ، فلا موضِعَ له من الإعْرَابِ[4] ، وما كان منها اسم زمان أو مكانٍ أو مصدرًا [5] ، وأعني بذلك : أيًّا المضافة إلى المصدر ، كان في

(١) البيت لرؤبة .
والشاهد فيه حذف الشرط والجواب بعد « إن » ، والتقدير : وإن كان كذلك رضيته أيضًا . ويروى : « وإنن » في الموضعين ، بدخول التنوين الغالي الذي يدخل على القوافي المقيدة ، ودخوله على « إن » دليل على أن هذا النوع من التنوين لا يختص بالاسم .
ينظر : ديوانه ص ١٨٦ ، وخزانة الأدب ١٤/٩ ، ١٦ ، ٢١٦/١١ ، والدرر ٨٨/٥ ، وشرح التصريح ٣٧/١ ، وشرح شواهد المغني ٩٣٦/٢ ، والمقاصد النحوية ١٠٤/١ ، وبلا نسبة في أوضح المسالك ١٨/١ ، والدرر ١٨١/٥ ، ورصف المباني ص ١٠٦ ، وشرح الأشموني ٥٩٢/٣ ، وشرح التصريح ١٩٥/١ ، وشرح عمدة الحافظ ص ٣٧٠ ، ومغني اللبيب ٦٤٩/٢ ، والمقاصد النحوية ٤٣٦/٤ ، وهمع الهوامع ٦٢/٢ ، ٨٠ .

(٢) م : وقولي : « إذا تقدمها عامل ، بطل عملها » مثال ذلك : إنَّ من يخرجْ أخرجْ معه ، ولايجوز الجزم . أ هـ .

(٣) تقدم برقم ٥٣ .

(٤) م : وقولي : « وما كان من الجوازم لفعلين حرفا فلا موضعَ له من الإعراب » مثال ذلك : قولك : إن يقم زيد يقم عمرو ، وإذ ما تقم أقم ، لاموضع لـ « أن » و « إذ ما » من الاعراب ؛ لأنهما حرفان . أ هـ

(٥) م : وقولي : « وماكان منها اسم زمان أو مكان » إلى آخره ، مثال اسم المكان : قولك : أين تكن أكن ، وأنى تكن أكن ، وحيثما تكن أكن ، ومثال اسم الزمان : متى تقم أقم ، وأيان تقم أقم ، وأي حين تخرج أخرج ، وإذا تضرب زيدًا أضربه ، إلا أن إذا لايجزم بها إلا في الشعر ؛ كما تقدم ، ومثال المصدر : أيَّ قيام تقم أقم مثله . أ هـ .

موضع نصب على الظرفيّة ، أو على المصدريّة .

وما كان منها اسمًا لغير ما ذُكِرَ فإنْ دخل عليه حرفُ خَفْضٍ(١) ، كان مخفوضًا به ، ويكون المجرورُ متعلقًا بفعل الشرط .

وإن لم يدخل عليه حرفُ خفض : فإن كان الفعل الذى بعده غير متعدٍّ ، كان مبتدأ ؛ نحوُ قولك : « مَنْ يَقُمْ أَقُمْ مَعَهُ » ، وإنْ كانَ متعدِّيًا : فإن كان فاعل الفعل ضميرًا يعودُ على اسم الشرط ، كان - أيضًا - مبتدأ(٢) ؛ نحوُ قولك : « مَنْ يَضْرِبْ زَيْدًا أَضْرِبْهُ » .

وإنْ لم يكن ضميرًا يعودُ على اسم الشرط :

فإن كان الفعل لم يأخذ مفعوله ، كان مفعولا مقدمًا ؛ نحوُ قولك : « مَنْ يَضْرِبْ زَيْدًا أَضْرِبْهُ » .

وإنْ كان قد أخذه(٣) ، فإن كان المفعول ضميرًا عائدًا على اسم الشرطِ ، أو سببيا له ، جازَ فيه الرفعُ على الابتداءِ ، والنَّصْبُ بإضْمار فعلٍ ، والاختيارُ الرفعُ ؛ نحوُ قولك : « مَنْ يَضْرِبْهُ زَيْدٌ أَضْرِبْهُ » / ، « وَمَنْ يَضْرِبْ غُلامَهُ زَيْدٌ أَضْرِبْهُ » . ٦٠ أ

وإنْ كان المفعول أجنبيًا ، لم يجز فيه إلاّ الرفعُ على الابتداء ؛ نَحوُ قولك : « مَنْ

---

(١) م : وقولى : « فإن دخل عليه حرف خفض » إلى آخره مثال ذلك : قولك : بمن تمرر أمرر ، فالجار والمجرور الذى هو بمن يتعلق بـ « تمرر » . أ هـ .

(٢) م : وقولى : « فإن كان فاعل الفعل ضميرًا يعود على اسم الشرط ، كان مبتدأ » مثال ذلك قولك : من يضرب زيدًا أضربه . أ هـ .

(٣) م : وقولى : « وإن كان قد أخذه » أعنى لفظًا ، نحو : من يضربنى أضربه ، أو تقديرًا ؛ نحو قوله تعالى : ﴿ مَن يَشَإِ اللَّهُ يُضْلِلْهُ ﴾ [الأنعام ٣٦] فـ « يشأ » قد أخذ مفعوله نيةً ؛ فلا يتصوَّرُ إعماله فى « من » والتقدير : من يشأ الله إضلالَه يُضْلله ؛ فحذف المفعول ، وهو مقدر ، ولايتصور أن تكون « من » منصوبة بـ « يشأ » لفساد المعنى ؛ إذ لايتصور أن يكون التقدير : من يرد الله يضلله .

فإن قلت : فلعله على حذف مضاف ؛ أى : إضلال من يرد الله يضلله .

فالجواب : أن ذلك لايسوغ ؛ لأن اسم الشرط أو ما أضيف إليه لابد فى الجملة الواقعة جوابًا له من ضمير عائد عليه ؛ فتقول : من يقم أقم معه ، وغلام من تضرب أضربه ، ولايجوز أن تقول : من يقم يقم عمرو ، ولاغلام من يضرب أقم ، فكذلك لايجوز : إضلال من يشأ الله يضلله ؛ لأنه لاضمير في الجملة الواقعة جوابًا عائدٌ على الإضلال ؛ فلم يبق إلا أن يكون التقدير : من يرد الله إضلالَه يضلله . أ هـ .

يَضْرِبْ زَيْدًا أَضْرِبْهُ » ، « وَمَنْ يَضْرِبْ غُلامُهُ زَيْدًا أَضْرِبْهُ » .

وحكم المضاف إلى اسم الشرط فى الإعراب كحُكْمِ اسم الشرط فى جميع ما ذُكِرَ[1] .

* * *

(١) م : وقولى : « وحكم المضاف إلى اسم الشرط فى الإعراب كحكم اسم الشرط فى جميع ماذكر » أعنى : أنك إذا قلت : غلام من يقم أقم معه ، كان الغلام مرفوعًا بالابتداء ، كما كانت « من » فى قولك : من يقم أقم معه ، فى موضع رفع على الابتداء ، وإذا قلت : غلام من يضرب زيدًا أضربه كان الغلام مفعولاً بـ « يضربُ » كما كانت « من » فى قولك : من يضرب زيدًا أضربه مفعولة بـ « يضرب » وكذلك سائر المسائل : حكم المضاف إلى اسم الشرط فيها حكم اسم الشرط . أ هـ .

بَابُ مَا جَرَى مِنَ الأَسْمَاءِ فِي الإِعْرَابِ

مَجْرَى الفِعْلِ

وهو غيرُ المُتَصَرِفِ ، وأعنى به كُلَّ اسم لا يُنَوَّنُ ولا يُخْفَضُ ، وسمَّى غَيْرَ مُنصرفٍ ؛ لأنَّ المنصرف : هو الذى فى آخره صريفٌ ، وأعنى بذلك : التنوين .

فلما لم يكن فى آخره تنوينٌ سُمِّىَ غَيْرَ منصرفٍ ، ولذلك ينبغى أنْ يسمَّى الاسْمُ الذى لا ينصرف إذا دخلت عليه الألفُ واللامُ ، أو أُضيفَ ، ثم خُفِضَ بعد ذلك منجرا[١] ، ولا يسمَّى مُنْصَرِفًا ؛ لأنَّه ليس فيه صَرِيفٌ قبل دخول الأَلِف واللامِ والإضافة ، ولا بَعْدَ دخولهما .

ولا يمنع الاسمَ الصَّرْفَ حتى تُوجَدَ فيه عِلَّتان فرعيَّتان فصاعدًا من عِلَلٍ تسع ، أو ما أشبهها ، قد اجتمعتا على نَحْوٍ ما ، أو علَّةٌ تَقُومُ مقام علتين .

والعِلَلُ التسعُ : العَدْلُ ، والتَّعْرِيفُ ، والصِّفَةُ ، والتأنيث ، والعُجْمَةُ ، والتَّرْكيبُ ، ووَزْنُ الفعل ، والجَمْعُ الذى لا نظيرَ له فى الآحاد ، وزيادةُ الألف والنون .

والعِلَّة التى تَقُومُ مَقَامَ عِلَّتين : التأنيثُ اللازمُ ، وهو التأنيثُ بالألف[٢] ، والجمعُ الذى لا نظيرَ له فى الآحاد ، وهو ما كان من الجُموعِ موافقًا لِمَفَاعِل ، أو مَفَاعِيلِ فى الحَرَكَاتِ ، والسَّكَنَاتِ ، وعدد الحروف ؛ نَحْوُ : مَسَاجِدَ ، وَدَنَانِيرَ .

فالعدلُ لا يمنع الصَّرْفَ إلا مع التعريف ، أو الصِّفَة ؛ وذلك : أنَّ العَدْلَ : إمَّا عن الألف واللام ، أو عن بناء إلى آخر .

فالعدلُ عن الألف واللاَّم : لم يجئ إلا فى : سَحَر ، وأُخَر ؛ لأنَّ سَحَرَ فى الأصل

---

(١) م : باب ماجرى من الأسماء فى الإعراب مجرى الفعل : وهو الاسم غير المنصرف قولى : « إذا أدخلت عليه الألف واللام أو أضيف ، ثم خفض بعد ذلك ينجرّ » مثال ذلك : قولك : قبضت من الدراهم ، ومن دراهمى . أ هـ .

(٢) م : وقولى : « وهو التأنيث بالألف » مثال ذلك : حبلى ، وصحراء فـ « الهمزة » فى صحراء ، هى فى الأصل الألف ، إلا أنها قلبت همزة ؛ لاجتماعها ساكنة مع الألف التى قبلها ؛ ولذلك إذا زالت الألف الأولى زالت الهمزة ؛ فتقول فى صحراء : صحارى ، وصحار ، وصحارى ، ولاتقول : صحارئ ، وقد بين ذلك فى موضعه من الكتاب . أ هـ .

نكرةٌ ، فكان يجب إذا أردتَ تعريفه أنْ تُدْخِلَ عليه الألف واللام ، فَعَدَلُوهُ عن ذلك ، وعرَّفُوهُ بنيَّتِهِمَا ، وكذلك أُخَرُ ، هو جَمْعُ أُخرَى ، فكلُّ فُعْلَى مؤنَّثة الأَفْعَل ، لاتستعملُ هي ولا جَمْعُهَا إلا مضافين ، أو معرَّفين بالألف واللام ، فَعُدِلَتْ عن ذلك ، واستعملت نكرةً .

٦٠ ب وهذا النوعُ من / العَدْلِ يمنع الصَّرْفَ مع التعريف ؛ كسَحَر ، أو مع النَّعْتِ كأُخَر .

والعدلُ عن بناء إلى بناء : لايكون أبدًا إلا على وزنِ فَعَال أو فُعَل أَوْ مَفْعَلان ، أو فُعَال ، أو مَفعَل ، إلا أنَّ فُعَالًا ، وَمَفْعَلًا ، لا يكونان معدولين إلا في العدد في حال. تنكير ؛ نحوُ : مَثْنَى ، ومَوْحَد ، وأُحَاد ، وثُلاث ، وَرُبَاع ، وَعُشَار ، وهو موقوف على السَّمَاع(١) .

---

(١) م : وقولي : « وأحاد وثلاث ورباع وعُشار ، وهو موقوفٌ على السماع » أعني : أن هذه الأربعة هي التي اشتهر سماعُها ، قال تعالى : ﴿ مَثْنَىٰ وَثُلَٰثَ وَرُبَٰعَ ﴾ [النساء : ٣] قال الشاعر : [من المتقارب]

فَلَمْ يَسْتَرِيثُوكَ حَتَّى رَمَيْـ ... ـتَ فَوْقَ الرِّجَالِ خِصَالًا عُشَارَا

[ينظر البيت للكميت في ديوانه ١/١٩١ ، وأدب الكاتب ص ٥٦٧ ، وخزانة الأدب ١/ ١٧٠ ، ١٧١ ، والدرر ١/٩١ ، ولسان العرب (عشر) ، وبلا نسبة في الخصائص ٣/١٨١ ، وهمع الهوامع ١/٢٦] .

وقال الآخر [من الطويل] :

تَرَى النُّعَرَاتِ الخُضْرَ تَحْتَ لَبَانِهِ ... أُحَادَ ومَثْنَى أَصْعَقَتْهَا صَوَاهِلُهْ

[ينظر البيت لابن مقبل في ديوانه ص ٢٥٢ ، وإصلاح المنطق ص ٢٠٥ ، وتذكرة النحاة ١/٩٠ ، وشرح شواهد الإيضاح ص ٥٢٩ ، ولسان العرب ٥/٢٢١ (نعر) ، والمعاني الكبير ص ٦٠٦ ، وبلا نسبة في تذكرة النحاة ص ٦٨٤ ، والصاحبي في فقه اللغة ص ١٤٠ ؛ ولسان العرب (فرد) ، (صعق) ، (ثنى) ، ومجالس ثعلب ص ١٥٥ ، وهمع الهوامع ١/٢٦] .

وقد حكي خُماس وسُداس ؛ قال الشاعر [من الوافر] :

ضَرَبْتُ خُمَاسَ ضَرْبَةَ عَبْشَمِيٍّ ... أَدَارَ سُدَاسَ أَلَّا يَسْتَقِيمَا

[ينظر البيت بلا نسبة في الدرر ١/٩٢ ، وتذكرة النحاة ص ٦٨٥ ، وهمع الهوامع ١/ ٢٦] .

وحكي أبو عمرو الشيباني وابن السكيت وأبو حاتم في كتاب « الإبل » له : أن العرب قد جاء عنها خماس وسداس إلى عُشار ، ولايقدح في نقلهم مازعم أبو عبيدة في كتاب « المجاز » له من أنه لايعلمهم قالوه فوق رباع . أ هـ .

ويمنع جميع ذلك الصَّرْف للعَدْل والصِّفَة .

وأمّا فَعَال ، وفُعَل ، ومَفْعَلان ، فلا تُعْدَلُ إلا في حال التعريف ؛ ولذلك لا تُعْدَلُ ، والمرادُ بها الصفة إلاّ في النداء .

لأنّ المنادى - وإنْ كان نكرةً في الأصل - معرفة إذا كان مقبلا عليه ، وتكون إذْ ذاك مبنيّة ؛ نحوُ قولك : « يَافَسَاقِ » ، وَ « يَا فُسَقُ » ، و « يَا مَلأَمَانُ » ، وهو موقوفٌ على السَّمَاع .

وإذا كان فُعَلُ عَلَمًا ، فإن كان له أَصْلٌ في النكرات ، فاقض عليه بأنّه مصروفٌ غيرُ معدول ؛ نحو : « لُبَد » ، اسم نَسْرِ لُقْمَانِ بن عاد ؛ لأنّه يُقَالُ : مَالٌ لُبَد.

إلا أنْ يَقُومَ دليلٌ سمعى على عَدْله بمنع صرفه ؛ نحوُ : « عُمَر » ، هو معدولٌ من عَامِرٍ ، وليس منقولا من عُمَرٍ جمع عُمْرةٍ .

وإنْ لم يكن له أصلٌ في النكرات ؛ نحـو : « قُثَم » ، فاقضِ عليه ، بأنّه ممنوعُ الصَّرْف ، معدولٌ ، إلا أنْ يقوم الدليل بصَرْفِـهِ على أنه ليس بمعدولٍ ؛ نحـوُ : « أُدَد » .

وإذا كان فَعَالِ معرفة في غير النداء ، فإنْ كان معدولا عن اسم فِعْلٍ ؛ كَنَزَالِ ، وهو مُطَّرِد في كُلِّ فعل ثلاثي ، أو عن مصدر ، كَبَدَادِ ، أو عن صِفَةٍ ثم غُلِّبَ ؛ كَحَلاق ، للمنيّة ، كان مبنيا.

وإنْ كان اسمًا عَلمًا لمؤنّث ، وليس له أصلٌ في النكرات ، كحذامِ ، كان معدولا.

فأمّا أهلُ الحجاز فيبنونَهُ على الكَسْرِ تشبيهًا بنَزَالِ .

وأمّا بنو تميم ، فإن لم يَكُنْ في آخره راء ، أعربوه إعراب ما لا ينصرف للعَدْلِ والتعريف والتأنيث ، وشبّهوه بزَيْنَب في أنّه عَلَمٌ لمؤنّث ، وإنْ كان في آخره راء ، أجازوا فيه البناء على الكَسْر ، وأَنْ يُعْرَبَ إعرابَ ما لاينصرف ، وقَدْ جَمَعَ الشاعر بين اللُّغَتَيْنِ ، فقال [من مخلع البسيط] :

٢٢٤- وَمَرَّ دَهْرٌ عَلَى وَبَارِ فَهَلَكَتْ جهرةً وَبَارُ[1]

(١) البيت للأعشى .

والشاهد فيه إعراب « وبار » الثانية ، ورفعها للضرورة ، لأن القوافي مرفوعة ، و« وبار » علم مؤنث مبني على الكسر .

ينظر : ديوانه ص ٣٣١ ، وشرح أبيات سيبويه ٢٤٠/٢ ، وشرح الأشموني ٥٣٨/٢ ، =

فأمّا التعريف : فلا يمنع منه الصرف إلاّ تعريف العلميّة ، أو ما أشبهَهُ ؛ نحوُ : سَحَر ؛ / ألا ترى أنّه تعريفٌ بغير أداةٍ في اللفظ ، كما أنّ العَلَمَ كذلك ، ويمنع الصرف مع العلل كلّها إلاّ الوصف ، والجمع المتناهي[1] ، فإنّهما لا يجتمعان مع العلمية . ٦١ أ

وأمّا وزنُ الفِعْل ، فلا يُمْنَعُ منه الصرف إلا المختص بالأفعال ؛ نحوُ : ضُرِبَ ، إذا جعلْتَهُ اسمَ رجل ، ولم تجعله محتملا لضمير ، أو الغالب عليها ؛ نحوُ : أَفْعل ، إذا كان اسمًا عَلَمًا كـ « أَحْمَدَ » أو صفةً ؛ كـ « أَحْمَرَ » هذا ما لم يدخل الوزن تاء التأنيث ، فإنّه إذْ ذاك لا يمنع الصَّرفَ لِعَدَمِهِ بذلك من شَبَه الفعل ؛ نحوُ : أَرْمَلٍ ، لايمتنع الصرف للوزن الغَالِبِ والصِّفة ؛ لأنّك تقولُ : أَرْمَلَةٌ ، في المؤنّث .

وإن اعتلّ الوزنُ المانعُ للصرف حتّى يخرج إلى وزن من أوزان الأسماء ، لم يمتنع الصرف ؛ نحوُ : قِيل ، وَبِيع ، إذا سَمَّيْتَ بهما رجلا ، ولم تُحَمِّلْهُمَا ضميرًا ، لأنّهما قد صارا بمنزلة : فِيل ، وديك .

وأمّا الوزنُ المُشْتَرَكُ ، فلا يمنع الصرف منقولًا كان من فعلٍ ، كـ « حَكَمٍ » اسمِ رجلٍ ، أو غير منقولٍ منه ؛ كـ « بَصَلٍ » اسم رَجُلٍ .

فأمّا قولُه [من الوافر] :

٢٢٥- أَنَا ابْنُ جلا وَطَلاعُ الثَّنَايَا مَتَى أَضَعِ العِمَامَةَ تَعْرِفُونِي[2]

= وشرح التصريح ٢/٢٢٥ ، وشرح شذور الذهب ص ١٢٥ ، وشرح المفصل ٤/٦٤ ، ٦٥ ، والكتاب ٣/٢٧٩ ، ولسان العرب (وبر) ، والمقاصد النحوية ٤/٣٥٨ ، وهمع الهوامع ١/ ٢٩ ، وبلا نسبة في أمالي ابن الحاجب ص ٣٦٤ ، وأوضح المسالك ٤/١٣٠ ، وما ينصرف وما لا ينصرف ص ٧٧ ، والمقتضب ٣/٥٠ ، ٣٧٦ .

(١) م : وقولي : « ويمنع الصرف مع العلل كلها إلا الوصف والجمع المتناهي » أعني أن التعريف يمنع الصرف مع وزن الفعل ؛ نحو : أحمد ، ومع العجمة ؛ نحو : إبراهيم ومع زيادة الألف والنون ؛ نحو : عثمان ، ومع التركيب ؛ نحو : حضرموت ، ومع العدل ؛ نحو : عُمر ، ومع التأنيث ، نحو : فاطمة .
وهذه جملة العلل بعد إخراج الوصف والجمع المتناهي . أ هـ .

(٢) البيت لسحيم بن وثيل .
والشاهد فيه قوله : « جلا » حيث منع من الصرف ، واختلف في سبب منعه .
فالبناء هو الذي يشترك فيه الأسماء والأفعال ؛ وذلك بأن يسمى بمثل ضرب وعلم =

فإنَّ « جَلا » مُتحمِّلٌ لضميرٍ ، فهو محكيٌّ ؛ لأنه جملةٌ .

ولا يمنع الوزنُ الصرفَ إلا مع التعريف ، أو الصِّفَة[1] ، أو شبه أصله من الصِّفَة ؛ نحوُ : أَحْمَر ، إذا سُمِّيَ به ، ثم نُكِّرَ بعد التَّسْمية .

وأمَّا التأنيث ، فإنْ كان بعلامة لازمة ، وهي الألف ، نَحْوُ : « حُبْلَى » ، « وحَمْرَاء » ، مَنَعَ الصرفَ وَحدَهُ ، وكذلك إذا سمَّيت باسمٍ في آخره ألفُ الإلحاق ؛

= وظرف فإنه منصرف معرفة كان أو نكرة لأنه يكثر في الأسماء كثرته في الأفعال من غير غلبة فنظير ضرب في الأفعال من الأسماء جبل وقلم ، ونظير علم كتف ورجل ونظير ظرف ، عضد ويقظ وليس ذلك في أحدهما أغلب منه في الآخر فلم يكن الفعل أولى به فلم يكن سببًا ، ومذهب عيسى بن عمر هو أنه متى سمي بالفعل كان كونه على صيغة الفعل سببًا فيجتمع مع العلمية فيمتنع من الصرف فلذلك يمتنع صرف قتل وخرج إذا سمي بهما لأن فيه وزن الفعل مع العلمية .

ومذهب سيبويه والخليل وجمهور الناس أن المعتبر في وزن الفعل إما خصوصية وزن لا يكون إلا في الفعل وإما أن تكون في أول الفعل زيادة كزيادة الفعل سواء كان في الأصل اسما أو فعلًا فلا فرق بين أرنب وأخرج إذا سمي بهما في أنهما غير مصروفين ولا فرق بين جبل وقتل إذا سمي بهما في أنهما مصروفان وهذا هو الصحيح الذي يدل عليه ما نقله الثقات عن العرب الفصحاء وليس في البيت حجة عند سيبويه لاحتمال أن يكون سمي بالفعل وفيه ضمير فاعل فيكون جملة ، والجمل تحكي إذا سمي بها نحو برق نحرة وشاب قرناها أو يكون جملة غير مسمى بها في موضع الصفة لمحذوف والتقدير أنا ابن رجل جلا فلا يكون فيه على كلا الوجهين حجة . ويرد عليه أن الجملة إذا كانت صفة لمحذوف فشرط موصوفها أن يكون بعضاً من متقدم مجرور بمن أو في .

ويراه ابن الحاجب ابن ذي جلًا بالتنوين على حذف مضاف .

ينظر : الاشتقاق ص ٢٢٤ ، والأصمعيات ص ١٧ ، وجمهرة اللغة ص ٤٩٥ ، ١٠٤٤ ، وخزانة الأدب ٢٥٥/١ ، ٢٥٧ ، ٢٦٦ ، والدرر ٩٩/١ ، وشرح شواهد المغني ٤٥٩/١ ، وشرح المفصل ٦٢/٣، والشعر والشعراء ٦٤٧/٢ ، والكتاب ٢٠٧/٣، والمقاصد النحوية ٤/ ٣٥٦ ، وبلا نسبة في الاشتقاق ص ٣١٤ ، وأمالي ابن الحاجب ص ٤٥٦ ، وأوضح المسالك ١٢٧/٤ ، وخزانة الأدب ٤٠٢/٩ ، وشرح الأشموني ٥٣١/٢ ، وشرح شواهد المغني ٢/ ٧٤٩ ، وشرح قطر الندى ص ٨٦ ، وشرح المفصل ٦١/١ ، ١٠٥/٤ ، ولسان العرب (ثني) ، (جلا) ، وما ينصرف وما لا ينصرف ص ٢٠، ومجالس ثعلب ٢١٢/١ ، ومغني اللبيب ١٦٠/١ ، وهمع الهوامع ٣٠/١ .

(١) م : وقولي : « ولا يمنع الوزن الصرف إلا مع التعريف أو الصفة » إلى آخره ، مثال منعه الصرف مع التعريف : مررت بأحمد ، ومثال منعه مع الوصف : مررت برجل أحمر ، ومثال منعه الصرف مع شبه أصله من الصفة : ماحكاه أبو زيد من قول بعضهم : عندي عشرون أحمر ، يريد عشرين رجلاً اسم كل واحد منهم أحمر . أ هـ .

نحوُ : « أَرْطَى » في لغة من يقول : أَدِيمٌ مَأْرُوطٌ ، تمنعه الصرف لِشَبَهِ الألفِ بألِفِ التأنيث ، في أنّها زائدة في الآخر ، لا تدخل عليها تاء التأنيث ، كما أن ألف التأنيث كذلك ، وأمّا قبل التسمية بها ، فقد كانَتْ مُعرّضةً لدخول تاء التأنيث عليها ؛ لأنّكَ تقول : « أَرْطَاةٌ » ، في الواحد ، و « أَرْطَى » ، في الجمع .

وإنْ كان بعلامة غَيْرِ لازمةٍ ، وهي : التاء ؛ فإنّه يمنع الصرف مع التعريف خاصّة ، وسواء كان باقيًا على المؤنّث ، أو منقولا عنه إلى مذكر[١] .

وإنْ كان بغير علامةٍ : فإمّا أنْ يكون الاسمُ المؤنّث واقعًا [على المؤنث][٢] أو قد نُقِلَ عنه إلى المذكّر .

٦١ ب فإن / كان واقعًا عليه ، فإنّه يمنع الصرف مع التعريف خاصّةً فيما زَاد على ثلاثة أحرف ؛ كزينب ، أو فيما كان متحرّكَ الوَسَطِ من الثلاثة كَسَقَر .

وأمّا الثلاثي الساكن الوسط : فإن كان منقولا من اسم أكثر استعماله للمذكّر ، فإن تأنيثه يمنع الصرف مع التعريف .

والنقل من الخفيف إلى الثقيل ؛ نحوُ زَيْد ، اسْمِ امرأة .

وإن لم يَكُنْ كذلك :

فإن انضاف إلى التأنيث العُجْمَة ، امتنع من الصَّرْف ؛ كجِمْص .

وإنْ لم تنضف إليه عُجْمَةٌ ، جازَ فيه وجهان[٣] : الصَّرْفُ ؛ لِخِفة البناء ، ومنعه ؛

---

(١) م : وقولي : « وسواء كان باقيًا على المؤنث أو منقولاً عنه إلى مذكر » مثال الباقي على المؤنث : عائشة ، ومثال المنقول عنه إلى مذكر : خارجةُ اسم رجل . أ هـ .

(٢) سقط في ط .

(٣) م : وقولي : « وإن لم تنضف إليه عجمة ، جاز فيه وجهان » مثال ذلك : دعد اسم امرأة ؛ فإنه يجوز فيه الوجهان ؛ قال الشاعر – فجمع بين اللغتين – : [من المنسرح]

لَم تَتَلَفَّعْ بِفَضْلِ مِئْزَرِهَا دَعْدٌ وَلَمْ تُغْذَ دَعْدُ فِي العُلَبِ

[وهو لجرير في ملحق ديوانه ص ١٠٢١ ، ولسان العرب (دعد) ، (لفع) ، ولعبيد الله بن قيس الرقيات في ملحق ديوانه ص ١٧٨ ، وبلا نسبة في أدب الكاتب ص ٢٨٢ ، وأمالي ابن الحاجب ص ٣٩٥ ، والخصائص ٦١/٣ ، وشرح الأشموني ٥٢٧/٢ ، وشرح قطر الندى ص ٣١٨ ، وشرح المفصل ٧٠/١ ، والكتاب ٢٤١/٣ ، ومايتصرف وما لا ينصرف ص ٥٠ ، والمنصف ٧٧/٢] .

فصرف الأول ، وترك صرف الثاني . أ هـ .

للتأنيث والتعريف ، أيضًا .

وإن كان قد نُقِلَ إلى مذكّر :

فإن كان ثلاثيًا ، صرفْتَهُ ؛ نحوُ : هِنْد ، وَقَدَم ، إذا سمَّيتَ بها رجلًا[(١)] .

وإن كان أزيدَ : فإن كان تأنيثُهُ تأنيثَ جمعٍ ؛ ككلاب ، أو كان من الأوصاف الواقعة على المؤنَّث بغير تاء ؛ كحائض ، فإنَّكَ تصرفُهُ إذا سمَّيتَ به مذكَّرًا .

وإن كان غير ذلك ، منعتَهُ الصَّرْفَ للتعريف وقيامِ الحرف الرابع مقام تاء التأنيث ؛ نحوُ : زَيْنَب ، إذا سمَّيْتَ به رجلا ، إلاّ كُرَاعًا ، وذِرَاعًا ، اسمَيْنِ لرجلَيْنِ ؛ فإنَّ العرب صرفَتْهُمَا ؛ لكثرة تسمية المذكَّر بهما .

وأمَّا التركيبُ : فإنَّ الذى يمنع منه الصَّرْفَ ما لم يَكُنْ فيه تضمين حرف ؛ كَـ « بَعْلَبَك »[(٢)] ، ولا يمنع الصرف إلا مع التعريف ، ومنهم مَن يشبِّهُهُ بالتركيب الذى فيه تَضْمِين حرف ، كخمسة عَشَرَ ، فيبنيه .

ومنهم من يشبهُهُ بغلام زيدٍ ، فيضيف الأول إلى الثانى ويُعْرِبُ الاسمين .

وأمَّا زيادة الألف والنون ، فلا يمنعان الصَّرْفَ إلاَّ مع الصفة أو التعريف ، ولا يمنعانه ، إلاّ إذا كانا مُشبهين لألفى التأنيث ، ولا يشبهانهما فى الاسمِ غير الصفة ، إلا إذا كانا فى اسم عَلَم[(٣)] ؛ لأنَّهما إذْ ذاك زيادتان فى الآخر ، الأولى منهما أَلِفٌ ، ولا

---

(١) م : وقولى : « نحو هند وقدم إذا سميت بهما رجلاً » من ذلك قوله : [من الطويل]

تَجَاوَزْتُ هِنْدًا رَغْبَةً عَنْ قِتَالِهِ ... إِلَى مَلِكٍ أَعْشُو إِلَى ضَوْءِ نَارِهِ

[ينظر البيت بلا نسبة فى أوضح المسالك ٣٤٣/٤ ، وشرح التصريح ٣٣٩/٢ ، وشرح المفصل ٩٣/٥ ، والمقاصد النحوية ٥٥٨/٤] .

فصرف « هندًا » لأنه أوقعه على رجل . أ هـ .

(٢) م : وقولى : « وأما التركيبُ ، فالذى يمنع منه الصرف مالم يكن فيه تضمينُ حرف كـ « بعلبك » .... » إلى آخره من ذلك قوله [من الطويل] :

لَقَدْ أَنْكَرَتْنِى بَعْلَبَكُ وَأَهْلُهَا ... ...

[صدر بيت لامرئ القيس وعجزه

... ... وَلَابْنُ جُرَيْجٍ فِي قُرَى حِمْصَ أَنْكَرَا

ينظر ديوانه ص ٦٨]

فإنه روى بالأوجه الثلاثة . أ هـ .

(٣) م : وقولى : « إلا إذا كانا فى اسم علم » مثال ذلك : مررت بـ « عثمان » . أ هـ .

تدخلُ عليهما تاء التأنيث أَصْلًا ؛ كما أنَّ أَلفي التأنيث كذلك .

وأمَّا في حال التنكير : فالاسم قد تدخله تاء التأنيث ؛ نحوُ : « مَرْجَان » ، إذا أردت منه الواحد ، قلت : « مَرْجَانَةٌ » .

ولا يُشْبهانهما في الصفة ، حتى تكون لا تؤنَّث بالتاء ؛ نحوُ : سَكْرَان ، وَسَكْرَى ؛ لأنهما إذ ذاك زيادتان في الآخر ، لا تدخل عليهما تاء التأنيث ؛ بل للمذكَّر وَزْنٌ خلاف وزن المؤنَّث ؛ كما أنَّ أَلِفَيْ حمراء ، كذلك .

فإنْ أنث الاسمُ بالتاء ، صُرِفَ ؛ نحوُ : سَكْرَان في لغة من يقول : سَكْرَانَة[1] / . ٦٢ أ

وأمَّا العجمة ، فالذي يمنع منها الصَّرْفَ ، الشخصيَّة بشرط أنْ يكون الاسْمُ على أزيد مِنْ ثلاثة أحرف ، وأعنى بالشخصيَّة : أَنْ يُنقل الاسْمُ في أول أحواله مِنْ كلام العَجَم إلى كلام العرب ، معرفة ، وسواءٌ كان في كلام العَجَمِ معرفة ؛ كإبراهيم ؛ أو نكرة ؛ كـ « قَالُون »[2] .

---

(١) م : وقولي : « فإن أنث الاسم بالتاء ، صرف ؛ نحو : سكران ، في لغة من قال : سكرانة » هذا الذي ذكرته هو الفصيح المستعمل ، وترك صرف مثل هذا شاذ قليل الاستعمال ؛ فلم أذكره ؛ ومن ذلك قوله [من البسيط] :

كَمْ دُونَ بَثْنَةَ مِنْ خَرْقٍ ومِنْ عَلَمٍ ... كَأَنَّهُ لَامِعٌ عُرْيَانُ مَسْلُوبُ

[ينظر البيت لذى الرمة في ديوانه ص ١٥٧٥ ، وخزانة الأدب ١/٢٥٣ ، ٢٥٥ ، وشرح عمدة الحافظ ص ٨٧٩ ، ويروى « ميَّة » بدلًا من « بثنة »] .

وقال آخر [من الطويل] :

إِنَّ الفَزَارِيَّ الَّذِي بَاتَ فِيكُمُ ... غَدَا سَالِمًا والمَوْتُ عُرْيَانُ سَاغِبُ

وكأنه شبهه ببناء غضبان ، فأما قول الشاعر [من الطويل] :

لَقَدْ مَنَّتِ الحَذْوَاءُ مَنًّا عَلَيْهِمِ ... وَشَيْطَانُ إِذْ يَدْعُوهُمُ وَيُثَوِّبُ

[ينظر البيت لطفيل الغنوى في ديوانه ص ٤٩ ، ولسان العرب (شيط) ، (شطن) ، (حذا) ، وتاج العروس (شيط) ، الحيوان ١/٣٠٠ ، وبلا نسبة في تاج العروس (حذا) ويروى « وقد » بدلا من « لقد » ، ويروى « يدعوهم » بدلا من « يحميهم »] .

فإن « شيطان » اسم رجل معرفة . أ هـ .

(٢) م : وقولي : « أو نكرة كقالون » أعنى أن قالون في كلام العجم بمعنى « جيد » فهو نكرة عندهم ، إلا أنه لم يُنقل إلى كلام العرب إلا معرفة اسم رجل .

فإن قال قائل : إن قالونَ قد نُقل إلى كلام العرب نكرة ، روى عن علي - رضى الله عنه - أنه سأل شريحًا عن مسألة ، فأجاب بجواب حسن ، فقال له علي - رضى الله عنه - : قالونُ . =

ولاتمنع الصرف إلا مع التعريف : فإن كانت جنسيَّةً ؛ كَـ « لِجَامٍ » لم تمنع الصَّرْف ؛ وكذلك إن كان الاسمُ ثلاثيا ، لم تؤثر عجمتُهُ في أكثر مِنِ التزامِ مَنْعِ الصرف ، في المؤنَّث الساكن الوسط ؛ نحوُ : « حِمْص » .

وأمّا الوصفُ : فيمنع الصرف مع زيادة الألف والنون ، أو الوَزْن ، أو العَدْل خاصَّة ؛ نحوُ : أَحْمَر ، وأُخَر ، وغَضْبَان ، إلا أنْ يكون الوَصفُ اسْمًا في الأصل ، فإنَّه لا يُؤثر [في][(١)] منع الصرف ؛ نحوُ قولك : مَرَرْتُ بِنِسْوَةٍ أَرْبعٍ ، فَإنَّه اسْمُ عَدَد في الأصْل .

وأمّا الجَمْعُ الذى لا نظير له في الآحاد ، فيمنع الصرف وحده ؛ نحوُ : مَسَاجِدَ ، وإذا سُمِّيَ به ، امتنع الصرفُ ؛ للتعريف وشَبَه العُجْمة ؛ لأَنَّك - إذن - أدخلت في الآحاد العربيَّة ما ليس منهما ؛ كما أنك إذا سمَّيْتَ بالعجمي ، فقد أدخلْتَ في كلام العرب مَا لَيْسَ منه .

فإن نكَّرته بعد التَّسْمية ، مَنَعْتَهُ الصَّرْفَ لشبهه بأَصْله ؛ ألا تَرى أنَّه الآن اسمٌ نكرة ، كما أنَّه قبل التسمية كذلك .

* * *

= فالجواب : أن قالون لو كان بمعنى حسن في قول علي - رضي الله عنه - للزم صرفه إذا سمينا به رجلاً ؛ لأنه نُقل إلى كلام العرب نكرة ، ثم بعد ذلك سُمي به الرجل ، وإنما زعموا أن معناه في كلام علي - رضي الله عنه - أحسنت ، فهو على هذا اسم فعل ؛ فينبغي أن يعتقد فيه أنه معرفة ؛ بدليل عدم قبوله الألف واللام ؛ فعلى هذا لم يُنقل إلى كلام العرب إلا معرفةً اسم رجل كان أو اسم فعل . أ هـ .

(١) سقط في ط .

ذِكْرُ النَّوْعِ الثَّانِي مِنَ الأَحْكَامِ التَّرْكِيبِيَّةِ

هذا النوع - أيضًا - منحصرٌ فى ذكر لحكم المبنيّ والمحكى ، وحكم إسناد الفعل المؤنَّث والعَدَد ، والإدْغَام ، فيما هو من كلمتين ، وتَغْيير آخر الكلمة ؛ لالتقائه ساكنًا مع سَاكنٍ فى أول كلمة أخرى ، أو لنقل حرَكَةِ الهمزة ممَّا بعد إليه ، أو للوَقْفِ عليه ، أو لالتقائه إذا كان هَمْزَةً مع همزةٍ من أولِ كلمة أخرى .

* * *

بَابُ البِنَاءِ

البناءُ : ألا يتغيَّرَ آخِرُ الكلمة لعاملٍ ، في حين جعلها جزءَ كلامٍ عمَّا كانَتْ عليه قبل ذلك لفظًا ولا تقديرًا[1] .

والحروفُ كلُّها مبنيَّة .

والأفعالُ تنقسمُ ثلاثة أقسام : ماضٍ ، ومُضَارِعٌ ، وأَمْرٌ بغير لام :

فالماضى والأمرُ بغير لامٍ : مبنيَّان[2] .

والمضارعُ إنْ دخلتْ / عليه النونُ الشديدةُ ، أو الخفيفةُ ، أو نونُ جماعة المؤنَّث ، ٦٢ ب
كان مبنيًّا[3] ؛ وإلاَّ فهو معربٌ[4] .

والأسماءُ كلُّها معربةٌ إلاَّ ما أشبه الحرْفَ ؛ كالمضمراتِ والموصولاتِ[5] ؛ ألا ترَى أنَّ المُضْمَرَ يفتقر إلى مفسِّر ، والموصولات إلى صلاتها ؛ كما أن الحرفَ يفتقر إلى غيره.

---

(١) م : باب البناء

قولى : « البناء ألايتغير آخر الكلمة لعامل في حين جعلها جزء كلام ؛ كما كانت عليه قبل ذلك لفظا ولاتقديرا » إنما اشترطت عدم التغيّر في الكلمة لا في آخرها ؛ لأن من المبنيات ماليس له آخر ؛ نحو التاء في : فعلت ، والكاف في : ضربك ، والياء في تفعلين ، ونحو ذلك ، وإنما اشترطت عدم التغير لعامل ؛ لأنه قد يتغير المبنى من غير عامل ؛ ألا ترى أن العرب تقول « حيث » بضم الثاء وفتحها وكسرها ، فتغير آخرها ؛ إلا أن ذلك ليس لعامل ، وإنما اشترطت أن يكون ذلك في حين جعلها جزء كلام ؛ لأن الاسم المعرب إذا لم يدخل عليه عامل في اللفظ ولافي التقدير ؛ نحو قولك واحد اثنان ثلاثة ، يكون موقوفًا ، ولايقال فيه : « مبنى » مع أنه في تلك الحال ، لم يتغير لعامل ؛ لأنه إذ ذاك ليس جزء كلام ، وإنما اشترطت عدم التغير في اللفظ والتقدير ؛ لأن المعرب قد لايتغير في حال جعله جزء كلام في اللفظ ؛ نحو قولك : قام موسى ؛ لأنه – وإن لم يتغير في اللفظ – متغير في التقدير . أ هـ .

(٢) م : وقولى : « فالماضي والأمر بغير لام مبنيان » مثال ذلك : ضرب واضرب . أ هـ .

(٣) م : وقولى : « والمضارع إن دخلت عليه النون الشديدة أو الخفيفة أو نون جماعة المؤنث كان مبنيا » مثال ذلك : قولك : هل يخرجن ، وهل يخرجن ، والهندات هل يخرجن . أ هـ .

(٤) م : وقولى : « وإلا فهو معرب » أعنى : أنه إذا لم تلحقه نون من هذه النونات ، كان معربًا ؛ نحو قولك : زيد يقوم ، والزيدان يقومان ، والزيدون يقومون ، وأنت تقومين . أ هـ .

(٥) م : وقولى : « كالمضمرات والموصولات » المضمرات مثل : أنا وأنت ، والموصولات مثل : الذى والتى .

وقد تقدم تبيين جميع ذلك في موضعه من الكتاب . أ هـ .

أو تضمَّنَ معناه ؛ كأسماء الشرط[١] ، فإنها تضمَّنَتْ معنى إنْ ، وأسماء الاستفهام[٢]؛ فإنَّها تضمَّنَتْ معنى الهمزة .

أو وَقَعَ موقع المبنى ؛ كالمناديات[٣] المفردات المقبل عليها ، فإنّها وقعت موقع ضمير المخاطب ؛ لأنّ المنادى مخاطب ، والخطاب حَقُّهُ أنْ يكون بضمائره المختصّة به ، وكأسماء الأفعال ؛ فإنّها وقعت موقع الفعل المبنى .

أو ضارع ما وَقَعَ موقع المبنىّ ، وهو : كُلُّ اسمٍ معدولٍ لمؤنَّثٍ على وَزْنِ فَعَالِ ؛ كـ « حَزامِ » فإنّه بنى لمضارعته نَزَالِ ، فى البناء والتعريف ، والتأنيث ، والعَدْل ، أو أُضِيفَ إلى مبنىّ ؛ نحوُ قوله [من الطويل] :

٢٢٦- عَلَى حِينَ عَاتَبْتُ المَشِيبَ عَلَى الصِّبا وَقُلْتُ : أَلَمَّا أَصْحُ وَالشَّيْبُ وَازِعُ[٤]

فبنى « حِينَ » لإضافتها إلى « عَاتَبَ » .

أو خرج عن نظائره ، نحوُ : أيّ الموصولة[٥] ؛ لأنّها إذا وصلت بمبتدأ أو خبر ، وكان المبتدأ ضميرًا ، جازَ إثباتُه وحذفُه ، كان فى الكلام طولٌ أو لم يكن ، ولا يجوزُ ذلك فى غيرها حتى يكون فى الصِّلَة طولٌ .

---

(١) م : وقولى : « كأسماء الشرط » مثال ذلك : من يكرمنى أكرمه ، وماتصنع أصنع . أ هـ .
(٢) م : وقولى : « وأسماء الاستفهام » مثال ذلك : ماعندك ؟ ومن عندك ؟ أ هـ .
(٣) م : وقولى : « كالمناديات » مثل : يازيد ، ويارجل . أ هـ .
(٤) البيت : للنابغة الذبياني .
والشاهد فيه قوله : « على حين » ، حيث يجوز في « حين » الإعراب وهو الأصل ؛ والبناء لأنه أضيف إلى مبني ، وهو الفعل الماضي « عاتب » والبناء هو اختيار المصنف هاهنا .
ينظر : ديوانه ص ٣٢ ، والأضداد ص ١٥١ ، وجمهرة اللغة ص ١٣١٥ ، وخزانة الأدب ٤٥٦/٢ ، ٤٠٧/٣ ، ٥٥٠/٦ ، ٥٥٣ ، والدرر ١٤٤/٣ ،وسر صناعة الإعراب ٥٠٦/٢ ، وشرح أبيات سيبويه ٥٣/٢ ، وشرح التصريح ٤٢/٢ ، وشرح شواهد المغني ٨١٦/٢ ، ٨٨٣، والكتاب ٣٣٠/٢ ، ولسان العرب (وزع) ، (خشف) ، والمقاصد النحوية ٤٠٦/٣ ، ٤/ ٣٥٧ ، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ١١١/٢ ، والإنصاف ٢٩٢/١ ، وأوضح المسالك ٣/ ١٣٣ ، ورصف المباني ص ٣٤٩ ، وشرح الأشموني ٣١٥/٢ ، ٥٧٨/٣ ، وشرح شذور الذهب ص١٠٢ ، وشرح ابن عقيل ص ٣٨٧ ، شرح المفصل ١٦/٣ ، ٥٩١/٤ ، ١٣٧/٨ ، ومغني اللبيب ص ٥٧١ ، والمنصف ٥٨/١ ، وهمع الهوامع ٢١٨/١ .
(٥) م : وقولى : « نحو : أى فى الموصولات » إلى آخره ، مثال ذلك : قولك : يعجبنى أيهم هو قائم ، وإن شئت قلت : يعجبنى أيُّهم قائم . أ هـ .

وهذه الأنواع كلُّها يلزمها البناءُ ، إلا المضاف إلى المبنى ؛ فإنَّه يجوزُ فيه الإعرابُ والبناءُ[1] ، والإعرابُ أحسنُ .

وكلُّ اسمٍ معدولٍ لشخصٍ مؤنَّث على وزن فَعَال ، فإنَّه يجوزُ فيه الإعرابُ والبناءُ على حَسَب ما أُحْكِمَ في باب ما لا ينصرف .

وأمَّا أىّ الموصولة ، فإنّه يجوزُ فيها الوجهان ، وكلاهما حَسَنٌ[2] .

وأمَّا المنادى المبنى ، فإنّه قد يُنوَّن ويُعْرَب في الضرورة[3] .

وأصلُ البناء : السكون ، ولا يبنى على حركةٍ ، إلاّ لموجب .

---

(١) م : وقولى : « إلا المضافَ إلى المبنى ؛ فإنه يجوز فيه الإعراب والبناء » مثال ذلك : قولك : يعجبنى يومُ قام زيد بفتح يوم ورفعه ؛ ومنه قوله : [من البسيط]

لَم يَمْنَعِ الشُّرْبَ منها غَيْرَ أَنْ نَطَقَتْ حمامة في غُصُونٍ ذَاتِ أَوْقَالِ

[ينظر البيت لأبى قيس الأسلت في ديوانه ص ٨٥ ، وجمهرة اللغة ص ١٣١٦ ، وخزانة الأدب ٤٠٦/٣ ، ٤٠٧ ، والدرر ١٥٠/٣ ، ولأبى قيس بن رفاعة فى شرح أبيات سيبويه ١٨٠/٢ ، وشرح شواهد المغنى ٤٥٨/١ ، وشرح المفصل ٨٠/٣ ، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٦٥/٤ ، ٢١٤ ، ٢٩٦/٥ ، والإنصاف ٢٨٧/١ ، وخزانة الأدب ٥٣٢/٦ ، ٥٥٢ ، ٥٥٣ ، وسر صناعة الإعراب ٥٠٧/٢ ، وشرح التصريح ١٥/١ ، وشرح المفصل ٨١/٣ ، ١٣٥/٨ ، والكتاب ٣٢٩/٢ ، ولسان العرب (نطق) ، (وقل) ، ومغنى اللبيب ١٥٩/١ وهمع الهوامع ٢١٩/١] .

فإنه روى برفع غير وبنائه على الفتح . أ هـ .

(٢) م : وقولى : « وأمّا من الموصولات ، فإنها يجوز فيها الوجهان وكلاهما حسن » أعنى أنك تقول : اضرب أيهم أفضل ؛ فتنصب أيًّا ولاتبنيها وإن شئت قلت : أيهم أفضل ، فتبنيها على الضم ، وكلاهما حسن ، هذا إن كانت مُضَافةً فإن كانت غير مضافة ، نحو قولك : اضرب أيًّا أفضل ، فإنه لايجوز فيها إلا الإعراب .

(٣) م : وقولى : « والمنادى المبنى ، فإنه قد ينونُ ويعرب في الضرورة » أعنى : المنادى المبنى لسبب النداء ؛ نحو : يازيد ، ومن ذلك قول الشاعر [من الخفيف] :

... ... يَاعَدِيًّا لَقَدْ وَقَتْكَ الأَوَاقِى

وهو عجز بيت ، وصدره :

ضَرَبَتْ صَدْرَهَا إِلَىَّ وَقَالَتْ ... ...

[ينظر البيت للمهلهل بن ربيعة فى خزانة الأدب ١٦٥/٢ ، والدرر ٢٢/٣ ، وسمط اللآلى ص ١١١ ولسان العرب (وقى) ، والمقاصد النحوية ٢١١/٤ ، والمقتضب ٢١٤/٤ ، وبلا نسبة فى رصف المبانى ص ١٧٧ ، وسر صناعة الإعراب ٨٠٠/٢ ، وشرح الأشمونى ٤٤٨/٢ ، وشرح التصريح ٣٧٠/٢ ، وشرح شذور الذهب ص ١٤٦ ، وشرح ابن عقيل ص ٥١٧ =

والموجبُ : كَوْنُ المبنى قد كان معربًا قبل بنائه ؛ كالمُنادى .

والفعل المضارعُ[(١)] إذا دخلَتْ عليه النون الشديدة ، أو الخفيفةُ .

وكذلك كان يجبُ أنْ يكون حكمُهُ مع نون جماعة المؤنث[(٢)] لولا حملُهُ على فَعَلْنَ .

والظروفُ المقطوعةُ عن الإضافة ؛ نحو : قَبْلُ ، وَبَعْدُ ، أو كَوْنه يُشْبِه المُعْرَب ؛ كالماضى ؛

٦٣ أ نَحْوُ ذَهَبَ ؛ فإنه يشبه / الاسم المعرب فى وقوعِهِ صفةً ؛ كما أنَّ الاسم كذلك[(٣)] .

وَ « عَلُ » ، فإنّه أشبَهَ لـ « عَل » النكرة فى المعنى واللفظ وهو معربٌ ، ولم تكُ « عل » المعرفةُ معربةً قطُّ[(٤)] .

أو كون الآخر حرفًا يحرّك ما قبله ، فالأحرى أنْ يحرّك نفسه ؛ نحو : ذَيَّهْ ؛ ألا ترى أنَّ تاء التأنيث تفتحُ ما قبلها لفظًا أو تقديرًا ، وذلك إذا كان قبلها ألفٌ .

أو التقاء للساكنين ، نحوُ : أَمْسِ .

أو كوْنُ الكلمة على حرفٍ واحدٍ ؛ كواو العطف .

وأصلُ الحركة إنْ كانت لالتقاء الساكنين الكسر ، وإنْ كانت لغير ذلك الفتحُ .

ولا يُعْدَلُ عن الكسر ، والفتح فيما ذُكر إلا لموجب ، وهو إمّا الإتباعُ ؛ نحوُ : مُذُ .

= وقد تقدم في المثل ص ٢٤٨] . أ هـ .

(١) م : وقولى : « كالمنادى والفعل المضارع » إلى آخره ، مثال ذلك : ياحكم ، وهل تضربن ؛ فتبنيهما على حركة ؛ لما ذكرنا . أ هـ .

(٢) م : وقولى : « وكذلك كان يجب أن يكون حكمه مع نون جماعة المؤنث » مثال ذلك : يضربن كان ينبغى للباء أن تكون متحركة للعلة التى تقدمت لولا مامنع ذلك من الحمل على فَعَلْنَ . أ هـ .

(٣) م : وقولى : « فى وقوعه صفة كما أن الاسم كذلك » مثال ذلك : مررت برجل ضَحِكَ ؛ كما تقول : مررت برجل ضاحك . أ هـ .

(٤) م : وقولى : « ولم تكن عَلُ المعرفةُ معربةً قط » مثال المعرفة قوله :

أَتَتْ مِنْ تَحْتُ رَيِضٌ مِنْ عَلُ

[تقدم في هامش الكتاب ص ٢٨٤]

أى : من فوقه ، فالمضاف الذى اقتطعت عنه علُ معلوم ، ومثال النكرة قول الآخر [من الطويل] :

... ... كَجُلْمُودِ صَخْرٍ حَطَّهُ السَّيْلُ مِنْ عَلِ

[تقدم في نص المقرب برقم ١٦٣] .

أى : من مكان مرتفع ، ولم يرد فوق شيء معين . أ هـ .

وإمّا كونُ الحركة في الكلمة كـ « الواو » فى نظيرتها ؛ وذلك نحنُ ؛ ألا تَرَى أنَ الضَّمَّة فى النون بمنزلة الواو فى هُمُو .

وإمّا الشَّبَه بما هى فيه كذلك ؛ نَحْوَ : « اخْشَوُا القَوْمَ » ؛ألا ترى أنَّ الواو ضميرٌ مرفوع ؛ كما أن نَحْنُ كذلك .

وإمّا كَوْنُ الحركة لم تكن فى الكلمة فى حال إعرابها[1] نحوُ قَبْلُ .

وإمّا الشَّبَهُ بذلك ؛ نحوُ : يَا زَيْدُ ؛ ألا تَرَى أنَّ المُنَادى لا يُبْنَى فى حال الإضافة ؛ كما أن قَبْلُ كذلك .

وأما طلبُ التخفيف نحوُ : « أيْنَ » .

وإمّا الفرق بين أداتين ؛ نحوُ قولك : « لِمُوسى غُلامٌ » ، و « لَمُوسَى غُلامٌ » .

وإمّا الفرقُ بين معنى أداةٍ واحدةٍ ؛ نحوُ قولك : يَا لَزَيْدٍ ، لِعَمْرٍو .

وإمّا مجانسة العمل نحوُ : بِزَيْدٍ ، وإمّا مجانسةُ مقابل العمل[2] ؛ نحوُ : لِتَقُمْ .

وإمّا كَوْنُ الحركة للحرف فى الأصْل ؛ نحوُ قولك : « مُذُ اليَوْم » ؛ لأنَّ أصلها : مُنْذُ ، وما أشبَهَ محلَّ [الحركة] بما فى كنف هاء التأنيث ، نحوُ : « بَعْلَبَكَّ »[3] .

وما جاء خارجًا عن هذا ، فلا يلتفتُ إليه ؛ لشذوذه ؛ نحوُ ما حكاه قُطْرُب[4] من قولهم : « فِرُ » ، بالضم .

---

(١) م : وقولى : « وإمّا كون الحركة لم تكن للكلمة فى حال إعرابها » نحو : قبل ، أعنى : أن قبل فى حال إعرابها إنّما تكون منصوبةً ؛ نحو قولك : جئت قبلك ، أو مخفوضة ؛ نحو قولك : جئت من قبلك ، فلما بنيت في حال القطع عن الإضافة بنيت على حركة لم تكن لها فى حال الإعراب ، وهي الضم . أ هـ .

(٢) م : وقولى : « وأما مجانسة مقابل العمل » أعنى : أن الجزمَ فى الأفعال فى مقابلة الخفض فى الأسماء . أ هـ .

(٣) م : وقولى : « نحو بعلبك » الشبه بين الحرف الذى قبل الاسم الثانى من المركب ، وبين ماقبل تاء التأنيث : ألَّا لانعتد فى التصغير إلا بالاسم الأول من الاسم المركب ؛ كما لانعتد فى تصغير الاسم المؤنث بالتاء إلا بما قبل تاء التأنيث ؛ فتقول فى تصغير بعلبك : بُعَيْلبك ، ولاتحذف منه شيئًا ؛ كما تقول فى تصغير دجاجة : دجيجة ، ولاتحذف – أيضًا – منه شيئًا . أ هـ .

(٤) محمد بن المستنير بن أحمد ، أبو علي ، الشهير بقطرب : نحوي ، عالم بالأدب واللغة ، من أهل البصرة ، وهو أول من وضع « المثلث » في اللغة . وقطرب لقب دعاه به أستاذه « سيبويه » فلزمه ، من كتبه « معاني القرآن » و « والنوادر » ، توفي سنة ٢٠٦هـ ، ينظر الأعلام ٩٥/٧ .

بَابُ الْحِكَايَةِ

المحكيُّ إمّا مفردٌ ، وإمّا جملة :

فالجملة : لا تُحكى إلا بعد القول[١] ، أو فعل فى معناه ؛ نحوُ قولك : « قَرَأْتُ : الحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ العَالَمِينَ » .

ولا يجوزُ أنْ تدخل [حرف][٢] الجرّ على الجملة المحكية ، فأمّا قولُه [من الطويل] :

٦٣ ب ٢٢٧- تَنَادَوْا بِمَا هَذَا وَقَدْ سَمِعُوا لَنَا دَوِيًّا كَعَزْفِ الجِنِّ بَيْنَ الأَجَارِعِ /

فضرورة لا يُلتفتُ إليها .

والذى حسّنَ ذلك كَوْنُ الاسم بعد حرف الجرّ مبنيًا ، فلم يظهر الفتح ؛ لكونه مجرورًا ، ومرفوعًا على صورةٍ واحدةٍ ؛ وأقبحُ من ذلك قولُهُ [من الوافر] :

٢٢٨- تَنَادَوْا بِالرَّحِيلُ غَدًا وَفِى تَرْحَالِهِمْ نَفْسِى[٣]

ولاتخلو الجملة المحكيّةُ من أنْ تكون ملحونةً ، أو معربةً : فإن كانت معربةً ، حكيتَهَا على لفظها ، وإن شئتَ على معناها .

فإذا حكيت قولَ القائل : « زَيْدٌ القَائِمُ » ، قلتَ : « قَالَ عَمْرٌو زَيْدٌ القَائِمُ » ، وإن شئتَ قلتَ : « قَالَ عَمْرٌو القَائِمُ زَيْدٌ » .

وإن كانت ملحونةً ، حكيتَها على المعنى ، فتقولُ : إذا حكيتَ : « قَامَ زَيْد » ، بخفض زيدٍ : « قَالَ عَمْرٌو قَامَ زَيْدٌ ، لكنّه خَفَضَ زيدًا » .

و المفرد إذا كان نائبًا عن جملة ، ومفيدًا إفادتها ، حُكِيَ كما تحكى الجملةُ ؛ نحوُ :

---

(١) م : باب الحكاية

قولى : « إلا بعد القول » مثال ذلك : قلت زيد منطلق . أ هـ .

(٢) سقط في ط .

(٣) البيت بلا نسبة في : الأشباه والنظائر ١٢٦/٨ ، ودرة الغواص ص ٢٣٩ ، وسر صناعة الإعراب ص ٢٣٢ ، والمحتسب ٢٣٥/٢ .

والشاهد فيه قوله : « بـ « الرحيل » » حيث يجوز فيه ثلاثة أوجه : الجر بالباء ، والرفع والنصب على الحكاية ، فكأنهم قالوا : الرحيل غدًا ، أو نرحل الرحيل غدًا ، أو نجعل الرحيل غدًا ، أو أجمعوا الرحيل غدًا ، فحكى المرفوع والمنصوب .

نَعَمْ ، وَبَلَى[١] :

فَنعمْ تكونُ عادةً فى جواب الاستفهام والأَمْر[٢] ، وتكون تصديقًا للخبر ؛ نحوُ قولك لِمَنْ قالَ[٣] : قَامَ زَيْدٌ ، أو : [ما][٤] قَامَ زَيْدٌ - : نَعَمْ ، فَتَصَدِّقه ، فى إثبات القيام لزيد ، أو نَفْيِهِ عنه .

وبَلَى تكون جوابًا للنَّفْيِ خاصَّةً ، إلا أنَّ معناها أبدًا إيجابُ المنفيِّ ، مقرونًا كان النفى بأداة الاستفهام ، أو غَيْرَ مقرون بها ؛ نحوُ قولك - فى جواب مَنْ قَالَ : مَا قَامَ زَيْدٌ ، أو لم يَقُمْ زَيْدٌ بَلَى ، أىْ : « قد قَامَ » .

ولو قلتَ : نَعَمْ ، لكُنْتَ محققًا للنفى ؛ كأنكَ قلْتَ : نَعَمْ لم يقُمْ .

وقد تقع نَعَمْ فى جواب النفى المُصَاحب لأداة الاستفهام ، والمُرَادُ إيجاب المنفيِّ ، إذا أُمِنَ اللبسُ ، وذلك بالنظر إلى المعنى ؛ لأنَّ التقدير فى المعنى إيجابٌ ، ألا ترى أنك إذا قلتَ : « أَلَمْ يَقُمْ زَيْدٌ » ؛ فإنَّما تريد أنْ تُثْبِتَ للمخاطب قِيَامَ زيد ؛ ومن ذلك قولُه [من الوافر] :

٢٢٩- أَلَيْسَ اللَّيْلُ يَجْمَعُ أُمَّ عَمْرٍو ... وَإِيَّانَا ؛ فَذَاكَ بِنَا تَدَانِى ؟

ثم قال :

٢٣٠- نَعَمْ ، وَتَرَى الهِلالَ كَمَا أَرَاهُ ... وَيَعْلُوهَا النَّهَارُ كَمَا عَلانِى[٥]

---

(١) م : وقولي : « نحو نعم وبلى » مثال ذلك : قال زيد نعم ، وقال عمرو بلى . أ هـ .

(٢) م : وقولي : « فنعم تكون عادة في جواب الاستفهام والأمر » مثال ذلك : قولك فى جواب من قال : اضرب زيدًا ؟ نعم ، وفي جواب من قال : هل يقوم زيد ؟ :نعم . أ هـ .

(٣) في ط : قام .

(٤) سقط في ط .

(٥) البيتان : لجحدر بن مالك ونسبا للمعلوط القريعي .

والشاهد فيهما أن « نعم » هنا ، لتصديق الخبر المثبت المؤول به الاستفهام مع النفي ؛ فكأنه قال : إن الليل يجمع أم عمرو وإيانا نعم ، فإن الهمزة إذا دخلت على النفي تكون لمحض التقرير ، أي حمل المخاطب على أن يقر بأمر يعرفه ، وهي ، في الحقيقة للإنكار . وإنكار النفي إثبات . ويروى : « بلى وترى » ، و« أرى وضح الهلال كما تراه » ، وعليهما لا شاهد فيه .

ينظر : البيت لجحدر بن مالك في أمالي القالي ٨٢٢/١ ، والجنى الداني ص ٤٢٢-٤٢٣، وخزانة الأدب ٢٠١/١١ ، ٢٠٢ ، ٢٠٤ ، ٢٠٦ ، ٢٠٩ ، وسمط اللآلي ص ٦١٧ ، ٩٦١، وشرح شواهد المغني ٤٠٨/١ ، ومعجم البلدان ٢٢٣/٢ (حجر) ، ومغني اللبيب ٣٤٧/٢، وللمعلوط القريعي في الشعر والشعراء ٤٤٩/١ ، وبلا نسبة في جواهر الأدب ص ٣٦١ ، ورصف المباني ص ٣٦٥ ، ومغني اللبيب ٣٤٧/١ .

فلما كانَتْ بَلَى تنوبُ مناب : بَلْ قد كان كذا ، ونَعَمْ تنوبُ منابَ قولِكَ : كَانَ كذا ، أو لم يَكُنْ ، عوملتا معاملةَ ما نابتا منابَهُ .

ويجوزُ في القول إذا وقعتْ بعده جملةٌ اسمية أن يجرى مجرى الظنِّ في المعنى والعمل .

وأمَّا بنو سُلَيْمٍ : فيجرونه أجمع مجرى الظن ؛ من ذلك قول امرئ القيس(١) في إحدى الروايتين / [من الطويل] : ٦٤ أ

٢٣١- ... ... تَقُولُ هَزِيزَ الرِّيحِ مَرَّتْ بِأَثْأَبِ(٢)

وأمَّا غيرُهُم من العرب ، فلا يُجريه مُجْرَى الظَّنِّ إلا بأربعة شروط :

أنْ يكون الفعل مضارعًا ، لمخاطب ، قد تقدَّمته أداةُ استفهام ، غير مفصول بينها وبينه إلاّ بظرف ، أو مجرورٍ ؛ نحوُ قولك : « أَتَقُولُ زَيْدًا مُنْطَلِقًا ؟ » ، و « أَتَقُولُ اليَوْمَ عَمْرًا ذَاهِبًا ؟ » ؛ ومن ذلك قولُه : [من الرجز]

٢٣٢- مَتَى تَقُولُ القُلُصَ الرَّوَاسِمَا يُدْنِينَ أُمَّ قَاسِمٍ وَقَاسِمَا(٣)

---

(١) امرؤ القيس بن حجر بن الحارث الكندي : من بني آكل المرار ، أشهر شعراء العرب على الإطلاق ولد في نحو ١٣٠ قبل الهجرة كان أبوه ملك أسد وغطفان ، ويعرف بالملك الضليل لاضطراب أمره طول حياته ، عني معاصرونا بشعره فكتب عنه سليم الجندي ، ومحمد أبو حديد ومحمد هادي بن علي الدفتر وغيرهم

ينظر : الأعلام ١١/٢ .

(٢) عجز بيت وصدره :

إذا ما جرى شأوين وابتل عطفه ... ...

والشاهد فيه قوله : « تقول » حيث استخدمه بمعنى « تظن » من غير أن يتقدمه استفهام ، ونصب به مفعولين : أحدهما قوله : « هزيز الريح » ، وثانيهما جملة « مرت بأثأب » .

ينظر : ديوانه ص ٤٩ ، وشرح التصريح ٢٦٢/١ ، ولسان العرب (هزز) ، والمقاصد النحوية ٤٣١/٢ ، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٢٢٠/٥ ، وأوضح المسالك ٧١/٢ .

(٣) البيت : لهدبة بن خشرم .

الشاهد فيه قوله : « تقول القلص يدنين » حيث ورد الفعل « تقول » بمعنى « تظن » فنصب مفعولين ، هما « القلص » وجملة يدنين .

ينظر : ديوانه ص ١٣٠ ، وتخليص الشواهد ص ٤٥٦ ، وخزانة الأدب ٣٣٦/٩ ، والدرر ٢٧٣/٢ ، والشعر والشعراء ٦٩٥/٢ ، ولسان العرب (قول) ، (فغم) ، والمقاصد النحوية ٤٢٧/٢ ، وبلا نسبة في شرح الأشموني ١٦٤/١ ، وشرح شذور الذهب ص ٤٨٨ ، وشرح ابن عقيل ص ٢٢٧ ، وهمع الهوامع ١٥٧/١ .

وإذا وقع بعد القَوْل مفردٌ ، فإن كان مصدرًا له ، أوصفة للمصدر ، لم تحكه ؛ نحوُ قولك : قَالَ زَيْدٌ قَوْلا ، وقال عَمْرٌو بَاطِلا .

وإن لم يكنْ مصدرًا ولا صفةً له ، فإن كان اسمًا للجملة فى المعنى ، لم تحكه ؛ نَحوُ قولك : قَالَ زيدٌ كَلامًا .

وإن لم يكن اسمًا لها ، فلا بُد من أنْ يكون عاملُهُ مُضْمرًا ؛ إذ المفرد لا يُتكلَّم به وحده ؛ فتحكيه إذ ذاك كما تحكى الجملة ؛ نَحوُ قوله تعالى : ﴿ يُقَالُ لَهُۥٓ إِبْرَٰهِيمُ ﴾ [الأنبياء : ٦٠] ، أَىْ : يا إبراهيم ، ومن ذلك قول امرئ القيس [من الطويل] :

٢٣٣- إِذَا ذُقْتُ فَاهَا قُلْتُ طَعْمُ مُدَامَةٍ ... ... البيت(١)

فإنَّه رُوِىَ برفع طعمٍ على تقدير : « طَعْمُهُ طَعْمُ مُدَامَةٍ » ، ونصبه على تقدير : « ذُقْتُ طَعْمَ مُدَامَةٍ » .

وأمَّا المفردُ ، فإنْ كان جملةً فى الأصل حكيتَهُ ؛ نحو : تَأَبَّطَ شَرًّا .

وإن كان مُشْبِهًا للجملة ؛ نحوُ تسميتِكَ بحرْف عطف ومعطوف ، أو بحرف جرٍّ ومجرورٍ ، أو بتابعٍ ومتبوعٍ ، أو بمضاف ومضاف إليه ، أو بمعمولٍ ، وأعنى به : الاسْمَ العامل فيما بعده ، أو بمركَّب :

فإنَّك إنْ سمَّيتَ بحرف عطفٍ ومعطوفٍ حكيته على حَسَبِ الموضع الذى نقلته منه ؛ فتقول إذا سميت بحرف العطف والمعطوف من قولك : قَامَ عَمْرٌو ، وَزَيْدٌ « خَرَجَ وَزَيْدٌ » و « رَأَيْتُ وَزَيْدًا » و « مَرَرْتُ بِوَزَيْدٍ »

وإن سمَّيتَ بحرف جرٍّ ومجرورٍ ، فإن كان حرفُ الجرِّ على حرفٍ واحدٍ ، أو على حرفَيْنِ ، ثانيهما حرفُ عِلَّةٍ ، حكَيْتَ لا غيرُ؛ نَحوُ : « بِزَيْدٍ » ، و « فى زَيدٍ »(٢)

---

(١) صدر بيت وعجزه :

... ... معتقة مما تجىء به التجر

والشاهد فيه قوله : « قلت طعم مدامة » حيث حذف المبتدأ ، والتقدير ، طعمه طعم مدامة أو بنصب على تقدير : ذقت طعم مدامة .

ينظر : ديوانه ص ١١٠ ، والدرر ٢/ ٢٧٠ ، ولسان العرب (تجر) ، وهمع الهوامع ١/ ١٥٧ .

(٢) م : وقولى : « نحو « بزيد » و« في زيد » » أعنى : أنك تقول إذا سميت رجلا بالمجرور الذى هو بزيد : قام بزيد ورأيت بزيد ، ومررت ببزيد وكذلك تقول إذا سميت « فى زيد » وأمثالهما . أ هـ .

وإنْ كان ثانيهما حرفًا صحيحًا ، أو كان على أزيدَ من حرفين ، جاز لك فيه وجهان : الإعْرابُ والحكايةُ ؛ فتقول : جاءنى مِنْ زَيْدٍ ، وَرَأَيْتُ مُنْذُ يَوْمَيْنِ ، وإِنْ شِئْتَ
٦٤ ب أَعْرَبْتَ وأَضفتهُمَا إلى ما بعدهُمَا ، فقلت / : « مِنْ زَيْدٌ » ، بالرفع ، و« منذُ يَوْمَيْنِ » بالنَّصْبِ .

وإنْ سمَّيْتَ بمضافٍ ومضافٍ إليه ، أو بتابع ومتبوع ، أو باسْمٍ مطوّلٍ[1] ، حكيتَ حاله التى كانَتْ له قبل التسمية ، فتجعل إعراب المتبوع على حَسَب العامل ، وتجعل التَّابعَ على حَسَب متبوع ، وتجعل إعراب المضاف على حسب العامل الذى تقدّمه ، وإعراب المضاف إليه خفضًا على كلّ حالٍ ، وتجعلُ إعرابَ الاسم المطوّل على حَسَب العامل الذى يتقدّمه ، ويبقَى معمولُهُ على ما كان عليه قَبلَ التسمية به .

وإن سمَّيْتَ بمركَّب ، فإن كان مركَّبًا من اسمين ؛ نحو : بَعْلَبَكُّ ، فقد تقدَّمَ حكمه فى باب ما لا ينصرف ، وإنْ كان مركَّبًا من حرفين ؛ نحوُ إِنَّمَا ، أو من حرفٍ واسْمٍ ؛ نحوُ : أَنْتَ ، أو من حرف وفعل ، نحوُ : هَلُمَّ ، أو من فعلٍ واسمٍ ، نحوُ : « حَبَّذَا » ، أو من اسم وصَوْتٍ ؛ كسِيبَوَيْهِ .

فإنك تحكى جميع ذلك على لفظه ، ولا يجوزُ إعرابُهُ[2] .

وإن لم يكن جملةً ولا مشبَّهًا بها ، لم يجز فيه حكاية إلا فى الاستثبات بـ « من » عن الأسماء الأعلام ، أو ما جرى مجراها فى لغة أهل الحجاز ، أو فى غير ذلك فى شُذُوذٍ من الكلام ؛ مثلُ قولهم : « دَعْنَا مِنْ تَمْرتان[3] » و « لَيْسَ بِقُرَشِيًّا » .

---

(١) م : وقولى : « وإن سميت بمضاف ومضاف إليه أو بتابع ومتبوع أو باسم مطوّل » إلى آخره ، مثال ذلك : قولك فى رجل اسمه خير من زيد ، أو زيد وعمرو ، أو زيد العاقل : ضربتُ خيرا من زيد ، وضربت زيدًا وعمر وجاءنى زيد العاقلُ ، فيكونُ حكمه بعد التسمية كحكمه قبلها . أ هـ .

(٢) م : وقولى : « فإنّك تحكى جميع ذلك على لفظه ولايجوز إعرابه » أعنى : إنك إذا سميت بشىء مما ذكر ، لم يتأثر للعامل ؛ بل يبقى على لفظه الذى كان عليه قبل دخول العامل ؛ فتقول : جاءنى إنما ، ورأيت إنما ، ومررت بإنما ، وجاءنى أنت ، ورأيت أنت ، ومررت بأنت ، وجاءنى هلم ، ورأيت هلم ، ومررت بهلم ، وجاءنى حبذا ورأيت حبذا ومررت بحبذا ، وجاءنى سيبويه ، ورأيت سيبويه ، ومررت بسيبويه . أ هـ .

(٣) في ط : تمرتمان .

فإذا استثبتَّ بِـ « مَنْ » عَنْ عَلَمٍ ، أو لَقَبٍ ، أو كُنْيةٍ ، حكيتَ بعدها إعرابه الذى كان له فى الكلام الذى اقتطعتَهُ منه ؛ فتقول إذ استفهمتَ عن زيدٍ من قول القائل : ضَرَبْتُ زَيْدًا : مَنْ زَيْدًا ، بنصب زيدٍ ، وعن زيدٍ من قوله : مَرَرْتُ بِزَيْدٍ : مَنْ زَيْدٍ ، بخفضه ، وعن زيدٍ من قوله : قَامَ زَيْدٌ : مَنْ زَيْدٌ ، برفعه .

ولا يحكى إلاّ بشرط ألّا يَدْخُلَ على « مَنْ » حرفُ عطفٍ ، وألّا يكون الاسمُ المحكيُّ متبوعًا بتابعٍ من التوابعِ ، ما عَدا العطف ، فإذا قلت : فَمَنْ زَيْدٌ أو : من زيد العاقل ، أعربتَ لا غيْرُ ، إلاّ أَنْ يكون التابع مع المتبوع كالشيء الواحد ؛ فإنّه يجوزُ حكايتُه ؛ نحوُ : « زَيْدُ بْنُ عَمْرٍو »[١] .

فإن اجتمع ما يُحكَى مع ما لا يُحكَى ، بنيتَ الكلام على المتقدّم ؛ فتقول فى الاستثبات عن زيد ، ورجلٍ ، من قول القائل : رَأَيْتُ زَيْدًا وَرَجُلًا : مَنْ زَيْدًا وَرَجُلًا ، و : مَنْ رَجُلٌ وَزَيْدٌ ، إن تقدَّمَ الرجل .

وبعضُ العرب يحكى سائر المعارف إلاّ المُضْمَر والمشار ؛ وذلك قليلٌ جِدًّا .

و« مَنْ » فى جميع ذلك : إمّا مبتدأٌ ، وإمّا خبرٌ مُقَدَّم / . ٦٥ أ

وإذا استثبتَّ بـ « مَن » عن نكرةٍ ، ألحقتَهَا واوًا فى الرفع ، وألفًا فى النصب ، وياءً فى الخفض : سواءٌ كان الاسم مفردًا أو غير مفردٍ ، ومذكّرًا أو مؤنّثًا ؛ فتقول : مَنُو ، ومَنَا ، وَمَنِي ، ومنهم مَنْ يُلحقها علامةً تدلُّ على التثنية[٢] والجمع والتأنيث ، فيقول فى الاستثبات عن رجلين : مَنَانْ ، فى الرفع ، وَمَنَيْن ، فى النصب والخفض ، وفى الاستثبات عن امرأتين : مَنْتَان ، فى الرفْع ، ومَنْتَيْنْ ، فى النصب والخفض بسكون النون .

وفى الاستثبات عن نساء : مَنَاتْ ، وفى الاستثبات عن رجالٍ ، مَنُونْ ، فى الرفع ، ومَنِينْ ، فى النصب والخفض .

فإنْ وصلتَ ، حذفْتَ العلامات فى كلتا اللُّغَتَيْنِ ، فتقولُ : « مَنْ يا فَتَى » .

وإن استثبت بأيٍّ قلتَ : « أَيٌّ » ، فى الرفع ، وأيًّا فى النصب ، وأيٍّ فى الخفض .

---

(١) م : وقولي : « فإنه تجوز حكايته ، نحو : زيد بن عمرو » أعنى : أنك إذا استثبت مِنَ قَوْلِ مَنْ قَال : رأيت زيد بن عمرو وقلت : من زيد بن عمرو ؟ فتحكى . أ هـ .

(٢) في ط : التشبيه .

وسواءٌ كان الاسمُ مفردًا ، أو مثنى ، أو مجموعًا ، أو مذكّرًا ، أو مؤنثًا .

ومنهم مَنْ يلحقها علامةً تدلُّ على التثنية والجمع ، والتأنيث ؛ فتقول في الاستثبات عن الواحدة : « أيَّة » ، وعن الاثنين : « أيَّانْ » ، في الرفع ، وأيَّيْن ، في النصب والخفض ، وعن الاثنتين « أيَّتان » ، في الرفع ، و « أيَّتَيْن » في النصب والخفض ، وعن الجمع المذكر : « أيُّون » ، في الرفع ، و « أيِّين » ، في النصب والخفض ، وعن جماعة المؤنّثات : « أيَّاتْ » ، في الرفع ، و « أيَّاتٍ » ، في النصب والخفض .

ولا يحذف شيءٌ من هذه العلامات في الوَصْل ، وحَكَى يونس[1] : أنَّ بعض العرب ، يُعْرِب مَنْ ويحكي بها النكرات ؛ كما يحكي « بأيّ » .

وَسُمِعَ من كلامهم : « ضَرَبَ مَنٌ مَنًا » ؛ وعلى هذه اللغة قولُه [من الوافر] :

٢٣٤- أَتَوْا نَارِي فَقُلْتُ : مَنُونَ أَنْتُم فَقَالُوا : الجِنُّ ، قُلْتُ : عِمُوا ظَلَامَا[2]

---

(١) يونس بن حبيب الضبي بالولاء ، أبو عبد الرحمن ، ويعرف بالنحوي : علامة بالأدب ، كان إمام نحاة البصرة في عصره . وهو من قرية « جبل » على دجلة بين بغداد وواسط ، أعجمي الأصل ، أخذ عن سيبويه والكسائي والفراء وغيرهم من الأئمة ، وكانت حلقته بالبصرة ينتابها طلاب العلم وأهل الأدب وفصحاء الأعراب ووفود البادية . وله كتب منها « معاني القرآن » وغيرها ولد سنة ٩٤هـ ، وتوفي سنة ١٨٢هـ .

ينظر : مرآة الجنان ٣٨٨/١ ، نزهة الألباء ٥٩، وفيات الأعيان ٤١٦/٢ الأعلام ٢٦١/٨ .

(٢) البيت لشمر بن الحارث ونسب إلى سمير الضبي وإلى تأبط شرا

والشاهد فيه قوله : « منون أنتم » يريد : من أنتم ، وفيه شذوذان : الأول إلحاق الواو والنون بها في الوصل ، والثاني تحريك النون ، وهي تكون ساكنة . وقال ابن الناظم : فيه شذوذان : أحدهما أنه حكى مقدرًا غير مذكور ، والثاني أنه أثبت العلامة في الوصل ، وحقها ألا تثبت إلا في الوقف (المقاصد النحوية ٥٠٣/٤) ابن الناظم ص ٧٤٨ .

ينظر : البيت لشمر بن الحارث في الحيوان ٤٨٢/٤ ، ١٩٧/٦ ، وخزانة الأدب ١٦٧/٦، ١٦٨، ١٧٠ ، والدرر ٢٤٦/٦ ، ولسان العرب (حسد) ، (منن) ، ونوادر أبي زيد ص ١٢٣ ، ولسمير الضبي في شرح أبيات سيبويه ١٨٣/٢ ، ولشمر أو لتأبط شرًا في شرح التصريح ٢٨٣/٢ ، وشرح المفصل ١٦/٤ ، ولأحدهما أو لجذع بن سنان في المقاصد النحوية ٤٩٨/٤ ، وبلا نسبة في أمالي ابن الحاجب ٤٦٢/١ ، وأوضح المسالك ٢٨٢/٤ ، وجواهر الأدب ص ١٠٧ ، والحيوان ٣٢٨/١ ، والخصائص ١٢٨/١ ، والدرر ٣١٠/٦ ، ورصف المباني ص ٤٣٧ ، وشرح الأشموني ٦٤٢/٢ ، وشرح ابن عقيل ص ٦١٨ ، وشرح شواهد الشافية ص ٢٩٥ ، والكتاب ٤١١/٢ ، ولسان العرب (أنس) ، (سرا) ، والمقتضب ٣٠٧/٢ ، وهمع الهوامع ١٥٧/٢ ، ٢١١ .

فأثبتَ علامة الجمع في الوصل ؛ كما يفعل بأيٍّ ، وهذه اللغة من النُّدْرَةِ بحيث لا يُقَاسُ عليها .

ومن العرب مَنْ يُجْرِى سائر المعارف مُجْرى النكرة فى الاستثبات بِـ « مَنْ » وبـ « أَيٍّ » سَمِعَ من العرب من يُقَالُ له : ذَهَبَ معهم ، فيقول : « مَعَ مَنِينْ » .

والأحسنُ أنْ تقولَ : « مَنْ هُمْ » ، فلا تَحكى .

ولا بُدَّ من إدخال حرفِ الجرِّ على مَنْ ، وأَيٍّ إذا استثبتَّ بهما عن مخفوضٍ[1]، ويكونُ المجرورُ متعلِّقًا بفعلٍ مُضْمر وتُقدِّره بعدَهُمَا .

وإذ / استثبتَّ بهما عن مرفوعٍ ، كانا مبتدأين ، والخبرُ محذوفٌ لفهم المعنى[2] . ٦٥ ب

وإذا استثبتَّ بهما عن منصوبٍ ، كانا منصوبَيْن بفعل مُضْمَر محذوف لفهم المعنى[3] .

وإذا استثبتَّ عن نَسَبِ المسئول عنه ، قلتَ : « المَنِىُّ » ، فى العاقل ، و « المائىُّ » ، و « الماوىُّ » ، فى غير العاقل ، وتجعله فى الإعراب ، والتثنية والجمع ، والتَّذكير والتأنيث على حَسَبِ المسئول عنه[4] .

---

(١) م : وقولى : « لابد من إدخال حرف الجر على من وأى ، إذا استثبت بهما عن مخفوض » مثال ذلك : قولك فى استثبات من قال : مررت برجل : بمنى وبأى ؟ تقديره : بمن مررت ، وبأى مررت . أ هـ .

(٢) م : وقولى : « وإذا استثبت بهما عن مرفوع ، كانا مبتدأين ، والخبر محذوف لفهم المعنى » مثال ذلك : قولك فى الاستثبات لمن قال : قام رجل : منو وأيٌّ تقديره : من قام ، وأى قام ؟ أ هـ .

(٣) م : وقولى : « وإذا استثبت بهما عن منصوب ، كانا منصوبين بفعلٍ مضمر محذوف ؛ لفهم المعنى » مثال ذلك : قولك فى الاستثبات لمن قال : ضربت رجلاً : منا أو أيا تقديره : من ضربت ، وأيا ضربت ؟ أ هـ .

(٤) م : وقولى : « قلت المنى فى العاقل و« المائى » ، و « الماوى » فى غير العاقل ، وتجعله فى الإعراب والتثنية والجمع على حسب المسئول عنه » أعنى : أنك إذا استثبت عن مفرد ، قلت : المنى والمنية والمائى أو الماوى ، والمائية أو الماوية ، فى الرفع ، والمنى والمنية ، والمائى أو الماوى والمائية أو الماوية فى النصب ، والمنى والمنية والمائى أو الماوى والمائية أو الماوية فى الخفض وإن استثبت عن اثنين ، قلت : المنيان والمنيتان ، والمائيان أوالماويان والمائيتان أو الماويتان فى الرفع ، والمنيين والمنيتين والمائيين أو الماويين والمائيتين أو الماويتين فى النصب والخفض وإن استثبت عن جمع قلت : المنيون والمنيات والمائيات أو الماويات فى الرفع والمنيين والمنيات والمائيات أو الماويات فى النصب والخفض . أ هـ .

بَابُ إِسْنَادِ الْفِعْلِ إِلَى الْمُؤَنَّثِ

إذا أُسْنِدَ الفعلُ إلى مؤنَّث ، فإنْ فُصِلَ بينهما بإلا ، لم تلحقه علامةُ تأنيث ؛ نحوُ قولك : « مَا قَامَ إِلا هِنْدٌ » ، ولا يُقَال : « مَا قَامَتْ » ، إلا في ضرورةٍ[١] .

وإنْ لم يُفْصل بينهما بها ، فإن أسندته من ظاهر المؤنَّث إلى المفرد ، أو المثنَّى ، أو المجموعِ جمعَ سلامةٍ ، فإن كان حقيقيا ، ولم يُفْصَلْ بينهما بِشيء ، فالعلامةُ لازمةٌ[٢] ، وماجاءَ من قولهم : قَالَ فُلانَةُ ، فشاذٌّ لا يُقَاسُ عليه .

وإنْ فُصِلَ بينهما بشيء ، جازَ إلحاق العلامة وحَذْفُها ، فتقول : قَامَتِ الْيَوْمَ هِنْدٌ ، وَقَامَ ، إن شئت .

وكلما طال الفصلُ ، كان الحذفُ أحسنَ[٣] .

وإنْ كانَ المؤنثُ غيرَ حقيقيٍّ ، جازَ إلحاقُ العلامة ، وحذْفُها ، فَصلْتَ أوْ لم تفصل[٤] .

وإنْ أسندْتَه إلى جمع التكسير من ظاهر المؤنَّث ، جازَ لك إلحاقُ العلامةِ ، وحذْفُها[٥] .

---

(١) م : باب إسناد الفعل إلى المؤنث

قولي : « ولايقال : قامت إلا في ضرورة » مثال ذلك قوله : [من الطويل]

طَوَى النَّحْزُ وَالأَجْرَازُ مَا فِي غُرُوضِهَا فَمَا بَقِيَتْ إِلا الضُّلُوعُ الْجَرَاشِعُ

[ينظر البيت لذى الرمة في ديوانه ص ١٢٩٦ ، وتخليص الشواهد ص ٤٨٢ ، وتذكرة النحاة ص ١١٣ ، وشرح المفصل ٨٧/٢ ، والمحتسب ٢٠٧/٢ ، والمقاصد النحوية ٤٧٧/٢ ، وبلا نسبة في شرح الأشموني ١٧٢/٢ ، وشرح ابن عقيل ص ٢٤٣] . أ هـ .

(٢) م : وقولي : « فإن كان حقيقياً ، ولم تفصل بينهما بشيء فالعلامة لازمة » مثال ذلك : قامت هند ، وقامت الهندان ، وقامت الهندات . أ هـ .

(٣) م : وقولي : « وكلما طال الفصل ، كان الحذف أحسن » مثال ذلك : حضر القاضي اليوم امرأة . أ هـ .

(٤) م : وقولي : « وإن كان المؤنث غير حقيقي ، جاز لك إلحاق العلامة وحذفها ، فصلت أو لم تفصل » مثال ذلك : قولك : طلعت الشمس ، وطلع الشمس وطلعت اليوم الشمس ، وطلع اليوم الشمس ؛ قال تعالى : ﴿ وَجُمِعَ الشَّمْسُ وَالْقَمَرُ ﴾ [القيامة : ٩] . أ هـ .

(٥) م : وقولي : « وإن أسندته إلى جمع التكسير من ظاهر المؤنث ، جاز لك إلحاق العلامة وحذفها » مثال ذلك : قولك : قامت الهنود ، وقام الهنود . أ هـ .

وإن أسندتَهُ إلى ضمير المؤنَّث المفرد ، أو المثنى ، ألحقتَهُ العلامةَ ، حقيقيًا كان التأنيث[(١)] ، أو غير حقيقي[(٢)] .

ولا يجوزُ حذفُها إلا في الشعر ؛ نحوُ قوله [من المتقارب] :

٢٣٥- فَلا مُزْنَةٌ وَدَقَتْ وَدْقَهَا وَلا أَرْضَ أَبْقَلَ إِبْقَالَهَا[(٣)]

وإن أسند إلى ضمير المؤنَّث المجموع ، لم تلحق الفعل علامةٌ إلا أنَّ ضميرَ جماعة المؤنَّث ، إن عادَ على غير مسلَّم ، قد يكون كضمير الواحدة المؤنَّثة ؛ فتقول : النِّساءُ قُمْنَ وَقَامَتْ ؛ ومن ذلك قولُه [من الوافر] :

٢٣٦- تَرَكْنَا الخَيْلَ وَالنَّعَمَ المُفَدَّى وَقُلْنَا لِلنِّسَاءِ بِهَا : أَقِيمِي[(٤)]

وقد يجيء في الشعر ؛ كضمير الواحد المذكَّر ، وفي شاذٍّ من الكلام .

ومن ذلك قولُهُ - عليه السلام - : « خَيْرُ النِّسَاءِ صَوَالِحُ نِسَاءِ قُرَيْشٍ ، أَحْنَاهُ عَلَى وَلَدٍ ، وَأَرْعَاهُ عَلَى زَوْجٍ ، فِي ذَاتِ يَدِهِ »[(٥)] .

---

(١) في ط : المؤنث .

(٢) م : وقولي : « وإن أسند إلى ضمير المؤنث المفرد أو المثنى ، ألحقته العلامة ، حقيقيًا كان التأنيث أو غير حقيقي » مثال ذلك : هند قامت ، والهندان قامتا ، والقناة انكسرت والقناتان انكسرتا . أ هـ.

(٣) البيت لعامر بن جوين :

والشاهد فيه قوله : « ولا أرض أبقل إبقالها » والقياس : أبقلت إبقالها ، لأن الفعل مسند إلى ضمير عائد على « الأرض » وهو مؤنث مجازي ، فحذف التاء ضرورة .

ينظر : تخليص الشواهد ص ٤٨٣ ، وخزانة الأدب ٤٥/١ ، ٤٩ ، ٥٠ ؛ والدرر ٦/ ٢٦٨ ، وشرح التصريح ٢٧٨/١ ، وشرح شواهد الإيضاح ص ٣٣٩ ، ٤٦٠ ، وشرح شواهد المغني ٩٤٣/٢ ، والكتاب ٤٦/٢ ، ولسان العرب (أرض) (بقل) ، والمقاصد النحوية ٢/ ٤٦٤ ، وبلا نسبة في أمالي ابن الحاجب ٣٥٢/١ ، وأوضح المسالك ١٠٨/٢ ، وجواهر الأدب ص١١٣ ، والخصائص ٤١١/٢ ، وشرح الأشموني ١٧٤/١ ، والرد على النحاة ٩١ ، ورصف المباني ص١٦٦ ، وشرح أبيات سيبويه ٥٥٧/١ ، وشرح ابن عقيل ص٢٤٤ ، وشرح المفصل ٩٤/٥ ، ولسان العرب (خضب) ، والمحتسب ١١٢/٢ ، ومغني اللبيب ٦٥٦/٢ ، وهمع الهوامع ١٧١/٢ ، البحر المحيط ٤٩٣/٥ ، ٢٥٣/٧ .

(٤) والشاهد فيه قوله : « أقيمي » فأعاد الضمير على « النساء » مفردًا ؛ وهذا جائز ؛ لأنه جمع غير سالم . ينظر روح المعاني ٤١٥/٧ ، ٢٨٨/١١ .

(٥) أخرجه البخاري ٢٧/٩ : كتاب النكاح : باب إلى من ينكح وأي النساء خير ، رقم ٥٠٨٢ ، ومسلم ١٩٥٨/٤ ، ١٩٥٩) : كتاب فضائل الصحابة : باب من فضائل نساء قريش ، رقم (٢٠٠- ٢٥٢٧) ، وأخرجه أحمد ٢٦٩/٢، ٣١٩، ٣٩٣) ، والبيهقي ٢٩٣/٧ ، =

وجمعُ التكسير من المذكَّر يجرى فى إسناد الفعل إلى ظاهره ، مَجْرى جمع التكسير
٦٦ أ من / المؤنّث[١] ، والضمير العائد عليه ، إنْ كان غير عاقلٍ بمنزلة الضمير العائد على جَمْع المؤنّث ؛ فتقول : « الأَجْذَاعُ انْكَسَرْنَ ، وانكسَرَتْ » ، « وانْكَسَرْنَ » أفصح ؛ لأنه جَمْعُ قِلَّةٍ ، ولو قلت : الجُذُوعُ لكان « انكسرتْ » أفصح .

ولا يُقالُ : انكسر ، إلا فى ضرورة ، أو نادر كلام ؛ ومنه قوله تعالى : ﴿ نُّسْقِيكُم مِّمَّا فِى بُطُونِهِۦ ﴾ [النحل : ٦٦] .

وإن كان عاقلاً ، فالضميرُ العائدُ عليه كالضمير العائد على السالم منهُ .

وقد يجيء كضمير الواحدة من المؤنّث ، أو كضمير الواحد المذكَّر ، أو ضمير جماعة المؤنّث ، وهو أقلُّها .

* * *

= كتاب القسم والنشوز : باب ما يستحب لها رعاية لحق زوجها وإن لم يلزمها شرعًا ، والبغوي في شرح السنة ٢٣٩/٧ (بتحقيقنا) ; كتاب فضائل الصحابة : باب قال الله تعالى : ﴿ يَٰنِسَآءَ ٱلنَّبِىِّ لَسْتُنَّ كَأَحَدٍ مِّنَ ٱلنِّسَآءِ إِنِ ٱتَّقَيْتُنَّ ﴾ [الأحزاب : ٣٢] رقم ٣٨٦٠ من حديث أبي هريرة رضي الله عنه .

وقوله أحناه : من الحنو وهو العطف والشفقة وأرعاه : قال الخطابي : من الإرعاء ، وهو الابقاء يقال : رعاه يرعاه رعيا من الرعاية ، وأرعى عليه أي : أبقى إرعاء ، يقول : أحفظ لماله وأبقاه ، والله أعلم أ.هـ [من شرح السنة] .

(١) م : وقولى : « وجمع التكسير من المذكر يجرى في إسناد الفعل إلى ظاهره مجرى جمع التكسير من المؤنث » أعنى : أنه يجوز لك أن تقولَ : قام الرجال ، وقامت الرجال ؛ كما تقول : قام الهنود ، وقامت الهنود . أ هـ .

بَابُ العَدَدِ

وهو أربعةُ أنواعٍ :

فالنوعُ الأوّل : المفردُ ، وهو واحدٌ ، واثنان للمذّكر ، وواحدةٌ واثنتانِ ، وثِنْتان للمؤنّث .

ولا تجوزُ إضافةُ شيء منها إلا في ضرورةٍ ؛ نحوُ قوله : [من الرجز]

٢٣٧- ظَرْفُ عَجُوزٍ فِيهِ ثِنْتَا حَنْظَلِ[1]

وعشرون ، وسائرُ العقود إلى تسعين .

ويكونُ للمذكّر والمؤنّث على لفظ واحدٍ ، وتمييز بواحد منصوب[2] .

ولا تجوزُ إضافةُ شيء منها إلى التمييز ، فأمّا ما حَكَاهُ الكسائيُّ من قولهم : « أَخَذْتُهُ بِمِائَةٍ وَعِشْرِي دِرْهَمٍ » ، فشاذٌ لا يُلْتفتُ إليه .

والثاني : المضافُ ، وهو من ثلاثة إلى عشرة ، ومائة وألْف ، فأمّا المائةُ والألْفُ ، فيكونان للمذكّر والمؤنّث على لفظ واحدٍ ، ويُفسّران بواحدٍ مخفوض ؛ نحوُ قولك :

---

(١) البيت اختلف في نسبته فنسب إلى خطام المجاشعي وإلى جندل بن المثنى أو لسلمى الهذلية أو للشماء الهذلية .

والشاهد فيه : إضافة « ثنتا » إلى « الحنظل » ، وهو اسم يقع على جميع الجنس ، وحق العدد القليل أن يضاف إلى الجمع القليل . وإنما جاز على تقدير : ثنتان من الحنظل ، كما يقال : أربعة كلاب على تقدير أربعة من الكلاب . وكان الوجه أيضًا أن يقال : حنظلتان ، ولكنه بناه على قياس الثلاثة وما بعدها إلى العشرة .

ينظر البيت لخطام المجاشعي أو لجندل بن المثنى أو لسلمى الهذلية أو لشماء الهذلية في خزانة الأدب ٤٠٠/٧، ٤٠٤، ولجندل بن المثنى أو لسلمى الهذلية في المقاصد النحوية ٤٨٥/٤ ، ولخطام المجاشعي أو لجندل بن المثنى أو لسلمى الهذلية أو للشماء الهذلية في الدرر ٣٨/٤ ، ولجندل بن المثنى في « شرح التصريح » ٢٧٠/٢ ، وللشماء الهذلية في خزانة الأدب ٧/ ٥٢٦،٥٢٩،٥٣٢ ، وبلا نسبة في « إصلاح المنطق » ص ١٨٩ ، وخزانة الأدب ٥٠٨/٧ ، وشرح أبيات سيبويه ٣٦١/٢ ، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ١٨٤٧ ، وشرح المفصل ١٤٣/٤ ، ١٤٤ ، ١٦/٦ ، ١٨ ، والكتاب ٦٩/٣ ، ٦٢٤ ، ولسان العرب (دلل) (هدل) (ثنى) (خصى) ، والمقتضب ١٥٦/٢ ، المنصف ١٣١/٢ ، وهمع الهوامع ٢٥٣/١ .

(٢) م : باب العدد

قولي : « ويكون للمذكر والمؤنث على لفظ واحد ويميز بواحد منصوب » مثال ذلك : عندي عشرون رجلاً ، وعشرون امرأة . أ هـ .

« مِائَةُ رَجُلٍ » ، و « مِائَةُ امْرَأَةٍ » ، و « أَلْفُ رَجُلٍ » ، و « أَلْفُ امْرَأَةٍ » ، وتثنيتهما بمنزلتهما ؛ تقول : « مِائَتَا رَجُلٍ » ، و « مِائَتَا امْرَأَةٍ » ، و « أَلْفَا رَجُلٍ » ، و « أَلْفَا امْرَأَةٍ » .

ولا يجوز إثباتُ النونِ والنَّصْب ، إلا في ضرورة الشعر ، نحوُ قوله : [من الوافر]

٢٣٨- إِذَا عَاشَ الفَتَى مِائَتَيْنِ عَامًا فَقَدْ ذَهَبَ اللَّذَاذَةُ وَالفَتَاءُ(١)

وأمّا من الثلاثة إلى العشرة ، فلا يخلو أنْ تستعملها مضافةً ، أو غير مضافة :

فإن استعملتها غيرَ مضافة ، وأردت بها مجرّدَ العدد ، أدخلتَ عليها تاء التأنيث ، ومنعتَهَا الصرف ؛ فتقول : « ثَلاثَةُ نِصْفُ سِتَّةٍ » و « أَرْبَعَةُ نِصْفُ ثَمَانِيَةٍ » .

وإن أردْت بها المعدودَ ، ألحقتها التاء إنْ أوقعْتَهَا على المذكُر ، وإنْ أوقعْتَهَا على المؤنَّث ، لم تلْحِقْهَا إيّاها / . ٦٦ ب

ويجوزُ حذفُ التاء في الحالَيْن ؛ حكى الكسائي : « صُمنا مِنَ الشَّهْرِ خَمْسًا » . والأول أفصحُ .

وإن أضفْتها إلى المعدود ، فإمّا أنْ تُضيفَهَا إلى جمع ، أو اسْم جمع ، أو اسم جنس ، ولا تُضَاف إلى مفرد ؛ فأمّا قولُهُم : « ثلاثمائة » ، فلأنَّ المائة في المعنى جمع .

وقد يُقَال : « ثَلاثُ مِئِينَ » .

ولا يُقَال إلا : « ثَلاثَةُ آلافٍ » .

---

(١) البيت : للربيع بن ضبع .

والشاهد فيه قوله : « مائتين عامًا » حيث نصب الاسم بعد « مائتين » للضرورة ، وكان الوجه حذف نون « مائتين » ، وخفض ما بعدها ، إلا أنها شبهت للضرورة بالعشرين ونحوها مما يثبت نونه ، وينصب ما بعده ، ويروى « تسعين » عامًا ، ولا شاهد في هذه الرواية .

ينظر : أمالي المرتضى ٢٥٤/١ ، وخزانة الأدب ٣٧٩/٧ ، ٣٨٠ ، ٣٨١ ، ٣٨٥ ، والدرر ٤١/٤ ، وشرح التصريح ٢٧٣/٢ ، وشرح عمدة الحافظ ص٥٢٥ ، والكتاب ١/ ٢٠٨، ١٦٢/٢ ، ولسان العرب (فتا) ، والمقاصد النحوية ٤٨١/٤ ، وهمع الهوامع ١/ ١٣٥ ، وبلا نسبة في أدب الكاتب ص٢٩٩ ، وأوضح المسالك ٢٥٥/٤ ، وجمهرة اللغة ص١٠٣٢ ، وشرح الأشموني ٦٢٣/٣ ، وشرح المفصل ٢١/٦ ، ومجالس ثعلب ص ٣٣٣ ، والمقتضب ١٦٩/٢ ، والمنقوص والممدود ص١٧ ، ويروى « المروءة » بدلًا من « اللذاذة » .

فإن أضفتها إلى جمع ، ألحقتَ التاء[1] ، إن كان الواحد مذكّرًا ، ولم تُلحقها إنْ كان مؤنثًا ، إلا ماشذَّ من قولهم : « ثلاثةُ أَنْفُسٍ » ، والنفسُ مؤنثةٌ ، لكن عوملَتْ معاملة المذكّر ؛ حملاً على معنى شخص .

وما عَدا ذلك : فلا يُحمل على المعنى ، إلا فى ضرورة ؛ نحوُ قوله [من الطويل] :

٢٣٩- فَكَانَ مجنِّى دُونَ مَنْ كُنْتُ أَتَّقِى ... ثَلاثُ شُخُوصٍ كَاعِبَانِ وَمُعْصِرُ[2]

فأسقط التاء ؛ لأنَّ الشخوص فى المعنى ، هى الكاعبان والمُعْصِرُ .

وتقول : ثلاثةُ نَسَّابَاتٍ ؛ لأنّه صفة لمحذوف ، التقدير : ثلاثةُ رِجالٍ نَسَّابَاتٍ ؛ وكذلك تفعل فى أمثاله .

فأمّا قولُهُم : « ثلاثُ دَوَابُّ ذُكُور » ، فعلى جعل الدّابة اسمًا .

وإذا كان للمعدود جمعُ قلّة ، وجمعُ كثرة ، أضفتَهُ إلى القليل ؛ نحو : « ثلاثةُ أَفْلُسٍ » ، وقد يضاف إلى الكثير ، فيقال : « ثلاثةُ فُلُوسٍ » .

وإنْ كان الجمع صفةً ، أجريْتَهُ على العدد ، فتقول : « ثلاثةٌ قُرَشِيُّونَ » .

وقد يُضافُ إليه ، فيُقَالُ : « ثلاثةُ قُرَشِيِّينَ » ، على حذف الموصوف ، وإقامة الصفة مُقَامَهُ ، وبابُهُ الشعر .

---

(١) م : وقولى : « ألحقتها التاء » إن أوقعتها على المذكر ، وإن أوقعتها على المؤنث لم تُلحقها إياها ، من ذلك قولهم : الثوب سبع فى ثمانية ، أى : سبع أذرع فى ثمانية أشبار . أ هـ .

(٢) البيت لعمر بن أبي ربيعة .

والشاهد فيه قوله : « ثلاث شخوص » ، والقياس : ثلاثة شخوص لأن « شخص » مذكّر لكن الشاعر راعى المعنى المقصود من الشخوص الذي رشحه وقواه ذكر « الكاعبين » و« المعصر » .

ينظر : ديوانه ص١٠٠ ، والأشباه والنظائر ٤٨/٥، ١٢٩ ، والأغاني ٩٠/١ ، وأمالي الزجاجي ص ١١٨ ، والإنصاف ٧٧٠/٢ ، وخزانة الأدب ٣٢٠/٥ ، ٣٢١ ، ٣٩٤/٧ ، ٣٩٦ ، ٣٩٨ ، والخصائص ٤١٧/٢ ، وشرح أبيات سيبويه ٣٦٦/٢ ، وشرح التصريح ٢/ ٢٧١ ، وشرح شواهد الإيضاح ص٣١٣ ، والكتاب ٥٦٦/٣ ، ولسان العرب (شخص) ، والمقاصد النحوية ٤٨٣/٤ ، بلا نسبة في الأشباه والنظائر ١٠٤/٢ ، وأوضح المسالك ٢٥١/٤ ، وشرح الأشموني ٦٣٠/٣ ، وشرح التصريح ٢٧٥/٢ ، وشرح عمدة الحافظ ص٥١٩ ، وعيون الأخبار ١٧٤/٢ ، والمقتضب ١٤٨/٢ ويروى « نصيرى » بدلًا من « مجنى » .

وإن أضفتها إلى اسم جمع ، ألحقتَ التاء ، إنْ كان لعاقل ؛ نحوُ قولك : « ثلاثةُ رَهْطٍ » ، ولا تُلحقها إن كان لغير عاقل ؛ نحوُ : « ثَلاث ذَوْدٍ » ، فأمّا قولُهُم : « ثلاثةُ أشْيَاء » ، فَبُنِيَ العددُ على مفرده شُذوذًا ؛ وكذلك : « ثلاثةُ رِجْلَةٍ » ، والباب ألا يُضاف إلى اسْمِ جمع ، إلا بِمِنْ ، فيُقال : « ثلاثٌ مِنَ الإبِلِ » .

وإن أضفتها إلى اسْم جِنْس ، كُنْتَ في إلحاق التاء بالخيار ؛ فتقول : « ثلاثةُ نَخْلٍ » ، والأحسنُ إلحاقُها .

والثالث المركب :

وهو من إحدى عَشْرَ ، إلى تسعةَ عَشَرَ ، وحكمُهُ : أنْ يبقى النيف على ما كان عليه من تذكير أو تأنيث ، إلا أنّكَ تبني من واحدٍ أحدًا ، ومن واحدةٍ إحْدَى .

وقد يجوزُ أنْ تُبقيهما على لفظيهما .

٦٧ أ وأمّا العَشَرَةُ ، فإنَّكَ تُلحِقُهَا التّاءَ في عدد المؤنّث ، وتُبْقِي / الشين ساكنةً ، ويجوزُ كسرها ، وتسقطها في عدد المذكَّر ، وتُبقِي الشين على فَتْحِها [وتبنى النيف مع العشرة إلا في اثنى عشر واثنتى عشرة ؛ فإنك تبنى العشرة ؛ لوقوعها موقع النون][1] ، وتبقى النيف على إعرابه .

ومن العَرَبِ من يُسْكن العين في عَشَر في عدد المذكَّر ، إلا في اثْنَى عَشَرَ .

ويفسر جميع ذلك بواحدٍ منصوب ؛ فتقول : « وَاحِدَ عَشَرَ رَجُلاً » ، و « أَحَدَ عَشَرَ رَجُلاً » ، إلى تسعةَ عشر ، و « وَاحِدَةَ عَشْرَةَ امْرَأَةً » ، و « إِحْدَى عَشْرَةَ امْرَأَةً » ، إلى تِسْعَ عَشْرَةَ ، إلا أنه يجوز في ثمانى عشرة إثْباتُ الياء ساكنةً أو مفتوحةً ، وحذفها ، وعلى الحذف قوله [من الكامل] :

٢٤٠- وَلَقَدْ شَرِبْتُ ثَمانِيا وَثَمانِيًا ... وَثَمانِ عَشْرَةَ وَاثْنَتَيْنِ وَأَرْبَعَا[2]

---

(١) سقط في ط .

(٢) البيت للأعشى .

الشاهد فيه قوله : « وثمان عشرة » حيث كسر نون « ثمانية » المركبة ، بعد حذف يائها ، ويجوز فتح الياء ، وسكونها إذا بقيت .

ينظر : لسان العرب (ثمن) ولم أقف عليه في ديوانه ، وهو بلا نسبة في شرح الأشموني ٣/ ٦٢٧.

ولا تجوز إضافةُ النيّف إلى العشرة ، إلا فى ضرورة ؛ نحوُ قوله [من الرجز] :

٢٤١- بِنْتَ ثَمانِى عَشْرَةٍ مِنْ حِجَّتِهْ(١)

وإذا أضفْت العدد المركَّب ، جازَ فيه إبقاؤه على بنائه ، وأَنْ يجعل الإعرابُ فى الاسم الثانى ؛ فتقول : « عِنْدِى أَحَدَ عَشَرَكَ » ، بفتح الراء وضمّها .

ولا تجوز إضافةُ اثنى عَشَرَ ، ولا اثْنَتِىْ عَشْرَةَ ، ولا ثِنْتَىْ عَشْرَةَ .

والرابع : المعطوفُ والمعطوفُ عليه من واحدٍ وعشرين إلى تسعة وتسعين ، وجميعه يُفسَّر بواحد منصوب ، ويكون حكم النيف والعَقْد فى سائر الأحكام بمنزلتهما قبل العطف (٢) .

وإذا اجتمع فى هذا الباب مُذَكَّرٌ ومؤنَّثٌ ، وأَضَفْتَ العدد إلى المعدود ، بنيتَهُ على المتقدّم منهما ، فتقول : « عندى سِتَّةُ رِجالٍ ونِسَاءٍ » ، و « وسِتُّ نساءٍ وَرِجَالٍ » ؛ وكذلك تفعل إلى العشرة ، ولا يجوزُ ذلك فيما دون الستة(٣) .

---

(١) البيت لنفيع بن طراق . وقبله :

كلف من عنائه وشقوته

والشاهد فيه قوله : « ثماني عشرة » حيث أضاف « ثماني » إلى « عشرة » ، وبعض الكوفيين يجيزون إضافة النيّف إلى العشرة .

ينظر : الحيوان ٤٦٣/٦ ، والدرر ١٩٧/٦ ، وشرح التصريح ٢٧٥/٢ ، والمقاصد النحوية ٤٨٨/٤ ، وبلا نسبة في الإنصاف ٣٠٩/١ ، وأوضح المسالك ٢٥٩/٤ ، وخزانة الأدب ٦/ ٤٣٠ ، ٤٣٢ ، وشرح الأشموني ٦٢٧/٣ ، ولسان العرب (شقا) ، وهمع الهوامع ٢/ ١٤٩.

(٢) م : وقولى : « ويكون حكم النيف والعقد فى سائر الأحكام بمنزلتهما قبل العطف » أعنى : أن العقد يكون للمذكر والمؤنث بلفظ واحد كما كان قبل العقد والنيف يكون من ثلاثة إلى تسعة فى المذكر بالتاء ، وللمؤنث بغير تاء ، كما كان - أيضًا - قبل ؛ فيكون واحد وأحد واثنان للمذكر ، وواحدة وإحدى واثنتان وثنتان للمؤنث ؛ كما كان - أيضًا - قبل ذلك ؛ فتقول : واحد وعشرون رجلاً ، واثنان وعشرون غلامًا ، وثلاثة وعشرون فارسًا ، وواحدة وعشرون جارية ، والنتان وعشرون امرأة ، وثلاث وعشرون جارية . أ هـ .

(٣) م : وقولى : « ولايجوز ذلك فيما دون الستة » أعنى : أنه لايجوز أن تقول : خمسةُ رجال ونساء ، ولا أربعة رجال ونساء ، ولاثلاثة رجال ونساء ؛ وسببُ ذلك : أن رجالاً ونساء جمعان ، وأقل مايقع عليه الجمع ثلاثة ؛ فلذلك كان أقل مايصدق عليه رجال ونساء : ستة . أ هـ .

وإن نصبتَ المعدود المختلط بَعْدَ العدد ، فإنَّكَ في العاقل تبني العدد على المُذَكَّر ، تقدَّمَ أو تأخَّر ؛ فتقول : « عِنْدِي أَحَدَ عَشَرَ عَبْدًا وَجَارِيَةً » ، و « ثَلاثَةَ عَشَرَ جارِيَةً وَعَبْدًا » .

وفي غير العاقل تبنى على المتقدِّم ، فتقول : « عِنْدِي سِتَّةَ عَشَرَ جَمَلاً وَنَاقَةً » ، و « خَمْسَ عَشْرَةَ نَاقَةً وَجَمَلاً » و « سِرتُ ثَلاثَةَ عَشَرَ يَوْمًا وليلةً » ، و « ثَلاثَ عَشْرَةَ ليلةً ويومًا » .

إلا أنَّ الحكم للأول ؛ إذ يصح الاستغناء عن الثاني ؛ لأنه ليستْ تحتها عددٌ يحتوى على جمعين .

٦٧ ب وإن أتيتَ بالمعدود بعد « بَيْنَ » ، غلَبْت في العاقل المذكَّر ، تقدَّم أو تأخَّر ، وفي / غيره المؤنَّث تقدَّم أو تأخر ؛ فتقول : « عِنْدِي أَحَدَ عَشَرَ بَيْنَ رَجُلٍ وَامْرَأَةٍ » ، و « بَيْنَ امْرَأَةٍ وَرَجُلٍ » ، و« سرتُ ثلاثَ عَشْرَةَ بين يَوْمٍ وليلةٍ ، وبَيْنَ ليلةٍ ويومٍ ».

ومن ذلك قوله [من الطويل] :

٢٤٢- فَطَافَتْ ثَلاثًا بَيْنَ يَوْمٍ وَلَيْلَةٍ   وَكَانَ النَّكِيرُ أَنْ تُضِيفَ وَتَجْأَرَا[(١)]

وإذا لم تذكر المعدود في التأريخ ، فإنَّ العرب تبنى العددَ على الليالي دُونَ الأيام ، وتنجرُّ مع ذلك الأيام ، فتقول : « كَتَبْتُ لِثَلاثٍ خَلَوْنَ أو بَقِينَ مِنْ شَهْرٍ كذا » ؛ ومن ذلك قوله [من الخفيف] :

٢٤٣- خُطَّ هَذَا الكِتَابُ فِي يَوْمِ سَبْتٍ   لِثَلاثٍ خَلَوْنَ مِنْ رَمَضَانِ

والأحسنُ : أنْ يؤرِّخ بالأقل ممَّا مضى ، أو ممَّا بقى [(٢)] ، فإذا استوى الماضِي ، والباقى ، أرَّختَ بأيِّهما شئتَ ، وتعريف المضاف من الأعداد بإدخال الألف واللام على

---

(١) البيت للنابغة الجعدي .
والشاهد فيه قوله : « ثلاثًا بين يوم وليلة » فغلب المؤنث على المذكر ؛ لأن التمييز واقع على غير العاقل ، وجاءت « بين » فاصلة بينه وبين العدد .
ينظر : ديوانه ص٤١ ، وأدب الكاتب ص٢٧٥ ، وإصلاح المنطق ص٢٩٨ ، وخزانة الأدب ٤٠٧/٧ ، ٤٠٨ ، ٤١١ ، ٤١٣ ، والكتاب ٥٦٣/٣ ، ولسان العرب (خمس) (ضيف) ، وبلا نسبة في مغني اللبيب ٦٦٠/٢ .

(٢) م : وقولي : « والأحسن أن يؤرخ بالأقل مما مضى أو مما بقى » أعنى : أنه أحسن أن تقول : لعشر خلون ، من أن تقول : لعشرين بقين ، وحسن أن تقول لخمس عشرة خلت ، أو لخمس عشرة بقيت . أ هـ .

ما أضيف إليه ؛ نحوُ : « ثلاثةُ الأَثْوابِ » .

وقد حُكى إدْخالُ الألف واللام عليهما ، وتعريفُ المركَّب بإدخالهما على الاسم الأول ؛ نحوُ : الأَحَدَ عَشَرَ رَجُلاً ، وقد حُكى : « الرَّجُلَ » ، على زيادة الألف واللام .

وتعريف المعطوف والمعطوف عليه بإدخال الألف واللام على الاسمين ؛ نحوُ : « الثَّلاثَةِ وَالعِشْرِينَ » .

وتعرِيفُ المفرد ، بإدخال الألف واللام عليه ؛ نحو : « الوَاحِدِ والاثنَيْنِ » .

* * * *

بَابُ كِنَايَاتِ العَدَدِ

والعربُ تُكْنى عن العدد بـ « كَذَا » وتستفهِمُ عنه بـ « كَمْ » وتكثِّره بـ « كَأَيِّنْ » وبـ « كَمْ » أيضًا .

فأما « كَمْ » ، فإن كانتِ استفهاميّةً ، كانَ تمييزُهَا مفردًا منصوبًا(١) .

وإن كانت خبريَّةً ، كانت للتكثير ، ويكون تمييزُهَا مخفوضًا (٢) ، ويجوزُ فيه الإفرادُ والجمعُ ، ويجوزُ حمل الخبريّة على الاستفهامية فى نَصْب التمييز خاصَّةً إذا فُهِمَ المعنى ؛ ومن ذلك قوله [من الكامل] :

٢٤٤- كَمْ عَمَّةٍ لَكَ يَا جَرِيرُ وَخَالَةٍ فَدْعَاءَ قَدْ حَلَبَتْ عَلَيَّ عِشَارِى(٣)

فإنّه رُوِىَ بنَصْب « عَمّةٍ » .

وكذلك يجوز - أيضًا - حمْلُ الاستفهاميّة على الخبريّة في خفض التمييز خاصّةً وحُكِيَ من كلامهم : « عَلَى كَمْ جِذْعٍ بَيْتُكَ » ، والأصلُ : على كم مِنْ جِذْعٍ ، فحذفتْ مِنْ وعُوِّض منها عَلَى .

وكذلك لا يجوزُ خفضُ تمييزها حتى يدخلَ عليها حرفُ خفض .

---

(١) م : [باب كنايات العدد]
وقولى : « فإن كانت استفهامية ، كان تمييزُها مفردًا منصوبًا » مثال ذلك : قولك : كم غلامًا عندك . أ هـ .

(٢) م : وقولى : « وإن كانت خبريّةً ، كانت للتكثير ، ويكون تمييزها مخفوضًا » مثال ذلك : كم غلام لى ، وكم غلمان لى ، أى : كثير من الغلمان لى . أ هـ .

(٣) البيت للفرزدق .
والشاهد فيه قوله : « كم عمة » حيث رويت منصوبة حملًا لـ « كم » الخبرية على الاستفهامية فى نصب التمييز ، وفى « عمة » وجهان آخران : أحدهما : الرفع على الابتداء ، والمسوغ للابتداء بها وصفها بالجار والمجرور ، والثاني : والجر على الإضافة .
ينظر : بديوانه ٣٦١/١ ، الأشباه والنظائر ١٢٣/٨ ، وأوضح المسالك ٢٧١/٤ ، وخزانة الأدب ٤٥٨/٦ ، ٤٨٩ ، ٤٩٢ ، ٤٩٣ ، ٤٩٥ ، ٣٩٨ ، والدرر ٤٥/٤ ، وشرح التصريح ٢٨٠/٢ وشرح شواهد المغني ٥١١/١ ، وشرح عمدة الحافظ ص٥٣٦ ، وشرح المفصل ١٣٣/٤ ، والكتاب ٧٢/٢ ، ١٦٢ ، ١٦٦ ، ولسان العرب (عشر) ، واللمع ٢٢٨ ، ومغني اللبيب ١٨٥/١ ، والمقاصد النحوية ٤٨٩/٤ ، وبلا نسبة في سر صناعة الإعراب ٣٣١/١ ، وشرح الأشموني ٩٨/١ ، وشرح ابن عقيل ص١١٦ ، ولسان العرب (كمم) ، والمقتضب ٥٨/٣.

ويجوزُ الفَصْل بين الاستفهاميّة وتمييزها بالظرف والمجرور ، فتقول / : « كَمْ فِي الدَّارِ ٦٨ أ
رَجُلا» ، و « كَمْ عِنْدَكَ جارِيَةً » .

وإن فصلتَ بين الخبريّة وتمييزها ، التزمَ فيه النَّصْبُ ، ولا يجوز الخفض إلا في ضرورةٍ ؛ نحوُ قوله [من الرمل] :

٢٤٥- كَمْ بِجُودٍ مُقْرِفٍ نَالَ العُلَى وَكَـرِيمٍ بُـخْـلُـهُ قَـدْ وَضَـعَـهْ[1]

فإنّه روىَ بخفض « مُقْرِف » ونصبه ، ويجوزُ دخول « مِنْ » على تمييزها ، فيخفض إذ ذاك ؛ فتقول : « كَمْ مِنْ غُلامٍ عِنْدَكَ » . و « كَمْ مِنْ غُلامٍ مَلَكْتَ » .

ويجوزُ - أيضًا - حذْفُ تمييزها لفهم المعنى ، فتقول : « كَمْ مَالُكَ » ، أيْ : كم درهمًا مالك .

وكلاهُما له صدرُ الكلام فلا يتقدمُهُ عاملٌ إلا الخافض [2] .

ويُعْرَفُ موضِعُهُمَا من الإعراب بالقانون الذى تقدَّم فى أسماء الشرط .

والأحسن في الاسمِ الواقع فى جواب كَمِ الاستفهاميّة : أنْ يكون موافقًا لها فى الإعراب ؛ فتقول فى جواب مَنْ قال : كَمْ دِرْهَمًا مَلَكْتَ : « عِشْرِينَ » ، وفى جواب من قال : كَمْ دِرْهَمًا عِنْدَكَ : « عشرون » .

ويجوزُ أنْ ترفع الجواب على كلّ حالٍ .

وأمّا كَأَيِّن ، فمعناها معنى كَمِ الخبريّة ، إلا أن تمييزها يلزمه مِنْ ، ويجوز الفصل بينها وبينه بالجمَلِ ؛ فتقول : « كَأَيِّن جاءَنِى مِنْ رَجُلٍ » .

---

(١) البيت لأنس بن زنيم .
والشاهد فيه قوله : « مقرف » حيث وردت « كم » الخبرية مفصولًا بينها وبين تمييزها وروى تمييزها « مقرف » مخفوضًا وكان القياس النصب إلا أن ذلك ضرورة وروى بالنصب على التمييز لقبح جره مع الفصل .
ينظر : ديوانه ص ١١٣ ، خزانة الأدب ٤٧١/٦ ، والدرر ٤٩/٤ ، وشرح شواهد الشافية ص ٥٣ ،والمقاصد النحوية ٤٩٣/٤ ،ولعبد الله بن كريز في الحماسة البصرية ١٠/٢ ،وبلا نسبة في الإنصاف ٣٠٣/١ ، والدرر ٢٠٤/٦ ، وشرح أبيات سيبويه ٣٠/٢ ،وشرح الأشموني ٦٣٥/٣ ، وشرح عمدة الحافظ ص٥٣٤ ، وشرح المفصل ١٣٢/٤ ، والكتاب ١٦٧/٢ ، والمقتضب ٦١/٣ ، وهمع الهوامع ٢٥٥/١ ، ١٥٦/٢ .

(٢) م : وقولي : « ولايتقدمه عامل إلا الخافض » مثال ذلك : قولك : بكم درهم اشتريت ثوبك ، وبكم غلام مررت . أ هـ .

وفيها لُغَاتٌ : يُقَالُ : « كَأَيْنْ » ، وَ « كَاءِنْ » ، وَ « كَيْءْ » نحوُ: كَيْعٍ ، و « كَيءٍ » نحوُ : كَيْعٍ .

وأمَّا « كذا » ، فإن كَنَيْتَ به عن الثلاثة إلى العشرة ، أو عن المائة ، أو الأُلف ، قلت : « كَذَا مِنَ الدَّرَاهِمِ » .

وإنْ كَنيت به عن أحدَ عَشَرَ إلى تسعةَ عَشَرَ ، قلت : « كَذَا وَكَذَا دِرْهَمًا » .

وإن كنيت به عن عشرين ، أو ثلاثين إلى تسعين ، قلت : « كَذَا دِرْهَمًا » ، وإن كَنَيْتَ به عن المعطوف من واحد وعشرين إلى تسعة وتسعين ، قلت : « كَذَا وكَذَا دِرْهَمًا » .

* * *

بَابُ اسْمِ الفَاعِلِ المُشْتَقِّ مِنَ العَدَدِ

إذا اشتققْتَ اسمَ فاعلٍ من واحدٍ إلى عشرةٍ ، كان المذكَّرُ على وَزْن « فاعل » ، والمؤنث على وزن « فاعلة » ، نحو : « حَادٍ » ، و « حادِيَة » ، وكذلك إلى العشرة ، إلا أنه يجوزُ في ثالث وثالثة ، لُغتان ، إثباتُ الثاء وإبدالُها ياءً ، فيقال : ثالي ، وثالية ، وعلى ذلك قوله [من الرجز] :

٢٤٦- يَفْدِيكَ يَازُرْعُ أَبِي وَخَالِي قَدْ مَرَّ يَوْمَانِ وَهَذَا الثَّالِي/(١) ٦٨ ب

وذلك يجوزُ - أيضًا - في خامسٍ ، وخامسة ، إثباتُ السين وإبدالُها ياءً ؛ وعلى ذلك قولُه [من البسيط] :

٢٤٧- مَضَتْ ثَلاثُ سِنِينَ مُنْذُ حلَّ بِهَا وَعَامَ حلَّتْ وَهَذَا التَّابِعُ الخَامِي(٢)

ويجوز في سادس وسادسة ، ثلاثُ لُغاتٍ : إثباتُ السِّين وإبدالُها ياءً ، فيقال : « سَادٍ » ، وَ « سَادِيَة » ، وعلى ذلك قوله [من الطويل] :

٢٤٨- تُوَيْزِل عَامٍ قَدْ أَذَاعَتْ بِخَمْسَةٍ وَتَعْتَدُّنِي إِنْ لَمْ يَقِ اللَّهُ سَادِيَا(٣)

وإدْغام الدال فيها بعد قلبها تاءً ، فيقال : « سَات » ، وَ « سَاتة » ؛ كما قالوا : « سِت » .

---

(١) البيت : بلا نسبة في : الدرر ٦/ ٢٢٤، سر صناعة الإعراب ٧٦٤ ، وشرح الأشموني ٣/ ٨٨٠ ، شرح شافية ابن الحاجب ٢١٣/٣ ، لسان العرب (ثلث) ، همع الهوامع ١٥٧/٢ ، شرح المفصل ٢٤/١٠ ، ٢٨ ، وبعده :

وأنت بالهجران لا تبالي

والشاهد فيه قوله : « وهذا الثالي » يريد : وهذا الثالث فأبدل الثاء ياء .

(٢) البيت : للحادرة (قطبة بن أوس) وقبله :

كَمْ للمنازل مِنْ شَهْرٍ وأَحْوامِ بالمُحْنَى بَيْنَ أَنْهارٍ وآجامِ

والشاهد فيه قوله : « الخامي » يريد الخامس ، فأبدل السين ياء .

ينظر : لسان العرب (خمس) (خما) والدرر ٢٣٥/٦ ،وسر صناعة الإعراب ٧٤٢/٢ والممتع في التصريف ٣٦٩/١ ، وهمع الهوامع ١٥٧/٢ .

(٣) البيت : بلا نسبة في : سر صناعة الإعراب ٧٤١/٢ ،شرح شواهد الشافية ص٤٤٧ ولسان العرب (ذبح) .

الشاهد : قوله : « سادِيًا » يريد : سادسًا فقلب السين ياءً .

فحادٍ و حادية ، لم يستعملا إلا فيما زاد على عشرة .

وأمّا واحدٌ وواحدةٌ ، فصفتان من : وَحَدَ يَحِدُ ، إذا انفردا أو ليستا من هذا الباب ، ولا تجوزُ إضافتُهما ، وما عدا ذلك يجوزُ إضافتُهُ إلى العدد الذى أُخِذَ منه ، وإلى خلافه ، فيُقالُ : ثَالِثُ ثَلاثةٍ ، وثَالِثُ اثْنَيْنِ ؛ وكذلك باقيها ، إلا ثانيًا وثانيةً ، فإنّهما لا يُضافان إلا إلى العدد الذى أُخِذَ منه ، فيقال : ثَانى اثْنَيْنِ ، وثَانِيَةُ اثْنَتَيْنِ ، ولا يجوز : ثَانِي واحِدٍ ، ولاثانيةُ واحدةٍ .

فإذا أُضيف إلى الموافق ، لم يَعْمل ، ويعرف بالإضافة [١] ؛ وإن أضيف إلى المخالف ، جرى مجرى اسم الفاعل المأخوذِ مِنَ الفعل فى جميع أحواله ؛ فَيَعْمَلُ بمعنى الحال والاستقبال ، ولا يعمل بمعنى الماضى ، إلا إذا دخلت عليه الألف واللام [٢] ؛ نحوُ : « هَذَا الرّابع ثلاثةً أمسِ » .

وأمّا العَددُ من أحد عشر إلى تسعةَ عَشَرَ ، فإنّك تبنى اسمَ الفاعل من النّيِّف على فاعلٍ ، للمذكّر ، وفاعلة للمؤنّث ، ويكون اسم الفاعل مبنيا مع العشرة ؛ كما كان النيِّف ؛ فتقول : حَادِىَ عَشَرَ ، وَحَادِيَةَ عَشْرَةَ ، وكذلك إلى تسعةَ عَشَرَ .

فإن أضفْته إلى العدد الموافق ، قلت : « ثَالِثَ عَشَرَ ثلاثةَ عشر » ، وإن شئتَ حذفْتَ « عَشَرَ » الأول ؛ لدلالة « عشر » المتأخّر عليه .

ويعربُ اسمُ الفاعل لزوال موجِبِ بنائه ، وهو أجود الوجوه ؛ فتقول : « هَذَا ثَالِثُ ثَلاثَةَ عَشَرَ » .

وإن شئْتَ حذفْتَ - أيضًا - ثلاثة ؛ لدلالة ثَالث عليها ، وأعربْتَ ثالثًا ؛ لزوال موجب بنائه ، وأبقيْتَ « عَشَر » مبنيًا ، لأنّك نويْتَ المحذوف ؛ فقلت : « هَذَا ثَالِث عَشَرَ » .

---

(١) م : باب اسم الفاعل المشتق من العدد
قولى : « فإن أضيف إلى الموافق ، لم يعمل ويعرف بالإضافة » أعنى : أنك تقول : مررت بزيد ثالث الثلاثة ، فتصف به المعرفة ؛ لأنه تعرّف بإضافته إلى المعرفة ، ولايجوز إعماله فيما بعده ، لاتقول ثالث ثلاثة ؛ فتنصب به ثلاثة . أ هـ .

(٢) م : وقولى : « فيعملُ بمعنى الحال والاستقبال ، ولايعمل بمعنى الماضى إلا إذا أدخلت عليه الألف واللام » مثال ذلك : هذا الرابع ثلاثة الآن ، وهذا الخامس أربعة غدا ، وهذا الرابع ثلاثة أمس ، وهذا الخامس أربعة أمس . أ هـ .

حكى الكسائي السواء ثالث عشر ، وهذا الوجه أقلُّها استعمالاً .

ومثلُ ذلك جائزٌ في الباقي .

وإن أضفْتَه إلى المُخالِف ،لم يجز فيه / إلا وجهان : ٦٩ أ

أحدهُمَا : أنْ تقولَ : « هَذَا ثَالِث عَشَر اثْنَى عَشَر »

والآخرُ : أنْ تحذف « عَشَر » المتقدِّم ؛ لدلالة المتأخر عليه ، ويُعْرِبُ اسمُ الفاعل ؛ لزوال مُوجِب بنائه ، فتقول : « هَذَا ثَالِث اثْنَيْ عَشَر » ، ومثلُ ذلك جائزٌ في الباقي ، ولا يعمل اسمُ الفاعل المأخوذُ من العدد المركَّب أصْلاً (١) ، ولا يجوزُ بناء اسم الفاعل من عِشْرِينَ وسائر أسماء العقود ؛ بل تقول : « هَذَا العِشْرُونَ » ، أو « كَمَالُ العِشْرِينَ » .

* * *

(١) م : وقولي : « ولايعمل اسم الفاعل المأخوذ من العدد المركب أصلاً » أعني : أنه لايجوز أن يقال : هذا ثالث اثنى عشر ، فتنون ثالثا وتنصب به اثنى عشر . أ هـ

بَابُ الإدْغَامِ مِنْ كَلِمَتَيْنِ

الإدْغامُ ، لا يكون إلا في مثلَيْنِ [أو] متقاربَيْنِ :

ذِكْرُ إدْغامِ المثلين :

إذا التقى المثلان في كلمتين ، فإمّا أنْ يكون الثاني ساكنًا ، أو متحرّكًا ، فإن كان ساكنًا ، لم يَجُز الإدغامُ ؛ بل لا بدَّ من إظهارهما ؛ نحوُ قولك : « اضْرِبِ ابْنَكَ » وقد شَذَّتِ العربُ في « علماء بنو فُلان » ، والأصلُ : على الماء ، فحذفوا الألف لالتقاء الساكنين ، ثم حذفوا أحد المثلين بعد ذلك تخفيفًا ، وإن كان متحرّكًا .

فإن كانا صحيحَيْنِ ، فإمّا أنْ يكون الأوّلُ منهما ساكنًا ، فتدغمه في الثاني ليس إلا ؛ نحوُ قولك : « اضْرِب بكْرًا » .

وإمّا أنْ يكونَ متحرّكًا فلا يخلو إذ ذاك من أنْ يكون ما قَبْلَهُ ساكنا أو متحرّكًا ، فإن كان متحرّكًا ، جازَ الإظْهارُ وحذْفُ الحركة من المثل الأول ، وإدْغامُه في الثاني ؛ فتقول : « جَعَلَ لَكَ » ، وَ « جَعَلَّكَ » .

وكلاهُما حَسَنٌ ، والإظْهار لغةُ أَهْلِ الحجاز .

وأقوى ما يكون الإدْغام وأحسنُهُ إذا أدّى الإظْهارُ إلى اجتماع خمسة أحرف متحرّكة فصاعدًا [١].

وإنْ كان ما قبله ساكنًا ، فإن كان الساكن حرفَ عِلّة ، جاز الإظْهار ، وأن تحذفَ الحركة من المثل الأول ، وتدغمه في الثاني ؛ نحوُ : « دَار رَاشِدٍ » ، و « ثَوْب بكرٍ » ، و « حَبِيب بشْرٍ » .

والإظْهَارُ فيه أَحْسَن من الإظهار في « جَعَل لَكَ » وأشباهه .

وإن كان الساكن حرفًا صحيحًا ، لم يجز الإدْغام ؛ نحوُ : اسْم مُوسَى ، وابْن نوحٍ .

---

(١) م : باب الإدغام من كلمتين
قولي : « وأقوى مايكون الإدغام وأحسنه إذا أدى الإظهارُ إلى اجتماع خمسة أحرف متحركة فصاعدًا » أعني : أن الإدغام في مثل « جعل لك » لتوالي خمسة أحرف متحركة أقوى من الإدغام في مثل « يجعل لك » . أ هـ .

وإن كان المثلان حرفَي علّة ، فإن كان الأول ساكنًا : فإمّا أَنْ يكون حرفَ لِينٍ ؛ فيلزم الإدْغام ؛ نحو : « اخْشَيِ ياسرًا » ، أو حرف مدٍ ولين ، فلا يجوز الإدغام نحوُ : « يَغْزُو وَاقِد » ، و « اضْرِبِي ياسِرًا » ، وإنْ كان الأول متحرِّكًا ، فإمّا أنْ يكون ما قبله متحرِّكًا ؛ فيجوز الإظهارُ والإدغامُ ؛ نحوُ : « وَلِيَ يَزِيدُ » ، و « لَقَضُوَ وَاقِدٌ » .

وإمّا أنْ / يكون ساكنًا معتلًّا غير مُدْغَم ؛ فيجوز الإظْهارُ والإدْغامُ ؛ نحوُ :« وَاو وَاقِدٍ » ، و « آى ياسِينَ » . ٦٩ ب

وإمّا أنْ يكون ساكنًا صحيحًا ، أو معتلًّا مُدْغمًا ، فلا يجوزُ الإدْغام ، نحوُ : « وَلِيُّ يَزِيدَ » ، و « عَدُوُّ وَاقِدٍ » ، و «ظَبْيُ يَزِيدَ » ، « غَزْوُ وَاقِدٍ » .

* * *

ذِكْرُ إِدْغَامِ المتَقَارِبَيْنِ

اعلم : أنَّ التقارب بين الحرفَيْن يكون فى المَخرَجِ ، أو فى الصِّفَة ، أو فى مجموعهما ، فلا بدَّ من ذكر الحروف ومخارِجها وصفاتها .

فحروف المُعْجم ، الأصولُ : تِسعَةٌ وعشرونَ حرفًا ، أوَّلها الألفُ وآخِرُهَا الياء على المشهور مِنْ ترتيب حروف المعجم .

وقد تَبْلُغُ خمسةً وثلاثين بفروعٍ حَسَنَةٍ تلحقُهَا ، يُؤْخَذُ بها فى القرآن وفصيح الكلام ، وهى : النون الخفيفةُ ، وأعنى بذلك :السَّاكنة ، إذا وقع بعدها حرفٌ من الحروف التى تُخْفَى معها[1]، والشين التى كالجيم ؛ نحوُ : أَجْدَق فى أَشْدَق ، والصَّادُ التى كالزَّاي ؛ نحوُ : « مَزْدَر » فى مَصْدَرٍ ، والهمزةُ المخفَّفةُ ، وهى المجعولة بينها وبين الحرف الذى منه حركتُهَا ، وذلك جائزٌ فى كلِّ همزة متحرِّكة تكون بعد ألفٍ ، أو بعد حركة [2] ما لم تَكُنْ مفتوحةً مكسورًا ما قبلها ، فتبدل ياءً [3] ، أو مضمومًا فتبدل واوًا [4] .

وألفُ التَّفْخِيمِ [5] ، وألفُ الإمالة ، وهى كلُّ ألف يُنْحَى بها نحو الياء ، وبالفتحة التى قبلها نحو الكسرة .

ولا تفعل ذلك بها إلا إذا كان قبلها كسرة بحرْفٍ ؛ نحو : « عِمَادٍ » ، أو بحرفَيْن ، أوّلهُمَا ساكنٌ ؛ نحوُ : « شِمْلال » ، أو بحرفَيْن متحرِّكين إذا كان أحدُهُمَا الهاء ، ولم تفصل بين الكسرة والألف ضمّةٌ ؛ نحوُ : لَنْ يَضْرِبَهَا ، فإن فصل

---

(١) م : وقولى : « وأعنى بذلك الساكنة إذا وقع بعدها حرف من الحروف التى تُخفى معها » مثال ذلك « منكم » و« إنفاق » وسنبين سائر الحروف التى تخفى معها . أ هـ .

(٢) م : وقولى : « وذلك جائز فى كل همزة متحركة تكون بعد ألف أو بعد حركة » مثال ذلك : شاء وشأى . أ هـ .

(٣) م : وقولى : « مالم تكن مفتوحة مكسورًا ماقبلها فتبدل ياء » مثال ذلك قولك : بير فى بئرٍ . أ هـ .

(٤) م : وقولى : « أو مضمومًا فتبدل واوا » مثال ذلك قولك : سُوله فى سُؤله . أ هـ .

(٥) م : وقولى : « والف التفخيم » أعنى بذلك : كل ألف ينحى به نحو الواو ، مثال ذلك : الصلاة . أ هـ .

بينهما ضمةٌ لم تُمل ، نحوُ : « يَضْرِبُهَا » ، أو بثلاثة أحرف ، أولها ساكنٌ إذا كان أحدُها الهاء ، ولم تفصل - أيضًا - بين الكسرة والألف ضمةٌ ، نحوُ قولِكَ : « عِنْدَهَا » ، أو إذا كان قبلها ياءٌ تليها ؛ نحوُ : « سَيَال » ، أو بينهما حرفٌ ؛ نحوُ : « شَيْبَان » ، أو حرفان متحرِّكان ، أحدُهُمَا الهاء ، ولم تفصل بينهما - أيضًا - ضمةٌ ؛ نحوُ : « بَيْنَهَا » ، أو إذا كان قبلها إمالةٌ بحرف ؛ نحوُ : قولك : « رَأَيْتُ عِمَادًا » ، أو إذا كان بعدها كسرةٌ تليها ؛ نحوُ : « عَابِدٍ » ، أو إذا كانت متطرِّفة ثالثة فصاعدًا ؛ نحوُ : « رَمَى » ، و « غَزَا » ، و « فَتى » ، و « كَيْمَا » ، وَ « مَلْهى » ، و « مَوْتَى » ، و « حُبْلَى » / . ٧٠ أ

وقد يتركون الإمالة في « عَصًا » ، ونحوها ، من الأسماء .

وإذا كانت عَيْنًا في فعل منقلبة عن ياء ؛ نحوُ : « بَاعَ » ، أو عن واو مكسورة ، نحوُ : « خَافَ » .

وسواء كانت الكسرةُ في جميع ما ذكرنا بناءً أو إعرابًا (١) ؛ نحوُ قولك : « بِمَالِك » ، وظاهرةً أو مقدَّرةً ؛ نحوُ : الوقف على « مَاشٍ » ، ومتَّصلة أو منفصلة ؛ نحوُ قولك : « لزيدٍ مَالٌ » .

إلا أنَّ الإمالة لكسرة البناء أقوى منها لكسرة الإعراب ، وللمتَّصلة كائنةً ما كانت ، أقوى منها للمنفصلة ، وللظاهرة أقوى منها للمقدَّرة ، وفي ما كانت الألِفُ فيه متطرِّفةً رابعةً فصاعدًا ، أو ثالثةً منقلبةً عن ياء أقوى منها إذا كانت ثالثةً منقلبةً عن وَاوٍ وإذا كانت عَينًا منقلبة عن ياء أقوى منها إذا كانت منقلبة عن واو مكسورة .

والإمالةُ إنَّما تكون في الأفعال والأسماء ، إلا ما كان منها متوغِّلا في البناء غير مستقبلٍ ؛ نحو : « ما » الاستفهاميَّة ، أو الشرطية ، أو الموصوفة ، وإذا .

وأمَّا الحروفُ ، فلا يُمال شيْءٌ منها إلا : « بَلَى » ، [و « لا »] (٢) من قولهم « إمَّا لا » . و « يا » في النداء ؛ لنيابتها منابَ الأفعال .

---

(١) م : وقولي : « وسواء كانت الكسرة في ذلك بناءً أو إعرابًا » أعني بقولي : بناء : ثابتة ، وليست إعرابا ؛ نحو : حذام . أ هـ .

(٢) سقط في ط .

وتُمْنَع الإمالة إذا كانت لتأخُّر كسرةٍ ، أو تقدُّمها ، أو تقدُّم « ياء » ، أو إمالة سبعة أحرف ، وهى : الصَّاد ، والضَّاد ، والطَّاء ، والظَّاء ، والغين ، والخاء ، والقاف ، وذلك إذا وَلِيَتِ الألف قبلها ؛ نحوُ « غَانِم » ، أو كانت مكسورةً أو ساكنةً وقبلها كسرةٌ ، وبينهما حرفٌ عند بعضهم ؛ نحو : « قِفاف » ، و « مِصْبَاحٍ » ، أو وَلِيَتْهَا بعدها ، نحوُ : « نَاظر » ، أو بينهما حرفٌ ، نحوُ : « نَاهِضٍ » ، أو حرفان ، نَحْوُ : « مَنَاشِيط » .

وإذا كان حرفُ الاستعلاء منفصلا من الكلمة ، لم يمنع الإمالة إلا فيما [أميل] (١) لكسرة عارضة ؛ نحوُ قولك : « بِمَال قَاسِمٍ » ، أو فيما أُمِيلَ من الألقاب التى هى صِلاتٌ للضمائر ؛ نحو : « أراد أَنْ يَضْرِبَهَا قَبْلُ » .

وسواء كان المُستعلى يلى الألف (٢) أو بينهما حرفٌ نحوُ قولك : « مِنَّا قَضْلٌ » ، أو حرفان ؛ نحو قولك : « أراد أن يضربها ملق » أو ثلاثة أحرف ، نحوُ قولك : « أَرَادَ أَنْ يَضْرِبَهَا بِسَوْطٍ » .

فإن كانت الألفُ الممالةُ خلافَ ما ذُكِرَ لم يؤثّر فيها المُسْتَعْلى المنفصل ؛ لقوّتها فى الإمالة ؛ نحوُ قولك : « عِمَادُ قاسِمٍ » ، بالإمالة .

وأمّا الراء إذا لم تكن مكسورةً ، فإنّها إذا وقعت قبل الألف تليها ، فإنّها تمنع الإمالة ؛ كالمُسْتَعْلِى ؛ نحوُ : « رَاشِدٍ » .

٧٠ ب وإنْ وقعت بعدها تليها ، منعتها - أيضًا - / حيث منعت المستعلية ؛ نحوُ قولك : « هَذَا حِمَارٌ » ، وَ « رَأَيْتُ حِمَارًا » ، و « أراد أَنْ يَضْرِبَهَا رَاشِدٌ » ، و « بِمَال رَاشِدٍ » .

وإن كان بينهما حرفٌ ، منعتها عند بعضهم ؛ نحوُ قولك : « هَذَا كَافِرٌ » ، وإنْ كانت مكسورةً ، غَلَبَتْ الراء غير المكسورة أو المُستعلى المتقدّم عليها ، إن وقعت بعد الألف تليها ؛ نحو : « قاربٍ » ، و « من قرارك » بالإمالة .

فإنْ تأخّر عنها المُستعلى غلبها ، نحو قولك : هَذِهِ نَاقَةٌ فَارِقٌ ، وَأَيْنُقٌ مَفَارِيقُ ،

---

(١) سقط فى ط .
(٢) م : وقولى : « وسواء كان المستعلى يلى الألف » مثال ذلك مناضلى . أ هـ .

ومَرَرْتُ بحمار قاسم ، بالنصب .

والأجود ألا يغلبها إذا كان منفصلاً ، فيُقالُ : « مَرَرْتُ بسفار قَبْلُ » بالإمالة .

وإن فصل بينهما حرفٌ ، غلبته عند بعضهم ؛ نحوُ قولك : « بِقَادِرٍ » ، بالإمالة ، والأكثرُ لا يُميل .

فإن وقَع بعدها - أيضًا - مستعلٍ ، غلَبَهَا نحوُ قولك : « بِقَادِرٍ قبلُ » .

ومن العرب من يقولُ : « بِكَافِرٍ » ، فيجعل الراء المكسورة تمنع الإمالة إذا فصل بينها وبين الألف حرفٌ ؛ كما تفعل المفتوحة والمضمومة .

والاعتدادُ بالكسرة المقدَّرة في الراء أقوى من الاعتداد بها في غيرها ؛ فلذلك يقول : « بِحِمَارٍ » ، بالإمالة في الوَقفِ - من يقول : « مَرَرْت بِمَالٍ » ، بالفَتح في الوقف .

وقد شَذَّتِ العَرب في أَلفَاظ فأمالتها ، وبابُهَا ألا تُمَالَ ؛ لعدم موجب الإمالة ، وهي « الحَجَّاج » اسمًا علمًا ، و « النَّاسُ » ، و « بَاب » ، و « مَال » ، و « قَاب » ، و « طَلَبَنا » ، و « طَلَبْنَا » ، وقال بعضهم : « رَأَيْتُ عِرْقًا وَضِيقًا » ، فأمالَ ولم يعتدَّ بالقاف .

وقد يجرون مجرى الألف في الإمالة الفتحة ، فيميلونَهَا إذا كان بعدها راء مكسورةٌ تليها ؛ نحو قولك : « مِنَ البَقَرِ » ، و « خَبطَ رياح » والصغرُ ، أو بينهما حرفٌ ساكنٌ أو مكسورٌ ؛ نحوُ : « من عمرو وباشرٍ » ، والمتَّصلة أقوى في إيجاب الإمالة من المنفصلة [(١)] .

فإن كان بعد الراء المكسورة حرفٌ مُستَعْلٍ ، لم تجز الإمالة ؛ نحوُ : « الشَّرق » .

ومن [(٢)] العرب من يُميل الفتحةَ للإمالة بعدها إذا كان الحرفُ الذي قبل الألف الممالة حلْقِيًا ، أو للكسرة التي بعدها وتليها ، وإنْ لم تكن في راء ، وقد قُرِئَ : ﴿ فَإِنَّهُمْ لَا يُكَذِّبُونَكَ ﴾ [الأنعام : ٣٣] ، و ﴿ رَءَا كَوْكَبًا ﴾ [الأنعام : ٧٦] ، بإمالة الفاء للكسرة بعدها ، وبإمالة الراء لإمالة الهمزة بعدها .

---

(١) م : وقولي : « والمتصلة أقوى في إيجاب الإمالة من المنفصلة » أعني : أن الإمالة في مثل ؛ من البقر ، أقوى من الإمالة في خبط رياح . أ هـ .

(٢) في ط : عن .

فإن لم يكن حلْقيا ، فالإمالةُ قبيحةٌ ، وقد حُكِيَتْ لُغَيَّةً[(١)] .

٧١ أ فإن ذَهبتِ / الكسرةُ بالتخفيفِ ، أو الألفُ الممالةُ لالتقاءِ الساكنين ، لم تُمَل الفتحة ؛ نحوُ قوله تعالى : ﴿ رَءَا ٱلْقَمَرَ ﴾ [الأنعام : ٧٧] ونحوُ قولك : « رَحْمه الله » ، في : « رَحِمه الله » .

ومنهم من يبقى الإمالة ، ولايعتدُّ بذهاب موجبها .

هذا ما لم تكن الفتحة في حرف مضارعة ، أو ياء أو مفصولا بينها وبين كسرة بياء .

فإن كانت كما ذُكِرَ ، لم تُمَلْ ؛ نحوُ : يَعِدُ ، وتَعِدُ ، ونَعِدُ ، وأَعِدُ ، ويَزِيدُ اسمَ رجلٍ ، ومررتُ بخير .

وسواء كانت الكسرة في راء ، أو في غير ذلك مِنَ الحروف [(٢)] .

وكذلك - أيضًا - قد يجرون الضمَّة مجرى الفتحة ، إذا كان بعدها تليها راءٌ مكسورةٌ ؛ نحوُ « من المُنْقُرِ » ، و « خَبطُ رياحٍ » فيشمونَها الكسر ، والمتصلة أقوى في ذلك من المنفصلة ، ويجرون - أيضًا - الواو الساكنة المضموم ما قبلها مجرى الضمَّة في ذلك ؛ فيقولون : « ابْنُ بُورٍ » ، فيشمون الكسرة في الواو ، ويخلِّصون الضمَّة التي قبلها .

وقد تبلغ - أيضًا - الحروف ثلاثةً وأربعين حرفًا ، بفروع غير مُسْتَحْسَنَة لا توجد إلا في لغة ضعيفة ، وهي الكافُ التي كالجيم ؛ نَحوُ : جَمَلٍ ، في كَمَلٍ ، والجيمُ التي كالكاف ؛ نحوُ : « رَكُلٍ » ، في رَجُلٍ ، والجيم التي كالشين ؛ نحوُ : « اشْتَمَعُوا » ، في اجْتَمَعُوا ، والطاء التي كالتاء ؛ نحوُ : « تَالَ » ، في طَالَ ، والضَّاد الضعيفةُ ، وهي الثَّاء المُقربةُ من الضَّاد ، يقولونَ : « إِثْرَ ذَلِكَ » ، في : إِضْرِ ذلك ، والصادُ التي كالسين ، نحوُ : « سَابِرٍ » ، في صَابِرٍ ، والباءُ التي كالفاء ، وهي

---

(١) م : وقولي : « فإن لم يكن حلقياً ، فالإمالة قبيحة ، وقد حكيت لغية » مثال ذلك : رَمى بإمالة فتحة الراء ؛ لأجل إمالة فتحة الميم ، وإن لم تكن الميم من حروف الحلق كما تفعل ذلك في رأى ، وأمثاله إلا أن ذلك لغة ضعيفة . أ هـ .

(٢) م : وقولي : « وسواء كانت الكسرة في راء أو في غير ذلك من الحروف » أعني : أنها لاتمال فتحة حرف المضارعة في مثل يروم ؛ كما لا تمال في مثل بغر . أ هـ .

على ضربَيْن :

أحدُهما : لَفْظُ الباء ، أَغْلَبُ عليه من لفظ الفَاء .

والآخر : بالعكس ؛ نَحْوُ : « ثَلْج » .

والظاء التي كالثاء ؛ نحوُ : « ثَالِمٍ » ، في : ظَالِمٍ .

* * *

ذِكْرُ مَخَارِجِ الحُرُوفِ العَرَبِيَّةِ الأُصُولِ

وهي ستّةَ عَشَرَ مخرجا (١) ، فللحَلْقِ منها ثلاثة (٢) ، فأقصاها مخرجًا الهمزة والألف والهاء .

فالمتوسّط منها : العين فالحاء (٣) ، وأدناها إلى اللسان: الغين فالخاء (٤) ، ومن أقصى اللسان فما (٥) فوقه من الحَنَكِ الأعلى مخرَجُ القاف ، ومن أسفل مِنْ موضع القاف

---

(١) المخارج جمع مخرج ، وهو موضع خروج الحرف من الفم وفي الطيبة [من الرجز] :
مَخَارِجُ الحُرُوفِ سَبْعَةَ عَشَرْ   عَلَى الَّذِي يَخْتَارُهُ مَنِ اخْتَبَرْ
قال العلامة النويري في شرحه عليها (٢٧١/١) : وهي سبعة عشر مخرجًا ، وهو الصحيح ومختار المحققين كالخليل بن أحمد ، ومكي بن أبي طالب ، والهذلي ، وابن شريح ، وغيرهم ، وهو الذي أثبته ابن سينا في كتاب أفرده في المخارج .
وقال سيبويه وكثير من القراء والنحاة : هي ستة عشر خاصّة ، فأسقطوا مخرج حروف المد ، وجعلوا مخرج الألف من أقصى الحلق ، والواو والياء من مخرج المتحركتين .
وقال قطرب والفراء والجرمي : هي أربعة عشر ، فجعلوا النون واللام والراءَ من مخرج واحد .
واعلم أن مخارج الحروف دائرة على ثلاث : الحلق والفم والشفة ، هذا عند سيبويه وصرح به ، وأمّا عند الخليل فيمكن أن يقال : أربع ، فيزاد الجوف .
فائدة : يتبيَّنُ مخرج الحرف بأن تنطق قبله بهمزة و تسكنه ؛ والله تعالى أعلم .
(٢) الأول : الألف ، والثاني : الواو الساكنة المضموم ما قبلها ، والثالث : الياء الساكنة المكسور ما قبلها ، وتسمى هذه الثلاثة حروف المد والحروف الهوائية والجوفية .
قال الخليل : ونسبن إلى الجوف ؛ لأنه آخر انقطاع مخرجهن . قال : وزاد الخليل فيهن الهمزة . قال : لأن مخرجها الصَّدْرُ وَهُوَ متصل بالجوف ؛ والله أعلم .
وأمكن الثلاثة عند الجمهور : الألف ، وقال ابن الفحام : أمكنهن في المد الواو ، ثم الياء ، ثم الألف . والجمهور على أن الفتحة من الألف ، والضمة من الواو ، والكسرة من الياءِ ، والحروف عند هؤلاء قبل الحركات . وقيل : بالعكس ، وقيل : ليس كل منهما مأخوذًا من الآخر . قلت : وهذا هو الصحيح لأن الحركة عرض لازم للحرف المتحرك لا يوجد إلاّ به فليس أحدهما أسبق من الآخر ، ولا متولدًا منه لأنه متى فرض متحركًا لا يمكن النطق به إلا مع حركته والله أعلم .
وتسمى أيضًا الحروف الخفية ، وكذا الهاء وسميت خفية ، لأنها تخفى في اللفظ ولخفائها قويت الهاء بالصلة والثلاثة بالمد عند الهمزة ؛ قاله النويري في شرح الطيبة ٢٧٣/١ ، ٢٧٤ .
(٣) في ط : والحاء.
(٤) في ط : فالخاء .
(٥) في أ : وما .

قليلاً وما يليه من الحَنَكِ الأعلى مخرَجُ الكاف[١] ، ومِنْ وَسَط اللسان بينه وبين وَسَطِ الحنك الأعلى مخرجُ الجيمِ والشينِ والياءِ[٢] ، ومِنْ بَيْنِ أول حَافَّة اللسان ومايليها من الأضراس مخرجُ الضَّاد ، وتتكلَّف من الجانبين الأيمن والأيسر[٣] / ، ومن أدنى حافة اللسانِ إلى منتهى طَرَفِهِ بينها وبين ما يليها من الحَنَكِ الأَعْلَى مما فُوَيْقَ الضَّاحك[٤] والنَّاب والرباعية والثَّنِيَّة مَخْرَجُ اللام ، ومِنْ طرف اللسان بينه وبين ما فُوَيْقَ الثَّنَايا مخرج النون ، ومِنْ مخرج النون ، غير أنَّه أدخلِ في ظهر اللسان قليلاً لانحرافِهِ إلى اللامِ مَخْرَجُ الراء[٥] ، ومن بين طَرَفِ اللسان وأُصُولِ الثنايا مخرَجُ الطاء والذال والتاء[٦]، ٧١ ب

(١) القاف والكاف يسمى كل منهما لهويًا ، نسبة إلى اللهاة ، وهي بين الفم والحلق : ومنهم من يقول : في الكاف أقصى اللسان وما فوقه من الحنك مما يلي مخرج القاف . قال ابن الحاجب : وهو قريب ، لأن هذا الحرف قد يوجد على كل من الأمرين حسب اختلاف الأشخاص مع سلامة الذوق فعبر كل على حسب وجدانه .
ينظر شرح طيبة النشر ٢٧٧/١ .

(٢) وقال المهدوي : الشين تلي الكاف ثم الجيم ثم الياء ، ومراده الياء غير المدية ، وأمَّا هي فتقدمت في الجوفية ، وهذه الثلاثة هي الشجرية ، لخروجها من شجر الفم وهو منفتح ما بين اللحيين ، وشجر الحنك ما يقابل طرف اللسان ، وقال الخليل : الشجر مفرج الفم ؛ أي : منفتحه، وقال غيره : هو مجتمع اللحيين عند العنفقة .

(٣) ويدل كلام سيبويه على ذلك .
وقال الخليل : هي شجرية أيضًا ؛ يريد من مخرج تلك الثلاثة والشَّجْرُ عنده مخرج الفم أي : منفتحه ، وقال غيره : هو مجمع اللحيين عند العنفقة ، فلذلك لم تكن الضاد منه ، وقيل : إن عمر رضي الله عنه كان يخرجها من الجانبين ، ومنهم من يجعل مخرجها قبل مخرج الثلاثة .

(٤) قال ابن الحاجب : كان ينبغي أن يقال : فويق الثنايا ، إلَّا أن سيبويه ذكر ذلك فلذلك عددوا ، وإلا فليس في الحقيقة فوق ذلك ، لأن مخرج النون يلي مخرجها ، وهو فوق الثنايا ؛ وأطال في ذلك ، فانظره .
وقال أيضًا : وليس ثَمَّ إلا ثنيعان ، وإنما جمعوهما لأن لفظ الجمع أخف وإلا فالقياس أطراف الثنيتين .

(٥) اللام والنون والراء يقال لها : الذلقية ، نسبة إلى موضع مخرجها وهو طرف اللسان ؛ لأَن طرف الشيء ذلقه ، وقال الفراء وقطرب والجرمي وابن كيسان : الثلاثة من مخرج واحد وهو طرف اللسان .

(٦) قال ابن الحاجب : قوله : « وأُصول الثنايا » ليس بحتم ، بل قد يكون من بعد أُصولها قليلاً مع سلامة الطبع ، وزاد بعضهم : « مصعدًا إلى جهة الحنك » ويقال لهذه الثلاثة : النطعية لأنها تخرج من نطع الغار الأعلى وهو سطحه .

ومن بين طرف اللسان وفُوَيْقَ الثنايا مخرج الصاد والزّاى والسين(١) ، ومِنْ [باطن الشفة السفلى] (٢) وأطراف الثنايا العُلْيَا مخرَج الفاء ، ومن بين الشَّفَتَيْنِ مخرج الباء والميم والواو ، ومِنَ الخياشِيمِ مخرج النون الخفيّة.

وهذه الحروف تَنْقَسِمُ إلى : مهموسٍ (٣) ، يجمعها : [قولك] (٤) : « سَتَشْحَثُكَ خَصَفَهْ » .

ومجهورٍ ، وهو سائرُ الحروف .

والمجهور : حرف أُشْبِعَ الاعتماد عليه في موضعه ، فَمَنَعَ النَّفَسَ أن يجرى معه حتى ينقضى (٥) الاعتماد ، والمهموس ضِدُّهُ ، غير أن الميم والنون من المجهورة قد يعتمد لهما في الفَمِ والخياشيم فَتَصِيرُ فيهما غُنَّة .

وتنقسم - أيضًا - إلى شديدة ورخوة (٦) وبينهما .

فالشديدة : يجمعها قولك : « أَجدتُّ طَبَقَك » والتى بينهما « لم يَرْعَوْنَا » .

والرخوة : سائر الحروف .

والشَّدِيدُ : حَرْفٌ يمتنعُ الصَّوْتُ أَنْ يجرى فِيهِ لانحصاره (٧) . والرخو ضِدُّهُ ، والذى بينهما لايجرى الصوْتُ في موضِعِهِ عند الوَقْفِ ، بل تعرض له أعراض وتوجب خروج الصوت باتصاله بِغَيرِ موضعه .

فَأَمَّا العين فتصلُ إلى الترديد فيها ؛ لشبهها بالحاء ؛ كَأَنَّ صوتَهَا يَنْسَلُّ إليها .

---

(١) وهذه عبارة سيبويه .

(٢) في ط : بين طرف اللسان .

(٣) الهمس لغة : الصوت الخفي ، ومنه قول أبي زيد في صفة الأسد : [من الوافر]

فَبَاتُوا يُدْلِجُونَ وَبَاتَ يَسْرِى ... بَصِيرٌ بِالدُّجَى هَادٍ هَمُوسُ

فسميت بذلك لضعف الصوت بها حين جرى النفس معها فلم يقو التصويت معها قوته في المجهورة ، فصار في التصويت بها نوع خفاء [والحاء المعجمة والصاد المهملة] أقوى مِمَّا عداهما وإذا منع الحرف النفس أن يجرى معه كان مجهورًا .

(٤) سقط في أ .

(٥) في أ : يقضى .

(٦) في أ : شديد ورخو .

(٧) في أ : لانحساره .

وأمَّا اللام : فإنَّ الصوت يمتدُّ فيها ؛ لأنَّ ناحيتي مستَدَقّ اللسان تتجافيان ؛ فيخرج الصوت منهما ، ولا يخرج من موضع اللام ؛ لأنَّ طرف اللسان لا يتجافى .

وأمَّا الميم والنون : فيجرى معهما الصوتُ فى الأَنف [1] ؛ لأنَّ الغُنَّةَ صوتٌ ولا يجرى في الفم ؛ لأنَّ اللسان لازمٌ لِمَوْضِعِ الحرف .

وأمَّا الراء : فللتكرار الذى فيها ، قد[2] يتجافى اللسان بعض تجافٍ ؛ فيجرى معه الصوت .

٧٢ أ وأمَّا الياء والواو والأَلِفُ : فلأن مخرجها اتَّسَعَ بهواء الصوت ؛ فلها أصواتٌ / فى غير موضعها من الفَمِ .

وتنقسم - أيضًا - إلى : مُطْبَق ومُنْفَتِح .

فالمُطْبَقُ أربعة أحرف : الطاء ، والظاء ، والصاد ، والضاد [3] .

والمنفتح[4] : سائر الحروف .

والإطباق : أَنْ ترفع ظهر لسانك إلى الحنَكِ الأعلى مُطبقًا له ، والانفتاحُ ضِدُّ ذلك .

وتنقسم أيضًا : إلى مُسْتَعْلٍ ومنخفض ، فالمُستعليةُ[5] : المطبقة مع الخاء والغين والقاف .

والمنخفضة : سائر الحروف .

---

(١) فى ط : الألف .

(٢) في ط : وقد .

(٣) قال في الطيبة ٢٩٢/١ :

وَصَادُ ضَادُ طَاءُ ظَاءُ مُطْبَقَهْ ... ...

قال الشيرازي : ولولا الإطباق لصارت الطاء دالًا والظاء ذالًا والصاد سينًا ؛ لأنه ليس بينهما فرق إلا بالإطباق ، ولخرجت الضاد من الكلام .

(٤) الانفتاح في اللغة : الافتراق ، واصطلاحًا : تجافي كل من الطائفتين ، أي : طائفتي اللسان والحنك عن الأخرى ، حتى يخرج الريح عند النطق بالحرف . ينظر : نهاية القول المفيد في علم التجويد : ٥١.

(٥) المستعلية سبعة أحرف يجمعها قولك : « ضغط قظ خص » ، سمّيت مستعلية لاستعلائها في الحنك ، وما عداهن من الحروف فَمُسْتَفِلٌ .

والاستعلاء : تَصَعُّدُ اللسان إلى الحنك الأعلى ؛ انْطَبَقَ أو لم ينطبق ، والانخفاض : ضدّ ذلك .

وتنقسم - أيضًا - إلى مكرر ، وهو الراء ، وغير مكرَّر ، وهو سائر الحروف .

[و] أعنى بالتكرار : تعثُّرَ طَرَفِ اللسان فيها عند الوَقْف .

وتنقسم - أيضًا - إلى : أَغَنّ وهو الميم والنون ، وغير أغنّ وهو سائرها ، والغُنَّةُ : صوتٌ فى الخياشيم .

فهذه جملة الصفاتِ المؤثرة فى الإدْغَام[1] .

* * *

(١) الإدغام لغة : الإدخال ، ومنه : أدغم الفرس اللجام ، إذا أدخله في فيه .
والإدْغَام : أنْ تصل حرفًا ساكنًا بحرف متحرك فتصيِّرهما حرفًا واحدًا مشدّدًا يرتفع اللسان عنه ارتفاعة واحدة ، ويكون بوزن حرفين ، وإنّما يدغم الحرفان أحدهما في الآخر إذا كانا متكافئين وكان المدغم أنقص مزيّة من المدغم فيه ، ولا يدغم الأزيد في الأنقص ، نحو الضاد ، لا تدغم في غيرها ، وإن قاربها من أجل الاستطالة التي فيها والجهر والاستعلاء ، وكذلك الشين والميم والفاء والراء والواو والياء وما أشبههن ، لا يدغمن فيما قاربهن للتفشي الذي في الشين ، والتكرير الذي في الراء ، والمدّ الذي في الواو والياء لأنهن لو أدغمن لاختللن لذهاب الزيادة التي فيهن وذهابه ، وإنّما يدغم الحرف الزائد في مثله ولا يدغم فيما قاربه ، وقد أدغم أبو عمرو الراء في اللام ، وأدغم الكسائي الفاء في الباء . فإذا كان أصل الإدغام إنّما هو لتقارب الحروف في المخارج وامتناع الإدغام لتباعدها وكان للأزيد مزية من الحروف - لا يدغم في الأنقص ، وإنما يدغم الأنقص في الأزيد .
ينظر شرح الهداية في توجيه القراءات ١/٧٤ - ٧٥ .

أَحْكَامُ الْمُتَقَارِبَاتِ فِى الْإِدْغَامِ

ذِكْرُ حُرُوفِ الْحَلْقِ

أمَّا الألف والهمزة : فلا يدغمان في شَيْء ، ولا يدغَم فيهما [شيء][1] .

وأمَّا الهاء : فإذا اجتمعَتْ مع الحاء ، فإنْ تقدَّمَتْ عليها ، جاز البيان ، وهو الأحسن ، وقلب الهاء حاء وإدغامها فى الحاء ، فتقول : اجْبَهْ حاتمًا ، وَاجْبَحّاتمًا .

فَإنْ تقدَّمَتْ عليها الحاء ، فالبيان ، ولا يجوز الإدغام حتى تحول الهاء حاء ، فتقول : « امْدَحّلالًا » ، تريد : امْدَحْ هِلالًا ، وهو قليل .

وإن اجتمعَتْ مع العين ، فالبيان ، تقدَّمَتْ عليها أو تأخرت ، ولا يجوز الإدغام ، إلا أن تقلبهما حاءين ، وتدغم إحداهما فى الأخرى ، فتقول : « اجْبَحّتْبَةُ » ، تريد : اجْبَهْ عتبة .

وأما العين : فإذا اجتمعت مع الحاء ، فإذا[2] تقدَّمَتْ عليها ، كنت بالخيار إن شئْتَ ، أدغمتَ ، فقلَبْتَ العين حاءً ؛ نحو : « اقْطَحّملًا » ، وإن شئت لم تدغم .

وإن تقدمت الحاء ، فالبيان ، ولا يجوز الإدغام إلا أنْ تَقْلبَ العين حاءً ، وتدغم الحاء فى الحاء ، فتقول : امْدَحّتْبَةً ، تريد : امْدَحْ عُتْبَة .

وأمّا الغين مع الخاء : فإنه يجوز فيها البيان والإدغام ، كيفما اجتمعتا ؛ فتقول : اسْلخّنمًا وادمخّلفًا .

[و] لا يجوز إدغام واحد من الحاء والهاء والعين فى الغين والخاء ، ولا إدغامهما فيها .

• • •

---

(١) سقط في ط .
(٢) في أ : فإن .

٧٢ ب

ذِكْرُ حُرُوفِ اللِّسَانِ / فِي الْإِدْغَامِ

فأولها مما يلى الحلْق كما تقدَّم : الكاف والقاف ، وكُلٌّ واحد منهما يُدْغَمُ فى صاحبه ؛ فتقول : « الحق كَّلدَة » و « انهك قَّطنًا » .

وإن شئت بيَّنْتَ ، إلاَّ أنَّ البيان فى : انهكْ قطنًا ، وأمثاله - أَحْسَنُ من الإدغام ، ولايجوز إدغام القاف والكاف فى غيرهما ، ولا إدغام غيرهما فيهما .

ثم الجيم والشين والياء :

أما الجيم : فإنها تدغم فى الشين خاصة ، فتقول : « أخرج شَّيئًا » ، ويجوز البيان ، وكلاهما حَسَنٌ .

وتُدْغَم فيها سِتَّة أحرف : الطاءُ ، والدال ، والتاء ، والظاء ، والذال ، والثاء ؛ نحو : « لم يربط جَّملًا » ، و « قد جعل » ، [و] ﴿ وَجَبَتْ جُنُوبُهَا ... ﴾ [الحج : ٣٦] ، و « احفظ جَّابرًا » و « انبذ جَّعفرًا » ، و « ابعث جَّامعًا » .

والبيانُ فى جميع ذلك أَحْسَنُ ، وإذا أدغمْتَ الطاء والظاء فى الجيم ، فالأحسن أن تُبقِىَ الإطباق ، ويجوز إذهابه .

وأمَّا الشين : فإنَّها لا تدغم فى شىء ، وتدغم فيها الجيم ؛ كما تقدم . والطاء والظاء والذال والتاء والدَّال والثَّاء واللام ؛ نحوُ قولك : لم يربط شَّيْئًا ، وقد شَّاء ، وأنبتت شَّتًّا ، واحفظ شَّيقًا ، وانبذ شَّرابًا ، وابعث شَّافعًا ، واجعل شَّيقًا ، والبيان فى جميع ذلك عربىٌّ جيِّدٌ .

وأمَّا الياء : فلا تُدْغَمُ إلا فى الواو خاصةً بشرط أن يكونا فى كلمة واحدة[1] على ما نُبيِّن بعده ، ولاُ يدْغَمُ فيها إلا النون ؛ نحوُ : ﴿ مَن يُؤْمِنُ ﴾ [التوبة : ٩٩] .

ثم الضاد ، ولا تُدْغَم إلا فى الطاء ، إذا كانت معها فى كلمة واحدة ؛ نحوُ مامحكِىَ من قولهم : مُطَّجِعٌ فى : مُضْطَجِع ، ولا يُقاس عليه ، وتُدْغَمُ فيها الطاء والدال والتاء

---

(١) م : باب أحكام المقاربات فى الإدغام

قولى : « وأما الياء فلا تدغم إلا فى الواو خاصَّة ؛ بشرط أن يكونا فى كلمة واحدة » مثال ذلك : سيِّد ، الأصل : سَيْوِد لأنه من ساد يسود انقلبت الواو ياء ، وأدغمت الياء فى الياء . أ هـ .

والظاء والذال والثاء واللام ؛ نحوُ قولك : هَل ضَّلْ زَيْدٌ ؟ ، وابعث ضَّرمة ، وضَجَّت ضَّجَّة ؛ قال [من الرجز] :

٢٤٩- ثَارَ فَضَجْضَجَّةٌ رَكَائِبُهْ[1]

و « اضبط ضَّرمَةَ » ، و « احفظ ضَّرمَة » ، و « خُذ ضَّرمَة » ، و « قد ضَّعُف زيد » .

والبيان فى جميع ذلك عربيٌّ جيدٌ .

ثم اللامُ والنون والراء .

أمّا اللام : فإنّها تُدغم فى ثلاثة عَشَرَ حَرفًا ، وهى التاء ، والثاء ، والدال ، والذال ، والسين ، والشين ، والراء ، والزاى ، والطاء ، والظاء ، والصاد ، والضاد ، والنون .

فإن كانت اللام للتعريف التزم الإدغام ، وإن كانت لغير تعريف ، جاز الإدغامُ ، والبيان .

والإدغام فى بعض هذه الحروف أحسنُ منه فى بعض ، فإدغامها فى الراء ؛ نحوُ : « هَل رَّأَيْتَ ؟ » ، أحسنُ منه فى / سائرها ، ويلى ذلك فى الجودة إدغامها فى الطاء ؛ ٧٣ أ
نحوُ : « أنل طَّيِبًا » ، والتاء ؛ نحو : « هَلْ تَّعلم ؟ » ، والدال ؛ نحوُ : « هَل دَّنا زيد ؟ » ، والصاد ؛ نحو : « هل صَّبر ؟ » ، والسين ؛ نحو : « هل سَّمعت ؟ » والزاى نحوُ : « هل زَّال الشيء ؟ » .

ويلى ذلك فى الجودة إدغامها فى الثاء ؛ نحو : ﴿ هَلْ ثُّوِّبَ ... ﴾ [المطففين : ٣٦] ، والذال ؛ نحو : « هل ذَّريت الحَبّ ؟ » والظاء ؛ نحو : « هل ظَّلم ؟ » .

ويلى ذلك فى الجودة إدغامها فى الضاد ؛ نحو : « هل ضَّل ؟ » ، وفى الشين ؛ نحو قول طريف[2] [من الطويل] :

---

(١) البيت للقناني .
الشاهد فيه قوله : « فضجضجة » وأصله : « فضجت ضجة » فأدغم التاء في الضاد .
ينظر : شرح أبيات سيبويه (٤١٧/٢) ، الممتع في التصريف (٦٩١/٢ ، ٧٠٥) .

(٢) طريف بن تميم العنبري ، أبو عمرو : شاعر مُقِل ، من فرسان بني تميم في الجاهلية ، قتله أحد بني شيبان . ينظر : سمط اللآلي / ٢٥٠ ، ٢٥١ ، الأعلام ٢٢٦/٣ .

(٣) الشاهد فيه قوله : « هشّيء » حيث أدغم لام « هل » في شين « شيء » لاتساع مخرج الشين وتفشيها واختلاطها بطرف اللسان ، واللام من حروف طرف اللسان فأدغمت فيها لذلك ، =

٢٥٠- تقولُ إذا استهلكتُ مالا لِلَذَّةٍ فُكَيْهَةُ هَشَّيْءٌ بِكَفَّيْكَ لائِقُ ؟(١)

يريد : هل شَيْءٌ ؟ .

وإدغامُها في النون دون ذلك كُلِّه ؛ نحو : « هل نَّرى زيدًا ؟ » ، والبيان أحسن منه ، ولا يدغم فيها إلا النون .

وأمّا النون : فتدغَمُ في الحروف التي يجمعها « وَلَرْمُلْ » ؛ نحو قولك : « من لَّك ؟ » . و « من وَّال » و « من نُّؤمن ؟ » ، « من رَّشد » ، و« من مَّاء » .

ويلزم الإدغام إن كانت ساكنة ، ولا يلزم إن كانَتْ متحرِّكةً ؛ نحوُ : « خَتَنِ مُوسى » ، وإذا أدغمتهما فيما عدا الميم ، فإن شئت أبقيت الغُنَّة ، وإن شئت أذهبتها ، وتظهر عند سائر حروف الحلْق(٢) ، وقد تخفى مع الغين والخاء منها(٣)، وتخفى مع سائر حروف الفم إلا الباء(٤). وسَنُبَيِّنُ حكمها .

ولايُدْغم فيها إلا اللام ، وقد تقدَّم ذكر ذلك .

وأمّا الراء : فلا تدغم في شيء ، وقد حكى إدغامها في اللام ؛ نحوُ : ﴿ وَيَغْفِر لَّكُمْ ﴾ [آل عمران : ٣١] ، إلا أنَّ ذلك شاذٌ ولا يُدْغَم فيها إلا اللام والنون ؛ وقد تقدَّم ذِكْرُ ذلك .

= ينظر : شرح أبيات سيبويه ٤١٧/٢ ، وشرح المفصل ١٤١/١٠ ، ١٤٢ ، والكتاب ٤٥٨/٤ ، واللامات ص ١٥٥ ، ولسان العرب (ليق) ، (هلك) ، (فكه) ، والممتع في التصريف ٢/ ٦٩٤ ، وبلا نسبة في تخليص الشواهد ص ٣٥٢ ، وسرّ صناعة الإعراب ص٣٤٨.

(١) م : وقولي : « وتظهر عند حروف الحلق » مثال ذلك : ينأى وينهى وينعى وينخل وينحل وينيق . أ هـ .

(٢) م : وقولي : « وقد تخفى مع الخاء والغين منها » مثال ذلك : منخل ومنغل لحكى فيهما الإخفاء . أ هـ .

(٣) م : وقولي : « وتخفى مع سائر حروف الفم » مثال ذلك : ينفه ، ويستنكف ؛ فتخفى النون مع الفاء والكاف ، وكذلك يفعل بها مع سائر حروف الفم إلا الباء ؛ فإنها تقلب ميما إذا وقعت قبلها ، نحو : شنباء . أ هـ .

(٤) م : وقولي : « ثم الطاء والدال والتاء والظاء والذال والثاء كل واحد منها يدغم في الخمسة الباقية » مثال إدغام الطاء في الخمسة الباقية اربط دارمًا ، ولم تربط تميمًا ، واربط ثابتًا ، واربط ظالمًا ، واربط ذئبًا .

ومثال إدغام الدال في الخمسة الباقية : قد طوى ، وقد توى ، وقد ظلم ، وقد ذكر ، =

ثم الطاء والدال والتاء والظاء والذال والثاء ، كُلٌّ واحد منها يدغم فى الخمسة الباقية[(١)]، وتدغم الخمسة فيه وتدغم - أيضًا - الستة فى الضاد والجيم والشين والصاد والزاى والسين[(٢)]، إلا أنَّ الإدْغامَ فى جميع ذلك إذا كان الأَوَّل ساكنًا أحسن منه إذا كان مُتحرِّكًا .

والإدغام فى كُلِّ حالٍ أَحْسَنُ من البيان، وإذا أدغمت الطاء والظاء منها فى غير مُطْبق مثل أن يُدغم فى الدال والتاء ، فالأحسنُ ألا يقلبا إلى جنس ما يُدْغَمَانِ فيه بالجملة ؛ بل يبقى الإطباق .

وإذهاب الإطباق منهما مع ما كان مِنْ غير المطبقاتِ أَشْبَهَ بهما - أحسن مِنْ إذْهابه مع ما ليس كذلك ؛ فإذهابه من الطاء إذا أدغمت فى الدال لاجتماعهما فى الشِّدَّة ، أو فى / الزاى لاجتماعهما فى الجَهْر ، أَحْسَنُ من إذْهابه مع التاء ؛ لأنَّهَا رخوة ٧٣ ب مهموسة ، ولا يدغم فيها من غيرها إلا اللام ، وقد تقدَّم ذكر ذلك .

= وقد ثبت ، ومثال إدغام التاء فى الخمسة الباقية : قالت طائفة ، وجاءت دُنيا ، ورأت ظلامًا ، وقتلت ذُئبًا وأخذت ثعلبًا ، ومثال إدغام الظاء فى الخمسة الباقية : عظ تميمًا ، وعظ دارمًا ، وعظ طائفة ، وعظ ثابتًا ، وعظ ذُبيان .

ومثال إدغام الذال فى الخمسة الباقية : إذ ثوى ، وإذ توى ، وإذ دنا أنشد أبو العلاء النحوى [من السريع] :

عَسْعَسَ حتّى لَوْ يَشَاءُ إذْ دَنَا كَانَ لَنَا مِنْ ضَوْئِهِ مَقْبَسُ

[ينظر البيت لامرئ القيس فى زيادات ديوانه ص ٤٦٣، والأضداد لابن الأنبارى ص ٢٧، وبلا نسبة فى تهذيب اللغة ١/ ٧٨، ولسان العرب (عسس) ، وكتاب العين ١/ ٧٤، وتاج العروس (عسس) ، ومقاييس اللغة ٤٢/٤] .

وإذ ظلم ، وإذ طال .

ومثال إدغام الثاء فى الخمسة الباقية : ابعث تميمًا ، وابعث دارمًا ، وابعث طائفة ، وابعث ذيارا ، وأبعث ظافرًا . أهـ .

(١) م : وقولى : « وتدغم - أيضًا - الستة فى الصاد والجيم والشين والضاد والزاى والسين » مثال إدغام الطاء فى الضاد وأخواتها : اربط ضابطًا ، ولاتربط جابرًا ، أمط شرًا ، حط صابرًا ، اربط زمانًا ، لاتربط سلمة .

إدغام الدال فى الضاد وأخواتها : قد ضرب ، قد جاء ، قد شاء ، قد صاد ، قد زال ، قد سام ومثال إدغام التاء فى الضاد وأخواتها : مقتت ضرتها ، هبت جنوب ، هبت شمال ، جاءت صبيغ ، أتت زينب ، أقبلت سلمى .

ومثال إدغام الظاء فى الضاد وأخواتها : عظ ضابطًا ، عظ جابرًا ، عظ شبيبًا ، عظ صابرًا ، عظ زيدًا ، عظ سلمة .

=

ثم الصاد والسين والزاى ، كُلٌّ واحدة تدغم فى الأخرى ، وسواء كان الأوّل متحركًا أو ساكنًا ، والإدغام أحسن من البيان ، إلا أن الإدغام إذا كان الأول ساكنًا أحْسَن منه إذا كَانَ متحرِّكًا ؛ نحوُ قولك : « لم يحبس صّابرٌ » ، و « حبسَ صّابر » ، و « لم يُحبس زّيد » ، و « حبس زيدٌ » ، و « لم يوجز شّلمة » ، و « أوجز سلمة » ، و « لم يوجز صّابر » ، و « أوجز صابر » ، و « لم يفحص زّردةٌ » و« فحص زردةٌ » و « لم يفحص سّالم » ، و « فحص سالم » .

وإذا أُدغمت الصاد فى الزاى والسين ، فالأحْسَنُ أَنْ تبقى إطباقها ، ويجوز إسْقاطُهُ وإسقاطُهُ مع السين أحسَنُ منه مع الزاى وتُدْغم فيها من غيرها اللام ، وقد تقدّم ذلك فى فصلها ، والطاء والدّال والتاء والظاء والذال والثاء ، وقد تقدّم ذلك فى فَصْلِ الطاء وأخواتها .

ثم الفاء ولا تدغم فى شىء وتُدغَمُ فيها الباء ؛ تقول : « اذهب فى ذلك » .

ثم الباء ، وهى تدغم فى الفاء كما ذكرنا ، وفى الميم ؛ نَحْوُ : « اصحب مّطرًا » ، ولا يُدغم فيها شىء .

ثم الميم ولا تدغم فى شىء ، وتدغم فيها النون والباء ، وقد تقدّم ذلك .

ثم الواو وهى تُدْغَمُ فى الياء(١) خاصّة بشرط أنْ تكون معها فى كلمة واحدةٍ على مانبيِّنُ ، وتدغم فيها النون والياء ، وقد تقدّم ذكره .

واعلم : أنّه لا يُدغَمُ أحد المتقاربين فى الآخَرِ فى جميع ما تقدّم ذكره إلا بشَرْطِ أَنْ يكون الثانى منهما مُتحرِّكًا ، فإنْ كان ساكنًا لم يجزْ إلا الإظهار ؛ نحوُ قولك : « قد اتعظ زيد» ، و« منَ القومُ »

وقد شذّتِ العَرَبُ ، فحذفَتِ النون من « بنى » إذا اجتمعَتْ مع لام التعريف فى

= ومثال إدغام الذال فى الضاد وأخواتها : إذ ضرب ، وإذ جعل ، وإذ شرب ، وإذ صبر ، وإذ سمع ، وإذ زال .

مثال إدغام الثاء فى الضاد وأخواتها : ابعث ضابطًا ، وابعث جابرًا ، وابعث شفيقًا ، وابعث صابرًا ، وابعث زيدًا ، وابعث سلمة . أ هـ .

(١) م : وقولى : « ثم الواو ، وهى لاتدغم إلا فى الياء » مثال ذلك : طيٌّ ، والأصل : طوى ، فقلبت الواو ياء ، وأدغمت الياء فى الياء ؛ على مانبين بعد ، إن شاء الله تعالى . أ هـ .

أسماء القبائل بشرط أنْ تكون اللام ظاهرة في اللفظ ؛ نحوُ : « بَلْحارِث » ، و « بَلْعَنْبَر » ، و « بَلْهُجَيْم » و « بَلْقَيْن » ، والأصل : بنو الحارث ، وبنو العَنْبَر ، وبنو الهُجَيْم ، وبنو القَيْنْ ، فحذفت علامة الجمع لالتقاء الساكنين ، ثم حُذفت النون تخفيفًا لمَّا كَثُرَ الاستعمال ، فإنْ لم تكن اللام ظاهرة ، لم يَجُزْ حذف النون تخفيفًا ؛

نحو : « بَني النَّجار » ، لا يقال : « بَنَّجار » / . ٧٤ أ

* * *

بَابُ الْتِقَاءِ السَّاكِنَيْنِ مِنْ كَلِمَتَيْنِ

إذا التقى الساكنان من كلمتين ، فإن كان الأوَّل منهما صحيحًا ، حذفته إن كان النون الخفيفة اللاحقة للأفعال ؛ نحوُ قوله [من الخفيف] :

٢٥١- لاتُهِينَ الفَقِيرَ عَلَّكَ أَنْ تَرْ كَعَ يَوْمًا وَالدَّهْرُ قَدْ رَفَعَهْ[1]

أي : لاتُهِينَنْ .

وكذلك تحذفه إن كان التنوين[2]، وكان الساكنُ الثانى الباء من « ابْنٍ » الواقع صفة بين عَلَمينِ أو ما جرى مجراهما فى الشُّهْرَة ، أو بين مُتَّفِقى اللفظ ، وإن لم يكونا علمين ولاجاريَيْنِ مجراهما ، وإنما حذفته ؛ لكثرة الاستعمال مع التقاء الساكنين ؛ ولذلك تقول : هند بنت فلان ، فتثبتُ التنوين في : هند ، على لغة مَنْ صرف ، ومن العرب مَنْ يحذِفُ لمجرَّد كثرة الاستعمال ، ومن لغته ذلك يحذفُ التنوينَ مِنْ هِند ، وإنْ كانَتْ لغته الصَّرْف ، فأمَّا قولُه [من الرجز] :

---

(١) البيت : للأضبط بن قريع .
لا تُهِينَ الفَقير : الإهانة : الإيقاع في الهُون بالضم ، والهَوَانِ بالفتح ، وهما بمعنى الذلّ والحقارة. و(عَلَّ) بفتح اللام وكسرها : لغة في لعَلّ ، وهي هنا بمعنى عسى .
والشاهد فيه قوله : « لا تهينَ الفقير » حيث حذف نون التوكيد الخفيفة ، والأصل « لا تهينن الفقير » لالتقاء الساكنين ، وبقيت الفتحة دليلاً عليها .
ينظر : الأغاني ٦٨/١٨ ، والحماسة الشجرية ٤٧٤/١ ، وخزانة الأدب ١١/ ٤٥٠ ، ٤٥٢ ، والدرر ١٦٤/٢ ، ١٧٣/٥ ، وشرح التصريح ٢٠٨/٢ ، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ١١٥١، وشرح شواهد الشافية ص ١٦٠ ، وشرح شواهد المغني ص ٤٥٣ ، والشعر والشعراء ٣٩٠/١ ، والمعاني الكبير ص ٤٩٥ ، والمقاصد النحوية ٣٣٤/٤ ، وبلا نسبة في الإنصاف ٢٢١/١ ، وأوضح المسالك ١١١/٤ ، وجواهر الأدب ص ٥٧ ، ١٤٦ ، ورصف المباني ص ٢٤٩ ، ٣٧٣ ، ٣٧٤ ، وشرح الأشموني ٥٠٤/٢ ، وشرح شافية ابن الحاجب ٣٢/٢ ، وشرح ابن عقيل ص ٥٥٠ ، وشرح المفصل ٤٣/٩ ، ٤٤ ، ولسان العرب (قنس) (ركع) ، (هون) ، واللمع ص ٢٧٨ ، ومغني اللبيب ١٥٥/١ ، وهمع الهوامع ١٣٤/١ ، ٧٩/٢ .

(٢) م : باب التقاء الساكنين
قولى : « وكذلك تحذفه إن كان التنوين...» إلى آخره مثال ذلك : هذا زيد بن عمرو ، وهذا أبو بكر بن عمرو ، وهذا زيد بن بكر . أ هـ .

٢٥٢- بجاريَةٌ مِنْ قَيْسٍ بْنِ ثَعْلَبَةْ[(١)]

بتحريك التنوين ، فضرورة ، وما عدا ذلك تُحرِّك بالكسر ؛ نحوُ قولك : احذَرِ اللَّه ، وَبَغَتِ الأمة ، و ﴿ إِنِ ٱمْرُؤٌا هَلَكَ ... ﴾ [النساء : ١٧٦] ، إلا أن يكون الذى يلى الساكنَ الثَّانِيَ مضمومًا ضمَّةً لازمة ، فإنَّك تحرِّك بالضم والكسر ؛ نحو قولك : ارْكُضُ ارْكُض ، أو يكون الساكن الأول نون « من » : فإنَّك تحرِّكها بالفتح إن كان الساكن الثانى لام التعريف ؛ نحو : مِنَ القَوْمِ ، والكسر قليل .

وإن كان غير لام التعريف ، حُرِّكَتْ بالكسر ؛ نحو : مِنِ ابْنِكَ ، ويجوز فتحها أو يكون الساكن الأول الميم من : الم والساكنُ الثانى اللام الأُولى من : اسم الله[(٢)] ، فإنَّك تحرِّك بالفتح خاصَّة .

وإن كان الأول منهما حرف علَّة ، فإن كانت حركة ما قبله مِنْ غير جنسه حرَّكته بالكسر إنْ كان ياء ؛ نحو : اخْشَيِ اللَّهَ ، وبالضَّم إن كان واو جمع ؛ نحوُ : اخشَوُا القَوْمَ ، والكسر قليلٌ ، وإن لم يكن واوَ جَمْعٍ حرَّكته بالكسر ؛ نحو : لَوِ اسْتَطَعْنَا ، والضم قليل ، وإن كانت حركة ما قبله من جنسِهِ ، حذَفته ؛ نحوُ : يَغْزُو القَوْمَ ، ويَخْشَى الرَّجُل ، وتَرْمِي المرأة .

فأمَّا ما حكاه الكوفيُّون من قول بعضهم : « الْتَقَتْ حَلْقَتَا البِطَانِ » فشاذٌّ لا يُلْتَفَتُ إليه .

* * *

---

(١) البيت للأغلب العجلى ، والشاهد فيه تنوين « قيس » ؛ وهو ضرورة .
ينظر ديوانه ص ١٤٨ ؛ وخزانة الأدب ٢/٢٣٦ ؛ والدرر ٣/٣٦ ؛ وشرح أبيات سيبويه ٢/٣١٢ ؛ وشرح المفصل ٢/٦ ؛ والكتاب ٣/٥٠٦ ؛ ولسان العرب (ثعلب) ؛ وبلا نسبة فى الخصائص ٢/٤٩١ ؛ وسر صناعة الإعراب ٢/٥٣٠ ؛ وشرح التصريح ٢/١٧٠ ؛ وهمع الهوامع ١/١٧٦ .

(٢) نحو قوله تعالى : ﴿ الٓمٓ ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلْحَيُّ ٱلْقَيُّومُ ﴾ [١ ، ٢ : آل عمران] .

٧٤ ب بَابُ حُكْمِ الْهَمْزَةِ إِذَا كَانَتْ أَوَّلَ كَلِمَةٍ / وَقَبْلَهَا سَاكِنٌ

الهمزة الواقعة أوّل كلمة إنْ كَانَ قَبْلَهَا ساكنٌ صحيحٌ ، فإنّك في لغة أهل الحجاز تَنْقُلُ حركتَها إليه وتَحذِفُها ؛ نحوُ قولك : قَدَ حْطَلَ ، قَدُ حْطِى ، مِنِ بْرَاهِيمَ .

وإن كان الساكن حرف عِلّة ، فإمّا أَنْ يكون ألفًا ، فتجعل الهمزة بينها وبين الحرف الذى منه حركتها ، فتقول : هَذَا أَحْمَد ، وهذا أُحَيْمد ، وهذا إبْرَاهيم ؛ فتجعل الهمزة في المثال الأوّل بينها وبين الألف ، وفى الثانى بينها وبين الواو ، وفي الثالث بينها وبين الياء .

وإمّا أَنْ يكون ياءً أو واوًا ، فتجعلُ حركة الهمزة عليهما ، وتحذف الهمزة ؛ فتقول : يغزوَ حْمَدُ ، ويغزوِ بْراهيم ، تغزوُ مُّهُ ، وَقَاضِيَ بِيكَ ، وقَاضِيِ بْرَاهِيم ، وَقَاضِيُ مُّهُ .

ومنهم من يقلبها إذا كانت مفتوحة مع الياء ياءً ، ومع الواو واوًا ، ويُدْغِم أحد حرفَى العِلّة فى الآخر ، فيقول : أَبُوَّ يُّوبَ[1] : وغُلَامَيَّ بِيكَ[2] .

ومنهم من يستثقلُ بعد النَّقْل الضمة والكسرة ، فى الياء والواو ، فيحذفهما ، فيقول : يَغْزُادَدًا ، [وَيَرْمِ اخوانه] تُريد : يغزو أددًا ، ويرمى إخوانه ، وتحذف [الواو] والياء لالتقاء الساكنين .

وأما غير الحجازين ، فيحقّقون الهمزة فى جميع ذلك .

* * *

(١) أى فى قولنا : أبو أيوب .
(٢) أى فى قولنا : غلامى أبيك .

بَابُ الْوَقْفِ

الموقوف عليه إنْ كَانَ «من» في حال الاستثبات بها فقد تقدَّم حُكْمُهَا في باب الحكاية.

وإن كان غيرها : فإمّا أَنْ يكون الوقف عليه في حال إنكار أو تذكُّر أو غير ذلك من الأحوال ، فإن كان الموقوف عليه قد تقدَّمته همزة الإنْكار ، فإنّه لايخلو من أَنْ يكون آخره متحركًا أو ساكنًا ، فإنْ كان متحرِّكًا ألحقته من آخره حرف مَدّ ولين مِنْ جنس حركته ، فإذا قال : قام عُمَرُ ، قلت : أعمروه ، وإن قال : رأيت عُمر ، قلت : أعمراه ، وإنْ قال : خرجْتُ أَمْسِ ، قلت : أَأَمْسِيه .

وإنْ كان ساكنًا ، فإنْ كان السّاكن ممّا يقبل الحركة ، كسَرته ؛ لالتقاء الساكنين ، وكانت الزيادة من جنس الكسرة ، قال : قام زيدٌ ، قلت : أَزَيْدنيه ، وإن كان ممّا لا يقبل الحركة ؛ نحوُ قولك : ضَرَبْتُ مُوسَى ، زدت بين علامة الإنكار وبين آخر الاسم إنْ ، ثُمّ كَسَرتَ النون لالتقاء الساكنين / فقلتَ : أمُوسَى إنيه[1] ٧٥ أ

وقد يجوز الفصل بين علامة الإنْكار وبين آخر الاسم في جميع ما تقدَّم فيقال : أَعُمرإنيهِ ، وأَزيْدُ إنيه .

والإنكار في كلام العرب على وجهَيْن :

أحدهما : أنْ تنكر أنْ يكون الأمر على ما ذكر المتكلِّم ؛ فإذا قال القائل : قَامَ زَيْدٌ ، قُلْتَ : أَزَيْدُنيهِ ، مُنكِرًا لقيام زيد .

والآخر : أنْ تنكر أن يكون رَأْيُهُ على خلاف ما ذكر .

قيل لبعضهم : أتخرجُ إنْ أخصبت البادية ؟ فقال : أأنا إنيه منكرًا لرأى المتكلِّم أن يكون على خلاف الخروج .

وإنْ كان قد قُصِدَ بالوَقْف عليه التذكُّر ، ألحقته من آخره إن كان متحرِّكًا حرفًا من جنس حركته ، فتقول : قَالا وَيَقُولو ، ومن القاضي ، وإن كان الآخر ساكنًا ، فإن كان الساكن حرف مَدّ ولين مَكّنْت مدَّه ، واستغنيت بذلك عن إلحاق العلامة[2]، وإن

(١) في أ : التقى .
(٢) في أ : علامة .

كان غير ذلك ، ألحقت العلامة ، وكسرت الساكن الذى قبلها لالتقاء الساكنين ، وتكون العلامة إذ ذاك ياء ، فتقول : هذا سيفنى ، وقَدْنى ، و « أل » فى الألف واللام إذا تذكّرت مثل الحارث .

وإن لم يوقف عليه فى حال تَذَكُّر ولا إنكار .

فإمّا أنْ يكون معربًا أو مبنيًا ، فإنْ كان معربًا : فإمّا أنْ يكون مجزومًا أو غير مجزوم ، فإنْ كان مجزومًا فإنه يبقى فى الوقف على حاله قبل الوقف[1]، إنْ كان جزمه بالسّكون أو بحذف النون ؛ نحوُ : لم يضربْ ، ولم يضربا ، ولم تَضْربوا ، وإنْ كان جَزْمُهُ بحذف حرف العلة ، فإنّه إن كان من باب : غذا ورَمَى ، جاز فيه وَجْهَان :

أحدهُما : إسكان الآخرِ .

والآخر : إلحاق هاء السكْت ؛ فتقول : لم يَغْزُ ، ولم يَخْشْ ، ولم يَرْمِ ، ولم يَغْزُهْ ، ولم يَرْمِهْ ، ولمْ يَخْشَهْ .

وإن كان من باب : وَقَى ، لم يجزْ فيه إلا إلحاق الهاء ؛ نحوُ : لَمْ يَقِهْ .

وإنْ كان غير مجزوم ، فإنّك تقِف منه على المثنى والجمع الذى على حدِّ التثنية ، كما تقف على المبنى المكسور الآخر أو المفتوحه ، وسيُبيِّنُ .

وماعدا ذلك إن كانت فيه تاء التأنيث أبدلْتَهَا فى الوَقْف هاءً ساكنة فى الرفع والنّصْب والخَفْض ، منوّنةً كانت أو غير منوّنة ؛ نحو[2]: ثَمْرَهْ / وفَاطِمَهْ . ٧٥ ب

ويجوز إقرارُها ساكنة فى الأحوال الثلاثة[3]، وبعض المقرين لها إذا كان الاسم الذى

---

(١) فى ط : الوقت . (٢) فى ط : ونحو .

(٣) م : باب الوقف

قولى : «ويجوز إقرارها ساكنة فى الأحوال الثلاثة » من ذلك قوله : [من الرجز]

بَاتَتْ نُفُوسُ القَوْمِ عِنْدَ الْغَلْصَمَتْ وَكَادَتِ الحُرّةُ أنْ تُدعَى أَمَتْ

[البيت لأبى النجم الراجز فى الدرر ٦/ ٢٣٠، وشرح التصريح ٢/ ٣٤٤، ولسان العرب (ما) ؛ ومجالس ثعلب ١/ ٣٢٦، وبلا نسبة فى الأشباه والنظائر ١/ ١١٣، وأوضح المسالك ٤/ ٣٤٨، وخزانة الأدب ٤/ ١٧٧، ٧/ ٣٣٣، والخصائص ٣٠٤/١ ، والدرر ٣٠٥/٦ ، ورصف المبانى ص ١٦٢ ، سر صناعة الإعراب ١/ ١٦٠، ١٦٣، ٢/ ٥٦٣، وشرح الأشمونى ٣/ ٧٥٦، وشرح شافية ابن الحاجب ٢/ ٢٨٩، وشرح قطر الندى ص ٣٢٥، وشرح المفصل ٨٩/٥ ، ٩/ ٨١، والمقاصد النحوية ٤/ ٥٥٩، وهمع الهوامع ٢/ ١٥٧، ٢٠٩] . أ هـ .

تكون فيه منصوبًا منونًا ، أبدل من التنوين ألِفًا[١] ؛ فيقول : تَمْرَتا .

وأمَّا التاء التى فى جمع آخر المؤنث السالم ، نحوُ : هِنْدَات ، فتجرى فى الوقف مجرى غيرها من الحُرُوفِ الصِّحاح .

فأما ما حكاه قُطْرُبٌ من قول بعضهم : كَيْفَ الإِخْوَهْ ، وَالأَخَوَاه ؟ ، بإبدالها هاءً - فقليل جدًّا .

وإنْ لم تكن فيه تاء التأنيث :

فإمَّا أَنْ يكون صحيح الآخر أو مهموزه أو معتلّه ، فإنْ كان صحيحه ؛ فإمَّا أَنْ يكون منونًا أو غير منوَّن :

فإنْ كان منوَّنًا : جاز فى الوقفِ عليه فى حال النَّصْبِ ثلاثة أوْجه :

أحدُها : إبدال التنوين ألفًا[٢].

والآخَر : إبدال همزة ساكنة من الألف المُبْدَلَة من التنوين[٣].

والثالث : حَذْفُ التنوين وتسكين الآخر ؛ وعلى ذلك قوله : [من الخفيف]

٢٥٣- شَئِزٌ جنْبِى كَأَنِّى مُهْدَأٌ   جَعَلَ الْقَيْنُ عَلَى الدَّفِّ إبَرْ[٤]

---

(١) م : وقولى : « وبعض المقرين لها إذا كان الاسم الذى تكون فيه منصوبًا منونًا أبدل من التنوين ألفًا ومن ذلك قوله : [من المتقارب]

.... فَيَا حُسْنَ شَمْلَتِهَا شَمْلَتَا

[البيت بلا نسبة فى الدرر ٦/٢٩٥ ، واللسان (شمل) ، (بقم) وهمع الهوامع ٢/٢٠٥]

أ هـ .

(٢) م : وقولى : « أحدها إبدال التنوين ألفًا » مثال ذلك : رأيت رجلا . أ هـ .

(٣) م : وقولى : « والآخر إبدال همزة ساكنة من الألف المبدلة من التنوين » مثال ذلك : رأيت رَجلأْ . أ هـ .

(٤) البيت : لعدي بن زيد .

الشاهد فيه قوله : « إبَرْ » والأصل : إبرا ، فحذف الشاعر الألف عند الوقف وذلك على لغة بعض العرب .

ينظر : ديوانه ص ٥٩ ، وإصلاح المنطق ص ١٥٦ ، ولسان العرب (هدأ) ، وبلا نسبة في الخصائص ٢/٩٧ ، ورصف المباني ص ٣٥ ، وسرّ صناعة الإعراب ٢/٤٧٧ : ٦٧٦ ، وشرح المفصّل ٩/٦٩ .

وفي حال الرفع إن كان ما قبل الآخر متحرِّكًا خمسة أوْجُه[١]: حذف التنوين، وتسكين الآخر، ثم الإشمام، وهو: ضم الشَّفتين من غير صَوتٍ، ثم الرَّوْم، وهو تضعيف الصوت بالحركة، ثم إبدال التنوين واوًا، ثم تضعيف آخره وتسكينه.

وإن كان ما قبل الآخر ساكنًا معتلا[٢]، جاز فيه جميع ما جاز في المرفوع الذى قَبْل آخره متحرِّك إلا التضعيف.

وإنْ كان ماقبل الآخر ساكنًا صحيحًا، جازَ فيه نقل الضَّمَّة من آخره إلى الساكن قبله، أو تسكين الآخر، وتحريك الساكن بحركة مثل حركة ما قبله إذا أدى النقل إلى بناء غير موجود، فتقول: هَذَا بَكُرْ، وهذا بُسُرْ، وهذا بِشِرْ، بكسر الشين، ولا يجوز النقل؛ لأنَّ «فِعُلًا» ليس من أبنية كلامهم ويجوز فيه - أيضًا - جميع ما جاز في المرفوع الذى قبل آخره متحرك إلا التضعيف[٣].

والمخفوض المنوَّن[٤] إنْ كان ما قبل آخره متحرِّكًا أو ساكنًا صحيحًا أو معتلًا بمنزلة المرفوع فى جميع ما ذُكِر، إلا الإشْمام؛ فإنَّه لا يتصوَّر فى المخفوض.

وإن كان غير منوَّن، فإن المرفوع منْهُ والمخفوض بمنزلة المرفوع، والمخفوض المنوَّن[٥] فى جميع ما ذُكِرَ، إلا الإبدال، فإنَّه ليس فى آخره تنوين فتُبْدِل منه واوًا في الرفع أو ياءً فى الخفض.

---

(١) م: وقولى: «وفى حال الرفع إن كان ماقبل الآخر متحركًا خمسة أوجه...» إلى آخره مثال السكون: قام جعفر، ومثال الإشمام: قام جعفر، ومثال الروم: قام جعفر، ومثال إبدال التنوين واوا: قام جعفرو، ومثال التضعيف: قام جعفرّ. أ هـ.

(٢) م: وقولى: «وإن كان ماقبل الآخر ساكنًا معتلاً ...» إلى آخره، مثال التسكين: قام زيدْ، ومثال الاشمام: قام زيد، ومثال الروم: قام زيد، ومثال إبدال التنوين واوا: قام زيدو. أ هـ.

(٣) م: وقولى: «ويجوز فيه أيضًا جميع ماجاز فى المرفوع الذى قبل آخره متحرك إلا التضعيف» مثال التسكين: قام بكْرْ، ومثال الإشمام: قام بكر، ومثال الروم: قام بكر، ومثال إبدال التنوين واوًا: قام بكرو. أ هـ.

(٤) م: وقولى: «والمخفوض المنون...» إلى آخره أعنى: أنه لايجوز فى مثل: مررت بجعفر، ومررت ببكر، الإشمام، ويجوز ماعدا ذلك من الوجوه المذكورة فى حال الرفع. أ هـ.

(٥) م: وقولى: «وإن كان غير منون فإن المرفوع منه والمخفوض بمنزلة المرفوع والمخفوض المنون ...» إلى آخره أعنى: أنه يجوز فى الوقف على الرجل من قولك: قام الرجل، ومررت بالرجل، ماكان يجوز فى الوقف على «جعفر» من قولك: قام جعفر، ومررت بجعفر، إلا البدل، وفى الوقف على البُسر من قولك: طاب البسر، ومررت بالبسر، =

وأمَّا المنصوب : فيجوز فيه الإسكان والرَّوْم خاصَّة إنْ لم يَكُنْ ما قبل آخره متحرِّكًا[1]، وهما والتضعيف إنْ كان ما قبله متحرِّكًا /[2]، وسُمِعَ بعضهم يقول : « أَعْطِنِى أَبْيَضَّهْ » بإلحاق الهاء بعد التضعيف . ٧٦ أ

وإن كان مهموز الآخر :

فإن كان ما قبل الآخر ساكنًا : فإمَّا أَنْ يكون حرف عِلَّة ، أو حرفًا صحيحًا.

فإنْ كان حرف عِلَّةٍ ، فالوَقْفُ عليه كالوقف على نظيره من الصحيح[3] .

وإن كان حرفَ صِحَّةٍ : فإنَّ الوقف عليه كالوقف على مثله من الصحيح الآخر[4]، إلا أنَّكَ تنقل حركة الهمزة إلى الساكن قبلها فى المرفوع والمخفوض والمنصوب غير المنوّن.

وإنْ أدّى ذلك إلى بناء غير موجودٍ بخلاف الصحيح ، وتُثْبِتُ الهمزة ، فتقول : هَذَا رِدْؤْ ، وخبؤ ، وبُطُؤْ ، ومررت بِرِدِئْ ، وخَبِئْ ، ومن البطِئْ ، ورأيت الرِّدَأْ والخبَأْ ، والبُطَأْ .

وإن شئْتَ أبدلْتَ[5] الهمزة فى جميع ذلك حرفًا مِنْ جِنْسِ الحركة التى قبلها .

ومنهم مَنْ يُسَكِّن الآخر ويُحرِّك الساكن الذى قبل الهمزة بحركة ما قبله فى جميع الأحوال ، فيقول : هو الرِّدِئْ ورأيت الرِّدِئْ ، ومررت بالرِدِئْ ، وهو البُطُؤْ ، ورأيت البُطُؤْ ، ومررت بالبُطُؤْ .

وذلك إذا كان النقل يُؤدى إلى بناء غير موجود في حال من أحوال الاسم ؛ ألا ترى

= ماكان يجوز فى الوقف على « بكر » من قولك : قام بكرْ ، ومررت ببكر ، إلا البدل ، وإنما لم يجز البدل فى شيء من ذلك ؛ للعلة التى ذكرت فى الكتاب . أ هـ .

(١) م : وقولى : « وأما المنصوبُ ، فيجوز فيه الإسكانُ والروم خاصة إن لم يكن ماقبل آخره متحركا » مثال الإسكان : رأيت البسر وأذأْبْتُ الشيْز ، ومثال الروم : رأيت البُسْر وأذأَبْتُ الشيْز . أ هـ .

(٢) م : وقولى : « وهما والتضعيف إن كان ماقبله متحركا » مثال الإسكان قولك : رأيت الرجلْ ، ومثال الروم قولك : رأيت الرجل ، ومثال التضعيف قولك : رأيت الرجل . أ هـ .

(٣) م : وقولى : « فإن كان حرف علة فالوقف عليه كالوقف على نظيره من الصحيح » أعنى : أن الوقف على شيء وضوء فى جميع أحواله ، كالوقف على عين وعون فى جميع أحواله والوقف على برىء ووضوء ؛ كالوقف على شريف وقطوف فى جميع الأحوال . أ هـ .

(٤) م : وقولى : « وإن كان حرفًا صحيحًا ، كان الوقف عليه كالوقف على نظيره من الصحيح » أعنى : أن الوقف على رد وحب وبط ؛ كالوقف على عدل وبكر وبسر ، إلا فيما استثنى . أ هـ .

(٥) فى أ : قلبت

أنَّ النقل في : « ردئ » في حال الرفع ، و « بطؤ » في حالة الخفض تُؤَدِّي إلى بناء غير موجود في الأسماء .

فأمّا « خبؤ » وأمثاله ، فلا يكون فيه إلا الإتباع ؛ لأنَّ النقل فيه لا يؤدِّي إلى بناء غير موجود في حالٍ من الأحوال ، ومن العرب من يبدل من الهمزة في جميع ذلك واوًا في الرفع وياءً في الخفض ، وألفًا في النَّصْبِ ؛ فيقول : هذا الوثو ، ومن الوثى ، ورأيت الوثا ، فيفتح الساكن بسبب الألف .

وإن كان ماقبل الهمزة متحركًا[1]، كان الوقف عليه كالوَقْفِ على نظيره من الصحيح إلا في شيئين :

أحدُهُمَا : امتناع التضعيف .

والآخر : أنه يجوزُ لك أَنْ تُبدِلَ من الهمزة واوًا في الرفع ،وَيَاءً في الخفض ، وألفًا في النَّصْب ، فتقول : هذا الكَلو ، ومررت بالكلى ، ورأيت الكلا .

هذا وقف الذين يحقِّقون الهمزة .

وأمّا الذين يخفِّفونها ، فإن كان ما قبلها حركة ، أبدلْتَ منها إذا سكنت حرفًا من جنس حركة ما قبلها ، فتقول : الكلا ، في الأحوال الثلاثة بالألف ، وهذه أكثر

٧٦ ب بالواو /[2] .

وإن كان ما قبلها ساكنًا ، فخفَّفتها بحذفها وإلقاء حركتها على الساكن قبلها[3] ؛ فإنّه يلزم الحَرْف الذى ألقيت عليه الحركة ما يلزم غير المعتلِّ من الإسكان والإشمام وَرَوْم الحَرَكَةِ والتضعيف والإبدال من التنوين .

وإن كان معتلَّ الآخر : فإمّا أَنْ يكون آخره ألفًا أو واوًا أو ياء :

---

(١) م : وقولي : « وإن كان ماقبل الهمزة متحركًا ... » إلى آخره مثال ذلك : رَشَأ ، الوقف عليه في جميع الأحوال ، منونًا كان أو غير منون ، كالوقف على « رجل » إلا فيما استثنى . أ هـ .

(٢) زاد في أ : وهي بالياء .

(٣) م : وقولي : « وإن كان ماقبلها ساكنًا فَخفَّفْتَهَا بحذفها وإلقاء حركتها على الساكن ... » إلى آخره مثال ذلك : خبء وردْء وبطء ، في تخفيف : خبء، ورِدْء وبطء ، يقف عليها في جميع الأحوال ؛ كما يقف على جعفر ، وتقف عليها إن لم تكن منونة ؛ نحو : الخَبَ والرد والبط ، كما تقف على الرجل في جميع الأحوال ، وقد تقدم تمثيل ذلك . أ هـ .

فإنْ كان آخره ألفًا ، وقفت عليه بها [(١)]، إلّا أن الألف من الاسم المنصرف في حال النَّصْبِ مُبْدلةٌ من التنوين ، وفي حال الرفع والخفض ألف الأَصْل والألف في الوقف على غير المنوّن هي التي كَانَتْ في الوصل[(٢)]، وبعض العرب يبدل منها ياءً ، فيقول : أَفْعى ، وفتى ، وبعضهم يبدل منها واوًا ، فيقول :أَفْعو ، وبعضهم يبدلها همزةً فيقول : حُبْلأ .

ولايجوز حذف الألف وتسكين ما قبلها إلّا في ضرورة ، نَحْوُ قوله [من الرمل] :

٢٥٤- ... ... رهْطُ مَرْجُومٍ وَرَهْطُ ابْنِ المُعَلْ[(٣)]

وإنْ كان آخره ياءً أو واوًا ، فإن كان ما قبلها ساكنًا ؛ نحو : ظَبْي ، وتميميّ ، وغَزْو ، فالوقف عليه كالوقف على نظيره من الصحيح[(٤)]، إلّا أَنَّ نَاسًا من العرب يُبْدِلُونَ من الياء في الوقف إذا كانت مشدَّدة جيمًا ؛ ومن ذلك قوله [من الرجز] :

٢٥٥- ... ... خَالِي عُوَيْفٌ وَأَبُو عَلِجْ[(٥)]

---

(١) م : وقولي : « فإن كان آخره ألفًا ، وقفت عليه بها » أعني بالألف ، فتقول في رحى وعصا : رحى وعصا . أ هـ .

(٢) م : وقولي : « والألف في الوقف على غير المنون هي التي كانت في الوصل » مثال ذلك : حبلى وأعمى والعصى . أ هـ .

(٣) عجز بيت للبيد بن ربيعة . وصدره :

وقبيل من لكيز شاهد ....

والشاهد فيه قوله : « ابن المعلْ » يريد : ابن المعلّى ، فحذف الألف المقصورة وسكن ماقبلها للضرورة الشعريّة ، وهذا من أقبح الضرورات .

ينظر : ديوانه ص ١٩٩ ، والأشباه والنظائر ٢٧٢/١ ، والخصائص ٢٩٣/٢ ، والدرر ٦/ ٢٤٥ ، وشرح شواهد الإيضاح ص ٣٢٠ ، وشرح شواهد الشافية ص ٢٠٧ ، والكتاب ٤/ ١٨٨ ، ولسان العرب (رجم) ، والمقاصد النحوية ٥٤٨/٤ ، والممتع في التصريف ٦٢٢/٢ ، وبلا نسبة في جمهرة اللغة ص ٤٦٦ ، والدرر ٢٩٨/٦ ، ورصف المباني ص ٣٦ ، وسر صناعة الإعراب ٥٢٢/٢ ، ٧٢٨ ، وشرح شافية ابن الحاجب ٢٨٥/٢ ، ٣٠٣ ، ٣٠٨ ، والمحتسب ٣٤٢/١ ، وهمع الهوامع ١٥٧/٢ .

(٤) م : وقولي : « نحو ظبي وتميمي وغزو فالوقف عليه كالوقف على نظيره من الصحيح » أعني : أنك تقف على ظبي وغزو كما تقف على بكر ، وعلى تميمي كالذي تقف على سعيد. أ هـ .

(٥) البيت بلا نسبة .

وإن كان ما قبلها متحرِّكًا ، وكانا في فعل ، فالوقف عليه بإثباتهما ساكنين ، نحوُ : يغزو ، ويرمى ، إلا ما شذَّ من قولهم : لا أَدْرِ ، ومَا أَدْرِ ، بحذف الياء والتسكين .

وإن كانت الياء المتحرك ما قبلها آخر اسم ، فإنَّ الاسم إن كان منوَّنًا ، وُقِفَ عليه في الرفع والجرِّ بحذف التنوين والسكون ؛ نحوُ قولك : هَذَا قَاضْ ، ومررتُ بقاضْ .

وقومٌ من العرب إذا حذفوا التنوين ، رَدُّوا إليه المحذوف ؛ فيقولون : هَذَا قَاضِي ، ومررْتُ بقَاضِي .

وفي حالة النَّصْبِ بإبدال ألف من التنوين ؛ فتقول : رَأَيْتُ قَاضِيا .

وإن كان غير منوَّن ، فالوقف عليه بإثبات الياء ؛ نحو قولك : هَذَا القاضي ، ومَرَرْتُ بالقاضي ، ورَأَيْتُ القاضي .

ومنهم من يحذفها ويُسكِّن الآخر في الرفع والجر ، فيقول : هَذَا القَاضْ ، ومررت بالقاضْ .

وأكثر ما يفعل ذلك في القوافي والفواصل ؛ نحو قوله تعالى : ﴿ ٱلْكَبِيرُ ٱلْمُتَعَالِ ﴾ [الرعد : ٩] [إلا مُرِيًا][(١)] اسم الفاعل مِنْ : أرى ؛ فإنه لا يجوز فيه إلا

٧٧ أ إثبات الياء ، والمنادى المقبل عليه مِنْ ذلك يجرى مجرى الاسم المرفوع غَيْر / المنوَّن ، فتقول : يَا قَاضِي ، وإن شِئْتَ : يا قَاضْ .

وكذلك « جَوَارٍ » وأمثاله في حال الرفع والخفض بمنزلة قَاضٍ في الحالتين ، وفي النصب بمنزلة القاضي في حال النَّصْب .

وإن كان الموقوف عليه مبنيًا ، فإمَّا أَنْ يكون محذوفًا من آخره شيء ، أو لا يكون :

= في : أوضح المسالك ٣٧٢/٤ ، وجمهرة اللغة ص ٤٢ ، ٢٤٢ ، وسر صناعة الإعراب ١٧٥/١ ، وشرح الأشموني ٨٢١/٣ ، وشرح التصريح ٣٦٧/٢ ، وشرح شافية ابن الحاجب ٢٨٧/٢ ، وشرح شواهد الشافية ص ٢١٢ ، وشرح المفصل ٧٤/٩ ، ١٠ / ٥٥، والصاحبي في فقه اللغة ص ٥٥ ، والكتاب ١٨٢/٤ ، ولسان العرب (عجج) (شجر)، والمحتسب ٧٥/١ والممتع في التصريف ٣٥٣/١ ، والمنصف ١٧٨/٢ ، ٧٩/٣ .

والشاهد فيه : قوله « أبو علج » أي « أبو علي » وأبدلت الياء المشددة جيمًا ، في الوقف ، وهي لغة بعض العرب .

(١) سقط في ط .

فإن كان : فإمّا أنْ يبقى بعد الحذف حرف واحد أو أزْيَد .
فإن بقي منه أزْيَد ، جاز فيه وجهان :
أحسنُهُمَا : إلحاق هاء السَّكْت ؛ نحو قولك : يا طَلْحَهْ ، في الوَقْف على لغة من رَخَّم ، واغزُه ، وارْمِهْ ، وَاخْشه .
والآخر السكون ؛ فتقول : ياطَلْح ، واغْزُ ، وارْمِ [واخْشَ][1] .
ومن العرب من يلحق الهاء في : اغْز وبابه بَعْدَ ما يسكن الآخر ، ثم يحرّكه بالكسر لالتقائه ساكنًا مع الهاء ، فيقول : اغزِهْ ، بكسر الزاى .
حكى ذلك أبو الخَطَّاب[2] عن العرب .
وإن لم يبق منه إلا حرف واحد :
فإن كان فعلًا ، لم يجز فيه إلّا إلحاق الهاء ؛ نحو قولك : قِهْ ، وإن كان اسمًا ؛ نحو : ما الاستفهاميّة إذا دخل عليها خافض : فإن كان الخافض حرفًا ، جاز فيه وجهان :
أحسنهما : إلحاق هَاءِ السَّكْت والآخر : التَّسْكِين ؛ فتقول : بِمَهْ ، وَبِمْ .
وإن كان اسمًا ، لم يجز فيه إلا إلحاق الهاء ، فتقول : مِثْل مَهْ ، ومجيءُ مَهْ[3] .
وإن كان غير محذوف : فإمّا أنْ يكون آخره ساكنًا أو متحرّكًا :
فإن كان آخره ساكنًا : فإن كان الساكن صحيحًا ، أبقيته في الوقف على ما كان عليه في الوَصْل ؛ نحو : مَنْ ، وكَمْ ، إلا أن يكون الساكن نُون « إذَنْ » ؛ فإنّك تبدل منها ألفًا ، أو النون الخفيفة التي تلحق الأفعال للتأكيد ، فإنّك تبدل منها ألفًا إن كان قبلها فتحة فتقول : اضربَا ، وهَلْ تَضْرِبَا ؟ في الوقف على : اضْرِبَن ، وهَلْ تَضْرِبَن ؟
وإن كان قبلها كسرة أو ضمّة حذفتها وزدتَّ ما كنت حذفته بسببها ، فتقول في

---

(١) سقط في ط .
(٢) أبو الخطاب ، عبد الحميد بن عبد المجيد ، مولى قيس بن ثعلبة ، الأخفش الأكبر : من كبار العلماء بالعربية . لقي الأعراب وأخذ عنهم ، وهو أول من فسّر الشعر تحت كل بيت ، وما كان الناس يعرفون ذلك قبله ، وإنما كانوا إذا فرغوا من القصيدة فسروها .
ينظر : بغية الوعاة /٢٩٦ ، وإنباه الرواة ٢/١٥٧ ، الأعلام ٣/٢٨٨ .
(٣) في ط زيادة : أولى .

الوقف على اضربن ، وهَلْ تَضْرِبن ؟ وَاضْرِبُن ، وهَلْ تَضْرِبُن ؟ : اضْربِى ، وهَلْ تَضْرِبِين ، واضْرِبُوا ، وهَل تضربُون ؟

فترد النون التى هى علامة الرفع ؛ لزوالِ مُوجب حذفها ، وتقول فى الوقف على : اخْشَونْ : اخْشَوْا ؛ لأنّه لم يحذفْ بسبب النون شئ ؛ فيرجع عند حذفها .

وإنْ كان حرف علّة : فإمّا أنْ يكون ياء أو واوًا أو ألفًا .

فإن كان ألفًا ، جاز فيه إنْ لم يكن آخر فعل ثلاثة أوْجه :

إثباته على ما كان عليه فى الوصل ؛ فتقول : يَضْربها ، وههنا .

وإبدالُهُ همزة ، وإلحاق هاء السكت فتقول : هَاهُنَاه ، فأمّا إبدالهم من ألف

٧٧ ب « هنا » هاءً فى السكت ، فشاذٌ لايقاس عليه / .

قال [من الرجز] :

٢٥٦- قَدْ وَرَدَتْ مِنْ أَمْكِنَهْ مِنْ هَهُنَا وَمِنْ هُنَهْ[1]

إلا أنْ يكون الألف علامة ندبة ، فلا يجوز إلا إلحاق هاء السكت ؛ نحو قولك : يَا زَيْدَاه ، وإن كانت آخر فعل ، جاز فيها خمسة أوْجه :

الثلاثة المتقدِّمة وإبدالها واوًا أو ياءً ؛ نحو قوله [من الرجز] :

٢٥٧- تَبَشَّرِى بالرفْهِ وَالماءِ الرَّوَىْ وفَرَجٍ مِنكِ قَرِيبٍ قَدْ أتَىْ[2]

وإن كان واوًا أو ياءً ، فإن كانا علامَتَىْ نُدْبة ، لزمتهما الهاء فى الوقف ، نحو قولك : « يَاغُلامهوه »[3] و « يا ذهاب غلامَهيه[4] » .

---

(١) البيت بلا نسبة .
في : الدرر (٢٤٢/١ ، ٢١٤/٢) ، رصف المباني (١٦٣) ، سر صناعة الإعراب (١٦٣/١) ، شرح الأشموني (٨٧٦/٢) ، شرح شواهد الشافية (٤٧٦) ، شرح المفصل (١٣٨/٣) ، (٦/٤ ، ٨١/٩ ، ٤٢/١٠ ، ٤٣) ، المحتسب (٢٧٧/١) ، الممتع في التصريف (٤٠٠/١) المنصف (١٥٦/٢) ، همع الهوامع (٧٨/١ ، ١٥٧/٢) .
والشاهد فيه : قوله : « هنه » يريد : « هنا » فأبدل الألف هاء في الوقف .

(٢) البيت بلا نسبة في : المنصف ١٦٠/١ ، لسان العرب (روى) ، وتاج العروس (روى) ، والمخصص ١٥١/١٥ .
والشاهد فيه قوله : « أتَىْ » ، يريد : أتى ، فأبدل الألف ياء عند الوقف على لغة .

(٣) في أ : يا غلام هوه .

(٤) في أ : يا هداب غلام هيه .

وإن كانا صلتين بالضمير ، لم يجز فيهما إلا الحذف وتسكين ما قبلهما نحوُ : بِهْ ، وَلَهْ ، وَلهُمْ ، وَعَلَيْهِمْ ، وما عدا ذلك يَثْبُتَان فيه في الوقف ؛ نحو : ظلموا ، واخْشَىْ ، واخْشَوْا ، إلا أنْ تكون الياء ضمير المتكلِّم ، وقبلها كسرة ؛ فإنَّه يجوز لك فيها وجهان :

أحسنهما : إثباتُها ، فتقول : غُلامى ، وإنى .

والآخر : حذفُهَا وتسكين ما قبلها ؛ تشبيهًا لها بالقاضى وأمثاله ؛ فتقول : إنْ وَأَكْرِمَنْ ، قال النابغة : [من الوافر]

٢٥٨- وَهُمْ وَرَدُوا الجِفَارَ عَلَى تَمِيمٍ وَهُمْ أَصْحَابُ يَوْمِ عُكَاظَ إنْ[1]

يريد : إنِّى .

وقد شذُّوا فى : يا هَذِى ، فأبدلوها هَاءً فى الوقف ، فقالوا : هَذِهْ .

ومنهم مَنْ أَجْرَى الوَصْل مجرى الوقف ، فقال : هَذِهْ قَائِمَة ، بهاء ساكنة ؛ كما أنَّ بعضهم قال فى : أَفْعَى أَفْعَىْ ، فى الوصل فأجراه مجرى الوقف ، ومنهم من يقول فى الوصل : هَذِهِى قائمة ، بياء ساكنة بعد الهاء .

فإذا وقفت على هذه اللغة ، حذفت الياء وسكَّنْت ما قبلها ؛ لأنَّها صلة ؛ كالتى تلحق هاء الضمير فى نحو : مَرَرْتُ به .

وإن كان آخر المبنى متحرِّكًا ، فإنْ كان الآخر هاء الضمير ، نحو: رَمَاه ، وغَزاه ، وقفت عليه بالسكون ، ويجوز نقل حركة الضمير إلى الساكن قبله إن كان حرفًا صحيحًا ، فتقول : ضَرَبْتُهْ ، ومِنُهْ ، وعَنُهْ .

قال أبو النجم[2] [من الرجز] :

---

(١) الشاهد فيه قوله : « إن » يريد : « إني » فحذف الياء للوقف ، والرواية في الديوان إني ، ولا شاهد فيه .

ينظر : ديوانه ص ١٢٧ ، سمط اللآلي ص ٦٧٨ ، وشرح أبيات سيبويه ٣٣٥/٢ ، والكتاب ١٨٦/٤ ، ولسان العرب (ضمن) .

(٢) الفضل بن قدامة العجلي ، أبو النجم ، من بني بكر بن وائل : من أكابر الرجاز ، ومن أحسن الناس إنشادًا للشعر ، نبغ في العصر الأموي ، وكان يحضر مجالس عبد الملك بن مروان ، وولده هشام . قال أبو عمرو بن العلاء : كان ينزل سواد الكوفة ، وهو أبلغ من العجاج في النعت . توفي سنة ١٣٠هـ .

ينظر : الأغاني ١٥٠/١٠ ، سمط اللآلي ٣٢٨ ، الشعر والشعراء ٢٣٢ ، الأعلام ١٥١/٥.

٢٥٩- فَقَرِّبا هَذَا وَهَذَا أَزْحِلُهْ(١)

ومنهم من يسكن الهاء ، ويكسر الساكن الذى قبلها لالتقاء الساكنين ، فيقول : ضَرَبتِهْ ، وأَخَذتِهْ .

وإن لم يكن الآخر هاء الضمير ، جاز في الوقف عليه مثل ما جاز فى نظيره مِنَ
٧٨ أ العَرَبِ ، وإن شئت مع / ذلك ألحقته « هاء » السكت بيانًا للحركة ، فتقول : هُوَهْ ، وهِيَهْ ، وَضربْتُنَّهْ .

وقد أُلْحِقَت الألفُ لبيان الحركة فى موضعين :

أحدهما : حيهل ، قالوا : حَيَهَلا .

والآخر : أنا ، تقول : أَنَ فَعَلْتُ كذا فى الوَصْل بحذف الألف ، فإذا وقفت ، ألحقتَ الألف ، فقلت : أنا ؛ ومنهم من يقول : حَيهَلَهْ وأَنَهْ .

ومن كلامهم : « هَكَذَا فَصْدى أنه » إلا أن نون أنا تَلْزَمُهَا البيان ، ولا يجوز إسكانُها ، وقول الشاعر [من المتقارب] :

٢٦٠- فَكَيْفَ أَنَا وَانْتِحالِيَ القَوَافِـ ... ىَ بَعْدَ المَشِيبِ ، كَفَى ذَاكَ عَارًا(٢)

بإثبات الألف فى الوصل من إجْرَاء الوَصْل مجرى الوَقْف ضرورة .

* * *

(١) أزحله إزحالاً : أبعده . قالوا : ومنه سمى زحل لبعده .
الشاهد فيه : نقل حركة هاء « أزحله » إلى اللام قبلها ، ليكون أبين للهاء في الوقف لأن مجيئها ساكنة بعد ساكن أخفى لها .
ينظر الكتاب ١٨٠/٤ ، شرح المفصل ٧١/٩ ، ٧٢ .

(٢) البيت للأعشى .
والشاهد فيه إشباع فتحة النون في « أنا » ، أي إثبات الألف ، وليس بعدها همزة ، وذلك للضرورة الشعرية .
ينظر : ديوانه ص ١٠٣ ، وتخليص الشواهد ص ١٠٣ ، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ٧٠٩ ، وشرح شواهد الإيضاح ص ٢٧٣ ، ولسان العرب (نحل) ، وبلا نسبة في رصف المباني ١٤ ، ٤٠٣ ، وشرح المفصل ٤٥/٤ .

بَابُ الْهَمْزَةِ التى تَكُونُ آخِرَ الْكَلِمَةِ

إِذَا الْتَقَتْ مَعَ هَمْزَةٍ مِنْ كَلِمَةٍ أُخْرَى

إذا اجتمعَتِ الهمزتان على ما ذكرنا ؛ فإنَّ أهل التحقيق للهمزة الواحدة يخففون إحداهما : إمَّا الأولى ، وإمَّا الثانية على قياس تخفيفها لو أفردَتْ ، ويُحقِّقون الأخرى فيقولون : ﴿ فَقَدْ جَآءَ أَشْرَاطُهَاۚ ﴾ [محمد : ١٨] بجعل الهمزة الأولى بينها وبين الألف ، وتحقق الثانية ، أو بتحقيق الأولى ، وجعل الثانية بينها وبين الألف .

وأمَّا الذين يخفِّفون الهمزة الواحدة ، وَهُمْ الحجازيون ، فإنَّهم يخفِّفون الهمزتين على قياس تخفيف كُلٍّ واحدة منهما لو انفردَتْ ، فيقولون : أقرى باك السلام ، بإبدال الأولى ياءً وحذف الثانية بعد جعل حركتها على الياء .

وسنذكر قياسَ تَخْفِيفِ الهمزة المفردة فى موضِعِهِ إن شاء الله .

• • •

ذِكْرُ الْأَحْكَامِ الَّتِي تَكُونُ لِلْكَلِمِ قَبْلَ تَرْكِيبِهَا

وقد كان ينبغي أن يقدّم ذِكْر هذ النَّوْع مِنَ الأَحْكَام على غيره إذْ أحكام الشيء في نَفْسِهِ قبل أن يتركب مقدّمة على أحكَامه التي تكون له في حين التركيب .

إلا أنَّ النحويين جرتْ عادتهم بتأخيرها لغموضها ودقَّتها ، فجعل ما تقدَّم من ذكر الأحكام التركيبية تَوْطِئَة لفهمها .

٧٨ ب وهذه الأحكام منها ما / يلحق الكَلِم مِنْ أولها .

ومنها ما يلحقها مِنْ آخرها وبعد كمالها .

ومنها ما يلحقها في أنْفُسِهَا .

فالذي يلحقها من أولها هَمْزَة الوصل ، والذي يلحقها من آخرها عَلامَةُ التثنية وجمع السلامةِ وَيَاء النَّسَب وتَاء التَّأنيث والنون الشديدة والخفيفة ، والتي تلحقها في أنفسها الأحكام التصريفيّة .

* * *

بَابُ هَمْزَةِ الْوَصْلِ

وهي كلُّ همزة تثبت ابتداءً ليتوصّل بها إلى النُّطْقِ بالسّاكن وتحذف درجًا ، وتَكُون في الاسْمِ والفعلِ والحَرْف .

فأمّا الحرف : فلم تدخُلْ منه إلا على لام التعريف ؛ نحو : الرَّجُل والغلام . وتكون معها مفتوحَةً .

وأمّا الفعل : فلا توجد إلا في ضربَيْنِ منه ، الماضي والأمر ، بغير لام .

فالماضي تلحق منه اثني عَشَر بناء ، وهي : انْفَعل ؛ كانْطَلق ، وافْتَعل ؛ كاقتدر ، وافْعَلّ ، كاحمرّ ، وافعالّ ؛ كاحمارّ ، وافعنلل كاقعنسس ، واحرنجَم ، وافعنلى كاسلنقى ، وافعوعل كاغدودن ، وافْعَوّل كاعْلوّط ، واستفعل كاستَخْرَج ، وافعللّ ؛ كاقْشعرّ ، وتفاعل وتفعلّ ، إذا أدغمت التاء منهما فيما بعدها ؛ نحوُ : اطّاير واطيّر ، والأصل : تطاير وتطيّر .

وتكون في جميع ذلك مكسورةً إذا بُنِيَ للفاعل ، ومضمومةً إذا بني للمفعول . والأمر بغير لامٍ تلحقُ منه ما كان من مِثال من الأمثلة المتقدِّمة الذكر[١] ، وتكون مكسورة ، أو ماكان مِنْ فِعْلٍ على ثلاثة أحرف ، يكون ثاني المضارع منه ساكنًا ؛ نحوُ :يضرب ، ويذهب ، ويقتل ، وتكون مضمومة[٢] إن كان الثالث منه مضمومًا ضمّةً لازمةً ؛ نحوُ اضرب ، واذهب ، واقتل ، ولا يلتفت إلى كَسْر الثالث ولا إلى ضَمِّهِ في : تَغزين ، وتَرْمُون ، لأنّهما غيرُ لازمين ؛ بل تقول : اغزى ، بالضّمّ ، وارموا بالكسر .

وأمّا الاسم فلا توجدُ[٣] منه إلا في اثنين واثنتين ، وفي اسم ، وابن ، وابنة ، وامرئ ، وامرأة ، وابنُم ، واستٍ وتثنيتهما ، وفي : أيْمُن الله ، في القسم ، وفي كلّ

---

(١) م : باب همزة الوصل
قولي : « والأمرُ بغير لام تلحقُ منه ماكان من مثالٍ من الأمثلة المتقدمة الذكر » ؛ مثال ذلك : انطلق ، اقتدر ، احمر ، احمار ، اقعنسس ، اسلنق ، اغدودن ، اعلوط ، استخرج ، اقشعر ، اطّاير ، اطّير ، قال الكسائي - رحمه الله - سمعت أعرابيًا يقول : إلى لحاج إلى بيت الله أَطّهّر به أطهرةً . أ هـ .

(٢) في ط : مكسورة .

(٣) في أ : توجد وينظر .

مصدرٍ جاء على فِعْلٍ من الأفعال التى فى أوَّلها همزة وصل(١) ، وتكون فى جميع ذلك
٧٩ أ مكسورةً إلا فى : ايمن / ، فإنها لا تكون فيه إلا مفتوحة .

• • •

(١) م : وقولى : « وفى كل مصدر جاء على فعل من الأفعال التى فى أولها همزة وصل » مثال ذلك : انطلاق احمرار اقتدار احميرار اقعنساس استلقاء اغديدان اعلواط استخراج اقشعرار اطّاير اطّير . أ هـ .

بَابُ التَّثنِيَةِ وَجَمعِ السَّلَامَةِ

التثنية ضَمُّ اسم نكرة إلى مثله بشرط اتفاق اللفظين والمعنيين ، أو المعنى الموجب للتسمية ، فإذا اختلف الاسمان في اللفظ ، لم يُثنيا إلا أنْ يَغلب أحدُهُمَا على الآخر ، فيتفقا ؛ وذلك موقوف على السَّماع ؛ نحوُ : العمرين في : أبي بَكر وعُمَرَ[1] ، رضى الله عنهما ، والقَمَرَيْنِ في : الشَّمس والقمر ، والعَجَّاجَيْنِ في رؤبة [2] والعَجَّاج [3] ، والزَّهْدَمَيْنِ [4] في : زَهْدَم ، وَكَرْدم ، ابنَيْ عبس .

(١) عمر بن الخطاب بن نُفَيْل بن عبد العُزَّى العَدَوي ، أبو حفص ، المدني ، أحد فقهاء الصحابة ، ثاني الخلفاء الراشدين ، وأحد العشرة المشهود لهم بالجنة ، وأول من سُمِّيَ أمير المؤمنين ، له خمسمائة وتسعة وثلاثون حديثًا . شهد بدرًا ، والمشاهد إلا تبوك ، وولي أمر الأمة بعد أبي بكر ، فتح في أيامه عدة أمصار . أسلم بعد أربعين رجلاً ، وروى مرفوعًا : « إنَّ اللَّه جعل الحق على لسان عمر وقلبه » له مناقب جمَّة . توفي في آخر سنة ٢٣ هـ .

ينظر : فضائل الصحابة ٢٤٤/١ ، ٢٤٥ ، الاستيعاب ١١٤٤/٣ ، أسد الغابة ٥٣/٤ ، تهذيب التهذيب ٤٣٨/٧ - ٤٤١ ، الإصابة ترجمة (٥٧٣٦) .

(٢) رؤبة بن عبد الله العجاج بن رؤبة التميمي السعدي ، أبو الجحاف ، أو أبو محمد: راجز من الفصحاء المشهورين ، من مخضرمي الدولتين الأموية والعباسية . كان أكثر مقامه في البصرة ، وأخذ عنه أعيان أهل اللغة ، وكانوا يحتجون بشعره ، ويقولون بإمامته في اللغة ، مات في البادية وقد أسنَّ . وله ديوان رجز مطبوع ، وفي الوفيات : لما مات رؤبة قال الخليل : « دفنّا الشعر واللغة والفصاحة » .

ينظر : الأعلام ٣٤/٣ ، وفيات الأعيان ١٨٧/١ ، والبداية والنهاية ٩٦/١٠ ، وخزانة الأدب ٤٣/١ ، والآمدي ١٢١/١ ، ولسان الميزان ٤٦٤/٢ ، والشعر والشعراء /٢٣٠، والعيني / ٢٦ ، ٢٧ .

(٣) عبد الله بن رؤبة بن لبيد بن صخر السعدي التميمي ، أبو الشعثاء ، العجاج : راجز مجيد ، من الشعراء . ولد في الجاهلية ، وقال الشعر فيها ، ثُمَّ أسلم ، وعاش إلى أيام الوليد بن عبد الملك ، ففلج وأقعد . وهو أول من دفع الرجز ، وشبهه بالقصيد ، وكان لا يهجو ، وهو والد « رؤبة » الراجز المشهور أيضًا ، له « ديوان » في مجلدين . توفي سنة : ٩٠هـ .

ينظر : شرح شواهد المغني ١٨ ، الشعر والشعراء ٢٣٠ ، الأعلام ٨٦/٤ .

(٤) « الزهدمان : أخوان من عبس ، قال ابن الكلبي : هما زهدم وقيس ابنا حزن بن وهب بن عويمر بن رواحة بن ربيعة بن مازن بن الحارث بن قطيعة بن عبس بن ذبيان بن بغيض . وهما اللذان أدركا حاجب بن زرارة يوم جبلة ليأسراه ، فغلبهما عليه مالك ذو الرقيبة القشيري . وفيهما يقول قيس بن زهير [من الوافر] :

جزاني الزهدمان جزاء سوء ... وكنت المرء يجزى بالكرامه

وقال أبو عبيدة : « هما زهدم وكردم » . ينظر لسان العرب (زهدم) .

وإذا اتَّفقَا في اللفظ والمعنى ، أو المعنى الموجب للتَّسْمِيَة وكانا نكرتَيْنِ ثُنّيا ؛ نحوُ قولك في المتفِقى اللفظ والمعنى : رَجُلَيْنِ ، وزَيْدَيْنِ ، وفى المتفقى اللفظ والمعنى الموجب للتسمية ، أَحْمَرَيْنِ في : ثوب أحمر ، وحجرأحمر ، ولا يجوز العطفُ وترك التثنية إلا إذا أريد به التكثير ؛ نحوُ قوله [من البسيط] :

٢٦١- لَوْ عُدَّ قَبْرٌ وَقَبْرٌ كَانَ أَكْرَمهُمْ   بَيْتًا وَأَبْعَدَهُمْ عَنْ مَنْزِلِ الذَّامِ(١)

ألا تَرَى أنه يريد الجنس ؛ ولذلك قال : أَكْرَمهم .

أو إذا فُصل بين الاسمين بالنعتِ لفظًا ؛ نحو قولك : مَرَرْتُ بِرَجُلَيْنِ رَجُلٍ مُسْلِمٍ ورَجُلٍ كافر .

أو نيةً نحو قولك : عِندى مِنَ العَبيد أَلْفٌ وألف ، أى : أَلْفُ رِجَالٍ وألف نساء.

ولايجوز فيما عدا ذلك إلا فى ضرورة ؛ نحوُ قوله [من الرجز] :

٢٦٢- لَيْثٌ وَلَيْثٌ فِى مَحَلٍّ ضَنْكِ(٢)

وقول الآخر [من الرجز] :

٢٦٣- أَنْجَبُ عِرْسٍ جُبِلَا وَعِرْسٍ(٣)

---

(١) البيت اختلف في نسبته إلى عصام بن عبيد الزماني ، وهمام الرقاشي . والذام : لغة في الذَّمّ بتشديد الميم .
والشاهد فيه أنّ تعاطف المفردين : « قبر وقبر » لقصد التكثير ، إذ المراد : لو عدّت القبور قبرًا قبرًا . ولم يُرد قبرين فقط ، وإنّما أراد الجنس متتابعًا واحدًا بعد واحد .
ينظر : البيت لعصام بن عبيد الزماني في شرح ديوان الحماسة للمرزوقي (١١٢٢) ، ولهمّام الرقاشي في البيان والتبيين ٣١١/٢ ، ٣٠٢/٣ ، ٨٥/٤ ، وله أو لعصام في خزانة الأدب ٧/ ٤٧٣ .

(٢) اختلف في نسبته إلى واثلة بن الأسقع وجحدر بن مالك ، وبعده :
كلاهما ذو أشر ومحك
أورده الكلاعي في السيرة النبوية في وقعة « مرج الروم » .
والشاهد فيه قوله : « ليث وليث » ، والقياس : ليثان ،لكنّ الشاعر أفردهما للضرورة ، وفي الرجز شاهد على أنّ أصل المثنى العطف بالواو .
ينظر : البيت لهما في خزانة الأدب ٤٦١/٧ ، ٤٦٤ ، والدرر ١٢٨/١ ، ولجحدر في لسان العرب (درك) ، وبلا نسبة في همع الهوامع ٤٣/١ .

(٣) البيت للعجاج وهو شاهد على أن ماعطف بالواو بمنزلة ماجاء فى لفظ واحد ، فكأنه قال : أنجب عرسين جبلا ، ولولا إرادة ذلك : لم يجز ، لأن جبلا وصف لهما جميعًا ، ومحال =

وإن كانا معرفتين باقيتين على تعريفهما ، لم يُثنيا ، نحوُ قولك : زَيْدٌ وَزَيْدٌ ، تريد : زَيْدَ بن فلانٍ ، وَزَيْدَ بن فلان .

ومن ذلك قول الحَجّاج (١) : « إِنَّا لِلّهِ مُحَمَّد وَمُحَمَّدٌ فِي يَوْمٍ » ، يعني : ابنه وأخاه ، وفي ذلكَ يقُولُ الفَرَزْدَقُ [من الكامل] :

٢٦٤- إِنَّ الرَّزِيَّةَ لا رَزِيَّةَ مِثْلُهَا فُقْدَانُ مِثْلِ مُحَمَّدٍ وَمُحَمد(٢)

وإن اتفق الاسمان في اللفظ ، ولم يتَّفقا في المعنى ، ولا في المعنى الموجب للتسمية ، فلا سبيل إلى التّثنية ، نحوُ قولك : رَأَيْتُ المُشْتَرِيَ والمُشْتَرِيَ ، تعني بأحدِهِمَا الكَوْكَب ، وبالآخر / قابل عقد البيع ، والاختلاف في المعنى بكون أَحد الاسْمَين مذكّرًا ، والآخر مؤنثًا غير مؤثر في هذا الباب ، إلا أنك تغلّب المذكّر ؛ فتقول : قائمين ، في قائم وقائمة ، وأحْمَرين في أَحْمَرَ وحمراء . ٧٩ ب

وقد شذُّوا فقالوا : ضَبُعَان ، في الضَّبُع والضِّبْعَان ، فغلبوا ضَبُعًا ، وهو مؤنث ، وقد قالوا فيهما : ضبعانان ، على الأصل ؛ وذلك قليل .

والأسماء كُلُّها تثنى إلا ما يسمّى ، وهو : كُلّ ، وبعض ، وأسماء العدد (٣) ، ما

= تقديم الصفة على الموصوف ، ينظر : ملحق ديوانه (٢/٢٥٥) ، لسان العرب (عرس) ، وتاج العروس (عرس) ، تهذيب اللغة (٢/٨٥) ، وبلا نسبة في جمهرة اللغة (٧١٦) ، ويروى « وُلِدا » بدلاً من « جبلا » .

(١) الحجاج بن يوسف بن الحكم الثقفي ، أبو محمد : قائد ، داهية ، سفاك ، خطيب . ولد ونشأ في الطائف (بالحجاز) وانتقل إلى الشام فلحق بروح بن زنباع نائب عبد الملك بن مروان . فكان في عديد شرطته ، لم ما زال يظهر حتى قلّده عبد الملك أمر عسكره . قتل عبد الله بن الزبير ، وتولى مكة والمدينة والطائف ، ثم أضاف إليها العراق ، وبنى « واسط » وكان سفاحًا سفاكًا باتفاق المؤرخين ولد سنة ٤٠هـ وتوفي سنة ٩٥هـ . ينظر : معجم البلدان ٣٨٢/٨ ، وفيات الأعيان ١٢٣/١ ، الأعلام ١٦٨/٢ .

(٢) الشاهد فيه : قوله : « محمد ومحمد » ، حيث إنه لم يُثنهما ؛ لأنهما علمان معرفتان باقيتان على تعريفهما .

ينظر : ديوانه ١٦١/١ ، والدرر ٧٤/٦ ، وشرح التصريح ١٣٨/٢ ، وشرح شواهد المغني ٧٧٥/٢ ومغني اللبيب ٣٥٦/٢ ، وهمع الهوامع ١٢٩/٢ ، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٢١١/٣ .

(٣) م : باب التثنية وجمع السلامة

قولي : « وأسماء العدد » أعني : أنها لاتثنّى في الكلام ، وأما في الضرورة ، فقد =

عَدًا مائة ، وألفًا .

والأسماءُ المختصَّة بالنَّفي نحوُ : أحدٍ ، وَعريب .

والأسماءُ المتوغِّلة في البناء ، وأعني بذلك : ما لم يُعْرَب قط ، واسم الشرط والاستفهام ، وإن كان مُعْربًا إلا في الحكاية (١) ، وَأَجْمَعَ وجَمْعَاء ، وَأَكْتَع وَكَتْعَاء ، وَأَبْصَع ، وَأَبْتَع ، وبصعاء ، وبتعاء ، عند من وكّد بهما .

والأسماءُ المحكيَّة التي هي جُمَلٌ في الأصل نحو : تَأَبَّط شرًّا ، وأَفْعَل من .

والأسماء المفردة في الوجود ، وأسماء الجنس ما دَامَت تَدُلُّ على الجنسية .

والأسماء المركبة ، نحوُ : بَعْلَبَكُّ ، وعَمْرَوِيه ، وأسماء الفاعلين والمفعولين .

والأمثلة التي تعمل عمل اسم الفاعل ، والصفة المشبَّهة به ، فجميعها لا تُثَنَّى إذا رفع ظاهرًا (٢) إلا في لغة من قال : أَكَلُونِي البَرَاغِيثُ ، وهي ضعيفة .

وكذلك لا تثنَّى التثنية ولا تجمع السلامة .

وأمّا جمع التكسير ، فلا يثنَّى إلا في ضرورة أو نادر كلام ، ومن ذلك قوله [من البسيط] :

٢٦٥- لأَصْبَحَ القَوْمُ أَوْبَادًا وَلَمْ يَجِدُوا ... عِنْدَ التَّفَرُّقِ فِي الهَيْجَا ، جِمَالَيْنِ(٣)

= ثنيت قال : [من الطويل]

فَلَنْ تَسْتَطِيعُوا أَنْ تُزِيلُوا الَّذِى رَسَا ... لَها عِنْدَ عَالٍ فَوْقَ سَبْعَيْنِ دَائِمِ

[البيت للفرزدق في ديوانه ٢/ ٣١١، وبلا نسبة في تذكرة النحاة ص ٦٨٥، والدرر ١/ ١٢٧، وهمع الهوامع ١/٤٣] .

يريد : سبع سماوات ، وسبع أرضين ، فثنى ، إلا أن ذلك من الضرائر التي لايقاس عليها . أ هـ .

(١) م : وقولي : « واسم الشرط والاستفهام وإن كان معربًا إلا في الحكاية » أعني : أن أيًّا في الاستفهام لا تثنى إلا في الحكاية ؛ كقولك : أيَّان لمن قال : عندي ثوبان ، وأيين لمن قال : اشتريت ثوبين ، وقد تقدّم تبيين ذلك . أ هـ .

(٢) م : وقولي : « وأما أسماء الفاعلين وأسماء المفعولين والصفة المشبهة باسم الفاعل واسم المفعول ، فجميعها لايثنى إذا رفع ظاهرًا » مثال ذلك : مررت برجل قائم أبواه ، ومررت برجل مضروب أبواه ، ومررت برجل كريم أبواه ، ولاتقول : مررت برجلٍ قائمين أبواه ، ولامضروبين أبواه ولا كريمين أبواه إلا في لغة من قال : أكلوني البراغيث وهي لغة ضعيفة . أ هـ .

(٣) البيت : لعمرو بن العداء . =

والاسم المثنى إذا كان منقوص الآخر على قياس [(١)] ، وأعنى بذلك ما يرد إليه المحذوف في حال النصب ؛ نحو : قَاضٍ ، وَغَازٍ ، فإنَّك ترد إليه المحذوف وهو الياء ، وتلحقه ألفًا ونونًا في الرفع وياءً ونونًا في النَّصب والخفض .

وإن كان منقوصًا على غير قياس ، وهو ما عدا ذلك ، فإنَّكَ تردُّ المحذوف في : أخ ، وأب ، وحَمٍ ، وهَنٍ ، وَفَمٍ [(٢)] ، وهو الواو وتلحق العلامتين وما عدا ذلك تُلْحقه العلامتين ، ولا ترد إليه شيئًا إلاّ في ضرورة ؛ نحو قوله [من الوافر] :

٢٦٦- فَلَوْ أَنَّا عَلَى حَجَرٍ ذُبِحْنَا جَرَى الدَّمَيَانِ بِالخَبَرِ اليَقِينِ[(٣)]

وقول الآخر [من الكامل] :

= قال أبو عبيد القاسم بن سلام البغدادي : استعمل معاوية بن أبي سفيان ابن أخيه عمرو بن عتبة ابن أبي سفيان على صدقات كلب ، فاعتدى عليهم ، فقال عمرو بن العداء الكلبي هذا الشعر .

والشاهد فيه قوله : « جمالين » حيث ثنّى الجمع المكسّر « جمال » ، أي : قطيعين من الجمال ، وهذا جائز .

ينظر : خزانة الأدب (٥٧٩/٧ ، ٥٨٠) ، شواهد الإيضاح ص ٥٦٠ ، ولسان العرب (وبد) و (عقل) ، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٢٠٣/٤ ، وشرح المفصل ١٥٣/٤ ، ومجالس ثعلب ١٧١/١ .

(١) م : وقولي : « والاسم المثنى إن كان منقوص الآخر على قياس ... » إلى آخره ، مثال ذلك قولك : قاضيان وداعيان . أ هـ .

(٢) م : وقولي : « يرد المحذوف في أب وأخ وحم وهن وفم » أعني أنك تقول : أخوان وأبوان وحموان وهنوان وفموان . أ هـ .

(٣) البيت : للمثقب العبدي ونسب لعلي بن بدال .

والشاهد فيه قوله : « الدَّميان » في تثنية « الدم » ، بردّ اللاّم المحذوفة ، وهذا شاذّ ، والقياس : « الدّمان » .

ينظر : البيت للمثقب العبدي في ملحق ديوانه ص ٢٨٣ ، والأزهية ص ١٤١ ، والمقاصد النحويّة ١٩٢/١ ، ولعلي بن بدال في أمالي الزجاجي ص ٢٠ وخزانة الأدب ٢٦٧/١ ، وشرح شواهد الشافية ص ١١٢ ، وللمثقب أو لعلي بن بدال في خزانة الأدب ٤٨٢/٧ ، ٤٨٥ ، ٤٨٦ ، ٤٨٨ ، وبلا نسبة في الإنصاف ٣٥٧/١ ، وجمهرة اللغة ص ٦٨٦ ، ١٣٠٧ ورصف المباني ص ٢٤٢ ، وسرصناعة الإعراب ٣٩٥/١، وشرح الأشموني ٦٦٩/٣ ، وشرح شافية ابن الحاجب ٦٤/٢ ، وشرح شواهد الإيضاح ص ٢٨١ ، وشرح المفصل ١٥١/٤ ، ١٥٢ ، ٨٤/٥ ، ٥/٦ ، ٢٤/٩ ، ولسان العرب (أخا) ، و(دمى) ، والمقتضب ٢٣١/١ ، ٢٣٨/٢ ، ١٥٣/٣ ، والممتع في التصريف ٦٢٤/٢ ، والمنصف ١٤٨/٢ .

٨٠ أ ٢٦٧- يَدَيَانِ بَيْضَاوَانِ عِنْدَ مُحَلِّمٍ قَدْ تَمْنَعَانِكَ أَنْ تُضَامَ وَتُضْهَدَا /(١)

وإن كان غير منقوص فإمّا أن يكون آخره ألفًا أو همزة بعد ألف زائدة ، أو غير ذلك .

فإن كان غير ذلك : ألحقته العلامتين من غير تغيّر (٢) ، إلا لفظتين شذّتا وهما : ألية ، وخُصية ؛ قالوا في تثنيتهما : ألْيان ، وخُصيان ، فحذفوا التاء .

قال [من الرجز] :

٢٦٨- تَرْتَجُّ أَلْيَاهُ ارْتِجَاجَ الوَطْبِ(٣)

وقال الآخر : [من الرجز]

٢٦٩- كَأَنَّ خُصْيَيْهِ مِنَ التَّدَلْدُلِ ظَرْفُ عَجُوزٍ فِيهِ ثِنْتَا حَنْظَلِ(٤)

وقد قالوا : ألْيَتَان وخُصْيَتَان على الأصل .

وإن كان آخره ألفًا رددتها فيما كان على ثلاثة أحرف إلى أصلها ؛ فتقول : « رَحَيَان » ، وعَصَوَان ، وإن جُهِلَ الأصلُ ردت إلى الياء فيما سمعت فيه الإمالة ، فتقول في تثنية : بلى ، إذا سمّيت بها : بليان ، وإن لم تُمَلْ ، قُلبتْ واوًا ، فتقول في تثنية : على إذا سمّيت بها : عَلَوَان ، وتقلبها ياء فيما زاد على الثلاثة ، فتقول : عِيسَيَان ، وجُمَادَيان ؛ ومنه قوله [من الرجز] :

---

(١) البيت بلا نسبة في : خزانة الأدب ٤٧٦/٧ ، ٤٨٥ ؛ وشرح الأشموني ٦٦٨/٣ ، وشرح شواهد الشافية ص ١١٣ ، وشرح المفصل ٨٣/٥ ، ٥/٦ ، ٥٦/١٠ ، ولسان العرب (يدي) والمنصف ٦٤/١ ، ٢ /١٤٨ .

والشاهد فيه تثنية « يد » على « يديان » ، وهذا شاذّ ، والقياس « يدان » بدون ردّ اللاّم المحذوفة ، لأنّ هذه اللام لا ترد عند الإضافة .

(٢) م : وقولي : « فإن كان على غير ذلك ، ألحقته العلامتين من غير تغيير » مثال ذلك : رجلان وقائمان . أ هـ .

(٣) الشاهد فيه قوله : ألياه ، يريد : أليتاه فحذف التاء .

ينظر : البيت بلا نسبة في أدب الكاتب (٤١٠) ، جمهرة اللغة (٢٤٧ ، ٩٩١) ، خزانة الأدب (٥٠٨/٧ ، ٥٢٥ ، ٥٢٨) ، شرح شواهد الإيضاح (٤٠٤) ، لسان العرب (ألا) ، المقتضب (٤١/٣) ، المنصف (١٣١/٢) ، نوادر أبي زيد (١٣٠) .

(٤) تقدم برقم (٢٣٧) .

٢٧٠- شَهْرَيْ رَبِيعٍ وَجُمَادَيْنَهْ(١)

فأمَّا قولهم : قَهْقَرَان ، وضفرطَانِ ، وهندبَانِ ، فشاذٌّ لا يُقَاسُ عليه .

وإن كان في آخره همزة بعد ألف زائدة ، فإن كانتْ أصليةً ، كقُرَّاء (٢) ، فإنَّكَ تثبتُهَا وتلحق العلامتَيْنِ ، ويجوز قلبها واوًا ، وهو ضعيف .

وإن كانَتْ زائدةً للتأنيث (٣) ؛ نحوُ : حَمْرَاء ، قُلِبَتْ واوًا ، ويجوز قلبها ياءً في لغة لِبَعْضِ بني فَزَارَة .

وقد شَذَّتِ العَرَبُ في أربعة أسماء ، فَحَذَفَتِ الألفَ والهمزة ؛ وحينئذٍ : ألحقت العلامتين (٤) ، وهي : خُنْفساء ، وَباقلاء ، وعَاشُورَاء ، وقرفصاء ، وإن كانَتْ بَدَلًا مِنْ أصل كَكِسَاء ، أو من زائد (٥) للإلحاق كعلْبَاء ، فإن شئْتَ أثبتها ، وإن شئت قلبتها واوًا أو ياءً ، والأحسن : إثباتُهَا ، ثم قلبها واوًا ثم قلبها ياءً ، وقَلْبُ المبدلة من زائد للإلحاق أَحْسَن مِنْ قَلْب المبدلة من أصل واوًا ، والأحسن في نون الاثنين : أن تكون مكسورة ، وقد تفتح مع الياء ؛ نحو قوله [من الرجز] :

٢٧١- يَا رُبَّ خَالٍ لَكَ مِنْ عُرَيْنَهْ حجَّ عَلَى قُلَيِّصٍ جُوَيْنَهْ

---

(١) الرجز لامرأة من فقعس وقبله :

يارب خال لك من عرينه فسولة لا تنقضي شهرينه

والشاهد فيه أنَّ الاسم الزائد على ثلاثة أحرف ؛ إن كان آخره ألفًا قلبت ياءً ؛ وهو أيضًا شاهد على أن نون التثنية قد تفتح ، على لغة كما في شهرَيْنَه و جُمَادَيْنَه .

ينظر : خزانة الأدب ٤٥٦/٧ ، وسر صناعة الإعراب ٤٨٩/٢ ، وشرح المفصل ١٤٢/٤ ، والإنصاف ص ٧٥٥ ، جمهرة اللغة ص ١٣١١ ، الممتع في التصريف ٦٠٩/٢ .

(٢) م : وقولي : « فإن كانت أصلية كقراء ... » إلى آخره ، أعني : أنك تقول في قراء وأمثاله : قراءان وقراوان . أ هـ .

(٣) م : وقولي : « وإن كانت زائدة للتأنيث » أعني أنك تقول في حمراء وأمثاله : حمراوان وحمرايان . أ هـ .

(٤) م : وقولي : « وقد شذت العرب في أربعة أسماء ، فحذفت الهمزة والألف ، وحينئذ : ألحقت العلامتين » أعني أنهم قالوا : خنفسان ، وباقلان وعاشوران وقرفصان ، وكان القياس أن يقولوا : خنفساوان ، وباقلاوان وعاشوراوان وقرفصاوان . أ هـ .

(٥) م : وقولي : « وإن كان بدلًا من أصل ؛ ككساء ، أو زائدة » إلى آخره أعني : أنك تقول في كساء وعلباء : كساءان وعلباءان ، وكساوان وعلباوان ، وكسايان وعلبايان ، وكذلك تفعل بأمثالهما . أ هـ .

فِعْلَتُهُ لَا تَنْقَضِي شَهْرِيَنَهْ[١]

وقال آخر : [من الطويل]

٢٧٢- عَلَى أَحْوَذِيَّيْنَ اسْتَقَلَّتْ عَشِيَّةً فَمَا هِيَ إِلا لَمْحَةٌ فَتَغِيبُ[٢]

هكذا رووا بفتح النون ، ولا تفتح مَعَ الألِفِ .

فأمّا قولُهُ [من الرجز] :

٢٧٣- أَعْرِفُ مِنْهَا الأَنْفَ وَالعَيْنَانَا[٣]

فمصنوعٌ ، ومن العرب من يَسْتَعْمِلُ التثنية بالألِفِ على كلّ حال ؛ ومن ذلك

٨٠ ب قولُهُ / [من الرجز] :

٢٧٤- إِنَّ أَبَاهَا وَأَبَا أَبَاهَا قَدْ بَلَغَا فِي المَجْدِ غَايَتَاهَا[٤]

---

(١) تقدم برقم (٢٧٠) ويروى « فَشْوَتُهُ » بدلًا من « فَعْلَتُهُ » .

(٢) البيت لحميد بن ثور والأحْوَذِيّ : الخفيف في المشي ، والعشية : إما عشية ما أو عشية معينة .
والشاهد فيه قوله : أحوذيّين حيث فتحت نون المثنى على لغة بعض العرب . وليس الفتح هنا ضرورة ، لأنّ الكسر يصح معه الوزن .
ينظر : ديوانه ص ٥٥ ، خزانة الأدب (٤٥٨/٧) الدرر (١٣٧/١) ، شرح المفصل (٤/ ١٤١) ، المقاصد النحوية (١٧٧/١) ، وبلا نسبة في : أوضح المسالك (٦٣/١) ، تخليص الشواهد ص ٧٩ ، جواهر الأدب ص ١٥٤ ، سر صناعة الإعراب (٤٨٨/٢) ، شرح الأشموني (٣٩/١) ، شرح التصريح (٧٨/١) ، شرح ابن عقيل ص ٤٢ ، ولسان العرب (حوذ) ، وهمع الهوامع (٤٩/١) .
ويروى « عليهما » بدلاً من « عشية » .

(٣) البيت لرؤبة ، وقيل : لرجل من ضبّة .
والشاهد فيه قوله : والعينانا حيث فتح نون المثنى ، ونصبه بفتحة مقدرة على الألف ، وذلك على لغة .
ينظر : البيت لرؤبة في ملحق ديوانه ص ١٨٧ ، ولرؤبة أو رجل من ضبة في الدرر (١/ ١٣٩) ، والمقاصد النحوية (١٨٤/١) ، ولرجل في نوادر أبي زيد ص ١٥ ، وبلا نسبة في أوضح المسالك (٦٤/١) ، ،وتخليص الشواهد ص ٨٠ ، وخزانة الأدب (٤٥٢/٧ ، ٤٥٣، ٤٥٦ ، ٤٥٧) ، ورصف المباني ص ٢٤ ، وسر صناعة الإعراب ٤٨٩ ، ٧٠٥ ، وشرح الأشموني (٣٩/١) وشرح التصريح (٧٨/١) ، وشرح ابن عقيل ص ٤٢ ، وشرح المفصل (٣/ ١٢٩ ، ٦٤/٤ ، ٦٧ ، ١٤٣) ، وهمع الهوامع (٤٩/١) .

(٤) البيت لرؤبة ، ونسب لأبي النجم وأيضًا لرجل من بني الحارث ، (المجد) : الشرف وقال العيني : المجد : الكرم ، والشاهد فيه : قوله : « قد بلغا في المجد غايتاها » حيث استعمل المثنى =

وأمّا الجمع فضَمُّ اسم إلى أكثَر منه بشَرط اتفاق الألفاظِ والمعانى ، أو المعنى المُوجب للتّسمية ، فإذا اختلفَتِ (١) الأسماءُ فى اللفظِ ، لم تجمع إلا أنْ يغلب أحدهم على سائرها ؛ نحو قولهم : الأشاعثة في الأشعَثِ وقومِهِ ، وهو موقوفٌ على السّماع .

وإذا اتفقَتِ الألفاظ والمعانى ، أو المعنى الموجب للتّسمية ، وكانت تكراراتٍ ، جُمِعَتْ ؛ نحو قولك فى المتفقة الألفاظ والمعانى : زَيْدُون ورِجَال ، وفى المتفقة الألفاظ والمعنى الموجب للتسمية : الأحَايِرَة فى اللَّحْم والخَمْر والزعفران ؛ قال [من الكامل] :

٢٧٥- إنَّ الأَحَامِرَةَ الثَّلاثَةَ أَتْلَفَتْ ... مَالِي وَكُنْتُ بِهِنَّ قِدْمًا مُولَعَا

الرَّاحُ وَاللَّحْمُ السَّمِينُ وَأَطَّلِي ... بِالزَّعْفَرَانِ فَلاَ أَزَالُ مُوَلَّعَا(٢)

ولا يجوز العطف وتَرْك الجَمْع إلا أن يراد التكثير ؛ نحو قول الحكَمِ بن المُنْذر

= « غايتاها » بالألف على لغة بعض العرب والقياس أن يستعمل بالياء فيقال : « غايتيها » لأنه في موضع نصب .

وفي البيت شاهد آخر : في قوله : « غايتاها » - أيضًا - وكان الظاهر أن يقول : قد بلغا في المجد غايتاه ، بضمير المذكر الراجع إلى المجد ، لكنّه أنّث الضمير لتأويل المجد بالأصالة . والمراد بالغايتين الطَّرَفان من شرف الأبوين ، كما يقال : أصيل الطرفين .

ينظر : البيت لرؤبة في ديوانه ص ١٦٨ ، وله أو لأبي النجم في الدرر ١/١٠٦ ، وشرح التصريح ١/٦٥ ، وشرح شواهد المغني ١/١٢٧ ، والمقاصد النحويّة ١/١٣٣ ، ٣/٦٣٦، وله أو لرجل من بني الحارث في خزانة الأدب ٧/٤٥٥ ، وبلا نسبة في أسرار العربية ص ٤٦ ، والإنصاف ص ١٨ ، وأوضح المسالك ١/٤٦ ، وتخليص الشواهد ص٥٨، وخزانة الأدب ٤/ ١٠٥ ، ٧/٤٥٣ ، ورصف المباني ص ٢٤ ، ٢٣٦ ، وسرّ صناعة الإعراب ٢/٧٠٥ ، وشرح الأشموني ١/٢٩ ، وشرح شذور الذهب ص ٦٢ ، وشرح شواهد المغني ٢/٥٨٥ ، وشرح ابن عقيل ص ٣٣ ، وشرح المفصل ١/٥٣ ، ومغني اللبيب ١/٣٨ ، وهمع الهوامع ١/٣٩ ، القرطبي ١١/٢١٧ .

(١) في أ : اختلف .

(٢) البيتان للأعشى ، وليسا في ديوانه .

ينظر : لسان العرب (حمر) ، ومقاييس اللغة ٢/١٠١ ، وأساس البلاغة (حمر) ، وتاج العروس (حمر) ، وبلا نسبة في تهذيب اللغة ٥/٩٥ ، والمخصص ١٣/٢٢٤ .

ويروى البيت الأول هكذا :

إنّ الأحايرةَ الثلاثة أهلكَتْ ... مالي وكنتُ لها قديمًا مُولَعا

ويروى في البيت الثاني : الخمر بدلاً من الراح .

للحرمازي الشاعر [من الرجز] :

٢٧٦- بَلْ مِائَةٍ وَمِائَةٍ وَمِائَةْ

وإذا خالفت بين نعوت المفردات لفظًا ؛ نحو قولك : مَرَرْتُ برجال رجلٍ كريمٍ ، ورجلٍ عالمٍ ، ورجلٍ شجاعٍ .

أو نِيَّةً ؛ نحو قول إسماعيل بن أبي الجهم لهشام بن عبد الملك (١) حين قال له : « وَمَا يجبرُ كَسْرَكَ ، وَيَنْفِي فَقْرَكَ ؟ » ، فقال : أَلْفٌ وأَلْفٌ وألف ، ثم ذكر لكلِّ ألفٍ وجهًا يصرفه فيه لما استفسره ، ولا يجوز فيما عدا ذلك إلا في ضرورة ؛ نحو قوله [من الطويل] :

٢٧٧- أَقَمْنَا بِهَا يَوْمًا ويومًا (٢) وَثَالِثًا وَيَوْمٌ لَهُ يَوْمُ التَّرَحُّلِ خَامِسُ (٣)

وإن كانت أعلامًا باقية على علميتها ، فالعطف ؛ نحو قولك : زَيْد بن فلان ، وَزَيْد بن فلان ، وزَيْد بن فلان .

---

(١) هشام بن عبد الملك بن مروان : من ملوك الدولة الأموية في الشام . ولد في دمشق ، وبويع فيها بعد وفاة أخيه يزيد (سنة ١٠٥هـ) ، خرج عليه زيد بن علي بن الحسين سنة ١٢٠هـ بأربعة عشر ألفًا من أهل الكوفة ، فوجه إليه من قتله وفلَّ جمعه . نشبت في أيامه حرب هائلة مع خاقان الترك في ما وراء النهر ، كان حسن السياسة ، يقظًا في أمره ، يباشر الأعمال بنفسه . ولد سنة ٧١هـ وتوفي سنة ١٢٥هـ .
انظر : ابن الأثير ٩٦/٥ ، الطبري ٢٨/٨ ، اليعقوبي ٥٧/٣ . ابن خلدون ٨٠/٣ ، الأعلام ٨٦/٨ .

(٢) م : وقولي : « نحو قوله [من الطويل] :
أقمنا بها يومًا ويومًا ... ... البيت »
مما جاء من ذلك في شعر العرب ضرورة ؛ نحو قوله : [من الرجز]
كَأَنَّ حَيْثُ يَلْتَقِي مِنْهَا المِحَلّْ مِنْ جَانِبَيْهِ وَعِلانِ وَوَعِلْ
[ينظر البيت لابن ميادة في ديوانه ص ٢١٨ ، ولابن ميادة في اللسان (رفل) ، ونسب في اللسان أيضًا (محل) لجندل الطهوي وتاج العروس (محل) ، وكتاب الجيم ٣١٠/٢] . أهـ .

(٣) البيت : لأبي نواس .
والشاهد فيه : تعاطف ما حقه الجمع ، فكان حقه أن يقول : ثمانية أيام .
ينظر : ديوانه ٧/٢ ، خزانة الأدب ٤٦٢/٧ ، الدرر ٧٧/٦ ، مغني اللبيب ٣٥٦/٢ .

وإن اتفقت الألفاظُ ولم تتفق المعانى ، ولا المَعْنى المُوجب للتَّسْمية ، فالعطف لا غير ؛ نحو قولك : هِلاَل وهِلاَل وهلال ، تعنى بأحدها : الحيَّة الذَّكَر ، وبالآخر : الغُبَار ، وبالآخر : هِلال السماء .

والذى يتكلَّم فيه - هنا - جمع السلامة ، وأعنى به ما سلم فيه بِنَاء الواحدِ ، وَهُوَ قسمان ؛ جَمْعٌ بالواو والنون رفعًا ، وبالياء والنون نصبًا وجرًّا وجمعٌ بالألف والتاء .

٨١ أ فالجموعُ [١] جمع سلامة بالواو والنون ، يشترط فيه إن كان غير / صفة ، وكان مكبّرًا : الذكوريَّة ، والعلميَّة ، والعقل ، وعدم التركيب [٢] ، والخلوّ من تاء التأنيث ؛ نحو : زَيْد .

وإن كان مُصَغَّرًا ، اشتُرِطَ فيه جَمِيع ماذُكِرَ إلا العلميَّة ؛ نحو : رُجَيْلِينَ .

وإن كان صفةً ، اشتُرِطَ فيه الذكوريَّة ، والعَقْل ، أو التنزيل منزلة ذى العقل ، والخلوّ من تاء التأنيث ، وألا يمتنع [٣] المؤنّث من الجمع بالألف والتاء [٤] .

والذى يمتنعُ مؤنَّثه من الجَمْع بالألف والتاء : « أفعل » الذى مؤنَّثه « فعلاء » ، و « فعلان » الذى مؤنَّثه « فعْلَى » ، وكلّ صفة تكون للمذكَّر والمؤنث بغير تاء ؛ نحو : صَبُور وشَكُور .

---

(١) في أ : فالجموع .

(٢) م : وقولى : « الذكورية والعلمية والعقل وعدم التركيب » نحو : زيد ، أعنى : أنك تقول : الزيدون ؛ لاستيفاء الشروط ، ولاتقول : بعلبكون ؛ لأنه مركب ، ولاطلحون ؛ لأن فيه تاء التأنيث ، ولاهندون ؛ لأنه مؤنث ، ولاضمرانون ، فى جمع ضمران اسم كلب ؛ لأنه غير عاقل . أ هـ .

(٣) في ط : يمنع .

(٤) م : وقولى : « وإن كان صفة اشترط فيه الذكورية والعقل ، أوالتنزيل منزلة ذى العقل ، والخلو من تاء التأنيث ، وألا يمتنع المؤنث من الجمع بالألف والتاء ... » إلى آخره مثال ذلك قولك : ضاربون ، ألا ترى أنه قد استوفى الشروط ، وكذلك قوله تعالى : ﴿ وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ رَأَيْتُهُمْ لِي سَاجِدِينَ ﴾ [يوسف ٤] جاز الجمع بالواو والنون ، لما وصف بالسجود ، وهو من صفة من يعقل ولاتقل فى جمع ربعة رجال : ربعون ؛ لأنه لم يخل من تاء التأنيث ، ولافى حائض : حائضون ؛ لأنه وصف المؤنث ، ولافى أصفر : أصفرون ؛ لأنك لاتقول فى صفراء : صفراوات ، ولافى سكران : سكرانون ؛ لأنك لاتقول فى سكرى : سكريات . أ هـ .

فأمّا قول الكميت [من الوافر] :

٢٧٨- فَمَا وَجَدَتْ نِسَاءُ بَنِى نِزَارٍ حَلاَئِلَ أَسْوَدِينَ وأَحْمَرِينَا[١]

فضرورة .

والاسم الذى تريدُ جمعه هذا النّوْع من الجَمْع ، كائنًا ما كان تلحقه فى الرفع نونًا وَوَاوًا مضمومًا ماقبلَها ، وفى النصب والخفض نونًا وياءً مكسورًا ما قبلها ، ويكون حكم آخر الاسم ، كحكمه فى التثنية ، إلا فى مكَانين[٢] : المنقوص على قياس ، وما فى آخره ألف .

أمّا المنقوص : فلا ترد إليه المحذوف ، وأمّا ما فى آخره ألف: فإنَّكَ تحذِفُها منه وتلحق العلامتين وتفتح ما قبلها ، فتقول : مُوسون ، فى الرفع ، ومُوسين ، فى النَّصْبِ والخَفْض .

والمجموعُ جَمْع السَّلامَة بالألف والتاء : كُلُّ اسم فيه علامة تأنيث ، لمذكَّر كان

---

(١) البيت : للكميت بن زيد وقيل : إن البيت لحكيم الأعور بن عياش الكلابي ، هجا بها مضر ، ورمى فيها امرأة الكميت بن زيد بأهل الحبس لما فر منه بثياب امرأته .
والحلائل : جمع حليل بالحاء المهملة ، وهو الزوج . والحليلة : الزوجة .
والشاهد فيه قوله : أسودين وأحمرين حيث جمع أسود و أحمر جمع تصحيح شذوذًا ، والقياس : سُود ، وحُمر .

وأجاز ابن كيسان أحمرون وسكرانون واستدل بقول الكميت السابق وهو عنده غير شاذٍّ ، وأجاز أيضًا حمراوات وسكريات بناء على تصحيح جمع المذكر ، والأصل ممنوع فكذا الفرع (شرح الكافية ٢/١٦٩ ، ١٧٠) وجوز الكوفيون جمع صفة لا تقبل التاء كما في البيت السابق ، وذلك عند البصريين من النادر الذي لا يقاس عليه ، قال صاحب الإفصاح : عادة الكوفيين إذا سمعوا لفظًا في شعر ونادر كلام جعلوه بابًا أو فصلا وليس بالجيد .

ينظر : البيت للكميت بن زيد في : ديوانه ٢/١١٦ ، ولحكيم الأعور بن عياش الكلبي في خزانة الأدب ١/١٧٨ ، والدرر ١/١٣٢ ، وشرح شواهد الشافية ص ١٤٣ ، وبلا نسبة في خزانة الأدب ٨/١٨ ، وشرح الأشموني ١/٣٥ ، وشرح شافية ابن الحاجب ٢/١٧١ ، وشرح المفصل ٥/٦٠ ، وهمع الهوامع ١/٤٥ .

(٢) م : وقولى : « ويكون حكم آخر الاسم كحكمه فى التثنية إلا فى مكانين ... » إلى آخره ، أعنى أنك تقول فى قاض : قاضون ؛ فلا ترد الياء ؛ كما رددتها فى التثنية حين قلت : قاضيان ، وتقول أيضًا فى موسى : موسون وموسين ، فتحذف الألف ولاتقلبها كما قلبتها فى التثنية حين قلت : موسيان وموسيين . أ هـ .

أو لمؤنَّث (١) ، ما عَدَا : فَعْلاء أَفْعَل ، وفَعْلَى وفَعْلان (٢) .

وكلُّ اسم مُصَغَّر لما لايعقل ؛ نحوُ : دُرَيْهِمَات ، وكل اسم علم لمؤنَّث ، وإن لم تَكُنْ فيه علامة تأنيث (٣) ، وكُلّ اسم لاعلامة فيه - أيضًا - للتأنيث ؛ لمذكَّر كان أو لمؤنث ، غيْر علم إذا لم تكسره العرب ؛ نحو : حَمّامات ، وسجلاّت ، وسُرَادقات وجبرات ، فإن كسرته ، لم يجز جمعه بالألف والتاء ، فلا يقال : خنصرات ؛ لأنّهم قد قالوا : خَنَاصر ، ولا : جُوَالقات ؛ لأنّهم قد قالوا : جَوَالِيق ، إلا أنْ يحفظ شيءٌ من ذلك ، فلا يقاس عليه ؛ نحوُ قولهم : بُوَان ، وبُوَانات ، وقد قالوا : بُونٌ ، وعُرْسٌ وعُرسَات ، وقد قالوا : أَعْرَاسٌ ؛ ولذلك لَحَّنَ المتنبي في قوله [من الطويل] :

٢٧٩- إِذَا كَانَ بَعْضُ النَّاسِ سَيْفًا لِدَوْلَةٍ

فَفِي النَّاسِ بُوقَاتٌ لَهُ وَطُبُولُ/ (٤) ٨١ ب

فجمع بُوقًا على بُوقَاتٍ ، مع أنَّ أبواقًا جائِزٌ .

وحُكْمُ الاسْمِ المجموع بالألف والتاء ، كَحُكْمِهِ في التثنية ، إلا أنْ تَكُونَ فيه تاء التأنيث ، أو يكون على وَزْنِ : فَعْل ، أو فَعْلة ، أو فِعْل ، أو فِعْلة ، أو فُعْل ، أو فُعْلة .

فإن كانت فيه تاء التأنيث ، حذفتها وألحقت العلامتين (٥) ، وإن كان على وزن فُعْل

---

(١) م : وقولي : « كل اسم فيه علامة تأنيث ، لمذكر كان أو لمؤنث » مثال ذلك : طلحة اسم رجل ، تقول فيه : طلحات ، وعائشة اسم امرأة تقول فيه : عائشات . أ هـ .

(٢) م : وقولي : « ماعدا فعلاء أفعل ، وفعلى فعلان » أعني أنك لاتقول : صفراوات ، ولاسكريات كما لاتقول : أصفرون ، ولاسكرانون ، فإن كان فعلاء ، اسمًا ؛ نحو : صحراء قيل فيه : صحراوات ؛ لأنه ليس مؤنثًا لأفعل ، وإن كان فعلى اسمًا ؛ نحو : سلمى ، قيل فيه : سلميات ؛ لأنه إذ ذاك ليس مؤنثًا لفعلان . أ هـ .

(٣) م : وقولي : « وكل اسم علم لمؤنث ، وإن لم تكن فيه علامة تأنيث » مثال ذلك قولك في هند : هندات . أ هـ . وفي أ : التأنيث .

(٤) الشاهد فيه قوله بوقات ؛ حيث جمع المتنبي البوق على بوقات والقياس أبواق فالمؤنث الذي كُسِّر لا يصحح لذلك لحّن المتنبي في قوله هذا .

ينظر : ديوانه (٣/٢٢٩) ، والدرر (١/٨٥) ، والمحتسب (١/٢٩٥) ، وبلا نسبة في المحتسب (٢/٢٥٣) ، وهمع الهوامع (١/٢٣) .

(٥) م : وقولي : « حذفتها وألحقت العلامتين » مثال ذلك : ضاربات في جمع ضاربة ؛ وكذلك تفعل بنظائرها . أ هـ .

أو فُعْلة ، أو فِعل أو فِعْلة ، فإن كان مُضَعَّفًا أو مُعْتَلّ العين ، أُلحقت العلامتين من غير تغيير ؛ نحو : رِدَّات وشَدَّات ، وقِيمَات ، ولوبَات ، وإن كان صحيحًا ، جاز فيه ثلاثة أَوْجه :

إبقاء العين ساكنة على الأصل ، وفتحها وإتباع حركتها حركة ما قبلها ؛ نحوُ : رُكبات ، وهِنْدَات .

وإن كان معتلَّ اللام ، جاز فيه ما جَازَ في الصحيح ؛ نحوُ : خُطْوات ، ومربات (١) ، إلا فُعْلَة من ذوات الياء ، وفِعْلَة من ذوات الواو ؛ فإنّه يمتنع فيهما الإتباع (٢) .

وإن كان على وزن فَعْلة ، فإمّا اسمًا وإمّا صِفَة : فإن كان صفة ، أُلحقت العلامتَيْن وأبقيتَ العين ساكنة ؛ نحو : ضَخْمات ، وخدلات ، إلا لفظتين شذَّتا فَسُمِعَ فيهما فتح العين وإبقاؤها ساكنة ، وهما : لَجْبَة ، ورَبْعَة .

واللَّجْبَة : الشاة الغزيرة اللَّبَن .

وإن كان اسمًا ، فإما مُضَعَّفًا ، فتبقى العين ساكنة ؛ نحو : جَنَّات .

وإمّا معتلّ العين ، فتفتح العين في لُغَة هُذَيْل بن مُدْرِكة (٣) ، وتُبْقيها ساكنةً في لغة غيرهم .

وإمّا غير ذلك ، فتفتح العين ، ولا يجوز الإسكان إلا في ضرورة ؛ نحو قوله : [من الطويل] :

---

(١) في ط : وغرفات .

(٢) م : وقولي : « إلا فُعلة من ذوات الياء ، وفعلة من ذوات الواو ؛ فإنه يمتنع فيهما الإتباع » أعني أنه لايقال في كلية : كليات ، ولا في رشوة رشوات . أ هـ .

(٣) هذيل بن مدركة بن إلياس بن مضر ، من عدنان : جد جاهلي بنوه قبيلة كبيرة . كان أكثر سكان وادي نخلة المجاور لمكة منهم ، ولهم منازل بين مكة والمدينة . واشتهر منهم كثيرون في الجاهلية والإسلام . وكان صنمهم مناة وهو صخرة بديارهم بقديد . وبعث النبي - ﷺ - علي بن أبي طالب إليه (سنة ٨ هـ) فحطمه . وشاركوا كنانة في عبادة سواع ، وهدمه عمرو ابن العاص .

ينظر : الأعلام (٨٠/٨) ، معجم البلدان (١٦٧/٨ ، ١٦٨) ، وجمهرة الأنساب ١٨٥-١٨٧ .

٢٨٠- وَحُمِّلْتُ زَفْرَاتِ الضُّحَى فَأَطَقْتُهَا
وَمَالِي بِزَفْرَاتِ العَشِيِّ يَدَانِ[١]

وإن كان على وزن فَعْل ، فإمّا مضعّفًا ، فتبقى العينُ فيه ساكنة ؛ نحو : مرّ ، ومرّات .

وإن كان غير مضعّف : فإمّا معتلّ العين [٢] ؛ نحو : طَيْف ، فتبقى العين ساكنة ، ولا يجوز فتحها إلا في هُذَيْل .

وإمّا غير ذلك ، فيجوز[٣] فيه فتح العين [٤] ، نحو : دَعَدَات .

* * *

(١) البيت : لعروة بن حزام .
والشاهد فيه قوله : « زفْرات » مرّتين بتسكين الفاء ، والقياس فتحها ، وقد سكنها الشاعر للضرورة الشعريّة .
ينظر : خزانة الأدب ٣/٣٨٠ ، والدرر ١/٨٦ ، ولأعرابيّ من بني عذرة في شرح التصريح ٢/٢٩٨ ، والمقاصد النحويّة ٤/٥١٩ ، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٤/٣٠٤ ، وشرح الأشموني ٣/٦٦٨ ، وشرح ابن عقيل ص ٦٣٤ ، وهمع الهوامع ١/٢٤ .
(٢) م : وقولي : « فإمّا معتل العين ... » إلى آخره ، مثال ذلك : جوزة وبيضة ، تقول في جمعهما : جوزات وبيضات ، وفي لغة هذيل : جوَزات وبيَضات . أ هـ .
(٣) في ط : فلا يجوز .
(٤) م : وقولي : « وإمّا غير ذلك ، فتفتح العين » أعني بذلك الصحيح العين غير المضعف ، فتقول في جمع قصعة : قصعات . أ هـ . وفي ط لا يجوز .

بَـابُ النَّسَـبِ

النَّسَبُ يكون إلى الأب والأم والحيّ والقبيلة ، والمكان [(١)] والصّناعة ، وإلى ما يُلازِمُهُ المنسوب ، وإلى ما يملكه ، وإلى ما يكون على مذهب ، وإلى صفته ، وذلك قليل ؛ نحو: أَحْمَرِيٌّ ، وَدَوَّارِيٌّ ؛ ومن ذلك قوله : [من الرجز]

٨٢ أ ٢٨١- أَطَرَبًا وَأَنْتَ قِنَّسْرِى وَالدَّهْرُ بِالإِنْسَانِ دَوَّارِيٌّ /[(٢)]

أى : دَوَّار .

وقد تلحق ياء النَّسب الاسم في اللفظ ، ولا يكون منسوبًا فى المعنى ؛ نحو : كُرْسِيّ ، وبُخْتِيّ ، وذلك موقوف على السّمَاع ، فإذا نسبت الإنسان إلى صنعته ، نسبت بإدخال ياءى النَّسَبِ على اسم الشىء الذى نسبته [(٣)] إليه .

وقد يجىء على : فَعَّال ، نحو : عَطَّار ، وبَزَّار ؛ وذلك موقوفٌ على السّماع .

وإذا نسبته إلى ما يملكه ، نَسَبْتَ بإدخال [ياءى][(٤)] النسب على اسم ذلك

---

(١) م : باب النسب

قولى : « النسب يكون إلى الأب والأم ، والحى والقبيلة والمكان ... » إلى آخره ، مثال النسب إلى الأب قولك : علوى ، ومثال النسب إلى الأم : فاطمى ، ومثاله إلى الحى : معدى ، وثقفى ، ومثاله إلى الديانة : مجوسى ويهودى ، ومثاله إلى المكان : مكي وطوسى . أ هـ .

(٢) البيت : للعجاج . الطرب : خفة الشوق . والطرب أيضًا : خفة السرور .

والقنسري : الشيخ وهو معروف في اللغة .

الدَّوَّارِيُّ : مبالغة دائر ، والياء لتأكيد المبالغة كالياء في أحمري وفي الصحاح : الدواري : الدهر يدور بالإنسان أحوالاً .

وفيه شاهدان : أولهما مجيء الاستفهام التوبيخيّ للمخاطب وثانيهما قوله : دوّاريّ : بتشديد الياء من قبيل نسبه الشيء إلى صفته .

ينظر : ديوانه ٤٨٠/١ ، وجمهرة اللغة ص ١١٥١ ، وخزانة الأدب ٢٧٤/١١ ، ٢٧٥ ، والدرر ٧٤/٣ ، وشرح أبيات سيبويه ١٥٢/١ ، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ١٨١٨ ، وشرح شواهد الإيضاح ص ٢٤٧ ، وشرح شواهد المغني ٤١/١ ، ٧٢٢/٢ ، والكتاب ١/ ٣٣٨ ، ولسان العرب (قسر) (قنسر) ، والمحتسب ٣١٠/١ ، ومغني اللبيب ١٨/١، وبلا نسبة في خزانة الأدب ٥٤٠/٦ ، والخصائص ١٠٤/٣ ، وشرح الأشموني ٣٠٥/٢ ، وشرح المفصل ١٢٣/١، ١٠٤/٣ ، ومغني اللبيب ٦٨١/٢ ، والمقتضب ٢٢٨/٣ ، ٢٦٤، ٢٨٩ ، ٥٤/٢، والمنصف ١٧٩/٢ ، وهمع الهوامع ١٩٢/١ ، ١٩٨/٢ .

(٣) في أ : تنسبه .

(٤) سقط في أ .

الشيء المملوك .

و[قد](١) يجيء على : فاعل ؛ نحو : نَابِل ، وَرَامِح ، وَدَارِع ، وَلَابِن ، وتَامِر ، وهو موقوفٌ على السماع .

وربّما جاء على : فَعّال ؛ قالوا لصاحب البغل : بَغّال ، ولذى السيف والنّبل : نَبّال وسَيّاف .

وإذا نسبته إلى ما يلازمه ، نسبت بياءى النّسب ، وقد تجيء على فَعِل ؛ نحو : نَهِر ، في ملازم السّير بالنّهار ، ومن ذلك قوله [من الرجز] :

٢٨٢- لَسْتُ بِلَيْلِيٍّ وَلَكِنِّي نَهِرْ لا أُدْلِجُ اللَّيْلَ وَلَكِنْ أَبْتَكِرْ(٢)

وما بقى فإنّما تنسب إليه بالياءين .

والنّسبُ مقيسٌ وغيرُ مقيس :

فلنبدأ بالمقيس ، ثم لِنَذْكُرْ بعد الفراغ منه ما ليس بمَقِيسٍ .

فالمنسوب على قياس : إن كان اسمَ جمعٍ أو اسمَ جنس ، نسبت إليه على لفظه ؛ فتقول : رَهْطِيّ ، وشَجَرِيّ ، في النسب إلى : رهط ، وشجر .

وإنْ كان جمع تكسير : فإن لم يكن له واحدٌ من لفظه نسبت إليه ؛ نحو : عَبَادِيدِيّ ، وشَمَاطِيطِيّ ، في النسب إلى : عباديد ، وشماطيط .

وإن كان له واحد من لفظه : فإن لم يكن باقيًا على جمعيّته ، نَسَبْتَ إليه على لفظه ؛ نحو : أَنْمَارِيّ .

وإن كان باقيًا على جمعيته [نسبت] إلى واحده (٣) ، فتقول في النّسب إلى

---

(١) سقط في أ .

(٢) البيت : بلا نسبة في : أوضح المسالك ٣٤١/٤ ، وشرح الأشموني ٧٤٥/٣ ، وشرح التصريح ٣٣٧/٢ ، وشرح ابن عقيل ص ٦٦٥ ، وشرح عمدة الحافظ ص ٩٠٠ ، والكتاب ٣٨٤/٣ ، ولسان العرب (نهر) (ليل) ، والمقاصد النحوية ٥٤١/٤ ، ونوادر أبي زيد ص ٢٤٩ .
والشاهد فيه قوله : نَهِر حيث بناه على فَعِل ، وهو يريد النسب لا المبالغة .

(٣) م : وقولي : « وإن كان باقياً على جمعيته ، نسبته إلى واحده » هذا الذى ذكرته هو حكم النسب إلى الجمع فى فصيح الكلام ، وأما قوله : [من الرجز]
إن الجلـــهـــد زلـــق وزمـــلـــق
جاءت به عنس من الشأم تلق =

الفرائض : فَرَضِيّ ، وفي النَّسب إلى أبناء فارس : بَنَوِيّ ، إلا أعْرَابًا ، فإنك تنسب إليه على لفظه ؛ فتقول : أَعْرَابِيّ ؛ لأنك لو نسبتَ إلى مفرده ، فقلت : عَرَبِيّ ، لتغيّر المعنى ؛ لأنّ الأعرابيّ لا يقع إلا على البَدَوِيّ ، والعربى ليس كذلك .

فإن كان مثنى أو جمع سلامة بالواو والنون ، حذفت العلامتين من آخره ، وحينئذٍ تلحقه ياءى النَّسب ، فتقول في النسب إلى زَيْدَيْنِ ، وَزَيْدِينَ : زَيْدِىّ وزَيْدِىّ .

٨٢ ب وإن سمَّيْتَ به ، فإن حكيت طريق التثنية والجمع ، نسبت إليه كما كنتَ نسبت / إليه قبل التسمية به ، وإن لم تحكه ، وجعلت الإعراب في النون ، ألحقته ياءى النَّسَبِ ، ولم تحذف منه شيئًا ، فتقول فى النَّسَبِ إلى : الزيدان : زَيْدَانِىّ ، وإلى الزَّيْدِين : زيدينى .

وإن كان جمعَ سلامة بالألف والتاء ، نسبت إلى واحده ، فتقول فى النَّسب إلى تَمْرات : تَمْرِىّ ، بتسكين العين .

فإن سمَّيْتَ به ، فإنّك إن حكيت بعد التسمية حاله قبلها ، نسبت إلى واحده ؛ كما كنت تفعل قبل التسمية .

وإن لم تحكه بل تعربه إعراب ما لا يَنْصَرِفُ ، حَذَفْتَ التاء ، ثم نسبتَ إليه على قياس الأسماء المفردة التى فى آخرها ألف [فتقول] فى النَّسَبِ إلى تمرات : تَمَرى ، بفتح الميم ، تحذف التاء ، ثم تنسب إليه كما تنسب إلى جمزى .

وإن كان مفردًا : فإن كان محكيًا ، نسبتَ إلى صدره ، فتقول فى : « تأبّطَ شرا » : تَأَبطِىّ ، وفى « كُنْتُ » : كُونِىّ ، فترد المحذوف لما تحركت النون .

وإن كان مضافًا : فإن كان الأول يتعرّف بالثانى ، نسبت إلى الثانى ، وحذفت الأول ، فتقول فى النَّسَبِ إلى ابن كُرَاع : كُرَاعِىّ ، وإن كان المضاف والمضاف إليه قد جعلا بمنزلة زيد ، ولم يقصد تعريف الأول بالثانى ، نسبت إلى الأول ، إلا أن يخاف التباس ، فيُنْسَب حينئذٍ إلى الثانى ؛ فتقول فى : امرئ القيس : امْرِئِىّ ، وفى

مـــشـــوه الخلــق كــلابــى الخلــق
[للقلاخ بن حزن المنقرى ينظر الديوان ١٠٤ المحتسب ٢/١٠٤- ١٥٤، الخصائص ١/ ٩، اللسان (زلق) ، (زملق) ، الأساس (ولع)] .
فضرورة لايلتفت إليها . أ هـ .

عبد مَناف : مَنافِيّ .

لأنك لو قلت : عَبْدِيّ ، لم يُدْرَ هل نسبتَ إليه أو إلى عبد الدار .

وإن كان مركّبًا ، فالأصح أنْ تنسب إلى الأول ، وتحذف الثانى ، فتقول : بَعْلِيّ .

ومنهم من ينسب إلى الأول والثانى معًا ؛ وعلى ذلك قوله [من الطويل] :

٢٨٣- تَزَوَّجْتُهَا رَامِيَّةً هُرْمُزِيَّةً بِفَضْلِ الَّذِى أَعْطَى الأَمِيرُ مِنَ الرِّزْقِ[1]

وإن كان المفرد ليس بمضاف ولا مركّب ولامحكى ، فإن كان على حرفين : فإن كان المحذوف منه اللام ، لزم ردُّها إن كانت العين حرف علّة ؛ فتقول فى النَّسب إلى : ذى من قولهم ، ذو مال : ذووى ، وفى النسب إلى شاة : شاهى ، فتردّ المحذوف ، وهو الهاء ، بدليل قولهم : شُوَيْهَة .

وإن لم تكن حرف علّة ، لزم ردُّها أيضًا ، إن كان الاسم قد ردَّ إليه المحذوف فى التثنية ، وتنسب إليه على قياس نظيره ؛ فتقول فى النَّسب / إلى : أخ وأب وعم : ٨٣ أ
أَخَوِيّ ، وأَبَوِيّ ، وعَمَوِيّ ؛ لأنهم قد قالوا فى تثنيتهما : أَخَوَان ، وأَبَوَان ، وعَموان .

وإن كان لم يرد إليه المحذوف فى التثنية ، فإن شئت رددت المحذوف[2] إليه فى النَّسب ، وإن شئت لم تردّ ؛ فتقول فى النَّسب إلى : يد ، يَدِيّ ، وإن شئت : يَدَوِيّ .

هذا ما لم يكن فى الاسم تاء إلحاق أو همزة وصل ؛ نحوُ : أُخْت ، وبِنْت ، وابن ؛ فإنّك إذْ ذاك تحذف التاء وتردُّ المحذوف ؛ فتقول فى النَّسب إلى : أخت ، وبنت : أَخَوِيّ ، وبَنَوِيّ .

وأمّا همزة الوصل ، فإن لم تحذفها ، لم تردّ المحذوف ، وإن حذفتها ، لزم ردّه ؛ فتقول : ابنى ، وبنوى ، إن شئت ، وإن كان [المحذوف][3] منه العين ، لم تردّ

(١) البيت بلا نسبة فى : شرح الأشمونى ٧٣٦/٣ ، وشرح التصريح ٣٣٢/٢ وشرح شافية ابن الحاجب (٧٢/٢) ، وشرح شواهد الشافية ١١٥ .
الشاهد فيه قوله : رامية هرمزية فى النسب إلى رام هرمز فنسب إلى جزأى الاسم المركب تركيبًا مزجيًا .

(٢) فى أ : إليه المحذوف .

(٣) سقط فى ط .

وتنسب إليه على لفظه ؛ فيقال فى النَّسب إلى سَهٍ : سَهِىّ .

وإن كان المحذوف منه ألفًا ، فإن كانت اللام حرفًا صحيحًا ، لم يرد إليه شيء ، فيقال فى النَّسب إلى لِدَة : لِدِىّ .

وإن كانت [1] حرف علّة رددتها ونسبت إليه ؛ كما تنسب إلى فِعِل بكسر الفاء والعين ، فتقول : وِشَوِىّ .

وإن كان على ثلاثة أحرف ، فإمّا أن يكون معتلَّ اللام أو صحيحها [2] : فإن كان صحيحًا ، نسبت إليه على وزن فَعِل ؛ كَنَمِر وصَعِق ، أَوْ فِعِل ؛ كإبِل ، أَوْ فُعِل ؛ كدُئِل ، بعد فتح العين فتقول : نَمَرِىّ ، وصَعَقِىّ ، وإبَلِىّ ،ودُؤَلِىّ .

ويجوز فى فَعِل إذًا كانت عينه حرف حلْقِيّ أن تتبع حركة الفاء حركة [3] العين ، فإذا نسبت إليه حينئذٍ ، عملت به ما تفعل بإبل فتقول : صِعَقِىّ بكسر الصاد .

وبعضهم يُبْقِيه على لفظه ، فيقول : صِعِقِىّ بكسر الصاد والعين .

وإن كان [على] [4] غير ذلك من الأوزان ، أبقيته على لفظه ، وألحقته ياءى النَّسب[5] .

وإن كان معتلًّا [6] فإن كانت اللام ألفًا ، قلبتها واوًا وألحقت الياءين ، فتقول فى : رحًى وعصًى : رَحَوِىّ وعَصَوِىّ .

وإن كانت واوًا ، نسبت إليه على لفظه ؛ فتقول فى غزوة : غَزْوِىّ ، وفى : عَدو عَدْوِىّ .

وإن كانت ياءً ، فإن كان مُدْغَمًا فيها ما قبلها حرّكت العين بالفتح ، فتقلب الياء ألفًا ،

٨٣ ب ثم تنسب إليه ؛ كما تنسب إلى ما فى آخره ألف ؛ فتقول فى النَّسب إلى حَيّة : حَيَوِىّ / .

---

(١) في ط : كان .
(٢) في أ : صحيحًا .
(٣) في ط : بحركة .
(٤) سقط في أ .
(٥) م : وقولي : « وإن كان على غير ذلك من الأوزان ، أبقيته على لفظه ، وألحقته ياءى النسب » مثال ذلك قولك فى النسب إلى جرم وعجل وبشت وحكم وعمر وضلع وأحد وعضد : جرمى وعجلى وبشتى وحكمى وعمرى وضلعى وأحدى وعضدى . أ هـ .
(٦) في أ : معتلها .

وإن شئت ، نسبت إليه على لفظه ، فقلت : حَيِيٌّ .

وإن لم يكن مُدْغمًا ما قبلها فيها فإنْ كان ما قبلها ألف ، جاز فى النَّسب ثلاثة أوْجه : إثباتُ الياء وقلبها همزةً ، وقَلْبُ الهمزة واوًا ؛ فتقول فى النَّسب إلى آية : آييّ ، وآئي ، وآوِيّ .

وإن لم يكن قبلها ألف ، نسبت [إلى الاسم] [(١)] على لفظه ، إن لم تكن فيه تاء التأنيث ؛ فتقول فى النَّسب إلى ظَبْي : ظَبْيِيٌّ ، وإن كانت فيه تاء التأنيث ، فالأحسن : أن تحذف تاء التأنيث وتلحق ياء النَّسب ؛ فتقول فى النَّسب إلى : ظَبْيَة ، ودُمْيَة : ظَبْيِيّ ، ودُمْيِيّ ، وإن شئت حركت العين بالفتح ، فتقلب الياء ألفًا ، ثم تنسب إليه كما تنسبُ إلى ما فى آخره ألف؛ تقول فى النَّسب إليهما : ظَبَوِيّ ودُمَوِيّ .

وقالوا فى النَّسب إلى : زِنْيَة ، زِنَوِيّ ، وإلى بِطْيَة ، بِطَوِيّ .

وإن كان على أربعة أحرف ، فإما أنْ يكون على وزن فُعَيْل ، أو فُعَيْلة ، أو فَعِيل ، أو فَعِيلة ، أو فَعُول ، أو فَعُولة ، أو على غير ذلك من الأوزان :

فإن كان على وزن من تلك الأوزان ، وكان صحيح اللام ، فإن كان على [وزن] [(٢)] فَعِيلة ، ولم يكن معتلّ العين ولا مضاعفًا ، حذفت منه الياء ، وتاء التأنيث ، فيبقى على وزن فَعِل كَنَمِر ، فتنسب إليه كما تنسب إلى : نَمِر ، فتقول فى النَّسب إلى حَنِيفَة : حَنَفِيّ .

وإن كان معتلّ العين أو مضاعفًا ، حذفت منه التاء ، ونسبت إليه على لفظه ،فتقول فى النَّسب إلى طويلة ، وشَدِيدة : طَوِيلِيّ ، وشَدِيدِيّ .

وإن كان على وزن فُعَيْلة ، حذفتَ منه - أيضًا - الياء والتاء ، وألحقته ياءى النَّسب ، فتقول فى النَّسب إلى : جُهَيْنَة ، وقُتَيْبَة :جُهَنِيّ وقُتَبِيّ .

وإن كان على وزن فَعُولة ، حذفت منه الواو والهاء ، وفتحت العين ، ثم ألحقته ياء النسب ، فتقول فى النسب إلى حَمولة : حَمَلى ، وقالوا فى النسب إلى شنوءة :

---

(١) في ط : إليه الاسم .
(٢) سقط في ط .

شَنَئيّ ، وإن كان على وزن فَعِيل ، أو فُعَيْل ، أو فَعُول ، ألحقته (١) ياءى النَّسَبِ ، ولم تحذف منه شيئًا ، فتقول في النَّسب إلى : تميم ، وكليب ، وسَدُوس : تَمِيمِيّ ، وكُلَيْبِيّ ، وسَدُوسِيّ .

وإن كان شيء من ذلك معتل اللام ، فإن كانت اللام واوًا ؛ نحوُ عَدو ، وعدوة ، كان حكمه حكم الصحيح اللام ؛ فتقول في النَّسب إلى عدو: عَدُوِيّ ، وفي النَّسب إلى عَدوة ؛ عَدوِيّ كَشَنَئِيّ .

وإن كانت اللام ياءً ؛ نحو قُصِي ، وأُمَيَّة ، وعَدِيّ ، ورمِيَّة ، حذفت منه الياء (٢) التي قبل الآخر ، كانت / فيه التاء أو لم تكن ، وحينئذٍ تنسب إليه فتقول : قُصَوِيّ ، وأُمَوِيّ ، وعَدَوِيّ ، ورَمَوِيّ . ٨٤ أ

وقد يجوز في فعيل ، وفعيلة ألا تُحذف منهما الياء ، بل تنسب إليهما على لفظيهما ، فتقول : قُصيي ، وأميىّ ، ولا يحسن ذلك في فَعيل ولا في فَعيلة (٣) .

وإن كان على غير ذلك من الأوزان ، فإن كان في اللفظ كرمية وعدى ، فعلت به ما فعلت بهما ؛ فتقول في النَّسب إلى :تَحِيَّة : تَحَوِيّ ، وإلى عصى : عُصَوِى ، فتردّ العين إلى الأصل وهو الضمّ لما زال موجب كسرها .

وإن لم يَكُنْ مثلهما (٤) في اللفظ ، فإمّا أن يكون في آخره ألف أو همزة أو ياء بعد ألف زائدة أو لا يكون : فإن كان في آخره ألف ، فإن توالت فيه الحركاتُ ، حذفتها وألحقت الياءين ؛ فتقول في النَّسَبِ إلى جَمَزَى : جَمَزِيّ .

وإن لم تتوالَ فيه الحركات ، فإن كانت بدلًا من أصل أو من زائد مُلحَق بالأصل ، جاز في النَّسَبِ إليه وجهان :

أحدهما : قَلْبُ الألف واوًا ؛ فتقول: مَلْهَوِيّ ، ومعزَوِيّ في النسب إلى ملهًى ، ومعزًى .

---

(١) في ط : ألحقت .

(٢) في ط : الهاء .

(٣) م : وقولي : « ولايحسن ذلك في فعيل ولا في فعيلة » أعني : أنه لايحسن أن يقال في النسب إلى عدى ورمية : عدى ورمى . أ هـ .

(٤) في ط : مثلها .

والآخر : حذف الألف ؛ فتقول : ملهِيّ ومعزِيّ ؛ وهو قليل .

وإن كانت زائدة للتأنيث ، جاز في النسب إليه ثلاثة أوجه :

أحسنها : حذف الألف ، فتقول : حُبْلِيّ ، ودفلِيّ ، في النسب إلى : حُبلى ، ودفلى .

والآخر : أن تقلبها واوًا ، فتقول : حُبلَوِيّ ، ودفلوى .

والآخر : أن تزيد بعد القلْب ألفًا قبل الواو ، فتقول : حُبلاوِيّ ، ودفلاوِيّ .

وإن كان في آخره همزة بعد ألف زائدة ، جاز في النَّسَبِ إليه وجهان :

أفصحهما : أن تنسب إليه على لفظه ولا تغيّر ، فتقول في النسب إلى قراء ، وكساء : قرائِيّ ، وكِسَائِيّ .

والآخر : قَلْبُ الهمزة واوًا ؛ فتقول : قرّاوى ، وكساوى ، إلا أنَّ القلب في : « قرّاء » وبابه ، أقلُّ منه في كِسَاء وبابه .

وإن كان في آخره ياء بعد ألف زائدة ، فإنَّكَ في النَّسَبِ تقلبها همزة ، ثم تنسب إلى الاسم ؛ كما تنسب إلى رداء وبابه ؛ فتقول في النسب إلى : سِقاية : سقائى ، وسقاوى ، إن شئت .

وإن لم يكن في آخر الاسم شيء مما ذكر ، فإن كان قبل آخره كسرة ، وكان صحيح اللام ، جاز لك فيه وجهان :

أحدهما : النسب على اللفظ ؛ فتقول في النسب إلى تَغْلِب : تَغْلِبِي ، بكسر اللام .

والآخر : قلب الكسرة فتحة ؛ وحينئذٍ : تلحقه ياءى النَّسَبِ ؛ فتقول / : تَغْلَبِي ، بفتح اللام . ٨٤ ب

وإن كان معتل اللام ، جاز لك أيضًا فيه وجهان :

أحدهما : أن تحذف الياء وتلحقه ياءى النَّسَبِ ؛ فتقول في : قَاضِيٍ : قاضِى ، وفي عانِى: عانِيّ ؛ وعلى ذلك قوله [من البسيط] :

٢٨٤- كَأْسُ عَزِيزٍ مِنَ الأَعْنَابِ عَتَّقَهَا لِبَعْضِ أَرْبَابِهَا عانِيَّةٌ حُومُ(١)

(١) البيت : لعلقمة بن عبده .

والشاهد فيه قوله : عانية في النسبة إلى « عانى » فحذف الياء ، وأضاف « ياءى » النسب ، ويجوز فيه أن تُقْلَبَ كسرة النون فتحة ، فتصير « الياء » « ألفًا » ثم ينسب إليه ، كما ينسب إلى نظيره مما في آخره ألف ، فتقول : « عانوى » ، وعلى هذا يتخرج البيت القادم . =

والآخر : أن تقلب الكسرة فتحة ؛ فتصير الياء ألفًا ، ثم تنسب إليه ؛ كما تنسب إلى نظيره مما في آخره ألف ؛ فتقول : قاضوى ؛ وعلى ذلك قولُهُ [من الطويل] :

٢٨٥- فَكَيْفَ لَنَا بِالشُّرْبِ إِنْ لَمْ يَكُنْ لَنَا دَرَاهِمُ عِنْدَ الحَانَوِيِّ وَلا نَقْدُ[(١)]

وما بقى من الأسماء التى على أربعة أحرف ، نسب إليه على لفظه لا غير[(٢)].

وإن كان على خمسة أحرف فصاعدًا ، فإمّا أنْ يكون ما قبل آخره ياء مشدّدة مكسورة ، أو يكون آخره ألفًا ، أو ياء بعد كسرة أو همزة [بعد ألف زائدة ، أو لايكون فيه شىء مما ذكر .

فإن كان في آخره ألف][(٣)] أو ياء بعد كسرة حذفتهما وألحقت ياءى النسب ؛ فتقول فى : مُرَامِى ، وجُمَادَى : جُمَادِيٌّ ، ومُرامِيٌّ .

وإن كان فى آخره همزة بعد ألف زائدة ، فإن كانت أصليّة أو بَدَلًا من أصل ، أو من زائد ملحق[(٤)] به ، جاز فى النسب إليه وجهان :

أحدهما : أن تنسب إليه على لفظه ؛ فتقول فى : قرّاء وسَقّاء ، وعلباء : قرّائى ، وسَقّائى ، وعلبائى .

= وقد تكون « حانية » نسبة إلى الحانة على القياس .
ينظر : ديوانه (٦٨) ، وسر صناعة الإعراب ٦٧٠/٢ ، والكتاب ٣٤١/٣ ، ولسان العرب (كأس) و (حوم) و (حنا) و (دوا) ، والمحتسب ١٣٤/١ ، وبلا نسبة في جمهرة اللغة ٥٧٤ ، شرح المفصل ١٥٢/٥ .

(١) البيت : لتميم بن مقبل ، ونسب لذي الرمة ، وأيضًا لعمارة ، وتروى كلمة دوانق بدل دراهم .
والشاهد فيه قوله : الحانويّ ، [ينظر البيت السابق] .
والبيت لتميم بن مقبل في : ملحق ديوانه ص ٣٦٢ ، وأساس البلاغة ص ٣١٩ (عين) ، ولذي الرمّة في ملحق ديوانه ص ١٨٦٢ ، ولسان العرب (عون) ، ولعمارة في شرح المفصل ١٥١/٥ ، والمحتسب ١٣٤/١ ، ٢٣٦/٢ ، وللفرزدق في المقاصد النحوية ٥٣٨/٤، وبلا نسبة في شرح الأشموني ٧٢٨/٣ ، وشرح التصريح ٣٢٩/٢ ، والكتاب ٣٤١/٣، ولسان العرب (حنا) .

(٢) م : وقولى : « ومابقى من الأسماء التى على أربعة أحرف ، ينسب إليه على لفظه لاغير » تقول فى نحو جعفر وقمطر : جعفرى وقمطرى ، وكذلك تفعل بكل اسم ليس على وزن فعيل أو فعيلة أو فعول أو فعولة ، ولافى آخره ألف ولاهمزة أو ياء بعد ألف زائدة . أ هـ .

(٣) سقط في ط .

(٤) في ط : يلحق .

والثاني : قَلْبُ الهمزة واوًا ؛ فتقول : قرّاوِيّ ، وسَقّاوى ، وعلباوىّ .
إلا أنَّ القَلْبَ في : قرّاء وبابه ، أقلُّ منه في : سَقّاء ،وعلْباء ، وبابهما .
وإن كانت للتأنيث ، لم يجز فيها إلا القَلْبُ ؛ فتقول في : حمراء ، وبروكاء: حمراوىّ ، وبروكاوىّ .
وإن كان في آخره ياء بعد ألف زائدة ، قلبتَهَا همزة ، ثم تنسب إليه ؛ كما تنسب إلى علباء وبابه ؛ لأنَّهُ إذ ذاك نظيره ؛ فتقول في درحاى : درحائىّ .
وإنْ شئت درحاوى .
والأول أفصح .
وإن كان قبل آخره ياء مشددة مكسورة ، حذفت المتحركة منهما ؛ وحينئذٍ : تلحق ياء النَّسَبِ ، فتقول في : أُسيِّد : أُسيدى ، إلا أن يكون بعد الياء المشددة حرف مَدّ ولين ؛ فإنَّكَ تنسب إليه على لفظه ولا تحذف منه شيئًا ، فتقول في النَّسَب إلى : مُهيمٍ مهيّمى/ . ٨٥ أ
وما بقى من الأسماء التى هى عَلَى خمسة أحرف فصاعدًا ، ألحقته ياءى النسب من غير تغيير [(١)] .
والمنسوبُ على غير قياس ثلاثة أنواع :
نَوْعٌ كان بابه أنْ يغيّر [(٢)] ؛ فلم يُغيّر .
ونَوْع كان بابه ألايُغيّرَ فغيّر .
ونوع كان بابه أنْ يغير ضربًا من التغيير ، فغيّر تغييرًا آخرَ ، فممَّا غُيّر وبابه ألايتغيّر ، قولهم في النَّسَب إلى هُذَيْل ، وسُلَيْم : هُذَلِيّ ، وسُلَمىّ ، قال [من الرجز] :
٢٨٦- إِذَا غُطَيْفُ السُّلَمِىُّ فَرَّا [(٣)]

(١) م : وقولى : « ومابقى من الأسماء التى على خمسة أحرف فصاعدًا ، ألحقته ياءى النسب من غير تغيير » مثال ذلك قولك في سفرجل وقرشب : سفرجلى وقرشبّىّ ؛ وكذلك تفعل بكل خماسى ليس في آخره ياء مشددة ، ولافى آخره ألف ولاياء بعد كسرة ولاهمزة أو ياء بعد ألف زائدة . أ هـ .
(٢) في أ : يتغير .
(٣) الشاهد فيه قوله : « السُّلَمِىّ » في النسب إلى « سُلَيم » فغُيِّرَ لفظ « سُلَيم » عند النسب إليه ، وكان من حقه ألَّا يتغير .
=

وإلى فُقَيْم ، وقُرَيْش ، ومُلَيْح خُزَاعَة : فُقَمِىّ ، وقُرَشِىّ ، ومُلَحِىّ .

وإلى : أمس ، والبصرة : إِمْسِىّ ، وبِصرِىّ ، بكسر الهمزة والباء ، وإلى : السَّهْل ، والدَّهْر : سُهْلِىّ ، ودُهْرِىّ ، بضم السين والدال .

وإلى : البحر ، بحرانىّ ، فى أحد القولين [(١)] ، وإلى : الجُمَّة : جمانىّ ، وإلى : الرَّقَبَة ، رقَبَانىّ ، وإلى اللحية : لحيانىّ ، وإلى أُفُق : أَفَقِىّ ، بفتح الهمزة والفاء .

وإلى : خُرَاسَان ، خُرَاسىّ ، وخُرَسِىّ ، وإلى : الحَمْض ، حَمَضِىّ بفتح الميم ، وإلى : الطَّلْح ، طَلاحى ، وإلى الخريف خرْفىّ ، بفتح الخاء وتسكين الراء .

وإلى : الربيع : رِبْعِىّ ، بكسر الراء وتسكين الباء ، وإلى الحَرَم : حِرْمِى ، بكسر الحاء وتسكين الراء ، وإلى قَفًا : قِفِىّ ، وإلى : الشام : شَآمٍ ، وإلى اليَمَن : يمَانٍ ، وإلى تهامة : تهامٍ ، وإلى ثَقِيف : ثَقَفِى ، وإلى الأنف : أنافِىّ للعظيم الأنف .

وإلى وبَار : أبارى ، وإلى الرّوح : روحانى ، وإلى مرو : مروزى .

ولا يقال فى غير الإنسان إلا مَروى ، وإلى : الرَّىّ : رازىّ .

ومِمّا تُرِك تغييره وبابُه أن يتغيّر ، قولُهم فى النَّسَبِ إلى : سَلِيقَة ، وعَمِيرَة كلب ، وسَلِيمة :سَلِيقِىّ ، وعَمِيرِى ، وسَلِيمِى ، وإلى حمراء : « حمرائى » ، بالهمز ، وإلى بعلبك : بعلبكى ، حكاهما الكوفيون .

وإلى : كُنْت : كُنْتِىّ ، وإلى : البحرين : بَحْرَانِىّ ، فى أصح القولَيْن .

ومِمّا غُيِّرَ خلاف تغييره الذى يجبُ فيه قولهم فى النَّسَبِ إلى : زَبِينة ، زبانىّ ، وإلى الحيرة ، وطيىء : حَارِىّ ، وطَائِىّ ، وإلى العالية : علوىّ ، وإلى البادية : بَدَوِىّ ، وإلى الشتاء : شتَوِىّ ، وإلى بنى عُبَيْدَة : عُبَدِىّ ، وإلى جذيمة : جُذَمِىّ ، بضم الجيم والعين ، وفتح الذال والباء ، وإلى : بنى الحُبْلَى من الأنصار : حُبَلِىّ ، بضم الباء ،

= وفي البيت شاهد آخر هو : قوله : خُطَيْف يريد خطيفٌ بالتنوين إلا أنه حذفه لالتقاء الساكنين كما حذفت نون التوكيد لالتقاء الساكنين .

ينظر : الإنصاف ٦٦٥/٢ ، جمهرة اللغة ٦٦٤ ، وسر صناعة الإعراب ٥٣٤/٢ ، وشرح المفصل ٩/٢ ، ولسان العرب (دهس) ونوادر أبي زيد ٩١ .

(١) م : وقولى : « وإلى بحر : بحرانى فى أحد القولين » لأنه قد قيل : إن البحرانى منسوب إلى البحرين . أ هـ .

والى : دَشْتُوَاء ، وبَهْراء ، وصَنْعَاء ، وَرِوْحَاء : صَنْعَانِيّ ، وَبَهْرَانِيّ ، وَدَشْتُوَانِيّ / ، ٨٥ ب
ورَوْحَانى ، والى حَرُوراء ، وجَلُولاء : حَرُورِىّ ، وجَلُولِىّ ، والى أُمَيَّة ، وطُهَيَّة : أَمَوِىّ [بفتح الهمزة] (١) ، وطَهْوِى ، بفتح الطاء وتسكين الهاء .

والى : عبد قيس ، وعبد شمس ، وعبد الدار ، وحَضْرَمَوْت ، ودراء بجرد ، وامرئُ القيس الشَّاعر خاصَّة : عَبْقَسِىّ ، وعَبْشَمِىّ ، وَعبْدَرِىّ ، وَحَضْرَمِىّ ، وَدَراوَرْدِى ، ومَرْقَسِىّ ، والى : سُوق مازن : سُقْزنى ، والى : سُوق الليل : سُقْلِىّ ، والى : سوق العَطَش : سُقْشِىّ ، والى :سوق يحيى : سُقْحِى ؛ والى : دار البطيخ : دربخىّ ، والى : كُنتُ : كُنْتِىّ ، قال : [من الطويل] :

٢٨٧- وَلَسْتُ بِكُنْتِيٍّ وَلَسْتُ بِعَاجِنٍ   وَشَرُّ الرِّجَالِ الكُنْتُنِيُّ وَعَاجِنُ(٢)

* * *

(١) سقط في ط .
(٢) البيت : للأعشى . ويروى صدر البيت هكذا :
وما أنا كنتي وما أنا عاجن   ... ...
والشاهد فيه قوله : كنتيّ حيث نسب إلى الجملة كنت ، وذلك على لغة بعض العرب .
ينظر : الدرر ٢٨٤/٦ ، وهمع الهوامع ١٩٣/٢ ، وليس في ديوانه ، وبلا نسبة في أسرار العربية ص ٨٢ ، وتذكرة النحاة ص ٥٣٩ ، وسر صناعة الإعراب ٢٢٤/١ ، وشرح الأشموني ٧٣٥/٣ ، وشرح شافية ابن الحاجب ٧٧/٢ ، وشرح شواهد الشافية ص ١١٨، وشرح المفصل ١٤/١ ، ٧/٦ ، ولسان العرب (عجن) يروى هكذا :
فأصبحت كنتيًا وهيجت عاجنًا   وشر خصال المرء كنت وعاجن
وهو فيه منسوب لجرير
وفي أ : عاجز بدل من عاجن في الشطرين .

بَابُ التَّاءِ اللَّاحِقَةِ الاسْمَ لِلتَّأْنِيثِ

وهي تأتي على تِسْعَة أَضْرُب :

الأول : دخولُها فارقةً بين [نعت] [١] المذكّر والمؤنّث ؛ نحو : ضارب ، وضاربة .

الثاني : دخولها فارقةً بين المذكّر والمؤنّث في الأسماء التي ليستْ بصفات ؛ نحوُ : امْرئٌ ، وامرأة ، وَرَجُل ، ورَجُلَة ، وغُلاَم ، وغُلاَمَة .

الثالث : دخولُها فارقةً بين الجنس والواحد منه ؛ نحو : تمرة ، وتمر ، وشعرة ، وشعر [٢] .

الرابع : دخولُها غير فارقة : بل لتأنيث اللفظ ، نحوُ : بَلْدَة ، ومدينة ، أو لتأكيد معنى التأنيث نحو : نعجة وناقة .

الخامس : دخولها للمبالغة نحو : عَلَّامَة ، ونسَّابة .

السادس : اللاحقة للجَمْعِ الذي على حَدِّ : فعاعل ، وهي على أربعة أنحاء :

إمّا للدلالة على العُجْمة والنَّسب ، نحو سيابجة ، وأحدُهم : سَيْبَجِيّ .

أو على العجمة وحدها ؛ نحو : مَوَارِجَة .

أو على النَّسب وحدَه ؛ نحو : أَشَاعِثَة ، ومَهَالبة .

أو عوضًا من ياء محذوفة ؛ نحو : مَرَازِبَة [٣] وجَحَاجِحة .

لا تحذف التاء ، إلا أن تزيد الياء ، فتقول : [مَرَازِيبُ] جَحَاجِيح .

السابع : دخولُها لتأنيث الجمع ؛ نحو : حِجَارة ، وعُمُومَة .

الثامن : لحاقُها الاسم المضاف إلى ياء المتكلّم في النِّداء عوضًا من الياء ؛ وذلك في : أب ، وأم ، فتقول : يا أبَة ، ويا أُمَّة ، تريد : ياأبي ، ويا أمّي .

التاسع : لحاقُها الجمع فرقًا بينه وبين المفرد ، ولم تجئ إلا قليلًا ؛ نحو : كمأة [للجمع] ، وكَمْء للواحد ، وبغالة للجمع ، وبغال للواحد .

• • •

---

(١) سقط في ط .

(٢) في أ : وشعيرة وشعير .

(٣) في أ : فرازنة .

بَابُ نُونَيِ التَّوْكِيدِ : / الشَّدِيدَةِ وَالْخَفِيفَةِ ٨٦ أ

ولا تَلْحقَانِ إلا الأفعالَ غيرَ الماضية ؛ ولذلك لم يلحقا (١) بـ : هَلُمّ ، فى لُغَة أهْلِ الحجاز ؛ لأنّهَا اسمُ فعلٍ ولحقتاها فى لغة بنى تميم ؛ لأنها فعل (٢) ضم إليه (٣) «ها» التى للتنبيه وحذفت الألف لكثرة الاستعمال ؛ ولذلك اتصل بها فى لغتهم ضمائر الرفع ؛ كما تتصل بـ « ردَّ » وبابه .

ومعناهُمَا التأكيد ، والشديدة أكْثَر تأكيدًا (٤) ، ولا تلحقان الفعل إلا فى مواضِعَ لاتتعدَّى بابها ، وهى (٥) : الأمر ، والنَّهْى ، والاستفهام ، والعَرْض ، والتحضيض ، والدُّعَاء ، والجزَاء ، إذا وقعَتْ مابين أداة الشرْطِ وبين الفعل الذى دخلَتْ عليه النون ، والفعْل الذى دَخلَتْ عليه لامُ القَسَمِ ، إلاَ أنَّهما يَلْزَمَان فى القَسَمِ ، ولايَلْزَمَانِ فيما عَدَا ذلك .

فهذه جملة أماكِنِها فى فصيح الكلام .

وقد تَلْحقَانِ - أيضًا - الفعل إذا دخلَتْ عليه رُبَّمَا ، وكَثُرَ مَا ، وَقلَّما ، أو زيدت قبله ما ، قالوا : « بجَهْد ما تبلُغَنَّ » ، و « بألمٍ ما تُخْتَننه » (٦) وقوله [من الطويل] :

---

(١) في ط : تلحقها .

(٢) م : باب نونى التوكيد الشديدة والخفيفة
قولى : « ولحقتاها فى لغة بنى تميم ؛ لأنها فعل » مثال ذلك : هلمَّن فى الأمر للواحد ، وهلمِّن فى الأمر للواحدة وهلمان فى الأمر للاثنين ، وهلمُّن فى الأمر لجماعة المذكرين ، وهَلْمُمْنَانِّ فى الأمر لجماعة المؤنث . أ هـ .

(٣) في ط : إليها .

(٤) في أ : توكيدًا .

(٥) م : وقولى : « ولاتلحقان الفعل إلا فى مواضع لاتتعدى بابها ... » إلى آخره ، مثال إلحاقهما فى الأمر : اضربَن ، واضربُن ، ومثاله فى النهى : لاتضربن ، ولاتضربُن ، ومثاله فى الاستفهام : هل تضربَن ؟ وهل تضربن ؟ ومثاله فى العرض : ألا تنزلن وألا تنزلن ، ومثاله فى التحضيض : هلا تضربن زيدًا ، وهلا تضربن زيدًا ، ومثاله فى الدعاء : ارحمن زيدًا ، وارحمن زيدًا ، ومثاله فى الجزاء إذا وقعت مابين أداة الشرط وبين الفعل الذى دخلت عليه النون قوله تعالى : ﴿ وَإِمَّا تَخَافَنَّ مِن قَوْمٍ خِيَانَةً... ﴾ [الأنفال :٥٨]. أ هـ .

(٦) في ط : ما بألم تُخْتَنَنّه .

٢٨٨- ... ... وَفِي عِضَةٍ مَايَنْبُتَنَّ شَكِيرُهَا[(١)]

و « بعين ما أرينَّك » .

وقد تلحقان - أيضًا - في الشعر الفعل في الجزاء ، بغير ما ، والفعل المنفي بلم ، والموجب نحوُ قوله [من الكامل] :

٢٨٩- مَنْ يُثْقَفَنْ مِنْهُمْ فَلَيْسَ بِآيِبٍ أَبَدًا وَقَتْلُ بَنِي قُتَيْبَةَ شَافِ[(٢)]

ونحو قول الآخر [من الرجز] :

٢٩٠- يَحْسِبُهُ الجَاهِلُ مَالَمْ يَعْلَمَا شَيْخًا عَلَى كُرْسِيِّهِ مُعَمَّمَا[(٣)]

---

(١) عجز بيت وصدره :

إذا ماتَ مِنْهم مَيِّتٌ سَرَقَ ابْنُهُ ....

ويروى «ومن» بدلًا من «ولي»

والشاهد فيه أنَّ زيادة «ما» للتوكيد بمنزلة اللام ، ولذا جاز توكيده بالنون .

ينظر أوضح المسالك ١٠٣/٤ ؛ وخزانة الأدب ٢٢/٤ ، ٢٨١/٦ ، ٢٢١/١١ ، ٤٠٣ ؛ وشرح الأشموني ٤٩٧/٢ ؛ وشرح التصريح ٢٠٥/٢ ؛ وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ١٦٤٣ ؛ وشرح شواهد المغني ٧٦١/٢ ؛ والكتاب ٥١٧/٣ ؛ ولسان العرب (شكر) (عضه) ؛ ومغني اللبيب ص ٣٤٠/٢ .

(٢) البيت : لبنت مرة بن عاهان ، ونسب لبنت أبي الحصين .

والشاهد فيه قوله : من يُثْقَفَنْ حيث أكَّد الفعل المضارع الواقع بعد أداة الشرط مَنْ بالنون الخفيفة من غير أن تتقدَّم على المضارع ما الزائدة المؤكدة للشرط ، وهذا من الضرورات الشعريَّة .

ينظر : البيت لبنت مرة بن عاهان في خزانة الأدب ٣٨٧/١١ ، ٣٩٩ ، والدرر ١٦٣/٥، ولبنت أبي الحصين في شرح أبيات سيبويه ٢٦٢/٢ ، وبلا نسبة في أوضح المسالك ١٠٧/٤ ، وشرح الأشموني ٥٠٠/٢ ، وشرح التصريح ٢٠٥/٢ ، وشرح ابن عقيل ص ٥٤٧ ، والكتاب ٥١٦/٣ ، والمقتضب ١٤/٣، والمقاصد النحويّة ٣٣٠/٤ ، وهمع الهوامع ٧٩/٢ .

(٣) اختلف في نسبة البيت إلى العجاج ، أو لأبي حيان الفقعسي ، أو لمساور العبسي ، أو للدبيري أو لعبد بني عبس .

والشاهد فيه : قوله : « مالم يعلما » يريد « مالم يعلمنْ » فأكد المضارع بنون التوكيد وهو منفي بلم .

ينظر : البيت للعجاج في ملحق ديوانه ٣٣١/٢ ، وله أو لأبي حيان الفقعسي أو لمساور العبسي أو للدبيريّ أو لعبد بني عبس في خزانة الأدب ٤٠٩/١١ ، ٤١١ ، وشرح شواهد المغني ٩٧٣/٢ ، والمقاصد النحويّة ٨٠/٤ ، ولمساور العبسيّ أو للعجاج في الدرر ١٥٨/٥، ولأبي حيان الفقعسي في شرح التصريح ٢٠٥/٢ ، والمقاصد النحوية ٣٢٩/٤، وللدبيري =

وقول الآخر [من المديد] :

٢٩١- رُبَّما أَوْفَيْتُ فِي عَلَمٍ تَرْفَعَنْ ثَوْبِي شَمَالاتُ(١)

فأمّا قولهم : « أقسمتُ لما (٢) تفعلنَّ » فسوغ إدخال النون أنَّ الموضع طلبٌ ؛ فصار بمنزلة قولك : لا تفعلن (٣) .

والفعل الذي تلحقه إحدى النونين : إمّا أن يكون صحيحَ اللامِ أو معتلَّها .

= في شرح أبيات سيبويه ٢٦٦/٢ ، وبلا نسبة في الإنصاف ٤٠٩/١ ، وأوضح المسالك ٤/ ١٠٦، وخزانة الأدب ٣٨٨/٨ ، ٤٥١ ، ورصف المباني ٢٢٩ ، ٣٣٥ ، وسر صناعة الإعراب ٦٧٩/٢ ، وشرح الأشموني ٤٩٨/٢ ، وشرح ابن عقيل ٥٤٦ ، وشرح المفصّل ٩/ ٤٢ ، والكتاب ٥١٦/٣ ، ولسان العرب (شيخ) (خشي) ، (عمي) (الألف اللينة) ، ومجالس ثعلب ص ٦٢٠ ، ونوادر أبي زيد ص ١٣٢ ، وهمع الهوامع ٧٨/٢، وتهذيب اللغة ٦٦٤/١٥ ، وتاج العروس (خشي) ، (عمي) .

(١) البيت لجذيمة الأبرش .

و (أوفيت) على الشيء : أشرفتُ عليه ، ففي بمعنى على ، ويجوز أن تكون بمعناها على تقدير أوفيت على مكانٍ عالٍ في جبل . وقال ابنُ الأعرابي : يقال أوفيت رأسَ الجبل .

والعلم بفتحتين : الجبلُ . والشَّمال ، بالفتح ويجوز الكسر بقلّة ، وهي الرّيح التي تهبُّ من ناحية القُطب . وفيها لُغاتٌ : شَمل بسكون الميم وفتحها ، وشمأل بالهمز كجعفر ، وقد يشدّد لامه ، وشأمَل مقلوب منه ، وشَيمل كصَيقل ، وشَوْمل كجوهر ، وشَمُول كصبور ، وشميل كأمير . وجمع الأوّل شمالات وبه أنشده الجوهريّ . ويجمع على شمائل أيضًا بخلاف القياس .

وفي البيت شاهدان : أولهما قوله : ربّما أوفيت حيث كفّت ما رُبَّ عن عمل الجر ، فدخلت على الجملة الفعلية ، وثانيهما قوله : تَرْفَعَنْ حيث أكّد الفعل بالنون الخفيفة بعد ما المسبوقة بـ « رُبَّ »، وهذا نادر .

ينظر : الأزهية ص ٩٤ ، ٢٦٥ ، والأغاني ٢٥٧/١٥ ، وخزانة الأدب ٤٠٤/١١ ، والدرر ٢٠٤/٤ ، وشرح أبيات سيبويه ٢٨١/٢ ، وشرح التصريح ٢٢/٢ ، وشرح شواهد الإيضاح ص ٢١٩ ، وشرح شواهد المغني ص ٣٩٣ ، والكتاب ٥١٨/٣ ، لسان العرب (شيخ) ، (شمل) ، والمقاصد النحوية ٣٤٤/٣ ، ٣٢٨/٤ ، ونوادر أبي زيد ص ٢١٠ ، وبلا نسبة في جواهر الأدب ص ٢٩٣ ، ٣٦٦ ، ٣٦٨ ، وأوضح المسالك ٧٠/٣ ، والدرر ٥/ ١٦٢، ورصف المباني ص ٣٣٥ ، وشرح الأشموني ٢٩٩/٢ ، وشرح التصريح ٢٠٦/٢ ، وشرح المفصل ٤٠/٩ ، وكتاب اللامات ص ١١١ ، ومغني اللبيب ص ١٣٥ ، ١٣٧ ، ٣٠٩ ، والمقتضب ١٥/٣ ، وهمع الهوامع ٣٨/٢ ، ٧٨ .

(٢) في ط : لما لم .

(٣) في ط : تفعلن .

فإن كان صحيحًا ، فإن اتّصل بالفعْلِ ضمير جماعة المذكرين العاقلين ، أو ضمير ما أجرى مجراهم ، أو علامتهم ، حذفت الضمير أو العلامة ؛ لالتقاء الساكنين ، وأبقيت ما قبل النون مضمومًا ؛ لتدلَّ على المحذوف فتقول : اضرِبُنّ ، وقُومُنّ ، والزيدون هل يَقُومُنّ ؟ وهل يقومُنّ الزيدون ؟ بضم الميم فى لغة من قال : « أكلونى البَرَاغِيثُ » .

٨٦ ب وإن اتصل به ضمير الواحدة المخاطبة ألحقت إحدى النونين / وحذفت الضمير لالتقاء الساكنين ، وأبقيت ما قبل النون مكسورًا ؛ ليدلَّ على المحذوف ؛ فتقول : اضْرِبِنّ ، وهَلْ تَضْرِبِنّ؟ وهل تَقُومِنّ ؟ وَقُومِن .

وإن اتصَلَ به ضميرُ الاثنيْنِ أو نونُ جماعة المؤنّث ، لم تلحقه إلا الشديدة ، فالذى اتصل به ضمير الاثنين أو علامتهما إذا لحقته الشديدةُ ، ثبتَتِ الألف ، فتقول : هل تَضْرِبَانّ (١) ؟ ؛ لأنّك لو حذفتها ، لالتبس بِفِعْلِ الواحِدِ .

والذى اتصل به نون جَمَاعَةِ المؤنّث إذا لحقته الشدِيدَةُ فرق بينها وبين نون جماعةِ المؤنّث بالألف؛ كرَاهَةَ اجتماعِ الأمثالِ ؛ فتقول : هل تَضْرِبْنانّ .

وإنّما لم تدخلِ الخفيفة فى هذين الموضعَيْن ؛ لأن الألف لا يجْمَع بينها وبين ساكن ، إلاَ أن يكون مدغمًا نحو : دَابّة .

وإن لم يتصلْ به شيء ممّا ذكر ، ألحقته أى النونين شئت (٢) نحوُ : اضْرِبنّ ، وهَلْ تَضْرِبَن ؟ ، ولا تَقُومنّ ، وهل تَقُومنْ ؟ .

وإن كان معتلّها ، فإن اتّصَلَ به شيء مما تقدّم ، كان حكمه فى إلحاق إحدى النونين حكم الصحيح (٣) اللام ، إلا أن تكون الياء التى هى ضمير الواحدة المخاطبة أو الواو التى هى ضمير أو علامة مفتوحًا ما قبلهما ، فإنّكَ إذا ألحقْتَ إحدى النونين ، لم

---

(١) زاد في أ : الزيدان .
(٢) في ط زيادة : ماقبلها .
(٣) م : وقولى : « وإن كان معتلاً ، فإن اتصل به شيء مما تقدّم ، كان حكمه فى إلحاق إحدى النونين حكم الصحيح » مثال ذلك قولك في : ارْمِ ، واغْزُ ، وارْمِيَا ، واغْزُوَا ، وارْمُوا ، واغْزُوا ، وارْمِي ، واغْزِى ، ارْمِيَنّ ، واغْزُونّ : ارمِنّ ، واغْزُوَنّ ، وارْمِيانّ ، واغْزُوَانّ ، وارْمُنّ ، واغْزُنّ ، وارْمِنّ ، واغْزِنّ ، وارْمِيْنانّ ، واغْزُونانّ . أ هـ .

تحذفهما [١] ، بل تكسر الياء ، وتضم الواو ؛ فتقول : اخْشَيِنَّ ، واخْشَوُنَّ .

وإن لم يتصلْ به شيْء مِمَّا ذكر ، فإن كان آخره ألفًا ، قلبتها ياء وفتحتها ، وإن كان آخره ياء أو واوًا ، فتحتهما ، فتقول : لتخشيَنَّ ، ولترميَنَّ ، ولتغزوَنَّ .

وإن كان محذوف الآخر ، رددت إليه المحذوف ؛ فتقول : ارميَنَّ ، واخشيَنَّ ، واغْزُوَنَّ .

وبعضُ بنى فزارة يَحْذِفُونَ الياء مما آخره ياء ، ولا يردونها فيما حذِفَتْ منه ، ويلحقون إحدى النونَيْنِ ، ويبقون ما قبلها مكسورًا ؛ فيقولون : ارْمِنَّ ، ولتَرْمِنَّ ؛ وعلى ذلك قوله [من البسيط] :

٢٩٢- وَابْكِنَّ عَيْشًا تَوَلَّى بَعْدَ جِدَّتِهِ طَابَتْ أَصَائِلُهُ فِى ذَلِكَ البَلَدِ [٢]

وقول الآخر [من الطويل] :

٢٩٣- إِذَا هُوَ آلَى قَالَ بِاللَّهِ حلْفَةً لَتُغْنِنَّ عَنِّى ذَا إِنَائِكَ أَجْمَعَا [٣]

* * *

---

(١) في ط : تحذفها .

(٢) البيت بلا نسبة في : خزانة الأدب ١١/٤٣٥ ، والدرر ٥/١٧٠ ، وشرح شواهد المغني ٢/ ٥٦١، ولسان العرب (لوم) ومغني اللبيب ١/٢١١ ، وهمع الهوامع ٢/٧٩ .
الشاهد فيه قوله : وابكن حيث حذف الياء لأنها بعد كسرة وذلك على لغة بني فزارة والأصل ابكين .

(٣) البيت : لحرثية بن عناب .
الشاهد فيه : قوله : « لَتُغْنِنَّ » والأصل « لتغنينّ » فحذف الياء لأنها بعد كسرة على لغة بنى فـزارة .
والبيت - أيضًا - شاهد على أن جواب القسم يفتح بلام كي .
ينظر : خزانة الأدب ١١/٤٣٤ ، ٤٣٥ ، ٤٣٩ ، ٤٤١ ، ٤٤٣ والدرر ٤/٢١٧، ومجالس ثعلب ص ٦٠٦ ، والمقاصد النحوية ١/٣٥٤ ، وبلا نسبة في تخليص الشواهد ص ١٠٧ ، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ٥٥٩ ، وشرح شواهد المغني ٢/٥٥٩ ، ٨٣٠ ، وشرح المفصل ٣/٨ ، ومغني اللبيب ١/٢١٠ ، وهمع الهوامع .

ذِكْرُ الأَحْكَامِ التَّصْرِيفِيَّةِ

التَّصْرِيفُ ينقسم قسمين :

٨٧ أ أحدُهُمَا / : جعل حروف الكلمةِ عَلَى صِيَغٍ مختلفة لضروب من المعانى ؛ نحو : ضَرَبَ ، وضَارَب ، وتَضَارب ، واضْطربَ .

فالكلمة التى هى « ضَرَبَ » مؤتلفة من : ضاد وراء وباء ، وقد بُنِيَتْ منها هذه الأبنية لمعانٍ مختلفةٍ .

وهذا النوعُ منحصرٌ فى التصغير والتكسيرِ والمصادرِ وأفعالِها التى تَجْرى عليها ، وسائر ما اشتقّ منها بقياسٍ من اسم فاعل أو مفعول أو اسم الزمان أو المكان أو المَصْدَرِ أو اسمِ الآلَةِ الَّتِي اشتُقَّ اسمها منه ، والمقصور والممدود المقيسَيْنِ .

وينبغى أن نُبَيِّنَ فى هذا النوعِ حروفَ الزيادة والأَدِلَّة التى يتوصَّل بها إلى معرفة زيادتها من أصالتها ؛ فإن أكثر ما ذكر بنى على معرفة ذلك .

والآخر : تغيُّر الكلمة عن أصْلِهَا من غير أن يَكُونَ ذَلِكَ التغيُّر دالًّا على معنى طارئٍ على الكلمة ؛ نحوُ تَغْيِيرِهِمْ : قَوَلَ إلى : قَالَ .

ألا ترى أنَّهُمْ لم يجعلوا ذلك دليلًا على معنًى خلاف المعنى الذى كان يُعْطيه قول الذى هو الأصل .

وهذا النوْعُ مُنْحَصِرٌ فى : الإدغام والنقص كَعِدة ، والقَلْب ، وأعنى بِذلك : [صيرورة بعض حروف العلَّة إلى بعض] (١) ، كقال فى : قَوَلَ .

والإبدالِ ، وأعنى بذلك : جعل حرف صحيح مَكَانَ حرف علَّة ، أو حرف علة مكان حرف صحيح ؛ كتُخمة فى : وُخمة ، ودِينّار فى : دِنَّار ، أو جعل حرف صحيح مكان حرفٍ صحيحٍ من غير موجب لذلك ؛ كجدف فى : جدث أو جعل حرف صحيح مكان حرف صحيح يجانسه فى الصفة ، ويفارقه (٢) فى المخرج ؛ لموجب كـ « شمباء » فى « شنباء » .

---

(١) بدل ما بين المعكوفين في أ : جعل حرف علة مكان حرف علة .
(٢) فى أ : يقاربه .

والنَّقل ؛ كنقل عَيْن شَاكٍ ، إلى محل اللام ؛ وكنقل حركة العين إلى الفاء في نحو : قُلْت ، وَبِعْت .

وينبغي أن نُبيِّن في هذا النَّوْع حروف البَدَل ، والقَلْب ، والأماكن التي تُبدل فيها وتقْلَب والحروف التي تُحْذَف ، وأين يجوز نقل الحركة والحرف ، وأَيْنَ لا يجوز ذلك .

فإذا بيَّنَّا جميع ما ذُكِر في هذَيْن النَّوْعَيْن ، فقد أَتَيْنَا على جملة التصريف .

* * *

٨٧ ب
ذِكْرُ النَّوْعِ الأَوَّلِ مِنَ التَّصْرِيفِ /

بَابُ التَّصْغِيرِ

التَّصغيرُ يأتي على خمسة معانٍ :

أحدُهَا : تحقير شأن الشيء ؛ نحو : زُيَيْد .

والثاني : تقليل ذاته ؛ نحوُ قولك : بُغَيْل ؛ ومن هذا النحو قولُهم : دُوَيْهية ، في المَوْتِ لدقتها وخفائها ، وقول أوس [1] [من الطويل] :

٢٩٤- فُوَيْقَ جُبَيْلٍ شَامِخٍ لَنْ تَنَالَهُ بِقُنَّتِهِ حَتَّى تَكِلَّ وَتَعْمَلا[2]

يريد : أَنَّهُ صَعْبُ المرتقى ؛ لكونه صغيرًا شامخًا ؛ إذ لو كان عظيمًا ، لاتَّسَعَتْ طُرُقُهُ وسهل على سالكه .

والثالث : تقليلُ عدده ؛ نحو قولك : دُرَيْهِمَات .

والرابع : تقريب الزمان ؛ نحوُ قُبَيْل العصر .

والخامس : تقريبُ المنزلة ؛ نحوُ قولك : أُخَي ، وصُدَيِّقي ، إنما تُرِيدُ تقريب منزلة أخيك وصديقك مِنْ نفسك ومن هذا النوع قوله [من الوافر] :

٢٩٥- أَحَارِ ترىَ بُرَيْقًا هبَّ وَهْنًا ... ...

فصغَّر البرقَ تقريبًا له من نفسه ؛ لأنه عنده محبوب ، إمّا لإتيانه إثر جدْبٍ ، أو لأنه لاح من أفق محبوبته ، ولم يرد تحقيره ؛ لقوله بعدُ :

٢٩٦- ... ... كَنَارِ مَجُوسَ تَسْتَعِرُ اسْتِعَارًا[3]

---

(١) في ط زيادة : أيضًا .

(٢) الشاهد فيه : قوله جبيل حيث جاء التصغير مفيدًا التعظيم ويرى ابن عصفور أن التصغير هنا يفيد : تقليل الذات ؛ لأن الجبل لو كان عظيمًا لاتسعت طرقه وسهل على سالكه .
ينظر : ديوانه ص ٨٧ ، وسمط اللآلي ص ٤٩٢ ، وشرح شواهد الشافية ص٨٥ ، وشرح شواهد المغني ١/٣٩٩ ، ولسان العرب (قلزم) ، والمعاني الكبير ص ٨٥٩ ، وبلا نسبة في شرح الأشموني ٣/٧٠٦ ، وشرح شافية ابن الحاجب ١/١٩٢ ، وشرح المفصل ٥/١١٤، ومغني اللبيب ١/١٣٥ .

(٣) البيت : مُلفَّق (صدره لامرئ القيس وعجزه للتوءم اليشكري) .
وفي البيت ثلاثة شواهد :

-

ولا يُصغَّر اسمٌ من الأسماء إلا بالياء ، فأمّا قولهم : دوابة وشُوابة ، في تصغير دَابَّة ، وشَابَّة ، فعلى إبدال الألف من الياء ، والأصلُ : شُوَيْبة ، ودُوَيْبة .

وأمّا قول الراعي [١] [من الكامل] :

٢٩٧- هُدَاهِد كَسَرَ الرُّمَاةُ جَنَاحَهُ يَدْعُو بِقَارِعَةِ الطَّرِيقِ هَدِيلاً[٢]

فإنّما عَنى بهُدَاهِد : حمامًا كثير الهداهد ؛ كما قالوا :

جلاجل للكثير الجلاجل .

يقال : هَدْهد الحَمَام هَدْهَدةً إذا ردَّد الصوت .

وأكثر ما ذهب إليه بعضُ الناس من أنّه تصغير هُدْهد ليس بصحيح .

= الأول : – وهو المقصود هنا – قوله : « بريقًا » تصغير « برق » والتصغير فيه يفيد تقريب المنزلة .
الثاني : قوله : « حار » ترخيم « حارث » .
الثالث : قوله : مَجُوسَ حيث ترك صرفه على معنى القبيلة ، وهو الأكثر ، ويجوز صرفه ، ولكنه قليل .

ينظر : ديوان امرئ القيس ص ١٤٧ ، ولسان العرب (مجس) ، ولامرئ القيس في شرح شواهد الإيضاح ص ٤٣٨ ، والكتاب ٢٥٤/٣ ، وبلا نسبة في لسان العرب (مجس) ، وما ينصرف وما لا ينصرف ص ٦٠ .

(١) عبيد بن حصين بن معاوية بن جندل النميري ، أبو جندل : شاعر من فحول المحدثين كان من جلة قومه . ولقب بالراعي لكثرة وصفه الإبل ، عاصر جريرًا والفرزدق . وكان يفضل الفرزدق ، فهجاه جرير هجاءً مرًّا وهو من أصحاب الملحمات .
ينظر : الأعلام (١٨٨/٤) ، الأغاني (١٦٨/٢٠) ، خزانة البغدادي (٥٤/١) . والشعر والشعراء (١٥٦) .

(٢) الهديل المراد به هنا صوت الهدهد .
الشاهد أن هداهد تصغير هدهد بقلب ياء التصغير ألفًا : وقال اللحياني : قال الكسائي : إنما أراد الراعي في شعره بـ « هداهد » تصغير هدهد فأنكر الأصمعي ذلك قال : ولا أعرفه تصغيرًا .
قال ابن بري : وهذا تصغير هدهد أبدلت من يائه ألف قال ومثله دُوَابَّة حكاها أبو عمرو ولم يعرف لهما ثالث .
ينظر ديوانه ص ٢٣٨ ، ولسان العرب (هدد) ، (هدل) ، والتنبيه والإيضاح ٦٢/٢ ، وجمهرة اللغة ص ١٩٤ ، ١٢١١ ، وتهذيب اللغة ٣٥٣/٥ ، ٣٥٤ ، وكتاب العين ٣٤٧/٣ ومجمل اللغة ٤٤٧/٤ ، وتاج العروس (هدد) ، (هدل) ، والمخصص ١٣٤/٨ ، والحيوان ٣/ ٢٤٣ ، وبلا نسبة في جمهرة اللغة ص ٦٨٣ . وراجع المزيد من مصادر البيت في ديوانه ص ٢٣٨ – ٢٣٩ ، البحر المحيط (٥١/٧) ، معجم البلدان (٢٨٥/٣) ، المعاني الكبير (٢٩٧/١).

والأسماءُ كلُّها تصغَّر ، إلا الأسماء المتوغلة فى البناء ، وهى التى لم تعرب قطُّ (١) ، ما عدا أسماء الإشارة ، والذى ، والتى من الموصولات وتثنيتهما وجمعهما ، وأيا ، وأمس ، وغدًا ، وأوّل من أمس ، والبارِحَة [وأسماء أيام الأسبوع ، وأسماء شُهُور السنة] (٢) وعند ، ومَعَ ، وغَيْر ، وَحسْبُكَ ، وسِوَاك ، والأسماء المختصَّة بالنفى ؛ نحو : أحد ، وعريب ، وما يراد به التكثير نحوُ : « باللَّيْلِ وَالنَّهَار » وَكُلا (٣) ، والأسماء الواقعة على ما يجبُ تعظيمه شرعًا (٤) ، والأسماء العاملة عمل الفعل ؛ [كاسم الفاعل](٥) ؛ لشبهها به .

٨٨ أ والأسماء المُصَغَّرَة (٦) ، وأمَّا الأفعال / والحروف ، فلا يحقَّر منها شيء إلا فعل التعجُّب (٧) ، فإنَّه حقِّر لشبهه بالاسم ، والمراد بالتحقير من جهة المعنى المتعجَّب من وصفه .

والاسم الذى تريد تَصْغِيره إن كان مركَّبًا من اسمَيْن أو من اسْمٍ وصوتٍ ، صُغِّرَ

---

(١) م : باب التصغير
قولى : « والأسماء كلها تصغر إلا الأسماء المتوغلة فى البناء ، وهى التى لم تعرب قط » مثال ذلك : من وما وأين ومتى . أ هـ .
(٢) سقط في أ .
(٣) زاد في أ : وأسماء أيام الأسبوع وأسماء شهور السنة.
(٤) م : وقولى : « والأسماء الواقعة على مايجب تعظيمه شرعًا » أعنى بذلك : أسماء البارئ سبحانه ، وأسماء الأنبياء - صلوات الله عليهم أجمعين - وماجرى مجرى ذلك ، وإنما لم يجز تصغير ذلك ؛ لأنه نقص لايصدر إلا عن كافر أو جاهل لما يلزم عنه ، قال المبرد : بلغنى أن ابن قتيبة قال : « مهيمنا » تصغير مؤمن ، والهاء بدل من الهمزة ؛ فوجهت إليه أن اتق الله ؛ فإن هذا يوجب الكفر على من تعمده ، وإنما هو مثل مسيطر .
فإن قيل : إنما يلزم الكفر متعمده على مذهبكم لإنكار تصغير التعظيم ، وأما على مذهب من يجيز ذلك فلا .
فالجواب : أن تصغير التعظيم لم يثبت من كلامهم ، وبتقدير أن ذلك ثابت فى كلامهم فينبغى ألا يقدم على ذلك ، لما فيه من الإيهام . أ هـ .
(٥) سقط في أ .
(٦) م : وقولى : « والأسماء المصغرة » مثل : كميت . أ هـ .
(٧) م : وقولى : « وأما الأفعال والحروف ، فلا يحقر منها شئ إلا فعل التعجب » مثال ذلك قوله [من البسيط] :

يَامَا أُمَيْلِحَ غِزْلانًا شَدَنَّ لَنَا ... مِنْ هَؤُلَيَّائِكُنَّ الضَّالِ وَالسَّمُرِ

[ينظر البيت للمجنون فى ديوانه ص ١٣٠، وله أو للعرجى أو لبدوى اسمه كامل =

الصدر منه ، على قياس تصغيره ، لو لم يكن مركبًا ، فتقول فى تصغير : « بعلبك » : بُعَيْلَبَكّ ، وفى تصغير عمروَيْه : عُمَيْرويه ، وإن كان مضافًا ، فإن كان علمًا « كعبد مناف » ، أو جاريًا مجراه كَأَبِي بَكْرٍ ، وسعيد كرز ، صغّرت المضاف على قياس تصغيره ، لو لم يكنْ مضافًا ، ولم يجز تصغير المضاف إليه ، وإن لم يكن علمًا ولا جاريًا مجراه ؛ كغلام خالد فإن أردت تصغيرهما ، أو تصغير أحدهما ، جاز ذلك ، ويكون تصغير كلِّ واحد منهما على قياس تصغيره قَبْلَ الإضافة .

وإن كان غير مركّب ولا مضافٍ :

فإمّا أن يكون مفردًا ، أو مثنّى ، أو جمع سلامة ، أو جمع تكسير ، أو اسم جنس ، أو اسْم جَمْعٍ .

فإن كان اسْمَ جنْس، أو اسْم جَمْع، صُغّرَ على قياس نظائره من المفردات ؛ فتقول فى تصغير : قَوْم ، وتَمْر : قُوَيْم ، وتُمَيْر .

وإن كان جمع تكسير : فإنَّ القليل منه يصغَّر على قياس نظيره من المفردات ؛ فتقول فى تصغير أَفْلُس : أُفَيْلس ، وفى تصغير غِلْمة : غُلَيْمَة ، وفى تصغير أرغفة : أُرَيْغِفَة .

إلا ما كان على وزن أفعال ، فإنّه خالف تصغيره قياس تصغير نظائره من المفردات فى بقاء الألف فيه ، وقَلْبها فى المفرد ؛ فتقول فى : أَجْمَال ، أُجَيْمَال ، وفى إجْمَال ، مصدر أَجْمَل ، أُجَيْمِيلٌ .

وأمّا الكثير : فإن كان له جمع قلّة ، رُدَّ إليه فى التصغير ؛ فتقول فى تصغير : فِتْيَان ، وعنوق ، وفُلُوس : فُتَيّة وأُعَيْنق ، وأُفَيْلس ، وإن شئت حقَّرتَ الواحد وجمعته

= الثقفى أو لذى الرمة أو للحسين بن عبد الله فى خزانة الأدب ١/ ٩٣، ٩٦، ٩٧، والدرر ١/٢٣٤ ولكامل الثقفى أو للعرجى فى شرح شواهد المغنى ٢/ ٩٦٢، وللعرجى فى المقاصد النحوية ١/ ٤١٦، ٣/ ٦٤٣، وصدره لعلى بن أحمد العريتى فى لسان العرب (شدن) ، ولعلى بن محمد العرينى فى خزانة الأدب ١/ ٩٨، ولعلى بن محمد المغربى فى خزانة الأدب ٩/ ٣٦٣، ٥/٢٣٣ ، وبلا نسبة فى أسرار العربية ص ١١٥، والإنصاف ١/ ١٢٧، وخزانة الأدب ١/ ٢٣٧، وشرح الأشمونى ٢/ ٣٦٦، وشرح شافية ابن الحاجب ١/ ١٩٠، وشرح المفصل ٥/ ١٣٥، ومغنى اللبيب ٢/ ٦٨٢، وهمع الهوامع ١/ ٧٦، ٢/١٩١] . أ هـ .

بالواو والنون ، إن كان مذكرًا عاقلًا ، وبالألف والتاء ، إن كان مؤنثًا أو غير عاقل ، فتقول في تصغير : فِتْيَان ، وعُنُوق ، وفُلُوس : فتيون ، وعُنَيْقَات ، وفُلَيْسَات .

وإن لم يكن جَمْع قِلَّة صغَّرْتَ الواحد ، ثم جمعتَهُ على ما ذكر [(١)] ؛ فتقول في تصغير رِجَالٍ ، وحُمْر جَمْع أَحْمَر : رُجَيْلُون ،وأُحَيْمِرُون ، وفي تصغير دراهم ، وحمر جمع حمراء : دُرَيْهِمَات ، وحُمَيْراوات .

٨٨ ب وإن كان له جَمْع قلَّة ولا واحد له ، حَقَّرت واحده الذى / يقتضيه القياسُ ، ثم جمعته على ما ذكر ؛ تقول في تصغير عباديد : عُبَيْدِيدون ؛ لأنّه إنما يكون جَمْع عِبْداد ، أو عبدود ، وكيف كان ، فهذا تَحْقِيرُهُ .

فأمَّا قولهم : أُصَيْلاَن ، في أُصْلاَن جمع أصيل ، فشاذٌّ ؛ لأنَّه جمع كثرة ، وبعضهم يقول : أصلال ؛ فيبدل من النون لامًا .

وكأنَّ الذى سهَّل ذلك : أنَّه ليس بجمع حقيقي ؛ لأنهم يقولونه في معنى أصيل ، لكن جمعوه لمَّا جعلوا كلَّ جزء من الأصيل أصيلًا مجازًا .

وإن كان مثنى أو [مجموعًا] [(٢)] جمع سلامة ، لم تعتدَّ بعلامتي التثنية والجمع ، وصغرته كما كنْتَ تصغِّر قبل لحاقهما ؛ فتقول في تصغير : « بَكْرينِ ، وبكرينَ ، وهِنْدَات » : « بُكَيرينِ ، وبكيرينَ ، وهُنَيْدَات » .

وإن كان مفردًا ، فإمَّا أن يكون معربًا أو مبنيًّا : فالمعرب إن كان على حرفين ، ضممت أوله ، وفتحت ثانيه ، وألحقت ياء التصغير ثالثه ، ولا بدَّ من ردِّ المحذوف .

فإن كان مؤنثًا ، ألحقته التاء ، وإن كان مذكَّرًا ، لم تلحقها إياه ؛ فتقول في تصغير يد : يُدَيَّة ، وفي تصغير دم : دُمَيّ ، ترد إليهما المحذوف ، وهو الياء وتدغم ياء التصغير فيهما ، وفي تصغير أخ : أُخَيّ ، ترد إليه المحذوف ، وهو الواو ، ثم تقلبها ياءً لإدغام ياء التصغير فيها ، وفي تصغير فم : فُوَيْه ، فتحذف الميم وتردّ إليه ما أبدلت منه ، وهو الواو ، وما حذف منه ، وهو الهاء ؛ بدليل قولهم : أَفْوَاه .

---

(١) م : وقولى : « وإن لم يكن له جمع قلة ، صغرت الواحد ، ثم جمعته على ماذكر » مثال ذلك قولك في تصغير دراهم : دريهمات ، وفي تصغير جعافر : جعيفرون . أ هـ .
(٢) سقط في ط .

وفى تصغير : سه : سُتَيْهة ، فتردّ إليه [١] المحذوف ، وهو التاء ؛ بدليل قولهم فى الجمع : أَسْتَاه .

وفى تصغير عِدَة : وُعَيْدَة ، وإن شئت : أُعَيْدَة ؛ فتقلب الواو همزة لانضمامها .

وإذا سمَّيْتَ بما هو فى الأصل على حرفَيْنِ ، الثانى منهما حرف صحيح ، حكمت له بحُكْمِ ما حُذِفَتْ لامه من الأسماء الثلاثيَّة .

لأن اللام أكثر ما تُحْذَف منها ، وحكمت على تلك اللام المحذوفة بأنَّها ياء أو واوٌ ؛ لأنهما أكثر ما يُحذف مِنَ اللامات ؛ وذلك نحو أن تَسمّى رَجلًا بـ (إن) التى للجزاء ، فإنك إذا صغَّرته قلت : أُنَيّ .

وإن كان على ثلاثة أحرف ، فإن كان أَحَدُ حروفه تاء الإلحاق أو همزة الوصل المعوضتين من المحذوف ، حذفتهما ورددت المحذوف كما فعلْت فيما هو على حرفين ؛ فتقول فى تصغير : اسْم ، وابْن ، وأُخْت ، وبِنْت : سُمَىّ ، وبُنَىّ ، وبُنَيَّة ، وأُخَيَّة

وإن لم يكن أَحَدُ حروفه التاء / ولا الهمزة ، فإن كان صحيحًا ضممت أوله وفتحتَ ثانيه ، وألحقت ياء التصغير إليه [٢] ، فإن كانت فيه تاء التأنيث ، لم تحذفْها ؛ فتقول فى تصغير طَلْحَة :طُلَيْحَة ، وإن لم تَكُنْ فيه تاء ، فإنْ كان مذكَّرًا ، لم تلحقه التاء ؛ نحو : رُجَيْل ، وحُجَيْر . ٨٩ أ

وإن كان مؤنَّثًا ، ألحقته إيَّاها ؛ نحو : قُدَيْمَة ، فى تصغير قَدَم ، إلا البِضْع [٣] والعشر ، ومادون العشر من أسماء عدد المؤنث التى هِىَ على ثلاثة أحرف ، وإلا ألفاظًا من المؤنث شَذَّتِ العربُ فيها ، فلم تلحقها تاء التأنيث ، وهى : عِرْس ، ودِرْع ، وحَرْب ، فى لغة من أَنَّثَهُنَّ ، وعرب [٤] ، و « نَخْل » و فَرَسَ .

وقد قالوا فى عِرْس : عُرَيْسَة ، على القياس [والمضعف مثله] [٥] كذلك ، إلا أنَّ

---

(١) في أ : نرد إليه .
(٢) في ط : به .
(٣) في أ : الضبع .
(٤) م : وقولي : « وهي عرس ودرع وحرب وعرب » مثال ذلك قولك : عريس ، ودريع ، وحريب ، وعريب . أ هـ .
(٥) في أ : وإن كان مضعفًا .

الإدغام يَزُولُ لتوسُّط ياء التصغير بين المِثْلَيْنِ ؛ تقول في دَنّ : دُنَيْنٌ .

وإن كان معتلّ الفاء ، فكذلك إلا أنك إن شئتَ قلبتَ الواو همزة ، فتقول في تصغير : يُسْر ، وَوَعْد : يُسَيْر ، وَوُعَيْد ، وإن شئت قلت : أُسَيْر ، وَأُعَيْد .

وإن كان معتلَّ العين ، فإن كانت عينه ياءً أو واوًا ، فعلت به أيضًا كذلك ، إلا أنه [لك أن تكسر] [١] الفاء إتباعًا للعين إن كانت ياءً ، فتقول في تصغير : بيت : بُوَيْت ، وبيبت إن شئت وفي تصغير قول : قُوَيْل ، فأما قولهم في تصغير : الشول ، والذَّوْد ، والقوس : شُوَيْلٍ ، وذُوَيْد ، وقُوَيْس ، بغير تاء فشاذٌّ .

وقد قالوا : قُوَيْسَة ، على القياس .

وإن كانت الفاء رَدَدْتَهَا إلى أصلها الذى انقلَبَتْ عنه ، وهو الياء ، أو الواو .

ويكون حكم الاسم فى التصغير كحكم ما العَيْنُ منه ياء أو واو ، فتقول في تصغير : بَاب ، وَنَاب ، الذى يراد به السنّ ، ودار : بُوَيْب ، ونُيَيْب ، ودُوَيْر .

وأما قولهم في تصغير الناب لِلْمُسنَّة من الإبل : نُيَيْب ، فَشَاذٌّ .

وقد قالوا : نُوَيْب ، فشذُّوا فى تصغيرها شذوذين :

أحدهما : رد الألف إلى الواو ، وإن كان أصلها الياء .

والآخر : [ترك إلحاقها] [٢] تاء التأنيث ، وهى مؤنثة .

وإن جهل أصلها [٣] نحو ألف : آءة ، أو كانت نحو ألف هاء المحذوف من هاء قلبت واوًا .

وإن كان معتل اللامِ ، فعلت به - أيضًا - كذلك ، إلا أنك تدغم ياء التصغير في حرف العلّة بعدها ؛ فيصير جميع ذلك إلى الياء ؛ فتقول في تصغير : جرو ، وظَبْى ، وَعَصًا : جُرَىّ ، وظُبَىّ ، وعُصَيَّة .

وإن كان على أربعةِ أَحْرُفٍ : فإن كان صحيحًا ، ضَمَمْتَ أوله وفتحت ثانيه ،

---

(١) في أ : إنك إن شئت كسرت .

(٢) في أ : إن لم يلحقوا .

(٣) م : وقولي : « وإن جهل أصلها ... قلبت واوًا » مثال ذلك قولك في تحقير آءٍ اسم شجر : أُوَيّ . أ هـ .

وألحقت / ياء التصغير ثالثه ، وكَسَرتَ ما بعدها ؛ نحو : جُعَيْفِر . ٨٩ ب

وإنْ كانَتْ فيه تاء تأنيث ثبتت ؛ نحو : دُحَيْرِجَة .

وإن لم تكن فيه [لم] [1] تلحقها إيَّاه .

وإن كان الاسمُ واقعًا على مؤنَّث ؛ نحو : خُنَيْصر ؛ فإن كان مضعف الوسط ، فكذلك إلا أن الإدغام يزول لتوسُّط علم التصغير بين المثلين ؛ فتقول في تصغير : بَقَّم ، بُقَيْقِم .

وإن كان مضعَّف الآخر ، فكذلك ، إلا أنك لا تكسر ما بعد ياء التصغير ؛ بل تبقى المُدْغم على ما كان عليه ؛ فتقول في تصغير : مِدَقّ ، مُدَيْق . وإن لم يكنْ أحدهما مدغمًا في الآخر ، كان حكمه حكم الصَّحيح ، وإن شئت زِدتَ ياء قبل الآخر ؛ تفرقةً بين المثلين ؛ فتقول في تصغير : قَرْدد ، قُرَيْدد ، وقُرَيْديد ، إن شئت .

وإن كان آخر حروفه حرف علَّة ، فإن كان رابعًا فإمَّا ياء وإمَّا ألفًا ، فإن كان ياء ، فحكمه حكم الصحيح ؛ تقول في تصغير : مُعْطٍ ، مُعَيْطٍ .

وإن كان ألفًا لغير تأنيث ، فكذلك إلا أنك تقلب الألف ياءً لانكسار ما قبلها ؛ فتقول في تصغير : أَرْطَى : أُرَيْطٍ .

وإن كانت للتأنيث فكذلك ، إلا أنَّك لا تكسر ما بعد ياء التصغير ؛ فتقول في تصغير : حُبلى ، حُبَيْلى .

وإن كان ثالثًا ، فإمّا ياء وإمَّا واوًا وإمّا ألفًا ، فإن كان ألفًا فكذلك ، إلا أنك تدغم ياء التصغير فيها بعد تصييرها ياء ؛ فتقول في تصغير : مَنَار ، وكِتَاب : مُنَيِّر ، وكُتَيِّب .

وقالوا في وراء : وُرَيِّئة ؛ لأنَّها لا تنصرف ، فلو لم تلحقها [2] التاء في التصغير ؛ لتوهم أن الاسم مذكَّر .

وإن كان ياء أدغمت ياء التصغير فيها ، فتقول في تصغير :عِثْيَر : عُثَيِّر .

وإن كان واوًا ، فإنّها إن كانت زائدة لغير الإلحاق ، قلبتها ياءً وأدغمت ياء التصغير

(١) سقط في ط .
(٢) في أ : يلحقوا .

فيها فتقول في عجوز : عجيِّز .

وإن كانت أصلية أو زائدة للإلحاق ، جاز لك فيها القَلْب والترك ؛ فتقول في تصغير أَسْوَدَ ، وجهور: أُسَيْود ، وجُهَيْور ، وإن شئت : أُسَيِّد ، وجُهَيِّر .

وإن كان ثانيًا ، فعلت به ماتفعل بالصحيح ، إلا أنك تقلب الأَلِفَ واوًا ، فتقول في تصغير ضَارب ، وصَيْقل ، وكَوْثَر : ضُوَيْرب ، وصُيَيْقل ، وكُوَيْثر .

وإن كان أولا ، فكذلك أيضًا ، إلا أنك تقلب الواو همزة ، ولا يلزم ذلك إلا أن تكون بعدها واو أخرى ؛ فتقول في تصغير : واصل ، ويمن ، ووقود : أُوَيْصل ويُمَيْن ، ووُقَيِّد ، وأُقَيِّد إن شئت .

وإن كان على أزيد من أربعة أحرف ، ولم يَكُنْ في آخره ألف التأنيث ، ولا الألف
٩٠ أ والنون الزائدتان في / الآخر ، ولا العلامتان اللتان هما الأَصْل للتثنية والجمع السالم ؛ فإنّه إن لم تكن فيه زيادة حذفت آخره ، ثم صَغَّرته كتصغير الرباعي ؛ فتقول في تصغير : سَفَرْجَل ، سُفَيْرِج .

وإن شئت ، عوضت من المحذوف ياء قبل الآخر .

وكذلك تفعل بكلِّ محذوف منه ، فتقول : سُفَيْريج ، إلَّا أن يكون الحرف الذي قبل الآخر من حروف الزيادة ، أو مشبهًا بحرف منها .

والآخر ليس كذلك ؛ فإنّك تَحذف إذ ذاك الآخر ، وإن شئت ، حذفت ماقبله ؛ فتقول في تصغير خَوَرنق ، وفَرَزْدق : خُوَيْرق ، وخُوَيْريق ، وفُرَيْزق وفُرَيْزيق ، وإن شئت قلت : خُوَيْرِن وخُوَيْرِين ، وفُرَيْزد وفُرَيْزيد .

فإن كان الآخر من حروف الزيادة ، لم تحذف غيره ؛ فتقول في تصغير : شَمَرْدَل : شُمَيْرد .

وإن كان(١) فيه زيادة ، فإنه إن كان على خمسة أحرف ، ورابعه حرف علَّة زائد ، ملحقًا كان أو غير ملحق ، لم تحذفُ منه شيئًا ، إلا أنَّك تقلب حرف العلَّة ياء إن كان ألفًا أو واوًا ؛ فتقول في تصغير : قنديل ، وبُهلُول ، وسِرْبَال ، ومُسَرْول : قُنَيْديل ، وبُهَيْليل ، وسُرَيْبيل ، ومُسَيْريل .

(١) في أ : كانت .

إلا أن يكون الحرف المُلحَقُ قد أُدغِم فيه ما قبله ، فإنه لا بُد إذ ذاك من الحذف ؛ فتقول في تصغير : عَطَوَّد : عُطَيِّد ، فتحذف إحدى الواوين ، وإن شئت عوَّضْت فقلت : عُطَيِّيد .

وقالوا : قُدَيْدِيمة ، في تصغير قُدَّام ، للعلة التي تقدمت في : وراء .

وإن لم يكن كذلك ، فلا بدَّ من الحذف حتى تصير على أربعة أحرف ، أو على خمسة ، رابعه حرف علّة زائد ، وحينئذٍ تصغره .

فإن لم يكن فيه إلا زيادة واحدة ، حذفتها حيثما كانت ؛ فتقول في تصغير : مُدَحْرِج ، ومُحْجَنْفِل : دُحَيْرِج ، وجُحَيْفِل ، وإن شئت قلت : دُحَيْرِيج ، وجُحَيْفِيل .

وإن كان فيها أكثر من زيادة واحدة ، واحتجت إلى حذف بعض وإبقاء بعض ، فإنّك تحذف ما يؤدى إلى قلّة الحذف أو عَدَمِ تواليه ، وترك ما ليس كذلك ؛ فتقول في تصغير : عَيْطَموس ، عُطَيْميس ، فتحذف الياء ؛ لأنّك لو حذفت الواو ، لاحتجْت إلى حذف الياء ، فلمّا حذفت الياء / ، لم تحتج إلى حذف ؛ لبقاء الاسم على خمسة ٩٠ ب
أحرف ورابعه حرف علّة زائدة ، وكذلك أيضًا تقول في تصغير : إبراهيم ، وإسماعيل : بُرَيْهيم ، وسُمَيْعِيل ؛ لأنَّ الهمزة والميم واللام حكمت لها العَرَبُ بِحُكْمِ الحروف المزيدة . بدليل أنّهم لمّا صغروها تصغير الترخيم ، قالوا : بُرَيْه ، وسُمَيْع ، فحذفوها .

فإذا لم ترَخِّم ، وجب أن تحذف الهمزة وتترك الميم واللام ؛ لأنَّ حذفهما يؤدى إلى حذف الياء فيتوالى الحذف .

وبمقتضى هذا القياس وَرَد السَّماع ؛ حكى ذلك أبو زيد وغيره .

فإن تساوت في ذلك ، فإمّا أن تكون ملحقةً أو غير ملحقةٍ ، أو بعضها ملحقٌ ، وبعضها غير ملحق .

فإن كانت غير ملحقة ، وكانَتْ لغير معنى ، فإنّك تبقى الذى هو لفظ الأصل ، وتحذف ما ليس كذلك ؛ فتقول في تصغير :حمَارة : حُمَيْرة ، تترك الراء ؛ لأنها من لفظ الأصل ، وتحذف الألف .

فإن كانت من لفظ الأصل ، حذفت التى لا يؤدى حذفها إلى ثِقَل ، ولا إلى بناء

غير موجود ، وتركْتَ ما ليس كذلك ؛ فتقول في تصغير : ذُرَحرح : « ذريرح » على وزن : « فُعَيعل » ، وذُرَيْريح إن عوَّضت ، ولم تقل : « ذُيْحر » ؛ لأنَّ وزنه « فُعَيلع » ، وهو بناء غير موجود ، ولا « ذُحَيْرح »[1] ؛ لأنه على وزن « فليعل » ، وهو[2] - أيضًا - بناء غير موجود ، ولا « ذريحح » لثقل اجتماع المثلين .

وإن كانت مِنْ غير لَفْظ الأصل ، حذفت - أيضًا - ما لا يؤدى حذفه إلى بناء غير موجود ، وتركت ما ليس كذلك ؛ فتقول في تصغير : « اشيْضَراب » ، اسم رجل : تُضَيْريب ؛ كَتُجَيْفيف فتذهب همزة الوصل[3] لانضمام الأول ، وتحذف السين ؛ لأنك لو حذفت التاء لقلت : « سُضَيْريب » ، و « سُفَيْعيل » ليس من أبنية كلامهم .

وإن لم يؤد حذف شيء منها إلى ما ليس من أبنية كلامهم ، حذفت المفضولة ، وتركت الفاضلة .

والفاضلة هي المتحركة المتقدمة ، والمفضولة هي الساكنة المتأخرة ، فتقول في تصغير : إسْتَبْرق : أُبَيْرق ، فتذهب السين والتاء لتأخرهما ، وتترك الهمزة لتقدمها ، فإن تفاضلتا حذفت أيهما شئت ؛ فتقول في تصغير : قَلَنْسوة ، إن حذفت الواو ؛ لأن ٩١ أ النون فضلتها / بالتقدم : قُلَيْنسة ، وقُلَيْنيسة ، إنْ عوَّضت .

وإن حذفت النون ؛ لأن الواو فضلتها بالتحرك ، قلت : قُلَيْسيَة ، وقُلَيْسيَّة ، بالتشديد إن عوَّضت .

وإن كانت لمعنًى ؛ فإنك تثبت المتقدِّمة ، وتحذف المتأخرة ؛ فتقول في تصغير : مُقْتَدِر : مُقَيْدر ، ومُقَيْدير ، إن عوضت ، فتثبت الميم ؛ لتقدمها وتحذف التاء لتأخرها.

وإن كان بعضها لمعنى ، وبعضها ليس كذلك ، حذفت التي لغير معنى ، فتقول في تصغير : مُضَارِب : مُضَيْرب ، ومُضَيْريب إن عوضت .

إلا أن تكون التي لها معنى في الطرف ، فإنك مخير في حذف أيهما شئت ، فتقول في تصغير : حُبارى : حُبَيْرى ، بحذف الألف الأولى ، وهو الاختيار ؛ لأنها لغير

---

(١) في ط : ذحيريح .
(٢) في أ : وهو .
(٣) في ط : الأصل .

معنًى ، وحبير بحذف ألف التأنيث لتطرُّفها ، وإن شئت قلت : حُبَيِّرة ، فتعوض منها التاء .

وإن كانت ملحقة ، فإنك تحذف التي ليست من لفظ الأصل وتترك التي هي من لفظه ؛ فتقول في تصغير : عَفَنْجج ، عُفَيْجج ، وعُفَيْجيج إن عوضت .

إلا أن تكون التي لَيْسَتْ من لفظ الأصل متحرِّكة وبعيدة من الطرف ، والتي من لفظ الأصْلِ ليست كذلك ؛ فإنك إذ ذاك بالخيار في حذف أيّهما شئت ؛ فتقول في تصغير : « كوالل » ، إن حذفت الواو : كُيَيْلِل ، و « كُيَيْلِيل » إن عوضت ، وإن حذفت اللام قلت : كُوَيْلِل ، وكُوَيْلِيل ، إن عوضت .

أو تكون التي من لفظ الأصْلِ قد زِيدَتْ في الترتيب بعد التي ليست من لفظ الأصل ؛ فإنك إذ ذاك تحذف التي من لفظ الأَصْل لا غير فتقول في تصغير عِثْول : عُثَيْول ، وعثيويل إن عوّضت ، فتحذف إحدى اللامين ؛ لأنها متحركة كالباء الزائدة في : قرشبّ ، وتترك الواو ؛ لأنّها بمنزلة الشين منها .

ألا ترى أنّ عِثْوَلًا كدرهم ، ثم زِيدَتِ اللام للإلحاق بـ : « قِرطعب » ؛ كما زيدت الباء في : « قِرْشَبّ » كذلك .

وإن كانت من لفظ الأصل ، حذفت التي لا يؤدى حذفها إلى ثقل ، ولا إلى بناء غير موجود ، وتركت ما لَيْسَ كذلك ؛ فتقول في تصغير : « مَرْمَرِيس » ، و « صَمَحْمَح » : مُرَيْرِش ، ومُرَيْرِيس ، وصُمَيْمِح ، وصُمَيْمِيح إن عوّضت .

٩١ ب ولا تقل : مُمَيْرِس ، ولا صُمَيْحِح ؛ لما في ذلك من ثقل اجتماع / المثلين ، ولا مُرَيْمِيس ؛ لأنه فعيفيل ، ولا رُمَيْرِيس ، لأنّه عفيعيل ، وهما بناءان غير موجودين ؛ ولا « صحيمح » ؛ لأنّه فليعل ، ولا صميحم ؛ لأنّه فعيلع ، وهما - أيضًا - بناءان غير موجودين .

وإن كانت من غير لفظ الأصل ، حذفت المفضولة ، وتركت الفاضلة .

والتفاضُلُ يكون بما تقدَّم ذكره ؛ فتقول في تصغير أرندج : أريدج وأريديج إن عوّضت ؛ فتحذف النون وتثبت الهمزة ؛ لأنّها فضلتها بالتقدُّم والحركة .

وكذلك - أيضًا - تفعل بـ « ألندد » إلا أنّك تدغم فتقول : أُلَيْدّ ؛ لأنّ أُفَيْعَلًا لم

يجئ في كلامهم ملحقًا .

وإن تفاضلتا ، كنت بالخيار في حذف أيّهما شئت ؛ فتقول في تصغير ، حَبنطى ، إن حذفت الألف ؛ لأنّ النون قد فضلتها بالتقدم : حُبَيْنِط وحُبَيْنِيط إن عوضت .

وإن حذفت النون لأن الألف قد فضلتها ،بأنّها(١) في نيّة الحركة ، قلت : حُبَيْطٍ وَحُبَيْطِيٍّ إن عوضت .

وإن كان بعضها للإلحاق وبعضها لغير الإلحاق ، فإن كانت التي لغير إلحاق لمعنى ، وهي في أول الكلمة(٢) ، أثبتها وحذفت الملحقة ؛ فتقول في : مقعنسس : مُقَيْعِس ، ومُقَيْعِيس ، إن عوضت ، فتحذف النون وإحدى السينين ، وإن لم تكن كذلك ، حذفت غير الملحقة ، وتركت الملحقة ؛ فتقول في تصغير عِرَضْنَى : عُرَيْضِن ، فتُثْبت النون ؛ لأنها ملحقة وتحذف ألف التأنيث .

وإن كانت لغير معنًى ، حذفتها وأثبتَّ الملحقة ؛ فتقول في تصغير : حُطَايِط ، وجوالق ، وزُراقم اسم رجل : حُطَيِّط ، وجُوَيْلِق ، وزُرَيْقِم ، وحُطَيْيِط ،وجُوَيْلِيق ، وزُرَيْقِيم إن عوّضت ، إلا أنْ تكون التي للإلحاق حرف علّة متطرفًا ؛ فإنّك حينئذٍ مخيّر في حذف أيّهما شئت .

والاختيارُ حَذْفُ التي لغير الإلحاق(٣) ، فتقول في تصغير : عفارية ، عُفَيْرِيَة ، فتحذف الألف ، وإن شئت قلت : عُفَيْرة ، فتحذف الياء ، وإن كانت بمنزلة : راء « عُذَافِر » .

وإن كان في آخر الاسم ألفَا التأنيث ، فإنّك تصغّر ما قبلهما على قياسه ، لو لم تلحقاه ، ولا تعتدّ بهما ؛ فتقول في تصغير : حَمْراء ، وخُنْفُساء ، حُمَيْراء ، وخُنَيْفِساء .

٩٢ أ إلا أنْ يكون ما قبلهما على أربعة ، ثالثه / حرف عِلّة زائد للمدّ ؛ نحوُ بَرُوكاء ، وجَلُولاء ؛ فإنّك تحذفه فتقول : بُرَيْكاء ، وجُلَيْلاء ؛ لأنّهما وإن كانا بمنزلة تاء التأنيث

---

(١) في ط : فإنها .
(٢) في أ : كلمة .
(٣) في أ : إلحاق .

في ثباتهما في تصغير : خُنَيْفساء وأمثاله ؛ كما تثبت التاء خامسة معهما - أيضًا - من نفس الكلمة ؛ فصارتا من هذا الوجه بمنزلة كاف «مبارك» .

والواو بمنزلة الألف ؛ فكما تحذف الألف ، فكذلك تحذف الواو ، وتقول في تصغير مَغلوجاء ، مُغَيْليجاء ؛ فلا تحذفها ؛ لأنها رابعةٌ ؛ فلم تشبه ألف « مبارك » .

وإن كان في آخره ألف ونون زائدتان ، فإن كان « فعلان » الذي مؤنثه « فعلى » ؛ فإنك تصغر الصدر ولا تعتدُّ بهما ؛ فتقول في تصغير : سَكْرَان ، سُكَيْرَان .

وإن كان غيره من الأسماء ، فإنْ كُسِّر على : فعالين ، في فصيح الكلام ، ولم يُبدل من النون ياء ، وكان الاسم المجموع عليهما ممّا يُصَغَّر ، اعتددت بهما في التصغير ؛ فتقول في تصغير : سِرْحَان ، سُرَيْحِين ، كُسَيْرِنيل ؛ لأنهم قالوا في جمعه : سَرَاحين .

وإن أبدل من النون ياء ، أو لم يُكَسَّر الاسم على « فعالين » أصلًا ، أو كُسِّر عليها في ضرورة شعر أو كان الاسم المكسّر عليها ممّا لا يصغَّر حتى ينقل عن مسمّاه ، لم يعتدَّ بهما[1] في التصغير ، إلّا حيث اعتدَّ بألفي التأنيث ؛ فتقول في تصغير عثمان : عُثَيْمَان ؛ لأنهم لم يقولوا : عَثَامين .

وفي تصغير : ظَرِبان : ظُرَيْبان ، لأنهم قالوا : ظَرَابِيّ ، فأبدلوا من النون ياء ، وفي تصغير كَرَوان : كُرَيَّان ، في القول المختار ؛ لأنهم لم يقولوا : كَرَاوين ، إلا في الضرورة ؛ نحو قوله [من الرجز] :

٢٩٨- عَشْفُ الحباريَات والكراوين[2]

فلم يُلتفت إليها .

وفي تصغير : مُصْرَان ، اسم رجل : مُصَيْران ، ولا يلتفت إلى مَصَارين ؛ لأنه لم يجمع على ذلك ، إلا قبل التّسمية ، وهو في ذلك الوقْتِ لا يجوز تصغيره ؛ لأنّه جمع كثرة .

---

(١) في أ : به .

(٢) الرجز لدلم العبشمي وقبله :

داهية جِيلٌ صفًا وزعمنٌ .

والشاهد فيه قوله الكراوين في جمع الكروان .

ينظر : اللسان (كرا) ، وهو بلا نسبة في اللسان (درعمن) ، والمنصف ٣/٧٢ .

وتقول فى تصغير : حَماطَّان : حُمَيطان ، فتحذف الألف ؛ كما حذفت الواو من : « بَروكاء » .

وإن كان في آخره علامتان هما فى الأصل للتثنية ، أو جمع السلامة ، أجريته مجرى ما فى آخره ألف ونون زائدتان ؛ فتقول في تصغير : زيدين ، وهِنْدَات ، وجَعْفَرَان ، إذا سمّيت بهما : زييدين ، وهُنَيْدات ، وجُعَيْفِران .

٩٢ ب وفى تصغير / جِدَارَان ، اسم رجل : جُدَيران ، فتحذف الألف كما تحذفُ ألف « حماطان » ؛ إلا أنْ تكونَ فى المثنّى تاء التأنيث ؛ فإنّك لا تعتد بالعلامتين ، سَمَّيْتَ أو لم تُسَمّ ؛ فتقول فى تصغير : « دَجَاجَتَان » ، اسم رجل : « دُجَيجتان » ، فلا تحذف الألف ، وقد يجوز فى كلّ اسم مزيد أنْ تحذف منه جملة الزوائد ، ثم تصغّر ؛ فتقول فى تصغير : حَارِث ، وأَسْوَد ، : حُوَيْرث ، وسُوَيْد .

ومن ذلك قولهم فى أزهر : زُهَيْر ، وفى قَابُوس : قُبَيْس .

وإن كان الاسم المصغَّر مقلوبًا ، لم تَرُدَّهُ إلى أصله ، فتقول فى تصغير : شاكٍ شُوَيك .

وإن كان فيه حرف مُبدل ، فإن زال بالتصغير موجب البدل ، عاد إلى أصله ، إلا أنْ يحذف عند التصغير لموجب آخر ، فتقول فى تصغير : ريح : رُوَيْحة ؛ فترد الياء إلى الواو ؛ لزوال موجب انقلابها ياء ، وهو سكونها وانكسار ما قبلها .

فأمّا قولهم فى تصغير : عيد ، عُيَيْد ، فلم تُرَدُّهُ إلى أصله ، لأنّه من ذوات الواو ، فَشَاذٌ .

وكذلك تقول فى تصغير : موقن ، مُيَيْقن ، فترد إلى الأصل ؛ لزوال موجب انقلاب الياء واوًا ، وهو سكونُها وانضمام ما قبلها ، وتقول فى تصغير قائم : قُوَيْئِم ، فتبقي الهمزة ولا تردها إلى أصلها من الواو وإن زال موجب قَلْبِها ، وهو الألف ؛ لأنّه قد حدثت بالتصغير فى محلها ، وهى تجرى مجرى ألف فاعل .

وإن لم يزل موجب البدل ، لم يرجع إلى أصله ، فتقول فى تُخَمة : تُخَيمة ، ولم ترد الواو، وتقول فى تصغير عطاء : عُطَيٌّ ؛ لأنَّ الهمزة ترجع إلى أصلها ؛ لزوال موجب إبدالها ، وهو الألف ؛ فيقال : عُطَيِيٌ ؛ فتجتمع فيه ثلاث ياءات فى الطرف ؛ فتحذف واحدة تخفيفًا .

وكذلك تفعل بكُلِّ مافى آخره ثلاث ياءات ، الأولى منها [١] زائدة ، وتقول فى تصغير سماء : سُمَيَّة ؛ لأنَّكَ لما حذفْتَ منه إحدى الياءات ، صار على ثلاثة أحرف ؛ فلحقته فى التصغير التاء .

وكذلك - أيضًا - إن كانت العرب قد شذَّت فى المكبَّر ، أتت بالمصغَّر على القياس ؛ فتقول فى تصغير : حياة : حُيَيَّة فتدغم .

وقد شذَّت العرب فى ألفاظ[٢] ، فلم تصغِّرها على قياس مكبَّرها المستعمل فى الكلام ؛ بل على أصول لم ينطق بها ، فقالوا فى مغرب الشمس ، مُغَيْرِبان ، وفى : عشىّ : عُشَيْشِيان ، وفى / عَشِيَّة : عُشَيْشِيَة . ٩٣ أ

وقالوا : [أيضًا][٣] عُشَيَّانات ، ومُغَيْرِبانات ؛ كأنَّهم جعلوا كُلَّ جزء من العشيَّة والمَغْرِب ، عشيَّة ومغربًا .

وفى إنْسَان : أُنَيْسِيان ، وفى بنين : أبينون ؛ كأنَّهم حقَّروا أبناء اسم جمع على وزن أفعل ؛ كالأعم فى معنى الأعْمَام ، وفى رَجُل : رُوَيْجل ، وفى غِلْمَة وصِبْيَة : أُغيلمة وأصيبية .

وإن سميت المثنى من ذلك ، لم تحقره إلا على القياس .

وقد تقدَّم أن المتوغِّل فى البناء من الأسماء لا يصغَّر منه إلا أسماء الإشارة ، والذى ، والتى ، وتثنيتهما وجمعهما من الموصولات ، وقياسُهَا فى التصغير أن يُتْرك أوَّلُها على حركته ، وتلحق ياء التصغير ثالثة ، ويزاد الألف فى الآخر .

وإن تعذَّر ، زيدت قبله ، فتقول فى تصغير : ذا : ذَيَّا ، تترك الذال على حركتها ، وتقلب الألف إلى أصلها ، وهو الياء بدليل قولهم : ذى ، فى المؤنَّث ، ثم تزيد ياء التصغير ثالثة ، ثم ترد إليه حرفًا ثالثًا ؛ كما تفعلُ فى تصغير « يد » ، ثم تُدْغم ياء التصغير فيه ، ثم تزيد ألفًا فى الآخر ؛ فتصير : ذييّا فيجتمع ثلاث ياءات ؛ فتحذف واحدةً منها ، وهى الأولى .

ولا يجوز حذف الثانية ؛ لأنَّها علم التصغير ، ولا الأخيرة ؛ لئلا تقع ياء التصغير طَرَفًا .

---

(١) فى ط : فيها .
(٢) فى ط : ألفاظ .
(٣) سقط فى ط .

وإن دخلَتْ عليها « ها » التي للتنبيه ، قلت : « هَذَيّا » ، وتقول في تصغير تا : تيّا على ذلك القياس .

ولا تُصغّر ذي ، ولا هذي ؛ لأنك لو صغّرتهما ، لقلت : ذَيّا ، وهَذيّا ، فيلتبس تصغيرهما بتصغير : ذا ، وهذا .

ومن قال : ذاك ، قال : ذَيّاك ، ومن قال : ذلك ، قال : ذَيّالك .

وإذا ثنيت ، حذفت الألف ؛ لالتقائها مع علم التثنية ، وهو ساكن فتقول : ذَيّان وتَيّان ، في الرفع ، وذَيّين وتَيّيْن في النصب والخفض .

وتقول في تصغير : أُولَى المقصورة : « أو ليّا » ، تترك الأول على حركته وتزيد ياء التصغير ثالثة ، وتقلب الألف ياء ، وتدغم ياء التصغير فيها ، وتزيد ألفًا في الآخر .

ومن قال : أولاك ، قال « أوليّاك » ، وتقول في تصغير « أولاء » الممدودة : أوليّاء ، تبقى الأول على حركته ، وتلحق ياء التصغير ثالثة وتقلب الألف ياء ، وتدغم ياء التصغير فيها ، وتزيد ألفًا قبل الآخر ، ولم تزد في الآخر ؛ لئلا تخرج عن نظائرها ؛ لأنه لم يوجد اسم مصغّر على خمسة أحرف ، إلا وقبل الآخر منه حرف / مدّ ولين . ٩٣ ب

وتقول في تصغير الذى : اللُّذيّا ، تُبقي الأول على حركته وتلحق ياء التصغير ثالثة ، وتدغمها في ياء الذى ، وتزيده[1] ألفًا في الآخر ، وتقول في تصغير « التى » : اللُّتيّا ، على ذلك القياس .

فإن ثنّيتَ ، حذفت الألف ؛ لالتقائها مع علم التثنية فتقول : اللُّذَيّانِ [واللُّتيّانِ ؛ في حالة الرفع ،واللُّذَيّيْن واللُّتيّيْن ؛ في حالة النصب والجر] .

وتقول في جميع اللُّذَيّا [واللُّتيّا] على حد التثنية :

اللُّذَيّونَ ؛ رفعًا ، واللُّذَيّينَ ؛ نصبًا وجرًا ، واللُّتيّات ؛ رفعًا ونصبًا وجرًا فتحذف الألف لالتقائها مع علم الجمع كما حذفت الياء في جمع الذي والتي كما فعلت في جمع مصطفى .

ومن العرب من يضمّ الأول في تصغير الموصول على قياس التصغير ؛ فيقول : اللُّذَيّا ، واللُّتيّا .

ولا تُصَغّر اللّائى ، ولا اللاتى ، ولا اللواتى ، استغناء بجمع اللُّتيّا عنْ ذلك .

---

(١) في أ : وتزيد .

بَابُ جَمْعِ التَّكْسِيرِ

الاسم المكسَّر إن كان منقوصًا ، ولم يكنْ مؤنثًا بالتاء ، ردَّ إليه المحذوف ، ثم جمع على قياس نظيره [فتقول][١] في : أخ آخاء ؛ لأنه بزنة قَفًا فتجمعه جمعه ، وتقول في : يد أيد ؛ لأنه[٢] بزنة ظَبْي فتجمعه جمعه .

وإن كان مؤنثًا بالتاء ، فبابه أن يجمع للقليل بالألف والتاء ، وللكثير بالواو والنون ؛ فتقول [في سنة][٣] : سَنَوات وسِنُون ، وتكسيره شاذٌّ ، و [يحفظ][٤] لا يقاسُ عليه .

والذى كسِّر منه : أمة ، وبُرَة ، ولُغَة ، وشَفَة ، وشَاة ، فقالوا فى : أمة : إماء ، وأموان[٥] ، وآم ، وفى بُرة ولغة : بُرى ، ولُغَى ، وفى شَفة وشاة : شِفَاه ، وشِيَاه .

وإن كان غير منقوص ، فإن الاسم الثلاثى الصحيح غير المضعف إذا لم تَكُنْ فيه تاء التأنيث ، إن كان على وزن : فَعْل ، جمع في القليل على : أَفْعُل ، كَأَكْلُب ، وقد شذَّ منه شيء ، فجاء على أفعال ، قالوا : أَزْنَاد ، وأرآد ، وأفراخ ، وآناف ، وأفراد ، وأَحْمَال ، قال الله تعالى : ﴿ وَأُوْلَٰتُ ٱلْأَحْمَالِ .... ﴾ [الطلاق : ٤] .

وفى الكثير على : فُعُول وفِعَال ؛ نحو : فِرَاخ وفُرُوخ ، وقد يجيء على فِعالة كفحالة ، وفُعُولَة كفُحُولة ، وفعلة كخرقَة ؛ وفِعْلان كَرِئْدَان ؛ وفَعِيل كعبيد ، وفُعْلان كَبُطْنَان ، وفُعُل كسُقُف .

٩٤ أ وإن كان على : فَعَل جمع فى القليل[٦] على : أَفْعَال / ؛ كأَجْمَال ، وقد شذَّ منه شيء ؛ فجاء على : أَفْعُل ، قالوا : أَزْمُن ، وأَجْبُل .

وفى الكثير على : فُعُول ، وفِعال ، وَفِعَالٌ أكثر كأُسُود ، وجِمَال .

(١) سقط في ط .
(٢) في ط : على .
(٣) سقط في ط .
(٤) سقط في ط .
(٥) في أ : امو .
(٦) في أ : القلة .

وقد يجيء على فُعُل ؛ كأُسُد ، وَفُعْلان [كحُمْلان](١) ، وفِعْلان ؛ كَبِرْقَان ، وفِعْلَى كَحِجْلَى ، وضربى ؛ فى أحد القولين .

وإن كان على وزن فَعِل ، جُمِعَ فى القليل والكثير على : أَفْعَال كَأَنْمَار .

وقد يجمع فى الكثير على فُعُول ، كَنُمُور ، وقوله [من الرجز] :

٢٩٩- فِيهَا عَيَائِيلُ أُسُودٌ وَنُمُرْ(٢)

مقصورٌ من نمور للضرورة .

وإن كان على وزن : فَعُل جُمِعَ فى القليل والكثير على أَفْعَال كأَعْضَاد .

وقد يجمع فى الكثير على : فِعال كَسِبَاع .

وإن كان على وزن فِعْل جُمِعَ فى القليل على : أَفْعَال كأَعْدَال ، وقد يجىء شاذًّا على : أَفْعُل ، قالوا : أَذْؤُب .

وفى الكثير على : « فُعُول » ، و « فِعَال » ، و « فُعُول » أكثر ، نحوُ : جُذُوع ، وبِعَار .

وقد يجىء على : « فِعَلَة » كَقِرَدَة ، وعلى « فِعْلان » ؛ كرِئْدان ، فى لغة من قال فى الرأْد : رِئْد ، و « فُعْلان » ؛ كَذُؤْبَان ، وفعيل ؛ كضريس .

وإن كان على وزن : فِعَل جمع فى القليل والكثير على : أَفْعَال كأَضْلاع .

وقد يجمع فى القليل على أَفْعُل كأَضْلُع ، وفى الكثير على فُعُول ؛ كضُلوع .

---

(١) سقط في ط .

(٢) البيت لحكيم بن معاوية.

وفيه شاهدان أوّلهما قوله : نُمُر ، وللعلماء فيه ثلاثة أوجه : أوّلها أنّه فُعُل ، وثانيها أنّ أصله نُمُور على فُعُول ، ثمّ اقتطع بحذف الواو ، وثالثها أنّ أصله نُمْر ثمّ وُقف عليه بنقل حركة آخره إلى ما قبلها أو أتبع ثانيه لأوّله . وثانيهما قوله : عيايل حيث أبدلت الهمزة من الياء مع كونها مفصولة آخر الكلمة بحرف ، وهو ياء الإشباع.

ينظر : شرح أبيات سيبويه ٣٩٧/٢ ، ولسان العرب (نمر) ، والمقاصد النحويّة ٥٨٦/٤ ، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٣١٦/٤ ، ٣٧٦ ، وشرح التصريح ٣١٠/٢ ، ٣٧٠ ، وشرح شافية ابن الحاجب ١٣٢/٣ ، وشرح الأشموني ٨٢٩/٣ ، وشرح شواهد الشافية ص ٣٧٦ ، وشرح المفصل ١٨/٥ ، ٩٢/١٠ ، والكتاب ٥٧٤/٣ ، ولسان العرب (عيد)، والمقتضب ٢/ ٢٠٣ ، والممتع في التصريف ٣٤٤/١ .

وإن كان على : فِعِل ، جُمِعَ في القليل والكثير على : أفعال كَآبال .

وإن كان [على][1] فُعْل جُمع في القليل على : أفعال كأجناد .

وقد يجيء شاذًّا على أفْعُل ؛ كأرْكُنٍ ؛ قال [من الرجز] :

٣٠٠- وَزَحْمُ رُكْنَيْكَ شَدِيدُ الأَرْكُنِ[2]

وفي الكثير على فِعَال وفُعُول ، وفُعُولٌ أكثر ؛ نحو : جُنُود وجِنَاد[3] .

وإن كان على : فُعَل ، جُمِعَ في القليل والكثير على فِعْلان كَصِرْدَان ، وقد يجيء شاذًّا على : أفعال ، كَأَرْطَاب ، وأرباع ، وعلى : فِعَال كرباع .

وإن كان على : فُعُلٍ جمع في القليل والكثير على : أَفْعَال كأعناق ، وإن كان مضعَّفًا وكان على فَعْل ، جُمِعَ في القليل على : أَفْعُل كَأَصُكّ ، وفي الكثير على فِعَال وفُعُول ، كَصِكَاك وصُكُوك .

وإن كان على : فَعَل ، جُمِعَ في القليل والكثير على أَفْعَال كأَطْلال .

وإن كان على : فِعْل جمع في القليل على : أَفْعَال كألْصَاص ، وفي الكثير على : فُعُول كلُصُوص .

وإن كان على وزن : فُعْل ، فإنه يجمع في القليل على : أَفْعَال ، كَأَخْشَاش ، وفي الكثير على : فِعَال كخِشَاشٍ ، وَفُعُول كخُشُوش .

وقد يجمع على فِعَلَة / ، كَخِشَشَة ، وفُعْلان ، كخُشَّان . ٩٤ ب

وسائر أبنية الثلاثي إن جاء منها شيء ، جمع كجمع نظيره من غير المضعف[4] ،

---

(١) سقط في ط .

(٢) البيت لرؤبة بن العجاج .
والشاهد فيه جمع رُكْن على أرْكُن .
ينظر : ديوانه ١٦٤ ، والكتاب ٥٧٨/٣ ، واللسان (ركن) .

(٣) في ط : أجناد .

(٤) م : باب جمع التكسير
قولي : « وسائر أبنية الثلاثي إن جاء منها شيء ، جمع كجمع نظيره من غير المضعف » أعني : أن مثل أدد وسرر يجمعان جمع نظائرهما من الصحيح ، وهما صرد وضلع ؛ فيقال : إدّان وأسرار ؛ كصردان وأضلاع ، وكذلك تفعل بكل مايجيء من المضعف على مثال من أمثلة الصحيح تجمعه كما تجمع نظيره . أ هـ .

وإن كان معتلّ اللام ، فإن كان على فَعْل ، جُمِعَ على أَفْعُلٍ في القليل ؛ كأظْبٍ ، وفي الكثير على فِعَال وفُعُول ؛ كظباء ، وذُلِيّ .

وإن كان على فَعَل ، جمع في القليل على أفعال كأقفاء .

وقد يجيء على أفْعُل ؛ كأعْصٍ ، وفي الكثير على فعول كعِصِيّ .

وإن كان على فِعْل ، جمع في القليل على أفعال كأنحاء ، وفي الكثير على فُعُولٍ ؛ كنُحِيّ .

وإن كان على فُعْل ، جمع في القليل والكثير على أَفْعَال ؛ كأظْبَاء ، وسائر أبنية الثلاثي يجمع ما جاء منه على قياس نظيره من الصحيح[1] .

وإنْ كان الثلاثيّ معتلّ العين فإن كان على فَعْل ، وكانت عينه واوًا جُمِعَ في القليل على أفعال كأثْوَاب .

وقد يجيء شاذًّا على : أَفْعُل كأثْوُب ، وفي الكثير على فِعْلان كثِيرَان ، وعلى فِعَلَة ؛ كعِوَدَة ، وثِوَرَة ، وقال بعضهم : ثِيَرَةٌ .

وقد يجيء على : فُعُول نحو : فُوُوج .

وإن كانت عينه ياء ، جُمِعَ في القليل على أفْعَال كأبْيَات .

وقد يجيء شاذًّا على : أفْعُلٍ كأعْيُنٍ ، وفي الكثير على : فُعُول ؛ كخُيُوط ، وعلى فُعُولَة ؛ كعُيُورَة .

وإن كان على فَعَل ؛ فإنَّ المذكّر منه يُجمع في القليل على : أفْعَال[2] ؛ كأفواج ، وأنياب .

وقد يجيء شاذًّا على : أفْعُل ، كأنْيُب ، وفي الكثير على : فِعْلان كتيجان .

وقد يجيء على فُعُول ، كنُيُوب .

وعلى : فُعْل كنِيبٍ ، أصل النون الضم ، وإنّما كسرت لتصحّ الياء .

---

(١) م : وقولي : « وسائر أمثلة الثلاثي يجمع ماجاء منه على قياس نظيره من الصحيح » أعني : أنك تجمع رِبا على أرباء كأضلاع ، وكذلك تفعل بكل معتل اللام يجيء على مثال من أمثلة الصحيح تجمعه كما تجمع نظيره . أ هـ .

(٢) في ط : فعال .

وإن كان مؤنثًا ، جمع في القليل على أفعُلٍ كأَدْؤُرٍ ، وفي الكثير على فُعُل كَدُور .

وقد يجيء على : فُعُول كسُوُوق ، وعلى : فِعْلاَن كَنيرَان جمع نَار ، وفِعَال كدِيار ، وإن كان على فِعْل جمع في القليل على أفعالٍ كأفيالٍ ، وريح وأَرْوَاح ، فترد الياء إلى أصلها ، وهو الواو ؛ لزوال موجب قلبها ياء ، وهو سكونُهَا وانكسار ما قبلها ، وفي الكثير على فُعُولٍ ؛ كدُيُوك ، وفعلة كديكَة ، وفِعَال ؛ كرِيَاح .

وإن كان على فُعْل جمع في القليل [على][1] أفْعَالٍ كَأَهْوَاد ، وفي الكثير على : فِعْلان ؛ كحِيتَان ، وسائر أبنية الثلاثي إنْ جاء شيء منها ، كُسر على قياس نظيره من الصحيح[2] .

فإن أنث / شيء من ذلك ، جَمَعْتَهُ في القليل بالألف والتاء . ٩٥ أ

وقد تقدَّم حكم ذلك في بابه ، وإن أردتَّ الكثير ، فما كان منه نوعًا مصنوعًا ، فبابه أن يكسر وقد يجيء بغير تاء اسم جنس .

وقياس تكسير ما كان منهُ على : فَعْلَةُ ، وكان صحيحًا أن يجمع في الكثير عَلَى فِعَالٍ كجِفَانٍ ، وعلى فُعُول ؛ كبُدُور ، وإن كان على : فَعلة ، جمع في الكثير على فِعَال ، كرحاب ، وإن كان على فُعْلَة ، جمع في الكثير على : فُعَل ؛ كَغُرَف .

وقد يجيء على : فِعال ، كبِرام .

وإن كان على : فِعْلة ، كسر في الكثير على : فِعَل ؛ كَقِرَب ، وقد يستعمل ذلك للقليل أيضًا ، وعلى أَفْعُلٍ ، كأنْعُمٍ ، وهو قليل جدًّا .

وإن كان على فِعْلَة ، جُمِعَ في الكثير على : فِعَل ، كَنِقَمٍ ، وإن كان على فُعلة ، جمع في الكثير على فُعل ؛ كتخم . وليس جنسًا ؛ بدليل التأنيث ؛ تقول : هي التّخم ، وسائر أبنية الثلاثي ، استُغْنِيَ عن تكسيره باسْمِ الجنسِ[3] .

---

(١) سقط في ط .

(٢) م : وقولي : « وسائر أبنية الثلاثي إن جاء منه شيء كسر على قياس نظيره من الصحيح » أعني : أنك تجمع طولًا على أطوال كأضلاع ، وكذلك تفعل بكل معتل العين يجيء على مثال من أمثلة الصحيح تجمعه كما تجمع نظيره . أ هـ .

(٣) م : وقولي : « وسائر أبنية الثلاثي استغني عن تكسيره باسم الجنس » أعني : أنك تقول : لبنة ولبن فتستغني بذلك عن تكسيره ، وكذلك سائر أبنية الثلاثي . أ هـ .

وما كان منه عَلى وَزْنِ : فِعْلَة وكان مضعَّفًا ، أو معتلَّ اللام يُجْمَع في الكثير على : فِعَال كَسِلال ، ورِكَاء .

وقد يجيء المعتلُّ على فُعَل ؛ كَقُرى ، وذُرى ، وإن جاء شيء من ذلك على : وزن فعلة ، كسر على : فعال أيضًا ، إلا أنه عزيزٌ جدًّا[1] ؛ نحوُ : دَلاة ، ودِلاء .

وإن كان على وزن فُعْلة ، جُمِعَ في الكثير على : فُعَل ، كَمُدًى ، ورُطَى ، وطُرَر ، وقد يجيء المضعف على فِعَال كثيرًا ، كَقِبَاب .

فإنْ كان على فِعْلة ، جمع في الكثير على فِعَل ؛ كَفِرًى وَرِشًا ، جمع رِشْوَة ، وعِدَد .

وقد يجيء شاذًّا على : أَفْعُل ، كَأَشُدّ .

وما كان منه على وزن فَعْلة ، وكان معتلَّ العين ، جُمِعَ في الكثير على فِعَال ، كضياع ، وعلى فُعَل في بنات الواو ؛ كنُوَب ، وعلى فِعَل في بنات الياء ؛ كَخِيَم .

وإن كان على : فِعْلة جمع في الكثير على فِعَل ؛ كجِيل ، وإن كان على فَعْلة ، جُمِعَ في الكثير على فِعَال ؛ كديار ، وعلى فُعَل ، كدُور ، وعلى فِعَل كثيرًا .

وقد يجيء في القليل على أَفْعُل كأَدْؤُر . وما كان منه جنسًا مخلوقًا ، فبابه أن يكون بغير تاء اسم جنس ، وقد يكسر ، فما كان منه صحيحًا ، وكان على فعلة ، كان للكثير على فَعْل كَطَلْح .

٩٥ ب فأمَّا قولُهم حَلْقة ، بسكون اللام ، وحَلَق بفتحها ، فإنَّما / جاء على لغة من يقول : حَلَقَة بفتحها ، وقد يُكسَّر على فِعَال كطلاح ، وعلى فُعُول ؛ كصخور .

وإن كان على فَعَلَة ، كان للكثير على فَعَل ، كشَجر ، وقد يجيء على فِعَال كِثمار ، وعلى أَفْعُل كأكم ، وعلى أَفْعَال ؛ كأشجار .

وإن كان على فَعِلة ، كان للكثير على فَعِل ؛ كنَبِقَة ، ونبق ، ولم يسمع منهم تكسير شيء من ذلك ، بل اقتصروا على اسم الجنس .

وإن كان على فِعَلة ، كان للكثير على فِعَل ؛ نحو : عِنَب ، وقد يكسر عِنَب على

---

(١) م : وقولى : « وإن جاء شيء من ذلك على فعله ، كسر على فعال - أيضًا - إلا أنه عزيز جدا » مثال ذلك : دلاة ودلاء . أ هـ .

أفعال ، قالوا : أعْتاب [وإن كان على فَعُلَة ، كان للكثير بحذف التاء ، كَسَمُر](١)
وإن كان على : فعلة ، كان للكثير على فعل ؛ كنقدة ، ونقد .

وإن كان على فُعَلَة ، كان للكثير بحذف التاء ؛ كرُطَب ، وقد يُكسر رُطَب على أفعال كأرْطَاب .

وإن كان على فِعْلة ، كان للكثير بغير تاء ، كَسِدر ، وعلى فعال كلقَاح .

وما كان منه مُضَعَّفًا أو معتلَّ اللام ، وكان على فَعْلة ، كان للكثير بحذف(٢) التاء ، نحو : صَفْو جمع صَفْوة ، وحَبٌ [جمع حَبَّة](٣) .

وقد يجيء المعتلُّ على فَعَال ، كصَفَاء ، وإن كان على فَعَلة ، كان للكثير بحذف التاء ، نحو : حَصًى ، وإن جاء شيء منه مضعفًا ، فكذلك قياسه(٤) ، وقد يجيء على فِعَال كإضاء « جمع أضاة » .

وإن كان على فُعْلة ، كان للكثير بغير تاء نحو : دُرّ ، وقد يجيء على فُعَل ، كدُرَر .

وكذلك قياس المعتلّ .

وإن كان على فَعَلة ، كان للكثير بغير تاء ، نحو : مَهَاةٍ ، ومهًى ، وإن جاء شيء منه مضعفًا ، فكذلك قياسه .

وما كان منه معتلّ العين ، وكان على فَعْلة ، كان للكثير بغير تاء ، كَبيض ، وجوز .

وقد يجيء على فِعَال ؛ كَقِيَان ، ورِيَاض ، وقد يجيء في ذوات الياء على فِعَل ، كَغِير .

وإن كان على : فُعْلة ، أو فَعْلة كان للكثير بغير تاء ؛ كَشوس .

وقد يجيء على فُعُل ، كنُوم .

---

(١) سقط في ط .
(٢) في أ : بغير .
(٣) في أ : صحر وحب .
(٤) م : وقولي : « وإن كان على فعلة ، كان للكثير بحذف التاء ؛ نحو : حصى ، وإن جاء شيء منه مضعفًا ، فكذلك قياسه » مثال ذلك شررة وشرر . أ هـ .

وإن كان على فِعْلة أو فَعْلة كان للكثير بغير تاء نحو : نِين ، وهَام .

وأما الوصف ، فإن كان على فَعْل ، وكان للآدميين ، جمع بالواو والنون ، نحو : جَعْدِين ، ويكسر لهم ولغيرهم على فِعَال نحو : خِدَال ، وصِعَاب .

٩٦ أ وقد يجيء على فُعُول نحو : كُهُول / ، وعلى فُعْل نحو : ثُطّ ، وبِهَام مُخْشر ، وعلى فَعلَة ؛ كـ « شيخة » .

وما استعمل من الصفات استعمال الأسماء ؛ نحو : عبد ، فجمعه كجمع الأسماء .

وإن كان فيه التاء ، جُمِعَ بالألف والتاء ، وقد تقدّم حكم ذلك في بابه . وعلى فِعَال كصِعَاب .

وإن كان على فَعَل ، وكان للآدميين جمع بالواو [والنون][1] ، نحو حَسَنِين ، وعلى فِعَال كحِسَان .

وقد يجيء على أَفْعَال كأعْرَاب .

وإن كان لغيرهم ، جُمِعَ على فِعَال ؛ نحو : حِسَان .

وإن كانت فيه التاء ، جمع بالألف والتاء ؛ نحو : حَسَنَات ، وعلى فِعَال نحو : حِسَان ، وقالوا : بَطَلات ، فاستغنوا به عن أبطال ، وبِطَال .

وإن كان على فَعِل ، فإنّه لا يتجاوَزُ فيه الجمع بالواو والنون ، نحو : حذِرِين ، « جمع حَذِث » ، إلاّ لفظتين شذَّتا فكُسِّرتا على : أفْعَال ، وهُما : أَنْجَاد ، وأيقاظ ، وقد حكي : يقاظ[2] ولم يُحْفَظْ منه شيء بالتاء .

وأمّا فُعُل ، فلم يجيء منه إلا : جُنُب ، وشُلُل ، ويُجْمَعَان بالواو والنون ، فيُقال : جُنُبُون ، وشُلُلون ، وقد قالوا : أجناب ، وقد يكون جنب واقعًا على الجمع ، فلا يجمع إذ ذاك .

قال تعالى : ﴿ وَإِن كُنتُمْ جُنُبًا فَاطَّهَّرُوا ﴾ [المائدة : ٦] وإن كان على : فُعُل فإنّه يجمع بالواو والنون ، فيقال : حُلْوُون ، ومُرُّون .

---

(١) سقط في ط .
(٢) في أ : يقاضي .

وقد يجيء على أَفْعَال ، كأمرار ، وأمّا مؤنثه : فلا يتجاوز فيه الجمع بالألف والتاء ، نحو مُرَّات ، وحُلْوَات .

وإن كان على فِعْل ، جُمع بالواو والنون ، يُقال : ردءون ، وعلى أفعال ؛ نحو أَنْضَاء ، وقد يجيء على أَفْعُل ، نحو : أَجْلُف جمع جِلْف ، ولم يجيء منه شيء بالتاء .

وإن كان على فَعِل جمع بالواو والنون ، نحو : فَرِحِين ، وقد يجيء على أفعال ، نحو :أنكاد ، وأفراحٍ ، وعلى فِعَالٍ ؛ نحو : فِرَاحٍ ، وعلى : فَعَالَى نحو : حَذِر ، وحَذَارَى ، وَحَبِط وحَبَاطَى ، ورَجِل ورَجالى .

وأمّا مؤنثه ، فيجمع بالألف والتاء .

وأمّا الرباعيّ غيرُ الصّفة ، فما كان منه ثالثه حرف مَدّ ولين ، وكان مذكّرًا ، فإن كان على فِعَال أو فَعَال ، جمع فى القِلّة على : أفعلة ؛ نحو أَحْمِرَة ، وأَقْذِلَة ، وفى الكثير على : فُعُلٍ ؛ نحو : حُمُر ، وقُذُل .

وإن شئت سكّنت العين ، والمضاعف والمعتل اللام ، لا / يتجاوز فيهما أفعلة ؛ نحو : أَكِنّة ، وأَرْدِية ، وأَجِنّة ، وأَسْمِية . ٩٦ ب

وأمّا المعتلّ العين : فعلى أَفْعِلَة فى القليل بمنزلة الصّحيح ، نحو : [خوان و] أخونة ، وعِيان وأَعْيِنَة ، وجواد وأَجودة ، وسيال وأسيلة .

وفى الكثير على فُعُل .

وقد تسكّن العين فيما عينه ياء ؛ نحو : عِين ، وسِيل ، فى : عَين وسَيل ، إذا سكنت العين ، كسرت ما قبلها لتصحّ .

وأمّا ذوات الواو ، فيلزم فيها تسكين العين ؛ نحو : خُون ، وجُود ، ولا تحرّك إلا فى ضرورة ؛ نحو قوله [من الكامل] :

٣٠١- عَنْ مُبْرِقَاتٍ بِالبُرِينَ وَتَبْـ ... ـدُو بِالأَكُفِّ اللامِعَاتِ سُوُر[1]

---

(١) البيت لعدي بن زيد .
ويروى صدر البيت هكذا :
من مبرقات بالبرين وتبدو ... ...
والشاهد فيه قوله : سُوُر حيث ضُمّت الواو للضرورة الشعرية .
ينظر : ديوانه ص ١٢٧ ، والدرر ٢٧٦/٦ ، وشرح أبيات سيبويه ٤٢٥/٢ ؛ =

وقد يجيء شاذًّا على فِعْلاَنٍ نحو : سِوَار ، وَصِيرَان ، وجِوَار وجِيرَان .

وإن كان على فُعَال ، جُمِعَ فى القِلَّةِ على أفعلة نحو غُرَاب ، وأغرِبة ، وحُوَار وأَحْورة ، وذُبَاب وأَذِبَّة .

وقد يجيء على فِعْلة نحو : غِلْمة ، وفى الكثير على : فِعْلاَن نحو : غِلْمان ، وجِيرَان ، وذِبَّان .

وقد يجيء شاذًّا على : فُعْلان نحو : حورَان ، وزقان ، وعلى فِعْل نحو : حور ، وذبّ .

وإن كان على فعيل ، جُمع فى القلة على أفعلة ؛ نحو : أرْغِفَة ، وفى الكثير على : فُعْلان نحو : رُغْفَان ، وعلى فُعل نحو : رُغف .

وقد يجيء على فِعْلان نحو : قِضْبَان ، وعلى أفعلاء ؛ نحو : أَنْصِبَاء ، والمعتلّ اللام يُجْمَع في القلة (١) على أفعلة ؛ نحو : أقرِبة ، وقد يجيء شاذًّا على فِعْلة كصِبيَة ، وفى الكثير على فُعْلان نحو : قُرْبَان ، وقد يجيء على فِعْلان نحو : صِبيَان .

والمضعّف يجمع فى القليل على أفعلة ، نحو : أحزة ، وفى الكثير على فِعْلان نحو : حزّان ، وعلى فُعُل نحو : سُرُر ، وقد تفتح العين تخفيفًا ؛ فيقال سُرَر .

وأما فَعُول فبمنزلة فعيل إذا أردت بناء أدنى العددِ ، وذلك : كعَمُود وأَعْمِدَة .

ويجمع فى الكثير على فِعْلان نحو : خِرفَان ، وعلى فعل نحو : زُبُر .

وقد يجيء على فعائل ، نحو : ذنائب ، ما عَدَا فعولاً ، نحو : قَدَايم .

والمعتلّ اللام لا يتجاوز به أفعال ؛ نحو : أَفْلاء ، وقولهم : فلاء ، وفلى شاذان .

وإن كان شيء مِنْ هذه الأمثلة الأربعة واقعًا على مؤنّث ، جُمِعَ فى القليل على أَفْعُل ؛ نحو : أَعْنُق ، وأَكْرُع ، وأَذْرُع ، وأَيْمُن .

٩٧ أ وقد يجيء / فعيل شاذًّا على أفعال ، قالوا : أَيمَان ، وفى الكثير كالمذكّر ، وقد

= وشرح شواهد الشافية ص ١٢١ ، وشرح المفصّل ٤٤/٥ ، ٨٤/١٠ ، والكتاب ٣٥٩/٤ ، ولسان العرب (سوك) ، وبلا نسبة في شرح شافية ابن الحاجب ١٢٧/٢ ، ١٤٦/٣ ، ورصف المباني ص ٤٢٩ ، والممتع في التصريف ٤٦٧/٢ ، والمنصف ٣٣٨/١ ، وهمع الهوامع ٢/ ١٧٦ .

(١) في ط : فيه القليل .

يجمع فَعَال في الكثير على فُعُول .

ومن أمثالهم : « العُنُوق بَعْدَ النُّوق » .

وجمعوا أعناقًا أيضًا على فُعُل بضم العين وإسكانها ، قالوا : عُنُق ، وعُنْق وقد يجمع فَعَال على فُعُل نحو : شُمُل ، وعلى فَعَائل نحو : شَمَائل .

فأمّا فَعُول المؤنّث ، فجمعه كجمع المذكّر لا فرق بينهما[1] ، وإن لحقَتْ هذه الأمثلة تاء التأنيث ، جمعت في القليل بالألف والتاء ، وفي الكثير على فَعَائِل ، ولم يتجاوز ذلك فيها ؛ نحو : ذَوَائب ، وصَحَائف ، ورَسَائِل ، وحَلائف ، وحَمَائم .

وقد تُجْمَع فَعِيلة على فُعُل نحو : سُفُن ، إلا أنَّ ذلك شاذٌّ .

وما كان من ذلك جنسًا مخلوقًا ، لجميع في القليل بالألف والتاء ، ويكون الكثير بغير تاء ؛ وكذلك قياسُ كل اسم لجنس مخلوق ، إلا أن يَكُونَ في آخره ألف التأنيث ، أو إلفاه ، فإنّك إن أردت المفرد لم تدخلْ عليه تاء التأنيث ، بل يكون الفارق بين الواحد وبين الجنس الوَصْف ؛ فتقول : حلْفَاء واحدة وحلْفاء كثيرة ، وشكاعى واحدة وشكاعى كثيرة .

وقد شذَّ من المصنوع شيء ، فجمع بحذف التاء ، قالوا : عمام ، وسَفين .

وإن كانت هذه الأمثلة صفات ، فما كان منها عَلَى فعيل يجمع على : فُعلاء ؛ نحو : فقهاء ، وعلى فِعَال نحو : طِرَاف ، وعلى فُعل نحو : نُذُر ، وقد تسكَّن عينه ، فيقال : نُذْر ، وقد يجيء شاذًا على فِعْلاَن وفُعلان ؛ نحو : شِجْعَان وشُجْعَان ، وعلى أفعال نحو أيتام .

وإن كان معتل العين ، فجمع على فِعَال ؛ نحو طِوَال ، وإن كان معتلّ اللام ، فجمع على أفعلاء ؛ نحو أغنياء ، وقد يجيء شاذًّا على فُعلاء ؛ نحو : تقواء ، وسُرواء ، وإن كان مضعّفًا جمع على أفعلاء ؛ نحو : أشدّاء ، وقد يجيء على أفعلة ؛ نحو : أشحّة ، وعلى فُعُل ؛ نحو لُدُد ، وإن لحقته تاء التأنيث ، فجمع على فِعَال ؛ نحو :طِرَاف ، وقد يجمع على فَعَائل ؛ نحو : ظَرَائِف ، وعلى فُعَلاء نحو : ظُرَفَاء / . ٩٧ ب

---

(١) م : وقولي : « وأما فعول المؤنث ، فجمعه كجمع المذكر لافرق بينهما » مثال ذلك : قَدُوم وقُدُم كزَبُور وزُبُر . أ هـ .

وما كان منها على فَعُول ، فإن كان لمذكّر ، جمع على فُعُل ؛ نحو : صُبُر .

وإن كان للمؤنث ، جمع أيضًا على فُعُل ؛ نحو : عُجُز .

وقد يُجمع على فعائل ؛ نحو : عجائز .

وإن كان فيه تاء التأنيث ، جمع على فعائل ؛ نحوُ : رَكَائب ، وإن كان معتل اللام ، جمع على أفعال ؛ نحو : أعداء .

وما كان منها على فَعَال ، جمع على فُعُل ؛ نحو : حُمُد ، وقد يجمع على فُعَلاء ؛ نحوُ : جُبَنَاء .

وإن كان معتلَّ العين ؛ جمع على فُعْل نحوُ : جُود .

وقد يجيء على فِعَال ؛ نحوُ : جِيَاد .

وما كان منها على فِعَال ، جمع على فُعُل نحو : دِلاث ودُلُث ، ولِكَاك ولُكُك ، وقد يجمع على مثل لفظه ، قالوا : ناقة هِجَان ، ونُوقٌ هِجَان .

وما كان منها على فُعَال نحو : شُجَاع جمع كجمع فعيل[1] .

وما كان من الرباعي ثانيه ألف ، فإن كان على فاعل بغير تاء ، ولم يَكُنْ صفة جُمِع على فواعِل نحو : كَوَاهِل ، وقد يجيء على فواعيل ؛ نحوُ : بَوَاطيل ، وعلى فُعْلاَن ؛ نحو : حُجْرَان ، وعلى فِعْلان نحو : حِيطَان ، وعلى أفعلة نحو : أَوْدِيَة .

وإن كانت صفة ، فإن كانت لمذكّر ، جمعت على فُعَّال ؛ نحو : ضُرَّاب ، وعلى فُعَّل ، نحو : ضُرَّب ، لعاقل كانت الصفة أو لغيره ، وقد يجمع إن كانت الصفة لِمَا لا يعقل على : فُعَّل نحو : بُزَّل ؛ وعلى فَوَاعل نحو : بَوَازِل ، وقد يجمع إن كانت [لما][2] يعقل على فُعُل نحو : شُرُف ، وعلى فَعَلة نحو : كَتَبَة ، وعلى فِعَال نحو : كفار[3] ،

---

(١) م : وقولي : « وماكان منها على فعال ؛ نحو : شجاع جمع كجمع فعيل » أعني : أنك تقول : شجاع وشجعان ؛ كما تقول : شجيع وشجعان . أ هـ .

(٢) سقط في ط .

(٣) م : وقولي : « وعلى فعال نحو : كِفَار » من ذلك قوله [من الوافر] :

وَشُقَّ البَحرُ عَنْ أَصْحَابِ مُوسَى ... وغُرِّقَتِ الفَرَاعِنَةُ الكِفَارُ

[ينظر البيت للقطامي في ديوانه ص ١٤٣، ولسان العرب (كفر) (فرعن) ، وبلا نسبة في شرح المفصل ٥/٥٥] . أ هـ .

ونيام ، وعلى فُعَلاء ؛ نحو : شُهَدَاء ، وعلى فُعُول ؛ نحو : شُهُود ، وعلى فَعْلَى إذا كانت الصفة آفة أو عاهة ؛ نحو : هَلْكَى ، ومَوْتَى ، وقد يجمع على فواعل وإن كان لغير عاقل ؛ نحو : نَوَازِل ، وقد شَذَّ منه فى العاقل : هَوَالِك[1] ، وفَوَارِس .

وكذلكِ حكم المضعَّف منه والمعتل العين ، إلّا أنّه لا يجوز فى المعتلِّ العين ، قلب الواو ياء فى : فُعَّل ، وفُعَّال ، فيقال : صُوَّام ، وصُيَّام ، وصُوَّم ، وصُيَّم ، وإن شئت قلت : صِيَّم بكسر الفاء .

وأمّا المعتل اللام ، فإنه يجمع على فُعَلة ؛ نحو : قُضَاة ، وقد يجمع على فُعَّل نحو : غُزَّى .

وإن كان لمؤنث / لجمع جمع صفة المذكر ، إلاّ أنه يجوز أنْ يُجْمَعَ على فواعل ؛ كطَوَامِث . ٩٨ أ

وإن لحقته التاء ، كسر على : فواعل ؛ نحو : قوائم .

وما كان منه على وزن أَفْعل ، فإن كان اسمًا ، جمع على : أفاعل ، كَأَفَاكِل إلا أجمع ، وأكتع ؛ فإنَّ العرب التزمت فيها جَمْعَ السلامة .

وإن كان صفة ، وكان مؤنَّثه فَعْلاء ، لجميع على فُعْل ، نحو : حُمْر ، وعلى فعلان نحو : سودان ، وعلى فَعْلَى إن كان آفَةً أو عاهة نحو : حَمْقَى ، وإن كان مؤنثه أفعلة ، كسر على أفاعل ؛ نحو : أرَامِل ، وإن كان للمفاضلة ، وكانت فيه الألف واللام ، كسر على الأفاعل ؛ نحو : الأكابر ، وإن استعمل بـ « من » كان للاثنين والجمع والمذكر والمؤنّث بلفظ واحد ، وإن كان مضافًا ، جاز فيه أن يكونَ مفردًا مذكرًا على كل حال ، وأن يثنى ويُجمع جمع سلامة ، وجمع تكسير على أفاعل ، ويكون له مؤنّث على فعلى ؛ فتقول : هى فضلى القوم ، وهم أَفَاضِلُ القَوْم.

وما كان منه على فَيْعل [2] كُسِّرَ على أفعال ؛ نحو : أَمْوَات .

وما كان منه فى آخره ألف ، فإن كانت لغير تأنيث ، جمع على فَعَال ؛ نحو : ذَفَار ، وقد يحول إلى فَعَالى ؛ نحو : ذَفَارى ، وإن كانت للتأنيث ، فما كان منه على

---

(١) في أ : ولم يجئ منه إلا هوالك وفواري .
(٢) في ط : جمع .

فُعْلَى تأنيث الأفعل ، يكسّر على فُعَل ؛ نحو كُبَر ، وما لم يكنْ تأنيث الأفعل ، كسر على فُعَالى ؛ نحو : حُبَالَى ، وقد يكسر على فِعَال ؛ نحو إِنَاث ، وَرِبَاب ، وعلى فعال نحو : رُباب .

وما كان على فَعْلَى مؤنّث فعلان ، كُسّر على فُعَالَى ؛ نحو : سُكَارَى ، وقد يجيء على فُعَال ؛ نحو سُكَار ، وإن لم يكن مؤنّث فَعْلان ، جمع على فَعَالى نحو : عَلاقَى ، وما عدا ذلك يكسّر على فَعالِى ، نحو : ذَفارِى ، فى لغة من لم ينوّن ذِفْرَى ، وماعدًا ماذكر من الرباعىّ ، يجمع على مثال فَعَالِل ، اسمًا كان أو صفةً نحوُ : دَرَاهِم ، وهَجارِع .

٩٨ ب وأما الخماسىّ ، فإن كان فى آخره ألف ونون ، وكان فَعْلان فَعْلى ، جُمِعَ / على فَعَالى ، وفُعَالى ؛ نحو : سَكَارى ، وسُكَارَى ، وعلى فِعَال ؛نحو : عِجَال ، وما عدا ذلك ممّا فى آخره ألف ونون إنْ كُسّر ، جُمِعَ على فَعَالِين نحو سَرَاحِين ، وسَلاطِين ، وقد يكسر فُعْلان منه إذا كان اسمًا على فِعَالٍ ؛ نحو : سِرَاح ، وضِبَاع ، وقد يُجْمَعُ من الصفات ما كان فى آخره ألف ونون وتأنيثه بالتاء ؛ كما يُجْمَعُ ما أنّث منها بالألف ؛ فيقال : نَدْمَان ، ونَدْمَانة ، وندام ، ونَدَامى ، وخمصان وخُمْصَانة ، وخِمَاص .

وإن كان فى آخره ألفا تأنيث ، فإن كان على : فَعْلاء ، وكان اسمًا ، كسر على فَعالِى نحو : صَحَارِى ، تُبْدل الهمزة ياء وتدغم فيها الياء التى هى بدل من الألف ، وقد تحذف إحدى الياءيْنِ تخفيفًا ، فيقال : صَحَارٍ ، وقد تُحَوَّل بعد الحذف إلى فعالى ؛ فيقال : صَحَارى ، وإن كان صفة ، جُمِعَ على فُعْل ؛ نحو : حُمْر ، وقد يكسر على فِعالٍ نحو : بِطَاحٍ ، وإن كان على فُعَلاء ، كُسّر على فِعال ، نحو : عِشار ، ونِفاس ، وعلى فُعَال نحو : نُفَاس .

وإن كان على غير ذلك من الأوزان ، كُسّر على فِعَال ، وإن كان قبل آخره حرف علّة زائد ، كُسّر على مثال : فَعَالِيل نحو : سَرَابِيل ، وبَهَالِيل ، وقَنَادِيل ، وما عدا ذلك مِنَ الأسماء التى عَدَدُهَا خمسةُ أحرف ، يُحْذَفُ منه حرف ، ثم يُكسّر ذلك على : فَعَالِل ، أو فَعَالِيل ، إن عوّضت من المحذوف ، ويكون الحذف على حسب ما

أحكم في التصغير(١) ؛ نحو : فَرَازِد ، وَفَرَازِيد ، وعَفَاجج ، وعَفَاجِيج .

وأمّا الزائد على خمسة أحرف ، فإن كان في آخره ألفا التأنيث أو الألف والنون الزائدتان ، حذفتهما ، وجمعت الاسم على مثال : فَعَالِل أو فعاليل إن عوضت ؛ نحو : خَنَافِس ، وذَعَافِر ، وما عدا ذلك ، فلا بد من أن تحذف منه ، حتى يصير إلى خمسة رابعُهُ حرفُ علة زائد إن أمكن ، ثم تجمعه(٢) على مثال : فَعَالِيل ،وإن لم يمكنْ ، حذفت منه حتى يصير على أربعة أحرفٍ ، ثم تجمعه على مثال : فَعَالِل أو فَعَالِيل ، إن عوّضت ، والحذف في جميع ذلك على حَسَبِ ما أحكم في التصغير .

٩٩ أ والأعجميُّ في جميع ما ذكر بمنزلة العربيّ ، إلاّ أنّه / يلزم منه ما جاء على مثال : فَعَاعِل ، تاء التأنيث نحو : سَيَابِجة ، إلا أن يشذَّ منه شيء ؛ فيحفظ ولا يقاس عليه ؛ نحو : كيالج ، وجَوَارِب ، وكذلك المنسوب - أيضًا - تلزمُهُ التاء ؛ نحو : مَهَالبة ، إلا أن يشذَّ منه [شيء] ؛ فيحفظ ولا يقاس عليه ؛ نحو : المَعَاول ، والدَّيَاسم . وقد شذَّت جموعٌ فلم ينطق لها بواحد نحو : عَبَادِيد ، وشَمَاطِيط .

وقد شذَّت - أيضًا - جموع فلم تأتِ على قياس واحدها المنطوق به ؛ نحو : ملاقح ، ومذاكير ؛ وأراضٍ ، وأحاديث ، وأقَاطِيع ، وأباطيل ، وأطْيَار ، وتُؤَام ، وأعارض ، وأهالٍ ، وليالٍ ، وكِرْوَان ، وورشان ، وأمكن ، وأطْعَل .

وأما فَعْل في جمع فاعل نحو : طَيْر ، وركب ، ورَجْل ، فاسم جمع ، بدليل تصغيرهم إيّاه على لفظه ، قال [من الرجز] :

٣٠٢- بَنَيْتُهُ بِعُصْبَةٍ مِنْ مَالِيَا أَخْشَى رُجَيْلًا وَرُكَيْبًا عَادِيًا(٣)

---

(١) م : وقولى : « والحذف في ذلك على ما أحكم في التصغير » مثال ذلك : فرزدق ، وفرازد وفرازق ، وفرازيد وفرازيق ؛ كما تقول : فريزد وفريزق ، وفريزيد وفريزيق ؛ وتقول : قلنسوة ، قَلَاسٍ وقَلَاسِيّ وقلانس وقلاسي كما تقول : قليسة قُلَيْنِسَة وقُلَيْسِيَة وقليسيَّة ، وكذلك كل مايحذف منه في التكسير قياسه في ذلك قياس التصغير . أ هـ .

(٢) في ط : تجمع .

(٣) البيت لأحيحة بن الجلاح .

والشاهد فيه : قوله : « رُجَيْلًا ورُكَيْبًا » تصغير « رَجْل ورَكْب » وهذا دليل على أنهما اسما جمع .

ينظر : للأغاني ٤٠/١٥ ، وشرح شواهد الشافية ١٥٠ ، وشرح المفصل ٧٧/٥ ، وهو =

وقد شذَّتِ العرب - أيضًا - فجمعتْ بعض الجمع ، فالذي جاء من ذلك مجموعًا جمع تكسير : أياد ، وأواطب ، وأسام ، وأساورة ، وأثاثيب ، وأناعيم ، وأقاويل ، ومَصَارين ، وحَشَاشين جمع حشان ، وحشان جمع حُشّ ، وحَمَائل ، وأناضٍ جمع أنضاء .

والذي جاء من ذلك مجموعًا جمع سلامةٍ : أعطيات ، وأسقيات وبُيُوتات ، وَمَواليات بنى هاشم ، وصَوَاحبات يوسف ، وحُمرات ، وطُرُقات ، وجُزُرات ، ودُوَارات ، وعُوذَات ، فأمّا آصال ، فجمع أُصُل المفرد ، قال [من الكامل] :

٣٠٣- وَخِمَارُ غَانِيَةٍ شَدَدْتُ بِرَأْسِهَا أُصُلاً وَكَانَ مُنَشَّرًا بِشِمَالِهَا

وأمّا أصايل ، فجمع أصيلة التى بمعنى أصيل ، حكاها يعقوب[1] فهذا جميع ما ورد من جمع الجمع فى الكلام .

وما عدا ذلك الجمع إلا فى ضرورة ؛ نحو قوله [من الرجز] :

٣٠٤- تَرْمِي الفِجَاجَ وَالفَيَافِيَ القُصَا بِأَعْيُنَاتٍ لَمْ يُخَالِطْهَا قَذَى[2]

ونحو قول الآخر [من الرجز] :

٣٠٥- قَدْ جَرَتِ الطَّيْرُ أَيَامِنِينَا[3]

= بلا نسبة في اللسان (جبأ) ، (رجل) ، وخزانة الأدب ٢٥٤/٦ ، وشرح شافية ابن الحاجب ٢٠٢/٢ ، والمنصف ١٠١/٢ ، والمخصص ٥٥/٢ ، ١٤ /١٢٢ .

(١) يعقوب بن إسحاق ، أبو يوسف ، ابن السِّكّيت : إمام في اللغة والأدب أصله من خوزستان (بين البصرة وفارس) تعلم ببغداد ، واتصل بالمتوكل العباسي فعهد إليه بتأديب أولاده ، وجعله في عداد ندمائه ، ثم قتله لسبب مجهول . من مصنفاته : إصلاح المنطق قال المبرد : ما رأيت للبغداديين كتابًا أحسن منه و « الألفاظ » و « الأضداد » ، و « القلب » و « الإبدال » ، وشرح ديوان عروة بن الورد ، و شرح ديوان قيس بن الخطيم و « الأجناس » و سرقات الشعراء وغير ذلك . ولد سنة ١٨٦هـ وتوفي سنة ٢٤٤هـ . ينظر : الأعلام ١٩٥/٨ ، هدية العارفين ٢/ ٥٣٦ ، ابن خلكان ٣٠٩/٢ .

(٢) البيت بلا نسبة في : شرح شافية ابن الحاجب ٢٠٩/٢ ، واللسان (عين) .
والشاهد فيه قوله : الأعينات في جمع الأعين ، وهو جمع العين ، وقد اضطر الشاعر ، فجمع الجمع مرّة ثانية .

(٣) البيت لأعرابي .
والشاهد فيه : قوله : « أيا منينا » ، قال ابن سيده : « عندى أنه جمع يمينًا على أيمان ثم جمع أيمانًا على أيامين ، ثم أراد وراء ذلك جمعًا آخر فلم يجد جمعًا من جموع التكسير أكثر من هذا ، لأن باب أفاعِيل وفواعل وفَعَائل ونحوها نهاية الجمع ، فرجع إلى الجمع بالواو والنون » .

ومثل ذلك كثير في الشعر .

ويجوز وضع صيغة الجمع للاثنين بقياس إذا كان كُلُّ واحد منهما / بعض شيء ، ٩٩ ب
وكان مفردًا من صاحبه ، قال تعالى : ﴿ إِن تَتُوبَآ إِلَى ٱللَّهِ فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا ﴾ [التحريم : ٤] .

ويجوز - أيضًا - التثنية ، ومن ذلك قوله [من الطويل] :

٣٠٦- هُمَا نَفَثَا فِي فِيَّ مِنْ فَمَوَيْهِمَا عَلَى النَّابِحِ العَاوِي أَشَدَّ رِجَامِ(١)

ودون ذلك في الحسن وضع المفرد موضعهما ، نحو قوله [من الطويل] :

٣٠٧- حَمَامَةَ بَطْنِ الوَادِيَيْنِ تَرَنَّمِي سَقَاكِ مِنَ الغُرِّ الغَوَادِي مَطِيرُهَا(٢)

= ينظر : المقاصد النحوية ٤٢٥/٢ ، وبلا نسبة في تخليص الشواهد ص ٤٥٦ ، والدرر ٢/ ٢٧٢ ، وسمط اللآلي ص ٦٨١ ، وشرح الأشموني ١٥٦/١ ، وشرح التصريح ٢٦٤/١ ، وشرح ابن عقيل ص ٢٢٩ ، ولسان العرب (فطن) ، (يمن) ، والمعاني الكبير ص ٦٤٦ ، وهمع الهوامع ١٥٧/١ ، وجمهرة اللغة ص ٢٩٣ ، وتاج العروس (فطن) ، (يمن) ، (سرو) ، وجمهرة اللغة ص ٢٩٣ ، والمخصص ٢٨٢/١٣ .

(١) البيت للفرزدق .
ونفثا : أي ألقيا على لساني ، من نفث الله الشيء في القلب : ألقاه . وأصل نفث بمعنى بَزَق ، ومنهم من يقول : إذا بزق ولا ريق معه . ونفث في العُقدَة عِندَ الرُّقية ، وهو البزاق اليسير . ونفثه نفثًا أيضًا : إذا سحره . وروى أيضًا :(هما تَفَلا) من تفل تفلا ، من بابي ضرب وقتل ، من البزاق ، يقال : بزق ثم تفل . و (النابح) أراد به من يتعرّض للهجو والسبّ من الشعراء ، وأصله في الكلب . ومثله (العاوِي) بالعين المهملة . و (الرِّجام) : مصدر راجمه بالحجارة أي رَاماه ، وراجم فلانٌ عن قومه : إذا دافع عنهم ، جعل الهجاء كالمراجمة لجعله الهاجي كالكلب النابح .
والشاهد فيه قوله : من فمويهما حيث جمع بين الواو والميم التي هي بدل منها في فم وقد غُلِّط الفرزدق في هذا ، وهو - أيضًا - إقامة للمثنى مقام الجمع .
ينظر : ديوانه ٢١٥/٢ ، وتذكرة النحاة ص ١٤٣ ، وجواهر الأدب ص ٩٥ ، وخزانة الأدب ٤٦٠/٤ - ٤٦٤ ، ٤٧٦/٧ ، ٥٤٦ ، والدرر ١٥٦/١ ، وسرّ صناعة الإعراب ١/ ٤١٧ ، ٤٨٥/٢ ، وشرح أبيات سيبويه ٢٥٨/٢ ، وشرح شواهد الشافية ص١١٥ ، والكتاب ٣٦٥/٣ ، ٦٢٢ ، ولسان العرب (فمم) (فوه) ، والمحتسب ٢٣٨/٢ ، وبلا نسبة في أسرار العربية ص ٢٣٥ ، والأشباه والنظائر ٢١٦/١ ، والإنصاف ٣٤٥/١ ، وجمهرة اللغة ص ١٣٠٧ ، والخصائص ١٧٠/١ ، ١٤٧/٣ ، ٢١١ ، وشرح شافية ابن الحاجب ٢١٥/٣ ، المقتضب ١٥٨/٣ ، وهمع الهوامع ٥١/١ .

(٢) اختلف في نسبة البيت فتارة للشماخ ، وأخرى للمجنون ، وثالثة لتوبة بن الحمير . =

ولا يجوز وَضْع الجمع موضع الاثنين ، إذا لم يكونا من شيئين ، إلا فى نادرِ كلامٍ يحفظ ولا يقاس عليه ؛ نحوُ قولهم : عَظِيم المناكبِ ، وقول بعضهم : ضَعْ رِحَالَهُمَا ، يعنى : رَحْلى النَّاقَتَيْنِ ، واضْرِبْ غِلْمَانَهُمَا ، أى ؛ غُلاميهما .

وقد يوضع الجمع - أيضًا - موضع المفرد فى الضرورة ؛ نحو قوله [من الطويل]:

٣٠٨- يَطِيرُ الغُلاَمُ الخِفُّ عَنْ صَهَوَاتِهِ ... وَيلْوِى بِأَثْوابِ العَنِيفِ المُثَقَّلِ(١)

أى : عن صهوته ، أو فى نادرِ كلامٍ ، قالوا : « شابت مَفَارِقُهُ » .

* * *

= والشاهد فيه قوله : بطن الواديين حيث أفرد البطن ، وكان القياس أن يقال : بطني الواديين ، ووجه ذلك أنّه لمّا أمن اللبس ، وكره الجمع بين تثنيتين فيما هو كالكلمة الواحدة، صرف لفظة التثنية الأولى إلى اللفظ المفرد لأنه أخف من الجمع ، وذلك قليل .

ينظر : البيت للشماخ في ملحق ديوانه ص ٤٣٨ ، ٤٤٠ ، والمقاصد النحوية ٨٦/٤ ، وللمجنون في ديوانه ص ١١٣ ، ولتوبة بن الحمير في الأغاني ١٩٨/١١ ، والدرر ١٥٤/١، والشعر والشعراء ٤٥٣/١ ، وبلا نسبة في شرح الأشموني ٤٠٣/٢ ، وهمع الهوامع ٥١/١ .

(١) البيت لامرئ القيس والشاهد فيه قوله : « صهواته » يريد : « صهوته » فأقام الجمع مقام المفرد وهو ضرورة ، ويروى الحف بدلا من الخف .

ينظر : ديوانه ٢٠ ، وجمهرة اللغة / ١٠٦ ، وتاج العروس (بعع) ، (حفف) ، (عنف) ، وكتاب العين ١٤٤/٤ ، واللسان (خلف) وهو بلا نسبة في مقاييس اللغة ١٥٥/٢.

بَابُ المَصَادِرِ

الفعلُ لايخلو من أنْ يكون ثلاثيًا أو أزْيَدَ ، فإن كان ثلاثيًا فإمّا أنْ يكون على وزن فَعَل ، أو فَعِل ، أو فَعُل .

فإن كان على وزن فَعَل ، فإنّه إن كان متعدّيًا ، وكان مضارعه مكسور العين أو مفتوحَها ، فإن المصدر مِنْهُ يَكُونُ عَلَى وزن فَعْل ؛ نحو : ضَرب ، وفِعْل ؛ نحو قولك : فَعَلْت فِعْلًا ، وفَعَل ؛ كَسَرَقٍ ، وفَعِل كَكَذِب ، وفَعِلة ؛ كسرِقة ، وفَعْلة كغَلَبة ، وفِعْلة كَحِمْية ، وفِعَالة كَحِمَاية ، وفِعَال كَكِذاب ، وفُعَال كسؤال ، وفِعْلان كحِرْمان ، وفُعْلان ؛ كغُفْرَان ، وفَعَلان كَلَيَان .

وإنْ كان مضارعه مضموم العين ، كان المصدر منه على فَعْل ؛ كَقَتْل ، وفُعْل كشُكْر ، وفِعْل كَذِكْر ، وفِعَالة كَخِتَانة ، وفُعْلان كشُكْرَان ، وفعول كشكور ، وفَعِل كخنق ، وفِعْلة كشِدَّة .

١٠٠ أ والمقيس منها فى الفعلين ، ما كان على : فَعْل على / الإطلاق ، وفِعَال فى الهياج ، وما جرى مجراه ؛ نحو : النِّكَاح ، والوِدَاق والضِّراب ، وفى الأصوات نحو : الصِّيَاح ، والنِّدَاء ، ويطّرد - أيضًا - فعال فى انقضاء أوان الشيء ؛ نحو : الجِذَاذ ، والصِّرَام ، وهو الوقت الذى حان أن يجدّ فيه النّخل ، وفى الوسم نحو : العِلاط ، والكشَاح ، وفِعالة فى الولاية والصناعة ؛ نحو : الإِمَارَة ، والخِلافة ، والخِياطة ، والتجارة . وقد جاء فى بعضه فتح الفاء وكسرها ؛ نحو : الوَلاية بمعنى الوكالة .

وفِعْلة فى هيئة الفعل ؛ نحو الرِّكْبة .

وإن كان غيرمتعدٍّ ، فإن كان مضارعه مكسور العين أو مفتوحها ، فإن المصدر منه يكون على فُعُول كجُلُوس ، وعلى فَعِيل ؛ كهَدِير ، وعلى فعال كنباح ، وعلى فَعَلان كغَلَيَان ، وعلى فُعْلان كرُجحان ، وعلى فَعَال كذهاب ، وعلى فَعْل كعَجز ، وعلى فِعْل كحِرْص ، وفَعِل كحلف ، وفِعَال كهِيَاج .

والمقيس منها فُعُول على الإطلاق ، وفِعَال فيما تقدّم ذكره ، وفُعَال فى الأصوات نحو : الرُّغَاء والثُّغَاء .

فأمّا قولُهم : الغَوَاث بفتح الغين ، فشاذٌّ ، وفى الأدواء نحو : السُّكَات والعُطَاس ،

وقد شَذَّ من ذلك لفظ ، فجاء مفتوح الأول ، وهو الشُّواف ، ويطَّرد - أيضًا - فيما تفترق أجزاؤه ، نحو : الدقاق ، والحُطام .

فإنْ لحقته التاء ، اطرد في الفضلات ؛ نحو : الفضَالة ، والنحاتة . وفعيل في الأصوات ؛ نحو : النَّبيح ، والهَدِير ، وفَعلان فيما فيه حركة وزعزعة ، نحو : الغَلَيان .

وإن كان مضمومها ، فإن المصدر منه يكونُ على فُعُول كقُعُود ، وعلى فَعَل كرَقَص ، وعلى فِعَال كهِبَاب ، وعلى فَعَال كثَبَات ، وعلى فُعْل ؛ كشُكْت ، وعلى فُعَلَ ؛ كمُكْث ، وعلى فَعَلان كنزَوَان ، وعلى فِعْلة كفِطْنَة ، وعلى فِعْل كفِسْق .

والمقيسُ منها - أيضًا - فعُولٌ على الإطلاق ، وفِعَال ، وفِعْلة ، فيما تقدم ذكره[1].

وإن كان على فَعِل ، فإنَّ المتعدّى منه يكون مصدره على فَعْل كحَمْد ، وعلى فُعْل كشُرْب ، وعلى فِعْل كعِلْم ، وعلى فَعَل كعَمَل ، وعلى فَعْلة كرَحْمَة ، وعلى فِعْلة كحِيلة ، وعلى فِعْلان كغشيان ، وعلى فُعُول كلزوم ، وعلى فِعَال كسِفَاد .

١٠٠ ب والمقيسُ منه فَعْل على الإطلاق ، وفعال / وفَعْلة فيما تقدَّم ذكره .

وغيرُ المتعدّى يكون مصدره على فَعَلٍ كَبطَرٍ ، وفُعْلَة كأُدْمة ، وفِعْلة كَيِقْمَة وفَعْل كَيأس ، وَفُعْل كَشُكر ، وفِعَل كَشِبَع ، وفِعْل كَرِىّ ، وفَعالة كشكاسة ، وفُعُولة كصُهُوبة .

والمقيس منها فُعْلة في الألوان ، وفَعَل على الإطلاق .

وإن كان على فَعُل كان غير متعدٍّ أبدًا ، ويكون المصدر منه على فُعْل ، كحُسْن وفَعَالة ؛ كوَسَامة ، وفَعال كوَسام .

وأكثرها استعمالًا فُعْل ، وقد يجيء شاذًّا على فعولة كقَبُوحة ، وفَعَل ككرم ، وقد يجيء المصدر مُطَّردًا إذا أردت به المبالغة على التَّفْعال كالتَّرْداد ، والفِعِّيلى ؛ كالهِجِّيرى ، ولم يجئ منه ممدودًا إلا لفظة واحدة ، وهي الخِصِّيصاء .

---

(١) م : باب المصادر

قولى : « في موضعين من هذا الباب ، وفعال وفعلة فيما تقدم ذكره » أعنى : أنك تقول : إن فعالاً ينقاس في الهياج والأصوات وفعلة في هيئة الفعل . أ هـ .

ومن المصادر ما جاء نادرًا ، فيحفظ ، ولا يقاس عليه ، في الكلام ولا في الشعر ، فمن ذلك فَعول ، ولم يجيء منه إلا الوَضُوء والطَّهُور والوَلُوع والوَقُود والقَبُول .

ومنها فُعَل ، ولم يجيء منه إلا : هدًى وسُرًى ، وبُكًى ، في لغة من قصر .

ومنها فِعْلياء ، ولم يجئ منه إلا كبرياء .

ومنها فُعْلى ، ولم يجيء إلا رُجْعَى ، وقُتْيا ، وبقيا ، ولقيا .

ومنها فَعلى ، ولم يجيء منه إلا : دَعْوى ، وعَدْوى .

ومنها فِعْلى ، ولم يجئ منه إلا ذِكْرى .

وإن كان أزيد من ثلاثة أحرف ، فإن كانت أوّله ألف وَصْل ، فإن مصدره يجيء على مثال الماضي ، إلا أنك تزيد ألفًا قبل الآخر ، وتكسر الثالث نحو : انطلاق ، واستخراج .

وإن لم يكن في أوله ألف وصل ، فإن كان على فَاعَلَ فمصدره مُفاعلة ، نحو : مُضاربة .

وقد يجيء على فِيعال ؛ نحو : قيتال ، وعلى فِعال نحو : قِتال ، وعلى فِعّال نحو : قِتّال ، وإن كان على فَعّل ، وكان صحيح الآخر ، فمصدره على تفعيل نحو : تَعْذيب ، وعلى تفعلة نحو : تَكْرِمَة .

وقد يجيء على فِعّال ، نحو : كِذّاب .

وإن كان معتلّه ، كانت الهاء لازمة للمصدر ، نحو : تَعْزِيَة ، ولا يجوز حذف الهاء ، ومجيء المصدر على تَفْعيل ، إلا في ضرورة ؛ نحو قوله [من الرجز] :

٣٠٩- بَاتَ يُنَزِّى دَلْوَهُ تَنْزِيًا كَمَا تُنَزِّى شَهْلَةٌ صَبِيًا[1]

وإن كان على : أفعل ، فمصدره يأتي على إفْعَال ، نحو : إكرام ، وإن كان على

(١) البيت بلا نسبة في : الأشباه والنظائر ٢٨٨/١ ، وأوضح المسالك ٢٤٠/٣ ، والخصائص ٢/ ٣٠٢ ، وشرح الأشموني ٣٤٩/٢ ، وشرح التصريح ٧٦/٢ ، وشرح شواهد الشافية ص ٦٧ ، وشرح ابن عقيل ص ٤٣٣ ، ٤٣٥ ، وشرح شافية ابن الحاجب ١٦٥/١ ، وشرح المفصّل ٦/ ٥٨ ، ولسان العرب (شهل) ، (نزا) ، والمقاصد النحوية ٥٧١/٣، والمنصف ١٩٥/٢ .

والشاهد فيه قوله : تنزيًا حيث ورد مصدر الفعل الذي على وزن فَعَّل المعتلّ اللام على تَفْعيل كما يجيء من الصّحيح اللام ، وهذا شاذّ ، وقياسه تَفْعِلَة ، نحو : توصية ، و تسمية .

١٠١ أ تفاعل ، فمصدره على تَفَاعُل / بضم العين ؛ نحو : تضارُب .

وإنْ كان على تفعّل ، فمصدره يأتي على التفعّل ؛ نحو : التضرُّب ، وعلى التِّفعال نحو : تِجمال .

وإن كان على فعلل ، فمصدره يأتي على فَعْلَلَة ؛ نحو : دَحْرَجَة .

وقد يجيء على فِعْلال بكسر أوله ؛ نحو : دِحْراج ، وقد يجوز في المضعّف ؛ نحو : زِلْزَال .

وما أُلْحق من الفعل الثلاثي بالرباعي ، فهو جارٍ مجراه .

وإذا كان المصدر محذوف العين أو الفاء ، لزمته التاء عوضًا منه ؛ نحو : إقامة ، واستِقَامَة ، وعِدَة ، وحذفُها شاذٌّ ؛ نحو قوله تعالى : ﴿ وَإِقَامِ ٱلصَّلَوٰةِ ﴾ [النور : ٣٧] .

وإذا(١) كان الفعلان متقاربَيْن في المعنى ، جاز أنْ يستعمل [مصدر](٢) كلّ واحد منهما للآخر ؛ فتقول : تطوَّيْت انْطِوَاء ، وانْطَوَيْت تطوّيًا ؛ لأن انْطَوَيْت وتَطَوَّيْتُ بمعنى واحد .

قال رؤبة [من الرجز] :

٣١٠- وَقَدْ تَطَوَّيْتُ انْطِوَاءَ الحِضْبِ(٣)

ومثل ذلك : تجَاوَرَ اجْتِوَارًا ، وتَتَبَّعَ اتِّبَاعًا .

* * *

---

(١) في أ : وإن .

(٢) سقط في ط .

(٣) الشاهد فيه مجيء الانطواء مصدرًا لـ « تطوّي » ؛ لأن المعنى واحد .

ينظر : ديوانه ١٦ ،والدرر ٥٩/٣ ، وشرح أبيات سيبويه ٢٩١/١ ، وشرح المفصل ١/ ١١٢ ، والكتاب ٨٢/٤ ، واللسان (حضب) ، وهو بلا نسبة في اللسان (طوى) ، وهمع الهوامع ١٨٧/١ .

بَابُ اشْتِقَاقِ أَسْمَاءِ الزَّمَانِ وَالمكَانِ وَالمصَادِرِ والآلاتِ الَّتِي يُعَالَجُ بِهَا الفِعْلُ

اعلم : أن الفعل ، إمّا أن يكون ثلاثيًا أو أزيد :

فإن كان ثلاثيًا ، فإنَّ الصحيح منه والمعتلَّ العين أو الفاء بالياء ، إن كان مضارعه يَفْعُل بضم العين أو فتحها :

فإنَّ اسم المصدر والزَّمان والمكان يأتي على مفْعَل بفتح العين ؛ نحو : المقْعَد ، والمذْهَب ، وقد شَذَّ مما[1] مضارعه يَفْعَل بفتح العين لفظتان ؛ فجاءتا في المصدر بكسر العين ، وهما المحْمِد ، والمكْبِر ، وشذَّ مما مضارعه يَفْعُلُ بضم العين إحدى عشرة لفظة ؛ فجاءت مكسورة العين في المكان ، وهي المنْبِت والمجْزِر ، والمَسْقِط ، والمَسْكِن ، والمطْلِع ، والمشْرِق ، والمغْرِب ، والمرْفِق ، والمفْرِق ، والمنْسِك ، والمَسْجِد .

وقد استُعْمِلَ المطْلِع بكسر العين في معنى الطُّلُوع ، وقد قُرِئَ ﴿ حَتَّىٰ مَطْلِعِ الْفَجْرِ ﴾ [القدر : ٥] بكسر اللام .

وإن كان مضارعه مكسور العين ، كان المصدر على : مَفْعَل بفتح العين إلا ثلاثة ألفاظ شذَّتْ ، وهي : المَرْجِع ، وَالمحْضِرُ ، والمَعْجِز ؛ فجاءَتْ مكسورة العين .

والزمانُ والمكانُ على مفْعِل ، بكسرها ؛ نحو : المَضْرِب . وأمّا المعتلّ الفاء بالواو ، فإن لم يكن / المضارعُ منه متحرِّك الفاء ، كان الفعلُ منه في الزمان والمكان والمصدر مَكْسُورَ العين ؛ نحو : مَوْعِد ، ومَوْهِب ، إلّا ماشذَّ من قولهم : مَوْجَل ، ومَوْحَل ، ومَوْضع ، فجاءتْ مفتوحة العين . ١٠١ ب

وكذلك ينبغي أن يكون كل مفعل فاؤه واو كائنا ما كان إلاّ ما شذَّ من قولهم : مَوْعَب[2] ، وموظَب ، ومَوْرَق ، وإن كان مضارعه متحرك الفاء ، كان حكمه كحكْم نظيره من الصحيح ؛ نحوُ : وددت أَوَدُّ .

وأمّا المعتلُّ اللام أو العين ، فإنَّ اسم المصدر منه والزمان والمكان على مَفْعَل بفتح

---

(١) في أ : وشذ مما .
(٢) في أ : موهب .

العين ؛ نحو : المغْزَى ، والمرْمَى ، والمقَام إلا ما شذَّ من قولهم : مَأْوِى الإبِلِ ، والمَعْصِيَة ، والمَحْمِيَة ، والهاء لازمة[1] لهما .

وإن كان أزيد ، جاء منه اسم الزمان والمكان والمصدر على حسب اسم المفعول ، فتقول : مُكْرم ، ومُمْرق ، في المصدر والزمان والمكان ؛ كما تقول في اسم المفعول .

وقد يُبْنَى اسم المكان ممَّا يكثر به على مَفْعَلَة ، بفتح العين ، والهاء لازمة له ؛ فتقول : أَرْضٌ مَسْبَعَة ، ومَذْأَبَة ،ومَأْسَدَة ، وَمَثْعَلَة ، في لغة من يقول ثُعَالَة ، ومَحْيَاة ، ومَفْعَاة ، ومَقْثَاة .

ولا يجيئُونَ بنَظِيرِ ذلك فيما جاوز الثلاثة من نحو : الضّفْدع ، استغنوا عن ذلك بقولهم : كثيرة الضَّفَادِع .

وإن اشْتققت من مصادر بنات الثلاثة اسمًا للآلة التي يعالج بها ، كان على وزن مِفْعَل ؛ نحو : مِحْلَب ، ومِنْجَل ، ومِصْفَى ، ومِخْيَط ، ومِخْرَز ، وقد تلحقه التاء ؛ نحو : مِكْسَحَة ، ومِسلَّة ، ومِسْرَجَة ، وقد يجيء على مِفْعَال نحو : مِقْرَاض ، وَمِفْتَاح ، ومِصْبَاح .

* * *

---

(١) في أ : اللازمة .

بَابُ الْمَقْصُورِ وَالْمَمْدُودِ الْمَقِيسَيْنِ

الاسم الذى يُقْصَر بقياس ، هو كلُّ مصدر لفعل ثلاثى معتلّ اللام غير متعدٍّ ، على وزن فَعِل ؛ نحو : عَمِى ، وطوى وكلُّ مصدر أو اسْم مفعول ، أو زمان أو مكان لفعل معتلّ الآخر على أَزْيَدَ من ثلاثة أحرف ، إذا كان فى أوله مِيمٌ زائدة ؛ نحو : مُعْطًى ، وكلُّ مصْدَرٍ على وزن : الفِعِّيلَى ، إلا ما شذَّ من قولهم : الخصِّيصاء ، وقد تقدَّم .

وكلُّ جمع تكسير لفُعْلى ، مؤنث الأفعل ، إذا كانت معتلَّة / اللام ؛ نحو : العُلى ، أو لاسم معتل اللام - أيضًا - على وزن فِعْلَة ، أو فُعْلَة نحو : لِحًى وعُرًى . ١٠٢ أ

وكلُّ جمع على وزن فُعَالَى أو فَعَالَى أو فَعْلى ؛ نحو : سُكَارَى ، وسَكَارَى ، وحَمْقَى .

وكلُّ فَعْلَى مؤنث فعلان نحو : سَكْرَى ، وكُلُّ فُعْلَى مؤنَّث الأفعل نحو : الكُبْرَى.

وكلُّ اسم قبل تاء التأنيث منه ألف إذا جمع بحذفها نحو :حَصًى ، وقَطًا .

وكل اسم من فعل معتلّ اللام على وزن مَفْعَل ؛ نحو : مَرْمًى، ومَلْهًى .

وما كان من أسماء المَشْيِ فى آخره ألف ؛ نحو : القَهْقَرَى ، والبَشَكَى ، والخَوْزَلَى ، ما كان على فُعَالَى مشدَّد العين أو مخفَّفها ، وإن وقع على مفرد ، نحو : حُبَّارَى .

وكلُّ اسم على وزن فَعَلَى ، وإن لم يكن اسم مشى ، فإن الأكثر فيه أنْ يجيء مقصورًا ؛ نحو : جَمَزَى .

والاسم الذى يمدُّ بقياس كلّ مصدر لفعل معتلّ اللام على وزن التَّفعال ؛ نحو : التَّقصاء والتَّرماء .

وكلُّ مصدَرٍ لفعل معتل اللام زائد على ثلاثة أحرف قبل آخر نظيره من الصحيح ألف ؛ نحو : إِعْطَاء واستِسْقَاء .

وكلُّ جمع لاسم معتلّ اللام على وزن فِعَال ، يكون مفرده على وزن فَعْلة أو فَعْل ، أو على وزن أفعال يكون مفرده على وزن فَعَل أو فُعْل أو فِعْل .

وكلُّ ما كان من المعتلّ اللام الذى يراد به المبالغة على فعّال ؛ نحو : عَدَّاء ،

وسَقّاء ، وشَوّاء .

وكلُّ ما كان من أسماء الأصوات معتلّ اللام مضموم الأول ؛ نحو : دُعاء ، وقد يجيء مكسوره ؛ نحو : نِدَاء ، وكلُّ ما كان من المصادر المعتلّة اللام علاجًا لزعزعة البَدَن وارتفاعه ، وكان مضموم الأوّل ؛ نحو : النُّزاء ، وكلُّ فعلاء مؤنّث أفعل .

وكلُّ جمع على فُعَلاء أو أفعلاء ؛ نحو : فُقَهاء ، وأَصْفِياء .

والمفرد من الجمع المعتلّ اللام على وزن أفعلة فى فصيح الكلام ؛ نحو : أَرْدِيَة ، وأَكْسِيَة .

وما عدا ماذكر من المقصور والممدود فمأخَذُهُ السَّماع .

* * *

بَابُ أَسْمَاءِ الفَاعِلِينَ وَالمَفْعُولِينَ وَمَا جَرَى مَجْرَاهُمَا مِنَ الصِّفَاتِ المُطَّرِدَةِ فِي بَابِهَا

لا يخلو اسم الفاعل والمفعول من أنْ يكونا من / فعلٍ ثلاثيٍّ أو أزيد ، فإن كانا [من فعل زائد] (١) على ثلاثة أحرف ، فإنَّ اسم الفاعل واسم المفعول يَكُونَانِ على وزنِ(٢) المضارع في الحركات والسكّنات ، وعدد الحروف ، إلا أنَّ أولها أبدًا ميم مضمومة ، وما قبل الآخر مِن اسمِ الفاعل مكسورٌ لفظًا أو تقديرًا ، ومن اسم المفعول مفتوح لفظًا أو تقديرًا ؛ فتقول : مُكْرِم ، ومُكْرَم ، ومُسْتَخْرِج ، [ومستخرج] ومُضَرِّب ومُضَرَّب ، إلا أنْ يعدل عن مفعِّل إلى مثال من خمسة الأمثلة التى تعمل عمله ، وهى : فَعُول ، وفَعَّال ، ومِفْعَال ، وفَعِل ، وفَعِيل (٣) ، وقد تقدَّم ذكرها . ١٠٢ ب

فأمَّا قولُهم : أَوْرَسَ الشَّجَرُ ، فهو وَارِس ، وأَيْفَعَ الغلامُ فهو يَافِع ، وأَلْقَحَ الرَّجُل فهو مُلْقَح ، وأَسْهَبَ ، فهو مُسْهَب ، بفتح ماقبل الآخر فى اسم الفاعل ، فشاذٌّ لا يقاس عليه .

وإن كانا من فعل ثلاثى ، فإن اسم المفعول يَكُون على وَزْنِ مفعولٍ ؛ نحو : مَضْرُوب ، ومَقْتُول ، ومَعْلُوم .

وأمَّا اسم الفاعل ، فيكون من فَعَل بفتح العين على وزن فَاعِل ؛ نحو : ضَارِب ، وقَاعِد ، وكذلك يكون من فَعُل وفَعِل ، بضم العين وكسرها ، إن ذُهِبَ به مَذْهَبَ الزمان ، فإن لم يُذْهَب به ذلك المذهب ، فإنه يكون من فَعُلَ بضم العين على وزن فَعِيلٍ ، نحوُ : ظَرِيف .

فأمَّا : خَاثِر ، وحَامِض ، فشاذَّان لا يُقَاسُ عليهما ، ويكونُ من فَعِل المكسورة

---

(١) في ط : أزيد.

(٢) في أ : وفق .

(٣) م : باب أسماء الفاعلين والمفعولين وماجرى مجراهما من الصفات المطردة فى بابها قولى : « وهى فعول وفعال ومفعال وفعل وفعيل » مثال ذلك : ضروب زيدًا ، وضراب زيدًا ، ومنحار بوائكها ،وحذر زيدًا ، وعليم الشيء [قوله « ومنحار بوائكها قول لبعض العرب ذكره سيبويه . ينظر شرح الألفية لابن الناظم ٤٢٦ والتصريح ٦٨/٢] أ هـ .

العين ، إنْ كَانَتْ متعدية على وزن فاعل ؛ نحوُ : عَالِم ، وجاهِل .

وإن كانت غير متعدية على وَزْن فَعِل ؛ نحو : بَطِر ، وأَشِر ، وقد يجيء على فَعِيل ؛ نحو : مَرِيض ، إلا في الامتلاء وضدّه ، فإنَّ الغالب في اسم الفاعل منهما : فَعْلان نحو : عَطْشَان ، ورَيَّان ، أو في الألوان والعيوب الظاهرة وما أشبهها ، فإنَّ الغالب في اسم الفاعل منهما أفعل ؛ نحو : أَحمَر ، وأَصْفَر ، وأَعْمَى ، وأَعْرَج .

* * *

بَابُ تَبيِينِ الحُرُوفِ الزَّوَائِدِ وَالأَدِلَّة الَّتِى يُتَوَصَّلُ بِهَا إِلَى مَعْرِفَةِ زِيَادَتِهَا

فحروف الزيادة عَشَرةٌ ، يجمعها قولك : « أَمَانٌ وَتَسْهِيلٌ » والأدلة التى يتوصَّل بها إلى معرفة الزائد من الأصلى تسعة ، وهى : الاشتقاق الأَصْغَرُ / ، والتَّصْرِيف ، ١٠٣ أ والكَثْرَةُ ، ولُزُومُ الحَرْف للزيادة ، ولُزُومُ حرف الزيادة للبناء ، وكون الزِّيَادة لمعنًى ، والنَّظِير والخُرُوج عنه ، والدُّخول فى أَوْسَع البَابَيْنِ عند لزوم الخروج عن النَّظِيرِ .

فالاشتقَاقُ الأصغر : هو عَقْدُ تَصَارِيف تركيب من تراكيب الكلمة على مَعْنًى واحدٍ ؛ وذلك نَحْوُ رَدِّك ضاربًا ، ومضاربًا ، وضروبًا ، وأمثال ذلك إلى معنًى واحدٍ ، وهو الضَّرْب .

ولا يدخل الاشتقاق فى سبعة أشياء ، وهى : الأَسْمَاءُ الأعجميَّةُ ، كإسماعيل ، والأصوات ؛ نحو : غَاقْ ، والحروف وماشبّه بها [(١)] من الأسماء المتوغِّلة فى البناء ؛ نحو : مَنْ وَمَا ، واللغات المتداخلة ؛ نحو : الجون للأَسْوَدِ والأبيض ، والأسماء النادرة ؛ كطُوبَالَة ، اسم النَّعْجة ، والأسماء الخماسية ؛ نحو : سَفَرْجَل ، ويدخل فيما عَدا ذلك .

والتصريفُ : تغييرُ صيغة الكلمة إلى صيغة أخرى ، وهو نَوْعٌ من الاشتقاق ، إلا أنّه يخالفه فى أنَّ الاسْتِدْلال بِالتَّصْرِيف ، على أنَّ الحرف زائد ، إنَّمَا هو بالفرع على الأَصْل .

والاستدلالُ بالاشتقاق عَكْسُ ذلك ، فمثال الاستدلال بردِّ الفرع إلى الأصل : استدلالنا على زيادة همزة أَحْمَر ، بأنّه مأخوذ من الحمرة ، والحمرة هو الأَصْلُ الذى أخذ منه أحمر .

ومثالُ الاسْتِدلالِ بِرَدِّ الأَصْل إلى الفرع : اسْتِدْلالُنَا عَلَى زيادة ياء أيصر ، بقولهم فى جمعه ، أصار ، بحذف الياء ، فأصار فَرْعٌ عن أيصر ؛ لأنّه جمعه ، وقد استدلّ به مع ذلك على زيادة يَائِهِ .

---

(١) في ط : شبهها .

ولا يدخُل التصريفُ في أربعة أشياء ، وهي : الأسماء الأعجمية ، والأصْوَاتُ ، والحروفُ ، والأسماء المتوغّلة في البناء ، ويدخل فيما عدا ذلك .

والكثرة : هي أن يكون الحَرفُ في موضع ما قَدْ كَثُرَ وجودُهُ زائدًا فيما عرف له اشتقاقٌ أو تصريفٌ .

ويقلُّ وجوده أصليًا فيه ؛ فينبغي أن يُجْعَلَ زائدًا إذا وقع في ذلك الموضع ، فيما لا يُعْرَفُ له اشتقاقٌ ولا تصريفٌ ، حملا على الأكثر ؛ نحو الهمزة ، وإذ وقعَتْ أولا وبعدها ثلاثة أحرُف ، فإنّها زائدةٌ فيما عرف اشتقاقه ؛ نحو : أَحْمَر ، وأصفر ، إلا ألفاظًا يسيرة ، وهي : أرطى ، في لغة من يقول : أديمٌ مأْرُوط ؛ فيثبت الهمزة ، وأنصر بدليل ثباتها في « أصار » ، وأولق بدليل ثباتِها في : أُلِق ، ومَأْلُوق ، وأممَة ؛ لأنّها لو كانت زائدة ، لكان وزنها أفعلة ،وهي صفة ، وأفعلة / ليس من أبنية الصفات ، فشأنها فِعلَّة كذنّبة ، فإذا جاءت الهمزة فيما لا اشتقاق له ولا تصريف ، نحو : أفعل ، جعلت زائدة ، حملًا على الأكثر . ١٠٣ ب

ولزومُ الحرف الزيادة ، هو أنّ يكون الحرف في موضِع ما قد لزم الزيادَةَ فيما عُرِفَ له اشتقاقٌ أو تصريفٌ ، فإذا جاء ذلك الحرف في ذلك الموضع فيما لا يُعْرَفُ له اشتقاق ولا تصريف ، جعل زائدًا حملا على نظيره ، وذلك نحو : النون إذا وقعَتْ ثالثة ساكنةً ، وبعدها حرفان ، وإن لم تكن مدغمة فيما بعدها ، فإنّها زائدةٌ فيما عرف اشتقاقه ؛ نحوُ : « جَحَنْفَل » ؛ فإنّه من الجَحْفَلَة ، وحَبَنْطَى ، للعظيم البطن ، لأنّك تقول : حَبِط بطْنُه ، أي : عَظُمَ ، فإذا جاءت فيما لا يعرف له اشتقاق ولا تصريف ، قضى عليها بالزيادة ؛ نحو : عبنقس .

ولزومُ حروف الزيادة البناءَ ، مثاله لزوم النون في حِنطأو ، وكِنتأو ، وسِندأو ؛ فدلَّ ذلك على أنها زائدة ، إذ لو كانت أصليّةً ؛ لجاء[1] في موضعها حرف من الحروف التي لا تزاد ؛ نحوُ « سِرْدَ أو » مثلًا ، فَتقدمُ مِثْلِ ذلك من كلامهم دليلٌ على أنّ النون زائدة.

---

(١) في ط : كما .

وكونُ الزيادة لمعنًى ؛ نحو حروف المضارعة وياء التصغير ؛ فإنّه لمجرّد [(١)] وجود الحرف يعطى معنًى ينبغى أَنْ يُجْعَلَ زائدًا ؛ لأنّه لم يوجَدْ قطُّ حرفٌ أصلى فى الكلمة يعطى معنى .

والنَّظيرُ : هو أَنْ يكون فى الكلمة حَرفٌ لا يمكن حمله إلا على أنّه زائد ، ثم يسمع فى تلك الكلمة لغةٌ أخرى يحتمل الحرف فيها ، أن يُحْمَلَ على الأَصَالَةِ والزيادةِ ، فَيُقْضَى عليه بالزِّيَادَةِ ؛ لثبوت زيادته فى اللغة الأخرى ، التى هى نظيرةُ هذه ، وذلك نحوُ « تَتْفُل » ؛ فإنَّ فيه لغتين ، فتح التاء الأولى وضم الفاء وضمّها مع الفاء ، فمن فتح التاء لا يمكن أنْ تكون عنده إلا زائدة ؛ إذْ لو كانت أصليةً ، لكان وزن الكلمة : فَعْلُلا ،بضمّ اللام الأولى ، ولم يَرِدْ مثل ذلك فى كلامهم .

ومن ضمّها أمكن أنْ تكون عنده أصلية ؛ لأنه قد وُجِدَ فى كلامهم مثل : « فُعْلُل » ، بضم الفاء واللام ؛ مثل : بُرْثُن ، إلا أنّه لا يُقْضَى عليها إلا بالزيادة ؛ لثبوت زيادتها فى اللغة الأخرى .

والخروج عن النَّظير ، وهو أنّ يكون الحرف إن قُدّرَ زائدًا ، كان للكلمة التى يكون فيها نظير ، وإن / قُدِّر أصلا ، لم يكن لها نظير أو بالعكس ؛ فإنّه - إذ ذاك - ينبغى أنْ يُحْمَلَ على ما لا يؤدى إلى خروجها عن النَّظير ؛ نحو : عِزْوِيت . ١٠٤ أ

فإنّا إن جعلنا تاءه أصلية ، كان وزنه : فِعْوِيلًا ، وليس من أبنية كلامهم ، وإن جعلناها زائدة ، كان وزنها : فِعْلِيتا ، وهو موجود فى كلامهم ؛ نحو : عِفْرِيت ؛ فقضينا من أجل ذلك عليها بالزيادة .

والدُّخولُ فى أوسع البابين عند لزوم الخروج عن النَّظير ، هو أن يكون فى اللفظ حرفٌ واحدٌ من حروف الزيادة ،إنْ جعلتَهُ أصليًا أو زائدًا ، خرجت إلى بناءٍ لم يستقرَّ فى كلامهم ؛ فينبغى أَنْ يُحْمَلَ ما جاء من ذلك ، على أنَّ الحرف فيه زائد ؛ لأنَّ أبنية الأصول قليلة ، وأبنية المزيد كثيرةٌ منتشرةٌ ، فحمله على الباب الأَوْسَعِ أَوْلَى ؛ وذلك نحو : كَنَهْبل ، إنْ جعلت نونه أصلية ، كان وزنه « فَعَلّلا » ، وليس ذلك من أبنية كلامهم .

---

(١) فى أ : بمجرد .

وإن جعلتها زائدة ، كان وزنه : « فَنعْللا » ، ولم يتقرّر ذلك أيضًا فى أبنية كلامهم ؛ بدليل قاطعٍ من اشتقاقٍ أو تصريف ؛ لكن حمله على أنه : « فَنَعْلل » أَوْلَى لما ذكرنا.

فهذه جملةُ الأدلّة التى يُتَوَصَّل بها إلى تمييز الزائد من الأصلى .

* * *

ذِكْرُ النَّوْعِ الثَّانِي مِنَ التَّصْرِيفِ

بَابُ الْإِدْغَامِ فِي الْكَلِمَةِ الْوَاحِدَةِ

الإِدْغَامُ ، وهو رفعُكَ اللسان بالحرفَيْنِ رفعةً واحدةً ، ولا يكون إلا فى مثلَيْنِ [أو] متقاربَيْنِ ، فإذا اجتمع المتقاربان فى كلمة واحدة ، لم يَجُزْ إدغام أحدهما فى الآخر ؛ لما فى ذلك من الالتباس بإدْغَام المثلَيْنِ ؛ ألا ترى أنك لو قلتَ فى : أنملة : أمّلة ، لم يدر هل الأصل أنملة أو أمّلة ، إلا أن يكون المتقاربَانِ الياء والواو وقد سبقتْ إحداهما بالسكون ، فإنك تدغم إحداهما فى الأخرى ، إلا أن الواو هى التى تقلب ياءً ، تقدَّمت أو تأخَّرتْ ، نحو : مَيِّت ، أصله : مَيْوِت ، وشقىّ أصله : شَقِيوٌ ، ما لم يمنع من ذلك مانعٌ على ما نُبيِّنُ بعد [(١)] ، أو يكون بناء الكلمة مبيِّنًا أنَّ الإدغام لا يمكنُ أن يكون من قبيل إدغام المثلين ؛ وذلك نحو : انْفَعَلَ من المَحْو ، تقول فيه « امَّحَى » ؛ لأنَّه قد علم أنه انْمَحَى فى / الأصل ؛ إذ ليس فى كلامهم افَّعَلَ ، أو يكون أحد المتقاربين تاء ١٠٤ ب
افتعل أو تفاعل أو تفعَّل ؛ ذلك نحوُ : تَطَيَّر ، وتَدَارأ ، واختَصَم .

فأمّا تفعَّل ، وتفاعل ، فتقلب فيهما التاء حرفًا من جِنْسِ ما بعدها ، وتسكنه بسبب الإدْغام ، وتجتلب همزة الوصل ؛ إذ لا يمكن الابتداء بساكن ، فتقول : اطيَّر ، وادَّارأ ، وفى المضارع : يطيَّر ، ويَدَّارأ ، وفى اسم الفاعل : مُطيِّر ، ومُدارىء ، وفى المصدر : اطيُّر ، وادَّارأ .

وأمّا افتعل ، فتقلب فيه التاء من جنس ما بعدها ، وتسكنها بنقل حركتها إلى ما قبلها ، ثم تدغم فتقول : خصّم ، وإن شئت حذفت الحركة ولم تَنْقُلْهَا ، ثم تكسر فاء افتعل لالتقاء الساكنَيْنِ ، فتقول : خِصَّم ، بكسر الخاء ، وإن شئت كسرت عين افتعل إتباعًا لفائِهَا ، فتقول : خِصِّم ، بكسر الخاء ، والصاد ، وتذهب ألف الوصل فى جميع ذلك ؛ لتحرك الفاء .

---

(١) م : باب الإدغام فى الكلمة الواحدة
قولى : « نحو مهت أصله مهوت وشقى أصله : شقيو مالم يمنع من ذلك مانع ؛ على ما نُبيِّنُ بعد » أعنى أنك تقول : سويد وديوان ؛ فلا تدغم أحد حرفى العلة فى الآخر ؛ لعلة ستذكر بعد. أ هـ .

وتقول على اللغة الأولى في المضارع : يخصِّم ، وفي اسم الفاعل : مخصِّم ، بكسر الصاد فيهما ، وفي اسم المصدر : مُخصَّم ، بفتح الخاء والصاد .

وتقول على اللغة الثانية في المضارع : يَخِصِّم ، وفي اسم الفاعل : مُخِصِّم ، بكسر الخاء والصّاد فيهما ، وفي المصدر مخِصَّم بكسر الخاء وفتح الصاد ، ومنهم من يكسر حرف المضارَعةِ في هذا الوجه إتباعًا للخاء ، وتضمُّ الخاء في اسْمِ الفاعِلِ ، واسم المصدر فتقول : يِخِصِّم ، ومُخُصِم ، ومُخُصَّم ، وتفعل في الفعل المضارع واسم الفاعل على اللغة الثالثة ، مثل ما فعلْتَ فيهما على اللغة الثانية .

وأمّا اسم المصدر فتقول فيه : مُخصَّم ، ومُخصَّم ؛ كما فعلت في اسم الفاعل على اللغة الثانية .

واسم المفعول إن كان الفعل متعدِّيًا بمنزلة المصدر في جميع ما ذُكِرَ ، والمسموع في مصدره فِعَّل خاصة ، تقول :خَطُّف خطّانًا ، وخصم خِصّمًا ، وقرأ الحَسَنُ : ﴿ إِلَّا مَنْ خَطِّفَ ٱلْخَطْفَةَ فَأَتْبَعَهُۥ شِهَابٌ ثَاقِبٌ ﴾ [الصافات : ١٠] فزاد في المصدر هاء ، والقياس يقتضي أن تقول في المصدر خِصّامًا بكسر الخاء وفتح الصاد على اللغة الأولى والثانية ، وقياسه على اللغة الثالثة : خِصِّم ، بكسر الخاء والصاد .

وما عدا ما ذُكِرَ لا يجوز فيه إدغام المتقاربين ، إلا ألفاظًا شذَّتْ تُحفظُ ولا يُقَاسُ عليها / ، وهي سِتٌّ وَوَدّ ، وعِدان والأصل : سِدْس ، وَوَتد ، وعِتدان . ١٠٥ أ

وإذا اجتمع المثلان في كلمة واحدة ، فإمّا أنْ يكونا حرفَيْ عِلّة أو حرفَيْن صحيحين.

فإن كانا حرفي عِلّة ، فإمّا أنْ يكون الثاني ساكنًا أو متحركًا ، فإن كان ساكنًا ، لم يجز الإدغام ؛ نحو : حييتُ ، وأحييتُ .

وإن كان متحركًا ، فلا يخلو أنْ يكون ماقبله مفتوحًا أو غير مفتوح ، فإن كان مفتوحًا ، قلبته ألفًا ؛ نحو : أحيا ، واستحيا ، وإن كان غير مفتوح ، فلا تخلو حركة الثاني من المثلين مِنْ أنْ تكون إعرابًا ، أو غير إعراب ، فإن كانت إعرابًا ، لم تدغم ، نحو : لن يُحيِي ، ورأيْتُ مُحْيِيًا ، وإن كانت لغير إعراب ، فإما أنْ تكون متطرفةً أو غير متطرفة ، فإن كانت متطرِّفةً ، جاز الإظهار والإدغام ، نحو : حَيِي ، وحيَّ ، وحيِيَ ، وحيَّ .

ومن قال بِع ، قال : حِيّ ، بكسر الحاء ، ومن قال : حيي ، قال : حَيُوا ، كَرِضُوا ، ومن قال : حَيي ، قال : حَيُوا ، كردُّوا ؛ وعلى ذلك قوله [من مجزوء الكامل] :

٣١١- عَيُوا بأمرِهِمُ كَمَا عَيَّتْ ببَيْضَتِهَا الحَمَامَه(١)

وإن لم تكن متطرفة ، فإمّا أن يكون بعدها علامتا التثنية ،أو علامتا الجَمْعِ ، أو تاء التأنيث ، أو ألف التأنيث الممدودة أو الألف والنون الزائدتان :

فإن كان بعدها علامَتَا التثنيةِ أو علامَتَا الجَمْعِ ، لم يَجُزْ إلا الإظهار ؛ نحو قولك : مُحْيِيان ، ومُحيِيات ، وإن كان بعدها تاء التأنيث : فإمّا أن تكون قد لَحِقَتِ المفرد أو بناء الجمعِ ، فإن لحقت بناء الجمع ، جاز الإظهار والإدْغام ؛ نحو : أَحْيِيَة وأَعْيِية ، وإن شئت قلت : أَحِيَّة ، وأَعِيَّة ، وإنْ لحقَتِ المفرد ، فلا يخلو من أن تكون عوضًا من محذوف ، أو لا تكون ، فإن لم تكن عوضًا ، لم يجز إلا الإظهار ؛ نحو : مَحْيِية ، ومَعيِية .

وإن كانت عِوضًا ، لم يجزْ إلا الإدْغام ؛ نحوُ : تَحِيَّة ، مصدر حيَّا ، والأصل : تَحيِي ، فحذفت ياء تفعيل ، وعوّضت التاء منها .

وإن كان بعدها ألف التأنيث الممدودة ، أو الألف والنون الزائدتان ، جاز الإدْغام والإظْهار ، فتقول في جمع : عَيِي ، أعيياء ، وأعِيّاء إن شئت .

وتقول في « مَفْعَلان » من : حييتُ : محييان ، ومحيّان إن شئت ، وإذا أظهرت المثلين ، ولم تدغم ، كان الإخفاء في حركة الأوّل من / المِثْلَيْنِ أفصَح من الإظهار ، والإخفاء في الحركة إذا كانت كسرة ؛ نحو : مُحْيِين أحسن منه إذا كانت فتحة ؛ ١٠٥ ب

---

(١) لسب هذا البيت لعبيد بن الأبرص ولابن مفرغ الحميري ولسلامة بن جندل وجاء بلا نسبة أيضًا .

والشاهد فيه : قوله : عيوا حيث أدغمها ، وأجراها مجرى المضاعف الصحيح ، فسلمت من الاعتلال والحذف لما لحقها من الإدغام .

ينظر : ديوان عبيد بن الأبرص /١٣٨ ، وأدب الكاتب ٦٨ ، والحيوان ١٨٩/٣ ، وشرح أبيات سيبويه ٤٣٠/٢ ، وشرح شواهد الإيضاح /٦٣٣ ، وشرح المفصل ١١٥/١٠ ، وعيون الأخبار ٨٥/٢ ، واللسان (حيا) ، (عيا) ، وملحق ديوان ابن مفرغ ٢٤٤ ، وملحق ديوان سلامة بن جندل ٢٤٦ ، والكتاب ٣٩٦/٤ ، والمقتضب ١٨٢/١ ، والممتع في التصريف ٢/ ٥٧٨ ، والمنصف ١٩١/٢ ، وفيه : النعامة مكان الحمامة .

نحو : مُحْيين .

وإن كان المثلان حرفين صحيحين ، فإمّا أن يكون الثانى منهما متحركًا أو ساكنًا .

فإن كان متحركًا ، فلا يخلو من أنْ يكون اجتماعهما في اسم ، أو فى فعل ، فإن اجتمعا فى فعل ، فالإدغام ليس إلا .

فإن كان الأول من المثلين ساكنًا ، أدغمته في الثانى من غير تغيير ؛ نَحْوُ : ضَرَّبَ ؛ وإن كان الأول منهما متحركًا ، سكّنته بحذف الحركة منه ، إن كان ما قبله متحركًا ، أو حرف مدّ ولين ؛ نحوُ : ردَّ ، واحمارَّ ، وتنقلها إلى ما قبلها إن كان ساكنًا غير حرف مدٍّ ولين ؛ نحو : استقرَّ ؛ هذا ما لم يكن الأول من المثلين مدغمًا فيه غيره ، أو لم تَكُن الكلمة مُلحقة ، ويكون الإدغام مغيرا لها ، ومانعًا من أن تكون على مثال ما ألحقت به أو لم يَكُنْ أحد المثلين فى أول الكلمة ، أو تاء افتعل ، أو ما تصرّف منها .

فإن كان الأوّل منهما مدغمًا فيه غيره ، لم يجز إدْغامه فيما بعده نحو: ردَّدَ ، وإن كانت الكلمة ملحقة ، والإدغام مغيّرًا لها عما أُلحقت به ، لم يجز الإدغام؛ نحو جَلبَبَ ، واتحنكك .

وإن كان أحد المثلين فى أول الكلمة ، فإمّا أنْ يكون الثانى زائدًا ، أو غير زائد ، فإن كان زائدًا ، لم يجز الإدغام ، بل تظهر وتحذف الثانى من المثلين ؛ فتقول : تتذكّر ، وتذكّر إن شئت .

وإن كان أصليًا ، فإن شئت أظهرت ؛ نحوُ : تتابَع ، وإن شئت ، أدغمْتَ ، فتسكّن التاء الأولى ، وتجتلب همزة الوصل ؛ فتقول : اتَّابع .

وإن كان أحد المثلين تاء افتعل أو ما تصرّف منها ؛ نحو : اقْتَتل ، فإنّه يجوز فيه الإظهار والإدْغام ، ويكون حكمه فى الإدغام كحكم « اختصَم » ، فى جميع ما ذُكِرَ ؛ فتقول : قَتَّل بفتح القاف والتاء ، وقِتّل بكسرهما ، وَقِتَّل بكسر القاف وفتح التاء ويِقِتِّل بكسر الياء والقاف والتاء، ويَقِتِّل بفتح الياء وكسر القاف والتاء ، ويَقَتِّل بفتح الياء والقاف وكسر التاء .

وفى اسم الفاعل : مُقِتِّل ، بضم الميم وكسر القاف والتاء ، ومُقُتِّل بضَمّ الميم

١٠٦ أ والقاف / وكسر التاء .

وفى اسم المفعول : مُقِتِّل بكَسْرِ القاف وفَتْح التاء ، ومقَتَّل بفتحهما ، ومُقُتِّل ، بضمّ القاف وكسر التاء ، فيكون اسم المفعول فى هذين الوجهين الأخيرَيْن بمنزلة اسْمِ الفاعلِ ، والمسموع فى المصدر قِتَّل لا غير ، فتقول : قِتَّل قِتَّلا ، والقياسُ : يقتضي أن تقول : قِتَّالا ، بكسر القاف وفتح التاء ، وقِتِّلا بكسرهما .

وإن اجتمعا فى اسم ، فإمّا أن يكون على ثلاثة أحرف أو على أزيَدَ ، فإن كان على ثلاثة أحرف ، فإمّا أن يكون الأول متحركًا أو ساكنًا ، فإن كان ساكنًا ، فالإدغام ليس إلا ؛ نحوُ : ردٌّ ، وودٌّ ؛ إلا أن يضطرّ شاعر ؛ فيفك ويُحرّك الأول ؛ نحو قوله [من البسيط] :

٣١٢- ... ... مَاءٌ يشْرِقُنِي سَلْمَى فَهدٌ أو رَكَكُ(١)

يريد : « رَكٌّ » .

وإن كان الأوّل متحرّكًا ، فإمّا أنْ يكون على وَزْنٍ من أوزان الأفعال ، أو لا يكون ، فإن لم يَكُنْ على وزن من أوزانها ، لم يجز الإدغام ؛ نحوُ :سرر ، ودرر ، وإن كان على وزن من أوزانها ، فإن كان على وزن فَعَل ، لم يجز الإدغام ؛ نحو : طَلَل ، وإن كان على وزن فَعِل أو فَعُل ، أدغمت نحو : طَبٌّ ، وصبٌّ ، والأصلُ : طبب وصبب .

وإن كان الاسم على أزيد من ثلاثة أحرف ، أدغمت ، كان الاسم على وزن من أوزان الأفعال ، أو لم يكن ، وكان الأوّل من المثلين ساكنًا أو متحركًا ، إلا أنك تسكن المتحرك بنقل حركته إلى ماقبله ، وإن كان ساكنًا غير حرف مدّ ولين ، نحوُ : رادٌّ ، ومُحْمرّ ، ولا يحتاج إلى تغيير ، إن كان الأوّل ساكنًا ؛ نحوُ : خدب ؛ هذا ما لم يمتنع الإدغام ، وكون الأوّل من المثلين مدغمًا فيه ما قبله ، نحوُ : مزدد ، أو إلحاق نحو

---

(١) البيت لزهير بن أبي سلمى .

والشاهد فيه : قوله : « ركك » يريد : « ركٌّ » ، فاضطر الشاعر إلى فك الإدغام وتحريك الأول .

ينظر : ديوانه (١٦٧) ، الممتع في التصريف (٦٤٣) .

قَرْدَد ، ومُشحَنْكك ، فأمّا مَحبب ، فشاذ ، وأمّا فكّ « الأجلل » من قوله [من الرجز] :

٣١٣- الحَمْدُ لِلَّهِ العَلِيِّ الأَجْلَلِ(١)

فضرورة .

وإن كان الثاني من المِثْلَيْنِ ساكنًا ، فإمّا أن تصلَ إليه الحركة في حال ما ، أو لا تصل ؛ فإن وصلت إليه الحركة ، فإنّ أهل الحجاز لا يدغمون نحو قولك : إن تَرْدُدْ أَرْدُد ، ولا تُضَارر ، واشْدُدْ .

١٠٦ ب وأمّا غيرهم / من العرب : فيُدْغم ويحرّك الثاني بالفتح ، إن اتّصل به ألف ؛ نحو رُدَّا ، وبالضمّ إن اتّصَلَ به واو ؛ نحو : رُدُّوا ، وبالكسر إن اتّصل به ياء ؛ نحو : رُدِّي .

فإن لم يتصلْ به شيء من ذلك ، اختلفوا في تحريك الثاني فمنهم من يحرّكه أبدًا بحركة ما قبله إتباعًا ، فيقول : رُدُّ ، وفِرِّ ، وعَضَّ ، إلا أن يتصل به الهاء والألف التي للمؤنّث ؛ فيفتح على كلّ حال ؛ نحو : رُدَّها ، وفِرَّها ، وعضَّها .

أو الهاء التي للمذكر فيضم على كل حال ؛ نحو : ردُّه ، وفرُّه ، وعضُّه ، أو يكون بعده ساكن هو أوّل كلمة أخرى ، فيكسر ، ومنهم من يفتحه على كلّ حال ، إلا إذا كان بعده ساكن ؛ فإنه يحرّكه بالكسر ؛ نحو : رُدِّ القومَ ، ومنهم من يفتحه على كل حال ، كان بعده ساكن أو لَمْ يَكُنْ .

ومنهم من يكسره على كلّ حال .

فأمّا : هَلُمّ ، فالتُزِمَ فيها الفتح تخفيفًا لأجل التركيب الذي فيها .

وإن لم تصلْ إليه حركة لم يجز الإدغام ؛ نحو : رَدَدْتُ ، ورَدَدْتَ ، إلا أناسًا من بكر بن وائل ؛ فإنّهم يدغمون ، فيقولون : رَدُّتُ ، وردُّتَ وقد شذَّتِ العرب في : أحسْت ، وظَلْتُ ، ومسْتُ ؛ فحذفوا منها أحدَ المثلين تخفيفًا .

---

(١) البيت لأبي النجم .

والشاهد فيه : قوله : الأجلل ، والقياس : الأجلّ . ففك الإدغام ضرورة .

ينظر : خزانة الأدب ٣٩٠/٢ ، والدرر ١٣٨/٦ ، وشرح شواهد المغني ٤٤٩/١ ، والمقاصد النحويّة ٥٩٥/٤ ، وبلا نسبة في الخصائص ٨٧/٣ ، وشرح الأشموني ٨٠٥/٣ ، ٨٩٣ ، والمقتضب ١٤٢/١ ، ٢٥٣ ، والممتع في التصريف ٦٤٩/٢ ، والمنصف ٣٣٩/١ ونوادر أبي زيد ص ٤٤ ، وهمع الهوامع ١٥٧/٢ .

بَابُ حُرُوفِ البَدَلِ

وهى : السين ، والصّاد ، والزّاىُ ، والعَينُ ، والكَافُ ، والفَاءُ ، والشين .

والحروفُ التي يجمعها قولك : « أجد طويت منهلا » ، فهذه الحروف التى تبدلُ من غير إدغام ؛ فإن كان البَدَلُ لإدغام ، لم يكن مختصًا بهذه الحروف ، بل جائزًا فيها ، وفى غيرها على ما تُبيّنَ فى إدغام المُتقَارِبَيْنِ .

فأمّا الهمزة ، فأبدلَتْ من خمسة أحرف ، وهي حروف العلّة الثلاثة والهاءُ والعين ، فأبدلت من الألف على غير قياس ، إذا كان بعدها ساكن ؛ نحو قول بعضهم : دَأْبَّة ، وشأبّة ، ونحو قراءة أبى أيوب : ﴿ وَلَا الضَّأْلِّينَ ﴾ [الفاتحة : ٧] ، وقراءة عمرو بن عبيد : ﴿ وَلَا جَأْنٌّ ﴾ [الرحمن : ٣٩] ؛ ومن ذلك قوله [من الطويل] :

٣١٤- وبَعْدَ انْتِهَاضِ الشَّيْبِ مِنْ كُلِّ جَانِبِ
عَلَى لِمَّتِى حَتَّى اشْعَأَلَّ بَهِيمُهَا(١)

وكثيرًا ما يجىء فى الشعر ، وقد أبدلَتْ منها ، وإن لم يكن بعدها ساكن ، إلا أن ذلك أقلُّ .

حُكِيَ عنهم : « تأبلت القِدْر » ، إذا ألقيت فيها التّابل ، وكان العَجّاج يهمز العالم والخاتم / ، قال [من الرجز] : ١٠٧ أ

٣١٥- وَخِنْدِفٌ هَامَةُ هَذَا العَأْلَمِ(٢)

وتكون الهمزة المبدلة فى هذا النوع ساكنة ، إلا أن تكون الأَلِفُ فى نيّة حركة ؛ فإنها تكون إذ ذاك مُتحرِّكة بالحركة التى تكون للألف فى الأصل ؛ نحو قول بعضهم : « لَبَأَ رَجُلٌ الحَجَّ » ، « حلأَ زَيْدٌ السَّوِيقَ » .

---

(١) البيت بلا نسبة في : سر صناعة الإعراب ٧٣/١ ، وشرح المفصل ١٣٠/٩ ، ١٢/١٠ ، واللسان (شعل)، والممتع في التصريف ٣٢١/١ .
والشاهد فيه قوله : اشعألّ فهمز على لغة بعض العرب .

(٢) الشاهد فيه قوله : العألم يريد : العالم ، فهمز الألف على لغة بعض العرب .
ينظر : ديوانه ٤٤٢/١ ، ورصف المباني ص٥٦ ، وسرّ صناعة الإعراب ٩٠/١ ، وشرح المفصل ١٢/١٠ ، ١٣ ، وشرح شواهد الشافية ص ٤٢٨ ، ولسان العرب (بيت) (علم) وبلا نسبة فى رصف المبانى ص ٤٤٧ وشرح شافية ابن الحاجب ٢٠٥/٣ ، والممتع في التصريف ٣٢٤/١ .

ومن ذلك قول ابن كثوة [من البسيط] :

٣١٦- وَلَّى نَعَامُ بَنِي صَفْوَانَ زَوْزَأَةً لَمَّا رَأَى أَسَدًا فِي الغَابِ قَدْ وَثَبَا(١)

وأنشد الفرّاء [من الرجز] :

٣١٧- يَا دَارَ مَيَّ بِدَكَادِيكِ البُرَقْ صَبْرًا فَقَدْ هَيَّجْتِ شَوْقَ المُشْتَئِقْ(٢)

وأبدلت منها بقياس في الوقف ؛ نحو حبلأ ، وقد تقدّم ذكره .

ومن الألف الزائدة بلزوم إذا وقعتْ بعد ألف جمع في نحو رسائل ، ومن هذا القبيل : إبدالها من الياء والواو إذا وقعتا بعد ألف زائدة طرفًا أو عينَيْن في اسم الفاعل المأخوذ مِنْ فعل معتلّ العين ؛ نحو : قائم ، وبائع ، وكساء ، ورداء ؛ لأنّ الهمزة ، إنّما أبدلَتْ من الألف المبدَلَة من الياء والواو على حَسَب ما يقتضيه التصريف ، وَمِنْ هذا القبيل إبدالها مِنْ ألف التأنيث في نحو :صَحْرَاء ؛ لوقوعها متطرّفة بعد ألف زائدة ؛ ولذلك إذا جمعوا قالوا : صَحَارى ، فلم تثبُتِ الهمزة ؛ لزوال موجبها ، وهو الألف ؛ نحو قوله [من الهزج] :

٣١٨- لَقَدْ أَغْدُو عَلَى أَشْقَـ ـرَ يَغْتَالُ الصَّحَارِيَا(٣)

(١) الشاهد فيه قوله : زوزأة والأصل : زوزاة ، فهمز الألف وحركها بالفتح لأنها حركة الألف في الأصل .

ينظر : الخصائص ١٤٥/٣ ، وسر صناعة الإعراب ٩١/١ ، واللسان (نعم) ، (زوى) ، والممتع في التصريف /٣٢٥ ، وهو بلا نسبة في المحتسب ٣١٠/١ .

(٢) البيت لرؤبة بن العجاج ، وليس في ديوانه ، والشاهد فيه : قوله : المشتئق ، وأصله : المشتاق ، فقلب الألف همزة ، وحرّكه بالكسر ، لأن الألف بدل من واو مكسورة .

ويروى « سلمي » بدل « مي » .

والدكاديك جمع الدكداك وهو الرمل المتلبد في الأرض لم يرتفع

ينظر : شرح شواهد الشافية ص ١٧٥ ، وليس في ديوانه ، وبلا نسبة في الخصائص ٣/ ١٤٥ ، وسرّ صناعة الإعراب ص ٩١ ، وشرح شافية ابن الحاجب ٢٥٠/٢ ، ٢٠٤/٣ ولسان العرب ، (شوق) ، (دكك) ، (حول) ، والممتع في التصريف ٣٢٥/١ .

(٣) البيت للوليد بن يزيد .

والشاهد فيه قوله : الصّحاريا في جمع الصّحراء . قال البغدادي : لمّا قُلبت الألف بعد الراء ، في الجمع ، ياءً ، قُلبت الهمزة التي أصلها ألف التأنيث ياء أيضًا ، وهذا أصل كلّ جمع لنحو : صحراء ، ثمّ يُخفّف بحذف الياء الأولى ، فيصير صحارِي بكسر الراء وتخفيف الياء مثل : مدارِي ، ويجوز أن تُبدل الكسرة فتحة ، فتقلب الياء ألفًا لتحرّكها وانفتاح ما قبلها ، كما فعلوا في مدارَى . وهذان الوجهان هما المستعملان ، والأول أصل متروك يوجد في الشعر . =

وأبدلَتْ من الواو على غير لُزُومٍ بقياسٍ ، إذا كانَتْ مضمومة ضمَّةً لازمةً ، وكانَتْ أول كلمة ، أو بعد ساكن لا تكونُ مدغمًا فيها أو قبله ؛ نحوُ : « أعِد وأدْؤُر ، وفئوج » وإذا كانت مكسورة أولا نحو : إعاء ، وإفادة ، وإن شئْت ، تركْت الهمزة في جميع ذلك .

وعلى اللزوم إذا انْضَافَ إليها واو أخرى في أول كلمة ؛ نحو : أُواصل ، ما لم تَكُنِ الثانية مدَّة عارضة ؛ فلا يلزم الهمزة ؛ نحو : وورى ، وإذا كانَتِ الواو زائدة للمدّ ، ووقعَتْ بعد الألف في الجمع المتناهي ؛ نحو : حلائب ، جمع حَلُوبة ، فإن لم تكن[1] زائدةً للمدّ ، لم يهمز حتى تكونَ قريبةً من الطرف ، لفظًا أو نيّة غير صحيحة في المفرد ، في موضع ينبغي أن تُعَلَّ فيه ، وقد تقدَّم الألف واو أو ياء ؛ نحو قولك في جمع أوّل : أوائل ، وسيِّد سيائد / ، والأصل : سَيَاود ؛ وكذلك لو زدت ياء قبل الطرف ، فقلت : أوايل للضرورة ، لهمزت ؛ لأنَّها في نيّة أن تلي الطرف ، ولا تُهمز في غواوير جمع غُوَّار ؛ لأنَّها بعيدة من الطرف لفظًا ونيّة ، ولا في ضَياون ؛ لأنَّها صَحَّتْ في : ضيون ، وقد كان ينبغي أن تُدْغِم فيقال : ضيِّنٌ ، وأبدلت على غير قياس مفتوحة أولا ، قالوا : أَحَد ، وأجم ، وأَنَاة في وَحَد ، وَوَجم ، ووَنَاة ، ومكسورة غير أول في مصائب ، وأقائم ، والأصل : مَصَاوب وأَقَاوِم ، وساكنة في موقد في الشعر ؛ قال [من الوافر] : ١٠٧ ب

٣١٩- أَحَبُّ المُؤْقِدين إلَيَّ مُؤْسَى[2]

وأبدلت من الياء بقياس ولزوم ، إذا كانت زائدة للمدِّ في المفرد ، ووقعت بعد

ينظر : ديوانه ٧٤ ، وخزانة الأدب ٤٢٤/٧ ، ٤٢٦ ، وسرّ صناعة الإعراب ٨٦/١، وشرح شواهد الشافية ٩٥/٤ ، وشرح المفصل ٥٨/٥ ، والممتع في التصريف ٣٣٠/١ ، وبلا نسبة في الإنصاف ٨١٦/٢ ، وشرح شافية ابن الحاجب ١٩٤/١ ، ١٦٢/٢.

(١) في ط : لم تكن الواو .

(٢) البيت لجرير .

والشاهد فيه : همز الواو في المؤقدين و مُؤسي ، لأنه قدَّر ضمة الميم على الواو ، وهذا غير قياسي ينظر : ديوانه ص ٢٨٨ ، والأشباه والنظائر ١٢/٢ ، ٧٤/٨ ، والخصائص ١٧٥/٢ ، ١٤٦/٣ ، ١٤٩ ، ٣١٩ ، وشرح شواهد الشافية ص ٤٢٩ ، شرح شواهد المغني ٩٦٢/٢، المحتسب ٤٧/١ ، وبلا نسبة في سر صناعة الإعراب ٧٩/١ ، وشرح شافية ابن الحاجب ص ٢٠٦ ، ومغني اللبيب ٦٨٤/٢ ، والممتع في التصريف ٩١/١ ، ٣٤٢ ، ٥٦٥/٢.

الألف في الجمع الذي لا نَظِيرَ له في الآحَادِ ، نحو : صحائف .

فإن لم تَكُنْ زائدة للمدِّ ، لم تهمزْ حتى تكون قريبةً من الطرف لفظًا أو نيّةً ، ويكون قبل الألف ياء أو واو نحو : عيّل ، وعيائل ، والأصل : عيايل ، وكذلك لو بنيت « فَوْعَلا » من البيع ، ثم جمعته ، لقلت : بيّع ، وبوائع ، والأصل : بوايع .

ولو زدت ياء قبل الطرف في الضرورة ، لهمزت أيضًا ؛ لأنها تلي الطرف في النية ، قال [من الرجز] :

٣٢٠- فِيهَا عَيَائِيلُ أُسُودٌ وَنُمُرْ(١)

وأبدلَتْ على غير قياس في أَلْفَاظ ، فقالوا : أدى ، والأصل : يدى .

ومن كلامهم : « قَطَعَ اللَّهُ أديه » ، وقالوا : أَلَل ، في يلل ، ورِئْبال ، في رِيبال ، وشئمة ، في شيمة .

وأبدلَتْ علي غير قياس من الهاء في : ماء ، وأمْوَاء ، والأصل : مَاه ، وأمْوَاه ؛ قال [من الرجز] :

٣٢١- وَبَلْدَةٍ قَالِصَةٍ أَمْوَاؤُهَا يَسْتَنُّ فِي رَأْدِ الضُّحَى أَفْيَاؤُهَا(٢)

وفي « آل » ، والأصل : أهل ، بدليل قولهم : أُهَيْل ، فأبدلوا من الهاء همزة ، ومن الهمزة ألفًا ، وفي : هل ، وهذا ، فقالوا : « أَلْ فَعَلْت » ، وأَذَا قَامَ ، وأبدلت من العين - أيضًا - على غير قياس في عُباب ، فقالوا : أُباب ، قال [من الرجز] :

٣٢٢- أُبَابُ بَحْرٍ ضَاحِكٍ هَزُوق(٣)

وأمّا الجيمُ ، فأبدلت من الياء لا غير ، إذا كانت مشدّدة باطّراد ، متطرفة كانت أو غير متطّرفة ، قالوا : « فقيمج » و« مُرِجّ » أي : فقيمي ، ومُرى .

---

(١) تقدم برقم (٢٩٩) .

(٢) البيت بلا نسبة في : جمهرة اللغة / ٢٤٨ ، ورصف المباني /٨٤ ، وسر صناعة الإعراب ١/ ١٠٠، وشرح شافية ابن الحاجب ٢٠٨/٣ ، وشرح شواهد الشافية /٤٣٧ ، وشرح المفصل ١٥/١٠، واللسان (موه) ، والممتع في التصريف ٣٤٨/١ ، والمنصف ١٥١/٢ .
والشاهد فيه : قوله أمْوَاؤها ، والأصل : أمواهها فأبدل الهاء همزة شذوذًا .
وقوله : وبلدة مجرور بـ « رُبَّ » المحذوفة بعد الواو .

(٣) البيت بلا نسبة في : شرح شافية ابن الحاجب ٢٠٧/٣ .

ومن ذلك قوله [من الرجز] :

٣٢٣- خَالِي عُوَيْفٌ وَأَبُو عَلِجِ المُطْعِمَانِ اللَّحْمَ بِالعَشِجِّ[1]

يريد : أبا عليّ والعشيّ .

وأنشد ابن الأعرابي [2] [من الرجز] :

٣٢٤- كَأَنَّ فِي أَذْنَابِهِنَّ الشُّوَّلِ مِنْ عَبَسِ الصَّيْفِ قُرُونَ الأُجَّلِ[3] / ١٠٨ أ

يريد : « الأُيَّل » وأبدلت منها بغير اطّراد ، إذا كانت خفيفةً ، بل لا يحفظ ذلك إلا في الشعر ؛ نحو قوله [من الرجز] :

٣٢٥- حَتَّى إِذَا مَا أَمْسَجَتْ وَأَمْسَجَا[4]

يريد : أمسيت وأمسيا ، وأنشد الفراء [من الرجز] :

٣٢٦- لاهُمَّ إِنْ كُنْتَ قَبِلْتَ حَجَّتِجْ فَلا يَزَالُ شَاحِجٌ يَأْتِيكَ بِجْ[5]

---

(١) تقدم برقم (٢٥٥) .

(٢) محمد بن زياد المعروف بابن الأعرابي ، راوية نَسَّابَةٌ علّامة باللغة ولد ١٥٠هـ من أهل الكوفة ، كان أحول ، لم ير أحد في علم الشعر أغزر منه له تصانيف منها أسماء الخيل وفرسانها ، الأنواء ، الفاضل ، البشر ، وغيرها توفي ٢٣١هـ .
ينظر : وفيات الأعيان ٤٩٢/١ ، تاريخ بغداد ٢٨٢/٥ ، المقتبس ٦/٣-٩ نزهة الألباء ٢٠٧ ، الأعلام ١٣١/٦ .

(٣) البيت لأبي النجم .
ويروى الشوّل بدلا من الشول والشاهد فيه : قوله : الأُجّلِ يريد : الأُيَّل ، فأبدل الياء المشددة جيمًا مشددة على لغة بعض العرب .
ينظر : سمط اللآلي ص ٧١٢ ، وشرح شواهد الشافية ص ٤٨٥ ، والطرائف الأدبية ص٦٣ ولسان العرب (عبس) ، (شول) ، والمحتسب ٧٦/١ ، وبلا نسبة في إصلاح المنطق ص ٨٣ ، وأمالي القالي ٧٨/٢ ، وسرّ صناعة الإعراب ١٧٦/١ ، وشرح شافية ابن الحاجب ٢٢٩/٣، ولسان العرب (أول) ، والممتع في التصريف ٢٤٨/١.

(٤) البيت للعجاج وليس في ديوانه .
والشاهد فيه قوله : أمسجت وأمسجا يريد أمسيت وأمسيا ، فأبدل الياء جيمًا ، وهذا قبيح.
ينظر : ملحق ديوانه ٢٧٨/٢ ، وشرح شواهد الإيضاح ٦٢٧ ، وشرح شواهد الشافية ٤٨٦ ، وهو بلا نسبة في سر صناعة الإعراب ١٧٧/١ ، وشرح شافية ابن الحاجب ٢٣٠/٣ ، وشرح المفصل ٥٠/١٠ ، واللسان (الجيم) ، والمحتسب ٧٤/١ ، والممتع في التصريف ٣٥٥/١ .

(٥) البيت لرجل من اليمانيين .
وفي البيت شاهدان : أوّلهما حذف أَلْ من اللهم شذوذًا ، وثانيهما إبدال الجيم من الياء =

يريد : حجتي ، ويأتيك بي .

وأما الدّال ، فأبدلت من التاء والذال ؛ فأبدلت باطّراد من تاء « افتعل » وما تصرّف منها ، إذا كانت الفاء زايًا ، فقالوا : ازْدَان ، وازْدَلَفَ ، ومُزْدَان ، ومُزْدَلِف ، وازْدِيَان ، وازْدِلاف .

وأبدلت بغير اطّراد منها ، إذا كانت الفاء جيمًا ، فقالوا :اجْدَمَعُوا ، واجْدَزَّ ، والأكثر التاء ، ومن ذلك قوله [من الوافر] :

٣٢٧- فَقُلْتُ لِصَاحِبِي : لا تَحْبِسَنَّا بِنَزْعِ أُصُولِهِ وَاجْدَزَّ شِيحَا(١)

يريد : واجتزّ .

وإذا كانت الفاء ذالاً ، قالوا : « اذْدَكَرَ » ،من غير إدغام ، قال أبو حكاك [من الرجز] :

٣٢٨- تُنحي على الشّوك جُرازًا مقضبا والهرم تُذريه اذدراءً عجبا(٢)

ومن تاء « تَوْلج » ، قالوا : دَوْلج .

= الخفيفة لاشتراكهما في المخرج والجهر ، والأصل حجّتي ، و بي .
ينظر الدرر ٣/٤٠ ، والمقاصد النحويّة ٥٧٠/٤ ، وبلا نسبة في الدرر ٢٢٩/٦ ، وسرّ صناعة الإعراب ١٧٧/١ ، وشرح الأشموني ٤٤٩/٢ ، وشرح التصريح ٣٦٧/٢ ، وشرح شافية ابن الحاجب ٢٨٧/٢ ، وشرح شواهد الشافية ص ٢١٥ ، وشرح المفصّل ٧٥/٩ ، ١٠/ ٥٠ ، ولسان العرب (دلق) ، ومجالس ثعلب ١٤٣/١ ، والمحتسب ٧٥/١ ، والممتع في التصريف ٣٥٥/١ ، ونوادر أبي زيد ص ١٦٤ ، وهمع الهوامع ١٧٨/١ ، ١٥٧/٢ .

(١) اختلف في نسبة البيت فنسب تارة إلى مضرس بن ربعي وأخرى إلى يزيد بن الطثرية .
والشاهد فيه قوله : واجدزّ فإنّ أصله اجتزّ ، فقُلبت تاء الافتعال دالا .
ينظر : البيت لمضرّس بن ربعي في شرح شواهد الشافية ص ٤٨١ ، وله أو ليزيد بن الطثريّة في لسان العرب (جزز) ، والمقاصد النحوية ٥٩١/٤ ، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٨٥/٨ ، وخزانة الأدب ١٧/١١ ، وسرّ صناعة الإعراب ص ١٨٧، وشرح الأشموني ٨٧٤/٣ ، وشرح شافية ابن الحاجب ٢٢٨/٣ ، وشرح المفصل ٤٩/١٠، والصاحبي في فقه اللغة ص ١٠٩ ، ٢١٨ ، ولسان العرب (جرر) ، والممتع في التصريف ٣٥٧/١ .

(٢) الشاهد فيه : قوله : اذدراء والأصل : اذ تراة ، فقلب تاء الافتعال مع الذال دالاً لغير إدغام .
ينظر : سر صناعة الإعراب ١٨٧/١ ، شرح المفصل ٤٩/١٠ ، الممتع في التصريف ١/ ٣٥٨ ، بلا نسبة في جمهرة اللغة ٥٢٣ ، شرح الأشموني ٨٧٤/٣ ، شرح المفصل ١٥٠/١٠، لسان العرب (ذكر) .

وأبدلَتْ من الذال في ذِكَر جَمْع ذِكْرة لا غير ، فقالوا : « دكر » ؛ قال ابن مقبل[(١)] [من البسيط] :

٣٢٩- يَا لَيتَ لِي سَلْوَةً تُشْفَى النُّفُوسُ بِهَا مِنْ بَعْضِ مَا يَعْتَرِي قَلْبِي مِنَ الدِّكَرِ[(٢)]

وأمّا الطاء ، فأبدلت من التاء لا غير ، إلا أنّها تبدَلُ منها بقياسٍ على اللزوم في افتعل ، ممَّا فاؤه صاد أو ضاد أو طاء أو ظاء ؛ فتقول في : « افتعل » من الضَّرْب ، والصَّبْر ، والظّهْر ، اضْطَرَب ، واصْطَبَر ، واظْطَهَر[(٣)] ؛ وكذلك تبدل منها ، إذا كانت الفاء طاءً ، إلا أن ذلك من قبيل البَدَل الذي يكون بسبب الإدْغام ؛ فتقول في : افْتَعَل من الطَّرد : اطَّرَدَ ، لمَّا أبدلت التاء طاء في : اطْتَرَدَ ، اجتمع لك مِثْلان[(٤)] ؛ فأدغمت .

وتبدل منها بغير قياسٍ ، إذا كانت ضميرًا ، وقد وقعَتْ بعد هذه الحروف ، فقالوا : فحصط ، وخَبَطْط ، وحضضط ، وحبط ، والأصل : فَحصْتُ ، وخَبِطْتُ ، [وحضضت] ، وحبطت ؛ وهو أكثر استعمالا .

وأما الواو فأبدلَتْ من ثلاثة أحرف ، وهي : الهمزة والألف ، والياء ، [إلا أن إبدالها من][(٥)] الألف والياءِ ، إنَّما يُذْكَرُ في باب القَلْبِ ، فتبدل من الهمزة المنفردة بقياس مِنْ غير لزوم ، إذا وقعت بعد واو زائدة للمدِّ / حركة ما قبلها مِنْ جنسها ، ١٠٨ ب
وكانتا في كلمةٍ واحدةٍ ؛ فتقول : مَقْرُوّ في : مَقْرُوء ، فإن لم تكن كذلك ، جاز أنْ تُبدلَ منها الواو ، فتقول : ضوّ ، والأحسن ألا تُبدل ؛ بل تُلقى حركة الهَمْزةِ على

(١) تميم بن أُبيّ بن مقبل ، من بني العجلان ، من عامر بن صعصعة ، أبو كعب : شاعر جاهلي ، أدرك الإسلام وأسلم ، فكان يبكي أهل الجاهلية ، عاش نيفًا ومائة سنة ، وعدّ في المخضرمين ، وكان يهاجي النجاشي الشاعر . له ديوان شعر ورد فيه ذكر وقعة صفين سنة ٣٧هـ .
ينظر : خزانة البغدادي ١١٣/١ ، الأعلام ٨٧/٢ ، وسمط اللآلي ٦٦-٦٨ ، والإصابة ١/ ١٩٥ .

(٢) الشاهد في قوله : الدكر يريد الذكر ، فقلب الذال دالا .
ينظر : ديوانه (٨١) ، الخصائص ٣٥١/١ ، سر صناعة الإعراب ١٨٨/١ ، الممتع في التصريف (٣٥٩/١) ، المنصف (١٤٠/٣) .

(٣) في أ : اضطهر .

(٤) في أ : المثلان .

(٥) في ط : لأنَّ إبدالها إن.

الواو ، وتحذف الهمزة إذا قُصِدَ التخفيف؛ فيقال : ضَو .

وقد تقدَّمَ حكمها ، إذا كانتا في كلمتَيْنِ ، وتبدل - أيضًا - منها ، وإذا كانت مفتوحةً وقبلها ضمة ؛ نحو: جُوَن في جؤن ، إذا خففتها ، وإذا كانت ساكنة وقبلها ضمّة ، نحوُ : بُوْس ، في : بُؤس ، وإذا كانت طَرفًا زائدة للإلحاق أو بدلا من أصْل بعد ألف زائدة في التثنية أو النَّسب ؛ نحو : كِسَاء ، ورِدَاء ، وعِلْبَاء .

وقد تقدَّم ذكر ذلك في موضعه ، وعلى اللّزوم إذا كانت قبل الألف التي في الجَمْع المتناهي ، بشرط أن يكتنف الألف همزتان ؛ نحو : ذُوَائب ، وأبدلَتْ على غير قياس في : واخيت ، والأصْل : آخيت .

فإن انضمَّ إلى الهمزة همزة أُخرىَ ، فإن كانَتِ الثانيةُ ساكنة ، لزم إبدالها واوًا ، إذا كانَتِ التي قبلها مضمومة ؛ نحو : أوتي ، وإن كانت الثانية متحركة ، فإنّها تبدل واوًا إن كانت الحركة ضمَّة أو فتحة ؛ نحو : أوادم ، وأواتي ، والأصل : أَآدم ، وأَآتي ، وتقول في مثل : « أؤم » مِنْ أممْتُ : أوُمٌّ ، وفي أفعل منه : أوم ، والأصل : « أأمم » ، و « أأمّ » فلما انتقلت الحركة إلى الهمزة بسَبَبِ الإدغام ، أبدلتها واوًا .

وأمّا الياء : فإنّها أبدلت من ثمانية عشَرَ حرفًا ، وهي : الألف ، والواو ، والسين ، والباء ، والراء ، والنون ، واللام ، والصَّاد ، والضَّاد ، والميم ، والدَّال ، والعين ، والكاف ، والتاء ، والثاء ، والجيم ، والهاء ، والهمزة .

إلا أنَّ إبدالها من الألف والواو ، إنَّمَا يُذكَرُ في باب القَلْب ، فأبْدلت من السين على غير قيَاسٍ من غير لزوم [(١)] في : سادس ، وخامس ، وقد تقدَّم ذكره .

وأبدلت من الباء على غير لزوم [(٢)] فيما حَكَاهُ ثعلب ، من قولهم : « لا وَرَبِيكَ » ، وفي جمع ثعلب في أحد القولين ، وأرْنب ؛ للضرورة ، قال [من البسيط] :

٣٣٠- لَهَا أَشَارِيرُ مِنْ لَحْمٍ تُتَمِّرُهُ ... مِنَ الثَّعَالِي ، وَوَخْزٌ مِنْ أَرَانِيهَا[(٣)]

---

(١) في أ : ومن لزوم .

(٢) في أ : اللزوم .

(٣) البيت اختلف في نسبته فتارة إلى أبي كاهل النمر بن تولب اليشكري وثانية إلى أبي كاهل اليشكري وثالثة إلى رجل من بني يشكر .

والشاهد فيه قوله : الثعالي و أرانيها يريد : الثعالب ، و أرانبها ، فأبدل الياء من الباء =

وأبدلت منها على اللزوم في : دِيبَاج ، والأصل : دِبَّاج ، وأبدلَتْ من الراء على اللزوم في / : قِيراط وشِيرَاز ، وتسرَّيْت ، والأصل : قِرَّاط ، وشِرَّاز وتسَرَّرْت . ١٠٩ أ

وأبدلت من النون على اللزوم في : دِينَار ، وأَنَاسي ، وظَرابي ، وتَظَنَّيْت ، وتَسَنَّى ، والأصل : دِنَّار ، وأناسِين ، وظرابين ، وتَظَنَّن ، وتَسَنَّن ، أي : تغيَّر ، وعلى غير لزوم من نون إنسان الأولى ، فقالوا : إيسان ؛ قال عامر بن جؤين [1] [من الطويل] :

٣٣١- فَيَالَيْتَنِي مِنْ بَعْدِمَا طَافَ أَهْلُهَا هَلَكْتُ ، وَلَمْ أَسْمَعْ بِهَا صَوْتَ إِيسَانِ [2]

وأبدلت من اللام على غير لزوم في : أَمْلَيْتُ الكتابَ ، والأصل : أَمْلَلْتُ .

وأبدلت من الصّاد - أيضًا - على غير لزوم في : قَصَّيْت أظفاري ، والأصل : قصّصْت .

وأبدلت من الضَّاد - أيضًا - على غير لزوم في : تفضَّيت من الفِضَّة . وفي تفعُّل من الانقضاض في الشعر ، قال العجاج [من الرجز] :

٣٣٢- تَقَضِّيَ البَازِيِّ إِذَا البَازِيْ كَسَرْ [3]

= ضرورةً ، لأنّ الوزن يقتضي إسكان كلّ من هاتين الياءين .

ينظر لأبي كاهل النمر بن تولب اليشكري في الدرر ٣/٤٧ ، والمقاصد النحويّة ٤/٥٨٣ ، ولأبي كاهل اليشكريّ في شرح أبيات سيبويه ١/٥٦٠ ، وشرح شواهد الشافية ص ٤٤٣ ، ولسان العرب (رنب) ، (ثمر) ، (شرر) ، (وخز) ، ولرجل من بني يشكر في الكتاب ٢/ ٢٧٣ ، وبلا نسبة في أمالي ابن الحاجب ص ٣٢٧ ، وجمهرة اللغة ص ٣٩٥ ، ١٢٤٦ ، وسرّ صناعة الإعراب ٢/٧٤٢ ، وشرح الأشموني ٣/٨٢٤ ، وشرح شافية ابن الحاجب ٣/٢١٢ ، وشرح المفصّل ١٠/٢٤ ، والشعر والشعراء ١/١٠٧ ، وكتاب الصناعتين ص ١٥١ ، ولسان العرب (لصب) ، (لعل) ، (ثلم) ، والمقتضب ١/٢٤٧ ، والممتع في التصريف ١/٣٦٩ ، وهمع الهوامع ١/١٨١ ، ٢/١٥٧ .

(١) عامر بن جؤين بن عبد رضاء بن قمران الطائي : شاعر فارس ، من أشراف طيىء في الجاهلية . من المعمرين . كان فاتكا . مستهترًا . تبرأ قومه من جرائره . وله حكاية مع امرئ القيس قتله بعض بني كلب .

ينظر : الأعلام ٣/٢٥٠ ، خزانة البغدادي ١/٢٤ ، ٢٥ ، ورغبة الآمل ٦/٢٣٥ .

(٢) الشاهد فيه : قوله : إيسان يريد : إنسان فأبدل النون ياء .

ينظر : لسان العرب (أنس) ، الممتع في التصريف ١/٣٧١ ، وبلا نسبة في سر صناعة الإعراب ٢/٧٥٧ ، المحتسب ٢/٢٠٣ .

(٣) البيت للعجاج .

والشاهد فيه قوله : تقَضِّي ، والأصل : تقضُّض فأبدل الضاد الثالثة ياءً ، وهذا شاذ . =

وأبدلت من الميم على اللزوم فى : دِيمَاس ، والأصل : دِمَّاس .

وأبدلَتْ منها على غير اللزوم فى : أمّا ، فقالوا : أيْمَا ، وفى يأتم ، وتكمُّوا فى الشِّعْر ؛ قال [من الطويل] :

٣٣٣- رَأَتْ رَجُلا أَيْمَا الإِلَهَ فَيَتَّقِي وأَيْمَا بِفِعْلِ الصَّالِحَاتِ فَيَأْتَمِي[1]

وقال الآخر[2] [من الرجز] :

٣٣٤- بَلْ لَوْ شَهِدْتِ النَّاسَ إِذْ تُكُمُّوا بِقَدَرٍ حُمَّ لَهُمْ وَحُمُّوا[3]

وأبدلَتْ من الدال فى : تَصْدِيَة ، والتصدية : التَّصْفِيق والصَّوت ، وأصله : تَصْدِدَة من صَدَدت ، قال تعالى : ﴿ إِذَا قَوْمُكَ مِنْهُ يَصِدُّونَ ﴾ [الزخرف ٥٧] أى : يَضِجُّون .

وأبدلَتْ من العين فى « تَلَعَّيت » تَلْعِيَة من اللُّعَاعة ، وأصله : تلعَّعْتُ تَلْعِعَة وفى ضَفَادِع ؛ للضرورة ، قال [من الرجز] :

٣٣٥- وَمَنْهَلٍ لَيْسَ لَهُ حَوَازِقُ وَلِضَفَادِي جَمِّهِ نَقَانِقُ[4]

وأبدلَتْ من الكاف فى جمع « مَكُّوك » ، فقالوا : مكاكى ، والأصل : مكاكيك[5] .

= ينظر : ديوانه ٤٢/١ ، وأدب الكاتب ص ٤٨٧ ، والأشباه والنظائر ٤٨/١ ، وإصلاح المنطق ص ٣٠٢ ، والدرر ٢٠/٦ ، وشرح المفصل ٢٥/١٠ ، والممتع في التصريف ٣٧٤/١ ، وبلا نسبة في الخصائص ٩٠/٢ ، وشرح الأشموني ٨٧٩/٣ ، وهمع الهوامع ١٥٧/٢

(١) ويروى عبارة تزور امرأ بدلاً من رأت رجلا .
والشاهد فيه قوله : فيأتمي أراد : فيأتمّ ، فأبدل الميم الثانية ياء .
ينظر : سرّ صناعة الإعراب ٧٦٠/٢ ، وشرح الأشموني ٨٧٩/٣ ، وشرح المفصل ١٠/ ٢٤، ولسان العرب (أمم) ، (أما) ، (دما) ، والممتع في التصريف ٣٧٤/١ .

(٢) في أ : قال الراجز .

(٣) البيت للعجاج ينظر ديوانه ص ٦٣ ، لسان العرب (كمم)

(٤) البيت : لخلف الأحمر .
والشاهد فيه قوله : ولضفادي يريد : ولضفادع ، فأبدل الياء من العين ضرورة .
ينظر : الدرر ٢٢٧/٦ ، وبلا نسبة في خزانة الأدب ٤٣٨/٤ ، وسرّ صناعة الإعراب ٢/ ٧٦٢ ، وشرح الأشموني ٨٨٠/٣ ، وشرح شافية ابن الحاجب ٢١٢/٣ ، وشرح المفصّل ١٠/ ٢٤ ، والكتاب ٢٧٣/٢ ، والمقتضب ٢٤٧/١ ، والممتع في التصريف ٣٧٦/١ .

(٥) في ط : مكاليك .

وأبدلَتْ من تاء اتَّصَلَتِ الأولى في الضرورة ؛ نحو قوله [من الرجز] :

٣٣٦- قَامَتْ بِهِ تَنْشُدُ كُلَّ مَنْشَدِ فَايْتَصَلَتْ بِمِثْلِ ضَوْءِ الفَرْقَدِ[١]

وأبدلَتْ من الثاء في ثالث ، فقالوا : « ثَالِي » ، وقد تقدَّم ذكره .

وأبدلَتْ من الجيم في / : دَيَاجِيَ جمع : دَيْجُوج ، والأصل : دَيَاجِيج . ١٠٩ ب

وأبدلَتْ من الهاء في : دَهْدَيْتُ الحَجَرَ ، وصَهْصَيْتُ بالرَّجُلِ ، والأصل : دَهْدَهْتُ ، وصَهْصَهْتُ .

وأبدلَتْ من الهمزة على غير لزوم ، إذا وقعَتِ الهمزة بعد ياء زائدةٍ للمدِّ حركة ما قبلها من جنسها ، وكانتا من[٢] كلمة واحدة ، أو بعد ياءِ التصغير ؛ نحو : خُطَيَّة ، وأفَيِّس .

فإن لم تكن كذلك ؛ نَحْوُ : نسيء ، جاز أن تُبْدَلَ منهما ؛ فيقال : نسي وشي .

والأحسنُ ألا تُبْدَلَ ، بل تلقى حركة الهمزة على الياء ، وتحذف الهمزة إذا قُصِدَ التخفيف ؛ فيقال : شَيٌ وشيٌ ، وقد تقدَّم حكمهما إذا كانتا في كلمتَيْنِ ، وأبدلَتْ - أيضًا - منها ، وفي التثنية ، إذا كانت الهمزة بَدَلًا من ألف التأنيث ، أو بَدَلًا من أصل أو مِنْ زائد ملحَقٍ به واقعة بعد ألف زائدة في لُغَةٍ لبعض بني فَزَارَةَ[٣] ، وقد تقدَّم ذكر ذلك .

وأبدلَتْ منها - أيضًا - بقياس إذا كانَتْ مفتوحة ، وقبلها كسرة ؛ نحوُ : « مِيَر »[٤] في مِئَر ، وإذا كانت الهمزة ساكنة ، وقبلها كسرة ؛ نحوُ : ذيب ، ولا يلزم ذلك إلا أن يَكُونَ الحرف المكسور الذى قبلها هَمْزَةً ؛ فيلزم البَدَل ؛ نحوُ : إِيمَان ؛ وكذلك تُبْدَلُ منها - أيضًا - على اللزوم إذا كانَتْ متحرِّكة بالكَسْر ، وقد تقدَّمتها

---

(١) البيت بلا نسبة : في : سر صناعة الإعراب ٧٦٤/٢ ، شرح المفصل ٢٤/١٠ ، ٢٦ ، لسان العرب (وصل) ، الممتع في التصريف ٣٧٨/١ .
الشاهد فيه قوله : فايتصلت حيث أبدل من التاء الأولى ياء كراهية للتشديد .

(٢) في أ : في .

(٣) م : باب حروف البدل
قولي : « وفي التثنية إن كانت بدلاً من ألف التأنيث أو بدلاً من أصل أو من زائد ملحق به واقعة بعد ألف زائدة في لغة لبعض بني فزارة » مثال ذلك قولهم : حمرايان وكسايان وعلبايان في حمراء وكساء وعلباء . أ هـ

(٤) في أ : مير .

همزة أخرى ؛ نحوُ : أيمَّة ، في جمع إمام .

وأبدلَتْ منها بغير قياسٍ في : قَرَأْتُ ، وبَدَأْتُ ، وتَوَضَّأْتُ ، وأَعْصُر ، فقالوا : قَرَيْتُ ، وبَدَيْتُ ، وتَوَضَّيْتُ ، وَيَعْصُر .

وأمّا التاء فأبدلَتْ من سِتّة أحرف ، وهي : الوَاوُ ، والياءُ ، والسِّين ، والصَّاد ، والطَّاء ، والدَّال .

فأبدلَتْ من الواو بقياسٍ في : افْتَعَل وما تصرَّف منه ، إذا كانت فاؤه واوًا ؛ نحو اتَّعَدَ يَتَّعِدُ اتِّعَادًا ، فهو مُتَّعِد ، وعلى غير قياس في : تُجَاه ؛ لأنه من الوَجْهِ ، وتُرَاث ؛ لأنه من : وَرِثَ ، وتَقِيَّة ، وتَقْوَى ، وتُقَاة ؛ لأنّها من : وَقَيْتُ ، وتَوْرَاة ؛ لأنّها من وَرَى الزند ، والأَصْل : وَوْرَاة ، وتَوْلَج ؛ لأنه « فَوْعَل » من الوُلُوجِ ، وتُخَمَة ؛ لأنّها مِنَ الوَخَامَة ، وتُكَأَة ، لأنّها من توَكَّأْت ، وتُكْلان ، لأنّه من : تَوَكَّلْتُ ، وتَيْقُور ؛ لأنّه من الوَقَار ، وتُكَلَة ، لأنّها من : وَكَلَ ، والتَّلِيد والتِّلاد ، لأنهما من وَلَدَ ، وَتَتْرَى ؛ لأنّها من المواترة ، وأُخْت ؛ لأنّها من الأُخُوَّة ، وبِنْت ؛ لأنّها من البُنُوَّة ، وَهنْت لقولهم : هَنَوَات في / الجَمْع ، وكلتا لأنّها مُبْدَلَة ممَّا انقلبَتْ عنه ألف « كِلا » ١١٠ أ
وهو الواو ، ومن الواو في القَسَمِ نحوُ : تَاللّهِ .

وأبدلَتْ من الياء على غير قياس في ثنتين ؛ لأنّها من ثَنَيْتُ ، وفي كَيْت ، وذَيْت ؛ لأنَّ أصلهما كيَّة وذيَّة ، وأبدلَتْ من السين على غير قياس في : طَسْت ، وسِتّ ، والأصل : طَسّ وسِدْس ، وفي نَات : وأَكْيَات ، والأصلُ : نَاسّ ، وأَكْيَاس ؛ أنشد أحمد بن يحيى [١] [من الرجز] :

٣٣٧- يَاقَاتَلَ اللّهُ بَنِي السِّعْلاتِ عَمْرَو بْنَ يَرْبُوعٍ شِرَارَ النَّاتِ
غَيْرَ أَعِفَّاءٍ وَلا أَكْيَاتِ [٢]

---

(١) أبو العباس أحمد بن يحيى بن زيد بن سيار ، الشيباني ولاءً ، المعروف بـ « ثعلب » ولد سنة ٢٠٠هـ بـ « بغداد » . كان إمام الكوفيين في النحو واللغة ، راوية للشعر ، محدثًا ، مشهورًا بالحفظ وصدق اللهجة ، ثقة حجة ، من كتبه الفصيح ، ومجالس ثعلب توفي بـ « بغداد » سنة ٢٩١هـ .
ينظر : نزهة الألبا ٢٩٣ ، وابن خلكان ٣٠/١ ، وتذكرة الحفاظ ٢١٤/٢ ، وطبقات ابن أبي يعلى ٨٣/١ ، وإنباه الرواة ١٣٨/١ .

(٢) الرجز لعلباء بن أرقم .

وأبدلَتْ من الصاد في : لِصْت ، وَلُصُوت ، والأَصْل : لِصّ ولُصُوص .

وأبدلَتْ من الطاء (١) في : فُسْتاط ، وفي اسْتَاع يسْتيع ، والأَصْل : فُسْطَاط ، واسْطَاع يسْطِيع .

وأبدلَتْ من الدال (٢) في : تربوت ، والأصل : دربوت ؛ لأنه من الدُّرْبة .

وأمَّا الميم : فأبدلت من أربعة أحرف ، وهي الواو ، والنون ، والباء ، واللام .

فأبدلت من الواو في : فَم ؛ لأنَّ الأصل : فوهٌ ،فَحُذِفَتِ الهاء وعُوِّض من الواو ميمٌ ، وقد تشدَّد في الضرورة ؛ نحو قوله [من الرجز] :

٣٣٨- يَالَيْتَهَا قَدْ خَرَجتْ مِنْ فَمِّه حتَّى يَعُود البَحْرُ في أُسْطُمِّه(٣)

وأُبدلَتْ باطِّراد من النون الساكنة عند الباء ؛ في نحو عَنْبَر .

وأبدلَتْ بغير اطِّراد من النون في : البَنَان ؛ قال [من الرجز] :

٣٣٩- يَاهَال ذَاتَ المَنْطِقِ التَّمْتَام وَكَـفِّـكِ المُخَـضَّـبِ الـبَنَامِ(٤)

= والشاهد فيه قوله : النات ، و أكيات يريد : الناس ، و أكياس ، فأبدل السين تاءً .
ينظر : لسان العرب (نوت) (سين) ، (تا) ، ونوادر أبي زيد ص ١٠٤ ، وبلا نسبة في الإنصاف ١/١١٩ ، وجمهرة اللغة ص ٨٤٢ ، والحيوان ١/١٨٧ ، ٦/١٦١ ، والخصائص ٢/٥٣ ، وسرّ صناعة الإعراب ١/١٥٥ ، وسمط اللآلي ص ٧٠٣ ، وشرح شافية ابن الحاجب ٣/٢٢١ ، وشرح المفصّل ١٠/٣٦ ، ٤١ ، والصاحبي في فقه اللغة ص ١٠٩ ، ولسان العرب (أنس) ، والممتع في التصريف ١/٣٨٩ ، ونوادر أبي زيد ص ١٤٧ .

(١) في أ : من الفاء .

(٢) في أ : من التاء .

(٣) البيت : للعجاج ، وتروى كلمة الملك بدل البحر ، وأسطم الشيء وسطه ومعظمه والشاهد فيه تشديد الميم في فمه على لغة ، وقيل للضرورة الشعرية .
ينظر : ديوانه ٢/٣٢٧ ، خزانة الأدب ٤/٤٩٣ ، ٤٩٦ ، الدرر ١/١٠٩ ، وبلا نسبة في جواهر الأدب ٩٢ ، سر صناعة الإعراب ١/٤١٥ ، شرح المفصل ١٠/٣٣ ، لسان العرب (فوه) ، المحتسب ١/٧٩ ، الممتع في التصريف ١/٣٩١ ، همع الهوامع ١/٣٩ .

(٤) البيت لرؤبة ، والشاهد فيه قوله : « البنام » يريد : « البنان » فأبدل النون ميمًا للضرورة الشّعريّة . وقوله : « يا هال » مرخّم « يا هالة » .
ينظر : ملحق ديوانه ص ١٨٣، وجواهر الأدب ص ٩٨ ، وسرّ صناعة الإعراب ٢ ٤٢٢ ، وشرح التصريح ٢/٣٩٢ ، وشرح شافية ابن الحاجب ٣/٢١٦ ، وشرح شواهد الشافية ص٤٥٥ ، وشرح المفصل ١٠/٣٣ ، والمقاصد النحوية ٤/٥٨٠ ، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٤/٤٠١ ، وشرح الأشموني ٣/٨٦٠ ، وشرح المفصّل ١٠/٣٥ .

وفى : طامه اللَّهُ على الخير ، أى : جَبَلَهُ ، والأصل : طانه الله .

وأبدلَتْ من الباء فى قولهم : بَنَات مخر ، والأصل : بنات بخر ، وفى قولهم : « مَا زَالَ راتمًا على كذا » أى : رَاتبًا ، وفى قولهم : نُغَم أى :نُغَبُ ؛ قال [من الطويل] :

٣٤٠- فَبَادَرَتْ شِرْبَهَا عَجْلَى مُثَابِرَة حَتى اسْتَقَتْ دُون مَحْنَى جِيدِهَا نُغَمَا[1]

وأبدلَتْ من لام التعريف ؛ ومنه قولُه – عليه السلام – : « لَيْسَ مِنَ امْبِرِّ امْصِيَامُ فِى امْسَفَرِ » [2]

وأما النُّونُ فأبدلَتْ على غير قياس من اللام فى : لَعَنَّ ، والأصل لَعَلَّ ، ومن الهمزة فى النَّسبِ إلى : صَنْعَاء ، وبَهْرَاء ، ودشتواء ، فيقال [3] صَنْعَانِىّ ، وبَهْرَانى ، ودستوانِىّ .

وأما الهاء فأبدلَتْ من أربعة أحرف ، وهى : الهمزة ، والألف ، والياء ، والتاء ، فأبدلَتْ من الهمزة على غير لزومٍ فى : إيَّاك وأيَّاك ، وأما ، ويا ، فى النِّداء .

١١٠ ب فقالوا : هِيَّاك وهَيَّاك ، و « هَمَا / وَاللَّهِ لَقَدْ قَامَ زَيْدٌ » ، ومن همزة إن الشرطية ، ومن الهمزة فى : أثرت التراب ، وأرَحْتُ الماشية ، وأرَقْتُ الماء ، وأردت ، وأنرت

---

(١) البيت بلا نسبة في : سر صناعة الإعراب ١/٤٢٦ ، شرح الأشموني ٣/٨٨٣ ، شرح المفصل ١٠/٣٣، لسان العرب (نغب) ، الممتع في التصريف ١/٣٩٣ .
الشاهد فيه : قوله : نغما أراد نغبا فأبدل الباء ميمًا للضرورة .

(٢) أخرجه أحمد ٥/٤٣٤ ، بهذا اللفظ ، وكذا ذكره الحافظ ابن حجر في تلخيص الحبير ٢/ ٣٩٣، وقال رحمه الله : وهذه لغة لبعض أهل اليمن ، يجعلون لام التعريف ميمًا ، ويحتمل أن يكون النبي ﷺ خاطب بها ، هذا الأشعري ، كذلك لأنها لغته ، ويحتمل أن يكون الأشعري هذا نطق بها على ما ألف من لغته ، فحملها عنه الراوي عنه ، وأداها باللفظ الذي سمعها به ، وهذا الثاني أوجه عندي ، والله أعلم .
والحديث بهذا اللفظ شاذ ، وإنما اتفق الشيخان وغيرهما على إخراج الحديث بلفظ : « ليس من البر الصيام في السفر » ، وقد ورد عن جماعة من الصحابة بهذا اللفظ منهم: جابر وكعب بن عاصم وعبد الله بن عمر ، وأبو برزة الأسلمي وعبد الله بن عباس ، وعبد الله بن عمرو ، وعمار بن ياسر وأبو الدرداء .
وأما بهذا اللفظ فقد خالف معمر الثقات في روايته بهذا اللفظ قال الألباني في الضعيفة رقم ١١٣٠ : ضعيف لا يعتمد عليه لا سيما ومعمر وإن كان من الثقات الأعلام فقد قال الذهبي في ترجمته : له أوهام معروفة احتملت له في سعة ما أتقن ، وقال أبو حاتم : صالح الحديث ، وما حدث به بالبصرة ، ففيه أغاليط . اهـ .

(٣) في أ : فقالوا .

الثوب ، وما تصرَّف منها ، فقالوا : هثرت ، وهرحتُ ، وهرقتُ ، وهردْتُ ، وهنرتُ .

ومن همزة الاستفهام أنشدَ الفرّاء [من الكامل] :

٣٤١- وَأَتَى صَوَاحِبها فَقُلْنَ هَذَا الَّذِي   مَنَحَ المَوَدَّةَ غَيْرَنَا وَجَفَانَا ؟[1]

يريد : أَذَا الذى ؟ .

ومن الألف فى : هُنا ، فى الوَقْف ، وقد تقدَّم ذكره .

ومن الهاء فى هذى ، وقد تقدَّم ذكره أيضًا [2] ، وفى تصغير هَنَة فقالوا : هُنَيْهَة ، والأصلُ : هُنَيَّة .

وأبدلَت من التاء فى [3] : طَلْحَة ، وهِنْدَات فى الوَقْف ، وقد تقدَّم ذكر ذلك أيضًا .

وأمّا اللام ، فأبدلَتْ من الضَّاد فى اضْطَجَعَ ؛ قال [من الرجز] :

٣٤٢- لَمَّا رَأَى أَنْ لا دَعَهْ وَلا شِبَعْ   مَالَ إِلَى أَرْطَاةِ حِقْفٍ فَالْطَجَعْ[4]

وأبدلَتْ من النون فى : أصلال ، وقد تقدَّم ذكره أيضًا .

وأمّا الألف فأبدلَتْ من أربعة أحرف ، وهى : الهمزة ، والياء ، والواو ، والنونُ الخفيفة ، إلا أنَّ إبدالها من الياء والواو إنَّما يُذْكَرُ فى القلب .

---

(١) البيت : لجميل بثينة .

والشاهد فيه قوله : هذا الذي ، يريد : أذا الذي ؟ ، فأبدل همزة الاستفهام هاءً .

ينظر : ديوانه ص ١٩٦ ، ولسان العرب (ذا) ، وبلا نسبة في الجنى الداني ص ١٥٣ ، وجواهر الأدب ص ٣٣٤ ، ورصف المباني ص ٤٠٣ ، وسر صناعة الإعراب ٢/٥٥٤ ، وشرح شافية ابن الحاجب ٣/٢٢٤ ، وشرح شواهد الشافية ص ٤٧٧ ، وشرح المفصل ١٠/ ٤٢ ، ٤٣ ، ولسان العرب (ها) ، والمحتسب ١/١٨١ ، ومغني اللبيب ١/٣٤٨ ، والممتع في التصريف ١/٤٠٠ .

(٢) في ط : ذلك أيضًا .

(٣) في أ : نحو .

(٤) البيت لمنظور بن حبة الأسدي .

الشاهد فيه قوله : فالطجع فإن أصله : فاضطجع بعد إبدال تاء افتعل طاء لوقوعها بعد حرف من حروف الإطباق وهو الضاد ثم أبدل الضاد لامًا وهو إبدال شاذ .

ينظر : شرح التصريح ٢/٣٦٧ ، المقاصد النحوية ٤/٥٨٤ ، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٢/٣٤٠ ، إصلاح المنطق ٩٥ ، أوضح المسالك ٤/٣٧١ ، الخصائص ١/٦٣ ، ٢٦٣ ، ٢/ ٣٥٠ ، ٣/١٦٣ ، ٣٢٦ وسر صناعة الإعراب ١/٣٢١ ، شرح الأشموني ٣/٨٢١ ، شرح شافية ابن الحاجب ٣/٢٢٤ ، شرح شواهد الشافية ٢٧٤ ، لسان العرب (أبز - أرط - ضجع - رطا) ، المحتسب ١/١٠٧ ، الممتع في التصريف ١/٤٠٣ ، المنصف ٢/٣٢٩.

فأبدلَتْ من الهمزة بقياسٍ من غير لزوم إذا كانَتْ ساكنةً وقبلها فتحة ؛ نحوُ : رَاس ، إلا أنْ يكون الحرف المفتوح الذى تليه الهمزة الساكنة همزة ؛ فإنَّه يُلتزَمُ فيها القَلْبُ ؛ نحوُ : آدم ، وآمَنَ .

وأبدلَتْ منها على غير قياس ، إذا كانت مفتوحة مفتوحًا ماقبلها ؛ نحوُ قوله [من الكامل] :

٣٤٣- رَاحتْ بِمَسْلَمَةَ الْبِغَال عَشَايَةً فَارْعَىْ ، فَزَارَةُ ، لا هَنَاكِ الْمَرْتَعُ(١)

يريد : لا هَنَأَك .

أو مفتوحة وما قبلها ساكن ، يمكنُ نقل الحركة إليه ؛ نحو : المَرَاة ، والكَمَاة ، فى المَرْأَة ، والكَمْأَة .

وأبدلَتْ من النون الخفيفة فى ثلاثة مواضع :

أحدُهَا : الوَقْفُ على منصوب المنَوَّن ؛ نحوُ قولك : رَأَيْتُ زيدًا ، ورَأَيْتُ فَتًى

والثاني : الوَقْفُ على النون الخفيفة اللاحقَة للأفعال المستَقْبَلَة ، إذا كان قبلها فتحة ؛ نحو : هَلْ تَضْرِبَا .

والثالث : الوقف على نون « إِذَنْ » ، تقول : أَزُورُكَ إِذًا ، وقد تقدَّم ذكر ذلك فى

(١) البيت للفرزدق . ونسب لعبد الرحمن بن حسان . قاله حين عزل مسلمة عن العراق ووليها عمر بن هبيرة .

قوله : راحت . أي رجعت والرواح والغد يستعملان عند العرب في المسير فى أى وقت من ليل أو نهار .

مسلمة : هو مسلمة بن عبد الملك .

عشاية واحدة العشي ، والعشي قيل ما بين الزوال إلى الغروب ، وقيل هو آخر النهار ، وقيل من الزوال إلى الصباح . فارعي أمر من الرعي .

فزارة أبو قبيلة من غطفان وأراد بالبغال بغال البريد التي قدمت مسلمة عند عزله .

والشاهد فيه قوله : لا هناك ، يريد : لا هنأكِ ، فأبدل الهمزة ألفًا للضرورة الشعريّة ، وكان حقها أن تجعل بين بين لأنّها متحرّكة .

ينظر : البيت للفرزدق في ديوانه ٤٠٨/١ ، وشرح أبيات سيبويه / ٢٩٤ ، وشرح شواهد الشافية ص ٣٣٥ ، وشرح المفصل ١١١/٩ ، والكتاب ١٨٤/١ ، والمقتضب ١٦٧/١ ، ولعبد الرحمن بن حسان في ديوانه ص ٣١ ، وبلا نسبة في الخصائص ١٥٢/٣ ، وسرّ صناعة الإعراب ٦٦٦/٢ ، وشرح شافية ابن الحاجب ٤٧/٣ ، ولسان العرب (هنا) ، والمحتسب ٢/ ١٣٢ ، والممتع في التصريف ص ٤٠٥ .

موضعه أيضًا .

وأما السين : فأبدلت من الشين فى الشدة / ، ومَشْدوه ، فقالوا : السّده ، ومَسْدُوه . ١١١ أ

وأمّا الصّاد : فأبدلت من السّين ، إذا كَانَ بعدها قافٌ ، أو خاءٌ ، أو طاءٌ ، أو غَينٌ ؛ فتقول فى سَقَر ، وسِرَاط ، وسَخِرَ ، وأسبع : صَقَر ، وصِرَاط ، وصَخِرِ ، وأصْبع .

وأمّا الشين : فتبدَلُ من كاف المؤنَّث ، ومن ذلك قوله [من الطويل] :

٣٤٤- فَعَيْنَاشِ عَيْنَاهَا ، وَجِيدُشِ جِيدُهَا وَلَكِنَّ عَظْمَ السَّاقِ مِنْشِ دَقِيقُ(١)

وتبدَلُ من الجيم فى : مُدْمَج ، فيقال : مُدْمَش ، وأبدلَتْ من السين فى : جُعْشُوس ، فقالوا : جُعْشُوش ، أى : صغيرٌ ذليل .

وأمّا الزاى ، فتبدلها كَلْبٌ من الصّاد ، إذا كان بعدها قاف ، فتقول : مَزْدُوقَة ، فى مَصْدُوقة ؛ قال [من الرجز] :

٣٤٥- يَزِيدُ ، زَادَ اللَّهُ فِى خَيْرَاتِهِ حَامِى نِزَارٍ عِنْدَ مَزْدُوقَاتِهِ(٢)

وأمّا العين : فيبدلها بنو تميم من الهمزة ، فى « أَنْ » ؛ قال [من البسيط] :

٣٤٦- أَعَنْ تَرَسَّمْتَ مِنْ خَرْقَاءَ مَنْزِلَةً مَاءُ الصَّبَابَةِ مِنْ عَيْنَيْكَ مَسْجُومُ ؟(٣)

---

(١) البيت : للمجنون ونسب لرجل من أهل اليمامة.
الشاهد فيه إبدال كاف المؤنث شينًا في فعيناش وجيدش و منش .
قال الفالي في شرح اللباب : وإنما سميت هذه اللغة أعني إلحاق الشين بالكاف الكشكشة لاجتماع الكاف والشين فيها ، وإنما كسرت الكافان في لفظ الكشكشة لحكاية الكسر لكون الكاف للمؤنث .
ينظر : البيت للمجنون في ديوانه ص ١٦٣ ، وجمهرة اللغة ص ٤٣ ، وخزانة الأدب ١١/ ٤٦٤ ، ٥٦٧ ، ٤٦٨ ، وسرّ صناعة الإعراب ٢٠٦/١ ، ولسان العرب (روع) ، ولرجل من أهل اليمامة في جمهرة اللغة ص ٢٩٢ ، وبلا نسبة في الخصائص ٤٢٠/٢ ، وشرح المفصل ٨/ ٧٩ ، ٤٨/٩ ، ولسان العرب (سوق) ، والممتع في التصريف ص ٤١١.

(٢) البيت بلا نسبة في : لسان العرب (صدق) وسر صناعة الإعراب ١٩٦/١ ، والممتع في التصريف ٤١٢/١ ، وتاج العروس (زدق) .
والشاهد قوله : « مَزْدُوقَاتِهِ » يريد « مَصْدُقَاتِهِ » فأبدل الزاى من الصاد على لغة كلب .

(٣) البيت : لذي الرمة .
(ترسّمت) الدار : تأملتُ رسمها ، والتاء للخطاب ، وخرقاء : اسم معشوقة ذي الرمة غيلان ، وهو قائل البيت ، الصبابة : رقة الشوق ، مسجوم : من سجمت العين الدمع ، أي أسالته .
والشاهد فيه قوله : « أعَنْ » يريد : أأَنْ ، فأبدل الهمزة المفتوحة عينًا على لغة تميم . =

ومن همزة أَنَّ ، فيقولون (١) : يُعْجِبُنِي عَنَّ زيدًا قائم ؛ ومن همزة مُؤْتَلِي ؛ قال [من الطويل] :

٣٤٧- فَنَحْنُ مَنَعْنَا يَوْمَ حَرْسٍ نِسَاءَكُمْ غَدَاةَ دَعَانَا عَامِرٌ غَيْرَ مُعْتَلِي (٢)

وأمّا الفاء : فأبدلَتْ من الثاء في : ثمّ ، وجدث ، فقالوا : فمّ ، وجدفَ .

وأمّا الكاف : فأبدلَتْ من تاء « المخاطب » ؛ وأُنشِدَ سُحَيْمٌ قصيدةً فقال : « أَحْسَنْكَ وَاللهِ » ، يريد : أَحْسَنْتَ وَاللهِ ، وأنشد أبو الحسن [من الرجز] :

٣٤٨- يَابْنَ الزُّبَيْرِ طَالَمَا عَصَيْكَا وطَـالَمَا عَـنَّـيْـتَنَا إِلَـيْـكَـا (٣)

يريد : عَصَيْتَ .

* * *

= ينظر : ديوانه ١/٣٦٩ ، وجمهرة اللغة ص ٧٢٠ ، والجنى الداني ص ٢٥٠ ، وخزانة الأدب ٢/٣٤١ ، الخصائص ٢/١١ ، ورصف المباني ص ٢٦ ، ٣٧٠ ، وسرّ صناعة الإعراب ٢/٧٢٢، وشرح شواهد الشافية ص٤٢٧ ، وشرح شواهد المغني ١/٤٣٧ ، وشرح المفصل ٨/ ٧٩، ١٤٩ ، والصاحبي في فقه اللغة ص ٥٣ ، ولسان العرب (رسم) ، (غني) ، (عرن) ، ومجالس ثعلب ص ١٠١ ، ومغني اللبيب ١/١٤٩ ، وبلا نسبة في جواهر الأدب ص ٣٥٦ ، شرح شافية ابن الحاجب ٣/٢٠٣ ، ٢٠٨ ، وشرح المفصل ١٠/١٦ ، والممتع في التصريف ١/ ٤١٣.

(١) في أ : فيقول .

(٢) البيت : لطفيل الغنوي .

والشاهد فيه قوله : مُعْتَلي يريد : مؤتلي ، فأبدل الهمزة عينًا على لغة ، ويروى كما في الديوان ، وكما هو الإنشاد الصحيح مؤتلي ، ولا شاهد فيه .

ينظر : ديوانه ص ٦٦ ، وفيه مؤتلي مكان معتلي ، وأمالي القالي ٢/٧٩ ، وسرّ صناعة الإعراب ١/٢٣٥ ، ومعجم البلدان (حرس) ، وبلا نسبة في الممتع في التصريف ١/٤١٣.

(٣) البيت لرجل من حمير .

وعنيتنا إليك بمعنى أتعبتنا بالمسير إليك .

وأراد بابن الزبير عبد الله بن الزبير حواريّ رسول الله ﷺ .

والشاهد فيه قوله : عَصَيكا ، يريد : عصيتَ ، فأبدل التاء كافًا للضرورة .

ينظر : خزانة الأدب ٤/٤٢٨ ، ٤٣٠ ، وشرح شواهد الشافية ص ٤٢٥ ، وشرح شواهد المغني ٤٤٦ ، ولسان العرب ١٥/٤٤٥ (تا) ، والمقاصد النحويّة ٤/٥٩١ ، ونوادر أبي زيد ص ١٠٥ ، وبلا نسبة في الجنى الداني ص ٤٦٨ ، وسرّ صناعة الإعراب ١/٢٨٠، وشرح الأشموني ١/١٣٣ ، ٣/٨٢٣ ، شرح شافية ابن الحاجب ٣/٢٠٢ ، ولسان العرب (قفا) ، ومغني اللبيب ١/١٥٣ ، والممتع في التصريف ١/٤١٤ .

بَابُ القَلْبِ وَالحَذْفِ وَالنَّقْلِ

وإنّما أفردتُ لذلك بابًا واحدًا ، لأنَّ جميعه إنّما يتصوّر باطّراد في حروف العلّة ، فإن جاء شيء من ذلك في غيرها ، حُفِظَ ولم يُقَسْ عليه .

فحروف العِلّة ، وهي الياء ، والواو ، والألف .

فأمّا الواو : فإمّا أنْ تكون ساكنة أو متحرّكة :

١١١ ب فإن كانت ساكنةً ، لم يكنْ ما قبلها إلا متحرّكًا ، ولا تَخْلُو الحركة / من أنْ تَكُونَ فتحةً أو ضمّةً ، أو كسرةً :

فإن كانَتْ فتحةً : ثبتت إلا في لغة من يقول في يَوْجَل ، وبَابه : يأْجل ، فتُبدل منها ألفًا .

وإذا كان بعدها ياء : فإنّها تُبدل ياء ، فتدغم فيما بعدها ، فتقول في « فوعل » من البَيْع : بَيّع ، وإذا وقعَتْ بين حرف مضارعة وكسرة ، فإنّها تحذف ؛ نحو : يَعِد ، والأصل : يوعِد ، فأمّا حذفها في قوله [من الكامل] :

٣٤٩- لَوْ شِئْتِ قَدْ نَقَعَ الفُؤَادُ بِشَرْبَةٍ تَدَعُ الصَّوَادِيَ لا يَجُدْنَ غَلِيلا(١)

فضرورة ، والأصْلُ : يَوْجُدن ، وقيل : لغة شاذة .

وإن كان ضمّة : ثبتت(٢) ؛ نحو . عُوْد ، إلا أنْ يكون بعدها ، واوٌ قريبة من الطَّرَف في جمع ، فإنّه قد تُقْلَبُ الواوان ياءَيْن ؛ فيقال ، في : صُوَّم : صُيَّم ، وإن شئت ، كَسَرْتَ ما قبل الياء ، فتقول :صِيَّم .

أو تكون بعدها ياء ، فإنّها تُبدَلُ ياء ، وتُدْغَمُ فيما بعدها ، فيقال في جمع :

---

(١) البيت : لجرير ونسب للبيد بن ربيعة .

وتروى « الحوائم » بدلا من الصوادي .

وفي البيت شاهدان : أوّلهما : مجيء جواب لو مصدرًا بـ « قَدْ » نادرًا . وثانيهما ضمّ الجيم في يجدن على لغة بني عامر .

ينظر : البيت لجرير في الدرر ١٠٣/٥ ، وشرح شواهد الشافية ص ٥٣ ، ولسان العرب (نقع) ، ومغني اللبيب ٢٧٢/١ ، والمقاصد النحوية ٥٩١/٤ ، وليس في ديوانه ، وهو للبيد بن ربيعة في شرح شافية ابن الحاجب ٣٢/١ ، وللبيد أو جرير في لسان العرب (وجد) ، وبلا نسبة في سرّ صناعة الإعراب ٥٩٦/٢ ، وشرح الأشموني ٨٨٥/٣ ، وشرح المفصل ٦٠/١٠ ، والممتع في التصريف ١٧٧/١ ، ٤٢٧/٢ ، والمنصف ١٨٧/١ ، وهمع الهوامع ٦٦/٢ .

(٢) في أ : تثبت .

أَلْوَى[١]، لُيّ وإنْ شئْتَ كسرتَ ما قبل الياء ، فتقول : لِيّ ، بكسر اللام ،إلا أنْ يكون الحرف الذى قبل الياءَ عَيْنًا ؛ فإنَّه يلزم قلب ضمَّته كسرة ، نحو : موسى ، مَرْمى ، هذا ما لم تَكُنِ الواو مُبْدلَةً من همزة ، فيجوز فيها وَجْهَان : الإدغام اعتدادًا بالعارض ، وتَرْكُه إذا لم يُعْتدَّ به ؛ فتقول فى تخفيف رُؤْيَة : رُوْيَة ، وإن شئت : رُيَّة .

أو تكون مدَّةً مبدلة من غير هاء ، فلا تُدغم فيما بعدها أصلا ، نحو : سُوير ؛ ألا ترى أنَّها مدَّة ، وهى بَدَلٌ من ألف سائر ، وإن كانَتْ كسرة ، قلبت ياء ، نحو : مِيزَان ، أصله : مِوْزَان ؛ لأنَّه من الوزن ، إلا أنْ تكون الواو مدغمة ؛ فإنَّها لا تقلب نحو : اعْلِوَّاط ، فأمَّا قولهم : دِيوَان ، فغير مقيس .

أو تكون علامة جمع ، فإنَّك تحول الكسرة ضمَّة ؛ لتصحَّ الواو ؛ فتقول : قَاضُونَ وَيَقْضُونَ .

وإن كانَتْ متحرِّكة ، فإنها إن كانت أوَّلا ، فإنَّها لا تقلب ولا تحذف إلا فى : فِعْلَة ، مصدر فَعَلَ ، الذى فاؤه واو ، فإنَّك تنقل الكسرة منها إلى العين ، وتحذفُهَا ، فتقول : عِدَة ، وَلِدَة ، فأمَّا وِجْهَة ، فاسْمٌ ولَيْسَ بمصدر .

وما عَدَا ذلك تثبت فيه ، نحوُ : وَعْد ، أو تبدل فى الأماكن التى تقدَّم ذكرها فى باب البَدَلِ [٢] .

وإن كانت طرفًا : فإمَّا أن يكون قبلها ساكن أو متحرك ، فإن كان قبلها ساكنٌ ، فإن كان الساكن واو « فُعُول » فى الجميع فإنَّ الواوين يصيران ياءين ، والضمة كسرة ؛ نحوُ : عصيّ ، ولا يجوز ترك القَلْب إلا أن يشذَّ مِنْ ذلك شَيْءٌ فيحفظ ، ولا يقاس عليه ؛ نحوُ قولهم : فُتُوٌّ ، وأُبُوٌّ ، وحكى بعضهم [٣] : « إِنَّكُمْ لَتَنْظُرُونَ فى نُحُوٍّ كَثِيرَةٍ » ، أو يكون الساكن ياء ، فإنَّكَ تقلبها ياء ، وتدغم فيها الياء التى قبلها ؛ نحوُ :

---

(١) في ط : لوى .
(٢) م : باب الحذف والقلب والنقل
قولى : « وماعدا ذلك تثبت فيه فمثال ذلك : وعد ، أو تبدل فى الأماكن التى تقدم ذكرها فى باب البدل » مثال ذلك : وجوه ، ووِزَار ، ، ووِفَادة ، تقول فيها إن شئت : أجوه ، وإفادة ، وأزرار وأواصل فى جمع وواصل لاغير . أ هـ .
(٣) في أ : وحكي عن بعضهم .

سَرِيّ ، من السَّرَاوة ، فأمّا « حَيْوَة » فشاذٌّ ، وما عَدَا ذلك تثبت فيه (١) أو تبدل فى الأماكن التى تَقَدَّم / ذكرها فى باب البَدَل (٢) ، ولا تُعَلُّ إلا أن يَشذَّ من ذلك شىء فَيُحْفَظُ ولا يقاس عليه ، ومن ذلك قوله [من الطويل] : ١١٢ أ

٣٥٠- وَقَدْ عَلِمَتْ عِرْسِى مُلَيْكَةُ أَنَّنِي أَنَا اللَّيْثُ مَعْدِيًّا عَلَيَّ وَعَادِيَا(٣)

والقياس : مَعْدُوٌّ .

وإن كان قبلها متحرك ، فإن كانَتِ الحركة فتحةً ، قلبتها ألفًا نحوُ : غَزَا ، ما لم يمنع من ذلك ضميرُ الاثنين أو علامتهما ؛ نحو : غَزَوَا وعَصَوَان ، أو تاء التأنيث ، أو ضمير جماعة المذكَّرين ؛ فإنّك تحذف الألف إذا التقَتْ معهما ؛ فتقول : غَزَوْا وغَزَتْ .

وإن تحركت التاء لالتقاء الساكنين ، لم تردّ الألف ؛ لأنَّ التحريكَ عارضٌ إلاّ فى ضرورةٍ أو فى نادرِ كلامٍ ، ومن ذلك قولُهُ [من المتقارب] :

٣٥١- لَهَا « مَتْنَتَانِ » خَظَاتَا كَمَا أَكَبَّ عَلَى سَاعِدَيْهِ النَّمِرْ(٤)

---

(١) م : وقولي : « فأما حيوة فشاذ ، وماعدا ذلك تثبت فيه » مثال ذلك : غزو ودلو . أ هـ .

(٢) م : وقولي : « أو تبدل في الأمثال التي تقدم ذكرها في باب البدل » مثال ذلك : كساء ، أصله : كساو ؛ لأنه من كسوت . أ هـ .

(٣) البيت : لعبد يغوث بن وقاص الحارثي .

الشاهد : فيه قلب معدو إلى معدي استثقالاً للضمة والواو ، وتشبيهًا له بما يلزم قلبه من الجمع، ويجعل بعضهم معديا جاريًا على عُدِيَ في القلب والتغيير .

ينظر : خزانة الأدب ١٠١/٢ ، وسرّ صناعة الإعراب ٦٩١/٢ ، وشرح أبيات سيبويه ٢/ ٤٣٣ ، وشرح اختيارات المفضل ص ٧٧١ ، وشرح التصريح ٣٨٢/٢ ، والكتاب ٣٨٥/٤ ، ولسان العرب (نظر) ، (عدا) ، والمقاصد النحويّة ٥٨٩/٤ ، وبلا نسبة في أدب الكاتب ص ٥٦٩ ، ٦٠٠ ، وأمالي ابن الحاجب ص ٣٣١ ، وأوضح المسالك ٣٩٠/٤ ، وشرح الأشموني ٨٦٧/٣ ، وشرح شافية ابن الحاجب ص ١٧٢ ، وشرح شواهد الشافية ص ٤٠٠ ، وشرح المفصل ٣٦/٥ ، ٢٢/١٠ ، ١١٠ ، ولسان العرب (شمس) ، (جفا) ، والمحتسب ٢٠٧/٢ ، والممتع في التصريف ٥٥٠/٢ ، والمنصف ١/ ١١٨ ، ١٢٢/٢ .

(٤) البيت : لامرئ القيس .

يقال : لحمه خظا بظا ، إذا كان كثير اللحم صُلبه . وقوله خظاتا ، فيه قولان : أحدهما : أنه أراد خظاتان ، كما قال أبو داود ، فحذف نون التثنية ، يقال مَتنٌ خظاة ومتنة خظاة ، والآخر أنه أراد خَظَتا ، أي ارتفعتا فاضطر فزاد ألفًا ، والقول الأول أجود .

وقوله كما أكب على ساعديه النمر أراد : كأن فوق متنها نمرًا باركًا لكثرة لحم المتن .

والشاهد فيه قوله : خظاتا ، والقياس خَظَتا ، إلاّ أنّه ردّ الألف التي كانت سقطت =

في أحد القولَين .

وإن كانَتْ كسرة ، قلبت ياء ؛ نحوُ : تُغزَىَ ، وإن كانت ضمَّة ، ثبتت في الفعل ؛ نحوُ : يَغزُو ، إلا أن تجتمع مع واو الضمير أو يائه ، فإنَّكَ تحذفها ، وتكسر ما قبل الياء ، لتصحّ ، وتلزم الإشمام تشبيهًا على الأصل ؛ نحوُ : يَغزُون ، واغزِى يا امرأة ، بإشمام كسرة الزاى الضمَّ ، وقُلِبَتْ في الاسم ياءً ، والضمَّةُ قبلها كسرة ، نحوُ : أَدْلٍ جمعُ « دَلو » أصله : أَدْلُوٌ ، إلا أنْ تكون واو جمع ، أو تكون الكلمة مبنيّة على تاء التأنيث ، أو لازمة الإضافة ؛ فإنَّها لا تقلب ؛ نحوُ قولك / : عَرْقوة ، وزيد [ون] ، وعمرو [ن] ، وفوك . ١١٢ ب

وإن كانت حشوًا ، فإمَّا أن تكون بين ساكنَيْن أو بين متحركَيْن ، أو بين متحرِّك وساكن ، فإن كانَتْ بين ساكنَيْن ، ثبتت ؛ نحوُ : عِثْوَلّ إلا أن تكون عينًا في مصدر جاء على فِعْل معتلّ ، فإنَّك تنقل حركتها إلى الساكن قبلها ، ثم تحذفها لالتقاء الساكنين مَعَ ما بعدها ، وتعوّض منها تاء التأنيث ؛ نحو : اسْتِقَامة ، وإقامة ، والأصل : اسْتِقْوَام ، وإقْوَام .

وقد لا تعوّض التاء من المحذوف ، إلا أنَّ ذلك قليلٌ ؛ ومنه قوله تعالى : ﴿ وَإِقَامِ ٱلصَّلَوٰةِ وَإِيتَآءِ ٱلزَّكَوٰةِ يَخَافُونَ يَوْمًا تَتَقَلَّبُ فِيهِ ٱلْقُلُوبُ وَٱلْأَبْصَـٰرُ ﴾ [النور : ٣٧] .

أو يكون الساكن الذى قبلها ياء ، فإنَّها تقلب ياء ، ويدغم فيها ما قبلها ، وذلك نحوُ قولك : قَيُّوم ، وهو « فَيْعُول » من : يقوم ، إلا أن تكون الياء عارضَةً ، فتصح الواو ، نحو : دِيوَان ؛ ألَا تَرَى أن الياء بَدَلٌ من الواو ، والأصل : دِوَّان .

وإن كانت بين متحركَين ، فإن كانَتِ الحركةُ التى قبلها فتحة ، قلبتها ألفًا ؛ نحو :

= لاجتماع الساكنين في الواحد ، ولمَّا تحرّكت تاء التأنيث لأجل ألف التثنية رجعت الألف المحذوفة للساكنين ، وهذا قول الكسائي . وقال الفرّاء : أراد : خطاتان ، فهو مثنّى حذفت نونه للضرورة .

ينظر : ديوانه ص ١٦٤ ، والأشباه والنظائر ٤٦/٥ ، وإنباه الرواة ١٨٠/١ ، والحيوان ١/ ٢٧٣ ، وخزانة الأدب ٥٠٠/٧ ، ٥٧٣/٧ ، وسر صناعة الإعراب ٤٨٤/٢ ، وشرح اختيارات المفضل ٩٢٣/٢ ، وشرح شواهد الشافية ص ١٥٦ ، ولسان العرب (متن) ، (خطا) ، وبلا نسبة في رصف المباني ص ٣٤٢ ، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص٨٠ ، وشرح شافية ابن الحاجب ٢٣٠/٢ ، ولسان العرب (سكن) ، (الألف) ، ومغني اللبيب ١٩٧/١ ، والممتع في التصريف ٥٢٦/٢ .

قَالَ ، وبَاب ، إلا في : فَعَلان ، وفَعَلَى ، نحو : جَوَلاَن ، وصَوَرَى ، أو فيما لامه حرف عِلّة ؛ نحو : طَوى ، أو فيما هو في معنى ما لا يعتلُّ ؛ نحو : عَوِرَ ، في معنى : احْوَرَّ ، فإنَّها تثبت ، فأمَّا : « دَارَان » ، و«هَامَان » ، فشاذَّان .

وإن سكّن ما بعد الألف لضمير متكلِّم ، أو مخاطب ، حذفتها فيما زاد على ثلاثة أحرف ؛ نحو : اقتدَتْ ، ولا تحذفها في الثلاثي من الأفعال إلا بعد نقل حركتها إلى ما قبلها ، إنْ كانَتْ كسرة نحوُ : خِفْتُ ، أو ضمّة ؛ نحو : طُلْتُ ، فإن كانت فتحة ، فلابُدَّ من تحويلها ضمّة ؛ وحينئذٍ تنقل نحوُ : قُلْتُ .

وإن كان قبلها ضمّة ، فإن كانت مفتوحة ، ثبتت ؛ نحو : نوَم ، وإن كانَتْ مضمومة ، وذلك في فُعل سكنت نحو : نُور ، وسُور جمع : نوار ، وسِوَار .

ويجوز التنقيل في الشعر ، وقد تقدّم ذكره في بابه .

وإن كانَتْ مكسورة ، فإن ذلك لايجيء إلّا في الفعل المبنّي للمفعول .

ويجوزُ فيه ثلاثة أوجه إنْ كان على ثلاثةِ أحرفٍ أو أزيد ؛ نحوُ : قول ، واقتود :

أحدُهَا : نقلُ الكسرة إلى ما قبلها ، وقلب الواو ياء ، فتقول ؛ قِيلَ ، واقتِيدَ .

والآخر : أن تشمَّ بعد ذلك في الفاء وتاء « افتعل » / الضمّ . ١١٣ أ

والثالث : أنْ تحذف الكَسْرة من الواو ، وتثبت الواو ؛ فتقول : قُول ، واقْتُود .

وإن كان قبلها كسرة ، فإنَّها تكون مفتوحة وتثبت نحو : حول ، إلا أنْ تكون في جمع على وزن فِعَل ، وقد اعتلَّت الواو في مفرده ، فإنّك تقلبها ياء ؛ نحوُ : دِيَم ، وقِيَم ، جمع : دِيمَة ، وقِيمة .

ولا تكونُ مضمومة ؛ لأنَّه ليس في الكلام فِعُل ، ولا مكسورة ؛ لأنّه ليس في الكلام فِعِل ، إلّا إِبِل ، وإِطِل .

وإن كانَتْ بين متحرك وساكن ، فإمَّا أنْ يتقدَّم الساكن أو يتأخرْ ، فإن تقدَّم ، صحَّتْ ؛ نحو : جَهْوَر ، إلا أن يكون الساكن صحيحًا ، وهي لامُ فُعْلَى[1] ، غير الصِّفَة ؛ فإنها تقلب ياء ؛ نحوُ : الدُّنْيا ، والعُلْيا ، والقُصْيا ، وقد شذَّ : القُصْوَى ،

---

(١) في أ : لام في فعلى .

وحُزْوَى ، أو عين فى فِعل أو اسم جارٍ عليه ، أو مُوافق له فى الحركاتِ والسكناتِ ، وعدد الحروف والزيادة ، إلا أنَّ زيادته ليست موافقة لزيادة الفعل فى اللفظ ؛ فإنَّ الحركة تنقل منها إلى الساكن قبلها ، وتصير من جنس الحركة المنقولة ؛ نحوُ: اسْتَقَامَ ، ومُسْتَقِيم ، ومقَام ، أصلها : اسْتَقْوَم ، ومُسْتَقْوِم ، ومُقْوم ، فأمّا : مِقْوَل ، فلم يُعَلّ ؛ لأنّه مقصور من : مِقْوَال ؛ وكذلك جميع ما يأتى على مثال مِفْعل ، أو يكون الساكن الذى قبلها ياء ؛ فإنها تقلب ياء ويُدْغَمُ فيها ما قبلها ؛ نحو : سَيِّد ، وأصله : سَيْوِد .

وما عدا ذلك : تثبت فيه أو تُبْدَلُ فى الأماكن التى تقدَّم ذكرها فى باب البَدَلِ[١] .

وإن تأخّر ، صحّت نحوُ:نَزَوَان ، إلّا أن تكون عينًا فى مصدر قد اعتلَّ فعلهُ وقبلها كسرة وبعدها ألف ؛ فإنّها تُقلب ياءً ؛ نحوُ : قِيَام ، واقْتِيَاد أو يكون عينًا فى جمع الواو ساكنة فى مفرده ، وقبلها – أيضًا – كسرة وبعدها ألف ؛ نحوُ : ثِيَاب .

وأمّا الياء : فلا تخلو من أنْ تَكُونَ ساكنة أو متحركة ، فإن كانَتْ ساكنة ، فإنّها إنْ كان[٢] قبلها فتحة أو كسرة ، لم تُعَلّ ، إلا فى « يفعل » مما فاؤه ياء ، تقلبها ألفًا ، فيقال : يَاءَس فى يَيْأَس ، أو إذا انْضافَ إليها ثلاث ياءات / ، فإنّه يلزم حَذْفها ، إن كان ما قبلها كسرة ، فتقول فى النَّسَبِ إلى عَدِى : عَدَوِىّ ، فتحذف ياء عَدِى الزائدة ، ثم تنسب إليه كما تنسب إلى : عَمٍ ، وإن لم يكن قبلها كسرة ، جاز الحذف ، ولم يلزم ؛ فتقول فى النَّسَبِ إلى أمية : أموى ، فتحذف ياء : أميّة الزائدة ، ثم تنسب إليه ؛ كما تنسب إلى هُدَى ، وإن كان قبلها ضمّة ، قلبت واوًا نحوُ : موقن ، إلا أن تكون قريبةً من الطرف ، فإنّها تثبت وتقلب الضمة التى قبلها كَسْرَة ، لتصحَّ ، فتقول فى جمع أَبْيَض : بِيض ، والأصل : بيض كحمر ، وقد أجروا « فُعْلى » إذا كانت عينها ياء ، وكانت صفة مجرى فعل ممّا عينه ياء ، فقلبوا الضمّة كسرة ، وإن لم تكن الياء قريبةً من الطرف ؛ نحو : ضِيزَى ، والأصل : ضُيزَى ، بضم الضاد .

وإن كانت متحركة ، فإمّا أن تكون أوّلًا أو بعد حرف ، فإن كانت أوّلًا ، لم تُغيّر ؛

١١٣ ب

(١) م : وقولى : « نحو سيد ، أصله سيود ، وماعدا ذلك تثبت فيه أو تبدل فى الأماكن التى تقدم ذكرها فى باب البدل » مثال ماتثبت فيه ، ومثال مابدل فيه : أدور ، والأصل أدْوُر . أ هـ .

(٢) فى أ : كانت .

نحوُ : يُمْن ، إلا في يفعل ، ممَّا فاؤه واو ، فإنّها قد تُكسَر لتنقلب الواو ياءً ؛ فتقول في : يُوجل : يِيجل .

وإن كانت بعد حرف ، فإمّا أن تكون طَرَفًا أو غير طرف :

فإن كانت طرفًا ، فإمّا أنْ يكون قبلها ساكنٌ أو متحرّك ، فإن كان قبلها ساكن ، تثبت إن كان غير زائد للمدّ ؛ نحوُ : محيي ، إلا أنْ يكون لامًا في اسم على : فَعْلى ؛ نحوُ : تَقْوَى ، فإنّها تبدل واوًا .

وما عَدَا ذلك تثبتُ فيه أو تُبْدَلُ في الأماكن التي تقدّم ذكرها في باب البَدَلِ(١) .

وإن كان قبلها متحرّك ، فإن كانت في آخر فِعل ، فإنها تُقْلَبُ واوًا ، إن كانت الحركةُ ضمّة ؛ نحو : « لَقَضو الرَّجُلُ » وألفًا إن كانت الحركة فتحة ، نحوُ : رَمَى ، ما لم يمنعْ من ذلك ضمير الاثنين ؛ نحوُ قَضَيا ، أَوْ تاء التأنيث ، وضمير جماعة المذكَّرين ، فإنّك تحذف الألف معهما ، فتقول : رَمَوا ، ورَمَتْ ، وإن حرّكت لالتقاء الساكنين ، لم تردَّ الألف ؛ لأنَّ التحريك عارضٌ ، إلّا في ضرورة شعر ؛ كما لم تردَّ في ذوات الواو ؛ نحو قوله [من الرجز] :

٣٥٢- لَهَا مَتْنَتَانِ خَظَاتَا كَمَا أَكَبَّ عَلَى سَاعِدَيْهِ النَّمِرْ(٢)

يريد : « خَظَتَا » ، في أحد القولين ، أو في نَادِرِ كلامٍ ، نحوُ قول بعضِهِمْ : « رَمَاتَا » ؛ حكاه الزَّجّاج(٣) / . ١١٤ أ

---

(١) م : وقولي : « نحو تقوى ، فإنها تبدل واوًا ، وماعدا ذلك تثبت فيه أو تبدل في الأماكن التي تقدم ذكرها في باب البدل » مثال ذلك : ماتثبت فيه جريء ، ومثال ذلك ماتبدل ذلك ماتبدل فيه سقاء ، فالأصل : سقاى ؛ لأنه من سقيت . أ هـ .

(٢) تقدم برقم ٣٥١ .

(٣) إبراهيم بن السريّ بن سهل . أبو إسحاق الزجاج : عالم بالنحو واللغة . ولد ومات في بغداد . كان في فتوته يخرط الزجاج ومال إلى النحو فعلمه المبرد . وطلب عبيد الله بن سليمان (وزير المعتضد العباسي) مؤدبًا لابنه القاسم ، فدله المبرد على الزجاج ، فطلبه الوزير ، فأدب له ابنه إلى أن ولي الوزارة مكان أبيه ؛ فجعله القاسم من كتابه . فأصاب في أيامه ثروة كبيرة . وكانت للزجاج مناقشات مع ثعلب وغيره من كتبه معاني القرآن والاشتقاق والأمالي والمثلث ولد ٢٤١هـ وتوفي سنة ٣١١هـ .

يُنظر : الأعلام ١/٤٠ ، معجم الأدباء ١/٤٧ ، إنباه الرواة ١/١٥٩ ، تاريخ بغداد ٦/٨٩.

وإن كانت الحركةُ كسرةً ثبتت ؛ نحوُ : خَشِيَ ، وإن كانت في اسمٍ ؛ ثبتت إن كانَتِ الحركةُ كسرةً ؛ نحو : القَاضِي ، إلا أن ينضافَ إليها ياءان في اسم غير جارٍ على فِعْل الأولى منهما زائدة فإنَّها قد تحذف ؛ نحوُ : أُحَيّ ، تصغير أَحْوَى ، أصله : أُحَيِّي ، فحذفَت المتطرِّفة تخفيفًا .

وإن كانَتِ الحركةُ فتحة ، قلبتْ ألفًا نحوُ : رَحًى ، ما لم يمنعْ من ذلك علامة التثنية ؛ نحو [قولك][1] : رَحَيَان ، أو علامة الجمع ؛ فإنَّك تحذفها فتقول : يحيون ، في جمع : يحيى .

وإن كانت ضمَّة ثبتتْ أيضًا ، إلا أنَّ الضمَّة تحول كسرة ؛ نحو : أَظْبٍ جمع : ظبي ، أصله : أَظْبُي ، كأَفْلُسٍ .

وإن كانَتْ غير طَرَفٍ ، فإمَّا أنْ تقع بين متحركَيْن ، أو ساكنَيْن ، أو بين متحرِّك وساكن :

فإن وقَعَتْ بين متحرِّكَيْن ، فإن كانَتِ الحركةُ قبلها فتحة ، قلبت ألفًا ؛ نحوُ : بَاعَ ؛ ولا تثبتُ إلا في : فَعَلان ، وفَعَلَى ؛ نحو : حَيَصان ، وَحَيَدَى ، أو فيما لامُهُ حرف علة ، نحوُ : حَيِي ، أو فيما هو في معنى ما لا يعتلُّ نحو : صَيِدَ ، في معنى : اصْيدَّ ، فأمَّا آية ، وثاية و طَاية و راية ، فشواذُّ .

وإن سكن ما بعد الألف لضمير متكلِّم أو مخاطب حذفتها ، فيما زاد على ثلاثة أحرف ؛ نحو : اكْتَلْتُ ، ولاتحذفها في الثلاثي إلَّا بعد نقل حركتها إلى ما قبلها إن كانَتْ كسرة ؛ نحو : كِدْتُ .

وإن كانت فتحة ، فلا بدَّ من تحويلها كسرة ؛ وحينئذٍ : تُنْقل نحوُ : بِعْت .

وإن كانت الحركة قبلها ضمَّة ، فإن كانت مفتوحة ، ثبتت نحو : عُيبة .

وإن كانت مضمومة ، ثبتت ، ويجوز حذف الحركَةِ منها ، فتقول في جمع : عيان ، وعيُن ، وعيْن ، فتسكن الياء وتقلب الضمَّة قبلها كسرة .

فإن كانت مكسورة في فعل ثلاثي أو أزيد ، جاز فيه ثلاثة أوجهٍ :

أحدها : نقل الكسْرة منها إلى ما قبلها ، فتقول : بِيعَ ، واخْتِير .

---

(١) سقط في ط .

والآخر : أنْ تُشمّ الفاء وتاء افتعل الضمّ بعد النّقل .

والثالث : حذْفُ الكسرة منها ، وقلبها واوًا ، نحو : بوع ، واختُور .

ولا تكونُ مكسورةً مضمومًا ما قبلها فيما عدا ما ذُكِرَ .

وإن كانَتِ الحركةُ قبلها كسرة[١] ، ثبتَتْ ؛ نحو : سير ، فإنْ وقعَتْ بين ساكنين ، ثبتت ؛ نحو : غِشْيانٍ ، إلا فى قول من قال فى النّسَبِ إلى ظبية : ظَبوِيّ ، وقد تقدّم ذكْره / . ١١٤ ب

وإن وقَعَتْ عينًا فى مصدرٍ جارٍ على فِعْل معتلٍّ ، فإنّك تنقل حركتها إلى الساكن قبلها ، ثم تحذفها ؛ لالتقائها ساكنة مع ما بعدها ، وتعوّض منها تاء التأنيث ؛ نحو : إبانة ، وإمالة ، وقد لا تعوّض التاء من المحذوف إلّا أنّ ذَلكَ قليلٌ .

وإن وقعت بين متحرّك وساكن ، فإن تأخّر الساكن ، ثبتت ؛ نحوُ : دَيَاميس . وإنْ تقدّم ثبتت - أيضًا - نحوُ : عِثْيَر ، إلا أن تكون عينًا فى فعْل مزيد ، أو اسم جارٍ عليه أو موافقٍ له ، فى الحركات والسّكنات ، وعدد الحروف والزيادة ، إلا أنّ زيادته ليسَتْ موافقة لزيادة الفعل فى اللفظ ؛ فإنّ الحركة تنقل منها إلى الساكن قبلها ، ثم تَصِير من جنس الحركة المنقولة ، نحو : اشتبَان ، ويَشتَبين ، ومُستبَان ، ومُشتَبِين ، ومَقِيل ، والأصلُ : اشتَبْيَنَ ، ويَشتبين ، وَمُشتَبْيَنٌ ، وَمُشتَبْيِنٌ ، ومَقْيِل .

فأمّا : « مخيط » ونحوه ، فلم تُعَل ؛ لأنه مقصور من مفعال ، وما عدا ذلك تَثْبتُ فيه أو تبدل فى الأماكن التى تقدّم ذكرها[٢] .

وأمّا الألف ، فإنّها لا تكون أبدًا إلا زائدة ساكنة ، ولا تكونُ أصلية ، إلا منقلبة عن ياء ، أو واو ، وقد تقدّم حكمها[٣] .

ولا يخلو مِنْ أن تجتمع مَعَ ساكنٍ أو لا تجتمع ، فإن اجتمَعَتْ معه ، حذِفَت ؛ نحوُ

---

(١) في ط : كسر .

(٢) م : وقولي : « وأمّا مخيط ، فهو مقصور من مفعال ، وماعدا ذلك تثبت فيه أو تبدل فى الأماكن التي تقدّم ذكرها » .
مثال ما ثبتت فيه جدمم ، ومثال ما تبدل فيه : بائع ، والأصل بايع ؛ لأنه من البيع . أ هـ .

(٣) م : وقولي : « ولاتكون أصلية إلا منقلبة عن ياء أو واو وقد تقدم حكمها » مثال ذلك : غزا ؛ لأنه من الغزو ، ورمى من الرمي . أ هـ .

قولك : يَا حُبْلاه ، فتحذفها لالتقائها ساكنة مع علامة النُّدْبة ، إلا أن يكون الساكن ألف التثنية ، أو الألف التى قبل التاء فى جمع المؤنَّث السالم ؛ فإنّها تقلب ياء ، ولا تُحْذَفُ ؛ نحوُ قولك : « حُبْلَيان » ، وحُبلَيات ، أو يكون الساكن الياء الأولى من ياءى النَّسَبِ ، فإنّها إنْ كانت رابعةً ، ولم يتوالَ التحريك فيما قبلها ، قد تقلَبُ واوًا ؛ نحوُ : حُبْلَوىّ ، وقد تُحذف فيقال : « حُبْلى » .

وقد تزاد ألفٌ قبل الواو ، فيقال : حُبْلاوِى .

وإن توالى التحريكُ فيما قبلها ، أو كانَتْ خامسة فصاعدًا ، لم يَجُزْ إلا الحذف ، نحوُ « بَشَكَى » وجُمَادَى ، وقد تقدَّم ذكر ذلك .

أو يكون الساكن أَلِفَ الجمعِ المتناهى ، فإنّها تُقْلَبُ همزة نحوُ : رَسَائل وتصحّ ألف الجمع ، وإن لم تجتمع معه ، كانت على حَسَبِ الحركة التى قبلها ، فإن كانت ضمّة ، قلبت واوًا ؛ نحوُ : ضُوَيْرِبَ ، وإن كانت كسرة ، قلبت ياء ؛ نحوُ / : شَمَاليل ، جمع شِمْلال . ١١٥ أ

وإن كانت فتحة ثَبَتَت ، نحوُ : ضارب ، وقد تُقْلَبُ ياء ، إذا كان بعدها تاء المتكلِّم ، وتدغم فيها ، فيقال : حُبلى ، فأمّا حذفهم لها واكتفاؤهم بالفتحة عنها فى : عُلَبِط وهُدَبِد ، وأمثالهما ، فموقوفٌ على السّماع .

وما عَدَا ذلك تَثْبُتُ فيه ، أو تُبدَلُ على حَسَبِ ما أُحكم فى باب البَدَلِ .

* * *

بَابُ مَا قُلِبَ عَلَى غَيْرِ قِيَاسٍ

المقلوبُ على غَيْر قياس ، مقسّم قسمين :

قسمٌ فُعِلَ للضرورة ؛ نحو قوله [من الكامل] :

٣٥٣- وَكَأَنَّ أُولاهَا كِعَابُ مُقَامِرٍ ضُرِبَتْ عَلَى شُزُنٍ فَهُنَّ شَوَاعِي[١]

يريد : شَوَائع .

وقسمٌ : قُلِبَ من غير ضرورة ؛ نحوُ قولهم : لاثٍ ، وَشَاكٍ ، والأصلُ : لائث ؛ لأنّه من : لاثَ يَلُوثُ ، وشَائِك ؛ لأنّه من شَوْكَة السِّلاح ، ونحوُ قولهم : رَعَمْلِى ، فى : لعمرى ، وأشباهُ ذلك كثيرة .

إلا أنَّ الذى يُعْلم به القَلْب أربعة أشياء[٢] :

أحدُهَا : أَنْ يكون أحد النظمين أكثر استعمالاً من الآخر ، فيكون الأصل ، ويكون الآخر مقلوبًا عنه ؛ نحوُ : رَعَمْلِى ؛ فإنّه أقل استعمالاً من : لَعَمْرِى .

والثانى : أن يكُونَ أحد النظْمَيْنِ يكثُر تَصْرِيف الكلمة عَنْهُ ، فيكون الأصل ، ويكون الآخر مقلوبًا منه ؛ نحوُ : شَوَائِع ؛ لأنه يقال : شَاعَ يَشِيع ، فهو شَائِع ، ولا يقال : شَعَى يَشْعى ، فهو شَاعٍ .

والثالث : أن يكون أحد النظمَيْنِ مجرَّدًا من الزوائد ؛ فيكون الأصل ، ويكون الآخر مقلوبًا عنه ؛ نحو : اطْمَأَنَّ ، فإنّه مقلوب من : طَامَنَ .

والرابع : أَنْ يَكُونَ أحد النظمين حكم ، هو الآخر فى الأَصْل ؛ فيدل وجودُهُ فيه على أنه مَقْلُوبٌ ممّا ذلك الحكم له فى الأصل ؛ نحو : أيس ، فإنّه مقلوب من : « يئس » ؛ ولذلك صَحَّ كما صَحَّ يَئِسَ .

* * *

(١) البيت : للأجدع بن مالك .

الشاهد فيه قوله شواعي يريد : شوائع ، فقلب وأبدل الهمزة ياء .

ينظر : لسان العرب (شيع) ، (شزن) ، (شعا) ، والمؤتلف والمختلف ص٤٩ ، والمعاني الكبير ص ٥٤ ، وبلا نسبة في جمهرة اللغة ص ٨١١ ، وسرّ صناعة الإعراب ٧٤٣/٢ ، والمقتضب ١٤٠/١ ، والممتع في التصريف ٦١٥/٢ ، والمنصف ٥٧/٢ .

(٢) في ط : به أربعة أشياء .

بَابُ الحَذْفِ عَلَى غَيْرِ قِيَاسٍ

وذلك في أَحَدَ عَشَرَ حرفًا : الهمزة ، والألف ، والواو ، والياء ، والهاء ، والنُّون ، والباء ، والحَاء ، والخَاء ، والفَاء ، والطَّاء ؛ فجاء الحذف في الهمزة على غَيْرِ قياس في : « اللّه » ، وأصلهُ « إله » ، وفي ناسٍ ، وأصله : أناس ، وفي : خُذْ ، وكل ، ومُرْ ، والأصل : أوخُذْ ، وأُوكُلْ ، وأُؤْمُرْ ، و « أب » قالوا / : « يَابَا فُلان » ؛ قال أبو الأسود [من الكامل] : ١١٥ ب

٣٥٤- يَابَا المُغِيرَةِ رُبَّ أَمْرٍ مُعْضِلٍ فَرَّجْتُهُ بِالمَكْرِ مِنِّي وَالدَّهَا[1]

وحكى أبو زيد : « لابا لَكَ » ، وفي: يَرَى ، وترى ، وأرَى ، وَنرَى ، في لغة من لا ينقلُ الهمزة في مثله ، والأصل : يَرْأى ، وتَرْأى وأرْأى ، ونَرْأى .

وفي : سوَايَة حكى أبو زيد « سُؤْتُهُ سَوَايَة » ، والأصل :سَوَائية ، وفي : بُرَاء ، والأصل : بُرَآء .

وجاء في الألف في أمّا ، فقالوا : أَمَ واللّهِ ، والأصل : أَمَا واللّهِ ، وفي الوقف[2] في الضرورة ؛ نحو قوله : [من الرمل]

٣٥٥- رَهْط مَرْجُومٍ وَرَهْط ابْن المُعَلّْ[3]

يريد : ابن المعلَّى ، وقد تقدَّم ذكره .

وفي : « لَهْفَى »[4] ؛ نحوُ قوله [من الوافر] :

٣٥٦- وَلَسْتُ بِرَاجِعٍ مَافَاتَ مِنِّي بِلَهْفَ ، وَلا بِلَيْتَ ، وَلا لَوَ انِّي[5]

يريد : « بِلَهْفَ » من قولك : يالهفى ، وجاء في الواو في غد ، وأخ ، وأب ، وحم

---

(١) الشاهد فيه قوله : ياابا المغيرة يريد يا أبا المغيرة فحذف الهمزة من أبا ضرورة .
ينظر : ديوانه ص ٣٧٨ ، والممتع في التصريف ٦٢٠/٢ ، وخزانة الأدب ٣٤١/١٠ ورصف المباني ص ٤٤ .

(٢) في ط : الوقت .

(٣) تقدم برقم (٢٥٤) .

(٤) في أ : لهفها .

(٥) تقدم برقم (١١٨) .

، وهَن ، واسم ، لأنّه من : السُّمُوّ ، وكُرَة ، وقُلَة ، لقولهم : كَرَوْتُ بالكُرَة ، و قَلَوْتُ بالقُلَة ، وفي: ثُبَة ، وظُبَة ؛ حملًا لهما على الأكثر .

وجاء في الياء في : يد ، ومائة ، إلا أنّ أبا الحسن يحكي : « أَمْأَيْتُ مائيًا » ، وفي : دم ، وجاء في الهاء في : شَفَة ؛ لقولهم : شِفَاه ، وفي عِضة لقولهم : عُضَيْهَة ، وفي : فَم : لقولهم أفْوَاه ، وفي : شاة ؛ لقولهم : شِيَاهٌ ، وجاء في النون في « مذ » لقولهم : مُنْذُ ، في معناها ، وفي دَدٍ ، والأصل : دَدن ، وفي : فُلٍ ؛ لأنّه من « فُلان » .

وجاء في الباء في : رُبَ ، والأصل : ربَّ ، وجاء في الحاء في : حر ، والأصل حِرْح لقولهم : أحْرَاح ؛ قال [من الرجز] :

٣٥٧- إنّي أقودُ جَمَلاً مِمْرَاحا ذَا قُبَّةٍ مَمْلُوءَةٍ أحْرَاحا(١)

وجاء في الخاء في « بخ » ، والأصل : بخّ بالتشديد ، وجاء في الفاء في : « أُف » ؛ لأنّ الأصل : أُفّ بالتشديد .

وحكى أحمد بن يحيى : سَوْ أفْعَلُ ، في معنى : سَوْفَ أفْعَلُ ، وجاء في الطّاء في : قَطْ ؛ لأنّه من قَطَطْتُ ، أي : قَطَعْتُ ، تقول : مافَعَلْتُهُ قَطْ ، أي : فيما انقطَعَ من عُمْري .

* * *

(١) البيت للفرزدق .
والحر : فرج المرأة .
والشاهد فيه قوله : « أحراح » مما يدلّ على أنّ مفرده « حرح » ، وأنّ اللام المحذوفة في « حِرٍ » هو الحاء .
الحيوان ٢/٢٨٠ ، وليس في ديوانه ، وبلا نسبة في سر صناعة الإعراب ١/١٨٢ ، ولسان العرب (حرح) ، والممتع في التصريف ٢/٦٢٧ .

بَابُ الضَّرَائِرِ

اعلم : أنّه يجوزُ في الشعر وما أشْبَهَهُ من الكلام المسجوع ما لا يجوز في الكلامِ غير
١١٦ أ المسجوع ، مِنْ رَدّ فرع إلى أصل ، أو تشبيه غير جائز بجائز اضطُرّ إلى / ذلك ، أو لم يُضْطَر إليه ؛ لأنه موضعٌ قد أُلفَتْ فيه الضرائر[1] .

وأنواعُهَا منحصرة في الزِّيَادَةِ ، والنَّقْصِ ، والتَّقْدِيمِ ، والتأخير ، والبَدَل :

فالزِّيَادَةِ تنحصرُ في زيادة حرف ؛ نحو تنوين الاسم غير المنصرف ، إذا لم يَكُنْ آخره ألفًا ، رَدًّا إلى أصله من الانْصِرَاف ؛ نحو قوله تعالى : ﴿ قَوَارِيرَا۟ قَوَارِيرَا۟ مِن فِضَّةٍ قَدَّرُوهَا تَقْدِيرًا ﴾ [الإنسان : ١٥، ١٦] في قراءة من صَرَفَ الأول منهما ، ونحو قول أُميّة بن أبي الصَّلْت[2] [من الخفيف] :

---

(١) م : باب الضرائر

قولي : « اضطر في ذلك ولم يضطر ؛ لأنه موضع قد ألفت فيه الضرائر » مثال تجويزهم فيه مالا يجوز في الكلام من غير اضطرار قوله [من الرمل] :

كَمْ بِجُودٍ مُقْرِفٍ نَالَ الْعُلا ... وَكَرِيمٍ بُخْلُهُ قَدْ وَضَعَهْ

تقدم في المقرب برقم (٢٤٥) .

ففصل بين « كم » وما أضيف إليه بالمجرور من غير اضطرار إلى ذلك

إذ له أن ينصب أو يرفع ويجعل « كم » واقعة على المرار ؛ كأنه قال : كم مرة مقرف نال العلا بجوده ، وقد يروى البيت بثلاثة أوجه ، وأما تجويزهم ذلك فيه عند الاضطرار فعليه أكثر الضرائر . أ هـ .

[قال المصنف في آخر كتاب « مثل المقرب »] تم الكتاب بحمد الله وعونه وحسن توفيقه وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وأزواجه وذريته وسلم تسليمًا كثيرا . أهـ.

(٢) أمية بن عبد الله أبي الصلت بن أبي ربيعة بن عوف الثقفي : شاعر جاهلي حكيم . من أهل الطائف . قدم دمشق قبل الإسلام . وكان مطلعًا على الكتب القديمة يلبس المسوح تعبدًا . وهو ممن حرموا على أنفسهم الخمر ونبذوا عبادة الأوثان في الجاهلية . ورحل إلى البحرين فأقام ثماني سنين ظهر في أثنائها الإسلام ، وعاد إلى الطائف ، فسأل عن خبر محمد بن عبد الله ﷺ فقيل له : يزعم أنه نبي . فخرج حتى قدم عليه بمكة وسمع منه آيات من القرآن ، وانصرف عنه ، فتبعته قريش تسأله عن رأيه فيه . فقال : أشهد أنه على الحق ، قالوا : فهل تتبعه ؟ فقال : حتى أنظر في أمره . وخرج إلى الشام . وهاجر رسول الله إلى المدينة ، وحدثت وقعة بدر ، وعاد أمية من الشام ، يريد الإسلام ، فعلم بمقتل أهل بدر وفيهم ابنا خال له ، فامتنع . وأقام في الطائف إلى أن مات (سنة ٥هـ) . =

٣٥٨- فَأَتَاهَا أُحَيْمِرٌ كَأَخِي السَّهْـ ... ـمِ بِعَضْبٍ فَقَالَ : كُونِي عَقِيرَا[1]

فإن كان آخره ألفًا ؛ نحو : حُبْلَى ، لم يُصْرَفْ .

وزيادةُ حركةٍ ، نحوُ تحريكِ العينِ الساكنة إتباعًا لما قبلها ، وتشبيهًا بتحريكها إذا نُقِلَتْ إليها الحركة ممَّا بعدها ، في الوَقْف ؛ نحو قولك : قام عمرو ، ومن ذلك قوله[2] [من البسيط] :

٣٥٩- إِذَا تَحَرَّكَ نوعٌ قَامَتَا مَعَهُ ... ضَرْبًا أَلِيمًا بِسِبْتٍ يَلْعَجُ الْجِلِدَا[3]

يريد : الجلد .

وزيادة كلمة ؛ نحوُ : زيادة « أن » بعد كاف التشبيه ؛ تشبيهًا لها بزيادتها بعد « لمَّا » ؛ نحو قوله [من الطويل] :

٣٦٠- وَيَوْمًا تُوَافِينَا بِوَجْهٍ مُقَسَّمٍ ... كَأَنْ ظَبْيَةٍ تَعْطُو إِلَى وَارِقِ السَّلَمْ[4]

أي : كظبيةٍ .

والنَّقْصُ منحصرٌ في نقص حرف ؛ نحو حذف صِلَة هاء الضمير في الوصل ؛ إجراءً له مجرى الوقف ؛ ومن ذلك قوله [من البسيط] :

٣٦١- أَوْ مُعْبَرُ الظَّهْرِ يُنْبِي عَنْ وَلِيَّتِهِ ... مَا حَجَّ رَبُّهُ فِي الدُّنْيَا وَلَا اعْتَمَرَا[5]

= ينظر : الأعلام ٢٣/٢ ، خزانة البغدادي ١١٩/١ ، سمط اللآلي ٣٦٢ ، جمهرة الأنساب ٢٥٧ ، تهذيب ابن عساكر ١١٥/٣ .

(١) الشاهد فيه صرف : أحيمر للضرورة الشعرية ، وهو ممنوع من الصرف لأنه مصغر أحمر الممنوع من الصرف الذي له شبه بالفعل المضارع ، ولولا هذا الشبه لنصرف مصغره .
ينظر : ديوانه ص ٣٥ ، والمقاصد النحوية ٣٧٧/٤ ، وبلا نسبة في شرح الأشموني ٥٤١/٢.

(٢) في أ : قول الهذلي .

(٣) البيت : لعبد مناف بن ربع الهذلي ويروى هكذا :

إذا تأوّبَ نوحٌ قامتا معه ... ضربًا أليمًا بسِبْتٍ يلعج الجلدا

والشاهد فيه الجلد حيث حرك اللام الساكنة ، وهذا من أقبح الضرورات .
ينظر جمهرة اللغة ص ٤٨٣ ، والدرر ٢٣٢/٦ ، وشرح أشعار الهذليين ٦٧٢/٢ ، ولسان العرب (لمع) ، (جلد) ، (صحل) ، ونوادر أبي زيد ص ٣٠ ، وبلا نسبة في الخصائص ٣٣٣/٢، والمنصف ٣٠٨/٢ .

(٤) تقدم برقم ٥٨ .

(٥) البيت : لرجل من باهلة .

=

والأحسنُ إذا حَذَفْتَ الصِّلة ، أنْ تسكِّن الهاء ، حتى تكون قد أجريت الوصل مجرى الوقف ، إجراءً كاملًا ؛ نحو قوله [من البسيط] :

٣٦٢- وَأَشْرَبُ المَاءَ مَابِي نَحْوَهُ عَطَشٌ إلا لأَنَّ عُيُونَهْ سَيْلُ وَادِيهَا(١)

ونقص حركة ؛ نحوُ حذف حركة الباء من : أشْرَب ، في قوله [من السريع] :

٣٦٣- فَالْيَوْمَ أَشْرَبْ غَيْرَ مُسْتَحْقِبٍ إِثْمًا مِنَ اللَّهِ وَلا وَاغِلِ(٢)

تشبيهًا للمنفصل بالمتَّصل ؛ ألا ترى أنَّ « رَبُغَ » بمنزلة عَضُد ، فكما تُسكِّن الضَّاد من : عَضُد ؛ فكذلك سكِّنت الباء .

١١٦ ب ونَقْص كلمة ؛ نحوُ حذف المضاف وإقامة المضاف / إليه مقامه ، وليس في الكلام

= الشاهد فيه قوله : ربه فإنه اختلس الضمة التي على الضمير اختلاسًا فلم يشبعها حتى تنشأ عنها الواو للضرورة الشعرية .
ينظر : شرح أبيات سيبويه ٤٢٢/١ ، والكتاب ٣٠/١ ، وبلا نسبة في الإنصاف ٥١٦/٢، وخزانة الأدب ٢٦٩/٥ ، ولسان العرب (عبر) ، والمقتضب ٣٨/١ .

(١) البيت : بلا نسبة في : خزانة الأدب ٢٧٠/٥ ، ٤٥٠/٦ ، والخصائص ١٢٨/١ ، ٣١٧ ، ١٨٢ ، والدرر ١٨٢/١ ، ورصف المباني ص ١٦ ، وسرّ صناعة الإعراب ٧٣٧/٣ ، ولسان العرب (ها) ، والمحتسب ٢٤٤/١ ، وهمع الهوامع ٥٩/١ .
الشاهد فيه قوله (عيونه) حيث حذف ضمة الهاء ضرورة .

(٢) البيت : لامرئ القيس .
المستحقب المكتسب ، وأصله من استحقب أي : وضع في الحقيبة .
الواغل : الداخل على القوم في شرابهم وطعامهم من غير أن يدعوه إليه .
والشاهد فيه قوله : « أشرَبْ » حيث سكن الباء ضرورةً . ويروى : فاليوم أسقى ، وعلى هذا الرواية لا شاهد فيه .
ينظر : ديوانه ص ١٢٢ ، وإصلاح المنطق ص ٢٤٥ ، ٣٢٢ ، والأصمعيات ص ١٣٠، وجمهرة اللغة ص ٩٦٢ ، وحماسة البحتري ص ٣٦ ، وخزانة الأدب ١٠٦/٤ ، ٣٥٠/٨، ٣٥٤ ، ٣٥٥ ، والدرر ١٧٥/١ ، ورصف المباني ص ٣٢٧ ، وشرح التصريح ٨٨/١، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ٦١٢ ، ١١٧٦ ، وشرح شذور الذهب ص ٢٧٦، وشرح شواهد الإيضاح ص ٢٥٦ ، وشرح المفصل ٤٨/١ ، والشعر والشعراء ١/ ١٢٢ ، والكتاب ٢٠٤/٤ ، ولسان العرب (حقب) ، (دلك) ، (وغل) ، والمحتسب ١٥/١ ، ١١٠ ، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٦٦/١ ، والاشتقاق ص ٣٣٧، وخزانة الأدب ١٥٢/١ ، ٤٦٣/٣ ، ٤٨٤/٤ ، ٣٣٩/٨، والخصائص ٧٤/١ ، ٣١٧/٢، ٣٤٠ ، ٩٦/٣ ، وهمع الهوامع ٥٤/١.

مايَدُلُّ عليه ؛ نحوُ قوله [من الطويل] :

٣٦٤- عَشِيَّةَ فَرَّ الحَارِثِيُّونَ ، بَعْدَمَا قَضَى نَحْبَهُ فِي مُلْتَقَى القَوْمِ هَوْبَرُ(١)

يريد : ابْن هَوْبَر .

والتقديمُ والتأخير منحصرٌ فى تقديم حرف على حرف ؛ نحوُ : شَوَاعِى ، فى شَوَائع ، وقد تقدّم ذكره .

وفى تقديم بعض الكلام على بَعْضٍ ، وإنْ كَانَ لا يجوزُ ذلك فى الكلام ؛ تشبيهًا بما يجوز ذلك فيه ؛ نحوُ قوله [من الطويل] :

٣٦٥- لَهَا مُقْلَتَا أَدْمَاءَ طلَّ خَمِيلة مِنَ الوَحْشِ مَا تَنفَكُّ تَرْعَى عَرَارُهَا(٢)

التقدير : لها مقلتا أدماء مِنَ الوَحْشِ ما تنفَكُّ ترعى خميلة طلَّ عَرارُها .

والبَدَلُ : مُنْحَصِرٌ فى إِبدال حَرْفٍ من حرف ؛ نحوُ إبدال الياء من الباء فى : أَرَانِب ، جمع أَرْنَب ؛ تشبيهًا لها بالحروف التى يَجُوزُ ذلك فيها ، وقد تقدّم ذكره .

وفى إبدال حركةٍ مِنْ حركة ؛ نحوُ إبدال الكسرة التى قبل ياء المتكلّم فى غير النّداء ؛ تشبيهاً بالنداء ؛ نحوُ قوله [من الوافر] :

٣٦٦- أُطَوِّفُ مَا أُطَوِّفُ ثُمَّ آوِى إِلَى أُمَّا وَيَرْوِينِي النَّقِيعُ(٣)

يريد : إلى أمّى .

وإبدالُ كلمة من كلمة ؛ نحوُ قوله [المنسرح] :

٣٦٧- وَذَاتِ هِدْمٍ عَارٍ نَوَاشِرُهَا تُصْمِتُ بِالمَاءِ تَوْلَبًا جَدِعًا(٤)

فأوقع التَّوْلَب ، وهو وَلَدُ الحمار على الطِّفْل ؛ تشبيهًا له به .

---

(١) تقدم برقم (١٦٢) .
(٢) البيت بلا نسبة ، في كتاب العين ٨٦/١ .
(٣) تقدم برقم (١٦٦) .
(٤) البيت لأوس بن حجر ، ونسب لبشر بن أبي خازم .
ينظر : البيت لأوس بن حجر في ديوانه ص ٥٥ ، ولسان العرب (تلب) ، (جدع)، (هدم) ، وتهذيب اللغة ٣٤٦/١ ، والمخصص ٦٤/١٤ ، وتاج العروس (تلب) ، (هدم)، والمزهر ٣٧٨/٢ ، والخصائص ٣٠٦/٣ ، ولبشر بن أبي خازم في ديوانه ص ١٢٧ ، ولأوس بن حجر أو لبشر بن أبي خازم في تاج العروس (جدع) ، وبلا نسبة في جمهرة اللغة ص١٣١٣ ، ومقاييس اللغة ٤٣٢/١ ، وديوان الأدب ٣٥/٢ ، والعقد الفريد ٤٨٣/٢ .

فهذه جملةُ أصنافِ الضَّرائر ، وقد تقدَّم ذِكْرُ أكثرها مفصَّلا في تضاعيفِ الأبواب ، فأغْنَى ذلك عن إِعادته هنا .

ويجوزُ القياسُ على ما كَثُرَ استعماله من ذلك ، وما لم يَكْثُرْ ، فلا سَبِيلَ للقياس عليه .

وجاء في آخر المخطوط : آخره ، ولله الحمد والمنة على فراغه على يد عبده وفقيره إلى عفوه : محمد بن يوسف بن عبد الكريم العراقي في العشر الآخر من ذي الحجة سنة إحدى وعشرين وسبعمائة

* * *

فهرس الآيات القرآنية لكتاب « المقرب »

المائدة

الأنعام

الأعراف

التوبة

يونس

هود

يوسف

الأعلى

الفجر

البلد

الشمس

الليل

القدر

العاديات

• • •

فهرس أحاديث كتاب « المقرب »

الحديث — الصفحة

* * *

فهرس أعلام كتاب « المقرب »

الصفحة

(أ)

(ث)

(ج)

(ح)

(ذ)

(ر)

(ز)

(س)

(ط)

(ع)

(ف)

(ق)

(ك)

(ل)

(م)

(ن)

(هـ)

(ى)

• • •

فهرس أشعار كتاب « المقرب »

• • •

فهرس أراجيز كتاب « المقرب »

* * *

فهرس الآيات القرآنية لكتاب « مثل المقرب »

الأحقاف

محمد

الطور

المجادلة

القمر

الطلاق

الملك

الحاقة

المعارج

* * *

فهرس أحاديث كتاب « مثل المقرب »

* * *

فهرس أعلام كتاب « مثل المقرب »

* * *

فهرس أشعار كتاب « مثل المقرب »

القافية	البحر	القائل	الصفحة
العلاءُ	الخفيف	الحارث بن حلزة	١٢٠
ذهابًا	الوافر		٧٧
وخابوا	الكامل		١٨١
الغرابُ	الوافر	أمية بن أبي الصلت	٢٩٠
الغرب	البسيط	ذو الرمة	١١٨
وعقرب	الطويل	لبعض بني فقعس	٢٢٠
منصب	الطويل		١٨٨
ساغب	الطويل		٣٦٤
عواقبُهَا	المنسرح	عدي بن زيد	٩٣
أنكبُ	الطويل	لبعض بني فقعس	١٣٦
وتحلب	الطويل	للأسدي	٩٩
يسوب	الطويل	طفيل بن عوف الغنوي	٣٦٤
مسلوب	البسيط	ذو الرمة	٣٦٤
فنضاربِ	الطويل	قيس بن الحطيم ونسب لغيره	٣٥٠
في العلب	المنسرح	جرير	٣٦٢
للشيب	البسيط	الحميح الأسدي	١٦٥
متغيب	الطويل	امرؤ القيس	٧٧
شملتا	المتقارب		٤٢١
عبراتي	الطويل	امرؤ القيس	١٤٣
الحجِ	الهزج		٨٤
شحاج	البسيط	الراعي النميري	٧٧
جناجي	الوافر	للهذلي	٨٥
أن يحصدًا	الكامل	الأعشي	٩٥

فهرس أراجيز كتاب « مثل المقرب »

* * *

فهرس مراجع التحقيق ومصادره

- آداب اللغة . لجورجي زيدان . طبعة القاهرة . ١٩٥٧م .
- الإبدال . لأبي الطيب . تحقيق : عز الدين التنوخي . مطبوعات المجمع العلمى العربى بدمشق .
- الإتقان في علوم القرآن . للسيوطى . طبعة الحلبى . الطبعة الثالثة . ١٩٥١م .
- الأدب الأندلسي . د/أحمد هيكل . الطبعة السادسة .
- أدب الكاتب . لابن قتيبة . تحقيق : محمد الدالى . مؤسسة الرسالة ، بيروت . الطبعة الأولى . ١٩٨٢م .
- ارتشاف الضرب من لسان العرب . لأبي حيان الأندلسي . تحقيق : د/مصطفى النماس . مطبعة المدنى نشر مكتبة الخانجى . الطبعة الأولى ١٩٨٩م .
- الأزهيّة فى علم الحروف . للهرويّ ، تحقيق : عبد المعين الملّوحيّ . مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق . الطبعة الأولى . ١٩٨١م .
- أساس البلاغة . للزمخشرى . تحقيق : عبد الرحيم محمود . طبعة دار صادر . بيروت . ودار المعرفة . بيروت . ١٩٨٢م .
- الاستيعاب . لابن عبد البر . دار الكتب العلمية . تحقيق : على محمد معوض وعادل أحمد عبد الموجود . وطبعة مكتبة النهضة .
- أسد الغابة . لابن الأثير . دار الكتب العلمية . تحقيق : على محمد معوض وعادل أحمد عبد الموجود . الطبعة الأولى . ١٩٩٤م . وطبعة دار الشعب .
- أسرار العربية . لعبد الرحمن بن محمد الأنبارى . تحقيق : محمد بهجت البيطار . مطبوعات المجمع العلمى العربى بدمشق . الطبعة الأولى . ١٩٥٧م .
- الأسرار المرفوعة فى الأخبار الموضوعة . لملا على القارئ . دار الكتب العلمية . بيروت . الطبعة الأولى ١٩٨٥م .
- الأشباه والنظائر . للسيوطى . تحقيق : عبد العال سالم مكرم . مؤسسة الرسالة . بيروت . الطبعة الأولى . ١٩٨٥م .

- الاشتقاق . لابن دريد . تحقيق : عبد السلام محمد هارون . دار المسيرة . بيروت . الطبعة الثانية . ١٩٧٩م .
- الإصابة . لابن حجر . تحقيق : على محمد معوض وعادل أحمد عبد الموجود . دار الكتب العلمية . الطبعة الأولى . ١٩٩٥م .
- إصلاح المنطق . لابن السكيت . تحقيق : أحمد محمد شاكر وعبد السلام محمد هارون . دار المعارف بمصر الطبعة الأولى ١٩٨٧م .
- الأصمعيات . للأصمعى . تحقيق : أحمد شاكر وعبد السلام محمد هارون . دار المعارف بمصر . الطبعة الخامسة .
- الأصول فى النحو . لابن السراج . تحقيق : الدكتور عبد الحسين الفتلى . مؤسسة الرسالة . ط ثالثة . ١٩٨٤م .
- الأضداد . لابن الأنبارى . تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم . الكويت . الطبعة الأولى . ١٩٦٠م .
- إعراب القرآن . لأبى جعفر النحاس . تحقيق : د/زهير غازى زاهد . مطبعة المعانى بغداد . ١٣٩٧هـ .
- الأعلام . للزركلى . الطبعة الثالثة . دار العلم للملايين . بيروت . القاهرة .
- الأغانى . لأبى الفرج الأصفهانى . تحقيق : وإشراف لجنة من الأدباء . الدار التونسية للنشر . ودار الثقافة . بيروت . ط ٦. ١٩٨٣. وطبعة دار الكتب العلمية . بيروت . ١٩٩٢م . ودار الكتب المصرية .
- الإفصاح فى شرح أبيات مشكلة الإعراب . للفارقى . جامعة بنى غازى . ١٩٩٤م .
- إقليد الخزانة . لعبد العزيز الميمنى الراجكوتى . لاهور .
- الأم . للشافعى . دار المعرفة . بيروت .
- أمالى ابن الحاجب . لابن الحاجب . دار الجيل . بيروت . ودار عمار . عمان . الطبعة الأولى ١٩٨٩م ..
- أمالى الزجاجى . تحقيق : عبد السلام محمد هارون . المؤسسة العربية الحديثة .

القاهرة . الطبعة الأولى . ١٣٨٢هـ .
- أمالي ابن الشجرى . لهبة الله بن على . طبعة حيدر آباد الدكن . ١٣٤٩هـ . وطبعة الخانجى للدكتور الطناحى .
- أمالي القالى . دار الكتاب العربى ، بيروت .
- أمالي المرتضى . للشريف المرتضى . تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم . دار الكتاب العربى ط ٢، ١٩٦٧م .
- إنباه الرواة على أنباه النحاة . للقفطى . تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم . دار الفكر العربى . القاهرة . مؤسسة الكتب الثقافية . بيروت . الطبعة الأولى . ١٩٨٦.
- الإنصاف فى مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين . لابن الأنبارى ومعه كتاب الانتصاف من الإنصاف . تأليف : محمد محيى الدين عبد الحميد . دار الفكر .
- الأوسط فى السنن . لابن المنذر . تحقيق : أبو حماد صغير أحمد بن محمد حنيف . دار طيبة .
- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك . لابن هشام . ومعه كتاب عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك . تأليف : محمد محيى الدين عبد الحميد . دار الجيل . بيروت . الطبعة الخامسة . ١٩٧٩م .
- إيضاح المكنون فى الذيل على كشف الظنون لإسماعيل البابانى . استانبول .
- البحر المحيط . لأبى حيان الأندلسى . تحقيق : عادل أحمد عبد الموجود وعلى محمد معوض . دار الكتب العلمية . الطبعة الأولى .
- البسيط فى شرح جمل الزجاجى . لابن أبى الربيع الإشبيلى . تحقيق : د/عياد بن عيد الثبيتى . دار الغرب الإسلامى . الطبعة الأولى . ١٩٨٦م .
- بغية الوعاة فى طبقات اللغويين والنحاة . للسيوطى . تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم . ط الحلبى . الطبعة الأولى ١٩٦٤م .
- البيان والتبيين . للجاحظ . تحقيق : عبد السلام محمد هارون . دار الجيل .

بيروت .
- تاج العروس من جوهر القاموس . للزبيدى . تحقيق : عبد الستار أحمد فراج . مطبعة حكومة الكويت . ١٩٦٥م .وطبعة مكتبة الحياة . بيروت .
- تاريخ الأدب العربى .لكارل بروكلمان . القاهرة . دار المعارف . الطبعة الخامسة .
- تاريخ بغداد . للخطيب البغدادى . دار الكتاب اللبنانى . بيروت .
- تاريخ الدولتين الموحدية والحفصية . لمحمد بن إبراهيم اللؤلؤى المعروف بالزركشى . طبع بتونس .
- تاريخ الطبرى . دار سويدان . بيروت .
- تاريخ الفكر الإسلامى فى الأندلس . ترجمة حسين مؤنس . مؤسسة النهضة المصرية . ١٩٥٥م .
- تاريخ اليعقوبى . طبعة النجف . ١٣٥٨هـ .
- تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد . لابن هشام . تحقيق : عباس مصطفى الصالحى . المكتبة العربية . بيروت . الطبعة الأولى . ١٩٨١م .
- تذكرة الحفاظ : للذهبى . ط . دار الفكر العربى .
- تذكرة الموضوعات للفتنى . دار إحياء التراث العربى . بيروت .
- تذكرة النحاة . لأبى حيان . تحقيق : د / عفيف عبد الرحمن مؤسسة الرسالة . بيروت الطبعة الأولى . ١٩٨٦م .
- الترغيب والترهيب . للمنذرى . تحقيق : مصطفى محمد عمارة . مكتبة مصطفى البابى الحلبى .
- التصريح على التوضيح . لخالد بن عبد الله الأزهرى . ط عيسى الحلبى .
- تفسير القرآن . للقرطبى . طبعة دار الشعب بمصر .
- تقريب التهذيب . العسقلانى . تحقيق : الدكتور عبد الوهاب عبد اللطيف . ط دار المعرفة للطبع والنشر . بيروت . الطبعة الثانية . ١٩٧٥م .
- تكملة الصلة . لابن الأبار . طبع فى مجريط والجزائر .
- التنبيه والإيضاح . لعبد الله بن برى . تحقيق : مصطفى حجازى . نشر : مجمع

اللغة العربية بالقاهرة . الطبعة الثانية . ١٩٨٠م-١٩٨١م .

- تهذيب تاريخ دمشق الكبير . لعلى بن الحسن الشافعى . هذبه ورتبه عبد القادر بدران . دار المسيرة . بيروت . الطبعة الأولى . ١٩٧٩م .
- تهذيب التهذيب . لابن حجر العسقلانى . مطبعة مجلس المعارف النظامية فى الهند . الطبعة الأولى .
- تهذيب الكمال . تحقيق د/بشار عواد معروف . مؤسسة الرسالة . الطبعة الأولى . ١٩٩٢م .
- تهذيب اللغة . لمحمد بن أحمد الأزهرى . تحقيق : عبد السلام محمد هارون . مراجعة : محمد على النجار . المؤسسة المصرية العامة للتأليف والنشر . الطبعة الأولى . ١٩٦٤م .
- الجرح والتعديل . للرازى . طبع فى حيدر آباد . ١٩٥٢م . ومصوره دار الكتب العلمية بيروت . لبنان .
- الجمل فى النحو . للزجاجى . تحقيق : د/على توفيق الحمد . مؤسسة الرسالة . بيروت .
- جمهرة أشعار العرب فى الجاهلية والإسلام . تحقيق : محمد على الهاشمى . دار القلم . دمشق . الطبعة الثانية . ١٩٨٦م .
- جمهرة أنساب العرب . لابن حزم . المتوفى ٤٥٦هـ . تحقيق : عبد السلام محمد هارون . دار المعارف .
- جمهرة اللغة . لابن دريد . تحقيق : رمزى منير بعلبكى . دار العلم للملايين . بيروت . الطبعة الأولى ١٩٨٧م .
- الجنى الدانى فى حروف المعانى . لحسن بن قاسم المرادى . تحقيق : فخر الدين قباوة ومحمد نبيل فاضل . دار الآفاق الجديدة . بيروت . الطبعة الثانية . ١٩٨٣م .
- جواهر الأدب فى معرفة كلام العرب . للإمام علاء الدين بن على الإربلى . صنعه : إميل بديع يعقوب . دار النفائس . بيروت . الطبعة الأولى . ١٩٩١م .

- حاشية الصبان على شرح الأشمونى للألفية . طبعة عيسى الحلبى .
- حاشية يس على التصريح . مطبوع مع شرح التصريح على التوضيح الحلبى .
- الحلل فى شرح أبيات الجمل . لابن السيد البطليوسى . تحقيق : د/مصطفى إمام . الدار المصرية للطباعة والنشر . القاهرة . الطبعة الأولى . ١٩٧٩م .
- حماسة البحترى . اعتنى بضبطه : لويس شيخو . بيروت .
- الحماسة البصرية . لعلى بن الحسن البصرى . تحقيق : مختار الدين أحمد . عالم الكتب . بيروت . الطبعة الثالثة . ١٩٨٣م .
- الحيوان . للجاحظ . تحقيق : عبد السلام هارون . دار الجيل ودار الفكر . بيروت . الطبعة الأولى . ١٩٨٨م .
- خزانة الأدب ولبّ لباب لسان العرب . لعبد القادر بن عمر البغدادى . تحقيق وشرح : عبد السلام محمد هارون . مكتبة الخانجى . القاهرة . الطبعة الثالثة . ١٩٨٩م .
- صحيح ابن خزيمة . تحقيق : محمد مصطفى الأعظمى . المكتب الإسلامى . بيروت . طبعة أولى .
- الخصائص . لابن جنّى . تحقيق : محمد على النجار . دار الكتاب العربى . بيروت .
- خلاصة تهذيب التهذيب . للخزرجى . تحقيق : محمود عبد الوهاب فايد . مكتبة القاهرة .
- الدر المصون . للسمين الحلبى . تحقيق : على محمد معوض وآخرون . دار الكتب العلمية .
- دراسات أندلسية . للدكتور / الطاهر مكي . دار المعارف . الطبعة الثالثة . ١٩٨٧م .
- الدرر الكامنة . لابن حجر العسقلانى . القاهرة . دار الكتب الحديثة بعابدين .
- الدرر اللوامع على همع الهوامع شرح جمع الجوامع . للشنقيطى (أحمد ابن الأمين) . تحقيق وشرح : عبد العال سالم مكرم . دار البحوث العلمية . الكويت .

الطبعة الأولى . ١٩٨١م ومكتبة الخانجي

- الدرر المنتثرة في الأحاديث المشتهرة . للسيوطي . ت ٩١١هـ . دار الكتب العلمية .
- درة الغواص في أوهام الخواص . للحريرى . تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم . دار نهضة مصر للطبع والنشر . القاهرة .
- الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب . لابن فرحون المالكي . تحقيق : أحمد محمد أبو النور . دار التراث للطبع والنشر ٢٢ شارع الجمهورية . القاهرة .
- ديوان ابن أحمر . شعر عمرو بن أحمر . تحقيق : يحيى الجبورى . ساعدت جامعة بغداد على نشره بغداد الطبعة الأولى . ١٩٧٦م .
- ديوان الأحوص الأنصارى . شعر الأحوص . تحقيق : عادل سليمان جمال . الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر . القاهرة ١٩٧٠م .
- ديوان الأخطل . شرح راجي الأسمر . طبعة دار الثقافة . بيروت . ١٩٧٩م . ودار الكتاب العربي . بيروت . الطبعة الأولى . ١٩٩٢م .
- ديوان الأدب . لإسحاق بن إبراهيم الفارابي . تحقيق : أحمد مختار عمر منشورات مجمع اللغة العربية بالقاهرة . الطبعة الأولى . ١٩٧٤ - ١٩٧٨م .
- ديوان أبي الأسود الدؤلي . تحقيق : محمد حسن آل ياسين . الطبعة الأولى . ١٩٨٢م .
- ديوان الأسود بن يعفر . صنفه نورى حمودى القيسي . وزارة الثقافة والإعلام في الجمهورية العراقية .
- ديوان الأعشى . تحقيق : محمد محمد حسين . مؤسسة الرسالة بيروت . ط ٧ ١٩٨٣م .
- ديوان الأقيشر الأسدى . تحقيق : خليل الدويهى . دار الكتاب العربي . بيروت . الطبعة الأولى . ١٩٩١م .
- ديوان الإمام على بن أبي طالب . جمع نعيم زرزور . دار الكتب العلمية . بيروت .

- ديوان امرئ القيس . تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم . ط . دار المعارف . الطبعة الثانية .
- ديوان أمية بن أبي الصلت . جمعه : بشير يموت . بيروت . الطبعة الأولى . ١٩٣٤م .
- ديوان أنس بن زنيم . تحقيق : نوري حمودي القيسي . عالم الكتب . بيروت . مكتبة النهضة العربية . بغداد . الطبعة الأولى . ١٩٨٥م .
- ديوان أوس بن حجر . تحقيق : محمد يوسف نجم . دار بيروت للطباعة والنشر . بيروت . ١٩٨٦م .
- ديوان بشر بن أبي خازم . تحقيق : عزه حسن . منشورات دار الثقافة . دمشق . ط٢ ١٩٧٢م .
- ديوان جرير بن عطية . تحقيق : نعمان أمين طه . دار المعارف بمصر . الطبعة الثالثة . وطبعة دار صادر . بيروت .
- ديوان جميل بثينة . تحقيق : إميل يعقوب . دار الكتاب العربي . بيروت . الطبعة الأولى . ١٩٩٢م .
- ديوان الحارث بن حلزة . تحقيق : إميل يعقوب . دار الكتاب العربي . بيروت . الطبعة الأولى . ١٩٩١م .
- ديوان حسان بن ثابت . تحقيق : سيد حنفي حسنين . دار المعارف بمصر . ١٩٧٧م . وطبعة دار الكتاب العربي . بيروت .
- ديوان الحطيئة . شرح أبي سعيد السكري . دار صادر . بيروت . ١٩٨١م .
- ديوان حميد بن ثور الهلالي وفيه بائية أبي دؤاد الإيادي . صنفه : عبد العزيز الميمني . الدار القومية للطباعة والنشر . القاهرة . تاريخ المقدمة . ١٩٥٠م .
- ديوان ابن الدمينة . صنعه أبي العباس ثعلب ومحمد بن حبيب . تحقيق : أحمد راتب النفاخ . مكتبة دار العروبة . القاهرة . الطبعة الأولى . ١٩٥٩.
- ديوان أبي دؤاد الإيادي . نشر جوستاف جرونبام . ضمن دراسات الأدب العربي . ترجمة إحسان عباس . منشورات مكتبة الحياة . بيروت . الطبعة الأولى .

١٩٥٩م .
- ديوان ذى الرمة . شرح : أحمد بن حاتم الباهلى . رواية أبى العباس ثعلب . تحقيق : عبد القدوس أبى صالح . مؤسسة الإيمان . بيروت الطبعة الأولى . ١٩٨٢م .
- ديوان الراعي النميرى . تحقيق : راينهرت فاييرت . نشر فرانتس شتاينز بفيسبادن . بيروت . الطبعة الأولى . ١٩٨٠م .
- ديوان رؤبة بن العجاج . تحقيق : وليم بن الورد . دار الآفاق الجديدة . بيروت . الطبعة الثانية . ١٩٨٠م .
- ديوان أبى زبيد الطائى . تحقيق : نورى حمودى القيسى . ساعد المجمع العلمى العراقى على نشره . مطبعة المعارف . بغداد الطبعة الأولى . ١٩٦٧م .
- ديوان زياد الأعجم . تحقيق : يوسف حسين بكار . دار المسيرة . الطبعة الأولى . ١٩٨٣م .
- ديوان زيد الخيل الطائى . شعر زيد الخيل الطائى . حققه : أحمد مختار البرزة . دار المأمون للتراث . دمشق .
- ديوان سلامة بن جندل . تحقيق : فخر الدين قباوة . دار الكتب العلمية . بيروت . الطبعة الثانية . ١٩٨٧م .
- ديوان الشماخ بن ضرار . تحقيق : صلاح الدين الهادى . دار المعارف بمصر . الطبعة الأولى . ١٩٦٨م .
- ديوان طرفة بن العبد . دار صادر . بيروت . ١٩٨٠م . وطبعة مكس سلفسون . مدينة شالون . على نهر سون . بمطبع برطرند . ١٩٠٠م .
- ديوان طفيل الغنوى . تحقيق : محمد عبد القادر أحمد . دار الكتاب الجديد . بيروت . الطبعة الأولى . ١٩٦٨م .
- ديوان العباس بن الأحنف . دار صادر . بيروت . ١٩٧٨م .
- ديوان عباس بن مرداس . تحقيق : يحيى الجبورى . نشر مديرية الثقافة العامة فى وزارة الثقافة والإعلام فى الجمهورية العراقية . بغداد . ١٩٦٨م .
- ديوان عبد الرحمن بن حسان . تحقيق : مكي العاني . بغداد . الطبعة الأولى .

١٩٧١م .
- ديوان عبد الله بن الزهرى . تحقيق : يحيى الجبورى . مؤسسة الرسالة . بيروت . الطبعة الثانية . ١٩٨١م .
- ديوان عبيد بن الأبرص . بتحقيق : حسنين نصار طبعة البابى الحلبى طبعة ١٩٥٧م وطبعة دار بيروت للطباعة والنشر . بيروت . ١٩٨٣م .
- ديوان عبيد الله بن قيس الرقيات . تحقيق : محمد يوسف نجم . دار بيروت للطباعة والنشر . بيروت . ١٩٨٦م .
- ديوان العجاج . عبد الله بن رؤبة . تحقيق : عبد الحفيظ السطلى . مكتبة أطلس . دمشق .
- ديوان عدى بن الرقاع . جمع وشرح حسن محمد نور الدين . دار الكتب العلمية . بيروت . الطبعة الأولى ١٩٩٠م .
- ديوان عدى بن زيد العبادى . تحقيق : محمد جبار المعيبد . منشورات وزارة الثقافة والإرشاد فى الجمهورية العراقية . بغداد . سلسلة كتب التراث .
- ديوان علقمة بن عبدة الفحل . تحقيق : لطفى الصقال ودريّة الخطيب . راجعه : فخر الدين قباوة . دار الكتاب العربى بحلب . الطبعة الأولى . ١٩٦٩م .
- ديوان عمر بن أبى ربيعة . تحقيق : محمد محيى الدين عبد الحميد . دار الأندلس . الطبعة الرابعة . ١٩٨٨م .
- ديوان عمران بن حطان . ضمن ديوان الخوارج . تحقيق : نايف معروف . دار المسيرة . بيروت . الطبعة الأولى . ١٩٨٣م .
- ديوان عمرو بن معد يكرب الزبيدى . شعر عمرو بن معد يكرب . جمعه : مطاع الطرابيشى . مطبوعات مجلة اللغة العربية بدمشق . الطبعة الثانية . ١٩٨٥م .
- ديوان عنترة بن شداد . تحقيق : محمد سعيد مولوى . المكتب الإسلامى . بيروت . الطبعة الثانية . ١٩٨٣م .
- ديوان الفرزدق . دار صادر : بيروت . وطبعة الصاوى . ١٣٥٤هـ .
- ديوان القطامى . تحقيق : ياكوث بارث . ليدن . ١٩٠٢م .

- ديوان أبي قيس بين الأسلت الأوسي الجاهلي . تحقيق : حسن محمد باجودة . دار التراث . القاهرة .
- ديوان قيس بن الخطيم . تحقيق ناصر الدين الأسد . دار صادر . بيروت . الطبعة الثانية . ١٩٦٧م .
- ديوان قيس بن ذريح . تحقيق : إميل بديع يعقوب . دار الكتاب العربي . بيروت . الطبعة الأولى . ١٩٩٣م .
- ديوان كثير عزة . تحقيق : إحسان عباس . دار الثقافة . بيروت . الطبعة الأولى . ١٩٧١م .
- ديوان كعب بن زهير . تحقيق : علي فاعور . دار الكتب العلمية . بيروت . الطبعة الأولى . ١٩٨٧م .
- ديوان كعب بن مالك . تحقيق : سامي مكي العاني . منشورات مكتبة النهضة . بغداد . الطبعة الأولى . ١٩٦٦م .
- ديوان الكميت بن زيد . شعر الكميت بن زيد الأسدي . جمع وتقديم : داود سلوم . مكتبة الأندلس . بغداد .
- ديوان لبيد بن ربيعة العامري . تحقيق : إحسان عباس . نشرات وزارة الإعلام في الكويت . مطبعة حكومة الكويت . ط ٢. ١٩٨٤م .
- ديوان ليلى الأخيلية . تحقيق : خليل إبراهيم العطية وجليل العطية . دار الجمهورية بغداد . ١٩٦٧م .
- ديوان المتنبي . شرح ديوان المتنبي . حققه : عبد الرحمن البرقوقي . دار الكتاب العربي . بيروت . ١٩٨٠م .
- ديوان المثقب العبدي . تحقيق : حسن كامل الصيرفي . مجلة معهد المخطوطات العربية . المجلد ١٦. القاهرة ١٩٧٠م .
- ديوان مجنون ليلى . تحقيق : عبد الستار أحمد فراج . مكتبة مصر . القاهرة .
- ديوان المرار الفقعسي « الأسدي » . ضمن « شعراء أمويون » . تحقيق : د/نوري القيسي . بغداد .

- ديوان المعاني . أبو هلال العسكري . مكتبة القدسي . القاهرة ١٣٥٢هـ .
- ديوان ابن مقبل . تحقيق : عزة حسن . مطبوعات مديرية إحياء التراث القديم في وزارة الثقافة والإرشاد القومي . دمشق . ١٩٦٢م .
- ديوان ابن ميادة . شعر ابن ميادة . حققه : حنا جميل حداد . راجعه وأشرف على طباعته : قدرى حكيم . مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق . الطبعة الأولى . ١٩٨٢م .
- ديوان النابغة الجعدى . تحقيق : عبد العزيز رباح . المكتب الإسلامي . بيروت . الطبعة الأولى . ١٩٦٤م .
- ديوان النابغة الذبياني . تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم . دار المعارف بمصر . ١٩٧٧م . وطبعة دار الكتاب العربي ببيروت . وطبعة دار الفكر بدمشق .
- ديوان أبي نواس . تحقيق : إيليا الحاوى . الشركة العالمية للكتاب . بيروت . ١٩٨٧م .
- ديوان هدبة بن خشرم . تحقيق : يحيى الجبورى . منشورات وزارة الثقافة والإرشاد القومي بدمشق . ١٩٨٦م .
- ديوان الوليد بن يزيد . جمع وتحقيق : فابريلى . دار الكتاب الجديد . بيروت . الطبعة الثالثة . ١٩٦٧م .
- ذيل الأمالي . مطبوع مع أمالي القالي .
- ذيل السمط . مطبوع مع سمط اللآلي .
- الرد على النحاة . لابن مضاء . تحقيق : شوقي ضيف . دار المعارف بمصر . ١٩٨٢م .
- رصف المباني في شرح حروف المعاني . للمالقي . تحقيق : أحمد محمد الخراط . مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق . الطبعة الأولى . ١٩٧٥م .
- الزهرة . للأصبهاني . تحقيق : إبراهيم السامرائي . مكتبة المنار . الزرقاء . الأردن . الطبعة الثانية . ١٩٨٥م .
- سر صناعة الإعراب لابن جنّي . تحقيق : حسن هنداوى . دار القلم . دمشق .

الطبعة الأولى . ١٩٨٥م .
- سرح العيون في شرح رسالة ابن زيدون . لابن نباتة . طبع فى القاهرة .
- سمط اللآلى في شرح أمالي القالي . وذيل اللآلى . لأبى عبيد البكرىّ . تحقيق : عبد العزيز الميمنى . دار الحديث . بيروت . الطبعة الثانية . ١٩٨٤م .
- سنن أبى داود . تحقيق : محمد محيى الدين عبد الحميد . ط دار الكتب العلمية بيروت .
- السنن الكبرى للبيهقى . دار المعرفة . بيروت .
- السنن الكبرى للنسائي . تحقيق : عبد الغفار البندارى وسيد كرواى حسن . دار الكتب العلمية . الطبعة الأولى . ١٩٩١م .
- سنن النسائى . بشرح السيوطى . وحاشية الإمام السندى . ط المكتبة العلمية . بيروت .
- سير أعلام النبلاء للذهبى . تحقيق : شعيب الأرنؤوط وجماعة . مؤسسة الرسالة . طبعة أولى .
- شذرات الذهب فى أخبار من ذهب . لابن العماد الحنبلي . دار الآفاق الجديد . بيروت .
- شرح أبيات سيبويه : السّيرافيّ . دار المأمون للتراث . دمشق . بيروت . طبعة . ١٩٧٩م .
- شرح أبيات المغنى لعبد القادر بن عمر البغدادى . تحقيق : عبد العزيز رباح وأحمد يوسف دقاق . دار البيان . دمشق .
- شرح اختيارات المفضل . للتبريزى . تحقيق : فخر الدين قباوة . دار الكتب العلمية . بيروت . الطبعة الثانية . ١٩٨٧م .
- شرح أشعار الهذليين . للسكرى . تحقيق : عبد الستار أحمد فراج . مراجعة : محمود محمد شاكر . مكتبة دار العروبة . القاهرة .
- شرح الأشمونى على ألفية ابن مالك . للأشمونى . تحقيق : محمد محيى الدين عبد الحميد . مكتبة النهضة المصرية . القاهرة . الطبعة الأولى . ١٩٥٥م .

- شرح الألفية للمرادى . تحقيق : د/عبد الرحمن سليمان . مكتبة الكليات الأزهرية . الطبعة الأولى . القاهرة . ١٩٧٥م .
- شرح التسهيل . للطائى الجيانى . تحقيق : د/عبد الرحمن السيد و د/محمد المختون . هجر للطباعة والنشر . الطبعة الأولى . ١٩٩٠م .
- شرح التصريح على التوضيح . لخالد بن عبد الله الأزهرى . وبهامشة حاشية يس ابن زين الدين . دار إحياء الكتب العربية . عيسى البابى الحلبى وشركاه . القاهرة .
- شرح الجمل لابن عصفور . تحقيق : د/صاحب أبو جناح بغداد .
- شرح ديوان امرئ القيس حسن السندوسى . المكتبة التجارية الكبرى . الطبعة الرابعة . ١٩٥٩م . وطبعة دار الكتاب العربى . بيروت . ١٩٩٢م .
- شرح ديوان الحماسة . للتبريزى . عالم الكتب . بيروت .
- شرح ديوان الحماسة . للمرزوقى . نشر : أحمد أمين وعبد السلام محمد هارون . مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر . الطبعة الثانية . ١٩٦٨م .
- شرح ديوان زهير بن أبى سلمى . صنفه : أبو العباس ثعلب . نسخة مصورة عن طبعة دار الكتب ١٩٤٤م . نشر الدار القومية للطباعة والنشر . القاهرة . ١٩٦٤م .
- شرح السنة للبغوى . تحقيق : على محمد معوض وعادل أحمد عبد الموجود . دار الكتب العلمية .
- شرح شافية ابن الحاجب . للاستراباذى . تحقيق : محمد نور الحسن ، ومحمد الزفزاف ، ومحمد محيى الدين عبد الحميد . دار الكتب العلمية . بيروت . ١٩٨٢م .
- شرح شذور الذهب . لابن هشام . رتبه وعلق عليه وشرح شواهده : عبد الغنى الدقر . دار الكتب العربية ودار الكتاب .
- شرح شواهد الإيضاح لأبى على الفارسى . تأليف عبد الله بن برى . تحقيق : عيد مصطفى درويش . مراجعة : محمد مهدى علام . مطبوعات مجمع اللغة العربية .

القاهرة . ١٩٨٥م .
- شرح شواهد الشافية . لعبد القادر البغدادى . تحقيق : محمد نور الحسن ومحمد الزفزاف ومحمد محيى الدين عبد الحميد . دار الكتب العلمية بيروت . ١٩٨٢م .
- شرح شواهد المغنى . للسيوطى . منشورات دار مكتبة الحياة . بيروت .
- شرح طيبة النشر للنويرى . تحقيق : عبد الفتاح السيد سليمان . مراجعة لجنة إحياء التراث الإسلامى بالأزهر . الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية . القاهرة . ١٩٨٦م .
- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك . تحقيق : أحمد سليم الحمصى ومحمد أحمد قاسم . دار جروس . طرابلس . لبنان . الطبعة الأولى . ١٩٩٠م .
- شرح عمدة الحافظ . لجمال الدين محمد بن مالك . تحقيق : رشيد عبد الرحمن العبيدى . نشر لجنة إحياء التراث فى وزارة الأوقاف فى الجمهورية العراقية . الطبعة الأولى . ١٩٧٧م .
- شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات . للأنبارى . تحقيق : عبد السلام محمد هارون . دار المعارف بمصر . الطبعة الرابعة . ١٩٨٠م .
- شرح القصائد العشر . للتبريزى . تحقيق : فخر الدين قباوة . دار الآفاق الجديدة . بيروت . الطبعة الثالثة . ١٩٧٩م .
- شرح قطر الندى وبل الصدى . لابن هشام . تأليف محمد محى الدين عبد الحميد . المكتبة التجارية الكبرى . الطبعة الأولى . ١٩٦٣م .
- شرح الكافية . للرضى تصحيح وتعليق : يوسف حسن عمر . منشورات جامعة قار يونس . بنغازى . ط ثانية . ١٩٩٦م .
- شرح المعلقات السبع . للزوزنى . منشورات التجارية المتحدة . دار البيان . بيروت .
- شرح المعلقات العشر وأخبار شعرائها للشنقيطى . قدم له : فائزترحينى . دار الكتاب العربى . طبعة مزيدة ومنقحة . ١٩٨٨م .

- شرح المفصل لابن يعيش . عالم الكتب . بيروت . ومكتبة المتنبى . القاهرة .
- شرح المقرب . للدكتور على محمد فاخر . مطبعة السعادة القاهرة . الطبعة الأولى ١٩٩٠م .
- الشعر والشعراء . لابن قتيبة . تحقيق : أحمد محمد شاكر . الطبعة الثالثة ، ١٩٧٧م .
- شعراء النصرانية قبل الإسلام . لويس شيخو . دار المشرق . بيروت . الطبعة الثالثة . ١٩٦٧م .
- الصاحبى فى فقه اللغة وسنن العرب فى كلامها . لابن فارس . تحقيق : مصطفى الشويمى . منشورات مؤسسة بدران . الطبعة الأولى . ١٩٦٣م .
- صبح الأعشى فى صناعة الإنشا . للقلقشندى . الهيئة المصرية العامة للكتاب . ١٩٨٥م .
- صحيح البخارى . بحاشية السندى . للبخارى . ط الحلبى .
- صحيح مسلم . للإمام مسلم . تحقيق : محمد فؤاد عبد الباقى . دار إحياء التراث العربى . بيروت .
- ضرائر الشعر . لابن عصفور . تحقيق : إبراهيم محمد . دار الأندلس . بيروت .
- طبقات الحنابلة . لابن أبى يعلى . طبعة الفقى . مصر .
- طبقات فحول الشعراء لابن سلام . قرأه وشرحه : محمود شاكر . مطبعة المدنى . القاهرة . الطبعة الأولى . ١٩٧٤م .
- طبقات القراء . لابن الجزرى . مكتبة المتنبى .
- الطبقات الكبرى . لابن سعد . تحقيق : محمد عبد القادر . الطبعة الأولى . ١٩٩٠م . دار الكتب العلمية .
- الطرائف الأدبية . تحقيق عبد العزيز الميمنى . دار الكتب العلمية . بيروت .
- العقد الفريد . لابن عبد ربه . تحقيق : أحمد أمين وأحمد الزين وإبراهيم الإبيارى . دار الكتاب العربى . بيروت . ١٩٨٣م .
- فضائل الصحابة . تحقيق : د/فاروق حماده . طبعة دار الثقافة . الدار البيضاء .

- الفوائد المجموعة . للشوكاني . تحقيق : المعلمي اليماني . مطبعة السنة المحمدية . القاهرة . الطبعة الأولى ١٩٦٠م .
- قضايا ونصوص نحوية . لعلى أبو المكارم . دار الثقافة العربية .
- قطر الندى وبل الصدى . لابن هشام ومعه كتاب سبل الهدى بتحقيق شرح قطر الندى . تأليف : محمد محيى الدين عبد الحميد . المكتبة التجارية الكبرى . الطبعة الأولى . ١٩٦٣م .
- الكاشف . تحقيق : عزت على عيد وموسى محمد على . دار الكتب الحديثة القاهرة . الطبعة الأولى ١٩٧٢م .
- الكامل . للمبرد . تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم . دار الفكر العربى . القاهرة .
- الكامل فى التاريخ . لابن الأثير . دار صادر بيروت .
- الكتاب : سيبويه . تحقيق وشرح : عبد السلام محمد هارون . مكتبة الخانجى . القاهرة . الطبعة الثالثة . ١٩٨٢م .
- كتاب الجيم . لأبو عمرو الشيبانى . تحقيق : إبراهيم الإبيارى . منشورات مجمع اللغة العربية بالقاهرة الطبعة الأولى . ١٩٧٤ - ١٩٧٥م .
- كتاب الصناعتين . لأبو هلال العسكرى . تحقيق : على محمد البجاوى ومحمد أبو الفضل إبراهيم . المكتبة العصرية . صيدا . ١٩٨٦م .
- كتاب العين . للخليل . تحقيق : مهدى المخزومى وإبراهيم السامرائى . مؤسسة دار الهجرة . إيران . ١٤٠٩هـ .
- كتاب اللامات . للزجاجى . تحقيق : مازن المبارك . دار الفكر . دمشق الطبعة الثانية . ١٩٨٥م .
- كشف الخفا . لإسماعيل بن محمد العجلونى . مؤسسة الرسالة . بيروت . طبعة ثالثة .
- كشف الظنون عن أسامى الكتب والفنون . لمصطفى بن عبد الله الشهير بحاجى خليفة . الطبعة الثالثة . ١٣٨٧هـ - ١٩٥٧م .
- كنز العمال . للهندى مؤسسة الرسالة .

- لسان العرب . لابن منظور . دار صادر . بيروت .
- لسان الميزان . لابن حجر العسقلاني . مؤسسة الأعلمي للمطبوعات ببيروت . لبنان . والطبعة الثانية سنة ١٣٩٠هـ - ١٩٧١م .
- لطائف الإشارات . تحقيق : الشيخ عامر عثمان والدكتور عبد الصبور شاهين .
- اللمع في العربية . لابن جني . تحقيق حسين محمد شرف . عالم الكتب . القاهرة . الطبعة الأولى . ١٩٧٩م .
- مايجوز للشاعر في الضرورة . للقيرواني . تحقيق : منجي الكعبي . تونس . ١٩٧١م .
- ماينصرف وما لا ينصرف . للزجاج . تحقيق : هدى محمود قراعة . نشر : لجنة إحياء التراث الإسلامي في المجلس الأعلى للشئون الإسلامية . في الجمهورية العربية المتحدة . الطبعة الأولى . ١٩٧١م .
- مجالس ثعلب . أحمد بن يحيى ثعلب . تحقيق : عبد السلام محمد هارون . دار المعارف بمصر . الطبعة الخامسة . ١٩٨٧م .
- مجلة الدارة السعودية . العدد الأول . السنة الثانية . شوال . ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م .
- مجلة عالم الفكر . مجلد ١٠. العدد الثاني . ١٩٧٩م .
- مجمع الأمثال . للميداني . تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد . دار القلم . بيروت .
- مجمع الزوائد ومنبع الفوائد . للهيثمي . مؤسسة المعارف . بيروت .
- مجمل اللغة . لأحمد بن فارس . تحقيق : الشيخ هادي حسن حمودي . منشورات معهد المخطوطات العربية . الكويت . الطبعة الأولى . ١٩٨٥م .
- المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها . لابن جني . تحقيق : علي النجدي ناصف وعبد الحليم النجار وعبد الفتاح إسماعيل شلبي . نشر لجنة إحياء التراث الإسلامي في المجلس الأعلى للشئون الإسلامية في الجمهورية العربية المتحدة . القاهرة . ١٣٨٦هـ .

- المحرر الوجيز . لابن عطية . رسالة ماجستير . كلية اللغة العربية بالقاهرة .
- المخصص . لابن سيده . دار الكتب العلمية . بيروت .
- المدارس النحوية . للدكتور شوقي ضيف . دار المعارف .
- مرآة الجنان . لليافعي . مطبوعات مؤسسة الأعلمي . للمطبوعات بيروت . لبنان . الطبعة الثانية . ١٣٩٠هـ - ١٩٧٠م .
- المستخرج على صحيح مسلم المسمى بمسند أبي عوانة . تحقيق : عبد الرحمن بن يحيى اليماني دار المعرفة ، بيروت .
- المستدرك على الصحيحين . للحاكم النيسابوري . دار المعارف . بيروت .
- المستقصى في أمثال العرب . للزمخشري . دار الكتب العلمية . بيروت . الطبعة الثانية . ١٩٨٧م .
- مسند الحميدي . تحقيق : حبيب الرحمن الأعظمي . دار الكتب العلمية . طبعة أولى .
- مسند الشافعي . تحقيق : السيد يوسف الزواوي والسيد عزت العطار الحسيني . دار الكتب العلمية .
- المصنوع في معرفة الحديث الموضوع . تحقيق : عبد الفتاح أبو غدة . دار الوعي بحلب .
- معاني القرآن للزجاج . تحقيق : د/عبد الجليل شلبي . عالم الكتب . الطبعة الأولى . ١٩٨٨م .
- معاني القرآن . للفراء . تحقيق : أحمد يوسف نجاتي ومحمد علي النجار . دار الكتب المصرية .
- المعاني الكبير في أبيات المعاني . لابن قتيبة . دار الكتب العلمية . بيروت . الطبعة الأولى . ١٩٨٤م .
- معاهد التنصيص على شواهد التلخيص . لعبد الرحيم بن أحمد العباسي . تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد . عالم الكتب . بيروت . ١٩٤٧م .
- معجم الأدباء . لياقوت الحموي . دار إحياء التراث العربي . بيروت . الطبعة

الأولى . ١٩٨٤م .

- معجم البلدان . لياقوت الحموى . دار صادر . بيروت .
- معجم الشعراء . المرزبانى . مكتبة القدسى . القاهرة . الطبعة الثانية . ١٩٨٢م .
- معجم شواهد العربية . لعبد السلام محمد هارون . مؤسسة الخانجى . القاهرة . الطبعة الأولى . ١٩٧٢م .
- المعجم الكبير . أبو القاسم الطبرانى . تحقيق : حمدى عبد المجيد السلفى . بغداد . وزارة الأوقاف .
- معجم ما استعجم من أسماء البلاد والمواضع . للبكرى . تحقيق : مصطفى الشقا . عالم الكتب . بيروت . الطبعة الثالثة . ١٩٨٣م .
- مغنى اللبيب عن كتب الأعاريب . لابن هشام . تحقيق : محمد محيى الدين عبد الحميد . المكتبة العصرية . صيدا . لبنان . ١٩٨٧م .
- مفتاح السعادة ومصباح السيادة . طاش كبرى زادة . حيدر آباد .
- المقاصد النحوية فى شرح شواهد شروح الألفية . لمحمد بن أحمد العينى . دار صادر . بيروت .
- مقاييس اللغة . لأحمد بن فارس . تحقيق : عبد السلام محمد هارون . دار الجيل . بيروت . الطبعة الأولى . ١٩٩١م .
- المقتبس فى تاريخ رجال الأندلس . لحيان بن خلف بن حيان . طبع فى باريس ١٩٣٧م .
- المقتضب . للمبرد . تحقيق : محمد عبد الخالق عضيمة . عالم الكتب . بيروت .
- مقدمة ابن خلدون . دار نهضة مصر . الطبعة الثالثة .
- الممتع فى التصريف . لابن عصفور . تحقيق : فخر الدين قباوة . دار الآفاق الجديدة . بيروت . الطبعة الرابعة ، ١٩٧٩م .
- المنصف شرح ابن جنى لكتاب التصريف . لأبى عثمان المازنى البصرى . تحقيق : إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين . شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابى الحلبى وأولاده بمصر . الطبعة الأولى . ١٩٥٤م .

- المؤتلف والمختلف فى أسماء الشعراء . للآمدى . مطبوع مع معجم الشعراء للمرزبانى . مكتبة القدسي . القاهرة . الطبعة الثانية . ١٩٨٢م .
- الموشح . للمرزبانى . تحقيق : على محمد بجاوى . القاهرة . ١٩٦٥م .
- النجوم الزاهرة فى ملوك مصر والقاهرة . لابن تغرى بردى . وزارة الثقافة والإرشاد القومى . المؤسسة المصرية العامة .
- نزهة الألباء فى طبقات الأدباء . لابن الأنبارى . تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم . دار نهضة مصر للطباعة . القاهرة . ١٩٦٧م .
- نفح الطيب . للمقرى . تعليق إحسان عباس . طبعة دار صادر .
- نهاية الأرب فى فنون الأدب . للنويرى . مطبعة دار الكتب المصرية . الطبعة الأولى . ١٩٢٨م .
- النوادر فى اللغة . لأبى زيد سعيد بن أوس . دار الكتاب العربى . الطبعة الثانية . ١٩٦٧م .
- هدية العارفين فى كشف الظنون . لإسماعيل باشا البغدادى . دار الفكر .
- همع الهوامع شرح جمع الجوامع فى علم العربية . للسيوطى . نشر مكتبة الكليات الأزهرية . القاهرة . الطبعة الأولى . ١٣٢٧هـ .
- الوافى بالوفيات . لصلاح الدين خليل الصفدى . الطبعة الثانية . دار النشر بفيسبادن . النشرات الإسلامية . ١٣٨١هـ - ١٩٦٢م .
- وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان . لابن خلكان . تحقيق : إحسان عباس . دار صادر ، بيروت .
- يزيد بن مفرغ . تحقيق : عبد القدوس صالح . مؤسسة الرسالة . بيروت . الطبعة الثانية . ١٩٨٢م .

* * *

فهرس الموضوعات

الموضوع — الصفحة

الفهارس العامة

* * *